



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

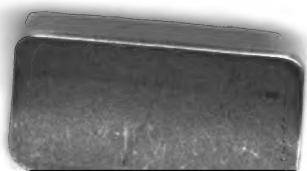
Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>





Arabic

~~22~~
~~22~~
+

Durr al-Mukhtār
fi Shash Janwis
al-Hisār.

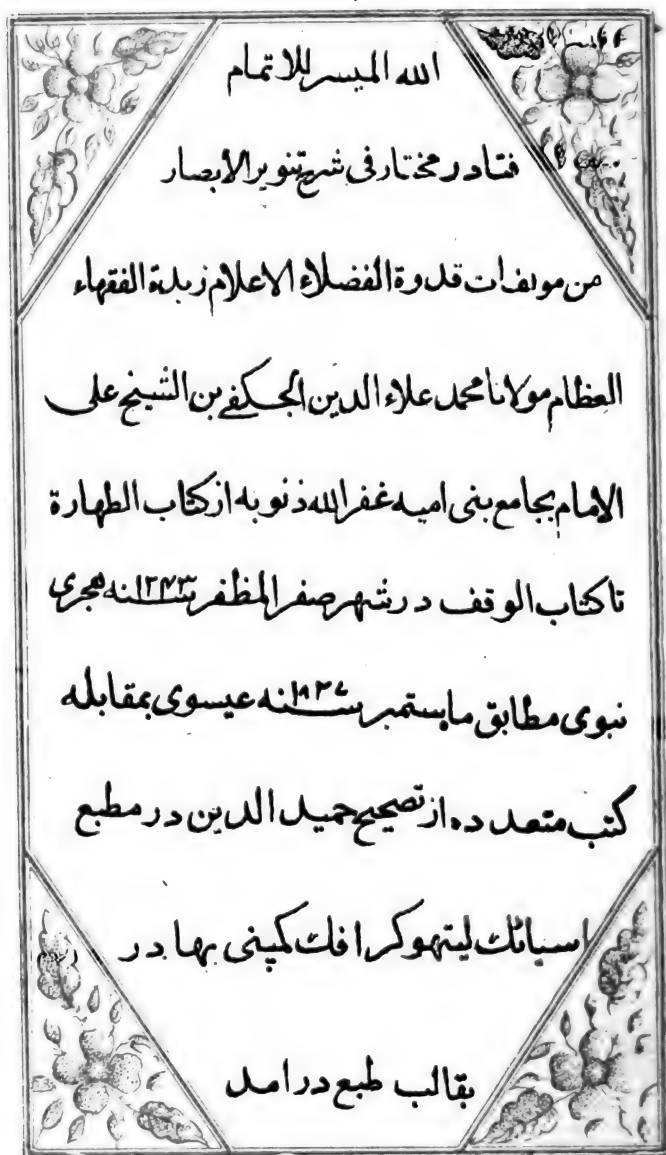
Lithographed by
The Asiatic
Lithographic
Company.

Calcutta

1243 (1872)

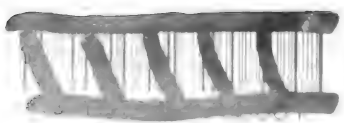


Durr mukhtār





فهرس بنصف اول فتاوى درمختار از كتاب الطهارة كتاب الوقف	كتاب الطهارة
باب ۱۱۳ قضاء الفوائت	باب ۲۱ المباح
باب ۱۱۵ سجود الشهور	فصل ۳۳ في البير
باب ۱۱۹ ملوأة المريض	باب ۳۵ التميم
باب ۱۲۰ سجود التلاوة	باب ۴۰ المسح على الخفين
باب ۱۲۲ ملوأة المسافر	باب ۴۳ الجبض
باب ۱۲۷ الجمعة	باب ۴۶ الانجاس
باب ۱۳۳ العيدين	فصل ۵۰ في الاستنجاء
باب ۱۳۷ الكسوف	كتاب الصلوة
باب ۱۴۱ الاستسقاء	باب ۵۶ الاذان
باب ۱۳۶ ملوأة الخوف	باب ۵۹ شروط الصلوة
باب ۱۳۹ ملوأة الجنائز	باب ۶۵ صفة الصلوة
باب ۱۴۹ الشهيد	فصل ۷۰ في اذ اراد الشرح
باب ۱۵۰ الصلوة في الآفة	فصل ۸۰ في يجهر الامام
كتاب مبسوط الزكواة	باب ۸۳ في الامامة
باب ۱۵۴ السائمة	باب ۹۲ الاستخلاف
باب ۱۵۵ نصاب الابل	باب ۹۵ ما يقصد الصلوة
باب ۱۵۶ زكواة البقر	باب ۱۰۳ الوتر والنوافل
باب ۱۵۷ زكواة الغنم	باب ۱۱۱ ادراك الفريضة
باب ۱۵۸ زكواة المال	



(RECAP)

2276
9063
715
11

باب ١٩١ العاشر

باب ١٩٣ الرسا ز

باب ١٩٣ العشر

باب ١٩٦ المصرف

باب ١٩٩ صدقة الفطر

كتاب ١٤٢ الصوم

باب ١٤٩ ما يفسد الصوم وما لا يفسده

فصل ١١٢ في العوارض

باب ١١٦ الاعتكاف

كتاب ١٩٠ الحج

باب ٢٠٣ القران

باب ٢٠٥ التمتع

باب ٢٠٦ الجنائيات

باب ٢١٥ الاحصار

باب ٢١١ الحج عن الغير

باب ٢١٨ الهدى

كتاب ٢٢٠ النكاح

باب ٢٢١ الولي

باب ٢٣٥ الكفاءة

باب ٢٣٤ المهر

باب ٢٣٤ نكاح الرقيق

باب ٢٥١ نكاح الكاخر

باب ٢٥٥ القسم

باب ٢٥٦ الرضا ع

كتاب ٢٩٠ الطلاق

باب ٢٩٣ المراجعة

باب ٢٩٠ غير المدخول بها

باب ٢٩٢ الكنايات

باب ٢٩٦ تنويذ الطلاق

باب ٢٩١ الامر باليد

باب ٢٩٢ التعليق

باب ٢٩١ طلاق المريض

باب ٢٩٨ الرجعة

باب ٣٠٠ الايلاء

باب ٣٠٣ الخلع

باب ٣١٠ الظهار

باب ٣١٢ الكفارة

باب ٣١٣ اللعان

باب ٣١٩ العنين

باب ٣٢١ العدة

فصل ٣٢١ في الحداد

باب ٣٣٦ الحضانة

باب ٣٣١ النفقة

كتاب ٣٥٤ العتق

باب ٣٦٢ عتق البعض

باب ٣٦٤ الحلف بالعتق

باب ٣٦١ العتق على جمل

باب ٣٤٠ التدبير

باب ٣٤٣ الاستيلاء

كتاب ٣٤٦ الإيمان

باب ٣٨٥ البعير في الدخول والخروج

باب ٣٩١ البعير في الأكل والشرب

باب ٣٠٢ البعير في الطلاق والعتاق

باب ٣٠٥ البعير في البيع والشراء

باب ٣١٢ البعير في الضرب والقتل

كتاب ٣١١ الحدود

باب ٣٢٢ الوطئ الذي يوجب الحد

باب ٣٢٥ الشهادة على الزنا

باب ٣٢٤ حد الشرب

باب ٣٢٩ حد القذف

باب ٣٣٣ التعزير

كتاب ٣٣١ السرقة

باب ٣٥١ قطع الطريق

كتاب ٣٥٣ الجهاد

باب ٣٥٤ المغنم

فصل ٣٥٩ في كيفية التسعة

باب ٣٦٢ استيلاء الكفار

باب ٣٦٣ المستامن

فصل ٣٦٥ في استيلاء الكفار

باب ٣٦٤ العشر

فصل ٣٤٢ في الجزية

باب ٣٤١ المرندي

باب ٣١٩ البغاة

كتاب ٣٩٢ اللبث

كتاب ٣٩٥ اللقطة

كتاب ٣٩١ الآبق

كتاب ٥٠٠ المفقود

كتاب ٥٠٢ الشركة

فصل ٥١٠ في الشركة الفاسدة

كتاب ٥١٣ الوقف

فصل ٥٢٥ ليراعى شرط الواقف

فصل ٥٣١ فيما يتعلق بوقف الأولاد

فصل ٥٣٠ الاشياء بخلاف الشاهد مانع الأولاد
وارثين

فهرس نصف ثاني فتاوى در مختار از كتاب البيوع تا اخر الكتاب

كتاب البيوع

فصل ٥٦٣ في ما يدخل في البيع وما لا يدخل

باب ٥٦٦ خيار الشرط

باب ٥٤٢ خيار الروية

باب ٥٤٥ خيار العيب

باب ٥٨٣ البيع الفاسد

فصل ٥٩٤ في بيع الفضولي

باب ٦٠١ الاقالة

باب ٦٠٣ المراجعة والتولية

فصل ٦٠٤ في النقص في البيع

فصل ٦١١ في الغرض

باب ٦١٣ الربوا

باب ٦١٨ الحقوق في البيع

باب ٦١٩ الاستحقاق

باب ٦٢٥ السلم

باب ٦٣٠ المتفرقات

باب ٦٣٨ الفرض في سبيل البيع

كتاب الكفالة

باب ٦٦١ كفالة الرجلين

كتاب الحوالة

كتاب ٦٦٢ القضا

فصل ٦٤٠ في الحبس

باب ٦١٠ التكليم

باب ٦٨١ كتاب القاضي والقاضي

مسائل ٦٨٣ في

كتاب الشهادات

باب ٦٩٦ القبول وعدمه

باب ٤٠٥ الاختلاف في الشهادة

باب ٤٠٨ الشهادة على الشهادة

باب ٤١٠ الرجوع عن الشهادة

كتاب الوكالة

باب ٤١٥ الوكالة بالبيع والشرا

فصل ٤٢٠ في عقد وكيل البيع والشرا

باب ٤٢٣ الوكالة بالمحسومة

باب ٤٢٤ عزل الوكيل

كتاب الدعوى

باب ٤٣٩ التحالف

فصل ٤٣٢ في دفع الدعوى

باب ٤٣٣ دعوى الرطب

باب ٤٣١ دعوى الغصب

كتاب ٤٨٢ الأقرار

باب ٤٨١ الاستثناء

باب ٤٧١ اقرار المريض

فصل ٤٦٥ من مسائل شتى

كتاب ٤٧٩ الصلح

فصل ٤٤٣ من دعوى الدين

فصل ٤٤٥ من الخارج

كتاب ٤٤٤ المضاربة

باب ٤٦٠ المضارب يضارب

فصل ٤٦٣ من المتفقات

كتاب ٤٨٥ الايداع

كتاب ٤٧٣ العارية

كتاب ٤٩٤ الهبة

باب ٦٠١ الرجوع في الهبة

فصل ٦٠٦ من مسائل شتى

كتاب ٦٠٨ الاجارة

باب ٦١٥ ما يجوز من اللجاء

باب ٦٢٢ الاجارة الفاسدة

باب ٦٣٤ ضمان الاجير

باب ٦٣٢ فسخ الاجارة

مسائل ٦٣٧ شتى

كتاب ٦٣٠ المكاتب

باب ٦٣١ ما يجوز للمكاتب

باب ٦٣٢ كتابة العبد المشترك

باب ٦٣٣ موت المكاتبة

كتاب ٦٣٤ المولا

فصل ٦٣٦ من المولاة

كتاب ٦٣٩ الأكرام

كتاب ٦٨٣ الحجر

فصل ٦٨٧ من بلوغ الغلام

كتاب ٦٨٤ المأذون

كتاب ٦٩٣ الغصب

فصل ٦٩٩ من غيب ما غيبه

كتاب ٦٤٣ الشفعة

باب ٦٤٦ طلب الشفعة

باب ٦٦٠ ما ثبت في

باب ٦٦١ ما يبطل

كتاب ٦٦٦ القسمة

كتاب ٩٨٢ المزارعة

كتاب ٩٩٦ المساقاة

كتاب ٩٩٨ الذبايح

كتاب ٩٠٢ الاضحية

كتاب ٩١٠ الخطر

فصل ٩١٢ في اللبس

فصل ٩١٤ في النظر واللس

باب ٩٢٠ الاستبراء

فصل ٩٢٣ في البيع

كتاب ٩٣٦ اجاء المولى

فصل ٩٤١ في الشرب لغة نصيب

كتاب ٩٣٣ الاشربة

كتاب ٩٣٦ الصيد

كتاب ٩٥٣ الرهن

باب ٩٥١ ما يجوز ان يمانه

باب ٩٦٣ الرهن ببيع على يد

باب ٩٦٣ التصرف في الرهن

فصل ٩٤٠ في مسائل منفقة

كتاب ٩٤٣ الجنائيات

فصل ٩٤٥ في افعال القود وما يتو

باب ٩١٣ القود فيما دون النفس

فصل ٩١٤ في القلعين

باب ٩٩٠ الشهادة في القتل

كتاب ٩٩٣ الديات

فصل ٩٩٥ في النجاس

فصل ٩٩٩ في الجنسين

باب ١٠٠١ ما يجدونه الرجل في الطريق

فصل ١٠٠٣ في الحائط المائل

باب ١٠٠٦ جنابة البهيمه والجنابة عليها

باب ١٠١٠ جنابة المملوك والجنابة عليه

فصل ١٠١٣ في الجنابة على العبد

فصل ١٠١٤ في غصب الفن وغيره

باب ١٠١٦ الفسامة

كتاب ١٠٢٣ المعاقل

كتاب ١٠٢٥ الوصايا

باب ١٠٣٢ الوصية بثلاث المال

باب ١٠٣٤ العتق في المرض

باب ١٠٣٩ الوصية للأقارب

باب ١٠٣٢ الوصية بالخدمة والسكنى

فصل ١٠٣٧ في وصايا الذمي

باب ١٠٣٦ الوصي

فصل ١٠٨١ في شهادة الأرباب

كتاب الخنثى ١٠٨٥

مسائل ١٠٨٦

كتاب الفرائض ١٠٩٤

فصل ١٠٤١ في العصبان

باب ١٠٤٦ العول

باب ١٠٤٩ توريث ذوي الأرحام

فصل ١٠٤٩ في الفرقة والحرة وغيرهم

فصل ١٠٩٠ في المناصفة

باب ١٠٩١ المخارج

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب من شروح مدارنا بأواع الهداية سابقا وفت بصائرنا بتويز الابصار لاحقا
واقضيت علينا من اشعه شريك الطهر لا بحار ايقا واغدت اربنا من بحار منكم للوقت
نمرا فانقا وامتت بفتك علينا حيث نيت ابداء تبليغ من هذا الترح المتعرج تجاه وجه
الشرعية والدرا وجميعه الجليلين ابي بكر وعمر بعد الاذن منه صلى الله عليه وسلم وعلى
آله وصحبه الذين حاروس من فتح كشف فيض فضلك الوافي حقانقا وبعد
فيقول الفقير راجي لطف ربه الخفي محمد علماء الدين الحسنة ابن الشيخ على الامام بجامع
بني امية ثم المفتي بد مشق المحبة الخفي لما بيضت الحزم الاول من خزان الاسرار وبلغ
الاكمل في شرح تنوير الابصار وجامع البحار في عشرة مجلدات كبار وصف الفضة
نحو الاختصار وسميت بالدر المختار في شرح تنوير الابصار الذي فاق كتب هذا
الفن في الضبط والتصحيح والاختصار وسمى لقد اصبحت روضة هذا العلم به مفتحة الارواح
مسلسلة الانهار من عجائب ثمرات التحقيق مختار ومن غرائب ذخائر تدقيق تحصيل الاكمل
لشيخ شيتنا شيخ الاسلام محمد بن عبد الله الترمذاني الخفي القرطبي عمدة المتأخرين الاخيار
فاني اروي عن شيخ شيتنا الشيخ عبد الله الجليلي عن المصنف عن ابن نجيم المصنف

بسنده الى صاحب المذهب الجنيته بسنده الى النبي صلى الله عليه وسلم المصطفى المختار
 عن جبرئيل عن الله الواحد القهار كما هو مبسوط في اجازاتنا بطرق عديدة عن المشايخ
 المتبحرين الكبار وما كان في الدرر والغرر لم اغمر الا ما نلته وما زاد عن نقله عن نقله لانه ما
 للاختصار وما مولى من الناظر فيه ان ينظر بعين الرضا والاستبصار وان يتلوه في تلاوته
 بقدر الامكان او يصح ليصنع عنه عالم الاسرار والاضار ولعمري ان السلاوة من هذا النحو
 لا يبرز على البشر ولا عرفان النسيان من خصائص الانسانية والخطا والزلل شعائر الا
 واستغفر الله مستغنيًا به من جسد يسد باب الانصاف ويرد عن جيل الاوصياء
 المحسد حسك من تعلق به هلاك وكفى للحاسد ما في آخر سورة الفجر فخطابه بالقلوب لله
 ما اعد له بدأ بصاحبه فقتله وما انا من كيد الحسود بائن ولا جاهل من ولا يتدبر
 لله در القائل * هم يحسدون بشر الناس كلهم * من عاش في الناس في ما غير محسود
 * اذ لا يسود سيد دون ودود دليح وحسود بقدر لان من راع الحق يحسد المحسن فالله
 يفضح والكريم يصلح لكن يا اخي بعد الوفوف على حقيقة الحال والاطلاع على ما حرمه التنا
 كصاحب البحر الزمهر الفيعن المصنف وجدنا المرحوم وعربي زاده واخي زاده وسعد
 افندي والزليحي والكل في الكمال وابن الكمال مع تحقيقات نسخ بها البالي تلقيتها عن فحول
 الرجال وياي الله العظمة لكتاب غير كتابه والمصنف من اغتفر قليل خطا المرأ وكثير
 صوابه ومع هذا في الفن كتابي هذا فهو الفقيه الماهر من طهر بما فيه فسبقول بما فيه
 كبرك الاول والاخر ومن جعله فقد حصل له الخطا والافلاحة البهر لكن بلا ساحل وابل
 غير انه متواصل بحسن عبارات ويزر اشارات وتنقيح معاني وتحرير مباني وليس الخبر
 كالعيان وستقر به بعد التامل العيان * فخذ ما نظرت من حسن
 روضة لا سام * ودع ما سمعت عن الحسن وسلمي * خذ ما نظرت ودع شيئًا سمعت به

في طهارة الشمس ما يغنيك عن رجل * هذا وقد اصبحت اعراض المصنفين اعراض سهام الحساد
 ونفاش قضائهم عرضة بايديكم تنهب فوالله ما تم ترميها بالكساد * اذا العلم لا يحمل عب
 مصنف * ولم يتيقن زلفه منه نص * فلم افسد الراوي كلاما بعقله * وكما حرف الاقوال
 قوم وصنفوا * وكما ناسخ اضي لمخفى مغبرا * وجاء شئ لم يرد المصنف * وما كان قصدي
 ان يابح ذكرى بين المحررين من المصنفين والمؤلفين بل المقصد رابطة القرينة وحفظ القو
 الصبيحة مع حرام الغفران ودعاء الاخوان وما علي من اعراض الحاسدين عنه حالها
 فسيبقونه بالقبول ان شاء الله تعالى بعد فاني كما قيل * ترى الفتى يتكر فضل الفتى * ولما
 وخبنا فاذا ما ذهب * لمح الحرس على نكته * يكتبها عنه بما الذهب * فهناك مؤلفا هذا
 لمهمات هذا الفن مظهر الدقائق استعانت الفكر فيها اذا ما الليل حن تحيا ارجح الاقوال
 واوجز العبارة معمدا في دفع الابرار بالطف لاشارة فوما خالفت في حكم او دليل فحب
 من لا اطلاع له ولا فهم عن ذلك من السبيل وربما غيرت تبعا لما شرح المصنف كلمة
 او حرفا وما دعي ان ذلك لنكته تدق عن نظره وتخفى وقد انشدني شيخني الجبر الشامي و
 النبر الطامحي احذر ما به وحسنه اوانه شيخ الاسلام الشيخ خير الدين الراسي الطال
 الله بقاء آمين * قل لمن لم ير المعاصر شيئا * ويرى الاول والتقدما * ان ذالك
 التقديم كان حديثا * وسبقني هذا الحديث قدما * وعلى ان المراد ما انشدني شيخني
 راس المتقين والتقاد محمد افندي المحاسني وقد اجاد * لكل بني الدنيا مراد ومقصد
 وان مرادي صحة وخراج * لا يبلغ في علم الشرعية مبلغا * يكون به لي في الجنان
 بلاغ * ففي مثل هذا فلتنا فسر الى النهى * وحسبي من الدنيا الفخر وبلاغ * فما
 الفوز الا في غيب مؤبد * به العيش رعد والشراب يساغ *
 مقدماته حق على من حاول العلم ان يهتد

بمحدوده و يعرف موضوعه واستمداده فالفقه لغة العلم بالشئ ثم خص بعلم الشرع
وفقه بالكسر فقها علم وفقه بالضم فقامه صار فقيها واصطلاحا عند الأصوليين العلم
بالأحكام الشرعية الشرعية من أدلتها التفصيلية وعند الفقهاء حفظ الفروع وأقله ثلاث
مسائل عند أهل الحقيقة الجمع بين العلم والعمل بقول الحسن البصري إنما الفقيه المبرز
عن الدنيا الزاهد في الآخرة البصير محبوب نفسه وموضوعه فعل المكلف توثيقا
اوسلبا واستمداده من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وغاياته
الفوز بسعادة الدارين وأما فضله فكثير شهير ومنه ما في الخلاصة وغيره ما انظر
في كتب أصحابنا من غير سماع أفضل من قيام الليل وعلم الفقه أفضل من تعلم ما في القرآن جميع
الفقه لا بد منه وفي المنقذ وغيره عن محمد لا ينبغي للرجل أن يعرف بالشعر والنحو
لأن آخرا مودة إلى المسألة وتعليم الصبيان ولا بالحساب لأن آخرا مودة إلى مساحة الأرض
ولا بالتصبر لأن آخرا مودة إلى التذكير والقصاص بل يكون علمه في المحل والحرام
ملا بآثار من الأحكام كما قيل * إذا ما اعتز وعلم بعلم * فمعلم الفقه أولى باعتزله
فكوطيب يفتح ولا كسك * وكوطيب يطير ولا كبار * وقد مدحه الله تعالى بتسميته
بقوله ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا وقد فسر الحكمة مرة أرباب التفسير
بعلم الفروع الذي هو علم الفقه ومن هنا قيل * وخير علوم علم فقه * لأنه يكون إلى كل
العلوم توسلا * فان فقيها واحدا متوعجا * على ألف ذي زهد تفضل واعتلا * وهما
ما خردان ما قيل للإمام محمد * نفقه فان الفقه أفضل فائد * إلى البر والنقوى
واعدل فاصد * ولكن مستفيدا كل يوم زيادة * من الفقه واسج في نحو القول
فان فقيها واحدا متوعجا * اشد على الشيطان من الفاعل * ومن كلام علي رضي الله
عنه * الفضل لا لاهل العلم انهم * على العكس استهدوا الأعمى * ووزن كل امرء مكان

والجامعون لا مل العلم اعداء * ففر يعلم ولا تجهل به ابدا * الناس موتى واصل العلم احياء *
وقليل العلم وسيلة الى كل فضيلة العلم يرفع الملوك الى مجالس الملوك ولا العلماء ملوك
الامراء فانما العلم لا يراه ولاية ليس لها عز لان الامير هو الذي يرضى اميراً عند عزله ان
سلطان الولاية كان في سلطان فضله واعلم ان تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر
ما يحتاج اليه وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومنه بآ وهو التبصر في الفقه و
علم القلب حراماً وهو علم الفلسفة والشجعة والتبصير والزم علوم الطباعين والسحر
الكهانة ودخل في الفلسفة المنطق من هذا القسم علم الحرف والموسيقا ومكرهاو
هو اشعار الملوك من القزل والبطالة ومباحا كاشعارهم التي لا يستغن فيها كذا في
فوائد شتى من الاشياء والظواهر ثم تغل في مسألة الرباعيات ومحصلها ان الفقه
مؤثرة الحديث وليس ثاب الفقيه اقل من ثاب المحدث وفيها كل انسان غير كاذب
لا يعلم ما اراد الله تعالى له وبه لان اياته تعالى غيب الا الفقهاء فانهم علموا الا الله تعالى
هم مجدي الصادق المصدق من يراد الله به خير الفقيه في الدين وفيها كل شئ
عنه العبد لعم القبة الا العلم لانه طلب من نبيه ان يطلب الزيادة منه وقل رب زدني
علماً فكيف يسأل الله عنه وفيها اذا سئلنا عن مذنبنا ومذهب مخالفنا قلنا وجوباً
مذنبنا صواب يحتمل الخطأ ومذهب مخالفنا خطا يحتمل الصواب واذا سئلنا عن معتقداً
ومعتقداً خصومنا قلنا وجوباً الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه خصومنا وفيها العلم
علم فضيح وما احق وهو علم الأصول وعلم لا يضيح ولا احق وهو علم البيان والتفسير
وعلم يضيح ولا احق وهو علم الحديث والفقه وقد قالوا الفقه راعى عبد الله ابن مسعود
وسقاة علقته وحصل ابراهيم التيمي وداسه حلا وطعنه ابو حنيفة وعجنه ابو
ضيفة مولى وسئلوا الناس يا كلون من خذوه وقد ظنه بعضهم فقال * الفقه ذرع ابن مسعود

وعلقه * حصادة ثم ابراهيم دراس * نعمان طاحنه يعقوب عابجه * محمد خازن وكمال
 الناس * وقد ظهر علمه بمصانيفه كالمجاميع الملبوط والزيارات والوادحني ^{نصف} قبل انه
 في العلوم الدينية تسعة وتسعين كتابا ومن لامتة الشافعي وتزوج بام الشافعي
 ونوف البه كنه وماله فبسبه صار الشافعي فقيها ولقد اصف الشافعي حيث قل
 من اراد الفقه فليز اصحابا جنيعة فان العالي قد تيسر ام والله ما صر فقيها الا
 بكتب محمد بن الحسن بن قال السجيل بن ابي جارية محمد بن في المنام قلت له ما فعل الله بك
 قال غفري ثم قال لو اريدت ان اعدك ما جعلت هذا العلم فيك قلت له فابن ابو يوسف قال
 فوقنا بد حريقك فابو حنيفة قال هيها تذاك في اعدا عليين كيف وقد صلي الفجر في
 العشاء اربعين سنة وجمع خمسا وخمسين حجة وراي ربه في المنام مائة مرة ولها قصة
 مشهورة في حجة الاخيرة استاذن حجة الكعبة بالدخول ليل اتمام بين العمودين ^{على}
 رجله اليمنى ووضع اليسرى على ظهرها حتى ختم القرآن فلما سلم كي وناجي ربه وقال انا عبد
 هذا العبد الضعيف حق عبادتك لكن عرفك حق معرفتك فهب نقصان خدمته لكمال
 معرفته فهتف هاتف من جانب البيت يا ابا حنيفة قد عرفنا حق المعرفة وقد خدمنا
 فاحسن الخدمة وقد غفرنا لك ولمن اتبعك ممن كان على مذمتك الى يوم القيمة ^{قل}
 لا في حنيفة بم بلغت ما بلغت قال ما تجلت بلا فاذة وما استنكفت عن الاستغفار ^{دعة}
 وقال مسافر ابن كرام من جعل ابا حنيفة بئنه وبن الله رجوت ان لا يمان وقال فيه *
 حسبي من الخيرات ما اعدته * يوم القيمة في ضم الرحمن * دين النبي محمد خير
 * ثم اعتقادي مذهب النعمان * وعنه عليه الصلوة والسلام ان آدم افترابي وانا
 افترج من ^{من} اسمك نعمان فكنته ابو حنيفة هو سراج امي وعنه عليه السلام ان
 سائر الانبياء يوم القيمة يفترجون وانا افترج يا حنيفة من اجبه فقد احبني ومن اغضبه

فقد انقضت كذا في المقدمة شرح مقدمة إلى الليث قال في الضياء المعنوي وقول ابن الجوزي
 أنه موضع فانه تعصب لأنه روى بطرف مختلفة وترك المرحلي في مناقبه بسند ^{سهل}
 ابن عبد الله التستري أنه قال لو كان في أمه موسى وعيسى مثل أبي خنيفة لما تهودوا ولما نكروا
 ومناقبه أكثر من أن تحصر ومنف فيها سبط ابن الجوزي مجلد ابن كبيرين وسماه الانصاف
 لإمام أئمة الأمصار ومنف غيره أكثر من ذلك والحاصل أن أبا خنيفة النعمان من أعظم
 معجزات المصطفى ^{عليه} بعد القرآن وحسبك من مناقبه اشتها وزهبه ما قاله فلا آلا أخذه
 إمام من الأئمة الأعلام فجعل الله الحكيم صاحب إمام من هذه الأيام إلى أن يحكم بما
 عيسى عليه السلام وهو كالصديق رضي الله عنه له أجره وأجر من دق الفقه وفهرع
 أحكامه على أصوله العظام إلى يوم الحشر والقيام ومذايد على أمر عظيم اختص به من
 بين سائر العظام كيف لا وقد اتبعه على مذهبه كثير من الأولياء الكرام من الصف
 بنات المجاهدة وكفن في ميدان المشاهدة كبراهيم ابن آدم وشقيق البلخي ومحمّد
 الكرخي وأبي يزيد البسطامي وقصير ابن عياض ودأود الطائي وأبي حامد الغفاري وخلف
 ابن أيوب وعبد الله ابن المبارك وكيع ابن الجراح وأبي بكر ابن الوارف وغيرهم من الأئمة
 لبعده أن يستقصى فلو وجدك فيه شبهة ما اتبعوه ولا اقتدوا به ولا وافقوه و
 قد قال الأستاذ أبو القاسم القشيري في رسالته مع صلابته في مذهبه وتقدمه في هذا
 الطريقة سمعت الأستاذ أبا علي الدقاني يقول أنا أخذت هذه الطريقة من أبي القاسم
 النضر البادي وقال أبو القاسم أنا أخذتها من الشبلي وهو أخذها من الشيخ السقطي وهو
 من معروف الكرخي وهو من دأود الطائي وهو أخذ العلم والطريقة عن أبي خنيفة
 وكلهم اتفق عليه وافق فضله فعبالك يا أخي المترك لك أسوة حسنة في هؤلاء السادة
 الكبار وكانوا متهمين في هذا الاقتداء لا فتماروسم أئمة هذه الطريقة وأرباب النزعة



والحقيقة ومن بعدهم في هذا الامر فانهم تبعوا وكلم الخالف ما اعتقدوه مردود ومتبع
وبالجملة فليس الجحيفة في هذه وعده وعبادته وعلمه وفهمه بمشارك ومات^{لله}
ابن المبارك * لقد ران البلاد ومن عليها * امام المسلمين الجحيفة * باحكام
اثار وفقه * كايات الزبير على صحيفه * فاف المشرقين له نظير * ولا في الغربين و
لا بكوفة * يبيت شمر اسر الليالي * وصائم بهارته خيفه * فمن كافي حيفه في علا
* امام الخليفة والحقبة * رأيت العائين له سفاهة * خلاف الحق مع حجة
* وكيف يحل ان يودي فقيه * له في الارض اثار شريفه * وقال ابن ادريس مقالا *
صحيح النقل في حكم لطيفة * بان الناس في فقه عيال * على فقه الامام الجحيفة *
فلانة ربنا اعداد رمل * على من رد قول الجحيفة * وقد ثبت ان ثابنا والذالاما
المرعي بن ابي طالب فدا له والذرية بالبركة وصح ان اباحيفه سمع الحديث
من سبعة من الصحابة كما بسط في اخر منية المفتي وادلت بالسنة نحو عشرين صحابيا
كما بسط في اكل الضياء وذكر العلامة شمس الدين محمد ابو النصر بن عرب شاة
الانصار الخفي في منظومته الالفية المسماة بنجوم العقائد ودرر القلائد ثمانية من
الصحابة من روى عنهم الامام الاعظم الجحيفة رحمة الله عليه وعليهم اجمعين حيث
قال * معتقلا مذهب عظيم الثامن * الجحيفة الفتى الثمان * التابعي سابق
الائمة * بالدين والعلم سراج الامه * جمع من اصحاب النبي ادر * اشرم قد اقمى و
سلكا * طريقة واضحة المنهاج * سالمة من الدلال الداجي * وقد روى عن النبي جابر
* وابن ابي كذا عن عامر واعني الطيفيل ابن اصلة * وابن ابي الفتى وائل * عن ابن
قدح الامام * وبن عجيبي التام * وضى الله الكريم دأما * عنهم وعن كل الصحابة اظنا
وقفي يغد القيل في السبعين لسلي القضاء وله سبعون سنة بتاريخ حسين وماري قد

يوم توفي ولد الامام الشافعي ضد من مناقبه وقد قيل الحكمة في مخالفة تلامذة انه
 رأى مبيلا يحب الطين فخذله من السقوط فاجاب بلخذلت السقوط فان سقط العالم
 سقوط العالم حينئذ قال لاصحابه ان فحجه لكم دليل فقولوا به وكان كل ما خذروا به عنه
 ويرجحها هذا من غاية احتياطه ووعده وعلم بان الاختلاف من آثار الرحمة فاما كان اكثر
 كانت الرحمة او فوكافا لو اسلم المفتي ان ما اتفق عليه اصحابنا كما في الروايات الظاهرة
 به قطعا واختلف فيما اختلفوا فيه والاصح كما في السراجية وغيرها ان يفتي بقول الامام
 على الاطلاق ثم يقول الثالث ثم يقول رفر الحسن ابن زياد وصح في الحد
 القدسي قوة الدلالة وفي وقف البر وغيره متى كان في المسئلة قولان مصححان جاز
 القضاء والا فاباحد بما وفي ادل الفهرات اما العلامات للدقة فقولاه وعليه الفتوى
 وبه يفتي وبه ناخذ فعملية الاعتماد وعليه عمل اليوم وعليه عمل الامم وهو الصحيح او
 الاصح او الاظهر او الاشبه او الاوجه او المختار ونحوها ما ذكر في جاشية
 البرزوي انتهى قال شيخنا الميرزا في قوله وبعض الالفاظ الكد من بعض لفظ الفتوى الكد
 من لفظ الصحيح والاصح والاشبه وغيرها ولفظه يفتي الكد من الفتوى عليه والاصح الكد
 من الصحيح والاصح الكد من الاحتياط انتهى قلت لكن في شرح المنية للعلبي عند قوله لا يجوز
 مس للصحف الا بعلوانه اذا تعارض امامان معتبران غير احد منهما بالصحيح والاخر
 بالاصح فالاصح بالصحيح او لا لانها اتفقا على انه صحيح والاخذ بالتفق او فوقه في حفظ ثم
 رايت في رسالة اديب المفتين اذا نزلت رواية في كتاب محمد بالاصح او الاولى او الاثني
 ونحوها فلهذا يفتي بها وبما فيها ايضا واذا نزلت بالصحيح او الماخوذه لوبه يفتي او عليه
 الفتوى يفتي بمخالفة الا اذا كان في الهداية مثلا هو الصحيح وفي الكافي بمخالفة هو الصحيح
 فيغير ويختار الاقوى عنده ولا يلق بالاصح انتهى فيلخص فاصلا ذكره الشيخ فاسم

في تجميعه أنه لا فرق بين المفتي والقاضي إلا أن المفتي يخبر عن الحكم والقاضي يلزم به وإن
الحكم والفتيا بالقول المرجوع جمل وخرف للاجماع وإن الحكم للمفتي باطل للاجماع وإن الرجوع
عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقاً وهو المختار في المذهب وإن الخلاف خاص بالقاضي ^{لجته}
وأما المقلد فلا ينفذ قضاءه بخلاف مذهبه أصلاً ولا في القضية قلت ولا سيما في مزارعنا
فلأن السلطان ينسب في منشور على نهيه عن القضاء به قول الضعيفة فكيف بخلاف ذلك
فيكون محرم ولا بالنسبة لغير المعتقد من مذهبه فلا ينفذ قضاءه فيه وينقض كاسط ^{في}
قضاء الفتح والبرق المهر غير ما قال في الدعوى وهذا صريح الحق الذي بعض عليه ^{لأنه}
لنعم أم لا ما ير منى صادق فعلاً مجتهداً فيه نفذاً موكفاً في سير التاخر خاتمة وشرح
السيرة الكبير فيلحفظ وقد ذكرنا أن المجتهد المطلق قد فقد وأما المقلد فعلى سبج
مراتب مشهورة وأما نحن فغلبنا اتباع ما رجحنا وما صححنا كالأقوال في حياتهم فلان قلت
قد يحكون أقوالاً بلا ترجيح وقد يختلفون في التصحيح قلت يعمل مثل ما عملوا من اعتبار
غير العرف وأحوال الناس وما هو لا رفق وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه و
لا يخلو الوجود عن يمين هذا حقيقة لا طناً وعلى من لم يميز أن يرجح لمن يميز البراءة
فنسأل الله التوفيق والقبول بحجاء الرسول كيف لا وقد سير الله لنا ابتداءً بتبليصه في
الوحي وحيته والبقعة المأنوسة تجاه وجهه صاحب الرسالة وجلز الكلال والبالة ^{صحيحه}
للجليلين الذين غامرين رضي الله عنهما وعن سائر الصعابة اجعلن ووالينا ومقلد ^{لجته}
الحق الذين ثم نجاء الكعبة الشريفة تحت الميزاب العظيم والمقام والله الميسر ^{للنام}
كل

الطهارة

قدست العبادات على غيرها اهتماماً بشأنها والصلوة نالية للإيمان والطهارة مفتاحها
بالنوع شرط لما يختص لازم لها في كل الأركان وما قيل قد تمت كونه شرطاً لا يسقط أصلاً

ولذا فاذا الطهورين يوم بالصلوة وما اورد من ان الذية كذلك مردود كل ذلك اما الذية ^{ففي}
الذية وغيرها من قول عليه الهمو تكفيه الذية بلسانه واما الطهارة ففي الطهارة وغيرها
من قلعت يداه وحملاه وبوجهه جراحه يصل على لا وضوء ولا يتيمم ولا يعيد في الاصح واما
فاذا الطهورين ففي الفيض وغيرها انه يتشبه به عندهما واليه صح رجوع الامام وعليه التقيد
قلت وبه فظهر ان فعل الصلوة بلا طهر غير تكفير لصلوته لغير القبلة او مع ثوب نجس وهو ظاهر
المذهب كما في سيرة الخانية وفي سيرة الرومانية وفي كفر من صلى بغير طهارة مع العمد خلفه
الروايات سيطر ثم هو مركب اضافي مبتدأ او خبر او مفعول الفعل صدوق فان اريد التعذر
بني على السكون وكسر تخلصا من الساكنين و اضافته لامية لاميمية وهل يتوقف حكا لقبلا
معرفة مفردة الراجح نعم فالكتاب مصدر بمعنى الجمع لغة جعل شرعا عنوانا للسائل مستقبل
بمعنى المكتوب والطهارة مصدر طهر بالفتح وبالضم بمعنى النظافة لغة ولذا اوردناها شرعا
النظافة من حدث او خبت ومن جميع نظرك لوانواعها وهي كثيرة وحكمها شهيد وحكمها استباحة
ملا يحل يدنها وسببها اي سبب وجوبها ما لا يحل فعله فضا كان او غيره كالصلوة ومس
للصنف الاولها اي بالطهارة صاحب البحر قال بعد سر الاقوال ونقل كلام الكمال الظاهر ان
السبب هو الارادة في الغرض النقل لكن يترك ارادة النقل بسقط الوجوب ذكره الزيلعي في الطهارة
وقال العلامة فاسم في كلمة الصحيح ان سبب وجوب الطهارة وجوب الصلوة او ارادة ما لا يحل
اولها وقيل سببها الحدث في الحكمة وهو وصف شرعي يحل في الاغصام من الطهارة وقيل
انه مانعة شرعية قائمة بالاعضاس الى غاية استعمال المزيلات تعريف بالحكم والغيب
في الحقيقة وهو عين مستقدرة شها وقيل سببها القيام الى الصلوة ونسبها الى الظاهر وفسادها
ظاهر اعلم ان اثر الخلا انما يظهر في نحو العالين نحو ان وجب عليك طهارة فانت طاهر دون
الا ثم الاجماع على عدم التأخير عن الحدث ذكره في التوشيح وبه اندفع ما في السراج من اثبات

العشرة من جهة ثم برؤوسها موسع بدخول الوقت كالصلوة فإذا ضاق الوقت صار الوجوب
 فيها مضيقا وشرائطها ثلاثة عشر على ما في الاستنباه شرائط وجوبها تسعة وشرائط صحتها أربعة
 ونظما شيخ شيخنا العلامة على المقدسي شارح نظم الكثر فقال * شرط الوجوب العقل والاستلا
 * وقد كاهم واختلام * وحدث وفي حين عدم * نفاسها وضيق وقت قدجم * وشرط
 صحتها عموم البنية * بماء الطهور ثم في المرة * فقد نفاسها وحضيها وان * يزول كل مانع
 من البدن * وجعلها بعضهم أربعة شرط وجودها الحسي وجود المنزل والمزاق الفد على
 الازالة وشرط وجودها الشرعي كون المنزل مشروع للاستعمال في مثله وشرط وجوبها التكليف
 والحدث وشرط صحتها صدور المظهر من أهل في محل مع فقد مانع ونظما فقال *
 تعلم شرط الموضوع مهمة * مقسمة في أربع وثمان * فشرط وجود الحسن منها ثلاثة * سلامة
 اعضاء وقدرة اماكن * لمستعمل الماء القراح وهو معا * وشرط وجود الشرع خذها باعنا
 * فطلق ما مع طهارته * طهوريته ايضا فرب بيان * وشرط وجوب هو اسلام بالغ *
 مع الحدث التمييز بالعقل بايمان * وشرط لتصحح الموضوع زوالا * يبعد الاتصال بالياء من اهل
 كشمع ومن ثم لم يتخل * وضعه عيان باعظيم الشان * وزيد على هذين ايضا ظاهر *
 مع الغسل ليس هذا الشأن * وصحتها فرض للصلوة واجبة للطواف قبل ومس المصحف
 لقول بان المطهرين الملائكة وسنة للنوم وسند في نيف وثلاثين موضع ذكرتها
 في الخرائ من بعد كذب غيبة وقهقهة وشعر اكل خرو ورو بعد كل خطيئة والخروج
 من خلوة العلماء وكفها غسل ومسح وفي الخبوس والهام وتراب ونحوها ودليلها آية
 اذا قمتم الى الصلوة وهي ملذبة اجماعا واجمع اهل السبيلان الموضوع والغسل فها بكلمة مع ضرورة
 الصلوة بتعليم حديث بل عليه السلام وانه عليه الصلوة والسلام لم يصل قط الا بوضوء بل هو
 شريعة من قبلنا دليل هذا وضوئي وضوء الانبياء من قبلي وقد تقرر في الاصول ان شرع

من قبلنا شيء لنا اذا قصه الله تعالى رسوله من غير انكار ولم يظفر بنحوه فماله في قول الآية تقرير
 الحكم الثابت وتالي اختلاف العلماء الذي هو حجة كيف وقد اشتملت على نهوض وسبعين حكما مبسوطه
 في تيميم الضياع في اكل الهداية وعلى ثمانية امور كلها مشني طهارتين الوضوء والغسل ومطلو
 الماء والمعيد وحكيتين الغسل والمسح وموجبين الحدث والجنابة ومبيحين المرض والسفر
 ودليلين التفصيل في الوضوء والاحكام في الغسل وكنايتين الغائط والملاصقة وكرايتين
 تطهير الذنوب واتمام النعمة ابي حنيفة شهيدا للحديث من اوم على الوضوء مات شهيدا
 ذكره في الجوهرة وانما قال انما بالغبية دون انتم ليعلم كل من آمن الى يوم القيمة قال في
 الضياع لانه مبني على ان في الآية التقاوا والتحقيق خلافه واتى في الوضوء باذا التحقيقة
 وفي الجنابة بان التشككية للاشارة الى ان الصلوة من الامور الاخرى والجنابة من
 الامور العارضة وحكي ذكر الحدث في الغسل والتيمم دون الوضوء ليعلم ان الوضوء منه
 وفرض الحدث شرط الثاني لا الاول فيكون الغسل على الغسل والتيمم على التيمم عبثا و
 الوضوء على الوضوء فلو على فرض اركان الوضوء اربعة على بلا ركان لانه افيد مع سلامته
 عما يقال ان اريد الفرض القطعي يرد تقدير المسح بالربع وان اريد العلي بـ ^{جيب} المغسل وان
 عنه بما خصناه في شرح المتن ثم الركن ما يكون فخرنا داخل الماهية واما الشرط فما يكون خارجا
 فالفرض اعم منهما وهو ما قطع بلزوم حتى يكفر جاحدا كاحل مسح الرأس وقد يطلق على
 العلي وهو ما نفوت الصحة بفواته كالمقدار الاجتهادي في الفرض فلا يكفر جاحدا ^{غسل}
 الوجه اى اسالة الماء مع النقا ولو قطرة وفي الفيض اقله قطرتان في الاصح مرة لان الامر
 لا يقضي التكرار وموشتق من الواجبة واشتقاق الثلاثي من المزيد اذا كان اشهر في
 شائع كاشتقاق الوعد من لا رتعد واليم من التيمم من مبتدأ ^{جيب} سطح جيبته اى التوضي
 بقرينة المقام الى اسفل فنه اى منبت اسنانه السفلى طولا كان عليه شعر ولا عدل

عن قولهم من قضا من شربة الجارية على الغالب أي المطرد ليعم الأعم والأضلع ولا نزاع وما بين يميني
الأذين عرضاً وحينئذ فيجب غسل باقي ما يظهر من الشفة عند انضمامها وما بين العذ
والأذن لدخوله في الحدودية يعني لا يغسل باطن العينين ولا أنف والنم واصل شعر الرأس
واللحية والثارب ونيم ذباب اللحج وغسل اليدين اسقط لفظ فإدى لعدم تقيد ^{الغرض}
بالأنف والرجلين الباديتين السليمتين فإن المبروحين والمستورين بالغف وظيفتهما
المسح مرة للمر مع المرفقين والكعبين على المذهب وما ذكرنا من أن الثابت بعبارة ^{النص}
غسل يد رجل ولا أخرى بذلك وفي البحث في إلى في القرآن في أرجلكم قال في السير ^{الغرض}
تحتة بعد اعتقاد الإجماع على ذلك ومسح ريع الرأس مرة فوق الأذنين ولو بأصابعه مطر
أو بل ياق بعد غسل على المشهور لا بعد مسح لأن يتقاطروا ومد أصبعاً أو أصبعين ^{يمن}
ألا أن يكون مع الكف أو بالابهام والسبابة مع ما بينهما أو عيانه ولو أدخل إصبعه الأنا
أو خفيه أو جديته وهو محدث أجزاء ولم يصير الماء مستعملاً وإن فوى اتفاقاً على
الصحيح كما في البحر عن البدائع وغسل جميع اللحية فرض يعني عليها الصانع على المذهب الصحيح
المقتضى المرجوع إليه وما عدا هذه الرواية مرجوع عنه كما في البدائع ثم لا خلاف أن
السترسل لا يجب غسله ولا مسحه بل ينس وإن الخفيفة التي ترى بشرتها لم يغسل ما تحتها
كذلك في النهدي البرهان يجب غسل الشتر لم يسدها الشعر كحاجب وشارب وعنفقة في المختار
ولا يعاد الوضوء بل ولا بل المحل محل رأسه ولحيته كما لا يعاد الغسل للمحل ولا الوضوء بمحل
شاربه وحاجبه وقلم نظره وكشط جلده وكذا لو كان على أعضاء وضوءاً قرحه كالكحل
وعليها جلدة رقيقة فتوضأ وأمر الماء عليها ثم نزعها لا يلزمه إعادة الغسل على ما تحتها أو
أن تالم بالترغ على الأشبه لعدم البدلية بخلاف نزع الخف فصار كالوضوء ثم خفه ثم حته
أو قرحه فوقع في أعضائه شقاء غسله أن قدر ولا مسحه ولا تركه ولو بيده ولا يقدر ^{على}

الماء يتيمر ولو قطع من المرفق غسل محل القطع ولو خلق له يديان وخرجان فلو سيطن بهما غسلهما
 ولو باحد معافى لا صلية فيغسله كذلك ان ترك ان ينبت في محل الفرض كاصبع وكف زائدين
 ولا فيما حاذى منها محل الفرض غسله وما فلا يكن يندب مجتبي سنة افاد الله لا واجب الوضوء
 ولا للفصل ولا لقدمه وجمعها لان كل سنة مستقلة بدليل وحكم وحكما ان يخرج على فعله ويؤد
 على تركه وكثير ما يعرفون به لانه محط مواقع انظارهم وعرفها الشيعي ما ثبت بقوله عليه
 السلام او فعله وليس واجب الاستميت لكنه تعينت لملقاتها والشرط في الموكلة ما لم يمتنع مع
 تركه ولو جازا لكن شأن الشرط ان لا تذكر في التعاريف واورد عليه في البحر المباح بناء على ما
 المنصور من ان الاصل في الاشياء التوقف الا ان الفقهاء كثيرا ما يجهلون بان الاصل الا ما
 فالعرف بناء عليه البداية بالنية اى بعبادة لا تنفع الا بالطهارة كوضوء او مسح
 او امثال امور وجوبان له وبها ليس بعبادة وبانها فرض في الوضوء المأمور به وفي التخي
 بوجوبه ونبيذ تمر كالتيتمه بان وقتها عند غسل الوجه وفي الاشياء ينبغي ان تكون
 غسل اليدين للرغين لينا الى اواب السان قلت لكن في الفهستلي ومجملها قبل سائر السان
 كما في التفتة فلا تس عندنا قبل كما فرض عندنا انتهى وفيها سبع سوالات مشهورة
 نظمها العراقي فقال * سبع سوالات لك الفهم انت * تحكى لكل علم في النية * حقيقة
 حكم محل ومن * وشرطها قصد الكيفية والبداية بالنية قولا وتحصل بكل ذكر لكل
 عنه عليه الصلوة والسلام بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام قبل الاستنجاء وبعد
 الاحوال انكش العود في محل نجاسة فيسمى قبله ولو نسيها فسمى في خلافه لا تحصل السنة بل
 المذوب ولما اكل فحصل السنة في ياقية لا في مافات وليقل بسم الله اوله واخره والبداية
 بغسل اليدين الظاهر انك ثلاثا قبل الاستنجاء وبعدك وفيد الاستيقاظ انما والدام يغسل قبل
 او خالها لانام ثلاثا يوم اختصام السنة بوقت الحاجة لان مفاهيم الكلب حجة بخلافه

اكثر مفاهيم النصوص كذا في النهج فيه من الحجج المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا ومنه اقوال
 الصحابة في قال ينبغي تقييده بما يدل على بال رأي لا ما لم يدل عليه انتهى وفي القهستاني عن
 حدود النهاية المفهوم معتبر في نفس العقوبة كافي قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون
 واما اعتبار في الرواية فالذي لا يكتفي الى السبعين بالضم مفصل الكف بين الكوع والكسوع
 واما البوع في الجملة وعظم على الابهام كوع وما يلي * لمختصرة الكسوع والسبع في الوسط *
 وعظم على الابهام جعل لقب * يبيع فخذ بالعلم واحد من الغلط * ثم ان ليسكن رفع الالام
 ادخل اصابع يراة مضمومة وصبت على اليمنى لاجل التيام ولوا دخل الكف ان اراد الفصل
 صار الماء مستعملا وان اراد الاغتراف لا ولوله يمكنه الاغتراف بشئ وبدا به بختان
 تيمم على الجعيد وهو سنة كان الفاتحة واجبة ينوب عن القرص ويسن غسلها ايضا
 مع الذراعين والسواك سنة مؤكدة كافي الجوزة عند المضمضة وقيل قبلها وهو الوجه
 عندنا الا اذا انسيه فيندب للصلوة كما يندب لا صفرا رسن وتغير راحة وقراءة قرآن
 واقامة ثلاث في الاعلى وثلاث في الاسفل بمائة ثلاث وندب امساكه بيمنه و
 كونه لينا مستويا لا محقد في غلط خضرو وطول شبر ويستاك عرضا لا طول ولا منطبا
 فلنه يوش كبر الطحال ولا يقبضه فله يوش الباسور ولا يمسه فانه يوش العرق ثم فضله
 ولا فيستاك الشيطان به ولا يزد على التبر ولا فالشيطان يركب عليه ولا يضعه بل
 يفضله ولا فخطر الجنون قسطنطين ويكره بمود ويحرم بذي سم ومن منفعه انه شفا
 لادون الموت ومنكر للشهادة هذه وعند قلة او فقد اسنانه تقوم الخزقة الخشنة
 او لا صبع مقامه كالقيام العلك مقامه للمرأة مع القد لا عليه وغسل القدم اي استجابه
 ولذا عبر بالفضل والاختصار بمائة ثلاثة ولا نف ببلغ الماء المار بمائة ومائة سنان
 مؤكدة ثلث مستعملتان على من جنس الترتيب الثلاث وتجد الماء وفضلها باليمنى واليسرى

فيهما بالغرزة وبجاذبة المارن لغير الصائم لاحتمال الفساد وتستقبل يدهما اعتبارا لوضو
 الملم لان بدنه بالبصر وطعمه بالشم وريحه بالانف ولوعند ما يلقى الغسل مرة معهما وثلاثا
 بلفهما غسل مرة ولو اخذ ماء توضع من بعضه واستششق بياقيه اجزاء وعكسه لا و
 هل يدخل اصبعه في فيه وانفه الاولى الغم فتهستلني وتخليل اللحية لغير المبر بعد
 التلث ويجعل ظهر كفه الى عنقه وتخليل الاصابع اليدين بالشيشك والرجلين ^{بمنظور}
 بالظهير باديا بخضر رجله اليمنى وهذا بعد دخول الماء خلوا لها فلو منضمة فرض تلت
 الغسل المستوعب ولا عبدة للعرفات ولو الكفى بمرة ان اعتاده اثم والا لا ولو زاد ^{ثلاثة}
 القلب او قصد الوضوء على الوضوء لا باس به وحديث فقد تحدى محول على الاعتقاد
 وحكم اهتم تكريه في مجلس تزيينية بل في القهستاني مغربا للجواهر لا سراف في المام الحيا
 جاز لا نه غير مضيع ومسح كل راسه مرة مستوعبة فلو تركه ودلوم عليه اثم واذا
 معا وبما انه لكن لو مسح عمامته فلا بد من ماء جديد والترتيب المذكور في الغفر وعند
 الشافعي فرض وهو مطالب بالدليل والاولاء بكسر الواو وغسل المتأخر او مسحه قبل جلاء
 الاول بلا عدل حتى لو فني ماؤه فغسل لطلبه لا باس به ومثله الغسل واليقيم عند الماء
 فرض من السان لذلك وترك الا ان ترك لطم الوجه بالماء وغسل وجهه الفلاح و
 مستحبه وليسمى مندوبا وادبا وفضيلة وهو ما فعله عليه السلام مرة وتركه المحرم
 وما احبه اللطف التيامن في اليدين والرجلين ولو مسح الا اذنين والمغنين ^{فيلجز}
 اي عضوين لا يستحب التيامن فيهما ومسح الرقبة يظهر يديه لا المحلقوم لانه بدعة
 ومن ادابه عبر من كان له اذبا آخر وصلها في الفتح الى نصف وعشرين واصلها في الفتح
 الى نصف وستين استقبال القبلة وذلك اعضاها في المرة الاولى وادخال خضرة
 المبللة صاخ اذنه عند مسحهما وتقديمه على الوقت لغير العذر وهذا احدى ^{المسائل}

الثلاث المستثناة من قاعدة الفرض افضل من النفل لان الوضوء قبل الوقت مندوب ويجب
 فرض الثانية ابراهيم المحسن مندوب افضل من انظاره الواجب الثالثة الا بتداء السلام سنة افضل
 من بدءه الواجب نظم من قال * الفرض افضل من تطوع عابد * حتى ولو دجام منه بالكثر
 * الا التطهر قبل وقت ابتداء * للسلام كذلك ابراهيم * وتحريك خاتمة الواسع و
 ومثله القطر وكذا الضيق ان علم وصول الماء والافرض وعدم الاستعانة بخيرة الاعدل
 واما الاستعانة عليه الصلوة والسلام بالمغيرة فلتعليم الجواز وعدم التكلم بكلام الناس
 الا الحاجة تفوته والجلوس في مكان مرتفع تحرازا عن الماء المستعمل وعبارة الكمال ^{حفظ}
 ثيابه من القمار وحاشي شمل الجمع بين نية القلب وفعل اللسان هذه رتبة وسطى بين من بين
 التلطف بالنية ومن كرهه لعدم نقله عن السلف والتسمية كما مر عند غسل كل عضو وكذا
 المسح والاعلام بالوارد عندك اي عند كل عضو وقد رواه ابن جبان وغيره عنه عليه ^{الصلوة}
 والسلام من طريق قال محقق الشافعية الرمي بعمله في فضائل الاعمال ان انكر الزوي
 فاعمد شرط العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه وان يدخل تحت ال
 عام وان لا يعقد سنية ذلك الحديث واما الموضوع فلا يجوز العمل به بحال لا روايته
 الا اذا قرن ببيان ضعفه والصلوة والسلام على النبي بعدة اي بعد الوضوء لكن في الزيلعي
 بعد كل عضو وان يقول بعدة اي الوضوء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين
 وان يشرب بعدة من فضل وضوئه كما زعم مستقبل القبلة قائما او قاعدا وقاعدا
 بكرة قائما نفيها وعن ابن عمر كنا ناكل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نمشي ونفتر
 ونحن قيام وخص للمساو شريرة شيئا ومن الاداب تعاهد موقيه وكعبه وعرقبيه
 واخصيه والطالة غمرته وتجميله وغسل حبله بيسار ولا يلبس ما عند ابتداء الوضوء
 الشتام والتمسح عند بل وعدم نقس يده في راحة سودة القد وصلوة ركعتين في غلقت

كرهته ومكرهه لطم الوجه او غيرة بالماء تزيها والتفتير والاسراف ومنه الزيادة على
 الثلاث فيه تحريما لوجاء النهي الملول له اما الموقوف على من يطهر به ومنه ما لم يملك
 فحرام وتثلث المسح بآب جليل اما بآب واحد فنسب او مسنون ومن منتهاته
 الوضوء بفضل ماء المرأة او في موضع نجس لان الماء الوضوء حرمته او في المسجد الا في اناء
 او موضع اعتدلك والقاء الغمامة والامتناع في الماء وينقضه خروج كل خارج نجس
 بالفتح وكبير منه اي من المتوضيحي معيار الاول من السبيلين او لا الى ما يظهر بالبناء
 المفعول اي بليمة حكم التطهير ثم المراد بالخروج من السبيلين مجرد الطهور وفي غيرهما
 عين السيلون ولو بالقوة لما قالوا مسح الدم كلما خرج ولو تركه لسال النقض الا لا كما لو سال
 في باطن عين او جرح او ذكر ولو خرج وكدم وعرق الاعرق مد من الخرف ناقض على ما سجد
 المصنف ولنا فيه كلام وخروج غير نجس مثل ريح او دودة او حصة من دبر لا خروج
 ذلك من جرح ولا خروج ريح من قتل غير مغضاة اما هي فليذهب لها الوضوء وقيل يجب
 قبل او متنته وذكر لانه اختلاج حتى يخرج ريح من الدبر وهو يعلم انه لم يكن من الا
 فهو اختلاج فلا ينقض وانما قيد بالريح لان خروج الدودة والحصاة منهما ناقضان
 كافي الجهرمة ولا خروج دودة من جرح او اذن او انف او فم وكذا لحم سقط منه
 لطهارتها وعدم السيلون فيما عليهما وهو مناط النقض والخروج بعصره الخارج
 ستان في حكم النقض على المختار كما في البرازية قال لان في اخراج خروج انصار كالفضد
 وفي الفتح عن الكافي انه الاصح واعتمدا القهستاني وفي الفقيه وجامع الفتاوى انه
 الاشبه ومعناه انه الاشبه بالوضوء رواية والراجح دراية فيكون الفتوى عليه
 وينقضه في ملاءه بان يضيظ بتكلف من مرة بالكسري صفرا وعلق اي سود او اما العلق
 النازل من اللسان فغير ناقض او طعاما او ماء اذا وصل الى معدته وان لم يستقر وهو نجس

ولوم هي سامة اقصاه هذا هو الصحيح لمخالطة النجاسة ذكره الحلبي وهو في الركن ^{نقص}
 اتفاقا كقبي حبة او دود كثير لطهارته في نفسه كما لم في المنام فانه طاهر مطلقا وبه يفتي
 بخلاف ما لم في الميث فانه نجس كقبي عين خمر او بول او لبن ينقض لقلته لنجاسته
 بلا مسألة لا بالمجاورة لا ينقضه في من بلغ على المعتمد اصلا الا المخلوط بطعام فيعتبر
 الغالب والاستيا فكل علة لا ينقضه ثم مانع من جوف لو لم يلبس ثيابا حكما
 للغالب او ساواهما احتياطا لا ينقضه المطلوب بالبراق والقيح كالدمل ولا خلوط
 بالمخلوط كالبراق وكذا ينقضه علقمة مصت عفوا وامتلأت من الدم وقيل ^{الدم}
 ان كان كبيرا لانه حينئذ يخرج منه دم مسفوح سائل ولا تكن العلقمة والقرا كذلك لا
 ينقض كعوض في باب كما في الثانية لعدم الدم المسفوح وفي القهستاني لا ينقض ^{تجدي}
 الورد ولو شدد بالرباط ان تغذ الببل للخارج نقص ويجمع متفرق القبي ويجعل كقبي ^{فان}
 لا بخلاف السبب وهو القتيان عند محمد بن وهب ولا صح لان الاصل اضافة الاحكام
 الى اسبابها الا لما منع كالبسط في الكافي كل ما ليس بحدث اصلا بقية زيادة الباء كقبي
 قليل ودم لو تراد لم يزل ليس نجس عند الثنائي وهو الصحيح فقايا صاحب القروح ^{فان}
 لم يدر في الجوزة يفتي بقول محمد بن لو المصاب مائعا وينقضه حكاه في زيل مسكته
 اي فتحته الماسكة بحيث تزول مقعدته من الارض وهو النوم على احد جنبيه او ^{كسبه}
 او فقاء او وجهه ولا يزل مسكته لا ينقص ان تمكث في الصلوة او غيرها على المختار
 كالنوم قاعدا لو مستندا الى الازيل سقط على المذهب ساجدا على الهيئة المستوية
 ولو في الصلوة على المعتمد ذكره الحلبي او متوكئا او معتبيا وراسه على ركبتيه او شبه
 التكب في جمل او سرج او كاف ولو الدابة عربا فان حال الهبوط نقص ولا لا ولو ^{فان}
 قاعدا يتمايل فسقط ان انتهبه حين سقط فلو نقص به يفتي كنا عسى نفهم اكثر ما قيل

عند الغتة لا ينقض كنوم الانبياء عليهم الصلاة والسلام وعلى نقض اغماوم وغشيهم
 ظاهر كلام المبوط نعم وينقضه اغماوم ومنه الغشى وجون وسكر يدخل في مشيه ^{كل} كما
 ولو باكل المشية وقهقهة سي ما يسمعه جيرانه بالغ ولو امرأة سهوا في قنار فلا ^{يطل}
 وضوم صبي نائم بلا صلواته يفتي يصلي ولو حكما كالباقي بطهارة ^{مستقل} ولو نيتما
 فلا يبطل وضوم في ضمن الغسل لكن راجح في الخائفة والفتح والنهر النقض عقوبة له وعليه
 المجموع كما في الذخائر الا شرفية صلوة كاملة ولو عند السلام عمدا فانها تبطل وضوم ^{الله}
 خلافا للفرج كاحرية في الشربلية وقهقهة امامه او احداث عمدا ثم قهقهة الموم ولو
 مسبوقا فلا نقض بخلافها بعد كلامه عمدا في الاصح ومن مسائل الامتحان ^{في} ولو سئل
 المسح فقهقهة قبل قيامه للصلوة انتقض بعك لبطاؤها بالقيام اليها ومباشرة ^{خشة}
 بتجاسر الفرجين ولو بين المراتين او الرجلين مع الا انتشار للجانبين المباشر والمباشر
 ولو بلا بلل على المعتمد لا ينقضه من ذكره لكن يفضل بذكره ذبا وامرأة وامرأة ^{لكن}
 الفروج من الخلاء لا سيما للامام لكن يشترط عدم لزوم ارتكابه مكررة مدحه كما لا ينقض
 لو خرج من اذنه ونحوها كعينه ونذله قبح ونحوه كصديد وماء سرته ونحوه لا بوج ^{وان}
 خرج به اى بوج نقض لانه دليل الجرح فذم من بعينه ريدا وعمرش ناقض فان استمر
 صار ذا عذر محبى الناس عنه غافلون كما ينقض لو احتشى حليله بقطنه واسبل الطر ^{ون}
 الظاهر هذا هو القطننة عالية او مجاذبة لراسه اكليل وان مستغلة عنه لا ينقض
 كذا الحكم في الدر والفرج الداخل وان ابتل الطرف الداخل لا ينقص ^{طبه} ولو سقطت ^{فان}
 انتقض والا لا وكذا لو دخل اصبعه في دبره ولم يغيبها فان غيبها او ادخلها عند الاستنجاء
 بطل وضوؤه وصومه ^ف وقع يستحب للرجل ان يجتثى ان يراه الشيطان ^{يجب}
 ان كان لا يتقطع الا به فلا ما يصلح باسوته خرج دبره ان ادخله بيده انتقض ^{منه} وان دخل

بنفسه لا والله يخرج بعض الدودة فدخلت من الدوكراسان فالدوكرا لا يخرج منه البول الفناد بمزادة
 الحج الخفى غير الشكل فرجه الآخر كالحرج والشكل ينقص ضوءه بكل مثل اوضوه هل كبر ان اكل الخوض
 لاصلا نعم ولغيره لا شدة في بعض ضوئه اعاد ما سكره في خلالة ولم يكن الشك عادة له ولا
 ولو علم انه لم يغسل عضرا وشك في عينيه غسل جلده اليسر لانه اخر العمل واليقن الطهارة وسكر الخد
 او بالعلن اخذ باليقين ولو يتقنها وشك في السابق فهو متطهر ومثله التيمم وشك في نجاسة ماء او
 ثوب طلاق واعتقلم بغبره وتلمه في الاستبراء وفرض الغسل اراد به ما يميم العمل كاسر والغسل المفرد
 كما في الجومة وظاهرة عدم شرطية غسله وانقه في المستوكرا في البحر يعني عدم فرضيهما فيه ولا
 فها شرط في تحصيل السنة غسل كل فة ويكفي الشرب عكلا ان الحج ليس بشرط في الاصح وانقه حتى ما
 الاك وباقى بدنه لكن في الغرب وغيره البدن من المنكب الى الالاية وحينئذ فالراس والفق
 واليد والرجل خارجة لغدة داخله تبعاً على ذلك لا يمتنع فيكون مستنجبا كشرط
 خلافاً للمالك ويجب اي فرض غسل كل ما يمكن من البدن بلا حرج ^{كطه وسر} وشارب
 وحلب واناء لحية وشعر راس ولو متلبداً لما في فاطمه من المبالغة وفرج خارج
 لانه كالم لا داخل لانه باطن ولا يدخل اصبعها في قبلها به يعني لا يجب غسل
 ما فيه حرج كعين وان العمل بكحل بمس وتنب القسم ودخل قلقة
 بل يندب هو الاصح قاله الكمال وعلة بالحرج فسقط الاشكال وفي
 السعودي ان امكن فتح القلفة بلا منقعة يجب والا فلا وكفى بل
 اصل طهرتها اي شعر المرأة المطفورة للحرج اما المنقوض فيفرض
 غسل كله اتفاقاً ولو لم يتل اصلها يجب نقضها مطلقاً هو الصحيح
 ولو ضرها غسل اسها تركته وقيل تمسحه ولا تمنع نفسها من
 نزولها وسيمى في التيمم لا يكفي بل طهرته فينقضها وجوباً ولو علوا او تركيا

وفي الجوامع اسراف في الماء الجاري لانه غير مضيع وقد قد مناه عن القهستاني بازي بمكة
 الامين ثم الاخير ثم براسه ثم على بقية بدنه مع ذلك نذا وقيل ثني بالراس وقيل بدأ بالراس
 وهو الاصح نظام الرواية والا حديث قال في البحر بل يضعف تصحيح الدرر وصح تقريظة
 عضوا على عضو آخر فيه بشرط التقاطع لا في الوضوء لما مر ان البدن كله كعضو واحد وقيل
 الغنجل عند خروج مني من العضو ولا يلزم اتفاقا لانه في حكم الباطن منفصل من مفرد هو
 الرجل وراي البداية ومنه ابيض ومنه اصفر ولو اغتسلت فخرج منها مني ان منها عات
 الفضل الصلوة والا لا شبهة اى لانه ولو حكما كحتم ولم يذكر الدفن ليشتمل المرأة فان الذي
 فيه غير ظاهر اما السند اليه ايضا في قوله تعالى خلق من ماء دافى الآية فيجعل الغلب
 فالمستدل بها كالفهستاني تعالى في طبع غير مصيب تامل ولا نه ليس بشرط عند حملها فانه
 ولذا قال وان لم يخرج من راس الذكر بها وشرطه ابرو يسف وبقوله نفث في ضيف خلاف بية
 واستغنى كما في المستصفى في القهستاني والتائخانية معربا للوزال ويقول ابي يوسف في
 ناخذ لانه ايسر على المسلمين قلت ولا سيما في الشتاء والسفر في الخانية خرج متى بعد البول
 وذكره منتزعه الفضل قال في البحر وجعله ان وجد الشهوة وهو نقييد فوله بعدم الفضل
 بخروجه بعد البول عند ايلاج حشفة وهي فوق الختان ادعي احترازا عن الجني
 يعني اذا لم تنزل اذا لم يظهر في صورة الا ادعي كافي البحر ايلاج قد هما من مقطوعها وان
 لم يبق قدرها قال في الاشباه لم يعنى بالحكم ولم اره في احد سبيل ادعي حي بجامع مثله سبيل
 مستزعة عليهما اى الفاعل والمفعول لو كانا مكلفين ولو احدهما مكلفا فعليه فقط ولو
 المراهق لكن يمنع من الصلوة حتى يغتسل ويومره ابن عمر تاديبا وان وصلته لم ينزل منيا
 بلا جماع يعني لو في دبر غيره اما في دبر نفسه فرجح في النهي عدم الوجوب الا بالانزال ولا يرد
 الخنثى المشكل فانه لا غسل عليه بلا دجه في قبل او دبر ولا على من جامعته الا بالانزال لان

الكلام في حشفة وسبيلين محققين وعندنا في مستيف خارج السران المفتي عليه منيا
 او مديا وان لم يذكر الاحتلام الا اذا علم انه مذك او شك انه مذك او شك او كان فكه منشر
 قبل النجم فلا غسل عليه اتفاقا كالودك لكن في الجوامع الا اذا نام مصطجعا وتيقن انه مني او شك
 حتما فعليه الغسل والناس غافلون لا يعرفون ان تذكر ولو مع اللذة ولا تزال ولم ير على اس الذكر بل
 اجماعا وكذا المرأة مثل الرجل على المذهب لو وجد بين الزوجين ما ولا مبرز ولا ذكر ولا نام قبلهما
 اغتسلوا في حشفة او قد ما ملفوفة بحرقه ان وجد لذة الجماع وجب الغسل والا على الاصح
 الوجوب عند انقطاع جفن ونفاس اذا وما قبله من اضافة الحكم الى الشرط اي بجمعة
 لا به بل الوجوب الصلوة او ارادة ما لا يحل كما لا عند مذكو وودي بل الوضوء منه ^{القول} ومن
 جميعا على الظاهر ولا عند ادخال اصبع وتخلو كذا غير ادعي وذكر خنثى وميت ^{ميت}
 لا يشتهي وما ينع من نحو خشب في الدبر او القبل على المختار ولا عند وطئ به ميتة
 ميتة او صغيرة غير مشتهية بان تصير مفضاة بالوطئ وان غابت الحشفة لا يتنقض
 الوضوء فلا يلزم الا غسل الذكر فاستاني عن النظر وسيجي ان طوبى الفرج طاهر عند
 فتنه بلا اترال لقصور الشهوة اما به فيما لا عليه كما لا غسل لواني على راوم بر اعنه
 بضم فسكون البكارة فانها تمنع اللقاء الختانين الا اذا حبلت لا تزالها وتعيد ما وصلت كذا
 قالوا وفيه نظر لان خروج منها من فرجها الداخل شرط لوجوب الغسل على المفتي به ^{جد} ولم يوافق
 قلنا الحلبي ويجب اي يرضى على الاحكام المسلمين كفاية اجماعا ان يغسلوا بالتنظيف
 الميت المسلم الا الخنثى المشكل فيم كما يجب على من اسلم جنبا او حائضا او نفسا ولو لم
 الا انقطاع على الاصح كما في الشريعة عن البرهان وعلى ابن الكمال ببقاء الودت العلمي او
 بلغ لا يسي بل با تزال الوضوء وولدت ولم ترد ما او اصاب كل بدنه نجاسة او بعضه خفي
 مكانها في الاصح راجع للجمع مخزيا للتعافية والاعتذار وجوبه على محبون افاق فلن قلت

ومويناها ما ياتي منها الا ان يجعل انه رأى منيا وهل السكران والغنى عليه ذلك يراجع وهو
 بان اسلم طامرا يبلغ لبن فندرك سن الصلاة الجمعة ولصلوة عيد هو الصحيح كما في غيره
 وغيره وفي الثانية لو اغتسل بعد صلاة الجمعة لا يعتبر اجلا ويكفي غسل واحد الجمعة وعيد
 اجتماع جنابة كما يكفي لفرضي جنابة وحيف لا اجل حرام وفي جل عرفة بعد الزوال فذلك
 لمحبو افاق وكذا المعنى عليه كما في غيره لا ذكر وهل السكران لم اره وعند حجامه وفي لبن
 وعفة وقد ارادها وعند الوقوف بمزدلفة غداة يوم النحر الوقوف وعند دخول
 يوم النحر لرمي الجمر وكذا البقية التي وعند دخول مكة لطواف الزيارة وصلوة كسوف
 وخسوف واستسقاء وفرغ وظلمة وريح شديد وكذا الدخول المدينة والحضور بجميع ^{من} الناس
 ولمن ليس في باجديا او غسل منيا او يراد قتلها ولتأنيب من ذنب وقادم من سفر لمستحائنه
 النقع دما من ماء اغتسلها وضوءها عليه اي الزوج ولو غنية كما في الفتح لانه
 لا يلحاحه فصار كالشرب فاجرة الحرام عليه ولو كان الاغتسال الا عن جنابة وحيف
 بل لانه الشعث والنفت قال شيخنا الطاهر انه لا يلزمه ويحرم بالحدث الاكبر دخول
 مسجد لا مصلى عيد وجنازة ومط ومدرسة ذكره المصنف وغيره في الحيف وقيل لو
 لكن في وقت القبة المدرسة اذ لم يمنع اهلها الناس من الصلوة فيها وهي مسجد ^{للعبادة}
 خلافا للشافعي في الاضراب بحيث لا يمكنه غيره ولو احتمل فيه ان خرج مسرا عاتيقا
 وان حلت لخوف فوجبا ولا يصلي ولا يقرأ بحرم به تلاوة قرآن ولودون آية على
 المختار بقصد طو وقصد الدعاء او التناوؤ افتتاح امر او التعليم ولعن كلمة طلة حل في
 الاصح حتى لو قصد بالقائمة التناوؤ في الجنازة لم يكره الا اذا قرأ المصلي قاصدا التناوؤ
 تجزيه لانها في محلها فلا يتغير حكمها بقصد ومسه مستدرك بما بعد وهو قتل
 ساقط من نسخ الشرح وكانه سقط لانه ذكره في الحيف ويحرم به طواف لوجوب الطهارة

فيه ويحرم به اي بلا كبر وبلا ضعف مصحف اي ما فيه آية كدرهم وجدار وهل من نحو الآية
 كذلك ظاهر كلامهم الانعلاف متجاف غير مشرذ وبصورة به يفتي وحل قلبه بعوروا خلفوا
 فمسه بغير أعضاء الطهارة ولما غسل منها وفي القراءة بعد المفضضة والمنع اصح ولا يكره ^{لنظر}
 اليه اي القرآن لمجنب حائض ونفسا لان الجنابة لا تحمل العين كما لا تترك ادعية اي
 تحريمها والا فالوضوء لطلق الذكر مندوب تركه خلاف الاول وهو مرجع كرامة للترك
 ولا يكره مسح بي المصنف ولوح ولا بأس بدفعه له وطلبه منه للضرورة اذا لم يحفظ
 الصخرة لنقش في الحجر لا تتركه كتابة قرآن والصحيفة او اللوح على الارض عند الثاني
 خلافا لمحمد وينبغي ان يقال ان وضع على الصحيفة ما يحول بينها وبين يده بوخذ
 بقول الثاني ولا يقول الثالث قاله الحلبي ويكره له قراءة تورية وانجيل وقرآن
 الكل كلام الله تعالى وما يدل غير معين وجزم العيني في شرح المجمع بالحرمة ونخصها
 في النسخة لم يبدل لا قراءة قنوت ولا اكله وشربه بعد غسل يده وفيه ولا معاودة اهله
 قبل اغتساله لا اذا احتلم بان قال الحلبي ظاهر الاحاديث انما تفيد الندب لا نهي ^{الذي}
 المفاد من كلامه والتفسير لمصنف لا الكتب الشرعية فانه رخص مسها باليد لا التفسير
 كما في الدرر عن جميع الفتاوى وفي السراج المستب ان لا يأخذ كتب الشرعية بما لكم الصيا
 ن عظيما لكن في الاستباه من قاعدة اذا اجمع المحل والامام ^{هو} وقر جوز اصحابنا كتب
 التفسير للمحدث ولم يفصلوا بين كون لا تترك تفسير او قرأنا ولو قيل به اعتبار الغالب كان
 حسنا قلت لكنه يخالف ما مر فتدبر فروع المصنف اذا صار بحال لا يقرأه
 يدفن كالمسلم ويمنع الكافر من مسه وجوزة صحابه اذا اغتسل ولا بأس بتعليقه القرآن و
 الفقه عسى ^ي يهتدي ويكره وضع المصنف تحت راسه لا للحفاظ والمقالة على الكتاب الثاني ^{الكتاب}
 ووضعه للنحو ثم فقه التصريح ثم الكلام ثم الفقه ثم الاخبار والمواضع ثم التفسير ^{به} تتركه لا

درهم عليه آية الله اذ الكرامة رتبة في غلات منجيات لم يكره دخول الخلافة واحترار الفضل
 يجوز لي براهة العلم الجديد ولا ترى براهة العلم المستعمل لاحترامه كحشيش المسجد وكنا
 لا يلقى في موضع يحل بالتعظيم ولا يجوز له شئ في كاذب فيه فقه وفي كتب الطب يجوز وفي
 اسم الله تعالى والرسول فيجوز نحوه ليلف فيه شئ وهو بعض الكتابة بالرق يجوز وقوله
 النفع في مواضع الله تعالى بالبراق وعنه عليه الصلوة والسلام القران احب الى الله تعالى
 من السموات والارض ومن فيهن يجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستوي بسط
 او غيره يكتب عليه الملك لله بكرة بسطة واستعماله لا تغليقه للزينة وينبغي ان لا يكره
 كلام الناس مطلقا وقيل بكرة مجرد الحروف والاول اوسع وتماه في الجواز كراهته في
 قلت وظاهرة انتقام الكرامة بمجرد تعظيمه وحفظه على اولاد زين به اولا ومن ما يكتب
 على المواضع وجد للجوامع كذلك يحل باللسان

جميع عام بالمد ويقصر اصله من قلب الواو الفا والهاء هرة وهو جسم لطيف يستال به
 حيوة كل نام يرفع الحدث مطلقا بجام مطلق هو ما يتبارع عند الاطلاق كماء سماء واد
 وعيون وابار وبجارتلج مذاب بحيث يتقلط وبرد وجد وند هذا تقسيم باعتبار ما
 يشاهد والا فالكل من السماء لقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء اية والذرة و
 لو متبينة في مقام الامتنان ثم وماء زمزم بلا كرامة وعن احمد بكرة وجام قصد تسميته
 بلا كرامة وكراهته عند الشافعي في طيبة وكراه احمد المسخن بالنجاسة ويرفع بما يتعقد
 به علم لا بجام حاصل بدون ملح لبقاء الاول على طبيعته الاصلية والقلاب الثاني الى
 طبيعة اللحية ولا تعبير ثلث اى معتصر من شجر او غير لانه مقيد بخلاف ما ينظر
 من الكرم والفواكه بنفسه فانه يرفع الحدث وقيل وهو الاظهر كما في التبريدانية عن
 الدرمان واعتمد القهستاني فقال لا اعتصار ثم العقيق والحكي جام الكرم وكل الماء الدابة

وإن وصلية لم يكن جريانها في الأصح فلو سدل النهر من فوق فتوضأ رجل بما يجري به بلا ملاحاة
 لأنه جار وكذا لو ضربه من جوف صغير أو صب فيه الماء في طرف ميزاب أو مضأ فيه وعند
 طرفه الآخر ثاء يجمع الماء جاز وقضيه به ثانياً وتم وتم وتماه في الجريان لم يراى لم يعلم
 أثره فلو فيه جيفة أو بال فيه رجل فتوضأ آخر من أسفل جاز ما لم يره أثره وهو
 ما لم يول أو يسمع ظاهره مع الجيفة وغيرها وهو ما رجحه الكافي وقال تلميذه فاسم أنه
 المختار وقواه في النهي أثره المصنف وفي القهستاني من المصنفات عن النصاب عليه السلام
 وقيل إن جرى عليه ناضفه فأكثر لم يجز وهو أحوط والحقوا بالجار كحوض العلم والماء نازلاً
 والرف متدارك كحوض صغير يدخل الماء من جانب ويخرج من آخر نحو التوضي من كل جانب
 مطلقاً به يفتى وكعين هي خمس في خمس ينبع الماء منه به يفتى قهستاني معزاً للفتنية
 وكذا يجوز بركا كثيرة كذلك أي وقع فيه نجس لم يراى ولو في موضع وقوع الموتة به يفتى
 بحر القنبر في مقدار الركك الذي يراى المستقي بقية فإن غلب على ظنه عدم خلوص أي وهو
 النجاسة إلى الجانب الآخر جاز ولا هذا ظاهر الرواية عن الإمام واليه رجع محمد وهو
 هو الأصح كما في الغاية وغيرها وحقوق البحار المذهب وبه يعمل وإن التقدير بعشر
 لا يرجع إلى أصل يعتمد عليه وهو ما أجاب به صدر الشريعة لكن في النهي أنت خير بالاعتبار
 الفسار ضبط ولا سيما في حق من لا رأى له من العلم فلذا افق به المتأخرون بالإعلام أي في
 المرح باربعين وفي المدر ستة وثلاثين وفي الثلث من كل جانب خمسة عشر رجلاً
 خمسين ذراع الكرابس ولوله طولاً لا عرض لكنه يبلغ عشر في عشر جاز يسيراً ولو أعلاه
 أسفل أقل جاز حتى يبلغ الأقل ولو لم يكن فوقع فيه نجس لم يخرج حتى يبلغ العشر ولو جازاً
 فقف الماء منفصلاً عن الجدار لأنه كالمسقف وإن متصلاً لأنه كالقنطرة حتى لو
 فيه كلب نجس لا وقع فيه فأت لتسفل ثم المختار طهارة المتنجس بمجر جريانه وكذا البئر

حوض الميم هذا في القمستان والجنار ذراع الكوباس وهو سبع قبضات وثلاث اصابع
 على القول المفقوب به بالشرابي ولو حكاه لم يملكه طول بلا عرض الاصح وكذا يابره عفا عشر في
 الاصح وحينئذ لو ما قبل العشر لم يجز كافي المنية وحينئذ دفن خمس اصابع تقريبا
 ثلاثة الاف وثلاثة واثني عشر من الميم القفا ويسعه غدرك كل ضلع منه طول وعرضا
 وعمقا ذراعا وان وثلاثة ارباع ذراع ونصف اصبع تقريبا كل ذراع اربع وعشرون اصبا
 انتهى قلت وفيه كلام اذ المعتمد علم اعتبار العنق وحده فتبصر ولا يجوز بحكم بالمد^{زال}
 طبعه وهو السيلان الاروا ولا نبات تسبب طبع كرق وما باق الا بما قصد به التنظيف
 كاستنار صابون فيجوز ان يقره او بجم استعمل حل قربة اى ثوب لم يرفع حدث
 او من ميثاقه لعارض عباد او غسل ميت او يد لا كل جمعة منية السنة او لا جل
 رفع حدث ولو مع قربة كوضوء محدث ولو للبرد فلو قضا متوضي لغيره او تعليم لوطي من يديه
 لو صير مستعملا اتفاقا كزيادة على الثلث بلا نيته قربة وكفيل نوحذ او ثوب طاهر او دابة
 وكل او لا حل اسقاط ومن هو الاصل في الاستعمال كانه عليه الكمال ان يفضل بعض اعضا
 او يد حل فيه لا وجه له لغير اعتراف ونحوه فان يصير مستعملا لسقوط الفرض اتفاقا وان
 لم يزل حدث عضو او جنابته مالم يتم لعدم تجزئها زوالا وثبوتها على المعتمد قلت وينبغي
 ان يزاد او سنة ليم المغضنة والاستنشاق قنامل اذا القفل من عضو وان لم يستقر في^{شي}
 على المذهب وقيل اذا استقر رجع للحرج ومرد بان ما يصيب منديل المتوضي وثيابه عفو
 اتفاقا وان كثر وهو طاهر ولو من جنب على الظاهر لكن يكره شربه والحجبة تزيها لا^{سقط}
 وعلى رواية مجلسه نحرهما وحكمه انه ليس بظهور الحدث بل الخشب على الراجح فروع
 اختلف في محدث النفس في بيرد او او تبرد مستجيبا بالماء ولا نجس عليه ولم ينو لم يمتد^ل
 والاصح انه طاهر والماء مستعمل لا شطرا لا فضلا الاستعمال المراد ان ما القفل باعضا

وانفصل عنها مستعمل كل المام على مام وكل اهاب ومثله المثانة والكروش قاله القهستاني
فلاولى ولاولج ولو شمس وهو يحتملها طهر فيصلى به ويتوضى منه وما لا يحتملها فلا وعليه ^{الفتوى}
فلا يظهر جلد حية صغير لا ذكره الزيلعي اما فيصمها فطاهر وفارة كما انه لا يظهر بكاة لتفيد
بما يحتمله خلا جلد خنزير فلا يظهر قدم لان المقام للامانة وادبي فلا يدبغ لكرامته
ولو دبغ طهر وان حرم استعماله حتى لو طعن عظمه في دقيق لم يكل في الاصح احتراما وافاد
كلومه طهارة جلد الكلب فيل وهو العمد وما اى اهاب طهر به دباغ طهر بكاة على الذ ^{هب}
لا يظهر لجمه على قول الاكثر ان كان غير ما كول هذا اصح ما يقضى به وان قال في الفيض ^{الفتوى}
على طهارته وهل يشترط لطهارة جلده كون الذكاة شريعة بان تكون من الامل في الحمل ^{للمنة}
فيلزم وقيل لا ولاول اظهر لان ذبح الجوى وتاركة التسمية عدا كل ذبيح وان صح الثاني صح
الزامه في الفينة والمجتنى افرق في البحر فروع ما يخرج من ازال الحركه كسجائب ان علم ^{بطلان}
فطاهر او ينجس فتجبر وان شك فغسله افضل وشعر البيتة غير الخنزير على المذهب وعظمها
وعصها على المشهور وحافوها وقرنها الخالية عن الدسومة وكذا كل ما تحمله الحيوة حتى
الا نفعه واللبس على الزواج وشعر الانسان غير المنوف وعظمه وسننه مطلقا على المذ ^{هب}
واختلف في اذنه ففي البدائع نجسة وفي الثانية لا وفي الاشباة المنفصل من اعمى كنيته
الا في حق صاحبه فطاهر وان كثرت فيفسد الما يوقى قدر الظفر من جلده لا بالفقر ودم سلك
طاهر واعلم انه ليس الكلب ينجس للبين عند الامام وعليه الفتوى وان رجح بعضهم العجاسة
كما بسطه ابن الترخه فيبايع ويوجر ويصن ويتخذ جلده مصلى ودلوا ولو اخرج جيا ولم ^{لصب}
فه الما لا يفسد ماء البير ولا الثوب بانتفاضه ولا بعضه سالم برقيقه ولا صلوة حامله
ولو كبير او شرط الخواني شذفه ولا خلاؤه نجاسة لجمه وطهارة شعره والمسك طاهر
حلل بنو كل حل وكذا نأجته طاهرة مطلقا على الاصح فتح وكذا الزباد اشباه ^{لله}

الى الطيب ولو اكل اللحم نجس نجاسة مخففة وطهارة محبة ولا يشرب بوله اصلا ولا للتدبير
 ولا لغيرة عند الي حنيعة فسرور اخلف في الذواي بالمحرم فظا من الذهب للمخ كافي
 رضاع البحر لكن نقل المصنف منه ومناعن الحاوي وقيل يرضع اذا علم فيه النقا ولم يعلم دوام
 آخر كارض البحر للعطشان وعليه الفتوى فصل في البير
 اذا وقعت نجاسة لبست بجموان ولو مخففة او فطرة او اودم او ذنب فانه لم يسمع بل يسمع
 ففيه ما في الفارة في يردوك القدر الكثير على ما مر ولا عبدة للعن على المعتد او ماء ما رويها
 والتي فيها ولو فارة يابسة على المعتد لا الشهيد النظيف او المسلم المغسول اما الكافر فينجسها
 مطلقا كسقط جوارح دموي غير مائي لما مر وانفخ او تمطع او تفسخ ولو تفسخ خارجها
 ثم وقع فيها ذكره الوالي يترج كل ماؤها الذي كان فيها وقت الوقوع ذكره ابن الكلبي بعد
 اخراجه الا اذا تقدر كخشبة او خرقة متعسبة فيترج المام الى حكمة يملأ نصف الدلو
 يظهر الكل تبعا ووترج بعضه ثم زاد في القدر ترج قدر البيا في الصمغ خلوصه قيد بالوت
 لانه لو اخرج حيا وليس بنجس العين ولا به ^{الله} او خبت لم يترج شيء الا ان يدخل فيه المام فيعبد
 بصورة فان نجس ترج الكل والا لا هو الصمغ نعم يندب ترج عشرة في الشوك لاجل الطهارة
 كما في الثانية زاد في الثالثة خانية وعشرين في الفارة واربعين في سور ودجاجة مخلوكة كاد
 محدث ثم هذا اذا لم تكن الفارة هاربة من هرة الا الهرة ايا من كلب ولا شاة من سبع فان
 كان ترج مطلقا كما في الجورة لكن في النهر عن الجبتي الفتوى على خلافه لان في بولها شكا
 وان تحذر ترج كلها لكونها مينا فبقدر ما فيها وقت ابتداء الترخ قاله الحلبي فيخذ
 ذلك بقول رجلين ^{عليهما السلام} بالبصرة بالماء به يفتي وقيل يفتي بما بين الى ثلاثمائة وهذا البير ولا
 احوط فاذا خرج الحيوان غير متنفخ ولا متعطف فلا كان كادي وكذا سقط
 سخله وجك واود كبير ترج كله وان كان كحامة ومرة ترج اربعين من الدرة وجوب ال

متين ندبا وان كعصفور وفارة فحشرين الى ثلاثين كامر ومذايم العين وغيرها تجوز
 نحو مهرج وجب حيث يراق المام كله لتخصيص الأرباب لا تاربح ونه قال المصنف في حاشيته
 للذكر ونحوه في النصف ونقل عن الفقيه ان حكم الركبة كاليد فاعتقم هذا التحريم بدو وسط
 وهو دون ذلك اليد فان لم يكن فما يسهل صاعا وغيره يختص به ويكفي ملاك الأثر الدلو و
 ترجح ما وجد من قول جرير بن بفضه وغور بن قلعه الواجب وما بين حمامة وفارة في
 الجنة كفارة في الحكم كانه ما بين دجاجة وثاة كدجاجة فالحي بطريق الدلالة بالأصغر
 كما دخل الأقل في الأقل كفارة مع مرة ونحو المربعين كشاة أنفا ونحو الفاربان والثلاث
 الى الخمس كمرته والست كشاة على الظاهر ويحكم بنجاستها مغضلة من وقت الوقوع ان
 علم ولا من يوم وليلة ان لم يتيق في حق الوضوء والغسل وما عجن به فيطم للكلوب وقيل بآ
 من شافني اما في حق غيره كغسل ثوب فيحكم بنجاسته في الحال وهذا لو ظهر عن حدث او
 غسل عن جنبه وكالم يلزم شيء اجماعا جوهرة ومنذ ثلاثة ايام بلبا ليها ان استغسل واستغ
 استحسننا وقال من وقت العلم فلا يلزم شيء قبله وبه يفتى فروع وجد في ثوبه
 منيا او لولا او دما اعد من اخر فوم وبل ورعاف ولو وجد في جنبه فارة ميتة فان لا
 فيها اعد من وضع العطن ولا قتلاته ايام او متفتحة او ناسفة والا نيوم وليلة ولا ترج
 في بول فارة في الاصح فيض ولا يجزم حمامة وعصفور وكذا سباع طيرة الاصح لتعد
 صوته كانه ولا يتعد لول كرو من ابر وغبار نجس للصفوع منها ويجزي ابل وغنم كما يغني لو
 وتمت في محلب وقت الحلب فرميتا فورما قبل فتستطرون والتغير بالبردين أنقاي لان ما فوق
 ذلك كئل ذلك في الفيض وغيره ولا قال قيل القليل الخسوعه ما يستقله النائم والكثير
 بعكسه وعليه الاعتماد كما في الهداية وغيرها لان ابا حنيفة لا يقدح شيئا بالاي فروع
 للمحدثين البيرد بالاروة بقدر ما لا يظلم للنجس اثر وبقيت سورة بمسألة اسم فاعل من اسألها

لا خفاء بلجابه فورا دي مطلقا ولو جنبا وكافوا امرأة ثم يكره سورها الرجل لكنه لا يستلزم
 استعماله في الغيرة وهو لا يجوز مجتبي ما كمل لحم ومنه المرفع الاصح ومنه ما لا دم له طاهر ^{للكل} فدل
 طاهر طهورة الاكرامة وسور خفيف وكذا سباع بهائم ومنه الهرة الدرية وساربه خمر فوشربها لو شارب
 طولا لا يستوعبه الانسان فنجس ولو بعد زمان وهو في اكل الفارة نجس مغلط وسور مرة وجاجة مخلو
 ابل وقبر حلاله ولا حسن شره وجاجة ليعلم الا بالوبر فمستحيا في مكرهه نذري في الاصح وجب غيره والا
 لم يكن اصلا ككله لغيرة وسباع طير لم يربطها وطهارة منقارها وسواك يوت طاهر لغيرة وسور حمار ^{حلي}
 ولو ذكرا في الاصح وبغل امه حرامه ولو فرسا وبقرة وظامر كتولد من حمار وحشي بقرة ولا عبرة لطيفة الشبهة
 لغريمهم يحمل اكل ذنبه لانه شاة اعتبار اللام وجواز الاكل يستلزم طهارة السوك لا ينبغي وما نقل ^{لنصف}
 عن الاشباه من تصحيح عدم الحل قال شيخنا غريب مشكوك في طهورة لا في طهارته حتى لو وقع في ماء ^{عند} قليل
 بلا جزاء من بطهر النجس لان فيوضابه او نجس وتيسر ما يجمع بينهما احتيلا في صلوة واحدا ^{ان}
 قد علم مطلقا وصح تقدم ايها شام في الاصح ولو تيمم وصلى ثم اراه لونه اعاد التيمم والصلوة ^{جمل}
 طهورة ويقدم التيمم على نبيذ التمر على المذهب الصحيح المقتضى لان المجهل اذا رجع عن اكل الجوز ^{الاخذ}
 به وحكمه التمسك بغيره الجواز اذ وقع في الماء صار مشكوكا على المذهب كما في المتحجب في المحيط عرق
 الجملولة عفو الثوب والبدن وفي الخانية انه طاهر على الظاهر باب التيمم
 قلت به تاسيا بالكتاب وهو من اختصاص هذه الامة بلا ارباب مولا لغة القصد وشرا وقصد صعيد
 شرط القصد انه النية مظهر خرج الاثر المتنجسة اذ لم يصب فانها كالماء المستعمل واستعماله حقة
 او حكما ليم التيمم بالحجر الا لمس بصفة مخصوصة هذا يفيد ان الفرق بينه وبين وهو الاصح الاحوط
 لا اجل اقامة القرينة خرج التيمم للتعليم فانه لا يصلح به وكرهه شيان الفرقان والاستيعاف في طه
 ستة التنية والسمع وكونه بثلاثة اصابع فالنحو الصعيد وكونه مطهرا فقد الماء وسنته ^{ثله}
 الفرق بباطن كفيه والى يارحوا ونفصهما وفرج اصابعه وتيمم وترتيب وكلام وزاد

ومكان الشوط الاسلام فتمسكت اليه سنه الثمانية في بيت آخر وغدت شطربته لا ولا قتلت
 والاسلام شرط عند ضرب نية * ومسح وتيمم صعيد مطهر * وسننه سيي البطن وفرجن * ونفض
 ويرتب والاقبل وتدبره من حجر مبتدأ خبره تيمم عن استعمال الماء الطلق الكافي لطهارته لصلاة تقو
 الى خلف لبعده ولومفيا في المهرملا اربعة الاف ذراع وهو اربع وعشرون اصبعاً وهي سنه
 شعيرات ظهر البطن وهي ستة شعرات بغل او لم من يشدا ويمد نجلة ظن او قول خارق مسلم
 لو جلت ادم يجدين يوفيه فان جردوا باجر مثل له ذلك لا ينتم في ظاهر المذبح ^{مسح} الحرقه ^{مسح}
 على احد الزوجين فغني صاحبه ونهذه وفي حمله يجب او يرد بهلك الجنب او يرضه ولو في العصر
 اذ لم تكن له اجرة حمام ولا ما يذفيه وما قيل انه في زماننا يتجمل بالعدة فمعال ياذن به الشرع ^{كان} ثم ان
 له مال غائب يلزمه الشرا بئسيه والا لا او خوف عك كحبة او بار على نفسه ولو من فلس او حبر
 غريم او ماله ولو امانة ثم ان نشأ الخوف بسبب عيد بعد اعادة الصلوة والا لا لونه سواد او عطش
 ولو لكبه او في القافلة حالاً او مالا وكذا العجين او ازالة نجس كاسيبي وقيد ابن الكمال
 عطش وداه بعد حفظ العسالة لعدم الانام وفي السراج المضطر اخذ قهراً وقاله فان قل
 رب الماء فهدر ان المضطر من يهود اودية او علم الله لما هو يستخرج بها الماء ولو شأنا ان
 نقف يادلاه او شقه نصفين فدر قيمة الماء كمال وجلس ينزل اليه باجر تيمم هذه الاخذ
 كلها حتى لو تيمم لعلم المأمم مرض رضا يبيع التيمم لم يصل بذلك التيمم لان اختلاف اسباب
 الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى وتبصر الاولي كان لم يكن جامع الفضولين فليغفظ ^{مسح}
 وجهه حتى لو ترك شجرة او نوة منقوعة لم يجز فيه فيلزع الغمام والسوار او يرك به يلقى مع
 مرفقيه فيسمه الا قطع بضررتين ولو من غيرة او ما يقوم مقامهما لما في الخلاصة وغير
 لو حرك راسه او ادخله في موضع الغبار ينه التيمم جازو الشرط وجود الغلضه ولو حننا
 او حائضاً ظهرت احادتها وانفسا بظهر من جفأ الارض وان لم يكن عليه نقع اي غبار ولو لم



بين اصابعه لم يخرج ضربته ثالثة للتملؤ عن محله يحتاج اليها ثم لو غير غير يضر ثلاثا للوجه
 اليمنى واليسرى فاستنابا وبه مطلقا يخرج عن الزايب لانه تراب فيق فلا يجوز بل يكره ولو مسحوا
 من حيوان البحر ولا يجوز ان يشبهه بالنبات لكونه اشجارا ثابتة في قعر البحر على ما حره المصنف ولا
 بمنطج كفنته وجاجه وماتوا بلا احتراق لا راد البحر فيجوز كالحجر مدفوق او مغسول او حاطا مطين
 او مجصص او ان من طين غير مدونة وطين غير مغلوب بماء لكن لا ينبغي التيمم به قبل خوف
 وقت لا يصير مثله بالضرورة ومعادن في محالها فيجوز تراب عليها وقبلة الاستسجالي بان
 اثر التراب بديلة عليه وان لم يستبين لم يجز وكذا كل ما لا يجوز التيمم عليه كحطبة وجوخة فليحفظ
 والحكم للخالع اختلط تراب بغيره كذهب وفضة ولومسبوكن وارض محترقة فلو الغلبه لآثر
 جاز ولا اخائية ومنه علم حكم المساك وجاز قبل الوقت ولا كثر من دم وجاز لغيرة كالنفل لانه
 بدل مطلق عندنا لا ضرورة وجاز لخوف فوت صلوة جناية اي كل تكبيراتها ولو جنبنا او حائضا او
 زوجي باخرى ان لم تكن النوى بينهما ثم زال تمكنه اعادة التيمم والا لانه بقي او فوت عيد فبراع
 امام لو زال الشمس ولو كان يني بنا بعد شراعه متوضيا وسبق حدثه بلا فرق بين كونه اماما او
 في الاصح لان المظلم خوف الفوت لا الى بدل فجاز لكسوف وسقوط ارب ولسنة فجر خاف فوثقا
 وحدها ونوم وطرام ودية وان لم تجز الصلوة به قال في البحر كذا الكل ما لا يشترط له الطهارة لما
 المتبقي وجاز للدخول مسجدا مع وجود الماء والندم فيه واقرة المصنف لكن في الفهر الطاهر ان مراد
 المتبقي للجنب فسقط الدليل قلت وفي المنية وشرحا تيمم بالدخول مسجدا ومسح معوض
 الماء ليس بشي بل هو عدم لانه ليس بعبادة يخاف فوتها لكن في الفهستنا عن المختار المختار جواز مع
 لبيعة التداوة لكن ينبغي تقييدا بالسفر لا الحضرم راي في الشريعة وشرحا ما يوجب كلام البحر
 قال وظاهر الرواية جواز التسع مع وجود الماء وان لم تجز الصلوة به قلت بل العشر بل لا كثر كما من
 الضابطة انه يجوز لكل ما لا يشترط الطهارة له ولو مع وجود الماء ما يشترط فيه فيشترط فقد الماء

جراحة يعلى غير طهارة ولا يتيمم لا ينعى على وجهه وهذا ظاهر ان نهد الصلوة بلا طهر غير مكلف فيه
وقدمو مسيحي في صلوة الرض فسرور صل الحيرة باليوم النكاح المصر اعادوا ولا هال يتيمم
لمصلحة التداوة ان كان السفر ثم وانه لا الماء المسيل في الفلاة لا يمنع التيمم ما لم يكن كثيرا وفيه الى الله
ايضا ويشرب ماء للوضوء الخشب اولى بباح من حافن وميت فلو كان خدرام تحت اوى ولو متروكا
ينبغي مره للبت جاز يتيمم جماعة من محل واحد جليلة جواز يتيمم عن معداء زمزم ولا يخاف العطش
ان يخلط بما عليه او يصبه على وجهه يمنع الرجوع وناقضة ناقص الاصل ولو غسلا فلويتيمم
ثم احداث صل محذرا لا جنبا فتوضى وينزع ضيقه ثم بعدة يمنع عليه مالم يمر بالماء في عبارة
صد الشربة بمعنى بعد كما في ان مع المصرا فاهم وقلة ماء ولولا حجة في الصلوة كالطهور لو
مرة مرة فضل عن حاجته كعطش وعجن وغسل نجس مانع ولغة جنباته لان المشغول بالحاجة و
غير ذلك كالمعدم لارادة وكذا ينقضه كل ما يمنع وجوده التيمم اذا وجد جعله لان ما جاز بعد
بزواله والما صل ان كل مانع وجوده التيمم لنقص وجوده التيمم وما لا يمنع وجوده التيمم في الابد
فلا ينقض وجوب التيمم ولو قال كذا زال ما اباحه اي التيمم كان اطهر واخصر وعليه لو
بعد ميل فسار فانقص انتقص فليحفظ ومن راعى متيمم عن حدث وانائم غير متكر متيمم عن
جنبته على ماء كاف كاستيقظا فينقض انها تيممه وهو الواردية المصححة عند المختار الفتوى
كما لو تيمم وبقره ماء لا يعلم به كما في البرد غيره واقرة المصنف قيمم لو كان الكثرة اي اكثر اعضا
الوضوء عدا وفي الغسل سلامة مجرحا او به جلد كما اعتبار الاكثر وبعبارة بعض الصحيح ويصح
المزج وكذا ان استويا غسل الصحيح من اعضاء الوضوء ولا راية في الغسل ومسح الباقي منها
وهو لا يصح لانه احوط فكان الذي مسح في الغسل وغيره التيمم كما يتيمم المزج بيديه وان جلد
من فيه خلا فالما ولا يجزئ بينهما اي تيمم وغسل كما يجمع بين حبس جلد استحاضة او
نفاس ولا بين نفاس واستحاضة او حبس ولا ركعة وشدة اخراج او فطرة ولا مشرك خارج ولا ذل

وصوم او فصا ثم لا ضمان وقطع او اجر ولا جلد مع رحم او نفي ولا مهر منقعة او حرا وضمان افضائها
او موتها من جماع ولا مهر مثل وسمية ولا وصية وميراث وغيرها ما سيجي في محله ان شاء الله تعالى
من به وجع الراس لا يستطيع معه مسحه محذرا ولا غسله جنبا في الفيز عن غريب الرواية ينجم
وافتي قاري الهداية انه بسقط عنه فقط مسحه ولو عليه جبيرة ان لم يضره ولا سقط اصلا ولا
عاد ما ذلك الفسوخ كما في المعلوم حقيقة باب المسح على العينين
اخره لبثونه بالسنة وهو لغة امر الابد على الشيء ونشرا اصابه البلة لنف مخصوص زمن مخصوص
والنخف نثر الماء للكتبتين فالكثير من جلد ونحوه سقط مسحه ثلثة امور الاول كونه ساترا محل
الفضل القدم مع الكعب او يكون نقصانه اقل من الخرق المانع فيجوز على الزنبرون ولو مشدود الا
فلا ثلاثة اصابع وجوز مشايخ سمرقند سائر الكعبين باللفافة والثلاثي كونه مستغورا للرجل لينع سريته
المعوت فلو واسعا فصح على الزائد لم يقدم قدمه اليه لم يجز ولا يضر بده رجله من اعلاه والذات
كونه ما يمكن متابعه للشي الختار فيه فمخا فالتزم بحجر على محمد من رجاج او خشب او حديد وهو
فالفضل افضل الالهية فهو افضل لا ينبغي وجوبه على من ليس معه الا ما يكفيه او خاف فوت ثوب
او قوت عرقه بجزء القهستان انه رخصة مسقطه للفرية ولهذا الوصف المام في خفيه بنية
الفضل ينبغي ان يصير انما بسنة مشهورة فنكرو مبلغ وعلى اى التاكاف وفي النسخة ثبوتها لا جامع
بل التواتر رواية اكثر من ثمانين فيهم العشرة قهستان وقيل بالكتاب وروايته غير مخابر للكعبين اجما
فالجزء الجوارح المش ظاهر علم جواز تجرد الوضوء الا ان يقال للحصول اليه القرية بذلك صار كانه مستند
لا ينبغي وحائض والمغنى لا يراى تصويره وفيه ان النبي الشرعي فينقروا الى اثبات عقلي ثم ظاهر جواز مسح
مغسل جمعة ونحوه وليس كذلك على ما في البوط ولا يجعل ان يجعل في حكمه فلا حرج لو نوى لا يغسل و
السنة ان يخطه خطوطا باصابع يده مفرجة قليلا بيد اليمن فل اصابع رجله متوجها الى اصل الساق و
محله على ظاهر خفيه من رؤس اصابعه الى معقد الشراك ويستحب الجمع بين ظاهره وبين ظاهره وموديه

ولوقا خف ولعانة ولا اعتبار بما في قناري الناري لانه حل محله لا يتركها خالف المقول
 اوجوبه ولو من قبل الوشع للمعتين بحيث يمتنع في سب على السابق بنفسه ولا يترك ما تحت
 الا ان ينفذ الى الفقد العرف ولو منع عنه اعدا مسح خفيه ولو منع احد ما مسح الخف الموق البنا
 طواذ خليفاتها ومسح خفيه لم يجر النعلان بسكون النون ما جعل على اسنانه جلده والمجلدين مرق
 ولوامرأة او خفي ملبوسين على ظهره فلو احدث ومسح بخفيه اوم مسح فلبس عقيقه مسح عليه تام
 خرج الناقص حقيقة كقعة او معنى كيمود معدن فانه مسح الوقت فقط لا اذا اوشبهه ليس الا انقطاع
 فكالمسح عند الحدث لم يخفف الحدث ثم خاض الماء فاسل دما ثم تم فوضوا ثم استجاران مسح بواحدة
 لمقيم وثلاثة ايام لباليها المسافر ابتداء المدة من ثبوت الحدث فقد مسح للمقيم سنا ولا يمتنع الا من
 اربع كقضاء يخفف قبل الفجر فلما طلع صلى فلما تشهد احدا لا يجوز على عامة ولا شق ووقع وتعارين
 لعدم الجرح وضره علا وقد ثلاث اصابع اليد اصغرها كوة وعضا من كل رجل لا من الخف فغوا فيه
 الا اصبع فلومح برؤس اصابعه جاني اصولها الى جملته ان ينزل من الخف عند الصنع والفرس فانه المصنف ثم قال في
 الا خبره ان الماء يغاطر جردا لا لا يقطع دمه ان يقع من ظهره والفرس مسح ولا غسل كمن قطع كعبه ولو اضر
 واحدة سمها جازح خف معصوف ولا لئلا ياله كما جاز غسل رجل مفصولة اجماعا والفرس الكبير موحدة
 او مثله وهو قد ثلاث اصابع القدم الاصغر كمالا وقطوعها يعتبر باصابع مائة عينة لا ان يكون
 خف آخر جرح موق فيمسح عليه وهذا الفرع على غير اصابعه عقبه وير ما تحتها فلو عليها اعتبار الثلاث والبا
 ولو عليه اعتبار اكثر ولم يرد القدر المانع عند المشي لصلابة الصنع وان كثر كما انفقت الطهارة ودان
 وتنجح الموق في خف واحد لا في باطنان يقع وضه على الخف نفسه لا على ما ظهر من خفايسير او اخر في مسح
 يمسح للمسح العالي فلا استقبال كما يتنقض الماصوقه سنا قلنا ان ما ينقض التيميم من ويرع كعبته وانكشاه
 حتى انقضاءها كما سيجي فيلغظ ما يدخل السنه لا ما دونه انما له بمواضع الخبز بخلاف نجاسة
 متفرقة وكشاة عود طيب محرم واعلام ملوب من جرير فانها تمتح مع مطلقة

وإن كان في جمع خرق ملائي ضحية وينبغي ترجيح الجمع احتياطاً وناقضه ما قف وضوم لأنه بعضه ذكر
 خف ولو اُخذوا مضموا للمدة وإن لم يمسح أن لم يمسح بغلبة الظن ذهب جل من برد الضرورة فيصير
 كالجيرة فيستوعبه بالمسح ولا يوقت ولذا قالوا لو نمت المدة وهو صلاته ولا ما معنى الأصح قيل
 نفسد ويتيمم وهو لا يشبه وبعد عما أي التيمم والمضي غسل المضي رجله لا غير لحول الحدث الباقي
 فدميه إلا مانع كره فيتم حينئذ وخرج الزوائد من الخف الشري وكذا أخرجه نزع في الأصح
 اعتبار اللذ كذا ولا محيرة بخروج عقبه ودخوله وما روى من النقص زوال عقبه ففقد ما إذا كان
 بنية نزع الخف إما لا الم يكن أزال عقبه بنية بل السعة أو غيرها لا يتقص بالجماع كما يعلم من ^{الذكر}
 مغزاً للنهاية وكذا القهستان لكن باختصار حتى نعم بعضهم أنه حزن إلا جماع فنبهه ويتقص الصبي
 بغسل الكثر الرجل فيه لادخل الماء خفيه وصحبه غير واحد وقيل لا يفته عن أن يبلغ الماء الركبة و
 هو لا ظهر كما في العرجن السراج لأن استئثار القدم بالخف يمنع سريته الحدث إلى الرجل فلا يقع هذا فضلاً
 معتبراً فلا يوجب بطلان المسح فهو فليغسلها ثانياً بعد المدة أو التيمم كما مر وفي من نواقضه الخرق
 خروج الوقت للمعذر مع مقيم بعد حدثه فسا قبل تمام يوم وليلة فلي بعد نزع مسح تلاوا
 لو أقام مسافر بعد مضي مدة مقيم نزع وأقامتها لأنه صار مقيماً وحكم مسح جيرة معي عبد أن يجزئها
 الذكر خرقه فرحة وموضع قصد كي ينحو ذلك كصاية جراحة ولو راسه كفضل للماتحة فليكون ^{فضلاً}
 يعني عليها البتة بطني وهذا قوله ما إليه رجح لأنام خلاصة وعليها الفتوى شرح مجمع وقد مرنا أن
 لفظ الفتوى المذكور في الصحيحين من المختار والأصح والصحيح ثم أنه بخالف مسح الخف من سجدة ذكر منها ثلاثة
 عشر فقال لا يوقت لأنه كفضل حتى يوم ^{الصح} ولو راسها بأخرى أو سقطت العليا لم يجب إعادة ^{المسح}
 بل يندب ويحرم مسح جيرة رجل معه أي مع غسل الأخرى لا مسح خفيها خفيه ويجزئ أي يصح مسحها
 ولو شدت بلا وضوم وغسل فعا العرج ويترك المسح كالغسل إن ضره ولا يترك وهو أي مسحها
 مشطاً بالعرج عن مسح نفس الموضع فإن ترك عليه فلا مسح عليها والحاصل لزوم غسل الرجلين والحال

فإن ضربت غرضه من غير سقوط مسودته يمسح بمقتضاه جرح على كل عصابة مع فوجها في الأصح ^{أصح} ضربها
 الماء أو خلها ومنه أن لا يمكنه ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها ^{أكثر} فطهره فجعل عليه رداء أو وضعه
 على شقوق رجله أجرى الماء عليه أن قد ^{أصح} الأسمحة والأزله والسح يطهره سقوطها عن رءو ^{أصح} الأ
 فإن سقطت في الصلوة استأنفها وكذا العلم ^{أصح} لو سقط الد أو البر أو موضعها ولم تسقط مجتنب ^{أصح} بل ينجي
 بجام ^{أصح} نظرها فان ضربه فلا يجزى الرجل والمرأة والمرد والجنب في المسح عليها وعلى أوابها سواء
 اتفاقا ولا يشترط في مسحها استحياب تكرار ^{أصح} المسح فكل من مسح الذهامة به يفيق وكذا
 لا يشترط فيها ثمانية اتفاقا بجلوف الخفة قوله وما في نسخ المتن خرج عنه المصنف في شرحه
 باب ^{أصح} الحصى ^{أصح} من عنون به لكثرة وأصله ولا فني ثلاثه ^{أصح} حصى
 واستحاضة ونفاس ^{أصح} فخلعه السيل ^{أصح} وشرا على القول بأنه من الأحكام ما نفعه شرعية بسبب ^{أصح} الدم
 المذكور على القول بأنه من ^{أصح} النفاس ^{أصح} من جرح خرج الاستحاضة ومنه ما تراه صغيرة وآيسة
 ومشكل ^{أصح} لا ^{أصح} لا ^{أصح} خرج النفاس سببه ابتداء ابتداء الله ^{أصح} الحوام ^{أصح} كل الشجرة وكنه برون ^{أصح} الدم
 للرحم ^{أصح} وشروطه تقدم لضاب ^{أصح} الظهور ^{أصح} لو كما وعدم بقضه عن أقله وأوانه بعد التسع وقت ثبوته
 بالبروز فيه ^{أصح} نترك الصلوة ^{أصح} لو مبتدأة في الأصح لأن ^{أصح} الوصل ^{أصح} الصلوة ^{أصح} والحيض ^{أصح} ثم صفة شتى أقله
 ثلاثة أيام ^{أصح} بليلها ^{أصح} الثلاث ^{أصح} فلاضافة لبيان العدد ^{أصح} المقد ^{أصح} بالساعة ^{أصح} الفلكية ^{أصح} لا ^{أصح} وخصائص ^{أصح} ^{أصح}
 كونها ^{أصح} ليالي ^{أصح} تلك ^{أصح} الأيام ^{أصح} وكذا قوله ^{أصح} وأكثره ^{أصح} عشر ^{أصح} عشر ^{أصح} ليال ^{أصح} كذا ^{أصح} راء ^{أصح} الد ^{أصح} فطني ^{أصح} وغيره ^{أصح} والناقص
 عن أقله ^{أصح} والزايد ^{أصح} على ^{أصح} أكثره ^{أصح} أو ^{أصح} أكثر ^{أصح} النفاس ^{أصح} أو ^{أصح} على ^{أصح} العادة ^{أصح} وجاوز ^{أصح} أكثرهما ^{أصح} وما تراه ^{أصح} صغيرة ^{أصح} دون ^{أصح} تسع
 على ^{أصح} العمد ^{أصح} وآيسة ^{أصح} على ^{أصح} ظاهر ^{أصح} المذهب ^{أصح} وحامل ^{أصح} ولو قبل ^{أصح} خروج ^{أصح} أكثر ^{أصح} الولد ^{أصح} استحاضة ^{أصح} وأقل ^{أصح} الظهور ^{أصح} بين
 الحيضتين ^{أصح} أو ^{أصح} النفاس ^{أصح} الحيض ^{أصح} خمسة ^{أصح} عشر ^{أصح} ليال ^{أصح} أو ^{أصح} لياليها ^{أصح} إجماعا ^{أصح} ولا ^{أصح} أحد ^{أصح} لا ^{أصح} أكثره ^{أصح} وإن ^{أصح} استغفر ^{أصح} العمد
 أو ^{أصح} عند ^{أصح} الاحتياج ^{أصح} إلى ^{أصح} الغضب ^{أصح} علة ^{أصح} لها ^{أصح} إذا ^{أصح} استمر ^{أصح} بها ^{أصح} الدم ^{أصح} فيمد ^{أصح} لأجل ^{أصح} العدة ^{أصح} بشهر ^{أصح} به ^{أصح} يفيق ^{أصح} وعم
 كلامه ^{أصح} للمبتدئة ^{أصح} والمعتادة ^{أصح} ومن ^{أصح} نسبت ^{أصح} عاداتها ^{أصح} وهي ^{أصح} الحيضة ^{أصح} والصلوة ^{أصح} وأصلها ^{أصح} لها ^{أصح} ما ^{أصح} بعد ^{أصح} أو ^{أصح} بمكان

او بها كما بسط في البحر والحق وما مله الله منى توديت بين حفرة ودخول فيه وظهرت من الكلى
 صلوته وان منعهما والجموع منه تفصل لكل صلوته ويدرك غير موكله وسجدوا وجمعا ونصروا رمضان ثم
 عشر يومان علت بالابتداء ولا فائدين وعشرين ونطوفوا كرتين نيك بعد عشرة وقصد ولا تعبد
 وتعبد لطلوع سبعة اشهر المفق له ومانراه من كلك في تربية في ملة المقداسي خاص
 قيل هو شويشيه الخ لا يبين ولو المثل ظهر متخللا بين الدين فيها حين لان العبد لا وله واخر
 وعليه المثل فليقتضاهم ذلك احكامه بقوله يمنع صلوته مطلقا ولو سجدوا شكر وصوما وتفضيه لربها
 للرجوع ولوعت تطوعا فيها فاضت فضاها خلافا لما اعلمه من الشريعة بحرق الضيق لمنه طاعة وقامت
 حائضا حكم بحضها ما قامت وبكسه من امانت احتياطا ومنع حل دخول سجدوا حل الطواف ولو
 بعد خولها المسجد وشروعها فيه وقربان ما تحب ان لا يعني ما بين سجدوا وكية ولو بلا شهوة وحل
 ما عدله مطلقا وحل محل النظر وبلشها له فيه نرد وقراءة قرآن بقصد ومسسه ولو مكتوبا بالقل
 في الاصح لا بخلافه المنفصل كما مر وكذا يمنع حمله كلج ودر فيه آية ولا باس لالتفاتا عنة
 ومساها وحملها وذكر كسبح وزيارة فيورد دخول صلي عياد واكل وشرب بعد مضضه وغسل يد
 ولما قبله ما في كره ليجب لالتفات ما لم يخلط الغسل ذكره الحلبي ولا يكره تحريا من فان بكر عند الجهد
 نيسرا وصح في الهداية الكرامة وهو احوط وحل وطبها اذا انقطع حبضها لا كثره بلا غسل وجوبا
 بل اذا وان انقطع لدون اقله نوضا وصلى في آخر الوقت وان لا قلته فان لدون عاينهم لم يحل وتغسل
 فصل وتصوم احتياطا وان لعداها فان كلبية جل في الحال ولا لا يحل حتى تغسل او يتم بشرطه او يغسل
 ومن الغسل وليس الثياب التحريمية يعني من آخرت الصلوة لتعليم وجوبها في ذمتها حتى وطهر
 في وقت العياد بلان بمعنى وقت الظهر كما في السراج وحل اعتبار التحريمية في الصوم الاصح لا وهي من الطهر
 مطلقا وكذا الغسل لا كثره ولا من الحيض تقفون بقي قدر الغسل والتحريمية ولو لعشرة فقد التحريمية
 فقط فلا تنزيها ليامه على عشرة فليحفظ وطبها كغير مستحله كما حرم به غيره اهدا وكذا استعمل

بلاشهرتفسد الأكلحة وقيل محد بخمسين سنة وعليه العول والفتوى في خلافها متجني غير تيسيرا
 حدا في العدة بخمسين سنة قاله الفيا وعليه الاعتماد وما رآته بعد ما هي المدة المذكورة فليس بمحقق
 ظاهرا للذهب إلا إذا كان دما خالصا فيض حتى يبطل به الاعتداد به لا منه لكن قبل تمامها لا بعد حتى
 لا تفسد الأكلحة هو المختار للفتوى جوهري وغيرها وسنفتقه في العدة وصاحب عذر من به سلسل
 لا يمكنه مسأله واستقلوا في ليل أو انفلاد ريج واستحاضة أو بعينه رمدا وغسل أو غرث وكذا
 كل ما يخرج بوجع ولو من إثن أو ثلث سنة أن استوفى عدة تمام وقت الصلاة مفرضة بأن لا يجد جميع
 وقتها ضايق وضوا يصلي فيه خاليا عن الحدث ولو حكما لأن الانقطاع لا يبطل بغيره بالعدم وهذا شرط
 العذر في حق الاستدلال في حق البقاء كفي وجوده في جزء من الوقت ولم يرد في حق الزوال شيئا استغنا
 الانقطاع تمام الوقت حقيقة لأنه لا انقطاع الكامل وحكمه الصوم لا غسل فيه ونحوه لكل من لا يدر
 الوقت كما في دليل النفس ثم يصلي فيه وضوا يغفل فلا دخل الواجب ولا ولي فاذا خرج الوقت بطل أي ظهر حذنه
 السابق حتى لو نضاعى الانقطاع ودام إلى آخره لم يبطل بالخرج مسلم بطر حدث آخر وبطل كسلة
 مسح خفه وإفادته لوضا بعد الطلوع ولو لم يدا وضعي لم يبطل إلا بالخرج وقت الظهور لمن سأل على
 توبه فوق درهم جازله أن لا يضلله أن كان لم يغسله نجس قبل الفراغ من الصلاة ولا نجس قبل فراغه
 فلا يجوز ترك غسله هو المختار للفتوى وكذا من لا يبسط ثوبا لا نجس فور الله تركه والمعدور أنما
 طهارته في الوقت بشرطين إذا وضاه لعدته ولم يطرح عليه حدث آخر أما إذا وضاه لحدث آخر وعده
 منقطع ثم سأل ودعا فليتم طرا عليه حدث آخر بل سأل الحد من غير أو جرحه أو قرحه ولم يدر
 ثم سأل الآخر فلا تبقى طهارته فروع بمحيط عذره أو تقبله بقدرته ولو بطلت له ميا
 وبرده لا يبقى ذاعذره بخلاف الحائض فلا يصلي من به الغلات مخرج خلف من به سلسل ولو كان معه

حدث ونجاسة باب الأبخ

جميع نجس يفتحين وهو طهيم العتيق والملي وعرفا نجس لا ولا يجوز رفع نجاسة حقيقة

ولو انهم اوماكوا علم محلها او لا بجم ولو مستعملوا به يعني وبكل ما فتح طاهر قالع للنجاسة
 بالصبر كمن اوماكوا حتى افرق قطعه اصبع وتذكر لمحسن نانا بخلاف نخلان كويت لانه غير قالع وما قيل ان الله
 ولول ما يوكل زيل بخلاف المختار ويطهر تحت ونحوه كمن يغسل يديه حرم هو كل ما يرى بعد الجفاف ولو
 من غير ما يحمى ولو اصابه تراب يفيق بذلك يزول به اثرها ولا جرم له يغسل ويطهر صفيلا لا مسام
 كمرأة وظفر وعظم ورجاج وآنية مدهونة او خراشكي وصفيل فضة غير متوقفة بمسح يزول به
 اثرها مطلقا به يعني وتطهر ارض بخلاف نخلان بخلاف بيدها اي جفافها ولو برج وذما اثرها
 يكون ورج لا جل صلوة عليها لا تنجم بها لان المشروط لها الطهارة وله الطهوية وحكم اجر
 ونحو كل من مفرق من خض بالحاء بخبرة بسطح وشجر وكلا قائمان في ارض كذلك اي كارض يظهر بجفا
 وكذا كل كان ثابتا فيها لا حدة حكمها باتصالها بها فالمنفصل يغسل بالتراب خشا كرا حاكك في ويطهر
 اي محله يابس برك ولا يضر بقا اثره ان طهر لاس حشفة كان مستنجيا بجم وفي الجنب اربع فروع
 فان لم يطمأ يغسل به ثلثونه النجس انتهى بوطية الفرج فيكون متفرغا على قولنا نجاستهما اما
 فهي طاهرة كسائر طهيات البدن جرمه ولا يكن يابسا ولا راسها اما يغسل كسائر النجاست
 ولود ما عبطا على المشهور بآخرة بين حنيه ولو فبقا من به ومبها ولا بين من آرمي وغبره
 كما يجتبه الباقي ولا بين قوب ولو جريدا او مبطنيا الاصم وبدن على الظاهر من الذهب ثم مل يحو
 نجاسته لاله بعد ذكره المعتكلا وكذا كل ما حكم بطهارته بخبر ما ع وقد انتهت في الخمين الطهار
 الى نيف وثلاثين وغربت نظم ابن مبان وعمل ومسح والجفاف مطهر ونحت وقلب العين و
 المحفر كرس ودبغ وتخليل وكافة تخلل وفركه وذلك والدخول القود تصرفه في البعض من
 وزجها وبارو غلى غسل بمقنقور ويطهر زيت تخمس بحمله ما يوزا به يفيق للبلوى كغور
 بجم نجس لا يابس بالخر فيه كطابن تخمس فجعل منه كوز بعد جلده في النار يطهر ان لم يظهر فيه اثر النجس
 الطبع ذكره الحلبي وعنى الشارع عن قلة درهم وان كثر تحرق ما يغيب عنه وما دونه يثرى بالخير وفوقه

*

مبطل فخرج والعبرة بوقت الصلوة لا اصابته على الاكثر فهو هو متقال وتره عشرين فيرا ما نجس^{في نجس}
 له جرم وعرضه من الكف وهو اخرج مفاصل الاصابع في فتن من مغلظة كذا في ادي وكذا اخرج
 منه محال ونوم وغسل مغلظة بول غير ما كوك لومن صغير لم يطعم الا بول الخنازير خرو فطامه كذا
 بول الفأرة لتعد الزرع عنه وعليه الفتوى كما في التارخلية وسبغى آخر الكتاب ان خراها لا يفسد^{تغير}
 اثره وفي الاشباه بول السور في غير اواني الماء عفو وعليه الفتوى ودم مسفوح من سائر الحيوانات الا
 دم شهيد ما دام عليه وما بقى في اللحم فهو ذك وعرف وكبد وطحال قلب مالم يسل ودم سمك وقول^{نفس} وبر
 وبق زاد في السراج وكان وهي كافي العاموس كرماني ودية حر الساعة والستة عشر وخمسة في
 باقى الاثرية ورايات التخليط والتخفيف والطهارة ورجح في البحر الاول في النهر الاوسط وخرو كل
 طير لا يزر في الهواء كبط اهل وجاج اما ما يزر فيه فان ما كولا فطامه ولا يخفف وروث^{نفس}
 اربابها نجاسة خرو كل حيوان غير الطيور وقال مخففة وفي الشربلية قولها اظهر وظهرها محمد
 اخر البلوى به قال مالك ولو اصابه نجاسة مغلظة ونجاسة مخففة جلت النجاسة نجاسة
 للتخليط احتيالا كما في الظهيرية ثم جثا طهر النجاسة فطامه التخليط وعنى دون ربح جميع البدن
 وتوب وليكبر اهو المختار ذكره الحلبي ورجحه في النهر على التقدير بربح المصاب يدوم وقال في
 الحقايق وعليه الفتوى من نجاسة مخففة كبول ما كوك ومنه الفرق طهارة ممره وخرو طير
 من السباع او غيرها غير ما كوك وقيل طامه ومع ثم الغفلة اما تظهر في غير الماء فيلحظ وعنى
 دم سمك ولعاب بعذر حمار والذهب طهارتها وقيل انبض كرو سار وكذا جانبها الاخر وان كثر
 باصابته الماء للضرورة لكن لو وقع في ماء قليل نجسه في الاصح لان طهارة الماء اكبر جوهرة وفي الفرية
 واتصل وانبط وراى على قدر الدرهم ينبغي ان يكون كالماء من النجس اذا انبط وطهر شارع وعناد
 نجس وغبار رقيق ومحل كلاب انتضاح غسله لا يظهر مواقع قطرها في هذا ماء عفو وما بالمد
 اى جرى على نجس نجس اذا وركله او اكثره ولو اقله لا كيفية في نهر او نجاسة على سطح لكن قدنا

ان العبوة لا تتركه اى اذا وش النجاسة على الماء تنحس الماء اجماعا لكن لا يحكم بنجاسته اذا
 المتنجس مالم ينقل فليحفظ لا يكون نجسا وما قد روي الا لو لم نجاسة الخبز في سائر الامعار ولا يح
 كان حارا او خزيلا ولا قد وقع في برصا رطينا لا انقلاب العين به يفتى وغسل طرف ثوب او
 يد اذا متا نجاسة محلا منه وشى المحل مطهرا وان وقع الغسل بغير تحر هو المختار ثم لو ظهر انها
 في طرف آخر لم يعيد في الخلاصة نعم وفي الظاهر المختار انه لا يعيد الا الصلوة التي هو فيها كما
 لو بال جرحه في التغايط ولو بال اتفاقا على نحو حطة ذلك سها قسم او غسل بعضه او ذهب به
 او اكل او شرب كما مر حيث يظهر الباقى وكذا اذا صب حمالا وقع النجس في كل طرف كسائله الثوب
 وكذا يظهر محل نجاسة اما عنها فلا تقبل الطهارة مرئية بعد جفاف كدم بقلعها اى بدال عنها
 او ثوبا ولو مرة او بما فوق ثلاث في الصبح لم يقبل بغسلها ليم تحذلك وفرك ولا يضربا ثم ان يكون
 او شرب كاذم فلا يكلف في ازالته الى الماء حارا او صابونا ونحو ذلك يظهر ما صنع او خضبت بنحس غسل
 ثوبا او اول غسله الى ان يصفى الماء ولا يضربا من الدهن ^{منه} ولا منه عن النجاسة حتى لا ينجس
 به جلد بل يستصحب به غير مسيد ويظهر محل يدها اى غير مرئية بخلية ظن غاسل لو مكلفا
 الا فستعمل طهارة محلها بلا عدليه يفتى في ذلك لو سوس بنحس وعصر ثلاثا او سبعا ^{صل}
 ثلاثا او سبعا فيما ينصرف مالا بحيث لا يقطر ولو كان لعصرة غيره فطهرها بالنسبة اليه ولو
 ذلك الغيرة لو لم يبلغ رفته من الطهر الا طهر ثم الضرورة وقد ينتليث جفاف اى انقطاع
 تقاطع في غيره اى غير منصرف ما يشرب النجاسة والا فقلعها كما مر وهذا كله اذا غسل في اجا
 اما لو غسل في غير او صب عليه ماء كثيرا وجرى عليه الماء طهر مطلقا لا شرط عصر وتبقيف وتكرار ^{غسل}
 هو المختار ويظهر لبن وغسل ودرس ومن يغلى ثلاثا ولم يطبخ نجس يغلى ثلاثا وكذا اذا جاجة ^{مطلقة}
 حالة على الشف قبل شفا فتح وفي الشف حطة ما ثبت في خبر لا يظهر اياه يفتى ولو انتفت من
 من لالفت وخفت ثلاثا ولو عجن خبز نجس فيه خل خبز رطب اى ما فطره

فمنه في الاستنجاء إزالة نجاسة عن سبيل فلا يس من دمج وحضه و

نوم وضوءه سنة موكلة مطلقا وما قبل من افتراضه لنوحين ومجاوزه مخرج فتاح و

اكانه اربعة شخص مستنجي وشي مستنجي به كماء وحجر ونجس خارج من احد السبلين وكذا

لو اصابه من خارج وان قام من موضعه على العتد ومخرج دبره وقبل بنحو حجر معلوم على طهارة ما

لا فيه لما اكدر حتى لا يله المقصود فبعض الابلغ والاسلم عن التلويث ولا يقيدها باقبال لو اشرنا

وصفا وليس العلة ثلثا ما عسب في به يستحب الغسل بالماء الى ان يقع في قلبه انه طهر حاله ان

موسم اقيده ثلاث كما مره الاى الحجر لا كشف عورة عند احد اصلا معه فيتركه كما هو فلو

صار فاسقا لا وكشف لا غتسل او تعوط كما يجتهد ابن النخبة سنة مطلقا به يعني سراج يجب

اى يغزى غسله ان جاوز المخرج نجس مانع ويغير القدم المانع للصلاة فيما وراى موضع الاستنجاء

لان ما على المخرج ساقط شرعا وان اكره لهذا لا تكره الصلاة معه وكراهية تحريم العظم وطعام وشراب

يا لبس كعدن بياضة وحجر استنجى به الا بحرف اخر فابرر غيبته فزواج وشي محرم كخرفة

ديساج وبمن ولا من يدبره فلو مسلوله ولم يجد ماء جاريا ولا صابا ترك الماء ولو شتا سقط

اصلا كرهين ورضية لم يجد من يحمل جماعه وفحم وعلف حيوان وحق غيره وكل ما يقع به فلو

فعل اخره مع الكرامة لحصول الاتفاقيه نظرا لمراته سنة لا غير فينبغي ان لا يكون مقبلا

لها بالنهي عنه كما كره تحريم استقبال القبلة واستنابا رهاه جل جلاله او عاتقا فلو الاستنجاء لم

ولوى ببيان لا مطلق النهي فان جلس مستقبلا لها غافلا ثم ذكر انحرف نداء الحديث الطاهر

من جلس بوجه القبلة فذكر فانحرف عنها اجلا لا نهام يقع من مجلسه حتى يغيره ان

والا فلا بأس كذا ليرة هذا يوم التعمية والتزوية للمرأة امساك صغير لول او غائط

نحو القبلة وكذا من دخله اليها واستقبل تنفسا ولما اى لا جل لول او غائط وولول غائط

في ماء ولو جاريا في الاصح وفي البحر انتهى الرأى كتحريمه وفي الجار تزويجه وعلى طرف

او يلبس حن او عين او تحت شجرة مثمرة او في ظل ينفع بالبحر من فيه ويحبس بعد ومصلح
 وفي قلوب بين دواب في طريق الناس في مهب ريح وجحر فارة او حية او غل وقلب راو الغنى في
 موضع يعبر عليه احدا فيقع عليه ويحبس طريق او قاذرا او خيمة في اسفل الان الى اعلاها والتكلم
 وان يول قاتلا او مضطجعا او متجرا من به بلا عذر او يبول في موضع يتوضأ هو اغتسل فيه لمحدث
 كما يبول احكم في مسجده فان عاتد الوساوس منه فروع مجبلا ستر ايمشي وتنجس ولو لم على شقة
 الايسر ويختلف بطباع الناس ومع طهارة المفضل الطهر البليد ويشترط ازالة الرائحة عنها وعن المخرج
 الا اذا عجزوا الناس منه فخالوا استنجى التوضي ان فعله السنة بل انما انتقض الامام او شي
 على خمسة ان طهر عينه بالحنس والاراء وقعت في حفرة فاصار في به فظفر انما تنجس والاراء فطهر في
 نجس مبتذل ان يجب لو عصف قتر نجس والاراء ولطف في مبتذل ان طهر بلاوته او اثره تنجس ولا فارة
 وجدت في خمر ومبت فتمحل ان منفسه نجس والاراء وقع خمر في خال فظفر لم يحمل الا بعد ساعه وان
 كوز اكل غالي ان لم يظهر اثره فارة وحبل في قمعة ولم يدر معلومات فيها ام جرة ام يدير على الفضة
 ثلاث قرب من من وعسل ودرن اكل من فظفر فوجد فيه فارة بضعها الشمس فان خرج منها
 الدهن فخرته والا فان بقي بحال الجرد فاعسل او ملطخا فالدس بعمل جبر الحرة في الذبيحة ويجوز لل
 في ماء وطعم يخرجه في ثياب افلها طاهرة او ان اكثرها طاهرة افلها بل يحكم بالاغلب الا انهم يشرب
 بحرام اكل لحم النمر ونحوه من غير مشقة بعرا وروت صلب يوكل بعد غسله وفي غنى لا يركل حيو
 كبول جرتة كرابه حكم العصير حكم الماه طوية الفرج طاهرة خلاها العبرة للطاهر من ثياب ما
 فيه به يعني شتى في حمام ونحوه لا نجس مالم يعلم انه غساله نجس لا يبين في اكل الماه من لا يبين في
 يصير الماه والاك التبرك الى الحمام ليس من الرواة لا فيه اطهاره فلو كانا ثيابا النسيقة واهل الد
 طاهرة ديباج اهل فارس نجس لجعلهم فيه للمبول البريقة رأى في ثوب عليه نجسا ما نفع ان غسله
 انه لو اخبره ازالها وجب الا لا قالوا من المعروف على حمل الجمادات في زمنا الى احتيل الماورد

اول ما يال عنه في القبول الطهارة وفي الوقت الصلوة كتاب الصلوة
 شرع في المنصور بعد بيان المسئلة ولم يخل عنها شرعية مرسومة للمساكن قرية بواسطة الكعبة كانت
 الايمان كمنه بل من فريضة وهي لغة الدعاء فقلت شرعا الى الامفال المعلومه وهو الظاهر لوجودها دون
 الدعاء في الاممي الاخرى من فريضة بل كل مكلف بلاجماع فضت في الاسئلة السب سابع غمضان قبل
 الصلوة بسنة ونصف كانت قبلهم صلوات قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ثماني وان وجب ضرب ابن
 عليها بيد لا تجنبه لحدوث مروا ولا دم بالصلوة وهم ابناهم سبع وامر لومهم وهم ابناهم عشر قلت
 والصوم بالصلوة على الصحيح كما في صوم الفهست من الزاوية في حجة الاخبار انه يوم بالقوم والصلوة
 وينهي عن شرب الخمر واليف اليد وترك الشرب وكفر جاحدا بالتوبة بل قضى تاركها عدا جملة اى كسلا
 ن من محبس حتى يصلي لانه محبس حتى العبد حتى التي احر وقيل يعزب عنه بسبيل منه الدم وعند الشاي في
 صلوة واحدة حلا في الكفر ويحكم بالسلام فاعلها بشرط اربعة ان يعلى في الوقت مع جماعة مؤمناتهما
 وكذا لاولن في الوقت او سجد للسلامة او تركه السائمة صار مسلما لا وسط في غمضان او منفردا او اماما او خلفا
 او خلف اقية العبادات لانها لا تخفف شرعيا ونظمها صاحب النضرال * وكاف في الوقت صلى بالسلام *
 متمم صلوة لا مفصلا * اولئك ايضا معلنا او تركه * سواء كان سجدة تركه * فسلم بالصلوة
 منفرد * ولا الصيام والركوة والجزء * وهي عبادة بابنه محصنة فلا نياية فيها اصلا اى لا بالنفس
 كما صحت في الحج ولا بالمال كما صحت في الصوم بالفدية للفقالي لانها انما تجوز باذن الشرع ولم يوجد سببا
 تراوفا فيهم ثم الخطا ثم الوقت اى الجبر والاول منه ان العقل له اداء ولا فاما اى جزؤ من الوقت
 يقبل به اداء ولا ينقض اداء غيره والسبب هو الجزء الاخير ولو ناضحا حتى تجب على محزون ومغنى عليه
 افاقا وحائض ونفسا طهرتا وصبي بلغ ومريدا لم ولن صليا في اول الوقت وبعد حوجه ايضا في السبب
 الى جملة لبث الواجب المكان والاه الاصل حتى يلزمهم القضاء كل هو الصحيح وقت صلوة الفجر
 ولا خلاف في طوقه واول من صلته آدم واول الحسن وجواب مقدم محمد الظهري في اولها ظهورا وبينا

ولا ينبغي توقف وجوب الاداء على العلم بالكيفية فلو لم يقف نبينا عليه الصلوة والسلام الفجر صحيحة ليلة الاحد
ثم كان قبل الجمعة متعبدا لشيء احد المتعارفين لا بل كان يعمل بما ظهر له بالكشف الصادق من شريعة ابراهيم
وعبره وصح تعبكا في حراجه من اول طلوع الفجر المبالي وهو البياض المنتشر المستطير لا المستطيل الى قبل
طلوع ذك بالعلم غير منصرف اسم الشمس وقت الظهر من زمانها الى قبل ذلك كما علمت السماء الى طلوع الظل
مشبهه وعنده مثله وهو قولها وفرد الائمة الثلاثة قال الطحاوي وبه نأخذ وفي غرضه ذكره وهو المأخوذ
به وفي البرهان وهو لا يظهر لبيان حيول وهو نص في الباب في الضيق وعليه عمل الناس اليوم وبه يقفون
في يكون للاشياء قبل الزوال يختلف باختلاف الزمان والمكان ولوم يوجد ما يعرفه اعتبارا بقلته و
هي ستة اذ لم ونصف بقصه من طين الهامه وقت العصونه الى قبيل الغروب فلو غرت الشمس
ثم عادت الى عود الوقت الظاهر نعم وهي الوسطى على المذهب وقت المغرب منه الى غروب الشفق
وهو الحرة عند ما وبه قال الثلاثة واليه رجح الامام كما في شرح الجمع وغيره فالحق هو المذهب
وقد العشا والوتر منه الى الصبح ولكن لا يصح ان يقدم عليها الا ترى اناسيا لوجود الترتيب لانهما
فرضان عند الامام واما قد دفعه ما قبلنا وان فيه يطعم الفجر قبل غروب الشفق واربعين في الشفق
مكلف بغيره فبقدر لها ولا يوافقنا لفقد وقت الاداء به اتي البرهان الكبير واختاره الكمال وتمه
ابن التخمه في الفارة فصحة فزعم المذهب وقيل لا يكلف بهما لعدم سببها وبه جزم في
الكد والدر والمثني وبه اتي البقال ووافقه الحلواني والمرعيتاني ووجه الترتيب في الحلبي و
اوسا المال ومنع ما ذكره المال قلت ولا يساعد حديث الرجال لانه وان وجب اكثر من الاثنا
ظهر مثلا قبل الزوال ليس كمثلنا لان المفقود فيه العلامة لا الزمان واما فيها فقد فقد
الامر ان المستحب للرجل الابتداء في الفجر باسفار الختم به هو المختار بحيث يراد اربعين آية
ثم بعده بعبادة لو فسد وقيل لا يخرج ذلك ان الفساد موهوم لا يحتاج بمردافه والتفليس فضل كمال
مطلقا وفي غير البحر لا فصل لها انتفاذ في الجماعة وتأخير ظهر الصيف بحيث يشي الظهور ما ذكره

في الجمع وغيره اى لا يشترط المشقة حرو حركات بلاد قصد جملة وما في الموضع وغيرها من اشتراط ذلك
 منوط فيه وجمعة كظهر اصدوا واستحبوا في الزمانين ^{لظ} لحظه وناخير عصر صيفا وشتاء وسبعة
 للنوافل لم يستغبر ذكبان لا تحار العين فيها ولا صم وناخير عشاء اثنتي البل فدية في الغاية
 وغيرها بالنسبة اما في الصيف فينذب تعجيلها فان اخوها الى ما زاد على النصف كره لتفيل الجماعة
 اما اليه فباح وآخر العصر الى صفر اذ كما فلتشرع فيه قبل التعذر فدية اليه لا يكره وآخر المغرب الى
 استبلاك النجوم اى كثرة تاركه اى التاخير لا الفعل لانه ما موربه تحريما الا بعد كسوفه وكونه على الكواكب
 تاخير الموت الى آخر الليل لوقا بالانتباه ولا تقبل اليوم فان افاقه الا فضل السحب تعجيل ^{ظهر}
 شتاء يلحق به الربيع وبالصيف الخفيف وتعجيل عصر وعشاء يوم غيم وتعجيل غيب مطلقا وناخير
 ودر كعين يكره تزيها وناخير غيرها فيه هذا في ديار بكرة شتاء وها وبقل عربة او فاقا اما
 ديار فايدراى الحكم الاول وحكم الاذان كالصلوة تعجلا وناخير او كره تحريما وكل صلاة يكره صلوته
 مطلقا ولو قضا او واجبه او اقاله او على جنازة وسجدة تلاوة وسهوا شروقة مع شروق الا العوا
 فلا يمتنع من فعلها الا نهى كونها والاداء الجائر عند البعض او من الترك اصلا كما في الفدية وغيرها
 واستوا اليوم الجمعة على قول الثاني المصحح العمدة كذا في الاستباه ونقل الحلي عن الحاكمان عليه السلام
 وعزب الامم يصح ولا يكره فعله لادائه كواجب بخلاف الفجر الاحاديث تعارضت فقتل ^{قطعت}
 كالبطل صد الشريعة ويغفل نقل ليرفع فيها بكرة التحريم لا ينعقد الفرض وما هو على ذلك
 لعينه كبر وسجدة تلاوة وصلوة جنازة قلت الآية في كامل وحضرت الجنازة قبل لجوبه كاملا
 فلا ينادى ناقضا ولو جبتا فيه لم يكره فعلها اى تحريما وفي النخبة الا فضل ان لا تخر الجنازة و
 صح مع الكراهة تطوع بداء فيها ويندر اداء فيها وتلاوته فيها وقضائها تطوع بداء فيها فاضد
 لوجوبه فقامت ظاهر الواجب وجوب القطع والقضا في كامل كافي الجمع فيه عن البغية الصلوة فيها على
 البوق الله عليه وسلم افضل من قراءة القرآن وانه لا نهى من اركان الصلوة ولا في ترك ما كان كمالها و

كره نفل صلا ولو بخية سجد وكما كان واجبا لا لعينه بل للغير وهو ما يتوقف وجوبه على فعله
 كمنذروا كفى طواف وسجدة سهو والذم شرع فيه في وقت مستحب او مكروه ثم لم يصح
 ولو سئله فجر بعد صلاة فجر وصلاة عصر ولو الجموع بعرفة لا يكره قضاء فائسة ولو ترا و
 لا سجدة تلاوة وصلاة جنازة وكذا الحكم من كرامة نفل واجبا للغير لا لنفسه واجبا
 بعد طلوع فجر سوى سنته لشغل الوقت به تقدير احوال ونوى تطوعا كالسنة الفجرية لا تعيين
 وقبل صلاة مغرب لكرامة اخيرة الا يسيرا وعند خروج امام من الجمعة او قيامه للصعود
 ان لم يكن له حجة لخطبة ما وسبغى انها عشر الى تمام صلواته بخلاف فائسة فانها لا تكون فيها
 المصنف في الجمعة واجبة الترتيب والافكره وبه يحصل التوفيق بين كلامي النهاية والحد
 وكذا يكره تطوع عند اقامة صلاة مكتوبة اى اقامته كمدحه لمحدث اذا اقيمت الصلاة
 فلا صلاة الا للكتابة الا سنة فجر ان لم يخفف فوت جاعتها ولو ابدلته تشهدا فان
 خاف تركها اصلا وما ذكر من الجبل مردود وكذا يكره غير المكتوبة عند ضيق الوقت وقبل
 صلاة العيدين مطلقا وبعد ما مسجد لا يبيت في الاصح وبين صلاة الجمع بعرفة و
 مزدلفة وكذا بعد ما كاد وعنده ما فاة لا خبثين او احدهما او الرجوع وقت حضور
 طعام تاف نفسه اليه وكذا اكل ما يشغل باله عن افعالها ونحو نجسها كايما كان فيه
 سيف ونلاون وقنا وكذا تكرر في اماكن كفوف كعبة وفي طريق ومزبلة ومجربة ومقبرة
 ومغسل وحمام وبطن وادومعاطن ابل وغنم وبقرة ادى الكافي ومرابطة وابل صليل
 وطاحون وكنبف وسطوحها ومسبل وادوا أرض مخصصة او للغير ولو مزرعة او مكررة
 وصحرا الاسترة لانهن مفلون يكره النوم قبل العشاء والكلام للباح بعدها وبعد طلوع الفجر الى ادائه
 ثم لا بأس بمشيه لما جتة وقيل يكره الى طلوع دكا وقيل الى ارتفاع ما يفوق جمع بين قتر
 في وقت بعد سفر ومطر خلا للشافعي وماروا بمحمول على الجمع فعلا لا وقتا فان صح

رد سلام فان تكلم استأخذه ويؤب بين الاذان ولا قامت في الكل للكل ما تعارفوه ويجلس بينهما بعد
 ما يحضر الاذان ثم مراعى الوقت الذب الا في المغرب فيسكت قائما ثلاث ايات قصار
 يكره الاصل اجما فائدة السلام بعد الاذان عند في المذنب سنة سبع طهرك وفان في غشاء اليه
 الاثن ثم الجمعة بعد عشر سنين احدث في الكل الا المغرب ثم فيها مرتين وهو باعة حسنة
 ويسن ان يرددن وهيم لفائدة رافعا صوتها لجماعة او صمرا لا بنتيه منفردا وكذا يسنان
 لا ولا الفوات لا لفائدة ويجوز فيه الباقي لو في مجلس ففعله اولى ولقيم للكل ولا يسن ذلك
 فيما فصله الغسادة وقضاء فلو جماعة كجماعة صبيان وعبيد لا يسن ايضا لهم ^{في الجمعة}
 في مصر ولا فيما يقضى من الفوات في مسجد لان فيه تشويشا وتغلطا ويكره فضلوها فيه
 لان التأخير معصية فلا يظهرها بزيادة ويجوز بلا كرامة اذان صبي ومراهق وعبد ولا يحل
 الا بالاذن كاجير خاص واعى ولدنا واعرابي وانما يستحق ثواب المودنين اذا كان عالما بالسنة
 ولا اوقات ولو غير محتسب بجزيرة اذان جنب واقامة محدث لا اذانه على المذهب
 واذان امرأة وخشى وفاسق ولو عالما لكنه اولى بامامة واذان من جاهل فقي وسكران
 ولو يباح كعتوه وصبي لا يعقل وقاعدة اذان لنفسه ومالك الا المسافر ويجوز اذان
 جنب نذبا وقبل وجوبه اقامته لمشرعية تكرار في الجمعة دون تكرارها وكذا بعد اذان
 امرأة ومجنون ومعتوه وسكران وصبي لا يعقل لا اقامته لما مروى ويجب استقبالها
 اي مودن وغشيه وخروجه وحصره ولا ملقن وذهابه للصوم لسبق حدث خلاصة
 لكن عبر في السراج بنديب وجزم المصنف بعدم صحة اذان مجنون ومعتوه وصبي لا يعقل
 قلت وكافو فاسق لعدم قبول قوله في البيانات ويكره تركه مع المسافر ولو منفردا وكذا تركها
 لا تركه لحضور الرفقة بخلاف مصلو لجماعة في بيته بمصر او قرية لها مسجد فلا يكره
 تركها الا اذان التي يكفيه او مصل في مسجد بعد صلوة جماعة فيه بل يكره فعلها وتركها لجماعة

الا في مسجد على طريق فلا بأس به الا جهره اقام غير من اذن بعينه الى المولى لا يكره مطلقا
 وان جهره كره ان لحقه وحشة كماله مشيه في فائمه ويجب وجوب وقال الحواشي
 والواجب الاجابة بالقدم من سمع الاذان ولو جبره لا حائضا ونفسا وسمع خطبة وفي صلوة
 جنازة وجع واستراح واكل وتعليم علم وتعلم بخلاف قرآن بان يقول بلسانه كقائمه ان
 سمع المسنون منه وهو ما كان عربيا له الحق فيه ولو تكرار اجاب الاول الا في الميعلتين فيقول
 وفي الصلوة خير من النوم فيقول قسدا وبرسا ويندب القيام عند سماع الاذان بتراربه و
 لم يذكره المستمير الى فراغه او يجلس ولوم يجبه حتى فرغ لم اره وينبغي تداركه ان قصر الفصل
 يدعوه عند فراغه بالوسيلة لرسول الله ولو كان في المسجد حين سمعه ليس عليه الاجابة
 ولو كان خارجه اجاب بالشيء اليه بالعلم ولو اجاب باللسان لا به لا يكون مجيبا وهذا بناء
 على ان الاجابة المطلوبة تفهمه لا بلسانه كما هو قول الحواشي وعليه ^{الفتوى} فبقطع قراءة القرآن ^{الفتوى} كان
 لو مزله ويجب ولو بمسجد لا لونه اجاب بالخصو وهذا منفع على قول الحواشي والظاهر
 وجوب الجاه لظاهر الا صرف حديث اذا سمعتم الموزن فقولوا مثل ما يقول كما يسطه في البحر
 اقر المصنف وقواه في النهر ناديا عن المحيط وغيره بانه على الاول لا يرد السلام ولا يسلم
 لا يقر بل يقطعها ويجب ولا يستعمل خبر الاجابة قال وينبغي ان لا يجيب بلسانه اتفاقا
 الاذان بين يدي الخطيب وان يجيب ^{بقره} اتفاقا في الاذان الا ولعم الجهد لوجوب الشيء بالنص
 وفي الثاني رايه انما يجيب اذان مسجدك وسئل ظهير الدين عن سمعه في ان من جهات
 ما اذيجب عليه قال الاجابة اذان مسجدك بالغل ويجب كقائه ناديا اجماعا لا اذان ويقول
 عنده قامت الصلوة اقامها الله وادامها وقيل لا يجيبها وبه جزم الشافعي في سماع
 صلى السنة بعد الاقامة وحضر الامام بعدها لا يعيد ما بتراربه وينبغي ان طال الفصل اذ
 ما يعيد طمعا ككل ان تعاد دخل المسجد الموزن ليقم قعدا لقيام الامام في مصلاته وليس

الجملة لا ينظر ما لم يكن شريرا والوقت منسحب بكونه ان يؤذن في مسجدين كما في هذا اذن ولا قاطبة
 لباني المسجد مطلقا وكذا الامام متلوعا الا فضل كون الامام هو المودن وفي الضيالة عليه السلام
 اذن في سفر بنفسه واقام وصلى الظهر وقد حققناه في الخبرين باب الصلوة
 هي ثلاثة انواع شرط انعقاد كنيته وتحرمة ودقت وخطبة وشرط دوام كطهارة وسرعة وتواضع
 قبلته وشرط بقاء فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنة بابتداء الصلوة وهو القراءه فانه ركن في نفسه
 شرط في غيره لوجوه في كل الاركان تقدير اولها لم يخبر استخلاف الاموي ثم الشرط لغة العلامة
 وشرعا ما يتوقف عليه الشيء ولا يدخل فيه هي سنة طهارة بدله اى حسبك لدخول الاطراف
 في الجسد دون البدن فيلحظ من حذف بنوعيه وقامه لانه اغلظ وخبت مانع كذلك و
 نوبه وكذا ما يتحرك بحركته او يعد حاملا له كصبي عليه نجس ان لم يستمسك بنفسه منع ولا لا
 كنجس وكليهما شاذ في الاصح ومكانه اى موضع قدميه او احداهما ان رفع الاخرى وضع
 سجدة اتفاقا في الاصح لا موضع يديه وسركنيه على الظاهر لا اذا سجد على كفه ونوبه كما سجد
 من الثاني الخبت لقول تعالى وتباعد فظهر فيه انه ومكانه بالاول لانها الزم والاربع ستر
 عورتها وجوبها تمام ولو في الخلوة على الصحيح الامر صريح واللبس قرب نجس في غير الصلوة وفي
 الرجل ما تحت سرته الى ما تحت ركبته وشرط احد ستر احد منكبيه ايضا وعن مالك في القبل و
 الدير فقط وما هو عورة منه عورة من الامة ولو خشي او مدبرة او مكتبة او ام ولد معظما
 ولبثها واما جنبها فتبعضها ولو اعتقها مصلية ان اسدت كما قد استصحت ولا لا علمت
 بعقده او لا على المذهب قال ان صليت صلوته صبيحة فانت حرة قبلها فصلت بلاقناع فيبقى
 العلم القبلية ووقع العتق كما رجوه في الطلاق الذي رى والعتق ولو خشي جيب بدنها حتى
 النازل في الاصح حلا الوجه والكفين فظهر الكف عورة على المذهب والقدمان على الصمد و
 صوتا على الأرج ودر اعيها على المروج وضع فلا من كشف الوجه بين جال لا وونه عورة ^{في القعدة}

كسبه وان من الشهوة لانه اغلظ واذا ثبت به حرمه للعامة كما ياتي في الخطر ولا يجوز النظر
 بشهوة كوجه امرؤ فانه يحرم النظر الى وجهها ووجهه الامرد اذا اشار في الشهوة اما بدنه فافيا
 ولو جسد كاعضد الكمال قال الخليل النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع عدم العورة وفي السراج
 لا عورة للصغير جدا ثم لما لم يسته فقبل ودبر ثم تغلط الى عشرة سنين ثم كالبغ وفي كلامه
 يدخل على النساء الى خمسة عشر سنة ^{حسب} ويمنع حتى انعقادها كشف ريع عضو ذكرا اداء ركن بلا صفة
 من عورة غليظة او خفيفة على للعمدة والغليظة قبل ودبر و ما حولها والعفيفة ما عدل
 من الرجل والمرأة وتجب بلا جزم لوني عضو واحد الا في القدر فان لم يدر ريع ادا ما كان
 والنظر استدعا عن غيره ولو حكما لكان مظلما لا استدعا عن نفسه به يعني فلورا ما من نفسه لم
 ولا كره وعادم ساتر لا يصف ما تحته ولا يضر التصاقه وتشكله ولو حريرا او طينا يبق الى
 تمام صلوته او ما كان الا صافيا ان وجد غيره وهل تكفيه الظلمة في مجمع الا نهر بخناغم في
 في الاضطرار لا الاختيار يصلي فاعدا كما في الصلوة وقيل ما دارجله موميا بركوع وسجود
 هو افضل من صلوته فاعدا بركوع وسجود فاما بركوع وسجود لان السراهم من اداء
 الا وكان فلي ايج له ثوب ولو باعارة ثبت قدرته هو الاصح ولو وعد به ينظر ما لم يخف
 فويت الفت هو الا ظهر كراحي ماء وثوب وطهارة مكان وهل يلزمه الشرايين مثله
 ينبغي ذلك ولو وجد ما اى ساترا كله نجس ليس يصلي كحل ميتة لم يدبغ فانه لا يستر به
 فيها اتفاقا بل خارجا ذكره الخواص او اقل من ربعه طاهر نديب صلوته فيه وجاز الا كما مر
 وحتم محل لبسه واستمسكه في الاسر وبه قالت الثلاثة ولو كان ربعه طاهر اصلي فيه
 حتما اذ الريح كالكل وهذا الم يجد ما يزيل به النجاسة او يقللها فيجتم لبس اقل ثوبه
 نجاسة والضابطان من ابتلى ببلتين فان تساوى خيرون اخلفا اخارا لاخف ^{تعد}
 الحق البالغة ساترا فيستر بدنها مع ريع راسها يجب يسترهما فلو تركت ستورا سها اعادت

بخلاف الراجحة لانه لما سقط بعد الارق فبعد الصبا اولى ولو كان يستتر اقل من ربع الراس
 لا يجب له ان يدب كمن فوله ولو وجد المكلف ما يستتر به بعض العورة وجب استعماله ^{في} ذلك ^{الوقت}
 زاد العلوي بان في يقضي وجوبه مطلقا قاتل ويستتر القبول الذي اذ لا فان وجد ما يستتر
 احدهما قيل يستتر الذي لانه انخس في الركوع والسجود وقيل القبل حكاهما في البحر لا ترجيح و
 فيهم الظاهر ان الخلاف في الاولوية والتعليل يفيد انه لو صلى بلا عمامة تعين ستر القبل
 ثم تحته ثم بطن المرأة وظهرها ثم البكبة ثم الباقي على السواء واذا لم يجد المكلف المسافرا
 ينزل به النجاسة او يقللها بعدة ميلا او لعطش صلى معها او عاريا ولا اعادة عليه وينبغي
 لزومه لو الخرج من منزل وسائر ففعل العباد كما في التيمم ثم هذا للمسافر لان المقيم يشترط
 الساتر وان لم يملكه فمستأنا والخامس النية بلا جماع وهي الارادة المرجحة لا حد المتساويين
 اي ارادة الصلوة لله تعالى على الخصوص لا مطلق العلم في الصحيح الاتيم ان من علم الكفر لا يكفر فلو
 كره الغدير فيها عمل القلب الذي لازم الارادة فلا عبرة بالذكر باللسان بان خالف القلب
 لانه كلام لانية الا اذا عجز عن احضاره ليهو اصله فيكفيه اللسان مجتنب وهو ^{عمل}
 القلب ان يعلم عند ارادة بداعته بلا قاتل اي صلوة يعقل فلم يعلم الا بتأمل لم يميز والتلفظ
 بها مستحب هو المختار ويكون لمفظ الماضي ولو فارسي لانه لا يخلب في الانشاءات ونصح
 بالمال فمستأنا وقيل سنة يعني اجبه السلف اربعة علماء اذا لم ينقل عن المصطفى صلى الله
 عليه وسلم ولا الصمدية ولا التابعين بل قيل بدعة وفي المحيط انه يقول اللهم اني اريد
 صلوة فيسرها لي وتقبلها مني وسيجي في الحج وجاز تقديمها على التكبير وقيل الوقت وفي
 البلاغ خرج من منزله يريد الجماعة فلما انتهى الى الامام كبوم تحضر النية جاز ومفاد يجوز
 تقديم الا قبله ايضا فيلحظ لم يوجد بينهما قاطعا من عمل غير لا يقبل صلوة وهو كل ^{جمع}
 البناء بشرط النافعي في فراغها فيندب عندنا ولا عبرة بنية متاخرة عنها على المذهب وخبره

لذكره الى الركوع وكفى مطلق نية الصلوة وان لم يقبله لفعل وسنة راتبه وتراويح على العهد
 اذ تقيمه باوقوعها وقت الشروع والقيمين احوط ولا بد من التعيين عند النية فلو جهل
 القضية لم يضر ولم يميز الفرض عن غيره ان لوى الفرض في الكل جاز وكذا لو اقر غيره
 فيه لا سنة قباله الفرض انه ظهر او عصر فقهه باليوم او الوقت او هو الاصح والافضل
 لكنه يعين ظهر يوم كذا على المعتد لا سهلية اول ظهر عليه او اخر ظهر في العتمة سألني
 عن طهنية لا يشترط ذلك في الاصح وسيجيء اخر الكتاب وواجب له وثراوند او
 سبعون راتبة وكذا شكر بخلاف سجدته من قيمين عند ركعائه لم يحسب لها ضمنا فلا يضر
 الخظام في عتمة ما ينوي المقتدات التابعة لم يقبل ايضا لانه لو لوى الاقداء بالامام او الشروع
 في صلوة الامام ولم يعين الصلوة صح في الاصح وان لم يعلم بها جعله نفسه بتعلل الصلوة لا
 بخلاف ما لو لوى صلوة الامام وان اشترط تكبيرة في الاصح لعدم نية الاقداء الا في جملة
 وجبارة وعيد على المنار لا اختصاصا بالجماعة ولو لوى فرض الوقت مع بقائه جاز الا في
 الجمعة لا يهازل بها ان يكون عندك في اعتقاده انها فرض الوقت كما هو رأي البعض
 ولو لوى ظهر الوقت فلو مع بقائه اى الوقت جاز ولو في الجمعة ولو مع عدمه بان كان قد خرج
 وهو لا يعلم الا يصح في الاصح ومثله فرض الوقت فالاولى بنية ظهر اليوم لجواز مطلق الصلوة
 للقضاء بنية الاداء بعكسه هو المختار وصلى الجنائز ينوي الصلوة لله وينوي ايضا الدعاء
 لليت لانه الواجب عليه فيقول صلى الله داعيا لليت وان استغنى عنه عليه لليت ذكر ام اشئ
 يقول نويت صلى مع الامام على من يصلى عليه الامام واذا في الاستباه بختمه انه لو نوى
 الذكر قبل ان ياتى بعكسه لم يضر والله لا يضر قيمين عند الموتى الا اذا بان انهم اكثر احد
 نية الزائد الامام ينوي صلواته فقط ولا يشترط لصحة الاقدائية امامة المقتد
 بل الفعل الثواب عند اقداء احده لا قبله كما يجتبه في الاستباه لو امر رجلا فلا يجتنب في

لا يؤم أحدا من المؤمنين وإن اختلفوا في إقامته به المرات مما زاد بل جعل في غير صلوة
 وقد بدلت صلواتها من نية ^{استعمالها} لا يلزم الضاد بالمعاداة بلا التزام وإن لم تقتضها
 اختلف فيه فقيل بشرط وقبل لا ينافي إجماعا وكجعة وعيد على الأصح خلاصته واشباه
 وعليه إن لم تماز أحدا تمت صلواتها ولا لا ونية استقبال القبلة ليست بشرط مطلقا على
 الراجح فاقبل لو نوى بناء الكعبة أو المقام أو محراب مسجد لم يمتنع فرغ على المرجوح كنية
 تعيين الإمام في صفة الإقدام فانها ليست بشرط فلا يتم به بطلانها فلا أموكبر صح إلا
 إذا عتبه باسمه فإن غيره إلا إذا عرفه بمكان كالقائم في المحراب أو إشارة كذا الإمام كذا
 هو زيد إلا إذا أشار بصفة متعينة كذا الشاب فإذا هو شيخ فلا يصح وبالعكس صح
 لأن الشاب يدعى شيئا للعلمه وفي الجنبى لى أن لا يصلح الأختف من هو على مذهبه
 فإذا هو على غيره لم يخف ^{لما} لما كان الاعتبار للتسمية عندنا لم يختص جواب الصلوة
 في مسجد عليه السلام بما كان في زمنه فليحفظ ^{الصلوة} والسادس استقبال القبلة خفيفة
 أو كما أجازوا الشرط صوله لا طلبه وهو شرط رائد لا بد أن يسقط للفرح حق أو مسجد ^{للكعبة}
 نفسها كفر فلم يكن وكذلك الذي ثبت قبلتها بالوحي إصابه عينها يعم المعان وغيره
 لكن في البراءة ضعيف ولا صح أن من بينه وبينها حائل كالغيب وأقر المصنف ذلك
 فالمراد بقولي فالمكي يعاين الكعبة وغيرها أى غير ما فيها إصابه جميعها بأن يتقرب
 من سطح الوجه مسامتا للكعبة أو هو أنها بان يفرض من تلقاء وجهه مستقبلا ^{حقيقته}
 في بعض البلاد خط على راية قائمة إلى الأفق مارا على الكعبة وخط آخر يقطعها إلى
 زاويتين فاجتاز بينهما ويسير منه قلت فهذا معنى التماس التماس في عبادة الله
 فتبصر وتعرف بالدليل وهو في التمسك ولا مصادم محارب الصحابة والتابعين وفي القاد
 والبحار النجوم كالقطب ولأن من لا هل العالم بها من لي صاح به سمعه والمعتق في القبلة

العريضة لا البناء فهي من الارض السابعة الى العرش وقبله العاجز لموضع وان وجد موجها
 عند الامام او خوف مالي وكذلك من سقط عنه الاركان جهة قدرته ولو مضطجعا
 بامام لخوف روية عدو ولم يعد لان الطاعة بحسب الطاعة وتجري هو بذل اليهودي للنيل
 المقصود عاجز عن معرفة القبلة بما مروا فان ظهر خطأ لم يعد لما مروا بحكم به في صلوة أو
 تحول اليه ولو في مسجد وهو استدراك وبني حق لو صلى كل ركعة لجهة جاز ولو بمكة او مسجد
 مظلم ولا يلزمه فتح ابواب ومس جدار ولو اغمى فواء رجل بينه ولم يقدر الرجل ولا بمسبح
 تحول لو اتيه بمسبح لا تحرم بحران اخطا الامام ولو سلم فتحول راي مسبوق ولا حق استدراك
 المسبوق واستأنف الا لاحق ومن لم يقع تحريمه على شئ صلى كل جهة مرة احتياطا و
 من تحول ووجه لجهة الاولى استدراك من ترك ترك سجدة من الاولى استأنف وان
 شرع بلا تحريم يجوز ان اصاب الزكوة فرض التحريم الا اذا علم اصابته بعد فراغه ولا يعد
 اتفاقا بخلاف مخالف جهة تحريمه فانه يستأنف مطلقا كصل على انه محدث او بيه
 نجس اذ الوقت لم يدخل فان بخلافه لم يخرج صلى جماعة عند استنباء القبلة ولو لم نشته
 ان اصاب جاز بالتحريم مع امام وتبين انهم صلى الى جهات مختلفة فمن يقين منهم خطأ
 امامه في الجهة او قدمه عليه حالة الا دام لها بعد فلا يضرم تحصيله لا تخفاد
 خطأ امامه ولزكه فرض القلم ومن لم يعلم ذلك فصلوته صحيحة كما لم يتعين الامام
 بان راى رجلين يصلان فاتم لواحد لا بعينه فروع النية عند ناشط مطلقا ولو
 عقبها بمشيئة فلو ما تبلى باقوال كطلاق وعناق بطل والا لا ليس بالناسي بغير حلا
 ما يورى الا على قول محمدي في الجهة وهو ضعيف المعتمدان العبادة ذات الافعال
 تنسحب نيتها على كلها اقتتح خالصا ثم خالطه الربا اعتبر السابق والربا انه لو خطي عن
 الناس ليصل فلو معهم يحسنها وحدها فلا فله ثواب اصل الصلوة ولا يترك لخوف زحوا

الربا له امر موهوم ولا ريب في الفرض في حق سقوط الواجب قيل لشخص صل الظهر والاسديار
 فصل في هذه النية ينبغي ان تجزئه ولا يستحق الدنيار الصلوة لا رضا العمولة تفيد بل يصل لله تعالى
 فان لم يعف عنه اخذ من حسناته جام الله بوخله ان ثواب جماعة صلوة بالجماعة ولو اذنت
 القوم في الصلوة ولم يدركوا من ام تراويح ينوي الفرض فان هم فيه صح ولا تقع نفلا ولو نوى
 فرضين لكلتية وجنارة فلم يكتبية ولو مكتوبتين فلو قسيتة ولو فائتين فلا دلي لمن اهل
 الترتيب ولا لفلا فيلحفظ ولو فائتة ووقتيه فلفائتة والوقت متسعا ولو فرضا ونفلا ^{فلف}
 ولو فائتين كسنة فخر وحية مسيد ففها ولو فائتة وجنارة فنافلة ولا تبطل بنية القطع
 ما لم يكبر بنية مخائرة ولو نوى في صلوة الصوم صح باص صلوة الصلوة
 شروع في المنقطع بعد بيان الشرط هي لغة مصدر وعرفا كيفية مستتملة على فرض واجب
 وسنة ومنذوب من فرائضها التي لا تقع بدونها التعميم قائما وهي شرط في غير جنارة على
 القادر به يعني فيجوز بناء الفل على الفل وعلى الفرض وان كره لا فرض على فرض او نفل على الفل
 ولا اتصالها بالاركان وهي لها الشرط وقد صنعها الزيلعي ثم رجع اليه بقوله ولئن سلم نعم في
 التلويح تقديم المنع على التسليم اولى لكن نقول لا حينا طخله وعبرة البرهان وانما اشترط
 لما اشترط للصلوة لا باعتبار كنيته بل باعتبار اتصالها بالقيام الذي هو ركها ومنها
 القيام بحيث لو مد يديه لا ينال كتابته ومفروضه واجبه ومسئونه ومنذوبه نفلا
 القراءة فيه فلو كبر قائما فركع ولم يقف صح وان اتى به من القيام الى ان يبلغ الركوع بكيفية
 في فرض وملحق به كذا وسنة فخر في الاصح لقادر عليه وعلى السجود فلو قال عليه دون
 السجود ندب اجماعا وقاعدا وكذا من يسيل جرحه لسجد وقد يتيم القعود لكن يسيل جرحه
 اذا قام او يسلس لوله او يسجد ربع عوته او يضعف عن القراءة اصلا او عن صوم رمضان
 ولو اضعفه عن القيام المخرج لجماعة صلى في بيته قائما به يعفى خلا للاشياء ومنها

لغيرها * ثلثة عشر للصليين تظهر * قيامك في الأرض من مقدار آية * وتقرأ في ثنتين منه تنجز
 وفي ركعات الفل والوتر فرضها * ومن كان متمازعا في تلك يحظر * وبعد قيام فالركوع فسجدة *
 وثانية قد صح عنها آخر * سجودك في حال ظهور مشارك * لسجدتها عند ازحامها لا يغفر *
 على طه كفت او على فضل قبله * اذا ظهر الارض الجوار مقررا * اداوك افعال الصلوة بقطعة *
 وتبجز مقرض عليك مقررا * ويختم افعال الصلوة قعودا * وفي منحن عند المروج محل *
 لا اختيار اى الاستيقاظ المالك وسجد زاملا وكل الذمول جزء فان اتى بها او اجدها بان
 قام او اوركع او سجد او قعد لا خيرا مما لا يقصد بما اتى به بل بعيدا ولو القراء او الفعدة
 على الاصح وان لم يعد تفسد صلوة لا عن اختيار فكان وجوه كعدمه والناس عنه غافلون
 فلو اتى الثام بركعة تامة تفسد صلوة لانه زاد ركعة وهي لا تقبل الرخص ولو ركع او سجد فقام فيه جزء
 لحصول الرفع والوضع بلا اختيار ولها واجبا ست لا تفسد بتركها وتعاد وجوبها في
 الحمد والسهوان لم يسجد له وان لم يعد ما يكون ^{تست} انما وكذا كل صلوة ادبت مع كرامته التعميم يجب
 اعلائها والمتارانه جائز للاول لان الرخص لا يتكرر وهي على ما ذكره اربعة عشر قرامة فاتحة
 الكتاب في سجد المسهو بترك الترتيب لا اقلها لكن في المجتبى يسجد بترك آية منها وهو اولى
 قلت وعليه فكل آية واجب وكل تكبيرة عديد تعد بتركها واثبات كل ترك كل كما يلي فليحفظ
 وضم اقص سورة كالكثر وما قام مقامها من ثلاث ايات فصارت نحوتم نظرم عيسى وبسرت
 ادبر واستكبر وكذا لوكنت الآية والاثبات تعدل لثلاث ايات فصارت اذكرة الجلي في الاولين من الرخص
 وحل كبره في الاخرتين المتعاركة وفي جميع ركعات الفل لان كل شفع منه صلوة وكل الوتر احتيلما
 وتعين القراءة في الاولين من الرخص على الذهاب وتديم الفاتحة على كل السورة وكذا
 ترك تكريرها قبل سورة الاولين وسعاية الترتيب بين القراءة والركوع وفيما لا يترك ما فيها لا يتكرر
 ففرض كما مر في كل ركعة كالسجدة او في كل صلوة كعدد ركعاتها حتى لو سجد من الاول

تضاماً ولو بعد السلام قبل الكلام لكنه يشهد ثم يسجد للسجود ثم يشهد لأنه يبطل البعد إلى الصلابة
والثلاوية إما السهوية وترفع الشهادتين معاً حتى لا يسلّم بمجرده رفعه منها لم يفسد بخلاف تلك
السجدتين وتعدى الأركان أي تسكين الجوارح ولا تسببية في الركوع والسجود وكذا في الرفع منهما
على ما اختاره الكمال لكن المشهودان مكمل الفرض واجب لكل الواجب سنة وعند الثالث لا يرفع فرض
القول الأول ولو في نفل الأصح وكذا ترك الزيادة فيه على الشاهد وإرادته لا يول غير الأخير لكن
عليه واستخلف ما سبقه إلى شيء مما كان القول الأول فرض عليه وقد عيّن بأن عارض الشاهد
ويسجد للسجود بكيفية ككله وكذا في كل قعة في الأصح وإذا تكرر عشر المكن أو السجود مائة ثم تشهد
الركعتين عليه سهو فسجد معه وتشهد ثم ذكر السجود لا وفه فسجد معه وتشهد ثم سجّد للسجود وتشهد معه
الركعتين بتشهادين ووقع له ذلك قلت في الثلاثية ذكر الصلابة فلو فرضنا ذكرها أيضاً لما زيد الأربع
لما روي فرضنا الثلاثية والصلابة لما أيضاً زايستون أيضاً ولو فرضنا ذلك للامام ساجد ^{عليه السلام}
معه فمقتضى القواعد أنه يقضي ما في الأربع آخر قد روي من أنه عليه السلام ولم يلفظ السلام مرتين
فللثاني واجب الأصح بأن يكون عليكم وتسقضي ذلك به لا قبل عليكم على المشهود عندنا وعليه الشافعية
خلافاً للمكمله فلا يتم به بعدة قبل قوله عليكم يخرج من سقوط الترخية به لا ولم بالثاني جزم في اليومية
والبرهان وغيرهما بالأول وصح شارح النكاح الثاني عليه فيصح لا قضاء قبله للتعبد عليه الشافعية
لواقفك به بعد شراعه في السلام وقبل عليكم لصح الفد وذكره الرملي الشافعية في باب سجود السهو وقراء
توت التروهي مطلق الدعاء وكذا تكبيرة قوته وتكبيرة ركوعه الثالثة زيلي وتكبيرات العيد كلها
بعضها وكذا تكبيرة ركوع ركعة الثانية كلف التكبير في فتاها لكن لا منبه وجوبه في كل صلو فليحفظ
والجهر للإمام ولا السر للكن فيما يجهر فيه ويسر ويقع من الواجبات أيان كل واجب فرض في محل أو أتم القراءة
فكذلك متفكر أسهؤتم ركع وتذكر السجود كما فاضها قائماً أعاد الركوع وسجد للسجود فترك تكبير ركوعه
سجدتين فقول ثانية أو رابعة وكل زيادة تخلل بين فرضين وأنصت المقدي ومناجعة

الامام يعني في المجتهد فيه لا في المقتطع بنسخه او لعدم سنينه كقوت فخر او انما تفسد بمخالفته
 في المفروض كالمسئله في الخراسان قلت فباحت اصولها مئذ واربعين وباللبط اكثر من
 الف اذا اخذ ملينج ٣٩٠ من ضرب خمسة فعدا المرفوب بتشهد ها وترك نقص منه وزياده
 فيه او عليه في ٧٨ كما مر والتبع في الحصر فتبصر فيلغزاي واجب يستوجب ٣٩٠ وجبا
 وسنتها ترك السنه لا بوجوبها ولا سهوا بل اسأله وعامدا غير مستحب وقالوا لا سأنه
 ادون من الكراهه ثم هي على ما ذكره ثلاثه وعشرون رفع اليدين للتحريمه في الخلاصه
 ان اعتاد تركه اثم ونشر الاصابع اى تركها بمخالها وان لا يطا طاء راسه عند التكبير فانه
 باعنه وجه الامام بالتكبير بقدر حاجته للاعلام بالدخول والافتقار كذا بالتسبيح و
 السلام واما الموم والمفرغ فيسمع نفسه والثناء والنعوذ والتميمه والتأمين وتقولون
 ستر او وضع يمينه على يساره وكونه تحت السريره للرجال لقول علي رضي الله عنه من السنه
 وضعها تحت السريره ولحوق اجتماع الدم في مرس الاصابع وتكبير الركوع وكذا الرفع
 منه بحيث يستوي قائما والتسبيح فيه ثلاثا والصاق كعبيه واخذ ركبتيه بيديه
 في الركوع وتفرج اصابعه للرجل ولا يندب التفرج الا هنا والضم الا في السجود وتكبير
 السجود وكذا نفس الرفع منه بحيث يستوي جالسا وكذا تكبيره والتسبيح فيه ثلاثا
 ووضع يديه وركبتيه في السجود فلا يلزم طهارة مكانها عندنا مجتمع الا اذا سجد
 على كفه كما مر وافتراش رجله اليسرى في تشهد الرجل والجلسه بين السجدتين و
 وضع يديه على فخذه كالشهد للتوارث وهذا مما اغفله اهل المتون والشرح كما
 في مداد الفتاح للشربلاي قلت وباتي مخربا للنيه فاختم والصلو على النبي والسلام
 في القعدة الاخيره وفرض الشافعي قول اللهم صل على محمد ونسبه الى الشذوذ و
 مخالفه الاجماع والدعاء بما يستحيل سؤاله من العباد وبقي بقية تكبيرات الاثنا عشر

حق تكبيرة التثنية على قول التمسيع للامام والتعميد لغيره وتحويل الوجه بمنته ودية ولما
اداب تركه لا يوجب اساءة ولا عتبا لترك سنة الزوائد لكن فعله افضل نظره الى وضع
 سجود حال قيامه الى ظهر قدميه حال ركوعه والى اربعة اقله حال سجوده والى حجره حال
 قعوده والى منكبيه اليمين وكلايين عند التسليم الاولى والثانية لتحصيل الخشوع وامساك
 فيه عند الثواب ولو اخذ شفته بسننه فان لم يفقد عظامه بظهر يده اليمنى وقيل باليمنى لوقا
 والافسار مجتبي اوله لان النعيطه بوضوءه مكروهه واخراج كفيه من كفيه عند التكبير
 للرجل الا لضرورة كبر ودفع السعال ما استطاع لانه لا يعد مفسدا فيجنبه والقيام
 لامام مقيم حين قيل حي على الفلاح خلافا لفرعنا عند حي على الصلوة ان كان ان كان
 الامام يقرب المحراب ولا يقوم كل صف ينتهي اليه الامام على الاظهر وان دخل من قد ام
 قاموا حين يقع بصيرم عليه الا اذا قام الامام بنفسه في مسجد فلا تقفوا حتى يتم اقامته
 طهيرا وشروع الامام في الصلوة ما قيل قد قامت الصلوة ولو اخرها حتى اتمها لا بأس به اجماعا
 وهو قول الثاني الثلاثة وهو اعدل الذاهب كما في شرح الجمع للمصنف وفي القهستان مخريا
 الى الخلاصة انه لا صح فسرع لم يعلم ما في الصلوة من فرائض وسنن اجزاء فنبه و
 الله اعلم **فصل** واذا اراد الشروع فيها كبر لو قدر الانفتاح اى قال بوجوب الله اكبر
 لا بصير شراعا بالمبتدأ فقط كالله ولا بالكبر فقط هو المختار فلو قال الله مع الامام والكبر
 قبله وادركه الامام ركعا فقال الله قائما والكبر العالم يصح في الاصح كما لو فرغ من الله قبل
 الامام ولم يذكر الاسم بلا صفة صح عند الامام خلافا للمحدثين بالخذ انما احدثوا الفريضة
 مفسدة وتعد كفر وكذا الباني الاصح ويشترط لونه قائما ولو وجد الامام ركعا فذكر مخفيا
 ان الى القيام اقرب صح ولغت بينه تكبيرة الركوع فسرع كبر غير عالم بتكبير امامه ان
 الكبر اياه انه كبر قبله لم يجز له لاجاز محيط ولو اراد تكبيرة التعجب او منابذة المذنب لم يصح

شروعاً ونجيم الرواء لقوله عليه السلام الاذان حرم ولا فامة حرم التكبير من ثم الآية وانما يصير
 شروعاً بالنية عند التكبير له وحده ولا بها وحدها بل بهما ولا يلزم العاجز عن النطق
 كما خرج اى تحريك لسانه وكذا في حق القراءة هو الصحيح لقدر الواجب فلا يلزم غيره الا بدليل
 فكلو النية لكن ينبغي ان يشترط فيها القيام وعدم تقديمها لقيامها مقام التحريم ولم اره ثم
 في الاستبانة قاعدة التامع تابع والمفتى به لزومه في تكبيرة وتلبينه لا قراءة ورفع يديه قبل
 التكبير وقبل معه ما ساءا بما هي عليه شيعتي اذنية وهو المسمى اراد بالمجازاة لانها
 لا يتبين الا بذلك وليست قبل بكيفية القبلة وقبل خديده والمرأة ولوامة كما في البحر لكن في النهر
 عن السراج انها ما كان رجل وفي غيره كالخمر ترفع بحيث يكون رومن اصابعها حاذ من كليهما
 وقيل كالرجل وصح شروع ايضا مع كراهة التحريم بتسبيح وتهيل وتحميد وسائر تكلم العظيم
 الخالص له تعالى ولو مشتركة كرحيم وكريم في الاصح وحضه الثاني بالبروكبير منكر او معروفا
 زاد في الخلاصة والكتاب متفلا ومنحفا كما صح لو شرع بغير عربية اى لسان كان وحضه الترتيب
 بالفارسية لم يرتبها بحديث لسان اصل الجنة العربية والفارسية الدرية بتشديد الالف في
 وشطاً فخره وعلى هذا الخلاف الخطبة وجميع اذكار الصلوة واماماً اذ لم يقوله او امن
 اولي اى اسلم او سمي عند ذبح او شهد عند حاكم او در سلاما ولم اوشمت عاطسا او قراء
 بها عا جزا فجازا عا قيدا القراءة بالعجز لان الاصح رجوعه الى قولهما وعليه الفتوى
 قلت وجل المعنى الشرع كالقراءة لا سلف له فيه ولا سند يقويه بل جعله في الثاني اشارة
 كالتلبية يجوز اتفاقاً فظاهره كالممن رجوعهما اليه لا هو اليهما فاخطئه فقد اشتبهه
 على كثير من الفاضل حتى الشرباني في كل كتبه فتنبه لا يصح ان ابن ابي عمير الاصح وان علم الله
 اذ ان ذكره الحداد واعتبر الزلي للمعارف وشرع فراء بالفارسية او التورية او الابل
 ان قصة تفسد ان ذكره والحق في البحر الشاذ لكن في النهاية لا وجه له لا يفسد ولا يغير

كأنهم يجوز كتابة آية أو اثنين بالفارسية لا غير بكرة كتب تفسيره تحتها بها ولو شرع
 بتسوية لمادة كنعوز وبسملة وحولها اللهم اغفر لي أو ذكرها عند الدخول لم يجز بخلاف
 اللهم فقط فإنه يجوز فيها ما كذا الله ووضع الرجل يمينه على يمينه تحت ستره أخذ
 بخضرة وأبوابه هو المختار ونضع المرأة والخنثى الكف على الكف تحت نديها كما فرغ
 من التكبير بلا إرسال في الأصح وهو سنة قيام طاهرة أن القاعد لا يضع ولم اره ثم رأيت
 في مجمع أنه المراد من القيام ما هو الأعم لأن القاعد يفعل كذلك له فرا في ذلك ذكره
 فيضع حالة النوا في القنوت وتكبيرات الجنابة لا يس في قيام بين ركوع وسجود
 القرار ولا بين تكبيرات العبد لعدم الذكر ما لم يطل القيام فيضع سراج وقراء كأكبر سجدة
 اللهم نارك وجل ثناؤك إلا في الجنابة مقتصر عليه فلا يضم وجهه وجهي إلا في النافاة
 ولا تقصد بقبواه وأنا أو المسلمين في الأصح إلا إذا شرع الإمام في القراءة سواء كان مسبوقا
 أو مدركا وسواء كان امامه يجهر بالقراءة أو لا فإنه لا يأتي به لما في النهر عن الصغري أدرك
 الإمام في القيام ينبغي لم يبدأ بالقراءة وقبل في المناقاة ينبغي ولو أدركه راعا وساجدا أو أكبر
 رايه يدركه إلى به وكما استفتح تعوذ بلفظ أعوذ على المذهب ستر قبل الاستفتاح أيضا
 فهو كاللنازع لقراءة فلو تذكر بعد الفاتحة تركه ولو قبل أتمها تعوذ وينبغي أن يستأنفها
 ذكره الحلبي ولا يتعوذ التلميذ إذا نزع على استاذة خيرة أي لا يسر في يحفظ فباتي بهم المستوي
 عند قيامه لقضاء ما فاتته لقراءة لا المقصدية لعدم ما يوجب الإمام التوعد عن تكبيرات العبد
 لقراءة بعد ما كان تعوذ سمي غير الموم بلفظ البسملة لا مطلق الذكر كما في ذبيحة وضوء في
 أول كل ركعة ولوجهه لا تسن بين الفاتحة والسورة مطبوحة ولو سيرة ولا يكره أنفاقا أو
 ما صحه الزاهد من وجوبها ضعفه في البر وهي آية واحدة من القرآن كله أثر الفصل
 بين السور فما في المل بعض آية أحاد وليست من الفاتحة ولا من كل سورة في الأصح ثم

على الجنب ولم تجز الصلوة بها احتياطاً ولم يفرجها لسنبة اختلاف مالك فيها وكما سمي قراً
المصلح لو أمما ومنفرد الفاتحة وقرا بعدها وجواب سورة أو ثلاث آيات ولو كانت الآية أو
آيتين بعد ثلاث آيات قصار انتفت كراهة الترخيم ذكره الحلبي ولا تنفي الترخيم بالمسنون
وإن جدد قصر وأماله ولا تقيد بمد مع تشديد أو حذف ياء بل يقصر مع أحدهما ومد
معهما وهذا ما انفردت به الأمام سراً كما موم أو منفرد ولو في السرية إذا سمعه ولو من مثله
في جمعة وعيد أو ما حدث إذا سأل الإمام فامتنع من التجلين بمعلوم الوجود فلا يتوقف على
سماعه منه بل يحصل بنجام الفاتحة دليل إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين ثم كاذب
يكبر مع الأختصاص للركوع ولا يكره وصل القراءة بتكبيره ولو بقي حرف أو كلمة فأنه حالة
الاختفاء لا بأس به عند البعض من المصلي ويضع يده معتمداً بها على كعبته ويفرج أصابعه
للتكبر ويسأل أن يلقى كعبه ويضرب ساقه ويبسط ظهره ويسوي رأسه بعجرة غير
ولا منكس لسه ويسبح فيه وأقله ثلاثاً فلو تركه ونقصه كره تزيهاً وكره تحملاً إطالة ركوع
أو قراءة لا ريب الجأى أى إن عرفه فلا بأس به ولو أراد التقرب إلى الله لم يكره اتفاقاً لكنه
نادر وتسمى مسألة الرفع في التعمير عنها وأعلم أن مما يبتنى على لزوم المناجعة في الأركان أنه
لورفع الإمام رأسه من ركوع أو سجود قبل أن يتم المأموم التسيماً الثلاث ووجب تبعه
وكذا عكسه فيعود ولا يصير ذلك ركوعين بخلاف سلامه لو في قيامه ثلاثاً قبل أن يركع
الشهادة فإنه لا يتابعه بل يتمه لوحده ولم يتمه ولو سلم والموتى في أدعية الشهادة تابعه
لأنه أسنة والناس عنه غافلون ثم يرفع رأسه من ركوعه مسجداً في الوالوية لو أدلى النون
لا مفسد ما لفت بحزم أو تحريك قولان ويكتفى به الإمام وقال لا يضم التعميد سراً ولا يفتى
بالتعميد الوتم وأفضل الله لهم سبل ذلك الحمد ثم حذف الواو ثم حذف اللهم فقط ويجمع بينهما
لنظره على الصلوة فيسمع رافعا ويحمد مستويا ويقوم مستويا لما مر أنه سنة أو واجب

لو فرض ثم يكبر مع الانخفاض في سجدة اضعا لكتفيه اولا لغيره من الارض ثم يديه اولا عند ركن
 وجهه مقبدا انقه لما مر بين كفيه اعتبارا لآخر الركعة باولها ضاما اصابع يديه لتتوجه للقبلة
 ويعكس موضعه ويسجد بانفه اى على ما صلب منه وجهته حذرا لولا من الصدغ الى الصلغ
 وعرض من أسفل الحاجبين الى العين ووضع اكثرها واجب وقيل فرض كبعضها وان قل ذكروا
 في السجود على احداهما ومنعوا الاكتفاء بالانف بلا عذب واليه صح رجوعه وعليه الفتوى كما حرمناه
 في شرح الملتقى وفيه بفرض وضع اصابع القدم ولو احدى نحو القبلة والام لم يخرج الناس عنه
 غافلون كما يكره تزيينها بكور عامة الا عند ركن صح عندنا بشرط كونه على جهته كلها او بعضها
 كما مر اما اذا كان الكور على ايسه فقط وسجد عليه مقتصر اى لم تصب الارض جهته
 ولا انقه على القول به لا يصح لعدم السجود على محله ويشترط طهارة المكان وان يجدهم الارض
 والناس عنه غافلون ولو سجد على كفه او فاضل قبه صح ولو المكان البسوط عليه ذلك طاهرا
 والا لا مالم بعد سجوده على طاهر فيصح اتفاقا وكذا حكم كل متصل ولو بعضه ككفه في الاصح
 ونحوه ولو بعد سجدة لا يكتفيه لكن صح الجلوس بها كخزعة وكرة بسط ذلك لا يمكن ثمه تراب
 او حصاة او حرا وبركاته ترفع والا يكن ترعا فان لم يخف فلا بأس به فيكره تزيينها وان خاف
 كل مباحا في الزيلعي ان لفع الزراب عن وجهه كره وعن عمامته لا وصح الجلوس ^{هنا} على
 بسط الخزعة ولو بسط القبا حبل كفته تحت قدميه وسجد على يديه لانه اقرب للتواضع
 ان سجد للزحام على ظهره هو قيدا احترازي لم اره نصلي صلواته التي هو فيها جاز للضرورة
 وان لم يصلها بل صلى غيرها ولم يصل اصلا او كان فرجة لا يصح بشرط في الكفاية كون كتي
 الساجد على الارض بشرط في المجتبى المسجود عليه على الارض فلا شرط خمسة لكن نقل القمستان
 الجواز في الثاني على الثالث وعلى غير ظهر المصل بل على ظهر كل ما كول بل على غير الظهر كالتفخذ
 للعد ولو كان موضع سجوده ارفع من موضع القدمين بقدر البشيين منصوبين جاز سجوده

وان اكثر الا لراحة كما مر والمراد لينة بخاري وهي ربع ذراع عرض ستة اصابع فقدر
ارتفاعها نصف ذراع تسنتي عشر اصابع ذكره الجليلي ويظهر عضديه في غير حمله ويباعد
بطنه عن فخذه ليطهر كل عضو بنفسه بخلاف الصقوفان المقصود انهما دم كانهم ^{حسد}
واحد ويستقبل باطراف اصابع رجليه القبلة ويكره ان يلم يفعل ذلك كما مر بكرة لوضع
قدمي رفع اخرى بلا عذر ويسبح ثلاثا كما مر والمرأة تنخفض فلا تبدى عضديها
وتلتصق بطنفا بفخذها لانه استر وحرمنا في الخرائق انهما تخالف الرجل في خمسة
وعشرين ثم يرفع راسه مكبرا ويكفي فيه مع الكراهة ان يما يطل عليه اسم الرفع كما يحى
في المحيط النقلي الركبة بالاولى كاسترا الاركان بل المسجد على لوح فانزع فسجد بلا رفع اصلا
صح وصح في الهداية انه ان كان الى القعود اقرب صح ولا فلا وجهه في النهي الشرع ^{بنة}
ثم السجدة الصلوتية تتم بالرفع عند سجدة وعليه الفزى كالتلاوة انفاقا مجمع ^{مجلس}
السجدتين مطمئنا لما مر ويضع يده على فخذه كالشهد منية المصلي وليس بينهما
ذكر مسنون وكذا ليس بعد رفعه من الركوع دعا وكذا لا ياتي في ركوعه وسجوده بغير ^{التسبيح}
على المذهب وما ورد محمول على النقل ويكره وسجدة ثانية مطمئنا ويكره للنهوض على صد
قدميه بلا اعتماد وقعود استراحة ولو فعل لا بأس بكرة تقليد احد رجليه عند ^{النهوض}
والركعة الثانية كما لا ولي فيها مر عليها لا ياتي بتنا وتعود فيها اذ لم يشركها مرة واحدة
ولا يس من موكد ارفع يده الا في سبع مواطن كما ورد بناء على ان الصفا والمروة واحد ^{نظرا}
للسعي لانه في الصلوة تكبيرة افتتاح وقنوت وعيد وخمسة في الحج استلام الحجر
الصفا والمروة وعرفات والحجرات ويجمعها على هذا الترتيب بالنسبة ^{صحيح}
بالنظم لابن الفصيح قوله فتح قنوت عبد استلم الصفا مع مروة عرفات ^{الحجرات}
والرفع بمكة اذ نية كالحرمة في الثلاث الاول واما في الاستلام والرمي عند ^{الحجرات}

الأولى والوسطى فإنه يرفع حذاء منكبيه ويجعل ياطنهما نحو الحجر والكعبة وأما عند الصفا
 المروة وعرفات ويرفعهما كالرداء والرفع فيه وفي الاستسقا يستحب فيسبط يدهما
 صديقا نحو السماء لأنها قبله الدعا ويكون بينهما فرجة ولا تارة بمسبحة بعد ذلك
 يكفي والتمسح بعدة على وجهه سنة في الأصح شربلانية وفي ذكر البحر الدعاء أربعة دعاء
 رغبة يفعل كما ورد دعاء رغبة يجعل كفيه لوجهه كالمستغث من الشيء ودعاء نزع
 بعقد الخضر والنصر ويجلي ويشير بمسبحته ودعاء الخفية ما يفعل في نفسه وبعد
 فراغه من سجدة الركعة الثانية يفر من الرجل رجله اليسرى فيجعلها بين اليدين ويجلي
 عليها وينصب رجله اليمنى ويوجه أصابعه في المنصوبة نحو القبلة هو السنة في الف
 والنقل ويضع يمينه على فخذه اليمنى ويسير على اليسرى ويسبط أصابعه مفرجة قليلا
 جاء علاطرافها عند ركبته ولا يأخذ الكعبة هو الأصح لتوجهه للقبلة ولا يشير
 بسببته عند الشهادة وعليه الفتوى كما في الوالوجية والتجنيس وعدة المفتي و
 عامة الفتوى لكن العمد ما صححه السراج ولا سيما المتأخرون كالكمال والعلبي والبهنسي
 والباقي في شيخ الإسلام الجدة غيرهم أنه يشير لفعله عليه السلام ونسبوه بحمد
 والأمام بل في متن در البحار وشرحه غير أن ذكر المفتي به عند أنه يشير باسطة
 أصابعها وفي الشربلانية عن البرهان الصحيح أنه يشير بمسبحة واحدة
 يرفعها عند النفي ويضعها عند الإتيان واختارنا بالصحيح عاقل لا يشير لأنه خلاف
 الدلالة والرواية ويقولنا بالمسبحة عاقل بعقد عند الإشارة انتهى وفي العتيق
 التمهيد الأصح أنها مستحبة وفي المحيط سنة ويقر تشهد ابن مسعود وجوبا كما جمعه
 البحر لكن كلام غيره يفيد ندبه وختم شيخ الإسلام الجديان الخلاف في الأفضلية
 ونحوه في مجمع الأنهر ويقصد بالفاظ تشهد معانيها مرادة له على وجه التثنية

يحيى الله ويسلم على نبينا وعلى نفسه ولوليا بالحل الأجل من ذلك ذكره في المجتبى وظاهره
أن ضمير علينا المحاضر في الأحكامية سلام الله وكان رسول الله عليه السلام بقول في ذلك
رسول الله لا يزيد في الفرض على التشهد في لفظة الأولى إجماعاً فإن زاد عامداً كره
فيجب الإعادة أو سامياً وجب عليه سجود السهو إذا قال اللهم صل على محمد فقط على المذهب
المفتي به لا لخصوص الصلوة بل لتأخير القيام ولو فرغ الموم قبل إمامه سكنت اتفاقاً وأما
المسبوق فيترسل ويرفع عند سلام إمامه وقيل يتم وقيل يكبر كلمة الشهادة وأكثف المفتي
فيما بعد الأولين بالفاتحة فإنها سنة على الظاهر وإن زاد لا بأس به وهو مخير بين الأمرين
الفاتحة وصح العيني وجوبها وتسبيح ثلاثاً وسكوت قدرها في النهاية وقد تسبحة
فلا يكون مسبياً بالسكوت على المذهب لتبوت التخيير عن علي بن مسعود وهو الصواب
للمواظبة عن الوجوب ويفعل في القعود الثاني إلا فترأش كما لو تشهد أيضاً وصلى
على النبي صلى الله عليه وسلم وصح زيادة في العالمين وتكرار أنك حميد مجيد وعدم كراهة
الترحم ولو ابتداء وندب السيادة لأن زيادة الأخبار بالواقع عين سلوك الأرب فهو أفضل
من تركه ذكره الرمي الشافعي غيرة وما نقله تسودوني في الصلوة فكذب وقولهم تسيدوني
بالأحن أيضاً والصواب بالواو وخصل إبراهيم سلامه علينا أولاً لأنه سنانا المسلمين أو لأن
المطلوب صلوة يتخذ بها خيلاً وعلى الأخير التشبيهاً بظاهر أجمع لآل محمد والمشيئة
قد يكون أدنى مثل قوله كشكوة ومي فرض علاماً من في شعبان ثاني الهجرة مرة واحدة اتفاقاً
في العمر فلو بلغ في صلواته نابت عن الفرض نهراً مجتأ وفي المجتبى لا يجزئ على النبي صلى الله عليه
سلم أن يصل على نفسه واختلف الطحاوي والكرخي في وجوبها على السامع والذكر كما
ذكر صلى الله عليه وسلم والمتار عند الطحاوي تكراره أي الوجوب كلما ذكر ولو أتمجد المجلس
في الأصح لأن الأمر يقتضي التكرار بل لأنه تعالى وجوباً بسبب متكرر وهو الذكر فيكرر

بتكرره وتصير ديناً بالترك فتقضي لانها حق عبادك لتثبت بخلاف ذكره تعالى والمذهب مستحب
اي التكرار وعليه الفتوى والمذهب قول الطحاوي كذا ذكره الباقي تبعاً لما صححه
الجلبي وغيره ورجحه في البحر باحاديث الوعيد كرمه وابعاد وشغاً ونجلاً وجائزاً قال فتكون فرضاً في
العروفاً جاكماً ذكر على الصحيح وحرماً عند فتح التاجر متاعه ونحوه وسنة في الصلاة مستحبة
في كل اوقات الامكان ومكروية في صلاة غير تشهد اخيراً فلذا استثنى في النهر من قول الطحاوي
ما في تشهد اول وضمن صلاة عليه لئلا يتسلسل بل خصه في درر البحار بخبر الذكر الحديث من
ذكرت عنده فيلحفظ وازعاج الاعضاء برفع الصوت جهلاً وانما هي دعاء له والدعاء يكون بين
الجهل والخافة كذا اعتماد الناجي في كنز العفا وحررها قد ترددت كلمة التوحيد مع انها
اعظم منها وافضل الحديث لا صبهاني وغيره عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من صلى عليّ مرة واحدة فقبلت منه محبي الله عنه ذنوب ثمانين سنة فبعد المأمون اقبل
ودعاء بالعربية وحرم بغيرها نهر لنفسه وابويه واستاذة والمؤمنين وحرم سؤال العافية منه
الدم وخير الدارين ودفع شرهما والمستحبات العلانية كقول المائدة قيل والشرعية والحق
حرمة الدعاء بالمغفرة للكافر لا لكل المؤمنين كل ذنوبهم بحرم بالدعية المذكورة في القرآن والسنة
لا بما يشبه كلام الناس اضرب فيه كلامهم ولا سيما المصنف والمختار كما قاله الجلبي ان
ما هو في القرآن او في الحديث لا يفسد وما ليس في احدهما ان استعمال طلبه من الخلق لا يفسد
ولا يفسد ووقيل قدر التشهد ولا يتم به ما لم يتذكر سجدة فلا يسأل المغفرة مطلقاً ولو لم ي
او لعرو كذا الزرق ما لم يقيد بما لا نحوه لاستعماله في العباد مجازاً ثم يسلم عن يمينه ويساراً
حتى يرى بياض خده ولو عكس سلم عن يمينه فقط ولو تلقاه وجهه سلم عن يساره اخرى ولو
اليسار الى به ما لم يستدبر القبلة في الاصح ومقطع الترخيم بتسليمه واحداً يروان وفي
البيان ما شرع في الصلاة مفتي فللواحد حكم المثنى فيحصل التحليل اسلام كما يحصل بال

وتتقيد الركعة بسجدة واحدة كما تتقيد بسجدتين مع الإمام إن أتم التشهد كما مر ولا يخرج
الموت بنحو سلام الإمام بل بفهمته وحده عما لا يتقاه حرمته فلا يسلم ولو أتمه قبل
إمامه فتكلم جاز وكراهة فلو عرض منا وتفسد صلوة الإمام فقط كالترجمة مع الإمام و
فلا الأفضل فيها بعدة قال لا السلام عليكم ورحمة الله هو السنة وصرح الحدادي ^{كبراً}
عليكم السلام وأنه لا يقول هذا وبركانه وجعله النودي بدعة وروى العجلي في العاوي أنه
حسن ومن جعل الثاني أخفض من الأول خصه في المنية بالإمام وأقره المصنف وينوي
الإمام بخطابه السلام على من في منية ويساره من معه في صلوة ولو جازاً وإنسا أملاً من
التشهد في عدم الخطاب والحفظه فيهما بلائيه علا كما لا يمان بالأنبياء وقدم القوم
لأن المختار أن خواص بني آدم وهم الأنبياء أفضل من كل الملائكة وعوام بني آدم وهم
الأتقياء أفضل من عوام الملائكة والمراد بالأتقياء من اتقى الشرك فقط كالفسقة كما في
البحر من الرضة وأقره المصنف قلت وفي مجمع الأنهر تبعاً للفهستائي خواص البشر ^ط وأما
أفضل من خواص الملك وأوساطه عند أكثر المشايخ وهل تغير الحفظه قولان ويفارقه
كاتب السيات عند جماع وخلا وصلوة والمختار أن كيفية الكتابة والمكوف فيه مما استأثر
الله بعلمه نعم في حاشية الاستبابة تكتب في رق بلا حروف كتبونها في العجل وهو أحاديث ما قيل
في قوله تعالى وكتاب مسطور في رق منشور وصرح النيسابوري في تفسيره إنها مكتبتان كل شيء
حتى إنينه قلت وفي تفسير الدماطي يكتب المباح كاتب السيات ويحج يوم القيمة وفي تفسير
الكازري في الحروف بالآخرين الأصح أن الكافر أيضاً يكتب أعماله إلا أن كاتب اليمنى كالنسا ^{هد}
على كاتب اليسار وفي البرهان أن ملائكة الليل غير ملائكة النهار وأن إبليس مع ابن آدم
بالنهار وملك بالليل وفي صحيح مسلم ما منكم من أحد إلا وقد وكل الله به قربه من الجن ^{قربه}
من الملائكة قالوا وإياك يا رسول الله قال إياي ولكن أعاني عليه فأسلم روثي ففتح للهم

وضعا ونهيد الموت والسلام على مامة التسليم الأولى ان كان الامام فيها لا في الثانية
نواه فيه حال محاذيا وينوي المنفرد الحفظه فقط لم يقبل الكنية ليعم الميزان لا كنية معه و
لعمري لقد صار هذا كالشريعة المنسوخة لا يكاد ينوي احد شيئا الا الفقهاء وفيهم نظروا
تاخير السنة لا بعد اللهم انت السلام الخ وقال الحلبي لا باس بالفضل لا وراذولنا
الكمال قال الحلبي ان اردت بالكرامة التزيمية ارتفع الخلاف قلت وفي خطي حمله على
القليل ويستحب ان يستغفر ثلاثا ويقرأ آية الكرسي والعوذات ويسبح ويحمد ويكبر ثلاثا
وثلاثين ويهلك تمام المائة ويدعو ويختم بسبحان ربك وفي الجوهرة بكرة الامام ^{التنفل}
في مكانه لا للموت وقيل يستحب كسر الصفوف وفي الثانية يستحب للامام التحول ليعين القبلة
يعني ليسار المصل للنفل او ورث وخيرة في النية بين تحويلة يمينا وشملا واماما وخلفا
وذما به لبيتته واستقباله الناس لوجهه ولودون عشرة ما لم يكن بجذائه ^{بعيدا} مصلوا
على المذهب **فصل** في تجهيز الامام وجوبا بحسب الجماعة فان زاد عليه
اساء ولوا يتم به بعد الفاتحة وبعضها ستر اعادها جهرا لكن في اخر شرح النية ايت به
بعد الفاتحة بجهرا بسورة ان قصد الامامة ولا فلا يلزمه الجهر في الفجر واو العشاء
اداء وقضاء وجعة وعيد بن وترادى وترادى وترادى وترادى وترادى وترادى وترادى وترادى
في تقييده بعد ما نظر الجهر فيه وان لم يصل الزاوي على الصبح كما في جميع الامم نعم
الفهستاني تبع القاعد بحسب السهول بالمخافة في غير الفرائض كعيد وترادى الجهر افضل
وسيرة غيرها وكان عليه السلام يجهز الكل ثم تركه في الظهر والعصر لرفع اذى الكفا
كمتنفل النهار فانه ليس ويخير المنفرد في الجهر وهو افضل فيكتفي بآرائه ان ادى وفي السنة
يمحاة حنا على المذهب كمتنفل الليل منفردا فلو ام جهر لتبعية النفل للفرض رابعي
يمحاة المنفرد حتماى وجوبا ان قضى الجهرية في وقت المخافة كان صلى العشاء بعد

بعد طلوع الشمس كما ذكره المصنف بعد الواجبات قلت وهكذا ذكره ابن الكمال في شرح المنار
من بحث القضاء على الأصح كما في الهداية لكن تعقبه غيره واحد وجهاً يخبره لكن سبق بركة من
الجمعة فقام يقضيها بخير أدنى الجهر اسماع غيره وأدنى المخافة اسماع نفسه ومن تعقبه فلو
رجل ورجلان فليس بجهر الجهران يسمح الكل خلاصة وبجزم ذلك المذكور في كل ما يتعلق بنطق
لكنسية على نية وجوب سجدة تلاوة وعناق وطلاق واستثناء وغير ما فلو طلق و
استثنى ولم يسمح نفسه لم يسمح في الأصح وقيل في نحو البيع ينشأ طسم المشتري ولو ترك
سورة أو إلى العشاء مثلاً ولو عدا قراء ما وجباً وقيل بما مع الفاتحة جهراً إلا خبرين لأن
الجمع بين جهراً ومخافة في ركعة شنيع ولو تذكرها في ركوعه وأقرأها وأعاد الركوع ولو ترك الفاتحة
في الركعة الأولى لا يقضيها في الأخيرة للزوم تكرارها ولو تذكرها قبل ركوعه قراءها وأعاد السورة
وفرض القراءة آية على المذهب هي لغة العلامة وعرفاً طائفة من الفرق مترجمة أهلها سنة
أحرف ولو تفقد كالم بلد إلا إذا كانت كلمة فلا صح عدم الصحة وإن كرر مراراً إلا إذا حكم كما
فيما ذكره الفهستاني ولو قرأه طويلاً في الركعتين فلا صح الصحة اتفاقاً لأنه يزيد على
ثلاثة قصار قاله الجليلي وحفظها فرض عين متعين على كل مكلف وحفظ جميع القرآن فرض
كفاية وسنة عين أفضل من النفل وتعلم الفقه أفضل منهما وحفظ فاتحة الكتاب وسورة
واجب على كل مسلم وبكرة نقص شيء من الواجب ويسن في السفر مطلقاً أي حالة قرأ وفرد كذا
أطلق في الجامع الصغير ورجحه في البحر وما في الهداية وغيرهما من التفصيل وروى في النهر
وحرران ما في الهداية هو الحمد الفاتحة وجوباً وأي سورة شأ وفي الضرورة بقدر الحال و
ليس في الحضرة مام ومنفرد ذكره الجليلي الناس عنه غافلون طول الفصل من المحررات إلى آخر
البروج في الفجر والظهر ومنها إلى آخر لم يكن في أو ساطعة العصر والعشاء وباقية قصار في المغرب
أي في كل ركعة سورة ما ذكره الجليلي واختار في البدائع عدم التقدير وأنه يختلف الوقت

والقوم والامام وفي المجلة يقرأ الفرض بالترسل حرفا حرفا وفي التراويح بين بين وفي النفل باللام
 لما بين سريعا بعد ان يقرأ كما يفهم ويجوز بالروايات السبع لكن لا ولي ^{في} التلقيح بالعرضة عند العلم
 صيانة لدينهم ونظام الولى الفجر على ثابتهما بعد الثلث وقيل النصف ندبا فلو فحضر لا بأس به
 فقط وقال محمد اولى الكل حجة التراويح قيل وعليه الفتوى واطالفة الثانية على الاول لا
 تنزيها اجماعا ان ثلاث آيات ان تقاربت طولا ونصرا ولا اعتبر الحروف والكلمات و
 اعتبر الجلي فحس الطول لا عدل الآيات واستثنى في البحر ما ورد به السنة واستظهر في
 النفل عدم الكرامة مطلقا وان باقل لا بكرة لانه صلى الله عليه وسلم صلى بالعمودين ولا ^{تعين}
 شئ من القرآن لصورة على طريق الفرض بل تعين الفاتحة على وجه الوجوب وبكرة التبيين
 كالمجدة وصل الى الفجر كل جمعة بل يندب قراءتهما احيانا والموت لا يقرأ مطلقا ولا الفاتحة
 في السجدة اذ ناقا وانسب لمحمد ضعيف كالبسطه الكمال فان فركه تحريما ونصح في الاصح في
 ذكر اليباء عن عبد طير امرأته انها تفسد ويكون فاسقا وهو مروي عن عدة من الصحابة
 فالمتحرج طاب السبع اذا جه ونصت اذا سر لقول ابي هريرة ^{من} كنا نقرأ خلف الامام قتل
 واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا في صليته قرأ الامام آية ترغيب او ترهيب وكذا الامام
 لا يفتن في غير القرآن وما ورد على النفل منفردا كما مر كذا الخطبة فلا ياتي بما يفوت ^{سما}
 ولكتابه او دسلاهم وان صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم الا اذا قرأه صلوا عليه
 فيصل المستمع سرا ونفسه وينصت لسانه علامه صلى الله عليه وسلم وانصتوا للبيد عن الخطيب
 والقريب سيمان في فرائض الانصتات فروع يجب الاستماع للقرآن مطلقا
 العبارة بعموم اللفظ لا بأس ان يقرأ سورة ويحيد ما في الثانية وان يقرأ في الاولى من محل في
 الثانية من آخر ولو من سورة ان بينهما آيتان فالذكر وبكرة الفصل بسورة قصيرة وان يقرأ
 من سورة الا اذا ختم فقرأ من البقرة وفي القنية قرأ في الاولى الكافرون وفي الثانية الم تر

لاحت ثم ذكرتم قيل فليقطع ويبذل ولا يكره في النفل شيء من ذلك وثلاث تبلغ قد اقتصروا
 افضل من آية طويلة وفي سورة وبعض سورة العبرة لاكثر وبسطاها في الخرائن باب في
 الامام عليه صغري وكبرى والكبرى استحقاق تصوف علم على الامام
 وتحقيقه في علم الكلام ونسبه اهم الواجبات فلذا قدموه على من صاحب المعجزات ونسبته
 كونه مسلما حرا ذكرا عاقلا بالغاقاد افر شيئا لا هاشميا علويا معصوما وبكرة تقليد الفا
 ويلزم به الالفنة ويجب ان يدعى له بالصلاح وتصح سلطنة متغلب للضرورة وكذا
 صبي ويتبع ان يفوض امور التقليد على وال تابع له وال سلطان في الرسم هو الولد في الحقيقة
 هو الولي لعدم صحة اذنه بقضا وجعة كما في الاشياء عن البرازية وفيها لو بلغ السلطان
 او الوالي يحتاج الى تقليد جديد والصغري ربط صلوة الوتم بالامام بشرط عشرية
 الوتم الاقدم واتحاد مكانهما وصلواتهما وصحة صلوة امامه وعدم محاذاة امرأة و
 عدم تقدمه عليه بعقبه وعلمه بانتقاله وبجأله من اقامة وسفر مشاركته في
 الاكلان وكونه مثله او دونه فيها وفي الشرائط كالبسطه في البحر قيل وثبوتها باركها مع الرا
 ومن حكمها نظام لائمة وتعلم الجاهل من العالم هي افضل من الاذان عندنا خلافا للشافعية
 قاله العيني وقول عمر كولا الخلافة لا زنت اي مع الامامة اذا جمع افضل وقال بعضهم أخا
 لان تركت الفاتحة ان يعانني الشا أقره بها يعانني ابو حنيفة فأخت الامامة والجاء
سنة موكة للرجال قال الزاهد اراد بالناكيد الوجوب لا في جمعة وعيد فسطوني
 الدراويج سنة كفانية وفي وتر رمضان مستجابة على قول وفي ترغيدة ونطج على سبيل
 التداي مكروهة وسنخفته وبكرة تكرر الجماعة باذان واقامة في مسجد محلة لا في مسجد
 طريق او مسجد امام له ولا موزن وأقلها اثنان واحد مع الامام ولو ميزا او ملكا أز
 في مسجد وغيره وتصح امامة الجنى اشباهه وقيل واجبة وعليه العامة اي عامة مختار

وبه جرم في التفتة وغيرها قال في البحر وهو الراجح عند أهل المذهب فتسن أو تجب ثمونه نظره
 في الأثر بتركها مرة على الرجال العقلاء البالغين لا حرارا القادرين على الصلوة بالجماعة من غير
 حرج ولو فائت ذنب طلبها في مسجد آخر أو المسجد الحرام ونحوه فلا تجب على مريض ومقعّد
 وزمن ومقطوع يد رجل من خلان أو رجل فقط ذكره الحدادي ومفلوج وشيخ كبير عاجز
 وأعمى وإن وجد غائدا ولا على من حال بينه وبينها مطروطين وبرد شديد وظلمة كذلك
 ويرجى ليلة لا نهار أو خوف على ماله أو من غريم أو ظلم أو ملاءمة أحد الأختين وإرادة سفر
 وقيامه بمريض وجسور طعام تنوته نفسه ذكره الحدادي وكذا استغاله بالفقه لا بغيره
 كذا جزم به الباقي تبعاً للبهنسي إلا إذا اضطرت تكاسلا فلا يعذر ويعذر ولو لم يأخذ
 المال لغيره بحسبه عنه مدة ولا تقبل شهادته لا بئنا ويل بدعة الإمام أو علم مرعاه و
 الآخر بالامامة تقدما بل نصا بجمع لأنهم أعلم بأحكام الصلوة فقط صحتها وفسادها
 بشرط اجتنابه للفواحش الظاهرة وحفظه قدر فرض وقيل واجب قبل سنة ثم لا حسن
 تلاوة وتجويد للقرآن ثم لا ورع أي الأكثر انقضاء للشبهات والتقوى انقضاء المحرمات ثم
 الأسن أي لا قدم إسلاما فيقدم شاب على شيخ أسلم وقالوا يقدم الأقدم وعارفي
 عن الزاد وعليه يقاس سائر الفضائل فيقدم أقدمهم علما ونحوه وحينئذ
 نقلا يحتاج للفتنة ثم الأحسن خلقا بالضم الفة بالناس ثم الأحسن وجهاً الذين هم نهجدا
 زاد في الزاد ثم أصبهم أي اسمهم وجهاتهم الذين هم حسناتهم الأكثر نسباً زاد في
 البرهان ثم الأحسن صنفاً الأكثر شبهة قبيل من المتثل ثم الأحسن فرجة ثم الأكثر ولا ثم لا
 جاهاتهم لا نظف ثوباتهم الأكبر لسا والأصغر عضواً ثم المقيم على المسافر ثم الأصل
 العتيق ثم المقيم عن حدث على مقيم عن جارية فإلا لا يقدم أحد في الأرحام لا
 مخرج ومنه السابق إلى الدرر الألفا والدعوى فإن استووا في المعنى أقرع بينهم انتهى

كلام الاستبصار في الفصل الثاني والثلاثين من خطرات الروحانية وفي طلبه العلم يقدم السابق
 فان اختلفوا ثم بدت فيها ولا افرع كجيبهم معاكما في الرقي والفرقة اذ لم يعرف الاول بمحل
 كانهم ملوا معا في محاسن القراءين ومباين قيل ان لم يكن للشيخ معلوم جاز ان يقدم شيء
 ولكن مشاخصا على تقديم الاسباب واول من منه ابن كثير فان اسنوا يفرع بين المستويين
 لول الخيارات الى القوم فلم اختلفوا اعتبر اكثرهم ولو قد مواعيد الاولى اساءوا بلائهم واعلم ان ضا
 البيت ومثله امام المسجد الراتب اولى بالامامة من غيره مطلقا الا ان يكون معه
 او قاض فقدم عليه لعدم ولايتهما وصرح الحدادي بتقديم الوالي على الراتب والمستدير
 والسناجر احق من المالک لما روي في ما هو من قوما وههنا لكارهون ان الكراهة لفساد في
 اولانهم احق بالامامة منه كره له ذلك تحريما الحديث ابي داود لا يقبل الله صلوة من تقدم
 قوما هم له كارهون وان موافق لا والكراهة عليهم ويكره نذر بها امامة عبد ولو عفا
 فمستأمن الغلظة والعلة ما قد مناه من تقديم المراد صلي اذ الكراهة نذر بهيمة واعز الي
 ومثله تركا في اكراد وعامي و فاستق اعني ونحوه لا عيش نهر الا ان يكون اي غير الفاسق
 اعلم القوم فهو اولى ومبتدع اي ضابذة وبي اعتقاد خلاف المعروف عن الرسول صلعم
 لا بمعاينة بل بنوع شبهة وكل من كان من قبلنا لا يكفر بها حتى الخواص الذين يستملكون
 دماءنا واملنا وسب اصحاب الرسول وينكرون صفاته تعالى وجوارحه لكونه عن
 ناول شبهة بل ليل قبول شهادتهم الا الخطابية ومنهم كفرهم وان لم يكر بعض ما علم من
 للدين ضرورة كفر بها لقوله ان الله جرم اجسام والكاره صحة الصلابة ولا يصح الاقنأ
 به اصلا فليحفظ وولذلك انما هذا ان جد غيرهم والا فلا كراهة بمخرجنا وفي النهر عن الحيط
 من صلي خلف كل فاسق ومبتدع نال فضل الجماعة وكذا نكره خلف امرؤ وسقيه ومفلوج
 ابصر شافع بصره وشارب خمر واكل ربا ونام ومراي ومتصنع ومن آثم باجرة فهو مستأزاد

ابن المذنب مخالف كشافني لكن في وتر البعيران يتقن المراجعة لم بكثرة أو عددها لم يصح وإن شئت لكره
 وبكره تحريما تطويل الصلوة على الغوم زايلا على قدر السنة في قراءة وادكار وجميع القوم أولا
 لا طلاق الأمور بالتحقيق وفي الشرب لا يثبت ظاهر حديث معاذ أنه لا يزيد على صلوة اضعفهم
 مطلقا ولذا قال الكمال لا ضرورة وصح أنه عليه السلام قرا بالعزدين في الفجر حين سمع
 بكاء صبي وبكره تحريما جماعة النساء ولو في التراويح في غير صلوة جنازة لأنها لم تنسخ ^{مكره}
 فلو انفردن فتويهن بمذاهب احد لهن ولو امت فيها رجال لا تعداد لسقوط الفرض بصلواتها
 الا اذا استخلفها الامام وخلفه رجال ذنبا ففسد صلوة الكافلان فعلمت تقف الامام
 وسطهم فلو تقدمت ائمت الاثنى فبقيت مهن كالعلاء فيتوسطهم الامام وتكره
 جامعهم تحريما فتح وبكره حضور من الجماعة ولو لمجته وعبد وعظ مطلقا ولو عجزوا
 لبلا على المذهب المفتي به لفساد الزمان واستثنى الكمال بخنا الجمائر المتفانية كما تكرر
 امامة الرجل لهن في بيت ليس من رجل غيره ولا محرم منه كاخنة او من جنته او امته
 اما اذا كان منهن واحد من ذكر او امهن في المسجد لا بكثرة بجزء تقف الواحد ولو صبا اما
 الواحد فتنافس محاذيا او مساويا لهن امامة على المذهب ولا عبدة بالراس بل بالقدم ولو
 صغيرا فالاصح ما لم يتقدم الاثر قدم الموت لا يفسد فلو وقف عن يساره كراهة انفاقا ولذا
 يكره خلفه على الاصح لمخالفة السنة والزائد يقف خلفه فلو توسط اثنتي عشرة نكرا بها وتحريما
 ولو اكثر ولو قام واحد بجانب الامام وخلفه صف كراهة اجماعا ويصف اي يصفهم الامام بان
 يامرهم بذلك قال الشافعي ينبغي ان يامرهم بان يتراصوا ويسدوا الخلل ويسوا منا ليقف
 وسطا وخبر صفوف الرجال اولها في غير جنازة ثم وثم ووصل على طرف المسجد ان حد
 في صفه مكانا كراهة كقيامه في صف خلف صف فيه فرجة قلت وبالكراهة ايضا صح
 للتأخيرية وقال السيوطي في ضبط الكف في تمام الصف وهذا الفعل مغفوت لفضيلة الجماعة

الذي موالضعيف لالاصل ركة الجماعة فتضعيفها غير بركتها وبركتها هي عود بركة الكل
منهم على الناقص انتهى ولو وجد فرجة في الاول والثاني له خرق الثاني لتقصيرهم وفي الحديث
من سد فرجة غفر له وصح خياركم النكاح في الصلوة وبهذا يعلم جهل من يستند عند
دخول اخن بجنبه في الصف ويظن انه ربا كما يبط في البحر لكن نقل المصنف وغيره عن القنية
وغيره ما يخالفه ثم نقل تصحيح علم الفساد في مسألة من جذب من الصف قاخره فخره
فليحر الرجل ظاهرا بعم العبيد ثم الصبيان ظاهرا لعدم فلو واحد دخل في الصف ثم الغنائم
ثم النساء قالوا الصنف المكنة اثنا عشر لكن لا يلزم صحة كلها لمصلحة الغنائم بالاضروا اذا
حادثته ولو بعض واحد فخصه الزيلعي بالساق والكعب امرأة ولو امة مشتتة حلا
كبت تسع مطلقا وثمان وسبع لو ضمة او ماضيا كعجوز ولا حائل بينهما اقله تدبير
في غلظ اصبع او فرجة تسع رجلا في صلوة وان لم تتحد كنيتها ظهر اصبع عصر على الصبيح
سراج فانه يصح نفا على المذهب بحر سيجي مطلقه خرج الجنازة مشتركة فيحاذة
للمصلحة لمصل الدين في صلواتها مكررة لا مفسدة فتح تحريمه وان سبقت ببعضها واداء
لوحكما كالا حقين بعد فراغ الامم بخلاف المسبوقين والمحاذاة في الطريق واتحدت
فلو اختلف كما في جوف الكعبة وليلة مظلة فلا فساد فسدت صلواته لو مكفنا والا لا
نوى ايمام وقت شروعه لا بعده ايمامها وان لم تكن جاضرة على الظاهر ولو نوى امرأة
معينة او النساء الامهات عملت نيته ولا ينوها فسدت صلواتها كالأشار اليها بالتأخير ثم
لتركها فرض المقام فتح وشروطا كونها عاقلة وكونها في مكان واحد في ركن كامل فالشرط خمسة
ومحاذاة الامم الصبيح المشتبه لا يفسد ما على المذهب تضعيف لما في جامع المجبوبي و
در البحار من الفساد لانه في المرأة غير محمول بالشهوة بل بقر فرض القيام كاحقفة ابن
الهام ولا يصح اقتداء رجل بامرأة وخشي وضي طلقا ولو في جنازة ونقل على الصحيح وكذا

لا يصح الاقتداء بمجنون مطبق او منقطع في غير حالة افاقته او سكران او معتوه ذكره الحنفية
 لا طاهر بعد هذا ان قارن الوضع الحدث او طرأ عليه بعدة صح و لو توضع على الاقطار
 وصلى كذلك كافتاء بمقتضى خروج الدم وكذا اقتداء امرأة بمثلها او صبي بمثله
 ومعدو بمثله وفي عذر الذي عذر لا عكسه كزى انفلوات بذي سلس لان مع الامام
 حدث وبجاسته وما في المجتبى الاقتداء بالمال ثم صحيح الا الحنفى المشكل والفضالة والستما
 اى لا خيال الحبض فلو اتقى صح ولا حافظ آية من القرآن بغير حافظها وهو الامي ولا الا
 باخر من قدرة الامي على التحريم فصح عكسه ولا مستور عورة بعارفها او العارى عينا
 ولا بين فصلوة الامام ومثاله جائزة انفا و كذا وجرح بمثله وبصح ولا فادر على
 ركوع وسجود بغير عنهما البناء القوي على الضعيف ولا مفترض بمقتضى فضائل
 لان اتحاد الصلوتين شرط عندنا وصح ان معاذ اكل يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم نقداً
 وبقومه فرضاً ولا نادر بمقتضى ولا بغيره لان كلا منهما كغيره فرضاً
 الا اذا نكح احداهما من غير الاخر لا اتحاد ولا نادر بحالف لان المنذرة اقوى فصح
 عكسه وبجالف وبمقتضى ومصلياً كعنى طول كذا ذكرين ولو اشتركا في نافله فافسد ما صح
 الاقتداء لان افسادها منفردين ولو صليا الظهر فزى كل امامة الا خرصت لان زوا
 بالاقتداء والفرق لا ينبغي ولا لاحق ولا مسبق بمثلها لما اقرر ان الاقتداء في جميع المنفرد
 مفسد كعكسه ولا مسافر بمقيم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر كالظهر سواء احرمت المقيم بعد
 الوقت او فيه فخرج فانقدح المسافر بل ان احرمت الوقت فخرج صح و اتم بجلا امامه لما
 بعد الوقت فلا يتغير وضوءه فيكون اقتداء بمقتضى في حق قعدة او قعدة باقتدائه في شفع
 اول الفتن ولا نازل براكب ولا ركب دابة اخرى فلو معه صح ولا غير التبع به اى بالتبع
 على الاصح كما في الحجر عن المجتبى و حرر الحنفى وابن الشحنة انه بعلمه بل جهله دائماً كما لا

فلا يؤم المثلثة ولا تصح صلوته اذا امكنه الا قد آمن بحسنه او ترك جهلك او وجد قدر ^{من} ملائحة فيه هذا هو الصحيح المختار في الملائحة وكذا من لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف او لا يقدر على اخراج الفاء لا يتكرار واعلم انه اذا فسد الاقدام باق وجهه كان لا يصح منعه في صلوة نفسه لانه قصد المشاركة ويغير صلوة الافراد على الصحيح محيطوا دعى في البحر المذهب قال المصنف لكن كلام الخلاصة يفيد ان هذا قول محمد خاصة قلت وقد ادعى فيما رجع تصحيح السراج بخلافه ان المذهب انعكس بها فلا قتال او حينئذ فلا شبه ما في الزباجي انه متى تفسد لفقد شرط كطامر عجز ولم تنعقد اصلا واز الاختلاف الصلواتين تنعقد فلا غير مضمون وثمرته الانتقاض بالقهقهة وبمنع من الاقدام اصف من النسب لا حائل قد زرع وارتفاعهن قد رقامت الرجل مفتاح السعادة او طريق عز في عجلة الله يحيا النور او نهر تجري فيه السفن ولو زرقا ولو في المسجد او خلا اي فضا في الصحراء او في مسجد كبير جدا كسيد القديس يسع صفين فالكثر الا اذا اتصلت الصفوف فيصبح مطلقا كان قام في الطريق ثلاثة وكذا اثنان عند الثاني لا واحد اتفاقا لانه لكرامة صلوته صار وجوده كعدمه في حرم خلفه والحائل لا يمنع الاقدام ان لم يشتهه حال اما بسباع اوربية ولو من باب مشبك يمنع الوصول في الاصح ولم يختلف المكان حقيقة كسيد وبنت فيه ولا حكما عند اتصال صفوف ولو اقدى من سطح دارة المتصلة المسجد لم يجز لاختلاف المكان ^{في} ولو جرد غيرهما وارة المصنف لكن تعقبه الشبلي وتعلل عن ^{الان} وغيره ان الصحيح اعتبار الاشتباه قلت وفي الاشباه ورواه الجوهر وفقا للسعادة ^{النص} فجمع القنادي والنسابة انه الاصح وفي التمه عن الزاد انه اختيار جماعة من المتأخرين وصح اقدام ^ص لا مأ معه بميتهم ولو مع وضى بسور حار مجنبي وغاسل ماسح ولو على جارية وقام القاعد بركع وسجد لانه عليه السلام صلى اخر صلوته فاعلوا بهم قيام وابوكبر في سبيلهم تكبير و

به يعلم جواز رفع المذنبين اصواتهم في جمعة وغيره البني اصل الرفع اماما نازولا في غيرنا
 فلا يبعد انه مفسد اذ الصباح ملحق بالكلام فتح وقام باحدب وان بلغ حذبه الركوع
 على الحمد وكذا باخرج وغيره اولى وموتم بمثله الا ان يوصى الامام مضطجعا والموتم قلعة
 هو المختار ومشتغل بمفترض في غير الذوايح في الصحيح خلت وكانه لا نهاسنة على هيئة
 منصوبة في راعي صغها الخاص بالخروج عن العدة فروع صح اقتداء منقل مبتذل
 ومن يركب الوزواجا بمن يراه سنة ومن اقتدى في العصور وهو مقيم بعد الزوب
 بمن احرم قبله ولا اتحادا واذا ظهر حدث امامه وكذا كل مفسد في راي مقتدي بطلت
 فيلزم اعادتها لقضاه صلوة الموم صحة وضاراً كما يلزم الامام اخبار القوم اذ امرهم
 وهو محدث او جنب او فاقه نظر او ركن وصل عليهم ما عاده ان عدلا نعم ولا ندب و
 قيل لا لفسقه باعترافه ولو زعم انه كما فرم يقبل منه لان الصلوة دليل الاسلام ولجبر
 بالقدم المكن بلسانها وكتابك رسول على الاصح ومعنيين والا لا يلزمه بحر عن المعراج
 وصح في مجمع الفتاوى عدمه مطلقا لكونه عن خطأ معفو عنه لكن الشرح مرجحه على
 الفتاوى واذا اتفك اي وقار يباي تفسد صلوة الكل للقدرة على القراءة كمالا قداء
 بالقاري سوا علم به اولا نواه اولا على المذهب او استخلف الامام اميا في الاجزئين ولو
 في الشهاد اما بعدة فصيح لوجه بصنعه تفسد صلواتهم لان كل كفة صلوة ولا تخلو
 عن القراءة ولو تغدى او صحت لوصلي كل من لا ي والقاري وحدة في الصحيح بخلاف
 حضوره لا ي بعد افتتاح القاري اذا لم يقتد به وصلي منغرا فانها تفسد في الاصح
 لما رواه عن اللد من صلها كاملة مع الامام واللاحق من فاته الركعات كلها او
 بعضها لكن بعد اقتدائه بعد كغفلة ورحمة وسبى حدث و صلوة خوف ومقيم
 ايتم بمسافر كذا بلا عدل بان سبق امامه في الركوع وسجد فانه يقضى ركعة وحكمة

فلا يات بقراءة ولا سهوا ولا بتغير فرضه بنية اقامه وسبأ بقضائها فانه عكس المسبق
ثم يتابع امامه ان امكنه الله ولا تابعه ثم صلى ما تام فيه بلا قراة ثم ما سبق به بها ان كان
مسيوفا ايضا ولو عكس صح وان لم يكن الترتيب والمسبق من مسبقه الامام بها او بعضها و
هو مفرد حتى يتنهي ويتعوذ وبقرا وان فرأى مع الامام احدا اعند اربها لكرامتها فتباح الشا
فيما يقضيه اى بعد متابعتها الامامه فلو قبلها فلا ظهر الفساد ونقضى اهل صلواته في حق
قراة واخرها في حق تشهد فلا يكفه من غير خبر بانى بركعتين بقا تحته وسورة تشهد
بينهما وبرأية الرباعي بقا تحته فقط ولا يفعد قبلها الا في البيع فكفتد احدا لا يجوز
الا قدأ به وان صح استملا فله في هذا انه لاحالة القضاء فلا استثناء أصلا كما عزم في
الاشياء ثم لو نسي احد المسبوقين فنقضى ملاحظا الاخر بلا اقل اصح وتابها بانى
بتكبيرات التشرقي اجماعا وثالثها ولو كبر بنوي استئناف صلواته وقطعها يصبر ومثلا
وقاطعا للدولى بخلاف المفرد كما سيجي واربعا لو قام الى قضاء ما سبق به وعلى الامام
سجدت سهوا ولو قبل اقلاته فعليه ان يعود ويتنهي ان يصبر حتى يفهم انه لا سهو على
الامام ولو قام قبل السلام هل يعيد بادائه ان قبل فعود الامام فله التسهلا وان بعد ثم
وكرر تحريما للعدا لخوف حدث وخروج وقت فجر وجعه وعيد مسعد وروى ما لا يح
منه ما راي بيده فان فرغ قبل سلام امامه ثم تابعه فيه صحت ولو لم يعد كان عليه ان
يسجد للسهو في اخر صلواته استحسانا قيدا بالسهو لان الامام لو تذكر سجدة صليبه اوله
فرضت المتابعة وهذا كله قبل تقيد ما قام اليه بسجدة اما بعد ففسد في صليبه
مطلقا وكذا في تلاوته وسهوان تابع ولا لا ولو سلم صاحبها ان بعد امامه لونه السهو
ولا لا ولو قام امامه لخامسة فتابعه ان بعد القعود ففسد ولا لا حتى يقيد الى اتمه
بسجدة ولوطن الامام السهو فسيجد له فابع فلان لا سهو فالاشبه الفساد كالحادث

في موضع الافراد والله اعلم بالاشياء تختلف
اعلم ان لجواز البناء ثلاثة عشر شرطاً لو كان الحدث سماوياً من بدنه غير موجب لغسل ولا نادر
وجود ولم يودر كتاب حدث او مشي لم يفعل منا فيا او فعلا له منه بد ولم يترأخ بلا عدل ^{حقه}
ولم يظهر حدثه السابق كمضي ملامحه ولم يذكر فائته وهو ذو ترتيب ولم يتم الموم في غير
مكانه ولم يستخلف الامام غير صالح لما سبق الا امام حدث سماوي لا اخيار للمعتد ^{فيه}
ولا في سببه كسفر جلد من شجرة وكحدثه من نحو عطاس على الصحيح غير مانع للبناء كما وثقنا
ولو بعد التشهد لبا ان السلام استخلف اي جاز له ذلك ولو في جنازة بأشارة او حرجز الب
ولم يسبق ويشير بأصبع لبقاء ركعة وبأصبعين لركعتين وتضع يده على ركبتيه ^{لذلك}
ركوع وعلى جبهته لسجود وعلى يده لقراءة وعلى جبهته ولسانه لسجود تلاوة او صدرا
لسهوا لم يجاز الصفوف وفي الصوامع لم يتقدم فحذ السيرة او موضع السجود على المعتد
كالمنفر وما لم يخرج من المسجد او العجانة او الدار لو كان يصلي فيه لانه على امامته ما لم يجاز
هذا الحد ولم يتقدم احد لو بنفسه مقامه او بالامامة وان لم يجاز حتى لو ذكر كذا فانه
او تكلم تفسد صلوة القوم لانه صار مقتداً ولو كان الماء في المسجد لم يتجمل للاستخلاف
واستينافه افضل تحرراً عن الخلاف وتعيين الاستيناف ما لم يكن تشهد الجوز الواحد
عدداً وخرجه من مسجد بظن حدث او احلام بنوم او تفكر او نظر او مس شهوة او غما
او قهقهة لندرها وكذا يجوز له ان يستخلف اذا حصر عن قراءة قدر الغرض لمحدث
ابي بكر الصديق رضي الله عنه فانه لما احس بالنبي صلى الله عليه وسلم حصر عن القراءة
فأخّر تقدم النبي صلى الله عليه وسلم واتم الصلاة فلم يكن جائزاً لما ضله بالائع وقال
تفسد بعكس الخلاف ولو حصر ببول او غائط ولو عجز عن ركوع وسجود هل يستخلف
كالقراءة لم اره ليجل اي لاجل خجل او خوف اعتراه لا يستخلف اجماعاً ولو سني القراءة أصلاً

لانه صلاهما او اصابه عطش على المشي بول كثيرا في نجس مانع من غير سبق حدثه فلو
 منه فخطبني وكشف عورتاه في الاستنجاء او الرأفة ذراعيها للوضوء اذا لم يضطر له فلو
 اضطر لم تفسد بولها في حاله الذي جاب او الرجوع لادائه ركننا مع حدث او مشي بخلاف
 قسبح في الاصح او طلب الماء بلا سارة او سارة بالباطالة للنا في اوجازها الى اخر الا قد مر
 صفتان اولسنيان او رجمة او كونه بياض لان الاستنجاء يمنع البناء على المختار او مكنة اداء
 ركن ولم ينو الاداء بعد سبق الحدث الا بعد لكونه ورعاف واذا ساع له البناء وضاروا
 بكل سنة ونبي على ما مضى بالذكر انصوتيم صلواته فمعه وهو اولى تقبلا للمشي او يعود
 الى مكانه ليتجد مكانه كمنفرد فانه مخبر وهذا ان فرغ خليفته ولا عاود الى مكانه لو
 بينه ما يمنع الا قد كالمقتدي اذا سبقه الحدث واعلم انه ان تعمد عملا ينافيها
 بعد جلوسه قد الشاهد ولو بعد سبق حدثه تمت لتمام فرائضها ثم تعاد لتركها
 السلام ولو وجد المنافي بلا صنعته قبل القعود بطلت اتفاقا ولو بعد بطلت في السائل
 الاثني عشرية عند وفاة صحته ورجحه الكا في الشر ببلانية ولا ظهر قولها بالصحة
 في الاثنا عشرية وهي ما ذكره بقوله كما تبطل لو فرغ بالها كما في الدرر لكان اولى بقدرته
 المتيسر على الماء ولما مسئلة روية المتوضي الموم بمبسم الماء فصيها خلاف فريده فقط
 وتقلب فخلا ومضى مدحه فسمعه ان سجد ماء ولم يخف تلف رجله من برد ولا في نفضي
 على الاصح كما مر في بابيه وتعلم اي اية اي تذكرة او حفظه بلا صنع ولو كان الا في مقتدا
 بقاري على ما عليه الاكثر لكن في الطهارة صح الصحة قال الفقيه وبه ناخذ وجود
 العاري ساتر الفص الصلوة به ومثله لا على نجاسة فوجد ما ينزلها او عتقت لامة
 ولم تنقع فوراً وترغ الماسح خفه الواحد لعل يسير فلو يكثر يتم اتفاقا وقد كان موم على
 الاركان وتلكس فائنه عليه او على امامه وهو صان ترتيب الوقت مستمع وتقدير

القاري ابيامطلقا وقيل لا فصار لو كان استخلافه بعد التشهد بالاجماع وهو الاصح كذا في
 الكافي لانه عمل كثير وطلوع الشمس في الفجر ونزولها في العيد ودخول وقت من الثلاثة
 على مصلى القضا ودخول وقت العصر بان بقي في محله الى ان صار الظل مثليه في الجملة
 بخلاف الظهر فانها لا تبطل ونحوه العذر المعذور بان لم يبعد في الوقت الثاني وكذا خروج
 وقته وسقوط جبرية عن برء اعلم انه لا تنقلب الصلوة في هذه المواضع الغشبية فلا
 اذا بطلت الا في ثلاث فيما اذا نكسرت فائتة او طلعت الشمس وخرج وقت الظهر
 الجمعة كما في الجوهر زاد في الحاوي والمومي اذا قل على الاركان ويزاد مسئلة الموت ^{بمقتضى}
 كما قد مرنا والظاهر ان زوالها في العيد ودخول الاوقات المذكورة في القضا كذلك
 لم اره ولو استخلف الامام مسبوقا او لاحقا او مقيما وهو مسافر ^{فصل} الدرك الاول في
 الكية تعد في كل ركعة احتياطا ولو مسبوقا بركنين فرضا القعدتين ولو اشار له
 انه لم يقرب في الاولين فرضت القراءة في الاربع فلو اتم المسبوق صلوة الامام قدام
 مدرك السلام ثم واني بما بينا فيها كضمت بفساد صلوته دون الغوم الدركين لتمام
 اركانها وكذا انفسه صلوة من جلله كما له للضاني خلولاها وكذا تفسد صلوة الامام ^لالاول
 المحذوف ان لم يفرغ فان فرغ بان نوضا ولم يقفته شيء لا تفسد في الاصح لما مر انه كذا
 وتفسد صلوة مسبوق عند الامام بفقهاء امامه وحديثه العمد في اي بعد فعدة
 قدر التشهد الا اذا قيد ركعته بسجدة لنا كيد انفرادا ولو تكلم امامه او خرج من ^{مسجدة}
 لا تفسد اتفاقا لانهما منعيان لا مفسدان ولذا يلزم الدركين للسلام ونفيون
 في الفقهاء بلا سلام بخلاف الدرك فانه كالامام اتفاقا ولو لاحقا في فساد صلوة
 نصيحتان صح في السراج الفساد في الظهر بغيره وظاهر الجبر والنه تايد الاول
 لو احدث الامام لا خصوصية له في هذا المقام في ركوعه او سجوده نوضا وبني واعاد ^{هما}

في البناء على سبيل الفرض ما لم يرفع رأسه منهما مريد اللاداء اما اذا رفع رأسه مريدا به ادراك
 فلا بد من بل نقصد ولو لم يرد اللاداء فلو لبنا في كل ركعة الجنبى ويناخر محمد وداود وافرغ مستويا
 ولو تذكر للصلي في ركوعه او سجوده انه ترك سجدة صلبية او تلاويه فانحط من ركوعه بلا رفع
 او رفع من سجوده فبعد ما عقب التذكر اعادها اي الركوع والسجود ندبا لسقوطه بالنسبة
 وسجد للسهو ولو اخرها لا خرصوته قضاء فقط ولو ام واحدا فقط فاحد الامام اي
 خرج من المسجد ولا فهو على امامته كما مر في المأمور الامام لا يصلح لها اي امامة الاثنا
 بالنية لعدم الزاحم ولا يصلح كصبي فسدت صلوة المقتدي اتفاقا دون الامام على
 الاصح لبقاء الامام اماما والموت بلا امام هذا اذا لم يستخلفه فان استخلفه فصلوة
 الامام والمستخلف كليهما باطله اتفاقا ولو ام رجل جلا واحدا وخرجا من المسجد
 تمت صلوة الامام وبني على صلوته وفسدت صلوة المقتدي لما مر اخذ رعا ويكت
 الى انقطاعه ثم يتوضا ويبنى لما مر والله اعلم بما يقصد في الصلاة
 وما يكره فيها عقب العارض الا اضطر اى بالاختيار فيفسدها التكلم هو النطق بحرفين
 حرف مفهم كع وف امر او استعطف قلبا او فم او ساق حمارا لا تفسد لانه صوت
 لا جهاء له عمد وسهوه قبل قعوده قدر التشهل ستيان وسواء كان ناسيا او نائما
 او جاهلا او مخطبا او مكرها او المختارا وحديث رفع الخطا محمول على رفع الاثم وحديث
 ذي اليمين منسوخ بحديث مسلم ان صلواتنا لا يصلح فيها شئ من كلام الناس الا
 السلام سماعيا للتجليل لا للخروج من الصلاة قبل اتمامها على ظن الكمال فلا تفسد بخلاف
 السلام على انسان لتحية او على ظن انها تروحية مثلا او سلم قائما في غير جارية فانه
 يفسدها مطلقا وان لم يقل عليكم ولو ساهبا فسلام التحية مفسد مطلقا وسلام
 التتميل ان عملا ورك السلام ولو سهوا باللسان لا بيده بل يكره على المعتذر نعم لو صام

بنية للسلام قالوا انفسد لانه عمل كثير وفي النحر عن صدر الدين القزويني * سلاما مكثرا
 على من يستمع * ومن بعد ما لا يدعى شرع * مصل وتال وذاكر ومحدث * خطيب
 ومن يصلي اليهم ويسمع * مكر رفته جالس لقضائه * ومن يجزوا في الفقه دعم لينفعوا
 موزن البضا ومقيم مدرس * كذا الا جنبيات الفتبات امنع * ولعاب شطرنج وشبه
 بخلقهم * ومن مومح اهل له يتمتع * ودع كافرا البضا ومكشوف عودا * ومن هو في
 حال النعوط اشنع * ودع اكلا الا اذ كنت جائعا * وتعلم منه انه ليس بمنع *
 كذلك استاذ من مطير * فهذا حشام والزادة تنفع * وصرح في الضيا وجوب الرد
 في بعضها وبعد ما يقول سلام عليكم بحرم الميم والتشجيع جزيين بلا عذر امامه بان نشاء
 من طبعه فلا او بلا غرض صحيح فلو التحسين صوته اولي هتدي امامه اول اعلام انه
 في الصلوة فلا فساد على الصحيح والدعاء ما يشبه كلامنا خلافا للتأني ولا يمين قوله
 اة بالقصر والتاوة قوله آة بالمد والتايفع كما اولقت والبكلا صوت يحصل به حروف
لوجح او مصيبة قيد للاربع الارض لا يملك نفسه عن ايمين وتاوة لانه حينئذ
 كعطاس وسعال وجشاء وتناوب ان حصل حروف للضرورة لا لذكر الجنبه والتاوة
 اعجبته قراءة الامام فجعل يركل يقول بلى او نعم او آري لا تفسد لانه على التشوع ونفسد ما
 تشبث عطاس لغيره بركمك الله ولو من العاطس لنفسه لا وبكسه للتأمين
 التشبث وجواب خبر سوم بالانرجاع على المذهب لانه بقصد الجواب صار كلام
 الناس كذا يقصد ما كمالا قصد به الجواب كان قبل امع الله الغفال لا اله الا الله
 ما مالك فقال الخيل والبغال والحمير او من ابن جبت فقال بارئ معطلات وقصر مشيد
 او الخطاب كقول ابن اسمه يحيى لموسى يا يحيى خذ الكتاب بقوة او ما لك بيمينك
 يا موسى مما لم يكن اسمه ذلك اولين بالباب ومن دخله كان آمنا فروع سمع الله

فقال جل جلاله أو الذي صلى الله عليه وسلم فصل عليه أو قرأ به مام فقال صدق الله ^{سبحه}
تفسيك قصد جوابه ولو سمع ذكر الشيطان فلعنه تفسيك لا ولو جرد لدفع الوسوسة
أو لا مورد الدنيا تفسيك لا مورد الآخرة ولو سقط شيء من السطح فبسر أو دعي لا حاد أو عليه فقال
أريد تفسيك ولا تفسيك الكل عند الثاني والصحيح قولنا عملاً بقصد التكلم حتى أمثل امر غيره
فقبله تقدم تقدم أو دخل فرجه الصف أحد فوسع له فسدت بل أميت ساعته ثم
براهيه فهو حساني مغير الزاهدي ومرد ياتي قنية وفيد بقصد الجواب اتفاقاً ابن ملك و
ما تقي ففتح على غير امامه إلا إذا اراد التلاوة وكذا الأخذ إلا إذا ذكر فتى قبل تمام
الفتح بخلاف فتحه على امامه فإنه لا يفسد مطلقاً لفتح وأخذ بكل حال إلا إذا سمعه
الموتم من غير مصل ففتح به تبطل صلوة الكل ويؤى الفتح لا القراءة ولو جرى على لسانه نعم أو
أرى أن كان يجتازها في كلامه تفسد لأنه من كلامه ولا لأنه قرآن وأكله يوسر له
مطلقاً ولو سمعته ناسباً إلا إذا كان بين أسنانه ما كحل دون الحصنة كما في الصرم هو
الصحيح قاله الباقي فابتلعها أما المضع ففسد كسرك في فيه يبتلع ذوبه ويفسد ما
استعمله من صلوة إلى مغايرتها ولو من حبه حتى لو كان منفرداً فأكبر ينوي الإقدام أو عكسه
صار مستأنفاً بخلاف نية الطهر بعد ركعة الطهر إذا تلفظ بالنية فيصير مستأنفاً
مطلقاً وقرآنه من مصحف أي ما فيه قرآن مطلقاً لأنه تعلم إلا إذا كان حافظاً لما قرأه
وقرأه بحمل وفيل لا تفسد إلا بآية واستظهره الحلي وجزة الشافعي بلا كراهة وما
بها للتشبيه باصل الكتاب أي أن قصداً فان التشبه بهم لا يكره في كل شيء بل في الآخرة
وفيما يقصد به التشبيه كما في البرقة تفسد ما كل عمل كثير ليس من أعمالها ولا صلاحها
وفيه أو ال خمسة أصحها ما لا يثبت بسببه الناظر من بجية فاعلم أنه ليس فيها
ولن تنك الله فيها لم تقبل لكن يشكك بالسر والتقبل فإلا تفسد برفع يده في

تكبيرات الزوائد على المذهب وما روى من الفساد فتاز ولفسد هاسجوده على نجس
 وان عاده على ظاهره الاصح بخلافه وكنتيه على الظاهر وفسد هاداء ركن حقيقة
 اتفاقا او تمكنه منه بسنة وهو قد ثلاث تسميات مع كشف عورة او نجاسة لغة
 او وقوع لرجلة في صف نساء او امام امام عند الثاني وهو المختار في الكل لانه احوط قاله
 الحلبي وصلواته على مصل مضرب نجس البطالة بخلاف غير مضرب ومبطل على نجس
 ان لم ينظر لمن اوسج وتحويل صدقة عن القبلة اتفاقا بغير عذر فلو ظن حذبه فاستدرك
 القبلة ثم علم عدمه ان قبل خروجه من المسجد لا تفسد بعده فسدت فسرع
 مشي مستقبل القبلة هل تفسد ان قد صفت ثم وقف فذكر ركن ثم مشي ووقف كذلك
 وهكذا لا تفسد وان اكثر ما لم يختلف المكان وقيل لا تفسد حالة العذر ما لم يستدرك
 القبلة استحسانا ذكره الفهستاء هل يسترط في المفسد الاختيار في الجنازة نعم
 قال الحلبي لا فان من دفع او حذبه الدابة خطوات او وضع عليها او اخرج من مكان
 الصلوة او مضرب بها ثلاثا او مرة ونزل لينها او مسها بشهوة او قبلها بدنه ففسد
 لا لو قبله ولم يشتهها والفرق ان في قبيله معنى الجماع معه حجر فرمى به طائر لم يفسد
 لو انساها تفسد كضرب او مرة لانه مخاصمة او تاديب او ملاعبة وهو عمل كثير ذكره
 الحلبي بقي من المفسدات اذا ادقبله وموت وجون وانما وكل موجب صوم وعسل
 وترك ركن بلا قضاء وشرط بلا عذر ومسئلة التوم بركن لم يشارك فيه امامه كان كرم
 ورفع راسه قبل امامه ولم يعك مصرا وجك وسلم مع الامام ومتابعة السبوا امامه
 سجود السهو بعد تالك الفرار اما قبله فتجب متابعه وعدم اعادته المجلس لاخير
 بعد امام سجد صلبية او لا وية تذكر ما بعد المجلس وعدم اعادته ركن اذا انما
 وقعة امام المسبوق بعد المجلس لاخير ومنها ما ذكره في التكبير كما ومنها القراءة

بالامان ان غير المعنى والآلا في حرف مدولين ان فحش والآلا بزازية ومنهالة
 القارى ولولي اعراب او تخفيف مشد وعكسه او بزيادة حرف فاكثر نحو الصراط الذين
 او بوصول حرف بكلمة نحو اياك لعبد او بوقف وابتداء لم تفسد وان غير المعنى به يفتى
 بزازية الا تشديد رب العالمين واياك لعبد فبتركه تفسد ولو زاد كلمة او نقص كلمة
 او نقص حرفا او قدمه او بدله باخر نحو من ثمرة اذا اثمر واستحمد تعالى جد ربنا
 ان فرج بك انفجرت اياك او اب لم تفسد ما لم يتغير المعنى الا ما يشق تمثيرة كاد
 والظاهر فاكثر لم يفسد ما وكذا لو كرر كلمة وصح الباقي الفساد ان غير المعنى نحو رب
 العالمين للاضافة كما لو كرر كلمة بكلمة وغير المعنى نحو ان الفجاءة ربي جات وتعلمه
 في المطولات ولا يفسد ما نظره الى مكتوب وفهه ولو مستفها وان كره ومرور ما في
 الصحر او مسجد كبير بموضع سجدة في الاصح او مروية بين يديه الى حائط القبلة في
 بيت ومسجد صغير فانه كبقعة واحدة مطلقا ولامرأة او كلبا او مروية اسفل من
 الدكان امام المصلي لو كان يصل عليها اي الدكان بشرط محاذاة بعض اعضاء المار
 بعض اعضاءه وكذا سطح وسر وكل مرتفع دون فامة المار وقيل دون السترة كما في
 غرة الافكار وان اتم المار الحديث البزاز لو علم المار ماذا عليه من الوزر لو وقف العين
 خريفا في ذلك المرد ولو بلا حائل ولو ستارة ترفع اذا سجد وتعود اذا قام ولو كان فحش
 فلا يدخل ان يمر على رتبة من لم يسد لها ولا يسقط حرمة نفسه فنيه وغيره يبايع
 الامام وكذا المنفرد في الصحراء ونحوها سترة بقدر ذراع طولا وغلظ اصبع لتبدو
 للناظر بقية دون ثلاثة اذرع على هذا احد حاجبيه لا بين عينيه ولا بين افضل
 ولا يفي الوضع ولا الخط وقيل يكفي فيخط طولا وقيل كالحجاب ويدفعه هو رخصة تتركه
 افضل ابع قال الباقي فلو ضربته فأت لاشي عليه عند الشافعي خلافا على ما يفرم

من كتبنا بتسبيح أو جهر بقراءة أو ساقرة ولا يزداد عليها عندنا فہستانی لایہما فانہ یکرہ ^{الذکر}
 نصف لا یطعن علی بطن فلو مضی او سبحت لم یؤثر وقد ترکا السنۃ تانرا خانہ وکنت سنۃ
 الامام لکل ولو عدم المردود الطریق جائز ترکہا وفعلہا اولی وکرہ ہذا نعم للتزہیۃ التي جہا
 خلاف لاوی فالعارف الدلیل فان یفیا ظنی للنبوت ولا صارف فینجیہ ولا فترہیۃ سید
 تحسیرما للنہی ثوبہ ای رسالہ بلطین متلو وکذا الفبا بکم الی ورا ذکرہ الحلبي کشف ومنذ
 یرسلہ من کتبہ فلو من احدہم یکرہ کمالہ عدل وخارج صلوة فی الاصح فی الخلاصہ اذا
 لم یدخل الید فکم الفجیۃ المختار انہ لا یکرہ وہل یرسل الکمر او یسید خلاف ولا حوط الثانی
 فہستانی ذکرہ کفہ ای فہم ولولتراب کشر کمر او ذیل وعینہ بہ ای ثوبہ یجسد للنہی
 لا الحاجۃ ولا بأس بہ خارج الصلوة وصلوۃ فی ثیاب بذلۃ یلبسہا فی بیتہ ومہنۃ ای خدمۃ
 ان لا عبرۃ ولا لاہ واخذ دسم ونحوہ فیہ لم یمنعہ من القراءة فلو منعه تفسد وصلوۃ
 حاسرا ای کاشفا راسہ للتکاسل ولا بأس بہ للذلل واما لامانہ بہا فکفر ووسقطت ^{العمۃ}
 فاعادتها افضل الا اذا احتاجت لتکویر او عمل کثیر و موۃ مع مدافعۃ الاخبثین او احد
 او الریح للنہی عن قص شعرہ للنہی عن کفہ ولویجمعه او ادخال اطرافہ فی اصولہ قبل الصلوة
 اما فیہا ففسد قلب الحصى للنہی ^{الاحادیث} لا السجود التام فیرخص مرۃ وترکہ اولی ذریعۃ ^{الاحادیث}
 ونشیکہا ولو منتظر الصلوة او ما شاء الیہا للنہی لا یکرہ خارجا ^{الاحادیث} الحاجۃ والتخصر ^{الاحادیث}
 علی الناصرہ للنہی بکرہ خارجا ^{الاحادیث} ترہا والا لتفات بوجہہ کلہا ولعصۃ للنہی ^{الاحادیث}
 بکرہ نزعہا وبصدح تفسد کما رو فی قائلہ ^{الاحادیث} یفسد تجویرہ والمعتدلہ وانعاۃ ^{الاحادیث} کالکلب
 للنہی وافرأش الرجل راعیہ للنہی وصلوۃ الی وجہہ اھان لکرامۃ استغبالہ ^{الاحادیث} الاستغبال
 ومن المصلی فالکرامۃ علیہ ولا فعلی المستقبل ولو بعید ^{الاحادیث} لا حایل وشر السلام بیدہ ^{الاحادیث} بڑھسہ
 کما رو فیہ ^{الاحادیث} لا بأس بتکم المصلی واجانبہ براسہ کما لو طلب منہ شیء یورأی دسرا وقبلا جیدا فای

بنعم اولا وقبل كل صلته فاشرب سبيلهم صلى الله عليه وسلم اما قبل الله فقدمهم وادخل احدا لصف
 فوسع له فورا فسدت ذكره العلبي غير خافا لما مر عن البحركرة التي تزيها الزلزلة
 المستوية بغير علة ولا بكرة خارجة لانه عليه السلام كان جل جالسه مع اصحابه ^{البر}
 وكذا عمر رضي الله تعالى عنه والتائب ولو خارجها ذكره مسكين لانه من الشيطان ^{نبيه}
 محفوظ منه وتقبض عينيه للنهي لا لكال خشع وقام الامام في المحراب لا سجد فيه
 وقدامه خارجة لان العبرة القدم مطلقا وان لم يشبه حال الامام من قبل التوبة وادراكه لاشبهه ولا
 اشتباه ولا اشتباه في الكراهة وافترقا الامام على الدكان للنهي وقد الارتفاع بدماع ولا باس
 بما دونه وقيل ما يقع به الامتياز وهو الاوجه ذكره الكمال وغيره وكرة عكسه في الاصح
 هذا كله عند عدم العلة كجعة وعبد فقاموا على الرفوف والامام على الارض او في
 المحراب لضيق المكان لم يكبره كمالا كان معه بعض القوم في الاصح وبه جرت العادة في
 جوامع المسلمين ومن العلة ارادة التعليم او التبليغ كما بسط في البحركرة وقد انكره القيا
 في صف خلف صف فيه فرجة للنهي وكذا القيام منفردا وان لم يجد فرجة قبل يجذب احدا
 من الصف ذكره ابن الكمال لكن قالوا في ما نأثره اولى فلذا قال في البحركرة وحده الا ان
 لم يجد فرجة وليس قرب به بما شغل في روح وان يكون فوق راسه او بين يديه او بجذائه
 يمينه او يساره او محل سجوده متمال ولوفي وسادة منصوبة لا مفروشة واختلف فيما اذا كان
 المتمال خلفه واظهر الكراهة ولا يكبر لو كانت تحت قدميه او محل جلوسه لانها مأثرة
 اوفي يد عبارة الشميني بدنه لانها مستورة بقبابه او على خاتمة بنقش غير متبين
 قال البحر ومفاد كراهة المستئين لا المستتر بكيس او صرة او ثوب آخر واقره المصنف
 او كانت صغيرة لا تبين تفاصيل اعضائها للناظر قائما وهي على الارض ذكره العلبي
 او مقطوعة الراس الوجه او محوثة عضولا تعيش بدنه او غير ذي روح لا يكبر لانها

لا تعبد وخبر جبريل^{عليه السلام} مخصوص بغير المهابة كما بسطه الكمال واختلف المحدثون^ع في امتناع
 سلاسله^{التي} على النعدي^{التي} نفاها عياض وثبتة النوري وكره نزيها عدل^{التي} والسورة^{التسبيح}
 باليد في الصلوة مطلقا ولو نفلا اما خارجها فلا يكره كعدا بقلبه او بفجر انامله وعليه
 يحمل ما جاء من صلوة التسبيح^{فصرح} لا بأس باتخاذ مسجدة لغير رايه كما بسط في البحر لا يكره قتل
 حية او عقرب ان خاف الاذى اذا لم يلا باحة لانه منفعة لنا فالأولى ترك الحية
 البيضاء الخوف الاذى مطلقا ولو جعل الثير على الاظهر لكن صح الحلبي الفساد ولا يكره صلوة
 الظاهر^{قاعدة} او قاييم ولو تحدث الا اذا خيف الغلط بجدته ولا الى مصحف او سيف^{مطلقا}
 او شمع او سراج او نار او قد لان الجوس انما تعبد الحجر لا النار الموقدة فيه او على بساط وفيه
 تماثيل ان لم يصعد عليها لما مرفوع بكرة اشتغال الصا ولا اعتجار والتتم والتتم وكل
 عمل قليل بلا عذر كتحريض لقلة قبل الاذى وترك كل سنة او مستحب وحمل الطفل^{ماد} و
 نسخ مجديت ان في الصلوة لشغلا وبياح قطعها بالتحول حية وندابة وفوق قد وضيع
 ما قيمته درهم له او اخيره وليستحب لدافعه^{تخف} الا خبئين وللخروج من الخلاف ان لم
 فوت وقت او جماعة ويجب لا غالة ملهوت وعرق وحرق لا لئلا احد الجويه بلا استفا^{نة}
 الا في النفل فان علم انه يصلي لا بأس ان لا يجيبه وان يعلم اجابه وكره تحريا استقبال
 القبلة بالفرج ولو بالخلع بالمدببت النعوط وكذا استدبارها في الاصح كما كره لبائع
 امساك صبي ليبول نحو القبلة وكما كره مدح عليه في نوم وغيرها اليها اي عمدا لانه^{أما}
 ادب قاله ملا أكبر او الى مصحف او شيء من الكتب الشرعية الا ان تكون على موضع
 مرتفع عن المعادة فلا يكره قاله الكمال وكما كره غلق باب المسجد^{بجوز} الا خوفا على متاع
 به يفتى وكره نحرهما الوطي فوقه والبول والنعوط لانه مسجد الى عنان السماء وانما
 طريقا لغير عذر وصرح في الفنية بفسقه باعتياده وادخال نجاسة فيه وعليه فلا

الاستصحاب يدهن نجس فيه ولا تطيبه بنجس ولا البول والفض فيه ولو في اناه ومجتم
 صبيان ومجانين حيث غلب نجسهم ولا تذكره وتبني اذا خله تعاقد فعله وخفه وصلوته
 فيهما افضل كايكرو ما ذكر فوق بيت جوفيه مسجد بل ولا فيه كانه ليس بمسجد شرعا واما
 لصلوة جنارة او عبيد فهو مسجد فحق جوار الاقذار وان افضل الصلوة فبالناس لا في حق
 غيره به يعني نهاية محل دخوله لجنب حائض كغناء مسجد وياط ومائة ومساجد حياض
 واسوان لا قوارع ولا باس بنفسه خلا محراب فانه يكره كانه يلهي الصلوة ويكره التكليف لقائ
 النقوش نحوها خصوصا في جدار القبلة قاله الحلبي في خطر المجتبى وقيل بكره في المحراب دون السقف
 والمحراب انتهى فظاهر ان المراد بالمحراب جدار القبلة فيلحفظ بحج وماء ذهب لويما له العلال
 لا من مال الوقف فانه حرام وضمن متعلقيه وفعل النقش او البياض الا اذا خيف من طمع
 الظلم فلا باس به كافي في ذلك اذا كان لا يحكم البناء والواقف فعل مثله لقولم انه يعبر الوقف
 كما كان وتما في البحر فروع افضل المساجد مكة ثم المدينة ثم القدس ثم قائم الاقدم
 ثم الاعظم ثم الاقرب ومسجد استاذة الدرر والسماع لاحبار افضل اتفاقا ومسجد حبه
 افضل من الجامع الصحيح ان ما التقي مسجد المدينة ملحق به في الفضيلة نعم تجري الاول اولى وهو
 في مائة ذراع ذكره ملا علي في شرح لباب الناسك ويحرم فيه السؤال وبكرة الاعطاء وقيل ان
 وانتاد ضالة او شعرة ما فيه ذكر ورفع صوت بذكر الله للفقهاء والوضوء الا فيما اعد لذلك و
 غير الاشجار لا تنفع لقليل نذر تكون للمسجد واكل ونوم المصنف وغيره ودخول
 اكل نحو نوم ويمنع منه وكذا اكل موز ولو بلسانه وكل عقد لا لمعتكف بشرطه والكلوم
 المباح وقبلة في الظهيرة بان يجلس لاجله كرس في النهار الاطلاق اوجه و
 تخصيص مكان لنفسه وليس له ازعاج غيره ولو مدرسا واذا صاف فلا صلى ازعاج
 القاعة لو مستخذوا بقرعة او درس بل ولا هل المحلة منع من ليس منهم عن الصلوة فيه

ولهم نصب متولي وخبر المسجدين واحدا وعكسه لصلاة لا لرسا ذكر في المسجد عطفه
 قرآن فاستماع العظة اولى فلا ينبغي الكتابة على جدرانها ولا باس يرمي عيش خفاش و
 حمام لشقيقه باس
 البوتر والنواقل

كل سنة نافله ولا عكس هو فرض عملا واجب اعتقادا وسنة ثبوتها بهذا ونقول ان
 الروايات وعليه فلا يكره يضم فسكون اي لا ينسب لم الكفر جاحدا وتذكره في الفجر مفيد
 له كعكسه بطريقه خلافا لهما ولكنه يقضى ولا يصح فاعدا ولا رابعا اتفاقا وهو ثلاث
 ركعات بتسليمه كالعرب حتى لو نسي القعدة لا يعود ولو عاد ينبغي الفساد كاسبغي و
 لكنه بقرآن في كل ركعة منه فاتحة وسورة احيناطا والسنة السهلة الثلاث وزيادة
 المعوزتين لم يجرها الجمهور وكبر قبل الركوع ثالثة رافعا يديه كما مر ثم يعتدل وقبل كالركعة
 وقتت فيه وليس الدعاء المشهور ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم به يفتي وصرح ^{الجد}
 بالكسرة بمعنى الحق وملحق بمعنى لاحق ويخالفه بالملهمة شعاع فان فرما بمجته فسدت خاتمه
 كانه لانه كلمة مهمله مخافتا على الاصح مطلقا ولو اما ما لم يثبت خير الدعاء الخفي وصرح ^{قتل}
 فيه ففي غيره اولى ان لم يتحقق منه ما يفسدها في اعتقاده في الاصح كما بسطه في التجزئة
 مثلا لم يفصله سلام لان فصله على الاصح فيهما لا اتحاد وان اختلف الاعتقاد والذا
 ينوي الوتر لا الواجب كما في العبد بن الاختلاف وباني الماسوم بقنوت الوتر ولا يشاء
 يفت بعد الركوع لانه مجتهد فيه لا الفجر لانه منسوخ بل يقف ساكنا على الاظهر حرسا
 يديه ولو نسبته اي القنوت ثم تذكر في الركوع لا يفت فيه لغوات محله ولا يعود الى
 القيام في الاصح لان فيه رفض الفرض للواجب فان عاد اليه وقت ولم يعيد الركوع لم ^{تفسد}
 صلاته لكون ركعته بعد قراءة التامة ويسجد للسجدة وقت اول الزواله عن محله ركع
 الامام قبل ارفع المقتدر من القنوت قطعه وناجده ولم يقرأ منه شيئا تركه ان خاف

فوت الركعة معه بخلاف التشهد لان الخالفة فيها هو من الاركان او النشر ^{الطمس} فسد
لا في غير هاتين قننت في محل الوتر او نانية سهو لم يقننت في ثالثه اما الوشك ^{نيتة} الله في ثانيا
او ثالثه كره مع القعود في الاصح والفرق ان السامي قننت على انه موضع القنن فلا يتكرر
بخلاف السالك ورجح الحلبي تكراره اما اما المسبوق فبقننت مع امامه فقط ولا يصير
مركبا باد التركع الثالثة ولا يقننت لغبرة الا لثالثة فيقننت الامام في الجهر ^{قبل} وقيل
في الكفاية خمسة يتبع فيها الامام قنوت وقعود اول وتكبير عید وسجدة
تلاوة وسهو وارجح لا يتبع زيادة تكبير عید وجنابة وركن وقيام لخامسة وثمانية ^{تفعل}
مطلقا للرفع للخرمبة والتنا وتكبير انتقال وتسميع وتسميع وفراة تشهد وسلام وتكبير
نترين وسنن حوكا اربع قبل الظهر اربع قبل الجمعة واربع بعدها بتسليمية ^{بسلامتين} فلو
لم تنب عن السنة وكذا لو نذر هلا يخرج عنه بتسليميتين وبكسسه يخرج وكفنان قبل
الصبح وبعد الظهر المغرب والعشاء ^{نعمت} العبدية لجبر النقصان والقبليته
لقطع طمع الشيطان ويستحب اربع قبل العصر وقبل العشاء ^{ويروى} بلانها وان شاء ركعتين
وكذا بعد الظهر لحديث الرمذي من جامع اربع قبل الظهر اربع بعد هاجر ماله
النار وست بعد المغرب ليكتب من لا وابن بتسليمية او ثنتين او ثلاث ^{والاول} والاول
واسبق وهل تحسب المؤكدة من المستحب ويؤدى الكل بتسليمية واحدة اخذ الكل لنم
وحرا باحة ركعتين خفيفتين قبل المغرب وافرة في البحر المصنف والسنن اكد عسنة
الفرج اتفاقا ثم الاربع قبل الظهر في الاصح لحديث من تركها لم تنله شفاعتي ثم الكل سواء
وقبل بوجوبها فلا تجوز صلواتها فاعدا ولا ركبها اتفاقا بلا عذر على الاصح ولا يجوز
تركها العالم صار مرجحا في الفتاوى بخلاف باقي السنن فلو تركها لما حاج الناس الى
فتواه وبخشي الكفر على منكرها وتقضي اذافات معه بخلاف الباقي ولو صلى ركعتين

تطوعاً مع ظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو طالع او صل اربعاً فوقع ركعتان بعد طلوعه لا يجزئ عن
ركعتيهما على الاصح تجنيس لان السنة ما واطب عليها الرسول صلى الله عليه وسلم بغيره بمسنداته
وتكره الزيادة على اربع في نفل النهار وعلى غان ليلته بسليمة لانه لم يزد ولا فضل فيهما الزيادة
بسليمة وقال في الليل المتني افضل قيل وبه يفتي ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في
الاولى في الاربع قبل الظهر والجمعة وبعدها واصلها ناسياً فاعليه السهو وقيل كما قال
الشمي ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة منها لانها التاكيد ما استبعت الغرضه وفي البوا
من ذوات الاربع يصلي على النبي ويستفتح ويتعوذ ولان كل شفيع صلوة وقيل لا
يأتي في الكل وصحة في القنية وكثرة الركيع والسجود احب من طول القيام كما في المجتبى و
رجحه في البحر لكن تطرفه في النهي من ثلاثة اوجه ونقل عن العجاج ان هذا قول محمد
وان مذهب الامام افضلية القيام وصحة في البدايع قلت وهكذا رأيته بسنيته
المجتبى مغر بالحمد فقط فتنبه وهل طول قيام الاخر من افضل كالفاردي لم يره وليس بحجة
رب المسجد وهي ركعتان واداء العرض او غيره وكذا دخوله بنية فرض او اقتداء
بنوب عنها بلانية وتكفيه لكل يوم مرة ولا تسقط بالجلوس عندنا بمجرد قلت وفي الضياء
عن القوت من لم يتمكن منها حدث او غيره يقول في الكلمات التسبيح اربعاً ولو تكلم بين
السنة والعرض لا يسقطها ولكن ينقص ثوابها وقيل تسقط وكذا كل عمل شاي في السنة على
الاصح فيه وفي الفلاحة ان شغل يسبغ او شرا او اكل اعادها وبلقة او شربة لا يطر
ولو حجي بطعام ان خاف ذهاب جلاوته او بعضها تاتوا ثم سن الا اذا خاف فولي
ولا اخرها لاخر الوقت لا يكون سنة وقيل يكون في شروع الاسفا وسنة الفجر افضل قيل
لا تترك السنن وانما التذوق وهذا السنة وقيل لا اراد التوافل بنذر ما ثم يصليها وقيل
لا تترك السنن ان راها ثم والا كره في الافضل في التفل في التوافل المترك لا يعرف

شغل عنها والآصح افضلية مساكن اخشع واخلص وندب ركعتان بعد الوضوء يعني قبل الجنا
 كما في الشبهة الثانية عن الجواب وندب اربع فضاء في الضيق من بعد الطلوع الى الزوال وفيها
 المختار بعد ربع النهار وفي الليلة اقلها ركعتان اكثرهما اثني عشر ووسطها ثمان وهو افضلها
 كما في المختار الاشرق في ثبوته بفعله وقوله عليه السلام واما اكثرها فبقوله حفظ وهذا
 لو صلى اكثر من سلام واحد لما اوفى فكلما زاد افضل كما افاده ابن حجر في شرح البخاري ومن
 المذمومات ركعتا السفر والقدم منه وصلوة الليل اقلها على ما في الجوهر ثمان ولو حبل ^{ثلاثا}
 فالاوسط افضل ولو انضاف اليه افضل واجبا ليلتي العيدين والنصف ^{شعبان} والعشر الاخير من رمضان
 والاول من ذي الحجة ويكون بكل عبادة نعم الليل والكثرة ومنها ركعتا الاستسحارة واربع صلوة
 التسبيح ثلاثمائة تسبيحة وفضلها عظيم واربع صلوة الحاجة وقبل ركعتان وفي الحادي ^{اها}
 اثني بسلام واحد وبسطناه في الغرائز ونفرض القراءة عمدا في ركعتي الفرض طلقا اما تعين
 الاولين فواجب على المشهور وكل النفل للمنفرد لان كل شفع صلوة لكنه لا يعم الرباعية الموكدة
 فتامر وكل التواضعا والزم نفل شرع فيه بتكبيرة الاحرام وبقيام الثالثة شروعا صحيحا
 قصدا الا اذا شرع متقدلا خلف مفترض ثم قطعه واقتصر او ابدل ذلك الفرض بعد ذكره ولو طوعا
 آخره في صلوة ظان او ابي او امرأة او محدث يغيث وافسده في الحال اما لو اختار المضي ثم افسد
 لزمه القضاء وعند غروب طلوع واستواء على الظاهر فان افسده حرم لقوله تعالى و
 لا تبطلوا اعمالكم الا بعدة ووجب قضاءه لو فساد به غير فعله كتيمة راي ما ومصلية
 او صائمة حاضت واعلم ان ما يجب على العبد بالترامه نوعان ما يجب بالفعل وهو النذر
 سينجي وما يجب بالفعل وهو الشرع في النوافل وبجمعها قوله * من النوافل سبع يلزم الشارع
 * اخذ ذلك مما قاله الشارع * صوم صلوة طواف حجة رابع * عكوفة عمرة احرامه
 السابع * وقضى ركعتين فونوى اربعاً غير موكدة على اختيار الحلبي وغيره ونقض في

خلال الشفع الأول والثاني أي وتشهد للأول ولا يفسد الكل اتفاقاً والأصل أن كل شفع
 صلوة الأجزاء افتداءً أو نذرًا وترك فعود أول كما يقضى ركعتين لو ترك القراءة في شفعيه أو
 تركها في الأول فقط أو الثاني أو أحدهما كفي الثاني لو ترك في الأول والأول أو أحدهما الثاني فغيره لأن
 الأول العاقل لم يصح بناء الثاني عليه فهذه تسع صور للزوم ركعتين وقضى أربعاً في ست
 صور لو ترك القراءة في إحدى كل شفع أو في الثاني وإحدى الأول وبصورة القراءة في الكل ●
 تبلغ سنة عشر لكن بقي ما زاد لم يقعد أو قعد ولم يتم لثلاثة أوقاف ولم يقيد هابضاً أو
 قديماً قتيبه وميز المداخل وحكم موته ولو في تشهد كاملاً ولا قضاء ولو في أربعاً وقعد قدر
 التشهد ثم لقض لا يلهى لم يشرع في الثاني أو شرع في فرض طائفة الله عليه فذكر إذا ألقب
 فغداً وغيره مضمون لأنه شرع مسقطاً لما وصل إلى أربعاً أكثر ولم يقعد بينهما استعانة
 لأنه بقيام جعلها صلوة واحدة فتبقى واجبة والخاتمة هي الفريضة وفي الشرح صلى
 الف ركعة ولم يقعد إلا في آخرها صح خلافاً للمحدث ويسجد للسجود ولا يثنى ولا يعود فليحفظ
 ويتنقل مع قدرته على القيام فاعسداً لا مضطجماً إلا بعد ابتداء وكذا بناءً بعد الفرج
 بذكر اهتد في الأصح بعكسه يجوز فيه أجر غير النبي صلى الله عليه وسلم على النصف إلا بعد
 ولا يصح بعد صلوة مفروضة مثلها في القراءة أو الجماعة ولا تعاد عند قسم الفساد للنهي
 ما انفك إلا ما قام قضى صلوة عمره فإن صح لقول كان يصل المغرب والوتر أربعاً ثلاثاً قعداً
 ويقعد في كل فقرة كما في التشهد على المختار وينقل المعيم راكباً خارج المصر محل القصر ميا
 فلو سجد اعتباراً بما لا فيها انما شرعت بالإجماع إلى أي جهة توجهت رايته ولو ابتداء عند أو
 على مرحلة نجس كثير عند الأكثر لو سيرها بعجل قليل فلا بأس به وإذا افتتح النقل راكباً
 ثم نزل بي وفي عكسه لأن الأول أدى أكمل ما وجب الثاني بعكسه ولو افتتحها
 خارج المصر ثم دخل المصر انما على الراية بما ياء وقبل لا بل ينزل عليه الأكثر قاله الحلبي

وقيل يتم الركبا لم يبلغ منزله قهستاني ويبنى قابما الى القبلة او قاعدا ولوركب نفسه لانه
 محل كثير بخلاف النزول ولو صلى على دابة في شق محمل وهو يفتد على النزول بنفسه لا يجوز
 الصلوة عليها اذا كانت واقفة الا ان يكون عيदान المحمل على الارض بان يركب تحت خشيته
 واما الصلوة على العجلة ان كان طرف العجلة على الدابة وهي تسير او لا تسير ففي صلوة على
 الدابة فيجوز في حالة العك المذکور في النيمكة في غيرها ومن العذر المطر وطين يغيب فيه
 الوجه وذهاب النفا او دابة لا تتركب الا بعنا او معين ولو محملا من فلاة الغير لا اعتبار
 حتى لو كان محاملة في شق محمل او اذا نزل لم تقدر تركب وحدها جاز له ايضا كما افاده في
 البحر فيلحفظ وان لم يكن طرف العجلة على الدابة جاز لو واقفة لتعليم بانها كالسير
 هذا كله في الفرض والواجب باو اعده وسنة الفجر بشرط ايقافها للقبلة ان امكنه ولا يفقد
 الامكان لثلاثا يختلف بسببها المكان واما في النقل فيجوز على المحمل والعجلة مطلقا واز
 لا يجامع الا على دابة واحدة ولو جمع بين ينة فرض ونقل ولو تجمعه رجع الفرض لقوته
 ابطالها صحته والائمة الثلاثة ولو نذر ركعتين بغير طهر لم يله به عند ابي يوسف
 كما لو نذر بغير طهر او عينا او ركعة وكذا نصف ركعة عند ابي يوسف وهو المختار واهل
 الثالث اي محمد ونذر عبادة في مكان كذا فاداهما في اقل من شرفه جاز لان المقصود الفرية
 خلافا للرؤى والثلاثة ولو نذر عبادة كصوم وصلوة في غدا فحاضت فيه يلزمها قضاء
 لانه يمنع الاداء لا الوجوب ولو نذر لها يوم حضاها لانه نذر بمعية الزلويج سنة
 موکدة لمواظبة الخلق الراشد بن الرجال والنساء اجماعا وقتها بعد صلوة العشاء الى
 قبل اللوتر وعبدة في الاصح فلولا انه بعضها وقام الامام الى اللوتر ونزعها ثم صلى اقامته
 ويستحب تاخيرها الى ثلث الليل او نصفه ولا تكرر بعدة في الاصح ولا تقضى اذا فلتت
 اصلا ولا وحدة في الاصح فان قضاها كان نفلا مستحبا وليس بتر او يجزئ كسنة مغرب

عشاء والجماعة فيها سنة على الكفاية في الأصح فلو تركها أهل مسجد أو مكة أو ترك بعضهم
 وكلما شجع جماعة فالمسجد فيه أفضل قاله الحلبي وهي عشرون ركعة حكمته مساواة الكل
 للمكمل بعشر تسليماً فلو فعلها بتسليمه فإن تعدل لكل شفيع صحته بركاهة وأثبتت عن
 شفيع واحد به يفتي يجلس زبائين كل أربعة بقدرها وكذا بين الخامسة والوتر ويجزئ
 بين تسبيح وقراءة وسكوت وصلوة فرادى نعم تكرو صلوة ركعتين بعد كل ركعتين والختم
 مرة سنة ومربان فضيلة ولا تافضل ولا يترك الختم لكسل القوم لكن في الاختيار لا فضل
 في زماننا ولا ملا يتقبل عليهم وآخرة المصنف وغيره وفي المجتبى عن الإمام لو قرأ ثلاثاً ناقصاً
 أو آية طويلاً في الفرض فقد أحسن ولم يسي فاطنك بالترابيح وفي فضائل رمضان للزاهد
 أفتى أبو الفضل الكوباني والوبري أنه إذا قرأ في التراويح الفاتحة وآية أو آيتين لا يكره من
 لم يكن عالماً بالصلوات وهو جاهل بآي الإمام والقوم بالتساقط في كل شفيع ويريد الإمام على
 التشهد إلا أن يقرأ القوم فيأتي بالصلوة ويكفي بالهم صل على محمد لأنه الفرض عند الشافعية
 ويترك الدعوات ويحجب المنكرات وهذا من الظواهر فتوكلت وتسمية وطائفة
 تسبيح واستدأخض بكرة فاعل الزيادة تأكيداً ما حقه قبل لا تصح مع العدة على القيام كما
 كرهنا خبير القيام إلى كرم الإمام للتشبيه بالمنافقين ولو تركوا الجماعة في الفرض لم يصلوا
 التراويح جماعة لأنها تتبع فضيلة وحده يصلونها معه ولم يصلوها أي التراويح بجملة
 أو صلوا مع غيره إلا أن يصل الترمي مع بقى وتركها الكل من صلوات الترمي جماعة فلا يراجع
 لا يصل الترمي ولا التطوع جماعة خارج وضأن أي بكرة ذلك على سبيل النداء أي بان يقبل
 أربعة بواحد كما في الدور لا خلاف في صحة الاقتداء إذا ما منع نفر في الاشتباه عن ذلك
 بكرة الاقتداء في صلواته غائب وبطءه وفدراً لا يثبوت كذا ركعتيه الإمام بالجماعة
 قلت ونتمه عبارة البراري من الإمامة ولا ينبغي أن يتكلم هذا التكليف لا مكره

وفي الثاني رخصة لم ينو الامامة لكرامة على الامام فيلغظ وفيه اي رمضان يصلي الوتر
 قيامه بها وهل افضل في الوتر الجماعة ام المنزل تصح ان لكن نقل شرح الوصاية ما
 ان المذهب الثاني دارة المصنف وغيره بالدليل الرخصة
 شرع فيها اذ اخرج النافلة والمندورة والقضاء فانه لا يقطعها مفترق اقيمت اي شرع
 الرخصة في صلاة لا اقامة المودن ولا الشروع في مكان وموفي غيره يقطعها بعد اخر
 الجماعة كالوردت رابته او فارقد رها او خاف ضياع دبره ممن على او كان في النفل فيجب
 وخاف فونها قطعه لا مكان قضائه ويجب القطع لئلا يجاع عرق او حرف ولودعاء احدا
 في الفرض لا يجيبه الا ان يستغث به وفي النفل ان علم انه في الصلوة فدعاء لا يجيبه ولا
 اجابه فاما لان القعود مشروط للتحلل وهذا قطع لا تحلل ويكتفي بتسليمه واحدة مو
 الاصح غايه ويقندى بالامام وهذا ان لم يقيد الكعة الاولى بسجدة او فية ما بها في غير
 رباعية او فيها ولكن ضم اليها كعة اخرى وجبايم باثم احرارا النفل والجماعة وان صلى لا
 منها اي الرباعية اتم مفترق اتم اتم بالامام متفلا ويذكر بذلك فضيلة الجماعة
 الا في العصر فلا يقندى لكرامة النفل الجدة والشارع في نقل لا يقطع مطلقا وفيه ركعتان
 وكذا سنة الظهر سنة الجمعة اذا اقيمت او خطب الامام يتم على اربع الفول الرابع
 لا فيها صلوة واحدة وليس القطع لا كمال بل لا بطلان خلافا للملاحجة الكا وكرة تحريمها
 للنهي خروج من لم يصل من مسجد اذن فيه جرى على الغالب والورد دخل الوقت اذن فيه
 اولا الا لمن ينظم به امر جماعة اخرى او كان المخرج لم يستحب لم يصلوا فيه او لا سنادا لذكر
 لوسماع الوعظ او الحاجة ومن عزمه ان يعود فلهما الا لمن صلى الظهر العشاء مرة
 فلا يكره خروجه بل تركه للجماعة لا عند الشروع في الاقامة فيكره لئلا يفقه الجماعة
 بلاعد بل يقندى متفلا لما مر في الفول العصور المغرب مرة فيخرج مطلقا

وان اقيمت كرامة النفل بعد الاولين وفي المغرب احد المحظورات البقية او مخالفة الاما
بلا تمام وفي النهي ينبغي ان يجب خروجه لان كرامة مكنته بلا صلوة اسند قلت اذا د
الفهستان ان كرامة النفل الثلاث تزيهية وفي المضمرات لا فرق فيه لاساء واذا خلا
فوت كعفي الفجر لا يستغاليه بسببها تركها لكون الجماعة اكمل ولا بان جاز ان ركعة
في ظاهر المذهب وقيل التشهد واعتمد المصنف والشرع لا يتبعان للبحر الا في ضعفه في النهي
ولا يتركها بل يصلها عند باب المسجد وان وجد مكانا ولا تركها لان ترك المكرورة مفق
على فعل السنة ثم ما قيل في بيع فيها ثم بغير الفريضة او ثم يقطعها ويقضها مردود بان
دور المفسدة مقدم على جذب المصلحة ولا يقضيها الا بطريق التبعة لقضاء فوضها
قبل الزوال لا بعد في الاصح لو ورد الخبر بقضائها في الوقت المهمل بخلاف القياس
فعيد لا عليه لا يقاس بخلاف سنة الظهر وكذا الجمعة فانه ان خان فوت ركعة
يتركها ويقعد ثم ياتي بها على انها سنة في وقته اي الظهر قبل شفعه عند محد وبه يفتي
جوهرة واما قبل الحاشا فتدوب لا يقضه اصلا ولا يكون مصليا بجماعة اتفاقا من
الحد ركعة من دوام الاربع لانه منفرد ببعضها لكنه ادرك فضلها ولو ادى لا التشهد
اتفاقا لكن نوابه دون المد للثلاث لغوات التكبير الاول واللاحق كالمدا لانه لو كان موثما
حكما وكذا في كل وقت يكون مصليا بجماعة على الاظهر وقال الشرحي لا دلالة حكم الكل و
ضعفه البر ولا من فوت الوقت تطوع ما شاء من فرض ولا لا بل يحرم التطوع لتعوية
الفرض ويأتي بالسنة مطلقا ولو صلى منفردا على الاصح لكونها مكملات واما في حقه
عليه الصلوة والسلام فلزيادة الدرجات ثم قول الدرر وان فائت الجماعة مشكل مما مر
فتدبر ولو لم يقعد بما امام رآه فوقف حتى يفتح الامام لاسله لم يدرك الموت الركعة لان
التشريك في جزم من المكن شرط ولم توجه فيكون مسبوقا فياتي بها بعد فراغ الامام بخلاف

ما ولد له في القيام ولم يركع معه فإنه يصير مذكراً لها فيكون لاحقاً في بيها قبل الفراغ ومتى لم يدرك الركوع تنجز المتابعة في السجدين وإن لم يجتنبه ولا يفسد بركتها فلم يدرك الركعة ولم يتابعه لكنه لما سلم الإمام قام وإن بركته فصلته نامة فترك واجبا عنه عن التجنيس ولو ركع قبل الإمام فلحقه إمامة في صح ركوعه وكراهة تحريم إن قرأ الإمام في الفرض والآب بخبره ولو سجد الموم مرتين ولا إمام في الأولى لم يجز سجدته عن الثانية ونماه في الخلاصة باب قضاء الفوائت

لم يقل للفوائت ظناً بالمسلم خبر إذا تأخير بلا عذر كبير لا نزول القضاء بالتوبة أو الحج من العذر العذر وخوف القابل لموت الولد لأنه عليه السلام أخرها يوم الخندق ^{بأنه} فعل الواجب وقنه وبألتزمه فقط بالوقت يكون إدام عندنا وبركته عندنا ^{بأنه} ولا تأمل فعل مثله وقنه لمحل غير الفساد لقوام كل صلاة أدت مع كراهة التحريم تعاد وجوباً الوقت وأما بعد فذا والقضاء فعل الواجب بعد وقنه وأطلاؤه على غير الواجب كالتي قبل الظهر مجازاً الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر إدام وقضاء لازم يفوت الجواز بعونه للغير المشهور من تأم عن صلوة وبه يثبت الفرض العلي وقضاء الفرض والواجب السنة فرض وواجب سنة لف ونسرتب وجميع أوقات العزوف للنضال الثلاثة المنهية كمن لم يجز تفريع على اللزوم فحرم من ذكر أنه لم يوتر لوجوبه عندنا إلا استثناء من اللزوم فلا يلزم الترتيب إذا ضاق الوقت المستحب حقيقة أو ليس من الكفاية نفويت الوقية لتدارك الفائتة ولم يسع الوقت كل الفوائت ولا يصح جواز الوقية مجتبى وفيه ظن عليه العناصير وقت الفرض لا ما وفيه منع يكرها إلى الطلوع وفرضه الأخير أو شيت الغلظة لا عند الوفاة ست اعتقادية لا دخلها في هذا التكرار المقصود للخرج ونخرج وقت السادسة على الأصح ^{متفقاً} أو قديمة على الحمد لأنه متى اختلفوا في الترجيح رجح إطلاق المتن مجزاً وظن ظناً معتبراً

أي يسقط لزوم الترتيب أيضا بالظن المعتبر لكن صلى الظهر ذكر الزكاة الفجر فسقط ظهره فلا اقتضى
 الفجر ثم صلى العصر ذكر الظهر جاز العصر إذا فاتته عليه في طئه حال أداء العصر وهو ظن
 معتبرة لأنه مجتهد فيه وفي المجتبى من جهل فرضية الترتيب يلحق بالناسي واختاره جماعة
 من إمامة بخاري وعليه يخرج ما في القينة صبي بلغ وقت الفجر وصلى الظهر مع ذكره جازو
 كما يلزم الترتيب بهذه القدرة ولا يعود لزوم الترتيب بعد سقوطه بكثرتها أي الفوائت بعد الفوا
 إلى الغلبة بسبب القضا لبعضها على المعتدل لأن الساقط لا يعود وكذا لا يعود الترتيب بعد سقوطه
 بباقي المسقطات السابقة من النسيان والضيق لكن في المفرد السراج عن الدرر السقط
 للنسيان أو الضيق ثم ندك انتع الوقت يعود اتفاقا ونحوه في الاستشابة في بيان الساقط
 لا يعود فليخرج حتى لو خرج الوقت في خلال الوقتية لا يفسد وهو مودع ولا يفسد مجتبى
 فساد أصل الصلوة بترك الترتيب موقوف عند أبي حنيفة في سوا ظن وجوب الترتيب أولا
 فإن كثرت وصارت الفوائت مع الفائتة سنا طهر صحتها بجمع وقت الخامسة التي هي سادسة
 الفوائت لأن حول وقت السادسة غير طهر لأنه لو تركه لم يجمع وادى بأصله انقلبته بعد طوع
 الشمس كما بان لم تنصر سنا لا يظهر صحتها بالتصير فلا وفيها يقال صلوة تصح خمسًا وأخرى خمسًا
 ولو مات وعليه صلوة فائتة وأوجبه الكفارة يعطى لكل صلوة نصف صاع من ترك لفطرة وكذا حكم
 الزوال والصوم وانما يمين ثلث ماله ولو لم يترك مالا يستقرض وأزاته نصف صاع مثلاً ويدفعه لفقر
 ثم يدفعه الفقير الوارث ثم ثم حقه ثم ولو قصده بامر لم يجز لأنها عبادة دينية بخلاف الحج لأنه لا يقبل
 النيابة ولو أدرك للفقر أقل من نصف صاع لم يجز ولو أعطاه الكل جاز ولو أدى عن صلوة في مرضه لا يصح بخلاف
 الصوم ويجوز تأخير الفوائت وإن نوى على الفور بعد السعي على العيال وفي الخواص على الأصح وسجد المدا
 والذكر المطلق وقضاء رمضان موسع وضيق الحوائج كذا في المجتبى ويجزى الجاهل جري الإسلام ثم مكث مدة
 فلا قضاء عليه لأن الخطاب إنما يلزم بالعلم أو بدليله لم يوجد كما لا يقتضي من ذلك فاته ونحوها ولا قبلها

الإجماع بالردة يصير كالكاثر لا يصلح ولا يلزم بأعادة فرض أدائه ثم لا يدع عنه ونبأ
 أي سلم في الوقت لا نه خط بالردة قال تعالى ومن كفر بآياته فعد خط عمله وخالف الشافعي
 بدليل ثبت وهو كما فرقنا أضاف علمان وجرأين أحباط العمل والخط في النار لا أحباط
 بالردة والخلود بالموت عليها فلم يحفظ **فروع** صبي أحلم بعد صلاة العشاء استيقظ
 بعد الفجر لمه نضامها صلى بفرضه بالتمسك بالإمام ما فاته في صلاته ولا يعيد لو صح كثر
 الغوات نوى أو ظهر عليه أو آخره وكل الصوم لمن رمضان هو لا صح ويتبين أن لا يطلع
 غيره على قضاها لأن التأخير محصية ولا يظهرها **باب سجود السهو**
 من إضافة الحكم إلى سببه وأوله بالفوات لأنه لا صلاح ما فات وهو والناسك اليسار
 واحد عند الفقهاء والظن الطرف الراجح والوهم الطرف المرجوح يجب له بعد سلام
 واحد عن يمينه فقط لأنه المأمور به يحصل التميل وهو لا صح بحزن المجتنب وعليه لو
 بتسليتين سقط عنه السجود ولو سجد قبل السلام جاز ذكره نزلها وعند مالك قبله
 النقضان بعدة في الزيادة فيعتبر القاف بالقاف والدال بالدال سجدة واحدة ويجب الضميمة
 وسلام لأن سجود السهو يرفع الشبهة دون القعدة لقوتها بخلاف الصلوية فإنها ترفعها
 وكذا الندوة على المختار ويأتي بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في القعدة لا
 في المختار وقيل فيها أحباطا إذا كان الوقت صالحا فلو طلعت الشمس في المختار أجزت
 القضا أو وجدته ما قطع البناء بعد السلام سقط عنه فتح وفي الفنية لو نسي النفل على
 فرض سهي فيه لم يسجد بترك متعلق يجب واجب ما مر في صفة الصلوة سهوا فلا يسجد
 في العدة قبله في أربع تركه القعدة الأولى وصلوته فيه على النبي صلى الله عليه وسلم ونفارة
 محلا حتى شغل عن ركعتين وأخير أحد سجدة الركعة الأولى إلى آخر الصلوة نهره إن تكرر
 لأن تكراره غير مشروع كركوع متعلق بترك واجب قبل قراءة الواجب بتقديمها ثم

انما يتحقق الترك بالسجود فلذلك لو بعد النحر من الركوع عاد ثم اعد الركوع الا انه في ذلك
 الفاتحة بعد السجود ايضا وان خيرا قيام الى الثالثة بزيادة على التشهد بقدر ركن وقيل في
 وفي الزبلي الاصح وجوبه اللهم صل على محمد والجهنم بما يجازي الامام وعكسه لكل مصلحة
 الاصح ولا يصح تقديمه بقدر ما يجوز به الصلوة في الفصلين وقيل فائده فاضيلتان
 السهو بما اى بالجهنم والمخافة مطلقا اى قل اكثر وهو ظاهر العناية واعتماد الحواشي على
 منفرد متعلق يجب ومقتضى سهو امامه ان سجد امامه ليجوز للمتابعة لا سهو احدا والسبب
 يسجد مع امامه مطلقا سواء كان السهو قبل الاقدام او بعد ثم يقضى ما فاتهم ولو سهى فيه سجدة ثانية وكذا
 الاخرى لكنه يسجد اخر صلواته ولو سجد مع امامه اعادته والمقيم خلف المسافر كما
 وقيل كاللاحق سهو عن القعود الاول من الفرض ولو علم اما النفل فبعود ما لم يقيد بالسجود
 ثم تذكر عاد اليه وتشهد ولا سهو عليه في الاصح ما لم يستقم قائما في ظاهر المذهب
 هو الاصح فتح ولا اى ان استقام قائما لا بعود لا شغل له بفرض القيام وسجد للسهو
 لترك الواجب فلو عاد الى القعود بعد ذلك لنفسه صلواته لرفض الفرض لما ليس لفرض وصححه
 الزبلي وقيل لا نفس لكنه يكون مستبأ ويسجد لتأخير الواجب وهو لا يشبهه كما حقه
 الكلام هو الحق هذا في غير الوتر اما الوتر فيعود حتما وان خاف فوت الركعة لان القعود
 فرض عليه بحكم المتابعة سراج وظاهر انه لم يعد بطلت تحريفه كلام والظاهر انها واجبة
 في الواجب فرض الفرض فلو انما في رسالة حافله فواجبها ولو سهى عن القعود الاخير
 كله او بعضه عاد وكيفي كون كلا الجلستين ترك التشهد ما لم يفيد ما سبق لان ما ذكر
 الركعة محل الفرض وسجد للسهو لتأخير القعود وان قيد ما سبق عامدا او ناسيا تحول
 فرضه فلا يرفعها الجبهة عند محمد وبه يعني لان تمام الشئ باخر ولو سبقه الحدث
 قبل رفعه فوضا وبني خلافه لا يبيح حتى قاله صلوة فسدت اصلها الحدث والعبر

للإمام حتى لو علم ولم يعلم به القوم حتى سجدوا لم يفسد صلاتهم ما لم يتعمدوا السجود وبها
 يلزم أن تصل ترك القعود الأخير وبند الخامسة بقرض ولم يطل فرضه وضم سادسة ولو في
 العصر الفجران شاملا لخصاص الكرامة والالتزام بالقصد ولا يسجد للسهو على الأصح لأن
 الفصلان بالفساد لا ينبغي أن تعد في الرابعة مثلا فإنه الشاهد ثم قام عاد وسلم ولو سلم قائما
 صح ثم الأصح أن القوم ينتظرونه فإن عادت بعده وإن سجد الخامسة سلموا لأنه تم فرضه إذ
 لم يبق عليه إلا السلام وضم إليها سادسة ولو في العصر وخامسة في المغرب ورابعة
 في الفجر به يفتى لجبر الكعبان لنزلهما وضما لكونهما عهدا وقطع ولا بأس بتمامه في وقت
 كرامة على المعتد وسجد للسهو في صورتين لنقصان فرضه بتأخير السلام في الأولى وركبته
 في الثانية والكعبان لا ينيان عن السنة في الأصح لا المواظبة عليهما إنما كانت بمنزلة
 مبدئية ولو أقدم فيهما صلاهما أيضا وإن أفسد قضاء ما به يفتى نقاه ولو ترك القعود
 الأول في النفل سهوا وسجد ولم يفسد استحسانا لأنه لا شرع ركعتين شرع أربعين البضاو
 فذا منه يعود ما لم يقبل الثالثة بسجدة وقبله وإذا صلي ركعتين فرضا أو نفلا وسهيا
 فيها فسجد له بعد السلام ثم أراد بناشفع عليه لم يكن له ذلك البناءي كبره تحريما ^{بطل} الثلاث
 سجدة بلا ضرورة بخلاف المساء إذا نوى الإقامة لأنه لم يبين بطلت ولو فعل ما ليس به
 من البناء صح بناؤه لبقاء التحريم ولعيبه هو والمسافر يسجد السهو على المختار لبطونه
 بوقوعه في خلال الصلوة سلام من عليه يسجد السهو بخروجه من الصلوة خروجا موقوفا
 أن يسجد عاد البراءة ولا لا وعلى هذا فيصح الإقدام به ويبطل وضوءه بالفقهية وأصبر
 فرضه أربعين بنية الإقامة أن يسجد للسهو في المسائل الثلاث ولا يسجد لا تثبت الأحكام
 المذكورة كذا في غاية البيان وهو غلط في الخبرين والصواب أنه لا يبطل وضوءه و
 لا يتغير فرضه سجد إذا لا لسقوط السجود بالفقهية وكذا بالنية ثلاث يقع في خلال الصلوة

تمامه في الجزء النهي بسبب السهو ولو مع سلامه ناديا للقصع لانه تغيير للشرع لقولهم ^للن
من القبلة او يتكلم ليطردون التعرمة ولو نسي السهو او سجد صليبه او تلاوته بلوته ذلك
مادام في المسجد سلم مصلي الظهر مثلا على راس الركعتين نوما اتمامها اتمها اربعاً وسجد ^{للسهو}
لان السلام ما يلا يبطل لانه دعاء من جهة بخلاف ما لو سلم على ظن ان فرض الظهر ركعتان
بان ظن انه سجد اولها الجمعة او كان معه عهد اسلام فظن ان فرض الظهر ركعتان او كان في صلاة العشاء فظن انها الترخيم
فسلم او سلم زكراً ان عليه ركنا حيث تبطل لانه سلام عمن وهو قبل لا تبطل حتى يقصد به خطأ
أدى والسهو في صلاة العبد والجمعة والمكتوبة والنظوع سواء والمختار عند المتأخرين
عده في الاولين لدفع الفتنة كما في حجة البحر وأقره المصنف وبه جزم في الدرر وإذا
شك في صلوته من لم يكن ذلك اى الشك عادة له وقبل من لم يشك في صلوته قط بعد
بلوغه وعليه للشافعية بمجرد المداومة كم صلى استأنف بعمل مناف وبالسلم فاعاناً
اولاً لانه المحلل وان كثر شكه في حال ظنه ان كان له ظن للمحج ولا اخذ بالاقول ليقينه
وقضى كل موضع فومعه موضع فعوده ولو واجبالا يصير تاركاً فرض القعود ولو ^{جه}
واعلم انه اذا شغله ذلك الشك فتفكر قد اداء ركن ولم يستغل حالة الشك بغيره
ولا تسبىح ذكره في الاخيرة وجب عليه سجد السهو في جميع صور الشك سواء عمل
بالنهي او بنى على الاقل فتح لتأخير الركن لكن السراج انه يسجد للسهو في اخذ الاقل
مطلقاً وعليه الظن ان تفكر قد ركن **فروع** اخبره عدله بان صلى الظهر اربعاً
وشك صدقه وكذب اعداد احتياطاً واختلف الامام والقوم فلو الامام على يقين
لم يعد الا اعداد بقول شك انها ثمانية الوتر لم نالته فنت وقعد ثم صلى اخرى وفت
ايضاً الاصح شك كل كبر للافتتاح او لا او احدث او لا او اصابه بجلسة او لا او سجد
واسجد او لا استقبل النكاح او لا او اختلف لو شك في اركان الحج وظاهر الصلاة

البناء على الاذن عليك بالاستبانه في قاعدة اليقين لا يزول بالشك باب صلوة المرن
 من اضافة الفعل لفاعله او محمله ومناسبه لونه عارضا سماويا فئاخر سجود التلاوة
 ضرورة من تعذر على القيام اى كل طرض حقيقى وحده ان يلحقه بالقيام ضرورة
 قبلها او فيها اى الفريضة او حكمي بان خان زيادته او بطوع برئه بقيامه او دوران ^{سنة}
 او وجد لقيامه الماسد اليه او كان لوصلي قائما سلسل محله او تعذر عليه الصوم كما مر
 صلى قاعدا ولو مستندا الى سادة او انسان فانه يلزمه ذلك على المختار كيف شاء على
 المذهب لان المرض اسقط عنه الاركان فالهيئات اولى وقال فريز كالشهاد قيل
 وبه يفتى بركوع وسجود وان قدر على بعض القيام ولو متكيا على عصي او حائط قام زوا
 بقدر ما يقدر ولو قد آية او تكبيرة على المذهب لان البعض معتبر بالكل وان تعذر ليس
 تعذرها شرط بل تعذر السجود كما في لا القيام او ما بالحرمة قاعدا وهو افضل من الابقام فاما
 لقوله لا يرضى ويجعل سجوده اخفض من كمره لروما ولا يرفع الى وجهه شيئا يستند عليه
 فانه يكره تخريا فان جعل البناء للمعجم وذكره العيني وهو يخفض راسه لسجوده اكثر من ركوعه
 صح على انه اجماع لا سيجو لا ان يجذ قوة الارض ولا يخفض ولا يصح لعدم الابل وان ^{تعد}
 القعود ولو حكما الاما مستلقيا على ظهره وحذاء نحو القبلة غير انه ينصب ركبتيه كذا ^{منه}
 ما لا ربل الى القبلة فيرفع راسه يسيرا يصبر وجهه اليها وعلى جنبه الايمن او الايسر
 وجهه اليها والاول افضل على المعتمد وان تعذر الاجماع براسه وكثرت الفوائ بان لا
 على يوم وليلة سقط القضاء عنه وان كان يقيم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الفقه
 لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب فافاد بسقوط الاركان بسقوط الشرط عند ^{الحج}
 بالاولى ولا بعيد في ظاهر الرواية بدائع ولو اشتبه على مريض اعداد الركعات او
 السجودات لغاس يلحقه لا يلزم الاداء ولو اداها متلفين غيره ينبغي ان تجزئ ^{لذات} الفتية

ولم يوم بعينه وقلبه وحاجبه خلا فالرفع ولو عرض له مرض صلى الله عليه وسلم بما ذكره
 المعتمد ولو صلى قاعاً برکوع وسجود فبني ولو كان يصلي بالجماء نضح لا يبي إلا إذا صح
 قبل أن يومي بالركوع والسجود كما لو كان يومي مضطجاً ثم قدر على القعود ولم يقدر على
 الركوع والسجود فإنه يستأنف على المختار لأن حاله القعود أقوى فلم يجز بناءً على الضعيف
 والمنقطع إلا أن يكمل على شيء كعصى وجلاد مع الكتيبة أي التعبد بالكرامة ويدونه كبره وله
 القعود بالكرامة مطلقاً هو الأصح ذكره الكاوي غيره صلى الله عليه وسلم في ذلك جازاً عند الاعتدال
 لخلية الخمر وأسائه وكلاً لا يصح إلا بعد أن هو لا ظهر برهان والمروطة في الشط كالشط
 في الأصح والمروطة بجملة البحر إن كان السراج يحركها سداً فلا كسارية ولا فكاً لو أفضت
 ولم يزم استقبال القبلة عند الافتتاح وكما دارت ولوام قوماً في ذلك من مروطين صح
 ولا لا ومن جن أو أعمى عليه ولو فزع من سبع أو أدمى يوماً وليلة قضى الخمس وإن زاد
 وقت صلاة سادسة لا للحج ولو أفاق في المدة فإن فاتته وقت معلوم قضى ولا لا
 زال غفله بين أو خروا داء الزمة القضا وإن طال لأنه بضع العباد كالنوم ولو قطعت
 يداه أو جلاهما من المرفق والكعب وبوجهه جراحة صلى بغير طهارة ولا يتيم ولا يعبد
 هو الأصح وقد مر في التيمم وقبل الصلاة عليه وآثر يرمي غسل موضع القطع **فروع**
 أمكن الشرب الصلاة بالجماء بلا عمل لئلا يترتب الإداء ولا لا أمره الطبيب بالاستلقاء
 لينزع الماء من عينيه صلى بالجماء لأن حرمة الأعضاء كحرمة النفس مرفوعة تحت ثياب
 نجسة وظالم على شيء تنجس من ساعته صلى على حاله وكذا لو لم يتنجس إلا أنه يلحقه
 مشقة بتحريره **باب سجود التلاوة**

من إضافة الحكم إلى سببه يجب بسبب تلاوة آية أي أكثرها مع حرف السجدة من أربع
 عشرة آية أربع في النصف الأول وعشرة في الثاني منها أول الحج أما ثانيته فصلائية لأن
 فيها

بالركع مختلفا للشافعي ونفي ذلك مجرد للفصل بشرط سماعها والسبب لأن لم يجد السماع
 كدلالة الأصم والسمع شرط في غير التالي ولو بالفارسية إذا أخر أو بشرط الأنتم أي لا قضاء
 بمن تلاها فإنه سبب لوجوبها أيضا وإن لم يسمعها ولم يحضرها للفتاوى ولو تلا الموم لم ^{يسجد}
 للصلاة أصلا لأن الصلاة لا بعد ما يجادل الخارج لأن الحجرت لمغيين فلا يعدو حتم حتى
 ودخل معهم سقطت ولا تجب على من تلا في ركوعه أو سجوده أو تشهد له لحجرتها على القبة
 بشرط الصلاة المتقدمة خلا التحريمية ونية التعيين ونفسه ما يفسدها وكنها السجود
 بالله كركع مصل إماما رضى ركب وهي تحية بين تكبيرين مسنونين جهر وبين قامين
 مستجيبين بلا رفع يد وتشهدت سلام وفيها تسبيح السجود في الأصح على من كان متعلقا ^{بجيب}
 أصلا لوجوب الصلاة لأنها من أجزائها إذا كان أصم إذا تلاها أو قضا لا تجب السكرات ^{لأن} التلاوة
 فلا تجب على كافر وصبي ومجنون وفاسق أو أسمعوا لا منهم ليسوا أصلا لها ويجب تلاوتهم
 يعني المذكورين خلا المجنون المطبق فلا تجب تلاوته لعدم اهليته ولو قصر جونه فكان يؤمنا
 وليلته أو أقل تلاوته أصح وأن أكثره تلاوته يلزم من سماعه على حرة لكن جزم
 الترتيل في باختلاف الزمنية ونقل الوجوب بالسمع من المجنون عن الفتاوى الصغير والهرق
 قلت وبه جزم الفهستاني لا تجب جماعة عن الصلاة أو الطير ومن كل نال حرفا ولا بالتلويح
 وهو من الموم ولو كان السامع في صلوة أي صلوة الموم بخلاف الخارج كما روي على الخارجي على
 الحار وكرهه أخيرا ما نزلها وكيفية أن يسجد هذا ما عليه بلا تعيين ويكون مودبا و
 سقط بالحيف الرواية أن لم تكن صلوة في الفور لصبره وتأخر أمنها فإن تأخره ولو
 بقيها ما دام حرمه الصلاة ولبعد السلام فتح ثم هذا النسبة على الصلاة في الأصح ^{شأنه}
 خطاب قاله المصنف لأن العناية أنه خطأ مستعمل وهو عند الفقهاء خبر من صواب نادرا
 ومن سجد من إمام ولو باق عليه بما فيهم به قيل إن لن لا إمام بها سجدة واحدة ولا يتم بعد

يسجد اصلا كذا طلق في الذكر تعالى لا صلوا لم يقصد بها اصلا سجدا وكذا لو اقبل به في ركعة
على ما اخاره البرودي وغيره وهو ظاهر الهداية ولو لاها في الصلوة سجد ما فيها لا خارجا
لامر في البدائع واذا لم يسجد اتم قتلته التوبة الا اذا افسدت ^{الركعة} بغير الخوض فلو به سقط عنها السجدة
ذكره في الخلاصة فيسجد خارجا عنها لا نهيا لما فسدت لم يبق التيمم ولا وقوف على الركعة ولو بعد
ما سجد لم يعد ذكره في الفنية ويخالفه ما في الخاتمة تلاها في نفل فافسدة قضاءه دون السجدة
لان محل علم ما اذا كان بعد سجودها وتودي بركعة وسجود غير ركعة الصلوة وسجودها في الصلوة
وكذا في خارجها يترك الركعة عنها في ظاهر الروي بزازية لما في اللغات وتؤدى بركعة ركعة في الركعة
الركعة على الفور من قراءة آية او اثنين وكذا الثلاث على الظاهر كما في البحر انما اى قوى الركعة
بسجود الدلوة او على السراج وتودي بسجودها لذلك اى على الفور ان لم ينو بها اجماع ولو لاها
في ركعة ولم ينو بها الوتم لم يجز ويسجد اذا سلم الا لم ويبعد القعدة ولو تركها فسدت صلواته كما
في الفنية ويتبقى حله على الجهرية نعم لو ركع وسجد لها فورا ^{بالتيمم} ركع لها فقل القوم انه ركع فركع
رفضه وسجد لها ومن ركع وسجد سجدة اجزأه عنها ومن ركع وسجد سجدين فسدت صلواته
لانها انفرد بركعة نامدة ولو سمع المصلح السجدة من غيره لم يسجد فيها لانه غير صلواته بل يسجد
بعدها لسماعها من غير محذور ولو سجد فيها لم تجز لانها نافضة للنهي فلا ينادى بها ^ل الكا
واعادة اى السجود لما مر الا اذا تلاها المصلح غير الوتم ولو بعد سماعها سراج ودونها اى الصلوة
لان زيادة ما دون الركعة لا تفسد الا اذا تابع المصلح التالي ففسد لما تبعه غير امامه و
لا تجزئه عما سمع تجنيسا وغيره وان تلاها في غير الصلوة فسجدها ثم دخل في الصلوة فتلاها
فيها سجدا اخرى ولم يسجد اولا كفته واحدة لان الصلوة اتمى فتستتبع غيرها و
ان اختلف المجلس ولم يسجد في الصلوة سقط في الاصح وانتم كما مر لو كرر ما في مجلسين
تكررت وفي مجلس واحد لا تكرر بل كفته واحدة وفعلها بعدة دلى اولى فنية وفي البحر

لنا خيرا وطولا اصل ان مبناها على الداخل فاعلم ان شرط اتحاد الآية والمجلس هو
 في السبب بان يجعل الكل كالأدوية واحدة فتكون الواحدة سببا والباقي تبعها وهو البقي بالعبادة
 لان تركها مع وجود سببها شنيع لا يدخل في الحكم بان يجعل كل أدوية سببا للسمية قد اخلت
 للمجدي والكافي واحدة لانه البقي بالعقوبة لانها للزجر وهو يجرى واحدة فيحصل المقصود
 الاكرم يعفوم قيام سبب ^{العقوبة} فلا فرق بقوله فتنبوا الواحدة في داخل السبب عما قبلها
 وعما بعدها ولا تنوب في ذلك ثم عاينها حتى لو زان في المجلس جلدانيا واسلم الثور
 ذابا وايما وانتقاله من عصف شجرة الى عصف آخر وسببه في هذا هو من تبدل للمجلس او
 لآية فوجب سجدة او سجدة اخرى بخلاف زوايا مسجد وبنت وسفينة سائرة وفعل قليل
 كما لكل مقمين وقيام ورسلام وكذا دابة يصلي عليها لان الصلوة تجمع لا مكر ولو لم يصلي تكر
 كما تنكر لو تبدل مجلس سامع دون تال حتى لو ركع وكلم في غلامه عيسى يكر على السلام لا الركب
 لا تنكر في عكسه وهو تبدل مجلس التال دون السامع على الفتى به وهذا يفيد ترجيح سببه
 السامع واما الصلوة على الرسول فلا ذلك عند المتقدمين وقال النازحون تنكر اذا دخل في
 حق العباد واما العطاس فلا صح انه ان اراد على الثلاث لا يشتمه خلاصة وكرة ترك آية سجدة
 وعامة باقي السورة في قطع نظم القرآن وتغيير اليفة واتباع النظم والتأليف ما جوبه
 بلع ومفاد ان الأثر المحرم لا يكره عكسه ولكن ياب ضم آية او آيتين اليها قبلها او بعد ^{هنا}
 دم التفضيل اذ الكل من حيث انه كلام في رتبة وان كان لبعضها زيادة فضلة ^{شأن} آية
 على صفاته تعالى واستحسن اخفاؤها عن سماع غير مشي للسرور واختلف النصيح في وجوبها
 على متساغل محل لا يسمعها والراجح الوجوب جرد الله عن تشاغله عن كلام الله فتركها
 لانه بعضه ان يسمع ولو سمع آية سجدة من قوم من كل واحد منهم حر فام يسيده لانه لم ^{يسمها}

من تأخذه فقد أداران اتحاد التنا في منطهمه لكل مهمة وفي الكافي قيل من قرأ الحق السجدة
كلها في مجلس وسجد لكل منها كافاه الله تعالى ما أمه وظاهرة انه يقره لهو لا ثم يسجد ويحتمل
ان يسجد لكل بعد فراغها وهو غير مكروه كما مر وسجدة التكو مستحبة به يفيق لكنها مكره
بعد الصلوة لان الجهالة يعتقد نهاسنة او واجبة وكل مباح يودي اليه فمكره ويكره
للإمام ان يقرأ ما في مخافته ونحو حجة وعبد إلا ان تكون بحيث تودي بركوع الصلوة او
سجودها ولو تلى على المنبر سجد وسجد السلام بواب صلوة المسافر
من اضافة الشيء الى الشرط او محله ولا ينبغي ان الندوة عارض موعبارة والسفر عارض
مباح الابحار من هذا اخر وسمى لأنه يسفر عن اخلاق الرجال من خرج من عمارية
موضع اقامته من جانب خروجه وان لم يجاوز من الجانب الآخر في الثانية ان كان بين
القنات والمصارف من غلوة وليس بينهما من عرفة ينشطر بجوازته ولا فلا قاصدا ولو كان
من طواف الدنيا بلا قصد لم يقصر مسيرة ثلاثة ايام وليا بها من اقصر ايام السنة ولا ينشطر
سفر كل يوم الى الليل بل الى الزوال ولا يعتبر بالفراخ على المذهب بالسيرة الوسط مع الاستمرار
المعتادة حتى لا يسرع فوصل في يومين قصر ولو وضع طريقان احدهما للسفر والاخر
قصر الاول لا الثاني صلى العرض الرابعي ركعتين وجواب القول بن عباس ان السفر فرض على
لسان نبيكم صلوة المقيم اربعاً والمسافر ركعتين ولذا عدل المصنف عن قولهم قصر كان ركعتين
ليست اقصر حقيقة عنه بل تمام فرضه والاكمال ليس رخصة في حقه بل اساءة قلت وفي
البحر ركعتان الصلوة فرضت ليلة الايام ركعتين ركعتين سفر او حضر الا المغرب فلما جاء
عليه الصلوة والسلام واطمان بالمدينة زيارت الا البحر لطول المقاربة فيها والمغرب كانها
وتر النهار فلما استقر فرض الرابعة خفف منها في السفر عند نزول قوله تعالى وليس عليكم جناح
ان تقصروا من الصلوة وكان قصر ما في السنة الرابعة من الحج وبهذا يتجمع لادلة انتهى كلامهم

فيحفظ ولو كان عاصيا بسفرة لان القبح المجاوز لا يعدم المستوعبه حتى يدخل من وضع مقامه
 ان سار مدة السفر الا فلينمى مجرديته العود لعدم استحكام السفر وبنوى ولو في الصلوة اذا لم يخرج
 ونها ولم يك لا حاشا فان نصف شهر حقيقة او حكما لاني البرازية وغيرها لو دخل الحاج الشام
 وعلم انه لا يخرج لامع القافلة في نصف نوال اتم لانه كذا في الإقامة بموضع واحد صالح
 لها من صراوقية او صحرا دارا ومعد من اهل الاخبية فيفصل ان لى الإقامة في اقل منه اي
 من نصف شهر او نوى فيه لكن في غير صالح كبر او جربة او نوى فيه لكن بموضعين مستقلين
 مكة ومنى لو دخل الحاج مكة ابام العشر لم تصح نيته لانه يخرج الى منى وعرفته نصارا كنية
 الإقامة في غير موضعها وبعد عبدة من منى تصح كالنوى مبنية في احداهما وكان احدهما
 تبعا لاخر بحيث تجتمع على ساكنه لا يتحد احكاما او لم يكن مستقلا براه كعبه امرأة
 لو دخل بلقاء ولم ينو ما اي مدة الإقامة بل قرب السفر غدا او بعدا ولو بقي على ذلك سنين
 الا ان يعلم نأخر القافلة نصف شهر كما مر وكذا يصح ركعتين عسكرا دخل ارض حرب او حاصرا
 حصنا فيها بخلاف من دخلها بامان فانه يتم او حاصرا اهل البغي في دارنا في غير مصر متبع
 الإقامة مدتها للتردد بين القرى والقرى بخلاف اهل اخبية كعب وترك كان نوما في
 المفارة فانهما تصح في الاصح وبه يفتى اذا كان عند من الماء الكلا ما يكفيهم مدتها فان
 اصل الا اذا قصد اموضعا بينهما مدة السفر فيقصر ان نوا سفر او لا لا ولو نوى غيرا
 الإقامة معهم لم يصح في الاصح والحاصل ان شرط الاتمام سنة الدنية والمدة واستقلال الروا
 ونزك السيرة واتحاد الموضع وصلاجه فهستنا فلواتم مسافرا فعد فعد الاول ثم فده
 ولكنه اساء لو عمدا لا خيرا السلام وترك واجبا الفرض واجبا تكبيرة افتتاح النفل وخلط
 النفل بالفرض وهذا لا يحل كاخيرة الفهستاني بعد ان فسر اساء وباتم واستثنى النار وما
 زاد فقل لمصلحة الفرائع وان لم يقعد بطل فرضه وطل الكل فعدا لترك القعدة المفروضة الا اذا

ولا فامة قبل ان يقيد الثالثة بسبعة لكنه بعيد القيام والكروع لوقوعه فلا فلا ينوب عن

الفرض ولو نوى في السجدة صار نفلا وضح اقتداء المقيم بالمسافر الوقت وبعده فاذا قام

المقيم الى الامام لا يقراء ولا يسجد للسجدة في الاصح لانه كاللاحق والقدان فرض عليه

وقيل لا فقيهه وندب للامام هذا يخالف الغاية وغير ما ان العلم بحال الامام شرط لا في حاشية

الهداية للهندية الشرط العلم بحاله في الجملة لا في حال الابتداء هو في شرح الارشاد ينبغي ان

قبل شرعه ولا فامة سلامه ان يقول بعد التسليتين في الاصح انما اصله في مسافر

لوضع يوم انه سمى لو نوى الا فامة لا لتحقيقها بل لقيم صلوة المقيمين لم يصير مقبلا واما اقتداء

المسافر بالمقيم فيصح في الوقت ويتم لا بعد فيها يتغير لا نها اقتداء المفترض بالمنفصل في حق

القدرة لو احدى في الاولين او القراءة لوني الاخرين وياتي المسافر بالسنن ان كان في حال

امن وقوله الا بان كان في خوف وراى لا ياتي بها وهو المختار لانه ترك لغيره تجنب قيل

الاسنة الفجر العتيد في تغير الفرض اخر الوقت وهو لا ما يسع النجاسة فان كان المكلف

في اخر مسافر واجب ركعتان ولا فابع لانه العتيد في السببية عند عدم الاداء قبله و

الجن الاصيل وهو موطن ولا دناءة اهله او وطنه يبطل بمثله اذا لم يبق له بلاول اهل فلو بقي

لم يبطل بل يتم فيه مالا غير يبطل وطن الا فامة بمثله وبالوطن الاصيل وبانشاء السفر لا يصل

ان الشيء يبطل بمثله وبما فوقه لا بما دونه ولم يذكر وطن السكنى وهو ما نوى فيه اقل من نصف

شهر لعدم فائدته وما صورة الزباني ردة في البحر والمعتبرية المتبوع لانه الاصل لا التابع

كامراة وفاها ممرها المعجل وعبد غير مكاتب وجدة يرتفع من الامير اوبيت المال ^{حيدر}

واسير وغيره وتليد مع زوج ومولى وامير ومستاجر لوف وشتر مرتب قلت فقيد العتيد

ملاحظ في تحقيق السببية مع ملاحظة شرط آخر تحقيق ذلك وهو الا يرتاق في مسألة العتيد

ووفام المهر المراء فهو عدم كناية العتيد به بان جواب جاذبة خيرة كرايسة ثمانية الف

ولا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو نوى المتبوع الإقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم
على الأصح كما في المجبط وغيره دفعا للضرر عنه كما في الخلاصة عبد الله بن مولاة فنوى المولى
الإقامة إن أم صحت صلواتهما ولا أممبني على غير الأصح والقضا بجعل أن يشابه الأول أسفرا
وحضر إلا أنه بعد ما تقر لا يتغير غير أن المريض يقضى فائتة الصحة في مرضه بما قدره الله
فروع سافر السلطان قصر تروج المسافر يلد صار مقبلا على الوجه طهرت النجاسة
وبقي لمقصدا ما يؤمن يتم في الصحيح كصبي بلغ بخلاف كافر أسلم عبد مشترك بين مقبم و
مسافر إن نهائيا قصر في نوبة المسافر ولا يرض عليه الفعود الأول ويتم احتياطاً ولا يتم
بمقيم أصلاً وهو ما يفرق الشاة من لم يدره منكم كم ركعة فرض يوم وليلة فهي طالق فقالت
أحديهن عشرون والثانية سبعة عشر والثالثة خمسة عشر والرابعة أحد عشر ^{يطلق}
لأن الأولى ضمت الورد الثانية تركته والثالثة ليوم الجمعة والرابعة للمسافر ^{أفروا}
باب الجمعة بتثليث الميم وسكونها في فرض عين يكفر جامداً للثبوتها
بالليل القطعي كما حققه الكمال وهي فرض مستقل ألد من الظهر وليست بدلا عنه كما
حريه الباقي مغرباً للسري الذين بين الشعة وفي البحر قد ائتمت مراراً بعدم صلواته الأربع
بعد ما بذية آخر ظهر خوف اعتقاد عدم فرضية الجمعة وهو الاحتياط في زماننا وأما من
لا يخاف عليه مفسدة منها فلا بد أن يكون في بنية خفية ويشترط الصلوات سبعة ^{سبعم}
الأول المصروف وماله يسع أكبر مساجد أهله المبكفين بها وعليه فتوى أكثر الفقهاء
مجتبى لظهور التواني في الأحكام وظاهر المذهب أنه كل موضع له أمير وقاض يفيد
على إقامة الحدود كما حرره فيا علقنا على المتن في اذن الحاكم ببناء الجامع في الرستاق اذن
بالجمعة اتفاقاً على ما قاله السرخسي وإذا اتصل به الحكم صار مجعاً عليه فيلحقه وفناؤه
بكسر الفاء وهو ما حوله الفضل به أولاً كما حرره ابن الكمال وغيره لا جمل مصالحه كدفن الجوف

وركن الخيل المختار للفوتى تقديراً بفتح ذكره الراجحى ولثاني السلطان ولومتغلباً و
 امرأة فيجوز امرها باقامتها او ما مودة باقامتها ولو عبدولي ناحية وان لم تجز انكته و
 اقصينه واختلف في الخطيب المقرر من جهة الامام الاعظم او من جهة نائبه هل ملك ^{استثناء} _{الامارة}
 في الخطبة فقل لا مطلقاً اى لضرورة او لا لان يفوض اليه ذلك وقيل ان لضرورة جاز ولا
 وقيل نعم يجوز مطلقاً بلا ضرورة ^ن _ف على شرف القوات لتوقته فكان الامر به اذ ناباه ^{استثناء}
 دلاله ولا كذلك القضاء وهو الظاهر من عباراتهم في البادع كل من ملأ الجمعة ملك اقامة
 غيره وفي الصفة في تعداد الجمعة لابن جرياش اما بشرط الاذن لاقامتها عند بناء المسجد
 ثم لا بشرط بعد ذلك بل الاذن مستحب لكل خطيب وتامة في الجوز ما في الزيلعي ^{كذلك}
 وما ذكره من لا ضرورة غيره ركة ابن الكاظم رسالة خاصة بهن فيها على الجواز بلا شرط ^{طعن}
 فيها وابدع وكثير من الفوائد اودع وفي مجمع الامم ان الخطبة مطلقاً في زمانها ^ن _{في} وقيل في تاريخ
 حسن والبعين وتسماعه اذن عام وعليه الفتوى في السراجية او صلى احد بغير اذن ^{الخطيب}
 لا يجوز الا اذا اخذ به من له ^ن _{في} بية الجمعة بويده ذلك انه يلزمه اداء النفل بجماعة وافر
 منيخ لا سلام مات والي مصر فتح خليفته اوصى الشر بفتحين حكم السياسة او القا
 الماذون له في ذلك جاز لان تفويض امر العامة اليهم اذن بذلك دلاله فلقاضى القضا
 بالثام ان يقيمها وان بولي الخطب ابل اذن صريح ولا تقرب الباسا و قالوا يقيمها امير ^{البلد}
 ثم الشرطي ثم القاضي ثم من ولاه قاضي القضا ونصب العامة للخطيب غير معتبر
 مع وجود من ذكر اما مع عدمهم فيجوز للضرورة وجازت الجمعة بمعنى الموسم فقط لو جرد
 الخليفة او امير الجواز او العراف او مكة ووجود الاسواق والسكك وكذلك ابنته نزل بها
 الخليفة وعدم التعيين بمعنى التخفيف لا يجوز لا مبر الموسم لقصور ولايته على امور الحج
 حينئذ حتى لو اذن له جاز ولا يعرفات لانها مارة وتودي في مصر واحد بمواضع كثيرة

مطلقا الذي عني به شرح المجمع للعباسي وامامه فتح القدير دفع الصحاح وعلى المروج فاجتمع لمن سبق
 بخرمته ونفسه بالمعبة ولا اشتباه فيصلي بعد ما اخطأه وكل ذلك خلاف المذهب فلا يعول
 عليه كاحرارة في البحر وفي مجمع لا نفي عن المطلب ولا حوطية اخطأه كانت وقته لان حوطيه
 عليه باخر الوقت قبله والثالث وقت الظهر فتبطل الجمعة بخروجه مطلقا ولا حقا بعد ان
 اوزجه على المذهب لان الوقت شرط لا دام لا شرط الا فتاح والاربع الخطبة فيه فلو خطب
 قبله وصلى فيه لم تصح والخامس كونها قبلها لان شرط الشيء سابق عليه بخبر جماعة تنعقد بهم
 ولو كانوا صما او باما فلو خطب وحده لم يجز على الاصح كافي البحر عن الظهيرية لان لا مزج بالبيع
 للذكر ليس الا لاستماعه والامور جميع وجزم في الخلاصة بانه يكفي حضور واحد وكفت تحبته
 او تميلة او تسبيحة للخطبة المفروضة مع التواضع والالاء من ذكر طويل وانله قدرا
 الشهد والواجب بنيتها لفرح محمد اعطاه الله وقبيل لم ينب عنها على المذهب كما في النسبة
 على الذبيحة لكنه ذكر في الذبايح انه بنوب فامل وليس خطبتان خفيفتان ولو زاد
 على قد رسورة من طول الفصل بمجلسة بينهما ما يندرس ثلاث آيات على المذهب وتاركها ميسر
 على الاصح كتركه قراءة ثلاث آيات ويحجر بالثانية لا كالأولى ويبدأ بالتعوذ ويبدأ
 ذكر الخائف الراشدين والعمان لا الدعاة للسلطان وجوزة القهستاني وكبره تحريميا
 بما ليس فيه ويكره تكبير فيها الا ما مر معروفا لانه منها ومن السنة جلوسه في
 مخدعه عن يمين المنبر ولبس السواد وترك السلام من خروجه الى دخوله في الصلوة
 وقال الشافعي اذا استوى على المنبر سلم مجنبي وطهارة وسد عورة قائما واهل في قائمه
 مقام ركعتين الا صح لا ذكره الزبلي بل كشرها في الثواب ولو خطب جينا ثم اغتسل و
 صلى جاز ولو فصل باجنبي فان طال بان رجع لبنته فتغذى او جامع واغتسل ^{ستقبل}
 خلاصة اى لما بالطلون الخطبة سراج لكن ينبغي ان لا يثبت شرط اعتدال امام ^{الخطيب}

والسادس الجماعة واقلها ثلاثة رجال ولو غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة سوى
الامام بالنظر لانه لا بد من الذكر وهو الخطيب وثلاثة سوى وبنص فاسعوال
ذكر النصوص فنقول قبل سجدة واحدة قبل التيمية بطلت وان بقي ثلاثة رجال
ولذا اتى بالقول او نفرد بعد سجدة او عاودا او اذكره او كما ونفرد بعد الخطبة
وصلى باخرين لا تبطل وانما جمعة والسابع الاذن العام من الامام و
وهو يحصل بفتح ابواب الجامع للوادين كافي فلا يضر على ابواب الفلسفة
لعدم اولعادة قديمة لان الاذن العام مقول لا موله وغلقه لمنع الصدق
لا المصلحة نعم لولم يخلق كان احسن كافي مجمع لانهم صغروا الشرح عيون المدا
قال وهذا اول ما في البحر والشيخ يلاحظ فلو دخل امير حصنا او قصره وخلق
بابه وصلى باصحابه لم ينعقد ولو فتحه واذن للناس بالدخول جاز وكذا الامام
في دينه ودينه الى العامة محتاج فسيحان من تارة عن الاحتياج وتارة ^{اضحا} لانه
تسعة تختص بها اقامته بمصر واما المنفصل عنه فان كان يسمع النداء تحب عليه
عند محمده وبه يفتي وكذا في الملتقى وقد مناعن الواوالية تقدير بغير خروج
في البحر اعتبار عوده لبنته بلا كلفة وصحة والحق بالمرضى ^{الرجعي} والشيخ الفاني و
حرية والاصح وجوبها على المكاتب واجيروا ببعض ويسقط من الاجر بحسبه
لو سجد الا لا ولو اذن مولا وجبت وقيل بخير جوهر ورجح في البحر التخيير وذكور
محققه ولو غر عقل ذكرها الزيلعي وغيره وليسا خاصين بوجوده بغيره فوجب على
الا عود وقلته على المشي جزم في البحران سلامة احدهما كاف للوجوب لكن
قال الشنقي وبنيو لا يجب على مغلوب الرجل لا مقطوعها وعدم حبس عدم خوف
عدم مطرئ عليه ووجوب تلج ونحوها وفاقها في هذه الشروط ومنها ان اختار لغيره

وصلا هو مكلف بالخ عاقل وقعت فزاعن الوقت للتلايعود على موضوعه بالنقص
 في الجرحي افضل الا للزلة ويصح للامامة فيها من صلح امامة لغيرها فاجازت لمسافر عبدا ^{يصر}
 وتنفقد الجمعة بهم اي محصورهم بالطريق الاولى وحرم لمن كعد له صلوة الظهر قبلها افت
 بسد ما ولا يكره غايه في يومها محضر كونها سببا لتفويت الجمعة وهو حرام فان فعل ثم ندم و
 سقى عبره اتباع الادوية ولو كان في المسجد لم تبطل الا بالشروع قيد بقوله اليه لانه لو خرج ^{في}
 او صرح فخرج الامام لم يلزم فيها احد لم تبطل في الاصح فالبطالان به مقيد بامكان ادراكها
 بان انفصل عن باب داره والامام فيها ولم يدركها بعد المسافة فلا يصح انه لا يبطل ^{الاج}
 بطلان ظهور الاصل الصلوة ولا ظهر من اقتداء به ولم يسمع ادراكها او لا يفرق بين مسدود
 غيره على المذهب وكذا تحت المعدور ومسجون ومسافر اذا ظهر جماعة في مصر قبل الجمعة وهذا
 لتقليل الجماعة وصورة المارضة واذا دان للمساجد تنطبق يوم الجمعة على الجامع وكذا اهل
 مصر فاتهم الجمعة فانهم يصلون الظهر بغير اذان ولا اقامة ولا جامعة ويستحب للمريض اخير
 الى خارج الامام وكذا ان لم يخرج هو الصحيح ومن ادركها في تشهد او سجود سهو على القول به فيها
 يتهاجمه خلافا للمذاهب كذا يتم في العيد اتفاقا كما في عيد الفصح لكن السراج انه عند محمد ^{يصر}
 مدركا له ويميز جمعة الظهر اتفاقا ولو نوى الظهر ليصبح اقتداءه ثم الظاهر انه لا فرق بين ^{السافر}
 وغيره نهرا حشا واذا خرج الامام من الحجرة ان كان ولا فقيامه للصعود شرح المجمع فلا صلوة ولا ^{يكره}
 الى تمامها وان كان فيها ذكر الطلعة في الاصح خلافا قضا فاتهم لم يسقط الترتيب بينها وبين ^{قنينة}
 فانها لكره سراج وغيره لصورة صحة الجمعة ولا لا فلخرج وهو السنة او بعد ثلثة النفل ^{الاصح}
 ونيف الية وكما احرم الصلوة حرم في الخطبة خلافا وغيره فيحرم كل ذكر كلام ولو تسبعا ^{سلام}
 او مرتين عليه يستمع ويسكت بلا فرق بين تسبعا في الاصح ولا يرد تحديق من ذلك لانه يجب ادبي ^{هو}
 مناجاة الله تعالى في كل صلاة الساجدة وكان يورثه بغير كتابة ويصح ولا يصح له بان يغيره ^{فيه} او يدا

والصواب أنه يصل على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع اسمه في نفسه ولا ينبغي
 ولا إرساله به يفتي وكذا يجب الاستماع لسائر الخطب كخطبة نكاح وختم وعيد على
 المحدث وكذا لا بأس بالكلام قبل الخطبة وبعدها وإذا جلس عند الثاني والخلاف في
 كلام يتعلق بالآخره أما غيره فمكره إجماعاً وعلى هذا الزقية المتعارفة في زماننا مكره عند
 لا عند ما ولما ما يفعله المؤذن حال الخطبة من الترخي وغرة ذكره اتفاقاً ونماه في الجهر
 العجب المرتضى يسمي عن الأما بالمعروف بمقتضى حديثه ثم يقول انصتوا حكم الله قلت أن
 على قولها مقننه وجب سبي البها وترك بيع ولو مع السعي في المسح اعظم وزراً بالآذان ^ل
 في الأصح وإن لم يكن في زمن الرسول بل في زمن عثمان في إفراد في البحر حصاً عند في الزمة على الكثرة
 تخريماً ويؤذن ثانياً بين يديه أي الخطيب إذا بوحدة الفعل أن المؤذن أن كان أكثر من واحد
 أدنو واحد بعد واحد لا مجتمعون كما في الجلال والتمرا شئ ذكره القهستاني إذا جلس
 على المنبر فإذا أتم أقيمت وكبره الفصل بأمر الدنيا ذكره العيني لا ينبغي أن يصل على غير الخطيب
 لأنهما كشئ واحد فإن فعل فإن خطب صبي بإذن السلطان صلى بالبالغ جاز هو المختار ولا بأس
 بالسفر لهما إذا خرج من عمران المصروف خروج وقت الظهور كذا في الحاشية كسر عبارة ^{الظهور}
 وغيرها بلفظ دخول بل خروج وقال في شرح المنية والصحاح منه بكبره السفر بعد الدواعل ^{قبل}
 أن يصلها ولا بكبره قبل الزوال القوي إذا دخل المصروفها أن في المثلث ثم ذلك اليوم لزومه الجمعة
 وإن نوى الخروج من ذلك اليوم قبل وقتها وبعد لا يلزمه لكن المهران نوى الخروج بعد لزومه
 والألا وفي شرح المنية أن في المثلث إلى قبل لزومه قبل لا كما يلزم لو قدم مسافراً ولم يحل عزيم
 لا يخرج يومها ولم ينو إلا فانه نصف شهر خطب الإمام بسيف في بلدة فتب به كماله والألا كماله
 وفي الحلوى القدسي إذا فرغ المؤذن قام الإمام والسيف يسار وهو مكى عليه وفي الخلاصة أن تنكي
 على قول من في فروع سمع الداء وهو ياكل تركه أن خاف فوت الجمعة أو مكتوبه لا جماعة

رصقي سعي يريد الجمعة وحوائجها بن معظم مقصوده الجمعة نال قوابل السعي اليها وبهذا يعلم ان
 من ترك في عباده بها العبرة ولا غلب الا فضل طموس الشعر فلم الظفر بعد ما لا بأس النظمي بالم أخذ
 الامام الخطبة ولم يود احدا الا انه يجد الافرحه امامه فيتحلى بها للضرورة ويكره التحلى
 للسؤال لكل حال وسئل عليه السلام عن ساعة الاجابة فقال ما بين جلوس الامام الى ان يتم
 الصلوة وهو الصحيح وقبل وقت العصر البه ذهب المشايخ كما في النيات خانيه وفيها سئل
 بعض المشايخ ليلة الجمعة افضل ام يومها فقال هوها وذكرني احكامات الاشياء ما اختص
 به يومها وارة الكهف فيه ومن فهم عطفه على قوله ويكره ان يلبس الصوم والفراد ليلة ^{الغيا}
 فقد ورم وفيه تجتمع الارواح وتزار القبور ويا من الميت من عذاب القبور ومن مات فيه
 اوليته من عذاب القبور ولا تسير فيه جهنم وفيه يزور اهل الجنة وهم سجنائه ونعالي
 باب العيدين سمي به من الله فيه عوائد الاحسان والعودة بالشر
 غالبا او نقولا ويستعمل في كل يوم فيه مسرور والاقبل * عيد وعيد وعيد من مجتمع
 وجهه العيب يوم العيد والجمعة * فلو اجتمع الم يلزم الاصلوة احدها وقبل الاصلوة
 الجمعة وقبل صلوة العيد كذا في الفقهستاني عن التمرناشي قلت قد راجحت التمرناشي في رايه
 حكاية عن الغير بصيغة التمرناشي فنبهه وشرع في الاول من الهجرة تحجب صلواتها على من
 تحجب عليه الجمعة بشرائطها المتقدمة سوى الخطبة فانها سنة بعد ما في القنية ^{صلوة}
 العيد في القرى تكرر تحويما اي لانه اشتغال بملا يصح لان المصير شرط الصحة وتقدم
 صلواتها على صلوة الجنازة اذا اجتمعا لانه واجبه عينا والجنازة كفاية وتقدم صلوة الجنازة
 على الخطبة وعلى سنة المغرب وغيره والعيد على الكسوف لكن في الجليل الاذان عن
 الحلبي الفتوى على تأخير الجنازة عن السنة واكثر المصنف كانه العاقلها بالصلوة كان
 في آخر احكام دين الاشياء يعني تقديم الجنازة والكسوف حتى على الغرض بالم يفتقرو

قتائل وندب يوم الفطر كله حلاوات واولوف ويا قبل خروجه الى صلوته واستنكبه واغتسله
 وتطيبه بماله ریح لالون ولبسه احسن ثيابه ولوعبر ابيض وادام فطرته صح عطفه ^{على}
 اكلمه لان الكلام كله قبل الخروج ومن ثم اتى بكلمة ثم خروجه ليفيد زاحيه عن جميع ما
 مستبأ الى الجبانة وحي المصلي العام والواجب مطلق التوجه والخروج اليها الى الجبانة لصلاة
 العيد سنة وشهرهم المسجد الجامع هو الصحيح ولا بأس باخراج منبر اليها لكن في الغلاة
 لا بأس ببنائه دون اخراج له ولا بأس بعوده كالباب وندب كونه من طرف آخر واطهار البناشة
 والثار والصدقة والتختم والتهنية بتقبل الله منا ومنكم لا يتكر ولا يكر في طريقها ولا ^{ينقل}
 فيها مطلقا يتعلق بالتكبير والتنفل كذا حرره المصنف تبعاً للبرهان لكن تعفيه في النهج
 تقييده بالجمعة زاد في البرهان وقال الجمعة سنة كالاخص وهو رواية وجهها ظاهر
 وقوله تعالى ولتكموا العدة ولتكبروا الله ووجه الاول ان رفع الصوت بالذكر بعد صلاة العيد يقتصر
 على مورد الشرع انتهى وكذا لا يتنفل بعدها في مصلحتها فانه مكروه عند العامة وان
 تنفل بعدها في البيت جاز بل يندب تنفل باربع وهذا الخواص واما للعوام فلا ينبغي من
 تكبير ولا تنفل اصلا لقلة رغبته في الخيرات بحرف في هاشبه بخط ثقة وكذا اصوله رغباً
 وبرائة وقد لا نعلم ان علياً رضي الله عنه رأى رجلاً يصلي بعد العيد فقيل اما تمنعه يا امير
 المؤمنين فقال احاول ان ادخل تحت الوعيد قال ^{الشيخ} ارايت الذي ينبغي عبد اذا صلى و
 وقفها من الارتفاع ولا ربح ولا تضع قبله بل يكون انقلاباً الى الزوال باستقلال الغاية
 فلوزالت الشمس وهو في اثنا ثمان فسدت كافي الجمعة كذا في السراج وقد ضاع في الاثني عشر
 وصلى بهم الامام ركعتين قبل الزوال وحي ثلاث تكبيرات في كل ركعة ولم يزد نابعه الى
 سنة عشرة لا نه ما رواه الان سيمع من المكبرين فياتي بالكل ويوالي ندبا بين القرأتين ونفلاً
 كالجمعة ولو ادركت المزمع الامام في القيام بعدها كبر في الحال برأى نفسه لانه مسبوق ولوسبق

بركعة يقرأ ثم يكبر ثلاثا يتوالى التكبيرات فلم يكبر حتى ركع الإمام قبل يكبر الموم لا يكبر في
 القيام ولكن يركع ويكبر في الركوع على الصحيح لأن الركوع حكم القيام فلا يمان بالواجب اولى
 من المسنون كما لو ركع الإمام قبل ان يكبر فان الإمام يكبر في الركوع ولا يعود الى القيام ليكبر
 في ظاهر الرواية فلو عاد ينبغي الفساد ويرفع يديه في الزوال وان لم يراماه ذلك لا
 اذا كبر الكاهن كما مر فلا يرفع يديه على المختار لان اخذ الركبتين سنة في محله وليس
 تكبيراته ذكر مسنون ولذا برسل يديه ويسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسيما
 هذا يختلف بكثرة الزحام وقتله ويخطب بعد ما خطبتين ومما سئل فلو خطب قبلها حم
 واسام لترك السنة وما ليس في الجمعة ويكره ليس فيها ويكره والخطب ثمان بل عشرين
 بالتمديد ثلاث خطبة جمعة واستسقاء ونكاح وينبغي ان تكون خطبة الكسوف و
 ختم القرآن كذلك ولم اره وسيبدأ بالتكبير في خمس خطبة العيدين وثلاث خطب الحج
 ان التي بمكة وعرفه يبدأ فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كذا في خزائن ابى الليث و
 يستحب ان يستفتح الاولى بشع تكبيرات تترأى متتابعات والثانية بسبع هو السنة
 وان يكبر قبل نزوله من المنبر اربع عشرة واذا صعد عليه لا يجلس عند المنبر ويعلم
 الناس فيها احكام صدقة الفطر ليوذها من لم يؤدها وينبغي تعليمهم في الجمعة التي قبلها
 ليزجروا في محالها ولم اره وهكذا كل حكم احتج اليه لان الخطبة شرعت للتعليم ولا يصلحها
 وحده ان قلت مع الامام ولو بلا فساد اتفاقا كما في تيمم المجر وفيها يلغى اي رجل افسد
 صلوة واجبة عليه ولا فضاء عليه ولو امكنه الذهاب لامام آخر فعلا لا يهاؤدي بمصوحا
 بمواضع كثيرة اتفاقا فان عجز صلى اربعا كالمضي ووخر بعد ركعة الى الزوال من الغد فظن
 من ثلثا كالاول فتكون قضاء لا اداء كما سيجي في الاضحية وحكم الفهستاقولين و
 احكامها احكام الاضحية لكن هنا يجوز تأخيرها الى ثالث ايام النحر لا عز مع الكرامة

Digitized by Google

وهو ما تقدم ما خلاصته في الرواية ولابد بالتلبية سقط السجود والتكبير باب الكسوف
 مناسبة اما حين لا اتحاد والقتل ثم اليهود على انه بالكاف والظلم الشمس والقمر على الناس
 من ملك اقامة الجمعة بيان للسجود ما في السراج لا بد من شرائط الجمعة الا الخطبة رده في العجدة
 الكسوف ركعتين بيان لا قله وان شاء اربع او اكثر كل ركعتين تسليمة او كل اربع مجتبي و
 كالنفل اي يزكو واحد في وقت غير مكره بلا اذان ولا اقامة ولا جهرة ولا خطبة وينادي
 الصلوة جامعة ليجتمعوا ويطلب فيها الركوع والسجود والقراءة والادعية والاذكار الذي
 في من خصائص النافلة ثم يرد بعد هذا حالها مستقبل القبلة او قائما مستقبل الناس والقوم
 يومنون حتى تجلي الشمس كلها وان لم يحضر الا امام للجمعة صلى الناس في ادى في منازلهم تحزن من
 الفتنه كالحسن للقر والتنج الشديد والظلمة القوية نهارا والضمير القوي ليلا والقرم الغا
 ونحو ذلك من الايات المخوفة كالزلازل والصواعق والتنج والمطر الدائم وعموم الامراض
 ومنه الذباب ربح الطلعون وقول ابن حجر انه يغني حسنة وكلها بطاعون ولا عكس فتمامه في
 الاستباه وفي العيني صلوة الكسوف سنة واختار في الاسرار وجوبها وصلوة الخسوف حسنة
 وكذا البقية وفي الفتح واختلف في استئذان صلوة الاستسقاء هذا الخراب الاستسقاء
 هو دعاء واستغفار فانه السبيل الى اسأل المطار بلا جملة مسنونة بل هي جائزة وبلا خطبة
 وقا لا يفعل كالعيد وهل يكبر للزواجر خلا وبلا قلب ثم اء خلا للمحمد ع وبلا حضور ذي
 وان كان للراجح ان دعاء الكافر لا يستجاب استدراجا واما قوله تعالى وما دعاء الكافرين
 الا في ضلال ففي لا حجة شروح مجمع وان صلوا فرادى جاز فهي مشروعة للمنفرد وقول النخبة
 وغير ما ظاهر الرواية لا صلوة هي بجماعة ويخرجون ثلاثة ايام لانه لم ينقل اكثر منها متتابعة
 ويستحب للامام ان يأمهم بصيام ثلاثة ايام قبل الخروج وبالتوبة ثم يخرج بهم في الريع مشاة
 في ثياب غسيلة او مرفعة منذ للين متواضعين خاشعين لله ناكسي من سرهم ويقدون

الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ويحبد دون التوبة ويستغفرون للمسلمين وليستغفون
 بالضعفاء والشيخوخ والعجائز والصبيان وسبعين من الاطفال عن امهاتهم ويستحب
 والاولى خروج الامام معهم وان خرجوا باذنه او بعد اذنه جاز ويحبون في المسجد بكنة
 وببيت المقدس ولم يذكر المدينة كانه لضيقه وان دام المطر حتى اخر فلا بأس بالدعاء
 بحبسه وصرفه حيث ينفع فان سقوا قبل خروجهم ذب ان يخرجوا شكر الله تعالى
باب صلاة الخوف من اضافة الشيء الى شرطه هي جائزة بجدلية السلام
 عندما اى عند الى حنيفته ومجده خلافا للثاني بشرط حضوره على يقيناً فلو صلوا على
 اذنه فان خلافه اعدوا او سبغ اوجبه عظمته ونحوها وخاف خروج الوقت كما في
 مجمع الانهر ولم اذ له غيره فليحفظ قلت ثم رايت في شرح البخاري العيني انه ليس شرط
 الا عند البعض حال الحروب فيجعل الامام طائفة بازاء العلاء ارباباً له ويصلي
 باخرى ركعة في التناهي ومنه الجمعة والعيد وركعتين في غيره لزوماً وذهب اليه
 الاخرى فضل ما بقي وسلم وحده وذهب اليه نذبا وجاءت الطائفة الاولى فانما صلواتهم
 لانهم لا حق وصلواتهم جاءت الطائفة الاخرى انما صلواتهم بقراءة لا فزم مسبقون وهذا انما عوا
 الصلوة خلف واحد فله فضل ان يصلي بكل طائفة امام ان اشتد خوفهم وعجزوا عن التواضع والى الكفاية
 الا انهم ان في حال السلام فيصح لا اذلاء بالامام الى جهة ولا منهم للضرورة فسد بمنى غير اصطفاً وسبق
 وكوب مطلقاً وقال كثير لا يقلل كرمية سهم والسابع في البحر ان امكنه ان يرسل اعضائه
 صلى بالامام والا لا تصح كصلوة الماشي والسابق وهو يضرب بالسيف فروع الراكب ان كان
 مطلوباً تصح صلواته وان كان طالباً لا لعدم خوفه شعراً ثم ذهب العدل لم يخرجوا فمهم
 وبعبكسه جاز لا تشع صلوة الخوف للعاصي في سفره كما في الطهيرية وعليه فلا تصح من
 البغاة وصح انه عليه الصلوة والسلام صلاهما في اربع ذات الرقاع ويطن نخل وعسقلان

وذى قرد باب صلوة الجنائز من اضافته الشيء الى سببه وهي بالفتح لب
 وبالكسر السرير وقيل لغتان والموت صفة وجودية خلفت ضد الحيوة وقيل علمية بوجه آخر
 وعلامته استرخاء قدميه واعوجاج مخزاة وانحناء صدغه القبلة على يمينه هو السنة
 وجاز الاستلقاء على ظهره وقاماه البها وهو العتاد في زماننا ولكن يرفع راسه قليلا ليتوجه
 للقبلة وقيل بوضع كفا يديه على الارض صححه في المبني فان شق عليه تركه على حاله والموج
 لا يوجه سلاحه بل يقن ذبا وقيل وجوب اذكر الشهادتين لان الاولى لا تقبل بدون الثانية
 عندك قبل الغزوة واختلف في قول لوبة الباس والمختار قبول توبته لا ايمانه والغنى في
 البرازية وغيرهما من غير امر بهما لئلا يضحوا اذا قالها مرة كفاة ولا يكثر عليه ما لم يتكلم
 ليكون آخر كلامه لا اله الا الله ويندب قراءة تيسر والرعدة ولا يقن بعد التحية وان
 فعل لا ينفي عنه وفي الجوهر انه مشروع عند اهل السنة وبكى قول يافلان يا ابن فلان
 اذكر ما كنت عليه وقل مرضيت بالله ربا وبلاسلام دنيا وبحمد نبي اقبل يا رسول الله فان
 لم يعرف اسمه قال ينسب الى حوا ومن لا يسأل ان ينسب ان لا يقن ولا يصح ان لا ينادي الا بيا اباي
 ولا اطفال المؤمنين وتوقف الامام في اطفال المشركين وقيل سم خدم اهل الجنة وكبرة تمنى
 الموت وتمايله في النهف سبب في الخطر وما ظهر منه من كلمات كفرية يستغفر بحقه و
 يعامل معاملة مني المسلمين حملا على انه في حال ان العقل ولو لاذ اخثار بعضهم زوال عقله
 قبل موته ذكره الكاكا اذا ما الحياه وتغض عينا تحسينا له ويقول مخضه بسم الله وعلى
 صلوة رسول الله اللهم يسر عليه امرة وسهل عليه ما نبعك واسعدك بلغا لك واجعل ما خرج
 اليه خيرا ما خرج عنه ثم يمد اعضاءه ويضع على بطنه سيف او حديد لئلا ينفتح ويحضر
 عنك الطيب ويخرج من عنك الهائض والنفسا والجنب ويعلم به جيرانه واقرباؤه ويسرع
 في جهارة ويلقأ عنده القرآن الى ان يرفع الى الغسل كما في الفقهستاني مغيرا للنفث فكت

وليس في النف إلى الغسل بل إلى أن يرفع فقط وفيرة في البحر يرفع وعبارة الترابي وغيره
 تكراه القراة عند حتى يغسل ويغسله الشربلا في إمداد الفناح نزيها للقران عن نجاسة
 الميت لتجسه بالموت قبل نجاسته خبت وقيل حدث وعليه فينبغي جواز القراة للمحدث
 ويوسع كلامات كما تبصر في الأصح على سبيل مجرود ترا إلى سبع فقط فتفتح ككفته وعند
 موته فهي ثلاث لا خلفه ولا في القبر ولا في القراة القران عند أبي تمام غسله عبارة الزياي
 حتى يغسل عبارة النهر قبل غسله وتستمر عورته الغليظة فقط على الظاهر من الرواية
 قيل مطلقا الغليظة والخفيفة وصح صححه الزياي وغيره ويغسلها تحت خرقه لئلا
 يجد الخرقه متلها على يده لجمرة اللبس كالنظر ويجز من ثيابه كأمات وغسله عليه
 السلام في قصده من خواصه ويوصي من يوم بالصلوة بلا مضمة واستنشاق
 الحج وقيل بفعلان بخرقه وعليه العمل اليوم ولو كان جنباً أو حائضاً أو فاسداً أو ناقصاً
 تيمم بالطهارة كما في إمداد الفناح مستمداً من شرح للفتاوي وببلاء بوجهه وبمسح رأسه
 ويصيب عليه ماء على بسلا ورق البنق أو حوض بضم فكون لا شأن أن تديره أو أقم
 خالص معني ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي نبت بالعراق إن وجد أو بالأصاوان
 ونحو هذا لو كان بها شعره لو كان امرؤ أجرك لا يفعل ويصيح على سيارة ليبدأ بمينه
 فيغسل حتى يصل الماء لا ما يلي تحت منه ثم على يمينه كذلك ثم يجلس مستمداً بالنبا
 للمفعول إليه ويمسح بطنه رقيقاً وما خرج منه يغسله ثم بعد اعتاده يصبغه على
 شفه لا يمسح ويغسله وهذه غسل ثلاثة ليحصل المستوى ويصيب عليه الماء عند كل
 أصابع ثلاث مرات لما كان رلاً عليها أو نقص جازاً أو الواجب مرة ولا يجاد غسله
 ولا وضوء بالخارج منه لأن غسله ملوَج لرفع الحدث لبقائه بالموت بل التجسه
 بالموت كسائر الحيوانات الدموية إلا أن المسلم يظهر بالغسل كرامته وقد حصل مجرود

شرح مجمع وينشف في ثوب ويجعل الخنوط وهو يفتح الماء العطر للركب من الاشياء الطيبة
 غير زعفران وورث لكرامتهما الرجال وجعلهما في الكفن جهل على راسه ولحيته ندبا
 الكافور على مساجدة كرامة ولا يسبح شعره اى يكون ذلك نحرها ولا يقص ظفيرة الا للسكر ولا شعر
 ولا يخن ولا يابس بجمل القطن على وجهه وفي مخارقه كدبر وقبل واذن وفم ويوضع يده في
 جانبيه لا على صدركه الا من عمل الكفار ابن مالك وينزع روجها من غسلها ومسكها من
 النظر اليها على الاصح منه وقالت الامامة الثلاثة يجوز ان عليها رضي الله عنه غسل والملة
 رضي الله عنها قلنا هذا محمول على بقاء الزوجية لقوله عليه السلام كل سبب ونسب يقطع
 بالموت الا سببي ونسبي مع ان بعض الصحابة في انكر عليه شرح المجمع للعيني وهي لا تمنع
 من ذلك ولو ذممة بشر بقاء الزوجية بخلاف ام الولد والمدرسة والمكاتبه فلا يغسلون
 ولا يغسلهن على المشهور محبتي والمقبور في الزوجية صلاحيتها الغسله حالة الغسل لا
 حالة الموت فتنع من غسله لو ايات قبل موته او ارتدت بعدك ثم اسلمت او مست ابنه
 بشهوة لزوال النكاح وجاز لها غسله واسلم زوجها المحبوبة ماتت فاسلمت بعده يحمل مسها
 حفيدا اعتبارا بجمال الحيوة وجدوا راس ادمي او احد شقيقه لا يغسل ولا يصلى بل يدين
 ان يوجد اكثر من نصفه ولو بالراس والا ففضل ان يغسل المسبب مجانا فان اتبع الفاسل
 الاجرة جاز ان كان ثم غيره والا لا تعينه عليه وينبغي ان يكون حكم الحال والعقد
 كذلك سراج ولو غسل الميت بغير ثيابه اجزاى لطهارته لا اسقاط الفرض عن ذمة
 المكلفين ولذا قالوا لو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله ثلاثا لا انا امرنا بالغسل فيحكه
 في الماء بنية الغسل ثلاثا فتح وتعليقه يفيد انهم وصلوا عليه بلا اعادة غسله صح وان
 لم يسقط وجوبه عنهم قد برة وفي الاختبار اصل فيه تغسيل الملائكة لا دم عليه السلام
 وقالوا لولد هذه سنة موتكم فروع ولم يدبر اسلم او كافر لا علامة فان دارنا

غسل وصلى عليه ولا لا اختلط مونا له بكفار ولا علامة اعتبر بها أكثر من استوداعه أو اختلف
 في الصلوة عليهم ومحل الدفن كدفن ذمية جلي من مسلم قالوا لا حوط دفنها علمية ويجعل
 ظهرها إلى القبلة لأن وجه الولد لظهرها مات بين رجال أو سم بين نسليمة المحرم فلان لم يكن
 فالاجني بخرفة وبهم الغنى المشكل لمرافقا ولا فكثيره فيغسله الرجال والنساء ^{بما} ينفذ
 وصلى عليه ثم وجده غسلوه وصلى انا بنا وقيل لا ويسن في الكفن لها زار وقبص ولقائه و
 تكو العامة للبت في الأصح مجتبي واستحسنه المتأخرون للعلماء ولا تشراف ولا بأس
 بالزيادة على الثلاثة ويجس الكفن لحديث حسنوا الكفن الموتى فانهم يزارون فيما بينهم
 ويتفخرون بحسن الكفن ظهيرية ولها رجع اى قبص وازار وخار ولقائه وخرفة تربط
 بها ثيابها ويطبها وكفاية له ازار ولقائه في الأصح ولها قبان وخار وكفاية اقل من ذلك
 وكفن الضرورة لما يوجد وان لم يعم البدن وعند الشافعي ما يستر العورة كالحجب
 تبسط اللقافة كولا ثم يبسط الازار عليها ويقبص ويوضع على الازار ويلف بسار ثم يمينه
 ثم اللقافة كذلك ليكون الايمن على الايسر وهي تلبس الدرع ويجعل شعرها ظفريين على
 صدرها فوقه اى الدرع والخزفونه اى الشعر تحت اللقافة ثم يفعل كما مر ويجعد الكفن
 ان خيف انتشاره وخنق مشكل كما مر اية فيه اى الكفن والمحرم كالحل والراهق كالبائع
 من لم يراعى ان كفن في واحد جاز والسقط يلف ولا يكفن كالعضو من الميت وادعي ^{منش}
 طوي لم يتفسخ يكفن كالذي لم يدفن مرة بعد اخرى وان تفسخ في ثوب واحد والى هنا
 صار المكفون احد عشر والثاني عشر الشهيد ذكرها في المجتبى ولا بأس في الكفن ببرد ^{هون}
 وفي النساء بحدود موعظ ومعصفر لجواره بكل ما يجوز لبسه حال الحيوة واجبه البياض و
 ما كان يصلي فيه وكفن من لا مال له على من تجب عليه نفقته فان تعدد وافعل قدر
 مبرائهم واختلف في الزوج والفتوى على وجوب كفنها عليه عند الثاني وان تركت ^{ملا}

خائيه ورجله في الجريانه الظاهر لانه ككسوتها وان لم يكن ثمة من يجب عليه تفقته في بيت
 فان لم يكن بيت المال معجورا او منتظا فحق المسلمين تكفينه فان لم يكن ذلك سألوا الناس له ثوبا
 فان فضل شيء رد للتصدق ان علم ولا كف به مثله ولا تصدق به مجبى وظاهره انه يجب
 عليهم الاسواق الكفن الضرورة لا الكفاية ولو كان في مكان ليس فيه الا واحد نحو ذلك الواحد
 ليس الاثيوب لا يلزمه تكفينه ولا يخرج الكفن عن ملك المتبرع والصلوة عليه صفتها من
 كفاية بالاجماع فكيف نكر ما لانه انكر الاجماع فقيه كفته وغسل وتجهيزه فانها فرض
 كفاية ونظرها سنة اسلام الميت وطهارته ما لم عليه الذاب فبصل على تربة بلا غسل و
 ان صلى عليه اولا استحسانا وفي القنية الطهارة من النجاسة في ثوب وبك ومكان
 وسائر العورة شرط في حق الميت والا امام جميعا فلو ام بلا طهارة والقوم بها اعيدت و
 بعكسه لا كما لو امت امرأة ولو امة لسقوط فرضها واحد وبقي من الشرط بلوغ الامام
 تامل شرطها ايضا حضوره ووضعه وكونه هو او الكثرة امام المصل وكونه للقبلة فلا يصح
 على غائب ومجول على نحو دابة وموضوع خلفه لانه كالا امام من وجهه ووجه
 لخصها على الصبي وصلوة النبي صلى الله عليه وسلم على النباشي لقوته او حضوره
 وصحت لو وضعا الرأس موضع الرجلين واساوا ان تعدوا ولو اخطا والقبلة صحت
 ان تحموا الا مفتاح السعادة وركنها شيان التكبيرات الاربع فالاولى لكن اتصال
 فلذا لم يجزئها اخرى عليها والقيام فلم تجز فاعدا بلا عذر وسننها ثلاثة التمجيد و
 التناوب والدعاء فيها ذكر الزاهد في وما فهمه الحال من ان الدعاء ركن والتكبيرية
 الاولى شرط ردة في الجبل بترجمهم بخلافه وهي فرض على كل مسلم مات خلا اربع بقا
 وقطاع الطريق فلا يغسل او لا يغسل اذا قتلوا في الحرب وبعد صلوا عليهم لانه حداد
 نصاص وكذا اهل عصابة ومكابري مصر لبلاب سلاح وخناق خنق غير مرة فحكمهم

كالبعاءة من قتل نفسه ولو عدل بغيره لم يعل عليه به يفتى وإن كان أعظم ذرأ من قاتل غيره و
 رجع الحال قول الثاني بما في مسلم أنه عليه السلام إلى رجل قتل نفسه فلم يعل عليه ^{بشيء} ~~بشيء~~
 أحد إليه أمانته له والحقة في النهي بالبغاة وهي أربع تكبيرات كل تكبيرة قائمة مقام ركعة
 يرفع يده في الأولى فقط وقال الأئمة بلغ في كلها وسلم كما في التشهد بعد الثانية لأن تقدمها
 سنة الدعاء يدعو بعد الثالثة بأمر الآخرة والمأثور أولى وقدم فيه الإسلام مع أنه
 الأيمان لأنه مبني عن الألفاظ فكانه على حال الجوع به إيمان ولا نقيا واما في حال الزنا
 فلا نقار هو العمل غير موجود وسلم بلاد عام بعد الرابعة بتسليتين ناولا بالميت مع القوا
 وسير الكل إلا التكبير يلي وغيره لكن في البدائع العمل في زماننا على الجهو بالتسليم وفي
 جواهر الفتاوى يجهل واحدة ولا قراءة ولا تشهد فيها وغيره الثاني في الفاتحة في الأولى
 ويجوز عندنا بنية الدعاء ويكره بنية القراءة لعدم ثبوتها فيها عنه عليه السلام وأفضل
 صفوفها آخرها اظهار التواضع ولو كبر امامه خصاله لم يتبع لأنه منسوخ فيكث الموم
 حتى يسلم معه إذا سلم به يفتى هذا الأسع من الامام ولو من المبلغ تابعه وينبغي الاقتصار
 بكل تكبيرة وكذا في العبد ولا يستغفر فيها الصبي محبوب ومعتوه لعدم تكليفهم باليقول
 بعد دعاء البالغين اللهم اجعل لنا وطا بفتحين اى سابقا الى الخوض ليقتضى الماء وهو
 دعاء للضيقة تقدمه في الخيرة لا سيما وقد قالوا احسنات للصبي له لا يوبى به بالاماتوب
 التعليم واجعله ذخر انضم الذال المحمودة وخيرة وشاخصا مشفعا مقبول الشفاعة ويقوم
 الامام ذبا بخدمة الصلوة مطلقا للرجل والمرأة لأنه محل الايمان والشفاعة لا جله ^{المستو}
 ببعض التكبيرات لا يكبر في الحال بل يقطر تكبير الامام ليكرمه لا فتناح لمامان كل
 تكبيرة ركعة والمستوي لا يبدأ بما فاته ولا اله يوسف لا ينظر كما لا ينظر الحاضر حال
 التسمية بل يكبر بلفظ التسمية لأنه كالمذكور ثم يكبر ما فاته ما بعد الفراغ مستقرا لا دعاء

ان خيار رفع الميت على الاغناق وما في المجتبى من ان المذلت يكبر الكل للحال شاذ نهر
 فلو جاء المسبون بعد تكبيرة الامام الرابعة فاشته الصلوة لتعد الدخول في تكبيرة الامام
 وعند ابي يوسف يَدْخُلُ بِقِلْمِ التَّحْرِيمِ فاذا سلم الامام كبر ثلاثا كما في الحاضر وعليه الفتوى
 ذكره الحلبي وغيره واذا اجتمعت الجنازة فاعاد الصلوة على كل واحد اول من الجمع وتقدّم
 الافضل افضل وان جمع جاز ثم ان شاء جعل الجنازة صفيا احدا او لم عند افضلهم وان شاء
 جعلها صفيا ما يلي القبلة واحد خلف واحد بحيث يكون صدر كل جنازة ما يلي الامام
 ليقوم مجدا صدر الكل وان جعلها رجا فالحسن لحصول المقصود وراعى الترتيب المهم ^{خلفه}
 حال الجموع فيقرب منه الافضل الا فضل الرجل ما يليه فالصبي فالخنثى فالباغية ^{مقتة} فالمرأة
 والصبي المرفقيد على العبد والعبد على المرأة واما ترتيبهم في قبر واحد لضرورة
 فيعكس هذا فيجعل الافضل ما يلي القبلة فتح ويقدم في الصلوة عليه السلطان ان حضر
 لو نائمه وهو امير المصرت ثم القاضي ثم صاحب الشرطة ثم خليفته ثم خليفة القاضي ثم اما
 الحي فيه ليهام وذلك ان تقدم الامامة واجب وتقديم امام الحي مندوب فقط ^{شأنه} ان يكون
 افضل من الولي والا فالولي اولي كما في المجتبى وشرح الجمع لمصنفه وفي الدررانية امام المسجد
 الجامع اولي من امام الحي اي مسجد محله ثم الولي بترتيب عصبية الا كاح الا باب
 فيقدم على ابن ائمة الا ان يكون عالما ولا باب جامعا وان لم يكن ولي فالزوج ثم الجد وان
 مولى العبد اولي من ابنه المولود ملكه والفقوى على بطلان الوصية بفساد الصلوة
 عليه وله اي الولي ومثله كل من يقدم عليه من باب اولي الا وزن اخيرة فيها لا حقة
 فيملك ابطاله الا انه ان كان هناك نسباً وبه فله اي لذلك السؤي ولو اصررنا المنع
 لمشاركته في الحق اما البعيد فليس له المنع فاذا اصرر غيره اي الولي من ليس له حق التقدم
 على العملي ولم يتابعه الولي اعاد الولي ولو على قبرة ان شاء لاجل حقه لا لامقاط الفرض

ولذا قلنا ليس من صلى عليها ان يعيد مع الولي لان تكرارها غير مشروع ^{والا} اى صلى من له حق النذر
 كفاض انما يبايع امام حي لم يمس له حق التقدم وتابعه الولي لا يعيد لانهم اول من ^{باصرة} صلى هو
 اى الولي بحى بان لم يحضر من يقدم عليه لا يصلى غيره بعدا وان حضر من له التقدم لكونه ^{صلى} بحق اما لو
 الولي بحضره السلطان اعاد السلطان كمالى للمجتبى وغيره وفيه حكم صلوة من لا ولاية له كعدم
 الصلوة اصلا فيصلى على قبره ما لم يمزق ولن ^{غسل} دفن واهمل عليه التراب بغير صلوة او بها باده
 او من لا ولاية له صلى على قبره استحسانا ما لم يغلب على الظن نقصه من غير تقدير هو لا صح
 وظاهره انه لو شك في نفسه صلى عليه لكن في النهر من محمدا كانه تقديم للمانع ولم تجز الصلوة
 عليها راكبا ولا ناعدا بغير هذا استحسانا وكرهتموها وقيل تنزيها في مسجد جماعة هو ك
 الميت فيه وحلا ومع القوم واختلف في الخارج عن المسجد وحلا ومع بعض القوم
 والمختار الكرامة مطلقا خلاصه بناء على ان ^{المسجد} ^{المسجد} المكتوبة وتوابعها كنافذة وذكره تدريس
 عالم وهو الموافق لاطلاق حديث ابي داود من صلى على ميت في المسجد فلا صلوة له ومن
 ولد فاته يغسل ويصلى عليه ويرث ويورث ويسمى ان استهل بالقبالة على اي وجه
 ما يدل على حياته بعد خروج الكثرة حتى لو خرج راسه فقط وهو يصبح فذبحه رجل فعليه
 الغرة وان قطع اذنه فخرج جفائات فعليه الدية ^{نه} والا يستهل غسل ويسمى عند الثاني
 هو لا صح فيفتى به على خلاف ظاهر الرواية اكراما للبني آدم كمالى الملتقى الجارو في النهر
 عن الظهيرية وان استبان بعض خلفه غسل وحشر هو المختار وادرج في خرقه ودفن ^{بجمل}
 عليه وكذا لا يرث اذا انفصل بنفسه كصبي سبي مع احدا بولي لا يصلى عليه لانه تبع له
 في احكام الدنيا لا العقبى لما امرهم خدام اهل الجنة ولو سبي بذنه فهو مسلم تبع للدار
 للسباي اوبه فاسلم هو واسلم الصبي وهو عاقل اى ابن سبع صلى عليه لصيرورته مسلما
 قالوا ولا ينبغي ان يسئل العلم عن سلام بل يذكر عند حقيقة وما يجب بالايمان به ثم ^{الى}

ما انت مصلح بهذا القول نعم الكافي به ولا يضرك فقهه في جواب ما لا بيان ما لا سلام فتح
 بفعل السلم ويكفن ويدفن قربه كخاله الكافر لا صلى اما المرتد فيلقى في حفرة كالكلب عند
 الاحتياج فلوله قريب فلا ولي تركه لهم من غير مراعاة السنة فيغسل غسل التوب الخمس
 ويلقى في حفرة ويلقيه في حفرة وليس للكافر غسل قربه السلم واذا حمل الجبارة وضع ندبا
 مقدمه اليه الدال وتفتح وكذا المخرج على يمينه عشر خطوات لمحدث من حمل جبارة اربعين
 خطوة لفرت عنه اربعين كبيرة ثم وضع مخرما على عينه كذلك ثم مقدمها على يساره
 ثم مخرما كذلك فيفتح الفراغ خلف الجبارة فيمشي خلفها وصح الله عليه السلام حمل جبارة
 سعدان معاذ فيكره عندنا حمل بين عمود الشرب بل يرفع كل رجل قائمة باليد على العنق ^{مقتضى}
 ولذلك حمل على ظهري دابة والصبي الرضيع والعظيم او فوقه ذلك قليلا يحمله الواحد على
 يديه ولو ركبا وان كان كبير احمل على الجبارة ويسرع بها لا خيب اى عدد وسرع ولويه كره
 وكره تاخير صلواته ودفعه ليصل عليه جمع عظيم بعد صلوة الجمعة اذا خيف فوثقا
 بسبب دفعه فيه كما كره لمتبعها جلوس قبل وضعها وقيام بجلا ولا يقوم من الصلح لما
 اذا ما قبل وضعها ولا من مرت عليه هو المختار وما ورد فيه منسوخ زيلاي وناي للثني
 خلفها لانها متبوعة الا ان يكون خلفها نساء للثني امامها احسن اختيار ويكره خروجهن
 نحو ما وتزجر النائمات ولا يترك اتباعها لاجلها ولا يمشي عن يمينها ويسارها ولو مشى امامها
 جاز وفيه فضيلة ايضا ولكن ان تباعد عنها او تقدم الكل او ركب امامها كره كما كره فيها
 رفع صوت بذكر وقراءة فتح وحفرة في غير دار مفاد الرصف قامة فان زاد فحسن وليد
 ولا يثنى الا في ارض رخوة ولا يجوز ان يضع فيه مضرته وما روى عن علي بن غدير مشهور
 ولا يأخذ به طهريته ولا يأس بانحاز تاوبت ولومن حجرا وحده له عند الحاجة كراهية ^ض
 ويسن ان يفرق فيه الدراب مات في سفينة غسل وكفن وصلى عليه والقي في البحر ان لم يكن

قريبا من البرقع ولا ينبغي ان يفتن الميت في الدار ولو كان صغيرا لاختصاص هذا السنه ^{تتابع}
 واقعات ويستحب ان يدخل من قبل القبلة بان يوضع من جهتها ثم يحل فيلبد وان يقول واضعه
 بسم الله والله وعلى مله رسول الله ويوجه اليها وجها وينبغي كونه على شقه اليمين ^{يش} ولا
 ليوجه اليها وتحل القعدة للاستغناء عنها ويسوى اللين عليه والقصب ^{الاجر} والطبخ
 والخشب لحوال الميت اما فوقه فلا يكره ابن ملك **فائدة** عدد لبنات الحد النبي عليه السلام
 تسع بهنسي وجاز ذلك حوله بارض رخة كالتابوت ويسجي اى يغطي قبرها ولو خشي ^{قبره}
 الااعداء كطرد بهال التراب عليه وتكره الزيادة علما خرج منه من التراب لانه بمنزلة البناء
 ويستحب حشيه من قبل راسه ثلاثا او جلوس ساعة بعد دفنه للدعاء وقراءة بقدر ما يجزى
 ويفرق لوجهه ولا باس برش الماء عليه حفظا لثوابه عن الانداس ولا يرفع للنهي ويسمى
 نذايا في الظهيرة وجوبا قدر شارب ولا يخصص للنهي عنه ولا يطين ولا يرفع عليه بنا
 وقيل لا باس وهو المختار كما في كرامة السراجية وفي جنازة فلا باس بالكتابة ان احتج اليها
 حتى لا يذهب الاثر ولا يمتحن ولا يخرج منه بعد اهالة التراب ^{الى الحق} ادي كان لون
 الارض مغصوبة او اخذت بشفعة ويخبر المالك بن اخراجه ومساواة بلا ارض كما
 جاز رعه والبناء عليه اذا بلي وصارت اباريقي حامل ماتت ولدها حي يظطر بشفق
 بطنها من لايسر ويخرج ولدا ولوا بالعكس خيف على الام قطع واخرج لومينا والا لا كما
 في كرامة الاختيار ولو ابتلع مال غيره ومات هل يشق فويلان والاولى نعم فتح **فروع**
 الاتباع افضل من النوافل لوقرية او جوارا وفيه صلاح معروف ينذب دفنه في جهة
 موته وتجهيل وسر موضع غسله فلا يراة الا غاسله ومن يعينه وان راى ماله ^{يجهز}
 لمحدث اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مسلوبكم لا باس بنقله قبل دفنه وبلا اعلام بموته
 وارتائه بشعر او غيره لكن يكره الا فرط في مدحه ولا سيما عند جلزته لمحدث من قبرا

ببر الباطنية وتغزية اهلها وترغيبهم في الصبر واتخاذ طعام لهم بالجلوس لها في غير مسجد
ثلاثة ايام او لها افضل ذكره بعد اهل الخائب وبكرة التغزية ثانيا وعند القبر وعند باب الدار
ويقول عظم الله اجر كل واحد من الله عز وجل غفر لبيته وزيارة القبر وللنساء حديث نهيتكم
عن زيارة القبر الا في روضه او يقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم
لاحقون وقيل ليس في الحديث من قراءة الا خلاص احد عشر مرة ثم وهب اجرها لادموات
اعطى من الاجر بعد ذلك اموات ويحفر قبر لنفسه وقيل بكرة والذي ينبغي ان لا يكره تهيتة
نحو الكفن بخلاف القبر بكرة المشي في طريق ظن انه محدث حتى اذا لم يصل الى قبره الا بطي
قبر تركه لا بكرة الدفن لئلا ولا اجلاس القارين عند القبر وهو المختار عظم الذي محتوم انما
يعذب الميت ببكاء اهلها اذا وصى بذلك كتب على جبهة الميت وعامته او فقه عهدا ثم يركب
ان يغفر الله للميت او صلى بعضهم ان يكتب في جبهته وصلا باسم الله الرحمن الرحيم ~~فهم~~ ففعل
ثم راي في المنام فسئل فقال يا وضعت في القبر جاءني ملائكة العقاب فلما راوا مكتوبا على
جبهتي بسم الله قالوا انت من عذاب الله تعالى باب الشهيد
فغير معنى مفعول لانه مشهود له بالجنة او فاعل لا يجيء عند ربه فهو شاهد هو كل متكفل
طاهر فاما الخاض ان رأت ثلاثة ايام غسلت ولا لادعوم كونها حائضا ولم يعد عليه الصلوة
والسلام غسل خطيئة حصوله بفعل الملائكة دليل قصة آدم قتل ظلما بغير حق مجازة حاي
ماوجب القصاص ولم يجب بنفس القتل مال بل قصاص حتى لو جازي المال جازي كالصلح
لو قتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة ولم يرث فلورث غسل كما سيبيهم وكذا يكون شهيدا
لو قله باغ او حربي او فالح طريق ولو تسيبا او بغير الله جازة حايان مقتولم شهيد باي الله
فله لان الاصل فيه شهيد احد ولم يكن كلهم قتل سلاح او وجد جريما ميتا في محرم
المراد بالجوادة علامة القتل كخروج الدم من عينه واذنه لو حلقه صافيا لا من انفه وذكر

او دبره او حلقه جامدا فيترع عنه مالا يصلح للكنز ويزاد ان نقص ما عليه عن كفن السنة
 ويتفقون لاجل ان يتم كفته ^{السنة} وتصل عليه بلا غسل ويدفن بدمه وثيابه لحديث زملون ^{بكلهم}
 ويغسل من وجد ثقبلا في مصر او قرية فيما اى في موضع تجب فيه الدية ولو في بيت المال
 كما مقتول في جامع وشارع ولم يعلم قاتله او علم ولم يجب القصاص فان وجب كان شهيدا
 كن قلة اللصوص ليلدا في المصرفاته لا قسامة ولا دية فيه للعلم بان قاتله اللصوص غاية ^{من}
 ان عينه لم تعلم فليحفظ فان الناس عنه غافلون او قتل مجدا او قصاص اي يغسل وكذا بتغير
 او انداس سبع او جرح وارث وذلك بان اكل او شرب او نام او تدلى ولو قيدا او اوى
 خيمة او مضى عليه وقت صلوة وهو يعقل ويقدر على ادائها او نقل من المعركة وهو يعقل سواء
 وصلحيا او مات على الايدي وكذا لو قام من مكانه الى مكان آخر يبيع كالحون وطى الخيل او
 اوصى بامور الدنيا وان يامو لا آخره لا يصير مرثا عند محمد وهو لا صح جوهر كانه من
 احكام الاموات او باع او اشترى او تكلم بكلام كذير ولا فلا وهذا كله اذا كان بعد ^{انقضاء}
 الحرب ولو فيها اى في الحرب لا يصير مرثا بشئ مما ذكره كل ذلك في الشهيد الكامل كذا كانت
 شهيد الاخره وكذا الجنب نحوه ومن قصد العدا فاصاب نفسه والفرق والحق والغريب
 المهلوم عليه والمبطون والمطعون والنفسا والميت ليلة الجمعة وصاحبات الجنب
 من مات وهو يطلب القلم وقد علم السيوطي نحو الثلثين باب ^{الصلوة في الكعبة}
 في الباب زيادة على الترجمة وهو حسن يصح فرض وفلان فيها وقتها ولو بد استقر في القبلة
 عندنا هي العصة والهواء الى غنان السماء وان كثر الثاني للنفى ترك التعظيم منفردا ^{وعنه}
 وان وصليته اختلفت وجوهم في التوجه الى الكعبة الا اذا جعل قفاه الى وجهه امامه ^{فلا يصح}
 اقتداره لتقدمه ^{عليه} ويكره جعل وجهه لوجهه بلا حائل ولو لجنبه لم يكره ففي ^{الاصح}
 لو تحلقوا حولها ولو كان بعضهم اقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانبه لتأخر حكمها ولو قف

مساكنه في جانب الإمام ولكن اقرب لم اذ لا ينبغي الفساد احتياطا لترجيح جهة الإمام
وهذه صورته وكذا لو اقتدأ من خارجها والإمام فيها والباب مفتوح صحيح لا به كقيامه
في المحراب كتاب الزكاة

فرائها بالصلوة واثنين وثمانين موضعا في التزبد ليل على كمال الاتصال بينهما ووضعت في
السنة الثانية قبل فرض رمضان ولا على الايام اجماعا على لغة الطهارة والنام وشرعا
تمليك خرج الاباحة فلا وطعم تيمانا ويا الكوفة لا تجزئه الا اذا دفع اليه المطعوم كما لو كساه
بشطان يعقل القيص الا اذا حكم عليه بنفقة هم جزء مال خرج المنفعة فلا واسكن فقير اذ اذ
سنة ناوية لا تجزئه عينه الشارع وهو بيع عشرة نصاب حولي خرج النافذة والنفقة من مسلم
تقير ولو معتوها غير ماشي ولا مولاة اى معتقه وهذا معنى قول الكثر تمليك للال الهوى
اخراجها شرعا مع قطع المنفعة عن الملك من كل وجه فلا يدفع لاصله وزعمه الله تعالى
بيان لا بشرط النية وشرطا فتراضها عقل وبلوغ واسلام وحرية والعلم به ولو حاكم لكونه
في دارا وسببها اى سبب افتراضها ملك نصاب حولي نسبته للمحول لحواله عليه تام
بالرفع صفة ملك خرج المكاتب اول له خرج باشرط الحرية على ان المطلق ينصف للكمال
ودخل ما ملك سبب خبيث كمغصوب خطاه اذا كان له غيره منفصل عنه يوفي دينه
فارغ عن دين له مطالب من جهة العباد سولم كان لله كزكاة وخراج اول العبد ولو كفاة
او موجلا ولو صديق زوجة الموحل للفراق او نفقة لزمته بقضا او رضا بخلاف دين
نذر وكفارة وحج لعدم المطالب ولا يمنع الدين وجوب عشر وخراج وكفارة وفارغ عن
حاجته الاصلية لان المستعير بها كالمعذوم وفرة ابن ملك بما يدفع عنه الهلاك
تحقيقا لكتابيه او تقدير كدينه تام ولو تقديره بالقدرة على الاستئجار ولو نأبته ثم فرغ
على سببه بقوله فلا زكاة على مكاتب لعدم الملك التام ولا في كسب ما ذون ولا في

مروهون بعد قبضه ولا فيما اشتراه لتجارة قبل قبضه وملكين للعبد بقل دينه فيرك الزاد
 ان يبلغ نصابا وعرض الدين كالهلال عند محمد ورجله في البحر ولوله نصب صرف الدين
 لا سيما قضاها ولو اجاسا صرف لا فلها زكاة وان استويا كاربعين شاة وحسن الجدير
 ولا ثياب البدن المحتاج اليها لدفع الحرج اليه ابن ملك واثاث المنزل ودار السكنى ونحوها
 وكذا الكتب وان لم تكن لأهلها اذ لم ينو التجارة غير ان لأهلها اخذ الزكاة وان ساقطت
 الا ان تكون غير فقه وحديث وتفسير او تزيد على تسخين منها هو المختار وكذلك هات
 المحترفين لا ما يبقى اثر عينه كالعضد لدفع الجلد فضيه الزكاة بخلاف ما لا يبقى كصابون
 ضاوي مال لمراد في الاستباه الفقيه لا يكون غنيا بلبته المحتاج اليها الا في دين الجار فبنا
 له ولا في مال مقصود وجدا بعد سنين وساقط في بحر استخرجه بعدها ومقصود لا يبيته
 عليه فلوله بنية تجب لما مضى الا في غضب الساعة فلا تجب وان كان الغاصب مقرا كما
 الثانية ومدفون ببارية نسي مكانه ثم تذكره وكذا الوديعه عند غير معارفه بخلاف
 المدفون في زوايا المدفون في كرم وارض مملوكة ودين كان حجة المدفون سنين و
 لا بنية عليه ثم صارت له بان اقر بعد ما لم يندقم وقيد في مصرف الثانية بما اذا حافظ
 عليه عند القاض ما قوله فتجب لما مضى وما اخذ مصادرة اي ظلمنا ثم وصل اليه بعد سنين
 لعدم النمو ولا صل فيه حديث عجلي لا زكاة في مال الضمان هو ما لا يمكن الاستفعا به مع
 بقاء الملك ولو كان الدين على مقرر على مقرر معسرو مفلس اي محكوم بافلاسه او على حاد
 عليه بنية وعن محمد لا زكاة وهو العجم ذكره ابن ملك وغيره لا البينة ولا تقبل
 او علم به فاضل المملوك سيجي ان المفتي به عدم القضا بعلم القاضيه لزم زكاة ما مضى
 وستفصل الدين في زكاة المال وسبب لزوم ادائها توجه الخطاب يعني قوله تعالى اؤا
 الزكاة وشطره اي شرط افتراض ادائها حولان الحول وهو في ملكه وثمانية المال كالدراهم

والذي لا يخلعها للتجارة باصل الخلقة فتلزم الزكوة كيف ما امسكها ولو للنفقة او
تسم بقيد ما لا ياتي اونه التجارة في العوض اما صريحاً ولا بد من مقارنتها العقد التجاري
كما سيجي او ذك القبان يشترى عنها بعض التجارة او يجردها التي للتجارة فيصير للتجارة
بلانية صريحاً واستثنوا من اشتراط البلانية ما يشترى به الضارب فانه يكون للتجارة
مطلقاً لانه لا يملك بما لها غير ما ولا ينضم بنية التجارة فيما خرج من ارضه العشرية او
الزراعية والمستأجرة او المستعارة لئلا يجتمع الحقان وشرط صحة الاداء المالية مقارنة
للهي الاداء ولو كانت المقارنة حكماً كما لو دفع الوكيل بلانية ثم نوى والمال قائم في يد
الفقير او نوى عند الدفع الوكيل ثم دفع الوكيل بلانية او دفعها للذي يدينها للفقير
جاز لان المعبر بنية الامر وذا الوالد هذا تطوع او عن كفاية ثم فاه عن الزكوة قبل
دفع الوكيل صح ولو خلط زكوة موكلية ضمن وكان متبرعاً له اذا وكله الفقير والوكيل
ان يتبع لولده الفقير وزجته لان نفسه الا اذا قال ربها منعها حيث شئت ولو تصدق
بدراسم نفسه اجزا ان كان على نية الرجوع وكانت دراسم الموكل قائمة او مقارنة بغرض
ما وجب كله او بعضه ولا يخرج عن العهدة بالحل بل بالاداء للفقير او تصدق بجزءه الا
اذا نوى ذلك او اجبا آخر فيصح ويضمن الزكوة ولو تصدق ببعضه لا تسقط حصته عند
الثاني خلافاً للثالث واطلعه نعم العين والدين حتى ابراء الفقير عن النصاب صح وتسقط
عنه واعلم ان اداء الدين عن الدين والعين عن العين وعن الدين يجوز اداء الدين عن العين
عن دين سيقبض لا يجوز وجب له الجواز ان يعطى مدينه الفقير زكوة ثم يأخذ ما عجز به
وامتنع المديون مديونة واخذها لكونه ظرفاً بحسن حقه فان مانعه دفعه للقاضي و
جلبه للتكفين بها التصديق على فقير ثم هو كلف فيكون الثواب لهما وكذا في تعير السجدة تمامه جيل
وافترضاها على اي الترخي صحه الباقي وغيره قول فوري وعليه الفتوى كما في شرح الوصية

فياثم بتأخير ما بلا عدد وترد شهادته لأن الأمر بالصرف إلى الفقير معه قسبة الغور وهي أنه
لرفع حاجته وهي معجلة فنفى لم تجب على الغور لم يحصل المقصود من الإيجاب على وجه التما
وتمامه في الفتح لا يبقى للتجارة ما أي عبد مثلاً اشتراه لها فنوى بعد ذلك خدمته ثم نواه
للخدمة لا بصير للتجارة وإن نواه لها لم يبعده يحنس مانيه الزكوة والفرق أن التجارة عمل
فلا يتم بحج بلية بخلاف الأول فإنه ترك العمل فبنم بها وما اشتراه لها أي للتجارة كان لها
لمقارنة البنية لعقد التجارة كما مورته ونواه لها لعدم العقد لا إذا تصرف فيه أي نواه يتجيب
الزكوة لا قتران البنية ^{بمحل} الذهب والفضة والمائة لما في الخانية لو ورث سائمة لزمه
زكوة ما بعد حول زوى الكه وما ملكه يصنع كهيئة أو وصية أو نكاح أو خلع أو صلح من قود
فيد بالقوك لأن العبد للتجارة إذا قبله عبد خطام ووقع به كان المدفوع للتجارة خانية و
كذا كوما عرض به مال التجارة فإنه يكون بلانية كما موردها كان لها عند الثاني والأصح
أنه لا يكون لها بجر من البائع وفي أول الاستنباه ولو تارت البنية ما ليس بل مالك لا يصح
على الصحيح لا زكوة في الآتي والجواهر وإن ساءت الاتفاق إلا أن تكون للتجارة والأصل أن
ماعد التجوين والسواثم إنما يركب بنية التجارة بشرط عدم المانع المودى النفي وشرط مقارنتها بعقد
التجارة وهو كسب المال بعقد شر أو اجارة أو استقراض أو زوى التجارة بعد العقد أو اشتري شيئاً
للقنية نأوباً أنه إن وجد بعباد لا زكوة عليه كما لو زوى التجارة فيما خرج من إرضه كما مر وكذا لو
اشتري أرضاً خراجية نأوباً التجارة أو عشيبة وزرعها لو يذ التجارة لا يكون للتجارة لقيام المانع
باب السائمة هي لغة الرابعة وعمر المكفنية بالرعى المباح ذكره الشنخي أكثر العام المقصد
الرد والنسل ذكره الزيلعي وزاد في المحيط والزيادة واليمن ليعم الذكور فقط لكن في البدائع لو أسما
للمم لا زكوة فيها كما لو أسماها للبر والركب أو للتجارة ففيها زكوة التجارة ولعلهم تركوا ذلك لتقصير
بالحكمين فلو علفها نصفه لا تكون سائمة فلا زكوة فيها للشك في الوجوب ويبطل حول زكوة

التجارة بمجملها للزكاة لان زكاة السوائم وزكاة التجارة مختلفان قد مر وسبب ذلك اني خول
 احدهما على الاخر فلو اشذراهما الى التجارة ثم جعلها سائمة اعتبر اول الحول من وقت
 العمل للزكاة كالرباع السائمة في وسط الحول او قبله يوم بجنسها او بغير جنسها او ينقدو
 لا نقد عند او بغيره في نوى بها التجارة فانه يستقبل حولا آخر هو في حاله ليس في سائمة
 الوقف والخيل المسبلة زكاة لعدم المالك ولا في المواشي العبي ولا مقطوعة القوائم لانها
 ليست بسائمة باب نصاب الابل بكسر الباء وتسكن نوته هو واحد لها
من لفظها والنسبة اليها ابي بفتح الباء سميت به لانها تول على اخاذها خمس فيؤخذ
من كل خمس منها الى خمس وعشرين بنت جمع بنتى وهو ماله سنامان منسوب الى بنت نصر
 لانه اول من جمع بين العرب والعجمي فولد منهما ولد يسمى بنتيا او عرب شاة وما بين الضالين
 عفود فيها اي الخمس وعشرين بنت مخاض وهي التي طعنت في السنة الثانية سميت به
 لان امها غلبا تكون مخاضاى حاملا باخرى وفي ست وثلاثين الى خمس واربعين بنت
 لبون وهي التي طعنت في الثالثة لانها تكون ذات لبن لاخرى غالبا وفي ست واربعين الى
 ستين حقة بالكسر وهي التي طعنت في الرابعة وحق ركبها وفي احدى وستين الى خمس
 سبعين جذعة بفتح الذال المعجمة وهي التي طعنت في الخامسة لانها تتجمع اي تقلع اسنان
 اللبن وفي ست وسبعين الى تسعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقان الى ما
 وعشرين كذا كتب النبي عليه السلام لابي بكر رضي ثم تستأنف الفريضة عندنا فيؤخذ كل
 خمس شاة مع الحقين ثم في كل مائة وخمس واربعين بنت مخاض وحقان ثم في كل مائة
 وخمسين ثلاث حقاق ثم تستأنف الفريضة بعد المائة والخمسين ففي كل خمس شاة
 ثلاث حقاق ثم في كل خمس وعشرين بنت مخاض مع الحقاق ثم في ست وثلاثين بنت
 لبون معهن ثم في مائة وست وتسعين اربع حقاق الى مائتين ثم تستأنف الفريضة

بعد المائتين ابداناً تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين حتى تجب في كل
 خمسين حقة ولا تجزى ذكورها بل بالقيمة للاثانات بخلاف البقر الغنم فان المالكة
 يجزى بابسبـــــــــــــــــ زكاة البقر من البقر بالسكون وهو الشق يسمى به لانه يشترك
 كالنور لانه يشترك في رخص ومفردة بقره والتام للوحدة نصاب البقر والجاموس ولو متولدا
 من وحشي اهلية بخلاف عكسه وحش بقره غنم وغيرها فانه لا يعد في النصاب
 ثلاثون سائمة غير مشتركة وفيها يتبع لانه يتبع امه ذو سنة كاملة او تبعة اثنا
 وفي اربعين مسن ذو سنين او مسنة وفيما زاد على اربعين بحسابه وفي ظاهر
 الرواية عن الامام وعنه لا شيء فيما زاد الى ستين ففيها ضعف ما في ثلاثين وهو
 قولهما والاثنا عشرة وعليه الفتوى بحسب عن النابيع ولصحيح القدرى ثم في كل ثلاثين تسبع
 وفي كل اربعين مسنة ثم اذا دخلت المائة وعشرين فيغير بين اربعة تبعة وثلاث
 مسنات وهكذا بانسبـــــــــــــــــ زكاة للغنم مشتق من الغنم لانه ليس له القلاد ^{فاع}
 فكانت غنمة لكل طالب نصاب الغنم ضاها او مضرلا منها سوا في تكميل النصاب والاضحية
 والابرة في ادلواجب ولا يملان اربعون وفيها شاة نعم الذكر الا نثى وفي مائة واحدة
 عشرين شاة وفي مائتين واحدة ثلاث شاة وفي اربعمائة اربع شاة وما بينهما معفون
 بعد اربع مائة في كل مائة شاة الى غير نهاية وبخلاف زكاتها في الغنم التي من الضا
 والمعر وهو ماتت له سنة للجدع الا بالقيمة وهو ما اتى عليه اكثرها على الظاهر ^{عنه}
 جواز الجدع من الضان وهو قولهما والدليل رجحه ذكره الكمال والغنم من البقر سنين
 ومن الابل ابن جنس والجدع من البقر ابن سنة ومن الابل ابن اربع ولا شيء في جيل سائمة ^{عندها}
 وعليه الفتوى خائية وغيرها تم عن الامام هل لها نصاب مقدر الا صح لا لعدم النقل
 بالتقدير ولا في بغال حمير سائمة اجمالا ليست للتجارة فلو لم يكن كلام لانها من العروض

ولا في عوامل وعولفة ما لم تكن العولفة للتجارة ولا في حل فقتين ولد الشاة ^{تة} وفصيل ولد القات
 وعجول وزن سنور ولد البقر صورته ان يموت كل الكبار ويتم الحول على الاقل وما الصغار الا
 تبعا للكبير ولو واحدة يجب ذلك الواحد لم يكن جيدا فيلزم الوسط وهذا كما يسقطها ولو
 الواحد ^{تة} جب الكبار فقط لا يكمل من الصغار خلافا للثاني ولا في عفوه وهو ما بين النصب في
 كل الاموال خصا به بالسوائم ولا في مالك بعد وجوبها ومنع الساعي في الاصح لتعلقها ^{بها}
 لا بالذمة وان ملك بعضه سقط حظه ونصيب المالك الى العفو وان لم ينص اليه لم يمت
 وتم بخلاف المستهلك بعد الحول لوجود التعدي ومنه ما لو حبسها عن الحلف والمال حجة
 ملك فيض بالنع والتوى بعد الفرض ^{الاستبداد} واستبداد المال التجارة بمال التجارة والسائمة بالسائمة
 استهلاك وجاز دفع القيمة في زكاة وعش وخراج وفطرة ونذوكهارة غير الاعتاق
 وتعتبر القيمة يوم الوجوب وقيل يوم الاداء وفي السوائم يوم الاداء اجاعا هو الاصح وقيل
 في البلد الذي فيه المال ولو في مغارة نفي ادب الامصار اليه فتح والمصدق له باخذ الا ^{سقط}
 وهو على الادنى وادنى الا على ولو كله جيد ^{في} وان لم يجد المصدق وكذا ان وجد فالفقد
 اتفاني ما وجب من ذات سن دفع المالك الادنى مع الفضل جبرا على الساعي لانه دفع بالقيمة
 او دفع ^{على} ورد الفضل بلا جبر لانه شرائه يشترط الرضا هو الصحيح سراج او دفع القيمة و
 او دفع ثلاث شياة سمان عن اربع وسط جاز والمستفاد ولو من مبة ادارت وسط الحول
 يضم المضاب من جنبه فيزكيه بحول الاصل ولو لوى زكاة نقد ثم اشتري به سائمة
 لا يضم ولله نصابان ما لم يضم احدها كمن سائمة مزكاة والف درهم وشر ^{ضمت}
 الى غيرها حوة ورج كل يضم الى اصله اخذ النعابة والسلاطين الجائرة زكاة ماله موال الظا ^{مسة}
 كسوم والعشر والخراج لا اعادة على اربابها ان صرف الماخوذ في محلة الاتى ذكره ولا يفر
 فيه عليهم ديانة فيما بينهم وبيان الله اعادة غير الخراج لا في مصارفه واختلف في كمال

الباطنة في الولوية وشرح الوهابية المفتى به عدم الاجزام وفي المبسوط على صحيح الصحة
 اذا نوى بالذبح لظلمة فاما الصدقة عليهم لانهم باع عليهم من الثببات فخرجوا حتى انقضى
 لم يخرج بالصيام للعارضة عن يمينه ولا اخذها الساعي جبراً لم تقع زكاة لكونها بلا اختيار و
 لكن جبر بالمحبس يودي بنفسه لان الكراهة لا ينافي في الاختيار لكن في التجسس المفتى به سقوطها
 في الاموال الظاهرة لا الباطنة ولو خلط السلطان المال المغصوب بماله ملكه وتجب الزكاة
 فيه ويورث عنه لان الخلط حينئذ استهلاك الظلم يمكن تمييزه عند ابي حنيفة و
 قوله ارفق اذ قلها يخلو الامر غصب وهذا اذا كان الصالح غير ما استهلك بالخلط منفصل
 عنه يوفى دينه ولا فلا زكاة كما لو كان الكل خبيثا كما في النهر عن الحواشي السعدية وفي شرح
 الوهابية عن البرازية انما يفر اذا تصدق بالحرام القطعي اما اذا اخذ من الناس ماله و
 من آخر ماله وخلطهما ثم تصدق لا يكره لانه ليس بحرام بعينه بالقطع لاستهلاكه بالخلط
 ولو عمل ذل وضاب زكاته لثلاثين او انصب صح لوجود السبب وكذا لو عمل عشرة زعمه او ثمرة
 بعد الخروج قبل الادراك واختلف فيه فينبيل النباتات وطلوع الثمرة ولا يظهر عدم الجواز
 وكذا لو عمل خراج راسه وتماه في النهر وان وصليته ليسر الفقير قبل تمام الحول او
 مات او ارتد وذلك لان المعتبر كونه مصرفا وقت الصرف اليه لا بعده ولو غرس في ارض
 الخراج كوما فالم ثمر الكرم كان عليه خراج الزرع مجمع الفتاوى ولا شيء في مال صبي وتخلي
 بفتح اللام وتكره نسبة لبنى تغلب بكسر هاءهم من نصارى العرب وعلى المرأة ما على الرجل
 لان الصلح وقع منهم كذلك ويؤخذ زكاة السائمة الوسطة لا لهم ولا الكرم ولا
 من تركه بغيرة وصية تفقد شرطها وهو البنية وان اوصى بها اعتبرت من الثلث لا ان تجز
 الورثة وحولها اي الزكاة قري بحجرن القنية لا شمسي وسيجي الفرق في الغنيين شكائهم
 ادى الزكاة او لا يوديها لان وقتها العراشبة باب زكاة المال

وفيه العهد حديث ما توارج عشره الكمل المراد به غير السائمة لان زكاتها غير مقدرة به
 نصاب الذهب عشرون مثقالا وفضة مائتا درهم كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والدينار
 عشرون فيراط والدرهم اربعة عشر فيراط والفيراط خمس شعيرات فيكون الدرهم اربعة وسبعين
 شعيرة والنقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاث اسباع درهم وقيل يفتى في كل بلد بنهم و
 المتبرون زنه درهم ورجل بالقيمة والادرم مبتداه في مضروب كل منهما ما جعلوا وتبرا اوطيا
 مطلقا سباح الاستعمال الاول والتبلى والنفقة لهما خلقا اثنا اذ فيهما كيف كانا في عرض
 تجارة قيمته نصاب الجملة صفة عرض وهو هنا ما ليس بنقد واما عدم صحة اليه في نحو
 الارض الخارجية فلقيام المنع كما قد مثله ارون الارض ليست من العرض فينته من ذهب
 او لوق اي فضة مضروبة فاذا ان القوم انما يكون بالشكوك عملا بانعرف مقوما باحدها
 ان استويا ل واحد بما اروج تعين التقويم انما يكون بالشكوك عملا بانعرف مقوما باحدها
 ما يبلغ ولو بلغ باحدها نصابا وخمس او بالآخر اقل قومه بها لانع الفقير سراج ربيع ^{عشر}
 خبر قوله اللازم وفي كل خمس بضم الحاء بحسابه ففي كل اربعين درهما درهم في كل اربعة
 مثاقيل فيرطان وما بين الخمس الى الخمس عفو ولا ما زاد بحسابه وهي مسئلة الفسود
 وعالم الفضة والذهب فضة وذهب وما غلب غشته منهما فيقوم كالعرض فينتد
 فيه النية الا اذا كان يخلص منه ما يبلغ نصابا او اقل وعند ما يتم به او كانت اثمانا
 رابجة وبلغت نصابا من ادنى نقد تجبر كونه فتجب ولا فلا واختلف في الغش للساو
 والخيار وزعمها احتياطا خائية ولا لا تباع الا وزنا واما الذهب المخلوط بفضة
 فان غلب الذهب فذهب والا فان بلغ الذهب او بفضة نصابا وجبت بشرط كمال النقا
 ولو سائمة في طرف الحول في لا بدام ولا نفعاد وفي ههنا انتقام للوجوب فلا يضر نقصا
 بينهما فلهذا كل بطل الحول واما الدين فلا يقطع الحول ولو مستغرا ودينه العزيب

للتجارة ينضم الى الدين لان الكل للتجارة وضعا وجلا وينضم الذهب الى الفضة وعكسه بما
 التمنية قيمة وقوله لا جازم فلوله مائة درهم وعشرة دينار قيمتها مائة درهم واربعون تجب
 ستة عند خمسة عند ما فادهم ولا تجب الزكاة عندنا في نصاب مشترك من سائمة ^{ما يملكه} ^{في التجارة}
 ان صحت الخلطة فيه باتحاد اسباب الاسامة التسعة التي يجمعها اوص من ينفع وتبانه ^{في شئ}
 الجمع وان تعد النصاب تجبا جماعا ويتراجعان بالمخصص بيان في الحاروي فان بلغ نصيب
 احدهما نصابا زكاة دون الآخر ولو بينه وبين ثمانية رجل تمازوا شئ لا شئ عليه كانه
 مما لا يقسم خلافا للثاني سراج واعلم ان الدين عند الامام ثلاثة قوى ومتوسط وضعيف
 فتجب زكاتها اذا تم نصابا وحال الحول لكن لا فور بل عند قبض اربعين درهما من الدين القوي
 كقرض بدل مال التجارة فكل قبض اربعين درهما يزومه درهم وعند ما تين لغيرها اي من
 بدل ماله لغير تجارة وهو المتوسط كمن سائمة وعبيد خدمته ونحوها ما هو مشغول بحوائج ^{صلية} لا
 كطعام وشراب ولما ذكر ويقدر ما مضى من الحول قبل القبض في الاصح ومثله ما لو ورث ^{بنا}
 على رجل وعند قبض مائتين مع حوالة الحول بعد اى بعد القبض من دين ضعيف وهذا ^ل
 غير ممل كهردية وبدا كتابة وخلع لا اذا كان عند ما ينضم الى الضعيف كما مر ولا ابرار الدين
 المدينون بعد الحول فلا زكاة سواء كان الدين قويا او لا خائفة وقيد في المحيط للمعصرا ما لو
 وهو اسلاك فليحفظ بحرقالة النعم هذا ظاهر انه تقيد للاطلاق وهو غير صحيح ^{الضعيف} في كونه
 وتجب عليها اي المائة زكاة نصف مقرر من نقد مردود بعد مضى الحول من الف كانت قبضته
 مائة من النصف لطلاق قبل الدخول وان تركه الكل لما بران القود لا تتعين في القسوم ^{العقود} و
 وتقسط الزكاة من موهوب لله في نصاب مرجوع فيه مطلقا سواء رجع بقضا او غيره بعد
 الحول ولو كان مستحقا على عين الموهوب ولذا لا يرجع بعد ماله قيد به لانه لا زكاة

على الواجب اتفاق لعدم الملك وفي من الميل ومنها ان يهبه لطفه قبل التمام بيوم
باب العاشر قبل هذا من تسمية الشيء باسم بعض حواله ولا حاجة
اليه بل العشر على ما ياخذ العاشر مطلقا ذكره سعة او علم جنس وهو مسلم بهذا يعلم حرة
ولية اليهود على الاعمال غير هاشمي لانه من شبهة الزكاة فلا درس على الحماية من اللصوص
والقطع لان الحماية بالحماية نصبه الامام على الطريق للمسافرين خرج الساعي
فانه الذي يسي في القبال لياخذ صدقة الموابشي اما كذا لياخذ الصدقات
تغليباً للعبادة على غيرها من التجار وزن فيار المارين باموالهم الظاهرة والباطنة
عليه ولور من ذم العشارين مجبول على الاخذ ظلما من اكرامهم الحول او قال لم في النجاة
او على دين محيط او منقص للنصاب لان ما ياخذ زكاة معراج وهو الحق مجبول لذا
اطلقه المصنف او قال ادبت الى عاشر آخر وكان عاشر آخر محققا او قال ادبت انا الى الفقير
في مصر لا بعد الخرج لما ياتي وحلف صدق في الكل بلا اخراج براءة في الاصح لا شبهة
الخط حتى لو اتى بها على خلاف اسم ذلك العاشر وحلف صدق وعدت عدم ما وظهر
كذبه بعد سنين اخذت منه الا في السوائم ولا موال الباطنة بعد اخراجها من البلد
لانها بلا اخراج التحقت بلا موال الظاهرة فكان لاخذ فيها الامام فيكون الزكاة
ولا دل يغلب نفلا وياخذها منه بقول عمر لا تنبشوا على الناس متاعهم
لكنه يحلفه اذا اتهم وكلما صدق فيه المسلم مامر صدق فيه ذمي لان لم ما
الا في قوله ادبت انا للفقير لعدم ولاية ذلك لا يصدق حر في شيء ولا في
ام ولد وقوله لعلام يولد مثله لمتله هذا ولدي لفقير المالية فان لم يولد عتق
عليه وعشر لا نه اقرب بالحق فلا يصدق في حق غيره ولا في قوله ادبت
الى عاشر آخر ونعم لما شر آخر لا يودي الى استنبال المال

جزم به مالا خسر وذكره الزبيدي تبعاً للشرح في لفظ ينبغي كذا نقله المصنف عن البحر لكن خرف
 القائل الغاية بعدم تصديقه ورجحه في النهي اخذ من أربع عشرة من الذي صنعته و
 من الحربي عشر بدلك امر عوفي بشرط كون المال لكل واحد نصاباً لان ما دونه غفو
 وبشرط جهلنا بقدر ما اخذنا من امان علم اخذ مثله مجازة الا اذا اخذوا الكل فلا نخذه
 بل نتركه له ما يبلغه مأمنه ابقا لادمان ولا نأخذ منهم شيئا اذا لم يبلغ مالم نصابوا و
 ان اخذ منا في الاصح لانه ظلم ولا متابعة عليه ولم ياخذوا اماناً لئلا يسترعوا عليه ولا نا
 احق بالمكافاة ولا يؤخذ العشر من مال صبي حربي الا ان يكونوا ياخذونه من اموال صبياننا
 شيئاً كما في الحاكم اخذ من الحربي مائة ولا يؤخذ منه ثانياً في تلك السنة الا اذا عاودوا
 للد الحرب لعدم جواز الاخذ بلا تمجيد حول العهد ولو تم الحربي بعاشم ولم يعلم به العا
 حتى دخل اثار الحرب ثم خرج ثانياً لم يعشراً لما مضى لسقوطه بانقطاع الولاية بخلاف المسلم
 والذي لعدم للسقط ذكره الزبيدي ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمر وجلود ميتة كما
 كذا اقره المصنف منبه في شرحه وللتجارة وبلغ نصاباً ويؤخذ عشر القيمة من حربي بلا
 تجارة ولا يؤخذ من المسلم شي اتفاقاً لا يؤخذ من خنزيرة مطلقاً لانه يمين فاقده
 كعينه بخلاف الشفعة لانه لم ياخذ الشفع بقيمة الخنزير يبطل حقه اصلاً فيفسد
 مواضع الضرورة مستثناة ذكره سعدى ولا ياخذ ايضاً من مال في بيته مطلقاً و
 لا يضيعة الا ان تكون لحربي ولا من مال مضاربة الا ان يرمح المضارب فيعشر نصيبه
 ان يبلغ نصاباً ولا من كسب ما ذكروا ملوك يدين محيط بماله ورقبته او ما ذكروا ملوك
 لكن ليس معه مولاة على الصحيح في الثلاثة لعدم ملكهم ولذا لا يؤخذ العشر من الو
 اذا قل هذا مال اليتيم ولا من عبد ومكاتب موعظاً عاشر الخواص فعشرون ثم موعظاً
 عاشر اهل العدل اخذ منه ثانياً التقصير بمروءة بهم بخلاف ما لو غلبوا على بلد فوس

مر بنصب رطاب التجارة كيطبخ ونحوه لا يفسد عند الامام الا اذا كان عند العشرة فانه قد
 ليدع لم يصبنا باسب الركاز المحبوب بالزكاة لكونه من الوظائف المالية هو
 لقمة من الركزي الا ثبات بمعنى المركز وشرا مال مركز تحت الارض اعم من كونه ركوة الغنا
 للملوك فلذا قال معدن خليفة خلقه الله تعالى ومن كتر ابي مال مدفون فانه الكفا
 لانه الذي ينجس وجبه مسلم اردي ولو قنا صغيرا وانثى معدن نقه ونحو حديث وهو كل
 جامد ينطبع بالنار ومنه الزيت فيخرج المايح كنفط وقار وغير المنطبع كعادن الاحجار
 وارض خراجية او غسرية خرج الدار كالمغارة لدخولها بالاولى حسن منقفا اي اخذ ^{نفسه}
 حديث وفي الركاز الخمس وهو يعم المعدن كما مرد باقيه لما لهما ان ملكت ولا كجبل و
منازة فلولوا جدد والمعدن لا شئ فيه ان وجد في دارة وحاولته وارضه في روا ^{يروي}
 واختارها في الكنوز لا شئ في ياقوت وزمرود وفسروج ونحوها وجد في جبل اي في جبلها
 ولو وجدت دفن الجاهلية اي كثر اخمس لكونه غنمة والحاصل ان الكنز ينجس كيف
 كان والمعدن ان كان ينطبع ولا في الاول وهو مطر السبع وعبر حشيش في البحر او
 خفي دابة وكذا جميع ما يستخرج من البحر حلية ولو ذهب كان كترافي قعر البحر لانه لا
 عليه القهر فلم يكن غنمة وما عليه من الكنوز سمة الاسلام فندا وغيره فلقطة
 سمي حكمها وما عليه سمة الكفر خمس وباقيه للمالك اول الفتح ولو ارثه لو حيا ولا
 نلت المال على الواجهة وهذا ان ملكت ارضه ولا فلولوا جدد ولو ذميتا صغيرا
 انثى لانهم من اهل الغنمة خلا حربي مستامن فانه يسترد منه ما اخذ الا اذا عمل
 في الغاوبين الامام على شرطه فله المشرط ولو عمل رجلان في طلب الركاز فهو للوا ^{جد}
 والكان اجيرين فهو للمستاجر وان خلا عنها اي العلامة واشتبه الضرب فهو
 جامعي على ظاهر المذهب ذكره الزيلعي لانه الغالب وقيل كاللقطة ولا ينجس ركاز معدن

كان اولها وجدة صحرام دار الحرب بل كله الواحد ولو مستامنا لانه كالمخلص لذا
 لو دخل جماعة ذو منعة وظفر واستبى من كنوزهم ومعدنهم خمس لكونه غنية وان
 وجدة اى الركا مستامن في ارض مملوكة لبعضهم ردة الى مالكه تجزا عن العذر فان
 لم يره فاخرجه منها ملكه ملكا خيشتا فسبيله الصدق به فلو باعه صح لقيام ملكه
 لا يطيب للمشتري ولو وجدة اى الركا زغيرة اى غير مستامن فيها اى في ارض
 مملوكة لهم حاله فلا يرد ولا يخس لما مر بلافق بين متاع وغيره وما في النقاية
 من ان ركا متاع ارض لم تملك يخس سهوا لا ان يحمل على متاعهم للوجود في ارضنا
فروع الواحد صنف الجنس لنفسه واصله وفرعه واجنبي بشرط قسم
 باب العشر يجب العشر غسل ولو قل ارض غير الخارج ولو غير عشر
 كجبل ومغارة بخلاف الخارجية فلا يجتمع العشر والخارج وكذا يجب العشر في شجرة
 جبل او مغارة ان حازه الامام لانه مال مقصود لا ان لم يحمله لانه كالصيد ويجب
 في مسقى سماء اى مطر او سمح كنهه لا يشترط ان يصب راجع للكل ولا شرط بقاء وحول
 لانه في معنى المؤنة ولذا كان الامام اخذ جبارا ويخذ من التركة ويجب مع الدين و
 في ارض صغير ومجنون ومكاتب وما دون ودق وتسميته ركة مجاز لانه في ملكه
 به استغلال الارض نحو خطب وقصب فارسي وحشيش وتبن وسعف وصنع وقطران
 وخطمي اشنان وشجر قطن وبازنجان وبند بطيخ وقثا واروية كحلبة وشونين
 حتى لو شغل ارضه بها يجب العشر ويجب نصفه في مسقى غرب اى دلو كبير ودالية
 اى درة لاكثر المؤنة وكلت الشافعية اوسقاه بما اشتراه وقواعدنا لا باه ولو سقى
 سيماء بالاعتبار الغالب لو استويا فنصفه وقيل ثلاثة ارباعه بل ارفع مؤ اى كلف الزرع
 وبلا اخرج البذر لنفهم بالعشر في كل الخارج ويحضعفه في ارض عشره لتلجى مطلقا وان كان طفلا او اناثي

أو اتباعها من مسلم أو اتباعها منه مسلم أو ذي لان التضييق للخراج فلا يتبدل أخذ الخراج
 من ذي غير تقبلي اشتري ارضا عشرة من مسلم وقبضها منه للتنافي وأخذ العشر من مسلم
 أخذها منه من الذي تشفعه لتحول الصفقة اليه اوردت عليه بفساد البيع او بخيار
 الشرط الاولية مطلقا او عيب بقضاء او بغيره بقيت خراجية لانه اقاله لا فسح واخذ
 خراج من دار جعلت بستانا او مزرعة ان كانت لذي مطلقا لمسلم وقد سقما
 بماله لرضاه به وأخذ عشران سقما المسلم بماله او بماله اليق به ولا شيء في دار
 مقبرة ولو لذي ولا في عين قيراني زفت ونفط ومن يعلو المام مطلقا اي في ارض عشر
 او خراج ولكن في حريمها الصالح للزراعة من ارض الخراج خراج لا فيها التعلق الخراج
 بالتكمن من الزراعة وما العشر فيجب في حريمها العشري ان زرعه ولا لا لتعلقه
 بالخارج ويؤخذ العشر عند الامام عند ظهور الثمرة وبصلاحها بهان ونسطة في النهر
 امن فسارها ولا يحمل لصاحب ارض خراجية اكل غلتها قبل اداء خراجها ولا يأكل من طعم
 العشر حتى يوفي العشر وان اكل من عشر جمع الفتاوى وللإمام حبس الخراج للخراج ومنع
 الخراج سنين لا يؤخذ لما مضى عند أبي حنيفة وخائفة وفيها من عليه عشر او خراج اذا ما
 من تركته وفي رواية لا يسقط بالموت ولا اول ظاهر الرواية **فروع** تمكن ولم يزرع
 وجب الخراج دون العشر ويسقطان بهلاك الخراج والخراج على الغاصب ان زرعه او كان
 جليدا ولا يئنة لربها والخراج في بيع الوفاء على البايع ان بقي في يده ولو باع الزرع ان قبل
 ادرك العشر على المشتري ولو بعد فاعلى البايع والعشر على المجر كخراج موظف وكلاء على
 الساجد كمنعهم مسلم وفي الزراعة ان كان البذر من بهلا ارض فعليه ولو من العامل
 فعليهما بالحصاة ومن له حظ في بيت المال فطفر بماله موجه له اخذ ديانته وللزراع
 صرف وديعة مات ربها ولا وارث لنفسه او غيره من المصارف دفع النابتة والظلم

نفسه لولى لا اذا تحمل حصة باقيةهم وتصح الكفالة بها ويحرم من قام بتوزيعها بالعدل
 وان كان لاخذ باطلا وهذا يعرف ولا يعرف كفا المادة العظم يجوز ترك الحراج للمالك ^{لغش}
 وسيجي تمامه مع بيان بيوت المال ومصارفها في الجهار ونظمها ابن الشيخ فقال
 بيوت المال اربعة لكل * مصارف بيتها العالمون * فلولها الغنائم والكنوز * ركاز
 بعد ما التصديق * وثالثها حراج مع عشور * وجالية يليها العالمون * ورابعها
 الصوائع مثل ما لا يكون له اناس ارقون * فصرف الاولين الى بقى * وثالثها حوا ^ة
 مقالون * ورابعها فصرفه جهات * تتساوى النفع فيها السلوك باب المصرف
 اى مصرف الزكاة والعشور اما حسن العك فصرفه كالغنائم هو فقير ومومن له ادى
 شئ اى دون نصاب او قدر نصاب غير تام مستغرق في الحاجة ومسكين من لا شئ ^{له}
 على المذهب لقوله تعالى لو مسكينا ذامرت به وايه السفينة للرحم وعامل يوم الساعي و
 العاشر فيعطى ولو غنيا لا ما شئ لا نه فوج نفسه لهذا العمل فيحتاج الى الكفاية والنفق
 لا يمنع من تناوله عند الحاجة كما بن السبيل بحجر عن البدائع وبهذا التعليل يقوى ما ^{نسب}
 للواقعات من ان طالب العلم يجوز له اخذ الزكاة ولو غنيا اذ فرغ نفسه لا فائدة العلم ^{منه}
 لعجزه عن اكتساب الحاجة داعية الى ما لا بد منه كذا ذكره المصنف بقدر علمه ما كفيه
 واعوانه بالوسط لكن لا يزل على نصف ما يقبضه ومكاتب غير ما شئ ولو عجز حل الزكاة و
 لو غنيا كفقير استغنى وابن سبيل وصل الى الله وسكت عن الوفاة فلو بهم لسقوطهم ^{الى}
 العلة او نسخ بقوله عليه السلام لمعاذني احوالا مر خذها من اغنيائهم وادعها من
 فقرائهم ومدحون لا يملك نصيبا فاضلا عن دينه وفي الظهيرية الدفع للمدين اولى من
 الفقير وفي سبيل الله وهو منقطع الشراء وقيل الحاج وقيل طلبه العلم وفرض في البدائع ^{جميع}
 القرب وثمرة الخلاق في احواله وقاف وابن السبيل وهو كل من اصابه ^{ان} لا معه ومنه صلا

ماله مؤجلا او على عايب او معسر او جاحدا ولوله بينه في الاصح يصنف الزك الى كلهم
 او الى بعضهم ولو واحد من اى صنف كان لان الجنسبة تبطل البعية وشرط الشائى
 ثلاثة من كل صنف ويشترط ان يكون الصنف تملكه بالاحاطة كما مر ولا يصرف الى سائر محو
 ولا الى كفن ميت وقضلم دينه امارين الى الفقير فيجوز لو بامر له ولو اذن فمات فاطلاق
 الكتاب يفيد عدم الجواز وهو لا وجه له ولا الى من اوقن يقتضى لعدم التباين
 وهو الكفر وقد مضى ان المحلة تنصدق على الفقير ثم يامر به بفعل هذه الاشياء وهل له ان
 يخالف امره ولم اره والظاهر نعم ولا الى من بينهما ولا ولو مملوكا لفقير او بينهما زوجه
 ولو صبا نه ولا تدفع هي لزوجها ولا الى مملوك الزك ولو مكاتب او مدبر فاعتق لا يجب حظه
 معسر لا يدفع له لانه مكاتبه او مكاتب ابنه واما المشترك بينه وبين اجنبى فحكمه علم
 مما مر لانه اما مكاتب نفسه او غيره ولا يجوز مطلقا لانه حر مدين فافهم
 ولا الى غني يملك قد انصاف فارغ عن حاجته الاصلية من اى مال كان كن له نصلك
 سلمته لا تساوي ما انتهى درهم كما جزم به في البحر والنفرة اقره المصنف فاما لوجه يظهر
 صنعت ما في الوصاية وشرجهما من انه نخل الزكوة وتلزمه الزكوة انتهى لكن اعتمد
 الشربلانية ما في الوصاية وحرر وجزم بان ما في البحر وهم ولا الى مملوكه اى الغني ولو
 مدبرا او زنا ليس في عيال مولا او كان مولا غائبا على المذهب لان المانع وقوع الملك
 لمولا غير المكاتب والمأذون والمدبون بحيث فيجوز ولا الى طفله بخلاف ولده الكبير
 وابيه وامراه الفقيرة او طفل الغنية فيجوز لانقضاء المانع ولا الى بنى هاشم لا من ابطال
 النص في رتبته وهم بنو هاشم فحمل من اسلم منهم كما تحمل بنى المطلب ثم ظاهر المذهب اطلاق
 المنع وقول العيني والهاشمي يجوز له دفع زكوته لمثله صوابه لا يجوز دفعه ولا الى مواليتهم
 اى عتقائهم فان قائمهم اول الحديث مولى القوم منهم وهل كانت تحمل السائر الانبياء خلاف

واعتمد في النهج كلها قربائهم لآلهم وجازت التطوعات من الصدقات وغلة الأوقاف
 لم أي بقى هاشم سوام سهام الواقف ولا على ما هو الحق كما خفقه في الفتح كثر في السراج وغيره
 ان تعلم جاز ولا لا قلت وجعله محشي الاستباه محل القولين ثم نقل عن البحر عن البسط
 وحمل الصدقة لسائر الأنبياء قبل نعم وهذه خصوصية لبنينا صلى الله عليه وسلم قبل
 لا بحمل القربائهم فهي خصوصية لقربة نبينا الكرام واطهار الفضيلة صلى الله عليه وسلم
 سلم فيلحفظ ولا تمنع الى ذي لمحدث معاذ وجاز دفع غيرها وغير العشر والخارج اليه
 أي الذي ولو واجبا كذا وكفارة وفطرة خلافا للثاني وبقوله يفتى حاوي القدسي
 واما الحرني ولو مستامنا فجميع الصدقات لا تجوز له اتفاقا بحر عن الخاية وغيرها
 لكن حرم الزبيري يجوز التطوع له دفع بحر لمن يقبضه مصرفا بان الله عبدك أو مكاتبته
 أو حرلي ولو مستامنا اعادها لما مروا بان غنا يكون له ذميا أو انه ابوة أو ابنه أو
 امراته أو هاشمي لا يعيد لانه اتى بما فيه وسعة حتى لو دفع بلا تحريم يحرم ان اخطأ
 وكرة اعطاء فقير نصابا أو أكثر إلا اذا كان المدفع اليه مدعيها أو كان صاحب عيال
 بحيث لو فرقه عليهم لا يخصص كلا أو لا يفضل بعد دينه نصاب فلا يكره فتح وذكره
 نقلها الا في آية بل في الظهيرية لا تقبل صدقة الرجل قرابته مما دبر حتى يبدأهم
 فيسد حاجتهم أو احوج أو اصلح أو ادفع أو انفع للمسلمين أو من دار الحرب الى دار
 الاسلام أو الى طالب علم وفي العراج المصدق على العالم الفقير افضل أو الى الزهاد
 أو كانت مجمله قبل تمام الحول فلا يكره خلاصه ولا يجوز دفعه لاهل البدع كالكرامة
 لانهم مشبهة في ذات الله تعالى وكذا المشبهة في الصفات في الختار لان مفوت
 المعرفة من جهة الذات بالحق بمفوت المعرفة من جهة الصفات بجميع الفتاوى كما
 لا يجوز دفع زكاة الزاني لولد منه أي من الزنا وكذا الذي نفاه احتيل الله اذا كان الولد

من ذات زوج معروف وضاوئين والكل في الاستباه ولا يجوز ان يسئل شيئا من
القوت من له قوت يومه بالفعل او بالقوة كالصحيح المكتسب فيا تم معطيه ان علم بما
لا عانتة على الحرم ولو سئل الكسوة وثيئا اخر اشتغاله عن الكسب بالجهد او طلب العلم جاز ولو
محتاجا **فروع** يندب دفع ما يغنيه يومه عن السؤال اعتبار حاله من حاجة و
عياله القصر في الزكاة فقراهم كان المال وفي الوصية مكان الوصى وفي الفطرة مكان
المودي عند محرمه وهو الاصح لان رؤسهم تبع لرأسه دفع الزكاة الى صبيان اقربائه
برسم عيد او الى بشر او مهدي الباكورة جاز آلا اذ انض على التعويض ولو دفعها ^{خته}
ولها على زوجها مهر مبالغ نصابا وهو ملي مقرو لو طلبت لم يمنع عن الاداء لا يجوز آلا
جاز ولو دفعها العلم لحليفته ان كان بحيث يعمل له ولم يعطه صح ولا لا ولو وضعها
على كفه فانتهبها الفقراء جاز ولو سقط مال فرفعها فقير فرض به جاز ان كان يعرفة
والمال فائمه خلاصه **باب** صدقة الفطر من اضافة الحكم الى شرطه
والفطر لفظا اسلامي والفطرة مولد قيل الحن وامر بها في السنة التي فرض فيها رمضان
قبل الزكاة وكان عليه السلام يخطب قبل الفطر بيومين يا مبرا خراجها ذكره الشنخي
وحديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر مغناة قد ردوا جاع على ان
منكره الا كيف موسعا في العمر عند اصحابنا وهو الصحيح مجرى عن البدائع معلل بان ^{مر}
بادانها مطلق زكاة على قوله كما مردلومات فادبها ورثته جاز وقيل مضيقا في يوم ^{الفطر}
عينا فبعدا يكون قضاء واختاره الكا في تحريمه على كل حر مسلم ولو صغير او مجنون واحتج
لم يخرجها وليهما وجب الاداء بعد البلوغ ذي نصاب فاضل عن حاجة الاصلية
كدينه وحواليه عياله وان لم ينم كما روية اي بهذا النصاب نحو الم صدقة كما رو
نجب الا ضمنية وفقرة المحارم وانما يشترط المنولان وجوبها بقدرته مكنة في ما

بمجرد التكن من الفعل فلا يشترط بقاؤها لبقاء الواجب لا نه شرط محض لا بقاها لميرة
هي ما يجب التكن بصفة اليسيرة من العسر الييسر بشرط بقاؤها لا نه شرط
معنى العلة وقد حررناه في ما علقناه على المنار جمع عليه فلا تسقط الفطرة وكذا الحج
بهلاك المال لاجل الواجب كما لا يبطل النكاح بموت الشهود بخلاف الزكاة والعنبر والحراج
لا بشرط ابقاء الميرة عن نفسه متعلق بموجب ان لم يم له ولد وطفله الفقير والكبير
ولو تعدوا بالافعل كل فطرة ولو زوج طفلة الصالحة لخدمة الزوج فلا فطرة والجد
كالب عند فقده او فقرا كما اختار لا في الاختيار وعبدة لخدمته ولو ولد لنا او مستأجرا
او موهونا اذا كان عبدا فبالدين واما الموصي بخدمته واحدا برقبته لاخر ففطرته
على مال رقبته كالعبد العارية والوديعة والجاني وقول الربيعي لا يجب سبق قلم فتح
ومدبرة وام ولده ولو كان عبدا كافر التحق بالسبب وهو اس بكونه ولي عليه لا عن
زوجته وولده الكبير العاقل ولو ادى عنهما باو اذن جاز استحسانا لا اذن علامه
لوفي عياله ولا لا قهستاني وعبدة كالباق والمسور والمغصوب المجنون لم يكن
عليه بينة خلاصة الابد بعد عودته فيجب لما مضى ولا عن مكاتبه ولا تجب عليه لان
ما في يد الموهاة وعبدة مشتركة الا اذا كان عبدين اثنين ونهايا ووجد الوقت في
نوبة احدهما فيجب في قول ووقت الواجب لو كان المملوك مبيعا بخيار فاذا امر بالفطر
والخيار باق تلزم من يصير له نصف صاع فاعل يجب من براود دقيقة او سويقة
او زبيب وجلاة كالتمر وهو اربعين دراهم صححها البهسي وغيره وفي الحقايق والشنبل
عن البرهان وبها ففة او صاع تمر او شعير ولور ديا مالم ينص عليه كزرة
وخز بغير فيه القيمة وهو اى الصاع المعتبر ما يبيع الفارربعين دراهم من
يعدس انما تدرب بهما التاويهما كيلا ووزنا ودرع القيمة اى الدرهم افضل من دفع

العين على المذهب المقتضى به جومره وبجرمن الظهيرية وهذا في السعة واما في الشدة فم
 العين افضل كما لا يخفى بطلوع فجر الفطر متعلق يجب فن مات قبله اى الفجر او ولد بعده
 او اسلم لا تجب عليه ويستحب اخراجها قبل الخروج الى المصلى بعد طلوع فجر الفطر عمدا بامره
 وفعله عليه للصلاة والسلام وصح ادائها اذا قدمه على يوم الفطر او آخرة اعتبارا بالزكاة
 والسبب موجود هو الراس بشرط دخول رمضان في الاول اى مسئلة التقديم ^{الصحيح}
 وبه يقتضى جومره وبجرمن الظهيرية لكن عامة المتبون والشرح على صحة التقديم
 مطلقا وصحة غيره واحد ووجه في النهر ونقل عن الولا الجية انه ظاهر الرواية
 قلت فكان هو المذهب وجاز دفع كل شخص فطرته الى مسكين او مساكين على
 ما عليه الاكثر وبه جزم في اللاجية والخانية والبدائع والمحيط وبتعمم الزيلجي في
 الظاهر من غير ذكر خلاف وصحة في البرهان فكان هو المذهب كتفريق الزكاة و
 الامر في حديث اغنوم للندب فيفيد الاولوية ولذا قال في الظهيرية لا يكره ^{خذ}
 اى تحريما كما جاز دفع صدقة جماعة الى مسكين واحد بلا خلاف يعتد به خلطت
 امراته امرها زوجها بادم فطرته حنطته بمنطتها بغير اذن الزوج ودفعت الى فقير
 جاز عنها لا عنه لما مر ان الاختلاط عند الامام استهلاك يقطع حق صاحبه و
 عند عماله يقطع نيجوز ان اجاز الزوج ظهيرية ولو بالعكس قال في النهر لم اراه ومقتضى
 ما مر جازا عنها بلا اجتناف ولا بيعت الامام على صدقة الفطر باعيا لانه عليه
 السلام لم يفعله بدائع وصدقة الفطر كالزكاة في المصارف في كل مال الا في جواز دفع
 لادمي وعدم سقوطها بهلاك المال وقد مر ولو دفع صدقة فطرته الى زوجته عبدا
 جاز ان كانت نفقتا عليه عمدة القناوى للشهيد **خاتمة** واجبات الاسلا
 سبعة الفطرة ونفقة ذي رحم محرم ووتر ورضية وعمر وخدمة ابويه والراهة الزوجية

كتاب الصوم

قيل لو قال الصيام كان اول ما في الظهيرية لو قال لله على صوم لزمه يوم ولو قال صيام لزمه
ثلاثة ايام كما في قوله تعالى فدية من صيلم وتعقب بان الصوم انواع على ان لا يطل
معنى الجمع ولا صح انه لا يكره قول رمضان فرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لغرض في
شتمك بعد الهجرة بسنة ونصف هولعة امساك مطلقا وشرعا امساك عن المفطر
الائتية حقيقة او حكما كمن اكل ناسيا فانه مسك حكما في وقت مخصوص وهو اليوم من
شخص مخصوص مسلم كابر في دارنا وعلما بالوجوب طاهر عن جين ونفاس مع النية
المعروفة واما البلوغ والافاقة فليسما من شرط الصحة لصحة صوم الصبي ومن
جن او اغنى عليه بعد النية وانما لم يصح صومهما في اليوم الثاني لعدم النية و
حكمه ينيل الثواب ولو منهيا عنه كما في الصلوة في ارض مغضوبة وسبب صوم للذند
الذند ولذا لو عين شهر او صام شهرا قبله عنه اخرا له لوجود السبب ويلغو التعيين
والكفارات الحنث والقفل رمضان شهود جزم من الشهر من ليل او نهار على المختار
كما في الجارية واختار فخر الاسلام وغيره انه الجزم الذي يمكن انتام الصوم فيه من
كل يوم حتى لو افان الجنون في ليلة او في آخر ايامه بعد الرد الى القضاء عليه وعليه
الفتوى كما في المجتبى والنهر عن الدراية وصححه غيره واحد وهو الحق كما في الفتا
وهو اقسام ثمانية فرض وهو نوعان معين كصوم رمضان اداء وغير معين كصومه
قضاء وصوم كفارات لكنه فرض عملا لا اعتقادا ولذا لا يكره جاحدا قاله البهسي
شعلا بن الكمال وواجب وهو نوعان معين كاللذد المعين وغير معين كاللذد
المطلق واما قوله تعالى فليؤنذوا نذرا فليؤنذوا نذرا فليؤنذوا نذرا فليؤنذوا نذرا
قطعا وقيل فانما الاكل وغيره واعتمده الشرنبلاني وتعقبه السعدكي بالفرق فان

المندوبة لا تؤدى بعد صلوة العصر بخلاف الفائقة هو فرض على من لا يظهر كالقنار
 يعني علمه لأن مطلق الإجماع لا يفيد الفرض القطعي كما بسطه خسرو ونقل كثيرهما
 يوم السنة كصوم عاشوراء مع التاسع والمندوب كأيام البيض من كل شهر ويوم
 الجمعة ولو منفردا وعرفة والحاج لم يضعفه والمكره تسمية الجعدين ونزيرها كالمندوب
 وحده وسبب وحده ونيردز ومهرجان أن تعدا وصوم دهر وصوم صمت ورمضان
 وأب افطر الأيام الخمسة وهذا عند أبي يوسف كما في المحيط ففي خمسة عشر
 والواحدة ثلثة عشر سبعة متتابعة رمضان وكفارة طهارة وتل ويمن وأفطار
 رمضان ونذر معين واعتكاف واجب وستة يجزئها نقل وقضاء رمضان و
 صوم متعة ونذرية أو جزأ صيد ونذر مطلق إذا نذر هذا فيصح إداه صوم رمضان
 والنذر المعين والنفل بنية من الليل فلا تصح قبل الغروب ولا عندك إلى الضحوة
 الكبرى لا بعدها ولا عند ما اعتباره أكثر اليوم ومطلق النية أي نية الصوم
 قال بل عن المضاف إليه ونية نفل لعدم المزاحم وبخطام في وصف كنية واجب
 أخرى لإام رمضان فقط لتعيينه بتعيين الشارع إلا إذا وقعت النية من مريض
 أو مسافر حيث يحتاج إلى التعيين لعدم تعيينه في حقهما فلا يقع عن رمضان
 برفع عماوى من نفل أو واجب على ما عليه إلا أن ترجم هو الأصح سراج وقيل بأنه
 ظاهر العناية فلذا اختاره المصنف تبعاً للذكر لكن في أوائل الاستباه الصحيح وقوع
 الكل عن رمضان سوى مسافر وفي واجباً آخر واختاره ابن الكمال وفي الشربلانية عن
 البرهان أنه لا يصح والنذر المعين لا يصح بنية واجب آخر بل يقع عن واجب
 وآه مطلقاً وفي بين تعيين الشارع والنذر ووصفهم مقبوم عن غير رمضان ولو جهل
 به أي رمضان فهو عنه لا عن ماوى لم يثبت إجماع رمضان فلا صوم إلا عن

رمضان ويحتاج صوم كل يوم من رمضان الى نية ولو صحيحا مقبلا متميزا للعبادة
 عن العبادة وقال نضر وما كنت تكفي نية واحدة كالصلوة قلنا فساد البعض كما هو
 فساد الكل بخلاف الصلوة والشرط للباقي من الصيام وان النية للفجر ولو
 وهو تبين النية للضرورة وتعيينها لعدم تعيين الوقت والشرط فيها ان يعلم قلبه
 اى صوم يصومه قال الحدادي والسنة ان يتلفظ بها ولا تبطل بالمشيئة بل
 بالرجوع عنها بان يغرم ليلا على الفطرونية الصائم الفطر لغو نية الصوم في الصلوة
 صحيحة ولا تفسدها بل تلفظ ولو نوى القضاء انهارا صار نفلا فيقضيه لو افسده
 لان الجهل في دارا غير معتبر فلم يكن كالمنظون بحره ولا يصام يوم الشك هو يوم الثلاثاء
 من شعبان وان لم يكن علة اى على القول بعدم اختلاف المطالع لجواز تحقق
 الرية في بلدة اخرى واما على مقابله فليس بشك ولا يصام اصلا شرح الجمع
 عن الزامدي لا تطوعا ويكره غيره ولو صامه واجب آخر كونه نذرا ولو حرم ان
 يكون عن رمضان كونه تحريما ويقع عنه في الاصح ان لم تظهر مضانته ولا
 ظهرت فعنه لو مقبلا والتفضل فيه احب اى افضل اتفاقا وان وافق صوما يتبادر
 او صام من آخر شعبان ثلاثة نال اثره قبل الحديث لا نقد مواريض رمضان بصوم يوم
 او يومين واما حديث من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم لا اصل له ولا يصح
 الخواص يفطر غيرهم بعد الزوال به ليقى نفيا لثمة النهي وكل من علم كيفية صوم
 الشك فهو من الخواص ولا من العوام والنية المعتبرة هناك ينزى التطوع على
 سبيل الجزم من لا يعتاد صوم ذلك اليوم اما المعتاد فحكمه عرو ولا يحظر ماله انه
 ان كان من رمضان فعنه ذكوه اخي زاده وليس بصام لو ردد في اصل النية كما
 نوى ان يصوم غدا ان كان عن رمضان ولا فلا اصوم لعدم الجزم كما انه ليس

بصائم لو نوى انه ان لم يجد هذا فهو صائم ولا يفطر ويصام صائما مع الكراهة لو رد في وضعها بان
ان كان من رمضان فحنته ولا فسخ واجب آخر وكذا غيره لو قال الا صائم ان كان من رمضان ولا فسخ ^{للقول}
بين مكرمين او مكررة وغير مكررة فان ظهر مضائقه فحنته ولا فسخ فيهما الى الواجب ^{مضمون} والتفصيل غير
بالفضل لعدم التفعل قصدا اكل المتكلم ناسيا قبل النية كاكله بعدها هو الصحيح
ومبانية راي مكلف مالا من رمضان او الفطر ورد قوله بدليل شرعي صام مطلقا
وجوبا وقيل لا بان افطر قضا فقط فيهما الشبهة الرد واختلاف المشايخ لعدم
الرواية عن المتقدمين فيما اذا افطر قبل الشر استهادته والراجح عدم الكفارة و
صححه غير واحد لان ما رآه يحتمل ان يكون خيالا لا فعلا ^{فإن الكفاية} او اما بعد بقوله
ولو فاسقني الاصح وقيل لا بدعوى وبلا لفظ اشهد وبلا حكم ومجلس فضاه ^{خبر}
شهادة للصوم مع علمه كغيره وبخبر عدل او مستور على ما صححه البرازي
على خلاف نظام الرواية لا فاسق اتفاقا وهل له ان يشهد مع علمه بنفسه
قال البرازي نعم لان القاضي ربما قبله ولو كان العدل قنا وانثى او محددا
في قد ن تاب بين كيفية الرواية اولا على المذهب وتقبل شهادة واحد على آخر
كعبدا وانثى ولو على مثلها ما يجب على الجارية المخدرة ان تخرج في ليلتها ^{ذن} اولا
مولها وتشهد كما في الحافظة بشرط للفطر مع العلة والعدالة نصاب الشهادة
ولفظ اشهد وعدم الخدي قد تعلق نفع العبد لكن لا يشترط الدعوى كما لا ^{تشتط}
في عتق الاممة وطلاق الحرة ولو كانا ابليدة لاحكام فيها صاموا بقول ثقة وافطروا
باخبار عدلين مع العلة للضرورة ولوراه الحاكم وحالة خير في الصوم بين نصب
شاهد بين امرهم بالصوم بخلاف العبد كما في الجوهرة ولا عبرة بقول الموقنين
ولو عدل ولا على المذهب قال في الرهبانية * وقول اولي التوقيت ليس بموجب *

وقيل نعم والبعض ان كان يكثره وقيل بلا علة جمع عظيم يقع العلم الشرعي وهو غلبة ^{للقن}
 بخبرهم وهو مفوض الى رأى الامام من غير تقدير بعدد على المذهب وعن الامام انه
 يكفي بشاهدين واختاره في البحر وصح في الاقضية اهـ كتمام واحد ان خارج
 البلد او كان على مكان مرتفع واختاره طهيري الدين وقالوا وطريق اثبات رمضان
 العيد ان يدعى وكالة معلقة بدخوله بقبض دين على الحاضر فيقر بالدين والوكالة
 وينكر الدخول فيشهد الشهود بروية الهلال فيقبض عليه به وثبت دخول الشهر ضمنا
 لعدم دخوله تحت الحكم شهد انه شهد عند قاضي مصر كذا شاهدان بروية الهلال
 في ليلة كذا وقضى القاضي به ووجد استجماع شرائط الدعوى فضى اى جاز هذا القاضي
 ان يحكم بشهادتهما ان قضاء القاضي حجة وقد شهد اياه لا لو شهد ابروية غير
 سواه كحكاية نعم لو استفاض الخبر في البلدة اهـ اخرى لزمهم على الصحيح من المذهب محتج
 وغيره بعد صوم ثلاثين بقول عدلين حل الفطر البام متعلقة بصوم وبعد متعلقة
 بحل لوجود نصاب الشهادة ولو صاموا بقول عدل حيث يجوز غم حلال الفطر يحل
 على المذهب لكن نقل ابن الكمال عن الذخيرة انه ان غم حلال الفطر حل اتفاقا وفي الزيلعي
 اهـ شبه ان غم حل اهـ لا وهلال الاضحى وثبته اهـ شهر كالفطر على المذهب و
 روينه بالنهار لليلة آتية مطلقا على المذهب ذكره الحدادي واختلاف المطالع
 غير معتبر على ظاهر المذهب وعليه اكثر المناهج وعليه الفتوى بحر عن الخلاصة
 فيلزم اهل الشرق بروية اهل الغرب اذا ثبت عندهم روية ذلك بطريق موجب كما قال
 الزيلعي اهـ شبه انه يعتبر لكن قال الكمال اهـ لاخذ بظاهر الرواية احوط فروع اذا
 روى الهلال بكثرة ان يثبت اليه لانه من عمل الجاهلية كما في السراجية وكرامة البرازية
 باب ما يفسد الصوم وما لا يفسد الفساد والبطالان في العبادات

سيان اذا اكل الصائم وشرب او جامع حال كونه ناسيا في الغرض قبل النية او بعد ما نحل
 الاصح مجوعين انقضى الا ان يذكر فلم يتذكر بذكره ولو قويا ولا لا ونيس عدلا في حقوق العباد
 او دخل حلقه عبا او ذباب او دخان ولو ذكر الاستحسان لعدم امكان التمزج عنه و
 مفاده انه لو ادخل حلقه الدخان افطرا في دخان كان ولو عود او عند الوذوكر لا يحل
 التمزج عنه فليتبناه له كما بسطه الشربلاني او ادم من او التخل او احتجم وان وجد طعمه
 في حلقه او قبل ولم ينزل او احتلم او اتزل بنظر ولو الى فرجها مرارا او تفكر بان طال
 مجع او بقي بلع فيه بعد المضغضة وابتلعه مع الرقي كقطع ادوية ومصل اهل
 بخلاف نحو سكر او دخل الماء في اذنه وان كان بفعله على المختار كما لو حرك اذنه بعد
 ثم اخرجته وعليه صحت ثم ادخله ولو مرارا او ابتلع ما بين اسنانه وهو دون الحصة
 لا يهتبع لريقه ولو قد رما او فطر كما سيجي اخرج الدم من بين اسنانه ودخل
 حلقه يعني ولم يصل الى جوفه اما اذا وصل فان غلب الئيم او تشا وبفسد ولا لا
 اذا وجد طعمه بل اذيه واستحسنه المصنف وهو ما عليه الاكثر وسيجي او طعن
 برجح فوصل الى جوفه فان بقي في جوفه كما لو بقي حجره الجائفة او نفذ السهم من الثنا
 الاخر ولو بقي النصل في جوفه فسد او ادخل عود او نحو في معقلته وطرفه خارج
 وان غيبه فسد وكذا لو ابتلع خشبة او خيطا ولو فيه لقمة مربوطة الا ان يفصل
 منها شيء ومفاده ان استقرار الا داخل الجوف شرط للفساد بدليل او ادخل اصبعه
 اليابسة فيه اى دبره او فرجها ولو مبتلة فسد ولو لم يمتد ان غلب فسدان طويلا في حالها
 لا يلزم في الاستنجاء حتى يلغ موضع الحقنة فسد هذا قلما يكون ولو كان في وقت ادم
 عظيما لوزع الجوامع حال كونه ناسيا في الحال عند ذكره وكذا عند طلوع الفجر وان
 امنى بعد الزرع لانه كالاختلام ولو مكث حتى امنى ولم يتحرك قصي يقط

وان حرك نفسه قضيه وكفر كما لو نزع ثم اوج اورى اللقمة من فيه عند ذكره او طلع الفجر
ولو ابتلعها ان قبل اخراجها كفر بعد لا او جامع فيما دون الفجر ولم ينزل يعني في غير
السبيلين كسرة وفخذ وكذا الاستنماء بالكف وان كره تحريم الحديث نكح الكف ملعون
ولو خاف الزنا رجمي ان لا وبال عليه او ادخل بهيمة ارمية من غير انزال او من رجم
بهيمة او قبلها فانزل او اقتر في احليله ماء او دهاوان وصل الى الثانية على المذهب
واما في قبلها ففسد اجاعا لانه كالحقنة او اصبح حبيبا وان بقي كل ايوم او عتاب
من الغيبة لم يدخل افقه ضحايا فاستنسه فادخل حلقة وان نزل الراس افقه كالمو
ترطب شفتاه بالبراق عند الكلام ونحوه فابتلعه او سال ريقه الى ذنته كالحيط
ولم ينقطع فاستنسه ولو عمدا خلا للشافعي في القادر على مج التامة فنبهني
الا حياط او ذاق شيئا بعده وان كره لم يقطر جواب الشرط وكذا الوقل الغيط ببارق
مرارا وان بقي فيه عقد البراق الا ان يكون مضبوغا وظهوره في ريقه وابتلعه
ذاكر او نظم ابن التمنية فقال * مكر بل الغيط بالريق فاما * بادخاله في فيه
لا يضر * وعن بعضهم ان يبلغ الريق بعد ذاك * يضرك صبح لونه فيه يظهر * *
وان افطر خطا كان تمضمض فسبقه الماء او شرب نائما او تسحا وجامع على ظن عدم
الفجر او اجر مكرها او نائما او ما حديث رفع الخطا فالمر رفعه ثم وفي التحريم المولود
بالخطأ جائز عندنا خلا للمعتزلة او اكل او جامع ناسبا او احتلم وانزل بظن او ذرعه
القي فظن انه افطر فكل عمدا للشبهة ولو علم عدم فطره لزمت الكفارة الا في مسألة
اللقن فلا كفارة مطلقا على المذهب لشبهة خلاف ما ذكره خلا لما كان في الجمع و
شروحه نقيده الظن انما هو بيان اتفاق او احقن او استعطف في افقه شيئا او
افطره اذ نه دها او دوى جائفا وامة نزل الدار حقيقة في جوفه ودماغه

او ابتلع حصاة ونحوها مما لا يأكله الانسان او يعافه او يستفد^ه ونظم ابن الشحنة نقلاً
 * او يستفد مع غير ما كثر مثلنا * ففي اكله التكفير يلغى ويحجر * او لم ينو في رمضان كله
 صوماً ولا فطر مع الا مساك الشبهة خلاف زفره او اصبح غيظاً وللصوم فاكل عدواً ولو
 بعد النية قبل الزوال الشبهة خلاف الشافعي ومفاده ان الصوم مطلق النية كذلك
 او دخل حلقه مطراً وتلج بنفسه لا مكان التحرز عنده بضم فيه مجتلاف نحو الغبار والقطر^{تين}
 من دموعه او عرقه واما في الاكثر فان وجد الملوحة في جميع فيه واجتمع شئ كثير واد^{تله}
 افطر الا لاخلاصة او طي امره ممتدة او صغيرة لا تستهي نهاراً او بهيمة او فخذ او
 بطن او قبل ولو قبله فاحشة بان يدغ او يحس شفتيهما او لمس ولو بجابل لا يمنع الحرارة
 او استمنى بكفه او بمباشرة فاحشة بين المراتين وانزل قيد الكل حتى لو لم ينزل لم يفطر
 كما مر او افسد غير صوم رمضان اداءً لا خصصاً صلباً بهتك رمضان او طئت نائمة
 او مجنونة بان اصبحت صائمة فنجت او تسحر او افطر بظن اليوم اى الوقت الذي كل
 فيه ليلاً والجمال ان الفجر طالع والشمس لم تغرب لف ونشروا بين الشك في الاول والدين
 الثاني علاماً لا يصل فيهما ولو لم يتبين الحال لم يقض في ظاهر الرواية والمسئلة تنفرع
 الستة وثلاثين محلها المطولات قضى في الصور كلها فقط كما لو شهد اعمى الفرس
 واخران على عدمه فافطر فظهر عدمه ولو كان ذلك في طلوع الفجر قضى وكفره ان شهادة
 النفي لا تعارض شهادة الاثبات واعلم ان كل ما انتهى فيه الكفارة محله ما اذا لم يقع
 منه ذلك مرة بعد اخرى لا جل فصد العصية فان فعله وحبت زجره له بذلك
 افتى ائمة الا مصادره عليه الفتوى قينة وهذا حسن نهر ولا خير ان يمسك
 بقية يومهما على الاصح لان الفطر نبيح وتركه القبيح شرعاً واجب كما سافر اقام وحائض
 وفنساء طهرتا ومجنون افاق ومريض صح مفطر ولو مكروها او خطاء وصبي بلغ وكافر

سلم وكلام يقضون ما فاتهم إلا الأختيارين وإن الخطر لعدم اهليتهما في العمل الأول من
اليوم وهو السبب في الصوم لكن لو تأخر الزوال كان نهلا فيقضى به فساد كما في الشرع لا يئنه
الغاية ولو نوى المسافر والمجنون والمرضى قبل الزوال صح عن العرض ولو نوى الحائض و
النفاس لم يصح أصلا للمنافاة في أول الوقت وهو لا يتعمد يوم الصبي بالصوم إذا طامه ونصرت
عليه ابن عمر كالصلوة في الأصح وإن جامع المكلف آدميا مشتهيا رمضان أو إلى ^{من}
أوجومع وتوارت الحنفية في أحد السبيلين أنزل قوله وأكل أو شرب غدا باللعين ^ل الذي
المجتهدين ولذا يعتد به أوداء ما يندفع به والصابط وصول ما فيه صلاحه
بدله لوفيه ومنه رقي حسيبه فيكون وجوده من صلاح البدل فيه ذراية وغيرها وانقله ^{استدل}
عن الحدادي في النهر على راجع لكل أو اجتمع في فعل لا يظن الفطرة كفقد وكلو
وجامع بهيمة لا أنزال أو حال أصبح في دبره نحو ذلك فظن فطرته وكل عدا قضى في الصور ^{كلها}
وكفر لا نه ظن في غير صله حتى إفتاء مفت يعتمد عليه أو سمع حديثا ولم يعلم تأويله
لم يكفر للشبهة ولو لم يظلم المفتي ولم يثبت إلا أثره في الأذهان كذا الغيبة عند
العامة زيلي لكن جعلها في الملتقى كالحجامة ورجحة في الخبر للشبهة كلفارة المظاهر
الثابتة بالكتاب أما هذه فبالسنة ومن ثم شبهوها بها ثم إنما يكفر إن نوى ^{بلا}
ولم يكن مكرها ولم يطرأ مسقط كمرض وحيض واختلف فيها لمرض بحرج نفسه
أو سؤر فيه مكرها والمعتد لزومها وفي المعتاد محي وحيض المتيقن قتان عدو ^{انظر}
ولم يحصل الحد والمعتد سقوطها ولو تكررت فطرة ولم يكفر إلا في تكفيه واحدة
ولو في رمضانين عند محمّد وعليه الأعتاد بزيادة ومجتي وغيرها واختار ^{بعضهم}
للفقوى أن الفطر يغبر الجماع تدخل إلا لا ولو أكل عد شهرا بلا عذر فبقوا ^{مه}
في شرح الوهبانية ولو زرعه التي خرج ولم يحمله فيفطر مطلقا ملا أو لا فإن عدلا ولو ^{صنعه ملا}

مع ذلك للصوم لا يفسد خلافا للثاني وإن أعاده أو قد رحمة منه فالكثرة أدي
 إلى إتمامه ولا كفارة إن ملاء الغم والألا هو المختار وإن استقامى طلب القى عامدا
 أى متذكرا لصومه إن كان ملاء الغم فسد بلا جاع مطلقا وإن أقل لا عند الثاني و
 هو الصحيح لكن ظاهر الآية تقول محمد أنه يفسد كما في الفتح عن الكا في فإن عاد بنفسه
 لم يطر وإن أعاده ففيه روايتان أصحهما أنه يفسد ميط وهذا كله في طمس أو
 ما أو مرة أو دم فإن كان بلغا فغير مفسد مطلقا خلافا للثاني واستحسنه الكا
 وغيره ولو أكل لحما بين أسنانه إن مثل حصاة فالكثرة فقط في أقل منه لا يطر
 إذا أخرجه من فيه فأكله ولا كفارة لأن النفس تعافه وأكل مثل سمسة من
 خارج يطر وكيفية الأصح لا إذا مضغ بحيث لا شت في فيه إلا أن يجد الطعم
 في حلقه كما مروا استحسنة الكمال قالا وهو لا يصلح كل شئ قابل مضغ وكرة
 له ذوق شئ وكذا مضغه بلا عذر قيد فيهما قاله العيني لكون زوجها أو سيد
 مسعى الخلق فذاقت وفي كراهة الذوق عند الشراء قولان ووفق في النهي
 بأنه وجده ولم يخف غبا كره والألا وهذا في الفرض لا في التكرار قالوا وفيه لهم بركة
 المفطرة فيه بلا عذر على المذهب فبقى الكراهة وكرة مضغ علكا بيض مضغ ملثم
 والألا فيفطر بكرة للمفطر إن الألا في الخلوة بعد وقيل بإباح ويستحب للنساء لأنه سوا
 فتح وكرة قبله ومن معانقة ومباشرة فاحشة إن لم يامن المفسد وإن أامن لا بأس
 بكرة يكره ومن شارب ولا تحلى إذا لم يقصد الزينة أو تطويل المحبة إذا كانت بقدر
 المسنون وهو القبضه وصرح في النهاية بوجوب قطع ما زاد على القبضه بالضم
 ومقتضاه الأثم بتركه إلا أن يحمل الوجوب على الثبوت وأما الأخذ منها وهي دون
 ذلك كما يفعله بعض المغاربة ومخنة الرجال فلم يحها أحد وأخذ كلها بفعل اليهود

والمنذور الجوس الامام فتح وحديث التوسعة على العيال يوم عاشوراصحيح و
احاديث الاكثر اذ فيه ضحية لا موضوعة كما زعم ابن عبد العزيز ولا سواك ولو غلبنا
او رطبنا بالماء على المذهب وكرمه الشافعي رح بعد الدوال وكذا لا يكره حجامته و
بنوب مبتل ومضمضة واستنشاق واغتسال للتبريد عند الثاني وبه يفتي ^{بني} شاذلي
عن الهرمان ويستحب السجود وتأخيرها وتجميل الفطر لمحدث ثلاث من اخلاق
المسلمين تجميل الافطار وتأخير السجود والسواك **فروع** لا يجوز ان يعمل علايل
به الى الضعف فيجوز نصف النهار ويستريح الباقي فان قال لا يكفي كذب باقصر
ايام الشتاء فان اجهد الحرف نفسه بالعمل حتى مرض فافطر في كفارته قوله ان قنينة
وفي البرازية لو صام عجز عن القيام صام وصلى قاعدا جمعا بين العبادتين **فصل**
في العوارض البسيطة لعدم الصوم وقد ذكر المصنف منها خمسة وبقي الاكراه و
خون هلاك او نقصان عقل ولو يعطش او جوع شديد او لسعة حبة لمساؤفسفا
شرعا ولو بمعضية او حامل او مريض اما كانت او ظنرا على الظاهر خانت بغلبة
الظن على نفسها او ولدها وقيده بنفسه تعالى ان الكمال بما اذا تعينت للارضاع
او مريض خاف الزيادة لمرضه وصحيح خاف المرض وخارجه خاف الضعف بغلبة
الظن بامارة او تجرية او اخبار طبيب حاذق مسلم مستورا فادى النهر حيار الطيب
بالكافر فيما ليس فيه ابطال عبادة قلت وفيه كلام لان عندهم يصح لاسلم كراهية تطيب
بهم وفي البر عن الظهيرية لادامته ان يمتنع من امتثال امر المولى اذا كان يعجزها عن
اقامة الفرائض لا منقاة عما اصل الحجة في الفرائض الفطر يوم العذر لا السفر كما سيجي
وقصيرا الزوما ما قدره ابلا ودية وبلا ولا يلام لانه على التراخي ولذا جاز القطوع قبله
مخلاف قضاء المصلاة ولو جاز رمضان الثاني قدم الادام على القضاء ولا ذية للممر

خاذا الشاخي وهو يندب لسائر الصوم كآية وان تصوموا خير لكم الغيرة فيكم لا تفتل
 لم يصرف من عليه او على نفسه والقطر الفضل لواقفة الجاهل فان اوفيه افي ذلك العذر ولا تجب
 الوصية بالفدية بعد الكرم عدة من اياهم ولو بعد ذلك العذر وجبت الوصية بعد الكرم عدل من اياهم
 من افطر عدلا فوجوبها عليه بلا ولي وذلك لروا عنه اي عن الميت وليه الذي يصر
 في ماله كالقطرة ومن بعد قدرته عليه اي على قضاء الصوم وفوته اي فوت القضا
 بالموت فلوفاته عشرة ايام فقد روى على خمسة ذلها فقط بوصية من الثلث متعلق
 بفدا وان لم يوص وتبرع وليه به جاز انشاء الله ويكون الثواب للولي وان صام او صلى
 عنه الولي لا يحد في النساء لا بصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ولكن
 يطعم كذا يجوز تبرع عنه وليه بكفارة يمين او قتل باطعام او كسوة بغير اعمقان
 لما فيه من الزام او كفا للميت بلا رضا وفدية كل صلوة ولو ترا كما مرفى قضاء الفوائت
 كصوم يوم عن المذهب وكذا الفطرة وله عتكان الواجب يطعم عنه لكل يوم كالقطرة
 ولو الجنية والحاصل ان ما كان عبادة بدنية فان الوصي يطعم عنه بعد موته عن كل ^{حب} فائ
 كالقطرة والمالية كالزكاة يخرج عنه القدر الواجب والركب كالبحر ^{منه} رحلا عن مال الميت
 وللشيخ الثاني العاخر عن الصوم الفطر يدفع وجوبا ولو في اول الشهر ولا تغد
 فقير كالقطرة لو موسرا ولا فيستغفر الله هذا اذا كان الصوم اصلا بنفسه وحب
 بادائه حتى لو زله الصوم لكفارة يمين او قتل ثم عجز لم تجز الفدية لان الصوم هنا بدل
 عن غيره ولو كان مسافرا مات قبل الاقامة لم يجب الا يصام ومتى قد رضى ^{لان}
 استمر العجز شرط الخليفة وهل يكفي الا باحة في الفدية قوله ان المشهور نعم واعتد
 الحياك لزوم فعل شرع فيه قصدا كما مرفى الصلوة فلو شرع طمنا فافطر اي نورا ولا قضاء
 اما الوضئ ساعة لزومه القضاء به بضمها صار كانه نوى الضئ عليه في هذه الساعة

تجسس مجتبي ادام وقضاء اى يجب اتمامه فان فسد ولو بجزء من حيض في الاصح وجب
القضاء الا في العيدين والايام المشرك فلا يلزم لصبر وزنه صاعها بنفس الزوج فصائر
مرتكب للنهي اما الصلوة فلا يكون مصليا ما لم يسجد بدليل مسئلة اليامين ولا ^{يفطر}
الشاي في نفل بلا عدل في رواية وهو الصحيح وفي اخرى يحمل بشرط ان يكون من نية
القضاء واختارها الكمال وتاج الشريعة وصدك بالقاية وشرحها والضيانة ^{للضيف} عدل
والضيف ان كان صاحب كراهية يرضى بحجر حضوره ويتأذى بتركه لا فطار فيفطر
ولا لا هو الصحيح من المذهب طهيرية ولو حلف رجل على الصائم بطلاق امرائه
ان لم يفطر فطر ولو كان صائما قضا ولا يحثه على المعتمد بزارية وفي النهج عن النخعي
هذا اذا كان قبل الزوال ما بعدة فلا لا احدا يوبه الى العصر لا بعدة وفي الاستنباه
دعاء احدا خوانه لا يكره فطره لو صائما غير قضاء رمضان ولا تصوم المرأة نفلا
الا باذن الزوج الا عند عدم الضربة ولو فطرها وجب القضاء اذ نه او بعد البيوت
ولو صلح العبد وما في حكمه بلا اذن المولى لم يجز ان فطره قضى باذنه او بعد العتق
ولو بوى مسافر الفطر او لم ينو فاقام ولو في الصوم في وقتها قبل الزوال صح مطلقا
ويجب عليه الصوم لو كان في رمضان لزوال المبرخص كما يجب على مقيم اتمام صوم
يوم منه اى رمضان حافيه اى في ذلك اليوم ولكن لا كفارة لو افطر فيه حال شبهة
في اوله وآخره لا اذا دخل مصر لشيء نسيه فافطر فانه يكفر ولو نوى الصائم الفطر
لم يكن مفطرا كما مر كما لو نوى التكلم في صلوته ولم يتكلم شرح الرهبانية قال وفيه
خلاف الشافعي وقضى ايام اغنامه ولو كان الاغنام مستغرا للشهر لندرة
امتداد ما سوى يوم حدث الاغنام فيه اولى ليلته فلا يقضيه الا اذا علم انه لم ينو
وفي الجنون ان لم يستوعب الشهر قضى ما مضى وان استغنى الجميع ما يمكنه انشاء

الصوم فيه على ما مر لا يقتضى مطلقا للحرج ولونذ الصوم الايام النهية او صوم
 هذه السنة صح مطلقا على المختار وفرقوا بين النذر والشرع فيما بان نفس الشرع معصية
 ونفس النذر طاعة فصم والله افطر الايام النهية وجوابا عما عمن المعصية وقضا
 اسقاط الواجب وان صامها خرج عن العهدة مع الكراهة وهذا اذا نذر قبل الايام النهية ^{فلويد}
 لم يقص شيئا وانما يلزمه بالسنة على ما مر الصواب كذا الحكم لو نذر السنة وشرط
 التسامح فيفطرها لكنه يقضيها عما صامته ولعيد لو افطر يوما بخلاف العينة ولم يشترط ^{التسامح}
 بعضه من وتلين ولا يميزه صوم الحنة في هذه الصورة واعلم ان صيغة النذر يحتمل اليمين فلذا
 كانت ست مورد ذكرها بقوله فان لم يمتد ذلك الصوم شيئا او نوى النذر فقط دون
 اليمين او نوى النذر ونوى ان لا يكون يمينيا كان في هذه الثلاثة الصور نذرا فقط اجمالا
 عمدا بالصيغة وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان في هذه الصورة يمينيا فقط اجمالا
 عمدا بتعيينه وعليه كفاية يمين ان افطر لحنته وان نواه او نوى اليمين بلا نفي النذر
 كان في صورتين نذرا ويمينا حتى لو افطر بحجب القضا حتى لو افطر بحجب القضا للنذر والكفارة
 لليمين عمدا بعموم الجار خلافا للثاني ونذر بتعريف صوم السن من شوال ولا يكره التامع
 على المختار خلافا للثاني حاوي ولا يتابع المكروه ان يصوم الفطر وخسة بعدة فلا فطر
 الفطر لم يكره بل يستحب وليس ابن الكمال ولونذر صوم شهر غير معين متناجعا فطر
 يوما ومن هو الايام النهية استقبل لانه اخل بالوصف مع كل شهر من ايام النهية فهو
 بخلاف السنة لا يستقبل به ذلك شهر معين الثلاث يقع كله في غير الوقت والنذر من
 اعتكاف او حج او صلوة او غير ما غير المعلى لا يختص برمان ومكان ودرهم وفقيه ولو
 نذر تصدق يوم الجمعة بهذا الدرهم على فلان في الف جاز وكذا لو عمل قبله ولو عين شهر
 لا محتمكان او للصوم فعمل قبله عنه صح وكذا لو نذر ان يحج سنة كذا في سنة قبلها صح

او صلوة في يوم كذا فصلا ما قبله لانه تعجيل بعد وجود السبب وهو النذر فيلحق التعيين
شرا بانية فيلحفظ بخلاف النذر المعلق فانه لا يجوز تعجيله قبل وجود الشر كما سيأتي

الايمان ولو قال مريض لله عيلا ان اصوم شهر فأت قبل ان يصح لا شيء عليه وان

صح ولو يوما لم يصمه لزمه الوصية لجمعه على الصحيح كالصحيح اذا نذر ذلك ومات

قبل تمام الشهر لزمه الوصية للجميع بلا جماع كما في الجارية بخلاف القضاء فان سببه

ادراك العدة **فروع** قال والله اصوم لا صوم عليه بل ان صام حنت كما سيأتي في

الايمان نذر صوم رجب فدخل وهو مريض او طر وقضى كرمضان او صوم الا بدفعه

للاشتغال بالمعيشة او طر وكفر كما مر او يوم يقدم فلان فقدم بعد الاكل او الزوال او

حيضها قضى عند الثاني خلافا لثالث ولو قدم في رمضان فلا قضاء اتفاقا ولو عني

به اليمين كفر فقط الا اذا قدم قبل نية ففواه عنه بر بالنية ووقع عن رمضان ولو نذر

شهر لزمه كاملا او الشهر فيقبضه او جمعة ولا سبوع الا ان ينوي اليوم ولو نذر يوم

الست ثمانية ايام صام سبتين ولو قال سبعة فبطل سبعة الفرق ان السبت لا يتكرر في الاسبوع

فحل على العدة بخلاف الاول واعلم ان النذر الذي يقع للاموات من كفر العوام و

ما يؤخذ من الدمام والشمع والزيت ونحوها الى ضرائح الاوليا الكرام تقر باليمين فهو بلا جماع

باطل وحرام مالم يقصد واصرفها الفقهاء الا انها موقفا على الناس بتلك ولا سيما في هذه

الاعصار وقد بسطه العلامة قاسم في شرح درر البحار ولذا قال الامام محمد لو كان العوام

عبيد يلا معتقتهم واستقطت ولا في ذلك لانهم لا يهتدون فالكل لهم يتغيرون

باب الاعتكاف وجه المناسبة له والتاخير اشتراط الصوم في بعضه

والطلب لانه في العشر الاخير هو لغة اللبث وشرع اللبث بفتح الهمزة ونظم الملك ذكر

ولو ميزاني مسجد جماعة هو ماله امام وموزك ادب فيه الخمس اولا ومن الامام

اشتراط الخس فيه وصحة بعضهم ولا يصح في كل مسجد وصحة السراجي واما الجامع
 فيصح فيه مطلقا اتفاقا اولت امره في مسجد بيتها وكبره في المسجد ولا يصح في
 غير موضع صلواتها من بيتها كما ادلم يكن فيه مسجد ولا تخرج من بيتها اذا اعتكفت فيه
 وهل يصح من الخنثى في بيته لم اره والظاهر لا احتمال ذكوره بنية فاللبث هو الركن و
 الكون في المسجد والنية من مسلم عاقل طاهر عن جنابة وحيض ونفاس شيطان وهو ثلاثة
 اقسام واجب بالندب بساكنه بالشرع وبالعتيق ذكره ابن الكمال وسنة مولده في العشر
 الاخير من رمضان اى سنة كفاية كما في البرهان وغيره لا قدر انها لعدم الانكاح
 على من لم يخله من الصحابة ومستحب في غيره من الازمنة هو معنى غير الموكد
 شرط صوم لصحة الاول اتفاقا فقط على المذهب فلونذ راعتكاف ليلة لم يصح و
 ان نوى معها اليوم لعدم محليتها للصوم اما لو نوى بها اليوم صح والفرق لا يخفى
 بخلاف ما لو قال في نذره ليلا ونهارا فانه يصح وان لم يكن الليل
 محلا للصوم لانه يدخل واعلم ان الشرط في الصوم مراعاة وجوده لا يجازة للشرط
 قصدا فلونذ راعتكاف شهر رمضان لزومه واجزاء صوم رمضان عن صوم كل
 لكن قالوا الوصل تطوعا ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم لم يصح لان عقاده من ارادة تطوعا
 فتعذر حبله واجبا وان لم يعتكف رمضان المعين قضى شهرا غيره بصوم مقصود
 لعود شرطه الى الكمال لا صلي فلم يجز في رمضان آخر ولا في واجب سق قضاء رمضان
 وتحقيقه في الاصول في بحث لا مرواقله نفلا ساعة من ليل او نهار عند محدوه
 ظاهر الرواية عن الامام لبناء النفل على المسامحة وبه يفتى والساعة في عرف الفقهاء
 جزء من الزمان لا جزء من اربع وعشرين كما يقول المتبحرون كذا في غير الاذكار وغيره
 فلو شرع في نفله ثم قطعته لا يلزمه قضاءه لانه يشترط له الصوم على الظاهر من اللذ

وما في بعض المعتبرات انه يلزم بالشرع مفرج عما الضعيف قاله المصنف وغيره و
 حرم عليه كل المعتكف اعتكافا واجبا اما النقل فله الخروج لانه منه لا يبطل كما
 الخروج لا حاجة لان طبعية كبرول وغائط وغسل واحتمل ولا يمكنه الاعتكاف
 في المسجد كذا في النهاية وقد روي عن كعب ولذا ان لم يوزن باب المارة خارج المسجد او
 الجمعة من وقت الزوال ومن بعد منزله اى معتكفه خرج في وقت يدركها مع
 سنتها يحكم في ذلك رايه ويسن بعد ما رجا او ستا على الخلاف ولو مكث اكثر لم
 لانه محل له وكرة نزيها لمخالفة ما التزمه بلا ضرورة فان خرج ولو ناسيا ساعة
 زمانية لا رمية كما مر بلا عدل فسد فيقضيه الا اذا افسده بالردة واعتبر اكثر النها
 قالوا هو لا يستحسن ويبحث فيه الحال وان خرج بعد يغلب وقوعه وهو ما مر
 لا غير لا يفسد الا ما لا يغلب كانهما غرق وانهدام مسجد فتنقط الاثم لا للبطالين
 ولا لكان النسيان اولى لعدم الفساد كما حققه الحال خلافا لما فصله الزلمي وغيره
غيره جعل عدم الفساد لانهدامه وبطلان جماعته واخراج كرها استقسانا
 والبتا رايه عن المجتهد لو شرط وقت ذلك ان يخرج لعبادة مريض وصلاة جازاة
 وحضور مجلس علم جاز ذلك فليحفظ وخص المعتكف باكل والنوم وشرب وعقد
 احتاج اليه لنفسه او عياله فلو تباركة كبره كبسج ونكاح ورجعة فلو خرج لا جملها
 فسد لعدم الضرورة وكرة اى تحريمها محال اطلاقه بحرا حصار مبسج فيه كما كره فيه
 مباينة غير المعتكف مطلقا للنهي وكذا اكله ونومه الا الغريب اشباه وقد مناه
 فيل الزر لکن قال ابن المال لا يكره الاكل والشرب والنوم فيه مطلقا ونحوه في المجتبى
 وكرة تحريمه ان اعتقد قرينة ولا حديث من صحت بخا ويحب اى الصمت
 كما في فروع الاذكار عن شرح حديث رحم الله امرأتكم فغضبتم او سكت فسلم وتكلم الا بنابر

وهو مالا يتم فيه ومنه المباح عند الحاجة اليه لا عند عدمه وهو محل ما في الفقه انه مكروه
 في المسجد ياكل الحسنات كما تاكل النار الحطب كما حققه في النهر لقرآنه وحدثنا
 علم وتدريس في سير الرسول وقصص الانبياء وحكايات الصالحين وكتابة امور الدين
 وبطل وطبي في فوج انزل امه ولو كان وطبه خارج المسجد ليدلا وناسيا في به صحن
 حالته مذكورة وبطل بانزال القبلة او لمس او تغيزد ولولم ينزل لم يبطل وان حرم الكل احد
 الخروج ولا يبطل بانزال يذكر او نظره ولا يسكر ليدلا ولا ياكل ناسيا البقاء الصوم بخلاف
 اكله عدا وردته وكذا اغنامه وجونه ان داما ايا ما فان دام جونه سنة قضاءه
 استحسننا واولمه الليالي يتلوه بلسانه اعتكاف ايام ولا اى متابعة وان لم يشترط
 السابغ لعكسه لان ذكر احد العددين لم يفظ الجمع وكذا التنية يتناول الاخر فلو
 في نذرا ايام النهار خاصة صحت نيته لنية الحقيقة وان نوى بها اى بلا ايام الليالي
 لا بل ليزمه كلاهما كما لو نذر اعتكاف شهر ونوى النهار خاصة او نوى عكسه اى الليل
 خاصة فانه لا تصح نيته لان الشهر اسم لمقد يسيل الايام والليالي فلا يتحمل ما د
 الا ان يستثنى الليالي فيخص بالنهار ولو استثنى الايام صح ولا شئ عليه لما مر
 واعلم ان الليالي تابعة للايام لا ليلة عرفة وليالي النحر تتبع للنهار الماضية فقط
 بالناس كما في اضية الوالوجية وليلة القدر دائرية في رمضان اتفاقا الا انها تنقذ
 وتاخر خلافا لها وتتمتع فحين قال بعد ليلة منه انت حرا وانت طالق ليلة القدر
 فعذره لا يقع حتى ينسخ بالرمضان الا في الجواز كونها في الاول في الاول وفي الثاني في
 لا حبر ولا يقع اذا مضى مثل تلك الليلة في الثاني ولا خلاف انه لو قال قبل دخول
 رمضان وقع مضيه قال في المحيط والفتوى عن قول الامام لكن قيد لا يكون الخالف
 ففيها يعرف الاختلاف ولا فهي ليلة السابع والعشرين

كتاب الحج

مَوْضِعُ الْحَجِّ وَكَسْرُ مَاقَةِ الْقَصْدِ إِلَى مَعْظَمِ الْمَطْلُوقِ الْقَصْدِ كَمَا ظَنَنَهُ بَعْضُهُمْ وَشَرَّاهُ بِإِزَارَةٍ
 فِي مَوْضِعٍ مَخْصُوصٍ أَيْ الْكَأْبَةِ وَعِزَّةً فِي زَمَنِ مَخْصُوصٍ فِي الطَّوَاتِ مِنْ طُلُوعِ فَجْرِ النَّحْلِ إِلَى آخِرِ الْعَمْرِ
 وَفِي الْوُقُوفِ مِنْ رِجَالِ شَمْسِ عَرَفَةَ لِمَنْ نَحَلَ النَّحْلَ فَعَلَّ مَخْصُوصٌ بِأَنْ يَكُونَ مَحْرُومًا بِهِ الْحَجَّ سَابِقًا كَمَا سَبَقَ
 لَمْ يَقُلْ لَأَدْرِكَنَّ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ لِيَعْمَرَ حَجَّ النَّفْلِ وَفِي سِتَّةِ شَعْرٍ وَأَمَّا الْآخَرُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
 لَعَنَهُ اللَّهُ مَعَ عَمَلِهِ بِبَقَاءِ حَيَاتِهِ لِيَكُنَّ التَّبْلِغُ مَرَّةً لِأَنَّ سَبِيحَةَ الْبَيْتِ وَهُوَ وَاحِدٌ الرِّيَادَةُ
 تَطْرَعُ وَقَدْ يَجِبُ كَمَا إِذَا جَارَ الْمِيقَاتِ بِأَحْرَامِ فَانَّهُ كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ لِحَدِّ النَّسَكَيْنِ
 فَإِنْ اخْتَارَ الْحَجَّ الْقَصْفَ بِالْوَجُوبِ وَقَدْ تَصَفَّ بِالْحَرَمَةِ كَالْحَجِّ بِأَلْحَرَامِ وَبِالْكَرَامَةِ كَالْحَجِّ
 أَفْزَنَ يَجِبُ اسْتِدَانُهُ وَفِي النَّوَازِلِ لَوْ كَانَ الْإِبْنُ صَبِيحًا فَلَا وَجِبَ مَنْعُهُ حَتَّى يَلْتَمِسَ عَلَى
 الْغُورَى الْعَالِمَ بِأَوَّلِ عِنْدِ الثَّانِي وَأَصْحَابِ الرَّوَايَتَيْنِ عَنِ الْأَمَامِ وَمَالِكٍ وَاحِدًا فَيَفْتَقِرُ
 تَرْدُ شَهَادَتِهِ بِتَلْخِيصِهِ أَيْ سَنِيَّةً أَنْ تَأْخِذَ صَغِيرًا وَبَارَكَاةً مَرَّةً لَا يَفْسُقُ إِلَّا بِأَوَّلِ
 بِحُجُوجِهِ أَنْ الْغُورِيَّةَ ظَنِّيَّةً لِأَنَّ دَلِيلَ الْأَحْيَاطِ ظَنِّيٌّ وَلِذَا أَجْمَعُوا أَنَّهُ لَوْ تَرَخَّى كَانَ إِذَا
 وَأَنْ أَمَّ بَوْتَهُ بِهِ وَقَالَ لَوْلَمْ يَحْجْ حَتَّى تَلَفَ مَالَهُ وَسَعَهُ أَنْ يَسْتَقْرِضَ مَرْجَعًا وَلَوْ غَيْرَ قَادِرًا عَلَى
 وَفَائِهِ وَيُرْجَى أَنْ لَا يَرَاخُلَهُ اللَّهُ بِذَلِكَ أَيْ لَوْ نَاوَى بِإِدَانَةٍ إِذَا قَدَّرَ كَمَا تَبَيَّنَ فِي الظُّهْمِيَّةِ عَلَى
 مَسْلَمٍ لَوْنِ الْكَافِرِ غَيْرِ مُضَاطَبٍ بِفُرُوعِ الْإِيمَانِ فِي حَقِّهِ إِذَا دَامَ وَقَدْ حَقَّقْنَا فِي مَا عُلِّقْنَا عَلَى
 الْمَذَاحِرِ مَكْلَفَ عَالَمٍ بِغُضْبَتِهِ أَمَا بِالْأَوَّلِ بِإِدَانَةٍ أَوْ بِأَخْبَارِ عَدْلٍ لَوْ مُسْتَوْرٍ صَحِيحَ الْبَدَنِ
 بِصِيَرٍ غَيْرِ مَحْبُوسٍ وَخَالَفَ مِنْ سُلْطَانٍ يَمْنَعُ مِنْهُ ذِي زَلَا يَعْبُودُ بِهِ بِذَنِّهِ فَاَلْمَقَاتِلُ الْعَمْرُ وَنَحْوُ
 إِذَا قَدَّرَ عَلَى خَيْرٍ وَحِينَ لَا يَبْعُدُ قَادِرًا وَرَاحِلَةً مُخْتَصَّةً بِهِ وَهُوَ الْمَسْمُومُ بِالْمَقْتَبِ أَنْ تَقْدِرَ
 وَلَا يَنْشُرُ طَرَفَ الْقَدَرِ عَلَى الْحِمَاةِ لِلْأَفَاقِي لَا لِكَيْ يَسْتَطِيعَ الْمُتَشَى لِنُجْبِهِ بِالسُّبْحَةِ وَ
 أَفَادَانَهُ لَوْ قَدَّرَ عَلَى غَيْرِ الرَّاحِلَةِ مِنْ بَحْلِ أَوْ حَارْمٍ يَجِبُ قَالَةُ الْعَبْرُ وَلَمْ أَرَهُ صَرِيحًا وَأَمَّا صَحَابُ

وفي السراجية الحج ركباً افضل منه ما شيا به نفق والمقرب افضل من الحارة وفي اجارة
 الخلاصة كل الجرماتان واربعون منا والمجرامات وخمسون وظاهر ان البخل كالحمار ولو
 لا سلبه ما يلحق به لم يجب قبوله لان شرائط الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا منها باقياً
 الفقهاء خلافاً لاصوليين فضلاء على ما لا بد منه كما مرق الزكوة ومنه المسكن وموته و
 لو كبراً يمكنه الاستغناء ببعضه والحج بالفاضل فانه لا يلزمه بيع الزائد نعم هو افضل
 وعلم به عدم لزوم بيع الكل ولا كفاؤه بسكنى الاجارة بالاولى وكذا لو كان عند مال اشترى
 به مسكناً او خادماً لا يبقى بعد ما يكفي للحج لا يلزمه خلاصة وحرر في الشهر انه يتنظر
 بقاء راس مال الحرقة ان احتاج لذلك والا لا كذا في الاشياء معه الف وخان الفرق
 ان كان قبل خروج اهل بلد فله التزوج ولو قبله لزمه الحج وفضلاً عن نفقة عياله
 من تلزمه نفقته لتقدم حق العبد الى حين عودته وقيل بعدة بيوم وقيل بشهر مع ان
 الطريق بغلبة السلامة ولو بالرشوة على ما حققه الكمال سيبي رحمه الله الكتاب ان قيل
 بعض الحجاج عذرهم ما يؤخذ في الطريق من المكس والحقارة عذر قولان والمعتد لا
 كافي التينة والمجتبى وعليه الفتوى فيعتب في الفاضل عما لا بد منه للقبلة على المكس
 ونحوه كافي مناسك الطريق لمسي ومع زوج او محرم ولو عبداً او ذمياً او برضاع بالغ قيد لهما
 كافي السفر محتاجاً عاقل والمراقب كبالغ جوهره غير مجوسى ولا فاسق لعدم حفظهما مع
 وجوب النفقة لحرهما عليها لانه محبوب عليها لا مراة حرة ولو عجزا في سفر ومن
 يلزمها التزوج قولان وليس عبداً محرم لها وليس لزوجها منعها عن حجة الاسلام
 ولو حجت بلا محرم جازع الكراهة ومع عدم علة عليها مطلقاً اي علة كانت ان ملك
 والعبرة لوجوبها اي للعدة المانعة من سفرها وقت خروج اهل بلدها وكذا سائر الشرط
 فلما حرم صبي عاقل او احرم عنه ابوه صار محرم ويصح ان يخرج لا قبله ولا يلبسه اذ ارادوا

مبسوطا ظاهرة ان احرامه عنه مع عقله صحيح فعبد له اولي فبلغ او عبدت
 قبل الوقوف فبقي كل على احرامه لم يسقط فرضهما لا نكاحا لا نفلا فلو جاز الصبي
 الا حرام قبل وقوفه بعرفة ونوى حجة الاسلام اجزاء ولو فعل العبد المعقود
 التحديد المذكور لم يجز لا نكاحا لا نفلا لا سيما في الكافر المحبوس والحج
 فرضه ثلاثة اقسام وهو شرط ابتداء وله حكم الركن انتهت به لم يجز لثابت الحج
 استد امته ليقض به من قابل والوقوف بعرفة في اوانه سميت به لان ادم عليه
 السلام وحواته افاض فيها ومعظم طواف الزيارة وهما ركنا وداجية يفوتون
 وقوف جمع وهو المزدلفة سميت بذلك لان ادم وحواته اجتمعوا وادلف اليها اي
 دنا منها والسعي وعند الاثمة الثلاثة هود ركن بين الصفا ومسي به لانه جلس
 عليه ادم صفة الله والمروة لانه جلس عليها امرورة وهي حواء لذا انت و
 رمي الجمار لكل حج وطواف الصدا اي الوداع لا فاق غير الحائض والحق والتقصير
 الا حرام من المنقيات وهذا الوقوف بعرفة الى الغروب ان وقف نهارا او ليلته بالطواف من
 الحج لا سوغ الا شبه لمواظبه عليه السلام قيل فرض قيل سنة واليتامن اي في الطواف
 في الاصح والمشي فيه ليس له علة يمنع منه ولولا طواف الزمعة ماشيا ولو شرع
 زحفا فشيء افضل والطهارة فيه من النجاسة الحكيمة على المذهب قيل الحقيقة موقوف
 برك ومكان طواف ولا اكثر على انه سنة مؤكدة كما في شرح لباب المناسك وسر العورة فيه و
 يكشف ربح العضو اكثر كما في الصلوة يجب الدم وبداية السعي بين الصفا والمروة من الصفا
 ولو بد بالمروة لا يعتد بالشوط الاول في الاصح والمشي فيه في سعي من يسر له سدا كما امر
 فذبح الناقة للدارن او الممنوع وسورة ركعتين لكل اسبوع من ايام طوافين ولو لم يهاقل
 دم قيل نعم فيوصي به والترتيب الا في بيانه بين السعي والحق والذبح يوم النحر اما الذي بين
 الطواف

وبين الرمي والحق سنة فلوطف قبل الرمي والحق لا شيء عليه ويكره لباب وسعي إن
 الغد لا ذبح عليه وسنمته وفعل طواف الأفاضة أي الزيارة في يوم من أيام الترمين
 الواجبات كون الطواف وسرا المقيم ويكون السعي بعد طواف معتد به وتوقيت الحق بالمكان
 والزمان وترك المحذور كالجماع بعد الوتود ولبس الخيط وتغطية الرأس والوجه والضا^ن
 ان كلما يجب بتركه دم فهو واجب صرح به في الملتقى وسيوضح في الجنايات وغيره ما سن
 ولاب كان يتوسع في النفقة ويجا فظ على الطهارة وعلى صون لسانه ويستأذن ابويه و
 دابنه وكيفية ويدع المسجد بركعتين ومعارفه ويستعمل بلباس دعائم ويتصدق بشيء
 عند خروجه ويخرج يوم الخميس ففيه خرج عليه السلام في حجة الوداع أو الاثنين أو الجمعة
 بعد التوبة والاستحارة أي في أنه هل يشترى أو يكتري وهل يسافر برا أو بحرا وهل يرافق
 فلانا أولا لأن الاستحارة في الواجب والمكروه لا محل لها وتاممه في النهي استعمل
 وذو القعدة ففتح القاف وتكسر وعشروا الحجة بكسر الحاء وفتح وعند الشافعي ليس منها
 يوم النحر وعند مالك ذو الحجة كله عمله بولاية قلنا اسم الجمع يشتر كفيه ما رواه الوا^{حد}
 وفائدة التاقيت أنه لو فعل شيئا من أفعال الحج خارجها بغيره وأنه يكره لأحرام ليقبلها
 وإن أمن على نفسه من الخلل أو تشبهه بالركن كما إذا طلقها فيفيد التحريم والعمر في العمرة
 سنة مؤكدة على المذهب وصح في البهجة وجوبها قلنا المأمورة الآية تمام وذلك بعد
 الشروع وبه نقول وهي أحرام وطواف رسمي وحلق وتقصير فلا حرام شرط ومعظم الطوا^ف
 ركن وغيرها واجبة المختار يفعل فيها كعمل الحاج وجازت في كل السنة ونذبت في
 رمضان وكركعت تحريم عرفة وأربعة بعد ما أي كركه انشاؤها بأحرام حتى يلزمه دم
 وإن رخصت لها فيها بأحرام سابق كقارن فله الحج فاعمر فيها لم يكره سراج وعليه
 فاستثناء الحائية القارن منقطع فلا يختص بيوم عرفة كما توجه في البحر والمواقيت

للواضع التي لا يجاوزها مريد مكة فهو مما خصه ذاك الخليفة بضم ففتح مكان على ستة
 اميال من المدينة وعشر مراحل من مكة تسميها العوام ابار على رضى الله عنه يزعمون
 قال ابن الجوزي بعضها موكلب وذات عرق بكسر فسكون على مرحلتين من مكة وجففة على
 ثلاث مراحل بقرب رابع وقرك على مرحلتين وفتح الراء خطأ ونسبة اوسب الراء خطأ
 ويليم جبل على مرحلتين ايضا اللد في العراق والتامى الغير المار بالمدينة تحفة ما ياتي
 والنجف والبيه ونشر مرتب ويجمعها قوله * عرق العراق يلهم البيه * وبدي الخليفة
 يحرم اللد في اللثام جففة ان مرت بها * ولا هل تجدون فاستبين * وكذا هي لمن
 ارباب من غير اصلها كلشاي مرميقات اهل المدينة فهو ميثاقه قاله النوى الشافعي
 وغيره وقالوا لو مرميقاتين فاحرامه من الا بعد افضل ولو اخره الى الثاني لا شئ عليه
 من المذهب ولولم يرمها تحرى واحرم اذا حاد احداهما واجدهما افضل فان لم يكن بحيث
 يجازي في مرحلتين وحرم تاخير الاحرام عنها كلها من اى لا فاق قصد دخول مكة
 بين الحرم ولولا حاجة غير الحج اما لو قصد موضع من الحل كالحليص وجدة حل له مجاوزته
 بلا احرام فاذا حل له التحق باهله فله دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة لمن يريد ذلك ^{المرور} اما
 بالحج لما الفته لا يحرم التقديم للاحرام عليها بل هو لا فضل ان في اشهر الحج وامن على نفسه
 وحله هل داخلها بين لكل من وجد في داخل الواقيت دخول مكة غير محرم مالم يريد نسكا
 للحج كما اجاز ما حط بمكة فهذا ميثاقه الحل بين الواقيت والحرم والمبقات لمن
 بمكة يعنى من يداخل مكة الحرم للحج والحرم وللعمرة الحل ليمتق نفع سفره والتعظيم افضل و
 نظم حدود الحرم ابن الملقن فقال * ولحرم التمدد من ارض طيبة * ثلاثة اميال اذا
 رمت اناقته * وسبعة اميال عراق وطائف * وثلاثة عشر ثم تسع جعانه * وفصل
 في الاحرام وصفه المفرد بالحج ومن شام الاحرام وهو شرط صحة النسك ككبرية الانفتاح

للصلاة فالصلاة والجمعة لها تحريم وتحليل بخلاف الصوم والزكاة ثم الحج اقوى من وجهين
 الاول لان مقتضى مطلقا ولو مطلقا فبخلاف الصلاة الثاني انه اذا تم الاحرام لم يحرم ولا ينجس
 عنه الا جعل ما حرم به وان افسد الا في القوات فيعمل العمرة ولا الا حصار فيذبح
 الحديا وتوضا وغسله احب وهو للظافة لا للطهارة فيجب بجمامة معتلة في حق حاء
 ونفسا وصي واليتم له عند الفجر عن الماء ليس يشرع لانه ملوث بخلاف جمعة و
 عيد ذكره الزبلي وغيره لكن شكي في الكافي بينهما وبين الاحرام ورجله في النهي
 لنيل السنة ان يحرم وهو على طهارته وكذا يستحب لمزيد الاحرام ازالة ظفرو
 شاربه وعانته وحلق راسه ان اعتاده ولا فيسرحه وجام زوجته او جارتها لومعه و
 لا مانع منه كيفن ولبس ازار من السرق للركبة ودرهم على ظفرو ليس ان يدخله
 مينه ولبثه على كتفه لا يسرفان زرك اوخله اوعلقه اسام ولا دم عليه جديدين
 او غسيلين طاهرين ابيضين لكفن الكفاية وهذا بيان السنة ولا فسر العروة في
 وطيب بدنه ان كان عند لا توبه بما تبقى عينه هو الاصح وصلى نذا بعد ذلك شفعنا
 يعني ركعتين في غير وقت مكروية وتجزيه الكتوبة وقال المفرد بالحج بلسانه مطابقا لانه
 اللهم اني اريد الحج فيسركي لشقته وطول مدته وتقبله مني لقول ابراهيم واسماعيل
 كذا المعتمد القارئ بخلاف الصلاة لان مدتها يسيرة كذا في الهداية وفيه يقول كذا
 في الصلاة وعمته الزبلي في كل عبادة وما في الهداية اول ثم لم يدر صلوة ناولها
 بالتلبية الحج بيان لا كذا ولا يصح الحج بمطلق النية ولو قبله لكن بشرط مقارنتها بذكر
 بقصدية التعظيم كتسليم وتهليل ولو بالفارسية وان احسن العربية والتلبية
 على المذموم في ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك ان الحمد لكسب الزمعة وفتح النعمة
 الحمد لله وحده والملك لا شريك له ولا نذا فيها اي عليها لا في خلاها و

لا تنقص منها فإنه مكرره أي تحريمها بقولهم إنها مرة بشرط والزيادة سنة ويكون مسيا
 بتركها وترك رفع الصوت بها وإزالة اليد أو يانسكا أو ساق الهدى أو قلد أو بطقلادة
 على عنق بذلة نقل أو خراصيد قتله في الحرم أو في أحرام سابق ونحوه كجناية ونذر وتعة
 وقرآن وتوجه معها وإعماله يريد الحج وهو العمرة كذلك ينبغي نعم وأبعثها ثم توجه و
 لحقها قبل الميقات فلو عبه لزمه الأحرام بالقلبية من الميقات أو بعثها للتمتع أو
 قرآن وكان التقليد والتوجه واستهارة ولا لم يصح معها حتى يلحقها وتوجه بنية لأحر
 ولن لم يلحقها استحسانا فقد أحرم لأن الحائبة كما تكون لكل ذكر تعظي تكون لكل
 مخفف بانه حرام ثم صحته الأحرام لا تنوقف بحائبة نسك لأنه لو أبهم الأحرام حتى
 شرطوا واحدا صرف للعمرة ولو أطلق نية الحج صرف للعمرة ولو أطلق نية الحج صرف للفرض و
 لو عين نفلا فنقل وإن لم يكن حج الأرض شربا بنية عن الفتح ولو استهارة ما يجرح سنامها
 إلا بسرد جلالها بوضع الحل أو بعثها للتمتع وذلك ولم يلحقها كما مر أو دلالة لا يكون
 محررا لعدم اختصاصه بالنسك وبعده أي الأحرام بلا معلقة تبقى الزيت أي جماع
 النساء أو ذكره بحضور النساء والفسق أي الخروج عن طاعة الله والجدال فإنه من المحرم
 اشنع وقتل صيد البر والجمود لا شارة إليه في الحاضر والدلالة عليه في الغاي ومحل
 تحريمها أما إذا لم يعلم المحرم أما إذا علم فلا في الإباحة والطيب وإن لم يقصد وكبره منه و
 قل النظر وستر الوجه كله أو بعضه كفه وذقنه ثم في الثانية لا بأس بوضع يده على
 انفه والراس بخلاف اللبث وبقية البدن ولو حمل على راسه ثيابا كان تغطية له جملة
 وطبق ما لم يتدلى ملوليلة فله من صدقة وقالوا ودخل تحت ستر الكعبة فاصاب
 راسه أو وجهه كره ولا فلا بأس به وغسل راسه ولحيته بجعل لأنه طيب أو قبل العود
 بخلاف سابون ودلوك واستئذان اتفاقا زاد في الجوزة وسند وهو مشكل وقصصها أي

اللحية وحلق رأسه وإزالة شعر بدنه ألا الشعر الثابت في العين فلا شيء فيه عندنا
 ليس قميص وسراويل أي كل معمول على قدر بدنه أو بعضه كزروية وبرنس وقبام ولولم يد
 يلبس كيه جاز إلا أن يدرسه أو يحمله ويجوز أن يرتدي بقميص أو جبة ويلتصق به في نوم
 وغيره اتفاقا وعمامة وتلنسوة وخفين ألا أن لا يجرد تعلبن فيقطعهما أسفل من الكعبين
 عند معقد الشراك فيجوز ليس الزمزمة كالمجوزين وثوب صنع بماله طيب كورس وهو
 الكرم وعصفور وهو من القرم ألا بعد من الله بحيث لا يفوح في الأصح لا يبقى إلا سقوا
 لحديث البيهقي أنه عليه الصلوة والسلام دخل الحمام في الحنفية والاستطلال بيت ومحل
 لم يصيب رأسه أو وجهه فلو أصاب أحد هاتركه كما مروشد هيان بكسر الهاء في سطة
 ومنطقه وسيف وسلاح وتخنم زيلعي لعدم التغطية واللبس والكتمال غير مطيب فلو
 اتحل بمطيب مرة أو مرتين فعليه صدقة ولو كثيرا فعليه دم سراجية ولا يبقى خثا
 وفصا وجمامة وقلم ضربه وجبر كسر حكة رأسه وبدنه لكن بوق ان خاف سقوط
 شعرة أو قلة فان الواحدة تصدق بشئ وفي الثلاث كف من طعام غرسه لا ذكا وأكثر
 المحرم التلبية ندباً متى صلى ولو نفلا أو على شرف أو هبط أو دأى أو لقي ركبا جمع راكب أو
 جعاً شاة وكذا لوق بعضهم بعضاً أو سحر أو دخل في السحر إذا التلبية في الأحرام كالتكبير
 في الصلوة رافعا استثناء صوتيه بها بلا جهركما يفعل العوام وإذا دخل مكة بدأ بالمسجد
 المحرم بعد ما يامن على امتعته داخل من باب السلام نهاراً نداءً ملبياً متواضعا شياً
 ملاحظاً جلالة البقعة ويسن الغسل للدخول وهو للنظافة فيجب لها بوض وضوء
 وحين شامد البيت ليرثلاً وأمعناه الله أكبر من الكعبة وهلل للذيق فزع ترك
 ثم ابتداء بالطواف لأنه تحية البيت مالم يخف فوت مكتوبة أو جاعتها أو التواؤنة
 راتبة فاستقبل الحجر مكبراً مهللاً رافعاً يديه كالصلوة واستلمه بكفيه في قبله بلا صوت

وهل سجد عليه قبل نعم بلا ايذاء لانه سنة وترك الاذى واجب فان لم يقبل رخصتها
 ثم يقبلها ما اوحدها ولا يمكنه ذلك عيس الحجر خبثا في يده ولو عصى ثم قبله اى التمس
 وان عجز عنهما اى الاستلام والاستلام والاستقباله مشير اليه بياطن كفيه كانه
 واضعها عليه وكبر وهلل وحمد الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقبل
 كفيه وفي بقية الرفع في الحجر يجعل كفيه للسما عند الحجرين طلكعبة وطان بالبیت
 طواف القدم وليس هذا الطواف للافاقي لانه القادم واخذ الطائف بحن
 مما يلي الباب فتصير الكعبة عن يساره ولان الطائف كالتمتع بها والواحد تقف
 عن يمين الامام ولو عكس اعدا مادام بمكة فلورجع فعليه دم وكذا لو ابتدأ من غير
 الحجر الاسود كما مر قالوا ويرجميع بانه على جميع الحجر جامعلا قبل شروعه ودائه تحت
 ابطه اليدين ملقيا طرفه على كتفه الا سير استننا ناوراه العظيم وجوبه لان منه سنة
 اذع من البيت فلو طاف من الفرجة لم يخرج كاستقباله احتياطا وبه قبر اسماعيل
 وهاجر سبعة اشواط فقط فلو طاف ثامنا مع علمه به فالصحيح انه يلزمه اتمام
 الاسبوع للشرع اى لانه شرع فيه ملزم ما بخلاف ما لوطن انه سابع لشرعه مستقلا
 لا ملزم ما بخلاف الحجر واعلم ان مكان الطواف داخل المسجد ولو وراء رمزم لا خارجه
 لصيرورة طائفا بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه او من السعي الى جدارة او مكتوبة او
 تجديد وضوء ثم عاد بنى وجاز فيها اكل وبيع واقتنا وقراءة لكن الذكر افضل منها وفي
 منكر النوى الذكر المأثور افضل واما في غير المأثور فالقرآن فليراجع اورمل اى شي
 بسرعة مع تقارب الخطا ومن كفيه في الثلاثة الاول استثنانا فقط فلو تركه او
 نسبه ولو في الثلاثة لم يرمل مع الباقي ولو رجه الناس وقف حتى يجد فرجة فيرمل بخلاف
 الاستلام لان له بدلا من الحجر الى الحجر في كل شوط وكما مر بالحجر ففعل ما ذكر من الاستلام

واستلم الركن اليماني وهو مندوب لكن بلا تقبيل وقال محمد هوسنة ويقبله و
 الكعبة وقيل وكثرة استلام غيرها وختم الطواف باستلام الحجر استئنا ثم صلى متفعا
 في وقت مباح يجب بالحجيم على الصبح بعد كل سبعين عند المقام حجارة طهر فيها ان روي في الليل
 او غيره من المسجد وهل يتعين المسجد قالان ثم التزم الملتزم واشرب من مازنم وعادان
 اراد السعي استلم الحجر وكبر وصل وخرج من باب الصفا نذا فصعد الصفا بحيث يرى الكعبة
 من الباب واستقبل البيت وكبر وصل على النبي صلى الله عليه وسلم رصوت مرتفع
 خائفة ورفع يديه نحو السماء ودعا لحتمه العباد بما شام لان محمد لم يعين شيئا لانه
 يذهب رقة القلب وان يترك بالماثور فحسن ثم مشى نحو المروة ساعيا بين اليدين الاخصر
 المنويين في جدار المسجد فصعد عليها وفعل فعله على الصفا فيعمل هكذا سبعين
 بالصفا ويحتم الشوط السابع بالمروة فلويلا بالمروة لم يعقد بالاول هو الاصح وندب ختمه
 بركنين في المسجد كحتم الطواف ثم سكن بمكة محمدا بالحج ولا يجوز فسخ الحج بالعمرة عندنا
 وطان بالبيت فلاما شأنا لاري وسعي وهو افضل من الصلوة نافلة لا فاق قلبه
 للكي وفي البر ينعى تقميد بزمن الموسم والا فالطواف افضل من الصلوة مطلقا وخطب
 الامام اول خطب الحج الثلاث سابع ذي الحجة بعد الزوال وبعد صلوة العصر كثره
 وعلم فيها الناسك فاذا صلى بمكة الفريوم التروية ثامن الشهر خرج الى منى قرية من الحرم
 على فرسخ من مكة ومكث بها الى فجر عرفة ثم بعد طلوع الشمس لاح الى عرفات على طريق
 وعرفات كلنا موقف لا يطن عمرته بفتح الراء وضها واد من الحرم غري مسجد عرفة
 فبعد الزوال قبل صلوة الظهر خطب الامام في المسجد خطبتين كالجمعة وعلم فيها
 الناسك وبعد الخطبة صلى بهم الظهر والعصر باذان واقامتين وقرأ سورة ولم يصل بينهما
 شيئا على المذهب ونزل لصحة هذا الجمع الامام الاعظم او نائبه والا صلوا وحدا نأ

والاحرام بالجمع بينهما اي الصلواتين فلا يجوز العصر المنفرد في احدهما فلو صل وحده
لم يصل العصر مع الامام ولا يجوز العصر لمن صلى الظهر بمجاعة قبل احرام الحج ثم حرم الا في
وقته وقالا لا يشترط لصحة العصر الا احرام وبه ثمانية اثنان وهو الاظهر شرعا
عن البرهان ثم ذهب الى الموقف بغسل سن ووقف الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة
عند انصراف الكبار مستقبلا القبلة والقيام والنية فيه اي الوقوف ليست بشرط
ولا واجب لو كان جالسا جاز حمله وذلك الشرط الكيفية فيه فصح وقوف مجتازا
وطالب غريمونا ثم ومجنون وسكران ودعا جهلا بجهد وعلم الناسك ووقف خلفه
بقربه مستقبلي القبلة سامعين لقوله خاشعين بالكين وهو من مواضع الاجابة
وهي بمكة خمسة عشر نظرها صاحب النهر فقال * دعا البراء يستجاب بكعبة * و
ملانزم والموقفين كذا الحجر * طواف وسعي مرتين فمفهوم * مقام وميزاب جارك
تس * زاد في الباب عند رتبة الكعبة وعند السدة والركن اليماني وفي الحج
وفي منه في نصف ليلة البداء اذا غربت الشمس الى على طريق المازين ^{ها} مرد لفة وحدها
من ماري عرفة الى ماري محسر ويستحب ان ياتي بها شيئا ويكبر ويهبط ويجدو ^{يلبي}
ساعة فساعة والمرد لفة كلها موقف الا وادي محسر هو واديين منه ومرد لفة ^{تف} ولو
به او بطن عرفة لم يخرج عن المشهور ونزل عند جبل قنح بضم فتح لا يضر في التعليق
والعدل من قانح بمعنى مرتفع والاصح ان المشعر الحرام عليه ميقدة قبل كانون ادم
وصل العشائين باذان واقامة لان العشائ وقتها فلم يحج للاعلام كما احتجنا
هنا للامام ووصل المغرب في الطريق اوي عرفة اعاده لحديث الصلوة اما مكفتا
بالزمان والمكان والوقت فالزمان ليلة النحر المكان مزدلفة والوقت وقت العشاء
حفظه وصل الى مزدلفة قبل العشاء لم يصل المغرب حتى يدخل وقت العشاء فتصل لورا

من وجوه ما لم يطلع الفجر فيعود الى الجواز وهذا اذا لم يحجب طلوع الفجر في الطريق فان خافه
 صلاحها ولو صلى العشاء قبل المغرب بمزدلفة صلى المغرب ثم اعاد العشاء فان لم يعدها حتى ظهر
 الفجر علو العشاء الى الجواز ويؤى المغرب ويترك سنتها ويحييها فانها اشرف من ليلة القدر كما ان
 به حسب النفوس وغيره وحزم شراح البخاري سيما القسطلاني بان عشرين الحجة افضل من العشر
 الاخير من رمضان وصلى الفجر فليس لاجل الوقوف ثم وقف بمزدلفة ودقته من طلوع الفجر
 الى طلوع الشمس لو مارا كما في عرفه لكن لو تركه بعد ذكر حجة تمت على عليه وكبر وهلل ولبى
 وصلى على المصطفى صلى الله عليه وسلم ودعا واذا اسفر جدا الى منى مهلا ومصليا فاذا
 بلغ بطن محلس سارع تدرسية محلا له موقف النصارى ودي جرة العقبة من بطن
 الوادي وكبرة نزيها من فوق سباعضا بمحجتين اى يؤس الاصابع ويكون بينهما
 خمسة اذرع ولو وقعت ^{في بطن محلس} فمقتضاها ^{في بطن محلس} بالبحر جاز ولا وثلاثة اذرع بعيدا وما دونه
 قريب جوه وكبر لكل اى مع كل منها او قطع تليته باولها فلورى بالكر منها اى السبع
 حاز لا لورى باقل فالتفديد بالسبع لمنع النقصان لا الزيادة وجاز الرمي بكل ما كان من
 جنس الارض كالخرد والمد والطين والمغرة وكل ما يجوز التسمية ولو كفى من تراب
 فيقوم مقام حصاة واحدة لا يجوز بخشب وعنبر ولؤلؤ كبار وجواهر لا له اعتراذ لا اما
 وقيل يجوز ذهب وفضة لانه يسمى نثارا لا رميا ويعبر لا بطليس من جنس الارض
 ما في فروق الاشياء من الجواز بالبحر كلام بعض المتشقة لانهم يقولون ان رمي بالبحر
 اجزاه لان المقصود اهانته الشيطان وهو بالبحر يحصل ولنا نقول به منع وكبرة الاخذ
 من عند الجمع لانها مردودة الحديث من قبلت حجته رفعت جبرته و
 بكرة ان يلتقط حجر او احد فيكسبه سبعين حجرا صغيرا وان يرمي بمجنسة بيقين و
 وقته من الفجر وليس من طلوع ذكائه الى اوبياح لوربها وكبرة الفجر ثم بعد الرمي ذبح شاة

لأنه مفترق ثم قصر بان ياخذ من كل شجرة قدر الامثلة وجواز تقصير الكل مندوب و
الرج واجب وبحيث اجزأ المومني على الا ترفع ان امكن ومتى تعذر احدهما بارض تعين
الاخر فلو لبده بصنع بحيث تعذر التقصير تعين الحلق وحلقه الكل افضل ولو ازاله بنحو
زرق جاز وحل له كل شئ الا السنام قيل والطيب والصيد ثم طاف للزيارة يوم ما من ايام
النحر الثلاثة بيان لوقته الواجب سبعة بيان للاكل ولا نالركن اربعة بلا رمل ولا شئ
ان كان سوا قبل هذا الطواف ولا فعلهما لان تكرارهما لم يشع وطواف الزيارة اول
وقته بعد طلوع الفجر يوم النحر وهو فيه اى الطواف في يوم النحر الاول افضل ويمتد وقته
الى اخر العرو وحل له النساء بالحلقة السابق حتى لو طاف قبل الحل لم يحل له شئ فلو قل ظفرة
مثلا كان جنسية لانه لا يخرج من الاحرام الا بالحلقة فان اخوة عنها اى ايام النحر ليا
منها كره تحريمها وجب دم لترك الواجب وهذا عند الامكان فلو طهرت المائض
ان قدرت على اربعة اشواط ولم تفعل لزم دم ولا لا ثم اتى من فبیت بها لدرى و
بعد وقال ثاني النحر الحار الثلاث يبدأ استغتناما ما يلي سميد اليصف ثم بما يليه الوسطي
ثم بالعقبه سبعا سبعا ووقف حامدا مهللا مكبرا مصليا وقراءة البقرة بعد
تمام كل رمي بعدة رمي فلا يقف بعد الثالث ولا بعد رمي يوم النحر لانه ليس بعدة
رمي يومها لنفسه وغيره رافعا كفيه نحو السماء والقبلة ثم رمى غدا كذلك ثم بعدة كذلك
ارسلت وهو احب وان قدم الرمي فيه اى اليوم الرابع على الزوال جاز فان وقت الرمي
فيه من الفجر الى الغروب واحاق الثاني والثالث فمن الزوال الى طلوع ذكوله للنحر
من متى قبل طلوع فجر الرابع لا بعدة لدخول وقت الرمي وجاز الرمي كله راكبوا لكنه في الاول
الاولى والوسطى ما شيا افضل لا يهتف لاني لا اخذه اى العقبة لانه يهتف والراكب
اخذ عليه واطلق افضلية المشي في الظهيرة ودحجه الكمال وغيره ولو قدم نقله

بفتحين متاعه وخدمه الى مكة واقام بمنى اودهب لحقة كره ان لم يامن ثلاث امن
كذا يذكره المصلي جعل نحو فعله خلفه لشغل قلبه واذا انصرف الحاج الى مكة نزل الستة
ولو ساعته بالمحصب يضم ففتحين لا يطع وليست المقبرة منه ثم اذا اراد السفر طأ
للصد اي الوداع سبعة اشواط بلا رمل سعى وهو واجب الا على اهل مكة ومن في
حكمهم فلا يجب بل يندب كمن مكث بعدة ثم انبى للطواف شرط لو طاف هاريا او طالبا
لم يجز لكن يكفي اصلها ولو طاف بعد اعادة السفر ونوى القطوع اجزاء عن الصد كما
لو طاف بنية التطوع في ايام النحر وقع عن الفرض ثم بعد ركعتيه شرب من ماء زمزم
قبل العتبة تعظيما للكعبة ووضعه صدقة وجهه على الملتزم وتثبت بالاستشارة
كما المستشفع بها ولو لم ينلها يضع يديه على راسه مسبوطين على الجدار قائمتين
والمضيق بالجدار ودعا مجتهدا وبكى او يتباكى ويحج القهقري اي الى خلف حتى يخرج
من المسجد ويصرح بملاحظ البيت ويسقط طواف القدوم عن من مضى وبعده ساعة عزت
وهو اليسير من الزمن وهو المحل عند اطلاق الفقهاء قبل دخول مكة ولا تنفي عليه بتركه
ومن مضى بعرفة ساعة من زوال يومها اي عرفة الى طلوع فجر يوم النحر اجازت مسرا لو انما
او مضى عليه وكذا لو اهل منه رفيقه وكذا غير رفيقه فتح به اي بالحج مع احرامه عن نفسه
فاذا انبته لو اطلق وانى بافعال الحج حاز ولو بقي الاعمال الالهية بعد احرامه طيف به لنا
وان احرمو عنه الكفى بباشرتهم ولم ار ما وجن فاحرموا عنه وطافوا به لنا
وكلام الفتح يفيد الجواز اوجهل انها عرفة صح حجه لان الشرط الكيفية
لا التية ومن لم يقف فيها فاته حجه لحديث الحج عرفة فطاف وسعى
وتحلل اي بافعال العمرة وقضى ولو حجه ندرا او تطوعا من قابل ولا دم
عليه والراية فيها مر كالرجل لعموم الخطاب ما لم يقد دليل الخصوص لكنها

تكشف وجهها لا راسها ولو سدت شيئا عليه وجافته عنه جاز بل نذهب و
لا يلبس جها بل تسمع نفسها دفعا للفتنة وما قيل انه عورة ضعيف ولا توصل ولا ^{تصطبغ}
ولا تسي بين الميادين ولا تتخلق بل تقصر من ربح شعرها كما مروا تلبس المنحيط والحقي
والحلي ولا تقرب الحجرة الزحام لمنعهما من مماسة الرجال والفتنة المشكل كما لم يرد
فيه ذكر احتياطاً وحضراً لا يمنع نسكاً الا الطواف وهو بعد حصول ركنيه
يسقط طواف الصلاة ومثله النفاس والبدن جمع بدنة من اهل وقبر والهدي
منهما ومن الغنم كما سيجي باب القرآن هو افضل لمحدث انا في
ات من دلي وانا بالعقيق فقال يا اهلهم اهلوا بحجة وعرة معا ولا نه اشق والضوا
انه عليه الصلوة والسلام احرى بالجمع ثم ادخل عليه العرة لبيان الجواز فصار انا
ثم القم ثم لا افراد والقرآن لغة الجمع بين شئيين وشراً ان يجعل اي يرفع صوته
قبل ان يطوف لها اربعة اشواط او عكسه بان يدخل احرام العرة على الجمع قبل ان يطوف
للقدوم وان اساء بعدة وان لم يدم من الميقات اذا القارن لا يكون الا انفا
او قبله في شهر الحج او قبلها ويقول اما بالنصب والراد به النية او مستأنف و
المراد به بيان السنة اذ النية بقلبه تكفي كالصلوة مجتبي بعد الصلوة اللهم اني
اريد الحج والعمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني ويستحب تقديم العمرة في الذكر لا تقدمها
في الفعل وطواف للعمرة اولا حتى لو اقام الحج لا يفتح الا لها سبعة اشواط ^{الثلاثة} يرمل في
الاول ويسعى بلا حلق فلو حلق لم يحل من عمرته لزمه دمان ثم يحج كما مضى طواف للقدوم
ويسعى بعدة ان شاء فان اتى بطوافين متواليين ثم سعين لها جازوا اساء ولا دم
عليه وذبح وهو دم فكلوا منه ^{فقرآن} بعد رمي يوم النحر لوجوب الترتيب وان عجز
صام ثلاثة ايام ولو متفرقة اخرها يوم عرفة نذر جاز للقدوة على الاصل وسبعة

بعد تمام حجة فوضاؤها واجباً وهو بمضي أيام التشريق لكن أيام التشريق لا يجزئ به لقوله تعالى
وسبعة أذرعهم أي متى فأن فأت الثلاثة يعني الدم فلم يقدر تحلل وعليه دما
دلوته عليه أيام النحر قبل الحلق بطل صومه فإن وقف القارن برفة قبل الترويض
الحرمة بطلت عمرته فلو أتى بأربعة أشواط ولو قصد القدم والتطوع لم تبطل ويتمها يوم
النحر والأصل أن المأبىه من جنس ما هو متلبس به في وقت يصلح له يتصرف المتلبس به
وقضيت لشروعه فيها وجب دم لرفض الحرمة وسقط دم القارن لأنه لم يوقف للمسكين انتهى
باب التمتع هو لغة من التاع أو المتعة وترعان بفعل العرة أو التراسوا طها
اشهر الحج فلو طاف الأقل في رمضان مثلاً ثم طاف الباقي شوالاً ثم حج من عامه كان متمتعاً
فتح قال المصنف فلتغير النسخ إلى هذا التعريف ويطوف ويسعى كما مر ويحلق ويقصر إن
شاء ويقطع التلبية في أول طوافه للحرمة وإقام بمكة حلالاً ثم يحرم بالحج في سفر واحد
حقيقته أو حكما بان لم يباهله المأبىه غير صحيح يوم التروية وقبله أفضل ويح كالمفرد
لكنه يرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده إن لم يكن قد مها بعد الأحرام وذبح
كالقارن ولم تنب الأضحية عنه فإن عجز عن دم صام كالقارن وجاز صوم الثلاثة
بعد إحرامها أي العرة لكن في أشهر الحج لا قبله أي الأحرام وتأخير أفضل جاز
الهدى كما مر وإن أراد التمتع الشئ الهدى وهو أفضل أحرم ثم ساق هديه معه
هو أول من تودة إلا إذا كانت لا تساق فيقودها وقلد بدنته وهو أول من التعليل
وكرة الأستعار وهو شق سنامها لا يسر إلا من لأن كل واحد لا يحسنه فاما من
أحسنه فإن قطع الجلد فلا بأس به واعتمره لا يتحلل منها حتى ينحر ثم أحرم للحج
كما مر فحين لم يسبق وحلق يوم النحر وإذا حلق حل من إحراميه على الظاهر والمك
من فحكه يفر فقط ولو قرن أو متع جاز وأسلم وعليه دم جبر ولا يجزئ الصوا

ولم يصبر ومن اعتبر بلا سوق هدي ثم بعد عمرته عاد الى بلده وحلق فقد لم الماما
 صبيها فيبطل تمتعه ومع سوقه تمتع كالقارن وان طاف لها اقل من اربعة قبل
 اشهر الحج واتمها فوجج فقد تمتع ولو طاف اربعة قبلها لا اعتبار للاكثر كوفي
 اي انا في حل من عمرته فيها اي لا شهرد سكن بمكة اي داخل الواقيت او بصرة
 غير بلده وجج من علمه تمتع لبقاء سفره ولو افسدها او رجع من البصرة الى مكة
 وقضاهما رجع يكون متمتعاً لانه كالمكي الا اذا لم ياهله ثم رجع واتى بهما لا سفره
 آخر ولا يضر كون العمرة قضاءً او افسدً واتى النسكين افسدً التمتع اتم بهلا دم للتمتع
 بل للفساد والله اعلم **باب** الجنائيات الجنائية هي ما تكون حرمة
 بسبب الاحرام او الحرم وقد يجب بهادمان اودم او صوم او صدقة ففصلها
 بقوله الواجب دم على محرم بالغ فلا شيء على الصبي خلاف للثانوي ولو ناسي
 او جاعلاً او مكرهاً فيجب على ناظم غطى راسه ان يطيب عضواً كاملاً ولو باطل ^{طبيب}
 كثير او ما يبلغ عضواً والجمع والبدن كله كعضو واحد ان اتحد المجلس ولا فلكل
 طبيب كفارة ولو ذبح ولم يزل له دم آخر لتركه واما الثوب المطيب ^ط الكثرة فيشتد
 للزوم الدم ودام لبسه يوماً او خضب راسه بخمار قيق اما التلبد ففيه دمان او ادم ^{من}
 بزيت او حل بفتح المفعلة الشيرج ولو كانا خالصين لا نهما اصل الطبيب ^{من}
 بقية الادمان فلو اكله او استغطه او دوى به جراحة او شقوق رجلية او
 اقترع اذنه لا يجب دم ولا صدقة اتفاقاً بخلاف المسك والغبر والقالية و
 الكافور ونحوها ما هو طبيب بنفسه فانه يلزمه الجزأ بالاستعمال ولو على وجه
 التداعي ولو جعله في طعام قد طبخ ثلاثي فيه وان لم يطبخ وكان مغلوباً كره اكله
 كشم طبيب وتلفاح او لبس محبباً بما متاداً فلزومه او وضعه على كفيه لا شيء عليه

أو ستر راسه بمعتد ولو محل إحاطة أو عدل فلا شئ عليه يوما كاملا أو ليلة كاملة
 في الأقل صدقة والزائد على اليوم كاللوم وإن نزعته ليلا وإعادة نهارا ولو جمع ما
 يلبس مالم يغم على الترك للبه عند التزج فإن غزم عليه أي الترك ثم لبس تعدد الجزاء
 للاول أولا وكذا يتعد الجزاء لو لبس يوما فارق يوما للبه ثم دام لبسه يوما آخر فعليه
 الجزاء ايضا لأنه مخطور وكان له أصله حكم الاستداء ودوام اللبس بعده الحرام وهو
 كانشائه بعده ولو مكرها أو انما ولو تعدد بسبب اللبس تعدد الجزاء ولو اضطر إلى قبض
 فليس قبضين أو إلى فلسفة مع عمامة لزوم دم وأثم ولو تيقن زوال الضرورة فاستمر
 كغيره ونقطية ربح الرأس أو الوجه كالكل ولا بأس بتغطية أذنيه وقفاه وضع
 يده على أذنيه بلا ثوب أو حلق أي إزالة ربح رأسه أو ربح لحية أو حلق محاسنها
 وأخيم ولا يفسد كذا في الجزآن الفتح أو حلق أحد أبطيه أو عانته أو قنبه كلها
 أقص أطفار يديه أو رجليه أو الكل في مجلس واحد ولو تعدد المجلس تعدد الدم
 إذا امتد المحل كحلق أبطيه في مجلس أو رأسه في أربعة أو إذا وحل إذا ربح كالكل
 أو طاف للقدح أو جوبه بالشرع أو للصدح جوبا أو حائضا أو لفرس محدثا ولو جوبا
 فبدنحان لم يحد ولا صح وجوبها في الجنابة وندها في الحدث وإن المعتبر الأول
 والثاني جابر له فلا يجب إعادة السج جوهرة وفي الفتح لو طاف لعمرة جوبا أو محدثا
 فعليه دم وكذا لو ترك من طوافها شوطا لأنه لا مدخل للصدقة في العمرة أو أفاض
 من عمرته ولو نذر صغيرة قبل الأسماء والغروب وسقط الدم بالعود ولو بعدة في كل صح
 غاية أو ترك أقل من سبع الفرض يعني لم يطف غير حتى لو طاف للصدح انتقل للفر
 ما يكمله ثم إن بقي أقل للصدح فصدقة ولا قدم ويترك الترة بقي محرما أبدا في حق
 النساء حتى يطوفه فكما جامع لزمه دم إذا تعدد المجلس إلا أن يفسد الرض

او ترك طواف الصلوة او اربعة منه ولا يتحقق الترك الا بالخروج من مكة او ترك السعي او
 اكثره او ركب فيه بلا عذر او الوقوف بمحيط يعينه مزدلفة او الري كله او في يوم واحد او
 اقل او اكثره اي التزدي يوم او حلق في حلحج في ايام النحر فلو بعد ثلثين او عشرين لا يختص

الحلق بالحرم لادم على عترة خرج ثم رجع من حل الى الحرم ثم قصر وكذا الحاج ان رجع في ايام
 النحر فلا ذم للتأخير او قبل عطف على حلق او لبس بعبوة او تل او لامة الا صح واستحسن
 بكفه او جامع بهيمة او تل او اخر الحاج الحلق او طواف الفرض عن ايام النحر لوقتها
 بها او قل لا نسكا على اخر فيجب يوم النحر اربعة اشياء الري ثم الذبح لمغير المفرد ثم الحلق
 ثم الطواف لكن لا شئ على من طاف قبل الري والحلق نعم يكره لباب وقد تقدم كما لا شئ
 على المفرد ولا اذا حلق قبل الري لان ذبحه لا يجب ويجب دمان على قارن حلق قبل ذبحه

دم للتأخير ودم للقران على المذهب كما حركه المصنف قال وبه اذ دفع ما وجهه بعضهم
 من جعل الامين للعبادة وان طيب جوابه قوله الا في تصديق اقل من عضو او ستره
 او لبس اقل من يوم في الخزانة في الساعة نصف صاع وفيادونها قبضة وظاهرة ان
 الساعة فلكية او حلق شارب او اقل من ربع راسه او لحيته او بعض قبته او قص
 من خمسة اظافر او خمسة الى ستة عشر متفرقة من كل عضو اربعة وقد استقران لكل
 ظفر نصف صاع الا ان يبلغ دما فينقص ما شاء او طواف للقعود او للصلاة محدثا او

ترك ثلاثة من سبع الصلوة ويجب لكل متوط منه ومن السعي نصف صاع او لحد جمار الثلث
 ويجب لكل حصاة صدقة الا ان يبلغ دما كما مر و اذا الحدادي انه ينقص نصف صاع
 او حلق راس محرم او حلال غيره او قبته او قلم ظفره بخلاف ما لو طيب عضو غيره او البسه
 منيطا فانه لا شئ عليه اجماعا ظهيرة تصديق نصف صاع من بركا لظفره وان طيب
 او حلق او لبس بخلاف غير ذلك اذ يجزئ في الحرم او تصديق بثلاثة اصوع على ستة مساكين

ابن شام اوصاف ثلاثة ايام ولو متفرقة ووطيه في احد السبيلين من ادى ولوانسيا
 انكروا لوانسية اوصيا او مجونا ذكره الخلداني لكن لادم ولا قضاء عليه قبل وقت نحر
 يفسد حبه وكذا لو استدخلت ذكر حمار او ذكر مقطوعا فسد حبهما اجمعا ويمضى جوابا
 في فاسد كجائزة ويدبح وقضى ولو فسد ولو افسد القضاء على محب قضاء لم اراه والا
 يظهر ان المراد بالقضاء الاعادة ولم يتفقا وجوبا بل زيدا ان خلاف الواقع ووطيه بعد وقته
 لم يفسد وتجب بانه وبعد الحلق قبل الطواف شاة لحقة الجناية ووطيه في عزته قبل
 طوافه اربعة مفسد لها فاضي وذبح وقضى وجوبا ووطيه بعد اربعة ذبح ولم
 خلا فالشاة فان قتل محرم صيدا او حيوانا بريما متوحشا باصل خلقته او دل عليه
 قاتله مصداق له غير عالم وانصل القتل بالدلالة والاشارة والدلال المشير باق على
 احرامه واخذ قبل ان يتقلب عن مكانه بدأ او عودا او سهوا او عدا مباحا او مملوكا فعليه
 جزاء ولو سبعا غير صائل او مستانسا او حاملا او مسرورا بفتح الواو ما في حلية ريش
 كالسراويل او هو مضطرا الى اكله كما يلزمه القصاص لو قتل انسانا او اكل لحمه وبقيد
 الميتة على الصيد والصيد على مال الغنم ولحم الانسان قبل اللحم الخنزير ولو امت ببي
 لم يحل بحاله ياكل طعام مضطرا خروفي البرازية الصيد المذبح اولى اتفاقا انشأ
 ويعزم ايضا ما اكله لو بعد الجراء والجراء هو ما قومه عدلان وقيل الواحد ولو القاتل
 يكفي في مقتله اولى اقرب ممكن منه ان لم يكن في مقتله قية فاور للتبنيح لا للتخيير
 والجراء في سبغ اى حيوان لا يوكلا وخنزير الوفا لا يذبح على قية شاة وان كان السبع
 البر منهما كان الفساد في غير المأكول ليس بالبارقة الدم فلا يجب فيه لادم وكذا لو قتل
 معلما ضمنه الحق الله تعالى غير معلم ولما لكمة معلما تم له اى للقاتل ان يشترى به هذا
 ويدبحه بمكة او طعاما يتصدق ان شاء على مسكين ولو ذميا نصف صاع من بر او

صاعاً من تمر أو شعير كالفطرة لا يجزيه أقل أو أكثر منه بل يكون تطويلاً وصام عن طعام كل
مسكين يوماً وان فضل عن طعام مسكين أو كان الواجب ابتداءً أقل منه تصدق به أو
صام يوماً بدله ولا يجوز أن يفرق نصف صاع على مسكين قال للصنف تبعاً للمكان
ذكره هنا وقدم في الفطرة الجواز فينبغي كذلك هذا وتكفي الأربعة هناك دفع القيمة و
لا أن يدفع كل الطعام إلى مسكين واحد هنا بخلاف الفطرة لأن العدة منصوص
عليه كما لا يجوز دفعه أي الجزاء إلى من لا تقبل شهادته له كما صله وإن علا وقعه
وان يغفل زوجته وزوجها وهذا هو الحكم في كل صدقة واجبة كما أمر في الضرر وجب
بجرحه ونف شعرة وقطع عضوه ما نقص إذا لم يقصد إلا صلاح فان قصد
كتخليص حمام من سود أو مشككة فلا شيء عليه وإن ماتت وجب بنصف ريشته
وقطع قوائمها حتى يخرج من جيز إلا متاع وكسر سبيلته غير المذلول خروج فرج ميت
أي بالأسر ذبح حلال صيد الحرم وحلبه لبنه وقطع حشيشته وشجره حال كونه
غير مملوك يعني النابت بنفسه سواء كان مملوكاً أو لا حتى قالوا لو نبت في ملكه أم غيلاً
نقطعها الإنسان فعليه قيمة لما أكلها أو أخرى لحق الشجر بناءً على قولهما الفلق به من
تلك الأرض الحرم ولا منبت أي ليس من جنس ما ينبت له الأرض فلو من جنسه فلا شيء
عليه كقطع ورق لم يضر بالشجر وإذا حل قطع الشجر الثمران إثارة أقيم مقام الأنبا
قيمته في كل ما ذكره إلا ما جفت وأكسر لعدم النماء أو ذهب بمجرى كائون أو ضرب فسقط
لعدم إمكان الاحتراز عنه لأنه يتبع ولا عبرة للأصل لا لفصله أي الأصل كونه جديماً
للرمة والعبرة لمكان الطير فإن كان على غصن بحيث لو وقع الصيد وقع في الحرم فهو
صيد الحرم ولا لا ولو كان قوائم الصيد القائم في الحرم ورأسه في الحرم فالعبرة بقوائم
وبعضها ككلها لا لرأسه وهذا في القائم فلو نائم فالعبرة لرأسه لسقوط اعتبار

فوائده حينئذ فاجتمع البيع والحرم والعبرة لما له الرعي الا اذا رماه من الحرم والمهرم
 والحرم يحجب الجواز استمساكاً بالبيع ولو تقوى بيضاً وجرداً او حلت صيد فضنه ^م
 اكله وحاز بيعه وكبره ويجعل ثمنه في الفلأان شاء لمعدم الزكاة بخلاف ذبح الحرم
 او صيد الحرم فانه ميتة ولا يرعى حشيشته بآليه ولا يقطع بمخيل الا الاذخرو
 لا بأس باخذ كفاة لانها كالإحاث وتقبل قلة من بدنه او القائتها او القاء ثوبه في الشمس
 لقوت تصدق بما شاء كجرادة ويجب الجواز فيها اي القلة بالدلالة كما في الصيد ^م
 في الكثير منه نصف صاع والكثير هو الزائد على ثلاثة والجراد كالقمل مجرد ولا شيء
 يقتل غراب الا العتق على الظاهر فطهيره وتعيم المجردة في النهر وحدائق بكر
 نفعتين وجوز البرصدي فتح الحمار وذيب وخية وعقرب وفأرة بالهرة وجوز البرصدي
 السميل وكلب محقوداي وحش اما غيرة فليس بصيد اصلا وبعضه مثل لكن لا يحل
 قتل الخبث الا هلى اذا لم يؤذي ولا مريقتل الكلاب منسوخ كما في الفتح اي اذا لم تنصر
 وبرغوت وقرادوسلخاف بضم ففتح فسكون وفراش وذباب ووزغ ونعبد ونفند
 وصرصر صياح ليل ما بين غروب ام حنين وام اربعة واربعين وكل اجميع هوام الارض
 لانها ليست بصيد ولا متولد من البدن وسبع اي حيوان ما صائل لا يمكن دفعه الا
 بالقتل فلو امكن بخير فقتله لزمه الجواز كما ان لزمه قيمته ولو جملوكا وله ذبح شاة ولو اظلمت
 لان اللام هي الاصل وتقر بغيره ونجاس وبطاهلي وكل ما صادة حلال ولو لمعمر
 ذبحه في الحرم بلا دالة محرم ولا امرة به ولا امانته فلو وجد حامل للحلال لا للمعمر ^ع
 المختار ونجبت قيمته بالذبح حلال صيد الحرم وتصدق بها ولا يتخذه العموم لانها غيرة
 لا كفارة حتى لو كان الذابح محرما اجزاة الصبي وقيد بالذبح لانه لا شيء في دلالته
 الا الاثم ومن حل الحرم ولو حلالا او احرم ولو في الحرم وفي يد لا حقيقة يعنى التجارة

صيد وجب ارساله اى اطارته او ارساله للحل وريعه قهست^ل على وجه غير مضيع له
 لان تبسبب الدابة حرام مجرى كراهية جامع الفتوى شرع^ع عصفار من الصيد و^ع عتقها
 جاز ان قال من اخذ ما نفى له ولا يخرج عن ملكه باقتافه وقيل لا^ل تضييع للمال انتهى قلت
 وحينئذ فتقيد الاطارة بلا باحة فامل وفي كراهية مختارات النوازل سبب دابة
 فاخذها آخر واصلمها فلا سبيل للمالك عليها ان قال عند سببها هي لمن اخذها
 ولان لا حاجة لى بها فله اخذها والقول له بيمينه انتهى لا يجب ان كان الصيد في
 بنية لجرى ان الغلام الهاشمية بذلك وهي من احد^ج الج^ج او قصصه ولو القصص في يده
 بدليل اخذ المصحف بغلافه الحديث ولا يخرج الصيد عن ملكه بهذا^ل رسال فله
 امساكه في الحل له اخذه من انسان اخذ منه لانه لم يرسله عن اخذ فلو كان
 جارا كبيرا فقتل حام الحرم فلا شئ عليه لفعله ما وجب عليه فلو باعه رد^ل لمسج
 ان بقي ولا فعليه الجرام لان الحرم للحرام يمنع بيع الصيد ولو اخذ حلال صيدا
 فاغرم ضمن مرسله من يده الحكمة اتفاقا ومن الحقيقة عند كفاة فاهم وقولهما
 استحسان كما في البرهان ولو اخذه محرم لا يضمن مرسله اتفاقا لان الحرم لم^ل ملكه
 وحينئذ فلا ياخذ من اخذه والصيد لا يملكه الحرم بسبب اختياري^ك كل سبب
 جبري والسبب الجبري في احد عشر مسألة مبسطة في الاشياء فلذا قال تبع للبحر
 عن المحيط كالارث وجعله في الاشياء باتفاق لكن في النهر عن السراج انه لا يملك
 بالميراث وهو الظاهر فان قتله محرم آخر بالغ مسلم ضمنا جزائين لا اخذ به اخذ
 القاتل بالقتل ورجع اخذه على قاتله لانه قرر عليه ما كان معجز عن السقوط وهذا
 ان كفر بالان يصوم فلا عما احاطه الحال لانه لم يعزم شيئا ولو كان القاتل يهتبه
 لم يرجع محرم ولو صبا النصرانيا فلا جرم عليه لله تعالى ولكن رجح^ل لا اخذ عليه

بالقيمة لانه يلزمه حقوق العباد دون حقوق الله تعالى وكل ما يحل المفز به دم
 بسبب جنائنه على احرامه يعني يفعل شئ من محظوراته لا مطلقا اذ لو ترك واجبا
 من اجابات الحج او قطع نبات الحرم لم يتعد الجرم لانه ليس جنائية على الا حرام فعلى
 القارن ومثله متمتع سابق الهدي دمان وكذا الحكم في الصدقة فتفتي ايضا لما
 على احراميه الا لجأزة الميقات غير محرم استثناء منقطع فعليه دم واحد لانه
 حينئذ ليس بقارن ولو قتل محرمان صيدا تعدد الجرائم لتعدد الفعل والارادة
 صيد الحرم لا لانه محرم بل لانه لا يباح له ولا يباح له ولا يباح له
 اصطاد له وهو محرم ولا فالبيع فاسد في بيعه ولا في بيعه ولا في بيعه
 وعلى البائع الجرم وفي الفاسد يضمن قيمته ايضا كما امر ولدت طلبة بعد ما اخر
 من الحرم وما ناعز مهلا وان ادي جرمها اي لام ثم ولدت لم يجز اي الولد لعدم
 الامن حينئذ وهل يجب رد ما بعد الاداء الظاهر نعم افاقي مسلم بالغ يريد الحج ولو
 نكح او العمرة فلم يرد واحد منهما لا يجب عليه دم بمجأزة الميقات وان حبس
 حج او عترة اذا اراد دخول مكة او الحرم على ما سبق وجاوز وقته ظاهرا في النهر
 البلد ربح اعتباره الارادة عند المجأزة ثم احرم لزمه دم كما اذا لم يحرم فان عاد
 الى ميقات ما تم احرم او عاد اليه حال كونه محرم لم يشترع في نكح صفة محرم كطوائف
 ولو شوطا وانما قال لبي لان الشرط عند الامام تجديدا للتلبية عند الميقات بعد
 العود اليه خلافا لما سقط عنه ولا افضل عودة الا اذا خان فوت الحج والله اعلم
 وان لم يجد او عاد بعد شربه لا يسقط كمينه الحج ومتنع فرج وصار ملكيا وحرم
 من الحرم واحراما بالحج من الملان عليه ملام لمجأزة الكي بلا احرام وكذا لو احراما
 بعمر من الحرم بالعود كما مر يسقط الدم دخل كوفي اي افاقي البستان اي مكان من

الحرام داخل اليقات لحاجة قصد ما ولو عند المباشرة على ما مرونية مدة الاقامة المست
 بشرط على المذهب له دخول مكة غير محرم ووقته البتة ان ولا شيء عليه لانه لا يفتق
 بامنه كما مرونية حيلة لا فاق يرياد دخول مكة بلا احرام ويجب على من دخل مكة
 بلا احرام لكل مرة حجة او عمرة فلو عاد فاحرم بمنه ١٠ براه عن اخذ دخوله وتعامله
 في الفتح وصح منه اي اجزاء لزمه بالدخول ولو احرم بما عليه من حجة الاسلام او
 نذر او عمرة مندورة لكن في عامه ذلك لئلا يتركه المتروك في وقته لا بعدة لصيرورته
 دينيا بتحويل السنة جاوز اليقات بلا احرام فاحرم بعمرته ثم انسدها وقضى و
 لا دم عليه لترك الوقت تجبره بلا احرام منه في القضاء كي ومن في حكمه طواف بعمرته
 ولو شوطا فاحرم بالجمع رفضه وجوبا بالحق لنهي الملك عن الجمع بينهما وعليه دم
 لا حل الرض وحج وعمرة لانه كفاية الجمع حتى لو حج في سنته سقطت العمرة ولو ر
 فضاها فقط فلما اتها صح واساء وذبح وهو دم جبروني الا نية دم شاكرو من احرم
 بحج وحج ثم احرم يوم النحر فان كان قد حل للاول لزمه الاخرة العام القابل
 بلا دم لانتهاء الاول والا يحل للاول فمع دم قصر عبره ليعلم المرأة اولا لجنائيه على
 احرامه بالقصير او التاخير ومن اتى بعمرته الا الحلق فاحرم باخرى ذبح الا وصل
 ان الجمع بين احرامين لعمرتين مكروه تحريم قلزم الدم لا المحمين في ظاهر الرواية
 فلا يلزم افاقي احرم بحج ثم احرم بعمرته لزماء وصارتا زاناسيا كما مرو لاذ اطلت
 عمرته بالوقوف قبل افعالها لانها لم تسرع مرتبة على الحج الا بالتوجه الى عرفة فان
 طاف له طواف القدم ثم احرم بها فمضى عليها ذبح وهو دم جبرودا رفضها
 لتأكله بطوافه فان رفض قضى لصحة الشروع فيها وازان دم الرفضها حج فالحل
 بعمرته يوم النحر وفي ثلاثة ايام بعد تميزه بالشروع لكن مع كراهة التحريم ورفضت

وجوبا تخلصا من الاثم وقضيت مع دم للرفض وان مضى عليها صح وعليه دم
لا تركا به الكرامة فهو دم جبر فالتج الح اذا احرم به او بها وجب الرفض لان الجمع
بين احرامين لمجتنبين او لعمرتين غير مشروع ولما فاته الحج بقي في احرامه فليزله ان
يتمل من احرام الحج بافعال العروة ثم بعدا يقضى ما احرم به لصحة الشروع ويذبح
للتحليل قبل اوانه بالرفض باب الا حصار مولدة المنع وشرا من
ركن اذا احصر بعدا او مرض او موت محرم او ملاك نفقة حل له التحلل فحينئذ
بعث المفرد ما او قيمته فان لم يجد بقي مما احتج به او يتحلل بطواف وعن الثاني
انه يقوم الدم بالطعام ويتصدق به فان لم يجد صام عن كل نصف صاع يوما و
القارن دمين فلو بعث واحدا لم يتحلل عنه وعن يوم الذبح يعلم متى يتحلل ويذبح
في الحرم ولو قبل يوم النحر خلا فاله ولو لم يفعل ورجع الى اهله بغير تحلل او صبر محرما
حتى زال النحر جاز فان ادرك الحج فيها ونعت ولا تحلل بالعرصة ان التحلل بالذبح
انما هو للضرورة حتى لا يمتد احرامه فيشيق عليه زلي وبذبحه يحل ولو بلا حلق و
تقصير فلو ظن ذبحه ففعل كالحذر فظهر له لم يذبح او ذبح في حل لزمه جزام ما حي
ويجب عليه ان جل من حجه ولو نفلا حجة بالشرع وعمرة للتحلل ان لم يحج من عامه
وعلى المعتمر عمرة وعلى القارن حجة وعمرتان احدهما للتحلل فان بعث ثم زال الا حصار
وقدر على ادراك الهدي والحج معا توجه وجوبا ولا يقدر عليهما الا يلزمه التوجه
وهي رابعة ولا احصار بعد ما وقع بعفة للا من من الفوات والتمتع ولو بمكة من
الركنين محصر باب الا صح والقادر على احدهما اما على الوقت فلتام حجه به واما
الطواف فلتعلا به كما مر باب الحج عن الغير الا صل ان كل من اتى تعبدا
مالية له جعل ثوابها لغيره وان نواه عند الفعل لنفسه لظاهر الا دلة واما قوله تعالى

وان لبس لاد انسان الا ما سى اى الا اذا وصله له كاحققة الكمال واللام مخفى على كالى لم ^{النفقة}
 ولهذا فصح الزايدى عن اعتراله هنا والله الموفق للعبادة المالية كركوة وكفارة تقبل ^{النيابة}
 عن المكلف مطلقا عند القدرة والخبر ولو النائب ذميا لان العبرة لنية الوكيل ولو عند دفع ^{كل}
 والبدنية كصلوة وصوم لا تقبلها مطلقا والركبة منهما كالحق ^{الغرض} تقبل النيابة عند ^{الغرض}
 فقط لكن بشرط دوام الخبر الى الموت لانه فرض العرجة تلزم لاعادة بزوال العذر وبسبب ^{الغرض}
 الحج عنه اى عن الامور فيقول احرمت من فلان وليت عن فلان ولو سني اسمه فنوى عن ^{الامر}
 صح وكفى بنية القلب هذا اى اشتراط دوام الخبر الى الموت اذا كان الخبر كالحبس
 والمرض الذي يرحى زواله وان لم يكن كذلك كالعبي والزمانة تسقط الفرض بحج الغير
 عنه فلا إعادة مطلقا سواء استمر ذلك العذر ام لا ولو اجم وهو صحيح ثم بخبر واستمر
 لم يجرى لفقد شرطه وبشرط لا مربة اى بالحج عنه فلا يجوز حج الغير بغير اذنه الا اذا حج
 الى الحج الوارث عن موته لوجود الامرد كالة وبقي من الشرائط النفقة من مال ^{الكل}
 او اكثر عاوج المامور بنفسه وتعيينه ان عينه فلو قال حج عنى فلان لا غير ^{كجز}
 حج غيره ولم يقل لا غيره جاز واوصلها الى الباب الى عشرين شطرا منها عدم اشترا ^ط
 الاجرة فلو استاجر رجلا بان قال استاجرتك على ان تج عنى بكذا لم يجزه وانما
 يقول امرتك ان تج عنى بكذا ذكر اجارة ولو اتفق من ماله او خلط النفقة بما
 وانفق كله او اكثره جاز بزوى من الضمان وبشرط الخبر المذكور للحج ^{لنفق} الفرض لا ال
 لا تساع بابه ويقع الحج المفروض عن الامور على الظاهر من المذهب وقيل عن الامور
 نفلا ولا موقوفات النفقة كحج النفل لكنه تشترط لصحة النيابة اهلية المامور
 لصحة الافعال ثم فرع عليه بقوله فخرج الضرورة بمهمة من لم يحج والمرأة ولو
 امته والعبد وغيره كالمراحم وغيرهم اول لعدم الخلاف ولو امر ذميا او مجنونا

لا يصح واذا مر من المأمور بالبح في الطريق ليس له دفع المال الى غيره ليح ذلك الغير
 عن الميت الا اذا اذن له بذلك بان قبل له وقت الدفع اصنع ما شئت فيجوز له ذلك
 مرض او لا لانه صار وكيل مطلقا خرج المكلف الى الحج ومات في الطريق واوصى
 بالبح عنه انما تجب العصية به اذا اذنه بعد وجوبه اما لو حج من عامه فلا فان
 المال او المكان فلا امر عليه اي على نفسه ولا في غيره من ماله الا ان يستلزمه فيكون له
 من غيره لم يصح ان ولي به اي بالبح من بلدته وانه لم ينف عن حيث يبلغ استعانا
 ولو وصى الميت او اذنه ان يسترد المال من المأمور ما لم يحرم ثم ان رده لحياته منه
 فنفقة الرجوع في ماله والا ففي مال الميت او وصى به فتنطوع عنه رجل لم يجز
 ان امره الميت لانه لم يحصل مقصوده وهو ثواب الاتفاق لكن لو حج عنه ابنه
 ليرجع في الشقة جاز ان لم يقل من مالي وكذا لو حج لا يرجع كما ادين اذا قضاه من مال
 نفسه ومن حج عن كل من امر به وقع عنه ضمن ماله لانه خالفها ولا يقدر
 على جملته عن احدها لعدم الاولوية وينبغي صفة التعيين لو اطلق الاحرام ولو ا
 فان عين احدها قبل الطواف والوقوف جاز بخلاف ما لو اهل به حج عن ابويه او
 غيرها من الاجانب حال كونه متبرعا فحين بعد ذلك جاز لانه متبرع بالتواب
 فله جملته لا احدها ولو اهلها في الحديث من حج عن ابويه فقد قضى عنه حجه و
 كان له فضل عشر حج وبعث من الابراء ودم الاحصار على الامور في ماله ولو ميتا
 قيل من التلت وقيل من الكل ثم ان فاته تفصيل منه ضمن ولو باقية سماء لا
 ردم القرآن والتمتع والجنبايات على الحاج الا اذا اذن له الامر بالقران والتمتع ولا
 فيصير مخالفا فبعضه ضمن النفقة ان جامع قبل وقونه فيعيد بماله نفسه و
 ان بعد فلا لحصول المقصود وان مات المأمور او سبق نفقته في الطريق قبل وقونه

حج من منزل امره ثلث ما بقي من ماله فان لم يبق من حيث يبلغ فان مات ار
 سق ثانيا حج من ثلث الباقي بعدها كذا مرة بعد اخرى الى ان لا يبقى من ثلثه ^{يبلغ} ^{فقط}
 الحج فتبطل الوصية قلت وظاهرة انه لا رجوع في تركه الامور فليراجع الامور حيث
 ماتت خلافا لهما استحسننا فروع يصير مخالفا للقران او التمتع كما لا ^{خير} بالتأ
 عن السنة الاول وان عينت لانه لا يستعمل الا للتقيد والافضل انه يجوز اليه ^{فصل} ^{فصل}
 من النفقة وان شرط له فالشرط باطل الا ان يوكفه بماله الفضل من نفسه او يوكفه
 الميت به لمعين ولو اراده ان يسترد المال من الامور ما لم يحرم وكذا ان احرم و
 قد دفع اليه ليح عنه بلا وصية فاحرم ثم مات الامر للوصي ان يحج بنفسه الا
 ان يامر بالذبح او يكون وارثا ولم تحجب البقية ولو قال منعته وكذا بوجه لم يصدق الا
 ان يكون امرطا هرا ولو قال حجبت وكذا بوجه صدق يمينه الا اذا كان مدعي الميت و
 قدامه لا نفق ولا تقبل بنيتهم انه كان يوم النحر بالبلد الا اذا برهنوا على اقراره انه
 لم يحج باب الهدى هو في اللغة والشرع ما يهدي الى الحرم من
 النعم ليقرب به فيه اذا شاء وهو ابل ابن خمس سنين وبقرب سنين ^{تتم}
 ابن سنة ولا يجب تعريقه بل يندب في دم الشكر ولا يجوز في الهدايا الا ما يبارى
 الضحايا كما سيجي فصيح اشتراك ستة في بلد لقربة وان اختلف اجناسها
 وتجزئ في الحج في كل شيء الا في طواف الركن جنباً او حائضاً وطل بعد الوقوف
 قبل الحلق كما مر ويجوز اكله بل يندب كما في الاضحية من ^{لنعة} ^{لنعة} التطوع اذا بلغ الحرم و
 والقران فقط ولو اكل من غير ما ضمن ما اكل ويتعين يوم النحر اى وقته وهو لا يام
 الثلثة لذبح النعمة والقران فقط فلم يجز قبله بل بعدة وعليه دم ويتعين الحرم
 لا منى للحلل لا فقير لكنه افضل ويتصدق ببجلاله وخطامه اى زوامه ^{يعط} ولم

اجر الجزار او الذبح منه فان اعطاه ضمن اما الرصد ق عليه جاز ولا يركبه مطلقا
 لا ضرورة فان اضطر الى الركوب ضمن ما نقص بركوبه وحمل متاعه وتصدق به على
 الفقراء شربلا ينيه فان اطعم منه غنيا ضمن قيمته مبسوط ولا يجلبه ويتصدق ضرورة
 بالماء البارد ولو المذبح قريبا ولا عليه وتصدق به بقيمة بدل هدي واجب عطاك
 تعيب بما يمنع الاضحية وصنع بالمعيب ما شاء ولو كان المعيب تطوعا نحو وضع نلاق
 بدمه وضربة صفحة سنامه ليعلم انه ملك للفقراء ولا يطعم منه غنيا لعدم بلوغه
 محله ويقلد ند بابتة التطوع ومنه الدابة والمقعة والغراب فقط لان الاشتهار
 بالعبادة البق والستر بغير ما احق شتما وبعد الوقوف بوقوفهم بعد وقته لا تقبل
 شهادتهم والوقف صحيح استسما حجة الشهود للبرج شد الشدايد وقبله اى قبل وقته
 قبلت ان امكن التدارك ليلا مع التزم والا لا رى في اليوم الثاني او الثالث او الرابع
 الوسطى والثاسه ولم يرم الاولى فعند القضا ان رمى الكل بالترتيب حسن وان تضي
 الاول جاز لسنة الترتيب ند المكلف حجا ماشيا من منزله حيا في الاصح حتى تطوف الفرض
 لا انتهاء الا وكان ولو ركب في كله او اكثره لزمه دم وفي اقله بحسابه ولو نذر الشيء
 المسجد الحرام او مسجد المدينة او غيرها لاستقى عليه اشترى محترمه ولو بالاذن له
 ان يجلبها بلا كراهة لعدم خلف وعدة بقص شعرها او قلم ظفرها او بمس طيب ثم
 يباع هو اولى من التحليل بجماع وكذا لو كبح حرة محرمة بنفل بخلاف الفرض ان لها محرما
 ولا فهي محصورة فلا تتحلل الا بالهتك ولو اذن لا مرأته بنفل ليس له الوجوع فيه للملكا
 منافعها وكذا المكاتبه بخلاف الامه الا اذا اذن لا متة وليس لزوجها منعها فوقي
 حج الغني افضل من حج الفقير حج الفرض اولى من طاعة الوالدين بخلاف النفل بناء
 الرباط افضل من حج النفل واختلف في الصدقة وحج في البرازية افضلية الحج المشقة

في المال الذي جميعا قال به افتي ابو حنيفة ع حين حج وعرف المشقة لوقفه الجمعة
 مرياً سبعين حجة ونيف فيها لكل فرد بلا واسطة ضاق وقت العشاء والوقوف يوم
 الصلوة وبذهب لعرفة الحج هل الحج يكفر الكبائر قيل نعم كحري اسلم وقبل غير المتعلقة بالاد
 له بعد اسلم وقال اجمع اهل السنة ان الكبائر لا يكفرها الا التوبة ولا تأيل بسقوط الذن
 ولو حقا لله تقا كصلوة وزكاة نعم اثم المطل وتأخير الصلوة ونحوها يسقط وهذا مع
 التكفير عن القول به وحديث ابن ماجة انه عليه الصلوة والسلام استجيب له حتى
 في الدمام والمظالم ضعيف يتدب دخول البيت او لم يتصل على ايذاء نفسه او غيره
 وما يقول العوام من العروة الوثقى والسمار الذمى في وسطه انه مستور الدنيا
 لا اصل له ولا يجوز شراء الكسوة من بني شمية بل من الامام او نائبه وله لبسها ولو حنيا
 او حائض لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه يكره الاستنجاء
 بماء زمزم الا اغتسال لا حرم للدينه عندنا ومكة افضل منها على الراجح الا ما ضم
 اعضاء الشريعة صلى الله عليه وسلم فانه افضل مطلقا حتى من الكعبة والعرش و
 الكرسي وزيارة قبر الشريف مندوبة بل قيل واجبة لمن له سعة وينبغي الحج لو فاضل
 بخير لو قلنا ما لم يبره عليه الصلوة والسلام فينبغي ازيارة مسجد الشرف فقد
 اخبر ان الصلوة فيه خير من الف في غيره الا المسجد الحرام وكذا بقية القرب وكذا
 المجاورة بالمدينة وكذا مكة لمن يشق لنفسه

كـ النكاح

ليس لنا عبادة شرعت من عهد ادم عليه السلام الى الان ثم تستمر في الجنة فلا
 النكاح ولايمان هو عند الفقهاء عقد يفيد ملك المتعة اى التمتع الزوج امران لم يمنع من كلهما ما منع
 فخرج المذكور المحشى المشكل لاجزاء ذكره فيته والمأرم الجنة انشاء الله لا اختلاف الجنب اجاز النكاح الحنية

بشهود فيه قصداً خرج ما يفيد الحل منها كشرائطه للشترى وعند أهل الأصول للغة
 موثقة في الوطى مجاز في العقد فحيث جاء في الكتاب في السنة منه عن القرآن يرد به
 الوطى كما في ولا تنكحوا ما نكح آبواكم فترحم من زينة الأب بجملة حتى تنكح زوجها سداً
 إليها المقصود منها العقد لا الوطى إلا مجازاً ويكون واجبا عند التوفيق فإن ثبوت
 الزنا لا به فصل نهائياً وهذا إذا ملك المهر والنفقة ولا فلا ثم بتركه بداعي ويكون
 سنة مؤكدة في الأصح فبأنه بتركه ويثاب إن نوى تحصيلاً ولذا حال الاعتدال إلى القدر
 على وطى ومهر ونفقة ورجح في المهر وجوبه للمواظبة عليه ولا نكاحاً من رغب
 عنه ومكرها لحرف الجور فإن تيقنه حرم وندب إعلانه ونفد في خطبته وكونه
 في مسجد يوم الجمعة باقراً شيد وشهود عدول ولا استدانة له والنظر إليها قبله و
 كونه دون سنه وحسباً وغداً لا يفوقه إلا باو خلفاً ودرعاً وجملاً وهل يكره الزنا
 المنة إلا إذا لم يشتمل على مفسدة دينية وينعقد ملتصقاً بإيجاب من أحدهما
 ويقول من الآخر وضعاً للمضي لأن الماضي يدل على التحقيق كزوجته نفسي أو بنتي أو
 موكلتي منك ويقول الآخر تزوجت وينعقد أيضاً بما أي بلغطين وضع أحدهما
 له للمضي ولا خيراً للاستقبال أو الحال فلا ولي للأمر كزوجتي أو زوجيني نفسك
 أو كوني امرأتاً فإنه ليس بما يجاب بل هو لو قيل ضمني فاذا قل في المجلس زوجت أو
 قبلت أو بالسمع والطاعة بزازية قام مقام الطرفين وقيل هو ما يجاب ورجحه في البحر
 والثاني المضارع المبدوء بـ أو لكون أو نأه كزوجيتي نفسك إذا لم ينو الاستقبال و
 كذا أنا مقزوجك لو جئتكم خلفاً لعدم جريان المساومة في النكاح أو هل أعطينيها
 إن المجلس للنكاح وإن للوعد فوعد ولو قال لها يا عري فقلت لبك انتقد على
 المذعوب فلا ينعقد بقبول الفعل كقبض مهر كاتعاط ولا كاتاة حاضر أو غايب بشرط

الشهود كما في الكتاب ما لم يكن بلفظ الأمر فتشترط الطرفين فتح ولا بالاقرار على المتنا
 خلاصة لقوله على مرأى لأن الأقرار اظهرها لما هو ثابت وليس بالشام وقيل إن كان
 بمحض من الشهود صح كما يصح بلفظ الجعل وجعل الأقرار إنشاء هو الأصح وخيره و
 لا ينبغي بتزوجت نصفك في الأصح احتياطاً خائفة بل لا بد أن يضعفه إلى كلها أو
 ما يعبر به عن الكل ومنه الظاهر البطلان على الاشتباه وخيره ورجحوا في الإطلاق خلافاً
 فيحتاج للفرق وإذا وصل الإيجاب بالتسمية للمهر كان من تمامه أي لا يوجب
 فلو قبل الآخر قبله لم يصح لتوقف أول الكلام على آخره لو فيه ما يغير أوله ومن شرط
 الإيجاب القبول التحلل للمجلس والحاضرين وإن طال كخبرته وأن لا يخالف الإيجاب للقبول كقبول النكاح
 لا المهر نعم يصح الخط كزيادة قبلها في المجلس وإن لا يكون مصافاً ولا سعلقاً كما سيجي
 ولا النكوة مجهولة ولا يشترط العلم بمجته الإيجاب والقبول فيما يستوي فيه الجهد
 والمهر إذا لم يجتزئ لنية به بفتى وإنما يصح بلفظ تزويج وكما ح لا نهما صريح وماعدا
 كناية وهو كل لفظ وضع لتمليك عين كاصلة فلا يصح بالشركة في الحال خرج الوصية
 غير المقيدة بالحال كهبته وتمليك وصدة وقرض وصلى وصرف وعطية وسلم و
 استمارة وكل ما تملك به الرقاب بشرط نية أو قرينة فهم الشهود والقصود لا يصح
 بلفظ اجارة براء أو زاي واعارة ووصية ورهن ودبيعة ونحوها ما لا يفيد الملك
 لكن تشبه به الشبهة فلا يجوز لها الأقل من المسمى ومما مثل وكذا تثبت بكل
 لفظ لا ينبغي فيه النكاح فيلحفظ والفاظ مصحفة كترؤف لصداقة لا عن قصد
 صحيح بل عن تخويف وتضعيف فلم يكن حقيقة ولا مجازاً لعدم العلاقة بل غلطاً
 فلا اعتبار به أصلاً ثم لا تنفق قوم على النطق بهذه الخلطة وصارت ذلك عن قصد
 كان ذلك ضاعاً جدياً فيصح كما اتفق به المرحوم أبو السعود وما اطلاق فيقع فيها

كافي أو أئله استبانه ولا يبتعاط احتراماً للفرج وشرح سماع كل من العاقلين لفظاً
 لتحقيق رضاها وشرط حضور شاهدين حرين أو حرة حرتين مكلفين سامعين معا
 على الأصح فاهمين الله نكاح على المذهب بغير مسلمين لنكاح مسلمة ولو ناستقين
 محددين في قذف أو اعيان أو ابني الزوجين أو ابني أحدهما وان لم يثبت النكاح
 بهما إلا بنين ان ادعى القريب كما صح نكاح مسلم ذمية عند ذميين ولو صالحين
 لديهما وان لم يثبت النكاح بهما مع انكار الأهل أصل عندنا ان كل من ملك قبول النكاح
 ولاية نفسه انعقد بحضرة أمه الأب رجلا ان يزج صغيرته فزوجها عند رجل أو
 امرأتين والحال ان الأب حاضر لأنه يجعل عاقداً حكماً والأولاد وزوج ابنته البالغة
 العاقلة بحضور شاهد واحد جاز ان كانت ابنته حاضرة لأنها تجعل عاقدة والأهل أصل
 الأمر متجمل بشارتهم انما تقبل شهادة المأمور اذا لم يذكر انه عقد إلا يشهد على فعل
 نفسه ولو زوج المولى عبداً البالغ بحضرة واحد لم يجز على الظاهر واذن له فقه
 بحضرة المولى ورجل صح والفرق لا يخفى ولو قال رجل لا خزوجتني ابنتك فذكر الآخر
 زوجت او قال نعم مجيباً له لم يكن نكاحاً ما لم يقل المجيب بعدة قبلت لان زوجتني استخبار
 وليس عقد بخلاف زوجتي لأنه وكيل غلط وكليها بالنكاح في اسم ابنيها بغير حضورها
 لم يصح للجهالة وكذا لو غلط في اسم بنته الا اذا كانت حاضرة وانما اليها فيصح ولو له بنتان
 اراد تزويج الكبرى فغلط فساها باسم الصغرى صح للصغرى خانيه ولو بعثت مريد
 النكاح اقواماً للخطبة فزوجها بالأب أو الولي بحضرة قسم صح
 فيجعل المشكك فقط خاطباً والباقي شهوداً به يفتى فتح **فروع**
 قال زوجني ابنتك عياني ان امرأتي لم يكن له الا امرأته تفويض
 قبل النكاح وكله بان يزوجه فلا تة بكذا افراد الوكيل في المهر لم ينفذ

فلو لم يعلم حتى دخل في الخيار بين اجازته ونسخه ولها ما قتل من المسمى ومهر المثل
 لان الموقوف كالفاقد تزوج بشهادة الله ورسوله لم يجز بل قيل **بغير فصل**
 في الحومات اسباب التعميم انواع قرابة مصاهرة رضاع جمع ملك ترك او خلاصة
 على حرة فهي سبعة ذكرها المصنف بهذا الترتيب وبقي التطلاق ثلاثا وتعلق حتى الغير
 بنكاح او عدة ذكرها في الرجعة حرم على المتزوج ذكر اكان او انثى لك ح اصله ودرعه
 علا لوزل وبنت اخيه واخته وبنتها ولومن زنا وعمته وخالته فهذه السبعة
 المذكورة في آية حرمت عليكم امهاتكم ويدخل عمه جدته وجدته وخالته ^{ثلاثا}
 وغيرهن وامامة ^{عمه} وخاله خالته ابيه في ذل الكنت عمه وعمته وخاله وخالته
 لقوله تعالى ^{الامهات} ما اولئك ما اولئك ذكركم وحرم بالمصاهرة بنت زوجته الموطنة وام
 زوجته وحيد انهما مطلقا بمجرّد العقد الصحيح وان لم يوطأ الزوجة لما تقر ^{الامهات} ان
^{بغير التزويج} لا مهرات ولا يدخل بنات الربيبة والريب في الكشاف واللبس ونحو
 كالدخول عند ابي حنيفة ووافقه المصنف وزوجة اصله ودرعه مطلقا ولو بعد
 دخل بها او لا وام ابنت زوجة ابيه او ابنته في ذل وحرم الكل ما مر عليه ^{مهرات} من
 رضاعا الا ما استثنى في باب **فروع** يقع معلطة فيقال طلق امراته طلقين ولها
 منه لبن فاعتلت فكنت صغيرا فارضعته فحرمت عليه فكنت آخر فدخل بها
 فلبغها فهل تعود للاول بواحدة ام بثلاث الجواب لا تعود اليه ابدا لصيرورتها
 حليلة ابنة رضاعا مشي امه ابيه لا تحمل له ان علم انه وطئها تزوج بكرا فوجدما
 نيبا وقالت ابوك فضني ان صدقها بانت بلا مهر ولا لا شئني وحرم ايضا ^{الزنا} الصهر
 اصل تزويجه الزنا الوطي اصل مسه بشهوة ولو بشره الراس لا يمنع الحرة والاصل مسه ونظره
 الى ذكره والمنظور الى فرجها المدور الدخول ولو نظره من نكاح او ما هي فيه وفرد عين

مطلقا والعبرة بالشهوة عند اللبس بالنظر لا بعد ما وجد فيها تحرك الله او يادته به يفتى وفي امرائه نحو
 شيخ تحريك قلبه بزيادته وفي الجملة لا يشترط في النظر للفرج تحريك الله به يفتى هذا الميزان فلما ازيل
 مع من النظر لا حرمة به يفتى ابن كمال وغيره وفي الخلاصة على اختصار الحجة لا يحرم عليه امراته لا يحرم للنظر الى فرجها
 الداخل من مراة او ما من المقتضاه بل لا يحكم كس امره اذا كان حبه مستهاتا ولو لماضيا اما غير فاضح للثبوت
 ضعيف لثبته فلا تثبت الحرمة بهذا اصلا ولو لم يكن مطلقا وكما لو افضاها لعدم ثبوت كونه في الفرج مالم يحل
 لا فرق بين كونه في الفرج صغيرا او تشتمى فدخلها واطلقها وانقضت عدتها وتزوجت باخرها لادلال التزوج
 بينها لعدم الاشتباع وكذا لا تشترط الشهوة في الذكر فلو جامع غير امرأته فحبه عليه لم يحرم ولا فرق فيما ذكر
 اللبس بالنظر بشهوة بين عمد ونسيان وخطا والراه واللفظ فحبه او اقبضه في جماعها فست يدبها الشهوة
 او يداها به حرمة بل لا يفتح قيل ام امراته في اي موضع كان على الصحيح حرمت عليه امراته مالم ينظر
 الشهوة ولو على الفم كما افهمه في الذخيرة وفي اللبس يحرم مالم يعلم الشهوة لان حصول التقبيل الشهوة
 بجوارح اللبس العانة كالقبيل وكذا القرض والعرض شهوة وكما اجنبية وتكفي من احدها وراقب وجوب
 سكران كما في بزارية وفي الفقيه قبل السكران بته تحرم ومجتمعة للمصاهرة لا يرتفع النكاح حتى لا يحلها التزوج
 باحد لا بعد المتاركة وانقضت العددة والوطيها لا يكون زنا وفي الخاتمة ان النظر بفرج ابنته بشهوة واجب
 حرمة امرائه وكذا لو فحنت فدخلت فراش ابنتها عنوانة فانتشرها ابوها تحرم عليه امها و
 مستها دون تسع ليس بمستهاتا به يفتى وان ادعت الشهوة في تقبيله او قبيلها
 ابنه وانكر الرجل فهو مصدق لا محلي الا ان يقوم اليها منتشرا الله فيفحها
 لقريبه كذبه او ياخذ تديها او يركب معه منه او يمسه على الفرج او قبيلها
 على الفم قاله الحدادي وفي الفتح بترام الحار الحدين بالفم وفي الخلاصة
 قيل له ما فعلت بام امرائك فقال جامعتهما ثبت الحرمة ولا يصدق انه
 كذب ولو عازلا وتقبل الشهادة على الاقارب باللسن والتقبيل عن شهوة وكذا

تقبل عن نفس النفس البقيل والفظا الى ذكره او فرجها عن شهوة في المختار تجنيس لا ت
الشهوة مما يوقف عليها في الجملة بانشار او اثار وحرم الجمع بين المحارم كما كان عقد
صحيحا وعدقول من طلاق ابان في حرم الجمع وطالب ملك يمين بين امرأتين ايتهما وضت
ذكرام تحمل الاخرى ابد الحديث مسلم لا تنكح المرأة عن عمتها وهو مشهور يصح مخصصا
للكتاب وهو قوله تعالى و احل لكم ما دام ذلك فجار الجمع بين مؤنثت زوجها او امرأة ابنها
وامه ثم يبيح الله له لو وضت المرأة او امرأة الابن او السيدة ذكر المجمع بخلاف عكسه
وان تزوج بنكاح صحيح اخت امه قد وطئها صحيح النكاح لكن لا يطام واحدة منهما حتى
يحرم حل استمتاع احداهما عليه بسبب بلان للعقد حكم الوطئ حتى لو نكح مشقة منسية
يثبت نسب اولادها منه لثبوت الوطئ حكما ولو لم يكن وطئ لامه له وطئ النكحة وقد
الوطئ كالوطئ ابن النكاح وان تزوجها معا اي الاختين او من بعثتا هو الوطئ ^{لستوي}
النكاح الاول فتر القاصي بينه وبينهما ويكون طلاقا ولهما نصف المهر بعينه في مسئلة
النسيان اذ الحكم في تزوجهما معا لبطالان وعدم وجوب المهر الا بالوطئ كافي غايه ^{لكتب}
قنية وهذا ان كان مهرهما متساويين قد لا وجبنا هو مسمى العقد وكانت الفرقة
قبل الدخول وادعى كل منهما انها الاولى ولا بينة لهما فان اختلف مهرهما فان علما
فللكل ربع مهرها والا نصف اقل السمي لهما وان لم يكن مسمى فالواجب متعة واحدة لهما
بدل نصف المهر وان كانت الفرقة بعد الدخول وجب لكل واحدة مهر كامل لتقرره
بالدخول ومنه يعلم حكم دخوله لواحدة وكذا الحكم فيما جمعها من المحارم في نكاح وحرم
نكاح المولى المنة والعبد سيده لان المملوكة تنافي المالكية نعم لو فعله المولى احتيا
كان حسنا وفيه انه لا احتياط في عدم عدلها خمسة وكرة تامل وحرم نكاح الوثنية
الاجماع وهم نكاح كتابية وان كرهة نزيها مونة يني مرسل مقرة بكتاب منزل وان

اعتقد المسيح لها وكذلك ذيعت مع المذهب مجرد شرح في الفهرت بخود من الحكة
 المعتزلة لانها تكفر احدا من اهل القبلة وان وقع الزمان في المباحث لا يصح كتاب عابد
 كوكب لا كتاب لها ولا وطيعها بملك يمين والمجوسية والوثنية هذا ما قطع من نسخ الشرح
 ثابت في نسخ النون وهو عطف على عابد كوكب وقوله والحرمة يحج او عورة ولو محرم عطف
 على كتابية فنيه والامة ولو كانت كتابية او مع طول الحرمة لا يصل عندنا ان كل وطى
 يحل بملك يمين يحل بنكاح وملا فلا وانكره تحمي في الحرمة وتزويها في الامة وحرمة
 على امة لا يصح عكسه ولو ام ولد في عدة حرة ولو من بائن وصح لو راجعها اي الامة
 على حرة ليقام الملك ولو تزوج اربعاً من الامة وخسا من الحرات في عقد واحد صح
 نكاح الامة بطلان الجنس وارجح من الحرات والامة فقط لا اكثر وله التسك بما شاء
 من الامة بطلان ربيع والف مرتبة واراد شرا اخسرت فلا ماله رجل خيف عليه الكفر ولو
 اراد التسك فقالت له امراته اقبل نفسي لا يمتنع لانه مشروع لكن لو ترك لثلاثيها
 يوجب الحديث من رق لا يتيه رق الله له بزازية ونصفها للعبد ولو مدبر او يمتنع عليه
 غير ذلك فلا يحل له التسك اصلاً لانه لا يملك الا الطلاق وصح نكاح جلي من
 زنا لا جلي من غيره اي الزنا الثبوت نسبه ولو من جري او سيد فاللقية وان جرم
 وطيعها ودواعيه حتى تضع متصل بالمسئلة الاولى لئلا يسقى ماء لا ذرع غيره اذا شعر
 بينت منه فروع ولكنهما الزاني حل له وطيعها اتفاقاً ولزومه النفقة ولو زوج مثله
 او ام ولد له اهل بعد عمله قبل اقراره به جاز وكانت نكاح الموطوءة بملك
 يمين ولا تستبرها زوجها بل سيد ما وجب على الصبيح ذخيرة او الموطوءة بزنا اي
 جاز نكاح الزانية وان راهات في وله وطيعها بلا استدبار واما قوله تعالى الثانية
 لانكها الا ان ففسوخ باية فانكها اما طاب لكم وفي اخر خطر المجنبى لا يجب على

الزوج تطليق الفاجرة ولا عليها تسترح الفاجرة الا اذا خاف ان سلا يقيم احد ود الله فلا
 ان يتفرقا في الوعانية ضعيف ذكره المصنف وصح نكاح المضمومة الى مومنة ^{لمسنى}
 كل لها ولو دخل بالحرمة فلها مهر المثل وبطل نكاح متعة وموقت وان جهلت المدة
 او طالت في الاصح وليس منه ما لو نكحها على ان يطلقها بعد شهر او نوى ملكته معها
 مدة معينة ولا باس بتزويج النهاريات عيني ويحل له وطى امرأة ادعت عليه
 عند قاض انه تزوجها بنكاح صحيح في اى والحال انها محل للانشاء اى لا نشأ النكاح
 عليه خلية عن الموانع وقضى القاضي بنكاحها ببיתה اقامتها ولم يكن في نفس ^{مر} الا
 تزوجها وكذا تحل له لو ادعى نكاحها خلافا لهما وفي الشربلانية عن المواهب يقولها
 يفتى ولو قضى بطلانها بشهادة الزور مع علمها بذلك نفذ وحل لها الزوج باخر بعد
 العدة وحل للشاهد زورا تزوجها وحرمت على الاول وعند الثاني لا تحل لهما وعند
 محمده تحل الاول ما لم يدخل الثاني وهو من فروع القاضي بشهادة الزور كما سيجي و
 النكاح لا يصح تعليقه بالشر كزوجتك ان رضيه الي لم ينقعد النكاح لتعليقه ^{لخطر} بال
 فاني الدر فيه ونظره لا اضافته الى المستقبل كزوجتك عند او بعد علم يصح ولكن
 لا يبطل النكاح بالشر الفاسد واما يبطل الشر دون يبعثه لو عقد مع شرط فاسد ^{بطل} لم
 النكاح بل الشر بخلاف ما لو علقه بالشر ^ن ان تعلقه بشيء ماض كما ين لا محالة فيكون
 متحققا فينقعد للحال كان خطب بنتا لانه فقال ابو ما زوجتها قبلك من فلان فكذا
 فقال ان لم اكن زوجتها فلان فقد زوجتها لا ينكح قبيل ثم علم كذبه انقعد لتعليقه
 بموجود وكذا اذا وجد المعلق عليه في المجلس ذكره قسوى زاده وعممه المصنف بخلافه
 في النهر قبيل كتاب الصنف في مسئلة التعليق برضا الاب والحق لا طلاق فليتامر
 المفتي باب ^ف الولي هو ^ف العدة وعرفا العارف بالله تعاشر ^ل عا البائع

المحل الوارث ولو ناسقا على للذهب ما لم يكن متفتكا وخبر محوصي وصي مطلقا
على للذهب والولاية تنهيد القول على الغير تثبت بارع قرابة وملك ودلا هو اما
 شام او ابادي هنا نوعان ولاية نذب على المكلفة ولو بكرة ولاية اجبار على الصغير
 ولو ثيبا ومعقوفة ومرفوقة كما اذا بقوله وهو اى الولي شرط صفة نكاح صغير
 محبوس ورفيق لا مكلفة فنقد نكاح تكلفة بلا رضى ولي ولا صل من كل من تصرف
 في ماله تصرف في نفسه وما لا فلا وله اى الولي اذا كان عصبية ولو غير محم كابن عم
 في الاصح خانية وخبر ذو الارحام والام والقاضى لا اعتراض في غير الكفو فيفسخه
 القاضى ويتجدد بتجدد النكاح ما لم يبيك حتى تلد منه لئلا يضيع الولد وينفى
 الحاق المحل الظاهر يعنى في غير الكفو بعد جوازه اصلا وهو المختار للفتوى لفساد الدنيا
 فلا نحل مطلقة ثلاثا نكحت غير كفو بلا رضى ولي بعد معرفته اباءه فيحفظ وبناته على
 الاول وهو ظاهر الرأية فرضي البعض من الاوليا قبل العقد او بعده لا لكل لثبوته
 لكل كذا كولاية امان وقود لو استودا في الدرجة والا فلا قرب منهم الفسخ وان
 لم يكن لها ولي فهو اى العقد صحيح تاؤذ مطلقا انفاقا وقبضه اى ائله حتى الاعتراض
 المهر نحوه ما يدل على الرضا وكذا لانه ان كان عدم الكفاة تابعا عند القاضى قبل
 مناصمته والام يكن رضا كما لا يكون سكوته رضا ما لم تلدوا ما قصد يقه بانه كفو
 فلا يسقط حتى الباطن ميسر ولا تحجب البالغة الكبرى على النكاح لانقطاع الولاية بالبلوغ
 فان استاذنها هو اى الولي وهو السنة او وكيله او رسوله او زوجها ولها وخبرها
 رسوله او فضولي على فسكت عن ردها مختارة او ضحك غير مستهزئة او تبسمت
 او بكت بلا صوت فلو بصوت لم يكن اذا ناولا ردا حتى لو رضيت بعد العقد مخرج ولي
 فانى القابة والمقتى فيه نظر فهو اذن اى تركيزه هو ان اتحاد الولي فلو تعدد

للمزوج لم يكن سكوتها اذنا واجازة في الثاني ان بقي النكاح لا يطلن موته ولو قالت بعد موته
 زوجني ابي بامري وانكرت الورثة والفقول لها فترت وتعتد ولو قالت بخير امري لكنه يلني
 فرضيت فالقول لم وقولها غير اولى منه رد قبل العقد لا بعد ولو زوجها لنفسه فسكوتها
 رد بعد العقد لا قبله ولو استاذنها في معين فردت ثم زوجها منه فسكوت صحيح ولا يصح
 بخلاف الويلجها فردت ثم قالت رضيت لم يجز لطلانه بالرد ولذا استحسنوا التخييد
 عند الزفاف لان الغالب اظهار النية عند فحاة السماع ولو استاذنها فسكوت فوكل
 من يزوجهما من سماه جاز ان عرف الزوج والمهر كافي القينة واستشكل في البهرا بانه
 ليس للوكيل ان يوكل بلا اذن فقتضاه عدم الجواز انهما مستثنان ان علمت بالزوج انه
 من هولتظهر الرغبة فيه او عنه ولو في ضمن العام كخيراني اوبي عي لو يحصون ولا لا
 ما لم تقوض الامور العلم بالمهر وقيل بشرط وهو قول المتأخرين بحرم الذخيرة واتوا ^{المصنف}
 وما صححه في الدرر عن الكارده الكمال وكذا اذا زوجها اولى عندها بحضرتها فسكوت صحيح
 ولا يصح ان علمته كما مر السكوت كالنطق في سبع وثلاثين مسألة مذكورة في فهو مشابة
 استاذنها غير الاقرب كاجنبي اولى بعيد فلا يبرأ بسكوتها لا بد من القول كالشبه
 الباقية لا فرق بينهما في السكوت لان صحتها يكون كذلك كما ذكر بقوله او ما هو معناه
 فعلى من ادعى الضابط معها ونفقتها وتمكنها من الوطء ودخل بها بوضاها فظهرت وقبول ^{لنفسه}
 والضمان وادخلها في خلوة خدامه او بولده من زالت بكارتها وثبتة او نظرا ودرجوا
 لخصو حرجا لو تعينس اى كبر كبر حقيقة كنفري بجو عنه او خلا او مت بعد خلوة قبل ووطئ او زاد
 هذه فقط كبر حكا ان لم يتكرر ولم تتحد به والا فقيب كوطم قد يشبهه ولو نكاح ^{سد} فا قال الزوج لا كبر ^{للقه}
 بالنكاح فسكوت صحيح وقالت بل رد النكاح لا يبرأ لما عدا ذلك ولم يكن دخول بوطء اى اصح والقول هو
 يمينها على المفتة وتقبل نيتها على سكوتها لا هو وجودهم بالشقيين ولو برأ نيتها اولى الا ان يكون

٣٣١
 غير رضاها او اجازتها كالزوجها ابوها مثلاً راعا بلوغها فقالت انا بالغة والنكاح ^{يصح} لم
 رعي مراقة وقال الاب او الزوج بل هي صغيرة فان القول لها ان ثبت ان منها شح
 وكذا لو ادعى المراقق بلوغه ولو برضا فبينة البلوغ ادلى على الامح بخلاف قول الصغير
 رددت حين بلغت وكذا في الزوج فالقول له لا نكاحه زال ملكه واختلاف بعد زمان
 البلوغ ولو حالة البلوغ فالقول لها شح وهبانية فليحفظ والولي لا يبيانه النكاح
 الصغير والصغيرة خبرا ولو ثبنا كعتوة ومجنون شهرا ولزم النكاح ولو بعين
 فاحش بنقص مهرها وزيادة مهره او زوجها بخير كفو ان كان الولي المزوج بنفسه
 بعين ايا واحد وكذا للمولي وابن المهرنة لم يعثر منهما سوء الاختيار مجابة فسقا
 وان عرفت لا يصح النكاح اتفاقا وكذا لو كان سكران فزوجها من فاسق او شرير او فقير او
 ذي حرفة لظهور سوء اختياره فلا يعارضه شفقته المظنونة وان كان الزوج ^{دنة} ^{غير}
 اي غير الاب وابيه وتوكل الام او انقاعه او وكيل الاب لكن في المهر مجتا لوعين لو كليه
 القدر صح لا يصح النكاح من غير كفو او بعين اصلا وما في صدر الشريعة
 صح ولهما من فيه وهم وان كان من كفو وعصب الشل صح ولكن لهما اي لصغيرة ^{صغيرة}
 ولحق بهما خيار الفسخ ولو بعد الدخول بالبلوغ او العلم بالنكاح بعدة ^{لشفقة} لقصورها
 ويعني عنه خيار العتق ولو بلغت وهو صغير فحق بحضرة ابيه او وصيه بشر القضا
 للفسخ فتبوا ثلثا فيه ولا يزم كل المهر ثم الفرقة ان من قبلها ففسخ لا ينقص عدل العلاء
 ولا يلحقها طلاق الا في البردة وان من قبله فطلاق الا بملك او دة او خيار عتق و
 ليس لنا فدية منه ولا مهر عليه الا اذا اختار نفسه بخيار عتق وشط لكل القضا
 الاشماية ونظمه في المهر فقال * فزق النكاح انك رجما نافع * فسخ طلاق وهذا
 يحكيها * تبان الدار مع نقصان مهر كذا * فساد عقد وفقد الكفو ينفيها *

تقبل من دسوا المار لرجي رضاع ضررها فند عذا فيها خيار عتق بلوغ ردة وكذا
 * ملك بعض وتلك الفسخ يحصها * اما الطلاق فحب سنة وكذا * ايلام ولاهان
 ذلك يتلوها * قضا قاض ان شرط الجميع فلا * عتق وملك واسلام ان فيهما *
 تقبل سبى مع الايلام يا املي * تبائن مع فساد العقد بينهما * وبطل خيار
 البكر بالسكوت لو مختارة عاملة باصل النكاح ولو سالت عن قدا المهر قبل الخوة
 او عن الزوج او سلت عن الشهود لم يبطل خيارها نفرا محبا ولا يمتد الى اخر المجلس
 لانه كالشفعة ولو اجتمعت معه تقول اطلب المحقين ثم تبدأ بخيار البلوغ لانه
 ديني وتشهد قايلة بالبت لان ضرورة احياء الحق وان جهلت به لتفرضها مع علم بطلان
 خيار المعلقة فانه يمتد لتتعلقها بالمولى وخيار الصغير والشيء اذا لم يمتد
 بالسكوت بلا صريح رضا او دلالة عليه كقبلة ولمس ودفع مهر ولا يبطل بغيرها
 عن المجلس لان وقته العرفي حتى يوجد الرضا ولو ادعت التمكين كرها فقد
 ومفاد ان القول للمدعي الاكراه ولو في حبس الوالي فليعفظ الوالي في النكاح لا المال
 العصبية بنفسه وهو من قبيل بالبت حجة المعلقة بلا توسط انقي بيان لما قبله على
 ترتيب الارث والحجب فيقدم ابن العنونة على ابيه لانه يحبه حجب نقصان متبنا
 حرية وتكليف واسلام في حق مسلمة تريد التزوج ودل مسلم لعدم الولاية فلذا
 لا ولاية في نكاح ولا مال للمسلم على كافرة الا بالسبب العام بان يكون المسلم سيد
 امته كافرة او سلطانا وناثبه او شاهدا وللکافرة ولاية على كافر مثله انقلبا فان
 لم يكن عصبية فالولاية للام ثم لام الاب وفي القنية عكسه ثم البنت ثم البنت الا
 ثم لبنت البنت ثم ابنت ابن الابن ثم لبنت بنت البنت وهكذا ثم للجد الفاسد ثم
 الاخ لاخت لاب وام ثم بهخت لاب ثم لولد لام الذكر ولانثى سواء ثم لاو لا ديم

ثم لاذى الارحام العجات ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعلام وبهذا الترتيب لا يتم
شئ ثم مولى الخالات ثم للسلطان ثم لفاضل بعده عليه من مشورة ثم لنولية ان
فمن له ذلك والا لا وليس للوضي من حيث هو وصي ان يزوجه اليتيم مطلقا وان اوصى
اليه الاب بذلك على المذهب فم لو كان قريبا او حاكما لم يملك بالولاية كما لا يخفى فزوج
ليس للقاضي تزويج للصغيرة من فحشاء ولا من لا تقبل شهادته كافي معين الحكام
واقوة المصنف وبالحكم ان فعله حكم وان عرى من الدعوى صغيرة فوجب نفسها
ولا ولي ولا حاكم ثم لو وقف ونفق جازتها بعد بلوغها لان له مجيزا وهو السلطان
ولو زوجها وليان مستويان قدم السابق فان لم يدر او وقع معا بطلا ولا لولي الا
الفتى تزوج بغيبه الا قرب فلور زوج الا بعد حال قيام الا قرب توقف على اجازته
ولو تحولت الولاية اليه لم يحل الا باجازه بعد التحويل فمستاني وطهريه مسافة
القصر واختارني الملقى فلم ينتظر الكفو الى اطب جوابه واعتمد الباقا ونقل ابن الكمال
من الفتوى عليه وثمره الخ لادن فمن اخفى في المدينة هل تكون غيبه منقطعة
ولو زوجها الا قرب حيث هو جاز النكاح على الظاهر طهريه ويثبت للابعد من
اولياء التمسب شرح ومباينه لكن في القهستاني عن النيات لم يزوجه الا قرب زوج
القاضي عند فوت الكفو التزويج بعزل الا قرب اى باسناعه عن التزويج بما
خلاصه ولا يبطل تزويجه السابق بعود الا قرب لم يحوله بولاية تامة وولي الغبوة
والمجنون ولو عارضا في النكاح اما التصرف في المال فلا باب اتفاقا ابنها وان سفلو
ابنها كما مره الا ولي ان يامر الاب به ليصح اتفاقا ولو اقر ولي صغير او صغيرة او اقر
رجل او امرأة او مولى العبد بالنكاح لم ينفذ لانه اقرار على الغير بخلاف مولى الامة
حيث ينفذ اجماعا لان منافع بعضها ملكه الا ان يشهد الشهود على النكاح بان

وتعتبر في العيب والغم ديانة أي تقوى فليس فاسق كقول صاحب الحق فاسقة بنت صالح
 معلنا كان أو لا على الظاهر ونحو ذلك بأن يقدر على المعجزة ونفقة شهر ولو غير مختار
 ولا فإن ليس كل يوم كفايتها لتطبيق الجوع وحرفة قتل حمارك غير كقول خياط و
 لا خياط ليزان تاجر ولا هما لعالم وقاضٍ أما اتباع الظلمة فاحسن من الكل وأما
 الوظائف فمن الحرف فصاحبها كقول التاجر لو غير دينه كوابه وذو تدريس أو نظير
 كقول البنت الأمير معصر محرو الكفاية اعتبارها عند ابتداء العقد فلا يعزروا لها
 بعدة فلو كان وقته كفوائهم فحرم يفسح وأما لو كان دبا غائما صارتا جرافان بقي عارها
 لم يكن كقول الأولا ولا يضر محنا العجي لا يكون كقول العربية ولو كان العجي عالما أو مدطنا أو
 فتح عن ظلينا بيع وادعى في العجالة طاهر الرأية واقرة المصنف لكن في النهران ففسر العسب
 بدنى المنصب والجاه وغير كقول العلوية يباح وان بالعالم فكقولان شرف العلم فوق
 شرف النسب والمال كما جهر به البرازيل وارتنظام الحال بغيره والوجه فيه ظاهر ولذا
 قيل ان عايشة في افضل من فاطمة في قهستان والحنفي كقول بنت الشافعي ومضى
 يسألنا عن مذهبه اجبنا بذهبا كما سبطه المصنف القوي كقولهم في فلا عبدة بال
 كالا عبدة بالجمال خانية ولا العقل ولا يعيوب يفسح بها البيع خلاف الشافعي لكن في
 النهر عن الرضيناني المبرون ليس كقول العاقل وكذا الصبي كقولهم بغنام ابيه أو امه
 وجدته نعم بالنسبة الى المسح ~~بمعنى المعجل~~ كما مر لا بالنسبة الى النفقة لان
 العادة ان الاباء يتولون عن الابناء المهر لا النفقة ذخيرة ولو كتبت باقل من مهرها
 فللولي العصبة الا معترض حتى يتم مهر مثلها او يفرق القاضيه بينهما دفعا للعار ولو
 الزوج قبل تفرق الولي قبل الدخول فلها نصف المسمى ولو فرق الولي بينهما قبل الدخول
 فلا مهر لها بعدة فلها مسمى وكذا لو مات احدهما قبل التفرق فليس للولي المطالب

به تمام لانتهام النكاح بالموت جواهر الفتاوى امره بتزويج امرأة تزوجه امة جازو
 فلا لا يصح وهو استحسن ملتقى تبعا للهداية وفي شرح الطحاوي قولها احسن للفتوى
 واختاره ابو الليث واتفق المصنف واجمعوا انه لو تزوجه بنته الصغيرة او موليته لم يحرم
 كما امر بمجينة او بحرة فخالف او امرته بتزويجها ولم تعين تزوجه غير كهن لم يخبر اتفاقا
 ولو تزوجه المأمور بنكاح امرأته امرأتين في عقد واحد لا ينعقد للمخالفه وله ان
 يميزها الواحدة ولو في عقدين لزم الاول ووقف الثاني ولو امره بامرأتين في عقد
 تزوجه واحدة او اثنتين في عقدين جازا اذا قال لا تزوجني الا امرأتين في عقدة
 او عقدتين لم يخبر المخالفة ولا يتوقف الايجاب على قبول غائب عن المجلس في سائر العقود
 من نكاح وسبع وغيرهما بل سطل الايجاب ولا تخلفه الا جازة اتفاقا ويتولى طرفي النكاح
 واحد بايجاب يقوم مقام القبول في حسن صور كان كان وليا او وكلا من الجانبين
 او اصيلا من جانب ووكيلا من آخر ووكيلا من جانب ووكيلا من آخر
 كزوجه بنتي من موكل ليس ذلك الواحد بفضولي ولو من جانب وان تكلم بكلامين
 على الراجح اذ قوله غير معتبر شرعا لما تقر ان الايجاب لا يتوقف على قبول غائب
 ونكاح عمدا وامة بغير إذن السيد موقوف على الاجازة كنكاح الفضولي سمي
 في البيع وقف عقوده كلها ان لها صيرورة العقد ولا سطل ولا بن العم ان يزوجه
 بنت عمه الصغيرة فلو كبيرة فلا بد من الاستئذان حتى لو تزوجه بلا استئذان
 فسكت او افضحت بالرضا لا يجوز عندها وقال ابو يوسف لا يجوز وكذا المولى المقتق
 والحاكم والسلطان جوهرا يبقى بخلاف الصغيرة كما مر في مبرز من نفسه فيكون
 اصيلا من جانب وليا من آخر كالوكيل الذي وكلته ان يزوجه من نفسه فان
 له ذلك فيكون اصيلا من وكيله من آخر بخلاف ما لو وكلته بتزويجها من رجل

فزوجها من نفسه لانها نصبت له من زوجها او وكلته ان يتصرف في امرها لو قال له
 زوج نفسي من شئت لم يصح تزويجها من نفسه كما في الثانية ولا يصل ان الوكيل معرف
 بالخطاب فلا يدخل تحت النكوة ولو اجاز من سألته الاجازة نكاح الفضولي بعد موته
 صح لان الشرط قيام المعقود واحد العادين فقط بخلاف اجازة بيعه فانه يشترط
 قيام اربعة اشياء كما يسمى **فروع** الفضولي قبل الاجازة لا يملك نقض النكاح
 بخلاف البيع يشترط لزوم عقد الوكيل موافقة في المهر المسمى وحكم رسول كوكيل
باب المهر من اسمائه الصداق والصدقة والخلاعة والعطية والقسم
 وفي استيلاء الجوهرية الفقرة الحرائر مهر الثلث في الاماء عشرة قيمة البكر ونصف عشر
 قيمة الشيب اقله عشرة دراهم لمديت البيهقي وغيره لا مهر اقل من عشرة دراهم ورواية
 الاقل تحمل على المعجل فضة وزن سبعة مثاقيل كما في الزكوة مضروبة كانت اولاد ولدنا
 او عرضا قيمته عشرة وقت العقد اما في ضمانها بطلاق قبل وطى فيوم القبض ونجب
 العشرة ان سماها او دونها ويجب الاكثر منها ان سمي الاكثر تاكد عند وطى او خلوة
 صححت من الزوج او ممتا احدهما او زوج ثانيا في العدة او ازاله بكارتها بنحو حجر بخلاف
 ازالته بغير نكاح فانه يجب النصف بطلاق قبل وطى ولو ادفع من اجنبي نكاح الاجنبي
 ايضا نصف مهر مثلها ان طلقت قبل الدخول والا فكله مهر مجتبا ويجب لنصفه بطلا
 قبل وطى او خلوة فلو كان نكحها على ما قيمته خمسة كان لها نصفه ودرهمان ونصف
 وعاد النصف الى ملك الزوج بمجرد الطلاق اذا لم يكن مسلما لها وان كان مسلما لها
 لم يبطل ملكها منه بل تقف عودته الى ملكه على القضا والرضا ولهذا لا نفاذ لفتقة اى
 الزوج عيبد المهر بعد طلاقها قبله اى قبل القضا ونحوه لعدم ملكه قبله ونفذ تقصير
 المراجعة قبله في الكل لبقاء ملكها وعليه نصف قيمة الاصل يوم القبض لان زيادة

زيادة المهر المفصلة تنصف قبل القبض لا بعد وجب للمهر ^{المهر} الشغار وهو ان يزوجه
 بنته ^{او اخته} عيا ان يزوجه الاخر بنته او اخته مثلا معاوضة بالعقد وهو منهي عنه
 لحوة عن المهر فوجبنا فيه مهر المثل فلم يبق شغار او في خدمة زوج حرسنة
 للمهر الحرة او امته لان فيه قلب الموضوع كذا قالوا ومفاد صحة تزويجها على ان
 يخدم سيدها او وليها القصة شغيب مع موتى كصحة عاخذته عبد او امته او
 عبد الغير برضاهم وكذا او حر آخر برضاه وفي تعليم القرآن للنفس بالاتباع بالمال و
 بام الزوجك بما عكس من القرائن للسيبية او للتعليل لكن ^{المهر} ينبغي ان يصح مع قول
 المتأخرين ولما خذته لو كان الزوج عبدا ما ذكرنا في ذلك اما الحر فخذته لها حر
 لما فيه من الامانة والاذلال وكذا استخدامه نهر عن البدائع وكذا يجب مهر
 الثلث فيما اذا لم يسلم مهر الوفي ان وطى الزوج او مات احدها اذ لم يتراضيا على شيء
 يصلح مهرا ولا فذلك الشيء هو الواجب او سمي خرا او خذيرا او هذا الخرا هو خرا هذا
 العبد وهو انعقد التسليم او دابة او توبا او دارا ولم يبين جنسها فالحقس الجاهل فيجب
 متعة لفوضته هي من زوجة بلا مهر طلقت قبل الوطي وهي درع وخمار وملحفة كالتز
 على اصفه اى نصف مهر المثل للزوج غنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم لو فقير واعتبر
 المتعة مجالها كالنفقة به يفتى وتستحب النعته لمن سوا ما اى المفوضة الا من يمي لها
 مهرا وطلقت قبل وطى فلا تستحب لها بل للموطوءة سمي لها مهر الاولا والمطلقات
 اربع وما فوض بتراضيهما او بغير قاض مهر المثل بعد العقد التالي عن المهر ^{يد} المأثور
 عما سمي فانها تلزمه بشرط قبولها في المجلس او قبول ولي الصغيرة في معرفة
 قدرها وبقاء الزوجية على الظاهر ونحو في الكافي جلد النكاح بزيادة الف درهم
 الا لفلان على الظاهر ونحو في الحائنه ولو وهبته مهرها ثم اقر بكذا من المهر قبلت

صح ويجعل على الزيادة وفي البرازية الاشبه ان لا يصح بلا قصد الزيادة لا ينصف
لاختصاص التنصيف بالمفروض في العقد بالنفس بل تجب المنفعة في الاول ونصف
الاصل في الثاني وصح حطها للكله او بعضه عنه قبل اولا ويؤتى بالرد بحجج الخلو متبدا

خبره قوله الا في كالوطي بلا مانع حسي كرض لاحد ما يمنع الوطى وطبي كوجود ثالث
عائلا ذكره ابن الكمال وجعله في الاسرار من الحسي عليه فليس للطبي مثال مستقل
وشري كاحرام الفرض او نقل ومن الحسي رفق بفتحين التلاحم وقرون بالسكون غظم
وعقل بفتحين عدو وصغر ولو بزوج لا يطاق معه الجماع وبلا وجود ثالث معها و

لو انما او اعمى الا ان يكون الثالث ضغينة لا يعقل بان لا يعبر عما يكون بينهما او حبنا
او معنى عليه لكن في البرازية ان في اليل صحت في النهار وكذا لا اعمى في الاصح او جارية

احد ما فلا تمنع به يعني والكلب يمنع ان كان عقورا مطلقا وفي الفتح وعندى ان
كلبه لا يمنع مطلقا او كان للزوجة والا يكن عقورا او كان له لا يمنع وبقى عدم
صلاحية المكان كسجد وطريق وصحن واسطح وبني باباه مفتوح وما اذا لم يعرفها و

صوم التطيع والنددور والكفارات والقضا غير مانع لصحتها في الاصح اذ لا كفارة
بلافساد ومفادته انه لو اكل ناسيا فامسك فخلى بها ان نقص وكذا اذا اسقط الكفارة

نفريل المانع صوم رمضان اداء وصوله الفرض فقط كالوطي فيما يجبي ولو كان الزوج
مجبورا او منيئا او خصيما او حتى ان ظهر حاله ولا فتكا حله موقوف على البين و

هذا مشابه ليس على ظاهرة فهو فيه قد يكون العنة لمريض او منعن خلقة او كبر
سن في ثبوت النسب ولومن المحبوب وفي ناكلد المهر المسمى مهرا لتسمية والنفقة والسكنى و

العدة وحرمة نكاح اختها واربع مزاها وحرمة نكاح الهامة ومراعات وقت الطلاق
في حقها وكذا في دفع طلاق بان آخر على المختار ولا يكون كالوطي في حق بقية المزاها

في وقوع طلاق بان آخر على المختار لا يكون كالوطي في حق بقية الاحكام كالعسل و
 الاحصان وحرمة البنات وجعلها الاول والرجعة والمسيرات وتزويجها كالبكر على
 المختار وغير ذلك كالنظر في صا المهر فقال * وخلوة الزوج مثل الوطي في صور * وغير
 وبهذا العقد تحصيل * تكميل مهر اعدا كذا نسب * انفاق سكنى ومنع الاخت
 * وادخ وكذا قالوا الاما لقد * راعوا زمان فراق فيه ترحيل * وادعوا فيه
 نطقا اذ الحقا * وقيل لا والصواب الاول لقيل * اما المغيرة اذ احصان يا امي
 * ورجعة وكذا التورث معقول * سقوط وطى * احلال لها وكذا * تحريم بنت نكاح
 البكر مبذول * كذلك الغنى والتكفير ما فسدت * عبادة وكذا بالنفس تكيل * ولو اوترا
 فقالت بعد الدخول قال الزوج قبل الدخول فالقول لها لان كرها سقط نصف المهر
 ان انكرت الوطي ولوم تمكنه في الخلوة فان بكر اصحت والا لان البكر انما وطى كرها
 كما بحثه الطرطوسي واقتر المصنف ولو قال ان خلوت بك فانت طالق فخذ بها طلق
 باينا لوجود الشرط وجب نصف المهر ولا عدة عليها بزازية وتجب العدة في الكل اي
 كل انواع الخلوة ولو فاسدة احتياط اي استحسانا التوهم الشغل وقيل قاله القدر
 واختاره التمراشي قاض خان ان كان المانع شرعيا كصوم تجب العدة وان كان حقيقيا
 كصفر مرض هريف لا تجب والمذهب الاول لانه نص محمد قاله المصنف وفي المجتبى
 الموت ايضا كالوطي في حق العدة والمهر فقط حتى لو ماتت الام قبل دخوله بها حلت
 بنتها قبضت الف المهر وهبته له وطلقت قبل وطى رجع عليها بنصفه لعدم تعيين
 النقود في العقود وان لم تقبضته او قبضت نصفه فوهبت الكل في الصورة الاولى او
 ما بقى وهو النصف في الثانية او هبت عرض المهر كتوب معين او في الذمة قبل
 القبض او بعد لا رجوع لحصول المقصود نكحها بالف على ان لا يخرجها من البلد او

لا يزوج عليها الزوجها على الفان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها فان وفي مباشرة
 في الصورة الاولى واقام بها في الثانية فلها الالف لرضاها بها والا يوف ولم يتم قصر
 المثل فقد رضاها بوف النفع لكن لا يزداد المهر في الصورة الثانية ذات التقديرين
 على الفين ولا ينقص عن الف لا تفاقماعا على ذلك ولو طلقها قبل الدخول تنصف ^{المسمى}
 في المثلين لسقوط الشرط وكذا الشرطان صحيحان بخلاف ما اذا تزوجها على الف
 ان كانت قبيلة وعلى الفين ان كانت جميلة فانه يصح الشرطان اتفاقا في الاصح لقلة
 الجهالة بخلاف ما لو ردد في المهر بين الفة والكثرة للشبهة والبكارة فانها ان شيا
 لزمه الاقل ولا فخر المثل لا يزداد على الاكثر ولا ينقص عن الاقل فتح ولو شرط البكارة
 فوجد ما يثب الزمة الكل در درجة في البرازية ولو تزوجها على هذا العبد او على
 هذا الالف او الالفين او على هذا العبد او على ^{في احد من واحد} ~~في احد من واحد~~
 او كسر حكم القاضيه المثل فان مثل الاربع او فوقة فلها الاربع او مثل الاوكس او دونه
 فلها الاوكس والافهم المثل في الطلاق قبل الدخول تحكم متعة المثل لانها اصل
 حتى لو كان نصف الاوكس اقل من المتعة وجبت المتعة فتح ولو تزوجها على فوس
 او عبد او ثوب هروي او فواش بيت او عدد معلوم من نحو ابل فالواجب في كل جنس
 له وسط الوسط او قيمته وكل ما لم يخرج السلم فيه فالخيار للزوج والا فللمرأة وكذا
 الحكم وهو لزوم الوسط في كل حيوان ذكر جنسه هو عند الفقهاء المقول على كثيرين
 مختلفين في الاحكام دون نوعه هو المقول على كثيرين متفقين فيها بخلاف ^{مجهول}
 الجنس كقوب ودابة لانه لا وسط له ووسط العبيد في زماننا الحبشي ولان امه
 العبد بن والحال ان احدها حرفهما العبد عند الامام ان ساوى اقله اى عشرة
 درهم ولا يكمل لها العشرة لان وجوب المسمى ان ^{يتم} اقل مهر المثل وعند الثاني لما قيمة

الحر وعبد ودرجه الكمال كما لو استحق احدهما ويجب مهر الثلثه نكاح فاسد وهو الذي قد
 شرط من شرائط الصحة كشهود بالوطي في القبل لا بغيره كالخلوه لحومه وطبها ولم يزد
 على المسمى لرضاها بالوطي لو كان دون المسمى لزوم مهر المثل الفساد التسميه بفساد العقد
 ولو لم يسم او جهل لزم بالغاما بالغ ويثبت لكل واحد منهما فسخه ولو بغير محضر من
 صاحبه دخل بها او لا في الاصح خروجها من المعصية فلا ينافي وجوبه بل يجب على
 القايض التفرق بينهما ويجب العدة بعد الوطي لا الخلوه لا لطلاق لا للموت من وقت
 التفرق او مشاركة الزوج وان لم تعلم بالمشاركة في الاصح ويثبت النسب احتياطاً بلا د^{عوى}
 وتعتبر مدته وهي ستة اشهر من الوطي فان كانت منه الى الوضع اقل مدته الحمل
 يعني ستة اشهر اكثر يثبت النسب والا بان ولده لا قل من ستة اشهر لا يثبت و
 هذا قول محمد وبه يفتى وقالوا ابداً المدة وقت العقد كما الصحيح ورجحه في النهي
 بانه احوط وذكر من التصرفات الفاسدة احدى وعشرين ونظم العشرة التي في الخلاصة
 فقال * وفاسد من العقود عشر * اجارة وحكم هذا الاجر * وجوب مهر المثل
 او مسمى * او كراه مع فقد ك المسمى * والواجب لا اكثر في الكتابة * من التمس سماء
 او من قيمته * وفي النكاح المتزان اين دخل * وخارج البذل لما لا اجل * و
 الصلح والقرض لكل نفقته * امانة او كاصح حكمه * ثم الهبة مضمونة بقبض *
 وصح بيعه لعبد ان تجز * مضاربة وحكمها الامانة * والمثل والبيع والا القيمة *
 والحره مهر مثلها الشرعي مهر مثلها اللغوي اي مهر امرأه تاتلها من قوم ابيها
 لا امها ان لم تكن من قومه كبنت عمه وفي الخلاصة يعتبر باخواتها وعانتها فان لم
 فينت الشقيقة وتنت العم انتفى مفادها اعتبار الترتيب فليحفظ وتعتبر المماثلة
 في الاوصاف وقت العقد سنو جلا ومالا وبلدا وعصراً وعقلاً وديناً وبكارة

وثبوبة وعفة وعلماء وادبوا كالخلق وعدم ولد ويعتبر حال الزوج ايضا ذكر الحكم
قال مهر الامة بقدر الرعنة فيها ويشترط فيه اى في ثبوت مهر النكاح اخبار رجلين
او رجل وامرأتين ولفظ الشهادة فان لم يجد شهود عدول فالقول للزوج بميمنه و
ما في المحيط من ان للقاضي فرض المهر كله والنهر على ما اذا ضايد لك فان لم يوجد
من قبيلة ابيها من الاجانب فمن قبيلة تامل قبيلة ابيها فان لم يوجد فالقول له اى
للزوج وذلك بميمنه كما مر وصح ضمان الولي مهرها ولو المرأة صغيرة ولو عاقله
سغير لكن بشرط صحته ولو في مرض موته وهو واثقه لم يصح والاصح من التلذذ وقبول
المرأة او غيرها في مجلس الضمان وتطالب باي شاءت من زوجها البالغ او الولي الضامن
فان ادى وجع على الزوج ان امرها هو حكم الكفالة ولا يطالب الاب بمهر ابنه ^{لصغير}
الفقير اما الغني فيطالب ابوه بالدفع من مال ابنه لا من مال نفسه اذا روجه امرأه ^{الا}
اذا ضمنه على اللقيد كما في النفقة فانه لا يراخذ به الا اذا ضمن ولا رجوع للاب
الا اذا شهد على الرجوع عند الاداء لها منعه من الوحي ودواعيه شرج مجمع
السفر بها ولو بعد وطأ او خلوة رضيتها لان كل وطئة معقود عليها تسليم البعض
لا يوجب تسليم التبا لاخذ ما بين تعجيله من المهر كله او بعضا او اخذ كله ما يعجل
لثلاثها فانه يفتى لان العرف كالشرط ان لم يعجل او يعجل كله فكما شرط لان الصريح
يفوق ذلك ^{الا} اذا جهل الاجل جهالة فاحشة فيجب حلا غاية التجليل لطلاق
او موت فيصح للعنف بزازية وعن الثاني لها منعه ان اجل كله وبه يفتى استحسانا
ولو الوجيهة وفي المهر تزوجها على مائة على حكم الحمل على ان يعجل اربعين لها منعه
حتى تقبضه ولها النفقة بعد المنع ولها السفر والزوج من بيب زوجها الحاجة
ولها زيارة اهلها بلا اذنه ما لم تقبضه اى المعجل فلا تنجى الا لحق لها وعليها اولوا ^{رثتها}

كل جمعة مرة أو الحارم كل سنة أو لو كانا قابلة أو غاسلة لأفيا عدا ذلك وإن كان
 كأننا عاصيين والمعتد جواز المحرم بلا تزني أشباه وسيجيء في النفقة ويسافر بها بعد
 أداء كله موجباً ومجلاً إذا كان مأموناً عليها ولا يؤد كل ما ولم يكن مأموناً لا سيما
 بها وبه يفتى في شروح الجمع واختاره في ملتقى الجمع وجمع الفتاوى واعتمده ^{المصنف}
 وبه افتى شيخنا الرميلى كره في النهو الذي عليه العمل في دارنا لأنه لا يسافر بها جاز
 عليها وحزم به البرازي وغيره وفي المختار وعليه الفتوى وفي الفصول يفتى بما صح
 عندنا من الصلحة وينقلها فيما دون مدته أي السفر من المصر إلى القرية وبالعكس
 ومن قرية لقرية لأنه ليس بغيرية وقيدة في التنازعانية بقرية يمكنه الرجوع قبل
 الليل إلى وطنه وإطلاقه في الكافي فألا وعليه الفتوى وإن اختلفا في المصر ففي
 أصله حلف منكر لنفسية فإن نكل ثبت وإن حلف يجب مهر اثنتي عشرة وفي النهي يحلف
 أجماعاً وإن اختلفا في قدره حال قيام النكاح فالقول لمن شهد له مهر التل بمينه
 وإي أقام بينة قبلت سواء شهد له مهر التل أو لها أولاً وإن أقام البينة
 فبينتها مقدمة أن شهد مهر التل لها لأن البينات لا تثبت خلاف الظاهر
 وإن كان مهر التل بينهما مخالفاً فإن حلفاً وبرهنا قضى به وإن برهن أحدهما
 قبل برهانه لأنه نورد عوايه وفي الطلاق قبل الوطئ حكم متعة التل وأنسمى ديناً
 وإن عينا كمسئلة العبد والجارية فلها المتعة بلا تخكيم إلا أن يرضى الزوج بنصف
 الجارية وإي أقام بينة قبلت فإن أقام فبينتها أو أن شهدت له المتعة
 بينته أن شهدت لها وإن كانت ^{المتعة} بينهما مخالفاً وإن حلفاً وجب متعة التل و
 موت أحدهما كحياتها في الحكم أصلاً وقد روي محمد بن سفيان عن موت أحدهما
 وبعد موته ما في القدر والقول لورشته وفي الاختلاف في أصله القول بمنكر لنفسية

ولم ينفذ بشئ مما يبرهن على التسمية وقلا يقضى بمهر المثل كمال الحيوة وبه ينفذ
 وهذا كله اذ لم تسلم نفسها وان سلمت ووقع الاختلاف في المملكين الحيوة وبعد
 لا يحكم بمهر المثل لانها لا تسلم نفسها الا بعد تعجيل شئ عادة بل يقال لها لا بد ان تقر
 بما تجلت ولا قضينا عليك بالتعارف تعجيله ثم يجعل الباقي كما ذكرنا وهذا اذا
 ادعى الزوج ايصال شئ اليها مجرد ولو بعث الى امراته ستميا ولم يدكر رجعة عنده
 الدفع غير ^{حصة} ~~لها~~ فلو ذكر كقوله شمع احنا ثم قال انه من المهر لم يقبل فيه وقوعه
 هدية فلا يتقلب مهر او قالت هو اى المبعوث هدية وقال هو من المهر او من الكسوة
 او عارية فالقول له بيمينته والبينة لها فان حلف والمبعوث قائم فلها ان تردده
 ترجع بباقي المهر ذكره ابن الكمال ولو عرضته ثم اعا كعارية فلها ان تسترد المهر
 من جنبه زايحي في غير المهر الاكل ككتاب وشاة حية وسمن وعسل وما يبقى ثم
 اخذ اذ قال القول لها بيمينتها في المهر الاكل كمنزول لم مشوي لان الظاهر كيدبه ولذا
 قال الفقيه المختار انه يصدق فيما لا يجب عليه كف وملاوة لا فيما يجب كحار وبيع
 ينفذ ما لم يدع انه كسوة لان الظاهر معه خطب بنت رجل وبعث اليها استيما
 ولم يزوجهما اولا فابعت للمهر يسترد عينه قائما فقط وان تغير باشتغال اوقيته
 هالكالا نه معاوضة ولم تتم فجاز الاسترداد وكذا يسترد ما بعث هدية وهو
 قائم دون المالك والمستهلك لان فيه معنى الهبة ولو ادعت انه اى المبعوث
 من المهر قال هو رد ينفذ فان كان من جنب المهر فالقول لها وان كان من خلافة
 فالقول له بشهادة الظاهر الفرق رجل على معتدة الغير بشرط ان يزوجهما بعد عدتها
 ان تزوجه لا رجوع مطلقا وان ابت فله الرجوع ان كان دفع لها وان اكلت معه
 فلا مطلقا مجرد عن العادة وفيه عن المتبني جهرا ابنته بجهازو سلمها ذكر ليس له

لا يسترد له منها ولا لورثته بعده وان سلمها ذلك في صحته بل تختص به وبه يجهت
 وكذا لو اشتراه لها في ضعتها ولو الوالدية والحيلة ان يشهد عند التسليم اليها انه
 انما سلمه عارية والا حوط ان يشترطه منها ثم يتوبه في ذلك اخذ اهل الرأى لا شيئا
 عند التسليم فللزوج ان يسترده لان رشوة جهر ابنته ثم ادعى انما دفعه اليها
 عارية وقالت هو تملك او قال الزوج ذلك بعد موتها البرث منه وقال الاب
 او ورثته بعد موته عارية فالمعتمد ان القول للزوج ولها اذا كان العرف مستمرا
 ان الاب يدفع مثله جهازا لاعارية واما ان كان مشتركا كمصرو الشام والقوان
 للاب كما لو كان اكثرهما يجهز به مثلها والام كالأب في تجهيزها وكذا في الصغير
 مخرج ذهبانية واستحسن في النهر تبعا لفاضي خان ان الاب انظر من الابن ان
 لم يقبل قوله انه عارية ولو دفعت في تجهيزها لا بنتها شيئا من امتعة الاب
 بجهرته وعلمه وكان ساكتا وزفت الى الزوج فليس للاب ان يسترد ذلك ^{بنته} من
 لجرى ان العرف به وكذا لو انفقت الام في جهازها ما هو معتاد والاب ساكت لا ^{تفقد}
 الام وسما من المسائل السبع والثلاثين بل الثمان واربعين عما في زواهر الجواهر
 التي السكوت فيها كالنطق ^{فقيه} فوسع لو زفت اليه بلا جهاز يلقى به فله مطالبة لا
 بالنقد ^{فقيه} زاد في البحر عن المبتني الا اذا سكت طويلا فلا خصومة له لكن في النهر عن
 البرازية الصحيح انه لا يرجع على الاب بشيء لان المالة النكاح غير مقصود نكح
 ذمي او مستامن ذمية او حرلي حرلية منه بميتة او بلا مهر بان سكت عنه او
 نفيا ^{فقيه} او المال اذا جاز عند دم فوطيت او طلقت قبله او مات عنها فلا مهر لها
 ولو اسلموا ترافعا اليه لا نا امرنا بتركهم وما يدعيون وثبتت بقية احكام النكاح
 في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح ووقوع الطلاق ونحوها ^{فقيه}

ونسب وخيار بلوغ وتوارث بنكاح صحيح وحرمة مطلقة ثلاثا ونكاح محارم وان
 نكحها بغيره او خنزيرين اى اشار اليه ثم اسما الواسم احد ما قبل القبر فلهذا لا
 تخل الخمر ونسب الخنزير ولو طلعتا قبل الدخول فلها نصفه ولها في غير معين قيمة
 الخمر ومهر الثلث الخنزير اذا اخذ قيمة القيمي كاخذه عينه **فروع** الوطي في دار
 الاسلام لا يخلو عن حد او مهر الا في مسلمين صحيح نكح بلا اذن وطاوعته وابعاده ^{طبا}
 قبل تسليم ويسقط من الثمن ما قبل البكارة والا فلا تدفع جارية مع اخرى فارت
 بكارتها الزمها مهر الثلث الصغيرة المطالبة بالمهر للزوج المطالبة بتسليمها
 ان تحلت الرجل قال البراري ولا يعتبر السن ولو سلمها فهرت لم يلزمه طلبة لخدع
 امرأة واخذ ما حبس اليه ان ياتي بها او يعلم موتها المهر السوتيل العلانية التول
 الى الطلاق ويشمل بالرجعي ولا يتأجل مراجعتها ولو وهبت المهر على ان تزوجها فاب
 فالمهر باق نكحها الا ولو وهبت لاحد فوكلته بقبضه صح ولو احواله به انسانا ثم وهبت
 للزوج لم يصح وهذه حيلة من يريد ان يهب ولا تصح **باب** نكاح الزوج
 هو الملوكة كالا او بعضا والفقير ^{المملوك} لا يوقف نكاح قن وامته ومكاتب ومدبر وام ولد
 على اجارة المولى فان اجاز نفقه وان رد بطل فلا مهر له يخل فيطالب بمهر المثل بعد
 عتقه ثم المراد بالمولى من الله ولاية تزويج الامة كاب وجد وقاض وصيه مكاتب و
 مغاوم وموتولى واما العبد فلا يملك تزويجه الا من يملك اعتاقه فان نكحوا ابلا من
 فالمهر النفقة عليهم على القن وغيره لوجود سبب الوجوب منه ويسقطان ثم
 لو نكح الاستيفاء وبيع قن فيهما لا يباع غير كلبه بل يسبي ولو مات مولا لم يرضه
 جملة ان قدر مهر ثنيه لكنه يباع في النفقة مرارا ان تجددت وفي المهر مرة ويطلب
 بالباقي بعد عتقه الا اذا باعه منها خانية ولو زوج المولى امته من عبدا لا يجب

المهر ^{والأصح} ^{والأصح} قال المزاري بسقوط محل الخلاف إذا لم تكن الأمة ماذونة مذبونة فإن

كانت بيع العبد لانه يثبت ثم ينتقل للمولى ثم يلو باعه سيده بعد ما روجه امرامته

فالمهر يقبته يد رجعها من ماله كدين الاستهلاك لكن المرأة ضنع البعيل والمهر

عليه لانه دين فكانت كالغرامة وقوله لعبد طلقها رجعية اجارة للنكاح المؤقت

لا طلقها او فارقتها لانه يستعمل للتاركة حتى لو اجازة بعد ذلك لا يفقد بخلاف

الفضولي واذا نه لعبد في النكاح ينتظم جائزه فاسد فيبيع العبد لمؤخر

من نكاحها فاسد بعد اذنه فوطئها خلافا لهما ولو نوى المولى الصحيح فقط تقيده

كالوض عليه ولو رض عن الفاسد صح وصح الصحيح ايضا ولو نكحها زانيا صحى او

اخرى بعد توقف عن الاجارة لانتهام الاذن بمرأة وان نوى مرارا ولو نوى

لا نهما كل نكاح العبد وكذا التوكيل بالنكاح بخلاف التوكيل به فانه لا يتناول

للفاسد فلا ينتهى به به بفتح والوكيل بنكاح فاسد لا يملك الصحيح بخلاف البيع

ابن ملك في الاشباه في قاعدة اصله الكلام الحقيقة الاذن في النكاح والبيع

والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد والنكاح لا والعلمين على نكاح وصلوة وحج وبيع

ان كانت على الفاسد تناوله وان على المستقبل لا ولو زوج عبدا ما زادنا مدينا

صح وسأوت المرأة غرما في مهر مثلها والاقل والزائد عليه تطالب به بعد

استيفاء الغرام كدين الصمعة مع دين الرض الا اذا باعه منها كما مر ولو زوج بنته

مكاتبه ثم ملئت لا يفسد النكاح لانها لم تملك المكاتب بموت ايها الا اذا عجز فرد

في الرق حينئذ يفسد للتنا في زوج امته او ام ولد لا يجب عليه تيؤنهن وان شرط

في العقد اما لشرط الحرورية او لادمانه صح وعق كل من ولده في هذا النكاح

لان قبول المولى شرط التزويج على اعتباره وهو مخير تعليق الحرية بالولادة فصحيح

ومفادته انظر باعمال الوصايا منها قبل الوضع فلا حرية ولو ادعى الزوج الشرط ولا يثبت
 له نصف المولى نعم لكن لا نفقة ولا سكنى لها الا بهما بان يدفعها اليه ولا يستغنى عنها
 وتخدم المولى ويطلق الزوج ان ظهر بها فارغة عن خدمة المولى ويكفي في تسليمها اليه
 متى نفرت بها وطبقتا نهران بواها ثم رجع عنها صح رجوعه لبقائه حقها وسقطت
 النفقة ولو خدمته السيد بعد التولية بلا استخدام او استخدمه ما نهارا
 واعاد ما لبست الزوج لئلا لا تسقط لبقاء التولية وله اي المولى السفر بها اي ائتمته
 وان ابي الزوج ظهريه وله اجبار قنه وامته ولولم ولد ولا يلزمه الاستبراء
 بل يندب فلو ولدت لا قتل من نصف حول فهو من المولى والنكاح فاسد بحر من
 الاستبراء وثبوت النسب على النكاح وان لم يرضيا لا مكاتبه ومكاتبته بل
 يتوقف على اجازتهما ولو صغيرين الحاقا بالبالغ فلو ادبا فمقتان عار موقوف على
 اجازة المولى لا على اجازتهما لعدم اهليتهما ان لم يكن عصيته غيره ولو عجزا فمقتان
 نكاح المكاتب عار فيه المولى ثانيا العود مؤن النكاح عليه وبطل نكاح المكاتبه لا
 طرأ حركات على موقوف فابطله والدليل على العجائب وبحث الكمال هنا غير صائب
 ولو قتل المولى امته قبل الوطى ولو خطأ وهو مكلف فلو صبها لم يسقط على الزوج
 ذكره المصنف سقط المهر لنقد المبدل كحق ارتدات ولو صغيرة لا لو فعلت ذلك
 القتل امرأه ولو امته على الصحيح خانية بنفسها او قتلها ولطرتها او ارتدات الامه
 او قتل ابن زوجها كما رجحه في المهر اذ لا تغتني من المولى لو فعله بعد اى الوطى
 لتقر به ولو فعله بعبد لا او مكاتبه او ما ذرنته المديونة لم يسقط اتفاقا
 الاذن في العزل وهو الا نزال خارج الفرج لمولى الامه لا لها لان الولد حقه وهو
 يفيد التعييد بالبالغة وكذا الحره نعم ويغزل عن الحره وكذا المكاتبه نعم بحثنا

بأذنها لكن في الخائفة انه يباح في زماننا الفسادة قاله الكل فليعتبر عذرا مسقطا
 لأذنها وقالوا يباح اسقاط الولد قبل اربعة اشهر لو بلا اذن زوج وعن امه تغير
 اذنها فلا كراهة فان ظهر بها حمل نفية لم يعد قبل بلول وخيرت امه ولو ام ولد
 ومكاتبه ولو حكما كعتقه بعض عتقت تحت حرا وعبد ولو كان النكاح بوضاها دفعا
 لزيادة الملك عليها بطلقة الثالثة فان اختارت نفسها فلا مهر لها وزوجها فالمهر ^{لها} المهر
 ولو منعتة تاخر بلوغها وليس لها خيار بلوغ في الأصح او كانت الامه عند النكاح
 حرة ثم صارت امه بان ارتدت تا اولها قبل الحرب ثم سبيا معا فاعتقت خير
 عند الثاني خلا فاللثالث مبيوط والمجهول بهذا الخيار العتق عذر ولو لم تعلم
 به حتى ارتد ولحقا علمت نفسها صحت الا اذا قضى بالحق وليس هذا بحكم بل بقوى
 كافي ولا يتوقف على القضاء ولا يبطل بسكوت ولا يثبت لعلام ويقصر على مجتنب
 مخيرة بخلاف خيار البلوغ في الكل خائفة نكح عبد بلا اذن فعتق او بعه فاجاز
 المشتري نفذ لزال المانع وكذا حكم الامه ولا خيار لها لكون المفوز عبد العتق
 فلم يتحقق زيادة الملك وكذا لو اقترنا بان زوجها فضولي واعتقها فضولي مباحا
 المولى وكذا مدبرة عتقت بموته وكذا ام الولد ان دخل بها الزوج والام ينفذ لان عذرها
 من المولى تمنع نفاذ النكاح ولو وطئ الزوج الامه قبله اى العتق فالمرء المسلم ^{الى} اى المولى
 او بعد فلها لمقابلته بمنفعة ملكها ومن وطئ قنة ابنه فولدت فلم تلد لزم عتقها
 وازنك محرما ولا يحد تأوذه فارعه اهل وب وهو حر مسلم عاقل ثبت نسبه بشرط بقاء
 ملك ابنه من وقت الوطئ الى الدعوة وبيعها لاختيه مثله لا يضر نفرا عتقا فصد
 ام ولده لا يستناد للملك لوقت العلوق وعليه قيمتها ولو فقير انقص ^{الى} بقا نفسه عن
 بقا نفسه ولذا يميل للمعند الحاجة الطعام لا المولى ويجبر على نفقة ابية لا عمادخ جتر

لثبوت لا عقدة وقيمة ولد ما لم تكن مستدركة فتجب حصة الشريك وهذا اذا ادعى
وحدة فلم يصح الابن فان شريكين قدم الاب والابن ولادى ولادى ولد لثبوت
لومد برته او مكاتبته شرط تصديق الابن وجد صحيح كآب بعد زوال ولايته بموت
وكفر وجنون ورفق فيه اى الحكم المذكور لا يكون كآب قبله اى قبل الزوال الزبور
ويشترط ثبوت ولايته من حين الوطى الى الدعوة ولو تزوجها ولو فاسدا ابوة طهارة
فولدت لم ينصرام ولد لتولده من نكاح ويجب المهر لا القيمة وولدها حر لمساكنه
ومن الحيل ان يسلك امته لطفله ثم يتزوجها ولو وطى جارية امراته او والداه او جد
فولدت وادعاه لا يثبت النسب لا بمقصد بل لولوى فلو كذب به ثم ملك الجارية وقتما
ثبت النسب سمي في الاستيلاء حررة متزوجة برفيق قالت لولوى زوجها المالك
اعتقه عنى بالف او زادت ورطل من حر اذا فاسد هنا كالصبي ففعل صد النكاح
لتقديم الملك اقتضاء كانه قال بعثته منك او اعتقته عندك لكن لو قال كذا وقع
عن المامور لعدم القبول كافي الحواشي السعدية ومفادها انه لو قال قبلت وقع عن
والولام لها ولزمها الالف وسقط المهر وتقع العتق عن كفارتها ان توتها عنها و
ولم تقل بالف لا يفسد لعدم الملك والولام له لانه المعتق باس نكاح الكافر
يشتمل للشرك والمكتابي ومهما ثلاثة اصول الاول ان كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو
صحيح بين اهل الكفر خلا فاما الملك ويرده قوله تعالى وامرانه حالت المحطب قوله
عليه الصلوة والسلام ولدت من نكاح لا من سفاح والثاني ان كل نكاح حرم
بين المسلمين فقد شرطه كعدم شهود يجوز في حقهم اذا اعتقدوا عند الامام
وتقوى عليه بعد الاسلام والثالث ان كل نكاح حرم لحرمة الحمل كما دم يقع بها
وقال مشايخ العراق لا يفسد الاول اصح وعليه فتجب النفقة ويحد نازله و

اجمعوا انهم لا ينوارثون لان الارث ثبت بالنص على خلاف القياس في
 النكاح الصحيح مطلقا فيقتصر عليه ابن ملك اسلم المتزوجان بلا اسماع
 شهود او في عدة كافرين معتقدين ذلك اقوال عليه لا نأمرنا بتركهم
 وما يعتقدهون ولو كانوا المتزوجان اللذان اسلما محرمين او اسلم احد
 المحرمين او ترافعا اليها وهما على الكفر فرق القاضي او الذي حكم به بينهما
 لعدم المحلية ومرافقة احدهما لا يفق البقاء حتى لا يخرج بخلاف اسلام
 لا كالا سلام يعلم ولا يعي الا اذا طلقها ثلاثا وطلبت التفريق فانه يفرق
 بينهما اجماعا كما لو خالعهما ثم اقام معهما من غير عقد او تزوج كتابية في
 عدة مسلم او تزوجها قبل روج آخر وقد طلقها ثلاثا فانه في هذه الثلاثة
 يفرق من غير مرافقة بحرم المحيط حلة فالزبايعي والمحاوي من اشتراط
 المرافقة واذا اسلم احد الزوجين المجوسيين او امراء الكنائس غير
 الاسلام علي لا خوف ان اسلم فيها ولا بان ابى او سكنت فرق بينهما
 ولو كان الزوج صبيا ميرا اتفاقا على الاصح والصيغة كالصبي فيما ذكر
 ولا اصل ان كل من صح منه الاسلام اذا اتى به صح منه الابا اذا عرض
 عليه ويتنظر عقل اي تميز غير المميز ولو كان مجنونا لا ينتظر لعدم
 نهايته بل عرض الاسلام على ابويه فابهما اسلم تنجعه فيبقى النكاح
 فان لم يكن له اب نصب القاضي عنه وصيا فيقضى عليه بالفرقة
 باقاني عن الابنهي عن روضة العلماء للزاهد ولو اسلم الزوج و
 هي مجوسية فتهدرت او تنصرت بقي نكاحها كما لو كانت في الا بتداء
 كذلك لا نهكت بية مالا والتفريق بينهما مطلق فيقض العود لو اوى

لا تآيت لان الطلاق لا يكون من النساء، والى الميز واحد البوي المجنون طلاق في
 الاصح وهي من اغرب المسائل حيث يقع الطلاق من صغير ومجنون زيالي وفيه نظر
 اذا الطلاق من القاضي وهو عليه مالا منهما فليسا باهل للايقاع بل الوقوع كالودث
 فيه ولو قال ان جنت فانت طالق فجن لم يقع بخلاف ^{بلاذ اقل} ان دخلت الدار فدخلها
 مجنون او وقع ولو اسلم احدهما اي احد المجوسيين او امرأة الكتابي ثم اى في دار
 الحرب وملحق بها كالبحر الملح لم تبين حتى تحيض ثلاثا او تغشى ثلاثة اشهر قبل اسلام
 الآخر اقامة لشرط الفرة مقام السبب وليست بعدة لدخول غير المدخول بها ولو اسلم
 زوج الكتابية ولو مالا كما مر ففى له والراء تبين بتبائن الدارين حقيقة وحكما
 لا بالسبى فلو خرج احدهما اليها مسلما او ذميا واسلم او صار ذميا في دارنا او اخرج
 مسيبا وادخل دارنا بتبائن الدار اذا هل الحرب كالموتى ولا نكاح بين حي وميت
 وان سيبا او اخرج اليها معاذمين او مسلمين او ثم اسلم او صار اذمين لا تبين
 لعدم التبائن حتى لو كانت النسبة منكوحة مسلم او ذمي لم تبين ولو نكحها ثم خرج
 قبلها بابت وان خرجت قبله لا وما في الفتح عن المحيط تخفيف نهى من ما جاز اليها
 مسلمة او ذمية حال ابانت بلا عدة فيعمل نزوجها اما الحامل فتقنع على الاظهر
 لا للعدة بل لشغل الرحم بحق الغير وارثا واحدا اي الزوجين فسخ فلا ينقص ^{عدا لفظ}
 ما حل بلا قضاء فلموطوعة ولو حكما كل مهرها لتاكده به ولغيرها النصف لو سمي
 المتعة لو ارثت وعليه نفقة العدة ولا شئ من المهر النفقة سوى السكنى به شئ
 لو ارثت لمجئ الفرقة منها قبل ناكده ولو ماتت في العدة ورثها زوجها السلم استعنا
 وصروحوا بتغيرها خمسة وسبعين ويبرحها الاسلام وعلى تجدة النكاح زجرها
 بمهر سير كدينار وعليه الفتوى ولو الجية وافق مشايخ بلخ بعدم الفرقة بردها

زجرا وتيسير الاسماء التي تقع في المكفر ثم تنكر قال في النهر والافتاء بهذا اولى من الافتاء
 بما في الزود لكن قال المصنف ومن تصفح احوال النساء زمانا وما يقع منهن من موجبات
 الردة مكررا في كل يوم لم يتوقف في الافتاء بوايه الزواجر اقول وقد بسطت في الفقيه
 والمجتبى والفتح والبرج حاصلها انها بالردة تسترق وتكون فيها للنسولين عند ابى حنيفة
 وليست ربهما الزوج من الامام او يصيرها اليه لو مصرنا ولو استولى عليها الزوج بعد
 الردة ملكها وله بيعها ما لم تكن ولدت منه فتكون كام الولد ونقل عن المصنف في
 كتاب النصب ان عمر رضي الله عنه هجم على نائحة فضر بها بالردة حتى سقط خمارها فله
 يا امير المؤمنين قد سقط خمارها فقال انها لا حرمة لها ومن هنا قال الفقيه ابو بكر البلخي
 حين من بسلام على شط نهر كاشفات الروس والذراع فميك كيف تبرق قال لا حرمة لهن
 اما الشك في ايمانهن كانهن حريميات وبقى النكاح ان ارتد امعا بان لم يعلم السبق
 فيجعل كالغرة ثم اسلم كذلك استحسننا وفسد ان اسلم احداهما قبل الاخر ولا مهر قبل
 الدخول المتأخر هي ولو هو نصفه او متغته والولد يتبع خير الاموين دينان ان اتحدت
 الدار ولو حكما بان كلان الصغير في دارنا والاب منه بخلاف العكس والمجوسي مثله
 كوثني وسائر اهل الترك شمن الكتابي والنصراني شمن اليهودي في الدارين لانه لا بد
 له بل يخفى كجوسي وفي الاخرة اشد عذابا وفي جامع الفصولين لوقال النصيرية خير
 من اليهودية او من المجوسية كفره ثباته الخير لما فبح بالفظي لكن ورد في السنة ان
 المجوسي اسعد حالا من المعتزلة لا تنبأت المجوسي خالقين فقط وهو لا يملك حاله لا بعد
 بزازية ونهر لو تمسب الوصفية نصيرية تحت مسلم بان لا مهر لو كانت قدما
 بهم نصيرية مثلا وكذا عكسه لم يبين لفتاوى النتيجة تموت احد هاديا للمسلم او
 مرتدا فلم تطل بكفى الآخر وفي المحيط لو ارتد لم يابن مالم يلحقا ولو بلغت عاقلة مسلمة

ثم جئت ما تعلم بان مطلقا مسلم تحت تصرفه فتمتع بالزوج ولو نكح من غير ان يضمن له ولا يصح ان ينكح من غير ان يضمن له
الناس مطلقا مسلم الكافر وتحتة فتمتع بغير رضا والاختار والام وبنتها بطل النكاح من ان تزوج من بعد واحد فان
ربها لم يخر باطل وخير محمد ابي خير محمد هذا الذي اسلم واختار اربع مطلقا اي اربع كانت وخير ايضا واخيرا
اي الاختيار ثم والبنت اختار البنت في هذه الصورة لا ابرام او يتكهما جميعا لانه وان غير البنت اسلم تحتة
عشرة اسلم في خيرة نبي صلى الله عليه وسلم فاختار اربعاً بينهن وكذا في غير البنت التي لم تحتة اختار في
باختيار احد ما وانما اختار البنت لان كمالها اضع من كمال ابرام وخير محمد الشاheed في غير ذلك كان تغيير
والزوج بعد العقد باحت المسلمة للتكوة ولم تنصف الاسلام بان ولا مهر قبل الدخول ونحوه ان يذكر الله تعالى جميع
عندها ونقد ذلك في الكافي باب القسم ففتح القاسمة والكسر النصب يجب فظاهر لا يانه ومن
ان يعدل الى ان يجوز فيه اي القسم بالتسوية والبيوتة واللبوس المأكول الصلبة لان المقام المحلة بالنصب
حقها بموت ومجبة لا يمتنع ان لا يبلغ ما يملكه الا برضا عاويير العبد احياؤا وقد اختلفوا في يوم وليلة من الراجح
بعلامته ولو ضررت من كثرت جاعة لم تجز الزيادة على ذلك سطاقتها والراي في
تعيين المقدار القاضية بمبايطن طاقتها فيرى مجتبا لا فرق بين محل وخيمه وعين و
محبوب ومريض وصحيح وصبي دخل با موطنه وبالغ لم يدخل بمجر مجتبا او قرة المصنف
ومريضة وصحيحة وحائض وظات نفاس ومجنونة لا تخاف ورتقا وقرا و
صغيرة يمكن وطئها وطئها مولا مول منها ومقابلاتهن وكذا مطلقه ان قصد
رجعنها ولا لا يجوز لو اقام عند واحدة شهر اني غير سفر ثم خاصته لا يخفى
في ذلك يوم بالعدل بينهما في المستقبل وهذا ما مضى وان اتم به لان القضية
تكون بعد الطلب وان علا الى الجور بعد نفى القاضية غير تغير حبس جوهرة فتقوله
الحق وهذا اذا لم يقل انما فعلت ذلك لان اختيار الدخول في نكاح يقضى القاضية بعد
نكحها والبكر والشيب والحديثة والقديمة والسلمة والكتابة سواء لا مطلق

الآية وللازمة والمكاتبه وام الولد والمدبرة والمبعضه نصف ما للثقي اي من المنيته
 والسكنى معها اما النفقة فبما هما لا تقسم السفر دفعا للحرج فله السفر من شاء
 منهم والقرعة احب تطييبا لقلوبهم ولو تركت قسمتها بالكساي فوبتها لضررتها
 صح ولها الرجوع في ذلك في المستقبل لانه ما وجب فاسقط ولو جعلته العينة لم
 جعله لغيرها ذكر الشافعي ولا في البحر بخلافه ونازعه في السفر ويقوم عند كل واحد
 منهما ما وليته لكن انما لزمه التسوية في الليل حتى لو جاء للاول بعد الحرب
 للثانية بعد العشاء فقد ترك القسم ولا يجامعها في غير نوبتها وكذا لا يدخل عليها
 بالليل الا لعيادتها ولو اشتد في الجوهره لا باس ان يقيم عندها حتى تشفى او
 تموت انتهى يعني اذ لم يكن عندها من يوسمها ولو مرضت هو في بيته دعى كلا في
 نوبتها لانه لو كان صميحا او اراد بذلك ينبغي ان يقبل منه نعم ان شاء ثلاثا اي
 ثلاثة ايام وليا ليهما ولا يقيم عند احدهما الا ان لا ياذن الاخرى خلاصة وزاد
 في الحاشية والرأى في البداءة في القسم اليه وكذا في مقدار الدرهمين وتبين و
 قيد في الفتح بحثا بمدة الايام او جمعة وعسمه في البحر فظهر فيه في السفر قال المصنف
 وظاهر بحثهما انهما لم يطعاعا في الخلاصة من التقييد بالثلاثة ايام كما عولنا عليه
 في المختصر الله اعلم **فروع** لو كان عمله ليلا كالحارس ذكر الشافعي انه يقسم
 نهارا وهو حسن وحقه عليها ان تطيعه في كل صباح يامر ما به وله منها من الغزل
 ومن اكل مليتا ذى من راحته بل ومن الهناد النقش ان تادى من راحته نصف
 تمامه فيما علقته على اللقي **باب** الرضاع هو لغة يفتح وكرم مصر التمد
 وشرا مع من تادى ادمية ولو كبرا او ميتة او ايسة والحق بالحق بالحق والسرور
 في وقت مخصوص هو حو لان ونصف عند حو لان فقط عندها وهو الاصح فتح

وبه يفتى كافي تصحيح القدوري عن العيون لكن في الجملة انه في الحولين ونصف ولو بعد
 الغطام محرم وعليه الفتوى واستندوا القول به امام بقوله تعالى وحله وفصاله
 نذرهن شهر اى مدة كل منوعات لا تزن غير ان النقص في الاول قام بقوله عائشة
 لا يبقى الولد اكثر من سنين ومثله لا يعرف الاسماء ولا يذمها ولا لتزويجهم الا قبل
 على الاقل ولا اكثر فلم تكن دلائلها قطعية بحال الواجب على القتل العمل بقول
 المجتهد وان لم يظهر دليله كما افادته في رسم المفتى لكن في آخر الحادي فان خالف قيل
 بجمهور المفتى ولاصح ان العبوة لقوة الدليل ثم الخلاف في التحريم اما الرزم اجروا^ع
 للمطلقة فقد رجموا بين بجماع ويثبت التحريم في المدة فقط ولو بعد الغطام و
 الاستغناء بالطعام على ظاهر المذهب وعليه الفتوى فتح وغيره قال المصنف كالبحر
 فاني الزبلي خلاف المعتد لان الفتوى من اختلاف رجع ظاهر الرواية ولم ينجم^{ضاع} لا رجع
 بعد موته لا انه جزو آدمي ولا انتفاع لغير ضرورة حرام على الصنيع شرح الوهبانية
 وفي البحر لا يجوز المداوي بالحرم في ظاهر المذهب اصله بول الماكول كما مر ولا
 اجبار امته على فطام ولدها منه قبل الحولين ان لم يضره اى للولد كاله ايضا الجبا^{ها}
 اى امته على الارضاع وليس له ذلك يعني الاجبار بنوعيه مع زوجته الحرة ولو
 قبلها لان حق التربية لها جهرية ويثبت به ولو من الحريم بوارية وان قل ان
 علم وصوله بجوفه من فاه او انفه لا غير فلو التزم الحلة ولم يد ادخل اللبن في
 حلقه اثم لم يحرم لان في المانع شكا ولو ارضعها اكثر اهل قرية ثم لم يد
 فاراد احد من نزوجها ان لم يظهر علامته ولم يشهد بذلك جاز خانية امومية^{مضعة} المر
 للرضيع ويثبت البرة زوج موضوعة اذا كان لبنها منه له ولا لا كما يجي فيجزم منه
 اى بسببه ما يحرم من النسب رواه الشيخان واستثنى بعضهم احدا عشر^{سنة}

صردا وجمعها في قوله * يفارق الارضاع النسب صور * كام نافلة او حبة الى
 * وام اخت واخت ابن وام اخ * وام خال وعمه ابن اعتقد * الام ام اخيه واخته
 استثناء منقطع لان حرمة من ذكر بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن الحديث متناكلا
 لما استثناء الفقهاء فلا تخصص بالعقل كما قيل فان حرمة ام اخته واخيه نسبيا
 لكونها امه او موطوءة ابيه وهذا المعنى مفقود في الرضاع ونسب عليه اخت
 وبنته وجدة ابنة وبنته وام عمه وعمته وام خاله وخالته وكذا عمه ولدة
 وبنت عمته وبنت اخت ولدة وام اولاد اولاده فهو كام من الرضاع حلال
 للرجل وكذا الخواص المروءة لها في هذا عشر ضرر تصل باعتبار الذكورة والانوثة الى
 عشرين وباعتبار ما يحل له ولها اربعين مثلا يجوز تزوجه بام اخيه وتزوجها
 بابن اخيه وكل منهما يجوز ان يتصل الحار والمحرور اعني من الرضاع تعلقا مضمونا
 بالنسب كام كان تكون له اخت نسبية لها ام جماعية او بالمضا اليه كالاخ كان يكون له ام
 او بهما كان مجتمع مع آخر على ثلثي اجنبية ولاخيه رضاعا ام اخرى ضاعية فهي ما دون
 من خواص كذا بنا وتعمل اخت اخيه رضاعا يصح المضاه بالضاف كان يكون له
 نسبي له اخت رضاعية بالضاف اليه كان يكون لاخيه رضاعا اخت نسب
 بهما وموطوءة كذا نسبيا بان يكون لاخيه لا بيه اخت لام فهو متصل بهما لا
 بلصدا للزوم التكرار كالا يخفى ولا يصل بين رضعا صراحة لكونهما اخوين وان
 للزمن والاب ولا يصل بين الرضعية وولد مرضعتها اي التي ارضعتها وولد
 ولدها لانه وولد الاخ وابن بكر بنت تسع سنين فالكثير محرم ولا لاجرة وكذا
 يحرم لبن ميتة ولو حملوا بانيصير ناكها محرم للميتة ونعمها وابد فيها جلاون وطئها
 وفرق بوجود التغذي لا اللذة ومخلوط بام لوداء واول ابن اخير او لبشارة الغلبتين

المرأة وكذا اذا استوبا اجماعا لعدم الاولوية جوهرية وعلق محمد الحجة بالمرتين
 مطلقا قيل وهو لا يصح لا يحرم الخطوط بطلان مطلقا وان حساه حسوا وكذا الوجبة
 لان اسم الرضاع لا يقع عليه مجرد ولا الاحتقان ولا قطار اذن واحليل وجبا
 وامتنع ولا ينرجل ومشكل لان قال النساء لا يكون على غرار جماع للمراجه والا لا
 جوهرية ولا لبن شاة وغيره لعدم الكرامة ولوارضعت الكبيرة ولو مبالغة تصرفا
 الصغيرة وكذا الواجبه رجل في فيها حرمتا ابدان دخل بلام او اللبن منه ولا جاز
 تزوج الصغيرة ثانيا ولا مهر للكبيرة ان لم توطأ لمحي الفرقه منها وللصغيرة نصفه
 لعدم الدخول ورجع الزوج به على الكبيرة وكذا مع المجران تعدت الفساد بان
 تكون عاقلة طائفة مستقيمة علة بالشك وبافساد الرضاع ولم تقصد دفع جوع
 او هلاك ولا لان النسب يشترط فيه التغذي والقول لهما ان لم يعلم منها
 تعدت الفساد معراج طلق ذات لبن فاعتدت وتزوجت باخر فجلت وارضعت
 فحكم من الاول لانه منه يتعين فلا يزول بالشك ويكون ريبا للثاني حتى تلد
 فيكون اللبن من الثاني والوطى بشبهة كالحمل قبل وكذا الزنا والوجه لا فتح قال
 لزوجته هذا رضيعتي ثم رجع عن قوله صدق لان الرضاع ما ينفي فلا يمنع الشا
 فيه ولو ثبت عليه بان قال بعدك هو حق كما قلت ونحوه هكذا فمراشيات في الهدا
 وغيره ما وفر بينهما وان افترت المرأة بذلك ثم اذنت نفسها وقالت اخطأت
 وتزوجها بركا لو تزوجها قبل ان تكذب نفسها وان اصررت عليه لان المرأة
 ليست اليها فالواو به يفتي في جميع الوجوه بزارية ومفادها انها لو افترت بالثلاث من
 رجل لها تزوجه او اقربا لك جميعا ثم اذنت بالفسخ وقال اخطأتا ثم تزوجها
 جاز وكذا لا تترار في النسب ليس يلزمه الا ما ثبت عليه فلو قال هذه اختي

يا ثم به والفاظه صريح وملحق به وكناية ومحلله المنكحة واصله زوج عاقل بالغ مستيقظ
 وركنه لفظ مخصوص خال عن الاستثناء طلاق رجعة فقط في طهر لا وفي فيه وتركها
 حتى تمضى عدتها احسن بالنسبة الى الحيض الاخر وطلقة غير موطوءة ولو في حيض
 وموطوءة تفرق الثلاث في ثلاثة اطهار لا وفي فيها ولا في حيض قبلها ولا طلاق فيه
 فمن يخضع لثلاثة اشهر حق غير ماحسن وسني فعلم ان الاول حينه بلا ولي وحل
 طلاقهن اي الايسة والصغيرة والمامل عقب وولي لان الكراهة فيمن تخيض لثلاث
 الحمل وهو مفقود هنا والبدعي ثلاث متفرقة او ثلثا بمرتين او مرتين في طهر واحد
 لا رجعة فيه او واحدة في طهر وطئت فيه او واحدة في حيض موطوءة او قال و
 البدعي ما خالفهما كان او جروا فودو يجب رجعتها على الاصح فيه اي في الحيض
 دفعا للمعصية فاذا اطهرت طلقها ان شاء او امسكها قيد بالطلاق لان التخيير
 والاختيار في الحيض لا يكره محبتي والنفاس كالحيض جوهرا قال لموطوءة وهو
 حال كونها من تخيض انت طالق ثلاثا او ثنتين للسنة وقع عند كل طهر طلاقه و
 تقع او لا في طهر لا وفي فيه فلو غير موطوءة او لا تخيض تقع واحدة للمال ثم كل انكحها
 او مضى شهر يقع وان نوى ان تقع الثلاث الساعة او تقع عند راس كل شهر احد
 صحته نيتة لانه يحتمل كلامه ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو تقديرا بديع
 ليدخل السكران ولو عبدا او مكرها فانه طلاقه صحيح لا قراره بالطلاق وقد نظم
 في الشهر ما يصح مع الاكراه فقال * طلاق وايبلاظهار ورجعة * نكاح مع استيلاء
 عمو عن العهد * رضاع وايمان وفي مذمة * قبول لا يداع كذا الصلح عن عمد *
 طلاق على جلي من به انت * كذا العتق والاسلام تدبير للعبد * وايحيى احسن
 وعتق مهد * نصح مع الاكراه عشرين في العدد * او هازلا لا قصد حقيقة كلامه

اوسفيها خفيف العقل اوسكران ولوبنيذا وحشيش لوافيون او بنج زجرا به يفتي
 تصحيح الذري واختلاف التصحيح فيمن سكر كرها ومضطرب ثم لو زال عقله بالصداع
 او سباح لم يقع وفي القهستاني مغز الالهلية انه لو لم يميز ما يقوم به الخطاب كان قصر
 باطلا انتهى واستثنى في الاشباه من تصرفات السكران سبع مسائل منها الوكيل
 بالطلاق صاحبها لكن قيدة للبراري بكونه على مال ولا وقع مطلقا ولم يقع الشاغي
 السكران واختاره الطحاوي والكرخي وفي التاتارخانية عن التفرقي والفتوى عليه
 او اخوس ولو طاريا ان دام للموت به يفتي ^{بغيره} وعليه فتصرفاته موقوفة واستحسن الكمال
 اشتراط كتابته باشارته المعهودة فايها يكون كعبارة الناطق استحسانا او محطبا بان
 اراد التكلم فحرى على لسانه الطلاق او تلفظ به غير عالم بمعناه او غافلا او ساهيا او
 بالفاظ مصحفة يقع فقط ^{تفاه} بخلاف الهازل واللاعب فانه يقع قضاء وبانه لان الشارع
 جعل له حدا فتح او مريضا او كافرا الوجود التكليف واما طلاق الفضولي والاجازة
 فولا ونعلا فكالنكاح بزازية وبنائحا اعتبار الزوج المذكور لا يقع طلاق المولى على
 امرأه عبدة ^{جتها} لم يثبت ابن ملجه الطلاق لمن اخذ بالساق الا اذا شرط في العقد فقال
 منك على ان امرأه ابدي كلما شئت فقال العبد قبلت وكذا اذا قال العبد اذا تزوجتها
 فامرأه ابديك لبا كان كذلك خاتية والمجنون الا اذا علق عاقلا ثم جن فوجد الشرط
 او كان غميا او مجبويا او اسلمت وهو كافرا في ابوة الاسلام وقع الطلاق استحبابا
 ولو مراهما او احبارة لعبد البلوغ اما لو قال او قعته وقح لانه ابتداء ايقاع وحوزه الاما
 احد والمتولا من العتة وهو اختلال في العقل والبرسم بالكسرة كالجون والنعى
 عليه هولعة للنعش والمدهوش فتح وفي القاموس دهش تحير ودهش بنا للفقول
 فهو مدهوش وادهشه الله والناسم لا يتقاه الارادة ولذا لا يقصف نصديق و

كالذهب ولا خبر ولا انشا فلو قال اجزته او وقعته لا يقع لانه امار الضمير اني غير
 جوهره ولو قال ارتفعت ذلك الطلاق او جعلته طلاقا وقع محرم واذا ملك احدهما
 الآخر كله او بعضه بطل النكاح ولو قال حررتني حين ملكته فطلقها في المتيقن
 او خرجت الحرة اليها سائمة ثم خرج زوجها كذلك مسلما فطلقها في العدة الفاء ^{ثاني}
 في المسكتين واوقعه الثالث بينهما واعتبار عددها بالنساء وعند الشافعي بالرجاء
 وطلاق حرة ثلاث وطلاق امة ثنتان مطلقا يقع الطلاق بلفظ العتق يينية
 او دلاله فعل لا عكسه لان ازالة ^{الملك} أقوى من ازالة الفيد فروع كتب الطلاق
 ان مستيناعا نحو لوح وقع ان نوى وقيل مطلقا ولو كتب على وجه الرسالة والخطا
 كان كتب يافلانة اذا ناك كتابي هذا فانت طالق طلقت بوصول الكتاب جوهره
 وفي البركت لا مراة كل امرأة لي غيرك وغير فلانة طالق ثم محي اسم الأخيرة
 وعنده لم تطلق وهذا حيلة عجيبة وسمي ما لو استثنى بالكتابة والله اعلم
 باب الصرح صريحهما لم يستقل الا فيه ولو بالفارسية كلفتك
 وانت طالق او مطلقة بالتشديد قيد بخطابها لانه لو قال ان خرجت يقع الطلاق
 ولا تخزني الا باذني فاني جففت بالطلاق فخرجت لم يقع لتركه الاضافه اليها ووقع
 بها اي بهذا اللفظ وما بمعناها من الصريح ويدخل نحو طلاع وطلاك او طلقا
 او طلاق باش بل فرق بين عالم وجاهل رآن قال نعمته تحريمه لم يصدق قضاء الا
 اذا شهد عليه قبله به يفتي ولو قيل له طلقت امرأتك فقال نعم او بلى بالجماع طلقت
 بمجرد احد اربعية وان نوى خلافها من البائن او اكثر خلافا للشافعي ولم يوشيا
 ولو نوى به الطلاق عن وثاق دين ان لم يقترنه بعد او مكره اصدق قضاء ايضا كما
 لو صرح بالوثاق او القيد وكذا لو نوى طلاقها من زوجها الاول على الصحيح خائفة و

ونوى عن العمل لم يصدق أصلاً ولو صرح به دين فقط وفي أنت الطلاق أو طلاق
 وأنت طالق الطلاق أو أنت طالق واحدة رجعية إن لم ينو شيئاً أو نوى بعينه
 بالمصد لأنه لو نوى طلاق واحدة وبالطلاق أخرى وقعتا رجعتين ولم يدخلها
 كقول أنت طالق أنت طالق زلمي واحدة أو ثنتين لأنه مخرج مصداً لا يحتمل العدن
 نوى ثلاثاً فقلت لأنه فذكر حكمي ولذا كان الثنتان في الأمتة وكذا في حرة فقد مها واحدة
 جوهرية كرجز في البراءة سهو من ثلثة الثلاث في الحرة ومن الألفاظ المستعملة
 الطلاق يلزمه والعوام يلزمه وعلي الطلاق وعما المحرم فيقع بالونية للعرف ولم يكن
 له امرأه يكون ميمناً كغيره بالبحث تصحيح القدوري وكذلك الطلاق من ذري جبر
 ولو قال طلاقك على لم يقع ولزاد لازم أو واجب أو ثابت أو فرض هل يقع قال البرازي
 المختار لا وقال الناجي المختار نعم ولو قال طلاقك الله هل ينقزلنيته قال الكمال الحق
 نعم ولو قال لها كوني طالقاً أو اطلقيني أو يا مطلقته بالتشديد وقع وكذا يا طالق كبر الدوام
 وضمها لأنه ترخيم أو أنت طالق بالكسر ولا توقف على اليقينة كما لو تعجبى به أو العتوق
 في النهر عن نصحيح التصحيح عدم الوقوع به منك طلاقك ونحوه وإذا أضاف الطلاق
 إليها كانت طالق أو إلى ما يصير به عنها كالرقبة والعنق والروح والبدن والجسد
 الأطراف داخلته في الجسد دون البدن والفرج والوجه والراس وكذلك آلات دون
 البضع والبدن والدم على المختار خلاصة أو أضاف إلى جزء شائع منها كضفها أو
 ثلثها وقع لعدم تجزئته ولو قال نصفك إلا على طالق واحدة ونصفك إلا أسفل ثنتين
 وقعت إحداهن وإذ يقع بعضهم بطلقة وبعضهم بثلاثت علا بأضافتين خلاصة
 وإذا قال الرقبة منك أو الوجه أو وضع يده على الراس أو العنق أو الوجه وفلا واحدة
 العضو طالق لم يقع في الأصح لأنه لم يجعله عبارة عن الكل بل عن البعض حتى لو

يده بل قال هذا الرأس طاق واشتار الي رأسها وقع في الإصح ولو نوى تخصيص العضو
 ينبغي ان يدين فتح كما لا يقع لواضانه الي اليد الابنية المجاز والرجل والذراع والشعر
 ولا نصف الساق والفخذ والمظهر والبطن واللسان والاذن والعم والصدر والذقن
 والسن والرقب والعرق وكذا المتدي والدم جومرة لانه لا يصير به عن الجملة فلو عبر
 قوم به عنها وقع وكذا كل ما كان من اسباب الحصة لا محل لاتفاقا وخبر المظلمة ولو
 من الف جزء تطليقة لعدم التجزي ولو زادت الاجزاء وقع اخرى وهكذا ما لم يقل
 نصف ^{الشيء} ~~الشيء~~ من طلقة فيقع الثلاث ولو بلا او فواحدة ولو قال طلقة و
 نصفها فتنتان على المختار وقيل في واحدة فمستلاني وسيجي ان استثنى بعض ^{التطليق}
 لتوخيلاف ايقاعه ويقع بقوله من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين
 واحدة وبقوله من واحدة او ما بين واحدة الى ثلاث فتنتان الاصل فيما اصله
 الظور حول الغاية الاول فقط عند الامام وفيما مرجعه لا باحة كخذ من مالي ^{منها}
 الى الف الفاسين اتفاقا ويقع بثلاثة ايضا ^{طلقين} بثلاثة ^{فيل} ثلثان يقع بثلاث ^{طلقة} اثنان
 ونصبي طلقتين ^{فيل} ثلثان ^{ثلاث} الاول اصح ^{او في ثلثين} احدان ^{او في ثلثين} ولو نوى الضرب
 لانه يكره اجزاء الا افراد وان نوى ثنتين فثلاث لو مدخولا بها وفي غير الموطأ
 واحدة كقوله لها واحدة وثنتين لانه لم يبق للثنتين محل وان نوى مع الثنتين ثلثا
 مطلقا ويقع بنتين في ثنتين ولو بنية الضرب فتنتان لما مر ولو نوى معنى الواو
 او مع فكما مر وبقوله من هنا الى الشام واحدة رجعية ما لم يصفها بطول او كبر
 فبائنة وانت طالق بمكة او في مكة او في الدار او الظل او الشمس او قوب كذا تجميعه
 يقع للحال كقوله انت طالق مريضة او مصلية او انت مريضة وانت تصلين
 ويصدق في الكل ديا ^{لا} قضا لو قال عني اذا دخلت الدار واذا البست او اذا امرت

ومخوذ لك فيتعلق به كقوله الى حسنة اولى راس الشهر او الى الشتا واذا دخلت
 مكة تغليق وكذا في دخولك الدار وفي لبك فوب كذا في صلواتك ومخوذ لك لان
 الظرف يتبعه الشرط ولو قال بدخولك او لمحضك تنجز ولو بالباطة غليق وفي حيضك و
 في حائض فحتى تحيض اخرى وفي حيضتك فحتى تحيض وتطهر وفي ثلاثة ايام غليق
 نعم الثالث هو يوم حلقه لان الشرط تنجز وفي حي ثلاثة ايام نعمتبر والمستقبل
 ويوم القيمة لغو وقوله تنجز وفي طالق تطليقة حسنة في دخولك الدار ان
 رفع حسنة تنجز وان نصبها تغليق وسال الكسائي محمد بن عمن قال لامرأته تروا
 * فان خرفني يا هند فالرفق ايسر * وان خرفني يا هند فالرفق اشأم * فان طلاق
 والطلاق عزيمة * ثلاث ومن نكح اعق واظم * كم يقع فقال ان رفع ثلاثا نكح
 وان نصبها ثلاثا وتمامه في المبنى وفيما علقناه على الملقى ونقوله انت
 طالق غدا اذ في غدا يقع عند طلوع الصبح وصح في الثانية العصر اى اخرتها
 قضاء وصديق فيهاد يانة ومثلها انت طالق ستبان او في شعبان وفي انت طالق
 اليوم غدا وغدا اليوم معتبر المفظ الاول ولو عطف بالواو يقع في الاول واحدة
 وفي الثاني ثنتان كقوله انت طالق بالليل والنهار او اول النهار واخره وعكسه
 اليوم وراس الشهر والاصل انه مع اضافات الطلاق لوقتين كايين ومستقبل
 بحرف عطف فان بدا بالكايين اتحد وبالمستقبل تعدد وفي انت طالق اليوم
 واذا جاء عدا وانت طالق لا بل غدا طلقت واحدة للحال واخرى في الغدا
 طالق واحدة لو اومع موقى اومع موتك لغوا اما الاول فلم يرف الشك واما الثاني
 فلاضافة لحالة منافية للواقع او للوقع كذا انت طالق قبل ان تزوجك او قبل ان تزوجك
 قبل مسك لان الان لا شام في الحال ولو قال امسك اليوم بعد او عكسه اتحد قبل

اوانت طالق قبل ان يخفى لوقبل ان يخفى لوطلقك وانا صبي اوانا ثم او صبيون وكان
 معهودا كان لغوا بخلاف قوله انت حر قبل ان اشتريك اوانت حرامس وقد
 استراة اليوم فانه يعنى كما يعنى لو اقر بعد تم استراة لا قراره بحرية انت طالق
 قبل موني بشهرين او الثرومات قبل مضي شهرين لم تطلق لان مقام الشرط وان ما
 بعدة طلقت مستندا لاول المدة لا عند الموت وفاوته انه لا ميراث له لان
 العدة قد تنقضى بشهرين ثلاث حيض قال لها انت طالق كل يوم او كل جمعة او
 راس كل شهر ولا ينفذ له تقع واحدة في كل يوم او مع او عند او كل ماضى
 يوم يقع ثلاث في ايام ثلاث والاصل انه متى ترك كلمة الطرف اتحد ولا تعد
 وفي الخلاصة انت طالق مع كل يوم تطليقة وقع ثلاث الحال قال اطوا كما عرا
 طالق لان لا تطلق حتى تموت احدهما فطلق الاخرى لوجود شرط حينئذ
 قال انت طالق قبل قدام زيد بشهر فقدم بعد شهر وقع الطلاق مقتضرا اعلم
 ان طريق ثبوت الاحكام اربعة الانقلاب والاقتصار والاستناد والتبيين
 فالانقلاب صيرورة ما ليس بعلة كالتعليق والاقتصار ثبوت الحكم في الحال
 والاستناد ثبوته في الحال مستندا الى ما قبله بشرط بقاء الحال كل المدة كل يوم الزيادة
 حين الحول مستندا لوجوب النصاب والتبيين ان يظهر في الحال تقدم الحكم كقوله
 ان كان زيد في الدار فانت طالق وتبين في الغد وجوده فيما تطلق من حين القول
 فتعقد منه انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكنت
 طلقت للحال مسبوكة وفي ان لم اطلقك لا تطلق بالسكوت بل عتيد الشكاح حتى
 يموت احد ما قبله اى قبل تطليقة فطلق قبل الموت لتعق الشطر ويكون فارا
 ولولما واذا ابلاية مثل ان عندا ومثل متى عندا وقد مر حكمها وان فوى

الوقت أو الشرط اعتبرت نيته اتفاقا ما لم تقم قرينة الفور فخط الفور وفي قوله أنت طالق ما لم اطلقك أنت طالق مع الوصل بقوله ما لم اطلقك طلقت بالخير الأخير فقط استحسانا **فروع** قال ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق ثلاثا محيلة ان يطلقها على الف ولا تقبل المراجعة فان مضى اليوم لا تطلق به يفق خاينة لا التطبيق المقيد يدخل تحت المطلق أنت طالق يوم تزوجك فمكها لا يلا حث بخلاف الامر باليد اي امرك بيدك يوم يقدم زيد فقدم ليلا لم تنجز ولو نهارا بقي للزوب والاصل ان اليوم مئة قرن بفعل يستوعب المدة يراد به النهار كالامر باليد فانه يصح جعله بيد هارما او شهرا ومئة قرن بفعل لا يستوعبها يراد به مطلق الوقت كايقاع الطلاق فانه لو قال طلقتك شهرا كان ذكر المدة لغوا وتطلق الحال انما لك طالق او برى ليس بتي ولو نوى به الطلاق وتبين في البائن والحرام اي انا منك بائن او انا عليك حرام ان نوى لان الا بانه لا زالة الوصلة و التحريم لا زالة المحل وعما مشترك كان فتصح الاضافة اليه حتى لو لم يقل منك او عليك لم يقع بخلاف انت بائن او حرام حيث يقع اذا نوى وان لم يقل مني نعم لو جعل امرما بيدها شرط قولها بائن مني ووقع بابراءك عن الزوجية بلا نية انت طالق ثنتين مع عتق مولاك اياك فاعتق سيدها طلقت بثنيتين وله الرجعة لوجود التطبيق بعد الاعتاق لانه شرط ونقل ابن الكمال ان كلمة مع اذا تحم بين جنسين مختلفين يجعل محل الشرط ولو عتق بالبنا للجهول عتقها وطلوها بمحج الغد حجام الغد لا نية له تعليقها بشرط واحد وعدتها في انفسه ثلثين ثلاث حيض احتياط ولو كان الزوج مريضا لا نيت منه لوقوعه وهي امته ولا نيت مسبوط انت طالق عليك ا مشيرا بالاصابع المشورة وقع بعد ما يخلاون مثل هذا فانه ان نوى ثلاثا وقع و

ولا فواحدة لان الكاف للتشبيه في الصفات ولذا قال ابو حنيفة ايما
 كايما جبريل لا مثل ايمان جبريل بحر وتعتبر المنشورة لا الضمومة الا بآية
 كلف وللعقد في الاشارة في الكف فشر كل الاصابع ونقل القهستاني ان يصدق
 قضا بنية الاشارة بالكف وهي واحدة ولم يقل هكذا يقع واحدة لفيد
 التشبيه ولو قال انت هكذا مشير او لم يقل طالق لم اره ولو اشار بظهورها في ^{الضمومة}
 للعرف ولو كان روى يا اخو مخاطب فان نشر اعن ضم فالعبدة للنشر وان ضمها
 عن نشر فالضم ابن كمال ويقع بقوله انت طالق باين او البتة وقال الشافعي
 يقع رجعا لو موطوءة او انخس الطلاق او طلاق الشيطان او البدعة او
 شر الطلاق او كالجبل او كالف او ملام البيت او تطليقة شديدة او عرضة
 او طويلة او اسوة او اسند او اخبثة او اخشنه او الكبرة او عرضه او اطوله
 او اغلظه او اعظمه واحدة باينة في الكل لان وصف الطلاق مما يحتمله ان
 لم ينو ثلاثا في الحرة شتين في الامة فيصح كمركا لوزي بطالق واحدة ونحو بان اخذ
 فيقع ثنتان بايينتان ولو عطف فقال وبائن او ثم باين ولم ينو شيئا فرجعية
 ولو بالفاء فباينة ذخيرة كما يقع البائن لو قال انت طالق طلقة تملك بها نفسك
 لانها لا تملك نفسها الا بالبائن ولو قال انت طالق عني ان لا رجعة لي عليك له
 الرجعة وقيل لا رجعة ورجح في البحر الثاني وخلا من افق بالرجعي في التعاليق وقول المتو
 تكرر طالقا طلقة تملك بها نفسها الخ لكن في البرازية وغيره لو قال للبدخلة
 ان طلقك واحدة فهي باينة لثلاث ثم طلقها يقع رجعا لان الوصل بين
 الموصوف وكذا لو قال ان دخلت الدار فكذا ثم قبل دخولها الدار قال رجعا
 او ثلاثا لا يصح لعدم وقوع الطلاق عليها انتهى ومفارقة وقوع الطلاق الرجعي في

تزوجت عليك وانت طالق ظلمتة تملك بها نفسك ازغايته مساوته كانت بائن و
 الوصف لا يسبق الموصوف كذا في هذا المصنف هنا وفي الكتابات بخلاف انت طالق
 اكثره اي الطلاق بالمشاة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدين في ارادة الواحد
 كما لو قال اكثر الطلاق او انت طالق مرارا ولوقا ولا قليل ولا كثير وثلاث هو المختار
 كما في الجمرة ولو اقل الطلاق فواحدة او قلة عامة الطلاق او اجله او كونين منه او
 اكثر الثلاث او كبير الطلاق فثلاث وكذا لا كثير ولا قليل عكس الاشبه مضمات
 وفي القيمة طلقك ثم انك طلقته فطالق اخرتك طليقات فواحدة او اقل من حسن فروع
 يقع بالثلاث كل التطليقة واحدة وكل تطليقة ثلاث وعدد التراب واحدة وعدد الرل
 ثلاث وعدد شجر البليس او عدد شجر بطن كفي واحدة وعدد شجر ظهر كفي اوسا
 اوسا فاك او فريجك او عدد ملي في هذا الحوض من السمك وقع بعدده ان وحده
 الا لا تست لك بزوج او تست لي بامرأة او قالت له لست لي بزوج فقال صدقت
 طلاق ان فواه خلافا لهما ولو اكدت بالقسم او مثل الك امرأة فقال لا تطلق
 اتفاقا وان لم يحل لان اليمين والسؤال قرينتا ارادة النبي فيهما وفي الخاصة
 قيل له الست طلقها تطلق ببلع لا بنعم وفي الفتح ينبغي عدم الفرق للعرف وفي
 البرازية قالت له انا امرأتك فقال لها انت طالق كان اقرا بالنيكاح وتطلق لا
 الطلاق النكاح وضعا علم انك حلف ولم يد بطلاق او غيره الخ كما لو شك اطلق
 ام لا ولو شك اطلق واحدة او اكثر يعني عكس الاقل وفي الجمرة طلق النكحة فاسدا
 ثلاثا له تزوجها بلا محلل ولم يحك خلافا والله اعلم باسمه طلاق
 غير المدخول بها قال لزوجته غير المدخول بها انت طالق يا زانية ثلاثا فله
 ولا لعان لرفع الثلاث عليها وهي زوجته ثم بابت بعدا وكذا انت طالق ثلاثا

يازلية ان شاء الله تعالى تعلق الاستثناء بالوصف بقرينة وقعن لما تقرر انه متى
 ذكر العدد كان الوقوع به وما قيل انه لا يقع لتزول الآية في الوطوءة باطل محض
 منشاء الغفلة مما تقرر ان العبارة لعموم اللفظ لا لمخصوص السبب وحمله في
 غير الاول كما رعا كونها متفرقة فلا يقع الا الاول فقط وان فرق بوصف او خبر او
 جعل يعطف او غيره بات الاول لا الى عدة ولا لم يقع الثانية مجلفن الموطوءة
 حيث يقع وعم التعريف قوله وكذا انت طالق ثلاثا متفرقات او شنتين مع طلاق
 اياك فطلقها واحدة وقع واحدة كما لو قال نصفها واحدة في الصحيح جهره
 ولو قال واحدة ونصفا فشتان اتفاقا لانه جملة واحدة ولو قال واحدة وعشرين
 او ثلاثين فثلاث لما مر والطلاق يقع بعد قرن به لانه نفسه عند ذكر العدد
 وعند عدم الوقوع بالصيغة فلم ماتت بعم الموطوءة او غيرها بعد الايقاع قبل تمام
 العدد متى لما تقرر لو مات الزوج او اخذ احداه قبل ذكر العدد وقع واحدة
 عملا بالصيغة لان الوقوع بلفظه لا يقصد ولو قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة
 واحدة بالعطف او قبل واحدة او بعدها واحدة يقع واحدة بانه ولا يلحقها الثانية
 لعدم العدة وفي انت طالق واحدة بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة
 او معها واحدة ثنتان الاصل انه متى وقع بالاول في الثاني ^{بالثاني} اقدرنا لان الايقاع في
 لما في ايقاع في الحال وقع بانت طالق واحدة واحدة وان دخلت الدار ثنتان
 لم دخلت لتعلقهما بالشرط دفعة ويقع واحدة ان قدم الشرط لان المعلق كالمتبخر
 ويقع في الموطوءة ثنتان كلها لوجود العدة ومن مسائل قبل وبعد ما قيل ما قيل
 الغفلة اية الله وهو زال عنده الاحسان في متى على الطلاق بشهر قبل
 ما عد قبله رمضان ويستند بما ثمانية اوجه فيقع محض مل في الحجة و

بعض بعد في جمادى الآخرة وقبل أول أو وسط أو آخر في شوال وبعد و
 كذلك في شعبان لإلغاء الظرفين فيبقى قبله وبعدة رمضان ولو قال امرأتى
 طالق وله امرأتان أو ثلاث نكحتى واحدة منهن وله خيار التعيين اتفاقا ^{أما}
 تصحيح الزيلعي فأنما هو في غير الصريح كما مر في حرام كلما حرره المصنف وسيجوز في
 في الأيلاء قال لسانه الأربع بينكن تطليقة طلقت كل واحدة تطليقة وكذا
 لو قال بينكن تطليقتان أو ثلاث أو أربع إلا أن ينوى قسمته كل واحدة بينهما
 فنكحتى كل واحدة ثلاثا ولو قال بينكن خمس تطليقات يقع على كل واحدة طلاقا
 هكذا إلى ثمان تطليقات فإن زاد عليها طلقت كل واحدة ثلاثا ومثله قوله
 اشركتكن في بطليقة خائنه وفيها قال لامرأتين لم يدخل واحدة منهما امرأتى
 طالق امرأتى طالق ثم قال لثلاث واحدة منهن لا يصدق ولو مدحلتين فله
 ابقاء الطلاق على أحدهما الصحة تفرق الطلاق على المدخولة لا على غيرها
 قال امرأتى طالق ولم يسم وله امرأة معروفة طلقت امرأتها استحسانا فإن
 قال لي امرأة أخرى وأياها عنيت لا يقبل قوله إلا ببينة ولو كان له امرأتان
 كلمتا معروفة لصوره إلى أيهما شاء خائنه ولم يحكم خلافا ^{نوى} فروع كره لفظ
 الطلاق ومع الكل فإن نوى التأكيد دين كان اسمها طالق أو حرة فناداها ^{نوى}
 الطلاق أو العتاق وتعاولا قال لامرأتها هذه الكلمة طالق طلقت أو بعد هذا
 المحارح قال أنت طالق أو أنت حرة عنى به الأخبار كالتوقع قضاء إذا شهد على
 ذلك وكذا المعلوم إذا شهد عند استخلاف الظالم بالطلاق الثلاث ^{بالحلف} أنه
 كاذب بصدق قضاه وديانة شرح وهبانية وفي التفرقة لثلاثة طالق واسمها ^{لك}
 وقال عنيت غير هارين ولو غيرة صدق قضاء وعلى هذا وحلف لداينه بطلاق

امراته فلاته واسمها غيرهما لم تطلق وقد كثر في زماننا قول الرجل انت طالق على
 كثر رتبة اذهاب قال المصنف وينبغي الحزم بوقوعه قضاء وديانة ولو قال انت طالق
 وقول الفقهاء او فلان القاضى او المقتضى دين قال نساء الدنيا او نساء العالم طواق
 لم تطلق امراته مجلات نساء المحلة والد والد البيت وفي نساء القرية والبلدة
 خلاف الثاني وكذا المعتق قالت زوجها طلقني فقال فعلت طلقك فان قالت
 ردي فقال فعلت طلقك اخرى ولو قالت طلقني طلقني فقال طلقك ^{حديث} واما
 ان لم الثلاث ولو عطف بالاول فثلاث ولو قالت طلقك نفسي فاجار ^{تعتق} وطلقت ^{تعتق}
 بالانشاء كذا ثبتت نفسي اذا زوى ولو ثلاثا مجلات الاول وفي آخرت لا يقع
 لانه لم يقع الا جوارا في البرازيه قال بين اصحابه من كانت امراته عليه
 حراما فليفضل هذا الامر ففعله واحد منهم فهو اقرب منه بحديثها وتكلم انتهى
 وسئل ابو الليث عن من قال لجماعة كل من الله امرأة مطلقة فليصنق بيلا نصفوا
 فقال طلقن وقيل ليس هو باقرار جماعة يتدعون في مجلس فقال رجل منهم
 من تكلم بعد هذا فامرته طالق حتى تكلم المحالف طلق امراته كان كلمة
 من التعيم والمحال لا يخرج نفسه عن اليقين ^{تعتق} باب الكنايات
 عند الفقهاء ما لم يوضع له اى الطلاق واحتمله وغيره فالكنايات لا تطلق
 بها قضا الا بينة او دالة الحال وهي حالة مذاكرة الطلاق او الغضب ^{فالحال}
 ثلاث رضا وغضب ومذاكرة والكنايات ثلاث ما يحتمل الرد او يصلح ^{السبب}
 او لا فتخرجي واذهبي وقوي تقني تحري استبري انطلق اعزلي من
 الغربة والعزوبة يحتمل رد او نحوه خلية بربه حرام بان مرادها كتبه تبت
 يصلح سببا ونحو اعتدي واستبري رجلك انت واحدة انت حرة اختباري

امرك بيدك سرحتك فارتك لا يحتمل الرد والسحب في حالة الرضا أى غير الغضب و
 المذكرة تنوقف لا تمام الثلاثة تأثيراً بحقيقة الاحتمال القول له يمينه وعدم النية
 ويكتفى تخليفها له في منزله فان ابنى رفعته للحكم فان لكل فرق بينهما جتنبى وفي الغضب
 توقف الاول ان نوى وقع والا لا وفي مذكرة الطلاق يتوقف الاول فقط ويقع
 بلاخيرين ولكن لم يزل مع الدلالة لا يصدق تضام في النية لا أقوى كونها
 ظاهرة والنية باطنية ولذا تفصل بينهما على الدلالة لا على النية لان قيام على اقرار
 بها عمادية ثم في كل موضع تشتط النية فلو السؤال بهل يقع يقول نعم ان نية ^{يقع} ولو لم
 يقول واحدة ولا يتعرض لا اشتراط النية فليحفظ وتقع رجعية بقوله اعتدى و
 استبدى رحك وانت واحدة وان نوى اكثر لا عبرة باعته اب واحدة في الاصح و
 يقع بباقيها اي باقي الفاظ الكنايات المذكورة فلا يرد وقوع الرجعي ببعض الكنايات
 ايضا نحو انابري من طلاقك وخليت سبيل طلاقك وانت مطلقة بالتحفيف وانت
 اطلقى من امرتك فلان وهي مطلقة وانت طالق وغير ذلك مما صرحوا به خلا احتيا
 طلفها واحدة فعملها ثلاثة ونوى بالاول طلاقا والباقي حيضاً صدق وان لم ينو شيئاً
 فثلاث فان نية الثلاث لا تقع فيه ايضا ولا يقع به ولا بامرك بيدك ما لم تطلق المرأة
 نفسها كما ياتي البائن ان نواها والشتين لا تقران الطلاق مصدر لا يحتمل محض ^{المصدر}
 ثلاث ان نواها للوحدة الجنسية ولذا صح في الامة نية الشتين قال اعتدى ثلاثاً
 ونوى بالاول طلاقا وبالباقي حيضاً صدق قضاء لنية حقيقة كلامه وان لم ينو به اي
 بالباقي شيئاً فثلاث للدلالة الحال بنية الاول حتى لو نوى بالتالي فقط فثنتان او
 بالثالث فواحدة ولو لم ينو بالكل لم يقع واقسامها اربعة وعشرون ذكرها الحكمال ويزاد
 لو نوى بالكل واحدة فواحدة ديانة وثلاث قضا ولو قللت طالق اعتدى او عطف

اوانا فان فوى واحدة فواحدة او ثنتين وقعتا واذ لم يوفى الواو ثنتان ونى الفاء
 واحدة وقيل ثنتان طلقها واحدة بعد الدخول فجعلها ثلاثا صح كما لو طلقها رجعا فجعله
 قبل الرجعة باثنا عشر ثلاثا وكذا لو قال العدة الرمت امرأتى ثلاث تطلقات بتلك ^{التطبيق}
 او الفومتها تطليقتين بتلك التطبيق فمؤكد قال ولو قال ان طلقك ففي بان
 ثلاث ثم طلقها يقع رجعا لان الوصف لا يسبق الموصوف كما مر فتذكر الصريح يلحق
 الصريح ويلحق البائن بشرط العدد والبائن يلحق الصريح الصريح ملا يحتاج الى نية بانها
 كان الواقع به او رجعا فتح نفسه الطلاق الثلاث فيلحقها وكذا الطلاق على مال
 فيلحق الرجعي ويجب المال والبائن ولا يلزم المال كافي الخلاصة والمعتبر فيه اللفظ
 لا المعنى على المشهور لا يلحق البائن البائن اذا امكنه جعله اخبارا عن الاول كانت
 بائن او ابتك بتطبيق فلا يقع لانه اخبار فلا ضرورة في جعله استثناء بخلاف ابتك
 باخرى وانت طالبو بيان او قال فويت الينونة الكبرى لتعدله على الاخبار فيجعل النسا
 ولذا وقع المعلق كما قال لا اذا كان البائن مطلقا بشرط او مضان قبل اتحاد النسخ البائن
 كقولك ان دخلت الدار فانت بائن ^{الطلاق} بانها ثم دخلت بائن باخرى لانه لا يصلح خيلا
 ومتصله المضاف كانت بائن غدا ثم بانها ثم دخلت بالعد يقع اخرى وفي الجمع عن
 الوهبانية انت بائن كناية معلقة كان او منجز اميقترا الى النية ولو قال ان دخلت
 الدار فانت بائن ثم قال ان كلمت زيدا فانت بائن ثم دخلت الدار فانت ثم كلمت يقع
 اخرى ذخيرة وفي البرازية ان فعلت كذا فلول الله مع حرام ثم قال كذا لا امر
 آخر ففعل احداهما بائن وكذا لو فعل الثاني على الاشبه فيلحظ قيد بالقبلية لا
 وابانها او لا ثم اضاف البائن او معلقه لم يقع كتحيزه بد ايج ويستثنى ما في البرازية
 قال كل امرأه لاه طالق لم يقع على المختلفة ولو قال ان فعلت كذا فامرأته كذا لم يقع

على معتدة البائن وبضبط الكل ما قيل في لو أن آخره بائناح مثله ^{فلا} إذا علقه من قبل
^{فلا} بكل امرأة وقد خلع ^{والحو} الصريح بعد لم يقع ^{كل} فدية هي فسخ من كل وجه ^{كاسلا}
 مع الثاني ^{وردة} وخيار بلوغ وعق لا يقع الطلاق في عدتها مطلقا وكل فدية هي طلاق يقع ^{الطلاق}
 في عدتها ^{في} نحو ما بينا في ^{وع} إنما يقع الطلاق لمعتدة الطلاق أما المعتدة للوطي ^{فلا} يشبهها
 خلاصة وفي القنية زوج امرأته من غيره لم يكن طلاقا ثم إن نوى طلق وتزوجي يقع
 واحدة بلانية اذهبي الى جهم يقع ان نوى خلاصة وكذا اذهبي عني وانكح
 فسخت النكاح وانت عيا كالميتة وكلهم التحريم او حرام كالملاية تشبيه بالبرة
 ولا يقع بارية طرق عليك مفتوحة وان نوى ما يقل خذاي اي طرقي شئت و
 الله سبحانه وتعالى علم ^{باب} تفويض الطلاق كذا ذكر ما وقع
 بنفسه بنوعيه ذكر ما وقع غير باذنه ^{واو} اوعه ثلاثة تفويض وتوكيل ورسالة
 والفاظ التفويض ثلاثة تحييد وحرديد ومشية قال لها اختاري وامركي بيدك
 ينوي تفويض الطلاق لانها كناية فلا يعلل بلانية او طلق نفسك فلها ان
 تطلق في مجلس علمها به مشافهة او اخبارا وان طال يوم او اكثر ما لم يوقته ومضى ^{وقت}
 قبل علمها ما لم تقم لتبدل مجلسها حقيقة او حكما بان تعزل ما يقطعه ما يدل على ^ض اعراض
 كانه تمليك فيتوقف على قبولها في المجلس لا توكيل فلم يصح رجوعه حتى لو خير ما خلف
 ان لا يطلقها وطلقت لم يحث في الاصح لا تطلق بعد اى المجلس ^{لا} اذا زاد على
 قوله طلق نفسك واخوانه متى شئت ^{او} اذا شئت ^{او} ما شئت فلا يقيده بالمجلس
 ولم يصح رجوعه لما مر ولما في طلق ضررك او قوله لا جنيت طلق امرأتني فيصح رجوعه عنه ^{بقيده}
 بالمجلس لانه توكيل محض وفي طلق نفسك ضررك ^{تمليك} كان في حقها وكذا في حق ضررها ^{وكان}
 علقه بالمشية فيصير ^{والتن} لا توكيل بهما في حصة احكام في التليك لا يرجع ولا يغزل ^{بطل}

بمنون الزوج ولا يتقيد بمجلس لا يعقل فيصح تفويضه لمجنون وصبي لا يعقل
بخلاف التوكيل بمجرى لوجن بعد التفويض لم يقع فهذا تسريح ابتدائي ^{عكس}

القاعدة فيلحفظ وجلس القائمة وانكأ القاعدة وتعود المتكئة ودعا ^{لا}

او غيره للمشورة بفتح فضم انشا وتروى دعا الشهود للاشهاد على اختيارها
الطلاق اذ لم يكن عندها من يدعوم سواء تحولت عن مكانها او لا في الاصح ^{صه} خلا

وايقاف دابة هي راكبتها لا يقطع المجلس ولو اقامها او جامعها مكرهة تطل

لتمكها من الاختيار والفلك لها كالبيت وسيد ابتها كسيرا حتى لا يتبدل

المجلس بحري الفلك ويتبدل بسير الدابة لاضافته اليها الا ان تجسب مع سكو

او يكونا في محل يقودها الجمال فانه كالسفينة وفي اختاري نفسك لا تنص

نية الثلاث لعدم تنوع الاختيار بخلاف انت بائن او امرك بيدك بلتين

بواحدة ان قالت اخترت نفسي او انا اختار نفسي استحسانا بخلاف قوله

طلقي نفسك فقالت انا طالق او انا اطلق نفسي لم يقع لانه وعد جوهرة مالم يثا ^{رت}

او تنوى الانشاء وذكر النفس والاختيار في احد كلاميهما شرط صحة الوقوع

بالاجماع ويشترط ذكرها متصلا فان كان منفصلا فان في المجلس صح لا نها

فلك فيه الانشاء والا الا ان يتصادق على اختيار النفس فيصح وان خلا ^{هما} كلا

عن ذكر النفس ^{لن} وادعوا به سمي الباقي لكن ذكر النكاح ونقله ^{يقيل} الا كمل

فالحق ضعفه نعم فلو قال اختاري اختيارة او طلقه او امك وقع ولو قال اخترت فان

ذكر الاختيار كذا ذكر النفس اذ التافيه للوحدة وكذا ذكر التولية وتكرار لفظ اختار

وقولها اخترت ابي او امي او اهل او الارواح يقوم مقام ذكر النفس بشرط ذكر كل ^{كلام}

احدهما كما مثلنا فلا يختص اختياره بكلام الزوج كما ظن ولو قالت اخترت نفسي ^{جي} وز

او يفيج لا روي وقع ومان الاختيار من عدم الوقوع سهو نتم لو عكست لم يقع
 اعتبار للمقدم وبطل امرها كما لو عطفته باو او ارسلها للتخارصا فاختارت او
 قالت الحق نفسي باهلي ولو كررها اي لفظة اختيارى ثلاثا عطف او غير ذلك ^{لن}
 اخترت او اخترت اختيارا او اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة يقع ثلاثا
 بلائنة من الزوج لدلالة التكرار ثلاثا وقال يقع في اخترت الاولى الخ واحد بلائنة
 واختاره الطحاوي بحر دائر القدسي وفي الحاوي القدسي وبه نأخذ انتهى قد
 افاد ان قولها هو المقتضى به لان قولهم وبه نأخذ من الافعال المعلم بها على الافعال
 كذا يجزأ النصف الذي محشى الاستشهاد وراقت في جواب التخيير المذكور طلقت نفسي
 او اخترت نفسي بتطبيقه او اخترت الطلقة الاولى بانتهى في الاصح لتفويجه
 بالماضي فلا تملك غيره امرك بيدك في تطبيقه واختيارى بتطبيقه فاختارت
 نفسها طلقت رجعية لتفويجه اليها بالصرح والمفيد للبيونة اذا قرن بالصرح
 صار رجعيا كعكسه قيد في مثلها العلم بخلاف تطلق نفسك او حتى تطلق نفسي
 بائنة كما لو جعل امرها بيد ما ولم تفصل نفقتي اليك فطلق نفسك متى شئت فلم ^{تصل}
 فطلقت كان بائنا لان لفظة الطلاق لم تكن في نفس الامر **فروع** قال رجل
 خيرا امراتي فلا خيار لها ما لم يجبرها بخلاف اخبرها بالخيار لا فإرادة به قال لها
 طالق ان شئت واختاري فقالت شئت واخترت وقع ثنتان قال اختاري
 اليوم وغدا اتحد ولو قال واختاري غدا فقد قال اختاري اليوم او امرك بيدك
 هذا الشهر خيرت في بقيتها وان تكررت يوما او شهرا فن ساعة تكلم الى مثلها
 من الغد والى تمام ثلاثين يوما وجعله لها راس الشهر خيرت في الليلة الاولى و
 يومها ولا يبطل الوقت بالا عرض بل بمضي الوقت علمت **اولا** ^{لا من اليد}

لكن في الواجبة امرك بيدك الى راس الشهر فالت اخترت زوجي بطل خيارها
 في اليوم ولها ان تحترق نفسها في الغد عند الامام وجهه في الدراية انه متى ذكر
 الوقت اعتبر تعليقاً ولا فتمليكاً بقي وطلقها بايناها بطل امرها ان كان ^{التفويض}
 منجزاً نعم وان كان معلقاً كان دخلت الدار او موقناً لا عمادية لكن في العجز
 القينة ظاهر الرواية ان المعلق كالمنجز **فروع** نكحها على ان امرها بيدها
 صحيح ولو ادعت جعل امرها بيدها لم تسمع الا اذا طلقت نفسها بحكم الامر ثم
 ادعته فسمع قالت طلقت في المجلس بلا تبدل وانكر فالقول لها جعل امرها
 بيدها ان ضربها بغير جنابة فضر بها ثم اختلفا فالقول له لانه منكرو تقبل
 بيئتها على الشرط المنفي كما سيجي طلب اولياؤها واطلاقها فقال الزوج لا بيها
 ما تريد مني افعل ما تريد وخرج فطلقها اوها لم تطلق ان لم يرد الزوج ^{بعض} التفويض
 والقول لصفيه خلاصة لا يدخل نكاح الفضولي ما لم يقل ان دخلت امرأته
 نكاحي جعل امرها بين جليلين فطلقها احداهما لم يقع **فصل** في المشيئة
 قال لها طلقي نفسك ولم ينو او نوى واحدة او اثنتين في الحررة فطلعت وقعت ^{حيث}
 وان طلقت ثلاثاً او اربعة وثقن فيه بخطابها لانه لو قال طلقي اي نسائي شئت
 لم يدخل تحت عموم خطابه ولقولها في جوابه انت نفسي طلقته رجعية ان اجاز
 لانه كناية لا باخترت نفسي وان اجاز لانه الاختيار ليس بصريح ولا كناية ولا يملك
 الزوج الرجوع عنه اي عن التفويض باوانه الثلاثة لما فيه معنى التعليق وتقييد المجلس
 لانه تمليك الا اذا اذمت شئت ونحو مما يفيد عموم الوقت فطلق مطلقاً او قال احذر لك
 او قال طلقي ضرتك لم يقيّد بالمجلس لانه وكيل فله الرجوع الا اذا ذكر طلاقاً ^{وكيل} فانت
 الا اذا اذاد ان شئت فتيقده ولا يرجع لصيرورته تمليكا وفي الثانية طلقها ان شاء ثم يصير ^{وكيل}

ملامتكم ملاذاتكم في مجلس علمها طلقها في مجلسه لا غير والوكلاء عنه
 قال لها طلقني نفسك ثلاثا او اثنين فطلعت واحدة وقعت لانها بعض ما وصى
 وكذا الوكيل ما لم يقتل بالثلاث لا يقع شيء في عكسه وقاله واحدة طلقني نفسك ثلاثا
 فطلعت واحدة وكذا عكسه لا يقع فيهما الا بشرط الموافقة لفظا لما في تعليق الخ
 امر ما بعش فطلعت ثلاثا او زوج واحدة فطلعت نصف ما يقع امر ما يباين او زوجي فمكنت
 في الجواب وقع ما امر الزوج به ويلغو وصفتها والا صل ان الخ اللفظ في الوصف لا يتطل
 بجلد لا يصل وهذا اذا لم يكن معلقا بمشيتها فان علقه بمشيتها فمكنت
 شيء لانها ما أتت بمشيتها ما وصى اليها خانية مجرد قال لها انت طالق ان شئت فقا
 شئت ان شئت انت فقال شئت بمضى الطلاق او قالت شئت ان كذا المعلوم
 اي لم يوجد بعد ان كان شأني اول ان جاء الليل وهي في النهار بطلت الا لم تفقد الشرط
 وان قالت شئت ان كذا لم يرد معنى اراد بالمأضي المحقق وجوه كان كان ابي في
 الدار وهو لو كان هذا ليلاد جميع فيه مثلا طلعت فانه تجيز قال لها انت طالق متى
 اومتى ملست انت او اذا شئت او اذا ما شئت فردت الا امرأة لا يرد ولا ينفق
 ولا تطلق نفسها الا واحدة لانها تم الا زمان لا لا فاعا قبلك التعلق في كل زمان
 لا تطلق بعد التعلق ولها ان تقي الثلاث في كلها شئت ولا تجتمع ولا شيء لانها
 لعدم الا فراد ولو طلقت بعد زوج آخر لا يقع ان كانت طلقت نفسها لا نامت فرة
 والا فلها ان تقيها بعد زوج آخر وهي مسئلة للدم الانية انت طالق حين شئت
 او حين شئت لا تطلق الا اذا شئت في المجلس وان قلت من مجلسها قبل
 لا مشيئة لها لانها للمكان ولا تعلق للطلاق به فبجلا يجوز ان لانها ام
 وفي كيف شئت يقع في الحال رجعية فان شئت ما لته لو ثلاثا وقهر ما لته

والا فرجعية لو موطومة والا بائنت ويطل الامر و قول الزباني والعيني مثل الدخول

صوابه بعد قتيه وفي كم شئت او ما شئت لها ان تطلق ما شاءت في مجلسها

ولم يكن بد عيال الضرورة وان ردت او انت بمليفيد الا عراض ارتداد لانه تملك

في الحال فاجابه كذا قل لها طلقي نفسك من ثلاث ما شئت تطلق ما اردت الثلاث

وهذه اختياري من الثلاث ما شئت لان من تبعية وتكاليفيانية فتطلق الثلاث

والاول اقمه فروع قال انت طالق ان شئت وان لم تشي طلقت للعار

لو قال ان كنت تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت تبغيه فانت طالق ^{تطلق}

لانه يجوز ان لا تحب ولا تبغض ولا يجوز ان تشا ولا تشا ولو قال لها اشدي كما حبا

للطلاق او اشدي كما يفضل طالق فقلت كل انا اشدي حبا له لم يقع لدعوى كل ان صا

اتل حبا منها فلم يتم الشرط ثم التعليق بالمشيئة او الارادة او الرضا او الهوى والمجبة

يكون تملك كافيته معنى التعليق بالمجلس كما مر كيدك بخلاف التعليق بغيرها

باب — التعليق هو من علقه تعليقا يجعله معلقا واصطلاحا ربط

حصول مضمون جملة بمحصل مضمون جملة اخرى ويسمى مينا مجازا وشرط مضمون كون الشرط

معدا مع اخطر الوجود فالمحقق ككل السماء فوقنا تجيز والسحب كان دخل الجبل

في سم الغياض العود كونه متصلا بالعدو وان لا يقصده به المجازاة فلو قالت يا سغلة

فقال ان كنت كاتلت فانت كذا تجيز كان كذا كذا اولاد ذكر الشرط فمخوات طالق

ان لغوبه يعني وجوده باطحيث تخرج المجبة كما ياتي شرطه الملاك حقيقة كقوله

لقنه ان فعلت كذا فانت حر ولو حكما كقوله لمنكحته او معتدته ان ذهبت

فانت طالق او الاضافة اليه اي الملاك الحقيقي عاما او خاصا كان ملكت عبدا

او ان ملكتك لمعين او الحكمي كذا كذا كان نكحت امرأه او ان نكحتك فانت طالق

وكذا كل امرأة وكفى معنى الشرط إلا في المعينة باسم أو شئ أو إشارة فلو قال
 المرأة التي أتزوجها طالق تطلق تزوجها ولو قال هذه إلا لا تغنيها بلاشارة فلفي
 الوصف فلفي قوله لا جنبية إن زنت زيدا فانت طالق فنكحها فزانت وكذا كل امرأة
 اجتمع معها في فراش فلفي طالق فتزوج لم تطلق ومثله كل جارية أطا وما حرة فانت
 جارية فوطئها لم تغتق لعدم الملك والاضافة اليه وأفاد في البحر أن زيارة المرأة
 في عرفنا لا يكون إلا بطعام معها يطبخ عندا لزور فيلحفظ كالنفي ابقاعه الطلاق
 مقار بالتقوت ملكا كانت طالق مع نكاحك ويصح مع تزويجها ^{بغير} إياك ^{بغير} إتمام العقد ^{بغير} صاعده
 أو زواله كع مربي أو موتك فإدراك في المجتبى عن مودته في المضافة لا يقع وبه اخت
 آية خوارزم انتهى وهو قول الشافعية وللحنفي تقليد لا يفسخ ^{بغير} قاص ^{بغير} بل ^{بغير} يحكم بل
 افتاء عدل ابفتوتين في حادثتين وهذا يعلم ولا يفتق به بزازية ويبطل تخيير ^{بغير} فتلا
 للحرة وثنتين للامة تعليقه للثلاث ومادونها إلا المضافة الى الملك كأمراة
 تخير ماديها أعلم أن التعليق يبطل بزوال الحمل لا بزوال الملك فلو علن ^{بغير} فتلا
 ومادونها دخول الذم ثم نجز الثلاث ثم نكحها بعد التحليل يبطل التعليق فلا يقع
 بدخولها شئ ولو كان نجز ماديها لم يبطل فبقي المعلق كله ولوقع محمد بقية الأول
 وهي مسألة الهدم الآتية وعمرته فمين علن واحدة ثم نجز ثنتين ثم نكحها بعد
 زوج آخر فدخلت له رجعتا خلا فالمرء وكذا يبطل لهما مرة ابداد الزوج
 خلا فالهما وبفوت محل البركان كلت فلا ما ودخلت هذه الدار فانت أو جلست
 بستانا كما بسطناه فيما علقناه على الملتقى وسيمجي مسألة كوزنفر وعهلق ^{بغير} ع
 قال لزوجته الأمانة دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فمقت فدخلت ^{بغير} حقتها
 قنية والفاظ الشرط أي علامات وجود النكاح لأن المسورة ولو فسخها وقع للعالم ^{بغير} ما لم

التعليق فيدين وكذا لو حلت الغام من الجواب في طلبية واسمية ومجامد وما
 وقد بلبن وبالتفيس كالتفصاة في شرح التلق ولذا واذا ما وكل ولم يسمع كلها
 منصوبة ولو مستدام لاضفتها للمبني ومتى ومتى ما ونحو ذلك كلوا كانت طالق لو دخلت
 الدار تعلق بدخولها ومن نحو من دخل منكن الدار فهي طالق فلو دخلت واحدة مرارا
 طلقت بكل مرة لان الدخول اضياف الى جماعة فارة زعموا كذا في الفاية وهي
 غريبة وجلد في الجراح التولين وفيها كلها تعلق اي تطلق اليمين بطلان التعليق
 اذا وجد الشرط مرة الا في كلها فانه يجوز بعد الثلاث لاقتضاها لعموم الافعال
 كاقسام كل عموم الاسلام فلا يثبت ان كسها بعد زوج آخر الا اذا دخلت كلها على الترتيب
 نحو كمالا تزوجتك فانت كذا لا يدخلها على سبب الملوك غير منسأه ومن لطيف
 صا لها او قال لو طوم كذا طلقك فانت طالق وطلقها واحدة تقع ثنتان وفي
 كمالا دفع عليك طلاق في يقع ثلاث تكرار التوقيع لكنه لا يزيد على الثلاث وزوال الملك
 من نكاح او يمين لا يبطل اليمين فلو ابانها او باعه ثم نكحها او اشترأه فوجد الشرط طلقت
 وعقوبتها التعليق ببقاء محله وتخل اليمين بعد وجود الشرط مطلقا لكنه ان
 وجب للملك طلقت وعققت والا لا تحيلة من علق الثلاث بدخول الدار ان
 يطلقها واحدة ثم بعد اعادة محل تعلق اليمين فينكحها فان اختلفا في وجود
 الشرط اي يثبته ليعم العدمي فالقول له مع اليمين لا نكاح الطلاق ومقاراة انه
 لو علق بعدم وصول نفقتها اياها فاخرى الوصول وانكوت ان القول له وبه جزم
 في الفينة لكن صح في الخلاصة والبرازية ان القول لها واقرة في الجرد التهم وهو
 يفتن في تخصيص المتون لكن قال المصنف وجزم شيخنا في فتواه بما يقيد القون
 والشروح لانها الموضوعة لقل المذهب كما لا يخفى الا اذا برهنت فان البنية تقبل

عما الشرط وان كان نفيا كان لم تنج صهر في الليلة فامرني كذا فشهد انها لم تنج به قلت
 وطلعت مخرج وفي البين ان لم اجامعك في حيفك فانت طالق للسنة ثم قال جا^{معة}
 ان جازنا القول له لانه تمليك الانشاء والا لا ننفي قلت في المسئلة السابقة و
 الاية ليست اطلاقا قهلا ولا يعلم وجوده الا منها صدقت في حق نفسها خاصة
 استعسنا نابلاويين بغير عتار ومراقبة كبا لغة واحكام كحيض في الاصح كقوله ا
 حضنت فانت طالق وفلانة وان كنت تحبين عذاب الله فانت كذا او عبدة
 فلو قالت حضنت والحيض قائم فان انقطع لم يقبل قولها ربي وحداي اواحيت^{طلعت}
 في فقط ان كذبها الزوج فان صدقها وعلم وجود الحيض منها طلعت جميعا
 حدادي وفي ان حضنت لا يقع بروية الدم لاحتمال الاستحاضة فان استمر
 ثلاثا وقع من حين رأت وكان بدعييا فلو غير مدخولة فزوجت باخر في ثلاثة
 ايام صح فلو ماتت فيها فارتها الزوج الاول دون الثاني وتصدق في حقها دون
 ضربتها وفي ان حضنت حيضة او نصفها او ثلثها او سدسها لعدم تجربتها لا يقع
 حق تطهر منها لان الحيضة اسم للكمال ثم انما تقبل قولها ما لم تر حيضة اخر
 جهره وفي ان صمت يوما فانت طالق تطلق حين غربت الشمس من يوم صمتها
 بخلاف ان صمت فانه يصح تساعته قال لها ان ولدت غلاما فانت طالق^{طلعت}
 واحدة وان ولدت جارية فانت طالق ثنتان فولدت ثما ولم يدرك الاول تلزمه
 واحدة قضاء وثنتان تلزمها اي احتياطا لاحتمال تقدم الجارية ومضت العدة
 بالثاني فلذا لم يقع به شيء لان الطلاق المقارن لانقضاء العدة لا يقع فان علم
 الاول فلا كلام وان اختلفا فالقول للزوج لانه منكروا وان تحقق ولادتهما
 وقع الثلاث وتنفذ بلا قوا وان ولدت ميلا ما وجاريتين ولا يدرك الاول

يقع ثنتان قضاء وثلاث تنزيها وان لدت غلامين وجارية فواحدة قضاء وثلاث تنزيها

وهذا بخلاف الموقال ان كانت حملك غلاما فان طالت واحدة وان كان جارية فتنتان

فولدت غلاما وجارية لم تطلق لان الحمل اسم لكل فلم يكن الكل غلاما وجارية لم تطلق وكذا

وقال ان كان ما بي بطنك غلاما والمسئلة بجالها العم ما بخلاف ان كان في بطنك والمسئلة بجالها

فانه يقع الثلاث لعدم اللفظ العام فروع لو علق طلاقها بجعلها .

لم تطلق حتى تلد لاكثر من سنتين من وقت اليقين قال ان ولدت ولدا فان

طالت او حوت فولدت ولدا ميتا طلقت وعنتت قال لام ولدت ان ولدت فتا

حرة تنقض به العدة جوهره على العتاق والطلاق ولو الثلاث بشيئين

حقيقة تكرر الشرط او لا كان جازيدا وكبرفانت كذا يقع المعلق ان وجد الشرط

الثاني في الملك والا لا لا اشتراط الملك حالة الخنث والمسئلة رابعة على

الثالث او العتق لامنه بالوطي حنث بالتقاء الختانين ولم يوجب عليه للعقر

والمسئلتين باللبث بعد الايلاج لان اللبث ليس برطي ولذا لم يصير له رجعا

في الطلاق الرجعي الا اذا خرج ثم اوج ثانيا حقيقة او حكما بان حرك نفسه و

فيصير رجعا بالحكم الثانية ويجب العقر لا الحدا لا تخار المجلس لا تطلق

الجديدة في قوله للقديمة ان نكحتها اي فلا نكح عليك ففي طالق اذا نكح فلا

عليها في مدة البائن لان الشرط مشاركتها في القسم ولم يوجد ولو نكح في مدة

الرجعي او لم يقل عليك طلقت الجديدة ذكره مسكين وقيد في النهر بخبا بما

اذا اراد رجعتها والا فلا قسمة لها كما مر قال لها انت طالق انشاء الله متصلا

الا لتنفس لو سعال او حبسا او عطاس او تنقل لسان او امساك ثم اوقاضل

مفيه لتأكيد او تكميل وحدا بطلاق فوندا كانت طالق يا زانية او يا طالق

ان شاء الله صح الاستثناء خالية بخلاف الفاصل اللغوي كانت طائري رجيا ان شاء الله
 وقع بانها لا يقع ولو قال رجيا او باينا يقع بنية البان لا الرجعي فنية وقوله في التفسير
 بحيث لو قرب شخص اذنه الى فيه يسمع فيصح استثناء الامح الخائنه لا يقع للشك فان
 مات قبل فعله ان شاء الله وان مات يقع ولا يشترط فيه الفصد ولا التلفظ بهما
 فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولا او عكسا ازال الاستثناء بعد الكناية
 لم يقع عمادية ولا العلم بمعناه حتى لو اني بالمشيئة من غير قصد حاملا لم يقع خلافا
 للشافعية وافق الشيخ الرمي الشافعي من حلف على شيء بالطلاق فاستثنى له غير
 طائري ناصحه بعدم الوقوع انتهى قلت ولم ارك اكل احد من علمها والله اعلم ولو شهدا
 بها وهو لا يذكرها ان كان بحال لا يدري من يجري على لسانه لغضب جازله للاعتما
 عليهما ولا لا بحر ويقبل قوله ان ادعاه وانكرته في ظاهر المروي عن صاحب
 المذهب وقيل لا يقبل لا يبينه وعليه الاعتماد والفتوى احتياط الغلبة الفساد
 خائنه وقيل ان عرف بالصلاح فالقول له وحكم من الموقوف على مشيئته فيما ذكر
 كالا نسرق اللبن والمدانة والجدار والمار كذلك ولو شك كان شاء الله وشهد زيد
 لم يقع اصلا ومثل ان سلا وان لم وطا ولم ومن الاستثناء بان طائري لو لا يترك ولو لا
 حسنه او لا اني احبك فلا يقع خائنه ومنه سبحانه الله ذكره ابن المهمل في فوائده
 قال انت طائري ثلاثا وثلاثا ان مقتضاء الله او انت وحران شاء الله فطلقت ثلاثا
 وعق العبد عند الامام لان اللفظ الثاني لغو ولا وجه لكونه تأكيد للفصل بالاول
 بخلاف قوله حر او حر وعين لانه تأكيد وعطف تفسير فيصح الاستثناء وكذلك
 الطلاق بقوله ان شاء الله انت طائري فانه تطبيق عندنا تعليل عند ابي يوسف
 لا فصل البطلان لا يجاب فلا يقع كالأخر وصحة البراءة وفي النهاية على قول ابي
 يوسف

الفتوى وقيل الخلاف بالعكس وعلى كل فالمفتى به عدم الوقوع اذا قدم المشيئة
ولم يأت بالفأقان الى بهالم يقع اتفاقا كما في البر والشر بلائيه والقهستاني وغيرها
ومثريه فيمن حلف لا يحلف بالطلاق وقاله حنث على التعليق لا الا بطلاناً

طالق بنسبة الله او بارادته او بمحبته او برضاه لا تطلق لان الباء لا لصاق
فكان كالصاق الجراء بالشرط وان اضاف الى المذكور من النسبة وغيرها الى العبد
كان ذلك تمليكاً فيقتصر على المجلس كما مروان قال بامره او بحكمه او بقضائه او
بأذنه او بعلمه او بقدرته يقع في الحال اضعف اليه تعالى او الى العبد اذ اراد
بمثله التمييز عن كقولته انت طالق بحكم القاضي وان قال ذلك بالادوم يقع في الوجوه
كلها لانه للتعليل وان كان ذلك بحرف في ان اضافه الى الله تعالى لا يقع في الوجوه
كلها لان في معنى الشرط الا في العلم فانه يقع عن الحال وكذا القدرة ان لوى بها
منذ العجز لوجود قدرة الله تعالى قطعاً كالعلم وان اضاف الى العبد كان تمليكاً
في الاربع الاول وبما معناها كالمعوى والردية تعليقاً في غيرها وهي ستة ثم العشرة
اما ان تضاف لله او للعبد والعشرون اما ان تكون بيا او لام او في فهي ستون
وفي البرازية كتب الطلاق واستثنى بالكتابة صحح وما مر من العادية فهي
مائة وثمانون وفي كيف شاء الله تطلق رجعية انت طالق ثلاثاً او واحدة يقع
ثنتان وفي الاثنين يقع واحدة وفي الثلاثا يقع ثلاث لان استثناء الكل باطل
ان كان بلفظ الصد او مساويه وان بغيرها كسائ طواق الا هو لام او الا زينب
وعمرة وهند وعبيدي احرار الا هو لام او الا سالما او غانما او رايتدا وهو لكل صح
كما سيجي في الاقرار ويعتبر في المستثنى كونه كلاً او بعضاً من جملة الكلام الذي
يحكم بجمعه وهو الثلاث ففي انت طالق اثنا عشر يقع واحدة والا ثمانية يقع

ثنتان والاسبعة ثلث ومتى تعدد الاستثناء بلا واو كان كل اسفلطاما
 يليه فيقع ثنتان بانت طالق عشرا الا تسعا الا ثمانية الا سبعة ويلزم خمسة
 بله عشرة الا ٩ الا ٨ الا ٧ الا ٦ الا ٥ الا ٤ الا ٣ الا ٢ الا واحدة ونسقيه ان يأخذ
 العدد الاول يمينك والثاني يسارك والثالث يمينك والرابع يسارك وهكذا
 ثم تسقط ما يسارك ما يمينك فابق فهو الواقع اخراج بعض التعليل لغو بهلان
 ابقاه فلو قال انت طالق ثلاثا الا نصف تطليقة وقع الثلاث في المختار وعن الثنا
 ثنتان فتح وفي السراجية انت طالق الا واحدة يقع ثنتان انتهى وكما استثنى
 ثلاث مقدرة سالت المراءى الطلاق وقال انت طالق حسين طلعة فقالت المراءى
 ثلاث تكفيني فقال ثلاث لك والبواقي لصواحبك وله ثلاث نسوة غيرها
 تطلق المخاطبة ثلاثا لا غيرها اصلا هو المحذور لصيرورة الباقي لغوا فلم يقع بصرفه
 لصواحبها سئى **فروع** في بيان الفتح مانقطة وقد عرفت في الطلاق انه لو قال
 ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق
 وقع الثلاث وافتر المصنف ثم كذا ان سكت هه البليدة وامرته طالق وخرج
 فور اخلع امرته ثم سكتها قبل العدة لم تطلق مجلدا فانت طالق فليحفظ ان
 تزوجك وان تزوجك فانت كذا لم يقع حتى يزوجها مرتين مجلدا ما لم يوج
 الجزا فليحفظ ان غبت عند اربعة اشهر فامر بك بيدك ثم طلقها فاعتدت
 فتزوجت ثم عادت للاول ثم غاب اربعة اشهر فلها ان تطلق نفسها ولو
 اختلعت لانه تنجز الاول بتعليق دعائها للوقع فانت فقال متى يكون
 فقالت عدا فقال ان لم تفعل هذا المواد عدا فانت كذا ثم سبىاه حتى مضى العدة
 لا يقع حلف لا ياتها فاستلحق فجات فجامعت ان مستيقظا حنت ان لم تستجبك

من الجاع ففعلوا له ان لم احملك الف مرة وكذا افعل المبالغة كالمعروف وان رخص طلقه جاع
 الفرج وان روى الدرر من بالقدم حنت به ايضا له امره جنب وحائض ونفسا فقال
 اخبئك طالق ان لم تطلعت النفسا في الخشكن ففعل الحائض قال لي اليك
 حاجة فقال امرانه طالق ان لم اتضها فقال لي ان تطلق امرأتك فله ان لا يضد
 قال لا صحابه ان لم اذهب بك الليلة الى منزلي وامرانه كذا فذهب بهم بعض العظماء
 فاخذهم العسس فحسبهم لا يحنت ان خرجت من الدار الا باذني فخرجت لحديثها
 لا يحنت حلف لا يرجع ثم رجع ثشي نسيه لا يحنت حلف ليخرجن ساكن اليوم
 الساكن ظلم فان لم يكنه اخراجه فاليمن على التلفظ باللسان ان لم تنجي فلان او
 ان لم تردى ثوب الساعة فانت طالق فجاء فلان من جانب آخر نفسه واخذ الثوب
 قبل دفعها لا يحنت كذا ان لم ادفع اليك الدينار الذي على الى راس الشهر فكذا فابرا
 قبل الشهر يظل اليمن بقی ما يكتب في التعاليق مئة ما نقلها وتزوج عليها وابعادته
 من كذا او من باقى صلاتها فلو دفع لها الكل هل تبطل الظاهر لا لتصريح بصحة
 براءة الاستقاط والرجوع بما دفعه حلف بالله انه لا يدخل هذه الدار اليوم ثم قال
 عبده حران لم يكن دخل كفاوة ولا يعتق عبدا اما الصدقة او لا لها غوس ولا مدخل
 للقضا في اليمن بالله حلف لو كانت يمينه الاول يعتق او طلاق حنت في اليمن خو
 في القضا آخذت من ماله درهما فاشتريت به لها وخلطه الحمام بدرهمه و
 قال زوجها ان ترديه اليوم فانت كذا فحيلته ان تاخذ كيس الحمام وتسلمه للزوج
 ولو صنع من الحمام فلم يعلم انه اذيب او سقط في البحر لا يحنت حلف ان لم كن
 اليوم في العالم اوفى هذه الدنيا فكذا يجلس ولو في بيت حنة يمضي اليوم ولو حلف
 ان يخرج بيت فلان غدا فمقيد منع حنة يمضي الغد حنت كذا ان لم اخرج من

هذا المنزل فكذا فقيد وان لم اذهب بك الى منزلي فاخذ ما هربت منه اوان
لم تحضري الليلة منزلي فكذا فنعها ابو حنث في المختار بخلاف لا اسكن فاغلق
الباب او قيدا لا يحث في المختار قلت قال ابن التثنية والاصل ان من عجز عن
شرط الحنث حنث في العدي لا لوجودي قال في النهك مفاداة الحنث فمن حلف
ليودين اليوم دينه فجعل لفقة وفقد من يقرضه خلافا لما بحثه في البحر قد برو
الله اعلم يا طلاق الرضا عنك به لاصالته ويقال له
الغارل لفراره من ارثها فيرد عليه قصده الى تمامه قد يكون الفرار منها كما
سجي من غالب حاله الهلاك بمرض او غير بان اصابه مرض عجز به عن اقامة
مصلحه خارج البيت هو لا يصح كعجز الفقيه عن الاتيان الى المسجد وعجز السوق
عن الاتيان الى دكانه وفي حقها ان تعجز عن مصلحتها لظله كما في البرازية و
مفاداة انها لو قدرت على نحو الطبخ دون صعود السطح لم تكن مريضة قال في النهك
هو الظاهر قلت وفي آخر وصايا المجتبه المرض المختار المضى المبيع لصلاته
قلما والمقعد والمفلوج والسلوان اذا تناول ولم يقعد في الفراش كالصحيح ثم رز
شيخ حد الطول سنة انتهى وفي القينة المفلوج والسلوان والمقعد مادام
يزداد كالرئيس او بارز رجلا اوفى منه او قدم ليقبلي من قصاص او رجم او بقي محمدا
لوح من السفينة ولو اتوسه سبع وبقي في فيه فار بالطلاق خبر من ولا يصح
تبرعه الا من التامت فلو بانها بقي من اهل الميراث علم باهليتها لم لا كان اسلمت
او عتقت ولم يعلم طاعيا بالارضاها فلو اراد وصيت لم يرث ولو ارادت عارضا
او جاعها ابنه مكره ورثت وهو كذلك كذلك الى الال ومات فيه فلو صح ثم مات
في مدتها لم ترث بذلك السبب موته او بغيره كان يقتل المريض او يموت بجمعة

اخرى في العدة للمدخولة ورثت ماله لا مومنها لرضاها باسقاط حقه وعند
 احد ثوث بعد العدة لم تدرج باحر وكذا ترث طالبة رسية او طلاق فقط
 ظلمت باننا او ثلث لان الزوجي لا يزيل النكاح حتى حل وطئها وتوارثا في العدة
 مطلقا وتكفي اصليتها للورث وقت الموت بخلاف البائن وكذا ترث سبائة قبلت
 او طاعت ابن زوجها بمجي الحرة بينونته ومن لا عنها في مرضه او الى منها
 مريضه كذلك اي ترث كما مروا ان الى في صحته وباتت اياه لا يلا في مرضه او
 ابانها في مرضه فصح مات او ابانها فارتدت فاسلمت مات لا ترثه لانه لا بد
 ان يكون المرض الذي طلقها فيه مرض الموت فاذا صح تبين انه لم يكن مرض الموت
 ولا بد في البائن ان تستمر اصليتها للورث من وقت الطلاق الى وقت الموت
 حتى لو كانت كتابية او مملوكة وقت الطلاق ثم اسلمت او اعتقت لم ترث كما
 لا ترث لو طلقها رجعا او لم يطلقها وطاعت او قبلت انده لمجي العفة منها
 او ابانها بما قيد به لانها لو ابانت نفسها فاجازو رف عملا باجازة قينة او
 اختلعت منه او اختارت نفسها ولو بلوغ وعقت وجبو عند ظم ترث لرضاها
 ولو كان الزوج محصورا بمحبس او في صف القتال ومثله حل فشو الطاعون
 اشباهه او قايما بمصالحه خارج البيت مشتركيا من الم او محبوسا او محبوسا بقفا
 او رجم لا ترث لغلظة السلامة والى امل لا تكون فارة لا بتلبسها بالخاص وهو
 الطبق لانها حينئذ كالمرضية وعند مالك اذا تم لها ستة اشهر اعلق
 المريض طلاقها البائن بفعل اجنبى اى غير الزوجين ولو ولد مامنه او نجى
 الوقت والى ان التعليق والشرط في مرضه او علق طلاقها بفعل نفسه وهما
 في المرض او الشرط فقطانيه او علق بفعلها لا بد لها منه طبعا او شرعا كاكل و

وكلام البوين وهما في المرض او الشرط فيه فقط ورثت لفراده ومنه ما في البدع ان
لم اطلقك وان لم اتزوج عليك كفالت طالق ثلاثا فلم يفعل حتى مات ورثته و
لما مات من لم يرثها وفي غيرها لا ترث وهو ما اذا كان في الصحة او التعليق فقط او
بفعلها او لها منه فله وحاصنها ستة عشر لان التعليق اما بمجي وقت او بفعل حتمي
او بفعله او بفعلها وكل وجه عن اربعة لان التعليق والشرط اما في الصحة او
المرض او احدهما قد علم حكمها قال ^{لها} في صحته ان شئت انا وفلان فان طالق ثلثا
ثم مرض فشاء الزوج والا جنبى الطلاق معا وشاء الزوج ثم الا جنبى ثم مات
الزوج لا ترث وان الا جنبى اولا ثم الزوج ورثت كذا في الثانية والثالثة لا ينبغي اذ
بمشية الا جنبى اولا صار الطلاق معلقا على فعله فقط تصادق اى المرض
مرض الموت والزوجة عند ثلاثة في الصحة وعلى مضي العدة ثم اقر لها بدين او
عين او اوصى لها بشئ فلها الاقل منه اى ما اقر او اوصى ومن الميراث للتممة
وتعتمد من وقت اقاراه به يفتى ولو مات بعد مضيتها فلها جميع ما اقر او اوصى
عمادية ولو لم يكن بمرض موته صح اقراره ووصيته ولو كذبته لم يصح اقراره شرع
مع وفي الفصول لما دعت عليه مريضا انه ابانها فحلف وخلفه القاضي فحلف
ثم صدقته ومات ترثه وصدقته قبل موته لا لو بعد كذا طلقت ثلاثا باقرارها
في مرضه ثم اوصى لها او اقر لها فان لها الاقل قل صحيح لا مرايته احدا كما طالق
ثم بين الطلاق في مرضه الذي مات فيه في احدهما صار فارا بالبيان
نزلت منه كافي ومفاد انه لو حلف صحيحا وحنت مريضا فينبذه في احدهما
صار فارا ولم اره نهى ولا يشترط علمه اى الزوج باهليتها اى المرأة بالميراث
فلو طلقها باثنان في مرضه وقد كان سيدها اعتقها قبله او كانت كناية فاست

ولم يعلم به كان فارا فترته ظهيرة بخلاف ما لو قال لامته انت حرة غدا
 قال الزوج انت طالق ثلاثا بعد غدا ان علم بكلام المولى كان فارا ولا يعلم لا توث
 خائنه ولو عاقبه بعنفها او مرضه او وكله به وهو صحيح فاقعة حـ
 مرضه فادرا عما عزله كان فارا ولو ماتت المرأة بسبب الفقرة وهي اى الحال
 انها مريضة وماتت قبل انقضاء عدتها ورثها الزوج كما اذا وقعت الفقرة بينهما
 باختيارها نفسها في خيا والبوع والعنف او بتقييلها او مطاوعتها ابن زوجها
 وهي مريضة لانها من قبلها ولذا لم يكن طلاقا بخلاف وقوع الفقرة بينهما
 بالجب العنة واللعان فانه لا يرثها عا ما في الخائنة والفتح عن الجامع وحريم به
 في الكافي قال في الميراث كان هو المذهب لانها طلاق فكانت مضافة اليه وقيل
 قابله الزبلي هو كالأول فيرثها فلما ارتدت ثم ماتت او لمحت بدل الحب فاق
 كانت الردة في المرض ورثها زوجها استحسنانا ولا بان ارتدت في الصحة لا
 يرثها بخلاف ردة فانها في معنى مرض موته فترته مطلقا ولو ارتدا معا فان
 اسلمت هي ورثته والا لخائنه قال احرار امارة او زوجها طالق ثلاثا منك امراته
 ثم اخرى ثم مات الزوج طلقت الاخرى عند التزوج وكذا يصير فارا خلا فالها لان
 الموت معروف وانصافه بلا حرية من وقت الشرط فيثبت مستندا در وقوع
 ابانها في مرضه ثم قل لها اذا تزوجت كانت طالق ثلاثا فزوجها في العدة ومات
 في مرضه لم توث لانها في عدة مستقبلة وقد حصل التزوج بفعلها فلم يكن فارا
 خلا فالجمدة خائنة كذبها الورثة بعد موته في الطلاق في مرضه فالقول لها
 كقولها طلقى وهو نائم وقالوا في اليقظة ولو الحية طلقتها في المرض وما بعد
 العدة فالمشكل من متاع البيت لا يرث الزوج لصيرورتها اجنبية بخلافه

في العدة جامع الفصولين باب الرجعة بانفتح وتكسر يستعد
 لا يتعدى في استدانة الملك القايم بلا عوض مادامت في العدة اي عدة
 للدخول حقيقة اذ لا رجعة في عدة الحرة ابن الكل في البرازية ادى الوطى بعد
 الدخول وانكرت فله الرجعة لا في عكسه وتصح مع الكراهة وهزل والخطا
 بموت متعلق باستدانة راجعتك وردتك ومسكنك بلانية لا به صريح و
 بالفعل مع الكراهة بكل ما اوجب حرمه المصاهرة كسر ولعنها احتلا ما او نائما
 او مكرها او مجنونا او معتوها ان صدقها او ورثته بعد موته جوهره ورجعة
 المجنون بالفعل برزاية وتصح بزوجه في العدة به يفتى جوهره ووطئها في
 الدبر مع المعتمد لانه لا يخلو عن مس بشهوة ان لم تطلق بانثا فان بانثا فله
 وان انت او قتل ابطلت رجعتي او لا رجعة لي فله الرجعة بلا عوض ولو سمي هل
 يجعل زيادة في المرفوقان ويتجمل الرجل بالرجعي ولا يتأجل برجعتها خلاصة و
 في الصيرفية لا يكون خلاصة تنقضي العدة وندب اعلامها الثلاث كغيره
 بعد العدة فان نكحت فارق بينهما وان دخل شفى وندب الاشتغال بعد البين
 ولو بعد الرجعة بالمغل وندب علم دخوله بلا اذنها ليلها التمايب وان قصد
 رجعتها كرامتها بالفعل كما مراد عما بعد العدة فيها بان قال كنت راجعتك
 في عداك نصبت ثقتك صح بالمصادقة والا لا يصح وكذا لو اقام البينة بعد العدة
 انه قال في عدتها قد راجعتها وانه قال قد جامعتها وتقدم فقرها على
 نفس اللبس والتقبل فليحفظ كان رجعة لان الثابت بالبينة كالثابت
 بالمعاشرة وهذا من اعجب المسائل حيث لا يثبت اقراره باقراره بل بالبينة كما
 لو قال فيها كنت راجعتك اسس فانها تصح وان كذبته لذلك الانشاء في الحال

بخلاف قوله لها راجعتك يريد الاستحالة بمجيبه له قد مضت عدتي
 فانها تقع عند الامام لمقارنتها لا قضاء العدة حتى لو ساكت ثم اجابت
 صحت اتفاقا كما لو نكحت عن اليمين عن معنى العدة قال زوج الامة بعدها
 اى العدة راجعتها قبل فصدقه السيد وكذبته الامة ولا بينة او قال
 مضت عدتي وانكر الزوج والمولى فالقول لها عند الامام لانها امينة
 فلوكذب المولى وصدقته الامة فالقول له اى للمولى على الصحيح ^{لظهور ملكه}
 في البضع فلا يمكنها ابطاله قالت انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض كان
 لها الرجعة لا خيارها بكذا في حق عليها حتى تم ايمانها تعتبر المدة ولو بالحيض
 لا بالمسقط وله تخليفها انه مستتبين الخلق ولو بالولادة لم تقبل الالبينة
 ولو حرة فتح وتنقطع العدة اذا ظهرت من الحيض الاخير بم الامة لعشر اياما
 مطلقا وان لم تغتسل او يمضي وقت صلوة ولا قل لا تنقطع حتى تغتسل ولو
 بسور حرام مع وجود المطلق لكن لا تصلي ولا تزوج ^{اصلا} او يمضي جميع وقت صلوة
 فتصير دينيا في ذمتها ولو عاودها ولم يجاوز العشرة فله الرجعة او حتى يتم
 عند عدم الماء وتصلح ولو فلا صلوة نامة في الاصح وفي الكتابة بمجرد
 الانقطاع ملتنقى لعدم خطابها قلت ومفاده ان الحيونة والمعترة كذا
 ولو اغتسلت ونسيت اقل من عضو تنقطع لتسارع الحفاف فلو تيقنت عدتها
 الوصول او تركته عمدا لا تنقطع ولو نسيت عضوا لا تنقطع وكذا من الضميمة
 والاستحشاء كالأقل لانها عضو واحد على الصحيح طلق حلاما منكرا
 وطئها فراجعتها قبل الوضع فحلت بولده لا قبل ^{المنزل}
 ستة اشهر فصاعدا من وقت النكاح صحت رجعة السابقه وتوقف

ظهور صحتها على الوضع لا ينافي صحتها قبله فلا مسامحة في كلام الوقاية كما ^{صحت}
 وطلق من ولدت قبل الطلاق فلو ولدت بعدة فلا رجعة لطغي العدة منكرا
 وطنها لان الشرع كذبه بجعل الولد للفرش فبطل زعمه حيث لم يتعلق باتوا
 حق الغير ولو خلا بهاتم انكره اى الوطى ثم طلقها لا يملك الرجعة لان الشرع
 لم يكذبه ولو اقرب وانكرته فله الرجعة ولو لم يخل بها فلا رجعة له لان الظاهر
 شاهد لها ولو الحية فان طلقها فراجعها والمسئلة بحالها فجاءت بولد ^{قل}
 من حولين من حين الطلاق صحت رجعته السابقة لصيرورته مكذبا ^{مر}
 ولو قال ان ولدت فانت طالق فولدت وطلقت فاعتدت ثم ولدت آخر
 ببطنين يعنى بعد ستة اشهر وكذا اكثر من عشر سنين مالم تقر بانقضاء العقد
 لان امتداد الطهر لا غاية له الا الاياس فهو اى الولد الثاني رجعة اذ يجعل
 العلوق بوطي حادث في العدة بخلاف ما لو كان بطن واحد في كل ولدت فانت طالق
 فولدت ثلاثا تبطنون تقع الثلاث والولد الثاني رجعة في الطلاق الاول كما وتطلق
 به ثانيا كالولد الثالث فانه رجعة في الثاني وتطلق به ثلاثا عابدا ^{تعد}
 للطلاق الثالث بالحيض لانها من ذوات الاقرا مالم تدخل في سن الاياس ^{فقال}
 ولو كافوا يبطن يقع ثنتي الاولين لا بالثالث لانقضاء العدة به فتح والمطلقة ^{رجعة}
 تنزيه ويحرم ذلك في البائن الوفاء لزوجها الحاضر والغائب لفقد العدة اذا كانت
 الرجعة مرجوة والا فلا تفعل ذكره مسكين ولا يخرجها من بيتها ولو لمادون ^{للمنى}
 المطلق مالم يشهد على حتمها فبطل العدة وهذا اذا صرح بعدم رجعتها فلم يصح ^{كان}
 السفر رجعة دلالة فتح بخلافه المصنف والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى خلافا
 للشافعي فلو وطى لاعقر عليه لانه مباح لكن تكره الحمل بهاتنزيها ان لم يكن ^{قصده}

الايلاج موجباً للغسل وهو التقاء الختانين بلا حائل يمنع الحرارة وكونه عن
 قوة نفسه فلا يجعلها من لا يقدر عليه الا بمساعدة اليد الا اذا انتفش
 وعمل في حيض ونفاس واحرام وان كان حراماً وان لم ينزل لان الشرط الذي
 لا للشم قلت وفي المجتبى الصواب حلها بدخول المحشفة مطلقاً لكن في شرح
 المشارق لابن ملك لود طئها وهي نائمة لا يجعلها الاول لعدم ذوق العيلة
 وينبغي ان يكون الوطئ في حالة الانعاش كذلك وكراهة التزوج الثاني تحريماً
 لمحدث لعن المحلل والمحلل له بشرط التحليل كزوجتك على ان اطلقك وان
 الاول لصحة النكاح وبطلان الشرط فلا يجبر على الطلاق كما حققه الكمال
 خلافاً لما زعمه البرازي ومن لطيف الحيل قول ان تزوجتك وجامتكم او
 امسكتكم فوق ثلاث متلفات بائن ولو خافت ان لا يطلقها تقول زور
 ففنى على ان امرئ يبيد زياحي وتماه في العارية اما اذا اضرد^{البحر}
 بكراهة وكان الرجل ماجراً قصد الاصلاح وتاويل العن اذا شرط الاجرة البذر
 فم هذا كالمخرج صحة النكاح الاول حتى لو كان بلاولي بل بعبارة المراءة
 او بلفظ مبهمة او بحضرة فاستقين ثم طلقها ثلاثاً واراد حلها بلا زوج يرفع
 الامر لشافعي فيقضى به وبطلان النكاح اي في القائم والاين لا في المقضى
 برازيه وفيها قال الزوج الثاني كان النكاح فاستداوم ادخل بها كذبته
 فالقول لها ولو قال الزوج الاول ذلك فالقول له والزوج الثاني يهدم
 فلو لم يدخل لم يهدم اتفاقا فيه مادون الثلاث ايضاً كما يهدم الثلاث
 اجماعاً لانه اذا هدم الثلث فما دونها اولي خلافاً للمحدث فن طلق^ثت دونها
 وعادت اليه بعد اخر عادت بثلاث لوجه ثبنتين لوامدة وعند محمد وباقى^{ثمة} الا

بما بقي وهو الحق فتح واقره المصنف وغيره ولا اخبرت مطلقة الثلاث بمضي
عدته وعدة الزوج الثاني بعد دخوله والمدة تعملة له اى الاول ان
يصدقها ان غلب على ظنه صدقها واقل مدة ^{عده} عندة بحيض شهران و
لامه اربعون يوما لم ما تدع السقط كما روي تزوجت بعد مدة تعملة ثم قا^{لت}
لم تنقض عدتي او ما تزوجت باخر لم تصدق لان اودامها على الزوج دليل
الحل وعن الحنفي لا يحل تزوجها حتى يستغفرها وفي البرازية قالت طلقته
ثلاثا ثم ارادت تزويج نفسها منه ليس لها ذلك اصررت عليه ام كذبت
نفسها سمعت من زوجها انه طلقها ولا تقدر على منع من نفسها الا
بقتله لها قتله بدوا خوف القصاص ولا تقتل نفسها وقال لا وزج بري
ترفع الا مر للقاضي فان حلف ولا بينة فلا ثم عليه وان قتله فلا شيء
عليها والبارئ كالثلاث برازيه وفيها شهدا انه طلقها ثلاثا لها الزوج
باخر للتفصيل لو غايبا انتهى قلت معنى ديانته والصحيح عدم الجواز قينة
وفيها لم يقدر هو ان يتخلص عنها ولو غاب سحرته وردته اليها لا يحل
قتلها ويبعد عنها جهدة وقيل لا تقتله قايلاه الا سبيجاي وبه يفتي
كافي التارخانية وشرح الوهبانية عن الملقط والا ثم عليه كما صرح قال
بعد اى طلاقه ثالثا كان قبلها طلق واحدة فانقضت عدتها وصد^{قته}
المرأة في ذلك لا يصدق ان على المذهب المفتي به كما لم تصدقه هي ^{قبل}
يصدق ان ولو طلقها اثنتين قبل الدخول ^{تلق} ثم كنت لملقتها قبلها واحدة اخذ
بالثلاث والله اعلم باب الا يلا مناسبتة البينونة ما لا هو
لغة اليمين شرعا الحلف على ترك قربانها مده ولو ذميا والولي الله لا يمكنه ^{قربان}

امراته الا بشئ مشتق بزمه الامان كفركمها الحلف وشرطه محليته المدة
 يكونها منكوحة وقت تجيزه الا يلا ومنه ان تزوجتك فوالله لا اقربك ولو زاد
 انت طالق ثم تزوجها الزمة كفارة بالقران ووقع بائن بتركه واهلية الزوج للطلاق
 وعندها الكفارة فصح ايلاء الرمي بغير ما هو قربة وذايته وقوع الطلاق من
 شرائطه عدم النقص عن المدة وحكمه وقوع طلاقه بائنه ان لم يطا والكفار
 والحزائم المعلق ان حث بالقران والمدة اقلها الحزائم اربعة اشهر للمدة شهر
 واحد لاكثرها فلا يلام بحلفه على اقل من الاقلين وسببه كالسبب في الرمي
 والفاظه صريح وكناية فمن الصريح لو قال الله وكل ما ينقذه اليمين لا تقربك
 لغيرها نعت ذكره سعد لعدم اضافة المنع الى اليمين او والله لا اقربك لا محال
 لا طورك لا اغتسل منك من حنابة اربعة اشهر ولو لم ينص لتعين المدة وان
 قربك فليحج او نحو مما يشق بخلاف فعلي صلوة فليس بمول لعدم مشقتها
 بخلاف فعلي مائة ركعة وقياسه ان يكون موليا بمائة ختمه واتباع ما روي
 ولم اره او فانت طالق او فعلة حرو من الكناية لا امسك لا اتك ولا اغشاك
 لا اقرب فراشك لا ادخل عليك ومن الموبد نحو حتى تخرج الدابة او الدجال
 او تطلع الشمس من مغربها فان قربها في المدة ولو صجونا حثت وحينئذ نفى
 الحلف بالله وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء وسقط الا يتلا لا انتهاء اليمين
 والا يقربها بانت واحدة بعينها ولو ادعاه بعد مضيتها لم يقبل قوله الا بسببه وسقط
 الحلف لو كان موقفا ولو بعد اثنين از بعضى الثانية تبين بثانية وسقط الا يلا
 لا لو كان موبدا وكانت طاهرة كما مرفوع عليه فلو تكهها ثانيا والثالثا ومضت لا تقربك
 بل في اي قران بانت باخرين والمدة من وقت التزوج فان تكهها بعد ذلك

مطلق لا سقاء هذا الملك بخلاف ما لو بانت ببلاد دون ثلاث أو ابانها بتبجير
 الطلاق ثم عدت بثلاث يقع بالإيدخل المحرم كما مر في مسألة الهدم وأن
 وطئها بعد زوج آخر كفر لبقاء البين للمخت والله لا اقربك شهرين بعد
 هذين الشهرين لا لا لتحقق المدّة ولو مكث يوما اراد به مطلق الزمان اذا الساعة كذا
 بحر ثم قال الله لا اقربك شهرين لم يكن موليا قال بعد التمهيد الاولين اولا لنقض
 لكن ان قاله اتخذه الكفار والاعتدلت او قال الله لا اقربك سنة الا يوما لم
 موليا للحال بالان قربها لبق من سنته اربعة اشهر فالكفر صار موليا والا لا لو حد
 سنة لم يكن موليا حتى يقربها فيصير موليا ولو زاد الا يوما اقربك فيه لم يكن موليا
 ابدا لانه استثنى كل يوم يقربها فيه فلم يتصور منع ابدا او قال وهو بالعبارة
 والله لا ادخل مكة وهي بهلا يكون موليا لانه يمكنه ان يخرجها منها فيطأها
 الى من المطلقة رجعا صح لبقاء الزوجية ومطل بعض العدة ولو الى من مباينة او
 من اجنبية نكحها بعد اي بعد الا لا ولم يصفه للملك كما مر لا يصح لفوات محله
 ولو طئها كفر لبقاء البين ولو الى ابانها ان مضت مدته وهي في العدة بانت باجوي
 والا لاجنابية تحجب عجزا حقيقيا لا حكما كما حرّم لكونه باختيار عن وطئها لرضيها
 او صغرها او رتقها او غنة او مسافة لا يقدر على قطعها في مدة الايلا
 او الحبسة اذا لم يقدر على وطئها في السجن كافي البع عن الغاية ونحو لا يحق لم ارك
 لغيرة فلا يرجع وكذا حسبها ونشوزها فقيضة متوقفة بلسان فتت اليها او
 راجعتك اذا بطلت الايلا او رجعت عما قلت ونحوه لانه اذا اهابا لمنع فيزنيها
 بالوعد وان قد اجماع في المدّة فقيضة الوطئ في الفرج لانه الاصل فان وطئ
 في غير ذلك لم يركب الا يكون فبا ومفاده استراط واما العجز من وقت الايلاهم الى مضي

مدته وبه صرح في الملتقى وفي الحاوي إلى وهو صحيح ثم مرض لم يكن فيه
 إلا الجماع وبقي شرط ثالث ذكره في البهاج وهو قيام النكاح وقت النفي باللسان
 فلا بانيها ثم فاء بلسانه بقي الأيلاء قال لا موانه انت على حرام ومخوذ لك ^{انت}
 يعني الحرام ايلاء ان نوى التحريم اولم ينوشئوا وظهر ان فواء وهذا ان ^{في}
 الكذب وذاد يانة واما قضاوا يلاء تهستاني وتطبيقه بانه ان نوى
 الطلاق وثلاثة ان فواها وبقي بانه طلاق بائن وان لم ينو لغلبة العرف
 ولذا لا يحلف به الا الرجال ولم يكن له امرأة او حلفت به المرأة كان يحسب
 كالومات او بانة لا الى عدة ثم وجد الشرط لم تطلق امرأته المتزوجة به ^{تبقى}
 لصبر ورتها يمينا فلا تنقلب طلاقا ومثله انت معي في الحرام او المحرم يلزم في
 وخرمك عي و انت محصنة او حرام عي او لم يقل عي وانا عليك حرام او محرم او
 حرمت نفسي عليك لو انت عي كالنهر والحذيرين ^{لينة} ولو كان له اربعة
 نسوة والمسئلة مجالها وقع على كل واحد منهن طلاق واحدة بانه وقيل
 تطلق واحدة منهن واليه البيان كما مر في الصريح وهو الاظهر والاشبه
 ذكره الزيلبي والبرازي وغيرها وقال الكال الاشبه عندي الاول وبه
 جزم صاحب البحر في فتاواه وصححه في جواهر الفتاوى واقره المصنف في
 شرحه لكن في النقحيب ان يكون معنى قول الزيلبي والمسئلة مجالها يعني التحريم
 لا يقيد انت على حرام فما طبا لو واحدة كما في المتن بل يجب فيه ان لا يقع الا
 على المخاطبة انتهى قلت يعني بخلاف حلال الله او حلال المسلمين فانه ^{لهم}
 وبه يحصل التوفيق فليحفظ **فروع** انت على حرام الف مرة يقع واحدة
 طلقها واحدة ثم قال لها انت حرام ناويا شتمين وقع واحدة كره مرتين

نوى بالأول طلاقاً والثاني ميئاصح قال ثلاث مراتحلال الله علي حرام إذا
 كذا ووجد الشرط وقع الثلاث قال لهما انتها على حرام ونوى في أحدهما ثلاثاً
 وفي الأخرى واحدة فكما نوى به يفتى وقامه في البرازية قال انتها على حرام
 حنت وطى كل ولو قال والله لا اقربكما لم يحنت إلا بوطئهما والفرق لا ينبغي وفي الجور
 كرر والله لا اقربكما ثلاثاً في مجلس ان نوى التكرار اتحاد ولا فلايلا واحد و
 اليمين ثلاث وان تعدد المجلس تعدد الأيلا واليمين والله علم باب الخلع
 مولعة الأزالة واستعلاء إزالة الزوجية بالضم وفي غيرة بالفتح وشرعاً
 في البحر إزالة ملك النكاح خرج به الخلع في النكاح الفاسد ولعد البيئونة
 والردة فإنه لو كما في الفضول المتوقعة على قبولها خرج ما لو قال خلعتك ناوياً
 للطلاق فإنه يقع بآينا غير مسقط للحقوق لعدم توقفه عليه بخلاف خلعك
 بلفظ المفاعلة واختلي بلا مروط يسم شيئاً فقبلت فإنه خلع مسقط حتى لو كانت
 قبضت البدل ردتته خاينه بلفظ الخلع خرج الطلاق على مال فإنه غير مسقط
 فتح وقوله أو ما في معناه ليدخل لفظ المبالاة فإنه مسقط كما يجي وللفظ ^{لبيع}
 والشراف أنه كذلك كما صح في الصغير خلافاً للحنفية وأما التعريف صحة
 خلع المطلقة رجعيّاً ولا بأس به عند الحاجة للشقاق لعدم الوفاق بما يصلح
 للمهر بغير عكس كل لصحة الخلع بدون العشرة وبما يدها ويطن غنمها
 وجوز العيني انعكاسها وشرطه كالطلاق وصفته ما ذكره بقوله هو محين
 في جانبته لأنه تعليق الطلاق بقبول المال فلا يصح جوعه عند قبل قبولها ولا يصح
 شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس أي مجلسه و يقتصر قبولها على مجلس علمها
 وفي جانبها معاوضة بما لا يصح جوعها قبل قبوله وصح شرط الخيار لها ولو أكرهنا ^{تلقاها}

يقتصر على المجلس كالبيع فائدة يشترط في قبولها علمها بمعناه لانه معاوضة
 بخلاف طلاق وعتاق وتدابير لانه اسقاط والاستقاط يصح مع الجهل و
 طرف العبد في العتاق على مال كطرفها في الطلاق والخلع يكون بلفظ البيع و
 الشراء والطلاق والمباراة كعبت نفسك او طلاقك او طلقتك على كذا او بارائك او
 نازقتك وقبلت المرأة وحكمه ان الواقع به ولو بلا مال ولو بالطلاق الصريح
 على مال طلاق بائن وثمة فيما لو بطل البذل كما سيحجم والخلع هو من الكنايات
 فيعتبر فيه ما يعتبر فيها من فرائض الطلاق لكن لو قضى بكونه فسخا نفذ
 لانه مجتهد فيه وقيل لا خلعها ثم قال لم اوفيه الطلاق فان ذكره لا يصح
 قضائي الصور الاربع والا صدق فيما اذا وقع بلفظ الخلع والمباراة لانهما كنايتان
 ولا قرينة بخلاف لفظ بيع وطلاق وفيه اشارة الى اشتراط النية وهو ظاهر
 الرواية الا ان الشايخ قالوا لا يشترط النية هنا لانه يحكم غلبة الاستعمال
 صار كالصريح كما في القهستاني عن متفرقات طلاق المحيط وكذا له تحريما
 اخذ سمي ويلحق به الا براء عمالها عليه ان تشر وان تشرت لا ولو منه نشوز
 ايضا ولو بالكرما اعطاها على الوجه فتح وصح الشمنى كرامة الزيادة و
 تعبيرا للمنتقى لا باس به يفيد تنزيهه وبه يحصل التوفيق اكرهها الزوج عليه
 تطلق بلا مال لان الرضا شرط للنوم المال وسقوطه ولو ملك بدله في يد
 قبل الدفع او استحق فعليه اقيمته لو البذل قيميا ومثله ولو مثليا لان الخلع
 لا يقبل الفسخ خلعها او طلقها بنهر او خنزير او ميتة او نحوها مما ليس بمال وقع
 الطلاق بائن في الخلع رجعي في غيرة وقوعا مما نافيها الطلاق البدل وهو التمتع
 كما مر ولو سميت حلا لهذا الخلق ناذ هو خرج بالمهر لم يعلم ولا شيء له كما علمي قاضي

اى الحسية ولا شئ في يدها لعدم التسمية وكذا عكسه لكن لو كان في يدها
 جوهرة فقبلت فهي له علت او لا احرازها نفسها بقبولها وان زادت من
 مال او درهم ردت عليه في الاول مهما ان قبضته ولا شئ عليها جوهرة
 او ثلاثة دراهم في الثانية فلو في يدها اقل كلفتها ولو سمت دراهم فبات دينار
 لم اره البيت والصندوق ويطن الجارية اذ لم تلد لاقول المدة ويطن الغنم و
 ثمر الشجر كاليد فذكر اليد مثال كما في البحر قال وفيه في الخلاصة وغيره
 العلم فقال لو علم انه لا متاع في البيت او انه لا مهر لها عليه في خلعها معها فلا يلزم
 شئ لانها لم تطعمه فلم يصير معترف او لوطن ان عليه المهر ثم تذكر عدمه ردت
 المهر خالعت عما عدا ان لها على براتها من جنائده لم تبرأ وعليها تسليمه ان
 قدرت ولا فتيته لانه لا يطل بالشروط الفساد كالنكاح قالت طلقني ثلاثا
 بالف او عيا الف وطلقها واحدة وقع في الاول بائنة مثله اى مبتلت الالف
 ان طلقها في مجلسه والاف بائنة وفي الثانية لو كان طلقها اثنين فله كل الالف
 وفي الثانية رجعية مما لان على الشرط وقال كالبراء قال لها طلقني نفسك ثلاثا
 بالف او عيا الف فطلعت نفسها واحدة لم يقع شئ لانه لم يرض بالبينونة الا
 بكل الالف بخلاف ما مر لرضاها بها بالف فبعضها اولى وقوله انت طالق بالالف
 او عيا الف فقبلت في مجلسها لزم ان لم تكن مكرومة كما مر ولا سفينة ولا مريضة
 كما يحى الالف لانه تفويض او تعليق وفي البحر عن التنازخانية قال لا مرايته
 احدا كما طالق بالف درهم والاخرى بمائة دينار فقبلت طلقا بغير شئ انت طالق
 وعليك الف او انت حر وعليك الف طلق وتعتق مجانا وان لم يقبله او لا قوله
 وعليك الف جملة تامة وقال ان قبلا صبح ولزم المال علما بان الواو للمحال في الجملة

بقوله فقال طلقك بحالف فلم تقبل و قالت قبلت فالقول له ببينه بخلاف
 قوله بعينك طلاقك امس بحالف فلم تقبل و قالت قبلت فالقول لها وكذا لو قال
 لعبد كذا لك كقوله لغيرة بعيت منك هذا العبد بحالف امس فلم تقبل وقال
 المستري قبلت قبلت فان القول للمستري والفراق ان الطلاق بمال ميم
 من جانبته وهي ندعى حنثه وهو ينكر اما البيع فانزارة به اقراة اقرا بالقبول
 فانكاره رجوع فلا يسمع ولو برنا اخذ ببينتها تارة رائية ولو ادعى الخلع على
 مال وهي تنكر وقع الطلاق بانزارة والدعوى في المال بحالها فتكون القبول لها
 لانها تنكر وعكسه لا كيف ما كان بزارية **فروع** انكر الخلع او ادعى شرها
 او استثنى او ان ما فضله من دينه او اخلف في الطبع وانكره فالقول له و
 ا قالت كان بغير يد ا فالقول لها ادعت المهر نفقة العدة او انه طلقها
 و ادعى الخلع ولا بينة فالقول لها في المهر له في النفقة خلع امرائه عبد
 قسمت قيمته على مسيهما خالفك على عبدك وقف على قبولها وتكلم
 شتم ويسقط الخلع في نكاح صحيح ولو بلفظ بيع وشرا كما اعتد العادى و
 غير هو للمباراة اى الا براء من الجانين كل حق ثابت وقتها لكل منهما
 على الاخر ما يتعلق بقرنكسا بالنكاح حتى لو اباها ثم نكحها تانيا بمهر اخر فاستخلفت
 منه على مهر ابرى من الثاني لا الاول مثل المنة بزارية وفيها اختلعت
 على ان لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى ان له كذا من القطن صح لا خفصا
 البراءة بحقوق النكاح الا نفقة العدة وسكنها فلا يسقطان الا اذا ارضى
 عليها فتسقط النفقة لا السكنى لانها حق الشرع الا اذا ابرأته عن مونة
 السكنى فيصح فتح وهو مستغنى عنه بملذكرونا اذ النفقة والسكنى لم يجيبا

وقتها بل بعد ما وقيل الطلاق على مال مسقط للمهر كالخلع والمعتد لا ذكره
 النيراني ولا يربا برك الله ذكره البهسي شرط البراءة من نفقة الولدان وقتا كسنة
 صح ولزم والا لا يحجوفيه عن الملتقى وغيره لو كان الولد رضيعا صح وان لم يوقنا
 وترضعه حولين بخلاف العظم ولو تزوجها او مرتب او مات او مات الولد جمع
 ببقية نفقة الولد والعدة الا اذا اشترطت براتها ولها مطالبة بكسوة ^{لصبي}
 الا اذا اخلعت عليها ايضا ولو فطما فيصح كالظئير ولو خالعت على نفقة ولادة
 شهر مثلا وهي معسرة فطالبة بالنفقة يجبر عليها وعليه الاعتدال فتح
 وفيه لو اخلعت على ان تمسكه الى البلوغ صح في الاثنى لا لغلام ولو تزوجت ^{فللمزوج}
 اخذ الولدان ان اتفاقا على توكله لانه حق الولد وينظر الي مثل امسكه انك
 المدق ويرجع به عليها خلع الاب صغيرته بما لها او مهرها طلقت في الاصح كما
 لو قبلت هي وهي مقيمة ولم يلزم المال لانه تدبر وكذا الكبيرة الا اذا
 قبلت فيلزمها المال ولا يصح من الام مالم تلزم البذل ولا على صغير
 اصلا كما خالعت المرأة بذلك اي بما لها او مهرها وهي غير مرسدة فانها
 تطلق ولا يلزم حتى لو كان بلفظ الطلاق يقع رجعا فيهما شرح وهبانية
 فان خالعا الاب على مال ضمانا له اي ملتزما لا نفيا لعدم وجوب المال ^{عليها}
 صح والمال عليه كالخلع من الاجنبي والاب اولى بالاستقوط مهر لانه لم يدخل
 تحت ولاية الاب ومن جيل سقوطه ان يجعل بدل الخلع على اجنبي بقدر
 المهر ثم يحيل به الزوج من له ولاية تبض ذلك منه بوارية وان شرطه
 اي الزوج الضمان عليهما اي الصغيرة فان قبلت وهي من اصله
 بان كانت تعقل بان النكاح حالي والخلع سالب طلقت بلا شيء

لعدم اهلية العزامة وان لم تقبل اولم تعقل لم تطلق وان قبل الزوج في
 الاصح زايحي وان بلغت واجازت جاز فتح قال الزوج خالعك فقبلت المرأة
 ولم يذكر ما بلا طلقت لوجود الايجاب والقبول وبرى عن المهر الموحل لو كان
 عليه ولا يكن عليه من الموحل شيء ردت عليه ما ساق اليه من
 المهر العجل لما صرانه معاوضة فتعتبر بقدر الامكان خلع المريضة ^{بغير}
 من الثلث لانه تبرع فله الاقل من الارث وبدل الخلع ان خرج من الثلث ما
 فلاقل من ارثه والثلث ان ماتت في العدة ولو قبل الدخول فله البذل
 ان خرج من الثلث وتمامه في العنولين اختلعت المكتبة يلزمها المال
 بعد العتق ولو باذن المولى ليحرمها عن التبرع والامه وام الولد باذن المولى
 لزمهما المبدل للمال فتباع الامه وتسمى ام الولد والمدبرة ولو بداد
 فبعد العتق خلع الامه مولاها على رقبتهما ان زوجها حرا صح الخلع
 محابا وان زوجها مكاتب او عبدا او مدبرا صح وصارت امه للسيدة فلا ^{يطل}
 النكاح واما الحر فملاكها المطل النكاح فبطل الخلع فكان في تسميته ابنا ^{له}
 اختيار فروع قال خالعك على الف قاله ثلاثا فقبلت طلقت بثلاثه
 الا ان تعليقه بقبولها في الملتقى انت طالق اربعاً بالف فقبلت طلقت ثلاثاً
 وان قبلت الثلاث لم تطلق لتعليقه بقبولها باثلاث اربع انت طالق على دخولك
 الدار وقفت على القبول وعلم ان تدخل الدار وقفت على الدخول قلت فيطلب
 الفرق فان ان والفعل معنى الصد فتدبر قال خالعك واحدة بالف وقالت انها
 سالته الثلاث فلما قلتها فالتول لها خالعها على ان صدقها ولد ما ^{خشي} او
 على ان تمسك الولد عنده صح الخلع وبطل الشرط قالت اخلعت وقال طلقك باثني عشر ^{كراً}

Digitized by Google

اوظهار افكارى عن الصحيح كانت على كافي فان التشبيه بلام تشبيه ^{نظير}
 وزيادة ذكر القهستانى معزيا للحيط وصح اضافته الى ملك وسببه كان
 نكتة فكذا اختار لوقال ان تزوجتك فانت على كظهاى مائة مرة فعليه لكل
 مرة كفارة ثلث خاينه وطهارها منه لغو فلا حرمة ولا كفارة به يفتى جوهرة
 ورجح ابن الشحنة ايجاب كفارة ميان وذاى الطهار كانت على كظهاى او
 امك وكذا لو حذف على كافي النهر او راسك كظهاى او نحوه كالرقبة ما يفتى ^{به}
 عن الكل او نصفك ونحوه من الجزء الشايع كظهاى او كبطنها او كفها
 او كفتها او كظها اختار وعنتى او فرج اى او فرج بنتى كذا فى نسخ الشرح و
 لا يفتى ما فيه من التكرار والذي نسخ المتن او فرج ابي بالباء او فرجى وقد ^{علت}
 رده يصير به مظاهرا بلائيه لانه صريح فيحرم وطها عليه ودواعيه
 للمنع عن التماس الشامل للكل وكذا يحرم عليها تمكينه ولا يحرم النظر و
 عن محمد لو قدم من سفره تقبيلها للشفقة حتى يكفى وان عادت اليه
 بملك بمان او بعد زوج آخر لبقاء حكم الطهار وكذا للعان فان وطئ قبله ^ب
 واستغفر وكفر للطهار فقط وقيل عليه اخرا ولا يعود ولو طئها ثانيا قبلها
 قبل الكفارة وعودة المذكور فى الآية عزمه غرما وكذا فلو غرم ثم بد الله ^{كفارة}
 عليه على استباحة وطها عما قالوا فيريدون الوطئ قال الفراء العود الرجوع ^{اي يرجعون}
 واللام بمعنى عن وللمرأة ان تطلبه بالوطئ لتعلق حقه به وعليها ان تمنعه
 من الاستمتاع حتى يكفى وعلى القاضى الزامه به بالنكفر دفعا للضرورة عنها
 بحسب او ضرب على ان يكفى او يطلق فان قال كفت صدق ما لم يعرف بالكذب
 ولو قيد بوقت سقط بعضيه وتعليقه بمشقة الله ^ب تبطله بخلاف مشية

وان زى بابت على مثل ابي او كامي وكذا لو حذف على خانيه بزا اوظهار او
 طلاقا صحت نيته ووقع ماواه كناية ^{لا} والانيوشا ^{لا} في وتعين الاذني اي
 المهر يعني الكرامة ويكره قوله انت ابي واييتي ويا اختي ونحوه وبانت علي
 حرام كاي صح ماواه من طهار وطلاق وتمتنع ارادة الكرامة لزيادة لفظ التهم
 وان لم ينو ثبت الاذني وهو الطهار في الاصح وبانت على حرام كظها اي ثبت
 الطهار لا غير لانه صريح ولا طهار صحيح من امته ولا ممن نكحها بلا امرها
 ثم ظاهر منها تم اجازت لعدم الزوجية امتنع على كظها اي طهار منها
 اجماعا وكفر لكل وقال مالك واحمد يكفي كفارة واحدة كالاية ظاهر من
 امراته مراني مجلس فعليه لكل طهار كفارة فان عني التكرار والتاكيد
 فان بمجلس صدق قضاء الا لا على المعتمد وكذا لو علقه بنكاحها كما مر في
فروع انت على كظها اي كل يوم ولو اتى بني تجمد دونه قرا بنها لا
 ولو قال كظها اي اليوم وكلما جاء يوم صار مظاهر اظهارا اخر مع بقاء
 الاول ومتى على بشرط متكرر تكرر ولو قال كظها اي رمضان كله ورجب ^{كله}
 اتحد استحسانا ويصح تكفيره في رجب لا في شعبان لمن طاهر واستثنى
 يوم الجمعة مثلا ان كفر في يوم الاستثناء لم يجز والاجازة تارة خانية بحر
 باسم الكفارة اختلف في سببها والمجهود على انه الطهار
 والعود هي لغة من كفر الله عنه الذنب محناه وشرا تحريم رتبة قبل الوطي اي
 اعتاقها بنية الكفارة فلو ورث اباه نارا الكفارة لم يجز ولو صغيرا ضيعا
 او كافرا الوصاح الدم لو مرهونا او مديونا او ابقا علت حياته او مرتدة
 في المزد وحربي خلى سبيله خلاف او اصم ان صح يسمع ولا لا او حسيا او ^{مجنونا}

ورتقا او قرتا او مقطوع الاذنين او ذاهب الحصى او شغل الحمية وراس او
 مقطوع الف او شفتين ان قدر على الاكل والا لا او اعور او انمخس او مقطوع
 احد يديه واحد يارخليه من خلاف او مكاتبالم يود شيئا واعتقه مولا
 لا وارث وكذا يقع عنها شرا قريبه بنية الكفارة لانه يصنع بخلاف الارث
 واعتاق نصف عبدة ثم باقيه استحسانا بخلاف المشترك كما يجي لا يجزي
 فان حبس المنقعة لانه ما لك حكما كالاعمي والمجنون الذي لا يعقل من
 يسق يجوز في حال افاقته ومريض لا يرجي بروه وساقط الاسنان والمقطوع
 يدا او ايها ماة او ثلاث اصابع من كل يد او رجلا او يد ورجل من جانب
 ومعتوة ومغلوب كافي ولا يجزي ما دبره ام ولد ومكاتب ادى بعض يده
 ولم يعجز نفسه فان عجز فخره جازوهي حلة الجواز بعد لائه شيئا واعتاق
 نصف عبد مشترك ثم باقيه بعد ضمانه لتمكين النقصان او نصف عبدة
 عن تكفيره ثم باقيه ثم بعد ولي من ظاهر منها لا امر به قبل الناس فان
 لم يجد المظاهر ما يعتق وان احتاجه لخدمته او لقضاء دينه لانه واحد
 حقيقة بد الع فاق الجعرة له عبد للخدمة لم يجز الصوم الا ان يكون زمنا
 انتهى عنه العبد ليتوان كلامهم ويحتمل وجوبه للمولى لكنه يحتاج الى نقل
 ولا يعتبر مسكنه ولوله مال وعليه دين مثله ان ادى الدين اجزاء الصوم و
 الا فتولا ولوله مال غائب انتظره ولو عليه كفارتان وفي ملكه رقبته قضا
 عن احدهما ثم اعتق عن الاخرى لم يجز وبعبكسه جاز صام شهرا ولو شأ^{نه}
 وخسين يوما بالهلال والافستين يوما ولو قدر على التحريم في آخر الاخير
 لزما العتق وان لم يمهله با ولا قضاء ولا فطر وان صار نفلا متابعه قبل المسين

ليس فيهما رمضان وإيام نهى عن صومها وكذا كل يوم شرط فيه الشايع فإن
أفطر بعد كسفر نفاس جلا من حين آذا أليت أو بغيره ووطيها المظاهر
منها أما لو وطى غيرها ووطيها غير مفطر يضره اتفاقا كالوطى في كفارة القتل فيهما
أى الشهرين مطلقا بل لو دنها راعا مداونا سبيلها في المختار وغيره وتقيد
ابن ملك الليل بالعد غلط جمل لكن في القهستان ما يخالفه فتنبه استأنف
الصوم لا الأطعام إن وطئها في حلاله لا النصة ^{ظلال} الأطعام وتقيدة في تحريم
وصيام والعبد ولو مكثبا أو مستسعى وكذا المحجور عليه بالسفة على
المعتد لا يجزئ الصوم المذكور ولم ينصف لما فيها من معنى العبادة وليس
للسيد منعه منه ولو وصلية اعتق سيدة عنه أو أطمع ولو بأمره لعد
أهلية التملك إلا في الإحصار فيطمع عنه المولى قيل ندب أو قيل وجوبان
عبر عن الصوم لمرض لا يبري برؤة أو كبر أو أطمع أي ملك ستين مسكينا ولو حكما
ولا يجزئ غير المراهق بدائع كالقطرة قد راومصرنا أو قيمة ذلك من غير ^{من} المضمون
إذا العطف للمخاترة وإن أراد ألا يباحه غذاهم وعشاهم أو غذاهم وأعطاهم
قيمة العشا أو عكسه أو أطمعهم غداين أو عشائين أو عشا وسجورا أو ^{شبههم}
جاء بشرط إدام في خبر شعير ورثة لا بركما جازوا أطمع أحدا ستين يوما والتجدي
الحاجة ولو أباحه كل الطعام في يوم واحد اجزا عن يومه ذلك فقط اتفاقا
وكذا إذا ملكه الطعام بدفعات في يوم واحد على الأصح ذكره الزياي لفقد
التعدد حقيقة وحكما أو غيره إن يطعم عنه عن طهارة ففعل ذلك الغير
صح وهل يرجع أن قال عما أن ترجع رجوع وان سكت نفي الدين يرجع اتفاقا و
في الكفارة والزكاة لا يرجع عما المذهب كما صحت الإباحة بشرط الشيع في طعام

الكفارات سوى القتل وفي القدية لصوم وجناية حج وحازا الجمع بين آية
 وتعليك دون الصلوات والعشر والضابط ان ما شرع بلفظ الطعام وطعام
 حازه الا باجته وما شرع بلفظ ايتا واذا اشترط فيه التتليك حرره عبد بن عن
 ظهارين من امرأة او امرأتين ولم يجز واحد الواحد صح عنهما او مثله
 في الصلوة الصيام اربعة اشهر والا طعام مائة وعشرين فقيرا لا اتحادا ^{لجس}
 بخلاف اختلافه الا ان يؤى بكل كلافيه وان حرره عنهما رقبة واحدة او
 صام عنهما شهرين صح عن واحد بعينه وله وطى التي كفر عنهما دون ^{حز} الا
 وعن ظهار وقتل الا لا يصح لما مر لم يحرك كافر فتنصع عن الظهار استحسانا
 لعدم صلاحيتها للقتل اطعم ستين مسكينا كالا صاعا بدفعته واحدة عن
 ظهارين كما مر صح عن واحد كذا في نسخ الشرح ونسخ المتن لم يصح او عنهما
 خلافا للمحد وجه الحال وعن افطار وظهار صح عنهما اتفاقا والا اصل
 نية التقيين والجس المتحد سببه لغو في المختلف سببه مفيد فروع
 العتوب في السيار والا عسار وقت التكفير اطعم مائة وعشرين في يوم يجزى الا
 عن نصف الا طعام فيعيده على ستين منهم عدلا وعشا ولو في يوم آخر ^{للز}
 العدد مع المقدار ولم يجز اطعام فطيم ولا شعبان باب — اللعان
 هو لغة مصدا لا عن كفال من اللعن وهو الطرح والابعاد سمي به لا بالغب
 لللعنة نفسه قبلها والسبق من اسباب الترجيع وشرع شهادات
 الارب كشهود الزنا موكلات بكلاء يمان مقرنة بشهاداته باللعن وشهادتها
 بالغضب لا نهن ليكثر اللعن فكان الغضب اربع لها قامة شهاداتها
 مقام حد القذف في حقه وشهاداتها مقام حد الزنا في حقه اي ^{عنا} الاثلا

في حقه وشهادتهما مقام حد الزنا في حقه اي اذ تلا عننا سقط عنه حد القذف
 وعنهما حد الزنا لان الاستشهاد بالله مهلك كالحد بل اشد بشرط قيام الزوجة
 وكون النكاح صحيحا فاسد وسببه قذف الرجل في جنته قذفه فواجب الحد
 في الاجنبية خصت بذلك لانها هي المقدوفة فتم لها شرط الاحصان وركن
 شهوات موكدات باليمين واللعن وحكمه حرمة الوطى والاستمتاع بعد القذف
 ولو قبل التفريق بينهما لم يثبت المتلاعنان لا يجتمعان ابدا واهله من هو اهل
 الشهادة عيا المسلم فن قذف بصرح الزنا في دار الاسلام زوجته الحية بنكاح
 صحيح ولو في عدة الرجعي العفيفة عن فعل الزنا ونقضه بان لم توطأ حراما او
 لومرة بتشبهة ولا بنكاح فاسد ولا لها ولا بلا اب وصالحا لاداء الشهادة عيا
 المسلم فخرج مخوف وصغير ودخل الاممي والفاسق لانهما من اهل الاداء ومن نفى
 نسب الولد منه لغيره وطالبته او طالبه الولد للنفي به اي بموجب
 القذف وهو الذي عند القائلين بعد العفو والنكاح وان تقدم الزنا لا يبطل
 الحق في قذف وقصاص وحقوق عباد وجوهرة ولا فضل لها الستر والعالم ان
 يامر ما به لا يمن خيلون اي ان افترق بينهما او ثبت قذفه بالبينة فلو انكروا
 لاينة لم يمس تخلف وسقط اللعان فان ابى جيس حتى يلاعن او يلدب
 نفسه فيحد للقذف فان لاعن لا محنت بعدة لانه المدعى فلو بدالها
 اعادت فلو فرق قبل الاعادة صح لمصالح المقصود ولا حسبت حتى تلاعن او
 تصدق فيندفع به اللعان ولا تحلوان صداقته ادعى لانه ليس باقرار
 قصدا ولا يثبت النسب لانه حق الولد فلا يصدقان في ابطاله فلو امتنع احسا
 من اللعان والادعوى المرأة استشكل في النهي جيسها بعد امتناعه

شامدا لرقه وكفرة وكان اهلا للقدف اي البغاة قولا ناطقا حد به اصل

ان اللعان اذا سقط لعنى من جهته فلو القذوف صبيحا حد ولا فلاح حد

ولا لعان وان صلح شامدا والمال انها لم تصح او من لا يحقدار فيها فلا

حد عليه كما لو قذفها اجنبي ولا لعان لانه خلفه لكنه يعز جسما

لهذا الباب وهذا نصح بما فهم ويعتبر الا حصان عند القذف فلو قد

وهي املة او كفرة ثم اسلمت او عتقت فلا حد ولا لعان زليحي وسيقط اللعان

بعد وجوبه بالطلاق البائن ثم لا يعود يثزو جها بعد لان الساقية يعود

وكذا يقطع بزناها ووطئها بشبهة وبردتها لا يعود لو اسلمت بعد وسيقط

بموت شامد القذف وغيبته لا يقطع لو عي الشاهد او فسق او ارتد

ولو قال لزوجته زينة وانت صبية او محبونة وهي اي الجنون يعهود

فلا لعان لا سنادة لغير محله بخلاف زينة وانت ذمية اراملة او مند

اربعين سنة وعمرها اقل حيث يتلعان لا يقتصاره فتح وصفته

ما نطق النص الشرعي به من كتاب وصحة فان التلعان ولو اكثر كانا

بتفريق الحاكم فيتوارثان قبل لفريقه الذي وقع اللعان عنده

ويفرق ان لم يرضيا بالفرقة شتمني ولو زالت اهلية اللعان فان يجر

كجنون فرق والا لا وتلا عن افغاب احدهما وكل بالتفريق فرق

نشا وخانية ومفارقة انه اذا لم يוכל ينظر فلو لم يفرق الحاكم حتى عزل

او مات استقبله الحاكم الثاني خلا فالمجدي ولو اذها الحاكم ففرق

بينهما بعد وجود اكثر من كل منهما ولو بعد الاقل اي مرة او مرتين

لا ولو فرق بعد لعانه قبل لعانها نفذ لانه مجتهد فيه

تأخرانية وقيد في البحر غير القاضي المحنفي املهم فلا ينفذ وحرم وطأها بعد
 اللعان قبل التفريق لما مر ولها نفقة العدة وان قذف الزوج ولدي نفي النكاح
 نسبه عن ابيه والحقه بامه بشرط صحة النكاح وكون العلوق في حال حي
 فيه اللعان حتى لو علق وفي امة او كتابية فعتقت واسلمت لا يثنى لعدم
 للتلاعن واما شرط النفي فسنته مسبوطة مذكورة في البدائع وسيجيء
 الكذب نفسه ولو كاذبة بان مات الولد النفي عن مل فادعى نسبه حد القذف
 وله بعد ما الكذب نفسه ان ينكحها حدا ولا وكذلك قذف غيرها فنجس
 صدقته او زنت وان لم تجد لروال العفة والمأصل ان له زوجها اذا خرجا
 با واحد هما عن اهلوية اللعان ولا لعان لو كانا خرسين او احدهما وكذا لو طار
 ذلك الخرس بعد اى اللعان قبل التفريق فلا تفريق ولا حد له به بالشبهة مع
 فقد الركن وهو لفظا اشتهر وكذا لا تلان بالكتابية كما لا لعان بنفي الحمل لعدم
 تيقنه عند القذف ولو تيقناه ولا دنها قتل المدعى يصير كانه قال ان كنت
 حاملا فلذا والقذف لا يمنع تعليقه بالشرط وتلاعنا بقوله زنت وهذا
 الحمل منه للقذف الصريح ولم ينف الحاكم الحمل لعدم الحكم عليه قبل ولادته
 نفيه عليه الصلوة والسلام ولان هلال العلم به بالوحي نفي الولد المحي عند النهية ومدا
 سبعة ايام عادة وعند ابتناع الله الولادة صح وبعد لا لا قرارة به دلالة ولو غابا
 فحالة علمه كحال ولادتها ولا عن فيهما فيما لا يصح فيه اولا لوجود القذف فقد تحق ^{اللعان}
 بنفي الولد ولم ينف النسب فقوله فيما مر ونفي نسبه ليس على الطلاقه نفي اول التواء ^{من}
 واقر بالتالي حد ان لم يرجع لتكذيبه نفسه وان عكس لا عن ان لم يرجع لقد نهاه نفيه
 والنسب ثابت فيهما لا منهما من ماء واحد ولو جاءت بثلاثة في بطن واحد فنفي التلاني

افرى الاول والثالث لآمن وهم بنوه ولو نفي الاول والثالث واقر بالثاني مجدداً
 بزوجكوت احد من نمنى مات ولد لللعان وله ولد فادعاه الملا عن اذ ولد
 اللعان فذكر اثبت نسبه اجماعاً وان كان انثى لا لاستغنائها بنسب ابيه
 خلا فاله ما ابن ملك **فروع** الاقرار بالولم الذي ليس منه حرام كل سكوت
 لا يستلحق نسب من ليس منه بمجر فيه من سقط اللعان بوجه ما اوثبت
 النسب بالاقرار او بطريق الحكم لم ينفق نسبه ابداً فلو نفاها ولم يلاع عن حق
 قد نفها اجبني الولد فمد فقد ثبت نسب الولد ولا ينشئ به بذلك وفيه
 عن شرح التلخيص في نسب التوأمين ثم مات احد هما عن تومله وامه
 اخ لام فلا رت اثلا تا فوضا وردا للام السدس وللآخرين الثلث والباقي
 يرد عليهم وبه **ع** سلم ان نفية يخرج عن كونه عصبه قاله و
 صرحوا ببقاء نسبه بعد القطع في كل الاحكام لقيام فراشها الا في حكمين كالأر
 والنفقة فقط حتى لا تصح دعوة غير النافي وان صدقه الولد انشئ قلت
 قال البهني الا ان يكون من ولد مثله لثلاث اوداعه بعد موت الملا عن
 فليحفظ **باس** **ع** الغنين وغيره هو لغة من لا يقدر على
 الجماع فعيل عنه مفعول وجعه عنني وشرعاً من لا يقدر على جماع زوجته
 عنه لما منع منه لكبر سن او سحر اذ الرق لها المانع منها خاينة اذا وجد ^{لا خيار} التماس
 نوحها محبوباً او مقطوع الذكر فقط او صغيرة جداً كالذلول وقصير الامم
 ادخاله داخل الفرج فليس لها الفرقة بمجر وفيه نظر وفيه المحبوب كالغنين
 الا في مسئلتين التاجيل ومجي الولد فوق الحاكم بطلبها لحررة بالغة غير
 رقاق وقرنا وغير عالمة بحاله قبل النكاح وغير راضية به بعد بينهما في

الحال ولو المجهوب صغير العدم فائدة التأخير فلو حب بعد وصوله اليها
 مرة او صار عينا بعد اى الوصول لا يفرق لمحصل حقها بالوطي مرة جاءت
 امرأة المجهوب بولد ولم يعلم بحبه فادعاه ثبت نسبه ثم علمت فلها الفقة
 تناخاينه ولو ولدت بعد التفريق الى اثنين ثبت نسبه لانزاله بالسحق و
 التفريق باق محاله لبقائه ولو كان عينا بطل التفريق لزوال عنيته بمرت
 نسبه كما يبطل التفريق بالبينة على اقرارها بالوصول قبل التفريق لا بعدة
 للثمة ونسقط نظر الرابحي ولو رجعته عنيته هو من لا يصل الى النساء
 لمرض او كبر او سحر يسمى المعقود وهبانية او خصية لا ينفذ ذكره فان انتشر
 لم تخير عجز عليه فهو من عطف الناصر على العام لحقائه وان كان باولا
 لفقها يقسامون في ذلك شهر اجل سنة لا شتماله على الفصول الاربعة
 ولا عبدة بتاجيل غير قاضي البلدة قسرية على ^{بالاملة} ثمانية وعشرين
 وخمسون يوما وبعض يوم وقيل شمسية بالايام وهي ازيد بأحد عشر
 يوما قيل وبه يفتى ولو اجل في اثناء الشهر فبالايام اجماعا ورضان ايام
 حيضها منها وكذا حجه وغيبته لا مدة حجه وغيبته او صرة ورضها مطلعا
 به يفتى والواجبة ويوجل من وقت الحنفية ما لم يكن صيا او مريضا او محرما
 فبعد بلوغه وصحته واحرامه ولو مظامر لا يقدر على العتق اجل سنة وشهر
 فان ولى مرة فبها والابنت بالتفريق من القاضي ان ابى طلاقها بطلبها ^{تعلق}
 بالجميع فيعم امرأة المجهوب كما مرو لو محبونة بطلب وليها ومن نصبه القاضي
 ولوامدة الخيار لو كمالان الولد له وهو اى الخيار على التراجي لا الفور فلو ^{تعلق}
 عنيته او محبوبا ولم تخاصم زمانا لم يبطل حقها وكذا لو خاصته ثم تركته مدة

فلها المطالبة ولو واجهته تلك الأيام خائبة كما لو رفعته الى قاضي فاحله سنة
 ومضت السنة ولم تحاصم زمانا زلي ووادى الوطي وانكرته فان قالت امرأة
 ثقة والتنان احوطي بكيان تبول على جدل او يدخل في فرجها مع بيضة خمر
 في مجلسها وان قالت مي تيب او كانت تيبا صادق جلفه فان نكله لا ابتداء
 اجل وفي لا نكاحا خبرت كما يصدق لو وجدت تيبا وزعت زوالا عذرت بها بسبب
 آخر غير وطنة كما صبه مثلا لانه ظاهر ولا اصل عدم اسباب آخر مزاج
 وان اختارت ولو دلالة بطل حقها كما لو وجد منها العراض بان قامت
 من مجلسها او اقامها عوان القاضي او اقام القاضي قبل ان تختار شيئا
 به يفتي واقعات لا مكانه مع القيام فان اختارت طلق او ذوق القاتل زوج
 الاول او امرأة اخرى عالمة بماله لا خيار لها بما المذهب المفتي به بمجرع المحيط
 خد من الضميمة الخائبة ولا يتغير احد الزوجين بعيب الا آخر ولو فاحشا كجنون
 وجنن وبرد ورتق وقرن وخالف الائمة الثلاثة في الخمسة لوار الزوج و
 لو قضى بالرد صح فتح ولو تراضيا اي العنين وزوجته مع النكاح تاينا بعد
 التفريق صح وله شق رقي امته وكذا زوجته وهل تجبر الظاهر نعم لان التسليم
 الواجب عليها لا يمكن بدنه منفرقت واقاد البهمني انها لو تزوجته على
 انه حواوسي او تادى على المهر والنفقة فيان بخلافه او كما انه فلان ابن
 فلان فلا زاهر لقيط او ابن زنا كان لها الخيار فليحفظ باســـــــــــــــــ العدة
 هي لغة بالكسر الاحصاء بالصم الاستعداد للا موقوف عما توصل يلزم المراجعة
 والرجل عند وجود سببه ومواضع تربية عشرة من مذكرة في الخزانة
 حاصلها يرجع الى من امتنع نكاحها عليه لما منع لا بد من ذواله كنكاح اختها

اربع سواها واصطلاحاً تزويج يلزم المرأة او ولي الصغيرة عند زوال النكاح
 فلا عدة لزنا او شبهة كنيكاح فاسد ومنه فوفه لغير زوجها وبينى زيادة
 ليشتمل على عدة ام الولد وسبب وجوب عقد النكاح المتأكد بالتسليم و
 ما جرى مجراه من موت او خلوة اى صحبة فلا عدة بخلوة الرقاً وشرطها
 الفرقة ولكنها حرمان ثابتة بها كحرمة تزوج وخروج وصحة الطلاق فيها
 اى العدة وحكمها حرمة نكاح اختها وانواعها حيض واستبراء وضع حمل كما افاد
 بقوله وهي حق حرة ولو كتابية تحت مسلم تحيض لطلاق ولر رجعي او فسخ
بجميع اسبابه ومنه الفرقة بتقبيل ابن الزوج نهر بعد الدخول حقيقة او
حكماً اسقطه في الشرح وحرم بان قوله كذا ان وطئت راجع للجميع فلا عدة
كواحد لعدم تجزئ الحيضة ولا لاولي الشرف براءة الرحم الثانية لحرمة النكاح
لأنه لا يفسد الحيضة كذا عدة ام ولد مات مولاه او اعنتها لان لها فراساً كالحرة ما لم تكن حاملاً او
او محرمه عليه ولو مات مولاهم وزوجها ولم يدركها الاول تعتد باربعة اشهر وعشرا
بابعد الاجلين بحركة لا ترت من زوجها لعدم تحقق حرمتها يوم موته ولا تعتد
عامة ومدة كان يطأها لعدم الفرائض جوهرة وكذا موطوءة بشبهة
كزفوفه لغير بعلها او نكاح فاسد كزفوفه والفرقة يتعلق بالصورتين معا والتعد
في حق من لم تحض حرة ام ام ولد لصغر بان لم تبلغ تسعا او كبر بان بلغت سن
الاياس او بلغت بالسن وخرج بقوله ولم تحض الثابتة الممنوعة الطهر بان حاضت
ثم امتد طهرها فتعد بالحيض الى ان تبلغ الاياس جوهرة وغيرها وما في
شرح الوهبانية من انقضائها بتسعة اشهر غريب يخالف لجميع الروايات فلا
به كيف وفي نكاح الخلاصة لو قيل لحنفي بما ذهب الامام الشافعي في كذا وجب

ان يقول قل ابو حنيفة كذا نعم لو قضى مالكي بذلك نفذ كما في البحر والنهر قد
 شيخنا الخبر الوكي سالما من النقص فقال * لم تَطهر بتسعة اشهر * وقلمد
 ان مالكي يقول * ومن بعد الاكوجه للنقض هكذا * يقال بلا نقد عليه ^{ينظر}
 واما ممددة الحيض فالمفتي به كما في حيض الفتح تقديروا طهرها بشهرين فسيته
 اشهر للأطهار وثلاث حيض بشهر احتياطاً ثلاثة اشهر بالأهلة لوفى العدة
 والا فبالايام بحر وغيره ان وطئت في الكل ولو حكما كالحلوة ولو فاسدة كما مر ولو
 نجس للعدة المهقرنية والعدة للموت اربعة اشهر بالأهلة لوفى العدة كما مر
 عشر من الايام بشرط بقاء النكاح صحيحا الى الموت مطلقا وطئت او لا ولو صغيرا
 او كتابية تحت مسلم ولو عبدا فلم يخرج عنها الا الحامل قلت وعم كلامه منذ
 الطهر كالمرضع وهي واقعة الفتوى ولم ارها لان فراجه وفي حق امه تجب
 بطلاق او فسح حيضتان لعدم التخي وفي امه لم تحض لطلاق او فسح او ماتت
 زوجها نصف ما للحره لقبول التصفيف وفي حق الحامل مطلقا ولو امه او كتابية
 او من زنا بان تزوج جلي من زنا فدخل بها ثم مات او طلقها تعتد بالوضع جواهر
 الفتاوى وضع جميع حملها لان الحمل اسم لجميع ما في البطن وفي البحر خروج الذكر والذ
 كالكل في كل الاحكام الا في حملها لا زواج احتياطاً ولا عبوة بخروج الراس
 ولو مع لا قرف ولا قصاص بقطعه ولا يثبت نسبه من المبانة ولو اقل من ستين
 ثم باقية لاكثر ولو كان زوجها الميت صغيرا غير مراحم وولدت اقل من نصف
 حول من موته في الاصح لمعوم آية واولات الاحمال وبنين حبلت بعد موت
 الصبي بان ولدت لنصف حول فالكثرة الموت اجماعا لعدم الحمل حين الموت
 ولا نسب في حاله اذ لا مال للصبي نعم ينبغي ثبوته من المراهق احتياطاً فتح و

لومات في بطنها ينبغي بقاء عدتها الى ان ينزل او تبلغ حد الاياس نفرد في
حق امرأة الفارس الطلاق البائن ان مات وهي في العدة ابعد الاجلين
من عدة الوفاة وعدة الطلاق احتياطاً بان تربع اربعة اشهر وعشرين
وقت الموت منها ثلاث حيض من وقت الطلاق شئ في فيه قصور لا نها
لوم ترفيها حيضاً تعتد بعد ثلاث حيض حتى لو امتد طهرها بقي عدتها
حتى تبلغ الاياس فتح وقيل بالبائن لان لمطلقة الرجعي مالموت اجماعاً والعد
فمن اعتقت في عدتها رجعي لا عدة البائن ولا لموت ان تم كعدة حرة ولو اعتقت
واحدة ما الى البائن او الموت فعدة شهر لبقاء النكاح في الرجعي دون
الاخيرين وقد تنقل عدة ستا كما مت صغيرة منكوبة طلقت رجعياً فتعد
بشهر ونصف في ائت تصير حيضتين فاعتقت تصير ثلاثاً فامتد طهرها
للايات تصير بلا شهر فمأدمها تنقير بالحيض فمات زوجها تصير اربعة اشهر
وصرا ايسة اعتدت بلا شهر ثم عأدمها مع جاري عأرتها او حبلت من
روح آخر بطلت عدتها ونسد نكاحها واستأنفت بالحيض لان شرط الخفية
تمحق الاياس من الاصل وذلك بالبحر الدائم الى الموت وهو ظاهر الرواية كما
في الفاية واختاره في الهداية فتعين المصير اليه قاله في البحر بعد حكاية ستة
اقوال صحيحة واقوة المصنف لكننا اختار البهني ما اختاره الشهيد انها
رأه قبل تمام الاشهر استأنفت لا بعد ما قلت وهو ما اختاره صد الشريعة
وملا خسر الباقين واقوة المصنف في باب الحيض وعليه فالنكاح جائز و
تعتد في المستقبل بالحيض كما صح في الخلاصة وغيرها وفي المجموع والمجتبى
انه الصحيح المتأرو عليه الفتوى وفي تصحيح الفتوى وهذا التصحيح اولى من

بترابية وفي الطلاق المبهم من وقت البيان ولو شهدا بطلانها ثم بعد ايام
 عدلا ففرضنا ان الفسقة فاعادة من وقت الشهادة لا القضاء بخلاف
 ما لو اقر بطلانها منذ زمن ماض فان الفتوى انها من وقت الاقرار مطلقا
 نفيا للهمة الموضوعة لكن ان كذبته في الاسناد او قالت لا ادري وجبت
 العدة من وقت الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته فكذلك غير
 انه ان وطئها الزمة مهرتان اختيار ولا نفقة ولا كسوة ولا سكنى لها القبول
 قولها على نفسها خائنة وفيها اباؤها ثم اقام معها زمانا ان مقار بطلانها تنقضي
 عدتها لمن منكر او في اول طلاق جواهر الفتاوى اباؤها و اقام معها فان اشهر
 طلاقها فيما بين الناس تنقضي والا لا وكذا الرضا العها فان بين الناس ^{شهد} و
 على ذلك تنقضي والا لا هو الصحيح وكذا لو كنتم طلاقها لم تنقض زجرا انتهى و
 فبعدوها من وقت الثبوت والظهور ومبدأها في النكاح الفاسد بعد
 التفريق من القاضي بينهما ثم لو وطئها أحد جوهرة وغيره ما قيد في البجحة
 بكونه بعد العدة لعدم المحل بطي العدة أو الماركة اي اطهار الغنيم من
 الزوج على ترك وطئها بان تقول بلسانه تركتك ونحوه ومنه الطلاق وانكار
 النكاح لو حضرتها والا لا لا بمجرد العزم لو مد حواله والا فيكفي تفريق الابدان
 والحلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا ينقص عد الطلاق
 لانه فسخ جوهرة ولا تقعد في بيت الزوج بترابية قالت مصت عد والمدة
 تحتمله وكذبها الزوج قبل قولها مع حلفها والا تحتمله المدة لان ^{انما} لا يمين
 يصدق فيما لا يخالفه الظاهر ثم لو بالشهور والقدر المذكور ولو بالحيض
 فاقطع الحقة ستون يوما ولا مائة اربعون مالم تدع السقط كما مر في الرجعة

ولم يكن طلاقها معلقا بولايتها فيضم لذلك خمسة وعشرين ألفا من كفا
 مرفي الجيوش نكح نكا حاصيها معتدته ولو من فاسد وطلقها قبل الوطي
 ولو حكما وجب عليه مهر تام وعليها عدة مبتدأة لأنها مقبوضة في
 بداء الوطي الأول لبقاء أثره وهو العدة وهذه إحدى المسائل العشر المبينة
 على الدخول في النكاح الأول دخول في الثاني وقول زوجه لا عد عليها فتصل
 للزوج أبطله المصنف بما يطول وحزم بان القاضي المقلد إذا خالف
 مشهور مذهبه لا ينفذ حكمه في الأصح كما لو ارشى إلا أن ينص السلطان
 على العمل بغير المشهور فيسوغ فيصير حنفيا زريا وهذا لم يقع بل الواقع خلافه
 فيلحظ ذممة غير حامل طلقها ذي اومات عنها لم تعتد عند الحنفية
 إذا اعتقد وأذلك لا مرنا بتركهم وما يعتقدون ولو كانت الذممة حاملا
 تعتد لوضعه اتفاقا وقيد الوالحي بما إذا اعتقدوها والذممة وطلقها
 مسلم اومات عنها فتعتد اتفاقا مطلقا لأن المسلم يعتقده وكذلك لا تعتد
 مسبية افتقرت بتباين الدارين لأن العدة حيث وجبت حق للعباد
 والحري ملحق بالجناد إلا الحامل فلا يصح تزوجها لولا أنها معتدة بل لأن
 في بطنها وللهيات النسب كحبيبة خرجت النيا مسلمة أو ذممية أو مستأنسة
 ثم أسلمت أو صارت ذممية لما مر أنه ملحق بالجناد إلا الحامل لما مر وكذا العدة
 لو تزوج امرأة الغير ووطئها علما بذلك وفي نسخ المتن ودخل بها ولا بد
 وبه يفتي ولهذا يجد بالحرمة مع العلم لأنه زنا والزني بها لا يحرم على
 زوجها وفي شرح الوهبانية لو زنت المرأة لا يقر بها زوجها حتى تحيض
 لاحتمال علوقها من الزنا فلا يسقط مأوأة زرع غيرها فيلحظ لغز ابنته مجللا

ما اذا لم يعلم حيث تحرم مع الاول الى ان تنقضى العدة ولا نفقة لعدتها عند
 الاول لانها صارت ناشئة حانية قلت بعضا لعلها راضية كما مرفقة بر
فروع ادخلت منية فزوجها لم تعتد في البرحمتان لم احتياجهما لقرون راءة
 الرحم وفي النفر مجتباين ظهر حملها نعم والا لا وفي القنية ولدت ثم طلقها ومضى
 سبعة اشهر فكلت آخر لم يصح اذا لم تحض فيها ثلاث حيض وان لم تكن حاضت
 قبل الولادة لان من لا تحيض لا تحبر وفيها طلقها ثلاثا ويقول كنت طلقها
 واحدة ومضت عدتها لو مضى بها معلوما عند الناس لم تقع الثلاث و
 لا يقع ولو حكم عليه بوقع الثالث بالبينة بعد النكاح ولو برهن انه طلقها
 قبل ذلك بمدة طلقه لم تقبل بحجوقه عن الجوهره اخبرها ثقة ان زوجها انفا
 مات او طلقها ثلاثا او اتاها منه كتاب على يد ثقة بالطلاق ان اكبر راسها
 انه حق فلا باس ان تعتد وتزوج وكذا لو قالت امرأة لرجل طلقني زوجي
 انقضت عدتها لا باس ان ينكحها وفيه عن الحاكم لو مشكت في وقت موته و
 تعتد من وقت تسعين به احتياط وفيه عن المبط كذبته في مدة تختمله
 لم تسقط نفقتها وله نكاح اختها عملا بخبرها بقدر الامكان ولو ولدت لاكثر
 من نصف حول ثبت نسبه ولم يفسد نكاح اختها في الاصح فترته لو مات
 دون العدة **فصل** في الحداد حام من باب اعدو مد وقد يرحي بالميم
 وهو لغة كما في القاموس ترك الزنية للعدو وشرا ترك الزنية ونحوها للعدو
 باين او موت نحد بضم الحاء وكسر ها كما مر مكلفه مسلمة ولو امة منكوحه
 بنكاح صحيح ودخل بها بليل قوله اذا كانت معتدات او موت وان امرها
 المطلق او الميت بتركه لانه حق الشرع اطهار الناسف على فوات نفقة النكاح

بترك الزينة جلي أو حوري أو امتثالاً لصيق الأسنان والطيب وإن لم يكن لها
 كسب إلا فيه والدمن ولو بلا طيب كزيت خالص والكحل والحناء ولبس العصف
 والوعفر ومصبوغ مفرق أو دس إلا بعدد راجع للبيع إذا الضحرات تبيع
 الخنورات ولا بأس بالمود وازرق ومصفى حتى لا رائحة له لا حد على
 سبعة كافرة وضعية ومحبونة ومعتدة عتق كونه عمام ولد لا معتد
 نكاح فاسد أو طي بتشبهة أو طلاق رحي ويباح الحد على قربة ثلاث
 أيام فقط وللزوج منعها لأن الزينة حقه فتح ويبني حل الزيادة على الثلاث
 إذا رخص الزوج أو لم تكن مزوجة يفرق في الثاثة رائية ولا تعدى لبس
 السواد وهي اثثة إلا الزوجة في حق زوجها فتعد إلى ثلاث أيام قال في
 البحر وظاهرة منعها من السواد تأسفاً على موت زوجها فوق الثلاث وفي
 النهر لم بلغت في العدة لزمه الحد فيها بقي والمعتدة أي معتدة كانت
 عيني فتعم معتدة عتق ونكاح فاسد وأما الخالية فتخطب إذا لم يخطبها
 غيره وترضي به ولو سكنت فقولان تحرم خطبتها بالكسر وتضم وصح التفرع
 كإريد الزوج لو معتدة الوفاة لا المطلقة أجماعاً لا فاضاياه إلى عداوة التي
 ومفارقة جوارزة لمعتدة عتق ونكاح فاسد ووطي بتشبهة يفرق في الفهشة
 عن الضمات أن بنا التفرع في النكاح ولا يخرج معتدة رحي وبأين باي فرة
 كانت ولو مختلفة عما نفقه عدتها في كل موضع اختياراً وعلى المسكن فيلزمها
 أن تكثري بيت الزوج معراج لو حرة أو أمهم وموتة ولو من فاسد مكلفه من
 بيتها أصلاً لا ليلاً ولا نهاراً ولا إلى صحن دار فيها منازل لغيره ولو بإذنه
 لأنه حق الله تعالى بخلاف نحوامة لتقدم حق العبد ومعتدة موت

تخرج في الحديد بن وثبت أكثر الليل في منزلها لان نفقتها عليها فتحتاج
للخروج حتى لو كان عندها كفايتها صارت كال مطلقة فلا يحل لها الخروج فتح
حوز في القنية خروجها لا صلاح مالا بد لها منه كذا راعته ولا وكيل لها طلقت
اومات وهي زائرة في غير مسكنها عادت اليه فورا لوجوبه عليها وتعدان
اي معتدة طلاق وموت في بيت وجبت فيه ولا يخرجان منه الا ان تخرج او يهدم
المزول او تخاف انه داه او تلف مالها او لا تجد كر البيت ونحو ذلك من الضرورات
فتخرج لا قرب موضع اليه وفي الطلاق الى حيث شام الزوج ولم يكنها نصيبها
من الدار اشترت من الاحباب مجتبي وظاهرة وجوب الشراء لقادته او الكراء
واقرة اخوة والمصنف قلت لكن الذي رأيته بنسخة من المجتبى استوت من
الاستتار فليحرق ولا بد من سترة بينهما في البائن ليدلا مختلي بالاجنبية و
مفادها ان الحائل يمنع الخلوة المحرمة وان ضاق المنزل عليهما او كان الزوج
فاستقارح وجه اول لان ملكتها واجب لا مكنته ومفادها وجوب الحكم به ذكره
الحال وحسن ان يجعل القاضي بينهما امراة ثقة تنزيها من بيت المال
بمعين تلخيص الجوامع قاصرة على الحيولة بينهما وفي المجتبى الا فضل الحيولة
لبسترة ولو فاستقارح امراة قال ولهما ان يسكن بعد الثلاث في
بيت واحد اذالم يلتقي القاء الا زواج ولم يكن فيه فتنة انتهى
وسئل شيخ الاسلام عن زوجين افتروا وكل منهما ستون سنة
وبينهما اولاد تتعذر عليهما مفارقتهم فيسكنان في بيتهم ولا يجتمعان
في فراش ولا يلتقيان القاء الا زواج هل لهم ذلك قال نعم واقرة
المصنف ابانها اومات عنها في سفر ولو في مصر وليس بينهما

وبين مصرها مدة سفر رجبت ولو بين مصرها مدة وبين مقصدها
اقل مضت وإن كانت تلك أي مدة السفر من كل جانب منهما ولا يعتبر
ما بين يمينته وميسره فان كانت في مفارقة خيرت بين رجوع ومعنى معها
وليأولا في الصورتين والعودا احدا لتعقد في منزل الزوج ولكن إن مرث
بما يصلح للإقامة كما في البحر وغيره زاد في النهر وبينه وبين مقصدها
سفرا وكانت في مصر أو تربة تصلح للإقامة تعتد ثمة إن لم تجد محميا
اتفاقا وكذا إن وجدت عند الامام ثم خرج مجرم إن كان وتنقل للقيد
الطلقة بالبادية فتح مع أهل الكلام في محفة أو خيمة مع زوجها إن
نصرت بالملك في المكان الذي طلقها به فله ان يتحول بها ولا ولا ليس
للزوج المسافرة بالمعتدة ولو عن رجي مجرم مطلقة الرجي كالبائن
فيما عدا غيرها تمنع من مفارقة زوجها في مدة سفر لقيام الزوجية بخلاف
المباينة كما مرفوع طلب من القاضي ان يسكنها بمجورة لا يجيبه وإنما تعتد
في مسكن المفارقة ظهيرة قبلت ابن زوجها فلها السكنى لا النفقة تتأخر تتأخر تتأخر
معتدة نكاح فاسد من الخروج مجتبي قلت مر عن البرازية خلافه لكن البدع
له منعها التحصين مائة كتابية ومجنونة وأم ولد اعتقها فلم يحفظ فصل
في ثبوت النسب أكثر مدة الحمل سنتان لنحو عايشة رضي الله عنها كما مرفى الزنا
وعند الامامة الثلاث اربع سنين وأقلها ستة أشهر اجلا عاقتب نسب
ولد معتدة الرجي ولو بالاشهر لا يسها بابع وفاسد النكاح في ذلك كعبيبه
فهستاني وإن ولدت لأكثر من سنتين ولو بعشرين سنة فالأثر لا احتمال الاعتد
ظهوره علوة في العدة ما لم يترضي العدة والمدة تخمله وكانت الولادة رجعة لو كانت

منهما أو تمامها العلوق في العدة لا في الأقل للشك وإن ثبت نسبه كما
 يثبت بلا دعوة احتياطي منبثقة جأت به لاقل منهما من وقت الطلاق
 لجواز جريته وقتها ولم تفر بعضها كما مر وإن تمامها لا يثبت النسب قبل يثبت
 لتصور العلوق في حال الطلاق وزعم في الجورث أنه الصواب ألا دعوى أنه
 التزمه وهي شبهة عقد الزوجية ولا إذا ولدت أو لم يمين أحد هلا قل من سنتين
 والأحرز لاكثر ولا إذا ملكتها فيثبت إن ولدت لاقل من سنة أشهر من يوم
 الشراء ولو لاكثر من سنتين من وقت الطلاق وكالطلاق سائر أسباب الفقة
 بإباح لكن في القهستاني عن شرح الطحاوي إن الدعوة مشروطة في الولادة
 لاكثر منهما وإن لم تصدقه المرأة في رواية وهي الأوجه فتح ويثبت نسب
 ولد الطلقة ولو رجيا المرافقة المدخول بها وكذا غير المدخولة إن ولدت
 لاقل من الأقل غير المقرقة بانقضاء عدتها وكذا المقرقة إن ولدت كذلك من
 وقت الإقرار إذا لم تدع حبالا فلو ادعت فكلها لغة لاقل من تسعة أشهر
 مذ طلقها لأن العلوق في العقد والألا لكونه بعد هلا منها الصغرى لا يحمل
 سكونها كاقوار بعض عدتها فلو ادعت حبالا فهي لكبيرة في بعض الأحكام
 لا اعتراضها بالبلوغ ويثبت نسب ولد معتدة الموت لاقل منها من وقتها أي
 الموت إذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها أما الصغيرة فإن ولدت لاقل من
 أشهر عشرة أيام ثبت والأول أقوت بعضها بعد أربعة أشهر وعشر فولدت
 لسته أشهر لم يثبت وأما الأيسة فكما يعض لأن عدة الموت بلا أشهر لكل
 إلا للحامل زلمي وإن ولدت لاكثر منها من وقتها لا يثبت بدائع ولو لها
 فكل لاكثر من حبالا وكذا المقرقة بعضها لا أقل من طفل مدته من وقت لاقل

ولا قل من أكثرها من وقت البت للتيقن بكدبها والألا يثبت لاحتمال حدوثه
 بعد الاقل ويثبت نسب ولد العتدة بموت او طلاق ان حدثت ولادتها
 بحجة تامة والكفيا بالمقابلة قيل ورجل او رجل ظاهر وهل تكفي الشهادة بكونه
 ظاهرا في البر عجتان او اقرار الزوج به اي بالحسن وانكر تعيينه نكح نسبا
 للمقابلة اجماعا كما تكفي معتدة رجعية ولدت لأكثر من سنتين لألا قل او
 تصديق بعض الورثة فيثبت في حق المقيمين واما يثبت النسب في حق عيتم
 حتى الناس كافة اي تم نصاب الشهادة بهم بان شهد مع المقول رجل آخر
 كذا الوصلة المقابلة الورثة ومن من اهل التصديق فيثبت النسب ولا ينفي
 الرجوع والأليم نصابها لا يشارك الملك بين وهل يشترط لفظ الشهادة و
 مجلس الحكم الأصح لا ينظر لشبهة الأثوار وشروط العد نظر الشبهة
 الشهادة ونقل المصنف عن الزبلي ما يفيد اشتراط العدالة ثم قال يقول
 شيخنا وينبغي ان لا يشترط العدالة ملا ينبغي قلت وفيه انه كيف يشترط
في المقر الهم الألا ان يقال لأجل السراية فتأمل وليراجع ولو دللنا فأخلفنا
في المدة فقال المرأة لمحتني منذ نصف حول وادي الأقل قال القول لها لا
وقال أخلف وبه يفتي كما سيأتي في الدعوى وهو أي الولد أبنة لشهادة العد
بالولادة من نكاح ملا لها مع الصلح قال ان نكحت ها ففي طلق فمنكحها فولد
لنصف حول من منكحها الزمن نسبه احتما ط النصور الولي حالة العقد ولألا
لا قل منه لم يثبت وكذا الأكثر ولو يوم لكن يجب في الفتح واقرة في البحر ولزمه
مهر للمعدة واطحا حكما ولا يكون به محصنا نهيا يه علق طلاقها ولادتها
لا ينظر شهادة امراة بل بحجة تامة خلافا لها كما مر ولو اقر المعلق مع د

بالجبيل وكان ظاهرا طلق بالولادة بلا شهادة لا قراره بذلك واما النسب
 ولوازمه كامية الولد فلا يثبت بدون شهادة القابلة اتفاقا بحر قال امته
 ان كان في بطنك ولد وكان بها جمل فهو مني فشهدت امرأته ظاهره نعم
 القابلة بالولادة فهي ام ولد اجماعا ان جاءت به لا قل من نصف حول وقت
 مقالته وان لا كثر منه لا احتمال علوقه بعد مقالته قيد بالتعليق لانه
 لو قال هذا حامل مني ثبت نسبه الى سنتين حتى ينفية غاية قال الغلام هو
 ومات المقر فقال امه الحروفه بحجة الاصل والاسلام وبانها ام الغلام انا
 امرأته وهو ابنه يرثانه استحسنانا فان جهلت حريتها وامومتها لم ترث
 قوله فقال ارثته انت ام ولد الجاني قيد اتفاقا اذ الحكم كذلك لو لم يقل شيئا
 او كان صغيرا كما في النجرا وكنت نصرانية وقت موته ولم يعلم اسلامها وقت
 او قال ارثته كانت زوجة له وهي امته لا ترث في الصور المذكورة وهل لها مهر
 المثل قبل نعم زوج امته من عبدة فجاءت بولد فادعاه المولى لم يثبت نسبه
 للزوم فسخ النكاح وهو لا يقبل الفسخ وعق الولد وتصير الامام ولادة
 لا قراره بينونه وامومتها ولدت امته الموطومة له ولدا توقف ثبوت نسبه
 على دعوته لصنف فراشها كامة مشتركة بين اثنين استولدها واحد عجا
 الذين استولدها ثم جاءت بولد لا يثبت النسب بينها والحرة وطنها كالم وادكبتها
 مولاه وسيجي في الاستيلاء ان الفرائض اربع مراتب قد اکتفوا بقيام الفرائض
 بلا دخول الزوج الغري بمصرية بينهما سنة فولدت لسته اشهر منها جها
 لقصوره كرامته واستخدم ما فتح لكن في الشهر لاقتصار على الثاني اولى لان طي
 المسافة ليس من الكرامة عندنا قلت لكن في عقائد التفات الى جزم بالاول

تبعالفق الثقلين النسفي بسئل عما يحكى ان الكعبة كانت تزور واحد من
الاولياء هل يجوز القول به فقال خرق العادة على سبيل الكرامة لاهل الوفاة
جاءت عند اهل السنة ولا لبس بالمعجزة لانها اثر دعوى الرسالة وبلغاها
يكفر فيها فلا كرامة ونماه في شرح الوهبانية من السير عند قوله * ومن
ولي قال في مسافة * يجوز جهول ثم بعض يكفر * واشباتها في كل ما كان خافا
عن النسفي النجم يروي وينصر * اي يضر هذا القول بضم محمد اناؤ من بكرات
الاولياء غاب عن امراته فتزوجت باخرو ولدت اولادا ثم جاء الزوج الاول
فالاولاد للثاني على المذهب الذي رجع اليه الامام وعليه الفتوى كما في
الحانية والجمهورية والكافي وغير ما في حاشية شرح المنار لابن الحنبلي
عليه الفتوى ان احتمله الحال لكن في آخر دعوى الجمع حكى اربعة اقوال ثم افتهى
بما اعتمد المصنف وعلمه ابن ملاك بانه المستقر في حقيقة فالولد للفراش الحقيقي
وان كان فاسدا وتماه فيه فراجع **فروع** نكح امه فطلقها فترها فولدت
لاقل من نصف حول مذترها لزوم والا الا المطلقة قبل الدخول والبيان
بثنتين فذطلقها لكن في البانية لسنتين فاقبل وفي الرجعي لاكثر مطلقا بعد
ان يكون لاقل من نصف حولين ثم اصاب في المسئلتين وكذا لو اعتقها بعد
الشراء ولو باعها فولدت لاكثر من الاقل مذ باعها فادعاه هل يفتقر
لتصديق المشتري قولان مات عن ام ولد او اعتقها فولدت لزوج
سنتين لزوم ولاكثر الا ان يدعيه ولو تزوجت في العدة فولدت
لسنتين من عتقه او موته ولنصف حول فاكثر مذ تزوجت وادعيا
مسا كان للمولى اتفاقا لكونها معتدة بخلاف ما لو تزوجت ام الولد بلا ادعاء
فانه

للزواج اتفاقاً ولو تزوجت معندة بأثر فولدت لأقل من سنتين مذنباً
ولأقل من الأقل مذنباً جت فالولد الأول لفساد نكاح الآخر ولو أكثر منهما
مذنبات ونصف حول مذنباً جت فالولد الثاني ولو لأقل من نصفه لم يتر
الأول ولا الثاني والنكاح صحيح ولو لأقل منهما ونصفه ففي عدة المهر جت
أنه للأول لكنه نقل مناعن المبعاع أنه للثاني معلوماً بأن أقدامها على التز
دليل انقضائه عند تهاجته لو علم بالعدة والنكاح فاسد ودله الأول وان
امكن اثباته منه بأن ولد لأقل من سنتين مذنباً لومات ولو نكح امرأة
فجات يسقط مستبين المخلوق فلان لا رجعة استهم فنسبه للثاني وإن كان
الأبوماً فنسبه للأول وفسد النكاح الكل من المهر قلت وفي مجموع الفتاوى
نكح كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت النسب منه ولا تنجب العدة لأنه نكاح
باطل والله تعالى أعلم بأسبب الحصانة بفتح الحاء وكسر هاء تربية
الولد تثبت الأم النسبية ولو كتابية أو محوسبة أو بعد الفقة إلا أن تكون
مرتدة فحقى تسلم لأنها تحبس أو فاجرة فجور أيضيع الولد به كرنا وغيره
ويناحة كما في البن بفتح النون بفتح النون بفتح النون بفتح النون بفتح النون
مذهب الشافعي أن الفاقة بترك الصلوة لا حضانة لها وفي الفتنة
الأم أحق بالولد ولو سبية البيق معروفة بالفجور مالم يقول لك أو غيره مأمور
ذكرة في المحتمى بأن تخرج كل وقت وتترك الولد ضايحاً أو تكون أمة أو أم أو لن
أو مذبذبة أو مكاتبه ولدت ذلك الولد قبل الكتابة لا استغناء عن خدمة
المولى لكن إذا الكلن الولد رفيقاً كن أحق به لأنه للمولى صتبي أو متزوجة
غير محم الصغير أو ابتان توبيه مجاناً أو الحال أن الأب معرو والعمة قل

ذلك أي تربيته مجاً ولا نغنه عن الأم قبل اللام إماماً متمسكاً به ما لا ينفك فيه
 للعمة كالمذهب وهل يرجع العم أو العمة على الأب إذا لم ير قبل نعم مجتبي
 والعمة ليست بتقيد فيما يظهر في القينة تزوجت أم صغير قولى أو أراد
 تربيته بلا نفقة مقدرة وأراد وصيه تربيته بهادفع اليها لا إليه ابناً
 لأمه وفي الحاوي تزوجت باجني وطلبت تربيته بنفقة والتزمه من
 عمه صابنا ولا حاضنة له فله ذلك ولا تجبر من لها الحضانة عليها إلا
 إذا تعينت لها بان لم يأخذ ثدي غيرها أو لم يكن للأب ولا للصغير مال
 به يفتى حانية وسبي في النفقة وإذا سقطت الأم حقها صارت كيتة
 أو متزوجة فتشغل المجدة بحراً ولا تقدر الحاضنة على البطلان حق الصغير فيها
 حتى لو اختلعت عما أن تترك ولدها عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط لانه
 حق الولد فليس لها أن تبطله بالشرط وإن لم يوجد غيرها اجبرت بالإخلا
 نتم وهذا مع مال الزوج وإمتنع من القبول بحراً حينئذ فلا أجر لها جرة
 وتستحق الحاضنة أجر الحضانة إذا لم تكن منكوبة ولا معتدة ولا يبد
 هي غير أجره أرضاعه ونفقته كافي البهي عن السراجية خلا فالمانقلة العنف
 عن جواهر الفتاوى وفي شرح النقاية للباقي عن البحر المحیط سئل أبو حفص
 عن لها امسك الولد وليس لها مسكن مع الولد فقال على الأب سكنها
 جميعاً وقال نعم لا إثم المختار أن عليه السكنى في الحضانة وكذا إذا احتاج
 الصغير إلى خادم يلزم الأب به وفي كتب الشافعية مؤنة الحضانة في مال
 المصون لولده مال ولا دفع من تلزمه نفقته قال شيخنا وقواعداً نقضه
 فيفتى به ثم حرران الحضانة للرضاع والله تعالى أعلم ثم أي بعد الأم بانها

اولم تقبل او اسقطت حقها وتزوجت باجنبي ام الام وان علت عند
عدم اهلية القرني ثم ام الاب وان علت بالشرط المذكور وامام اب الام
فتخرج عن ام الاب بل عن الخالة ايضا يجوز ثم الاخت لاب وام ثم لام لان
هذا الحق لقرابة الام ثم الاخت لاب ثم بنت الاخت لابوين ثم لام ثم اب
ثم الخالات كذلك اي لابوين ثم لام ثم اب ثم بنت الاخت لاب ثم بنات
الاخ هكذا ثم العات كذلك ثم خالة الام كذلك ثم خالة الاب كذلك
ثم عبات الامهات والا بهذا الترتيب ثم العصبات بترتيب الارث فيجد
الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم اب ثم بنو كذلك ثم العم ثم بنوه واذا
اجتمعوا فالأورع ثم الاسن اختيار سوى فاسق ومعتوه وابن عم لشتها
وهو غير مأمون ثم اذا لم تكن عصبة فلذى الارحام فتدفع للاخ لام
ثم لابنه ثم للعم لام ثم للخال لابوين ثم لام برهان وعيني وحم فان مساوا
فاصلهم ثم اورعهم ثم الكرم ولاحق لولد ثم وعمه وخال وخالة لعدم
الحرمية والحاضنة الدمية ولو محوسية كسلفة مالم يعقل ديناً ينبغي
تقديمه تسببع سنين لصحة اسلامه حينئذ نفرأو الى ان يخاف ان
الفر فيزنع منها وان لم يعقل ديناً يجوز الحاضنة يسقط حقها بنكاح
غير محرمة اي الصغير وكذا بسكنها عند المبعوض له لما في القنية لو
تزوجت الام باخراً فامسكتها ام الام في البيت الرابع فللاب اخذ
في الحج قد تردت فيما لو امسكتها الخالة ونحوها في بيت اجني عارية
والصغار السقوط قياساً على ما مر لكن في النهو والظاهر عدمه للفرق
البين بين زوج الام والاخني قال والرحم فقط كابن العم كالاخني وتعود

الحضنة بالفرقة البائنة لزوال المانع والقول لها في نفى الزوج وكذا في
 نطفة ان ابنته لان عينته والحاضنة او غيرها احق به بالعلم
 حتى يستغنى عن الشؤ وقد ربيع وبه يفتى لانه الغالب ولو اختلفا في سنة
 فان اكل وشرب ولبس واستنجن وحده دفع اليه ولو حيرا والا لا والام و
 العدة لام اولاب احق بها بالصغيرة حتى تحيض اى تبلغ في طاهر الرواية
 ولو اختلفا في حيضها فالقول للام محرمتا واول يبنى ان يحكم بسنها و
 يعمل بالغالب وعيد مالكة حتى يحتمل الغلام وتزوج الصغيرة ويدخل
 بها الزوج عيني وغيرها احق بها حتى تستهل وقد ربيع وبه يفتى و
 بنت احد عشر شهية اتفاقا زيلي وعن محمد ان الحكم في الام والعدة
 كذلك وبه يفتى لكثرة الفساد زيلي وافادانه لا يسقط الحضنة بتزوجها
 مادامت لا تصلح للرجال الا في رواية عن الثاني اذا كان يستأنس بها
 كما في القية وفي الظهيرة امرأة قالت هذا انك من يلقى وقد مات
 امه فاعطى نفقته فقال صدقت لكن امه لم تمت وهي في مثلي واراد
 اخذ الصبي يمنع حتى يعلم القاضي امه وتخصر فتأخذ لانه اقربانها
 جدته وحاضنته ثم ادعى حقية غيرها وذا محتمل فان احضر الاب امر
 فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها وقالت الجدة لامه ابني وقد ماتت ابنتي لم
 الولد فالقول للرجل والمرأة التي معه ويدفع الصبي اليهما لان الفراش لهما فيكون
 الولد لهما كزوجين بينهما ولد فادعى الزوج انه ابنه لا منها بل من غيرها وعكست فقال
 هو ابني منه حكم بكونه ابنا لهما كما قلنا وكذا لو قالت الجدة هذا ابني من ابنتي الميتة
 فقل
 غيرها قل هو اخذ الصبي منها وكذا لو احضر امرأة وقال ابني من هذه لا من ابنتك ولذا يفتى

صدقها المرأة فلاب أولى به لأنه لما قال هذا النبي من هذه المرأة
فقد انكر كونها جادة فيكون منكرا للحق حضانتها وهي اقرب له بالحق انتهى
ملخصا لاختيار الولد عندنا مطلقا ذكرنا وانثى خلافا للشافعي وقلت
وهذا قبل البلوغ اما بعد فيخير بين ابويه وان اراد الانفراد له ذلك موند
زادة مغزيا للميتة وافاد بقوله بلغت الجارية مبلغ النساء ان يكرضها ^ب
الى نفسه الا اذا دخلت في السن واجتمع لها راي فتسكن حيث احبت حيث
لا خوف عليها وان تيب لا يضمها الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها فلا
والجد ولاية النظم لا لغيرها كما في الابتداء يخرج عن الظهيرية والخلام اذا
عقل واستغنى براه ليس للاب ضمه الى نفسه الا اذا لم يكن مأمونا ^{على نفسه}
فله ضمه لرفع شدة اوعار وناديه اذا وقع منه بشي ولا نفقة عليه
الا ان يتبرع بحرو الجد بمنزلة الاب فيه فيما ذكر وان لم يكن لها اب و
لا جد ولكن لها اخ وعم فله ضمها ان لم يكن مفسدا وان كان مفسدا
لا يمكن من ذلك وكذا الحكم في كل عصبه ذي رحم محرم منها فان لم يكن ^{لها}
ولا جد ولا غيرها من العصابات او كان لها عصبه مفسدا فالنظر فيها الى
الحكم فان كانت مأمونة خلاها تنفخ بالسكنى والا وضعت عند امرأته
امينة فادارة عما الحفظ بالافرق في ذلك بين بكر وتيب لانه جعل ناظرا
للمسلمين ذكره العيني وغيره واذا بلغ الذكور حد الكسب يدفعهم
الاب الى عمل ليكتسوا او يوجرم وينفق عليهم من اجرهم بخلاف الاناث
ولو الاب مبدرا يدفع كسب الابن الى امين كما في سائر الاملاك مؤيد زادة
مغزيا للخاصة ليس المطلقة بائنا بعد عدتها الخوج بالولد من بلد

الى اخرى بينهما تفاوت فلو بينهما تقارب بحيث يمكنه ان يبصر ولد
ثم يرجع في نهارة لم يمنع مطلقا لانه كالا انتقال من محلة الى اخرى
الا اذا انتقلت من القرية الى الصرو في عكسه لا لضرر الولد بتخلفه
باخلاق اهل السواد الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنها ولدنا معها ثم
اي عقد عليها في وطنها ولو قرية في الاصح الادار الحرب الا ان يكون
مستامين وهذا الحكم في الام المطلقة فقط اما غيرها كجدة وام ولد
اعتقت فلا تقدر على نقله لعدم العقد بينهما الا بآذنه كما يمنع الا
من اخراجه من بلدا مة بدورضاها ما بقيت حضانتها فلو اخذ
المطلق ولده منها لزوجها جاز له ان يسافر به الى ان يعود حق امه
كما مر في السراجية وقيدة المصنف في شرحه بما اذا لم يكن له من نقل
الحق اليه بعدها وهو ظاهر وفي الحاوي له اخراجه الى مكان يمكنها
ان تبصر ولدها كل يوم كما في جانبها فيلحظ قلت وفي السراجية اذا
سقطت حضانة الام لا يجبر على ان يرسله لها بل هي اذا ارادت ان تراه
لا تمنع من ذلك وافق شيخنا الرمي بانه يسافر بعد تمام حضانتها
وبان غير الاب من العصبات كلاب وعذاه للخلاصة والتأخر
فروع خرج بالولد ثم طلقها فطالبته برده ان اخراجه بازنها لا يلزم
رده وان بغير ادنها لزمه كما لو خرج به مع امه ثم ردها ثم طلقها فعليه
رده بحرو الله تعالى اعلم باب النفقة هي لغة
ما ينفقه الانسان على عياله وشرعا هي الطعام والكسوة والسكنى و
عمرها هي الطعام ونفقة يجب على الغير باسباب ثلاثة زوجية وقرا
الغير

ومك بالاول لمناسبة ما امر اولانها اصل الولد فتجب للزوجة بنكاح
صحيح فلو بان فساده او بطلانه رجع بما اخذته من النفقة بحر على
زوجها لانها جزاء الاحتباس فكل محبوس لمنفعة غيره ملازمه نفقته
كففت وقاض ووصي زبلي وعامل ومقاتلة قاموا يدفع العدو ومضار
سافر بمال مضاربة ولا يرد الرهن بحسبه لمنفعتهم ولو صغيرا حداني
ماله لا على ابيه الا اذا كان ضمنها كما مر في المهر لا يقدر على الوطي لان
المانع من قبله او فقيرا ولو كانت مسلمة او كافرة او كبيرة او صغيرة
تطبق الوطي او تستقي الوطي فيمادون الفرج حتى لو لم تكن لذلك كان المانع
منها فلا نفقة كما لو كانا صغيرين فقيرة او غنية موطوءة او لا كان
كان الزوج صغيرا او كانت رتقا او قرنا او معتوهة او كبيرة لا توطأ
وكذا صغيرة نضج للخدمة او للاستيناس ان امسكها في بيته
عند الثاني واختاره ولو منعت نفسها للمهر ^{في الحجة} دخل بها او لا ولو كراهه جلا
عند الثاني وعليه الفتوى كافي الحج والنفقة وارتضاء محشي لا شيئا
لانه منع حتى تستحق النفقة بقدر حاله به يفتى ويخاطب بقدر
وسعه والباقي دين ليس له ولو موسرا وهي فقيرة لا يلزمه ان يطعها
ما ياكل بل يندب ولو هي في بيت ابيها اذا لم يطالبها الزوج بالنفقة
به يفتى وكذا اذا طالبها ولم تمتنع او امتنعت للمهر او مرضت في بيت
الزوج فان لها النفقة استحسننا القيام الاحتباس وكذا لو مرضت
ثم ليه نقلت او في منزلها بقيت ولنفسها ما منعت وعليه الفتوى
كما حذر في الفتح وفي الحاشية مرضت عند الزوج فان نقلت لدارها

ان لم يكن ثقلها بحفنة ونحوها فلها النفقة والا لا كما يكرهه مدواؤها
 لا نفقة لاحد عشر مرتدة ومقبلة ابنه ومعتدة موت ومنكوحة
 فاسد وعدته وامته لم تبو وصغيرة لا قوطاً والخارجة من بيته
 بغير حق وهي الناشئة حتى تعود ولو بعد سفر خلا فالشافعي والقول
 لها في عدم النشوز يمينها وتسقط به المفروضة للمستدانة في الاصح
 كالمتقيد بالخروج لانها لو ما نعتته من الرطي لم تكن ناشئة وشمل الخروج
 الحكمي كان كان المنزل لها فنعتته من الدخول عليها فهي كالخارجة
 ما لم تكن سالتة النفقة ولو كان فيه شبهة كبيت السلطان فانتهت
 منه فهي ناشئة لعدم اعتبار الشبهة في زماننا بخلاف ما لو خرجت
 من بيت الغصب او ابت الذهاب اليه او السفر معه او مع اجبتي ^{لبناتها} ^{تعتته}
 فلها النفقة وكذا الواحدة نفسها الارضاع صبي وزوجها شريف ولم تخرج
 وقيل تكون ناشئة ولو سلمت نفسها بالليل دون النهار او عكسه فلا نفقة
 لنقض التسليم قال في المجتبى وبه عرفت جواب واقعة في زماننا بانه
 لو تزوج من المحترقات التي تكون بالنهار في مصالحتها بالليل عند ^{نفقة} فلا
 لها انتفى قال في النهرو فيه نظر ومحبوسة ولو ظلمها الا اذا حبسها هو
 بدين له فلها النفقة في الاصح جوهره وكذا لو قدر على الوصول اليها
 في الحبس صيرفنية كحبسه مطلقا لكن في تصحيح القدوري لو حبس في
 سجن السلطان فالصحيح سقوطها وفي البحر عن مال الفتاوى لو خيف ^{عليها}
 الضاد فحبس معه بمند المتأخرين ومريضة لم تزف لا يمكنها الانتقال
 معه اصلا فلا نفقة لها وان لم تمنع نفسها لعدم التسليم تقديره اجبر

ومغضوبة كرها وحاجة ولو نفلا معه ولو عجز من نفقات الاحتباس ولو معه فعليه
نفقة المصخر خاصة لان نفقة السفر لا الكرى امتنعت المرأة من الطحن والخبران كانت
من لا تخدم او كان به علة فعليه ان ياتيها بطعام مهيا والا بان كانت من تخدم
نفسها وتقدر على ذلك لا يجب عليه ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك لوجوبه عليها
ديانة ولو شريفه لانه عليه الصلوة والسلام قسم الاعمال بين علي وفاطمة رضي الله
فجعل اعمال الخارج على علي رضي الله عنه والداخل على فاطمة رضي الله عنها مع انها
سيدة فقام العالمين بجر وجب عليه آلة طحن وانية شرب وطبخ كزوجرة
وقدر ومغفرة وكذا سائر ادوات البيت كحصيد ولبد وطمنفسه وما تنظف به
وتزيل الوسخ كشط واستنان وما يجمع الصنان وملاسل جلها وتماه في الحج
والبروقية اجرة القابلة على من استاجرهما من زيج او زوجة ولو جاءت بلا ستجار
قبل عليه وقيل عليها ونقص لها الاسوة في كل نصف حول مرة لتجد الحاجة حرا
وبرد الزوج الاتفاق عليها بنفسه ولو بعد من القاضي خلاصة الا ان يظهر
للقاضي عدم اتفاقه فيقر من اى يقدر لها بطلبها مع حضرته ويامر بعطيتها
ان شكت مظنة ولم يكن حبا مائدة لان لها ان تاكل من طعامه وتخدمه ويامر
كراسه بلا اذنه فان لم يعط حبه ولا تسقط عنه النفقة خلاصة وغيرها
قوله في كل شهر اى كل مدة تناسبه كيوم المحترف وسنة للدقان وله الدفح
كل يوم كمالها الطلب كل يوم عند المساء للميوم الا اني ولها اخذ كفيل بنفقة شهر
فالكرخوفا من غيبته عند الثاني وبه يفق وقرس عليه سائر الديون وبه يعفى
بعضه خواهر الفتاوى من كفاية الباب الاول وكفل الله كل شهر كذا ابد وقم على
الابد ولد لم يقل لدا عند الثاني وبه يفق مجروفيه عليها دين لزوجها لم يلتقيا

قصاصاً لا يرضاه لسقوطه بالموت بخلاف سائر الديون وفيه اجرت اراها
من زوجها وهما يسكنان فيه لا اجر عليه ولو دخل لها في منزل كانت فيه
باجر فطولبت به بعد سنة فقالت اخبرتك بان المنزل بالكبري عليك ^{جر}
فهو عليه ^{لها} العاقدة بزازية ومفهومة انها لو سكنت بغير اجازة في
وقف او مال يتيم او معد لا استغلال فلا جرثة عليه فليحفظ ^{ها} ويقد
بقدر الفلاو الرخص ولا يقدر بدراهم ودنانير كما في الاحتيار وعزاه
المصنف لشرح المرح للمصنف لكن في البحر عن المحيط ثم المجتبى ان شاء
القاضي وضها اصنافا او قومها بالدرهم ثم يقدر بالدرهم وفيه لو قدر
على نفسها فله ان يرفعها للقاضي لتاكل بما فرض لها خوفا عليها من
الهزال فانه بضرة كاله ان يرفعها للقاضي للبس الثوب لان الزينة ^{حقه}
وتزيد في الشتاجة وسر الأواميد فبه اذى خرو برد ولها فافراسا
وحد هالاه ربما تغزل عنه ايام حيضها ومرضها ان طلبته ويختلف
ذلك يسارا واعسارا وحلا وبلدا اختيار وليس عليه ^{حقها} حق امتها مجتبى
وفي البحر قد استفيد من هذا انه لو كان لها امتعة من فرش ونحوها
لا يسقط عن الزوج ذلك بل يحب عليه وقد راينا من يامرها بفرش ^{متعتها}
له ولا ضيافه جبر عليها وذلك حرام كمن كسوتها امتقى لكن قد منافي
المهر عنه عن المتيق لو زفت اليه بلا جهاز يليق به فله مطالبة الاب
بالنقد الا اذا سكت انتهى وعليه فلو زفت به اليه لا يحرم عليه ^{نقاع}
به وفي عرفنا يلزمون كثرة المهر لكثرة الجهاز وقلته لقلته ولا شك ان
المعروف كالمشروط فينبى العمل بما روي في النهر وفيه عن قضا البحر هل تقدير

القاضى للنفقة حكم منه قلت نعم لان طلب التقدير شرط دعوى فلا
 بمعنى المدة ولو فرض لها كل يوم او كل شهر هل يكون قضا مادام النكاح
 قلت نعم الا لما منع ولذا قالوا الا برأى قبل الفرض باطل وبعده يصح مما مضى
 ومن شهر مستقبلي حتى لو شرط في العقد ان النفقة تمنى من غير نفقة
 والكسوة كسوة الشتاء والصيف لم يلزم فلها بعد ذلك طلب التقدير فيهما
 ولو حكم بموجب العقد ما لم يري ذلك فله الحنفى نقدي ما لعدم الدعوى و
 الحادثة بقى لو حكم الحنفى بغير ضمان درهم هل للشافعي بعد ان يحكم بالتموين
 قال الشيخ قاسم في موجبات الاحكام لا وعليه ولو حكم الشافعي بالتموين
 ليس للحنفى الحكم بخلافه فليحفظ نعم لو انفق بعد الفرض عما ان تاكل
 معه تموين باطل الفرض السابق لرضاها بذلك وفي السراجية قد ركسوها
 درهم ورضيت وقضى به هل لها ان ترجع وتطلب كسوة قاشا اجاب نعم
 وقالوا ما بقى من النفقة لها فيقصى باخرى بخلاف اسراف وسرفه وملاوك
 ونفقة محرم وكسوة الا اذا انحرفت بالاستعمال المعتاد او استعملت معها
 اخرى فيصرف من اخرى ويجب لحادتها المملوكة لها على الظاهر ملكا تاما و
 لا يشغل له غير خد منها بالعقل فلو لم يكن في ملكها او لم يخدمها
 لا نفقة له لان نفقة الخادم باراء الخدمة ولو جازما بخادم لم يقبل منه
 الا برضاها فلا يملك اخراج خادما بل ما زاد عليه بحجتها وحره لا امة
 جوهره لعدم ملكها موصرا لا معسرا في الاصح والقول له في العسار ولو
 برضا فينتسبها اولى خانية ولوله اولاد لا يكفيه خادم واحد فرض عليه
 نفقة الخادمين او اكثر اتفاقا فتح وعن الثاني غنية رفت اليه بخدم كثير

استحققت نفقة الجميع ذكره المصنف ثم قال وفي البحر عن الغاية وبه نأخذ
قال وفي السراجية ويفرض عليه نفقة خادمها وان كانت من الأشراف
رض نفقة خادمين وعليه الفتوى ولا يفرق بينهما بغيره عنها بازواجهما
الثلاثة ولا بعد ايفائه ^{نكاحها} حقها ولو موسرا وجوزة الشاقي به باعسار الزوج
ويتضرر بها بعينته ولو قضى به حنفى لم ينفذ نعم لو امر شافعيًا بقضيه
نفذ اذا لم يرتش الامر والمأمور بحرقه بعد الفرض يامر القاضى بالاستدانة
لتحمل عليه وان ابي الزوج اما ما دون الامر فيرجع عليها وهي عليه ^{حتى} ان
بانها عليه او نزلت ولو انكر نيتها فالقول له مجبى وتجب الادانة على من
يجب عليه نفقتها ونفقة الصغار لو لا الزوج كاخ وعم ويجبس الاخ ونحوه
اذا امتنع لان هذا من العرف زيالي واختيار وسيصح قضى بنفقة ^{عيسار} الا
ثم ايسر فخاصته ثم نفقة يسارة في المستقبل او بالعكس وجب الوسط
كما مر صالحه زوجها على نفقة كل شهر مائة درهم ثم قالت لا تكفيني زيد
ولو زال الزوج لا يطبق ذلك فهو كانه فلا التفات لمقالته بكل حال الا اذا
تغير سعر الطعام وعلم القاضى ان ما دون ذلك المصالح عليه يكفيها
فيستغنى عن كفايتها نقله المصنف عن الحانية وفي البحر عن الدخيلة
الا ان يعرف القاضى عن حاله بالسؤال من الناس فيوجب بقدر طاقته
وفي الظهيرية صالحهما من نفقة كل شهر على مائة درهم والزوج محتاج
لم يلزمه الا نفقة مثلها والنفقة لا تصير دينًا الا بالقضاء والرضا اي
اصطلاحهما بما قد معين اصنافا او دراهم فقبل ذلك لا يلزمه شيء
وبعدا ترجع بما انفقت ولو من مال نفسها بلا امر قاض ولو اختلفا في المقدرة

فالقول له والبينة لها ولو انكرت انفاقه فالقول لها بيمينها ذخيرة وبموت
 احدهما او طلاقها ولورجيا كما في الظهيرية والخانية واعتمد في البحر
 بحسب عدم سقوطها بالطلاق لكن اعتمد المصنف ما في جوامع الفتاوى

والفتوى على عدم سقوطها بالرجعي كيد يتخذ الناس له كرجلة واستحسنه
 محشي الاشباة وبالأول افتى شيخنا لكن صحح الشربلاني في شرحه الوقفا
 ما يجتبه في البحر من عدم السقوط ولو باثنا قال وهو لا صح ورد ما ذكره ابن
 الشحنة فتا من عند الفتوى منقط المفروض لانه صلة الا اذا استدانت
 بامر قاض فلا تسقط بموت او طلاق في الصحيح لما مر انها كاستدانتة بنفسه
 وعبرة ابن الكمال اذا استدانت بعد فرض القاضيه ولو بدله امره فليحذر
 ولا نرد النفقة والكسوة المعجلة بموت او طلاق عجلها الزوج او ابنة ولو قاينة
 به يفتى ببيع القن ويسعى مدبر ومكاتب لم يعجزه الماذون بالكناح وبدونه
 يطالب بعد عتقه في نفقة زوجته المفروضة اذا اجتمع عليه ما يعجز عن
 ادائه ولم يفد ذخيرة ولو بنت المولى لامته ولا نفقة ولده ولو زوجته
 حرة بل نفقة على امه ولو مكاتبه لتبعيته للام ولو مكاتبين سعى لامه و
 نفقة على ابية جوهره مرة بعد اخرى اى لو اجتمع عليه نفقة اخرى بعد
 ما اشتراه من علم به او لم يعلم ثم علم فربيع ثانيا وكذا المشتري الثالث و
 علم جركانه دين حلوث قاله الكمال وابن الكمال فتا في الدرر تبعا للمصدر
 وتسقط بموته وقبلة في الاصح وبيع في دين غير هامة لعدم التجدد وسبى
 في الماذون ان الغنم استسعاها ومفاد ان لها استسعاها ولو لنفقة كل يوم
 مبر وقال هل يباع في كفنها يبنى على قول الثاني المفقى به نعم كما يباع في كسوتها

ونفقة الأمانة النكحة ولومدبرة اوام ولد اما المكتبة فكلية انما تجب على
 الزوج ولومعبد ابالبثوة فان يدفعها اليه ولا يستخذمها فلا يستخذمها ^{لومعبد}
 واهله معها او بواها بعد الطلاق لا اجل لنقصا بلعدة لا قبله ^{يكن} اي ^{يكن} ولم
 بواها قبل الطلاق سقطت بخلاف حرية فشرت فطلقت فعادت وفي العجتها
 فبها قبل البثوة باطل ونفقات الزوجات المختلفة مختلفة بجاهلها و
 كذا تجب لها السكنى في بيت خال من اهله سوى طفله الذي لا يفهم الجاه
 او امته وام ولد واعلمها ولو ولد ما من غيره بقدر حالها كطعام وكسوة و
 بيت منفرد من دار له غلى زاد في الاختيار والعينى ومرافق ومفاد الروم
 كنفوس مطبخ وينبغي الاقتباه بحركتها للحصول المقصود هذا وفي العجتها
 ان لا يكون في الدار احد من احوال الزوج يوذها ونقل المصنف عن الملقط
 كفايته مع الاحتمال مع الضرر فكل من زوجته مطالبته ببيت من دار على
 ولا يلزمه اثباتها بموسسة ويامر باسكانها بين جيران صلحين بحيث ^{حيث} لا تشو
 سراجيه ومفاد ان البيت بلا جيران ليس مسكنا شرعا بحرق في النهى ^{مرة}
 وجوبها الى البيت خاليا عن الجيران لاسيما اذا خشيت على عقلها من ^{سبعة}
 قلت لكن نظريه الشرع لا في مبان ان ملا جيران له غير مسكن شرعي
 فتنبه ولا يمنعها من الخروج الى الوالدين في كل جمعة ان لم يقدر على اتينا ^{لها}
 على ما اختاره في الاختيار ولو ابرها زمانا مثلا واحتاجها فعليها شاهدة
 ولو كافه او ان الى الزوج فتح ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي
 غير عا من المحارم في كل سنة لها الخروج ولهم الدخول زايي ومنعهم من
 الكينونة وفي نسخة من البيوت له لكن عبارة ملا مسكين من القار عند

به يفتى خانية ويمنعها من زيارة الأجنب وعيادتهم والزيارة ليجة وإن أذن
 كأنما صيدين كافي باب المهر في التبر له منعها من البقر وكل عمل ولتأمر
 لا جنبى ولتؤايله أو مفسلة لتقدم حقة كما فرض الكفاية ومن مجلس
 العلم الأناثة امتنع زوجها عن سواها ومن الحرام لا لنفسا وإن جاز
 بوترين وكشف محوقة عند أحد قال الباقي وعليه فلا خلاف فمنع
 للعلم بكشف بعضهن وكذا في الشربانية مغربا للكمال ونقص النفقة
 بالزوجة الغائب مدة سفر صير فيه واستحسنه في البحر ولو مقرو
 وطفله ومثله كبر من واثى مطلقا وإليه فقط فلا تقصر طلوكة وأ
 ولا يقضى منه دية لأنه قضائى الغائب في ماله من جنس حقهم كبر
 طعام أما خلافة فيقتصر للبيع ولا يباع مال الغائب اتفاقا عندنا وعلى
 من يقره عند الامانة وعلى الدون ويبدأ بالاول ولو انقضا بل ضرب
 ضمنا بالرجوع ويقبل قول المودع في الدفع للنفقة لا لمديون الابينة
 او انقارها بحرف سيجى وبالزوجة وبقرابة الولاد وكذا الحكم ثابت اذا علم
 قاض بذلك اى بمال وزوجته ونسب ولو علم باحد ما احتيج الاقرار
 بالاخر ولا يمين ولا بينة من عدم الخصم وكفلها اى اخذ منها كفيلا
 بما اخذته وجوباً في الأصح ويحلفها معه اى مع الكفيل ^{اخذ} وكذا كل اخذ
 نفقة ولو ذكر الضمير كان الكمال لكان أولى ان الغائب لم يعطها النفقة
 ولا كانت ناشئة ولا مطلقة مضت بعد ثمانين ^{ها} حضر الزوج ويبرهن أنه أوفى
 النفقة طولبت في او كفلها يبره ما اخذت وكذا لم يبرهن ونكحت ولو
 طولبت فقط لا تقضى على غائب باقامة الزوجة بينة على النكاح او النسب

ولا ترض ايضا ان لم يخلف مالا فقامت بسببه ليفرض عليه و
يأمرها بالاستدانة ولا يقف به لانه قضاء على الغائب وقال دونه يقضي
بها اي بالنفقة لانه اي بالنكاح وعمل الفتاة اليوم على هذا لما جده يقضي
به وهذا من الست التي يفتي بها بقول رز علي عليه فلور غاب وله زوجة و
صغار تقبل بيتها على النكاح ان لم يكن عالما به ثم يفرض لهم ويأمرها
بالاتفاق والاستدانة لزوج محرم ونجب لطفلة الرحي والبائن والفرقة
بلا معصية كخيار عتيق وبلوغ وتفرق بعد كفاية النفقة والسكنى والكسوة
ان طال المدة ولا تسقط النفقة المفروضة بمعنى العدة على المختار برأيه
لو ادعت امتداد الظفر فلها النفقة ما لم يحكم بانقضائها ما لم يدع الجبل فلها النفقة
الى سنتين من طلاقها ولو حضنتها تبين ان الجبل فلا رجوع عليها واشطر من طلاقها
ينفقه العدة ان بآله شتم صح وان بالحيض لا المجاهلة لا تجب النفقة باؤها
لمعتدة موت مطلقا ولو حاملا الا اذا كانت ام ولده وهي حامل من مولاها
فلها النفقة من كل المال جوهرية وتجب السكنى فقط لمعتدة فرقة بمعصيتها
الا اذا اخرجت من بيته فلا سكنى لها في هذه الفرقة فهستاني وكفاية
كردة وتقبل ابنه لا غيرها من طعام وكسوة والفرق ان السكنى حق الله تعالى
فلا تسقط بحال والنفقة حقها فتسقط بالفرقة بمعصيتها وتسقط النفقة
بردتها بعد البيت اي ان اخرجت من بيته والا فواجبة فهستاني لا يمكن
ابنه لعدم حبسها بخلاف المرتدة حتى لو لم تمس فلها النفقة الا لا المحقت
بإدراك الحرب ثم عادت وتابت لتسقط العدة بالطلاق لانه كالموت بجوهر بشير
الى الله فحكم بالحقها ولا تنعقد نفقتها بعودها فيلغى وتجب النفقة

بأزاعها على الحر لطفه لم انتهى والجمع الفقير الحر فان نفقة الملوك على
 الله والغنى في ماله الحاضر فلا رغائباً فحق الأب ثم يرجع ان استهلك ^{نبي} أن
 لا ديانة ولا كافقين فالأب يكسب أو يتكفف وينفق عليهم ولو لم ينس
 انفق عليهم القرب ورجع على الأب اذا ليس بخير ولو خاضعتة ^{نفتهم} الأم في
 فرضها القاضي وامر بدفعها للأم ما لم يثبت خيانتها في دفع لها صابحا
 ومسا أو يأمر من ينفق عليهم وصح صلاحها عن نفقتهم ولو بزيادة يسيرة
 تدخل تحت التقدير وان لم تدخل طرحت ولو على ما لا يغنيهم زيات بجر و
 رضاعت رجعت بنفقتهم دون حصنها وفي المنية اب معسوم موسرة
 ومراهم بالانفاق ويكون دينا على الأب وهي اول من الجهد الموسر فيها
 لا نفقة على الحر ولا دة من لامة ولا على العبد لا دة ولو من حرة وعلى
 الكافر نفقة ولادة المسلم كما سيجي بمجر وكذا تجب ولادة الكبير العاخر عن
 الكسب كانه في مطلقا ومن ومن يلحقه العار بالتكسب وطالب علم لا تفرغ
 لذلك كذا في الزيني والعيني وافق ابو حامد بعد مهالطة العلم في زماننا
 كما بسطه في التمهيد وكذا ائيدة في الخلاصة بذي رقة لا يشاركه اى
 الأب ولو فقير احده ذلك كنفقة ابويه وعمره يفتي ما لم يكن معرا فيلحق
 بالميت فتجب على غيره بالارجوع عليه على الصحيح من المذهب الام
 موسرة مجر قال وعليه فلا بد من اجملا المتون جوهره ^ح فروع ولم يقدر
 الا على نفقة احد ابويه فالام احن وولاه اب وطفل فالطفل احن وقيل تقسمها
 * بلو عليه نفقة زوجته ابويه وامه لا بل تزويجه وتستره ولو جاف عليه عمله احد
 فيهم الأب ليعو عليها ^{وفي} في الضار والملتق ونفقة زوجة الابن على ابويه ان كان صغيرا فقيرا ^{وفي}

واقعات المقتنين لقد رى افندي ومحمد كالأب على نفقة امرأة ابنه الخ
 وولدها وكذا الأم على نفقة الولد لترجع بها على الأب وكذا الابن على نفقة
 الأم لترجع بها رجع أمه وكذا الأخ على نفقة اولاد أخيه لترجع بها على الأب
 وكذا الأب بعد اذا غاب الأب انتفى وفي الفضولين من الرابع والثلاثين
 اجبني انفق على بعض الورثة فقال انفقت بامر الوصي واقر به الوصي و
 لا يعلم ذلك الأب يقول الوصي بعد ما انفق يقبل قول الوصي لو انفق عليه
 صغيرا انتفى وفيه فلو انفق قال انفق على او على اولادي او عيالي ففعل
 قيل يرجع بلا شرطه وقيل لا ولو قضى دينه بامره رجع بلا شرطه وكذا كل
 ما كان مطالباً به من جهة العباد كجناية دمون ماله ثم ذكر ان الأسير
 ومن اخذه السلطان ليصادره لو قال لرجل خلصني فدفع المأمور ما لا
 فخلصه قيل يرجع وقيل لا في الصحيح به يفتى وليس على امه ارضاعه
 قضاً بل ديانة الا اذا تعينت فتجبر كما مر في الحضانة وكذا الطير تجبر على
 ابقاء الاجارة بزازية ويستاجر لأب من ترضعه عندها لان الحضانة
 لها والنفقة عليه ولا يلزم الطير المكث عند الامام ما لم يشترط في العقد
 لا يستاجر لأب امه المتكوجة ولو من مال الصغير خلافاً للذخيرة
 والمجتبى او معتدة رجعي وحاز في البائن في الاصح حرمة الاستنجا من كونه
 ولده من غير ما وهي احق بارضاع ولده بعد العدة اذ لم تطلب زيادة
 على ما اخذت الا جنبياً فلو دون اجر التثليل الا جنبية المتبرعة حتى
 منها زيمي اى في الارضاع اما احرة الحضانة فلا لام كما مر وللرضيع النفقة
 والكسوة وللام اجر الارضاع بلا عقد اجارة وحكم الصلح كالا استمارة

وفي كل موضع جاز لا مستبها وجبت النفقة لا تسقط بوجوب الزوج بل يكون استولوا لها
اجرة لا نفقة وتجب على موسى وصغيرا يسار الفطرة على الارح ورحم الزولي والحال انفاق
فاضل كسبه وفي الخلاصة المختار ان المكسب يدخل اليه ونفقته وفي المبتغى للفقير ان
يقرب من ابنه الموسر ما يكفيه ان ابى ولا قطع ثمة ولا ثم النفقة لاصوله ولوابه وخيره ^{لنفقه}
ولو قادرين على الكسب والقول لشكر اليسار والمينة لمديعه بالسوية بين الابن والبنت
فيل كالارث وبه ظلال الشافعي والمقبر فيه القرب والجرئية فلوله بنت وان
بنت ابن اخ النفقة على البنت او بنتها لانه لا يعتبر الارث الا اذا استويا كجد وابن ابن ^{او} نفا
الارحج كوالد ود ولد فعل ولد لا ترجمه بانت وما لك لا ييك وفي الخاتمة له ام و
اب اب فكارثهما وفي القينة له ام واب ام فخط الام ولوله عم واب ام فخط اب الام و
استشكله في البحر يقول له ام وعم فكارثهم ولوله ام وعم هل نلزم للام فقط كالارث
احتمال وتجب ايضا لكل ذي رحم محرم صغيرا وانثى مطلقا لو كانت الانثى بالغة
صحيحة او كان الذكر بالغاً لكن عاجزا عن الكسب بنحو مائة كهي وعنده فزوج زاد
في الملتقى والمختار او لا يحسن الكسب لحرفة او لكونه من ذوى البيوت او طالب
علم فقيرا حال من المجموع بحيث تحل له الصدقة ولوله منزل وخادم على
الصواب بداهة بقدر الارث لقوله تعالى وعلم الوارث مثل ذلك ولذا
يجبر عليه ثم فرع على اعتبار الارث بقوله نفقة من اي فقير له
اخوان متفرقات موسرات عليهن اخا سا ولواخوة متفرقين فسدا
على الاخ لام والباقي على الشقيق كآرته وكذا لو كان معهم او
معهم ابن معسر لانه يجعل كالميت لصيرور ارثته ولو كان مكانه
بنت فنفقة الاب على الاخ شقاء فقط لا رثم معها وعند التعدد

يعتبر المصرون احيلا فيما يلزم الموسرين ثم يلزمهم الكل كذا في ام واخوات
متفرقات والام والمنفقة موسران فالنفقة عليهما ارباعا والمعتبر فيه
اي الرحم المحرم اهلية الارث حقيقة اذ لا يتحقق الا بعد الموت فنفقة من له
خال وابن عم على الخال لانه محرم ولو استويا في المحرمية كعم وخال رجع الوارث
للخال ما لم يكن مصرا فيجعل كالليت وفي القنية يجبر الا بعد اذا غاب الاثر
وفي السراج مصر له زوجة ولزوجته اخ موسرا جبرا خوفا على نفقتها ويرجع به
على الزوج اذا ايسر انفق فيه النفقة انما هي على من رحمه كامل ولذا قال الفقهاء
قولهم وابن العم فيه نظر لانه ليس محرم والكلام في ذى الرحم المحرم فالهم و
لانفقة بواجبة مع الاختلاف دينا لا لزوجة والاصول والفرع علوا و
سفلوا الذميين لالحيين ولومستأمنين لانقطاع الارث يبيع الاب لان
له ولاية التقرب للام ولا نفقة اقاربه وكل فاضيه اجاعا عرض ابنه الكبير الغائب
كل الحاضر اجاعا لاعتقاره فيبيع عقار صغير ومحبون اتفاقا للنفقة له وكرهه
ولا طفاله كفي النهر بحثا بقدر حاجته لا فوقها ولا في دين له سواها للمنفقة
دين النفقة لسائر الديون ضمن قضاء ديانة مودع الابن كدونه لو انفق
الوديعة على ابويه وزوجته واطفاله بغير امر مالك او قاض ان كان ولا
فلا ضمان استحسننا كما لا رجوع وكما لو انحصر دونه في الدفوع اليه لانه وصل
اليه عين حقه والابوان لو انقما عند مال الغائب من ماله على نفسهما و
من جسده اي حبس النفقة لا يضمنان لوجوب نفقة الولاد والزوجة قبل القضاء
حتى لو طفر بحبس حقه فلا اخذ ولذا فرضت في مال الغائب بخلاف بقية
الاقارب ولو قال الابن انفقته وانت مودع كذبه الاب حكم الحال يوم الخصومة

ولو برهننا فبينه الابن خلاصة قضى بنفقة غير الزوجة زاد الزبلي الصغير
ومضت مدة اى شهر ^{شهر} فالكفر سقطت لمحصل المقصود والاستغناء فيما مضى
واما ما دون الشهر نفقة الزوجة والصغير فصير ديناً بالقضاء لان يستند
غير الزوجة بامر قاض فلو لم يستندن بالفعل فلا رجوع بل في الذخيرة ولو اكل
اطفاله من مسئلة الناس فلا رجوع لامهم ولو اعطوا شيئاً واستدان شيئاً
او انفق من مالها رحت بما زادت خاينه وينفق منها عزاة في البحر للبسوط لكن
نظريه في النهي بانه كذا لا نفقة مما استدانه حتى لو استدان وانفق من
غيره وفي ما استدانه لم يسقط ايضا انتهى فلو مات الاب او من عليه ^{النفقة}
بعد ما اى بعد الاستدانة المذكورة فهي اى النفقة دين ثابت في تركته
في الصحيح بحرم ثم نقل عن البراريه تصحيح ما يخالفه ونقله المصنف عن الخلاصة
فايلا ولو لم ترجع حتى مات لم تأخذها من تركته هو الصحيح انتهى من خلاصتها
وفي البدائع المتع من نفقة القريب المجرم يضرب ولا يحبس لغوائها بمضى الز
فيستدرك بالضم وقيد في النهي بانه ما فوق الشهر لعدم سقوط ما دونه
كما مر ولا يصح الامور بالاستدانة على الصغير ليرجع عليه بعد بلوغه ويجب
المققة بازواجه المملوكة من نفقة وان لم يملك رقبة كوصي بجدة منه وفي
القينة نفقة المبيع على البائع مادام في يده هو الصحيح واستشكله في البحر
بابه لا ملك له رقبة ولا منفعة فيبقى ان تلزم المشتري فان امتنع ففي تركته
ان قلنا بان كان صحيحاً ولو غير عاقل بصناعة فيؤجر نفسه كعين البناء مجرى
الا كونه ذمناً او جارية لا يوجر مثلها امره القاض ببيعها وقال لا يبيعه ^{من} الف
وبه يفتي ان محله له ولا كد بؤر الذم بالانفاق لا غير عبد لا يفتى عليه ^{من}

أكل واخذ من مال مولاة قدر كفايته بلا رضاه ان عاجزا عن الكسب اول ما ياذر له
 فيه والا لا ياكل كما لو فتر عليه مولاة لا ياكل منه بل يكتسب ان تد رجعتي و
 فيه تنازعا في عبد او دابة في ايديهما يجبران على نفقته نفقة العبد ^{للغضن}
 على الغاصب الى ان يرد الى مالكه فان طلب الغاصب من القاضي الامر
 بالنفقة او البيع لا يجيبه لانه مضمون عليه ولكن ان خاف القاضي على العبد
 الضياع باعه القاضي لا الغاصب وامسك القاضي عنه لما لكان طلب المودع
 او اخذ الا بقاء او احد شركي عبد غاب احدهما من القاضي الامر بالنفقة على
 عبد الوديعة ونحوها لا يجيبه لئلا تاكله النفقة بل يوجره وينفق منه أو ^{بيعه}
 ويحفظ عنه لولا ذلك لفعلا للضرر والنفقة على الاجر والراهن والمستعير وما
 كسوته فعلى المعير وتسقط بعقده ولو زنا وتارم بيت المال خلاصة دابة مشتركة
 بين اثنين امتنع احدهما من الاتفاق اجبره القاضي لئلا يتضرر شريكه جوهر وفيها
 ويؤمر اما بالبيع واما بالاتفاق على بهائمه ديانة لا قضاء على ظاهر المذهب للنبي
 عن تعذيب الحيوان واصناعة المالد عن الثاني يجبر ورجه الطحاري والكاويبة قالت
 الائمة الثلاثة ولا يجبر في غير الحيوان وان كره تضييع المال لم يكن شريك كما قلت
 وفي الجوهره فان كان العبد مشتركا فامتنع احدهما اتفق الثاني ورجع عليه
 نقل المصنف تبع للبحر عن الخلاصة اتفق الشريك على العبد في غيبة شريكه
 بلا اذن الشريك والقاضي فهو مستطوع وكذا النخل والزرع والوديعة والقطعة والذئ
 المستزرعة اذا ^{لم} ترمت والله اعلم

كـ العتق

ميزت الاستقلالات باهمام اختصار فاسقاط الحق من القصاص عفو وعماني الله

ابرأ عن البضع طلاق وعن الرق عتق وعنون به لا إلا عتاق ليعم نحو استيلاء
 وملك قريب هولاة الخرج عن الملوكة من باب ضرب ومصدرة عتق وعتاق
 وشرا عبارة عن اسقاط المولى حقه عن مملوك بوجه مخصوص يصير المملوك به
 اى بلا اسقاط المذكور من الاحرار وكنه اللفظ الدال عليه او ما يقوم مقامه
 لملك قريب وخول حره استزى سلبا دار الحرب وصفته واجب الكفارة ومبا
 بلائية لانه ليس بعبادة حتى يصح من الكافر ومندوب لوجه الله تعالى الحديث
 عتق الاعضاء وهل يحصل ذلك بتدبير شر قريب الظاهر ثم ومكره لفلان
 وحرام بل كفر للشيطان وبصح من حر مكاف لو سكران او مكرها او مضطرا او مزا
 او لا يعلم بانه مملوكه كقول الغاصب للمالك والبايع للشري اعتنق عبدي
 هذا و اشار الى المبيع عتق لا من صبي ومعتوه ومد هوش ومبرسم ونفى عليه
 ومجنون ونائم كما لا يصح طلاقهم ولو اسندته لخاله ما ذكرنا وقال وانا حوري في
 دار الحرب وقد علم ذلك فالقول له في ملكه ولورقة ككاتب وخرج عتق الحمل
 اذا ولدته لستة اشهر فالكره ولو لا قل صح ولو باضافته اليه كان ملكا و
 والى سببه كان امثرتيك فانت حر مختلفان ان مات مورث فانت حر لا يصح
 لان الموت ليس سببا للملك ومن لطائف التعليقات قوله لامت ان مات ابني فانت
 حر فباعها لابيه ثم نكحها فقال ان مات ابني فانت طالق ثنتين فانت لا بلم
 ولم تعتن ظهيرية وكانه لان الملك ثبت مقارنا لها باليات فتأمل بصريحه
 بلائية سبوا وصفه به كانت حرا او عتق او عتق او محرر ولو ذكر الخبر فقط
 كان كناية لولا اخبر نحو حررتك او اعتقك او اعتقك الله في الاصح ظهيرية او
 هذا امولا ثم نزلوا غويا مولا ليا مولا ي مجتلف انا عندك في الاصح او يا حر

او ياعتق ولو قل اردت الكذب او حرية من العمل دين الا اذا سماه به واشهد
 وقت قسمينه خائنه فلا يعتق ما لم يرد الا فشاء وكذا في الطلاق ثم بعد
 بالحر اذا ناداه بمرادفه بالعجبة كذا اراد او عكس بان سماه يا اراد وناداه بالحرية
 بيا حر عتق لعدم العمية كذا راسد حرو وجهك حرو نحوها ما يعبر به عن
 البدن كما مرق في الطلاق ولو اضاف به بحزم شاع كئلته عتق ذلك المقتدر لحرية
 عنه اكله كما سيجي ومن المصريح قوله لعبدك انت حر ولا مته انت حر
 خائنه ومنه وهبتك او بعثتك نفسك فيعتق مطلقا ولو زاد بكذا توقف على
 القول فتح ومنه المصدا نحو العتاق عليك وعتقتك على فيعتق بلا مية
 ولو زاد واجب لم يعتق لحر وجوبه لكفارة طهيري وفي البداع قيل له عتقت
 عبدك فاومأ براسه ان نعم لم يعتق ولو زاد من هذا العمل عتق قضا ولو قال
 يا سمسالم فاجابه نعم فقال انت حر ولا مية له عتق المجيب ولو قال
 عتيت سمسالم عتقا قضا وفي الجوهرة قال لمن لا يحسن العربية قل لعبدك
 انت حر فقال له عتق قضا ولو قال راسد راس حر بلا ضافة لا يعتق و
 بالتزوين عتق لانه وصف لا تشبيه وبكنايته ان وى للا حتمال كلامك
 لي عليك او لا سبيل اولارق وخرجت من ملكي وخلصت سبيك وكقوله
 لا مته قد اطلقتك وانت اعنتق ولو زوجته انت اطلق من ولاته وهي مطلقة
 تعنتق وتطلق ان وى كتحصيله في الخلاصة قال لعبدك انت غير مملوك
 لا يعتق بل ثبت له احكام الا حرا حتى يفر يا نه مملوكه ويصدق فيملكه وكذا
 ليس هذا بعبد ي لا يعتق وقاس عليه في البحر لا ملك لي عليك لكن نازعه
 في النهق يصح ايضا بهذا النبي او بنتي للا صغر سن من المالك ولا اكبر كذا

هذا بي اوحدي او هذه امي وان لم يصلحوا لذلك اولم يوالعتق لانها صراح
لا كناية ولذا جاء بالباء واخرها التفصيل فان صلحوا جعل فيهم في مولى لم وليس للقاتل
اب مع حرف ثبت النسب ايضا ما لم يقل اني من النصارى فيعتق فقط وصل مشيت وتصدق فيها
سوى وفي النبوة تولد ولا تصير امة ولد ولو قال العبد هذا بنتي او لأمه هذا

اني افتقر للنسبة وفي هذا خالي او عمي عتيق واخي لا مالم ينومن النسب
لا يعتق بيا بني ويا اخي ويا ابي ويا اختي ولا سلطان لي عليك ولا بالقول
الطلاق صريحة وكناية بخلاف عكسه كما مروان بن زوى قيد الدخ
لتوقف في النداء على النية كما نقله ابن الكمال وكذا في السلطان كما حجه
الكمال واقره في البحر وكذا انت مثل الحر يعتق بالنية ذكره ابن الكمال
غيره الا في قوله اطلقتك ولو لعبد لا فتح امرك بيدك او اختاري
عتق مع النية فهو من كنايات العتق ايضا ولا بدع بدائع ويتوقف على
القبول في المجلس وكذا اختر العتق او امر بعتقك بيدك وان لم يجبه
للنية لانه تمليك كالطلاق ولا عتق بجمادات على حرام وان زوى لكن يكفر
بوطئها ويصح ايضا بقوله عبدي او حماري او حماري حر كما اوجع بين
امراءته وبهية او حبر وقال احد كاطال طلقت امرأته لا اوجع بين
امراته او امته الحية والميتة جوهره وزايعي ويصح ايضا بملك ذي رحم
محرم امي قريب حر من كاحه ابد ولو شقضا فيعتق بقوله عندة او حملا كشاء
زوجة ابية الحامل منه ولو املك صبيا او مهنونا او كافراني دارا حرة واعتق
المسلم او الحر عبدا في دار الحرب لا يعتق بعتقه بل بالتحلية فلا ولا له خلا
لثاني ولو عبدا مسلما او ذميا عتق بالاتفاق لعدم حيلة الاسترقاق بل ويصح
الصانع

فخرج روحه الله تعالى والشيطان والصنم وان اثم وكفره اي لا يستحق
 للصنم المسلم عند قصد التعظيم لان تعظيم الصنم كفر عبارة البوصلة
 لوقال للشيطان او للصنم كفر يصح ايضا بكوة اي الكراهة ولو غير ملحق وسكر
 بسبب محذور سبب ان كل مسكر حرام فلا يخرج الا شرب الخمر فانه كالكافور
 ويصح ايضا مع حره هو عدم قصده حقيقة ولا مجازا وان علق العتق
 بشرط كذا حول دار صح وعتق اذا دخل والتعلق بامركا ان تخير فلو قال
 لعبده وهو ملكه ان ملكك فانت حر عتق للحال بخلاف قوله بمكانته
 ان انت عبدي فانت حر لا يفتق لقصور الاضافة لظهيرية وفيها تصح حرا
 فتعلق وتقوم حرا وتعتق حرا تنجيز قال ان ستيت حمارى فذهب به
 للعاء ولم يشرب عتق لان محرض الماء عليه قال عبدي الذي هو قد يم
 المصيبة حر عتق من صعبه سنة هو المختار لو قال انت عتيق وزوي في
 الملك دين ولو زاد في السن لا يفتق وعتق بما انت الامر بما انت لا مثل الحر
 وان نرى كوة بكل عالي حر ولا بكل عبدي الارض او عبدا الدنيا او اعل الخ
 حر عند الثاني وبه يغنى بخلاف هذه السكاة او ولد ارجو حر حاملا عتقا
 اصالة وقصدا لاولادته بعد عتقها لا قل من نصف حره ولا كثر عتق
 متعا وخمرته انجرار ولا له ولو حرره ولو لفظ عتقه ومضنه او ان حملته
 فهو حر عتق فقط ولم يجزيع الام وحاز هبتها ولو دبره لم تجز هبتها في الاصح
 لانه كشاع وبطل شرط المال عليه وكذا على امه لكن يشترط قبولها للعتق
 وفي الظهيرية قال ما في بطنك مني الي الفاعل عتق وفيها اوصى به ومات
 فاعتقه الورثة حراز وضوء يوم الولادة ولو قال الكبر ولد في بطنك حر ولدت

ولدين فاولهما خروجا الكبر والولد مادام جنيبا يتبع الام ولو بهيمة فيكون لها
 الاثني ويوكل ويضحي به لو امة كذلك في الملك بسائر اسبابه والرق الاولاد
 المعروفة بصورة الرق بلا ملك كال كفارة في دار الحرب فانهم كلهم ارقا غير مملوكين
 لاحد فالولد ما يؤخذ الاسير يوصف بالرق لا المملوكية حتى يميز بدارنا
 فاذا اخذت ومعها ولد يتبعها في الرق قهستانا والحرية والعق وفروعة
 لكتابة وتدير مطلق واستيلاذ واذالم يشترط الزوج حرية الولد كما مر في
 رهن وحتى اضحية ودين واسترداد بيع وسريان ملك فهي اثنا عشر ولا يتبعها
 في كفالة واجارة وجناية وحادث وقود وزكوة وسائمة ورجوع في هبة و
 ايضا تجردتها ولا يترك بذكوة امة فهي تسع كما بسطه في بيع الاشياء
 وزاد في العبر ولا في النسب حتى لو نكحها شي امة فولد ماها شي كما به رقيق
 كما به ولا يتبعها بعد الولادة الا في المسائل اذا استتمت الام بنية واذا
 بيعت البهيمة ومعها ولد ما وقتته ولد امة من زوجها ملك لسيدها
 تبعها ولدها من مولاها حر وقد يكون حراما من رقيقين بلا تحريم كان نكح عبدا امة
 ابيه فولد امة ولان ولد المولى ظهيرية وعليه فولد امة من سيل امة ^{الحر} امة
 فروع حملت امة كافر لكا فزمن كافر فاسلم هل يورثها لكا فزمن لكا فزمن
 لا سلامه تبعها قال الاشياء لم اره قلت الظاهر انه لا يجير لانه قبل الوضع
 موهوم وبه لا ينفق حق المالك والله سبحانه اعلم باب عق البعض
 اعنى بعض عبدا ولومبها صح ولزمه بيايه ويسمي فيما بقي وان شاء حرره
 ونحو اى معتق البعض كما تب حتى يردى الا في ثلاث بلازل الى الرق لو عجز
 ولو جمع بينه وبين قن في البيع بطل بينهما ولو قتل ولم يترك دفنا فلا قود

بخلاف المكاتب وكذا من اعتق بعضه عتق كله والصحيح قول الامام قهستان^{في}
 عن المضمر والخلاف مبني على ان الاعتاق يوجب زوال الملك عنده وهو مجز
 وعندها زوال الرق وهو غير متجز وعلى هذا الخلاف التدبير والاستيلاء
 لا خلاف في عدم تجزئ العتق والرق ومن الغريب ما في البدائع من تجزئ به عند
 الامام وظهر على جماعة من الكفرة وضرب الرق على انصافهم ومن على الانصاف
 جازو يكون حكمهم بقا كما لبعض ولو اعتق شريك نصيبه فلتشريكة ست خيارات
 بل سبع اما ان يحرق نصيبه منجزا او مضافا لمدة كدكة الاستسعاء فتح او يضاف
 او يكاتب لا على اكثر من قيمته لو من التقدين ولو غير استسعاء فان امتنع حبس
 حبرا او يدبر وتلزمه السعاية للحال فلو مات المولى فلا سعاية ان خرج من
 الثلث او يستسمى العبد كما مر والاولا لهما لانهما المعتقان او بعض المعتق
 لو مورا وقد اعتق بلا اذنه ولو به استسعاء المذهب ويرجع بما ضمن
 على العبد ولو لا كلة له لصدور العتق كله من جهة حيث ملكه بالضمنان و
 هل يجوز الجمع بين السعاية والضمنان ان تعدد الشراك نعم والا لا وحتى اثار
 امراتين الا السعاية فله الاعتاق ولو باعه او وهبه نصيبه لم يجز لانه
 لمكاتب وديار بكونه مالكا قدر قيمة نصيب الاخر يوم الاعتاق سوى ملو^{سه}
 وقوت يرمه في الاصح محبتي ولو اختلفا في قيمته ان قاما قوم للحال والا فالقول
 للمعتق لانكارة الزيادة وكذا لو اختلفا في ميسارة واصساره ولو شهدا اى اخبر
 لعدم قبولها وان تعدد والجريم مغنا بدين كل من الشريكين بعتق الاخر
 حظه فاذا كل سعى لهما مال يحلفهما القاضي فحينئذ يسرق او يسبي في خطهما
 ولو نكل احدهما صار معترفافلا سعاية ولو مات قبل ان يتفقا فلبست الما^ن

مطلقا ولو مورس^{ين} او مختلفين والاولا فلا يسرى للمورس^{ين} لا للمورس^{ين}
 ولو تعا لفايسلر اسى المورس^{ين} لصد^ا وهو المعنى الاول موقوف في الكل حتى يتبادر
 كذا في البحر المتقى وعامة الكتب قلت ففي المتن خلط لا ينبغي فتنه ثم رايت
 شيخنا الرمي بنه عما ذكره فله الحد **فروع** قال احدث شريك للامورعت
 منك نصيبي وان لم اكن بعته منك فهو حرو قال الاخر ما اشتريته منك
 وان كنت اشتريته فهو حرو فالقول لمنكوا الشرا^{للمتاجر} يمينه فان حلفوا لا يمينه الباطل
 عتق بلا سعاية لمادى البيع في حظه بكل حال وكذا عند مالو البائع مصصرا
 ولو مورس لم يسمع لاحد في الاصح ولو علق احد ما عتقه بفعل عندا مثلا كان
 دخل فلان الدار^{للمتل} كانت حرو عكس الشريك الاخر فقال ان لم تقض^{للمتل} الغد
 وحل شرطه دخل ام لا عتق نصفه لمنث احد هابيقين وسعى في نصفه
 لهما مطلقا والاولا لا عتق والمسئلة مجالها او حلف عما عتدين كل واحد
 منهما لاحد والتقا حش البها^{للمتل} الحق واتخذ المالك كلان اشتراهما
 من علم بخلفهما عتق احد^{عليه}هما واس باليان فتح او الحالف بان قال عبد^{للمتل} حرو
 ان لم يكن فلان دخل هذه الدار اليوم ثم قال امرأته طالق ان كان دخل
 اليوم عتق وهاجت لانه بكل يمين زعم المنث في الاخرى ما لو كانت الاولى
 بالله اذا نفوس لا تدخل تحت الحكم ليكذب به في الاخرى ومن ملك قريبه
 بسبب عامع رجل اخر عتق حظه بلا ضمان علم الشريك بقرايته اولا على
 الظاهر لان الحكم يدار على السبب ولشريكه ان يعتق او ليستسنى اما لو ملك
 مسنونا لنته بالنكاح مع آخر فيضمن حظه شريكه لو نه ضمان ملاك وان
 استقرى نصفه اجنبي ثم القرب باقيه فله ان يضمن المشتري مورس^{للمتل} الو

يستتعي العبد هذا ساقطة من نسخ الشرح وأن اشترى نصف قريبه من
 يملكه كلمة لا يضمن البايعة مطلقا لشاركتها في العلة وقيد بملكه لأنه
 واشترى من أحد الشريكين يلزمه الضمان إجماعا للشريك الذي لم يتج
 والمشتري موسرا عبد بين ثلاثة دبر واحد وبعده اعتقه آخرهما
 موسرا ضمن السالك الذي لم يدبر ولم يجز مدبرة انشأ ثلث قيمته قناورج
 بهاع العبد لا معتقه لأن التدبير ضمان معاوضة وهو الأصل وضمن
 المدبر معتقه ثلثه مدبرا ما ضمنه المدبرة من ثلثه قنا نقصه
 بتدبرة وسيجي ان قيمة المدبرة ثلثا قيمته قنا والواين المعتق والمذ
 ثلاثا ثلثا للمدبر وما بقى للمعتق لعقته هكذا على ملكهما ولو قال هي ام ولد
 شريكي وانكروا شريكه ولا بينه تخدمه يوما وتوقف يوما بلا خدته يوما عملا
 باقراره ونفقتها في كسبها واكافئ المنكر وجنابتها موقوفه ولا قيمة
 لام ولد الا لضرورة اسلام ام ولد الضراني وقوماها بثلث قيمتها فانه لا يضمن
 غيره اعتقها مشركة بان ولدت فادعياء وصارت ام ولد لها واعتقها
 احد هما لم يضمن وكذا لو ولدت فادعياء احد هاتيت نسبته ولا ضمان و
 لا سعاية خلافا لها وانما نقصن بالجناية إجماعا فلو قربها الى سبع فافتز
 ضمن لأنه ضمان جنابة لا غضب ولذا يضمن الصبي الحر بمنله زليجي ولو ولد
 لعبدين عنده من ثلاثة اعبد له احد كما خرج واحد ودخل آخر
 فاعاد قوله احد كما خرج فادام حيا ومرا بالبيان وان مات بلا بيان عتق ممن
 ثبت ثلاثة اربعة نصف بالاول ونصف نصفه بالثاني وعتق من كل
 من غيره نصفه لشوته بطريق التوزيع والضرورة فلم يتعد وان صدر ذلك

ولم يقل يومئذ عتق من له وقت حلفه فقط كقوله كل عبد لي او املكه حر عبد
 او عبد شهر اعتد وقت حلفه لان لي او املكه للمال فلا يتناول الاستقبال
 حتى لو لم يملك شيئا يوم حلفه لفي يمينه ودر بكل عبد لي او املكه حر عبد مو
 كان له ملك يوم قال هذا القول لا ^{يكون} متدبرا مطلقا بل مقيدا من ملكه عبدا
 ولكن ان مات عتق من الثلث لتعليقه بالموت فيصير وصية الملو ك لا يتناول
 الحمل لانه تبع لأمه فلا يعتق حل جارية من قال كل ملوك لي ذكر فهو حر ولو لم
 ذكر الدحل فيعتق الحمل تبعا وكذا لفظ الملو ك والعبد لا يتناول المكاتب والمشتر
 ويتناول المدبر والمرهون والمأذون على الصواب ولو في الذكور او لم ينو المدبر
 دين وفي ماله كلهم احرار لم يدين لرفع احتمال التخصيص بالتاكيد ^{حلف} في
 لا يعتق عبدا فكا تبعا واشترى قريبا واشترى العبد نفسه خنت ان يعتك
 فانت حرفا عه فاسدا عتق وصحيحا لا ان دخلت دار فلان فانت حرفا شهد
 فلان واخراته دخل عتق وفي ان كلمته لا لانها على فعل نفسه ولو شهد ابنا فلا
 انكلم اباهما جازت ان جمد وكذا ان ادعاه عند محو وابطلها الثاني
 بامس العتق على جعل بالضم وبفتح المال اعنت عبدا على
 مال صحيح معلوم الجنس والقد فقبل العبد كل المال في المجلس بعم مجلس
 علمه لو غابا عتق وان لم يود لانه معلق على القول لا لاد اجتنى لورد او اعرض
 بطل واما لو علقه بادائه كان ادية فانت حرسا رما ذونا دالة وهل يصح
 حجرة ترد فيه في العجلا مكاتب لانه صحيح في تعليقه العتق بالاداء وهو يفتا
 المكاتب في عشرين مسألة ذكر منها تسعة فقالا فلا يتوقف عتقه على قبوله
 ولا يبطل برده وللولى بيعه قبل وجود شرطه وهو الاداء لو باعه ثم اشتراه

مل يجب قبوله ما ياتي به خلاف وعق بالتخلية بحيث لو مديده للمال اخذ
 ولو ادى عنه غيره تبرعا او امر غيره بالاداء فادى لا يعتق كان الشرط اداء
 لم يوجد كما لا يعتق لو قيد بدارهم فادى دنا ذرا وبكيس ابيض فدفع في كيس
 اسود او بهذا الشهر فدفع في غيره او حط عنه البعض بطلبه وادى الباقي
 وكذا لو ابرأ او مات المولى واداه الى الورثة لعدم الشرط بل العبد باكسابه
 للورثة كما لو مات العبد قبل الاداء تركته لولا بل له اخذ ما ظفر به او ما فضل
 عنده من كسبه ولو ادى من كسبه قبل التعليق عتق ويرجع السيد عنه
 عليه وتعلق اذائه بالمجلس ان علق بان وبان ذلك ولا يتبعه اولاده بخلاف
 المكاتب في الكل وهو اى المال دين صحيح يصح التكفيل به بخلاف بدل الكفا
 فانه لا تصح الكفالة به وهذه الموفيه عشرون وي زاد ما في الذخيرة لو علقته
 بالف فاستقرضها ودفعها لمولاة عتق ورجع الشريم على المولى لان غرض المالك
 احق بماله حتى يتم ديونهم ولو استقرض الفين فدفع احدها واكل الاخرى فللمرء
 مطالبة المولى بهما لمنعه بعتقه من بيعه بدينه ولو قال انت حر بعد مو
 تى له اى قبل بعبده اى موته واعتقه مع ذلك وارث او وصي او قاض عند
 امتناع الوارث هو الاصح لان الميت ليس باهل ولا عتاق عتق بالف واكراه للميت
 لا يوجب كراهة من لا يعتق بذلك ولو حرره على خدمته حولا مثلا كما عتقك على الخدم
 سنة فقبل عتق في الحال وفي ارضه مئتي سنة فان حر لا يعتق الا بالشرط فلو خذ
 اقل منها او عوضه عنها او قال ان خدمتي واو لادى ثبات بعض اولاده لا يعتق
 وعلى للمعاضة والخدمه خدمة المعروفة بين الناس ملته ايا كانت فان جعلت او
 مات هو ولو حاكمي او مولاة قبلها ولو خدم بعضها فبحسابه تجب قيمته فتؤخذ
 منه

الوثقة او من تركته للمولى وعند محمد بن نجيب قيمة خد منه وبه ناخذ حاري
 وهل نفقة عياله فقيرا على مولاه في المدة كالوصي له بالخدمة او يكسب
 لانفاق حتى يستغنى ثم يخدم كالمعسر يثبت في العبر الثاني والصنف الاول
 كبيع عبد منه بعين كبعثك نفسك بهذا العين فهلك او استخقت بنجب
 قيمته وعند محمد بن قتيها ولو قال رجل لولي امته اعتق امك بالف على
 ان تزوجينها ان فعل العتق وابت النكاح عتقت مجابا ولا شيء له على امرة
 لصحة اشتراط البدل على الغير في الطلاق لافي العتاق ولو زاد لفظ عني
 قسم الالف على قيمتها ومهرها اي مهر مثلها لتضمنه الشراء اقتضاء ولذا ^{يجب}
 حصه ما سلم اي القيمة وتسقط حصه المهر فلو نكحت القابل فحصه مهر
 مثلها من الالف مهرها فيكون لها في وجهه ضم عني وتركه وما اصاب قيمتها
 في الاولى صد في الثانية لمولاها باعتبار تضمن الشراء وعدمه اعتق المولى
 امته على ان تزوجه بنفسها فزوجه فلها مهر مثلها وجوزة الثاني اقتداء
 بفعله عليه الصلوة والسلام في صفيه قلنا كان عليه الصلوة والسلام
 مخصوصا بالنكاح بلا مهر فان ابت فعليها السعاية في قيمتها اتفاقا وكذا
 لو عتقت المرأة عبدا على ان ينكحها فان فعل فلها مهرها وان ابى فعليه ^{قيمتها}
 ولو كانت العتقة على ذلك ام ولادة فقبلت عتقت فان ابت نكاحه فلا ^{شيء}
 عليها خاينه لعدم تقوم ام الولد **فروع** قال اعتق عني عبد او انت حر
 فاعتق عبدا جيدا لا يعتق وفي اوالي يعتق لانه ادخال في ملكه فيكون ^{ضيا}
 بالزيادة واما العتق اخراج لان كسبه ملك للمولى **باب** ^{الثالث}
 هو لغة الاعتاق عن دبر وهو ما بعد الموت وشرعا تعليق العتق على المولى ^{بمته}

ولو معنى كان مت الى مائة سنة وخرج بقيد الاطلاق التدبير المقيد كما
 وبجوته تعليقه بموت غيره فانه ليس بتدبير اصلا بل تعليق بشرط كذا ومتى
 اوان مت او هلك او حدث بي حادث فانت حرا وعتيق او معتق اوانت حرة
 عن دبر مني اوانت مدبر او دبرتك زاد بعد موتي اولا اوانت حرة لموت
 اريد به مطلق الوقت لقراءته بلام يمتد فان نوى النهار صح وكان مقيدا اوان
 الى مائة سنة مثلا وغلب موته قبلها هو المختار لانه كالكائن لا محالة و
 افاد بالكاف غلام المحصر حتى لو اوصى لعبد كسهم من ماله معتق بموته ولو
 بجنحة والفرق لا يخفى وذكرناه في شرح الملتقى دبر عبدا ثم ذهب عقلا لانه
 على حاله لا مران تعليق وهو لا يبطل جنون ولا رجوع بخلاف الوصية
 برقبته لانسان ثم جن ثم مات بطلت ولا يقبل التدبير الرجوع عنه و
 يصح مع الاكراه بخلافها والتدبير كوصية الا في هذه الثلاثة استثناء وتزاد
 مدبر السفينة ومد بوقل سيده ولا يباع المدبر المطلق خلافا للشافعي
 فلو قضى بصحة بيعه نفذ وهل يبطل التدبير قبل نعم لو قضى يبطلون بيعه
 صار كالمحرور لا يوجب ولا يرهن بشرط واقف الكتب الرهن باطل كان الوقف في
 يد مستعيرة امانة فلا يتأتى الايفاء والاستيفاء الرهن به بحر ولا يخرج من
 الملك الا بالاعتاق والكتابة تجعلا والحرية وستيف في بابها والحيلة طريقا
 التدبير على وجه يملك بيعه ان يد بمقيد كان مت وانت في ملكي اوان هنت
 بعد موتي فانت حرة ويستتخدم المدبر ويستلجرونيك وكلامه توطأ وتنكح
 جبر او المولى احق بكسبه وارثه ومهر المدبرة لبقاء ملكه في الجملة وموته
 ولو حكما كالحاقه مرتدا عتق في آخر جزء من حيوة المولى من ثلثه اى ثلث حاله

يُوم موته إلا إذا قال في صحته انت حرامد برومات بجهلا فيعتق نصفه من
الكل ونصفه من الثلث حاوي وسعى بحسابه ان لم يخرج من الثلث وفي
ثلقه لان عتقه من الثلث ان لم يترك غيره وله وارث لم يخرج اي التدبير
فان لم يكن وارث او كان واجاره عتق كله لانه وصيته ولد لو قتل سيده
سعى في قيمته كمدر السفيه ولو قتل ام الولد لاشى عليها كما بسط في الجوهرة
وسعى في كله اي كل قيمته مدبرا محبتي وهو حينئذ ككاتب وقالا حرمدين
لو المولى مدونا بجميع ولود بر احد الشريكين فلا خيار انت العتق فان ضمن
شريكه مات سعى في نصفه مختار وولد المدبرة تدبرا مطلقا مدبرا اما
المقيدة فلا يتبعها وذكر المصنف في البيع الفاسد ان ولد المدبر كالبية ^{مل} فتا
واما تدبير الحمل فكتعه ولو ولدت المدبرة من سيد ما فهي ام ولده وبطل
التدبير لانه من الثلث والاستيلاء من الكل فكان اقوى ويبع وذهب و
رهن المدبر المقيد كان قال له ان مت من سفرى او مرضي هذا اولى عشرين
سنة مثلا ما يقع غالباً وان مت وعسلت وكنت او ان مت وقتلت فلا
لرفعه ورجحه الكمال او انت حر بعد موتى وموت فلان ما لم يمت فلان قبله
فيصير مطلقاً او انت حر بعد موت فلان كما في الدر والكنز في البحر
في المبسوط وغيره من انه ليس تدبيراً بل تعليقاً حتى لو مات فلان والمولى حي
عتق من كل المال ولو مات المولى او لا بطل التعليق ويعتق المقيد ان وحده
الشرط بان مات من سفره او مرضه ذلك كعتق المدبر من الثلث لوجود الاضا
الى الموت قال ان مت من مرضي هذا فهو حر فقتل لا يعتق بخلاف ما لو قال في
مرضى نفق بين من وفى ولوله حي فتعول صداعاً او بعكسه قال محمد بن هرون

واحد مجتبي وقيمة المدبر المطلق ثلثا قيمته قنابه يعني والمدبر القيد
 يقوم قنادر عن الخانية وفيها عنها صحيح قال العبد انت جربل موتي شهر
 فانت بعد شهر عنتي من كل ماله زاد في المجتبي ولمولا لا يبيعه في الاصح **رفع**
 قال مريض اعنتي علامي بعد مولي انشاء الله صح الا بصا وفي جربل موتي
 ان شاء الله لم يصح **لا يشهد الاول** امر الاستثناء فيه باطل الثاني **ايضا**
 دفع الاستثناء **باب** الاستيلاء وهو لغة طلب الولد من
 زوجة او امه وخضه الفقهاء بالتالي اذا ولدت ولو سقطت الامة ولو مدت
 من حيدها ولو باستدخال منيه فوجها باقراره وينبغي ان يشهد **لثلاث**
 ولد بعد موته ولو حاملا لقوله حملها او ما في بطنها مني كما مرفى **ثبوت النسب**
 وهذا قضا اما ديانته فيثبت بلا دعوة كاستيلاء معتوه ومجنونك وهباينه
 او ولدت من زوج تزوجها ولو فاسدا كوطي بشبهة فولدت فاشتراها
 الزوج اي ملكها كالا او بعضا فهي ام ولد من حين الملك فلملك ولدا
 من غيره فله بيعه وكذا لو استولوا عليها بملك ثم استحققت او لحقت بملكها
 فان عنتي ام الولد يتكرر بتكرار الملك كالحارم بخلاف المدبرة والمستولاة
 كالمدبرة وقد مر الا في ثلاثة عشر مذكورة في فروع الاستبارة والبيع
 الفاسد من البحر منها انها تعنت بموته من كل ماله فالمدبر **ثلاثة** من غير
 سعاية والمدبرة تسقى ولو قضى مجوار بيعها لم ينفذ بل يتوقف على قضاء
 قاض اخر امضا وابطال اخيرة وينفذ في المدبرة كما مر وان ولدت بعد **ثبت**
 نسبه بلا دعوة اذا لم يحرم عليه بنوكاح او كتابة او طيابه او الولي ما لم ينفذ لو ولدت
 لا كثر من ستة اشهر **لا يشهد** الاب بموته الا في التروجة فلا يشهد تعنتي بموته وكذا من ستة اشهر

بلا دعوة ومنه النكاح لندب الاستبراء بها قبله بحرف قد مناه في نكاح
 الرقيق وثبوت النسب لكنه ينبغي بنفيه من غير توقف على لعان لأن الفراق
 أربعة ضعيف للامة ومتوسط لأم الولد وعلم حكمهما وقوى للمكروه فلا
 ينبغي
 إلا باللعان وأقوى للمعتدة فلا ينبغي أصلا لعدم اللعان إلا إذا قضى به
 فإما غير حنفى يرى ذلك فيلزمه بالقضاء ونظام الزمان وهو ساكت
 كما مر في اللعان لأنه دليل الرضى بحرف فلا ينبغي بنفيه في هاتين الصورتين
 إذا أسلمت أم ولد الذي يعني الكافر أو مدبرته مسكين عرض عليه الإسلام
 فإن أسلم فهي له ولا است نظر للجابين لأن خصومة الذي والد ابنة يوم
 القيمة أشد من خصومة المسلم في ثلث قيمتها فنة وعتقت بعد ادائها
 أي القيمة التي قررها القاضي وهو مكاتبه في حال سعايتها إلا في صورتين
 بورد إلى الرق لو عجزت أو لودت لأعيدت ولومات قبل سعايتها ولها ولد
 ولده في سعايتها سعي فيما عليها ولا اعتقت مجانا لأنها أم ولد فكذلك حكم
 المدبر فيسعى في ثلثي قيمته ولو أسلم من الذي عرض الإسلام عليه فإن أسلم
 فيها أو لا امر ببيعته تخلصا من يد الكافر ذكره مسكين فإن ادعى ولدا أمه
 مشتركة ولو مع ابنة ثبت نسبه منه ولو كافرا أو مريضا أو مكاتبا لكنه
 إن عجز فلا بيعها وهي أم ولد ضمن يوم العلق نصف قيمتها ونصف عقرها
 ولو معسر الأقيمة ولدها لأنه على حر الأصل فإن ادعى له معا أو جعل الساقى
 وقد استويا وقت الدعوة للعلق في الأوصاف فهو ابنها فلم يستويا وقد
 من العلق في ملكه ولو نكح أم أب ومسلم وحر وذى ولكتابي على ابن وذى
 وعبد ومرتب ومجوسى ثم لا يثبت نسب ولد ثان بلا دعوة لحرمة الوطى كما مر

وهي ام ولد هما ان جبلت في ملكهما لا واشتروا بحبل لانها دعوة عتق فولاة
 لها وبادعاء احدها يضمن نصف قيمة الولد للعقر وعلى كل نصف عتقها
 وتقاصلا اذا كان نصيب احدها الكثر فباخذ منه الزيادة لان المقر قد
 الملك بخلاف النبوة والارث والولاة فان ذلك لهما سوية وان كان احدهما
 اكثر نصيبا من الآخر لعدم تجري النسب فيكون سوية لعدم الاولوية يتبعه
 الارث والولاة وورث الابن من كل ارث ابن كامل وورثا منه ارث اب واحد
 وكذا الحكم عند الامام لو كثروا ولو نساء وقامه في البر وفيه لومات احدهما
 او اعتقها عتقت بلا شيء قلت فالعتق انما يجري في القننة لا في ام الولد
 بل يعتق بعضها يعتق كلها اتفاقا مجتبى فيلحفظ جارية بين رجلين ولدت
 فادعاء احدها او اعتقه الآخر وخرج الكلامان منهما معا فالدعوة
 اولى لاستنادها للعرق خاينه ادعى ولد امة مكانه وصدقه المكاتب
 لزم النسب بمضاد قهها كدعوته ولد جارية الاجنبي اما ولد مكاتبه
 فلا يشترط تصدقها كما سيجي ولزم المدعى العقر وقيمة الولد يوم ولد
 وسقط الحد عنه للشبهة ولم تقصرام ولادة لعدم ملكه وان كذبه المكاتب
 لم يثبت النسب لبحره على نفسه بالعقد ولدت منه جارية غيره وقال
 احلها في مولاها والولد ولدى فصدق المولى في الاحلال وكذبه في
 الولد لم يثبت نسبه فان صدقه فيها جميعا يثبت والا لا وقول الزباجي
 ولو صدقه في الولد يثبت اى مع تصديقه في الاحلال فلا مخالفة
 كما لا يخفى ولو ملكها او ملكه بعد نكاحه اى المولى ولو مكاتبه يوما
 من الدهر ثبت بالنسب وتصيرام ولادة اذا ملكها البقاء اقاربه ولو استولد

جارية أحد ابويه أو جده أو أمهاته وقال فثبتت حلها لي فلا حد ^{للشبهة}
ولا نسب إلا أن يصدقه فيها أو أن ملكه فباعته عليه وإن ملك أمه
لا تصير أم ولد لعدم ثبوت نسبه كذا ذكره المصنف تبعاً للزناحي لكنه
نقل هنا وفي نكاح الرقيق عن الدرس والمخاينة أنه لو ملكها بعد تكد ^{يوماً} يثبه
ثبت النسب لبقاء الأقرار قد برغم في المخاينة رضى بأمة فولدت فملكها
لم تصير أم ولد وإن ملك الولد عتق وفي الاشتباه لو ملك اخته لأمه من ^{الزنا}
عتقت ولو اخته لأبيه **أفروع** أراد ولي أمته ولا تصير أم ولد يملكها

لطفه ثم يزوجه أقر باموميتها في مرضه أن هناك ولد أو جل عتق من
الكل والأمن الثلث وما في يدها للمولى إلا إذا وصى لها به نعم في المجتبى
استحسن محمد أن يترك لها ملحقه وقبضاً ومقنعة ولا شيء للبد برؤاه
سبحانه أعلم كتاب **الأيمان**

مناسبه عدم تأثير الخزل والأكره وقدم الاعتاق لمشاركته في الطلاق
في الإسقاط والسراية **اليمين** لغة التصرف شرعاً عبارة عن عقد قوى به
عزم الحالف على الفعل أو الترك فدخل التعليق فانه يمين شرعاً إلا في خمس
مذكورة في الاشتباه فلوحلف لا يحلف حنث بطلاق وعتاق وشرطه الاستيلاء
والتكليف وإمكان البر وحكمها البر والكفارة وركنها اللفظ المستعمل فيها
وهل بكثرة الحلف بغير الله تعالى قيل نعم للنهي وعامتهم لا وبه افتوا ^{محياً}
في زماننا وحلوا النفي على الحلف بغير الله لا بحاجه الوثيقة لقولهم
بأيديكم ولعمرك ونحو ذلك عيني وهي أي اليمين بالله لعدم تصور النفوس
واللغوي غيره تعالى فيقع بهما الطلاق ونحوه عيني فليحفظ ولا يرد نحو

هو يهودى لأنه كناية عن اليقين بالله وإن لم يعقل وجه الكناية بدائع غموس ^{يتمسه}
 والاثم في النار وهي كبيرة مطلقا لكن اثم الكبائر متفاوت بهران حلف على كذب
 عدا ولو غير فعل وترك كوالله أنه جحولا لأن في ماض كوالله ما فعلت كذا غالما ^{تفعله}
 أو حال كماله صلا على الف علما بخلافه والله أنه بكر علما بأنه غيرة وتقيدهم ^{بالفعل}
 والماضي اتفاقا أو الكثر وباتم بها قلزمه التوبة وتاسيها لغولا مواخذة فيها لا في
 ثلاث طلاق وعناق ونذاشباه فيقع الطلاق على غالب الظن إذا تبين خلافه
 وقد اشتهر عن الشافعية خلافة أن حلف كذا بايظنه صادقا في ماض وحال ^ق بالقرار
 بين الغموس واللغو تعدد الكذب وأما في المستقبل فالمنعقدة وخصه ^{نفي} الشنا
 بما يجري على اللسان بلا قصد مثل لا والله وبلى والله وكولات فلذا قال
 ويرجي عفوهُ وقواضوا وتادباو كالغو حلفه على ماض صادقا كوالله أني لقيام
 الآن في خلاقيامه وتالنها منعقدة وهي حلفه على مستقبلات يمكنه
 فنحو والله لا موت ولا تطلع الشمس من الغموس وهذا القسم فيه الكفارة
 كناية واحفظوا إيمانكم ولا يتصور حفظه إلا في المستقبل فقط وعند الشافعية ^{نفي}
 يكفر في الغموس أيضا أن حنت وهي أي الكفارة ترفع الاثم وإن لم توجد منه
 التوبة عنها معها أي مع الكفارة سراجية ولو الحالف مكرها أو مخطيا أو ذا ^{هلا}
 أوساها أو ناسيا بان حلف أن لا يحلف ثم نسي فحلف فيكفر مرتين مرة
 لحنته وأخرى إذا فعل المحلوس عليه عيني لحديث ثلاث هزل من جد منها
 البين في اليمين أو في الحنت فيحنت بفعل المحلوس عليه مكرها خلافا للشافعية ^{نفي}
 وكذا يحنت لو فعله وهو معني عليه أو محبوبون فيكفر بالحنت كيف كان والقسم
 بالله تعالى ولو برفع الها أو نصبها أو حذفها كما يستعمله الأتراك وكذا

واسم الله كملت النصارى وكذا باسم الله عند يهودا ورجله في البحر بخلاف
 بله بكسر اللام الا اذا كسر الهاء قصد اليامين او باسم اخر من اسمائه ولم يشر كما
 تعرف الحلف به اولا على المذهب كالرحمن الرحيم والحليم والعليم وما الى ذلك
 الدين والطلاب الغالب والحق معروفا لا منكرا كما سيجي موفى المجتبي لو نرى ^{الله} بخير
 غير اليامين دين او بصفة يحلف بها من صفاته تعالى صفة ذات لا يوصف
 بصفته ما كلف الله وجلاله وكبريائه وملكوته وجبروته وعظمته وقد رتبته
 او صفة فعل يوصف بها ويصفها كالغضب والرضا فان الايمان مبنية
 على العرف فان عرفت الحلف به فيما بينكم ولا فلا لا تقسم بغير الله تعالى كاللبي
 والقران والكعبة قال الكمال ولا يخفى ان الحلف بالقران الا ان متعارف فيكون
 يميننا وما الحلف بكلام الله قيد ومع العرف قال العيني وعندى ان المصحف
 يمين لا سيما في زماننا وعند الثلاثة المصحف والقران وكلام الله يمين زاد
 احمد والنبى ايضا ولو تبرأ من احد هاتين اجاعا الا من المصحف الا اذا تبرأ
 مما فيه بل لو تبرأ من دفتر فيه بسطة كان يميننا ولو تبرأ من اية فيه او من الكتب
 الا ربعة فيمين واحدة ولو كرر البراءة فاما ان بعد دعا وبرئ من الله وبرئ
 من رسوله يمينان ولو زاد الله ورسوله بريتان منه فاربعة وبرئ من الله
 الف مرة يمين واحدة وبرئ من الاسلام او صوم رمضان او الصلوة او من
 المؤمنين او اعد الصليب يمين لا تكفر وتخليق الكفر بالشراطين وسيجي
 انه ان اعتقد الكفر لا يكفر ولا لا يكفر وفي الخبر عن الخلاصة والتجريد وتتقدد
 الكفارة لتعدد اليامين والمجلس المجالس سوو لو قل غنيت بالتاني الاول
 نفى حلفه بالله لا يقبل وتجهة او عمر لا يقبل وفيه مضرا للاصل هو يهودي

هو نصراني يمينان وكذا الله والله والله والرحمن في الاصحح واتفقوا ان الله
والرحمن يمينان وبلا عطف واحدا وفيه مضرب للفصح قال الرازي اخاف على
من قال بجيا في وجبات راسك انه يكفر وان اعتقد وجوب البر فيه ككفر
وكذا ان العامة يقولونه ولا يعملونه لقول الله مشرك وعن ابن مسعود رضي الله
عنه لان احلف بالله كاذبا احب الي من ان احلف بغيره صادقا ولا يقسم ايضا
بصفة لم يتعارف المحلف بهما من صفاته تعالى كرحمته وعلمه ورضاه وغضبه
وسخطه وعدابه ولعنته وشرعيته ودينه وحلاله وصفته وسبحان الله
وتوكل لك لعدم العرف والقسم ايضا بقوله لعمر الله اي بقائه وايم الله اي بيمين
وعهد الله ووجه الله وسلطان الله ان قوى قدرته وميثاقه ودمته
والقسم ايضا بقوله اقسم او احلف او اعزم او اشهد بلفظ المضارع وكذا الماضي
بالاولى كما قسمت وحلفت وعزمت واليت وشهدت وان لم يقل يا الله اذا علقه
بشرط وعلم نذر فان قوى بلفظ النذر فنية لزمته والا لزمته الكفاية وسيتضح وعلى
يمين او عهد الله وان لم يصفه الى الله اذا علقه بشرط مجتبي والقسم ايضا
بقوله ان فعل كذا فهو يهودي او نصراني او فاشهد اياها بالفسادية وشريك
للكفار او كافر فيكفر بحبته وفي المستقبل اما الماضى عالما بخلافه فهو
واختلف في كفره والاصح ان الحالف لم يكفر سواء علقه بماض او ات ان كان عند
في اعتقاده انه يمين وان كان جاهلا وعند الله بكفره الحلف بالغوس او
بمباشرة الشرط في المستقبل يكفر فيهما لرضاء بالكفر بخلاف الكافر فلا يصير
مسلم بالتخليق لا بد ترك كاسطة المصنف في فتاويه وهل يكفر بقول الله
بعلم او يعلم الله بانه فعل كذا او لم يفعل كذا كاذبا قال الزاهد ي لاكثر نعم وقال

التسمي الاصح لانه قصد ترويج الكذب دون الكفر وكذا لو طي المصنف
 قايلا ذلك لانه لترويج كذبه لا امانة المصنف محبتي وفيه اشهد الله ^{فعل} لا
 يستغفر الله ولا كفارة وكذا اشهدك واشهد ملائكتك لعدم العرف وفي
 الاخيرة ان فعلت كذا فلا الله في السموات يكون يمينا ولا يكفر في فانا بربي
 من الشفاعة ليس بين لان منكرها مبتدع لا كافرو وكذا فصلوني وصياحي
 لهذا الكافرو ما عصى لليهود فيمين ان اراد به القرابة لان اراد به الثوب
 وقوله مبتدع اخيرة قوله الاتي لا وحقا اذا اراد به اسم الله تعالى ^{الله} وحق
 واختار في الاختيار انه يمين للعرف ولو بالبا فبين اتفاقا بحج وحرمنته ومجته
 شهر الله ومجته لا الله الا الله وبحق رسول الله والايان او الصلوة وعذابه
 وثوابه ورضاه ولعنة الله وامانته لكن في الخاتمة امانة الله يمين وفي
 النهران زوى العبادات فليس يمين وان فعله فعليه غضبه او سخطه
 ولعنة الله او هوزان او سارق او شارب خمر او اكل ربالا يكون قسم العدم
 المتعارف فلو تعرفت هل يكون يمينا ظاهر كلامهم نعم وظاهر كلام الكمال ^و
 تمامه في النهي في العجنا يباح للضرورة لا يكفر مستحله كدام وخبره الا اذا اراد
 المحالف بقوله حق اسم الله تعالى فيمين بحج المذهب كما صححه في الخاتمة ^ف وحق
 الواو الباء والناو ولا م القسم وحروف التنبيه وهرة الاستفهام وقطع لفت
 الوصل اليم المكسورة والمضمومة كقوله لله وهما لله وم الله وقد تفسر حرو
 ايجازا فيختص باسم الله بالحركات الثلاث وغيره بغير الجواب التزم رفع ايمين
 ولعمري كقوله الله بنصبه بنزع الخافض وجرة الكوفون مسكين لا فعلان
 كذا افاد ان اضماء حرف التاكيد في القسم عليه لا يجوز ثم صرح به بقوله ^ل حلف

بالصحة في الأثبات لا يكون إلا بحرف التوكيد وهو الهمزة والنون كقوله والله
 لا أفعلن كذا والله لقد فعلت مقرونًا بكلمة التوكيد وفي النفي بحرف النفي
 حتى لو قال والله أفعلن كذا اليوم كانت يمينه على النفي ويكون لا مضارع كأنه
 فلا لا أفعلن كذا لا متناع حذف حرف التوكيد في الأثبات لا صار العرب في الكلام
 الكلمة لا بعض الكلمة من البحر عن المحيط وكفارتها هذه إضافة للشرط لأن
 السبب عندنا الحنفية تحريم قربة أو إطعام عشرة مساكين كما سرق الظهار أو
 كسوته بما يصلح للأوساط وينتفع به فوق ثلاثة أشهر فيستر عامة البدن
 فلم تجز السراويل إلا باعتبار قيمة الأ طعام ولو أدى الكل جملة أو مرتباً ولم يخو
 إلا بعد تمامها للزوم النية لصحة التكفير وقع عنها واحد هو أعلاها قيمة
 ولو ترك الكل عوقب بواحد هو أدناها قيمة لسقوط الفرض بالإدنى وإن عجز
 عنها كلها وقت الإداء عندنا حتى لو ذهب ماله وسلبه ثم صام ثم رجع بهبته
 أجزاء الصوم مجتبي قلت وهذا يستثنى من قولهم الرجوع في المبة فسخ
 من الأصل صام ثلاثة أيام ولا يميط بالحيض بخلاف كفارة الفطر وجوز
 الشافعي التفرق اعتبر العجز عند الحنفية مسكين والشرط استمرار العجز إلى
 الفراغ من الصوم فلو صام المعسر يومين ثم قبل فراغه ولو باعته أيسر ولو عجز
 موثره موسراً لا يجوز له الصوم ويستأنف بالمال خائفة ولو صام ناسياً
 للمال لم يجز بحال الصحيح مجتبي ولو نسي كيف حلف بالله أو بطلاق أو بصوم لا
 عليه إلا أن يتذكر خائفة ولم يجز التكفير ولو بالمال خلافاً للشافعي قبل
 حنث ولا يستتره من الفقير لو قوعه صدقة ومصرفاً مصرف الزكاة فلا
 قيل إلا الذي خلافاً للشافعي ويقوله ينفق كما سرق بابها ولا كفارة بيمين

كما نروا ان حنث مسلماً بآية انهم لا ايمان لهم واما وان نكثوا ايمانهم فنعني الصلوة
 كتخليف الحاكم وهو اى الكفر بطلها اذا عزم بعد ما فلف حلف مسلماً ثم ارتد و
 العياد بالله ثم اسلم حنث فلا كفارة اصلاً لما تقر بان الاوصاف الراجعة الى
 المحل يستوى فيها الابتداء والبقاء كالحصية في النكاح وكذا لزوم الكافر ما هو
 قرينة كيزمه شئ ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع ابويه او قتل فلان
 وانما قال اليوم لان وجوب الحنث لا يتأني الا في اليمين الموقته اما المطلقة
 فيحنثه في آخر حياته فيوصى بالكفارة بموت الحالف ويكفر عن يمينه بهلاك
 المحلوف عليه غاية وجب الحنث والتكفير لانه اهون الامور وحاصله ان
 المحلوف عليه اما فعل او ترك وكل منهما اما معصية وهي مسئلة المتن او
 واجب كحلفه ليصلين الظهر اليوم وبرأ فرض او هو اولى من غيره او غيره او
 منه كحلفه على ترك زوجته شهراً او نحوه وحنثه اولى او مستريان كحلفه
 لا يأكل هذا الخبز مثلاً وبرأ اولى واية واحفظوا ايمانكم تقيده وجوبه فتح فبهي
 عشرة ومن حرم اى على نفسه لانه لو قال ان اكلت هذا الطعام فهو على حرام
 فاكله لا كفارة خلاصة واستشكله المصنف شيئاً ولو حراماً او ملكاً غيره
 كقوله الخمر او مال فلان على حرام فيمين ملام يرد الاخبار ثم فعله با كل او نفقة
 ولو صدق او وهب لم يجز بحكم العرف زبلي كقر ليمينه لما تقر بان تحريم المحل
 يمين ومنه قولها الزوجها انت على حرام او حرمتك على نفسك فلو طاعتها في
 الجماع واكرهها كفرت مجتبي وفيه قال لعدم كلامك على حرام او كلام الفقهاء او
 اهل بغداد او اكل هذا الخبز على حرام حنث بالعصيان والله لا تكلم او
 لا كلة لا يجزى الا بالكل نراد في الاشياء الا اذا لم يكن اكله في مجلس واحد

او حلف لا يكلم فلانا وفلانا ونوى احدهما ولا يكلم اخوة فلان وله اخ واحد
 ونامه فيها قلت وبه عرف جواب حادثة حلف بالطلاق ان اولاد ذرية^{حتى}
 لا يطلعون ببنته فطلع واحد منهم لا يثبت كل حل او حلال الله او حلال
 المسلمين على حرام زاد الكال او الحرام يلزمى ونحوه فهو على الطعام والشراب^ب
 ولكن الفتوى في زماننا على انه تبين امراته بتطبيقه ولوله اكثر من جميعها
 بلانية وان نوى ثلاثا فثلاث وان قال لم انوطلاقا لم يصدق قضاء الغلبة
 الاستعمال ولذا لا يحلف بالاحلال^ب لغيره وان لم يكن له امرأة وقت الطهين
 سواء نكح بعد الاولة فيمين فيكفر باكله وشربه لومينه على ات ولولاه
 على ماض نفوسا ولغو ولوله امرأة وقتها فبانت بلاعدة فاكل فلا كفارة
 لانها لطلاق وقد مر في الايلا ومن نذر نذرا مطلقا او معلقا بشرط
 وكان من حبسه واجب اى فرض كما سيصح به تبعا للبر والدر وهو عبادة
 مقصودة خرج الوضوء تكفين الميت ووجد الشرط المعلق به لزم النذر
 لحديث من نذر سمي فعله الوفاء بما سمي كصوم وصلاة وصدقة ووقف
 واعتكاف واعتاق رقبة وجمع ولو ما شيا فانها عبادات مقصودة ومن
 حبسها راجب لوجب العتق في الكفارة والمشى للجم على القادر من اهل مكة
 والفتنة الاخيرة في الصلوة وهي لبث كالا اعتكاف ووقف مسجد للمسلمين
 واجب على الامام من بيت المال ولا دفع المسلمين فتح ولم يلزم الناذر ما ليس
 من حبسه فرض كعبادة مريض وتشيع جنازة ودخول مسجد ولو مسجد
 الرسول او لا قضى لانه ليس من حبسها فرض مقصود وهذا هو الضابط
 كما في الدر ونى البحر شرائط خمس فزاد ان لا يكون معصية لذاته فصحة نذر

صوم يوم النحر لانه لفيرة وان لا يكون واجبا عليه قبل السنة فلنزدجته
الاسلام لم يلزمه شئ غير ملون لا يكون ما لزمه اكثر مما يمكنه او ملكا لغيره
فلونذ الصدقة بالف ولا يملك الا مائة لزمه فقط خلاصة انتهى قلت
ويؤلو ما في امر الجواهر وان لا يكون مستحيل الكون فلونذ صوم اسس او
اعتكافه لم يصح نذره وفي القنية نذ الصدقة على الاعنيان لم يصح ما لم ينو
انما السبيل ولونذ التسبيحات وبر الصلوة لم يلزمه ولونذ ان يصلي على النبي
صل الله عليه وسلم كل يوم كذا لزمه وقيل لا ثم ان العلق فيه تفصيل فان
علقه بشرط ريدية كان قدما عابثي او شفي مريض يولي وجوابا ^{نظ} واحد
وان علقه بما لم يرد كان زينة فلا تة مثلا فخت وفي بنذ او كفر ميمية
على الذمب لانه نذر بظاهره يمين بمصناه فيخير ضرورة نذر مكلف ^{يعنى}
رقبة في ملكه وفي به ولا يف اثم بالترك ولا يدخل تحت الحكم فلا يجبره القا
نذر ان يذبح ولده فعليه شاة لقصة الخليل عا نبينا وعليه الصلوة ^{السلام}
والقاه الثاني والشا فيع كندر يقبله ولغا لو كان بذبح نفسه او عبدا ^{حب} واذا
معه الشاة ولو بذبح ابيه او حبة او امة لغى اجماعا لانهم ليسوا كسبه و
لو قال ان برئت من مرضي هذا ذبحت شاة او على شاة اذ بها فبري لا يلزمه
شئ لان الذبح ليس من جنسه فرض بان اوجب كالا ضحية فلا يصح الا اذا
زاد والصدق بلحها فيلزمه لان الصدقة من جنسها فرض وهي الزكاة فتح و
بحر في متم الدار تناقض منه ولو قال الله عي ان اذبح خرورا والصدق
بلحه فذبح مكانه سبع سياة جاز كذا في مجموع النوازل ووجهه لا يخفى
وفي القنية ان ذبحت هذه العلة فيح كذا فذبحت ثم عادت لا يلزمه شئ

نذر لفقراء مكة حجاز الصلح الى فقراء غيرها كما تفرد في كتاب الصوم ان النذر
 غير المعلق لا يختص بشئ نذر ان يتصدق بعشرة دراهم من الخبز فتصدق
 بغيره جاز ان ساوى العشرة كصدقة بثمنه نذر صوم شهر معين لزمه
 متتابعاً لكن ان افطر فيه يوما قضاه وحده وان قال متتابعاً بله يوم مستقبلاً
 لانه معين ولو نذر صوم الابد فاكل لعنه فك نذر ان يتصدق باله من
 ماله وهو يملك دونها لزمه ما يملك منها فقط هو المختار لانه فيما لم يملك
 لو جحد النذر في الملاك ولا مضافاً الى سببه فلا يصح كما قال مالي في
 المسكين صدقة ولا مال له لم يصح اتفاقاً نذر الصدق بهذه المانة
 يوم كذا عازي فتصدق بمائة اخرى قبله اي قبل ذلك اليوم عي فقير اخر
 جاز لما تقرر فيما مر قال عي نذر ولم يزد عليه ولا نية له فعليه كفارة بمن
 ولو في عي صياماً بلا عدد لزمه ثلاثة ايام ولو صدقة ما طعام عشرة ^{مباشرين}
 كالعطرة ولو نذر ثلاثين حجة لزمه بقدر عمره وصل بحجته ان شاء الله بكل
 يمينه وكذا يبطل به اي بالاستثناء المتصل كل ما تعلق بالتواضع عبادة او
 معاملته لو بصيغة الاخبار ولو بالامر والسعي كاعتقوا عبدي بعد حوتي ان شاء الله
 لم يصح وبع عبدي هذا ان شاء الله تعالى لم يصح الاستثناء بخلاف التعلق
 بالقلب كالنية كما مر في الصوم والله اعلم باب اليمين في النذر
 والخروج والسكنى والانيان والركوب وغير ذلك لا يصلح الايمان مبنية
 عند الشافعية على الحقيقة اللغوية وعند مالك على الاستعمال القراني و
 عند احمد على النية وعندنا على العرف ما لم ينو ما يحتمله اللفظ فلا حنث
 في لا يهدم بيتا بيت الغنكوت ^{لا} بالنية فتح الايمان مبنية على الالفاظ

لا على الاغراض فلو اقتصا من محام غير و حلف ان لا يشتري له شيئا بفس
 فاشترى له بلدهم او اكثر شيئا لم يحنت كن حلف لا يخرج من الباب او
 لا يضره اسواط او ليغذيه اليوم بالف فخرج من السطح وضرب بعضا
 وغذى برغيف اشتراه بالف اشتباه لم يحنت لان العيرة لغوم اللفظ لا في
 مسالح حلف لا يشتريه بعشرة حنت باحد عشر بخلاف البيع اشتباه لا يحنت
 بدخول الكعبة والمسجد والمبيعة للنصارى والكنيسة لليهود والذليل
 والظلة التي على الباب لم يصلح البيتونة بحرف حلفه لا يدخل بيتا لانها
 لم تعد للبيتونة ولنا يحنت في الصفة والا يوان على المذهب لانه يبات
 فيه صيفا وان لم يكن مستغاف فتح وي لا يدخل دارا لم يحنت بدخولها
 خربة لا بنا فيها اصلا وفي هذه الدار يحنت وان صارت صحرا او بنيت
 دار اخرى بعد الانهدام لان الدار اسم للعصبة والبناء وصف والصفة
 انها تعتبر في المنكر للعين الا اذا كانت شرطا او داعية للممين كحلفه على
 صد الرطب فيتعقيد بالوصف وان جعلت بعد الانهدام بستانا او مسجدا
 او حاما او بيتا او غلب عليها الماء فصارت نهر لا يحنت وان بنيت دارا
 بعد ذلك كهذا البيت وكذا بيتا بالاولى فهدم او بنى بيتا آخر ولو بنقض
 الاول لزوال اسم البيت ولو هدم السقف دون الهيكل فدخله حنت في
 المعين لانه كالصفة لا في المنكر لان الصفة تعتبر فيه كما مروغرة في البحر
 للبداح لكن نظوفه في النهار بانه لا فرق حيث صلح للبيتونة قيد بهذا
 الدار لانه لو اشار ولم يسم بان فلان هذا حنت بدخولها على اى صفة كانت
 كهذا المسجد فخر ببقائه مسجدا الى يوم القيامة به يفتى ولو زيد فيه

حصه قد خلاهم بحيث لم يقل مسجد بني النخيت ولذلك الدار لا يقد عقد
 بمينه على الاضافة وذلك موجود في الزيادة بدائع الجبل ولو حلف لا يجلس الى
 هذه الاستوانة او الى هذه الحايطة وهذا ما تم بنينا ولو بنقضيهما او لا يك
 هذه السفينة فنقضت ثم اعيدت بنقضها لم يثبت كالو حلف لا يكتب بهذا
 القلم فكتب ثم براءة فكتب به لان غير المبرى لا يسمى قلم بل انبو بافاذا كسر فقد زال
 الاسم ومتى زال بطلت اليمين والواقف على السطح داخل عند التقدمين
 خلافا للمتأخرين ووفق المكان جعل المحنت على سطح له ساتر وعده متعا مقابلة
 وقال ابن الكمال ان الحالف من بلاد النجف لا يثبت قال مسكين وعليه الفتوى و
 في البحر وان ادانته لو ارتقى شجرة او حائطاً حنت وعط قول المتأخرين لا والظاهر
 قول المتأخرين في الكل لانه لا يسمى داخل عرفاً كما لو حضر بيرة او خرافة لا ^{يتفق}
 به اهل الدار قال وعم اطلاقه المسجد فلو فوقه مسكن فدخله لم يثبت ^{به}
 ليس بمسجد بدائع ولو قيد الدخول بالباب حنت بالحادثة ولو تعين الا عينه
 بالاشارة بدائع الواقف بقدميه في طاق الباب اى عتبة التي بحيث لو اُغلق الباب
 كان خارجاً لا يثبت وان كان بعكسه يثبت لو اُغلق كان داخلًا لا يثبت في حلفه
 لا يدخل ولو كان المحلوف عليه الخروج انعكس الحكم لكن في المحيط حلف لا يخرج
 نفي شجرة فصار مجالاً لمسقط سقط في الطريق لم يثبت لان الشجرة كبناء الدار
 وهذا الحكم المذكور اذا كان الحالف واقفاً بقدميه في طاق الباب فلو وقف
 باحدى رجليه على العتبة وادخل الاخرى فان استوى الجانبان او كان الجانب
 الخارج اسفل لم يثبت وان كان الجانب الداخل اسفل حنت زايي وقيل لا يثبت
 مطلقاً هو الصحيح ظهيرة لان الانفصال التام لا يكون الا بالقدمين ودوام

الركوب واللبس والسكنى كالإقامة فيمنعت ساعته لا دوام الخروج ^{الزجر} والنزول
 والتطهير والضابطان ما يمتد فلهذا منه حكم الاستدراك فلا وهما ^{أي} في المبدأين
 حال الدوام أما قبله فلا فلو قال كما كتبت فانت طالق أو فاعل درهم ثم ركبت ^{أي} دوام
 لزمت طلقة ودرهم ولو كان ركبا الزمة في كل ساعة يمكنه النزول طلقة ودرهم
 قلت في عرفنا لا يمنعت إلا بابتداء الفعل في الفصول كلها وإن لم ينو إليه مال
 استأذنا مجتنبى حلف لا يسكن هذا الدار أو البيت أو المحلة يعني المجاورة ^{أي} فخرج
 بقي متاعه وأهله حتى يوقى وتد حنت واعتبر محمد بن نقل ما به يقوم به السكنى
 وهو أوفى وعليه الفتوى قاله العيني ولو إلى سكة أو مسجد مع الأوجه ^{أي} قاله
 الكمال وأقره في النهي هذا لو يمينه بالعربية ولو بالفارسية يخرج حبه بنفسه
 كالأول كان سكنا تبعا وكالوايت المرأة النقلة وعلته أولم يمكنه الخروج ولو ^{أي} جرح
 ليل وعلق باب واشتغل بطلب دار أخرى أو دابة وإن بقي أيا ما أو كان له ^{أي} فتنة
 كثيرة فاشتغل بنقلها بنفسه وإن أمكنه أن يستكره دابة لم يحنث ولو نوى ^{أي} النقل
 ببدنه دين وعند الشافعي يكفي خروجه بنية الانتقال بخلاف ^{أي} الصرو
 البلب والقرية فإنه يبرء بنفسه فقط ^{أي} فروع حلف لا يسكن فلا ناساكنه
 في عرصة دار أو هذا في حجرة وهذا في حجرة حنت إلا أن تكون دار كبيرة ولو تقاسما
 بجائط بينهما أن عين الدار في يمينه حنت وإن نكحها ولو دخلها فلا نغصبا
 أن أقام معه حنت علم أو لا وإن انتقل فور الأكر إلى نزل ضيفا وكذا لو سافر إلى
 منكر فلا ن مع أهله به يفتى لأنه لم يساكنه حقيقة ولو قيد الساكنة بشهر
 حنت بساعة لعدم امتدادها بخلاف الإقامة مجرى خزانة الفتاوى وحلف
 لا يضربها فضررها من غير قصد لا يحنث وحنث في لا يخرج من المسجد أن

حمل واخرج مختارا باصرة وبدونه بان حمل مكرها لا يحنت ولمراضيا بالمخرج
 في الاصح ومثله لا يدخل اقسامها واحكاما واذا لم يحنت باجمله بلا امره او برفق
 او عثرا او صوب ريج او محج دابة عن الصحيح ظهيرية لا تنحل ميمنه لعدم فعله
 على المذهب الصحيح فتح وغيره وفي البحث عن الظهيرية به يفتى لكنه خالف
 في فتاويه فافتى بانحلالها اخذ بقول ابي شعاع لانه ارفق لكنك علمت العتد
 ولا يحنت في قوله لا يخرج الا الى جنازة ان خرج اليها فاصدا عند انفصاله
 من باب داره مشى معها ام لا لما في المدافع ان خرجت الا الى المسجد فانطلق
 فخرجت تريد المسجد ثم بداء لها فذهبت لغير المسجد لم تطلق ثم الى امر اخر
 لان الشرط في المخرج والذهاب والرواح والعيادة والزيارة النية عند الانقضا
 لا الوصول الا الى الايتان فلو حلف لا يخرج ولا يذهب او لا يروح بمخرجنا الى مكة
 فخرج يريد هاتم رجع عنها قصد غيرها ام لا فخرجت اذا جاوز عريان مصره
 على قصد ها ان بيته وبينهما مدة سفر والا حنت بمجرد انفصاله فتحجتنا فيه
 حلف للمخرجين مع فلان العالم الى مكة فخرج معه حتى جاوز البيوت بروفي
 لا يخرج من بعد اذ فخرج مع جنازة والمقابر خارج بعد اذ حنت وفي لا ياتنها
 لا يحنت الا بالوصول كما مر والفرق لا يخفى كما لا يحنت لو حلف ان لا تأتي امرأته
 عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت معه حتى مضى العرس لانها ماتت
 العرس بل العرس اناها ذخيرة حلف ليا تينه فهو ان ياتي منزله او جاونته
 لقيه ام لا ولو لم ياتنه حتى مات احداهما حنت في آخر حياته وكل اكل ميمنه مطلقة
 اما الموقنة فيعتبر آخره فان مات قبل مضيه فلا حنت ولم حنت فيد انوار تد
 لحق لا يحنت لبطلان ميمنه بالله بمجرد الودة كما مر فتد برحلف ليا تينه عندا

ان استطاع فهي استطاعة الصمة لانها المفارقة فتقع على رفع الموانع كمن
 او سلطان وكذا جئون او نسيان بحر حجتنا وان نرى بها القدرة الحقيقية
 المفارقة للفعل صدق ديانة لا قضاء على الاوجه فتح لانه خلاف الظاهر
 وقد اظهر الواضح اعتراله هنا في المجتبى كما اظهر في الفينة في موضعين
 من الفاظ التكفير لا يخرج في غير اذني او الابا اذني او باصرى او بعلي او
 برضائي شرط للبر لكل حزوج اذن الا لعرق او حرق او فقة ولو نوى الاذن
 مرة دين وتخل بميمه بمخرجها مرة بلا اذن ولو قال كلما خرجت فقد اذنت
 سقط اذنه ولو نها ما بعد ذلك صح عند محمد وعليه الفتوى ولو الجبة
 وفي الصبر فية حلف بالطلاق لا ينقل اهله لبلد كذا فرض الامر للحاكم
 فبعث رجلا باذنه فنقل اهله لا يجتنب بخلاف قوله الا ان اوحى اذن
 لكس لانه للخاتمة ولو نوى للتعد صدق حلف لا يدخل دار فلان يراد به
 نسبة السكنى اليه عرفا ولو تبعا او باعارة باعتبار عموم المجاز ومخاضا كونه
 فعل الحقيقة فردا من افراد المجاز او حلف لا يضيغ قدمه في دار فلان
 بدخولها مطلقا ولو حافيا او ركب الما تقرر ان الحقيقة متى كانت متعذرة
 او مبهمة صير الى المجاز حتى لو اضطح ووضع قدميه لم يجتنب وشرط
 في قوله ان خرجت مثلا فان طالق او ان ضربت عبدك فعبدى حر لم يرد
 الخروج والضرب فعله فورا لان قصده المنع عن ذلك الفعل عرفا ومدار
 الايمان عليه وهذه تسمى يمين الفور تفرد ابو حنيفة باظهارها ولم يخالفه
 احد وكذا في حلفه ان تغديت فكذا بعد قول الطالب فقال تغديت
 شرط للحث تغديه معه ذلك الطعام المدعوا اليه وان ضم الى ان تغديت

اليوم او معك فعبد محجرحنت بمطلق التعدي لزادة على الجواب فجعل سبدا
وفي طلاق الاستبراء ان للتواخي الاتقينية الفورية منه طلب جماعها فابت
نفسا ان لم يدخل معي البيت فدخلت بعد سكون شغوته خنت وفي
البحر من المحيط طول الشاجر لا يقطع النور وكذا لو خافت فوت الصلاة
واستغلت بالوضوء للصلاة المكتوبة واستغلت بالصلاة المكتوبة
لانه عذر شرعا وكذا عرفا مركب العبد المادون والمكاتب ليس بالواجب
اليمن الا بشرطين اذا لم يكن دينه مستغرقا وقد فاء فحينئذ يحنت حلف
لا يركب فاليمن على ما يركبه الناس عرفا من فرس او حمار فلور كركب ظمرا
او بعيرا او بقرة او فيل لا يحنت استحسانا الا بالنية ظهيرة قلت ويحنته
بالبيع في مصر والشام وبالفيل في الهند للتعارف قاله المصنف ولو حمل
على الدابة مكرها فلا خنت كحلفه لا يركب فرسا فركب برذونا او بعكسه
لان الفرس اسم للفرسي والبردون اسم للعجمي فالخيل يعم هذا الوعيني بالعتبة
ولو بالفارسية خنت بكل حال ولو حلف لا يركب مركبا خنت بكل مركب سفينة
او محملا او دابة سوى الاذي وسيجي ما لو حلف لا يركب حيوانا او دابة
باب ————— اليمن في الاكل والشرب واللبس والكلام ثم
الاكل ايضا ما يمتثل المضغ بفيه الى الجوف كخزوف الكلبة مضغ اولا اي
وان ابتلعه من غير مضغ والشرب ايضا ما لا يمتثل المضغ من الايات
الى الجوف كماء وعسل ففي حلفه لا ياكل بيضة خنت بلبسها وفي لا يا عنبامثلا
لا يحنت بمصه لان المص نوع ثالث ولو عصرة واكل فشره خنت بداه لكان
في تهذيب النلاشي حلف لا ياكل سكر لا يحنت بمصه وفي عرفنا يحنت و

اما الذوق فعلم لمجرد معرفة الطعم وصل الى الجوف ام لا وكل اكل وشرب ذوق
 ولا عكس ولو تضمنت للصلوة لا يحنث ولو عني بالذوق الا كل لم يصح له ^{ليل} لا الذوق
 حلف لا ياكل من هذه النخلة او الكرمة تقيد حنثه باكله من ثمرها بالمثلثة
 اي ما يخرج منها بلا تغيير بصفة جديدة فيحنث بالعصير لا بما ^{الطبخ} لا الدبس
 ولا بوصول غصن منها بشجرة اخرى وان لم يكن للشجرة ثمرة تنصف يمينه الى
 ثمنها يحنث اذا اشترى به ما كولا واكله ولو اكل من عين النخلة لا يحنث
 وان نواه اكلان الحقيقة مبهورة ولو الجنية وفي المحيط ولو نوى اكل عينها لم ^{يحنث}
 باكل ما يخرج منها لانه نوى حقيقة كلامه قال المصنف تبع الشيوخ
 وينبغي ان لا يصدق قضاء لتعين المجاز زاد في النهار فان قلت ورق الكرم
 مما لوكل عرفا فينبغي اليمين لعينه قلت اهل العرف انها يكونه مطبوخة
 وفي الشاة يحنث باللحم خاصة لا باللبن لانها ما كولة فتشقق اليمين ^{عليها}
 ولا يحنث في حلقه لا ياكل من ^{هذا} البر او الرطب او اللبن باكل طيبه وتمره و
 وشيرة لان هذه صفات داعية الى اليمين فيقيد بها بخلاف لا يكلم
 هذا الصبي او هذا الشاب فكله بعد ما شاخ او لا ياكل هذا الحمل يقتضين
 ولد الشاة فاكله بعد ما صلو كبشا فانه يحنث لانها غير داعية والاصل
 ان المحلوف عليه اذا كان بصفة داعية الى اليمين تقيد به في العرف و
 المنكر فاذا زالت زال اليمين وما لا يصح داعية اعتبر في المنكر دون ^{العرف}
 وفي المجتبي حلف لا يكلم هذا المحبون فبأوهذا الكافر فاسلم لا يحنث لانها
 صفة داعية الى اليمين وفي لا يكلم رجلا فكل صبا حنت وقيل لا يكلم صبا
 ويكلم بالغ لانه بعد البلوغ يدعي شأبا وفقى الى ثلاثين فكل الى خمسين ^{فيشيخ}

أكل باكل هذا العنب فصارت زيبيا هذا وما بعد ما معطوف على قوله من هذا
 ملة يحنث به أولا يأكل هذا اللبن فصارت حنبا أولا يأكل هذه البيضة فاكل
 فزاريحها كذا في نسخ الشرح وفي نسخ المتن فرحها أولا يذوق من هذا الخمر فصارت
 خلا او من زهر هذه الشجرة فاكل بعد ما صار لوزا او مشمشا لم يحنث بخلاف
 حلفه لا يأكل ثمرا فاكل خيسا فانه يحنث لانه تمر مقت وان ضم اليه شيء من
 السم او غيره يحنث فيه الا صل فيما اذا حلف لا يأكل معينا فاكل بعضه ان
 اكل شيء يأكل الرجل في مجلس او شربه في شربة فالحلف كله وهو فعلى بعضه
 وكذا لا يحنث لو حلف لا يأكل بسرا فاكل رطبا أولا يأكل عنبيا فاكل زيبيا بخلاف
 نحو جوز ولوز فان لاسم يتناول الرطب ايضا ولو حلف لا يأكل رطبا او بسرا او
 لا يأكل رطبا ولا بسرا حنث باكل المذهب بكسر النون لا كله المحلوف عليه
 وزيادة ولا حنث بشر الكباسة بكسر الكاف اي عرجون ويقال عنقود سرفيها
 رطب في حلفه لا يشترى رطبا لان الشرايق على الجملة والمغلوب تابع بخلاف
 حلفه على كل لوقوعه شيئا من شيئا ولا حنث في اكله لا يأكل للحما
 باكل مرقاة او سمك الا اذا نواها ولا في لا يركب دابة فركب كافرا ولا يجلس على
 وتد فجلس على جبل مع شتميتها في القرآن للحما ودابة واوتاد العرف وما في اللتين
 من حنثه في لا يركب حيوانا يركوب انسان رده في النهبان العرف العمل مخصص
 عندنا كالعرف القولي ولحم الانسان والكبد والكروش والرية والقلب الطحال
 والمخترير لحم هذا في عرف احل الكوفة اما في عرفنا فلا كما في البحر عن الخلاصة و
 غيرها ومنه علم ان العجي يعتبر عرفه قطعاً وفي الثانية الراس والا كادع لحم
 في ميم الا كل لا في ميم الشرا ولا يأكل من هذا الحمار يقع على كراهه ومن هذا الكلب

نفع عاصيده ولا يعم البقر الجاروش ولا يحنت با نخل النى هو الاصح ونحو
 بفتح الظه وهو اللحم السمين في حلفه لا ياكل متخاخلا فالهسا بل شحم البطن و
 الامعاء اتفاقا لا بما في العظم اتفاقا فتح واليمن عا شرا الشحم وبيعه كفى على اكله
 حكا وخلافا زبلي ولا يحنت بالية في حلفه لا ياكل او لا يشترى شحا او لحما
 لانها نوع ثالث ولا يحنت بخبز اودقيق او سويقي في حلفه لا ياكل هذا البر
 الا بالقضم من عينها او مقلية كالبلدية في عرفنا اهل الوقضمانية فلا يحنت
 بالنية فتح وفي النحر عن الكشف المسئلة على ثلاثة اوجه احدها ان يقول
 هذه الحنطة ويشير بصبرة وهي مسئلة المختصر الثانية ان يقول هذه
 بلا ذكر حنطة فيحنت باكلها كيف كان ولونية او خبز الثالثة ان يقول
 حنطة فيحنت باكلها ولونية لا يتجو الخبز ولو زرعه لم يحنت بالخارج وفي
 هذا الدقيق حنت بما تحته منه كالحبز ونحوه كعصيدة وحلوى لا يسفه في الاصح
 كما صر في اكل عين النخلة والخبز واعتاده اهل بلد الحالف والشامي بالبرو اليمني
 بالذرة والطبري بخبز الارز وبعض اهل القرى بالشعير فلو دخل بلد البرد
 استكمل ياكل الا الشعير لم يحنت الا بالشعير لان العرف الخاص مقبض فتح حلف
 لا ياكل من خبز فلانة ان عرف الى الخابرة التي تضربه في التثنية لا لم يحنته
 وهيئة للضرب ظهيرة ومنه الرقاق كالعطار والتريد او بعد مارتة
 اوفته لانه لا يسمى خبزا وحنث في لا ياكل طعاما من طعام فلان باكل خله او
 زيتة او ملحده ولو بطعام نفسه لا لو اخذ من بيضة او مائه فاكل به خبزا
 وفي لا ياكل سمنا فاكل سويقا ولا نية له ان يحنت لو عصر لسنا للسمن حنت
 والا لا جوهرة وفي البداح لا ياكل طعاما فاضطر لميتة فاكل لم يحنت و

الشواو الطيخ بعتان عا اللحم المشوى والطبوخ بالماء هذا في عرفهم اما في عرفنا
 فاسم الطيخ يقع على كل مطبوخ بالواو بودك اوزبداوزيت اوسن كما نقله ^{المصنف}
 عن المجتبى وفي النهر الطعام يعم ما يوكل عا وجهه التطعيم كجبن وفاكهة
 لكن في عرفنا والراس ما يباع في مصر اى مصر الى الف اعتبارا للعرف و
 الفاكهة التفاح والبطيخ والشمش ونحوها لا العنب والرومان والرطب
 خلا فالما خلا في عصر العبرة للعرف فيمخت باكل ما يعد فاكهة عفا ذكره
 الشينى واقره المصنف والحوى ما ليس من جنس حامض فيمخت باكل خضيعن
 وعسل وسكر لكن المرجع فيه الى عادة الناس ففي بلادنا لا تحت في فانيذو
 عمل وسكر كما نقله المصنف عن الظهيرية والادام ما يصنع به الخبز اذا
 اختلط به كخل وزيت وملح لذبه في الفم لا اللحم والبيض والجبن وقال محمد
 هو ما يوكل مع الخبز غالبا به يفتى كما في البحر عن التهذيب وفيه ما يوكل حدة
 غالبا كتمر وزبيب وجوز وعنب ويطبخ وبقل وسائر الفواكه ليس ادا ما الا
 في موضع يوكل تبعا للخبز غالبا باعتبارا للعرف وفي البدائع الجوز طبة فاكهة
 ويابسة ادام **فروع** حلف لا ياكل لحما ولا خربصلا ولا خرفلا ولا فطبخ
 حشو فيه كل ذلك فاكلوا لم يمشوا لا صاحب الفلفل لانه لا يوكل لا كذا هذا
 ان وجد طعمه ويزاد في الزعفران روية عينيه وفي لا ياكل لبنا فطبخه بار ^{رشي}
 او لا ينظر الى فلان فنظر الى يده او رجله او اعلى راسه لم يمش ^{ظلمة} والاسه ^{ظلمة}
 ولا يمش ^{المنش} اليس والرجل عرض عليه البمان فقال نعم كان حلفا في الصحيح كذا في ^{المنش}
 وغيرها قال المصنف هذا هو المشهور لكن في فوائد شيخنا عن التااريخا ^{نية}
 انه نجم لا يصير حلفا هو الصحيح ثم فرع ان ما يقع من التعاليل في المحاكم ^{ان}

ان الشاهد يقول للزوج تعليقا فيقول نعم لا يصح على الصحيح التقدي بالكل
 المترادف الذي يقصد به الشبع وكذا التعشى ولا بد ان يأكل اكثر من نصف
 الشبع في غدا او عشا وسحوري وقت خاص وهو ما بعد طلوع الفجر وفي البحر
 عن الخلاصة عند طلوع الشمس قال ينبغي اعتادة للعرب زاد في النهار
 اهل مصر فيمونه فطورا الى ارتفاع الضحى الاكبر فيدخل وقت العدا فيجعل
 يعرفهم قلت وكذلك اهل الشام الى زوال الشمس ثم لا بد ان يكون مما
 يتعدى به اهل بلدة عادة وغدا كل بلدة ما تعارفه اهلها حتى يشبع
 يشرب اللبن فيجث البدوي كالحضري زليبي والتعشى منه اى الزوال
 وفي البحر عن الاسيبياني وفي عمرنا وقت العشاء بعد صلوة العصر قلت
 وهو عرف مصر والشام الى نصف الليل والسحور هو الاكل بعد نصف الليل
 الى طلوع الفجر قال ان اكلت او قال ان شربت او لبست او نكحت ومخوذ ذلك
 فعبدى حرو لوى معين اى خبز اولينا او قطنا مثلا لم يصنف ااصلا
 فيجث باى شئ اكل او شرب وقيل يدين كما لو لوى كل الاطعمة او كل مباح
 العالم حتى لا يجث اصلا لينة محتمل كلامه ولو ضم لان اكلت طعاما
 او شربت شرابا او لبست ثيابا ودين اذا قال عسيت شيئا دون شئ لانه
 ذكر اللفظ العام ^{القابل} للتخصيص لانه ذكره في سياق الشرط فتع كالتكرار في
 النفي والاصال النية انما تصح في الملفوظ الا في ثلاث قيدين في فعل
 الخروج والمساكنة وتخصيص الحبس كخشية او عربة لا الصفة ^{فيه} كلو
 او بصرية فتع نية تخصيص العام تصح ديانة اجماعا ولو قال كل امرأة
 تزوجها فهي طالق ثم قال نيت من بلد كذا لا يصدق وكذا من غضب

دهرهم انسان فلما حلفه الخصم عاماً أوى خاصاً به يفتق خلافاً للخصم
 وفي الولو الجية متى حلفه ظالم واخذ بقول الخصم فلا بأس به وقالوا
 النية للمحالف لو بطلاق او عتاق وكنا بالله لو مظلوماً وان ظالماً
 فللمستحلف ولا تعلق للقضا في اليمين بالله حلف لا يشترط شيء يمكن
 فيه الكرع نحو دجلة فيمينه مع الكرع منه حتى لو شرب من نهر اخذ
 منه لم يحنت وفي البحر عن الظهيرة الكرع لا يكون الا بعد الخوض في الماء
 لكن في القهستان في عن الكشف انه ليس بشرط بخلاف ما دجلة فيمنحت
 بغير الكرع ايضاً وفيما لا يتأق فيه الكرع كالبيرو والجب يحنت بالشرب
 بلاناء مطلقاً سواء قال من البيرو او من ماء البيرو لتعين المباحز ولو تكلف
 الكرع فيما لا يتأق فيه ذلك اي الكرع لا يحنت في الاصح لعدم الصرف
 امكان البري المستقبل شرط انعقاد اليمين ولو بطلاق وبقاها اذ
 لا بد من تصور الاصل لتعقد في حق المحلف وهو الكفارة ثم فرع عليه
 ففي حلفه لا شرب ماء هذا الكور اليوم ولا ماء فيه او كان فيه ماء
 رصب ولو بخله او بنفسه في يومه قبل الليل او اطلق يمينه عن الوقت
 ولا ماء فيه لا يحنت سواء علم وقت التحلف فيه ماء اولاً في الاصح لعدم
 امكان البروان اطلاق وكان فيه ماء فصب حنت لوجوب البري للطقة
 كما فرع وقد فات بصبه اما الموقفة في آخر الوقت وهذا الاصل مرد
 كثيرة منها ان لم تصل الصبح عند فاتت كذا لا يحنت بحيضها بكرة في الصح
 ومنها ان لم تردي الديار الذي اخذت به من كيسي فانت طالق فاذا
 الديار في كيسه لم تطلق لعدم تصور البرو منها ان لم تهينني صدق

اوجح لي قوله حسنا واحسنت او حلفت لا يكلمه الا اذنه فاذن له ولم يعلم
 بلاذن فكله حنث لا اشتقاق الاذن من الاذان فيشترط العلم بخلافه لا يكلم
 الا بوضاه فرضي ولم يعلم لان الرضى من اعمال القلب فيتم به الكلام والتحدث
 لا يكون الا باللسان ولا يحث باشارة وكتابة كما في النيف وفي الحاشية لا اقول
 لكذا فكتب اليه حنث ففرق بين القول والكلام لكن نقل المصنف بعد
 مسأله ثم الرجاء عن الجامع انه كاللوم خلافا لابن سماعه والاحبار
 ولا قرار والبشارة تكون بالكتابة لا بالاشارة والايماء والظهار والافتاء
 والاعلام يكون بالكتابة وبلاشارة ايضا ولو قال لم اقول الاشارة دين في لا يدور
 او لا يبشر لا يحث بالكتابة ان اخبرته او علمته ان فلا ناقد ومخوفا
 بالصدق والكذب ولو بقدمه ونحوه في الصدق خاصة لا فادته لا الصا
 الخبر بنفس القدم كما حققنا في بحث البأس الاصول وكذا ان كتب
 بقدم فلان كما سيجي في الباب الاقي وسال الرشيد محمد عن من حلف لا يكتب
 الى فلان فاما بالكتابة هل يحث فقال نعم يا امير المؤمنين ان كان مثلك
 لا يكلمه شهرا من حين حلفه ولو عرفه فحلف باقيه بخلافه لا اعتكف او لا صم
 شهرا فان التعين اليه والفرق ان ذكر الوقت فيما يتناول الابد لا خارج ما لا
 وفيما لا يتناول له للمدا اليه زبني حلف لا يتكلم فقرأ القرآن او سبع في الصلوة لا
 اتفاقا ولا افعلا ذلك خارجا حنث عما الظاهر كما رجحه في البرودج في الفتح
 عدمه مطلقا للعرف وعليه الدر والمقتضى بل في البحر عن التهذيب انه لا يحث
 بقراءة الكتب في عرفها انتهى وقوا في الشرب لا ينيه قالا ولا عليك من الكثرة
 التصحيح له مع مخالفة العرف ويقاس عليه القاييس ما لكن يعكر عليه

ما في الفتح واما الشرع فيجئ به لانه كلام منظوم انتهى فغير المنظوم اولى قائل
 حلف لا بقاء القرآن اليوم بحيث بالقراءة في الصلوة او خارجها ولو قرأ السبعة
 فان نوى ما في النمل حنت والا لا لانهم لا يريدون به القرآن ولو حلف لا بقاء
 سورة كذا لو كتاب فلان لا يجئ بالنظر فيه ونهيه به يفتي واقعات حلف
 لا يكلم فلانا اليوم فعلى المحدثين لقراءة اليوم فعل لا يمتد نعم فان نوى النهار
 صدق لانه الحقيقة ولو قال ليلة اكلم فلانا فكذا فهو منع الليل خاصة لعدم
 استعماله مفردا في مطلق الوقت قال ان كلمته هي عمر الا ان يقدم زيد او حتى
 او الا ان ياذن او حتى ياذن فكذا فكله قبل قدومه او قبل اذنه حنت و
 ولو بعد هـ لا يجئ لجعل القدم والاذن غاية لعدم الكلام وان مات ^{بد}
 قبلهما سقط الحلف قيد بتأخير الجزاء لانه لو قدمه فقال امرأته طلق
 الا ان يقدم زيد لم تكن للغاية بل للشرط لان الطلاق مما لا يجئ بالتأخير
 فلا تطلق بقدومه بل بموته كما لو قال لغيره والله لا اكلمك حتى ياذن
 لي فلان او قال لغريمه والله لا افارقك حتى تقضي حتى او حلف ليوفيه
 اليوم فمات فلان قبل الاذن او برى من الدين فاليمين ساقطة والا صل ان
 الحالف اذا جعل له غاية وفانت الغاية بطل اليمين خلافا للثاني كلمة
 ما زال وما دام وما كان غاية تنتهي اليمين بهما فلو حلف لا يفعل كذا ما دام
 بخاري فخرج منها ثم رجع ففعل لا يجئ لانتهاء اليمين وكذا لا ياكل هذا
 الطعام ما دام في ملك فلان ولا في بيعه لا يجئ باكل ياقية لانتهاء اليمين ^{ببيع} ^{بمعاينة} ^{بالمعنى}
 لا افارقك حتى تقطيني حتى اليوم او حتى اقدمك الى السلطان اليوم لا يجئ بمعنى ^{بالمعنى} ^{بالمعنى}
 بعد ولو قدم اليوم لا يجئ ولو فارقه بعد بحر وكذا لو حلف ان يحج الى مكة ^{بالمعنى} ^{بالمعنى} ^{بالمعنى}

فاعترف الخصم او ظهر شهود سقط اليمين لتقييده من جهة المعنى بحال
 انكروا كما سيبي في باب اليمين في الضرب وفي حلفه لا يكلم عبده اى عبد ^ن فلا
 او عرسه او صديقه او لا يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا ياكل طعامه او
 لا يركب دابته ان زالت اضافته ببيع او طلاق او عداوة وكله لم يحث
 في العبد ونحو ما يملك كالدار اشار اليه بهذا او لا على المذهب لان العبد
 ساقط الاعتبار عند الاحرار فكان كالشوب والدار وفي غيره اى في تكليم
 غير العبد من العرس والصديق لا الدار لانها لا يكلم فيكون الدار مسكوتا ^{عنها}
 للعلم بانها كالعبد بالطريق الاولى فتنبه ان اشار بهذا او عين حث لان الجز
 يهجر لذاته والآية ولم يعين لا يحث وحث بالمعتد بان اشترى عبدا
 او تزوج بعد اليمين لا يكلم صاحب هذا الطليسان مثلا فكله بعد ما باعه
 حث لان الاضافة للتعريف ولذا لو كلم المشتري لم يحث الزمان واليمين و
 منكرها ستة اشهر من حين حلفه لا الوسط وبها اى بالنية ما نوي فيها
 على الاصح بد اربع وعشرة الشهر راس الشهر اول ليلة منه ويومها واوله
 الى ما دون النصف واخرة اذ مضى خمسة عشر يوما فلو حلف ان يصوم اول
 يوم من آخر الشهر وآخر يوم من اول الشهر صام الخامس عشر والسادس عشر
 الصيف من حين الفا الحشوا الى لبسه ضد الشتاء اربع وفي حلفه لا يكلمه
 الدهر ولا بد هو العراى مدة حياة المالك عند عدم النية ودهر منكر ^{لها}
 وقالا هو كالحين وغير خاف انه اذا لم يرو عن الامام شئ في مسألة وجب
 الافتاء بقولهما نفرد في الساج وتوقف الامام في اربعة عشر مسألة ونقل
 لا ادري عن الامة الاربعة بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جبريل ^{بها}

الايام وايام كثيرة والشهور والسنون والجمع والازمنة والاحاديث والادوية
عشرة من كل صنف لانه اكثر ما يذكر بلفظ الجمع ففي لا يكلمه الا زمنة خمس
سنين ومنكرها ثلاثة لانه اقل الجمع مالم توصف بالكثرة كما مر حلف لا يكلم

عبدا او عبد فلان او لا يركب دوابه او لا يلبس ثيابه ففعل ثلاثة منها
حنت وان كان له اى لفظة اكثر من ثلاثة من كل صنف والآبان كلم اقل
من ثلاثة لا يحنت وقمع نية الكل ولو كانت يمينه على نزع جانه او اصدقاه

او اخوته لا يحنت مالم يكلم الكل ما سمي لان المنع لغوي هو لا ففتعلقت اليمين
باعتيانهم ولو لم يكن له الا اخ واحد فان كان يعلم به حنت ولاه لا كما في الواقعة
والحق في نفسه لا صدقاء والزوجات قلت وهي من المسائل الاربع التي يكون
فيها الجمع لواحد كما في الاشياء واما الاطعمة والثياب والنساء فيقع على الواحد
اجماعا لانصراف المعنى للعهد ان امكن والا فلا يحنس ولو نوى الكل صح والله اعلم

باب ————— اليمين في الطلاق والعنق الاصل فيه ان الولد

الميت ولد في حق غيره لا في حق نفسه وان الاول اسم لفرد سابق والاخير لفرد
لاحق والوسط لفرد بين العديدين المتساويين وان النصف باحد هـ لا تصنف

بالاخرين للتباني ولا الفعل لعدمه لان الفعل الثاني غير الاول فلو قال ^{كذلك} خير

تزوج اتزوج فالتى اتزوجها لاني طلقت المتزوجة مرتين لانه جعل الآخر

وصف للفعل وهو العقد وعقد هـ هو الآخر اول عبد اشترته حرفا شدي

عبد اعنت لما مر ان الاول اسم لفرد سابق وقد وجد ولو اشترى عبدين معا

ثم اخر فلا عتق اصلا لعدم الفردية فان زاد كلمة وحده او سود او بالذات

عتق الثالث عملا بالوصف ولو قال اول عبد اشترته واحدا فاشترى

عبد بن ثم اشترى واحدا لا يعق الثالث واشترى للفرق بقوله للاختلاف اي لا قوله واحد
يعتق ^{النهر} صلا من اول المول فلا يعق بالشك وجوز في المجرى صفة العبد فهو كحد وجوز في
الرفع خبر المبتدأ محذوف فهو كواحد وقال اول عبد امك فهو حر فلا عبد له نصه عق
الكامل وكذا التباين خلاف للمكلا والمزونات للمراحة زليحي قال اخر عبد امك فهو
حر فلا عبد امات الحالف لم يعق اذ لا بد للاخر من الاول بخلاف
العكس كالعبد لا بد له من قبل بخلاف القبل فلو اشترى الحالف المذكور
عبد اثم عبد اثم مات الحالف عتق الثاني مستند الى وقت الشرا فيعتبر
من كل المال لو اشترى في الصحة والا فمن التثنت وعليه فلا يصير فارا الوصل
البائن بالاخر خلافا لهما واما الوسط ففي البدائع انه لا يكون الا في ترفنا
الثلاثة وسطا كذا ثالث الخمسة وهكذا ان ولدت فانت كذا حنت بالميت
ولو سقطا متبين الخلق والا لا بخلاف فهو حر فولدت ميتا ثم اخر جاعتى
الحى وحدة لبطان الرق بالموت بخلاف الولد والولادة البشارة عرفا ثم
لخبر سائر خرج الضار فليس ببشارة عرفا بل لغة ومنه فبشرهم بعد اب
اليوم صدق خرج الكذب فلا يقبل ليس للبشارة علم فيكون من الاول
دون الباقيين فلو قال كل عبد بشرى بكذا فهو حر ببشارة ثلاث متفرقات
عتق الاول فقط كما قلنا ونكون بكتابة وسرالة ما لم ينو الشافعية فيكون
كالحديث ولو ارسل بعض عبدة اخوان ذكر الرسالة عتق المرسل
ولا الرسول فان تبشروا معا عتقوا التحققا من الكل بدليل فبشره لا يغدا
عليه البشارة لا فرق فيها بين ذكر الباء وعددها بخلاف الخبر فانه محقق
السلف مع الباء كما مر في الباب قبله والكتابة كالتبشير فيما ذكره الاعلام

لا بد فيه من الصدق ولو بلا باه كالبشارة لان الاعلام اثبات العلم
 كذب لا يفيده بدائع قاعدة النية اذا قارنت علة العتق الاختيارية
 كالشراء مثلا بخلاف الارث فانه جبري والمال ان رق المعتق كامل صح
 التكفير والابان لم تقارن العلة او قارنتها والرق غير كامل كام الولد لا يصح
 التكفير ثم فرع عليها بقوله فصحة شراء اميه للكفارة للمقارنة لا شراء من
 بعثته لعدمها ولا شراء مستولدة بنكاح على عتقها عن كفارة بشرائها انقصا
 رقتها بخلاف ما اذا قال لقنته ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة عتقها فاشترى
 حيث تجزئه عنها بالمقارنة كالتقارب ووصية ناولا بعتقه الفول بخلاف ار
 لما مرزاجي وعتق بقوله ان تشتري امه فحرة من قسرها وفي ملكه حينئذ
 اي حين حلفه لمصادفتها الملك لا يعق من اشتراها فسرهما وينتشر النسب
 بالتحصين والوطي وشرط الثاني عدم العزل فتح ولو قال ان تشتري امه
 فانت طالق او عبدك حرة فممن في ملكه او من اشتراها بعد التعليق طلقت
 وعتق فاد الفرق بقوله لوجود الشرط بلا مانع لصحة تعليق طلاق المنكوحة
 باي شرط كان فليحفظ كل مملوك في حرة عتق عبيده ومدبرة ودين في
 الذكور والاناث وامهات اولاده للمكرم بالوقفة لا مكاتبه الابالنية و
 معتق البعض كالكتاب لعدم الملك يد وفي الفتح ينبغي في كل مرقوق في حران
 المكاتب لام الولد الابالنية هذا طالق وهذه وهذه طلقت الاخيرة وخبر
 الاولين وكذا العتق والاقرار لان اولاد المذكورين وقد اذخلها بين اولاد
 الثالث على الواقع منهما فكان كاحد لهما طالق وهذه ولا يصح عطف هذه
 الثانية لزوم الاخبار عن الشئ بالمرء وهذا اذا لم يذكر الثاني والثالث خبرا

قال هذه طان لوعده وهذه طالقان او قال هذا احرا وهذا حران
فانه لا يعنى احد ولا تطلق بل يجبر ان اختار الايجاب الاول عني الاول
وحد وطلقت الاول وحدها فان اختار الايجاب الثاني عني الاخيرين و
طلقت الاخيرين ان حلف لا يمكن فلا تضافا للمحالف فسكر فلان مع اهل
المحالف حنت عند الثاني وبه يفتي قال للعبدة اذا لم تأت الايلة حتى اضربك فاني
فلم يضربه حنت عند الثاني لا عند الثالث وبه يفتي اختلف في لما في الشرط
باليمين المعقود بعد السكوت فصحة الثاني وابطاله الثالث وبه يفتي ^{حنت} لا
في ان كان كذا فكذا وسكت ثم قال ولا كذا ثم ظهر انه كان كذا خائفا سب
اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها الاصل فيه ان كل فعل يتعلق
حقوقه بالمباشرة كبيع واجارة لا حنت بفعل ما بوجه وكل ما يتعلق حقوقه
بالامر ككاح وصدقة ومالا حقوق له كاعارة وبراءة يحنث بفعل وكيله ^{هنا}
لانه سفير ومعبود يحنث بالمباشرة بنفسه لا بالامر اذا كان من يباشره
في البيع ومنه الهبة بعوض ظهيرة والشراء ومنه السلم والاتالة قيل ^ط والتما
شرح وهبانية والاجارة والاستيجار فلو حلف لا يوجروه مستغلات
اجرتها امراته واعطته الاجرة لم يحنث كتركها في ايدي الساكنين وكخذ
اجرة شهر قد سكنوا فيه بخلاف شهر لم يسكنوا فيه وخبره والصلح من
مال وفيه بقوله مع اقراره مع الانكار سفير والقسمه والخضومة و
ضرب الولد ابي الكبير لان الصغير مملوك ضربه فيملك انتفويض فيحنث
بوكيله كالقاضي وان كان المحالف ذاسلطان كقاض وشريف لا يباشره
هذه الاشياء بنفسه حنت بالمباشرة وبالا مر ايضا التقيد اليمين بالحرف و

بتقصود الى الف وان كان يباشرة مرة ويفوض اخرى اعتبر الاغلب وقيل يعتبر
 السلطة فلم يثبت عليها بنفسه لشرفها لا بحيث بوكيله والا حنت وبحيث بفعله
 او فعل مأمورة لم يقل وكيله لان من هذا النوع الاستقراض والتوكيل به ^{صحيح}
 في النكاح لا لانكاح والطلاق والعتاق الواقعين بكلام واحد بعد اليقين ^{قوله}
 كتعليق بدخول وارزيلي والجمع والكتابة والصالح عن دم عدا وانكار كما مر
 والهبة ولو فاسدة او بعوض والصدقة والقرض والاستقراض وان لم يقبل
 وضرب العبد قتل والزوجة والبناء والخياطة وان لم يحسن ذلك خانيه و
 الذبح والاستبداء والايداع وكذا الاعارة والاستعارة ان اخرج الوكيل
 الكلام مخرج الرسالة والافلاحت تناوخانية وقضاء الدين وقضنه والكتو
 وليس منها التكفين الا اذا اراد الاستردون التمليك سراجية والحمل وذكر منها
 في البحر ينفا واربعين وفي النهر عن شارح الوهبانية نظم والذي ملاحت فيه
 بفعل الوكيل لانه الاقل مشير الى حسنه فيما بقي فقال * بفعل وكيل ليس بحيث
 حالف * يبيع شراصلح مال حضومة * اجارة استيجار الضرب لابنه *
 كذا قسمة والخنت في غيرها اثبت * ولان دخل مبتدأ خبره * قضى الا
 على فعل اراد بدخولها عليه قربها ابن كمال تجري فيه النيابة للغير كبيع و
 شراء واجارة وخياطة او صباغة وبناء اقتضى اى اللام امره اى وتكيله
 ليخصه به اى بالمحلول عليه اذا اللام للاختصاص ولا يتحقق الا بامر لمفيد
 للتوكيل فلم يثبت في ان بعث لك ثوبا ان بامره لا امره لا انتقام التوكيل سواء
 ملكه اى المخاطب ذلك الثوب او لا بخلاف ما لو قال ثوبا لك فانه يقتضى كونه
 ملكا له كما سمي فان دخل اللام على عين اى ذات او على فعل لا يقع ذلك

الفعل عن غيره اى لا يقبل النيابة كاكل وشرب ودخول وضرب الولد بخلاف
 العبد فانه يقبل النيابة آتقضى دخول اللام ملكه اى ملك المخاطب للمحل
 عليه لانه كمال اختصاص فثبت في ان بعثت تو بالذ ان باع في ماله امره
 هذا نظير الدخول على العين وهو الثوب لان تقريرة ان بعثت تو به هو ملك
 له سواء نظير دخوله مع فعل لا يقع عن غيره فذكره بقوله وكذا اى مثل ما
 من اشتراط كون المحلوف عليه ملك المخاطب قوله ان اكلت لك طعاما او
 شربت لك شرابا يقتضى ان يكون الطعام والشراب ملك المخاطب كما في ان
 اكلت طعامك لان اللام هنا اقرب الى الاسم من الفعل والقرب من اسباب
 الترجيح واما ضرب الولد فلا يتصور فيه حقيقة الملك بل يراد الاختصاص
 وان نوى غيره اى ما مر صدقا فيما فيه تشديد عليه قضاء وديانة ودين
 فيما له ثم الفرق بين الديانة والقضاء لا يتأتى في العين باسره لان الكفارة
 لا مطالب لها كما مر قال ان بعثته او ابتعته فهو حر فقد عليه بيعا بالحي
 لنفسه حنت لوجود الشرط ولو بالخيار لغيره لا وان اجبر لعبد ذلك في الاصح
 كما لو قال ان ملكته فهو حر لعدم ملكه عند الامام قيد بالخيار لانه لو قال
 ان بعثته فهو حر فباعه بيعا صحيحا لا خيار لا يعتق لزوال ملكه وتخل العبد
 لتحق الشرط لا يبيح ويحتمل الخلاف في المسلمين بالبيع والشر الفاسد والموت
 لا بالباطل لعدم الملك وان قبضه ولو اشترى مدبرا او مكاتب لم يحتمل الا
 باجازه قاض ومكاتب **فروع** قال لامته ان بعثت شيئا فانت حرة فباع
 من زوج ولدت منه او من ابنتها لم يقع عتق المولى ولو من اجنبي وقع والفرق في
 الظهيرية واما قيد بالبيع لانه في حلفه لا يزوج امرأة او هذه المرأة فهو

على الصحيح دون الفاسد في الصحيح وكذا لو حلف لا يصح أولا يصح أولا يصح
 لأن المقصود منها الثواب ومن النكاح المحل ولا يثبت بالفاسد فلا تخل به
 اليقين بخلاف البيع لأن المقصود منه الملك وأنه يثبت بالفاسد والهبة
 ولا جارية كبس ولو كان ذلك كله في الماضي كان تزوجت أو صمت فهي
 أي الصحيح والفاسد لأنه إخبار فان عني به الصحيح صدق لأنه النكاح
 المحضوي بإياع ان لم البيع هذا الرقيق هكذا فاعتق المولى أو برقيقه تدبيرا
 مطلقا فلا يثبت بالمقيد فتح أو استولد إلامة حنت لتحقق الشرط فترات
 مباحية البيع حق لو قال ان لم ابك فانت حرة أو استولد عتق ولا يصح
 تكرار الرق بالردة لأنه موهوم قالت له امرأة تزوجت علي فقال كل امرأة
 لي طالق طلقت المحلقة بكسر اللام وعن الثاني لا وصحه الشري وفي جامع
 قاضي خان وبه اخذ مشايخنا وفي الذخيرة ان في حال غضب طلقت والا لا
 ولو قيل له لك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة لي فهي كذا لا تطلق
 هذه المرأة لان قوله غير هذه المرأة لا يمتثل هذه المرأة فلم تدخل تحت
 كل بخلاف لاول فروع يتفرع عن الحنت لفوات المحل نحو ان لم تضني
 هذا في هذا الصمن فانت كذا فكسرتة او ان لم تدعي فتاتي بهذا الحمام
 فانت كذا فطار الحمام طلقت قال لمحمدة ان تزوجتك فغبدى حرف تزوجها
 حنت لان يمينه يعرف الى ما يتصور حلف لا يزوج بالكوفة عقد خارجا لها
 لان الاعتبار مكان العقد ان تزوجت ثيبا فهي كذا فطلق امرأته ثم تزوجها
 ثانيا لا تطلق اعتبار اللفظ وقيل تطلق حلف لا يزوج من نبات فلان
 وليس فلان بنت لا يثبت بمن ولدت له بجر النسوة تدخل تحت النكوة

والعرفة لا تدخل تحت النكرة فلو قال ان دخل هذه الدار فكذا والدار له او
لغيره فدخلها الحالف حنت لنكرو لو قال داري ودارك لا حنت بالحالف ^{تفتر}
وكذا لو قال ان مس هذا الراس احد وشار الى راسه لا يحنت الحالف ^{بمس}
لانه متصل به خلقه فكان معرفة اقوى من المعرفة بالاصافة بحرو ذكره
المصنف قبيل باب اليمين في الطلاق معربا لا يشبه الا بالنية وفي العلم ^ن
كلم غلام محمد بن احمد احد فكذا دخل الحالف هو كذلك يجوز استعمال العلم في
موضع النكرة فلم يخرج الحالف من عموم النكرة بحرقته وفي الاستباه العرف لا تد
تحت النكرة الا العرف في الجرائم اي فتدخل في النكرة التي هي في موضع الشرط
كان دخل داري هذه احد فانت طالق فدخلت هي طلقت ولو دخلها هو
لم يحنت لان المعرفة لا تدخل تحت النكرة وتماه في القسم الثالث من ايمان
الظهيرية ويجب حج او عمره ماشيا من بلدة في قوله عي المشي الى بيت الله تعالى
او الكعبة وارق دما ان ركب لا دخاله النقص ولو اراد بيت بعض المسلج
لم يلزمه شيء ولا يلزم بعينه الخروج او الذهاب الى بيت الله او المشي الى الحرم
او الى المسجد الحرام او باب الكعبة او مزاربها او الصفا والمروة او مزدلفة او عرفة
اعدم العرف لا يفتي عبد قيل له ان لم اجد العام فانت حرم قال حجبت وانكر
العبد اتي بشا من فشهد بانجره لاصحية بكوفة لم تقبل قيامها على نفي الحج ادا ^{التفتحة}
لا تدخل تحت القضاء وقال محمد بن قيس الكال حلف ليصوم بصوم سنة وان ^{افطرو}
نظر ولو قال اصوم صوما حنت بعيم لانه مطلق فيصير للكمال حلف ليصوم هذا اليوم ^ن
بعد اكمله او بعد الروا صحت اليمين وحنت للحال ان اليمين لانه بعد الصحة ^{كنصور}
في الناس هو كما قال امراته ان لم تصل اليوم فانت كذا فحاضت من ساعتها او بعد من ^{اليمين}

تصح وتطلق في الحال لأن دسّر الدماء لا يمنع كما في الاستحاضة بخلاف
مسئلة الكوزلان محل الفعل وهو الماء غير قائم أصلاً فلا يتصور لوجبه وحث
في لا يصلي بركعة بنفس السجود بخلاف ان صليت ركعة فانت لا يفتق الابالي
شفع لتحقيق الركعة وفي لا يصلي صلوة بشفع وان لم يقع بخلاف لا يصلي
الظهر مثلاً فانه يشترط التشهد وحث في لا يوم احد باقده اقوم به
بعد شروعه وان وصليته فصله ان لا يوم احد لانه امهم وصدقاً
فقط ان رآه اي لادم احد وان اشهد قبل شروعه انه لا يوم احد لا يثبت
مطلقاً لاديانة ولا قضاء وصح الاقدار ولوى الجمعة استحساناً كما لا خست
لوامهم في صلوة الجبارة او سجدة التلاوة لعدم كالهـا بخلاف النافلة
فانه يثبت وان كانت الامامة في النوافل منها عنهما في يوم ان صليت
فانت حر فقال صليت وانكر المولى لم يفتق لا مكان الوقوف عليها بلا حرج
قال ان تركت الصلوة تظا لن فصلتها قضاء طلقت عى الاظهر ظهيرية حلف
ما اخر صلوة عن وقتها وقد نام فقطها استظهر الباقي علم حثه
لحديث فان ذلك وقتها اجتمع حدثان فالطهارة منهما حلف لصليين
هذا اليوم حمس صلوات بالجماعة ويجامع امرأته ولا يغسل بصل الفجر والظهر
والعصر بجماعة ثم يجامعها ثم يغتسل اذا غربت الشمس ويصلي المغرب والعشاء بجماعة
فلا يثبت حلف لا ينجفع الصحيح منه فلا يثبت بالفاسد ولا يثبت
حتى يفتق بعرفة عن الثالث اي محمد او حتى يطوف اكثر الطواف المفرد
عن الثاني وبه جزم في المنهاج للعلامة عمر ابن محمد العقيلي الارضاري
كان من كبار فقهاء بخارى ومات بها سنة سبعين وخمسمائة ولا يثبت

في العرق حتى يطون الكثرها ان لبست من مغفر لك فهو هدي اى صدقة التصديق
 بمكة فلك الزوج قطنا بعد الحلف ففرقت ونسج وليس فهو هدي عند الاما
 وله التصديق بعيته بمكة لا غير وشرطا ملكه يوم حلف ويفتى بقولها في ديارنا
 لانها اذا تغزل من كتان نفسها وقطنها ويقولها في الديار الرومية تقولها من كتان
 الزوج فهو حلف لا يلبس من غزلها فلبس تلك منه لا يحث عند الثاني وبه
 لا يلبس لا يسمى لبسا عفا كالا يلبس ثوبا من نسج فلان فلبس من نسج غلامه
 لا يحث اذا كان فلان يعمل بيده ولا يحث لتعين المجاز كما حث لبس خاتم
 ذهب ولو حبل بلا فص او عقد لولوه او زبرجد او زمررد ولو غير موضع
 عندهما وبه يفى في حلقه لا يلبس حليا للعرف لا يحث بخاتم فضة بدليل
 حله للرجال الا اذا كان مصنوعا على هيئة خاتم النساء بان كان له فص
 فيحث هو الصبيح زيلجي ولو كان مموها بذهب ينبغي حنثه به فهو كالحال و
 سوار حلف لا يجلس على الارض فجلس على حائل منفصل كخشبة او حبل او
 بساط او حصير او حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه اخرف نام عليه
 او لا يجلس على هذا السرير فجعل فوقه آخر لا يحث في الصور الثلاثة كما
 واخرج الحشوم من الفراش للعرف ولو افكر الاخير من حث مطلقا للموم وما
 في القدرى من تنكير السري حمله في الجوهرة على المعرف بخلاف ما لو حلف لا ينام
 على الواح هذه السرير والواح هذه السفينة ففرق على ذلك فراش لم يحث
 لانه لم ينم على الاواح بحكمته في نسخ الشرح لكن ينبغي التعبير باداة التشبيه
 نحو كما لو الى اخر الكلام او تاخيرة عن مقالة القرام فيصح المرام كما لا ينبغي على
 ذوى الافهام وكما هو الموجود في غالب نسخ المتن بديار ناد مشق الشام فتنبه

ولو جعل على الفراش قناعاً بالكر الملاءة أو جعل على السرير بساطاً أو حصيراً
 لأنه يعد نائماً وجالساً عليها فاجتلاف ما من اجتلاف ما لو حلف لا ينام
 على الراح هذا السفينة أو الراح هذا السرير ففرش مع ذلك فراش فانه لا
 لأنه لم ينم على الراح حلف لا يمشي على الأرض فيخ عليها فيقبل أو خف أو مشي
 على الحجار حنت وإن شئ على بساط لا يحنث **فروع** أن نمت على نوبك أو
 فراشك فكذلك اعتبر القربانه والله اعلم **باب** اليمين في
 الضرب والقتل وغير ذلك مما يناسب أن يترجم بمسائل شتى من الغسل والكثرة
 والأصل هنا أن ما يشارك الميت فيه المحي يقع اليمين فيه على الحالين الموت
 والحياة وما اختص بحالة الحياة وهو كل فعل يلزم ويؤثم ويكره ويستعمل
 نقيض بهائم فرع عليه فلو قال إن ضربتك أو كسوتك أو كلتاك أو دخلت
 عليك أو قبلتك تقيد كل منها بالحياة حتى لو علق بها طلاقاً أو عتقاً لم
 يفعلها في ميت مجتلاف الغسل والجمل والمس واللباس الثوب بحلفه
 لا يفسده أو لا يجهله لا يتقيد بالحياة يحنث في حلفه ولو بالفارسية لا يحنث
 زوجته فبدشعرها أو خنقه أو عضها أو قرصها ولو ما راح خلا فالما صحه
 في الخلاصة والقصد ليس بشرط فيه أي في الضرب وقبل شرط على الأظهر
 لا شبه مجرّم في الخيانة والسراجية وأما الإلزام بشرطه يفتى ويكفي
 جميعاً بشرط إصابة كل سوط وأما قوله تعالى وخذ بيدك غضناً أي حرمة
 رجمان فخصوصية لرحمة زوجة الأب عليه الصلوة والسلام فتح حلف
 ليضربن أو ليقتلن فلا نال مرة فهو على الكثرة والمبالغة كحلفه ليضربه
 حتى يموت أو حتى يقتله أو حتى يتركه لأحيا ولا ميتاً ولو قال حتى يفشي عليه

او حتى يستغثت او حتى يكي فعل الحقيقة ان لم اقبل زيدا فكذا وهو اي زيد
 صيت ان علم الحالف بموته حنث والا لا وقد قد مها عند لصعدن السماء
 حلف لا يقتل فلانا بالكوكة فضربه بالسولومات بها حنث كحلفه لا يقتل
 يوم الجمعة فخرجه يوم الخميس مات يوم الجمعة حنث وبالعكس اي ضربه بكوفة
 وموته بالسواد لا يحنث لان المعتبر زمان الموت ومكانه بشرط كون الضرب
 والجرح بعبد اليمين ظهيرة وفيها ان لم تاتى حتى اضربك فهو على الانباضة
 اولا ان رايته لا ضربه فعل التراخي مالم ينو الفوران رايتك فلم اضربك فراه
 الحالف وهو مريض لا يقدر على الضرب حنث ان لقيتكم فلم اضربك فراه من
 قد ميل لم يحنث بجر الشتم ما فوقه ولو الى الموت بعيد وما دونه قريب
 فيعتبر ذلك في ليقضين دينه اولا يكلمه الى بعيد او الى قريب ^{حل} ولفظ العا
 والسرير كالقريب والا حل كالبعيد وهذا بلاية وان فوى بقرب او بعيد
 مدة معينة فيهما فعل ما فوى ويدين فيما فيه تخفيف بجر حلف لا يكلمه
 صليا او طويلا ان فوى شيئا فذكر والا فعل شهر يوم كذا في البحر عن الظهيرة
 وفي النهر عن السراج على شهر كذا يوما احد عشر ويا واحد وعشرون و
 بصيغة عشر ثلاثة عشر يبر في حلفه ليقضين دينه اليوم لو قضاء ^خ شهر
 ما يردك التجار او نفي ما يرد لا بيت المال او مستحقة للغير ويعتق المكاتب
 بدفعها لا يبر لو قضاء رصا صا او سترة وسلفها عشر لانها ليسا من جنس
 الدراهم ولذا لا تزوج بهما في صرف وسلم لم يحنث ونقل للمسكين ان السبعة حبة
 اذا غلب غشها لم تؤخذ واما السترة فاخذ ما حرام لانها خاس انتهى
 وهذا احدى المسائل الخمس التي جعلوا الزيادة فيها كالزيادة المدين في

حلفه لرب الدين لا يقضين ما لك اليوم فجاه به ولم يجده ودفع للقاضي ولو في
 موضع لا قاضيه له حث به يفتي سنية الفتى وكذا يبرأ لو وجد فاعطاه ^{بفضل} فلم
 فوضعه بحيث تناله يدك لو اراد قبضه والا يكن كذلك لا يبرأ ظهير به و
 فيها حلف ليجهل في قضاء ما عليه لفلان باع ما للقاضي بعه لورفع الامر اليه
 وكذا يبرأ بالبيع ونحوه ما يحصل المقاصة فيه به اي بالدين لان الدين ^{تقضي}
 بامثالها وصبه الدائن الدين منه اي من المدين ليس ^بللقضاء لان الهبة استقامت
 لا مقاصة وحيث فلا يحنث لو كان اليدين موقوفة لعدم امكان البرمجة
 الدين وامكان البرمجة البقاء كما هو شرط الاستدراك كما في مسئلة الكور و عليه
 وحلف ليقضين دينه عند قضاء اليوم او حلف ليقضين فلانا عند فوات
 اليوم او حلف لياكلن هذا الرغيف غدا فاكله اليوم لم يحنث ^{بالمقضين} زايحي حلف
 دين فلان فامر غيره بالاداء او احاله فقبض برو ان قضى عند من يبيع لا يبرأ
 ظهير به وفيها حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفى فعد بحيث ^{يحفظه} يراه او
 فليس يفارق ولو نام او غفل او شغله انسان بالكلام او منعه عن الملازمة
 حتى هرب عن ثمة لم يحنث ولو حلف بطلاقها ان يعطيها كل يوم درهما
 فربما يدفع اليها عند الغروب او عند العشاء قال اذا لم يخجل يوما وليلة
 عن دفع درهم لم يحنث حلف لا يقبض دينه من غريمه درهمان درهم
 فقبض بعضا لا يحنث حتى يقبض كله قبضا متفرقا لوجود شرط الحث و
 قبض الكل بصفة التفرق لا يحنث اذا قبضه بتفرق ضروري كان يقبضه
 كله بوزنين لا يبعد تفرقا عما دام في عمل الوزن لا ياخذ ماله على قلا
 الاجل او الاجبا فترك منه درهما اخذ الباقي كيف شاء لا يحنث ^{بظهيرية}

وهو الجيلة في عدم حنثه في المسئلة الاولى كما لا يحنث من قال ان كان لي
 الامانة او غير او سوى مائة فكذا يملكها اي المائة او بعضها لان غرضه
 نفي الزيادة على المائة وحنث بالزيادة لو ما فيه الزكاة والا لا حتى لقال
 امرأته كذا ^{التي} كانت له مال وله عروض وضياع ودور ولغيره ^{التي}
 لم يحنث خزانة اكل حلف لا يفعل كذا تركه على الابد لان الفعل يقتضي
 مصدره منكرا او النكرة في النفي نعم فلو فعل المحلوف عليه مرة حنث و
 انحلت يمينه وما في شرح المجمع من عدم سهو فلو فعله اخرى لا يحنث
 الا في كلما ولو قيد ما بوقت كوالله لا يفعل اليوم فحصى اليوم قبل الفعل بـ
 وجود ترك الفعل في اليوم كله وكذا ان ملك الخالف والمحلوف عليه
 برلتحقى العدم ولو جن الخالف في يومه حنث عندنا خلافا لاحد فتح
 لو حلف ليفعلن برمرة لان النكرة في الاثبات تخص الواحد هو المتيقن
 ولو قيد ما بوقت فحصى قبل الفعل حنث ان بقي الامكان والابان يقع اليأس
 بموته او نفوت الحمل لطلبت يمينه كما مر في مسئلة الكوز ربيع حلفه وقال ^{لعله}
 بكل داعر بمهملتين اي مفسد دخل البلد تقيده حلفه بقيام ولايته بيان ^{كون}
 اليمين المطلقة تصير مقيدة بدلالة الحال وينبغي تقيده يمينه بغور علمه اذا ^{سقطت}
 لا تعود ولو ترقى بلا عز الى منصب اعلى فاليمين باقية لزيادة تمكنه فتح ^{من هذا}
 الجنس مسائل منها ما ذكره بقوله كما لو حلف رب الدين غريمه او الكفيل بامر ^{منه} المفلول
 ان لا يخرج من البلد الا باذنه تقيده بالخروج حال قيام الدين والكفالة لان الاذن ^{انما يصح}
 منه ولاية المنع حال قيامه ومنها لو حلف لا يخرج امرأته الا باذنه تقيده ^{حالة} حال قيام الزوجية
 بخلاف لا يخرج امرأته من الدار لعدم دلاله التقيده بالخروج فلو نافي ^{تقيد} لم يحنث

ان الا فتلك كانت في ذلك بحرف لا يدخل دار فلان انتظم الملوكة والمستاجر
 والمستارة لان المراد به السكن عرفا ولا بد ان تكون سكنا لا بطريق التبعية
 فلو حلف لا يدخل دار فلانة فدخل ونزجها ساكن بها لم يحث لان الدار انما
 تنسب الى الساكن وهو الزوج نهر عن الوقعات لا يحث في حلفه انه لا مال له
 وله دين على مفلس يشهد باللام اى محكوم بافلاسه او على مكي غني لا
 الدين ليس بمال بل وصف في الذمة لا يتصور قبضه حقيقة **فروع** قال
 لغيره والله لتفعلن كذا فهو حالف فان لم يفعله المحاطب حثت ما لم ينو
 الاستخلاف قال لغيره اقسمت عليك بالله او لم يقل عليك لتفعلن
 كذا فالحالف هو المبتدي ما لم ينو الاستفهام ولو قال عليك عهد الله
 ان فعلت كذا فقال نعم فالحالف المجهب لا يدخل فلان داره فيمينه على النهي
 ان لم يكن منعه ولا نفع النهي والمنع جميعا اجر دارة ثم حلف انه لا يتركه
 فيها برقبوله اخرج لا يدع ماله اليوم على غريمه فتقدمه للقاضي وحلف به
 قيل له ان كنت فعلت كذا فامراتك طالق فقال نعم وقد كان فعل طلقت
 وفي الاستبابة القاعدة الحادية عشر السؤال ^{عليه} في الجواب قال امراة زيد
 طالق او عبدا حرا وعليه المشي الى بيت الله ان فعل كذا وقال زيد نعم كان
 خالفا ان ادعى عليه فحلف بالطلاق ماله عليه شيء فبرهن بالمال حث
 به يفتي حلف ان فلانا ثقیل وهو عند الناس غير ثقیل وعنده ثقیل لم يحث
 الا ان ينوي ما عند الناس لا يجعل معه في القسارة فعل مع شريكه حث
 ومع عبدا الماذون لا لا يزعم ارض فلان فزعم ارضا بينه وبين غيره حث
 لان نصف الارض يسمى ارضا بخلافه لا ادخل ارض فلان فدخل المشتركة

اذالم يكن ساكناً والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب الحدود

مؤلفه النعم وشيخا عقوبة مقدرة وحبت حق الله تعالى زجراً فلا تجوز الشفاعة فيه بعد الوصول للحاكم وليس مطهراً عند نابل المظهر للتوبة واجمعوا انها لا تسقط الحد في الدنيا فلا تغضير حد لعدم تقديره والاقتصار صرحاً لانه حق الولي والزنا الموجب للحد وطى وهو ادخال قد حشفة من ذكر مكلف خرج الصبي والمعقوة ناطق خرج وطى الاخرين فلا حد عليه مطلقاً للشبهة واما الاغنى فيحد للزنا بالافراق الا بالبرهان شرح وبيان طابع في قبل مستنهاة حالاً او ماضياً خرج المكره والمذنب ونحو الصغيرة خال عن ملكه اي ملك الواطي و شبهته اي في المحل لا في الفعل ذكره ابن الكمال و زاد الكمال في دار الاسلام لانه لا حد بالزنا في دار الحرب او تمكينه من ذلك بان استلقى فقعدت على ذكره فانها يحد ان لوجود التمكين او تمكينها فان فعلها ليس طي بل تمكين فتتم التعريف و زاد في المحيط العلم بالتمريم فلو لم يعلم لم يحد للشبهة و ذكره في الفتح مجرمته في كل ملة وثبتت بشهادة اربعة رجال في مجلس واحد فلو متفرقين حد الملقط الزنا لا بصغر لفظ الوطي والجماع وظاهر لاد زنا ما يفيد معنى الزنا يقع مقامه ولو كان الزوج احدهم اذ لم يكن الزوج قد فها ولا شهد بزنا ما بولدة للشبهة لانه يدفع اللعان عن نفسه في الاول ويقتط نصف لهما وقبل الدخول او نفقة العدة او بعده في الثانية طهيرية فيسألهم الامام عنه ما هو اي عن ذاته وهو الا بلاج عيني وكيف هو واين هو ومتى زنا ومن زنا لجواز كونه مكرهاً وبدا الحرب او في صباه او بامه ابنه فيستقصى القاضيا

للدأفان بينوه وقالوا رايناه وطهاني فرجها كليل في الكلمة مونيادة
 بيان احتياله للدأ وعد لواسر وعلنا اذالم يعلم بحكم به وجوبا وترك
 الشهادة به اولى مالم يتهتك فالشهادة اولى فهو يثبت ايضا باقرا صريحا
 صاحيا ولم يكن به الاخر ولا ظهر كذب به بحجه او تقها ولا اقربنا له بخبره
 او هي باخر من لجواز ابد اما يسقط الحد ولو اقر به او بقره في حال سكرة لاحد و
 لورق او زنا حد لان الانشاء لا يحتمل التكذيب والاقرار يحتمله فهو اربعاً
 في مجالسه اي المقرة اربعة كلما اقرته بحيث لا يراه وساله كما مر حتى عن

الزني بها الجواب انه بامية ابنه نهران بينه كما ينبغي حد ولا يثبت بعلم القائل بالبينة على
 ولو قضى بالبينة فاقوم قلم يجد عند الثاني هو الاصح ولو اقر به العا بطلت الشهادة اجماعاً ومثلي

ان رجوع عن اقارة قبل الحد اولى وسطه ولو رجعه بالفعل كرهية ضد
 الشهادة وانكار الاقرار رجوع كما ان انكار الردة توبة كما سيجي وكذا يصح الرجوع
 عن الاقرار بالاخصان لانه لما صار شرط الحد صار حقا لله تعالى فصح الرجوع
 عنه لعدم المكذب بحد كذا عن سائر الحدود الخاصة لله كمن شرب ورقه

وان ضمن له ان ندب تلقينه الرجوع بلعك قبلت اولست او وطئت فتبته
 لمديث ما عزا دعي الزاني انها زوجته سقط الحد عنه وان كانت زوجته

للغير بلا بينة ولو تزوجها بعدة اي بعد زنا او استراها لا يسقط في الاصح
 لعدم الشبهة وقت الفعل بخروج محض في فضا حتى يموت ويصطفون
 كصوفى الصلوة لوجه كمار جسم قوم تخاو رجوا خرون فلو قتله تخص او قاعينه
 بعد القضاء به فهدروني ان يغزل افتاته على الامام فهو لو قتله اي
 قبل القضاء به يجب القصاص في العمد والدية في الخطا لان الشهادة قبل

الحكم بهلاك حكم لها والشرط بداءة الشهود به ولو بحصة صغيرة إلا لصدا
 كرض فيرجم القاضي بحضرتهم فان اوالوا ملأوا أو غابوا أو قطعوا ^{الدين} الجدل الشهاد
 أو انقضت ^{درة} الرجم لغوا النظر ولا يحدث الاصح كما لو خرج بعضهم عن الاهلية ناشدا
 بفسق او عي او خرس او قذف ولو بعد القضالات الامضا من القضا
 في الحدود وهذا لو محصنا ما غيره فيحد في الموت والغيبة كما في الحاكم
 ثم الامام هذا ليس حتما كيف وحضوره ليس لازم قاله ابن الكمال وماله
 المصنف عن الكال تقببه في الشهر ثم الناس افاد في الشهران حضورهم
 ليس بشرط فرمهم كذلك فلو امتنعوا لم يسقط ويبدا الامام لو مقرا ^{انقضت} امتضا
 انه لو امتنع لم يحل للقوم رجعه وان امروهم لفوت شرطه فتح لكن سيجي انه
 لو قال قاضي عدل قضيت على هذا بالرجم وسعك رجعه وان لم تقاين الحجة
 ويكره للمعصم الرجم وان فعل لا يحرم الميراث ^{وعن} غسل وكفن وصلى عليه وهم
 انه عليه الصلوة والسلام ^{على} صلي الفامدية وغير المحصن يجلد مائة جلدة ^{ان حيا}
 ونصفها للعبد بدلالة النص فالمرء بالمحصنات في الآية الحرا يذكرو
 البيضاء وغيره وذكر الزياجي انه غلب الاناث على الذكور لكنه عكس
 العادة والعبد لا يجده سيدة بغير ادن الامام ولو فعله هل يكفي الظاهر
 لا نقول لكنه اقامة الامام نفسه بسوط لا عقده في الصحاح ثمرة ^ط السبا
 عقد اطرافه متوسطا بين الجارج وغير المولم ونزع ثيابه خلا ازارا لستر
 عورتاه وفاق جلدة على بدنه خلا راسه ووجهه وفرجه قيل وصدره
 ويطبئه ولو جلدة خمسين متوالية ومثلها في اليوم ^{التاني} اجزاء على الاصح ^{مجرة}
 وقال علي رضي الله عنه يضرب الرجل قائما والمرأة قاعدة في الحدود

والتعازير غير ممدود على الارض كما يفعل في زماننا فانه لا يجوز منه كذا لا يبد
 السوط لان المشترك في النفي يعم ابن الكمال ولا يزوج ثيابها الا الغزو المحشور ^{تقصر}
 جالسة كما روينا ويجوز لها الى صدرها في الرحم وجاز تركه لسترها بقبامها ولا يجوز
 الخفلة ذكره الشافعي ولا يربط ولا يمسك ولو ضرب غلظت ^{تقصر} والاشبع ^{تقصر} يموت
 كما مر ولا يجمع بين جلد ورحم في المحصن ولا بين جلد ونفي اى تعزيب في البكر وفسره
 في النهاية بالحسن وهو احسن اسكن للفتنة من التعزيب لانه يعود على موضعه
 بالنقض ^{نقض} الاسياسة وتقزير ^{نقض} افيغوض ^{نقض} للامام وكذا في كل جنسية ^{نقض} فهو ^{نقض} ويرجم ^{نقض} من
 زنى ولا يجلد حتى يدا الا ان يقع الياس من برئه فيقام عليه ^{نقض} ويجوز قيام على
 الحامل بعد وضعها الا اذا لم يكن للمولود من يريه فحتى يستغنى ولو ادعت
 الحمل يريها النساء فان قلن نعم حبسها سنتين ثم رجمها ^{نقض} اختيارا وان كان ^{نقض} الجلد
 فبعد النفاس لانه مرض وشرايط احصان ^{نقض} الرجم ^{نقض} سبعة ^{نقض} الحرية ^{نقض} والتكليف
 عقل وبلوغ والاسلام والوطي وكونه بنكاح صحيح حال الدخول وكونها بصفة
 الاحصان المذكور وقت الوطي فاحصان كل منهما شرط لصيرورة الآخر به
 محصنا فلو نكح امته او الحره عبد فلا احصان الا ان يطأها بعد العتق فيحصل
 الاحصان به لا بما قبله حتى لو زنى ذمي بمسلمة ثم اسقط لا يرحم بل يجلد ونفي شرط اخر
 ذكره ابن الكمال ^{نقض} ان لا يطل احصانها بالاولاد ^{نقض} فلو اراد ^{نقض} ثم اسلم ^{نقض} بعد ^{نقض} الاولاد
 عبدة ولو بطل بمجنون او عنه عدا بلافاقة وقيل بالوطي بعد ^{نقض} واعلم ^{نقض} انه لا
 بقاء النكاح لبقائه اى الاحصان فلو نكح في عمرة مرة ثم طلق وبقي مجد او زنى ^{نقض}
 ونظم بعضهم الشروط فقال * شروط الاحصان ات ستة * فخذها عن النص
 مستغهما * بلوغ وعقل وحرية * وراعيها كونه مسلما * وعقد صحيح ودوي

مباح متى اختل شرط فلا يرجم بما نسب الوطي الذي
 يوجب الحد الذي لا يوجب لقيام الشبهة لمحدث الحد والحد وبالشبهة
 ما استقطعت الشبهة ما يشبهه الثقة الثابت وليس بقايت في نفس الامر
 وهي ثلاثة انواع شبهة حكيمة في المحيل وشبهة اشتباه في الفعل
وشبهة في العقد والتحقق دخول هذه في الاولين وسحقه فان ادعى
 اى الشبهة وبرهن قبل برهانه وسقط الحد وكذا يسقط ايضا بمجرد دعو
 الا في دعوى الاكراه خاصة فلا بد من البرهان لانه دعوى بفعل الغير
 فيلزم ثبوته بمجرد احد يلزم بشبهة المحل اى الملك وتسمى شبهة حكيمة
 اى الثابت حكم الشريعة بجله وان ظن حرمنه كوطي امه ولدا ولدا ولدا و
 ان سفل ولولا حياة فتح لم يثبت انت وما لك لا بيك ومعتدة الكنايات
 ولو خلع مالا عن مال وان زوى بها ثلاثا نفه لقل عمر رضي الله تعالى عنه
 الكنايات راجع ووطي البائع الامة المبيعة والزوج الامة المهورية قبل تسليمها
لمشتري زوجة وكذا بعد في الفاسد ووطي الشريك اى احد الشريكين الجار
للمشركة ووطي جارية مكانه وعبد الماذون له وعليه دين محيط به
 ورفقه زلمي ووطي جارية من الغنمة بعد الاحراز اذ انا وقبله ووطي
 جاريته قبل الاستبراء التي فيها خيار للشترى والتي هي اخته رضاعا ونحو
 حرمت برودتها ومطاوعتها لابنه او جماعة لامها او بنتها لان من الامة من
 لم يحرم به وغير ذلك كما لا يخفى على المتبحر فدعوى الحصر في ستة مواضع منوع
 ولاحد ايضا بشبهة الفعل وتسمى شبهة اشتباه اى شبهة في حق من حصل
 له اشتباه ان ظن حله العبرة لدعوى بالظن وان لم يحصل له الظن ولو ادعاه

أحد ما فقط لم يجد احتق يقرا جميعا بعلمها بالحرمة نقد كوطي أمة البرية وإن عليها
شئى ومعتدة الثلاث ولو جملة وأمة امرأته وأمة سيدته وطي المر

أمة المرمونة في رواية كتاب الحدود وهي المختار زيلعي وفي الهداية المستعير
للرهن كالمرتن وسيجي حكم المستاجرة والمعضوبة وينبغي أن الموفوفة عليه
كالمرمونة نفرد معتدة الطلاق على مال وكذا المختلعة على الصحيح بدائع
ومعتدة الأعتاق والمحال انها هي أم ولد والواطي أن ادعى النسب ثبت في
الأول شبهة المحلل في الثانية أي شبهة الفعل تحضنه زنا لا في المطلقة
ثلاثا بشرطه بأن تدل أقل من ستين لا أكثر لا بدعوة كما في بابها كذا المختلعة
والمطلقة بعوض بالأول نهاية ولا في وطى امرأته زفت إليه وقال النساء
في زوجتك ولم يكن كذا لك معتدا خبرهن فثبت نسبه بالدعوة بحر ولا
أيضا بشبهة العقد أي عقد النكاح عند أي الإمام كوطي محرم نكاحها
وقال أن علم بالحرمة وحد وعليه الفتوى خلاصه لكن المرجح في جميع الشروح
قول الإمام فكان الفتوى عليه أول فإله فاسم في تصحيحه لكن في الفهنا
عن المضمرات الفتوى على قولهما في التوك وحرر في الفتح انهما من شبهة المحل
وفيها يثبت النسب كما مر وأوطي في نكاح بغير شهود لا حد فيه لشبهة
العقد وفي المجتبى تزوج بمحرمة أو منكوحة الغير أو معتدته ووطىها طائنا
المحل لا يجد ويعز وان طائنا الحرمة فكذا لك عند خلافا لهما فظهر أن تقسيمها
ثلاثة أقسام قول الإمام وحد بوطي أمة أخيه وعمه وسائر محارم سوى
الولد لعدم البسطة ووطى امرأته وحدها عما مر أشه فظنها زوجته ولو هو
أعني للتميز بالسؤال إذا دعاها فاجابته قائله أنا زوجتك وأنا فإذنه بأم

زوجه فواتها لان الاخبار دليل شرعي حتى لو اجابته بالفعل او بنعم حد ولاية
 عطف على ضمير حد وجاز للفصل من في بها حولي مستامن وحد ذي زنى
 بجمية مستامنة لا يجد الحولي في الاول والحربية في الثانية والاصل عند
 الامام ان الحد وكلها لا تقام على مستامن الاحد القذف ولا يجد بوطي
 بهيمة بل يزر وتذبح ثم تحرق وكبرة الانتقاع بها حية وصيته مجتبي وفي
 النهر الظامر انه يطالب ند بالقولم تضمن بالقيمة ولا يجد بوطي اجنبية
 زنت اليه وقبل خبر الواحد كاف في كماله يعل فيه بقول النساء بحرهي عرسك
 وعليه مهرها ذلك قضى عمر رضي الله عنه وبالعدة او بوطي دبر وثلاثان فعل
 في الاجانب حد وان في عبدة او امته او زوجته فلا يجد اجماعا بل يغير
 قل في الدرر نسخ الاحراق بالنار وهدم الجدار والتكليس من محل مرتفع بانواع
 الاجار وفي الماوي الجلد اضع وفي الفتح يغرر ويسجن حتى يموت او يتوب و
 لاعتاد اللواطة قتله الامام سياسة قلت وفي النهر مغررا للبحر التقيد لا
 يفهم ان القاضي ليس له الحكم بالسياسة فروع وفي الجوهرية الاستثناء
 حرام وفيه التفريق لا يمكن امراته او امته من العيب ^{نكاح} نكاحا قول كره ولا شيء عليه
 ولا تكون اللواطة في الجنة على الصحيح لانه تعالى استبقها وسماها خبيثة
 والجنة منزلة عنها فتح وفي الاشياء حرمتها عقلية فلا وجود لها في الجنة
 وقيل سمعية فتوحيد وقيل يخلق الله تعالى طائفة نصفهم الاعلى كالذكور و
 الاسفل كالاناث والصحيح الاول وفي البحر حرمتها اشد من الزنا لحرمتها
 عقلا ونوعا وطبعيا والزنا ليس بحرام طبعيا وتزول حرمة تزوج وشراء بخلافها
 وعدم الحد عندك لاختصاصها بالتعليق لانه مطهر على قول وفي المجتبى كغيرها

عند الجور أو زني في دار الحرب أو البني لا إذا زني في عسكر ولا سيرو ولا ولاية إلا فإحدى أتق
 لأحد زني غير مكنت بكفنة مطلقا لا عليه ولا عليها وفي عكسه حد فقط ولا حد بالمستأنة
 له أي الزنا والقيح وجوب الحد كالمستأجر للنفقة فتح ولا بالزنا بالكره ولا بالقرار إن أكره الآخر للشبهة
 ولا يشترعيتها ولو حرة مجتبي وفي قبل أمة بزناها الحد بالزنا والقيمة بالقتل
 ولو أذهب عينها الزمته قيمتها ويسقط الحد لتملكه الخبة العيا فاورث
 شبهة مادية وتصيل مالوا فضاها في الشرح ولو غصبها ثم زني بها ثم ضمن
 قيمتها فلا حد عليه اتفاقا بخلاف ما لو زني ثم غصبها ثم ضمن قيمتها كما
 لو زني محبة ثم نكحها لا يسقط الحد اتفاقا فتح والخليفة الذي لا والي فوقه
 يحد بالقصاص الأموال لأنه من حقوق العباد فيستوفيه ولي الحق أما
 بتكليفه أو بمنعة المسلمين وبه علم أن القضا ليس بشرط لاستيفاء القصاص
 والأموال بل التمكن فتح ولا يحد ولو القذف لعلة حق الله تعالى وإقامته
 إليه ولا ولاية لأحد عليه بخلاف أمير البلدة فإنه يحد بأمر الإمام والله
 سبحانه وتعالى أعلم بأمر الشهادة على الزنا والرجوع
 عنها شهد واحد متقادم بلا عذر كمرض أو بعد مسافة أو خوف طريق
 لم تقبل للثمة إلا في حد القذف أدفيه حق العبد ويضمن المال المشرق
 لأنه حق العبد ولا يسقط بالتقادم ولو أقر به أي بالحد مع التقادم حد
 لانقضاء التهمة إلا في الشرب كما سيجي وتقادمه بزوال الرجوع وغيره يضي
 شهر هو الأصح ولو شهدوا بزنا متقادم حد الشهود عند البعض وقيل لا
 كذا في الحائنة شهدا على زناه بعيلة حد ولو على مرقعة من عايب لا الشرطية
 الدعوى في الرقة دون الزنا أقرب الزنا مجهول حد أن شهدا عليه

بذلك لا احتمال انها امراته او امته كاختلافهم في طوعها او في البلد ولو
 كان على كل زنا اربعة للذب احد الفريقين يعني ان ذكرنا وقتا واحدا وتباعد
 المكان ولا قبلت فتح ولواختلفوا في زوايتي بيت واحد صغير جدا ^{في} الموضع
 استحسانا لا مكان التوفيق ولو شهد ا على زناها ولكن جي بكر او رتقا او قرا
 او سم فسقة او شهد ا على شهادة اربعة وان وصلية شهد الاصول بعد
 ذلك لم يحل واحد وكذا لو شهد ا على زناه فوجد محبوبا ولو شهد ا بالزنا و
 لكن عيان او محمدا دون في فذف او ثلاثة او احدثهم محمدا او عبدا او
 احدثهم كذلك بعد اقامة المحدث للقذف ^{في} طلبه المقذوف وارثن حلة
 وان مات منه هذا خلافا لما اودية رجه في بيت المال اتفاقا وحيد من
 رجع من الاربعة بعد الرجم فقط لا انقلاب ^{في} هادته بالرجوع قذفا وغرم الرج
 الدية وان رجع قبله اى الرجم حدة اللغزف ولا رجم لان الامضاء من القضا
 في باب الحدود ولا شئ على خامس رجع بعد الرجم فان رجع آخر حدة او غرما
 ربع الدية ولو رجع الثالث ضمن الربع ولو رجع الخمسة ضمنوها ا حاسا لها
 ضمن الركب دية المرحوم ان ظهر غير اهل للشهادة عبدا او كفارا وهذا
 اذا خير الركب بجرية الشهود واسلامهم ثم رجع فائلا تعدت الكذب و
 الا فالدية في بيت المال اتفاقا ولا يحدون للقذف لانه لا يورث بحر كما
 لو قتل من امر بجرية بعد التركية فظهر كذلك غير اهل فان القاتل يضمن
 الدية استعسا الشبهة صحة القضا فلو قتله قبل الامر او بعدة قبل التوبة
 اقتصر منه كما يقتصر بقتل المقضى بقتله فصا صا ظهر الشهود عبدا ولا لالا
 بالاستيفاء للولي زياي من الردة وان رجم ولم تركي الشهود فوجد عبدا

فديته في بيت المال لا مثاله امر الامام فنقل فعله اليه وان قال الشهود
 للزنا تعدنا النطق بلبت لا باحته لتجمل الشهادة الا اذا قالوا تعدنا لا للتلذذ
 فلا تقبل لفسقهم فتح وان انكر الاحصان فشهد عليه رجل وامرأتان او
 ولدت زوجته منه قبل الزنا فزوجهم ولو خلا بهما ثم طلقها وقال وطئها ف
 انكرت فهو محصن باقراره دونها لما تقرص ان الاقرار حجة قاصرة كالوقا^{لت}
 بعد الطلاق كنت بضرائية وقال كنت مسلمة فيرجم المحصن ويجلد غيره
 وبه استغنى عما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله اذا كان احد الزانيين
 محصنا يجحد كل منهما حدة فما مل تزوج بلاولي فدخل بها لا يكون محصنا
 عند الثاني شبهة الخلاف فهو الله اعلم بامس
 حد الشرب المحرم يجد مسلم فلوارتد فسكر فاسلم لا يجحد لانه لا يقيم على
 الكفار طهيريته لكن في منية المعنى سكر الذي من المحرم حد في الاصح لحرمة
 السكر في كل ملة ناطق ولا يجحد اخرس للشبهة مكلف طائع غير مضطر
 لشرب الخمر ولو قطرة بلا قيد سكر او سكر من نبيذ ما به يفتى طوعا علما بالحرمة
 حقيقة او حكما بكونه في دارنا لما قالوا ودخل حربي وارنا فاسلم فشرب الخمر جازا
 بالحرمة لا يجحد بخلاف الزنا لحرمة في كل ملة قلت يرد عليه حرمة السكر ايضا
 في كل ملة فما مل بعد الافاقة فلو حد قبلها فظاهره انه يعاد عيني اذا اخذ
 للشارب ومنع ما شرّب من خمر او نبيذ فتح فنقص الراحة مع الخمر فقد قصر
 موجودة خبز الریح وهو موت سماي غاية الا ان تنقطع الراحة بعد المشا^{فة}
 وحينئذ فلا بد ان يشهد بالشرب طائعا ويقول اخذناه ورجعها موجودة
 ولا يثبت الشرب بها بالراحة ولا بتقييها بل بشهادة رجلين نياهما الامام

الحكم بهلاك حكم لها والشرط ببداءة الشهود به ولو بمحصة صغيرة إلا بعد
 كرض فيرجم القاضي بحضرتهم فان ابوا وماؤا أو غابوا أو قطعوا الحد ^{الحد} الشهاد
 أو بغيرهم ^د الرجم لغوا النظر ولا يجدن الأصح كما لو خرج بعضهم عن الأهلية ^د نالها
 بفسق أو عي أو خرس أو قذف ولو بعد القضاء لان المضامن القضا
 في الحدود وهذا لو محصنا ما غيرة فيحد في الموت والغيبة كما في الحاكم
 ثم الإمام هذا ليس حتمالكيف وحضوره ليس لازم قاله ابن الكمال وما نقله
 المصنف عن الكمال تعقبه في النهر ثم الناس افاد في النهران حضورهم
 ليس بشرط فرمهم كذلك فلوا مشغوا لم يسقط ويبدا الإمام لو مقام مقتضا
 انه لو امتنع لم يحل للقوم رجعه وان امزم لغوت شرطه فتح لكن ينبغي انه
 لو قال قاضي عدل قضيت على هذا بالرجم وسعد رجعه وان لم تقاين الحجة
 ويكره للمحرم الرجوع وان فعل لا يحرم الميراث وعسل وكفن وصلى عليه وهم
 انه عليه الصلوة والسلام ^ط صلى الفامدية وغير المحصن يحل له ما جلت ^{ان} جلا
 ونصفها للمبيد بدلالة النص فالمرء بالمحصنات في الآية الحوايز ذكره
 البيضاوي وغيره وذكر الزياجي انه غلب الاناث على الذكور لكنه عكس
 العامة والعبد لا يجده سيدا بغير اذن الإمام ولو فعله هل يكفي الظاهر
 لا نقول ركنه اقامة الإمام نفسه بسوط لا عقده في الصحاح ثم ^ط السبأ
 عقد اطرافه متوسطا بين الجارج وغير المولم ونزع ثيابه خلا ازارا لستر
 عورتاه وفرق جلده على بدنه خلا راسه ووجهه وفرجه قيل وصدره
 ويطبئه ولو جلدة خمسين متوالية ومثلها في اليوم ^{الثاني} اجزاء على الأصح ^{جوز}
 وقال علي رضي الله عنه يضرب الرجل قائما والرأفة قاعدة في الحدود

والقارير غير ممدود على الارض كما يفعل في زماننا فانه لا يجوز منه كذا لا يبد
 السوط لان المشترك في النفي يعم ابن الكمال ولا يزوج ثيابها الا الغزو والحشود ^{تقتصر}
 جالسة كما روينا ويجوز لها الى صدرها في الرجم وجاز تركه لسترها بقيامها ولا يجوز
 الحفر له ذكره الشنقي ولا يربط ولا يمسك ولو هرب فلان ^{تقرا} لا يبيع ولا يبيع ^{تج} يموت
 كالمرو ولا يجمع بين جلد رجم في المحض ولا بين جلد ونفي اى تعذيب في البكر وفسره
 في النهاية بالحسن وهو احسن اسكن للفتنة من التعذيب لانه يعود على موضعه
 بالنقض ^{الاسياسة} وتقريرا فيفوض للامام وكذلك في كل جناية فهو رجم ^{بعض} مكرر
 زنى ولا يجلد حتى يدركه الا ان يقع الياس من برئه فيقام عليه بجرو ويقام على
 الحامل بعد وضعها الا اذا لم يكن للمولود من يريه فمضى يستغنى ولو ادعت
 الحمل يريها النساء فان قلن نعم حبسها سنتين ثم رجمها ^{الختيار} وان كان الحمل
 فبعد النفاس لانه مرض وشرائط احصان الرجم سبعة الحرية والتكليف
 عقل وبلوغ والاسلام والوطي وكونه بنكاح صحيح حال الدخول وكونها بصفة
 الاحصان المذكور وقت الوطي فاحصان كل منهما شرط لصيرورة الآخر به
 محصنا فلو نكح امته او الحرة عبد فلا احصان الا ان يطأها بعد العتق فيحصل
 الاحصان به لا بما قبله حتى لو زنى ذمي بمسلمة ثم اسلم لا يرحم بل يجلد ونفي شرط آخر
 ذكره ابن الكمال ^{ان} هو لا يبطل احصانها بالارتداد فلو ارتداد ثم اسلم لم يعد الا بالرد
 عبدا ولو بطل يحنون او عنه عدا بالافاقة وقيل بالوطي بعد ^{الحو} واعلم انه لا ^{يجب}
 بقاء النكاح لبقائه اى الاحصان فلو نكح في عمرة مرة ثم طلق وبقي مجد او زنى ^{يجم}
 ونظم بعضهم الشروط فقال * شروط الاحصان ات ستة * فكذا عن النص
 مستغنى * بلوغ وعقل وحرية * وراعيها كونه مسلما * وعقد صحيح ووطي

مباح * متى اختل شرط فلا يرجأ * باسم الوطي الذي
 يوجب الحد والذي لا يوجب لقيام الشبهة لحديث ادرا والحد وبالشبهة
 ما استطعت الشبهة ما يشبهه الفقه الثابت وليس بثابت في نفس الامر
 وهي ثلاثة انواع شبهة حكمية في المحرم وشبهة اشتباه في الفعل
 وشبهة في العقد والتحقيق دخول هذه في الاولين وسحقه فان ادعى
 اى الشبهة وبرهن قبل برهانه وسقط الحد وكذا يسقط ايضا بمجرد ادعا
 الا في دعوى الاكراه خاصة فلا بد من البرهان لانه دعوى بفعل الغير
 فيلزم ثبوته بمحلاحد بل لازم شبهة المحرم اي الملك وتسمى شبهة حكمية
 اى الثابت حكم الشرع بجملة وان ظن حرمنه كوطي امة ولدا ولد ولده و
 ان سفل ولو ولد حيا فتح لحديث انت وما لك لا بيك ومعتدة الكنايات
 ولو خلع مطلقا عن مال وان نوى بها ثلاثا نفه لقل عمر رضي الله تعالى عنه
 الكنايات وراجع ووطي البائع امة المبيعة والزوج امة المهورية قبل تسليمها
 لمشترو زوجة وكذا بعدة في الفاسد ووطي الشريك اي احد الشريكين الجارية
 للمشاركة ووطي جارية مكانه وعبدة المادون له وعليه دين محيط بماله
 وقريبه زلي ووطي جارية من الغنيمة بعد الاحراز بد ارنا او قبله ووطي
 جاريته قبل الاستبراء التي فيها خيار للشترى والتي هي اخته رضاعا ونحو
 حرمت برودتها او مطاوعتها لابنه او جماعة لامها او بناتها لان من الامة من
 لم يحرم به وغير ذلك كما لا يخفى على المتبحر فدعوى المحرم في ستة مواضع ممنوع
 ولاحد ايضا بشبهة الفعل وسي شبهة اشتباه اى شبهة في حق من حصل
 له اشتباه ان ظن حله المبررة لدعوى بالظن وان لم يحصل له الظن ولو ادعاه

احدما فقط لم يجد احتق يقرأ جميعا يعلمها بالحرمة نذر كوطي امة الوية وان علبا
 شني ومعتدة الثلاث ولو جملة وامانة امراته وامانة سيد هو وطى المرتهن
 الامة المرمونة في رواية كتاب الحد وهو المختار زيلعي وفي الهداية المستعير
 للهن كالمترتهن وسيجي حكم المستاجرة والمعضوبة وينبغي ان الموفوفة عليه
 كالمرمونة نفرة معتدة الطلاق على مال وكذا المختلعة على الصحيح بدايح
 ومعتدة الاعتاق والمحال انها هي ام ولد والواطي ان ادعى النسب ثبت في
 الاول شبهة الحمل في الثانية اي شبهة الفعل لتحضنه زنا الا في المطلقة
 ثلاثا بشرطه بان تلد اقل من سنتين الا لاكثر الادعوة كما في باب كذا المختلعة
 والمطلقة بعرض بالاولى نهاية ولا في وطى امرأته زفت اليه وقال النساء
 في زوجتك ولم يكن كذلك معتدا خبرهن فيثبت نسبه بالدعوة بحرولا
 ايضا بشبهة العقد اي عقد النكاح عند اي الامام كوطي محرم نكاحها
 وقالا ان علم بالحرمة حد وعليه الفتوى خلاصه لكن المرجح في جميع الشروح
 قول الامام فكان الفتوى عليه اولى فانه قاسم في تصحيحه لكن في الفتوى
 عن المضمرات الفتوى على قولهما في المتون وحرر في الفتح انها من شبهة الحمل
 وفيها يثبت النسب كما مر او وطى في نكاح بغير شهود لاحد فيه لشبهة
 العقد وفي المجتبى تزوج بمجرومة او منكوحة الغير او معتدته ووطئها طائنا
 الحمل لا يحد ويعزل وان طائنا الحرمة فذلك عند خلافهما فظهر ان تقسيمها
 ثلاثة اقسام قول الامام وحد بوطي امة اخيه وعمه وسائر محارم سوى
 الولاد لعدم البسطة ولو طى امرأة وحدت بمحارمه فظنها زوجته ولو هو
 اعنى للتميز بالسؤال الا اذا دعاهما فاجابته قائله انا زوجتك وانا فإلانة بآ

زوجته فزاعها لان الاخبار دليل شرعي حتى لو اجابته بالفعل او بنم حدسية
 عطف على ضمير واحد وجاز للفصل من في بها حزني مستامن وحدذي زني
 مجزية مستامنة لا يجد الحزني في الاولى والحرسية في الثانية والاصل عند
 الامام ان الحد وكلها لا تقام على مستامن الا حد القذف ولا يجد بوطي
 بهمية بل يغزو وتذبح ثم تحرق ويكره الانتقاع بها حية وصيته مجتبي وفي
 النهر الظامر انه يطالب ند بالقولم تضمن بالقيمة ولا يجد بوطي اجنبية
 زفت اليه وقبل خبر الواحد كاف في كل ما يعمل فيه بقول النساء مجري عرسك
 وعليه مهر ما بذل لك قضى عمر رضى الله عنه وبالعدة او بوطي دبر وقال ان
 في الاجاب حد وان في عبدة او امته او زوجته فلا يجد اجماعا بل يغزو
 قال في الدرر المستخرجة الاحراق بالنار وهدم الجدار والتكليس من محل مرتفع بانقاع
 الاحجار وفي الماوي والجملد اصح وفي الفتح يغزو ويسجن حتى يموت او يتوب و
 واعتاد اللواطة قتله الامام سياسة قلت وفي النهر مغزا للبحر التقيد بالامام
 يفهم ان القاضي ليس له الحكم بالسياسة فروع وفي العورة الاستثناء
 حرام وفيه التفريق لا يمكن امراته او امته من العيب ^{كأنه} فانزل كره ولا شئ عليه
 ولا تكون اللواطة في الجنة على الصحيح لانه تعالى استقبها وسماها خبيثة
 والجنة منزهة عنها فتح وفي الاشياء حرمتها عقلية فلا وجود لها في الجنة
 وقبل سمعية فتوحيد وقبل بخلق الله تعالى طائفة تصفهم الاعلى كالذكور و
 الاوسفل كالاناث والصحيح الاول وفي البحر حرمتها اشد من الزنا لحرمتها
 عقلا وشرا وطبعيا والزنا ليس بحرام طبعيا وتزول حرمة تزويج وشراء بخلافها
 وعدم الحد عندها لا لاختصاصها بالتخليط لانه مطهر على قول وفي المجتبى كغير

بذلك لا احتمال انها امراته او امته كاختلافهم في طوعها او في البلد ولو
كان على كل زنا اربعة للذب احد الفريقين يعني ان ذكروا وقتا واحدا وتباعدا
المكان ولا قبلت فتح ولا اختلفوا في زوايتي بيت واحد صغير جدا ^{الطريق} الى الزنا
استحسانا لا مكان التوفيق ولو شهدك اعلى زناها ولكن هي بكر او رقيقا او قويا
او مفسدة او شهيدك اعلى شهادة اربعة وان وصيلة تشهد الاصول بعد
ذلك لم يجز احد وكذا لو شهدك اعلى زناها فوجد مجبورا ولو شهدك اب الزنا و
لكن مع عيان او محمد ودون في قذف او ثلاثة او احدى ثم محمد او عبدا او
احد ثم كذلك بعد اقامة الحد حد القذف ^{في طلبه} المقذوف وارثن حلة
وان مات منه حد خلافا لهما ودية رجه في بيت المال اتفاقا او مجدا من
رجع من الاربعة بعد الرجم فقط لا انقلاب نهاده بالرجوع قذفا وغرم ربع
الدية وان رجع قبله اى الرجم حد القذف ولا رجم لان الامضا من القضا
في باب الحد ودوا شئ على خامس رجع بعد الرجم فان رجع آخر حد او غرما
ربع الدية ولو رجع الثالث ضمن الربع ولو رجع الخمسة ضمنها اى اسلحاوي
ضمن المربي دية المرجوم ان ظهر غير اهل للشهادة عبدا او كافرا وهذا
اذا خير المربي بحرية الشهود واسلامهم ثم رجع قائلا تعدت الكذب و
الا فالدية في بيت المال اتفاقا ولا يجدون للقدن لانه لا يورث بحركما
لو قتل من امر برجه بعد التركية فظهر كذلك غير اهل فان القاتل بعين
الدية استحسانا الشبهة صحة القضا فلو قتله قبل الامرا وبعد قبل الزنا
اقتص منه كما يقتض قتل المقضى بقتله فضا صاظهر الشهود عبدا ولا
لا استيفاء للولي زياي من الرد وان رجم ولم تركي الشهود فوجد عبدا

فديته في بيت المال لا مثاله امر الامام فنقل فعله اليه وان قال الشهود
 للزنا تعدنا النظر قبلت لا باحته لتعمل الشهادة الا اذا قالوا تعدنا لا للتدذ
 ولا تقبل لفسقهم فتح وان انكر الاحصان فشهد عليه رجل وامراءتان او
 ولدت زوجته منه قبل الزنا فخرج ولو خلا بهما ثم طلقها وقال وطئها ف
 انكرت فهو محصن باقراره دونها لما تقصوا ان الاقرار حجة قاصرة كما لو قال
 بعد الطلاق كنت بضراية وقال كنت مسلمة فيرجم المحصن ويجلد غيره
 وبه استغنى عما يرجح في بعض نسخ المتن من قوله اذا كان احد الزانيين
 محصنا محيد كل منهما حدة فامل تزوج بلاولي فدخل بها لا يكون محصنا
 عند الثاني لشبهة الخلاف بفرد الله علم بام
 حد الشرب المحرم بمجد مسلم فلوارتد فسكر فاسلم لا يجحد لانه لا يقام على
 الكفار طهيري لكن في منية المفتى سكر الذي من المحرم حد في الاصح لمرة
 السكر في كل ملة ناطق فلا يجحد اخرس للشبهة مكلف طائع غير مضطر
 لشرب الخمر ولو قطرة بلا قيد سكر او سكر من نبيذ ما به يفتى طوعا علما بالحرمة
 حقيقة او حكما بكونه في دارنا لما قالوا لودخل حربي وارنا فاسلم فشرب الخمر جأ
 بالحرمة لا يجحد بخلاف الزنا لحرمة في كل ملة قلت يرد عليه حرمة السكر ايضا
 في كل ملة فامل بعد الافاقة فلو حد قبلها فظاهرة انه يعاد عيني اذا اخذ
 الشارب ومنع ما شرب من نحو او شيد فتح فن قصر الراحة على الخمر فقد قصر
 موجودة خبر الريح وهو موت سماعي غاية الا ان تنقطع الراحة لبعد الشفا
 وحينئذ فلا بد ان يشهد بالشرب لما نعاو يقولوا اخذناه ورجعها موجودة
 ولا يثبت الشرب بها بالراحة ولا بتقييد ما بل بشهادة رجلين فيما لمع الامام

عن ماميتها وكيف شرب لاحتمال الاكراه ومتى شرب لاحتمال التقادم واين
شرب لاحتمال شربه في دار الحرب فاذا بينوا ذلك حبسه عني يسأل عن عدم
ولا يقضي بظاهره في حد ما خاينه ولو اختلفا في الزمان او شهدا احدهما
بسكرة من الخمر ولا خمر من السكر لم يجد ظهيرة او يثبت باقراة مرة صاحبها
ثمانين سوطا متعلق بجيد الخمر ونصفها للعبد وقرع على بدنه كحد الزنا
كما رفلوا اقر سكران او شهدا اعد زوال رعيها لا بعد مسافة او اقر ذلك
او رجع عن اقراره لا بد منه خالص حتى الله تعالى فيعمل الرجوع فيه ثم تبوته
باباع الصحابة والاجماع الا برأى عمرو بن مسعود رضي الله تعالى عنهم اجمعين
وهما شرط اقيم الرائحة والسكران من لا يفرق بين الرجل والمرأة والسمائم
الارض وقال من يخلط كلامه غالبا فلو نصفه مستقيما فليس سكران
بحر ويختار الفتوى لضعف دليل الامام فتح ولو ارتد السكران لم يصح فلا
عسره وهذا احد المسائل السبع المستثناة من انه كالصامى كما سطره
المصنف مفرقا للاشبهة وغيرها ونقل في الاشارة عن الجوهرة حرمة كل
بنج وحشيشة واينون لكن دون حرمة الخمر ولو سكر باكلها لا يجد بل يزد
انتهى وفي النهر التحقيق ما في العناية ان البنج مباح لانه حشيش اما السكر
منه فحرام اقيم عليه بعض الحد فذهب ثم اخذ بعد التقادم لا يجد لما
ان الامضاء من القضاء في باب الحدود ولو شرب او زنا ثانيا يستأنف الحد
لتدخل المتحد كما سيبي فروع سكران او صاح جمع به فسه فصدقا
فات ان قادرا على منعه ضمن ولا لانه ليس بمسير له فلا يضاف
سيرة اليه فلا يضمن مصنف عمادية والله سبحانه اعلم

باب حد القذف هو لغة الرمي بالزنا و
هو من الكبار بلا جماع فتح لكن في القذف غير المحصن كصغيرة ومملوكة
وحرة متهمكة من الصغار وهو كحد الشرب كمية وثبوتها فيثبت برولين ^{لها} ^{عنها}
الامام عن ما هيته وكيفيته الا اذا شهد بقوله يازاني ثم يحبس ليلال
كما يحبس لشهود يمكن احضارهم في ثلاثة ايام والا لا ظهيرية ولا يكفله
خلاف الثاني نهر ويحد الحرس والعبد ولو دسيا او امرا لا قاذف المسلم
الحرة الثابتة حرته ولا نفية الا من البائع العاقل العفيف عن فعل الزنا
فينقص عن احصان الرجم بتبيين النكاح والدخول وبقي من الشروط
ان لا يكون ولدا او ولد له او احرسا او محبوبا او خصيا او طلي نكاحا ^{بالحسد} ^{فان}
او هي رتقا او قرنا وان يوجد الاحصان وقت الحد حتى لو ارتد سقط حد
القاذف ولو اسلم بعد ذلك فتح بصريح الزنا ومنه انت ازي من فلان او
مني على ما في الظهيرية ومثله النيك كما نقله المصنف في شرح النار ولو قال
يا زاني بالهز لم يحد شرح تكملة او بقوله زنا في الجبل بالهز فانه مشترك
بين الفاحشة والصعود وحالة الغضب تعين الفاحشة اولست لا يحد
ولو زنا ولو لم يحد لا يحد الا بويك فلاحد اولست باين فلان لا يحد
العرف به والحال ان امه محصنة لانها المقدونة في صورتين اذا ^{لعتبر}
احصان المقدون لا الطالب شمني في غضب يتعلق بالصور الثلاث يطلب
المقدون المحصن لانه حقه ولو المقدون غايبا عن مجلس القاذف حال
القذف وان لم يجمعه احد فمهرل وان امرة المقدون بذلك شرح تكملة
ويخرج ^{الفرع} ^{والحشو} فقط اظهار التحفيف باحتمال صدقه بخلاف حد شرب

وزنا لا يجد بلبست يابن فلان جدة لصدقه ونسبته اليه او الى خاله او
 عمه او رابه بتشد يد البامرية ولو غير زوج امه زيلي لا نهم ابا مجازا
 ولا بقوله يابن ماء السماء فيه نظر الكمال ولا بقوله يابنطي لعزلي في النهر
 نسبة لعنير قبيلته او نقلاء عنها غر وفيه يافرخ الزنا يابيض الزنا ياحمل
 الزنا ياحمل الزنا قد ف بخلاف يالكش الزنا ياحرام زادة قنيه وفيها
 لوجد ابوة نسبة فلا حد ولا حد بقوله لامرأة زنت ببغير او بتورا او
 بجار او بغير من لانه ليس بزنا شرعا بخلاف زنت ببقرة او شاة او بناقة او
 بحارة او بتوب او بدراهم فانه يجب لانها لا تصلح للايلاج فيراد زنت
 واخذت البذل ولو قيل لرجل فلا حد لعدم العرف باخذة للمال وانما
 يطلبه بقذف الميت من يقع القذف في نسبة بسبب قذفه اي الميت
 وهم الاصول والفرع وان علوا او سفلا ولو كان الطالب محجوبا او محروما
 عن الميراث يقتل او رقي او كفر وله بنت ولو مع وجود الاقرب او عفو او
 تصديقه للعفو ثم العار بسبب الجريمة قيد بالميت لعدم مطالبته في
 الغائب لجواز تصديقه اذا حضر قال يابن الزائنين وقدمات ابوة فعليه
 حد واحد للتد اخل الا في ثم ابوة ليس بتبدل فائده في اللطالبة ذكر
 في آخر المبسوطان معقوبة قالت برجل يابن الزائنين فجاها الى ابن ابي
 فاعترفت فحد ما حدين في المسجد فبلغ ابا حنيفة فقال اخطاني سبع مواضع
 بني الحكم على اقوال العتوفة والزمها الحد وحد ما حدين وانما منها معا
 وفي المسجد وقائمة وبلا حضرة وليها قال في الدر لم يتعرف ان ابوة
 حيان فتكون الخصومة لها او ميتان فتكون للابن اجتمعت عليه اجنا

فخلقه بل قد شرب وسر وزنا في محسن بقيام عليه الكل بخلاف المقدس لا يولي شيئا
 خيفة الهدوك بل محسن حتى يدرء ويبلاء مجد القذف حتى العبد ثم هو اى الامام بخلاف
 ما يحل الزنا ولو شاء بالقطع لثبوتها بالكذب لو خرد الشرب لثبوتها باختها والصحابه
 ولو فقا ايضا بداء بالبقاء ثم يرجع لمحضنا ولني غيورها بحر وفي الماوي القادي ولو قل ضر
 للقذف ضمن للسكر ثم قتل وترك ما بقي ويؤخذ ما سرقه من تركه لعدم قطعه
 نهو ولا يطالب ولد اى فرع وان سفل وعبد اياه اى اصله وان علا وسيدة
 لف ونشر مرتب بقذف امه الحرة المسلمة المحصنة فلو كان لها ابن من غيره
 اواب او نحوه ملك الطلب في النهو اذا سقط عنه الحد عز بل يستتم ولذا يغير
 ولا ارث فيه خلافا للشافعي ولا رجوع بعد اقرار ولا اعتياض اى خذ
 عوض كصلح ولا عفو فيه وعنه نعم لو عفى المذنبون فلا حد ولا الصلوة العفو
 بل لترك الطلب حتى لو عاد وطلب حد شمني ولذا لا يتم الحد الا بحضوره قال
 لاخر ياراني فقال لاخر لا بل انت حد لعلة حتى الله تعالى فيه تجلات
 ما لو قال له مثلا اخفيت فقال بل انت لم يغير الا انه حقه ما وقد صوابا
 فتكافا بخلاف ما سيجي لو شامتا بين يدي القفا وتضارب بالتمكافا فالتك
 محاسن الشرع ولتفاوت الضرب ولو قال له لعرسه وهو من اصل الشهادة
 فردت به حدت ولا لعان الاصل ان الحدين اذا اجتمعا في تقديم احدهما
 اسقاط الآخر وجب تقديمه احتيالا للدر واللعان في معنى الحد ولذا
 لو قال لها يا زانية بنت الزانية بداء بالحد ليشي اللعان ولو قالت في جوابه
 زنت بك او معك حد اى الحد واللعان للشك قيد بالحطاب لانها لو
 اجابته بان ازلني من حد حديد خائنه ولو كان ذلك مع اجنبية

حدث دونه لتصديقها اقرب لدم ثم نفاه يلا عن وان عكس حد للقدف و
 الولد لله فيها لا قتراره ولو قال ليس بابي ولا ابنك فهدى لانه انكر الولاية قال
 لامرأته يا بني ^ن حد اتفاقا لان الهاء تحدث للترخيم ولرجل يا زانية لا وقال
 محمد ^ن يحد الهاء تدخل للبالغة كعلامته قلنا الاصل في الكلام التذكير ولا
 يحد من لها ولد الا اب له معروف في بلد القذف او من لا عنت بولد
 لانه اماراة الزنا او يحد رجل في غير ملكه لكل وجهه كما متابعه او
 بوجهه كامة مشتركة او في ملكه المحرم ابد اكامة هي اخته رضاعا في
 الاصح لغوات العفة او يحد من زنت في كفرها لسقوط الاحصان او
 يحد من مكاتب مات عن وفا لا خلاف الصحابة في حرته فاوش تشبه
 وحد قاذف من ولي عرسه حايضا او امة مجوسية ومكاتب ومسلم تلج ^ن حرمة
 في كفره لتبوت ملكه فيهن وفي الاخيرة خلا فهما واحد مستان قدف
 مسلما لانه التزم ايفاء حقوق العباد بخلاف حد الزنا والسرق لانهما من
 حدود الله تعالى المحضنة كحد الخروا ما الذي في فيحد في الكل كالخمر غاية لكن
 قد مناع من المنية تصحيح حد بالسكر ايضا وفي السراجية اذا اعتقدوا حر
 المحركوا كالمسلمين وفيها لسرق الذي وزنا فاسلم ان ثبت باقراره او بشهادته
 المسلمين حد وان بشهادة اهل الذمة لا انزال القاذف بالقدف فان اقام
 اربعة على زناؤه ولو في كفره لسقوط احصائه كما مر او اقرار الزنا اربع كما مر
 عبارة الدية او اقراره بالزنا فيكون معناه اي اقام بينة على اقراره بالزنا
 وقد حرر في البرهان البينة على ذلك لا تعتبر اصلا ولا يعول عليها لانه
 ان كان منكرا فقد رجع فلفوا البينة وان كان مقرا لا تنفع مع الاقرار الا في

على اطلاقها فان كان من اشرف الاشرف لو ضرب غيره فادماة لا يفتقر
 بالاعلام وارى انه بالضرب صواب نهري لا يفتقر الضرب فيه وقيل يفتقر بوضوح
 بانه ان بلغ اقصى لا يفتقر والا لا شرح وهبانية ويكون به وبالجنس وبالصفحة على
 العتق وفكر الاذن والكلام العنيف وينظر القاضي له بوجه عبوس وفتنم
 القذف مجتبى وفيه عن الحسني لا يباح بالصفحة لانه من اعطى ما يكون من
 الاستحقاق فيصان عنه اهل القبلة لا باخذ مال على المذهب بحج فيه
 رواية عن البرازية وقيل يجوز ومعناه انه يمكنه مدة ليتخرج ثم بعيدة
 له فان ايس من توبته صرفه الى ما يرى وفي المجتبى انه كان في ابتداء
 الاسلام ثم نسخ والتعزير ليس فيه تقدير بل هو مفوض الى راي القاضي
 وعليه مشائخنا زاي لان المقصود منه الرجوع واحوال الناس فيه متعلقة
 بجروكون التعزير بالقتل كن وجد رجلا مع امرأة لا تحل له ولو اكرمها
 فلها قتله ودمه مد وكذا العلامة وهبانية ان كان يعلم انه لا يزوج ^ح _{لصيا}
 وضرب بمادون السلاح والا بان علم انه يزوج بما ذكر لا يكون بالقتل وان
 كانت المرأة مطاوعة قتلها كذا غرض الزاي للهندواني ثم قال وفي مينة
 المفتي لو كان مع امرأته وهو يزني بها او مع محرمة وهما مطاوعان جميعا
 انتهى اقره في الدرر قال في البحر ومفاد ان الفرق بين الاجنبية والرجوة
 والمحرمة مع الاجنبية لا يحل القتل الا بالشرط المذكور من عدم الاترجا
 المر بوزني غيرها يحل مطلقا انتهى ورد في النهر بما في البرازية
 وغيرها من التسوية بين الاجنبية وغيرها ويدل عليه تنكير
 الهندواني للمرأة نعم ما في المينة مطلق فيجمل على المقيد

ليقتل كلاهما ولذا جزم في الوهبانية بالشرط المذكور مطلقا وهو الحق بلا شرط
احسان لانه ليس من الحد بل من الامر بالعرف وفي المجتبى الاصل ان كل
شخص راى مسلما ان يذبحه لاله قتلناه وانما يمتنع خوفا من ان لا يصدق انه

ذلك وعلى هذا القياس الكبار بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس و

جميع الظلمة بادى شئ له قيمة وجميع الكبار والا عونة والسعاة يباح قتل

الكل ويثاب قاتلهم انتهى اذنى الناصبي وجوب قتل كل مودوفي شرح الرضا^{بنه}

ويكون بالنفي عن البلد وبالهجوم على بيت المفسدين وبالاخراج من الدار

وبعد مهاوكرد نان الخروان ملحوها ولم ينقل احراق بيته وقيمة كل مسلم

حال مباشرة العصية فنيه واما بعد ما فليس ذلك لغير الحالم والزواج والمو

لا سيمى **فرع** من عليه التعزير لو قال لرجل اقم على التعزير ففعله ثم رفع

للمحاكم فانه يحتسب به فنيه واقره المصنف ومثله في دعوى الخيانة لكن

في الفتح ما يجب حقا للعبد لا يقيمة الا الامام لتوقفه على الدعوى الا ان

يحكم فيه فليحفظ ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب ايضا غير ان كما

لو شتما بين يدي القاضي ولم يتكافا كما امر وميد ابا قامة التعزير بالباد

منهما لانه اظلم فنيه وفي مجمع الفتاوى جاز المجازاة بمثله في غير موجب حد

للاذن به ولما انتصر بعد ظلمه فالملك ما عليهم من سبيل والعفو افضل

فمن عفى واصح فاجرة على الله وصح حسبه ولو في بيته بان يمنعه من الزوج

منه نهر صح ضربه اذا احتيج لزيادة التاديب وضربه استد لانه خفف

عددا فلا يخفف وصفا ثم حد الزنا بالشبهة بالكتاب ثم حد الشرب بالشبهة

باجماع الصحابة لا بالقياس لانه لا يجري في الحد دتم القذات لضعف سببه

باحتمال صدق القاذف وعذر كل تركب سكر او موزي مسلم بعير حق يقول
 او فعل الا اذا كان الكذب ظاهرا كياكلب مجروح ولو بعز العين او اشاراة اليه
 لانه عيبة كما يجي في الخطر فتركبه مرتكب محرم وكل مرتكب معصية لاحد
 فيها التعزير استثناء فيعزير بشتم ولده وقذفه وبقدف مملوك ولو
 ام ولد وكذا بقذف كافر وكل من ليس بمحصن بزنا ويبلغ به غايته كما لو
 من اجنبية سوطا غير جماع او اخذ السارق بعد جمعه للمعتاق قبل اخر
 وفيما عداها لا يبلغ غايته وبقدف اي شتم مسلم ما بيا فاسق الا ان يكون
 معلوم الفسق ككاس مثلا او علم القاضي بفسقه لان الشبهة قد الحقه
 مو بنفسه قبل قول القائل فتح فان اراد القاذف اثباته بالبينة مجردا
 بلا بيان سببه لا يسمع ولو قال يا زاني واراد اثباته سمع لثبوت الحد
 بخلاف الاول حتى لو بينوا فسقه بما فيه حق الله تعالى او العبد قبلت
 وكذا في جرح الشاهد وينبغي ان يسأل القاضي عن سبب فسقه فان بين
 سببا شرعيا كقتيل اجنبية وكذا عناقها وخلوته بها لطلب بيينة ليغزره
 ولو قال هو ترك واجب سال القاضي المشعوم عما يجب عليه تعلمه من القرص
 فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في المجتبى من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل
 شهادته والمراد ما يجب عليه تعلمه منه نهى عن التام بيا كافر وهو يكفر
 ان اعتقه المسلم كافرا نعم والا لا به يفتي شرح ومبانيه ولو اجابه بلبس كفر
 خلاسه وفي التاخرانية قيل لا ينذر ما لم يقل يا كافرا بالله لانه كافر
 بالطاعت يكون محتملا يا خبيث يا سارق يا قجر يا مخنث يا خائن يا
 بالمد بالحق يا مباجي يا حرنى يا فوطي وقيل يسأل من عولمه من قوم لوط

عليه الصلوة والسلام لا يفر وان اراد به ان يهل عليهم غر عند وجد
عند هو الصحيح تغرية لوني غضب او ضرر فتح يارنديق يامنانق يارانج
يامبتدع يايهودي يانصراي يابن النصراي نهر بالصر الا ان يكون لسا
لصدق القائل كما مرو الند اليس بقيد اذ الاخبار كانت او فلان فاسق
نحوه كذلك عالم يخرج الدعوى قنيه يادوشته من لا يفر على امراته
او محرمه ياقوطبان مراد ديوت بمعنى مصر ياشارب الخمر يا اكل الرب
يابن القبة فيه اسلم الى انه اذا ستم اصله غر بطلب الولد كيا ابن الفا
يابن الكروانه يفر بقوله يا قبة لا يقال القبة عرفا فحش من الزانية
لو نها تجاهر به بالاجرة لا نافعول لذلك لم يجد فان الزنا بالاجرة يسقط الحد
عنده خلا فالهما ابن الكال صرح في المصنرات بوجوب المدفعية قاله
المصنف وهو ظاهر يابن الفاجرة انت ماوى اللصوص انت ماوى الزواني
يامن يلعب بالصبيان يا حرام زادة معناه المتولد من الوطى الحرام فيم حالة
الحبس لا يقال في العرف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا لا نقول كثيرا مراد
به الخداع اللئيم فانه لا يحد **فروج** افر على نفسه بالديانة او عرف بها
لا يقبل ما لم يستحل ويبالغ في تغرية او يلاعن جواهر فتاوى وفيها فاسق تا
وقال ان رجعت الى ذلك فاشهد اعليه انه رافضي فرجع لا يكون رافضيا
بل عاصيا ولو قال ان رجعت فهو كفر تا زومه كفارة يمين لا يفر بيا حمار ويا
يا كلب يانيس يافز يافز يافز يا حية لظهور كذبه واستحسن في الهداية ^{التغرية}
والمخاطب من الاشراف ونبه الزليجي وعبرة يا حجام يا الله يابن الحجام
وابنه ليس كذلك واجب الزليجي ^{التغرية} يابن الحجام يا ماجر لا منه عرفا

بمعنى الوجهين هما المأبون بالفرسية وفي الملقط في عرفنا يبرز فيهما وفي ذلك
 الحرام فهو الضابط انه متى نسبته الى فعل اختياري محرم شرعا وبعد عارعا في
 والا لا ابن كمال كذا ضحكة بسكون الحاء من يصيحك عليه الناس اما بفتحها من يصيحك
 على الناس ولنا بسخره واختار في الغاية التعزير فيهما وفي ناسا حريا مقام وفي
 اللقي واستحسن التعزير لوالقول له فقيها او علويا ادعى سرقه على شخص و
 عجز عن اثباتها لا يبر كمال وادعى على احد يدعى عوى توجب كفيرة وعجز المدعي عن اثباتها
 ما ادعاه فانه لا شيء عليه اذا صدر الكلام على وجه الدعوى عند حاكم شرعي
 واما اذا صدر على وجه السب لا تنقاص فانه يورق قواي تاري الهداية بخلاف دعوى
 الزنا فانه اذا لم يثبت يجرى المأمر وهو اي التعزير حتى العبد غالبانية يجوز فيه ^{براء} لا
 والعفو والتكفيل بلعي واليمين ويحلف بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعيه لا بالله
 ما قلت خلاصه والشهادة على الشهادة وشهادة رجلين وامراءتين
 كما في حقوق العباد ويكون ايضا حق الله تعالى فلا عفو فيه الا اذا علم الاثام
 ان حارب الفاعل ولا يمين كمال وادعى عليه انه قبل اخته مثلا ويجوز اثباته
 ببدع شهادته فيكون مدعيها شاهدا ومعه آخر وماني القينة وغيرها
 لو كان المدعي عليه ذامرة وكان اول ما فعل يوعظ استخسا ولا يضر ويجب
 ان يكون في حقوق الله تعالى فان حقوق العباد ليس للقاضي استحقاقها
 فتح وما في كراهة الظهيرية رجل يصلي ويضر الناس بيده ولسانه فلا بأس
 باعلام السلطان به لينجز يفيد انه من باب الاخبار وان اعلام القاضي
 بذلك يكفي لتخيرية نهرقات وفيه من الكفاية مغزيا للبر وغيره للقاضي تعزير
 المتهم وان لم يثبت عليه وكل تعزير لله تعالى يكفي فيه خبر العدل لانه

في حقوقه تعالى يقضى فيها بعلمه اتفاقا ويقبل فيها الجرح المجرد كما مر عليه
 فما ليكتب من المحاضر في حق انسان يعمله في حقوق الله تعالى ومن اتقى
 الكاتب فقد اخطى انتهى لمخصا وفي كفاية العيني عن الثاني من جميع الجرح
 يشربه ويترك الصلوة احبسه وادبه ثم اخبره ومن يتهم بالقتل والسرقة
 ضرب الناس احبسه واخذ في السجن حتى يتوب لان شر هذا على الناس
 وشرا اول على نفسه شتم مسلم ذميا غر لانه ارتكب معصية فتقيد مسائل
 الشتم بالمسلم اتفاني فتح وفي القينة قال ليهودي او مجوسي يا كافر يا ثم ان
 عليه ومقتضاه انه يعزل لا ارتكاب الاثم بجوارحه المصنف لكن نظريه
 في النهي قلت ولعل وجهه ما مر في يا فاسق فتامل يعزل المولى عبدا والزوجة
 زوجته ولو صغيرة كما سيجي على تركها الزينة الشرعية مع قدرتها عليها
 وتركها غسل الجنابة وعلى الزوج من المنزل لو غير حق وترك الاجابة الى
 الفرائض لو طاهرة من نحو حيض ويلمح بذلك ما لوصف ولدها الصغير عند
 بكائه او ضرب جاربه غيرة ولا تعط بوجهه او شتمه ولو بنحو يا حمار او اد
 عليه او مرقق ثيابه او كذبه ليسعها اجنبي او كسفت وجهها لغير محرم او كذبه
 او شتمته او اعطت مالم تجر العادة به بلا اذنه والضابط كل معصية لاحد
 فيها فلا لزوم والمولى التعزير وليس منه ما لو طلبت نفقتها او كسوتها والحق
 لان لصاحب الحق مقالا بجرح ولا على ترك الصلوة لان المصلحة لا تعود اليه
 بل اليها كذا اعتمد المصنف تبع الددر على خلاف ما في الكثر والمقتضى و
 استظهر في خطا المجتبى وللاب تعزير الابن عليه وقد بينا ان الولي ضرب
 ابن سبى على الصلوة ويلمح به الزوج نفوذ في القينة له الكراهة طفله على تعلم

قرين وأوب وعلم لغيره منه على الوالد بن وله ضرب اليتيم فيما يضرب ولد
الصغير لا يمنع وجوب التعزير فيجري بين الصبيان وهذا الحق عليها ما
لو كان حتى الله بان زنى أو زنى منع الصغير منه مجتبي من حد أو غير فملك
 فدمه هذا إلا امرأة غرها زوجها بمثل ما عرفات لأن تأديبه مباح
 فيتعبد بشرط السلامة قال المصنف وبهذا ظهروا أنه لا يجب على الزوج ضرب
 زوجته أصلاً ادعت على زوجها ضرباً فالحشا وثبت ذلك عليه عزراً كما لو ضرب
 المعلم الصبي ضرباً فاحشاً فإنه يعزر بضمينه لومات شتمني وعن الثاني لو زاد
 القاضية على مائة فمات نصف الدية في بيت المال لقله بفعل ما دون فيه و
 غير ما دون فيتنصف زايي **فروع** ارتدت لتفارق زوجها تجبر على
 الإسلام وتقر خمسة وسبعين سوطاً ولا تزوج بغيره به يبقى ملقط
 ارتحل إلى مذهب الشافعي يعزر سراحه قدق بالتعريض يعزر حاوي زنى
 بامرأة ميتة يعزر اختياراً دعى على آخرانه وطى أمته فحبلت فنقضت فأن
 يرمي فله قيمة النقصان وإن حلف خصمه فله تعزير المدعي ميتة وفي
 الاستباه خلع امرأة إنسان أخرجهما وزوجها يجبس حتى ينوب أو يت
 لسعيه في الأرض بالفساد من له دعوى على آخر فلم يجد فامسك أصله
 للظلمة فحبسهم وعزموهم عزراً ويعزر عن الورع البادر كتعريف نحو غرة التعزير لا ^{يسقط}
 بالتوبة كالحديث قال واستثنى الشافعي دوى الهيئات قلت قد قد مناه
 لا صحابنا عن القينة وغيره أو إذا الناطق في اجناسه ما لم يتكره فيضرب
 التعزير وفي الحديث تجافوا عن عقوبة دوى الرواة إلا في الحد في شرح
 الجامع الصغير للمناوي الشافعي في حديث أتى الله لا تأتي يوم القيمة

بغير تحمله على رقبته له ربحا وبقية لها خوار وثناء لها تواج قال يؤخذ منه
 تجريس السارق ونحوه فليحفظ كما السرقة
 هي لغة اخذ الشيء من الغير خفية وتسمية السرقة سرقة مجازا وشرعا باعتبار
 الحرمة اخذ ذلك بغير حق نصا باكان ام لا وباعتبار القطع اخذ مكلف
 ولو انشئ او عبدا او كافرا او محبونا حال افاقته ناطق بصير فلا يقطع اخر
 لاحتمال نطقه بشبهة ولا عني لجهله بما لا غير عشرة دراهم لم يقل مضرة
 لما في المضرب الدراهم اسم للمضربة جادا ومقدارها فلا قطع بنقرة وزنها
 عشرة لاشاوي عشرة مضربة ولا بد بينا رقبته دون عشرة وتعتبر القيمة
 وقت السرقة وقت القطع ومكانه بتقويم عدلين لهما معرفة بالقيمة و
 لا قطع عند اختلاف المقيمين طهيرة مقصودة بالاخذ فلا قطع بثوب
 قيمته دون عشرة وفيه دينار او دراهم مضربة الا اذا كان وعيها عادة
 تجنيس ظاهرة الاجزاج فلوا بطلع دينار في الحر وخرج لم يقطع ولا ينتظر تطله
 بل يضمن مثله لانه استهلكه وهو سبب الضمان للمال خفية ابتداء
 واستقام ولا اخذ نهارا ومنه ما بين العشائين وابتداء فقط لوليل او صل
 العبرة لرغم السارق ام لرغم احد هما خلاف من ضايد صحيحة فلا يقطع السا^{رق}
 من السارق فتح مما لا يتسارع اليه الفساد كلهم وفواكه محبتي ولا بد كون
 السرقة متقوما مطلقا فلا قطع بسرة خمر مسلم مسلما كان السارق او ذميا
 وكذا الذي اذا سرق من ذي خرا او خنزيرا او ميتة لم يقطع لعدم تقومها
 عندنا ذكره الباقي ولو عبدا نزل حضرة مولا ولا تقبل على اقراره ولو بحضرته
 في دار العدان فلا يقطع بسرة في دار حرب او في يدائع من جرد بمرة واحدة

اتخذ مالكه ام تعدد لاشبهة ولا تاويل فيه وثبت ذلك عند الامام كما
 سيضع فيقطع ان اقربها مولا واليه رجع الثاني طائعا فانزاع بها مكرها
 باطل ومن المتأخرين من افق بصحته ظهيرة زاد القهستاني مغزاة ^{اثنين}
 ويحل ضربه ليقرب وسنحققه او شهد به بلائز وسألها الامام كيف هي و
 اين هي وكفي زاد في الدرر وما هي ومتى هي ومن سرق وبنائها احتيا لا للاد
 او يجسد حتى يسأل عن الشهود لعدم الكفالة في الحد وهو يسأل المفرع عن الكل
 الا الزمان وما في الفتح الا المكان تخريف نهوض وجوعه عن اقاربه بها و
 ان ضمن المال وكذا لو رجع احدهم او قال هو مالي او شهد اعيان محوارة بها
 وهو يجحد او سكت فلا قطع شرح وهبانية فان اقربها تم هرب فان في فوزه
 لا يتبع بخلاف الشهادة كذا نقله المصنف عن الظهيرية ونقله شارح ^{القباه}
 بلا قيد الزورية ولا قطع بنكول واقرار عابدة بها وان لزم المال لا اقاربه
 على نفسه بها والسارق لا يفتى بعقوبته لانه جرد تجنيس وغلاء القهستاني
 للواقعات معللا بانه خلاف الشرح ومثله في السراجية ونقله التجنيس
 عن عصام انه سئل عن سارق منكرف قال عليه اليمين فقال لا يدر سارق
 ويمس ^{الله} هاوا بالسوط فما ضره عشرة حتى اقروا في بالسرقة فقال سبحا
 ما رايت جوارا شبيه بالعدل من هذا وفي الكراه البرانية من المتأخر من
 افق بصحة اقاربه بها مكرها وعن الحسن محل ضربه حتى يغير مالم يظلم العظم
 ونقل المصنف عن ابن العز الحنفى صح انه عليه الصلوة والسلام امر الزبير
 ابن العوام بتعذيب بعض المعاصدين حين كنتم كتر حتى ابن اخطب ففعل
 فدلهم على المال قال هو الذي يسع الناس وعليه العمل والا فالشهادة

على السرقات اندر الامور تم نقل عن الزبلي في آخر باب قطع الطريق جواز
 ذلك سياسة واقرة المصنف تبعاً للبرهان الحال زائد في النهج وينبغي التعليل
 عليه في زماننا لعلبة الفساد ويحمل ما في التجنيس على زمانهم ثم نقل
 المصنف قبله عن القنية وكسر سنده او يداه ضمن الشاكي ارشده كالمال
 لا لو حصل ذلك بسورة الجدار او مات بالضرب لسدوره وعن الدخيرة
 لوصعه السطح ليفر خوف التعذيب فسقط فوات ثم ظهرت السرقه على يد
 آخر كان للورثة اخذ الشاكي بديهة ايهم ومباغرة له للسلطان لتعديه
 في هذا السبب وسيجي في الغضب قضى بالقطع بينة او اقرار فقال المصنف
 منه هذا متاعه لم يسرقه مني وانما كنت اودعته او قال شهد شهود
 بؤره او اقره هو بياطل او ما استنبه ذلك فلا قطع وندب تلقينه كيلا يقره
 بالسرقه كما لا ينقطع لو شهد كافران على كافرو مسلم بها في حقهما اي الكافر
 والمسلم ظهريه شارك جميع واصاب كلا قدر نصاب قطعوا وان اخذنا
 بعضهم استحساناً سد الباب الفساد ولو فيه من صغير او مجنون او معنوه او
 محرم لم يقطع احد بشرط للقطع حضور شاهد بها وقتنه وقت القطع كحضور
 المدعي بنفسه حتى لو غابا او ماتا لا قطع وهذا في كل حد سوى رجم وقود
 بحرقلت لكن نقل المصنف في الباب الآتي تصحيح خلافه فتنبه ويقطع
 بساج وقنا وابنوس بفتح الباء وعودو مسك وادهان ودرسون غفران
 وصندك وعنبه وقصور خضراي زمرود وياقوت وزبرجد ولؤلؤ وعل
 وفير ودرج وانا ويا باب غير مركب ولومتلين من خشب وكذا بكل ما هو من
 اعز الاموال انفسها ولا يوجد في دار العدل مباح الاصل غير مرغوب فيه

هذا هو الأصل لا يقطع بثاقه اي حصيد يوجد مباحا في دارنا الخشب لا يجز
 عادة وحشيش وقصب وسمك ولومليح وطير ولوبط او دجاجا في الاصم
 غاية وصيد وزرنج ومغرة ولوزة رادني المجتبى واشنان ولحم وخرف و
 زجاج لشتر كسرة ولا بهائيسا فسادا كلن لحم ولو قد يد وكل مهيا لا كل
 كخزوني ايام فخط لا قطع بطعام مطلقا شني وفالمة رطبة وشمع على شجر و
 بطيخ وكل ما لا يبقى خولا وزرع لم يحصد لعدم الاحراز واشربة مطربة و
 لولا نازها والآت لهو ولو طبل الغزاة في الاصم لان صلاحيته للهو صار
 شبهة غاية وصليب ذهب او فضة وشطرنج وورد لتاويل الكسرنها عن
 المنكر وباب مسجد ودار لانه حرز لا محرز ومصنف وصبي حرو ولو مجلين
 لان الحلية تبع وعبد كبير يعبر عن نفسه ولونا ثما او مجنونا او اعمى لانه اما
 غضب او خداع ودفاتر غير الحساب لانها شرعية لكتب تفسير وحديث
 وفقه فكمصحف والا فكل طيور بخلاف العبد الصغير ودفاتر الحساب
 الماضي حسابها لان المقصود ورقتها فيقطع ان بلغ نصابا اما العول بها
 فالمقصود علم ما فيها وهوليس بمال فلا قطع بلا فرق بين دفاتر تجار وديونا
 واوقاف ونهر وكتب وفهد ولو عليه طرق من ذهب علم السارق به او لا
 لانه تبع ولا بخيانة في ودعة ونهب اي اخذ قهرا واختلاس اي اختلا
 لا نعلم الركن ونبتش لقبور ولو كان القبري بيت مقفل في الاصم او كان الثر
 غير الكفن وكذا لو سرق من بيت فيه قبر او ميت لتاوله بزيارة القبر او ^{لتهجير}
 وللاذن باخوله عادة ولو اعتاد قطع سياسة وملا عاقتا ومشار
 وحصر مسجد واستار كعبة ومال نف لعدم المالك بمجر ومثل دينه ولو

دينه موجلا وازالة عليه او اجد لصيرورته شريكا اذا كان جنسه
 ولو حكما بان كان له دسره فرق دنانير وبكسه هو الاصح لان النقدا
 من جنس واحد بخلاف العرض ومنه الحلي فيقطع به ما لم يقل اخذته
 رهنا او قضايا واطلق الشافعي اخذ خلاف الجنس للمجانسة في المالة
 قال في المجتبى وهو اوسع فيجعل به عند الضرورة بخلاف سرقته من غيرهم
 او غيرهم ولذا الكبير او غيرهم مكاتبه او غيرهم عبدة المادون المدلون فانه ^{نقط}
 لان حق الاخذ لغيره ولو سرق من غيرهم ابنه الصغير لا كسرقته في قطع فيه
 ولم يتغير اما لو تبدل العين او السبب كالبيع قطع على ما في المجتبى او من
 ذي رحم محرم لا برضاع فلو محرمته برضاع قطع كابن عم هو رضاءا فانه
 رحم نسبيا محرم رضاءا معني فسقط كلام الزيلعي ولو المشرق مال غيره
 اى غير ذي الرحم بخلاف ماله اذا سرق من بيت غيره فانه يقطع اعتبارا للحر
 وعدمه وبخلاف مرضعته صوابه مرضعته بل اذا ابن كمال مطلقا سواء سرق
 من بيتها او بيت غيرها فانه يقطع لما مر ولا يبرق من زوجته وان تزوجها
 بعد القضاء بالقطع جوهره وزوجها ولو كان المشرق من جزر خاص له ولا عند
 من سيدة او عرسه او زوج شيدته للاذن بالدخول عادة ولا من مكاتبه و^{خشنة}
 وصهره ومنهم وان لم يكن له حق فيه لانه مباح الاصل فضا وشبهه غاية
 بجناوحام في وقت جرت العادة بدخول الذوات النجاسات ^{مجنبة}
 وبيت اذن في دخوله ولو اذن المخصون فدخل غيرهم وسرق ينفى ان يقطع واعلم
 لا يعتبر الحرز بالمحافظة وجود الحرز بالكان لانه اقوى فلا يعتبر الحفظ في الماكن ^{جزر}
 ويعتبر في المسجد لانه ليس بمحسوس به في شئ وكلما كان جزر النوع فهو جزر لانواع كلها ^{فيقطع}

بقية لو لا من اصطلح على المذهب وقيل حرز كل شيء معتبر بحر مثله والاول
هو المذهب عندنا مجتبه لكن جزم التمسك بآذان الثاني هو المذهب فتنبه ولا يقطع
تفاق هو من يسرق الدراهم من اصابعه وقشاش الغداء وهو من يمسح لثاق
الباب ما يفتحه اذا فتح جانيه او باب داره او خلا البيت من احد فلو فيه
احد وهو لا يعلم قطع شتمى ويقطع لو سرق من السلح نصابا لانه حرز شرح
وهبانيه او من المسجد اراد به كل مكان ليس بحر زعم الطريق والصحى او
المتاع عند اي بحيث يراه ولو الحافظ نائما في الاصح لا يقطع لو سرق
ضيف من اضافته ولو من بعض بيوت الدار او من صندوق مقفل لا اختلال
لحرز او سرق شيئا ولم يخرج من الدار لشبهة عدم الاخذ بخلاف
الغصب وان اخرج من حجرة الدار المتعة جدا الى صحنها او غار من اهل
الحجرة على حجرة اخرى لان كل حجرة حرز او نقب فدخل او الف كذا
رايته في نسخ المتن والشرح باو وصوابه بالواو كما في الكز شيئا
في الطريق يبلغ نصابا ثم اخذ لا قطع لان الرمي حيلة يعتاده السارق فاعتبر
الكل فعلا واحدا ولو لم ياخذ لا واخذ لا غيره فهو منسحب لا سارق
او حمله على اية فساقه واخرجه او على رسته في عنق كلب وزجرة لان
سيره يضاف اليه او القالا في الماء فاخرجه بجره السارق لما ساروا
بجره بل اخرجه قولا جريه على الاصح لانه اخرج به بسببه زيلج قطع في الكل
لما ذكرنا ويشكل على الاخير ما قالوا لعلقه على طائر فطار الى منزل السارق لم يقطع فكذا
والله اعلم جزم الحدادي وغيره بعدم القطع وان نصب ثم ناوله اخر من خارج الدار او
ادخله في بيت واخذ لا ويسمى اللص الخفيف ولو وضعه في النقب ثم خرج واخذه لم يقطع

في الصحيح أو طراي شق صرة خارجة من نفس لكم فلود اخلة قطع وللمل
 بعكسه أو سرق من رمي أو من قطار يفتح القاف لا بل على شق واحد بعير أو
 حملا عليه لا يقطع لأن السائق والقائد والراعي لم يقصد والحفظ وإن كان
 معها حافظا وشنق الحمل فسرق منه أو سرق جو القابض لم يقصد ودره
 يحفظه أو نائم عليه أو يقربه أو أدخل يده في صندوق الغير وفي جيبه أو كفه
 فاختل المال قطع في الكل والأصل أن الحزان يمكن دخوله فقتله بدخوله ولا
 فبا دخاله اليد فيه ولا أخذ منه فروع سرق فسطاطا منصوبا لم يقطع
 ولو ملغوا فاعند من يحفظه في فسطاط آخر قطع فتح أخرج من حرز مشاة لا تبلغ
 نصا با فتبعها أخرى لم يقطع سرق ما لا من حرز فدخل آخر حمل السارق
 بما معه قطع الحمل فقط سراج قال أنا سارق هذا الثوب قطع إن أضاف
 لكونه أقرار بالسرقة وأن ثوبه ونصب الثوب لا يقطع لكونه عدة لا
 أقرار درر وتوصيه إذا قتل هذا قاتل زيد معناه أنه قتله وإذا قتل قاتل
 زيد معناه أنه يقتله والمضارع يحتمل المال والاستقبال فلا يقطع بالشل
 قلت وفي شرح الوهبانية ينبغي الفرق بين العالم والجاهل لأن العوام لا يفرقون إلا
 أن يقال يجعل شبهة لدواعيه وفيه بعد الإمام قتل السارق سياسة لسعيه في
 الأرض بالفساد دمر ^{سدا} إن عاد وأما قتله ابتداء فليس من السياسة في
 شيء ثم قلت وقد منعت ^{منع} بالبحر في باب الوطى الموجب للمدان العقيد بالآمال
 فيهم أنه ليس للقاضي الحكم بالسياسة فيلحفظ باب كيفية القطع وإثباته تقطع
 يمين السارق من زده هو بفضل الرهن ومحسم وجوبه عند الشافعية ففتح
 الأفي حر وبرد شديد يدين فلا يقطع لأن الحد لجر لا شغل ومحسب لوسط

الامروثن زنيه وثمنه كاجرة حداد وكلفة حسم على السارق عندنا
 لتسببه بخلاف اجرة المحضر المخصوم ففي بيت المال وقيل على المتمرّد
 شرح وهبانية قلت وفي قضا الخاينه هو الصحيح لكن في قضا البراءة
 قيل على المدعي وهو الاصح كالسارق ورجله اليسرى من الكعب ان عاد
 فان عاد ثالثا وحبس وغر ايضا بالضرب حتى يتوب اي تظهر امارات
 التوبة شرح وهبانية وما روي يقطع ثالثا ورابعا ان صح حل على السيار
 او نسح كمن سرق وابهامه اليسرى مقطوعة او شللا او اصبعان منها
 سواهما سوى الابهام او رجله اليمنى مقطوعة او شللا لم يقطع لانه
 اهلاك بل يحبس ليتوب ولا يضمن فاطح اليد اليسرى ولو عدا في الصحيح
 اذا امر بخلافه لانه اتلف واخلف من جسمه ما هو خير منه وكذا وقطعه
 غير الحداد في الاصح ولو قطعه احد قبل الامر وجب القصاص العمد والدية في
 وسقط القطع عن السارق سو قطع يمينه او يساره وقضا القاضي بالقطع على
 على الصحيح فلا ضمان كافي وفي السراج سرق فلم يؤخذ بها حتى قطعت قصاصا
 قطع رجله اليسرى وطلب السرقة منه المال الا لقطع على الظاهر بحرر القطع
 مطلقا في قرار وشهادة على المذهب لان الخصومة شرط لظهور القرعة وكذا لخصومة
 اي السرقة عند الاداء للشهادة وعند القطع كما يقال ان يقر له المالك
 فيسقط القطع لاحضار الشهود على الصحيح شرح المنظومة و
 واقره المصنف قلت لكنه مخالف لما قدمه متنا وشرحا
 فليحرر وقد حرره في الشربلاسية بما يفيد ترجيح اول فتايل ثم
 فرع على قوله وطلب السرقة الخ فقال فلواقرانه سرق مال الغائب وقف

القطع على حضوره ومخاصمته وكذا لو قال سرت هذه الدراهم ولا ادري
 لمن هي ولا اخبرك ^{جميعها} من صلا لا قطع لانه يلزم من جهالته عدم طلبه و
 كل من له يد صحيحة ملك الخسومة ثم فرع عليه بقوله كودع غاصب ومهر ^{تهن}
 ومتول واب وحي وقابض على سوم شرا وصاحب ربا بان باع درهما ^{هين} بائنا
 فقبض ما فسر قامنه لان الشرا فاسدا بمنزلة الغصب بخلاف معطى الربا
 لانه بالتسليم لم يبق له ملك ولا يد شئ ولا قطع بسيرة اللقطة ومن لا
 يد له صحيحة فلا يملك الخسومة كسارق سرق منه بعد القطع ^{تقطع}
 بخسومة احد ولو مالكا لان يده غير صحيحة كما ياتي انفا و يقطع بطلب
 المالك ايضا لو سرق منهم اى من الثلاثة وكذا بطلب الراهن مع غيبة
 المرتهن على الظاهر لانه هو المالك لا بطلب المالك للعين المروقة او
 يطلب السارق لو سرق من سارق بعد القطع لستوطعصته بخلاف ما اذا سرق الثاني من سارق الاول
 قبل القطع او اذ ^ي يشبهه فان له ولرب المال القطع لان سقوط التقوم ضرورة للقطع ولم يوجد
 فصار كالغاصب ثم بعد القطع هل للاول استرداد روايتان واختار
 الحال مدحه للمالك سرق شيئا ودره قبل الخسومة عند القاضي الى مالكه
 ولو حكما كاصوله ولو في غير عياله او ملكه اى المشرق بعد القضا بالقطع
 ولو ببيعة مع قبض او ادعى انه ملكه وان لم يبرهن الشبهة او نقصت قيمته
 من النصاب بنقصان السعر في بلد الخسومة لم يقطع في المسائل الاربع
 اقرسقة نصاب ثم ادعى احدها شبهة مسقطه للقطع لم يقطع عاقد
 باقرارها لانه لو اقرانه سرق وفلان فانكر وفلان قطع المقر كقوله قتلت
 انا وفلان ولو سرقا وغاب احدهما وشهد اى شهد اثنان على سرقتهما

الامروثن زنيته ومؤنته كاجرة حداد وكلفة حسم على السارق عندنا
 لتسببه بخلاف اجرة المحضر الخصوم ففي بيت المال وقيل على التمرد
 شرح وهبانية قلت وفي قضا الخانية هو الصحيح لكن في قضا البرز
 قيل على المدعي وهو الاصح كالسارق ورجله اليسرى من الكعب ان عاد
 فان عاد ثالثا وحبس وغر ايضا بالضرب حتى يتوب اي تظهر امارات
 التوبة شرح وهبانية وما روي يقطع ثالثا ورابعا ان صح حمل على السيار
 او نسخ كمن سرق وابهامه اليسرى مقطوعة او شل او اصبعان منها
 سواهما سوى الابهام او رجله اليمنى مقطوعة او شل لم يقطع لانه
 اهلاك بل يحبس ليتوب ولا يضمن فاطع اليد اليسرى ولو عاد في الصحيح
 اذا امر بخلافه لانه اتلف واخلف من جنسه ما هو خير منه وكذا لو قطعه
 غير الحداد في الاصح ولو قطعه احد قبل الامر وجب القصاص في العمد والدية في
 وسقط القطع عن السارق سواء قطع يمينه او يساره وقضا القاضي بالقطع كالا
 على الصحيح فلا ضمان كافي وفي السراج سرق فلم يؤخذ بها حتى قطعت يمينه
 فقطع رجله اليسرى وطلب السرقة منه المال لا القطع على الظاهر بحر شرط القطع
 مطلقا في اقرار وشهادة على المذهب لان الخصومة ^{تتوقف} على ظهور البرقة وكذا لخصو
 اي السرقة عند الاداء للشهادة وعند القطع ^{في السرقة} بما ان يقر له المالك
 فيسقط القطع لاحضار الشهود على الصحيح ^{شرح} النظر في النظرية و
 واقره المصنف قلت لكنه مخالف لما قدم من تنبيهنا وشرحا
 فليحذر وقد حرره في الشربلاسية بما يفيد ترجيح ^{في السارق} اول فتايل ثم
 فرغ على قوله وطلب السرقة الخ فقالوا اقرانه سرق مال الغائب يوقف

القطع على حضوره ومخاصمته وكذا لو قال سرت هذه الدراهم ولا ادري
 لمن هي ولا اخبرك من ضا لا قطع ^{جميعها} لانه يلزم من جهالته عدم طلبه ق
 كل من له يد صحيحة ملك المحضومة ثم فرع عليه بقوله كورع غاصب ومهر ^{تهن}
 ومتول واب ودي وقابض على سوم سزا وصاحب ربا بيان باع درها ^{هين} باند
 فقبضها فقامنه لان الشرافا سدا بمنزلة الغصب بخلاف معطى الربا
 لانه بالتسليم لم يبق له ملك ولا يد شتى ولا قطع سيرة ^{تلقط} من لا
 يد له صحيحة فلا يملك المحضومة كسارق سرق منه بعد القطع ^{تقطع} لم
 بخضومة احد ولو مال الكالان يده غير صحيحة كما ياتي آنفا و يقطع بطلب
 المالك ايضا لو سرق منهم اى من الثلاثة وكذا بطلب الراهن مع غيبة
 المرتهن على الظاهر لانه هو المالك لا بطلب المالك للعين المسروقة او
 بطلب السارق لو سرق من سارق بعد القطع ^ق لسقوط عصمته بخلاف ما اذا سرق الثاني من السارق الاول
 قبل القطع او اذ يدى شبهة فان له ولرب المال القطع لان سقوط القوم ضرورة للقطع ولم يوجد
 نصار كالفاسب ثم بعد القطع هل للاول استرداد روايتان واختار
 الحال ردة للمالك سرق شيئا و ردة قبل الخضومة عند القاضي الى مالكه
 ولو حكما كاصوله ولو في غير عياله او ملكه اى المشرق بعد القضاء بالقطع
 ولو بشفقة مع قبض او ادعى انه ملكه وان لم يبرهن للشبهة او نقصت ^ق قيمته
 من النصاب بنقصان السعري بلد المحضومة لم يقطع فى المسائل الاربع
 اقرب سيرة نصاب ثم ادعى احدهما شبهة مسقطه للقطع لم يقطع فقيده
 باقرارهما لانه لو اقرانه سرق وفلان فانكر وفلان قطع المقر كقوله قلت
 انا وفلان ولو سرقا وغاب احدهما وشهد اى شهد اثنان على سرقتهما

قطع الحاضر لان شبهة الشبهة لا تعتبر ولو اقر عبد مكلف ببقية قطع و
رد السرقة الى السرقة منه لوقائمه كما لو اقلت عليه بئنه بذلك لكن بشرط
حضره مولا عند اقامتها خلافا للثاني لا عند اقراره بمعد اتفاقا و
لا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه هذا لفظ الحديث درر وغيره او
رواه الكمال بعد قطع يمينه وترد العين لوقائمه وان باعها او وهبها
لبقاه ما على ملك مالها ولا فرق في عدم الضمان بين هلاك العين و
استهلاكها في الظاهر من الرواية لكنه يبقى بادام قيمتها ديانة سواء
كان الاستهلاك قبل القطع او بعده مجتبي وفيه لو استهلكه المشتري
منه او الموهوب له فللمالك تضمينه ولو قطع لبعض السرقات لم يضمن
شيئا ولو لا يضمن ما لم يقطع فيه سرقا وبافشقه نصفين ثم اخرج به قطع
ان بلغت قيمته نصابا بعد شقه ما لم يكن اتفاقا بان ينقص اكثر من نصف
القيمة فله تضمين القيمة فيملكه مستندا الى وقت الاخذ فلا قطع رايي
وهل يضمن نقصان الشق مع القطع صح البخاري لا وقال الكمال الحق نعم
ومنى اختار تضمين القيمة يستقط القطع لما مر ولو سرق شاة فذبحها فاجرها
لا لما مر انه لا قطع في اللحم وان بلغ لحمها نصابا بل يضمن قيمتها ولو فعل ما سرق
من الحبوب وهو قد رخصا ب وقت الاخذ درهم او دينار او انية قطع
دردت او قال لا يريد ان يقوم الصنعة عندها خلافا له واما نحو النحاس
لوجعله لو ان كان يباع وزنا فذلك وان عدده افعي للسارق اتفاقا
اختياره لو صبغه احمر او طحن الحنطة اولته السوق فقطع لارذولة الضمان
وكذا لو صبغه بعد القطع بخلافا لما في الاختيار ولو صبغه اسود دردة

لان السواد نقصان خلاف الثاني وهو اختلاف زمان ابرهان سرقني
 ولاية سلطان ليس لسلطان آخر قطعه اذ ولاية على من ليس تحت يده
 فليحفظ هذا الاصل اذا كان للسارق كفان في معصوم واحد قتل فيقطعان
 وقيل ان تميزت الاصلية وامكن الاقتصار على قطعها لم يقطع الزائد
 لانه غير مستحق للقطع والا تكن متميزة وقطعا هو المختار لانه لا يتمكّن من
 اقامته الواجب الا بد لك سراج والله سبحانه وتعالى اعلم بامســـــــــــــــــ
 قطع الطريق وهو السرقة الكبرى من قصدا ولو في المصر لبلاده يفتى وهو
 معصوم على شخص معصوم ولو ذميا فلو على المسامنين فلاحد واخذ قبل
 اخذ شيء وقتل نفس حبيب وهو المراد بالنفي في الآية وظاهر ان المراد ترويج
 الاخبار على الاحول كما تقر في الاصول بعد التعديل لما شرته منكر التحويل
 حتى يتوب لا بالقول بل بظهور سيما الصلحا او يموت وان اخذ مالا معصوما
 بان يكون لسلطان او ذمي كما مر و اصاب كلا نصاب قطع بده وجره من خلاف
 ان كان صحيح الاطراف بثلاث نفوت نفسه وهذه حالة ثانية وان قتل معقوبا
 ولم ياخذ مالا قتل هذه حالة ثالثة حدا لا قصاصا فلذا لا يعفو ولي و
 لا يشترط ان يكون القتل موجبا للقصاص لوجوبه جزا الحاربة لله تعالى
 بخالفة امره وبهذا الحل يستغنى عن تقدير مضاف كما لا يخفى و الحالة
 الرابعة ان قتل واخذ المال خير الامام بين ستة احوال ان شاء قطع من
 خلاف ثم قتل او قطع ثم صلب او فعل الثلاثة او قتل و صلب او قتل فقط
 او صلب فقط كذا فصله الزياي ويصلب حيائي الاصح وكيفيته في الجورة
 ويبيع بطنه بريح شهيراله ويخضبه فيه حتى يموت ويترك ثلاثة

أيام من موته ثم يجلي بينه وبين أهله ليدفنوه لا أكثر منها على الظاهر
 عن الثاني يتركه حتى يقطع وبعد إقامة الحد عليه لا يضمن ما فعل
 من أخذ مال وقطع وجرح زليبي ونجى الأحكام المذكورة على الكل مباشرة
 بعضهم الأخذ والقتل والإحقة وجرح وعصى لم كسيف والحالة التي
 ان انضم إلى الجرح أخذ قطع من خلاف وهذا جرحه لعدم قطع ^{جمل}
 وان جرح فقط أي لم يقتل ولم يأخذ نصيبا قال الزليبي ولو كان مع هذا
 الأخذ قتل فلا حد أيضا لان المقصود هنا المال وهي من الغرائب أو قتل
 عمدا وأخذ المال فتأب قبل مسكه ومن تمام توبته رد المال ولو لم يرد ^{قبل}
 أو كان منهم غير مكلف أو آخرى أو كان ذارحم محرم من أحد المارة أو
 شريك معاوض أو قطع بعض المارة على بعض أو قطع شخص الطريق ليلا
 أو نهارا في مصر أو بين مصرين وعن الثاني ان قصده ليلا مطلقا أو
 نهارا بسلاح فهو قاطع وعليه الفتوى بحد در و اقرة المصنف فلاحه
 جواب للمسائل الست وللولي القود في العمد والارش في غير الوالعفو فيها
 العبد في حكم قطع الطريق كغيره وكذا المرأة في ظاهر الرواية فتح لكنها ^{تصلب}
 مجتبي وفي السراجية والدر فيهم امرأة فباشرة الأخذ والقتل قتل الرجا
 دونها هو المختار عشر سنوة قطعن واخذن وقتلن ^{تصلب} وضمن المال ويجوز ان
 يقاتل دون ماله وان لم يبلغ نصيبا ويقتل من يقاتله عليه لا إطلاق
 الحديث من قتل دون ماله فهو شهيد فتح ومن تكرم الخنق كسبر النون ^{منه}
 في المصري خنق مرارا ذكره مسكين قتل به سياسة لسعيه بالفساد
 وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل والآب ان حتى مرة لا لانه كالقتل

بالتقوى فيه القود عند غيري حنيفة رحمه الله تعالى

كتاب الجهاد

أورد بعد الحد دلالات اتحاد المقصود ووجه الترتي غير خفي وهو لغة
مصد جامد في سبيل الله وشرعا الدعا الى الدين الحق وقاتل من
لم يقبله شني وعرفنا من الحال بانه بذل الوسع في القتال في سبيل الله
مباشرة او معاونة بمال او راي او تكثير سواد وغير ذلك انتهى ^{منه} ومن ابعه
الرباط وهو لا فائدة في مكان ليس وراءه اسلم هو المختار وصح ان صلوة
المرباط بخمسة ودرهه سبحة واحدة وان مات فيه اجري عليه عمله
ورزقه وامن الفتان وبعث شهيدا امنا من الفزع الاكبر وتما له في
الفتح هو فرض كفاية كل ما فرض لغيره كفاية اذا حصل المقصود بالبعض
ولا يفرض عين ولعله قد ام الكفاية للثبته ابتداء وان لم يبدأ واما
قوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم وتحررهم في الا شهر الحرام فنسوخ بالعمومات
لاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ان قام به البعض ولو صيد النساء
سقط عن الكل ولا يقيم به احدي زمن ما اثنوا بتركه اي اثم الكل من ^{المكفين}
واياك ان تبوم ان فرضته تسقط عن اهل الهند بقيام اهل الروم مثلا
بل بعض عى لا قرب ولا قرب من العدو الى ان يقع الكفاية فلو لم تقع الا
بكل الناس فرض عيننا كصلوة وصوم ومثله الجنازة والتجهيز وتما له في
الدر لا يفرض على صبي وبالغ له ابوان او احدهما لان طاعتهما فرض ^{عين}
وقال صلوات الله عليه وسلم للعباس ابن مرداس لما اراد الجهاد الزم امك
فان الجنة عند رجل امك مراح وفيه لا يحل سفريه خط الا باذنهما ومالا ^{خطفيه}

يحل بلا اذن ومنه السفر في طلب العلم وعبد وامرأة لحق المولى والزوج و
مفادته وجوبه لوامرها الزوج به فتح وعلى غير الزوجة نهر قلت تعليل
التمني لصنع بنيتها يفيد خلافه وفي البحر انما يلزمها امرة فيما يرجع الى
النكاح ولو اباعه واعى ومقعد اي اعرج فتح واقطع لعجزهم ومديون بغير
اذن غزمية بل وكفيله ايضا لوامره تجنيس ولو بالنفس نفرو هذا في الحال
اما الموجل فله الزوج ان علم برجوعه قبل حلوله ذخيرة وعالم ليس في البلدة
افقه منه فليس له الخروج ضياعم وعم في البرازية السفر ولا ينبغي ان
المقيد يفيد غيره بلا ولي وفرض عين اذا هم العدة فيخرج الكل ولو بلا اذن
وياثم الزوج ونحوه بالمنع ذخيرة ولا بد لفرضيته من قيد آخر وهو الاستطاعة
فلا يخرج المريض المدنف اما من يقدر على الخروج دون الدفع فينبغي ان يخرج
لتكثير السودا رها با فتح وفي السراج وشرط لوجوبه القدرة على السلاح لا من
الطريق فان علم انه اذا حارب قتل وان لم يحارب اسلم يلزمه القتال ويقبل
خبر المستنفر من ادى السلطان ولو كل منهما واسقا لانه خبر يشتمر في
الحال ذخيرة وكرة المجعل اي اخذ المال من الناس لاجل الجهاد مع النبي صلى
مع وجود شئ في بيت المال درر وصدور الشريعة ومفادته ان الفئ هنا هم
الغنية فيلحفظ والا لا دفع الضرر الا على بالادنى فان حاصرواهم دعوى
للاسلام فان اسلموا فيها والا قالوا الجزية لم يحل لها كما سيجي فان قبلوا
ذلك فلم مالنا من الانصاف وعليهم ما علينا من الانصاف فخرج العبا
اذ لا يخاطبون عندنا بويده قول علي رضي الله عنه اما بدلو الجزية
ليكون دماؤهم كدمائنا واما الموال كموالنا ولا يحل لنا ان نقاثر من لا تلحقه

الدعوة بفتح الدال الى الاسلام وهو وان اشتهر في زماننا شرقا وغربا لكن
لا شك ان في بلاد الله من لا شعور له بذلك بقي لوبلغه الاسلام لا الحجة
ففي التارخانية لا ينبغي قتالهم حتى يدعواهم الى الجزية نهج خلافا لما نقله
المصنف وندعوا ندبا من بلغته الا اذا تضمن ذلك ضررا ولو بغلبة الظن
كان يستعدون او يتحصنون ولا يفعل فتح ولا يقبلوا الجزية نستعين بالله
ونحاربهم بنصب المناجيق وحرقتهم وغرقهم وقطع استجارهم ولو متفق وافساد
نروهمهم الا اذا غلب على الظن ظفرا فيكرة فتح ورميم بنبل ونخوة وان
تبروا ابعضنا ولو تروا يني سئل ذلك النبي ونقصدهم اى الكفار وما
منهم اى من المسلمين لادية فيه ولا كفارة لان الفروض لا تفر بالقرامات
ولو فتح الامام بلدة وفيها مسلم او ذي لا يحل قتل واحد منهم اصلا ولو اخرج
واحد ماحل حينئذ قتل الباقي لجواز كون المخرج وهو ذاك فتح ونهينا عن
اخراج ما يجب قطعه ويحرم الاستخفاف به كصنف وكتب فقه وحديث
وامرأة ولو عجزوا المدواة هو الاصح ذخيرة واراد بالنهي ما في مسلم لا تسافرو
بالقران في ارض العدو الا في جيش يوم عليه فلا كراهة لكن اخرج العجا
والاموال وادخل مسلم اليهم بامان جازحل المصحف معه
اذا كانوا يوفون بالعهد لان الظاهر عدم تعرضهم هدايه ونهينا عن
غدر وغلول وعن مثله بعد الظفر بهم اما قبله فلا باس بهما اختيار
وعن قتل امرأة وغير مكلف وشبح حرفان لا صياح ولا نسل له فلا يقتل
ولا اذا ارتد واعى ومقعد وزمن ومعتولا ومراهب واهل كنائس لم يخالطوا
الناس الا ان يكون احد منهم ملكا او مقاتلا او ذار اى او مال في الحرب ولو

قتل من لا يحل قتله من ذكر فضليه النبوة والاستغفار فقط كسائر العاصي
 لان دم الكافر كمنقوم الا بالامان ولم يوجد ثم لا يتركوهم في دار الحرب
 بل يحملونهم تكثيرا للفقير وتمامه في السراج وسبيهم فرعان الاول لا باس بحمل
 المشرك لوفيه غيظهم او فراغ قلبنا وقد حمل ابن مسعود يوم بدر ^{جهل} من الي
 والقاه اباين يديه عليه الصلوة والسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 هذا فرعون وفرعون امتي كلن شره على وعلى امتي اعظم شر فرعون
 على موسى وامته طهيره التالي لا باس بنش قبره ^{جهل} طلبا للمال
 نانا رخانه وعبارة الخانية قبور الكفرة فمعت الذي ولا يحل الفرع ان
 يبدل اصله المشرك بقتل كالا يبدل قوته البتة ونفع الفرع عن قتله ^{بقتله} ان غيرة
 فان فقد قتله ولو قتله فهذا لعدم العاصم ولو قصد الاصل قتله ولا يمكن دفعه
 بقتله قتله لجواز الدرع مطلقا ويجوز الصلح على ترك الجهاد معهم بالامنهم
 او من اواخر القول تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها ونبذ اي ^{ينقض} نعلمهم
 الصلح تحزرا عن العذر المحرم لو خير الفعله عليه الصلوة والسلام باهل
 ونقاتلهم بلا مند مع خيانة ملكهم ولو بقنا لذي منعة باذنه ولو بدونه
 انتقض حقهم فقط ونصالح المرتدين اذا غلبوا على بلدة وصارت دارهم
 دار حرب لو خير ابلو مال ولا يغلبوا على بلدة لا لان فيه تقرير المرتد على
 الردة وذلك لا يجوز فتح وان اخذ المال منهم لم يرد لانه غير معصوم بخلاف
 اخذ من بغاة فانه يرد بعد وضع الحرب او نراها فتح ولم ينبغ في الربيعي
 يحرم ان ينبغ منهم افيه نفوتهم على الحرب كحيدو عبيد وخيل ولا تحمله
 اليوم ولو بعد صلح لانه عليه الصلوة والسلام نفى عن ذلك وامر بالمدينة

وي الطعام او القماش فجاز استحسانا ولا نقتل من امنه حرا وحره ولو
 فاسقا او اعى او فانيا او صبيا او عبدا اذن لهما فى القتال باي لغة كان
 الامان وان كانوا لا يعرفونها بعد معرفة المسلمين ذلك بشرط سماع ذلك
 من المسلمين فلا امان لو كان يلبعد منهم ويصح بالصرح كما منت او
 لا باس عليكم وبالكناية كتحال اذا ظنه امانا وبلاشارة بلا صبح الى السما
 ولونادى المشرك بلا مان صح لو تمتنا وصح طلبه لذراريه لا مله ويدل
 فى الاولاد اولاد الابناء لا اولاد البنات ولو غار عليهم عسكر آخر ثم بعد القسمة
 علموا بلا مان فغل القاتل الدية وعل الواطى المهر والولد جو مسلم تبعا
 لابييه ولا ترد النساء والاموال الى اهلها يعنى بعد ثلاث حيض وينقض
 الامام الامان لو بقا ولا شرا ومباشرة بلا مصلحة يودب ويطل امان ذمي
 الا اذا امر به مسلم شني واسير وناجرو صبى وعبد مجبورين عن القتال
 وصح محمد امان العبد وفى الخانية خدمة لمولاه الخزي امان له و
 مجنون وتنخص اسلم منه ولم يهاجر اليها لانهم لا يملكون القتال والله اعلم
 باب ————— الغنم وقسمته فى الغرب الغنمية ما ينل من
 الكفار عنوة والحرب فائمة فتخمس وباقيها للغانمين والنبي ما ينل منهم بعد
 الحراج وهو لكافة المسلمين اذا فتح الامام بلدة صلحا جرى على موحبه
 وكذا من بعده من الامراء وارضاها تبقى مملوكة لهم ولو فتناها عنوة بالفتح
 اى قهرا قسمها بين الجيش ان شاء او اقراهلها عليها بنجزة على رؤسهم و
 خراج على اراضيهم ولاول اول عند حاجة الغانمين او اخرهم وانزل
 بها قوم اغيرهم ووضع عليهم الخراج والجزية لو كانوا كفارا فلو مسلمين وضع

العتلا غير وقتل الأسارى ان شاء ان لم سيلوا او استرقم او تركهم احرازا دمه
 لنا لا مشركي العرب والمزبد بن كما سيجي وحرّم منهم اى اطلاقهم مجانا ولو بعد
 اسلامهم ان كمال التعلق حق الغائبين وجوز الشافعي بقوله تعالى فاما
 بنا بعد واما فداء قلنا نسخ بقوله تعالى واقتلوا من حيث وجدتموهم شرح
 مجمع وحرّم فداؤهم بعد تمام الحرب اما قبله فيجوز بالمال لا بالاسير المسلم
 درهم وصدر الشريعة وقال يجوز وهو اظهر الروايات عند الامام شافعي
 اتفقوا انه لا يفادي بفساء وصبيان وخيل وسلاح الا لضرورة ولا باسير
 اسلم بمسلم اسير الا اذا امن على اسلامه وحرّم ردهم الى دارهم ثابت في فتح
 الشرح تبعاً للدردون الذين تبعوا بن الكمال للعلم به من منع المن بكالي
 وحرّم عقوبة شق نقلها الى دارنا فتدخ وتحرّق عبدة اذا لا يعذب
 بالنار الا ربها كما تحرق السلحة واسمة تعذب نقلها وما لا يحرق منها كحد
 يدفن بوضع خفي وتكسر لو نيم وتروق ادهانهم مغليظة لهم ويترك فساء و
 صبيان منهم شق اخراجها بارض خربة حتى يموتوا جوعا وعطشا للنهي عن
 قتلهم ولا وجه الى بقائهم وجد المسلمون حية او عقربا في رحالهم ثمه اي في
 دار الحرب يترعون ذنب العقرب وانياب الحية قطعاً للضرر عنا بلا قتل البقاء
 للنسل تا تاريخه وفيها ما ينسلسل ثمه واهل الحرب يجامعون الاموات
 تحرق بالنار ولا تقسم غنيمة ثمه الا اذا قسم عن اجتهاد او لحاجة القلة
 فتصح او لا بداع فيعمل اذا لم يكن للامام حيلة فان ابوا اسلم مجبرين باجر
 المثل في ايتان فاذا تعدل فان مجال لو قسمها قدر كل على حيلة قسم بينهم
 والا فهو مما شق نقله وسبق حكمه ولم تتبع الغنيمة قبلها لا للامام ولا لغيره

بئذ للمتمول ولوباع شيئا بطعام جاز حوصرة ورد البيع لوقع دفعا للفساد
 لم يكن رد ثمنه للغبية تخاينه وملا لحقهم ثمنه كما حاله سوقي وحزبي ومتردد
 ثمنه بلا قتال فان قالوا شاركونم ولا منيات ثمنه قبل قسمة اوسيع ولومات بعد
 احد هاشمه او قسمة او بعد الاحراز ابد اربا برب نصيبه لئلا ملكه تنا رخاينه
 فيها ادعى رجل شهود الواقعة وبرهن وقد قسمت لم تتفضل استمنا او يعون بقدر
 حظه من بيت المال ما في البحر من قيا للوقف على الغنية ردة في النهج حوزنا في الو
 ولهم اي للغنيين كخيار الانتفاع فيها اي في دار الحرب بعلف وطعام وحطب واسلح
 ودمن بلا قسمة اطلق الكل نبالا للزوقيد في الوفاية السلاح بالحاجة وهو الحق
 قيد الكل في الظهيرة بعد نهي الامام عن اكله فان نهي لم يبع فينعي قسيده المتو
 به وبلا بيع وتول فلوباع رد ثمنه فان فحمت تصدقه لغير فقير ومن وحده
 اصل الحرب كصيد عسل فهو مشترك فيتوقف بيعه على اجازة الامير
 فان هلك او اثنان انفع اجازة والامرة للغبية بحرو بعد الخروج منها لا
 الابرضاسم ومن اسلم منهم قبل مسكة عصم نفسه وطفله وكل ما معه فلانوا
 اخذوا حرز نفسه فقط او او دعه معصوما ولو ذميا فلو عند حزبي ففى
 كالوا اسلم ثم خرج اليان ثم ظهرنا على الدار فانه ثمنه في سوى طفله لتبعيته
 لا ولدة الكبير وزوجته وحملها وعقارة وعبد المقاتل وامته المقاتل و
 حملها لانه جزا الام حزبي دخل اربا بغير امان فاخذ احدنا فهو وامعه
 في لكل المسلمين سواها اخذ قبل الاسلام او بعدا وقال لاخذة خاصة و
 في الخمس روايتان فنيه وفيها استاجرة لخدمة سفرة فغرافين المستاجر
 وسلاحه فسمه بئذ عمالا اذا شرط في العقد انه للمستاجر **فصل**

في كيفية القسمة للمتبر في الاستحقاق لسهم فارس ورجال وقت المجاورة
 الانفصال من دارنا وعند الشافعي وقت القتال فلو دخل دار الحرب فارسا
 فتفق اي ملت فيه استحق سهمين ومن دخل راجلا فستلغوسا استحق
 سهما ولا سهم لغير فارس ولحد صحيح كبير صالح لقتال فلو مرضيا ان صح قبل
 الغنمية استحقه استحقا نالا لومهر فكل رثار خانية وكان الفرق حصول
 الارهاب لكبير مريض لا بالهرو لو غصب فيه قبل دخوله او ركه اخراو
 نفرو دخل راجلا ثم اخذ فله سهمان لا لوباعه ولو بعد تمام القتال فانه
 يسقط في الاصح لانه ظهر ان قصدة التجارة فتح واقرة المصنف لكن نقل في
 الشربلانية عن الجوهرة والتبيين ما يخالفه وفي القهستاني لوباعه في
 وقت القتال فواحل على الاصح وبعد القتال فارس بالاتفاق انتهى فتنبه
 ولتخفظ هذه الفتود خوف الخطأ في الافتاء والقضا ولا يسهم لعبد وصبي و
 امرأة وذمي ومجنون ومعتولا ومكاتب ورضخ لم قبل اخراج الجنس عندنا
 اذا باشر القتال او كانت المرأة تقوم بمصالح المريض او تدوى الجرح او دل
 الذي على الطريق ومفاد جواز الاستعانة بالكافر عند الحاجة وقد استعان
 عليه الصلوة والسلام باليهود على اليهود ورضخ لم ولا يبلغ به السهم الا
 في التاذل فيزاد على السهم لانه كالاجرة والبرازين خيل العجم والعنق كبرى العبي
 جمع عتيق كرام خيل العرب والمجنين الذكي ابوه عزبي وامه مجمية والعنق عكسه
 قاموس سوا لا يسهم للراحلة والبغل والحمار لعدم الارهاب والجنس الباقي
 يقسم اثلاثا لليتيم والمسكين وابن السبيل وجاز صرفه بصنف واحد فتح
 في النية لو صرفه للغائبين لحاجتهم جاز وقد حقت في شرح الملتقى وقدم

فقراء ذوى القربى من بني هاشم منهم اى من الاصناف الثلاثة عليهم لحواز
 الصدقات لغيرهم لالم ولا حق لا غنياهم عندنا ومانقله المصنف عن
 البحر ان الحاوي يفيد ترجيح الصرف لا غنياهم نظريه في الفهر وذكره
 تعالى للتبرك باسمه في ابتداء الكلام اذ الكل لله وسهمه عليه الصلوة و
 السلام سقط بوجهه لانه حكم على وهو الرسالة كالصنى الذي كان عليه
 الصلوة والسلام يصطفيه لنفسه ومن دخل دارهم باذن الامام او متعة
 اى قوة فاغار خمس ما اخذ الا انه غنيمة والا لانه اخذ اس وفي المنية
 لو دخل اربعة خمس ولو ثلاثة لا قال الامام ما صبت لا احسه فلولم منعه
 لم يجوز الا جاز وندب للامام ان ينفل وقت القتال حشا وتجريضا فيقول من
 قتل قتيلا فله سلبه مما لا قتيلا لقربه منه او يقول من اخذ سنيئا
 فهو له وقد يكون بدفع مال وتغيب مال فالتمريض نفسه واجب للامام
 واختيار الادعي للمقصود مندوب ولا يخالفه تغيير القدر وما فلا باس
 لانه ليس مطرد لما تركه اولي بل هي متعل في المندوب ايضا قاله المصنف و
 لذا عبر في المبسوط بالاستحباب ويستحق الامام لو قال من قتل قتيلا فله سلبه
 اذا قتل هو استحسانا بخلاف ما لو قال منكم او من قتلته انا فلي سلبه ^{يستحق} فلا
 الا ^{اذا بعد} بغيره ويستحقه مستحق سهم او ضم فعم الذي وغية وذا اى
 التفصيل انما يكون في مباح القتل فلا يستحقه بقتل امرأة ومجنون ونحوهما
 ممن لم يقابل وساع القاتل مقال له الامام ليس بشرط في استحقاقه مانقله
 اذ ليس في الوسع اسباع الكل ويعم كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا وانما
 الوالي او عزل ما لم يمنع الثاني فهو كذا يعم كل قتيلا لانه نكرة في سياق الشرط

وهو من بخلاف ان قتلت قتيلًا ولو قال ان قتلت ذاك الفارس فذاك كذا
لم يصح وان قطعت راس الثك القتي فذاك كذا صح ولو فعل السرية هي قطعة من
الجيش من اربعة الى اربعمائة مأخوذة من السري وهو المشي ليلا في الريع و
سمع العسكر دونها فلم النقل استجسانا ظهيرية وجاز التفتيل بالكل او بقدر
لسرية لا عسكر والفرق في الدر ولا ينقل بعد الاحراز ضا اي يذ ان الاك من ^{منه} الخمس
لجواز نصف واحد كما مرسليه مامعه من مركبه وثيابه وسلاحه وكلها
على مركبه لا ماعلى دابة اخرى والتفتيل حكمه قطع حق الباقي لا الملك قبل
الاحراز بل الا سلام فلو قال الامام من اصاب جارية فمهي له فاصابها ^{سحر}
فاستبرأه لم يحل له وطئها ولا بيعها كما لو اخذها المتلصص ثمه واستبرأها
لم يحل له اجاعا والسلب للكل لم ينقل لم يذيت ليس لك من سلب قتيلك الا
ما طابت به نفس امامك فحلفتنا حديث السلب على التفتيل قلت وفي معروضات
المفتي الى السعود هل يحل وطئ الامام المشتراة من الغزاة الا ان حيث وقع
الاشتباة في قسمتهم بالوجه المشروع فاجاب لا توجد في زماننا قسمه مشروعة
لكن في سنة وقع التفتيل الكلي فبعد اعطاء الخمس لا يبقى شبهة اذ انتهى ^{فلم يخط}
والله اعلم بامام استيلاء الكفار على بعضهم بعضا وعلى اموالنا
اذا سبي كافر كما فرأ آخره اذ الحرب واخذ ماله ملكه لا استيلاءه على مباح
ولو سلبى اهل الحرب اهل الذمة من دارنا لا يملكونهم لانهم احرار وملكنا
نخبة من ذلك السبي للكافرين غلبنا عليهم اعتبارا بآبائنا واملأكم وان غلبوا
على اموالنا ولو عبدوا مونا واخرزوها بدارهم ملكوها لا للاستيلاء على مباح
لما ان الصحيح من مذهب اهل السنة ان الاصل في الاشياء التوقف والا باعته

رأى المعتزلة بل لأن العصمة من جملة الأحكام وبهم لم يجاطبون بها فبقى في
 حقهم مالا غير معصوم فيملكونه كما حققه صاحب المجمع في شرحه ونقتض
 علينا اتباعهم فان اسلموا انقر ملكهم وان غلبنا عليهم اى بعد ما اخرجوا
 بالبريم اما قبله فهي لما لكها مجازا ففى جد ملكه قبل القسمة بين المسلمين
لابين الكفار كما حققه فى الدرر فهو له مجازا بلا شئ وان وجده بعدها
 فهو له بالقيمة جبر للضررين بالقدر المحكن ولو كان ملكه متليا فلا يسبيل
 له عليه بعدها اذ لو اخذه اخذه بثله فلا يفيد ولو قبلها اخذه مجازا لما
وبالتن الذى اشتراه به لو اشتراه منهم تاجراى من العدة واخرجه
 الى ارضنا وبقيمة العرض لو اشتراه به وبالقيمة وانهمه منهم زادنى الدرر
 او ملكه بعقد فاسد لكن فى العبر شراة بخر او خنزير ليس لما لكه اخذه باثفا
 الروايات وكذا لو شراة بثله ضمية او بمثله قدرا ووصفا بعقد صحيح وفساد
 لعدم الفائدة فلو باقل قدرا اوردى ووصفا فلها اخذه لانه يفيد وليس
 بربو لانه فداء وان وصلية فقا عينية او قطع يده واخذ مشترية ار
 او فقاها المشتري فياخذ بكل الثمن ان شاء لان الاوصاف لا يقابلها شئ
 منه والقول للمشتري فى مقداره اى الثمن يمينه عند عدم البرهان
 لان البينة مبينة ولو برضا فبينة ايضا خلا فاللثاني نهو ان تكرر الامر
 والشرا بان اسرنا بنا وشراة آخر اخذ المشتري الاول من الثاني بثمنه جبرا
 لو قد اسر على ملكه فكان لاخذ له ثم ياخذ المالك القديم بالثنين ثان
 لقيامه عليه بهما و قيل لاخذ الاول لا ياخذ القديم كيلا يضيع الثمن
 ولا يملكون حرنا ومدرنا وام ولدنا ومكاتبنا لحرثتهم من وجه فياخذ

مال له مجازا لكن بعد القسمة تؤدي قيمته من بيت المال وتملك عليهم
 جميع ذلك بالغلبة لعدم العصمة ولوندا اليهم دابة ملكوها لتعق ^{ستلا} الا
 اذ لا بد للجهاد وان ابق اليهم قن مسلم فاخذوه قهرا لا خلافا لهما لظهور
 يده على نفسه بالخروج من دارنا فلم يبق محلا للملك بخلاف ما اذا ابق
 اليهم بعد ارتداد ادة فاخذوه ملكوه اتفاقا ولو ابق ومعه فرس او متاع
 فاشترى رجل ذلك كله منهم اخذ المالك العبد مجازا لما مر انهم لا يملكونه
 واخذ غيره بالشن لانهم ملكوه وعتق عبد مسلم او ذي لانه يجبر على بيعه
 ايضا زيلعي شراء مستامن ههنا وادخله دارهم اقامه لتبائن الدارين
 مقام الاعتاق كما لو استولوا عليه وادخلوه دارهم فابق الينا قيد بالمستامن
 لانه لو شراء حزلي لا يعق عليه اتفاقا لما منع حق استرداده لعبد ام سلم
 مجازا الى دارنا او الى مسكرنا ثمه او اشتراه مسلم او ذي او حزلي ثمه او اعر
 على البيع وان لم يقبل المشتري جبر او طهرنا عليهم ففي هذا التسع الصور
 يعق العبد بلا اعتاق ولا احد عليه لان هذا عتق حكلي دروني الزيلعي
 لو قال الحر لي عبدا اخذ بيده انت حر لا يعق عند اي حيفه لانه معتق
 ببيانه مسترق ببيانه باب المستامن اي الطأ
 للامان هو من يدخل دار غيره بامان مسلما كان او حربيا دخل مسلم دار
 الحرب بامان حرم تعرضه لشي من دم ومال وفرج منهم اذ المسلمون عند
 شترهم فلو اخرج الينا شيئا ملكه ملكا حراما للفداء فيصدق به وجوبا ^{قد}
 بلا حراج لانه لو غصب منهم شيئا ردة عليهم وجوبا بخلاف الاسير ^{فيما}
 تعرضه وان اطلقوا طوعا لا نه غير مستامن فهو كالمخلص فانه يجوز

اخذ المال وقتل النفس دون استباحة الفرج لانه لا يباح لابا الملك الا
 اذا وجد امراته الماسوخ او ام ولد او مدبرته لانهم ماملوهم من غلا
 لامة ولم يطامن اهل الحرب ادلو وطيمهن تجب العدة للشبهة فان ادانه
 حزني دينا ببيع او قرض او بعكسه او غضب احدهما صاحبه وخرجا
 الينام نقض لاحد سبي لانه ما اذن حكم الاسلام فيما مضى بل فيما يستقبل
 ويقتي المسلم برد المغضوب زيلبي زاد الكمال يرد الدين ايضا ديانة لا قضاء
 لانه عذر وكذا الحكم يجري في حربين فعلا ذلك اي الادانة والغضب ثم
 استأمننا للمبينة اخرج حزني مع مسلم الي العسكر فادعى المسلم انه اسير
 وقال الحزني كنت مستأمنا فاقول للحزني الا اذا قامت قرينة كذبه مكتوبا
 او مفولا عمدا بالظاهر يجوز ان خرجا اي الحربان مسلمين وتحاكما قضى بينهما
 بالدين لوقوعه صحيحا للتراخي واما الغضب فلا لما مر انه ملكه قتل احد
 المسلمين المستأمنين صاحبه عمدا او خطا تجب الدية لسقوط القود
 منه كالحمد في ماله فيهما التعذر الصيانة على العاقلة مع تباين الدار
 والكفارة ايضا في الخطا لاطلاق النص وفي قتل احد الاسيرين الاخر كره
 فقط لما مر بلادية في الخطا ولا شئ في العمد اصلا لانه بلا سهار تبعا
 لهم فنسقطت عصمته المغومة لا الموثمة فلذا يكفر في الخطا بقتل مسلم
 اسيرا ومن اسلم منه ولو ورثته مسلمون منه فيكفر في الخطا فقط لعدم
 الاحراز بدارنا والله سبحانه اعلم **فصل** في استيمان الكافر لا يمين
 حزني مستأمن فينا سنة ثلثة يصير عينا لم وعونا علينا وقيل له من قبل
 الامام ان اقمتم سنة قيد اتفاقي لجواز توقيت دونهما كشهرو شهريين

لكن ينبغي ان لا يلحقه ضرر بتقصير المدّة جدافتح وضعنا عليك الجزية فان
 مكث سنة بعد قوله فهو ذي ظاهر المتون ان قول الامام له ذلك شرط
 لكونه ذميا فلما قام سنة اوستين قبل القول فليس بذمي بوجه صريح
 العتباتي وقيل نعم وبه جزم في الدرر قال في الفتح والاول الاوجه والاخرية
 عليه في حال الملك الا بشرط اخذ ماله فيه واذا صار ذميا يجزي القضا^ص
 بينه وبين المسلم ويضمن المسلم قيمة خمره وخنزيره اذا تلفه وتجب الدية
 عليه اذا قتله خطاء ويجب كف الاذى عنه وتحرم غيبته كالمسلم فتح
 فيه لومات المستامن في دارنا وورثته ثمه وقف ماله لهم وياخذوه
 ببينة ولو من اهل الذمة فكفيل ولا يقبل كتاب ملكهم واذا اراد الرجوع
 الى دار الحرب بعد الحول ولو لتجارة او قضاء حاجة كما يفيد الاطلاق فهم
 منع لان عقد الذمة لا ينقض ومفاد منعه الذي ايضا كما يمنع لو وضع
 عليه الخراج بان الرزم به واخذ منه عند حلول وقته لان خراج الارض
 كخراج الراس او صار لها العتامة الكتابية روج مسلم او ذي تبعيته اليه
 وان لم يدخل بها لا عكسه لا مكان طلاقها ولو نكحها صانفا لبتة معها
 فلها منعه من الرجوع تنارخا فيه ولو لم يفقه حتى مضى حول ينبغي صيرور^{ته}
 ذميا على ما مر من الدرر ومنه علم حكم الدين الحادث في دارنا فان رجع
 المستامن اليهم ولو لغيرة اراه حل دمه لطلان امانه فان ترك ودقته
 عند معصوم مسلم او ذي اودينا عليهما فاسراو ظهرا بالبناء للمجهول
 بمعنى غلب عليهم فاخذوه او قتلوه سقط دينه ونسله وما غضب منه
 واجرة عين اجزها بسبق يد او صار ماله كودبعة وما عند شركه و

مضاربه وماني بيته في دارنا فيا واختلف في الرهن ورجح في النهار انه لله
 بدينه وفي السراج لو بعث من ياخذ الوديعة والقرض يجب التسليم اليه
 انتهى عليه فيوني منه دينه هذا ولو صارت وديعته فيا وان قتل او
 مات فقط بلا غلبة عليهم فدينه ووديعة وقرضه لو رتبته لان نفسه
 لم تقصر مغنومة فلذا ماله كالوظهر عليه فهو رب ماله له حربي مناله منه
 عرس واولاد ووديعة مع معصوم او غيره فاسلم منا او صار ذميا ثم ظهرنا
 عليهم فكلنا في اعدام يده ولايته ولو سبي طفله اليها فهو قن مسلم
 وان اسلم منه فنجاء منا فظهر عليهم فطفله حر مسلم لا اتحاد المار ووديعة
 مع معصوم له لان يده لا كيد مخزومة وقيرة في ولو عينا غصبها مسلم
 لعدام النيابة فتح والامام حتى اخذ دينه مسلم لا ولي له اصلا ودية مستامن
 اسلم منها من عاقلة قاتله خطاء لقتله نفسا معصومة وفي العمد له القتل
 قصاصا والدية صلى الله عليه وسلم الحق العامة حزلي او مرتدا او من وجب
 عليه قود التجا بالحرم لا يقتل بل يحبس عنه الغد البخرج فيقتل لان من
 دخله فهو آمن بالنص وسيجي في الجنايات لا تصير دار الاسلام دار حرب
 الا بامور ثلاثة باجراء احكام اهل الشرك وبانصالح اهل الحرب وان لا يبق فيها
 مسلم او ذي امانة الا بالاول على نفسه واهل الحرب تصير دار الاسلام باجراء
 احكام اهل الاسلام في اربعة وعبد وان بقي فيها كافرا حلي وان لم تنصر
 يد اهل الاسلام دين وهذا ثابت في نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح فكان
 تركه بحج بعضه ووضوح باقيه باب العشر
 والمخراج والمجرية ارض العرب هي من جد الشام والكوفة الى اقصى اليمن و

ما سلم امله طوعا او فتح عنوة وقسم بين جيشنا والبصرة ايضا باجماع
 الصحابة رضي الله عنهم عشرة ايام اليق بالمسلم وكذا بسنن مسلم او
 كرمه كان دارا در و مرقى باب العاشر شئ من هذا وحررناه في شرح الملقى
 وسواد قرى العراق وحده العديب بضم ففتح قرية من قرى الكوفة الى عقبه
 حلوان بن عمران بضم فسكون قرية بين بغداد وجمدان عسرا ومن العث
 بفتح فسكون فثلثة قرية في دجلة موقوفة على العلوية وما قبل من التعلية
 بفتح فسكون غلط مصنف عن المغرب الى عبادان بالتشديد حصن صغير
 بنط البحر في النيل ليس وراء عبادان قرية مستعني طولا وبلايا ام اثنان و
 عشرون يوما ونصف وعرضه عشرة ايام سراج وما فتح عنوة ولم يقسم بين
 جيشنا الا مكة سوا اقرامه عليه او نقل اليه كافر آخر او فتح صلحا خراصة
 لانه اليق بالكافور ارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها ونصرفهم فيها
 هداية وعند الائمة الثلاثة هي موقوفة على المسلمين فلم يجوز بيعهم فتح
 ويجب الخراج في ارض الوقف الا المشتراة من بيت المال اذا وقفها مشتراها
 فلا عشر فيها ولا خراج شره بلائيه مغريا للبحر وكذا لو لم يوقفها كما ذكرته في
 شرح الملقى والصبي والمجنون لو كانت الارض خراجية والعشر او عشرة
 در و مرقى الزكاة وقالوا ارض الشام ومصر خراجية وفي الفتح الماخوذ
 الان من اراضي مصر لخراج الا ترى انها ليست مملوكة للزراع كانه ملوت
 المالكين شيئا فشيئا بلا وارث وصارت لبيت المال وعلى هذا فلا يصح
 بيع الامام ولا شراؤه من وكيل بيت المال بشئ منها لانه كولي التيمم فلا يجوز
 الا لصروته والعباد بالله زاد في البحر ورجب في العقار بضعف قيمته على قول

المتأخرين المفتية قلت وسبجي في باب الوصي جواز بيع عقار الصبي في
 مسائل وأفتى مفتي دمشق فضل الله الرضي بأن غالب أراضينا سلطانية
 ملاكها قالت لبيت المال فتكون في يدي زراعتها كالعارية انتهى وفي النهج عن الوا
 لو أراد السلطان شراء ما لنفسه بغيره ببيعها ثم يشتريها لنفسه انتهى
 وإذا لم يعرف الحال في الشراء من بيت المال فالأصل الصحة وبه عرف صحة وقف
 المشتراة من بيت المال أن شرط الواقفين محيية وأنه لاخراج على أراضيتها
 وموات أحياء ذي باذن الأمام أو رخص له كما مر خراجي لو أحياء مسلم ^{معتبر}
 قربه ما قارب الشيء يعطي حكمه وكل منهما أي العشرية والخراجية إن سقي ماء
 القشر أخذ منه القشر لا أرض كافر سقي بماء القشر الكافر لا يبدأ بالقشر
 إن سقي بماء الخراج أخذ منه الخراج لأن الناب بالماء وهو أي الخراج نوعان
 خراج مقاسمة إن كان الواجب بعض الخارج كالحبس ونحوه وخراج ظفيرة إن
 الواجب شيئاً في الذمة يتعلق بالتكمين من الاستفلاء بالأرض كما وضع عمر رضي الله عنه
 على السواد لكل جريب هوستون ذراعان في ستين بذراع كسري قبضات قيل ^{المعتبر}
 في كل بلدة عرفهم وعرف مصر التقدير بالفدان فتح وعرف الأول المول بجريبه
 الماء صاعاً من براوشعير أو درهم أعطف على صاع من أجود النقود رايي والجريب ^{الرطبة}
 خمسة دراهم والجريب الكرم والنخل متصلة قيد فيهما ضعفاً ولما سواهما ^{ليس}
 فيه توظيف عمر رضي الله عنه كزعفران وبستان هو كل أرض يحوطها حائط وفيها
 أشجار متفرقة ويمكن الرزح تحتها فلو ملتفة أي متصلة لا يمكن زراعتها أرضها
 فهو كرم طاقته وغاية الطاقة نصف الخارج لأن التخصيف عين الانصاف
 فلا يزداد عليه في خراج المقاسمة ولا في المواظف على مقدار ما وظفه

ما سلم امله طوعا او فتح منوة وقسم بين جيشنا والبصرة ايضا باجماع
 الصحابة رضي الله عنهم عشرة لانه اليق بالمسلم وكذا بسنن مسلم او
 كرمه كان دارا دسروم في باب العاشر شئ من هذا وحسنا في شرح الملقى
 وسواد قرى العراق وحده العذيب بضم ففتح قرية من قرى الكوفة الى عقبة
 حلوان بن عمران بضم فسكون قرية بين بغداد وبغداد ان عسلا ومن العلق
 بفتح فسكون ثلثة قرية في دجلة موقوفة على العلوية وما قبل من التعلية
 بفتح فسكون غلط مصنف عن الغرب الى عبادان بالتشديد حصن صغير
 بنط البحر في المثل ليس ورا عبادان قرية مستعصفي طولا وبلايا ام اثنان و
 عشرون يوما ونصف وعرضه عشرة ايام سراج وما فتح عنوة ولم يقسم بين
 جيشنا الا مكة سواء اقرامه عليه او نقل اليه كافر اخر او فتح صلحا خرا
 لانه اليق بالكافر وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها ونصرهم فيها
 هداية وعند الائمة الثلاثة هي موقوفة على المسلمين فلم يجوز بيعهم فتح
 ويجب الخراج في ارض الوقف الا المشتراة من بيت المال اذا وقفها مستر بها
 فلا عشر فيها ولا خراج شرها لانه مغربا للبحر وكذا لوم وقفها كما ذكرته في
 شرح الملقى والصبي والمجنون لو كانت الارض خراجية والعشر او عشرة
 دسروم في الزكاة وقالوا ارض الشام ومصر خراجية وفي الفتح الماخوذ
 الان من اراضي مصر لا خراج الا ترى انها ليست مملوكة للزراع كانه لموت
 المالكين شيئا فشيئا بلا وارث وضارت لبيت المال وعلى هذا فلا يصح
 بيع الامام ولا شراؤه من وكيل بيت المال بشئ منها لانه كولي التيمم فلا يجوز
 الا لصنوة والعباد بالله زاد في البحر ورغب في العقار بضعف قيمته على قول

المتأخرين المفتية قلت وسجعي في باب الوصي جواز بيع عقار الصبي في بيع
 مسائل واقتي مفتي دمشق فضل الله الرضي بان غالب اراضي سلطانية
 ملاكها قالت لبيت المال تكون في يد زراعتها كالعارية انتهى وفي النهج عن الوا
 لو اراد السلطان شراء ما لنفسه بغير بيعها ثم يشتريها لنفسه انتهى
 واذا لم يعرف الحال في الشراء من بيت المال فالاصل الصحة وبه عرف صحة وقف
 المشتراة من بيت المال ان شرط الواقفين محيية وانه لاخراج على اراضيها
 وموات احياه ذي باذن الامام او وضع له كما مر خراجي لو احياه مسلم اعتبر
 قبه ما قارب الشيء يعطي حكمه وكل منهما اي العشرية والخراجية ان سقي بناء
 العشر اخذ منه العشر الا ارض كافر سقي بماء العشر اذ الكافر لا يبدأ بالعشر
 ان سقي بماء الخراج اخذ منه الخراج لان النبا بالماء وهو اي الخراج نوعان
 خراج مقاسمة ان كان الواجب بعض الخارج كالخمس ونحوه وخراج طعيفان
 الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتكمن من الاستفلاخ بالارض كما وضع عمر رضي الله عنه
 على السواد لكل جريب هوسون ذراعان عني ستين بدراع كبري سبع قصبات قيل المعتبر
 في كل بلدة عرفهم وعرف مصر التقدير بالفدان فتح وعلى الاول العول بخروج
 الماء صاعا من راوشعير او درهما عطف على صاع من اجود النقود زيلوي لجريب الرطبة
 خمسة دراهم ولجريب الكرم والمخل متصلة قيد بينهما ضعفا ولما سواهما ليس
 فيه توظيف عمر رضي الله عنه كزعفران وبستان هو كل ارض يحوطها حائط وفيها
 اشجار متفرقة ويمكن الزرع تحتها فلو ملتقة اي متصلة لا يمكن زراعة ارضها
 فهو كرم طاقته وغاية الطاقة نصف الخارج لان التثفيف عين الانصاف
 فلا يزداد عليه في خراج المقاسمة ولا في المواظف على مقدار ما وظفه

عمر رضي الله عنه وان طاق على الصحيح كافي وينقص ما وظف عليها
 ان لم تنطق بان لم يبلغ الخارج ضعف الخارج الموظف فينقص الى النصف
 الخارج وجوبا وجوازا عند الاطاقة ولينبغي ان لا يزداد على النصف ولا ينقص
 من الخمس حداي وفيه لو غرس بارض الخارج كروما او شجرا فعليه خراج
 الارض الى ان يطعم وكذلك الوقع الكرم ورسع الحب فعليه قد ما يطيق
 ولا يزيد على عشرة دراهم ولا ينقص عما كان وكلما يمكن الزرع تحت شجرة
 فبستان وما لا يمكن فكرم وما لا شجار التي على المسناة فلا شيء فيها
 انتهى وفي اركة الخانية قوم شرا ضيعة فيها كرم وارض فشري احدها
 الكرم واخر الاراضيه وارادوا قسم الخراج فلو لم يعلموا فيما كان قبل الشراء
 الا بان كان جملة فان لم تعرف الكروم الا كرو ما قسم بقدر الحصص قرية
 خراجهم متفاوت فطلبوا السوية ان لم يعلم قدرة ابتداء ترك على ما كان
 ولا خراج ان غلب الماء على ارضه او انقطع الماء او اصاب الزرع آفة شتية
 كفتق وحرق وشدة برد الا اذا بقي من السنة ما يمكن الزرع فيه ثانيا
 اما اذا كانت الآفة غير سماوية ويمكن الاحتراز عنها ككل فردة وسباع
 ونحوها كانعام وفارودة بجرو هلك الخارج بعد الحصاد لا يسقط
 وقبله يسقط ولو هلك بعضه ان فضل عما انفق شيء اخذ منه مقداره
 ما بينا مصنف سراج وتماه في الشربلانية معربا للبحر قال وكذلك علم الآفة
 في الارض المستاجرة فان عطلها صاحبها وكان خراجها موظفا او لم
 صاحبها او اشترى مسلم من ذي ارض خراج يجب الخراج ولو منعه انسا
 من الزراعة او كان الخراج مقاسمة لا يجب شيء سراج وقد علمت ان الخراج

من اراضي مصر اجرة لأخراج فأن يفعل إلا أن من الأخذ من الفلاح وإن لم يزرع
ويسمى ذلك فلاحاً واجارة على السكفي في ليلة متعينة بعد دارة ويزرع
الأرض حرام بلا شبهة فهو نخوة في الشربانية معزاً للبحر حيث قال وتقدم
مصر إلا أن ليست خراجية بل لأجرة فلا شيء على من لم يزرع ولم يكن مستأجر
ولا جبر عليه بسببها فأن يفعل الظلمة من الإضرار به حرام خصوصاً إذا
الاستغناء بالعلم وقالوا الوزير الأخس قادر على الاعتكاف عفاً عن فعله حرام
الأعلى وهذا يعلم ولا يفتى به كي لا يتجرى الظلمة باع أرضاً خراجية إن بقي
من السنة مقدار ما يتمكن المشتري من الزراعة فعليه الخراج ولا يقطع
البائع عناية ولا يؤخذ العشر من الخارج من أرض الخراج لأنها لا يجتبعان
خلافاً للشافعية ولا يتكرر الخراج بتكرار الخارج في سنة لموظفاً إلا بان كان
خراج مفاصلة تكرر لتعلقه بالخارج حقيقة كالعشر فإنه يتكرر ترك السلطان
أو نائبه الخراج لرب الأرض أو وصبه ولو شفاعت جاز عند الثاني محل له ومصرفاً
والأصل فيه وما في الحاوي من ترجيح حله لغير المصروف خلاف المشهور
وترك العشر لا يجوز إجماعاً ويحجه بنفسه للفقهاء سراج خلاف المافي قاعدة لا تفرق
الأمم منوط بالمصلحة من الاستبابة معزاً للبرازية فتنبه وفي النهي يعلم من قول
التالي حكم الأقطاعات من أراضي بيت المال إذا حصلها ان الرقبة لبيت المال
المرحوم له وحينئذ فلا يصح بيعه ولا هبته ولا وقفه ثم له اجارته تنجز على
اجارة المستأجر ومن المحاورث لواقعتها السلطان له ولا ولادة ونسبه وعقبه
على أن من مات منهم انتقل نصيبه إلى أخيه ثم ساء السلطان وانتقل من أقطع
له في ذلك من سلطان آخر هل يكون لا ولادة لم اره ومقتضى نواعدهم

الغناء التعليل بموت المعلق فتدبرة ولو أقطعه السلطان ارضامونا او
 ملكها السلطان ثم اقطعها له جاز وقفه لها والارصاد من السلطان ليس
 بايقاف التبة وفي الاشياء قبيل القول في الدين افنى العلامة قاسم بصحة
 اجارة المقطع وان الامام ان يخرج به متى شام وقيد ان يحجم بغير الوات اما
 الموت فليس للامام اخراجه عنه لانه تملكه بالاحياء فليحفظ **فصل**
 في الجزية هي لغة الجزاء لانها خربت عن القتل والجمع جزى كالمحبة و
 لحي وهي نوعان الموضوع من الجزية بصلح لا يقد ولا يغير تحزاعن العدا
 وما وضع بعد ما قهر او اقروا على املاكهم في كل سنة على فقير معتقل
 يقد على تحصيل النقدين باي وجه كان بتأبيع وتكفي صحته في اكثر السنة
 هداية اثنا عشر درهما في كل شهر درهم وعلى وسط الحال ضعفه في كل شهر
 درهمان وعلى المكور ضعفه في كل شهر اربعة دراهم وهذا للتسهيل **السيا**
 الوجوب لانه باول الحول بنابه ومن ملك عشرة الاف درهم فصاعدا
 ومن ملك مائتي درهم فصاعدا متوسط ومن ملك مائة المائتين او
 لا يملك شيئا فقير قال الكرخي وهو احسن الاقوال وعليه الاعتماد بحر
 واعتبر ابو جعفر الحارثي وهو الاصح تارخا فيه ويعتبر وجوده في
 آخر السنة فتح لانه وقت وجوب الاداء وهو موضع على كتابي يداخل في
 السامرة لانهم يدعون بشريعة موسى عليه السلام وفي الفساري الفرج
 والارمن واما الصابئة ففي الخانية تؤخذ منهم عند خلافهما ومجوسي
 ولو غير ما اوضعه عليه الصلوة والسلام على مجوس مجرورين عجمي لجواز
 استرقاقه فجاز ضرب الجزية عليه لا على وثني عربي لان المجرة في جعفر

فلم يعذر ومرتد فلا يقبل منهما إلا الإسلام أو السيف ولو ظهرنا عليهم
 فنساءهم وجبوا لهم فئى وجبى وأمرأة وعبد ومكاتب ومدبر وابن
 أم ولد وزمن من زمن يزمن زمانة نقص بعض أعضائه أو تعطل
 قواه فدحل المفلوج والشيخ العاجز وأعمى وفقير غير معتل وراهب
 لا يخالط لأنه لا يقتل والجزية لا سقاطه وجزم الحدادى بوجوبها
 ونقل ابن الكمال أنه القياس ومفاده أن الاستحسان بخلافه فتأمل
 والعبرة في الأهلية للجزية وعدمها وقت الوضع فمن أفان أو عتق أو بلغ أو
 برأ بعد وضع الإمام لم توضع عليه بخلاف الفقير إذا البسر بعد الوضع حيث
 توضع عليه لأن سقوطها الجزء وقد زال اختيار وهي أى الجزية ليست
 رضا منا بكفهم كما طعن المحدث بل إنما هي عقوبة لهم على إقامتهم على الكفر
 فإذا جاز أمهاتهم للاستدعاء إلى الإيمان بدونها فيها أول وقال تعالى فمن
 نعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وأخذها عليه الصلاة والسلام من
 مجوس هجر ونصارى بجران وأقرهم على دينهم ثم فرغ عليه بقوله فنسقط
 بالإسلام ولو بعد تمام السنة ويسقط المجل لسنة لا السنين فيرد عليه
 سنة خلاصه والموت والتكرار للتدخل كما سيحى والعنى والزمانة وصريره
 فقير أو مقعد أو شيخا كبير لا يستطيع العمل ثم بين التكرار فقال وإذا اجتمع عليه ^{حوال}
 تدخلت والأصح سقوط جزية السنة الأولى بدخول السنة الثانية زيل على أن الرجوع
 بأول الحول بعكس خارج الأرض ويسقط الخراج بالموت في الأصح حار وبالدخول
 كالجزية قيل لا يسقط كالعشر وينبغي ترجيح الأول لأن الخراج عقوبة بخلاف العشر
 بمقتال المص وغزاه في الحيا لصاحب المذهب فكان هو المذنب وفيها لا يحمل أهل الغلة ^{نحو}

الخراج ولا تقبل من الذمي لو بعتها على يد غايبه في الاصح بل يكلف ان يأتي
 بنفسه فيعطيهما قائما والقابض منه قاعدا هداية ويقول اعط يا عدو الله
 ويضعه في عنقه لا يا كافريا ثم القايل ان اذاه به قدنيه ولا يجوز ان
 يحد ثوابيعة كنيسة ولا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة ولا ضماحاو
 في دار الاسلام ولو قرية في المختار فتح ويعاد المنهدم اى هذا ما هدم
 الامام به لما انهدم اشباه في آخر الدعا يرفع الطاعون من غير زيادة
 على البناء الاول ولا يعدل عن النقص الاول ان كفى وتماه في شرح الوهاب
 واما القديمة فترك مسكنها في الفتحة ومعبدا في الصليحة بح خلافا لما
 في القمسا في فتنة ويميز الذمي عنا في زيه بالكسربا سة وهيشة وركبه
 وشرجه وسلاحه فلا يركب خيلا الا اذا استعان بهم الامام لمحاربة
 وذب عنا ذخيره وجاز بغل كحار تنار خانيه وفي الفتح هذا عند المتكلمين
 واختار المتأخرون انه لا يركب اصلا الا لفرورة وفي الاشباه والمعتمدان
 لا يركبوا مطلقا ولا يلبسوا العمام وان ركب الحمار لفرورة ترك في الجامع
 سرجا كالكاف كالبردة في مقدمه شبه الرمانة ولا يعمل بسلاح ويظهر
 الكسيتج فارسي معرب الزنار من صوف او شعر وهل يلزم تمييزهم بكل العلامة
 خلاف اشباه والصحيح ان فتحها عنوة فله ذلك والافعل الشرط تنار خانيه
 ويمنع عن لبس العمامة ولو زرقا او صفرا على الصواب نه ونحوه في البحر واعتمد
 في الاشباه كاقدمناه وانما تكون طويلة سودا ومن زنار الابريسم والشياب القان
 والمنخضة باهل العلم والشرف كصوف مريع وجوخ رفيع وابراد رفيقة
 ومن استكتابة ومباشرة يكون بها معظما عند المسلمين وتماه في الفتح

وفي الحاوي ينبغي ان يلزم الصغار فيما يكون بينه وبين المسلمين في كل شيء
 وعليه فيمنع من القعود حال قيام المسلم عند محرم ويحرم تعظيمه وتكرمه
 مسامحته ولا يبدأ بسلام الحاجة ولا يزداد في الجواب على وعليك ويضيق
 في المرور ويجعل على دأره علامة وتماه في الاشياء من احكام الذمى وفي
 شرح الوهبانية للشرنبلاني ومنعون من استيطان مكة والمدينة لانها
 من ارض العرب قال عليه الصلاة والسلام لا يجتمع في ارض العرب
 دينان ولو دخل للتجارة جاز ولا يطيل واما دخوله المسجد الحرام فذكر في
 السير الكبير المنع وفي الجامع الصغير عدمه والسير الكبير آخر تصنيف محمد رحمه الله
 تعافا لظاهرانه اورديه ما استقر عليه الحال انتهى وفي الخاتمة تميز
 نسائهم لا عبدهم بالكتيب والذمى اذا اشترى دارا اي اراشراها
 في المهر لا ينبغي ان تباع منه ولو اشترى يجبر على بيعها من المسلم وقيل لا
 يجبر الا اذا كثرت رقت وفي معروضات المفتي السيد السعود من كتاب الصلاة
 سئل عن مسجد لم يبق في اطرافه بيت احد من المسلمين واحاط به الكفرة
 فكان الامام والموند فقط لاجل وظيفتهما يذهبان اليه فيوزنان ويصلان
 به قبل تحل لهما الوظيفة فاجاب تلك البيوت تاخذها المسلمون بقيمتها
 جبراعا الفور وقد ورد الامر الشريف السلطاني بذلك ايضا فالحاكم لا يورثها
 اصلا انتهى فليحفظ وفيها من الجهاد وبعد ان ورد الامر الشريف السلطاني بعدم
 استخدام الذميين للعبيد والجوار لو استخدم ذمى عبدا او جارية ماذا يلزمه
 فاجاب يلزمه التعزير الشديد والحبس في الخاتمة ويومرون بالكار استخفافا
 لهم وكذا تميز دورهم عن دورنا انتهى فليحفظ ذلك واذا تكاري اهل الذمة دورا

فيما بين المسلمين ليسكنوا فيها في المصر حار لعود نفعه اليها وليروا نفعها لينا فيسلموا
 بشرط عدم تقبيل الجماعات بسكنائهم شرطه الامام الحلو انه فان لزم ذلك من
 سكنائهم امر واما الاعتزال عنهم والسكن في بناحية ليس فيها مسلمون وهو محفوظ
 عن ابو يوسف مجمع الذخيرة وفي الاشياء واختلف في سكنائهم بيننا في المصر
 والمعتدل الجواز في محلة خاصة انتهى واقره المص وغيره لكن رده شيخ الاسلام
 خوادم زاده وجزم بانه فهم خطأ فكانه فهم من الناحية المحلة وليس كذلك
 فقد صرح القمى في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن الشافعي انه
 يومرون ببيع دورهم في امصار المسلمين والخروج عنها وبالسكن خارجا مثلا
 يكون لهم محلة خاصة نقلا عن النسفي والمراد اي بالمنع المذكور عن الامصار
 ان يكون لهم في المصر محلة خاصة يسكنونها ولهم فيها منعة عارضة كمنعة
 المسلمين فاما سكنائهم بينهم وهم مقهورون فلا كذلك كما في فتاوى الاسكندرية
 فليحفظ وينتقض عهدهم بالغلبة على موضع الخراب او بالحاق بدار الحرب
 زاد في الفتح او بالامتناع من قبول الجزية او يجعل نفسه طليعة للمشركين
 بان يبعث ليطلع على اخبار العدو ولولم يبعثوا لذلك لم ينتقض عهدهم وعليه
 بمحمل كلام المحيط وصار الذي في هذه الاربع صور كالمرتد في كل احكامه
 الا انه لو اسرى سرق والمرتد يقتل ولا يجبر على قبول الذمة والمرتد يجبر
 على الاسلام لا ينتقض عهده بقوله نقضت العهد بل على خلاف
 الامان للحربي فانه ينتقض بالقول بحرب ولا بالاء عن اداء
 الجزية بل عن قبولها كما مر ونقل العيني عن الواقعات
 قتله بالاباء عن الاء قال وهو قول الثلاثة لكن

ضعفه في البحر لا الزنا بمسئلة وقتل مسلم واقتان مسلم عن دينه وقطع
الطريق وسب النبي صلى الله عليه وسلم لان كفره المقارن له لا يمنعه فالطا
لا يرفعها فلو من مسلم قتل كما سيحيم ويؤدب الذي ويعاقب على سببه ^{سلام}
او القتل او النبي صلى الله عليه وسلم حاوي وغيره قال العيني واختيارى في
السب ان يقتل انتهى وبتبعه ابن الهمام قلت وبه افق شيخنا الخير ^{ملي}
وهو قول الشافعي ثم رايت في معروضات المفتي الى السعودية وروى امر
سلطاني بالعمل لقول ائمتنا القائلين يقتله اذا اظهر انه معتاده وبه افق ثم
افق في بكر اليهودي قال البشر النضالي نبك عيسى ولقد نابا به يقتل لسبه
الانبياء عليهم الصلوة والسلام انتهى قلت ويؤيد ^{بنه} ابن كمال باشا في اخاد
الاربعينية في الحديث الرابع والثلاثون يا عايشة لا تكوني فاحشة ما
والحق انه يقتل عندنا اذا أعلن بشتمه عليه الصلوة والسلام صرح به
في سير الذخيرة حيث قال واستدل محمد بن لبيان قتل المرأة اذا علنت
بشتم الرسول صلى الله عليه وسلم بما روي عن ابن عدي لما سمع عصما
بنت مروان تؤذي الرسول قتلها لبلامدحه صلى الله عليه وسلم على ذلك
انتهى فيلحفظ ويؤخذ مال بالغ تغلبي وتغلبة لا من طغلام ^{الخارج}
ضعف زكنا باحكامها مما تجب فيه الزكوة الموهودة بيننا لان الصلح
وقع كذلك ويؤخذ من مولاة معتق التغلبي في الجزية والخراج كولي ^{الشي}
وحديث مولى القوم منهم مخصوص بالايجاع ومصروف الجزية والخراج و
مال التغلبي وهذا يتهم الامام وانما يقبلها اذا وقع عند من ان قتلنا ^{للك}
لا الدنيا جوهره وما اخذ منهم بلا حروب ومنه تركة ذي وما اخذ ^{عاش}

منهم ظهيريه معاليها خبر مصرف كسد تقورنا وينا قنطرة وجسر كفا
 العلماء والمتعلمين نجس وبه يدخل طلبه العلم فتح والقضاء والتعال ككتبه
 قضاء وشهوده قسده ورقبا سوا حل وزرق المقاتلة وزراريم اى زاري
 كل من ذكر مسكين واعتمد في البرقايلا ويمل يعطون بعد موت ابايهم حالة
 الصغرم اذ والى هنا تمت مضاريف بيت المال ثلاثة فهذا مصرف جرية
 وخواجه ومصرف زكوة وعشر مرفى الزكوة ومصرف خمس وركار مرفى السير
 وبقي رابع وهو لقطه وتركه بلا وارث ودية مقتول بلا ولي ومصرفها
 لقط فقير وفقير بلا ولي وعلى الامام ان يجعل لكل نوع بيتا يخصه وله
 ان يستقر من احد ما يصرفها للاخر ويعطي بقدر الحاجة والفقه
 والفضل فان قصر كان الله عليه حسيا زليعي وفي الحاوي المراد بالمال ^{فظ}
 في حديث لما فظ القرآن ما تادينا رهو المفتى اليوم ولا تئى لذي في بيت المال
 الا ان يهلك لضغفه فيعطيه ما يسد جوعته ومن مات من ذكر في نصف
 الحول حرم من العطا لانه صله ولا تملك الا بالقبض واهل العطا في رما
 القايم والمفتى والدرس صد الشريعة ولو مات في اخره او بعد تمامه
 كما صححه اخي زاده يستحب الصرف الى قريبه لانه اوفى بقبه فيندب
 الوفاء له ومن تجله ثم مات او عزل قبل الحول قيل يجب رد ما بقى وقيل لا
 كالنفقة زليعي والودن والامام اذا كان له ما وقف ولم يستوفيا حتى ماتا
 فانه يسقط لانه كالصله وكذلك القايم وقيل لا يسقط لانه كالاجرة و
 وهذا ثابت في نسخ الشرح نسا قطن من نسخ المتن صنا وتماه في الدرر
 قد لخصناه في الوقف باب المرتد مولغة الراجع مطلقا

وشرياً راجع عن دين الاسلام ولكنها اجراء كلمة الكفر على اللسان بعد الايمان
 وهو تصديق محمد صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به عن الله تعالى مما
 علم بحجته ضرورة وهل هو فقط او هو مع الاقرار قولان واكثر الخفية على
 الثاني والمتحقق على الاول والاقرار شرط لا جبر الاحكام الدورية بعد الاتفاق
 على انه يعتقد متى طوب به اتي به فان طوب به فلم يفر فهو عز عناد قاله
 المصنف وفي الفتح من هزل لبعض كفار الردوان ما يقتضيه للاحتجاج فهو
 كفر العناد والكفر لغة السوء شراً تكذيبه صلى الله عليه وسلم في شيء مما جاء
 من الدين ضرورة والفاظ تعرف في الفتاوى بل افردت بالتأليف مع انه
 لا يفتي بالكفر بشيء الا فيما اتفق المشايخ عليه كما سيجي قال في البحر قد رت
 نفسي ان لا افتي بشيء منها وشرائط صحتها العقل والصحو والطوع فلا يصح
 ردة محبون ومحتوة وموسوس وصبي لا يعقل وسكران ومكره عليها و
 ما البلوغ والذكورة فليس بشرط بدائع وفي الاشتباه لا تصح ردة سكران
 الا الردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفى عنه من ارتد عن عرض
 الحاكم عليه السلام استجباً با على المذهب بلوغه الدعوة وكشف شبهته
 بيان لشدة العرض ومحيس وجواب قيل بثلاثة ايام يعرض عليه الاسلام
 في كل يوم منها خانية ان استمهل اي طلب المملة ولا قتله من ساعته
 الا اذا رجي اسلامه بدائع وكذا لو ارتد ثانياً لكنه يضرب وفي الثالثة محبس
 ايضا حتى تظهر عليه التوبة فكذلك تارخانية قلت لكن نقل في الرواية عن
 آخر حديث الخانية مغر بالبلخي ما يفيد قتله بلا توبة فيه فان اسلم
 فيها ولا قتل لحديث من بدل دينه فله قتله واسلامه ان يتبرأ عن الاديان

سرح الإسلام أو عن ما انتقل إليه بعد نطقه بالشهادتين وتماحه في
 الفتح ولو أتى بهما على وجه العادة لم ينفعه ما لم يتبرأ بزازية وكرة تنزيها لما
 قتله قبل العرض بلا ضمان لأن الكفر مبيح للدم قيد باسلام المرتد لأن
 الكفار اصناف خمسة من ينكر الصانع كالدهرية ومن ينكر الوجدانية
 كالشوية ومن يقربهما لكن ينكر بعثة الرسل كالفلوسفة ومن ينكر الكل
 كالوثنية ومن يقرب الكل لكن ينكر عموم رسالة المصطفى صلى الله عليه وسلم
 كالعيسوية فيكتفي في الأولين بقول لا اله الا الله وفي الثالث بقول محمد
 رسول الله وفي الرابع باحدهما وفي الخامس بهما مع التبري عن كل دين
 يخالف عن دين الإسلام بدافع وآخر كراهية الدر وحسنه فيستفسر
 من جهل حاله بل عم في الدر اشتراط التبري في كل يهودي ونصراني ومثله
 في فتاوى المصنف وابن نجيم وغيرهما وفي رهن قاري الهداية كذا ائقينا
 والذي ائقينا به صحته بالشهادتين بلا تبرى لأن التلفظ بهما صار علامة على
 الإسلام فيقتل ان رجع ما لم يبعد واعلم انه لا يفتي بتكفير مسلم امكن حمل
 كلامه على حمل حسن او كان في كفره خلاف ولو كان ذلك رواية ضعيفة
 كما حرره في البحر وعزاه في الاشبا إلى الصغرى وفي الدر وغيرها اذا كان في
 المسئلة وجوه توجب الكفر واحد يمنع فعل المفتي الميل لما يمنع ثم
 لو نيت ذلك فسلم ولا لم ينفعه حمل المفتي على خلافه وينبغي التعوذ بهذا
 الدعاء صباحا ومساء فليسبب العصمة من الكفر بوعده الصادق الامين
 صلى الله عليه وسلم اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك وانا اعلم واستغفر
 لما لا اعلم انك انت علام الغيوب وتوبة البأس مقبولة دون ايمان البأس

وكل مسلم ارتد فتوبته مقبولة إلا جماعة من تكررت ردتته على ما مروا والكافر
 بسبب بني من الأنبياء فإنه يقتل حدا ولا تقبل توبته مطلقا ولو سب الله تعالى
 قبلت لأنه حق الله تعالى والأول حق عبد لا يزول بالتوبة ومن شك في عذ
 وكفرة كفر تمامه في الدنيا في فضل الجزية مغفر بالذرية وكذا لو بغضه باب ^{القلب}
 فتح واشتباؤه وفي فتاوى المصنف ويجب الحاق الاستهزاء والاستغفان به
 لتعلق حقه أيضا وفيها سئل عن قال الشريف لعن الله والداك ووالدك الذين
 خلفوك فأجاب الجمع المضاف نعم ما لم يتحقق عهد خلافا لأبي حاشم وإمام
 الحرمين كما في جمع الجوامع وحينئذ فيم حضرة الرسالة فينبغي القول بكفره و
 ذكره بسببه لا توبة له على ما ذكره البرازي وتوارد الشارحون نعم والخطو ^{الخطو}
 هشام وإمام الحرمين فلا كفر وهو اللاتي بمذهبن التصريح بليل إلى ما
 لا يكفر فيهما من نقص مقام الرسالة بقوله بأن يسبه صلى الله عليه وسلم أو
 بفعله بأن بغضه بقلبه قتل حدا كما مر في صرح به لكن صرح في آخر الشفا بأن حكمه
 كالمرتد ومفاد قبول التوبة كما لا يخفى زاد المصنف في شرحه وقد سمعت من
 مفتي الخنفية بمصر شيخ الإسلام ابن عبد العال أن الكمال وغيره تبعوا البرازي
 والبرازي يتبع هذا السيف المسلول وغرارة إليه ولم يفرغ لاحد من علماء الخنفية
 وقد صرح في النسخ بعين الحكام وشرح الطحاوي وحاوي الزاهد
 غيرها بأن حكمه كالمرتد ولفظ النسخ من سب الرسول صلى الله عليه وسلم
 فإنه مرتد وحكمه حكم المرتد وفعل به ما يفضل بالمرتد انتهى وهو ظاهر
 في قبول توبته كما مر من الشفا انتهى فليحفظ قلت وظاهر الشفا أن
 قوله يا بن الف خنزير يا بن مائة كلب وإن قوله لها شني لعن

الله بني هاشم كذلك وان شتم الملائكة كالانبياء أو من حوادث الفتوى ما لم
 حنفي بكفرة بسب بني هاشم للشافعية ان يحكم بقبول توبته الظاهر نعم لانها حادثة
 اخرى وان حكم بموجبه نهى قلت ثم رايت في معروضات المفتي ابي السعد
 سؤالا لمخضه ان طالب علم ذكر عند كحديث من احاديث النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال اكل احاديث النبي صلى الله عليه وسلم صدق يعمل بها
 فاجاب بانه يكفر اذا سبب استغفامه الانكاري وثانيا بالحقاقه الشين
 للنبي صلى الله عليه وسلم ففي كفرة الاول عن اعتقاده وموت به يد الايمان
 فلا يقتل والثاني يفيد الزندقه فبعد اخذ لا تقبل توبته اتفاقا فيقتل
 وقبله اختلف في قبول توبته فعند ابي حنيفة قبل فلا يقتل وعند بقية
 الامة لا تقبل ولا يقبل حد فلذلك ورد امر سلطان في سنة ٩٣٢ لقضاء لك
 المحمية برعاية راي الجانبين بانه ان ظهر صلاحه وحسن توبته واسلا
 لا يقتل ويكتفى بتغذية وحسنه عملا بقول الامام الاعظم وان لم يكن من
 اناس قبل خبرهم قتل عملا لقول الامة ثم في سنة ٩٥٥ نفرد من الامور
 آخر في نظر القائل اى الفريقين هو فيعمل بمقتضاه انتهى فليحفظ وليكن
 التوفيق أو الكافر بسب الشيخين أو بسب احدهما في البحر من الجوهره
 مغريا للشهيد من سب الشيخين أو طعن فيهما كفر ولا تقبل توبته وبه
 اخذ الدبوسي والواليث وهو المختار للفتوى انتهى وحرم به في الاشباه
 واقرة المصنف قائلا وهذا يقوى القول بعدم قبول توبه من سب الرسول
 صلى الله عليه وسلم وهذا هو الذي يلزم التعويل عليه في الافتاء والقضاء
 رعاية لجانب حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم انتهى لكن في النهي هذا لا وجوب

له في اصل الجوهرية وانما وجد على ما مشى بعض النسخ فالحق بلا صلح مع
 لا ارتبط له بما قبله انتهى قلت ويكفي ما مر من الامر وقد برز في المعارضات
 المزورة ما معناه ان من قال عن فصوص الحكم للشيخ محي الدين العربي انه
 خارج عن الشريعة وفي صنفه لاضلال الخلق ومن طالعه ملحد ما ذا يبرمه
 اجاب نعم فيه كلمات تبين الشريعة وتكفي بعض المحققين لا راجعها الى الشريعة
 لكننا نيقن ان بعض اليهود افترها على الشيخ قدس سره فيجب الاحتياط بان
 مطالعة تلك الكلمات وقد صدر امر سلطاني بالنهي فيجب الاجتناب من كل
 انتهى فليحفظ وقد انتهى صا الزاموس عليه فكتب اللهم انطقنا بما فيه رضا
 الذي اعتقده وادين الله به انه كان ^{عليه السلام} الله عنه شيخ الطريقة حلا
 وعلما وامام الحقيقة حقيقة ورسا ومحي رسوم المعارف فعلا واسما واذا
 تسفل فكر الرا في طرف من علمه عرفت خواطره عباب لا تكدرة الدلا هو متجا
 تقاصاعنه الا اذا كانت دعوته تحرف الطبايق وتفرق بركاته فتملا الافاق
 والى اين اصفه وهو يقينا فوق ما وصفته وانا طق بما كتبه وغالب ظني
 ما انصفته وما عي اذا ما قلت معتقدي * دع الجهول يظن الجهول وانا
 * والله والله والله العظيم من * اقام حجة لله برهاننا * ان الذي قلت
 بعضا من مناقبه * ما زدت الا بالعلم زدت نقصانا * الى ان قال من خواص كتبه
 ان من واظب على مطالعتها انشرح صدره لفك العضلات وحل المشكلات
 وقد انتهى عليه العارف عبد الوهاب الشمراني سيما في كتابه تنبيه الاغيا
 على فطرة من بحر علوم الاولياء فعليك به وبالله التوفيق والكافر سبب اعتقاد
 السحر لا توبه له ولو امر اة في الاصح لسعيها في الارض بالفساد ذكره الز

ثم قال وكذا الكافر بسبب الزندقة لا توبة له وجعل في الفتح ظاهر المذهب
 لكن في خطر الخانية الفتوى على انه اذا اخذ الساحر او الزنديق الحروف
 الداعي قبل توبته ثم تاب لم تقبل توبته وقيل لو اخذ بعد ما قبلت وافاد
 في السراج ان الخناق كالساحرة توبة له وفي الشمني الكامن قيل كالساحر
 في حاشية البيضاوي لملا خسر والداعي الى الالحاد والاباحي كالزنديق
 وفي الفتح وللناقد الذي يظن الكفر ويظهر الاسلام كالزنديق الذي لا يتد^ن
 بدين وكذا من علم انه ينكر في الباطن بعض الضرورات كحرمته الخمر ويظهر
 اعتقاد حرمته وتماه فيه وفيه يكفر الساحر بتعلمه وفعله اعتقد تحريمه
 اولا وقيل انتهى لكن في خطر الخانية لو استعمله للتجربة او الامتحان ولا يعتقده
 لا يكفر وحينئذ فالمستثنى احد عشر اعلم ان كل مسلم ارتد فانه يقتل
 ان لم يتب الا جماعه المراءة والخنى ومن اسلامه تبعا والصبي اذا اسلم
 والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا زاد في ال^{شبهة}
 ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين انتهى ولو شهد نصرانيان على
 نصراني انه اسلم وهو ينكر لم تقبل شهادتهما وقيل تقبل ولو على نصرانية
 قبلت اتفاقا ونماه في آخر كراهة الدار ويلحق بالصبي من ولدته الم^{تد}
 بينا اذا بلغ مرتدا والسكران اذا اسلم وكذا اللقيط لان اسلامه حكمي لا حقيقي
 وقيد في الخانية وغيرها المكره بالحربي اما الذي والمستامن فلا يصح
 اسلامه انتهى لكن جملة الصنف في كتاب الاكراه على جواب القياس وفي
 الاستحسان يصح فليحفظ وحينئذ فالمستثنى اربعة عشر شهودا على
 مسلم بالردة وهو منكر لا يتعذر ضلاله لا لتكذيب الشهود العدل بل لان انك^{ارة}

توبة ورجوع يعني فيمنع القتل فقط ويثبت بقية احكام المرتد كحبط عمل و
 بطلان وقف وبنوثة زوجة لفيما تقبل توبته ولا قتل كالردة بسببه عليه
 الصلوة والسلام كما مر اشتباه زاد في البروق قد رايته من يغلط في هذا
 الحمل و اقتره المصنف وحينئذ المستثنى اربعة عشر وفي شرح الوهبانية
 للشربلاني ما يكون كفا اتفاقا يبطل العمل والنكاح فاولاده اولاد زنا ومما
 خلاف يومر بالاستغفار والتوبة وتجديد النكاح ولا يترك المرتد على
 رده باعطاء الحرية ولا بامان موثق ولا بامان موبد ولا يجوز استرقاقه
 بعد اللحاق بدار الحرب بخلاف المرتد خائنه والكفر كله ملة واحدة
 خلافا للشافعي فلو تنصر يهودي او عكسه ترك على حاله ولم يجبر على
 العود ويؤثر ملك المرتد عن ماله زوالا ووقوفان اسلم عاد ملكه وان ما
 او قتل على رده او حكم بالمحاكمة ورث كسب اسلامه وارثه المسلم ولو زوجته
 بنظر العدة زليجي بعد قضاء دين اسلامه وكسب رده في بعد قضاء
 دين رده وقلا ميراث ايضا لكسب المرتدة وان حكم القاضي بالمحاكمة عتق
 مدبرة من ثلث ماله وام ولد من كل ماله وحل دينه وقسم ماله ويؤثر
 مكاتبه الى الورثة والاولاد للمرتد لانه المعتقد با ايج وينبغي ان لا يصح ^{القضا}
 به الا ضمن دعوى حق العبد نهرا اعلم ان تصرفات المرتد خط اربعة
 اقسام فينفذ منه اتفاقا ما لا يعتمد ثامه ولاية وهي خمس الاستيلاء
 والطلاق وقبول الهدية وتسليم الشفعة والجر على عبده الماذون و
 يبطل منه اتفاقا ما يعتمد الملة وهي خمس النكاح والذبيحة والصيد
 الشهادة والارث ويتوقف منه اتفاقا ما يعتمد المساواة وهو المفاوضة

او ولاية متعديّة وهو التصرف على ولد الصغير ويوقف منه عند
 الامام وينفذ عند هاكل ما كان مبادلة مال بمال او عقد تبرع
 كالبايعة والصرف والسلم والعقود والتدبير والكتابة والهبة و
 الرهن والاجارة والصالح عن اقرار وقبض الدين لانه مبادلة حكمية
 والوصية وبقي امانته وعقله ولا شك في بطلانها واما ايداعه
 واستيداعه والتقاطه ولقطه فينبغي عدم جوازها ^{ان} فخران ^{اسلم}
 نفذ وان هلك بموت او قتل او لحق به الحرب وحكم بالحق بطل
 ذلك كله فان جاء مسلما قبله قبل الحكم فكانه لم يرتد وكما لو
 عاد بعد الموت الحقيقي زليحي وان جاء مسلما بعد وماله مع
 وارثه اخذ بقضاء ارضه ولو في بيت المال لانه في النهروان هلك ماله
 او ازاله الوارث عن ملكه لا ياخذ ولو قاسم الصحة لقضائه ولا يدره وام ^{لده}
 ومكانه له ان لم يرد وان عجز عاد رقيقا ^{لده} ويقتضيه ما ترك من عبادة
 في الاسلام لان ترك الصلوة والصيام مصيبة والمعصية تبقى بعد الردة
 وما دى منها فيه يبطل ولا يقضى من العبادات الا الحج لانه بالردة صار
 كالكافر الاصيل فاذا اسلم وهو غني فعليه الحج فقط مسلم اصاب مالا او
 شيئا يجب به القصاص او حد السرقة يغير المال المسروق لا الحد خانية و
 اصله انه يواخذ بحق العبد واما غيره ففيه التفصيل والدية ثم ارتد او
 اصابه وهو مرتد في دار الاسلام ثم لحق وحاربا رانانا ثم جاء مسلما يواخذ
 به كله ولو اصابه بعد ما لحق مرتدا فاسلم يواخذ بشي من ذلك لان الحرب
 لا يواخذ بعد الاسلام بما كان اصابه حال كونه محاربا ^{بآ} بالنا اخبرت بارتد

زوجها فلها الزوج باخرصد العدة استحسانا كما في الاخبار من ثقة
 بموته او تطبيقه فلا وكذا لو لم يكن ثقة فانابها بكتاب طلاقها والكبر اباها
 انه حق لا باس بان نفقة وتزوج مبسوط والمرتبة ولو صغيرة او خنثى بجر تحبس
 ابدا ولا تجالس ولا تاكل حقايق حتى تسلم ولا تقتل خلافا للشافعية وان قبله
 احدا لا يضمن شيئا ولو اتم في الاصح وتحبس عند مولاهما لخدمته سوى الوط
 سواء طلب ذلك ام لا في الاصح ويتولي ضربها جماعة بين المحقين وليس للمرتدة
 الزوج بغير نزعها به يغتصب وعن الامام تسترق ولو في دار الاسلام ولو افته
 به حسبا فقصدها السى لا باس به وتكون فته للزوج بالاستيلاء محبتي و
 في الفتح انها في المسلمين فيشتريها من الامام او يهبها له لو مصرفا وصح نصرها
 لانها لا تقتل والاسباب مطلقا لو رثتها ويرثها زوجها المسلم لو مرضية وماتت
 في العدة كما مر في طلاق المراجعة قلت وفي الرواها انه لا يرثها لو صحبة لا
 لا تقتل فلم تكن فارة فامل ولدت امته فادعاه فهو ابنه حريته في امته
 المسلمة مطلقا ولدت لا تمل من نصف حول او اكثر لا سلامه تبعه لاهله ولا مسلم
 يرث المرتد ان مات المرتد او لحق به ارسهم وكذا في امته النصرانية اي الكتاب
 اذا جاءت اكثر من نصف حول منذ ارتد وكذا لنصفه لعلوقه من عام المرتد
 في تبعه لقبره للاسلام بالجبر عليه والمرتد لا يرث المرتد وان لحق بماله ابي
 مع ماله وظهر عليه فهو ابي ماله في لا نفسه لان المرتد لا يسترق فان حج
 اى جدد ماله في مال سواه قضى بلحاظه او لا في ظاهر الرواية وهو الوجه فتح
 فلمحق تانيا بماله وظهر عليه فهو وارثه لانه بالحق انتقل لوارثه فكان
 ملكا قد يباحكه ما مر انه له قبل قسمته بلا شيء وبعد ما بقيته ان شاء

ولا يأخذ لو مثليا لعدم الفائدة وان قضى بعبد شخص مرتد لحق بدارك
 لابنه فكاتبه الابن فجاء المرتد مسلما فبذل لها والولاء كلاهما الاب
 الذي عاد مسلما يجعل الابن كالوكيل مرتد قتل رجلا خطاء فليحق او قتل قد
 في كسب الاسلام ان كان والا ففي كسب الردة مجموع الخيانة وكذا لو اقر بعصب
 اموال كان الغضب بالمعائنة او بالمينة فانه في الكسبين اتفاقا ظهيرية
 واعلم ان جنابة العبد والامتناع الكاتب كجنابيتهم في غير الردة قطعت يده
 عمدا فارتد والعياذ بالله تعالى ومات منه او لحق فحكم به فجاء مسلما
 متسبحة ضمن القاطع نصف الدية في ماله لو ارتد في المسئلتين لان السراية
 حلت محل لا غير معصوم فاهدت قيد بالعبد لانه في الخطا على العاقلة و
 قيدنا بالحكم بلحاظه لانه ان عا د قبله او اسلم صحناء ولم يلحق فأت منه
 بالسراية ضمن الدية كلها لكونه معصوما وقت السراية ايضا ارتد القاطع
 فقتل او مات ثم سرى الى النفس فهذا لو عمد القوات محل القود ولو خطاء
 فالدية على العاقلة في ثلاث سنين من يوم القضاء عليهم خانية ولا عاقلة
 لموتد ولو ارتد مكاتب ولحق واكتسب مالا فاخذ بماله ولم يسلم فقتل فبذل
 مكاتبه لولاه وما بقي من ماله لو ارتد لان الردة لا تؤثر في الكتابة زوجا
 ارتد او لحقا فولدت المرتدة ولدا ودول له اي لذلك المولود ولد فظهر عليهم جميعا
 فالولدان في كاصلهما والولد الاول يجبر بالضرب على الاسلام وان جبلت
 به شه لتبعيته لا بويه لا الثاني لعدم تبعيته المبدع على الظاهر فحكمه كربي
 وقيد بردتها لانه لو مات مسلم عن امرأة حامل فارتدت ولحق فولد
 هناك ثم ظهر عليهم على اهل تلك الدار فانه لا يسترق ويرث اباة لانه مسلم

ولم تكن ولده حتى سبت ثم ولدته في دار الاسلام فهو مسلم تعالاه
مروق تعالاه فلا يرت اباه لوقه بدائع واذا ارتد صبي عاقل صح خلافا
للتاني ولا خلاف في تخليده في النار لعدم العفو عن الكفر بل هو كاسلا
فانه يصح اتفاقا فلا يرت ابويه الكافرين تفريع على الثاني ويحبر عليه
بالضرب تفريع على الاول والعاقل المميز وهو ابن سبع فالكفر مجتنب ^{جدا}
وقيل الذي يعقل ان الاسلام سبب النجاة ويميز الخبيث من الطيب و
المحلو من المرقا له الطرسوسي في انفع الوسائل قائلا ولم ارم من قدرة
بالسن قلت وقد رايت نقله ويؤيد انه عليه الصلوة والسلام عرض
الاسلام على علي رضي الله تعالى عنه وسنه سبع وكان يفخر به حتى
يسقتكم الى الاسلام طرايا غلاما ما بلغت اوان حلمي * وسقتكم الى
الاسلام قهرا * بصارم هتي وعنان غرمي * ثم هل يقع فضاقل البلوغ
ظاهر كلامهم نعم اتفاقا وفي التجريد المختار عند الماتريدي انه مخاطب
باداء الايمان كالبالغ حتى لو مات بعده بلا ايمان خلد في النار فهو في
شرح الوهبانية * بدعيش دريشان كفر بعضهم * وصح ان لا كفر وهو
المحور * كذا قول شئ لله قيل بكفرة * ويا حاضر يا ناظر ليس بكفر * ومن
الرقص والوا بكفرة * ولا سيما لان اليهود يزعمون * ومن لولي قال طي سقا
* يجوز جهول ثم بعض كفر * واثباتها في كل مجاء خارقا * عن الشفي
النجم يروي ويضمر * باب البغاة البغي لغة ^{المطلب}
ومنه ذلك ما كنا بنفي وعرفا طلب ما لا يحل من جور وظلم فتح وشرعا
هم الخارجون عن طاعة الامام الحق بغير حق فلو بحق فليسوا ببغاة وتما

في جامع الفضولين ثم الخارجون عن طاعة الامام ثلاثة قطاع طريق و
 علم حكمهم وبغاة ويحكمهم خروجهم قوم لهم منعة خرجوا عليه بتاويل يرون
 انه على باطل كفر ومعصية وجب قتاله بتاويلهم يستحلون دماءنا وانا
 وسيبون نسائنا ويكفرون اصحاب نبينا عليه الصلوة والسلام وحكمهم
 حكم البغاة باجماع الفقهاء كما حققه في الفتح واما لم نكفرهم لكونه عن
 تاويل وان كان باطلا بخلاف المستحل بتاويل كما مر في باب الامامة
 والامام يصير اماما مامرا بالمبايعة من الاشراف والاعيان وبان ^{ينفذ}
 حكمه في رعيته خوفا من قهره وجبروته فان بايع الناس الامام ولم ينفذ
 حكمه فيهم لعجزه عن قهرهم لا يصير اماما فاذا صار اماما فاجار لا ينفلان
 كان له قهر وغلبة لعوده بالقهر فلا يفيد ولا ينفلت به لانه مفيد
 خائنة ونمامة في كتب الكلام فاذا خرج جماعة مسلون عن طاعته او
 طاعة نائبه الذي الناس به في امان دله وغلبوا على بلد دعاهم اليه
 اي الى طاعته وكشف شبهتهم استقيا نانا فان تحيزوا مبتغيين حل النافق ^{الهم}
 بالحق تفرق جمعهم اذا الحكم يد ار على دليله وهو الاجتماع والامتناع و
 من دعا الامام الى ذلك اي قتالهم افترض عليه اجابته لان طاعة
 الامام فيها ليس بمعصية فرض فكيف فيها هو طاعة بدائع لوقادرا و
 الا لزم بينه دله وفي المبتنى لو بغوا لاجل ظلم السلطان ولا يمنع عنه
 لا ينبغي للناس معاونتهم ولو طلبوا الموادة اجيبوا اليها ان خيرا
 للمسلمين كما في اهل الحرب والا لا يجابوا بحرو ولا يؤخذ منهم شيء فلو اخذ
 منهم رهونا واخذ امناء رهونا ثم غدا فقتلوا رهونا لا تغفل رهونهم

ولكنهم يحسبون الى ان يهلك اهل النبي او يتولوا وكذا لك اهل الشرك اذا
 فعلوا بهوننا ذلك لا نفعل بهونهم ولكن يجبرون على الاسلام او يصيروا
 ذمة لنا ولولم فئة اجهر على خبرهم اي اثم قتله واتبع موليتهم والا لالعد
 الخوف والامام بالخيار في اسيرهم ان شاء قتله وان شاء حبسه حتى يوب
 اهل النبي فان تابوا حبسه ايضا حتى يحدث توبة سراج ونقاتلهم بالمحقق
 والاغراق وغير ذلك كاهل الحرب وما لا يجوز قتله من اهل الحرب كشنا
 وشيوخ لا يجوز قتله منهم ما لم يقاتلوا ولا يقتل عادل محروم مباشرة
 ملزم بقتله ولم يسب لم ذرية وتحبس اموالهم الى ظهور توبتهم فيرد
 عليهم وبيع الكراع اولى لانه انفع فتح ويقاس عليه العبيد نفر ونقاتلهم
 بسلاحهم وفيهم عند الحاجة ولا ينتفع بغيرها من اموالهم مطلقا
 ولو عند الحاجة سراج ولو قال الباغي تبت والقي السلاح من يده كف
 عنه ولو قال كف عني لا نظري في امري لعلى اتوب والقي السلاح كف عنه
 ولو قال انا على دينك وفعه السلاح لا لان وجود السلاح معه قرينة
 بقاء بعينه فتى القاء كف عنه والا لا فتح ولو قتل باغ مثله وظهر عليهم
 فلا شئ فيه لكونه مباح القتل فتح فلا اثم عليه ايضا وقتلا ناشئ له
 ولا يصل على بغاة بل يكفون ويذفنون بدائع ويكره نقل رؤسهم الى الانا
 وكذا لك روس اهل الحرب لانها مثله وجوزة بعض المشائخ لو فيه كسر
 شوكتهم او فراغ قلبنا فتح ومرفى الجهاد ولو غلبوا على مصر فقتل مصري
 مثله عمدا فظهر على المصر قتل به ان لم يجز على اهله اي المصر احكامهم
 وان جرى لا لا انقطاع ولاية الامام عنهم وان قتل مجادل باغيا ربه مطلقا

وبالعكس إذا قاتل الباغي دقت قتله أنا على باطل لا يرثه اتفاقا لعدم
 الشبهة وإن قال أنا على حق في الخروج على الإمام وأصر على دعواه ورثته
 أما لو رجع تبطل ديانته فلا يرثه ابن كمال في الفتح ودخل باغ بآمان فقتله
 عادل محمد الزمره الدريكي كرا في المستامن لبقاء شبهة الأباخ ويكره
 تحريم بيع السلاح من أهل الفتنة إن علم لأنه إعاقة على المعصية و
 بيع ما يتخذ منه كالحديد ونحوه يكره لأهل الحرب لأهل النبي لعدم
 تفرغهم لعله سلاحا لقرب زوالهم بخلاف أهل الحرب زيلعي قلت وأفاد
 كلامهم أن ما قامت المعصية بعينه بكرة بيعه تحريما والافتقار إليها فهو
 في الفتح ينفذ حكم قاضيهم لو عاد لا ولا ولا ولو كتب قاضيهم إلى قاضيها
 كتابا فإن علم أنه قضى بشهادة عدلين نفذ ولا لا والله سبحانه أعلم
 كتاب اللقيط عقبه مع اللقطة بالجهاد لوضيها
 لغوات النفس المال قدّم اللقيط لتعلقه بالنفس وهي مقدمة على المال
 مولفة ما يلقيط فاعيل بمعنى مفعول ثم غلب على الولد المنبوذ باعتبار اللال
 وشرا اسم لحي مولود طرحة أهله خوفا من العيلة وفرار من تهمة الرقة
 مضيعه آثم ومحروم غانم التقاطه فرض كفاية إن غلب على ظنه فلا
 ولم يرفع ولم يعلم به غيره ففرض عين ومثله روية أعمى تقع في بائر
 شني ولا يندوب لأنه من الشفقة والأحياء وهو حرم مسلم تبعا
 للدار لا بحجة رقة على خصم وهو التلقط لسبق يده وما يحتاج إليه
 من نفقة وكسوة وسكنى ودوا ومهر إذا تزجه السلطان في بيت
 المال إن برهن على التقاطه وإن كان له مال أو قرابة ففي المال أو على فراشه

وارثه ولودية في بيت المال كجنايته لان الغرم بالغرم وليس لاحد اخذ
منه قهر وهلا لامام الاعظم اخذ بالولاية العامة في الفتح لا واقره
المصنف تبع البحر وحرر في النهي نعم لكن لا ينبغي اخذ الا بموجب فلو اخذ
احد خاصه الاول رد اليه الا اذا دفعه باختياره لانه ابطال حقه
وهذا اذا اتحد الملتقط فلو تعدد وترجع احدهما كما لو وجبة مسلم و
كافر فتنازع افضى به للمسلم لانه انفع للقيط خاينة فلو استويا فالر
للقاخير بحر محبتا وثبت نسبه من واحد بمجرد دعواه ولو غير الملتقط
استحسننا لحيوا والا فبالبينة خاينة ومن اثنين مستويين كولد
مشتركة وعبارة المنية ادعاء اكثر من اثنين فعن الامام انه الى خسته
ظاهرة في عدم قبول دعوى الزائد ولا يشترط اتحاد الامام نهى لكن
في القهستاني عن النظم ما يفيد ثبوته من الاكثر فليحروا لو ادعته
امراة واحدة ذات زوج فان صدقها زوجها او شهدت له القابلة
او اقامت بينة ولو رجلا وامراة تين على الولادة صحت دعوتها والا
لما فيه من تحمیل النسب على الغيرون لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة
رجلين ولو ادعته امرأتان واقامت احدهما البينة فهي اولى به
وان اقامتا جميعا فهو ابنهما خلا فالحما الكلم الخاينة وان
ادعاء خارجان ووصف احدهما لامة به اي بجسده لا ثوبه ووفق
فهو اخن اذا لم يعارضها اقوى كبينة الاخر وحرثيه وسبقوا سلا
وسنه ان ارضا فان اشتبه فبينهما ولو ادعى احدهما انه ابنه و
الاخر انه ابنته فاذا هو خنثى فلو مشكلا قضى لهما والا فلان ادعى

انه ابنه ولو شهد للمسلم ذميان وللذمي مسلمان فغضبه للمسلم شارحا
 وبثبت نسبته من ذمي ولكن هو مسلم استحسننا في نزع من يده قبيل
 عقل الاديان ما لم يترن بمسلمين انه ابنه فيكون كافرا فان لم يكن اي ^{حدا}
 في مكان الذمة كقوتهم اوبعية او كنيسة والمسئلة رابعة لانه لما روي
 مسلم في مكانا فسلم او كافرا في مكانهم فكافرا او كافرا في مكاننا او عكسه
 فظاهر الرواية اعتبار المكان كسبقه اختيارا وثبت من عبد وهو حر
 وان ادعى انه ابنه من زوجته الامة عند محمد وكلام الزايحي ظاهر
 في اختياره ولو ادعى حران احد هما انه ابنه من هذه الحرة والآخر من
 هذه الامة فالذي يدعيه من الحرة اولى لشبوتة من جانبين زايحي
 وان وجد معه مال فهو له عملا بالظاهر ولو فوقه او تحته او دابسة
 هو عليها الا ما كان بقرية فيصرفه الواحد او غيره اليه بامر القاضي
 في ظاهر الرواية لانه مال ضايع ولو قرر القاضي ولاءه للملقط صح
 ظهيرة لانه قضائي فصل مجتهد فيه نعم له بعد بلوغه ان يوالي شيا
 ما لم يعقل عنه بيت المال خانية ويدفعه في حرفة ويقبض مئته و
 صدقته وليس له خنته فلو فعل فهلك ضمن ولو علم الختان انه
 ملقط ضمن ذخيره وله نقله حيث شاء ومنبغى منعه من مصر الى قرية
 بحر ولا ينفذ للملقط عليه نكاح وبيع وكذا اجارته في الاصح لان
 الولاية عليه في مال هو نفسه للسلطان لحدوث السلطان لمن لا ولي له
 فبيع او باع او كفل او ابر او كاتب او اعنق او هب او تصدق او سلم
 ثم اقرانه عبد لزيد لا يصدق في ابطال اثر من ذلك لانه متمم وتامه

في الخاتمة ويجعل نسب كل قبط والله اعلم كتاب اللقطة
 في الفتح وتسكن اسم وضع للمال الملقط عيني وشرعا ما يوجد ضايعا
 ابن كمال وفي التنازل خاتمة عن الضمير مال يوجد ولا يعرف مال الله وليس
 بمباح كمال الحربي وفي المحيط رفع شيء للمحفظ على الخيرة للتملك وهذا
 يعلم ما علم مال الله كالأوقع من السكران وفيه امانة
 لا لقطه لانه لا يعرف بل يدفع لما لله نذبا رفعها لصاحبها ان امن
 على نفسه ترفعها والا فالترك اولى وفي البدائع ان اخذ ما لنفسه
 حرم لانه كالغصب وجب اي فرض فتح وغيرة عند خوف ضياعها
 كما سئل لئلا السلم حرمة كما لنفسه فلو تركها حتى ضاعت اتم وهل
 يضمن ظاهرا كالم نهرا وظاهرا كلام المصنف نعم لما في الصيرفية حار
 باكل حيلة انسان فلم يمنع حتى اكل قال البدائع الصحيح انه يضمن انتهى
 وفي الفتح وغيرة لو رفعها ثم رد ما كانها لم يضمن في ظاهر الرواية و
 صح النقاط صبي وعبد لا محبون ومدحوش ومعتولا وسكران لحد
 الحفظ منهم فان شهد عليه بان اخذ ليرده على ربه وكيفية ان
 يقول من سمعته يشد لقطه فد لوه على وعرف اي نادى عليها
 حيث وجدها وفي الجامع الصغير الى ان علم ان صاحبها لا يطلبها
 وانها تفسد ان بقيت كالاطعمة والثمار كانت امانة لم تضمن بلا تعد
 فلم يشهد مع التمكن منه او لم يعرفها ضمن ان انكر ربه اخذ للرد
 وقبل الثاني قوله بيمينه صوبه ناخذ طوي واقره المصنف وغيرة ولو
 من الحرم او قليلة او كثيرة فلا فرق بين مكان ومكان ولقطه ولقطه

فيستفهم الرابع بها لو فقيرا والا تصدق بها على فقير ولو على أصله وقوله
 وعمره الا اذا عرف انها لذي فانها توضع في بيت المال تتارخانية
 وفي القنية لورحي وجود المالك وجب الا يصلة فان جاء مالها بعد التصدق
 خير بين اجارة فعله ولو بعد مالا كماله ثوابها او تضمينه والطاهر
 انه ليس للوحي والاب اجازتها نه في الوهبانية الصبي كبالغ فيضمن
 ان لم يشهد ثم لابي اوصيه التصديق وضمانها في مالها لا مال الصغير
 ولو تصدقه بامر القاضي في الاصح كما له ان يضمن القاضي او الامام وفعل
 ذلك لانه تصدق بالغير بغير اذنه وخيرة او يضمن المسكين وايضا ضمن لا يرجع
 به على صاحبه ولو العين قائمة اخذ ما من الفقير ولا شيء للملتقط
 لال او بهيمة او ضال من المجلل اصلا الا بالشرط ان رده فله كذا فله اجر مثله
 تتارخانية كاجارة فاسدة وتلب النقاط البهيمية الضالة وتعرف فيها
 ما لم يخف ضياعها فيجب وكرة لو معها ما دفع به عن نفسها لقرن ليقدر
 كدم لا بل تتارخانية ولو كان النقطه في الصعاء ان ظن انها ضالة
 حاوي وهو في الانفاق على اللقيط واللقطة متبرع لقصور ولايته الا
 اذا قال له قاض انفق لترجع فلو لم يذكر الرجوع لم يكن ديني في الاصح
 او يصلة اللقيط بعد بلوغه كذا في الجمع اي يصدقه على ان القاضي قال
 له ذلك لا مازعه ابن ملك نه ثم المديون بالنفقة رب اللقطة وابو
 اللقيط او سيده او هو بعد بلوغه وان كان لها نفق اجرها باذن الحاكم
 وانفق عليها منه كالضال بخلاف الابن وسبى في بابه وان لم يكن نفق
 باعها القاضي وحفظ ثمنها ولو الانفاق اصل امر به لان ولايته نظرية

اختيار فلوم يكن ثمه نظرم ينفذ امره به فتح مجناوله منعها من يها
 لياخذ النقطة فان ملكك بعد حبسه سقطت وقبله لا ولا يدفعها
 الى صديعها جبر عليه بلاينة فان بين علامة حل الدفع بلا جبر
 وكذا يحمل ان صدقه مطلقا بين اولاه اخذ كفيل الامع البينة في
 الاصح بفاية التقط لقطعة فضاغت منه ثم وجد ما في يد غيره فلا خصو
 بينهما بخلاف الوديعه مجتبى وفوازلكن في السراج الصحيح ان له
 الخصومة لان يده احق عليه ديون ومظالم جهل اربابها وايس من عليه
 ذلك من معرفته ثم فعلية القصد بقدرها من ماله وان استغرقت
 جميع ماله هذا مذهب اصحابنا لانعلم بينهم خلافا لكن في يد عرو
 لم يعلم مستحقها اعتبارا للديون بالايمان ومتى فعل ذلك سقط عنه
 المطالبة من اصحاب الديون في العقبى مجتبى وفي العمدة وجد لقطعة
 وعرفها ولم يرد بها فانفع بها الفقرة ثم ابستجب عليه ان يصدق بمثلها
 مات في البادية جارا لرفيقه بيع متاعه ومركبه وجل ثمنه الى اهله
 حطب وجد في الماء ان له قيمة فلقطة والاخلال لاخذة كسائر
 المباحات الاصلية دله وفي الحاروى غريب مات في بيت انسان ولم يعر
 وارثه فتركته كالقطعة ما لم يكن كثيرا فلبيت المال بعد التفحص عن ورثته
 سنين فان لم يجد ثم فله لو مصرفا محضه اى برج حمام اختلط بها
 اهلي لغيره لا ينبغي له ان ياخذة وان اخذة طلب صاحبه ليرده عليه
 لانه كاللقطة فان فرج عنه فان الام غريبة لا يتعرض لفخها لانه ملك
 الغير فان الام لصاحب المحضة والغريب ذكر فالفرج له ولو لم يعلم ان

يرحمه عزير لا شئ عليه ان شاء الله تعالى قلت واذا لم يملك الفرخ
فان فقيرا اكله وان غنيا تصدق به ثم اشتراه وهكذا كان يفعل
الامام الخلواني ظهيرية وفي الوهبانية مريثا تحت اشجار في غير
امصار لا باس بالتناول ما لم يعلم النهي صريحا او دلالة وعليه ^{عقلا} الا
وفيها واخذك تفاحا من النهر جارا يجوز وكثرى وفي الجوز ينكر

كتاب الاباق

مناسبتة عرضية التلف والروال والاباق انطلاق الرقيق نحو ذلك
عرفه ابن المال لي دخل الهارب من موجرة ومستعبدة ومودعه و
وصيه اخذ فرض ان خاف ضياعه ويحرم اخذ لنفسه ونيته
اخذ ان قوي عليه والا فلا ندب لما في البدائع حكم اخذ كل قطعة
فان ادعاه آخر دفعه اليه ان برهن واستوفى منه بكفيل ان شأ
لجواز ان يدعيه آخر ويحلفه الحاكم ايضا بالله ما أخرجه عن ملكه
بوجه وان لم يبرهن عطف على ان برهن واقر العبد انه عبد او ذكر
المولى علامته وتحلية دفع اليه بكفيل فان انكر المولى اباقة منافية
جعله حلف ان لا يبرهن على اباقه او على اقرار المولى بذلك زلمي فان
طالت المدة اى مدة بجى المولى باعه القاضيه ولو علم مكانه لثلاثين
المولى بكثرة النفقة وحفظ ثمنه لصاحبه وامسك من ثمنه ما ^{تفق}
عليه منه وان جاء المولى بعدة وبرهن او علم دفع باقى الثمن اليه و
لا يملك المولى نقض بيعه اى بيع القاضيه لانه باصر الشئ كحكمه لا يتقص
قلت لكن رايت في معروضات الرحوم ابى السعود مفتى الروم انه صدق

امر سلطان بنح القضاء عن اعطام الاذن ببيع عبید العسكرية وحينئذ
 فلا يصح بيع عبید الساهية فلهم اخذها من مشتريها ويرجع المشتري
 بثمنه على البائع قال واما في عبید الرعايا فكذلك اذا كان بفن حش
 والا فللرعايا الثمن بهذا ورد الامر ايضا انتهى بالمعنى فليحفظ فانه
 مهم ولو زعم المولى تدبيره او كتابته او استيلا دها لم يصدق في نفسه
 الا ان يكون عنده ولد منها او يبرهن على ذلك فهو اختلف في الضال
 قيل اخذ افضل وقيل تركه ولو عرف بيته فايضاله اليه اولى ابو عبید
 فجاه به رجل فقال لم احب معه شيئا من المال صدق ولا شيء عليه و
 لمن ردة خبر لقوله الا في اربعون درهما اليه من مدة سفر فالتزمه
 اي والمحال ان الرد ولو صبيا او عبدا لكن الجعل طولا من يستحق الجعل
 قيد به لانه لا جعل لسلطان وشحنة وخفير ووصي يقيم وعياله ومن
 استعان به كان وجده فخذ فقال نعم او كان في عياله وابن واحد
 الزوجين مطلقا زليجي وشريك نفق ووهبا يديه والجمية والمستثنى
 احد عشر اربعون درهما فطل صلحه فيما زاد عليها ولو بلا شرط استحسن
 ولو دامة ولها ولد يعقل الا باق فجعلان نهرا بجنا وان لم يعدها
 عند الثاني لشوته بالنفس فلذا عول عليه ارباب المتون ان اشهد
 انه اخذ ليرده والا لا شيء له ولراية من اقل منها بقسطه وقيل ربح
 له بامر الحاكم او يقدر باصطلاحهما به يفتى تناخانية مجرول ومن المصير
 فيرضخ له او بقسطه كما مروا وولد ومدبر وما دون كفن في الجعل و
 ان مات المولى قبل وصوله اي الا بقب وهو مدبر او ام ولد فلا جعل له

لعتقها بموته وان ابق منه بعد اشهاد المتقدم لم يضمن لانه امانة
حتى لو استعمل في حاجة نفسه ثم ابق ضمن ابن ملك عن القينة وفي
الوهبانية لو انكر المولى اباقة قبل قوله بيمينه ويلزم مريد الرقيمة
ما لم يبين اباقة وضمن لو ابق او مات قبله مع تمكنه منه لانه عاصب
ولا جعل له في الوجهين خلافا للثاني في الثاني لان الاشهاد عنده
ليس بشرط فيه وفي اللقطة ولا جعل للبرد مكاتب لحرية يدا وجعل عبد
الرهن على المرتنن لو قيمته مساوية للدين او اقل ولو اكثر من الدين
فعليه بقدر دينه والباقي على الراهن لان حقه بالقدر المضمون ^{منه}
وجعل عبد او صبي برقبته لافسان وتخدمته لا خرط صاحب الخدم
في الحال لان المنفعة له واذا انقضت الخدمة رجع صاحبها على صاحب
الرقبة او بيع العبد فيه اي في الجعل وجعل ما ذون مديون على من
يستقر له الملك فان بيع يدا بالجعل والباقي للفرء كما يجب جعل ابق
جنه خطاء لافي يدا الاخذ على من سيصير له ومغصوب على غاصبه و
موهوب على موهوب له وان رجع الواهب بعد الرد لان زوال ملكة الرجوع
بتقصير منه وهو ترك التصرف وجعل عبد صبي في ماله والا بقت
نقته كفقة لقطه كما موله حبسه لدي نقته ولا يوجره القاضية ابا
ثانيا لكن بحسبه تفر له وقيل لوجره للنفقة وبه جزم في الهداية بخلاف اللقطة والضال
وقد في التافار خانية مائة حبسه بستة اشهر ونقته فيهما من المال
ثم بعد ما يبيعه التافار فسرعه في بيعه قبل القبض للمشتري رفعه
للقاضية لنفيحه والله سبحانه اعلم كتاب المفقود

مؤلفه المعلوم وشرا غايب لم يد راجي هو فيتوقع قدومه ام ميت اودع
 اللحد البلع اي القفر حبه بلاقع فدخل الاسير ومرتد لم يد راجي ام لا
 وهو في حق نفسه حي بالاستصحاب هذا هو الاصل فيه فلا تنكح عرسه
 غيره ولا يقسم ماله قلت وفي معروضات المفتي ابى السعود انه ليس لا ميت
 المال نزع من يد من بيده من امنه عليه قبل ذهابه لما سيجي مغربا
 الخيانة المقتنين ولا يفسخ اجارته ونصب القايم من اي وكيل لا يأخذ
 حقه كغلاته وودونه القر لها ويحفظ ماله ويقوم عليه عند الحاجة
 فلوله وكيل فله حفظ ماله لا تعب دارة الا باذن الحاكم لانه لعله مات
 ولا يكون وصيا تجنيس لكنه اي هذا الوكيل المصوب ليس بجسم
 فيما يدعي على المفقود من دين ووديعة وشركة في عقار او رقيق ونحوه
 لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة الفاعل
 وانه لا يملك الخصومة بخلاف ولو قضى بخصومته لم ينفذ زاد الزبلي
 في القضاء وتبعه الحال لا بتنفيذ قاض آخر لكن في الخلاصة الفتوى
 على النفاذ يعني والقايم مجتهدا فهو لا يبيع القايم مالا يخاف فساد
 في نفقه ولا في غيرها بخلاف ما يخاف فسادا فانه يبيعه القايم ويحفظ
 ثمنه قلت لكن في معروضات المفتي ابى السعود ان القضاة وامنا بيت
 المال في زماننا ما مودون بالبيع مطلقا وان لم يخف فسادا فان ظهر
 حيا فله الثمن لان القضاة غير مامورين بفسخه نعم اذا بيع بخين فاحش
 له نفسه انتهى فليحفظ وينفق على عرسه وقريبه ولا دراوهم اصوله و
 نزع له ولا يفرق بينه وبينها ولو بعد مضي اربع سنين خلافا للمالك

وميت في حق غيره فلا يرث من غيره حتى لو مات رجل عن بنتين وابنة مقة يورث
والمفقود بنتان وابن والتركه فيهما البنتين والكل مقرون بفقد الابن و
اختصموا للقاضي لا ينبغي له ان يحرك المال عن موضعه اي لا ينزعه
من يد البنتين خزانة المفتي ولا يستحق ما اوصى له اذا مات للموصى
بل يوقف قطعه الى موت اقرانه في بلدة على المذهب لانه للغالب واختار
الزليعي تقويضه للامام وطريق قبول البيعة ان يجعل القاضي من في يد
المال خصامه او ينصب عليه فيما تقبل عليه البيعة تفرقت وفي واقعات المفتي
لقد رى اقتدى معزيا للقيه انه انما يحكم بموته بقضاء لانه امر محتمل فمال
ينضم اليه القضاء ولا يكون حجة فان ظهر قبله قبل موت اقرانه حيا ذاك
القسط وبعد بحكم بموته في حق ماله يوم علم ذلك اي موت اقرانه فتعقد
منه عرسه للموت ويقسم ماله بين من يرثه الآن ويحكم بموته في حق
مال غيره من حين فقده فيرد الموقوف له الى من يرث مورثه
عند موته لما تقرر ان الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة دافعة
لامثبته ولو كان مع المفقود وارث يجب به لم يعط الوارث شيئا
وان انتقص حقه به اعطى اقل النصيبين ويوقف الباقي كالمحمل ومحلله
المغرايض ولذا احذنه القدوري وغيره فرفع ليس للقاضي تزويج امة
غائب ومجنون وعبد هما وله ان يكاثرهما ويبيعهما والله اعلم
كتاب الشركة لا يخفى مناسبتها للمفقود من حيث الامانة
بل قد تحقق في ماله عند موت مورثه في بكرة من يكون في
المعروف لغة للخلط سمي بها العقد لانها سببه وشرعا عبارة عن عقد بين المتشاركين

في الأصل والرج جوهره، وكلها في شركة العين اختلاطها وفي العقد
 اللفظ المفيد له وشرط جوازها كون الواحد قابلا للشركة وفي ضربان شركة
 ملك وهو ان يملك متعدد اي اثنان فاكتر عينا او حفظا كتوب هبة التي
 في دارهما فانهما شريكان في الحفظ قهستاني اودينا على ما هو الحق فلو دفع المدين
 لاحد مما قللاخر الرجوع بنصف ما اخذ فتح وسيجئ متنا في الصلح وان
 من حيل اختصاصه بما اخذه ان يهبه المديون قدر حصته ويهبه
 رب الدين وهبانه بآرث او بيع او غيرهما بأي سبب كان جبريا او ^{اختياريا}
 ولو متعاقبا كما لو اشترى شيئا ثما شرك فيه اخزمينه وكل من
 شركاء الملك اجنب في تصرف مضري مال صاحبه لعد مفضنها
 الوكالة فصح له بيع حصته ولو من غير شريكه بلا اذن الا في صورة
 الخلط ما اليها بفعلهما المنظمة بشعير وكبناء وشجور وزرع مشترك
 قهستاني وتمايه في فصل الثمن من العمادية ونحوه في فتاوى
 ابن نجيم وفيها بعد ورقتين ان المطبخة كذلك لكن فيها بعد
 وقرتين اخرين جواز بيع البناء او الغرس المشترك في الارض المشتركة
 ولولا اجنبية فنيبه يجوز بيعه من شريكه لامن اجنبية الاباذنه ولو كانت
 الدار مشتركة بينهما باع احدهما بيتا معينا ونفسه من بيت معين من
 الدار فلاخر ان يبطل البيع وفي الوقعات دارين رجلين باع احدهما
 نصيبه لاخر لم يجز لانه لا يخلوا اما ان باعه بشرط الترك او بشرط
 القلع والهدم اما الاول فلا يجوز لانه شرط منفعة المشتري
 سوى البيع فصار كشرط اجارة في البيع ولا يجوز بشرط الهدم والقلع لان فيه ضررا

بالشريك الذي لم يبيع وفي الفتاوى شجرة بين قوم باع احدهم نصيبه مشاعا
 والاشجار قد انتقت او ان القطع حتى لا يضرها القطع جاز الشراء والمشتري
 ان يقطع لانه ليس في القسمة ضرورة في النوازل باع نصيبه من الشجرة ^{من} بلا اذن
 شريكه ان بلغت او ان قطعها جاز البيع لانه لا يتصور المشتري بالقسمة
 وان لم تبلغ فسد لتضره بها وفيها باع بناء بلا ارض ^ط على ان يترك المشتري
 البناء فالبيع فاسد عاديه من الفصل الثلاثين من مسائل الشيوع والاختلاط
 بلا صنع من احدهما ولا يجوز بيعه الا باذنه لعدم شيوع الشركة في كل حصة
 منها بخلاف نحو حمام او طاحون وعبد وداية حيث يصح بيع حصته
 اتفاقا كما بسطه المصنف في فتاواه ثم الظاهر ان البيع ليس بقيد بل
 المراد الاخراج عن الملك ولو بهبة او وصية وتماه في الرسالة المباركة
 في الاشياء المشتركة وهي نافعة لمن ابتلى بالافتاء وزاد الوافي محشى الدرر
 الشفعة فراجعها واما الاستغناء به بنصيبه شركه ففي بيت وخادم وارض
 ينتفع بالكل ان كانت الارض ينفعها الزرع والا لا يجوز بخلاف الرأية و
 نحوها وتماه في الفصل الثالث والثلاثين من الفضولين وشركة عقد
 اي واقعة بسبب عقد قابلة للوكالة وكرهنا اي ما صيتها الايجاب و
 القول ولو معنى كما لو دفع له وقال اخرج مثلها واشتروا الرج بيننا ^ط وشركا
 اي شركة انعقد كون العقود عليه قابلا للوكالة فلا يصح في مباح كاحتياط
 وعدم ما يقطعها كشرط درهم مسماة من الرج لاحد هسا لانه قد لا يرج
 غير المسمى وحكمها شركة في الرج وهي اربعة مفاوضة وعنان وتقبل وجو
 وكل من الاخيرين يكون مفاوضة وعنانا كما سيجيء اما مفاوضة ^{من} ^ط

بمعنى المساواة في كل شيء ان تضمنت وكالة وكفالة لصحة الوكالة بالمجهول
 ضمنا لا قصدا وسواء ياملا لا تصح به الشركة وكذا ربحا كما حققه الوافي
 وتصرفا ودينا لا يخفى التساوي في التصرف يستلزم التساوي في الدين
 وأجابه أبو يوسف مع اختلاف الملة مع الكفالة فلا تصح مفاوضة و
 ان صحت عننا بن جرو عبد ولو مكاتبنا او ماذونا وصبي بالغ ومسلم
 كافر لعدم المساواة وأفاد انها لا تصح بين صبيين لعدم اصلبتهما
 للكفالة ولا ماذونين لتفاوتهما قيمة وكل موضع لم تصح المفاوضة فقد
 شرطها ولا يشترط ذلك في العنان كان عننا كما مر لا يستجماع شرائطه كما
 سيتضح وتصح المفاوضة بين حفي وثافي وان تفاوتا تصرفا في ما ذكر
 التسمية لتساويها ملة ولولاية والا لزم بالحجة ثابتة ولا تصح الا بلفظ
 المفاوضة وان لم يعرف معناها سراج او بيان جميع مقتضاياتها ان لم يذكر
 لفظها اذ العبوة للمعنى لا للمبنى واذا صحت فما اشترطوا احدها تقع مشتركا
 الاطعام اهله وكسوتهم استجسانا لان العلوم بدلالة الحال كالشرط
 بالمقال اراد بالمستثنى ما كان من جوائحه ولو جارية للوطي باذن شريكه
 كما سيبي والبائع مطالبة ايها شام بينهما اي الطعام والكسوة ورجع
 الآخر بما ادى على المشتري بقدر حصته ان ادى من مال الشركة وكل دين
 لزم احد صاحب تجارة واستقرض وغصب واستهلا وكفالة بمال بامر لزم
 الآخر ولو لزمه باقتراره الا اذا اقر من لا تقبل شهادته ولو معتدته فيلزم
 خلاصة كهر دخل وجناية وكل ما لا تصح الشركة فيه وفائدة اللزوم انه
 اذا ادعى على احد هما فله تحليف الآخر ولو ادعى على الغائب فله تحليف الحيا

على علمه ثم اذا قدم له تخليفه البينة ولو البينة وبطلت ان ذهب لأخذ
 او وث ما تصح فيه الشركة مما يجي ووصل ليد ولو بصدقة او اصيل الفوات
 المساواة بقا وهي شرط كالابتداء لا يتطل يقبض ما لا تصح فيه الشركة كعرض
 وعقار واذا بطلت بما ذكر صارت عنانا اي تنقلب اليها ولا تصح مفاوضة
 وعن ان ذكر فيهما المال والا فهما تقبل ووجوه بعبر النقدين والفلس
 النافقة والنبر والنقرة اي فضة وذهب لم يضربا بان جرى مجرى النقود
 التعامل بها والا فكم عرض وصحت بعض هو المتاع غير النقدين وبجر ك
 قايوس ان باع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم عقد اهما
 مفاوضة او عنانا وهذه حيلة لصحتها بالعرض وهذا ان تساوى اقيمت
 وان تفاوت باع حسنا الا قبل بد ما تثبت به الشركة ابن كمال ف قوله بنصف
 عرض الآخر اتفاقي ولا تصح بمال غائب او دين مفاوضة كانت او عنانا
 لتعذر المضي على موجب الشركة واما عنان بالكسر فتفتح ان تضمنت وكالة
 فقط بيان لشرطها فتصح من اهل التوكيل كصبي ومعتوه يعقل البيع وان
 لم يكن اهلا للوكالة لكونها لا تقتضي الكفالة بل الوكالة و اذا تصح عما
 و خاصا ومطلقا وموقتا ومع التفاضل في المال دون الزبح وعكسه و
 ببعض المال دون بعض وبخلاف الجنس كذا نازير من احد ما ودرهم
 من الاخر وبخلاف الوصف كبيض وسود وان تفاوتت قيمتها والزبح
 على ما شرط ومع عدم الخلط لاستناد الشركة في الزبح الى العقد لا المال
 فم يشترط مساواة وانحاد و خلط و يطالب المستري بالتمن فقط لعدم
 نقص الكفالة ويرجع على شريكه بحصته منه ان ادى من مال نفسه

اى مع بقاء مال الشركة والافان الشراء له خاصة لئلا يصير مستند بيا على مال
 الشركة بلا اذن مجر وتطل الشركة بهلاك المالين او احد مما قبل الشراء والملا
 على مال الله قبل الخلط وعليهما بعد وان اشترى احدهما بماله وهلك
 بعد ما لا الاخر قبل ان يشتري به شيئا فالمشتري بالفتح بينهما شركة عقد
 على ما شرطوا رجع على شركته بمجته منه اى من الثمن لقيام الشركة وقت
 الشراء وان هلك مال احدهما ثم اشترى الاخر بماله فان صرحا بالوكالة
 في عقد الشركة بان قال على ان ما اشتراه كل منهما بماله هذا يكون مشتركا
 فهو صدق الشرعية فالمشتري مشترك بينهما على ما شرط في اصل المال
 لا يرج لصيدور بها شركة ملك لبقاء الوكالة المصريح بها ويرجع بحقه منه
 ولا اى وان ذكر مجر والشركة ولم يقصد اى الوكالة فيها ابن كمال فهو لمن
 اشتراه خاصة لان الشركة لما بطلت بطل ما في ضمنها من الوكالة ونفسد
 باشتراط درهم مسماة من الربح لا حصصا القطع الشركة كما مر لانه شرط لعدد
 فسادها بالشرط فظاهره بطلان الشرط لا للشركة مجر ومصنف قلت صرح
 صدر الشرعية وابن الكمال بعناد الشركة ويكون الربح على قدر المال و
 لكل من شريك العنان والمفاوضة ان يستاجر من تجاره او يحفظ المال ويصح
 اى يدفع المال بضاعة بان يشترط الربح لرب المال ويودع ويعيد ويضار
 لانها دون الشركة فتضمنتها ويؤكل اجنيا ببيع وشراء ولو نهاه المفاوض
 الاخر صح نهي مجر ويباع بما عزوا من خلاصه وينقد ونسبة برازية
 ويسافر بالمال له حمل او لا هو الصحيح خلافا لادوية وشباهة وقيل ان له حمل
 يضمن والا فلا ظهيرية ومؤنة السفرة الكرامين راس المال ان لم يرج خلا

لا يملك الشريك الشراكة الا باذن شريكه جوهرة ولا الرهن الا باذنه او يكون
 هو القاعد في موجب الدين وحينئذ فيصح اقراره بالرهن والارتهان
 سراج ولا الكتابة ولا اذن بالتجارة وتزويج الامته وهذا كله لو عانا
 اما المفاوض فله كل ذلك ولو فاض ان باذن شريكه جاز ولا يستغنى عانا
 بحوله لا يجوز لهما في عنان ومفاوضة تزويج العبد ولا الاعتاق ولو على
 مال لا الهبة اى لتوب ونحوه فلم يجز في حصة شريكه وجاز في نحو
 لحم وخبز وفاكهة ولا القرض الا باذن شريكه اذا صرح بما فيه سراج
 فيه اذا قال له اعمل برأيك فله كل تجارة الا القرض والهبة وكذا كل
 ما كان اتلافا للمال او كان تمليكاً للمال بغير عوض لان الشراكة وضعت
 للاسترباح وقابله وما ليس كذلك لا ينتظمه عقدها وصح بيع
 شريك مفاوض من تروى شهادته له كائنه وابيه وينفذ على المفاوضة
 اجماعا لا يصح اقراره بدين فلا ينفذ على المفاوضة عنده برارية
 وفي الخلاصة اقر شريك العنان بجارية لم يجز في حصة شريكه ولو باع
 احدهما ليس الا جزاخذ ثمنه ولا الخصومة فيما باعه او ادانه وهو
 اى الشريك امين في المال فيقبل قوله اى بميمنه في مقدار النجى و
 الحشر والضيايع والمدفع لشريكه ولو ادعاه بعد موته كما في البحر مستدلا
 بما في وكالة الواجبة كل من حكى امره لا يملك استينافه ان فيه ايجاب
 الضمان على الغير لا يصدق وان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق
 انتهى فليحفظ هذا الضابط ويضمن بالتعدي وهذا حكم الامانات
 وفي الخاتمة التقييد بالمكان صحيح فلو قال لا تجاوز خوارزم فجاز

حصه شريكه وفي الاستباه نفى احدهما شريكه عن المزوج وعن بيع
 النسيلة جاز كما يفهم الشريك عنا الا ومفاوضة بجرحه مجهلا نصيب
 صاحبه على المذهب والقول بخلافه غلط كما في وقف الخانية وسيجي
 في الوديعة خلافا للاستباه **فروج** في المحيط قد وقع حارثان
 الاولى نهاه عن البيع فسيئة فباعه فاجبت بنفاذه في حصته ^{وقعه}
 في حصه شريكه فان اجاز الزوج لهما الثانية نهاه عن الاجراج فخرج ثم
 ربح فاجبت انه غاصب حصه شريكه بالاخراج فينبغي ان لا يكون الزوج
 على الشرط انتهى مقتضاة فساد الشركة نهو فيه وتفرع على كونه امانة
 ما سئلنا في الهداية ممن طلب محاسبة شريكه فاجاب لا يلزمه
 بالتفصيل مثله المضارب والوصي والمتولي نهو وقضاة زماننا ليس لم
 قصد بالمحاسبة الا الوصول الى سمح المحصول واما تقبل وتسمى شركة
 صنايع واعمال ابدان ان اتفق صانعون خياطان او خياط وصباغ
 فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان على ان يتقبلا الاعمال التي يمكن استحقاقها
 ومنه تعليم كتابه وقرن وفقه على المفتي به بخلاف شركة دلائل
 ومغنيين وشهود محاكم وقرا مجالس وقعا ودعاظ وسوالان التوكيل
 بالسوال الا يصح قنية واشباهه ويكون الكسب بينهما على ما شرط مطلقا
 في الاصح لانه ليس بربح بل بدل عمل فصحة تقويمه وكل ما تقبله احدهما
 يلزمهما وعلى هذا الاصل في طالب كل واحد منهما بالعمل ويطالب كل منهما
 بالاجر ويبدأ دفعها بالدفع اليه اي الى احدهما والحاصل من اجر عمل
 احدهما بينهما على الشرط ولو الآخر مريضا او مسافرا او امتنع عن العمل

لأن الشرط مطلق العمل لأجل القابل لا ترى أن القصار لو استعان بغيره أو
 استأجره استثنى الأجر بآزايه وأما وجه هذا رابع وجه شركة العقد أن
 عقد أحدهما مال على أن يشتريا نوعا أو أنواعا وجههما أي بسبب
 وجاهتهما ومبيعا فاحصل بالبيع يدفع منه ثمن ما اشتريا بالنسيئة
 وما بقي بينهما ويكون كل منهما من القبول والوجه عنا ومفاوضة أيضا
 بشرط السابق وإذا اطلقت كانت عنا وتتضمن شركة كل من القبول والوجه
 الوكالة لأعتبارها في جميع أنواع الشركة والكفالة أيضا إذا كانت مفاوضة
 بشرطها والربح فيها على ما شرط من مناصفة المشتري بفتح الراو فالثاني
 ليكون الربح بقدر الملك لئلا يؤدي إلى ربح مالم يضمن بخلاف العنا
 كما روي الدر لا يستثنى الربح إلا بأحد ثلاث مبال أو عمل أو قبول و
 الله اعلم **فصل في الشركة الفاسدة** لا تصح شركة في إحتساب و
 احتشاش واصطياد واستقام وسائر باحات كاحتباء ثمار من جبال
 وطلب حد من كثر وطبخ اجر من طين مباح لتضمنها الوكالة والتوكيل
 في اخذ المباح لا يصح وما حصله أحدهما فله وما حصله معاه فلهما
 نصين ان لم يعلم ما لكل وما حصله أحدهما باعانة صاحبه فله وجه
 اجر مثله بالغا ما بلغ عند محمده وعند أبي يوسف لا يجاوز به نصف
 ثمن ذلك قيل فقد بهم قول محمد يؤذن باختياره فهو عناية والربح
 في الشركة الفاسدة بقدر المال لا عبرة بشرط الفضل فلو كان المال لأحدهما
 فلا يخرج مثله كما لو دفع دابته لرجل ليوجرها والاجر بينهما فالشركة
 فاسدة والربح للمالك ولا يخرج اجر مثله وكذلك السفينة والبيت ولو

ليس علىهما البر فالريخ لرب البر والآخر اجر مثل الدابة ولو لاخذها من غير ولا
 بعير ولا جرب بينهما على مثل اجر البخل والبغير فهر تبطل الشركة اي شركة العقد
 بموت احدهما علم الآخر او لانه عزل حكمي ولو حكما بان قضى لمجاوزه مرتدا
 وتبطل ايضا بانكارها وقوله لا اعل معك فتح وبفسخ احدهما ولو المال عروضا
 بخلاف المضاربة هو المختار وازايه خلافا للزبلي ويتوقف على علم الآخر
 لانه عزل قصدي ومجنونه مطبقا فالريخ بعد ذلك للعامل لكنه يتصدق
 بريخ مال المجنون تارخا فيه ولم يرك احدهما مال الآخر بعير اذنه ^ق فا
 اذن كل فاديا معا او جهل ضمن كل نصيب صاحبه وتقاصا او رجع بالزيادة وان ^{اديا}
 متعاقبا كان الضمان على الثاني علم با د ا صاحبه او لا كالما موردا
 الزكاة والكفارة اذا وقع للفقير بعد اداء الامر بنفسه لان فعل الامر عزل
 حكمي وفيه لا يشترط العلم خلافا لهما اشترى احد المتقارضين
 امة باذن الآخر صريحا فلا يكفي سكوته ليطاها فقي له ^{شي} لا للشركة بل
 لتضمن الاذن بالشراء لو طي الهبة اذ لا طريق لحله الا بها المحرمة وطى
 المشتركة ومبة الشاع فيما لا يقسم جائزة وقال لا يلزمه نصف الثمن
 والبايع والمستحق اخذ كل تبناها وعقد هالتضمن الفاضلة للكفا ^{لة}
 ومن اشترى عبدا مثلا فقال له اخر اشركني فيه فقال فعلت ان قبل
 الفقيض لم يصح وان بعدة صح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن
 خير عند العلم به ولو قال اشركني فيه فقال نعم ثم لقيه آخر وقال مثله
 واجب بنعم فان كان القائل عالما بمشركة الاول فله ربعه وان لم يعلم
 فله نصفه لكون مطلوبه شركته في كامله وحينئذ خرج العبد من ملك

الأول ما اشترت اليوم من انواع التجارة فهي بيني وبينك فقال نعم جاز
 اشياء وفيها تقبل ثلاثة عملا بلا عقد شركة فعمله احدهم فله ثلث الاجر
 ولا شيء للاخيرين **فروع** القول لمنكر الشركة بوجه الورثة على المفاوضه
 لم تقبل حتى يبرهنوا انه كان مع الحي في حيوة الميت بجهنوا على الارث والحي
 على المفاوضة قضى له بنصفه ففتح نصف احد الشريكين في البلد و
 الآخر في السفر اراد القسمة فقال هو اليد قد استقضت الغافا ^لقوله
 ان المال في يده شرأ كرمافبا عوا شمرته ورفعه لاحد من ليعفظه فده
 في التراب ولم يجده حلف فقط دفع لاخره الاقرضه نصفه وعقد
 الشركة في الكل فشرى امتعة وطلب رب المال حصته ان لم يصبر ^{لنصفه}
 اخذ المتاع بقيمة الوقت بينهما متاع على دابة في طريق سقطت ^{فالكرا}
 احد هادابة بغيبه الاخر خوفا من هلاك المتاع ونقصه رجع بحصته
 فنيه دابة مشتركة قال البيطارون لا بد من كيهافلواها الحاضر
 فهلك لم يضمن دارباين اثنين سكن احد هاد خرب است خرب
 بالسكنى ضمن طاحونة مشتركة قال احد هاد صاحبه عمر هاد ^{بها} فقال هاد
 تكفيني لا ارضي بعازتك فعمرها لم يرجع جواهر الفتاوى وفي السراجية
 طاحونة مشتركة اتفق احد هاد في عمارتها فليس بمطوع ولو اتفق على
 عبد مشترك او ادى خراج كرم مشترك فهو متطوع الكل من ^{منها} فقلت
 والصنابط ان كل من اجبر ان يفعل مع شركه اذ افعل احد هاد بلا ^{ان}
 فهو متطوع والا لا ولا يجبر الشريك على العارة الا في ثلاث وصي و
 ناظر وضروية تعد قسمة لكري فهو مرمه قنائة وبارود ولا ب وسفينة

معينة وحايطة لا يقسم اساسه فان كان الحائط يحتمل القسمة يبنى
كل واحد في نصيبه السترة لم يجبر ولا اجبر وكذا كل مالا يقسم كحمام وخان
وطاحون وتما له في متفرقات قضاء البحر والعيني والاشباه وفي غصب
المجتبى رزع بلا اذن شريكه فذفع له شريكه نصف البذل ليكون الزرع بينهما
قبل النبات لم يجز بعد جازوان اراد قلعه يقاسمه فيقلعه من نصيبه
فيضمن الزارع نقصان الارض بالقلع والصواب نقصان الزرع وفي
قسمة الاشياء المشتركة اذا تهدم فابى احدهما العمارة
فان احتل القسمة لاجبر وقسم والا بني ثم اجرة ليرجع وتما له في شركة
المنظومة المحببة وفيها باع شريك شقصه لآخر ولو بلا اذن شريك
ناظر فيها على الخلط والاختلاط جوذاك البيع والتعاطي
ثم الشريك صاعدا لوبا عا حصنه من فرس واباعا ذلك منه الا حني
وهلكا وكان ذا بغير اذن الشراك فان يشاوا ضمنوا الشريك او من
اشترى على ما قدر ودا وان يكن كل شريك اجرا حصته حمام له من
آخرة وكان شخص منهما قد اذنا لذلك في تغييرها وبالبنا فلا رجوع
صاح للمستاجر في ذالبنا على الشريك الآخر لو واحد من الشريكين
سكن في الدائمة مضت من الزمن فليس للشريك شيطالبه
باجر السكنى ولا اللطالبة بانه يسكن مثل الاول لكنه ان كان في مستقبل
يطالب ان يهنأ الشريكا يجب فافهم ودع التشكيكا
كتاب الوقف

مناسبتة للشركة ادخال غيره معه في ماله غير ان ملكه باق فيه فلا فيه

هو لغة الحبس وشرعاً حبس العين على حكم ملك الواقف والتصدق بالمنفعة
ولو في الجملة والأصح أنه عند جائر غير لازم كالعارية وعند جماهيرها
على حكم ملك الله تعالى وصرفها منفعتها على من أحب ولو عيناً فيلزم فلا
له إبطاله ولا يورث عنه وعليه الفتوى ابن الكمال وابن الشحنة وسببه
إرادة محبوب النفس في الدارين لا حباب وفي الآخرة بالتواب يعنى بالنية
من أهلها لأنه مباح بإيل صحته من الكافر وقد يكون واجباً بالسند
في تصديقها أو شتمها ولو وقفها على من لا يجوز له الزكاة جازى الحكم
وبقي نذره وبهذا عرف صنفه وحكمه ما مر في تعريفه ومحلها المال المنقوم و
وركنه الألفاظ الخاصة كإرضي هذا صاغة موقوفة موبدة على المشا
ونحو من الألفاظ كوقوفه لله تعالى أو على وجه الخير أو البر أو التقى أو لوجه
بلفظ موقوفة فقط قال الشهيد ونحن نفق به للعرف وشرطه شرط سائر التبرعات
كحرية وتكليف وإن يكون قربة في ذاته معلوماً متجراً لا معلقاً بالإكامن و
لا مضافاً ولا موقفاً ولا بجبار شرط ولا ذكر معه اشتراط بعبه وصرف ثمنه
لما جته فإن ذكره بطل وقفه بترابيه وفي الفتح لو وقف المرتد فقتل أو مات
أو ارتد المسلم بطل وقفه ولا يصح وقف مسلم أو ذي على سبيعه أو حرب
قيل أو مجوسي جاز على ذي لأنه قربة حتى لو قال على أن من أسلم من ولده
وانتقل إلى غير الضرائفة فلا شيء له لزوم شرطه على المذهب والملك يزول
عن الوقوف بأحد الأمور الأربعة بأفراز مسجد كما سيحى ويقضاه القاء
لأنه مجتهد في صورته أن يسلمه إلى المتولي ثم يظهر الرجوع معين المفتي
معر بالفتح المتولي من قبل السلطان لا المحكم وسيحى أن البينة تقبل

بلا دعوى ثم هل القضاء بالوقف قضاء على الكافة فلا تسمع به دعوى
 ملك آخر ووقف آخر أم تسمع افتى أبو السعود مفتى الروم بالاول وبه جزم
 في المنظومة المحببة ورجحه المصنف صوفاعن الحيل لا بطلاله لكنه نقل
 بعدة عن البحران المعتمد الثاني وصححه في الفواكه البدرية وبه افتى
 المصنف او بالموت اذا علق به اى بموته كادامت فقد وقفت دارى
 على كذا فالصحيح انه كوصيته يلزم من الثلث بالموت لا قبله قلت ولو
 لوارثه وان ردة لكنه يقسم كالثلثين فقول البرازية انه ارث ابي حكما
 فلا خلل في عبارته فاعتد بالوارث بالنظر للعدة والوصية وان رده و
 بالنظر للغير وان لم تنفذ لوارثه لانها لم تتحقق بل لغيره بعدة فافهم
 او بقولها وقفتها في حياتي وبعد وفاتي موبدا فانه جائز عندهم لكن
 عند الامام مادام حيا هو نذر بالتصدق بالغلة فعليه الوفا له ^ع _ع ^ع _ع
 ولولم يرجع حتى مات جاز من الثلث قلت ففى مدين الامر به ^ع _ع ^ع _ع
 مادام حيا غنيا او فقيرا يامر قاض او غيره شربلا نيه فقول الدار لو
 انقصر فبنيغه القاضى لو غير مسجل منظور فيه ولا يتم الوقف حتى يقدر
 لم يقل للمتولى لان تسليم كل شئ بما يلىق به ففى المسجد بالاقرار او في غيره
 ينصب المتولى وتسليمه اياه ابن كمال ويفر فلا يجوز وقف مشاع يقسم
 خلافا للثاني ويجعل لجهة قرينة لا تنقطع مزاياها شرائط الخاصة على
 قول محمد ^ع _ع ^ع _ع لانه كالصدقة وجعله يوسف كالاعتاق واختلف
 الترجيح والاخذ بقول الثاني احوط واسهل مجرى في الدار ^ع _ع ^ع _ع ^ع _ع
 وبه يفتى واقرة المصنف واذا وقته بشهر او سنة بطل اتفاقا ^ع _ع ^ع _ع ^ع _ع

فلو رقت على رجل بعينه عاد بعد موته لورثة الواقف به يعني فتح قلت
 ونحوه في الثانية بصفة الوقت مطلقا فتنبه واقرة الشربلا في فاذا تم
 ولزم لا يملك ولا يمار ولا يرهن فبطل شرط واقف الكتب الرهن كما مر في
 التدبير ولو سكنه المشتري والرهن ثم بان انه وقف وا لصغير لزم جبر
 المثل قنية ولا يقسم بل ينهون الا عند ما يقسم المشاع وبه افتى قاري
 الهداية وغيره اذا كانت القسمة بين الواقف وشريكه المالك او الواقف
 الاخر او ناظرة ان اختلف جهة وقفهما قاري الهداية ولو وقف نصف
 عقار كله له فالقاضي يقسمه مع الواقف صدق الشريعة وابن الكمال و
 بعد موته لورثته ذلك فيقر القاضي الوقف من المالك ولم يبعه به افتى
 قاري الهداية واعتمدا في المنظومة المحببة لا الموقوف عليهم فلا يقسم
 الوقف بين مستحقته اجماعا مدر وكافي وخلاصة وغيره لان حقهم
 ليس في العين وبه جزم ابن نجيم في فتاواه وفي فتاوى قاري الهداية هذا
 هو المذهب وبعضهم جوز ذلك ولو سكن بعضهم ولم يجد الاخر موضع
 يكفيه فليس له اجرة ولا له ان يقول انا استعمل بقدا ما استعملته
 لان المهاييات انما تكون بعد الخصومة فنيه نعم لو استعمله كله احدهم
 بالغلبة بلا اذن الاخر لزمه اجرة حصه شريكه ولو قفعا على سكناهما بخلاف
 المالك المشترك ولو معدلا لاجارة فنيه قلت ولو بعضه ملك وبعضه
 وقف ياتي في الغصب ويؤفل ملكه عن المسجد والصيد بالفعل وبقوله
 جعلته مسجدا عند الثاني وشرط محمد والامام الصلوة فيه بجماعة
 وقيل يكفي واحد جعله في الخانية ظاهر الرواية فرج اراد اهل المحلة

تفعل الجدران بناءه احكم من الاول ان كان الباقي من اهل المحلة لهم
 ذلك والا لابراريه وان جعل تحته سورا بالمعالي اي المسجد بازكسجد
 القدس ولو جعل لغيرها او جعل فوقه بيتا وجعل باب المسجد الى طريق
 وغزله عن ملكه لا يكون مسجدا وله بيعه ويورث عنه خلافا لهما كما لو
 جعل وسط داره مسجدا واذن الصلوة فيه حيث لا يكون مسجدا الا اذا
 شرط الطريق زيل يرفع لو بني فوقه بيتا للامام لا يضر لانه من المصالح
 اما لو تمت المسجدة ثم اراد البناء منع ولو قال عيب ذلك لم يصدق
 تارخا منه فاذا كان هذا في الوقف فكيف بغيره فيجب هدمه
 ولو على وجهه المسجد ولا يجوز اخذ الاجرة منه ولا ان يجعل
 شيئا منه مستغلا ولا سكنا بابراريه ولو خرب حرله واستغنى عنه
 بيقع مسجدا عند الامام والثاني ابدا الى قيام الساعة وبه يقتضى حاوى
 القدسي وعاد الى الملك اي ملك الباقي او ورثته عند محمد وعن الثاني
 بنقل الى مسجد اخر باذن القاضي ومثله في الخلاف المذكور حيث ينسب المسجد
 وحده مع الاستغناء عنهما وكذا الرباط والبير اذا لم ينتفع بهما فيصرف
 وقف المسجد والرباط والبير والموض الى اقرب مسجد ورباط او بئر او حوض
 اليه تفرع على قولهما مدر وفيها وقف ضبعة على الفقراء وسلمها
 للثولي ثم قال لو صبه اعطى من علتها فلا ناكله الم بيع لحوجه عن ملكه
 بالتجمل فلو قبله صح قلت لكن سيجب مغر بالفتاوى موبد زاده ان للواقف
 الرجوع في الشروط ولو سجد لا تحل الواقف والجهة وقل رسوم بعض الوقف
 عليه بسبب خراب وقف احد جاز الحكم ان يعرف من فاضل الوقف الاخر اليه

لأنها حينئذ كشيء واحد وإن اختلفت أحدهما بأن بنى رجلان
 مسجدين أو رجل مسجد أو مدرسة ووقف عليهما أو قافلاً لا يجوز
 له ذلك ولو وقف العقار بقرعة وأكرته بفعتين عبدة الحر أو نصح
 استحساناً تبعاً للعقار وجاز وقف القن على مضالم الرابطة خلاصه و
 نفقته وجبايته في مال الوقف ولو قتل عمداً أو قود فيه بزازيه بل
 تجب قيمته ليشترى بها بالكم كما صح وقف مشاع قضى بجواز الالة
 مجتهد فيه فللحنفي للقلدان يحكم بصحة وقف المشاع وبطلانه لا خلا
 الرجح وإذا كان في المسئلة قولان مصححان جاز الأفتاء والقضاء
 بأحدهما بغير مصنف وكما صح أيضاً وقف كل منقول قصد فيه ثما
 للناس كقاس وقدم بل ودرهم ودنانير قلت بل ودرهم الأمر للقضاء
 بالحكم به كما في عروضات العتي إلى السعود ومكيل وموزون فيباع
 ويدفع ثمنه مضاربة أو بضاعة فعلى هذا لو وقف كرا على شرط أن يغيره
 لمن لا بد له ليزعه لنفسه فإذا ادرك أخذ مقداره ثم أقرضه لغيره
 وهكذا جاز خلاصه وفيها وقف بقرة على أن ما خرج من لبنها أو
 سمنها للفقراء إن اعتلوا ذلك رجوت أن يجوز وقد روي جازاً في ثيابها
 ومصنف وكتب لأن التعامل يتوكل به القياس لحديث ما رآه المسكون
 فهو عند الله حسن بخلاف ما لا تعامل فيه ككتاب ومتاع وهذا
 قول محمد وعليه الفتوى اختياراً والحق في العج السفينة بالمتاع وفي
 البرازية جاز وقف الأكسية على الفقراء في دفع اليهم شتاء ثم يردونها
 بعد وفي الدار وقف مصنف على أهل مسجد للقرأة أن يحصلون جاز

وان وقف على المسجد جازو يقراء فيه ولا يكون محصورا على هذا المسجد
وبه عرف حكم نقل كتب الاوقاف من محالها لا انتفاع بها والفتها من ذلك
مبتلون فان وقفها على مستحق وقفه لم يجوز نقلها وان على طلبة العلم
وجعل مقرا في خزائنه التي في مكان كذا في جواز النقل تردد فهو بيد
من غلته بعمارة ثم ما هو اقرب بعمارة كإمام مسجد ومدرس مدته
يعطون بقدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك الى آخر المصالح وتمام
في الجرد ان لم يشترطه الواقف ~~في~~ تقطيع الجهات للعمارة وان لم يخف
ضرر بين فتح فان خيف كإمام وخطيب وفراش قدموا في المطا المشروط
لهم وأما الناظر والكاظم والجاني فان عملوا من العمارة فلم اجبر عليهم
لا المشروط بحال في النهج هو الحق خلافا لما في الاستشارة وفيها من الخير
لو صرف الناظر لهم مع الحاجة الى التعبير بضم وهل يرجع عليهم الظاهر
لا للتدبير بالدفع وما قطع للعمارة فيسقط راسا وفيها لو شرط الواقف
تقديم العمارة ثم الفاضل للفقراء والمستحقين لزوم الناظر امساك قد
العمارة كل سنة وان لم يحججه الا ان لجواز ان يحدث حدث ولا غلبة
صلافة ما اذا لم يشترط فليحفظ الفرق بين الشرط وعدمه وفي الوهبانية
لوزاد المتولى انتفاعا على اجر المثل ضمن الكل لوقوع الاجارة له وفي شرحها
للشربلاني عند قوله ~~في~~ ويدخل في وقف المصالح قيم ~~في~~ امام خطيب و
الموذن يعبر ~~في~~ الشعار التي تقدم شرط ام لم يشترط بعد العمارة هي امام و
خطيب ومدرس وفاد وفراش وموذن وناظر وممن زيت وقناديل
وحصير وماء وضوء وكلفة نقله للميضاة فليس مباشر وشاهد وشاد

وجاب وخازن وكتب من الشعائر فتقدمهم في دفتر الحسابات ليس بشيء
ويقع الاشباه في بواب ومنه لاتي قاله في البحر قلت ولا ترد في تقديم بواب
ومنه لاتي وخادم مطهرة انتهى قلت انما يكون المدر من الشعائر لومنة
المستأمن للمجامع فلا لانه لا يتعطل لغيبته بخلاف المدرسة تغفل اصلا
وهي ياخذ ايام البطالة كعيد وم رمضان لمار ولا ينبغي لماقه ببطالة القاضي ^{خلفوا}
فيها والاصح انه ياخذ لانها للاستراحة اشباه من قاعدة العادة بحكمه و
سيجيء ما لو غاب فليحفظ ولو كان الموقوف دارا فمأرته على مرله السكنى ولو
متعدا من ماله لان الفلة اذ الغرم بالغنم وور ولم يزد في الاصح يعني انما تجب
عليه بقدر الصفة التي وقفها الواقف ولو آتي من له السكنى او عجز فقره عن
الحاكم ايجها الحاكم منه او من غيره وعمرها باجرتها كعمارة الواقف ولم يزد في
الاصح الا برضاء من له السكنى زيلني ولا يجبر الابي على المأوى ولا تنفع اجارة له
السكنى بل المتولي افي القاضي ثم ردها بعد التعمير اني من له السكنى
رعاية للحقير فلا عمارة على من له الاستقلال لانه لا سكنى له فلو
سكن بهل تلزمه الاجرة الظاهر لا لعدم الفائدة الا اذا احتج
الى العمارة فياخذها المتولي بعمرها ولو هو المتولي ينبغي ان يجبره
القاضي على عمارة ما عليه من الاجر فان لم يفعل نصب متوليا ليعمرها
ولو شرط الواقف غلثها له وموتها عليه صحا وهل يجبر على عمارة
الظاهر لا غير وفي الفتح لو لم يجد القاضي من يستأجرها لم اره و
خطري انه بخيرة بين ان يعمرها او يرد لها الورثة الواقف قلت فلو
هو الورث لم اره وفي فتاوى الهداية ما يفسد سند له او دمنه للورث الوفاء

أو صرف الحاكم أو التولي حايي نقضه أو ثمنه إن تعذر إعادة عينه إلى
 عمارته إن احتاج ولا حفظه ليجتاح إلا إذا خاف ضياعه فيبيعه و
 يسد ثمنه ليجتاح حايي ولا يقسم النقض أو ثمنه بين مستحقين ^{قن}
 لأن حقهم في المنافع لا العين جعل شيء أي جعل الباقي شيئا من الطرق
 مسجد الضيق ولم يضرب بالمارين جاز لأنهما للمسلمين كعكسه أي
 يجوز أن عكسه وهو ما إذا جعل في المسجد ممر لتعارف أهل الأوصاف
 الجوامع وجاز لكل أحد أن يمر فيه حتى الكافر إلا الجنب والحايض و
 الدواب زليحي كما جاز جعل الإمام الطريق مسجدًا لعكسه لجواز الصلوة
 في الطريق لا للورود في المسجد تؤخذ أراض ودور وحانوت بجنب مسجد
 ضاق على الناس بالقيمة كره أدلة وعمادية جعل الواقف الولاية لنفسه
 جاز بلا إجماع وكذا لو لم يشترطها لأحد فالولاية له عند الثاني وهو
 ظاهر المذهب خلافًا لما نقله المصنف ثم لو صيحه إن كان ثم للحاكم
 فتاوى ابن نجيم وقاري الهداية وسيجيء وينزع وجوب برازيرة الواقف ^د
 فغيره بالأولى غير مأمون أو عاجز أو ظهريه فسحق كسب خمر ونحوه فتح أو
 كان يصرف ماله في الكيمياء فحباوان شرط عدم نزع أي لا يترعه قاض
 ولا سلطان لمخالفته الحكم الشرعي فيبطل كالوصية فلو مأمون لم تنع تولية
 غيره أمشابه وجاز جعل غلة الوقف أو الولاية لنفسه عند الثاني عليه
 الفتوى وجاز شرط الاستبداد له أرضا أخرى حينئذ أو شرط بيعه ويشتر
 بثمنه أرضا أخرى إذا شتم فإذا فعل صارت الثانية كالأولى في شرائطها
 وإن يذكرها ثم لا يستبدلها بثالثة لأنه حكم ثبت بالشرط والشرط وحده في

الأولى الثانية وأما الاستبداد للمساكين بدون الشرط فلا يملكه إلا
 القاضي بشرط في البحر خروجه عن الانتفاع بالكلية وكون البدل عقاراً
 المستبدل قاضي الجبة المفسر يذى العلم والعمل وفي النهاية المستبدل قاضي
 الجبة فالنفس به مطمئنة فلا يخشى ضياعه ولو بالدرهم والذناير
 وكذا لو شرط عدمه وهي أحد المسائل السبع التي يخالفها شرط الواقع كما
 بسط في الاستباه وزاد أن العم في زواجره تامة وهي إذا نص الواقع
 ورأى الحاكم قسماً مشارف جازكاً لو صي وعزاه لا نفع الوسائل وفيها لا يجوز
 استبداد العامر إلا في أربع قلت لكن في بعض قضايا المفتي إلى السعود أنه
 في سنة إحدى وخمسين وتسعمائة ورد الأمر الشريف بمنع استبداد الله
 وأمران يصير بإذن السلطان تبعا لترجيح صدر الشريعة انتهى فلم يحفظ
 وفيها أيضا لو شرط الواقع الغل والنصب وسائر القصرات لمن يتولى من
 أولاده ولا يدخلهم أحد من القضاة والأمراء داخلهم فعليهم لعنة
 الله هل يمكن مداخلتهم فأجاب بأنه في سنة أربع وأربعين وتسعمائة
 حورت هذه الوقفيات المشروطة هكذا فالمثولون لوصف الأمراء
 يرضون للدولة العلية على مقتضى الشرع ومن دونهم رتبة تعضد أركان
 مع قضاة البلاد على المشرع من المواد لا يخالف القضاة المتولين ولا المتولين
 القضاة بهذا ورد الأمر الشريف فالواقفون لو أرادوا أي فساد صدر بصدد
 وإذا دخلهم القضاة والأمراء فعليهم اللعنة فهم الملعونون لما تقر أن
 الشرائط المخالفة للشرع جميعا لغو وباطل انتهى فلم يحفظ بنى على أرض ثم
 وقف الباقى صديدها أن الأرض صلوكة لا يصح وقيل صح وعليه الفتوى

سئل قاري الهداية عن وقف البناء والقرش بلا ارض فاجاب الفتوى على صحة
ذلك وبوجه شارح الوهبانية واقرة المصنف معللا بانه منقول فيه تعامل فتيامين
به الاقنوا وان موقوفة على ما عين البنال الله جاز تبعا اجاعا وان الارض لجهة اخرى
فمختلف فيه والصحيح الصحة كما في النظومة المحبية وسئل ابن نجيم عن وقف الاستبجا
بلا ارض فاجاب بجمع ولا ارض وقفوا ولو لغير الواقف وسئل ايضا عن البناء والقرش
في الارض المحتكرة هل يجوز بيعه ووقفه وهل يجوز وقف العين المرهونة او النسا^{حرة}
فاجاب نعم وفي البرازية لا يجوز وقف البناء في ارض عارية او اجارة واما حكم
الزيادة في الارض المحتكرة ففي المنية حاوت لرجل في ارض وقف فابى صاحبه
ان يستاجر الارض باجر المثل ان العارة لو نعت يستاجر بالكثر ما يستاجر جواز
يرفع جواز غيره ولا يترك يد بذلك الاجر وله في البحر وفيه لوزيد عليه ان اجارة
مشاهرة تفسخ عند راس الشهر ثم ان ضرر فم البناء لم يرفع وان لم يضر
رفع او يملكه القيم برضا المستاجر فان لم يرض بقي الى ان يخلص ملكه
مبطل بقي لواجارته مسانفته او مدة طويلة والظاهر انه لا تقبل الزيادة
دفع الضرر عليه ولا ضرر على الوقف لان الزيادة انما كانت بسبب البناء
لا بزيادة في نفس الارض انتهى واما وقف الاقطاعات ففي النهي لا يجوز
الا اذا كانت الارض هو انا او ملكا للامام فاقطعها رجلا قال واغلب^{نا} او قاطنا
الامر بعصر انما هو اقطاعات يجعلونها مشراة صورة من وكيل بيت
المال وفي الوهبانية * ولو وقف السلطان من بيت مالنا * لمصلحة
عمت يجوز ولو جرح * قلت وفي شرحها للشربلاني وكذا يصح اذنه بذلك
ان فتحت عنه لاصح البقاء ملك ما لكها قبل الفتح اطلق القاضي بيع^ت الو

غير المسجل الوارث الواقف فباع صح وكان حكما يبطلان الوقف لعدم
تسجيله حتى لو باعه الواقف او بعضه او رجع عنه ووقفه لجهة اخرى
وحكم بالثاني قبل الحكم بلزوم الاول صح الثاني لو وقوعه في محل الاجتهاد
كما حققه المصنف وافتي به تبعا لشيخه وقاري الهداية المنلا الى السحر
قلت لكن حله في النهي على القامح للمجهول راجعه ولو اطلق القاضى البيع لغیر
اي غير الوارث لا يصح بيعه لانه اذا بطل عاد الى ملك الوارث وبيع مال
الغیر لا يجوز در یعنی بغیر طرق شرعی لما فی العمادیة باع القيم الوقف بامر
القاضی ورأه جاز قلت واما المسجل وانقطع ثبوته واراد اولاد الواقف
ابطاله فقال المفتی ابو السعود فی محرضاته قد منع القضاة من استماع
هذه الدعوى فليحفظ الوقف في مرض موته كهبة فيه من الثلث صح
القبض فان خرج الوقف من الثلث او اجازة الوارث نفذ في الكل ولا يطل
في الزائد على الثلث ولو اجازة البعض جاز بقدره وبطل وقف راض معسر
ومريض مدون بمحيط بخلاف صحيح لو قبل الحجر فان شرط وفادينه من
غلمته صح وان لم يتطو يوفى من الفاضل عن كفايته بلا شرط ولو وقفه
على غيره فعلته لم يجعله له خاصة فتاوى ابن نجيم قلت قيد بمحيط لا
غير المحيط يجوز في ثلث ما بقي بعد الديب لولده وورثة والا ففي كله فلو
باعها القاضى ثم ظهر مال شري به ارض بدلها وتماه في الاسعاف في باء
وقف المريض وفي الوصائية فان وقف الموهون فاقتله بجر فان مات عن
عين يفي لا يغير اري ولا في بطل اللغلة يميل فليتا مل قلت لكن في محرضات
المفتى ابى السعود سئل عن وقف اولاده وهرب من الديب هل يصح فالجواب

لا يصح ولا يلزم والقضاة ممنوعون من الحكم وتسهيل الوقت بمقدار ما ^{شغل}
 بالدين انتهى فليحفظ الوقت على ثلاثة أوجه أما للفقراء أو للاغنياء
 ثم للفقراء أو يستوي فيه الفقيران كرباط وخان ومقابر وسقايات وقناطر
 ونحو ذلك كساجد طوجين وطست لاحتياج الكل لذلك بخلاف الادوية
 فلم يجز لغيره بل لا تعيم أو تنصيص فيدخل الاغنياء تبعاً للفقراء ففيه ^{فرع}
 أن الوقت صحيح بانه أخرجه من يده ووارثه يعلم خلافه جاز الوقت ولا ^{تسمع}
 دعوى وارثه قضاء وفي الوصائية ويبيطل أوقات امرأاً ترداده ^{يزد}
 فحال ارتداد أدلة وقت اجده **فصل** يراعى شرط الواقف في اجارته فلم
 القيم بل العاظم لانه ولاية النظر لفقير وغايب وميت فلو اهل الواقف
 مدتها قبل تطلق الزيادة للقيم وقيل بقيد بسنة مطلقاً وبها أي بالسنة
 يفتى في الدار وبثلاث سنين في الارض الا اذا كانت المصلحة بخلاف
 ذلك وهذا ما يختلف زماناً وموضعاً وفي البرازية واحتيج لذلك يعقد
 عقود فيكون العقد الاول لازماً لانه باجره الثاني لانه مضاعف قلت
 لكن قال الوجعفر الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة ولو يعقود ذكره اكثر من
 في الباب التاسع عشر وقره الفندي افندي وسجعي في الاجارة ويوجز باجر
 المثل ولا يجوز بالقل ولو هو المستحق قارى الهداية لا ينقصان يسير
 اذا لم يرغب فيه الا بالقل اشباهه فلورخص اجرة بعد العقد لا يفسخ
 العقد بل يوم الضرر ولو اراد اجرة على اجرة مثله قبل يعقد ثانياً به على الصحيح
 في الاشباه ولو اراد اجرة مثله في نفسه بلا زيادة احد فلم يستوي فسحابه
 يفتى وما لم يفسخ فله المسمى وقيل لا يعقده ثانياً لزيادة واحد تعيناً

فإنها لا تعتبر وسيجي في الإجارة والمستاجر الأول أولى من غيره إذا قبل
الزيادة والموقوف عليه الغلة أو السكنى لا يملك الإجارة ولا الدعوى لو
غصب منه الوقف الابتولية أو أذن القاضيه ولو الوقف على رجل معين ^{عليها}
عليه الفتوى عمادية لا يحق في الغلة لأعين وهل يملك السكنى من
يستحق الربع في الوصاية لا وفي شرحها للشرنبلاني والتحريم نعم والوقف
إذا أجره المتولي بدون أجر المثل لنعم المستاجر لا المتولي كما غلط فيه بعضهم
تمامه أي تمام أجر المثل كاب وكذا وصي خانية أجر منزل صغيرة بدونه
فانه يلزم المستاجر تمام ما ذل ليس لكل منها ولاية الحطو والاستقاط وفي
الاشتباه عن القنية إن القاضيه يأمره بالاستيجار بأجر الثلث ^{تسليم} عليه
نحو السنين الماضية ولو كان القيم ساكنا مع قدرته على الرفع للقاضيه
لا غرامة عليه وإنما هي على المستاجر وإذا ظفر الناظر بحال الساكن فلاخذ
التقصان منه فيصرفه في مصرفه قضاء وديانة انتهى فليحفظ قلت
وقيد بالإجارة المتولي لما في غصب الاشتباه لو أجر الغاصب ما منفعه
مضمونة من مال الوقف أو يتيم له معد للاستغلال فحط المستاجر المسمى
لاجر المثل وعط الغاصب رد ما قبضه لا غير لتأويل العقد انتهى فليحفظ
يفتي بالضمان فغصب عقار الوقف وغصب منفعه أو أنلا فها كما لو سكن
بلاذن أو أسكنه المتولي بلا أجر وكان على الساكن أجر المثل ولو غير معد
للاستغلال يفتي صيانة للوقف وكذا منافع مال اليتيم در وكذا يفتي
بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه حاوي القدي ومضى
بالقيمة شري بها عقار آخر فيكون وقفا بل الأول والذي قبل فيه

الشهادة حسبة بدين الله اربعة عشر منها الوقت على ما في الاشياء لان حكم
 الصدق بالغلط وهو حق الله تعالى يعني الوقت على معينين هل يقبل الاثر
 في الخافية ينبغي لا اتفاقا وفي شرح الوهبانية للشيخ وهذا التفصيل هو
 المختار وفي التناظر خافية ان هو حق الله تقبل ولا الا بالادعى فليخط
 قلت لكن بحث فيه ابن الشحنة ووقف المصنف بقبولها مطلقا لثبوت
 اصل الوقت لماله للفقراء وباشتراط الادعى لثبوت الاستحقاق لما في
 الخافية لو كان منه مستحق ولم يبيع لم يدفع له شيء من الغلة وتصرف
 كلها للفقراء قلت ومفاده انه لو ادعى استحقاق مع انها لا تسع منه على
 المفتي به الا بتولية كما رقت برفق في الاشياء لنا شاهد حسبة في
 اربعة عشر وليس مدعى حسبة الا في دعوى الوقوف عليه اصل الوقف
 فانها تسع عنه البعض والمفتي به لا الا بتولية فاذا لم تسع دعواه
 فلا جني؛ واي وقد موثق به ويشترط في دعوى الوقف بيان الواقف
 والوقف قد يما في الصحيح نوازية لئلا يكون اثباتا للمجهول وفي العمادة
 يقبل وتقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة السامع الرجال والشهاد
 بالشهرة لا ثبات اصله وان صرحوا به اي بالسامع في المختار ولو الوقف على
 معينين حفظا للاوقاف القديمة عن الاستهلاك بخلاف غيره لا تقبل
 بالشهرة لا ثبات شرائطه في الاصح دلل وغيرها لكن في المجتبى المختار
 قبولها على شرائطه ايضا واعتمده في العراج واقرة الشربلا في وقواه في
 الفتح بقولهم بسلك بمنقطع الثبوت المجهولة شرائطه ومصارفها كانت
 عليه في دونه القضاء انتهى وجوابه ان ذلك للضرورة والمصلحة اعم

بحر بيان المصروف كقولهم على مسجد كذا من أصله لتوقف صحة الوقف
عليه فتقبل بالسامع وبعض مستحقه وكذا بعض الورثة ولا ثالث لهما
كافي الاشياء قلت وكذا لو ثبت اعساره في وجه احد الغرماء كما سيجي
نتامل و قالوا تقبل بينه الا فلا يغيث المدعي وكذا اعترض بعض ^{العلماء} الا
المساويين ثبت الاعتراض لكل كلاً وكذا الامان والقود ولاية ^{الطاعة}
بالأثر الضرر العام عن طريق المسلمين والتبع يقتضيه عدم الحصر ثم انما ينتصب
احد الورثة خصما عن الكل لو في دعوى دين لاعين مالم يكن سيده فليحفظ
ينتصب خصما عن الكل اي اذا كان وقف بين جماعة ووقف واحد فاحد
منهم او وكيله الدعوى على واحد منهم او وكيله وقيل لا ينتصب فلا يصح
القضاء الا بقدر ما في الحاضرين وهذا اي انتصاب بعضهم اذا كان ^{الوقف}
ثابتا والا فلا ينتصب احد المستحقين خصما وتامه في شرح الوصاية
اشترى المتولي بالوقف دارا للوقف لا تلحق بالنارل للوقوف ويجوز بيعها
في الأصح لان النوم كلاما كثيرا ولم يوجد مضامات المودن والامام و
لم يستوفيا وظيفتهما من الوقف سقط لانه كالأصله كالفائض وقيل لا يسقط
لانه كالأجرة كذا في الدرر قبل باب المودن غيرها قال المصنف منه وظاهرة
ترجيح الاول للحكاية الثاني بقيل قلت قد جزم في البقية تلخيص القضية
بانه يورث بخلاف زرق الفاضل كذا في وقف الاشياء ومضمم النهي ^{وعلى}
الامام دار وقف فلم يستوف الأجرة حتى مات ان اجرها للمتولي سقط و
ان اجرها للامام لاعمدية اخذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب قبل
تمام السنة لاسترد منه غلة ^{الثقة} باقي فصار كالحجزية وموت الفاضل قبل المول

ويحل للإمام غلة باقي السنة لو فقيرا وكذا الحكم في طلبه العلم في المدارس
 درر ونظم ابن الشحنة : الغيبة السفطة للمعلوم المقتضية للعزل ومنه
 : وما ليس يد منه اذ لم يزد على : ثلاث شهور فهو يعفى وينفرد وقد
 اطبقوا الا ياخذ السهم مطلقا لما قدم في الحكم في الشرع يسف : قلت
 وهذا كله في سكان المدرسة وفي غير فرض الحج وصلة الرحمة اما غيرها
 فلا يستحق العزل وسقوط المعلوم كما في شرح الوهبانية للشرنبلالي
 وفي المنظومة : المحبة كذا حكم سائر الارباب : اوله يمكن عذر فدا
 من باب : لا تجز استنابة الفقيه لا : ولا المدد ربع ذرحصلا : و
 المتولي الواقف اجزا : لكنه في حكمه ما ذكر : من اى جهة توالى الوقف
 ما جوز واذ لك حيث يلغى : ومثله الوصى اذ يختلف : حكمها في ذاعلم
 ما يعرف : بحسب التقليد والنص فقص : كل التصرفات كيد لا تلقى :
 قلت لكن للسيوطي رسالة سماها الضمانة في جواز استنابة ونقل الامانة
 على ذالك فليحفظ ولاية نصب القيم الى الوقف ثم لو وصيه لقيامه مقامه
 ولو جعله على امر الوقف فقط كان وصيا في كل شيء خلافا للثاني ولو
 جعل النظر لرجل ثم جعل اخر وصيا كانا ناظرين مالم يخصه وتامة في الاسعاف فلو
 وجد كتابا وقفه في كل اسم متول وقاريج الثاني متاخرا مشتركا بحر فرع طالع التولية
 لا يولي الا الشروط له النظر لانه متولي فزيد التنفيذ غير شرط اذا مات الشرط له بعد ^{الواقف} الموت
 يصل الى احد فولاية الفضل القاضى اذ ولاية المستحق لا يتولى كما مر وما دام يصلح احد للتولية من
 اثار الوقف لا يحل للمتولي من الاجانب لانه اشق ومن قصده نسبة الوقف اليهم اراد
 المتولي قامه غيره مقامه في حياته وصحته ان كان التفويض له بالشرط

عما صح ولا يملك عزله الا ان كان الواقف جعل له التفويض والعزل والا فان
 فوض في صحته لا يصح وان في مرض موته صح وينبغي ان يكون له العزل والتفويض
 الى غيره كالايعض اشباهه قال وسئلت عن ناظر معين بالشروط من بعده الحاكم
 فهل اذا فوض النظر لغيره ثمرات ينتقل لها كفاجبت ان فوض في صحته
 فتعموان في مرض موته لا مادام المفوض له باقيا لقيامه مقامه و
 عن واقف شرط مرتباً للرجل معين ثمر من بعده للقراف فرغ عنه لغيره ثم مات
 هل ينتقل للقراف فاجبت بالانتقال وفيها للواقف عزل الناظر مطلقا به يفتي
 ولما ارحم عزله لمدرس وامام ولاهما ولو كره يجعل ناظراً فنصب القاضي
 لم يملك الواقف اخراجه ولو عزل الناظر نفسه ان علم الواقف او قل
 صح والا لا باع دارا ثمر باعها المشتري من اخر ثمر ادعى اني كنت وقفها
 او قال وقف على لم تصح فلا يحلف المشتري واذا اقام بينة او ابرزجة
 شرعية قلت فيبطل البيع ويلزم اجر المثلية لاني الملك لو استحق على الشيء
 بزازيه وغيرها وليس للمشتري حصة بالثمن منه من الاستحقاق وهي
 احدى المسائل السبع المستثناة من قولهم من سعي في نقض ما تم من
 جهته فنعيه مردود عليه واعتمد في الفتح وفي البحر انه اذا
 ادعى وقفاً محكوماً بلزومه قبل والا لا وهو تفصيل حسن اعتمد المص
 في باب الاستحقاق لكن اعتمد الاول اخر الكتاب تبعاً للكنز وغيره
 وفي العمادية لا تقبل عند الام وهو المختار وصوبه الزبلي قال وهو
 انحوط وفي دعوى المنظومة الميعة وهذا في وقف هو حق الله تعالى ما
 لو كان على المباد لم يحز قلت وقد مناقبها مطلقاً لثبوت اصله لله

للفقهاء فتدبروني فتاوى ابن نجيم نعم قسم دعواه وبينته وسيطل البسي
 الباقي للمسجد اولى من القوم بنصب الامام والمودن في المختار الا اذا عين
 القوم اصلح من عينه الباقي صح الوقف قبل وجود الموقوف عليه فلو وقف على
 اولاد زيد ولا ولد له او على مكان هيا لنبأ مسجد او مدرسة صح في صحيح
 ونظر الفقهاء الى ان يولد لزيد او يبنى المسجد عمادية نرا في النهو يستغنى عنه
 لو وقفه على مدرسة يدرس فيها المدرس مع طلبته فدرس في غير هاتئذ
 المدرس فيها ان تصرف العلوقة له لا للفقهاء كما يقع في الروم **فروع**
 مهمة حدثت للفتوى ارصد الامام ارضا على ساقية ليعبرون خراجها
 لكفتها فاستغنى عنها الخراب البلد فقلها وكيل الامام لساقية في ملك
 هل يصح اجاب بعض الشافعية بان الارصاد على الملك ارضا على المال كراي
 فيصح فيثبت يلزم المرصد عليه ادارتها كما كانت في الحاروى الحوض اذا خرب
 صرفت اوقافه في حوض آخر فتدبر دار كبيرة فيها بيوت وقف بيتا منه
 على عتيقة فلان والباقي على ذرية وعقبه ثم على عتيقائه قال الوقف الى
 العتقا هل يدخل من خصه بالبيت في الثاني اختلف الا فتاخذ من
 خلاف مذكورة في الذخيرة لكن في الحاشية اوصى لرجل مال والفقراء بمال والمجول محتاج
 هل يعطى من نصيب الفقراء اختلفوا والا صح نعم استأجر دارا موقوفة فيها اشجار
 مثمرة هل له الاكل منها الطاهر اياه اذا لم يعلم شرط الواقف لم ياكل كافي الحار
 غرس في المسجد اشجار مثمرة ان غرس للسبيل فلكل مسلم الاكل والاقتناع
 لمصلح المسجد حسبة قوله شرط الواقف كفض الشارع اى في المفهوم و
 الدلالة وجوب العمل به فيجب عليه خدمته وظيفته او تركها لمن يعمل والا اثم

لا سيما فيما يلزم بتركها تعطيل الكل من النهوض في الاستبارة الجاهلية في
 الاوقاف لها شبه الاجرة اى في زمن المباشرة والحل للاغنيا وشبه الصلة
 فلومات او غل لا تسترد المجلة وشبه الصدقة لتصبح اصل الوقفا
 لا يصح على الاغنياء ابتداء وتماه فيها كيرة اعطاء نصاب لفقير من وقف الفقراء
 الا اذا وقف على فقير اقربته اختيارا ومنه يعلم حكم المرتب الكثير من وقف
 الفقراء لبعض العلماء الفقراء فليحفظ ليس للقاضي ان يقدر وظيفة في
 الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ الا النظر على الوقف باجر مثله
 فنيه يجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يفي به وكان
 عالما بقيامه قال بعد وقتين والخطيب لمحق بالامام بل هو امام الجمعة
 قلت واعتمده في المنظومة الجسية ونقل عن المبسوط ان السلطان يجوز له
 مخالفة الشرط اذا كان غالب جهات الوقف قري ومزارع فيعمل بامر وان غاي
 شرط الواقف لان اصلها البيت المال يصح تعليق التقرير في الوظائف فلنقال
 القاضي ان مات فلان او شعرت وظيفة كذا فنقد قرتك فيها صح ليس
 للقاضي غل الناظر يجوز وشكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة و
 كذا الوجه الناظر اذا اجر انسانا ففرب ومال الوقف عليه لم يضمن ولو فرط
 في خشب الوقف حتى ضاع ضمن لا يجوز الاستدانة على الوقف الا اذا خرج
 اليها المصلحة الوقف كتحير وشراء في يجوز بشرطين الاول اذن القاضي فلو
 ومبيد يستدين بنفسه الثاني ان لا يسيء اجارة العين والصرف من اجاراتها
 والاستدانة للمتبولى القرض والشراء فسية وهل للمتبولى شراء متاع فوق
 قيمته ثم يبيعه للعمارة ويكون الربح على الوقف الجواب نعم اقرب ارض في يد

غير انها وقت نكده ثم ملكها صارت وقفاً يعمل بالمصادقة على الاستحقاق
وان خالفه كتاب الوقت لكن في حق القرخا صفة فلو اقر الشرط له الربح و
النظر انه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لا وسيجي في آخر الاقرار
ولا يكفي صرف الناظر لثبوت استحقاقه بل لا بد من اثبات نسبه وسيجي في
باب دعوى ثبوت النسب متى ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالتأخر
منها عندئذ لانه ناسخ للاول الوصف بعد الجمل يرجع الى الاخير عندنا
والى الجميع عند الشافعية ولو بالواو ولو بتم والى الاخير اتفاقا الكل من وقف
الاشباه تمامه في القاعدة التاسعة متى وقف حال صحته وقال على القصة
الشرعية قسم على ذكرهم فانهم بالسرية هو المختار المنقول عن الاخبار
كما حققه مفتي دمشق محيى بن النقار في الرسالة المرضية على الفريضة
الشرعية ونحوه في فتاوى المصنف وفيها متى ثبت بطريق شرعي وقفية مكان
وجب نقص البيع ولا اثم على البايع مع عدم علمه وللمتولي اجر مثله ولو بتم
المشتري او غير ذلك لما يملك مع ما بالانفع للوقف وفي البرازية مغزى الجامع انما
يرجع بقيمة البناء بعد نقضه ان سلمه المشتري للبائع وان اسكه لم يبرح
بشيء بخلاف ما لو استحق البيع وانقطع ثبوته فا كان في دواين القضاء
والافرن برهن على شئ حكم له به والاصرون للفقراء ما لم يظهر وجهه
بطلانه بطريق شرعي فينبود للملك واقفه او وارثه اول بيت المال فلو وقفه
السلطان عما جاز ولو لجهة خاصة فظاهر كلامهم لا يصح لشهد التو
مع آخر وقف مكان كذا على المسجد فظاهر كلامهم قبولها لا تؤزم الحجة
في كل عام وليكتفى القاضي منه بالاجال المعروف بالامانة ولو متها يجرى

على اليقين شيئاً فنياً ولا يحبس به بل يهدوه ولواتهمه بمجلفه فتبه قلت
وقد مناني الشركة ان الشراك والمضارب والوصى والمتولى لا يلزم بالتفصيل
وان هم من قضاة الير لا الوصول لسمت المحصول ولو ادعى المتولى الدفع بل
قوله بلا يمين لكن افنته المنلا ابو السعود انه ان ادعى الدفع من غلة الوقف
في وقفه كاولاده واولاد اولاده قبل قوله وان ادعى الدفع الى الامام
بالمساج والبواب ونحوهما لا يقبل قوله كما لو استاجر شخصاً للبناء في المساج
بلجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه لا يقبل قوله قال المصنف وهو
تفصيل في غاية الحسن فيعمل به واعتمده ابنه في حاشية الاشباة قلت وسيجي
في الحاشية معنياً لاخي زاده لو اجر القيم ثم عزل فقبض الاجرة للنصب في
الاصح وهل يملك المفعول مصافقة المستاجر على التعمير قبل نفعه قال المصنف
والذي ترجح عندي لائس للمتولى اخذ زيادة على اقره له الواقف اصلا
يجب صرف جميع ما حصل من عا وعوائد شرعية وعرفية لمصارف الوقف
الشرعية ويجب على الحاكم امر الممتشي برد الرشوة على الراشي عب الدعوة الشرعية
الكل من فتاوى المصنف قلت لكن سيجي في الوصايا وما رايضاً ان للمتولى اجر
مثل عمله فتبه ولو وقف لفقره قرابته لم يستحق مدعيها ولو وليا الصغير
الابنية على فقره وقرابته مع بيان جهتها فاذا قضى له استحقه من حين الوقف عليه
فتاوى ابن عديم ونحوها على شرط السكنى لزوجته فلا نة بعد وفاته مادامت
عزاً فان تزوجت وطلقت هل ينقطع حقها بالتزويج اجاب نعم قلت وكذا لو وقف
على امهات اولاده الا من تزوج او على بنى فلان الا من خرج فخرج بعضهم
ثم عاد او على بنى فلان من تعلم العلم فترك بعضهم ثم اشتغل به فلا شيء عليه

الا ان شرط انه لو عاد فله فيلحفظ خزانة المفتين وفي الوهبانية تضي
 يدخل ولد البنت بعد مضي سنين فله غلة لاتي لا لماضي لو استهلكه
 وقف على بينه وله ولد واحد فله النصف والباقي للفقراء على ولده
 له الكل لانه مفرغ مضاف فيعم للمتولي لا قاله لو خيرا اجر بعض معين
 صح وخصاه بالنقود للمستاجر غرس الشجر لا اذن الناظر اذا لم يضر
 بالارض وليس له الحضر لا باذنه وباذن لو خيرا والا لا وما بناء مستأجر
 او غرسه فله ما لم يضر للوقف والمتولي بناء وغرسه للوقف ما لم يشهد
 انه لنفسه قبله ولو اجر لابنه لم يجز انما له كعبه اتفاقا وهذا لو باشر
 نفسه فلو القاخيه صح وكذا الوضيه بخلاف الوكيل وقف على اصحاب
 الحديث لا يدخل فيه الشافعي اذا لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفي
 كان في طلبه اولا بزازية اي لكونه يعمل بالمرسل ويقدم خبر الواحد
 على القياس وجاز على حفر القبور والا كفان لا على الصوفية والعيان
 هو الاصح ولو شرط النظر لا ارشد فلا ارشد من اولاده فاستويا اشتركا
 به افتى المنلا ابو السعود معللا بان افضل التفضيل ينتظم الواحد والجمع
 وهو ظاهر وفي النه عن الاسعاف شرط لا فضل اولاده فاستويا فلا
 ولو احدهما اورع والاخر اعلم بامور الوقف فهو اولي اذا من خيانتة انتهى
 جوهرة وكذا لو شرط لا ارشد ثم كافي انفع الوسائل ولو ضم القاخيه للقيم
 ثقة اي ناظر حسبة هل للاصيل ان يستقل بالتصرف لم اره واقتى الشيخ
 الاخ انه ان ضم اليه لمحيانة لم يستقل والا فله ذلك وهو حسن نفرد في
 فتاوى موبد زادة معزة بالخانية وغيرها للمشرق التصرف بل الحفظ ليس

للمتولي ان يستدين على الوقف للعمارة الا باذن القاضي مات المتولي
 والنجباء يدعون تسليم الغلة اليه في حياته ولا يبنه لهم صدقوا بهينهم
 لانكارهم الضمان لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجدا ولكن
 يجوز الرجوع عن الموقوف عليه المشروط كالمودن والامام والعلم وان كانوا
 اصلي انتهى جوهره وفي خواهر الفتاوى شرط لنفسه مادام حيا ثم ولد
 فلان ما عاش ثم من بعده للاعف الارشد من اولاده فانها تنصرف لابن
 لا للواقف لان الكناية تنصرف لا قرب المكنيات بمقتضى الوضع وكذلك
 مسائل ثلاثة وقف على زيد وعمرو ونسله فانها لعمرو فقط وقف على ولده
 ولد له ولدان راجع لولد الولد فحسب وعكسه وقف على بنى زيد و
 عمرو لم يدخل في عمرو لانهم اقرب الى زيد فنصرف اليه هذا هو الصحيح
 وقد مر ان الوصف بعد متعاطفين للاخير عندنا وفي الزيلعي من باب
 المحرمات وقولهم نصرف الشرط اليهما وهو الاصل قلنا ذلك في الشرط المصروح
 به والاستثناء بمشيئة الله تعالى اما في الصفة المذكورة في آخر الكلام
 فنصرف الى ما يليه نحو جام زيد وعمرو العالم اجمع فليحفظ وفي المنظومة المحببة
 والوصف بعد جمل اذ اتى * يرجع للجميع فيما ثبتا * عن الامام
 الشافعي فيما * ان كان ذا العطف بواو اما * ان كان ذا العطف بشم
 وقفا * الى الاخير باتفاق وجبا * ولو على البنين وقفا يجعل * وان
 في ذاك البنات تدخل * وولد الابن كذلك البنات * تدخل في ذرية
 يثبت * لو وقع الواقف على الذرية * من غير ترتيب فبالسوية *
 يقسم بين من علاه ولاسفل * من غير تفصيل لبعض فانقل * وتنقضى

القسم في كل سنة ويقسم الباقى على من عينة ولو على اولاده ثم على اولاد
 اولاده قد جعلناه وقفا فقالوا ليس في ذاي دخل اولاد بنته على ما ينقل بني
 اولادى كذا انا ربي واخو لفظ ابائى حسب يشترك الاناث والذكور فيه
 وذلك واضح مسطور وما يكثر وقوعه ما لو وقف على ذريته مرتبا وجعل
 من شرطه ان من مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه ولو كان جيا قبل له
 حظ ابية لو كان جيا وبشارك الطبقة الاولى والا فتى السبكي بالمشاركة وخالفه
 السبوطى وهذه المخالفة واجبة كما افاده ابن نجيم في الاشباه من القاعة ^{سعة} التا
 لكنه ذكر بعد ورقتين ان بعضهم يعبر بين الطبقات ثم وبعضهم بالواز ^{الاول}
 يشارك بخلاف ثم فرجعه متاملا شرح الوهبانية فانه نقل عن السبكي واقعين
 اخرين يحتاج اليهما ولم تنزل العلماء متحيزين في فهم شروط الواقفين ^{الله} الامرين
 وقد افئدت فمن وقف على اولاد الظهور دون الاناث فانت مستحقة ^{عليه} عن ولد
 ابوها من اولاد الظهور بانه ينتقل نقيبها اليها المصدق كونها من اولاد الظهور
 باعتبار ابينها كما يعلم من الاسعاف وغيره وفي الاسعاف والتا تاريخية لو وقف
 على عقبه يكون لولده وولد ولده ابدا ما تناسلوا من اولاد الذكور دون الاناث الا ان
 يكون ازواجهم من ولد ولد الذكور كل من يرجع نسبه الى الواقف بالاباء
 فهو من عقبه وكل من كان ابوه من غير الذكور من ولد الواقف فليس من عقبه
 انتهى ويسمى في الوصايا انه لو اوصى لاه او جنسه دخل كل من ينسب اليه
 من قبل ابائه ولا يدخل اولاد البنات وانها لو اوصت الى اهل بيتها او لجنسها
 لا يدخل ولدها الا ان يكون من قومها لان الولد انما ينسب لابيه لا
 لامه قلت وبه علم جواب حادثة لو وقف على اولاد الظهور دون

اولاد البطون فانت مستحقة عن ولدين ابوهما من اولاد الظهور
 هل ينقل نصيبها لهما فاجبت نعم ينتقل نصيبها لهما لصدق كونها
 من اولاد الظهور باعتبار والدهما المذكور فصل فيما يتعلق بوقف
 الاولاد من الدور وغيرها وعبرة الواهب في الوقف على نفسه
 وولده ونسله وعقبه جعل ريعه لنفسه ايام حيوته ثم وثم جار عند
 الثاني وبه يفتي كجعله لولده ولكن يختص بالصليبي ويعم الانثى ما يقيد
 بالذكر ويستقل به الواحد فان انتفى الصليبي فللفقار دون ولد الولد الا
 ان لا يكون حين الوقف صليبي فيختص بولد الابن ولوانثى دون من دونه
 من البطون ودون ولدا البنت في الصحيح ولوزاد ولد ولدى فقط انقص
 عليهما ولوزاد البطن الثالث عم نسله ويستوى الاقرب والابعد الا
 ان يذكر ما يدل على الترتيب كما لو قال ابتداء على اولادى بلفظ الجمع
 او على ولدى واولاد اولادى ولو قال على اولادى ولكن سماهم فانت
 احدهم صرف نصيبه للفنء ولو على امراته واولاده ثم ماتت هل يختص
 ابنها بنصيبها اذا لم يشترط رد نصيب من مات منهم الى ولده ولو قال على
 بني او على اخوتي دخل الاناث على الاوجه وعلى بنات لا يدخل البنون
 ولو قال على بني وله بنات فقط او قال على بنات وله بنون فالغلة
 للمساكين ويكون وقفاً منقطعاً فان حدث ما ذكر عا د اليه ويدخل في
 قسمة الغلة من ولد لدون نصف حول من طلوع الغلة لا الاكثر الا
 اذا ولدت مبانته او ام ولد المعنقة لدون سنتين لثبوت نسبه
 بلا حل وطيها فلو يحل فلا لاحتمال علوقه بعد طلوع الغلة وتقسيم

بالسوية ان لم يرتب البطون وان قال للذكر كما نثيبين فكما قال فلو
وصية فرض ذكر مع الاناث وانثى مع الذكور ويرجع سهمه للورثة
لعدم صحة الوصية للمعدوم فلا بد من فرضه ليعلم ما يرجع للورثة
ولو قال علي ولدي ونسلي ابدا او كلها مات واحد منهم كان نصيبه
لنسله فالغلة لجميع ولده ونسله حيهم وميتهم بالسوية ونصيب
ولده ايضا بالارث عملا بالشرط ولو قال وكل من مات منهم
غير نسل كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه احدا وسكت عنه يكون
راجعا لاصل الغلة لا للفقر ما دام نسله باقيا والنسل اسم للولد
ويولد ابدا ولواثي والعقب للولد وولد من الذكور اي دون
الاناث الا ان يكون ازواجين من ولد ولده الذكور وآله وجنسه
واهل بيته كل من يناسبه الا اقصى اب له في الاسلام وهو الذي
ادرك الاسلام اسلم والا وقرآينه وانسابه كل من يناسبه الا
اب له في الاسلام من قبل ابويه سوى ابويه وولده لصلبه فانهم لا يسمون
قرابة اتفاقا وكذا من علامتهم او سفل عندهما خلا فالحمد فعدم منها
وان قيد بفقر انهم يعتبر الفق وقت وجود الغلة وهو المجوز لاخذ
الزكاة فلو تاخر صرفها سنين لعارض فانفق الغنى واستغنى الفقير
شارك المفتقر وقت القسمة الفقير وقت وجود الغلة لان الصلاة
انما تملك حقيقة بالقبض وطرا الغنى والموت لا يبطل ما استحقه
واما من ولد منهم لدون نصف حول بعد مجئ الغلة فلا حظ له لعدم احتياجه
فكان بمنزلة الغنى وقيل يستحق لان الفقير من لاشئ له والحمل لا يشئ له ولو قيد

ولوقيد بصلمائهم اوبالاقرب فالاقرب اوفالاحوج اومن جاوزه منهم او
 بمن سكن مصر فقيد الاستحقاق به عملا بشرطه ونعامه في الاسعاف
 ومن اوجه حوادث زمانه الى ما خفي من مسائل الاوقاف
 فلينظر في كتاب الاسعاف المخصوص باحكام الاوقاف المختص من
 كتابي هلال والخصاف كذا في البرهان شرح مواهب الرحمن
 للشيخ ابراهيم بن موسى بن ابي بكر الطرابلسي الحنفى نزيل القاهرة
 بعدد مشق المتوفى في اوائل القرن العاشر سنة اثنين وعشرين
 وتسعمائة وهو ايضا صاحب الاسعاف قول الاشباه اختلاف الشا
هدين مانع الا في احدى واربعين قال في زواهر الجواهر حاشيتها للشيخ صالح
 ابن المصنف قد ذكر في الشرح المحال عليه مسائل لا يضر فيها اختلاف
 الشاهدين وانا اذكرها سردا فاقول الاولى شهد احدهما ان عليه
 الف درهم وشهد الاخر انه اقر بالف درهم تقبل الثانية ادعى كرجطة
 جيدة فشهد احدهما بالجودة والاخر بالردية تقبل الرابعة يقضي بالاقبل الثالثة
 ادعى دنانير فقال احدهما ينسابورية والاخر بخارجية والمدعى يدعى
 ينسابورية ويجوز يقضى بالخارجية الرابعة لو اختلفا في الهبة والعطية
 الخامسة لو اختلفا في لفظ التكاح والتزويج السادسة شهد احدهما
 انه جعلها صدقة موقوفة ابدًا على ان لزيد ثلث علمتها وشهد آخر ان زيد
 نصفها تقبل على الثالث السابعة انه باع بيع الوفا شهد احدهما به
 والاخر ان المشتري اقر بذلك تقبل الثامنة شهد احدهما انها جارية
 والاخر انها كانت له تقبل التاسعة ادعى الفاطم مطلقا فشهد احدهما

احدىهما على القاي بالف قرض والاخر بالف ودية تقبل العاشر ادى
 الابراش شهد احدىهما به والاخر انه وهبه او تصدق عليه او حله جاز
 للمادية عشر ادى الهبة فشهد احدىهما بالبراة والاخر بالتصدق او انه حله
 جاز الثانية عشر ادى الكفيل الهبة فشهد احدىهما بها والاخر بالابراشت
 الابرا الثالثة عشر شهد احدىهما على اقراره انه اخذ منه العبد والاخر على
 اقراره بانه اودعه منه هذا العبد تقبل الرابعة عشر شهد احدىهما انه
 غصبه منه والاخر ان فلانا اودعه منه هذا العبد يقضى للدي الحاشية
 عشر شهد احدىهما انها ولدت منه والاخر انها جلت منه تقبل الخامسة
 عشر شهد احدىهما انها ولدت منه ذكر او افرأنتي تقبل السادسة عشر
 شهد احدىهما انه اقرا الدار له والاخر انه سكن فيها تقبل الثامنة
 عشر انكر اذن عبده فشهد احدىهما على اذنه في الشيا ب والاخر في الطعام
 تقبل التاسعة عشر اختلف شاهد الاقرار بالمال في كونه اقرب بالعربية
 او بالفارسية تقبل بخلافه في الطلاق العشرون شهد احدىهما انه قاتل
 لبيده انت حر والاخر انه قال آزادي تقبل الحادية والعشرون قال
 لامرأته ان كلمت فلانا فانا طالق فشهد احدىهما كلمته غدوة والاخر
 عشية طلقت الثانية والعشرون ان طلقتك فعبدى حر فقال احدهما
 طلقها اليوم والاخر انه طلقها اسرع الطلاق والعناق الثالثة والعشرون
 شهد احدىهما انه طلقها ثلاث البتة والاخر انه طلقها شتين البتة يقف
 بطلقتين ويملك الرجعة الرابعة والعشرون شهد احدىهما انه اعتق
 بالعربية وشهد الاخر بالفارسية يقبل الخامسة والعشرون اختلفنا في

مقدرا المهر يقضي بالاقل السادسة والعشرون شهدا احدهما انه وكله بخضوة
 مع فلان في دارسما والاخر انه وكله بمخضوة فيه وفي شئ اخر تقبل
 في دار اجتماع عليه السابعة والعشرون شهدا احدهما انه وقفه في صحته
 والاخر بانه وقفه في مرضه قبلا الثامنة والعشرون ولو شهد انه اوصى
 اليه يوم الخميس واخريوم الجمعة جازت التاسعة والعشرون ادعى ما لا
 تشهد احدهما ان المال عليه احوال غريمه بهذا المال وشهد الاخر انه كفل
 عن غريمه بهذا المال تقبل الثلاثون شهدا احدهما انه باع كذا الى شمر و
 شهد الاخر بالبيع ولم يذكر الاجل تقبل الحادية والثلاثون شهدا احدهما
 انه باع بشرط لليا وثلاثة ايام وشهد الاخر بالبيع ولم يذكر لليا تقبل الثانية والثلاثون
 شهد واحد انه وكله بالمخضوة في هذا الدار عند قاضي الكوفة واخر
 عند قاضي البصرة جازت شهدا تقبل الثالثة والثلاثون شهدا احدهما
 انه وكله بالقبض والاخر انه اجرة تقبل الرابعة والثلاثون شهدا احدهما
 انه وكله بالقبض والاخر انه سلطه على قبضه تقبل الخامسة والثلاثون
 شهد احدهما انه وكله بقبضه والاخر انه اوصى له بقبضه في حياته تقبل
 السادسة والثلاثون شهدا احدهما انه وكله بطلب دينه والاخر بتقاضيه
 تقبل السابعة والثلاثون شهدا احدهما انه وكله بقبضه والاخر بطلبه
 تقبل الثامنة والثلاثون شهدا احدهما انه وكله بقبضه والاخر انه امره
 باخذ او ارسله لياخذ تقبل التاسعة والثلاثون اختلفا في زمن
 اقراره في الوقف تقبل الاربعون اختلفا في مكان اقراره به تقبل الحادية
 والاربعون اختلفا في وقفه في صحته او في مرضه تقبل الثانية والاربعون

شهد احدهما بوقفه على زيد والاخر على عمر وتقبل وتكون وقفا على الفقراء
 انتهى قلت وزدت بفضل الله على ما ذكره المصنف مسائل منها لو اختلفا
 في تاريخ الزهر بان شهد احدهما انه رهن يوم الخميس والاخر انه رهن يوم الجمعة
 تسع عندهما خلافا فحرم جواهر الفتاوى ومنها لو اتفق الشاهدان على
 الاقرار من واحد بمال واختلفا فقال احدهما كان جميعا في مكان كذا
 وقال الاخر كان في مكان كذا اتقبل ومنها لو قال احدهما والمسئلة جالفا
 كان ذلك بالغداة وقال الاخر كان ذلك بالعشي تقبل وهما في الزواجة
 ومنها شهرا على رجل انه طلق امراته واحدهما يقول انه عين منكوبة
 بنت فلان والاخر يقول ما عينها اني اعلم واشهد ان المرأة التي
 كانت له سوى ابنة فلان قد طلقها واخرجها من داره قبل هذا التطلق
 قال فخر الدين اخشهد على الطلاق لانه عينه احدهما المرته وذكرها
 باسمها ولم يعين الاخر التي هي في كساحه وليس في كساحه غير امرأة واحد
 تسع الشهادة وهي في جواهر الفتاوى ومنها ادعى ملك داره فشهد
 له احدهما انها له او قال ملكه وشهد الاخر انها كانت ملكه
 تقبل منية المفتة ومنها ادعى الفين او الف وخمسائة فشهد له احدهما
 بالف والاخر بالف وخمسائة قضى له بالالف اجماعا منه ومنها الشهادة
 انه له على هذا الرجل الف درهم وشهد احدهما انه قد قضاه
 المطلوب منها خمسمائة والطالب ينكر ذلك فان شهادتهما على الف
 مقبولة ولو لم يهه ومنها ادعى جارية في يد رجل وجاء بشاهدين
 فشهد احدهما انها جاريته غصبها منه وشهد الاخر انها جاريته

ولم يقبل غصبها منه قبلت الشهادة بجمع الفتاوى ومنها شهد بأسرقه
بقرة واختلفا في كونها تقبل عند خلافهما جامع الفصولين ومنها شهد
أحدهما بكفالة والآخر بمحوالة تقبل في الكفالة لأنها أقل جامع الفصولين
ومنها شهد أحدهما أنه وكله بطلاقها وحدها وشهد الآخر أنه وكله بطلاقها
وطلاق فلانة الأخرى فهو وكيل في طلاق التي اتفقا عليها وهي فيه أيضا
ومنها شهد بوكالة وزاد أحدهما أنه عزله تقبل في الوكالة لأن النزل وهي
منه أيضا ومنها ادعت أرضا شهد أحدهما أنها ملكها لأن زوجها فيها
اليها عوضا من الدسيمان وشهد الآخر أنها تملكها لأن زوجها اقترانها
ملكها تقبل لأن كل بايع مقر بالملك لمشتره فكأنما شهد أنه ملكها وقيل
ترد لأنه لما شهد أحدهما أنه دفعها عوضا وشهد بالصدق وشهد الآخر
بإقراره بالملك فاختلف الشهود به أما لو شهد أحدهما أن زوجها دفعها
عوضا والآخر بإقراره أنه دفعها عوضا تقبل لاتفاقهما كما لو شهد أحدهما
بالباع والآخر بإقراره وهي في جامع الفصولين انتهى كلام الشيخ صالح بالشيخ
محمد بن عبدالله الغزى في الأشباه السكوت كالنطق إلا في مسائل
عند منها سبعة وثلاثين قلت وزاد في فتور البصائر مسألتي
الأولى مسألة السكوت في الإجارة قبول ورضا لقوله لساكن دارة
اسكن يكن أوالا فانقل فسكت لزمه السج ذكره المؤلف في الإجارة الثانية
سكوت المودع قبول دلالة قال المؤلف في صحيحه سكوتة عند و
بين يديه فإنه قبول دلالة انتهى ومن أذ عليهما في زواهر الجواهر مسائل
منها عند قوله الرابعة والعشرون سكوتة عند بيع زوجته فقال

وكذا سكوتها عند بيع زوجها لما في البرازية الفتوى على عدم سماع الدعوى في القريب والزوجة انتهت وصح فاضى خان انها تسمع فلينال عند الفتوى قلت ويزاد ما في متفرقات التنوير من سكوت الجار عند تصرف المشتري فيه فراغا وبنا وعزاها للبرازية وهكذا ذكره في تنوير البصائر مغزيا اليها فالعجب من صاحب الجواهر الزواهر كيف ذكر صدر كلام البرازية وترك الآخر ومنها لو تزوجت من غير كفوف نسكت الولي حتى ولدت كان سكوته رضا يلغى ومنها ما في المحيط رجل زوج رجلا بغير امره فهناه القوم وقبل التهنئة فهو رضا لان قبول التهنئة دليل الاجازة ومنها ان الوكالة تثبت بالسكوت ولذا قال في الظهيرية لو قال ابن العم للكبيرة اني اريد ان ازوجك من نفسي فسكتت فزوجها جاز ذكره المؤلف في بحر من بحث الاوليا ومنها سكوت اهل العلم والصلاح في التعديل فيكون سكوته تزكية للشاهد لما في المتنظف وكان اللبث بن مساور قاضيا فاحتاج التعديل وكان المزكى مريضا فعاده القاضي وسئل من الشاهد فسكت المعدل ثم ساله فسكت فقال سئلك ولا تجيبني فقال المعدل اما بكيفك من مثلي السكوت قلت قد عد هذه في الاشباه مغزيا لشهادات شرحه فكيف تكون رائدة اذ هي فيه نعم زاد تفكيكه بكونه من اهل العلم والصلاح فعدها من الزوائد ومنها لو ان العبد خرج لصلاة الجمعة فراه مولاه فسكت حمله الخروج اليها لان السكوت بمنزلة الرضى كما في جعة البحر ومنها ما في القنية بعد ان

رقم بعلامة لع عت ولو زفت اليه بلا جهاز فله ان يطالب بما بعث اليه
 من الدنيا ويروان كان الجهاز قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث
 في عرفهم حينئذ يعني انه ان لم يحجهم بما يليق فله استرداد ما بعث
 والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لهما ولو سككت بعد الزفاف
 زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له ان يخاصم بعد ذلك وان لم يتخذ
 له شئ ومنها اذا ابراه فسككت صح ولا يحتاج الى القبول هكذا ذكره
 البرهان في الاختيارات في كتاب الافرار ومنها سكوت الراهن عند
 بيع المرتهن الرهن يكون مبطلا في احدى الروايتين ذكره الزيلعي
 وغيره وهي تعلم من الاشباه اول القاعدة الحمد لله العزيز الوهاب
 وهو اعلم بالصواب قول الاشباه يحلف المنكر في احدى وثلاثين
 مسألة بينهاها في الشرح قال الشيخ شرف الدين في حاشيته عليها المسماة
 بنوير البصائر على الاشباه والنظائر اقول في شرحه المحال عليه ثم
 اعلم ان المصنف اقتصر على عدم الاستخلاف عندك على الاشباه السبعة
 وفي الثانية انه لا يستخلف في احدى وثلاثين خصلة بعضها مختلف
 فيه وبعضها متفق عليه فذكر سرد الاختصار السبعة وفي تزويج البنت
 صغيرة او كبيرة وعندهما لا يستخلف الاب في الصغيرة وفي تزويج المو
 امته خلافا لرواية دعوى الدارين ايضا فانكره لا يحلف وفي دعوى الدين
 على الوصي وفي الدعوى على الوكيل في المسئلتين كالوصي وفيما اذا انكر
 في يد رجل شئ فادعاه رجلان كل اشترى منه فاقربه لاحدهما وانكر
 الاخر لا يحلفه وكذا لو انكرهما فحلف لاحدهما فنكل له ونقض عليه لم يحلف

لاخر وفيما ادعى الهبة مع التسليم من ذى اليد فافترلا أحدهما لا يحلف
 لاخر وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه فافتربه لأحدهما وحلف
 لأحدهما فنكل لا يحلف لاخر وفيما اذا ادعى أحدهما الرهن والتسليم لاخر
 الشرا فافتر بالرهن وانكر البيع لا يحلف للمشتري ولو ادعى أحد هذين
 الاجارة والاخر الشرا فافتر بها وانكره لا يحلف لمدعيه ويقال لمدعيه
 ان شئت فانتظر انقضاء المدة او فك الرهن وان شئت فانسح
 وفيما اذا ادعى أحدهما الصدقة والقبض والاخر الشرا فافتر لأحدهما
 لا يحلف وفيما اذا ادعى كل منهما الاجارة فافتر لأحدهما او نكل لا يحلف
 بخلاف ما لو ادعى كل منهما على ذى اليد الغصب منه فافتر لأحدهما وحلف
 لأحدهما فنكل يحلف للثاني كما لو ادعى كل منهما الايداع فافتر لأحدهما يحلف
 للثاني وكذا الاعارة ويحلف ماله عليك كذا ولا يمينه وهي كذا وكذا
 وفيما اذا ادعى البائع رضى الموكل بالعيب لم يحلف ويكيله وفيما اذا
 انكرت وكيله له في التكاح وفيما اذا اختلف الصانع والمستضع في المامو
 به لا يمين على واحد منهما وكذا لو ادعى الصانع على رجل انه استضع في
 كذا فانكر لا يحلف الحادية والثلاثون لو ادعى انه وكيل عن الغائب
 بقبض دينه وبالحصومة فانكر لا يستحلف المديون على قوله خلافا
 لما ذكره بعضهم وقال الحلواني يستحلف في قولهم جميعا انتهى وبه عالم
 ما في الخلاصة تساهل وقصور حيث قال كل موضع لو اقر لزمه فاذا
 انكره يستحلف الا في ثلاث منها الوكيل بالشرا اذا وجد بالمشتري عيبا
 فاراد ان يردّه بالعيب فاذا اقر الوكيل لزمه ذلك ويبطل حق الرد

٥٢٦
 الثَّانِيَةُ لَوَادَعَى عَلَى الْأَمْرِ رِضَاهُ لَا يَجْلِفُ وَإِذَا أَقْرَضَهُ الثَّلَاثَةَ الْوَكِيلُ بَعْضُ
 الدِّينِ إِذَا ادَّعَى الْمُدْيُونُ أَنَّ الْمُوَكَّلَ أَبْرَاهُ عَنِ الدِّينِ وَطَلَبَ بَيْنَ
 الْوَكِيلِ عَلَى الْعِلْمِ لَا يَجْلِفُ وَإِنْ أَقْرَضَهُ انْتَهَى وَزِدْتَ عَلَى الْوَاحِدِ
 وَالثَّلَاثِينَ السَّابِقَةَ الْبَايَعُ إِذَا انْكَرَ قِيَامَ الْعَيْبِ لِلْحَالِ لَا يَجْلِفُ عِنْدَ
 الْأَمَامِ وَلَا قَرِيبِهِ لَزْمُهُ كَمَا مَرَّ فِي خِيَارِ الْعَيْبِ وَالشَّاهِدُ إِذَا انْكَرَ
 رَجُوعَهُ لَا يَسْتَحْلِفُ وَلَا قَرِيبَهُ ضَمِنَ مَا تَلَفَ بِهَا وَالسَّارِقُ إِذَا انْكَرَهَا
 لَا يَسْتَحْلِفُ إِلَّا الْآبَ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَلَا الْوَصِيَّ فِي مَالِ الْيَتِيمِ وَلَا الْمُتَوَلَّى لِلْيَتِيمِ
 وَالْأَوْقَانُ لَا إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِمُ الْعَقْدُ فَيَجْلِفُونَ حِينَئِذٍ انْتَهَى قُلْتُ
 وَزِدْتَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ مَسَائِلُ الْأُولَى لَوَادَعَى عَلَى رَجُلٍ شَيْئًا وَارَادَ
 اسْتِحْلَافَهُ فَقَالَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ هُوَ لَا بَنِي الصَّغِيرُ فَلَا يَجْلِفُ وَفِي
 فَنَآوَى الْفَضْلِ عَلَيْهِ الْيَمِينُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا إِذَا اسْتَحْلَفَ فَنُكِلَ وَالْمُدْعَى
 ارْضَا بِقَضِيٍّ بِالْأَرْضِ لِلْمُدْعَى ثُمَّ يَنْتَظِرُ بُلُوغَ الصَّبِيِّ إِنْ صَدَقَهُ الْمُدْعَى
 كَانَ كَمَا قَالَ وَإِنْ كَذَبَهُ ضَمِنَ الْوَالِدُ قِيَمَةَ الْأَرْضِ وَتَوَخَّذَ الْأَرْضَ مِنَ
 الْمُدْعَى وَتَدْفَعُ لِلصَّبِيِّ وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ مَا لَوَا قَرِيبًا لَمْ يَنْظُرْ بِحُجُودِهِ
 فَصَدَّقَهُ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ الْيَمِينُ فَكَذَلِكَ هُنَا قُلْتُ وَعَلَى الْأَوَّلِ رَجُوعُ هَذِهِ
 الْحَقُولِ الْمَصْنُفِ وَلَا يَسْتَحْلِفُ إِلَّا الْآبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ لِأَنَّهُ لَمَّا أَقْرَبَ لِلصَّبِيِّ
 ظَهَرَ لَهَا مِنْ مَالِهِ وَفِيهِ تَامِلُ الثَّانِيَةُ لَوَاشْتَرَى دَارًا فَخَضَرَ الشَّفِيعُ
 فَا نَكَرَ الْمُشْتَرِي الشَّرَاقَالَ فِي النِّوَازِلِ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى دَارًا فَخَضَرَ
 الشَّفِيعُ فَا نَكَرَ الْمُشْتَرِي الشَّرَاقَالَ وَافْرَانَ الدَّارَ لَا بَنِي الصَّغِيرِ وَلَا بَنِيهِ
 فَلَا يَمِينُ عَلَى الْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ قَدْ لَزِمَهُ الْإِفْرَارُ لَا بَنِيهِ فَلَا يَجُوزُ الْإِفْرَارُ لغيرِهِ

بعد ذلك الثالثة لو كان في يد رجل غلام او جارية او ثوب ادعاه رجلان
فقدماه الى القاضي ثم اراد الاخر تخليفه فان ادعى ملكا رسلا او شرا
من جفته لم يكن له ان يحلفه فان ادعى عليه الغصب فله تخليفه لانه لو
اقرب الغصب يجب عليه الضمان كذا في النوازل الرابعة لو اشترى الاب لابنه
الصغير دارا ثم اختلف مع الشفع في مقدار الثمن فالقول للاب بلا يمين
كما في كثير من المذهب الخامسة لو ادعى السارق انه استهلك المسروق
ورب المسروق انه قائم عنده فالقول للسارق ولا يمين عليه قال
ابو الليث في النوازل وسئل ابو الفاسم عن السارق اذا استهلك
المسروق بعد ما قطعت يده هل يضمن قال لا وليستوي حكمه فيما استهلكه
قبل القطع وبعد القطع له فان قال السارق قد هلك وقال صاحب المال
لم تستهلكه وهو عندك قائم هل يحلف قال يجب ان يكون القول قول
السارق ولا يمين عليه السادسة اذا اذهب الرجل شيئا واراد
الرجوع فادعى الموهوب له هلاك الموهوب فالقول قوله ولا يمين
عليه كما في الخانية وغيرها السابعة ادعى عليه انك ومي فلان الميت
فانكر لا يحلف الثامنة ادعى عليه انك وكيل فلان فانكر انه وكيل فلا ^{يحلف}
وهما في البرازية التاسعة قول الواهب اشترط العوض وقال الموهوب له
لم يشترطه فالقول له بلا يمين العاشرة اشترى العبد شيئا فقال البائع
انت محجور فقال العبد انا ما ذون فالقول له بدون اليمين الحادية عشر
اذا اشترى عبد من عبد فقال احدهما انا محجور فقال الاخر انا وانت
ما ذون لنا فالقول له بلا يمين الثانية عشر باع القاضي مال اليتيم فردّه

المشتري عليه بعيب فقال ابرأني منه فالقول قوله بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض اليتيم واراد تخليفه لم يحلفه لان قوله على وجه الحكم وكذا في كل شيء يدعى عليه الثالثة عشر لو طالب ابو الزوجة زوجها بالمهر فله ذلك لو صغيرة او كبيرة بكر او ثوى اختلفا في الزوج في بكارتها ولا بينة للزوج والنس من القاضي تخليفه على العلم بذلك عن ابي يوسف انه يحلف وذكر الخصاص انه لا يحلف كالوكيل يقبض الدين اذا ادعى المديون ان صاحب الدين ابراه وانكر الوكيل لا يحلف الوكيل وكذلك هناك في الظهيرية الرابعة عشر اشترى امه فادعى ان لها زوجا فقال البائع لها زوج عبدى فطلقها قبل البيع او مات فالقول له بلا يمين كذا في السراجية والله اعلم هذا النحر من خواص هذا الكتاب كذا في حاشية الاشباه للشرف الغزى ايضا قلت وفي حاشيتها للشيخ صالح زاد سبعة آخر فنقول الخامسة عشر لو طعن المدعى عليه في الشاهد وقال هو ادعى هذه الدار لنفسه قبل شهادته فانكر فاراد تخليفه لا يحلف مجمع الفتاوى السادسة عشر اذا كانت التركة مستغرقة بديون جماعة باعيانهم فباء عظيم آخر وادعى ديناً لنفسه على المبت فالخصم هو الوارث لكنه لا يحلف لانه حينئذ لو اقره لم يقبل فلم يحلف مجمع الفتاوى السابعة عشر رجل له على رجل الف درهم فاقربها ثم انكر اقراره هل يحلف بالله ما اقرت قال الدبوسى نعم وقال الصفا لا واذا يحلف على نفسه الحق مجمع الفتاوى الثامنة عشر دفع لآخر ما لا ثم اختلفا فقال

قبضت وديعة وقال الدافع بل لنفسك لا يحلف المدعى عليه قال
القاضي القول لرب المال لأنه اقر بسبب الضمان وهو قبض مال
الغير مجمع الفأوى التاسعة عشر رجل قدم رجلا للقاضي وقال
ان فلان ابن فلان توفي ولم يترك وارثا غيري وله على هذا كذا
وكذا من المال فانكر المدعى عليه دعواه فقال الابن استخلفه ما
يعلم انه ابنه وانه مات لم يحلف بل يبرهن الابن عليهما ثم يحلفه
على ما يدعى لآبيه من المال وقبل يستخلف على العلم الاول قول الامام
والثاني قولهما وقال الحلواني الصحيح قول الثالث انه يحلف ولو لم يه
ومنها العشرون لو ادعى عليه الف درهم فقال المدعى عليه
للقاضي انه قد كان ادعى على هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا ثم خرج
من دعواه ذلك فابراى من هذه الدعوى فخلفه انه لم يبرنى منها فان حلف
حلف له ماله على شئ اختلف فيه والصحيح انه يستخلف على دعواه ولو لم يه
ومنها انه لو ان رجلا ادعى على رجل انه خرق ثوبه واحضر الثوب معه
للقاضي واراد استخلافه على السبب لا يحلفه على السبب فائدة قلت وبذلك
مع ما قبلها اثنين وخمسين مسألة فلي حفظ وقد افاد الامام الحلواني
ان الجمالة كما تمنع قبول البينة تمنع الاستخلاف ايضا الا اذا اهتم وصي
اليتم او قيم الوقف ولا يدعى عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظرا
للووقف واليتم والله تعالى اعلم قول الاشياء القاضي اذا قضى في
مجهدي فيه نفذ فضاؤه الا في مسائل الى آخره ايجي فينقض فيها حكم
الحاكم قال ابن المصنف الشيخ صالح بن محمد بن عبد الله في حاشيته

عليها المسماة بزواهر الجواهر في التفسير على الاشباه والنظائر وقد
 نظرت بمسائل آخر فزدتها تنميما للفائدة وقسمتها على ثلاثة اقسام
 الاول ما لم يختلف فيه مشائخنا والثاني ما اختلفوا فيه والثالث
 ما اختلف فيه عن الامام واختلف اصحابنا فيه وتعارضت فيه نصا بينهم
 فمن قسم الاول اذ اباع دارا وقبضها المشتري واستحققت منه وتعذر
 للبائع ردها ففضى على البائع للمشتري بدار مثلها في المواضع والمخطة
 والذرع والبناء كقول عثمان السبتي ثم رفع لفاض آخر ابطله والزم
 برد الثمن فقط الا ان يكون احدث بناء او غرس فيلزمه بقيمته
 ذلك مع الثمن ومنه حاكم فضى ببطلان شفعة الشريك ثم رفع
 لفاض آخر فانه ينقضه ويثبت الشفعة للشريك لمخالفته لنص الحديث
 ومنه المحمدي وفي ذف اذ افضى بشيء بعد ثبوته ثم رفع الحكم لفاض
 لا يراه ابطله ومنه ما لو حكم اعشى ثم رفع لمن لم يره لنقضه لانه ليس من
 اهل الشهادة والقضا فوقها ومنه اذا حكم بشهادة الصبيان ثم رفع
 لآخر لنقضه لانه كالمجنون وكذا ما اداه النائم في نومه ومنه الحكم
 بشهادة النساء وحدهن في شجاج الحام ورفع لآخر لا يمضيه ومنه
 الحكم باجارة المديون في دينه لا ينفذ ومنه القضا بخط شهود اموات
 لا ينفذ ومنه القضا بجواز بيع الدرهم بالدينارين نسبة ومنه القضا
 بشهادة اهل الذمة في الاسفار في الوضعية ثم رفع لمن لا يراه لنقضه ومنه
 اذ افضى بشيء فرفع لآخر فنقضه ولم يبين وجه النقص لنقض ومنه اذ اباع رجل
 من آخر عبدا او امه ومضى على ذلك مدة ثم ظهر فيه عيب لم يقر

البايع به ولم تقم به بينه بان كان موجودا عنده فرده الفاضى على البايع
 ثم رفع حكمه لاخر فانه يبطل ^و ويبعد المشتري ومنه اذا حكم بتجريم بنت المياة
 التي لم يدخل بها ثم رفع لحاكم آخر ابطل حكم الاول لمخالفته لنص وربابكم ^{لا}
 في مجوركم الآية ومن القسم الثاني اذا اختلف على قولين ثم اخذ الناس بحد
 قولهم ونزكو الآخر فحكم الفاضى بالمتروك لم ينقض عنده خلافا للثاني
 ومنه اذا حكم بوطى ام امراته وحكم ببقاء النكاح ثم رفع لآخر يرى خلافه
 لم يبطله ثم ان الزوج جاهلا فهو في سعة وان عالما لا تحل ولا تحرم ^ن
 لابي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر الحاكم في المنتقى رجل وطى ام امراته ف قضى ان
 ذلك لا يجرمها ثم رفع لآخر فرق بينهما وذكر ذلك لا يجرمها مطلقا فالظاهر ان
 ذلك مذهبه او قول الامام لمخالفته لنس ولا تنكحوا وهو الوطى ومنه اذا قضى
 بخلاف مذهبه غلطا ووافق قول مجتهد ثم رفع لآخر امضاه عند الامام
 وقال لا ينقضه لانه غلط والغلط ليس بمجتهد ومنه المديون اذا ^{حبس}
 لا يكون حجبا عليه وقال القاسم بن معن حجب فلو حكم به ثم رفع لآخر
 نقضه وقال لا ينفذه فلو حكم الثاني نفذ ولا ينقض ومن القسم
 الثالث اذا حكم بالشاهد واليمين في الاصول ثم رفع لحاكم يرى
 خلافه نقضه عند الثالث وعن الامام لا اختلاف الاثار ومنه
 اذا قضى الفاضى بشهادة الاب لابنه او لجدته ثم رفع لآخر لا يراه ايضا
 عند الثاني وينقضه عند محمد ومنه اذا تزوج بابنته من الزنا
 وحكم الحاكم بحل ذلك ثم رفع لمن لا يراه ابطله لانه مما يستشعنه ^س الناس
 ذكره في شرح الطحاوى ومنه رجل اعتق عبدا ثم مات العتق ولا

وارث له ثم قضى القاضى بميراثه للمعتق ثم رفع لحاكم آخر نقضه وجعل
 ماله لبيت المال عند ابي يوسف وهو صحيح لقوله عليه الصلاة والسلام
 انما الولاء لمن اعتق ولا يلزم مولى المولات لانه مستحق بالعقد وهو
 قائم بهما فاستويا كالزوجية فاغتنم هذا المقام فانه من جواهر هذا
 الكتاب والله سبحانه اعلم بالصواب ؤ ؤ ؤ ؤ ؤ

كتاب البيوع

لما فرغ من حقوق الله العبادات والعقوبات شرع في حقوق العباد والمعاملات
ومناسبتة للوقف ازالة الملك لكن لا الى مالك وهنا اليه فكانا كسيط
ومركب وتجمع لكونه باعتبار كل من البيع والمبيع والتمن انواعاً اربعة
ناخذ موقوف فاسد باطل ومفايضة صرف سلم بيع مطلق وخراجة تولية
وضيعة مساومة هو لغة مقابلة شيء بشيء مالا او لا بدليل وشره
بثمن بخس وهو من الاضداد ويستعمل منعداً او بمن لنا كبداً وباللام يقال
بعثك الشيء وبعث لك فمى زايدة قاله ابن القطاع وباع عليه القاضي
اي بلا يضاؤه وشرعاً مبادلة شيء مرغوب فيه بمثل خرج غير المرغوب كتراب
وميتة ودم عاروجة مفيد مخصوص اي بايجاب ارفاط فخرج النبرع من
الجانبيين والهة بشرط العوض وخرج بمفيد مالا يفيد فلا يصح درهم بدرهم ^{سنيوا}

وزنا وصفة ولا مقايضة احد الشريكين حصه داره بحصه الاخر صيرفيه ولا
 اجاره السكيني بالسكنى اشباه ويكون بقول وفعل اما القول فالاجاب والقبول
 وهما ركنه وشرطه اهلية المتعافدين ومحله المال وحكمه ثبوت الملك
 وحكمته نظام بقاء المماش والعالم وصفته مباح مكروه حرام واجب
 وثبوتها بالكتاب والسنة والاجماع والقياس فالاجاب هو ما يذكر الا لمن
 كلام احد المتعافدين فالقبول ما يذكر فانبا من الاخر سواء كان بعث او اشترى
 الدال على التراضي فبذبه اقتداء بالاية وبياننا للبيع الشرعي ولذا لم يلزم
 بيع المكره وان انعقد ولم ينقعد مع الهزل لعدم الرضا بحكمه معه هذا
 ويرد على التعريفين ما في التنازع خاتمة لو خرجا معا مع البيع لكن في القهقرا
 لو كانا معا لم ينقعد كما قالوا في السلام وعلى الاول ما في الاشباه تكرار
 الاجاب مبطل للاول الا في علق وطلاق على ما لم يسن في العالم والمنظومة المجيبة
 وكل عقد بعد عقد جديا فابطل الثاني لانه سدي فالصلح بعد الصلح اضحى بالطلا
 كذا النكاح ما عدى مسايلا منها الشر بعد الشر اصحوا كذا كفالة على ما
 صرحوا اذا المداصح في المحقق منها اذا زيادة التوثق وهما عبارة عن كل
 لفظين يبينان عن معنى التملك والتمليك ما ضيق كعت واشترت او حالين
 كضارعين لم يفرنا بسوف والسبن كايبيعك فيقول اشترينه او احدهما من
 والاخر حال ولكن لا يحتاج الاول الى نية بخلاف الثاني فان نوى به الاجاب
 للمال مع على الامع والا الا اذا استعملوه للمال كاهل خوارزم فكما مضى وكايبيعك
 الا لنقصه للمال واما النقص للاستقبال كالاخر لا يصح اصلا الا الامر اذا دل على
 الحال كخذه بكذا فقال اخذت او رخصت مع بطريق الانتضا فيلحفظ ونصح اضافة

إلى عضويهما إضافة العتق إليه كوجه وفرج والآلا كظهر وبطن وكل
 ما دل على معنى بيع واشترى نحو قد فعلت وقم وهات الثمن
 وهولك أو عبدك أو قد لك أو خذ قبول لكن في الولو الجبة أن بدل البايع
 نقبل المشتري نعم لم ينعقد لأنه ليس بخقيق وبكسه صحيح لأنه جواب
 وفي القنية نعم بعد الاستفهام كهل نعم متى بكذا بيع أن نقد الثمن لأن
 النقد دليل الخقيق ولو قال بعته فبلغه بأفلاان فبلغه غيره جاز فيلحفظ
 ولا يتوقف شرط العقد فيه أي البيع على قبول غائب فلو قال بعث فلانا
 الغائب فبلغه فقبل لم ينعقد اتفاقا إلا إذا كانت بكتابة أو رسالة فيعتبر
 مجلس بلوغهما كما لا يتوقف في النكاح على الظاهر خلافا للثاني فله الرجوع
 لأنه عقد معاوضة بخلاف الخلع والعتق على ما لحيث يتوقف اتفاقا
 فلا رجوع لأنه بمنزلة نهاية وأما الفعل فالنكاح وهو التناول فامس
 في خبيس ونفس خلافا للآخرى وكذا النكاح من إحدى الجانبين على
 الأصح فتح وبه يفتى فبعض إذا لم يصرح معه مع التعاطي بعدم الرضا فلو
 دفع الدراهم وأخذ البطاطنج والبايع يقول لا أعطيها بهما لم ينعقد كما
 لو كان بعد عقد فاسد خلاصه وبزازية وصرح في البحر بأن الإيجاب
 والقبول بعد عقد فاسد لا ينعقد بهما البيع قبل مناركة الفاسد في بيع
 التعاطي بالأولى وعليه فيحمل ما في الخلاصة وغيرها على ذلك ونماه
 في الاستباه من الفوائد إذا بطل المتضمن بطل المتضمن والمبني على الفاسد
 فاسد وقبل الأبد في التعاطي من الأعطام من الجانبين وعليه الأكثر قاله
 الطرسوسي واختاره البرازي وافتى به الحلواني وأكفى الروماني بتسليم المبيع

مع بيان الثمن فثلاثة اقوال وقد علمت المفتي به وحررنا في شرح الملتقى
 صحة الاقالة والاجارة والصف بالتعاطي فليحفظ فروع ما يستبرأه الانسان
 من البيع اذا حاسبه على اثمانها بعد استهلاكها جاز استحسانا ببيع
 البراءة التي يكتسبها الديون على العمال الا يصبح بخلاف بيع خطوط
 الامية لان مال الوقف قائم ثمة ولا كذلك هنا اشباهه وقضية ومفاده
 انه يجوز للمستحق بيع خبره قبل قبضه من المشرف بخلاف الجندي
 يحرر وتعبه في النهر وافنى المصنف يطلان بيع الجامكة لما في الاشباه
 بيع الدين انما يجوز من للديون وفيها وفي الاشباه لا يجوز الاعتراض عن
 الحقوق المجردة كحق الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتراض عن الوظائف
 بالاوقاف وفيها في اخر بحث تعارض العرف مع اللغة المذهب عدم
 اعتبار العرف الخاص لكن افنى كثيرا باعتباره وعليه فيفتي بجواز النزول
 عن الوظائف بمال وبلزوم خلو الحوائث فليس لرب الحائث اخراجه
 ولا اجارته الغيرة ولو وفنا انتهى ملخصا وفي معين المفتي للمصنف مغنيا
 للولوية عمارة في ارض بيعت فان بناء او اشجار اجاز وان كراجا
 او كرى انها رويحوه عما لم يكن ذلك بمال ولا بمعنى مال لم يجز انتهى قلت
 ومفاده ان بيع المسكنة لا يجوز وكذا رهنها ولذا جعلوه الان فراغا
 كالوظائف فليحرا انتهى وسنذكره في بيع الوفا وينعقد ايضا بلفظ واحد
 كما في بيع القاضى والهوى والاب من طفله وشراؤه منه فانه لو فور
 شففته جعلت عبارته كعبارتين وتماه في الدرر واذا اوجب واحد
 قبل الاخر باعها كان او مشترا في المجلس لان خيار القبول مفيد به كل البيع

بطل الثمن أو ترك لثلاث يلزم تفريق المصفقة الأداء الإيجاب والقبول
 أو رضى الآخر وكان الثمن منقسما على المبيع بالأجزاء ككسب وموزون والآخر
 وإن رضى الآخر لعدم جواز البيع بالحصصة ابتداء كما حرم الولد أو بين ثمن كل
 كقولهم بعتما كل واحد بمائة وإن لم يكرر لفظ بعت عند أبي يوسف ومحمد
 وهو المختار كما في الشريعة لا يثبت من المبرهان ومالم يقبل بطل الإيجاب أن
 رجع الموجب قبل القبول أو قام أحدهما وإن لم يذهب عن مجلسه على الراجح
 ثم رآه ابن الكمال فإنه كجلس خيار المخيرة وكذا سائر التملكيات فتح وإذا وجدنا
 لنزم البيع بلا خيار إلا لعبا ورؤية خلافا للشافعي وحديثه مجبول على نفق
 الأقوال إذا احوال ثلاث قبل قبولها وبعدها وبعدها وأطلاق المتبايعين
 في الأول مجاز الأول وفي الثاني مجاز الكون وفي الثالثة حقيقة فيحمل عليه
 وشرط لصحته معرفة قدر مبيع وثمن ووصف من كمصري أو دسقي غير
مشار إليه لا يشترط ذلك في مشار إليه لنفي الجهالة بالإشارة ما لم يكن
 ربويا قوبل بجنسه أو سلما انفاقا أو راس مال سلم لومكلا أو موزنا
 خلافا لهما كما سيجي فرع لو كان الثمن في صبرة ولم يعرف ما فيها من خارج
 خير ويسمى خيار الملكية لأخبار الروية لعدم ثبوته في الفتوى فتح
 ومع بثمن حال وهو الأصل وموجب المعلوم لثلاث بفتى النزاع ولرباع
 مؤجلا صرف لشهرية بفتى ولو اختلفا في الأجل فالقول لنا فيه إلا
 في السلم ولو قدره فهدمى الأجل والبينة فهما للمشتري ولو في
 مضيه فالقول بالبينة للمشتري وبطل الأجل بموت المدين لا الدائن
 فروع باع بمجال ثم أجله أجل معلوما أو مجهولا كبروز وحماض

٥٦٠
 فوجلا منية له الف من ثمن مبيع فقال اعط كل شهر مائة فليس بناجيل
 بزازية عليه الف ثمن جعله ربه بخوما ان اخذ نجح حل الباءة فالأحر
 كما شرطا ملتقط وهي كثيرة الوقوع قلت وما يكثر وقوعه ما لو شري بقطع
 رابحة فكسدت يضرب حديث يجب قيمتها يوم البيع من الذهب لا غير اذ
 لا يمكن للحكام الحكم بمنح السلطان منها ولا بدفع قيمتها من الفضة
 الجديدة لأنها ما لم يغلب غشها فجيدها ورديها سواء اجماعا اما ما غلب
 غشه ففيه الخلاف كما سيبي في فصل القرض فنيه وبه اجاب سعدى
 افدى وهذا اذا بيع بثن دين فلو بعين فسد فتح او بخلاف جنسه و
 ليجمعها قدر لما فيه من ربا النساءى التاجيل كما سيبي في بابيه و الاجل
 ابتداءه من وقت التسليم ولو فيه خیار فمن سقوط الخيار عند خاينة
 والمشتري بثن موجب الى سنة منكرا اجل سنة ثانية مذكرا لمع البائع
 السلعة عن المشتري سنة الاجل المنكرة تحصيلها لفائدة التاجيل فلو
 معينة اولم بمنع البائع من التسليم لا اتفاقا لان التقصير منه والتمن المسمى
 قدره لا وصفه ينصرف مطلقا الى غالب نقد البلد بلدا العقد يجمع الفتاوى
 لانه المتعارف وان اختلف النقود مالية كذهب شريفى وبندقة فسد العقد
 مع الاستواء راجها الا اذا بين في المجلس لزوال الجمالة وصح بيع الطعام هو
 في عرف المتقدمين اسم للمنظرة ودقيقها كبلا وخرا مثلث الجسيم معرب كرت
 المجازفة اذا كان بخلاف جنسه ولم يكن راسا ما سلم لشروطه مفرقة
 كما سيبي او كان بجنسه وهو دون نصف صاع اذ لا يرافيه كما سيبي ومن المجازفة
 البيع بانما لا يعرف قدره يذوقها والمشتري الخيار بينهما فهو وهذا اذا لم يحفل

الاثاء النقصان والجمح التفتت فان احملها لم يجز كبيعها فذر ما بملأ هذا
 البيت ولو قدر ما بملأ هذا الطشت لجاز سراج وصح في ما سمي صاع في
 بيع صبرة كل صاع بكذا الخبار للمشتري لتفريق الصفقة عليه وبسمى خبار
 التكشف وصح في الكل ان كملت في المجلس لزوال المفسد قبل نفيه او
 سمي جملة فقراؤها بلا خيار ولو عند العقد وبه لو بعده في المجلس او بعده عندها
 وبه يفتى فان رضى هل يلزم البيع بلا رضى البائع الظاهر نعم نهر وفسد في
 الكل في بيع ثلثة بفتح نشد يد قطع الغنم ونوب كل شاة وزراع لف ونشر بكذا
 وان علم عدد الغنم في المجلس لم ينقلب صححا عنده على الاصح ولو رخصيا
 انعقد بالتعاطى ونظيره البيع بالرغم سراج وكذا الحكم في كل معدود
 متفاوت كابل وعبيد وبطنج وكذا كل ما في تبعيضه ضرر كمنشوع او
 بدائع ولو سمي عدد الغنم والذرع او جملة الثمن صح انفاقا والاضابط
 لكلمة كل ان الافراد ان لم تعلم نهايتها فان لم ترد للجهاالة فلا تستغراق
 كمين وتعليق والا فان لم تعلم في المجلس فعلى الواحد انفاقا كاجارة وكفا
 وافرار والا فان تفاوت الافراد كالغنم لم يصح في شيء عنده والاصح في واحد
 عنده كالصبرة وصحاحا فيهما في الكل بحر وفي النهر عن العيون والشراب
 عن البرهان والفرس تاني عن المحيط وغيره ويقولها يفتى نسبيا وان باع صبرة
 على انها مائة تفيز بمائة درهم وهي اقل واكثر اخذ المشتري الاقل بحصته
 انشاء او نسخ لتفريق الصفقة وكذا كل مكبل وموزون ليس في تبعيضه
 ضرر وما زاد للبائع لوقوع العقد على قدر معين وان باع المذروع مثله
 على انه مائة ذراع مثلا اخذ المشتري الاقل بكل الثمن او تركه الا اذا تبض

البيع او شاهده فلا خيار له لا تنفء الغرر ونهر واخذ الاكثر بلا خيار للبايع لان
 الذرع وصف لتعيبه بالتبعض فسد القدر والوصف لا ينافيه شيء من
 الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول كما افاده بقوله وان قال في بيع الذرع
 كل ذراع بدرهم اخذ الا نل بمحضته لصبروته اصلا بافراجه بذكر الثمن
 او ترك لتفريق الصفقة وكذا اخذ الاكثر كل ذراع بدرهم افسخ لدفع
 ضرر التزام الزايد وفسد بيع عشرة اذرع من ذراع من دارا واهام ومجاء
 وان لم يسلم جملتها على المصحيح لان ازالها بيدها لا يفسد بيع عشرة اسهم
 من مائة سهم اتفاقا للشروع السهم لا الذراع بقى لو تراضيا على تعيين
 الاذرع في مكان لم يره وينبغي انقلابه صحيحا لو في المجلس ولو بعد بيع
 بالتعاطي نهر اشترى عددا من قمعي ثيابا او غنما جوهره على انه كذا
 فنقص او زاد فسد للجمالة ولو اشترى ارضا على ان فيها كذا غلخا مشرا
 فاذا واحدة فيها لا تفسد بجر كما لو باع عدلا من الثياب او غنما
 واستثنى واحدا بغير عبته فسد ولو بعينه جازا لبيع خانية ولو بين
 ثمن كل من القمي بان قال كل ثوب منه بكذا ونقص ثوب مع البيع بقدر
 لعدم الجمالة وخير لتفريق الصفقة وان زاد ثوبا فسد للجمالة المزيد
 ولو زاد الزايد او عزله هل يحل له الباقي خلاف مذكورة الشرح والنهر
 اشترى ثوبا بتنا وت جوانبه فلو لم تتفاوت ككر باس لم تحل له الزيادة
 ان لم يضره القطع وجاز بيع ذراع منه نهر على انه عشرة اذرع كل ذراع
 بدرهم اخذه بعشرة في عشرة وزيادة نصف بلا خيار لانه انفع واخذ
 بتسعة في تسعة ونصف بخيار لتفريق الصفقة وقال محمد ياخذ في الاول

بعشرة ونصف بالخيار وفي الثالث بتسعة ونصف به وهو أحد الأقوال
 بجواز قره المصنف وغيره قلت لكن صحح الفهستان وغيره قول الامام
 وعليه المترون فعليه الفتوى فصل فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل الاصل
 ان مسائل هذا الفصل مبنية على قاعدتين احدهما ما افاده بقوله كل ما
 كان في الدار من البناء يعني كل ما هو متناول اسم المبيع عرفا يدخل بلذا ذكر وذكر
 الثانية بقوله او متصلا به تبعا لها دخل في بيعها يعني ان كل ما كان متصلا
 بالمبيع اتصال قرار وهو ما وضعه لا لان يفصله البشر دخل تبعا ولا انفلا
 وما لم يكن من القسمين فان من حقوقه ومراققه دخل بذكرها واذا لا يدخل
 البناء والمفاتيح المتصلة اغلاظها كغضبة وكبلون ولو من فضة لا القفل
 لعدم اتصاله والسلم المتصل والسرير والدرج المتصلة والمرح لو اسفلها
 مبنيا والبكرة لا الدلو والمجلد لم يقل بمرافقتها في بيعها اى الدار وكذا باستانها
 كما سيجي في باب الاستحقاق ويدخل في بيع الحمام القدر ولا الفصاع وفي الحمار كانه
 ان شراه من المزارعين واهل القرى لا لو من الحيريين ويدخل قلاذته
 عرفا ويدخل البقرة الرضيع وفي الاناث لا رضيعا والابه بفتى وتدخل
 ثياب عبد وجارية اى كسوة مثلها يعطيها هذه او غيرها لاجلها اى
 ان سلمها او قبضها وسكت ونمامه في الصيرفة ويدخل الشجر في بيع
 الارض بلا ذكر قيد في المستثنيين بالذكر اى شجرة كانت اولا صغيرة او كبرى
 لا اليابسة لانها على شرف القلع فتح اذا كانت موضوعة فيها كالبناء
 للقرار فلو فيها صغار تطلع زمن الربيع ان من اصلها تدخل وان من
 وجه الارض لا الا بالشرط ونمامه في شرح الوهبانية وفي الغنبة شري

كرما دخل الوفايد المنصوبة في الأرض وكذا الأعمدة المدقوقة في الأرض التي
 عليها أغصان الكرم المسماة بأرض الخليل بركايز الكرم وفي التمهك كما دخل نجا
 لا يقابله شيء من الثمن لكونه كالوصف وذكره المصنف في باب الاستحقاق فيل
 السلام لا يدخل الذرع في بيع الأرض بلا تسمية إلا إذا ثبت لا قيمة له فيدخل في الأصح شرح
 جميع ولا الثمر في بيع الشجر بوجه الشرط عبرضا بالشرط وثمة بالتسمية ليفيد أن
 لا فرق وأن هذا الشرط غير مفسد وخصه بالثمرات بالاقول صلى الله عليه وسلم
 الثمرة للبائع إلا أن يشترط المبتاع ويؤمل للبائع بقطعهما الزرع والثمر وتسلم
 المبيع الأرض والشجر عند وجوب تسليمها فلم ينفذ الثمن لم يؤمر به غايته وإن
 لم يظن صلاحه لأن ملك المشتري مشغول بملك البائع فيجبر على تسليمه فارغا كما
 لو وصى بمحل لرجل وعليه بسحب يجبر الورثة على قطع البسر هو المختار
 من الرديئة ولو ألجبة وما في الفصولين باع أرضا بدون الزرع فهو للبائع باج
 مثلها محمول على ما إذا رضى المشتري به ومن باع ثمرة بارزة أما قبل الطهو
 فلا يصح أنفا ظاهر صلاحها والأصح في الأصح ولو برز بعضها دون بعض لا يصح
 في ظاهر المذهب وصحة المذهبى وأنتى الحلوانه بالجواز لو الخارج أكثر زبلى
 وبقطعها المشتري في الحال جبر عليه وإن شرط تركها على الأشجار فسد البيع
 كشرط القطع على البائع حاوى وقيل فابله محمل لا يفسد إذا فناءت الثمرة للتعذر
 فكان شرطها يقتضيه العقد وبه يفتى بجزء من الأسرار لكن في الغستايز عن المفترقات
 أنه على قولها المقتوى فنسبه قيد باشتراط التركة لأنه لو شرها مطلقا وتركها
 باذن البائع طاب له الزيادة وإن بغير اذنه يصدق بما زاد في ذاتها وإن بعدها
 تناهت لم يصدق بشيء وإن استأجر الشجر إلى وقت الإدراك بطلت الأجرة وطاعت

الزيادة لبقاء الاذن ولو استاجر الارض لترك الزرع فسدت لجهالة المدبر
 لطلب الزيادة لمقتضى البحر لفساد الاذن بفساد الاجارة بخلاف الباطل كما مرناه
 في شرحه والحيلة ان ياخذ الشجر معاملة على ان له جزا من الفجر ^{تسمى} وان
 اصول الرطبة كالباذنجان واشجار البطيخ والخيار ليكون الحادث للمشتري
 وفي الزرع الحشيش يشتري الموجود ببعض الثمن ويسناجر الارض مدة معلومة
 يعلم فيها الادراك بباقي الثمن وفي الاشجار الموجودة ويحمل له البايع ما يوجد
 فان خاف ان يرجع يقول على اني متى جمعت في الاذن تكون ما ذونا في الترك
 شمني لخصما ما جاز ايراد العقد عليه بافتراده صح استثنائه منه الا الوسي
بالخدمة يصح افراد ما دون استثنائها اشباه ثم فرع على هذه القاعدة بقوله
نصح استثناء تفيز من صبرة وشاة معينة من قطيع وارطال معلومة من
بيع ثم نخلة لصحة ايراد العقد عليها ولو التزم على رؤس النخل على الظاهر كصحة
بيع برقي سنبله بغير سنبل البر لا احتمال الربا وبقلا وارز وسمسم في فشرها
وجوز ولوز وفسق في فشرها الاول وهو الاعلى على البايع اخراجه الا اذا باع
بما فيه وهل له خيار روية الوجه نعم فتح وانما بطل بيع ما في ثمر وقطن و
صرع من قولى وجب ولين لانه معدوم عرفا واجف كبل وعد ووزن
وذرع على بايع لانه من تمام التسليم واجرة وزن ثمن ونقد وقطع ثمر واخراج
طعام من سفينة على شتر لا اذا قبض البايع الثمن ثم ما يرد به بعيب الزيادة
فرع ظهر بعد نقد المراف ان الداهم زيوف رد الاجرة وان وجد البعض فنقد
نهر عن اجارة البرازية واما الدال فان باع العين بنفسه باذن ربا
فاجته على البايع وان سعى بينهما وباع المالك بنفسه بعين العرف ونماه

في شرح الوهبانية وبسالم الثمن أولا في بيع سلعة بدنانير ودرهم ان احضر
 البائع السلعة وفي بيع سلعة بثلثها او ثمن بمثلها سلما معا ما لم يكن احدهما دينارا
 كسلم و ثمن موجب ثم التسليم يكون بالتخلية على وجه يتمكن من القبض بلا مانع
 ولا حائل و شرط في الاجناس شرطا ثالثا ان يقول خلعت بينك وبين المبيع
 فلم يقبله او كان بعيدا لم يصرفا بضا والناس عنه فانفكوا فانهم يشترون
 قربة ويفرون بالتسليم والقبض وهو لا يصح به القبض على الصحيح وكذا الهبة والصدقة
 خائنه وقامه فيما علقناه على المنقح وجد اي البائع الثمن زبونا ليس له
 استرداد السلعة وجبها به لسقوط حقه بالتسليم وقال زفر له ذلك
 كما لو وجد ما رصا ما او سنوفة او مستخفا وكالمريث من ماله قبض بدل دراهمه
 الجياد التي كانت له على زيد زبونا على ظن انها جياد ثم علم بانها زيوف بردها واسترد
 الجياد ان كانت فائمة ولا فلا يرد ولا يسترد كما لو علم بذلك عند القبض وقال ابو يوسف
 يرد مثل الزيوف ويرجع بالجياد كما لو كانت رصا ما او سنوفة اشترى شيئا
 وقبضه ومات مفلسا قبل نقد الثمن فالبايع اسوة للغرماء وعند الشافعي هو
 احق به كما لو لم يقبضه المشتري فان البائع احق به اتفاقا ولنا قوله عليه الصلاة
 والسلام اذا مات المشتري مفلسا فوجد البائع مناعه بعينه فهو اسوة للغرماء
 شرح مجمع للعيني فروع باع نصف الزرع بلا ارض ان باعه الاكارا لرب الارض
 جاز وبعكسه لا الا اذا كان البذر من الاكارا فينبغي ان يجوز خائبة باع شجرا او
 كرما مثقال يدخل الثمر وحيث نفع الشجر الى الادراك فلوا جازي المشتري اعارته خير
 البائع ان شاء ابطال البيع او قطع الثمر جامع الفصولين قال في النهي ولا فرق بظهر
 بين المشتري والبائع بأخييار الشرط وجه تقديمه مع بيان تقسيمه مبين

في الدور غم الخيارات سبعة عشر والثلاثة المبوب لها وخيار تعين وغبن
 ونقد ومكية واستحقاق وتغريب فعلى وكشف حال وخيانة حراجة وتولية
 وذوات وصف مرغوب فيه وتغريب صفقة بهلاك بعض مبيع واجازة عقد
 الفضول وظهور المبيع مستاجرا او مرهونا اشباه من احكام الفسوخ قال ويفسخ
 باقالة وتخالف فبلغت تسعة عشر سببا واغلبها ذكرها المصنف بعرضه من
 مارس الكتاب صح شرط للمتباعين معا ولا أحدهما ولو وصيا ولغيرهما
 ولو بعد العقد لا قبله في نارخانية في مبيع كله او بعضه كثلثه او ربعه ولو
 فاسدا ولو اختلفا في اشتراطه فالقول لنا فيه على المذهب ثلاثة ايام او قل فيد
 عند طلاق او تايد لا اكثر فيفسد لكل فسحة خلافا لهما غير انه يجوز ان اجاز
 من له الخيار في الثلاثة فينقلب صحيحا على الظاهر وصح شرطه ايضا في لازم يحتمل
 الفسخ كزراعة ومعاملة واجارة ونسمة وصالح عن مال ولو بغير عينه
 وكفالة وخلع ورهن وعق على مال لو شرط لزوجة وراهن وذن ونحوها
 لكفالة وحولته وابراء وتسليم شفعة بعد الطلبين ووقف عند التأذ اشباه
 واقالة بزانية فهي سنة عشر لا في نكاح وطلاق وعين ونذر وصرف
 وسلم واقرار الاقرار بعقد قبله اشباه ووكالة ووصية لغيره تسعة
 وقد كنت غيرت ما نظمه في النهر فقلت ياتي خيار الشرط في الاجارة والبيع
 والابراء والكفالة والرهن والعق وتراء الشفعة والصالح كذا والغشمية
 والوقف والحولته والاقالة لا المرف والافرار والوكالة ولا النكاح والطلاق
 والسلم نذر وإيمان فدا يغتسم فان اشترى شخص شيئا على انه المشتري
 ان لم ينفذ فمعه الثلاثة ايام فلا بيع صح استخسا فاذا خلا فالزفة فلو لم ينفذ

في الثلاثة فسد نفقذ عتقه بعدها ولو فيه فليحفظ وان اشترى كذلك
 الى اربعة ايام لا يصح خلافا لمحمد فان نفقذ في الثلاثة جاز اتفاقا لان خيار النقد
 ملحق بخيار الشرط فلو ترك النفي كان اولا ولا يخرج مبيع عن ملك البايع مع
 خياره فقط اتفاقا فيهلك على المشتري بغيره اي بدله ليعم المثلث اذا قبضه باذن
 البايع يوم قبضه كالمقبوض على سوم الشراء فانه بعد ايام الثمن مضمون بالقيمة
 بالغة ما بلغت فهو ولو شرط المشتري عدم ضمانه بزيادة ولو زيد الوكيل ضمنه من ماله
 بلا رجوع الا بامره بالسوم خانية واما على سوم الظرف غير مضمون حلقا وعلى سوم
 الرهن بالاقل من قيمته ومن الدين وعلى سوم الفرقين ساومه به وعلى سوم النكاح
 لامة بغيره فهو ولا يخرج عن مكللي البايع مع خيار المشتري فقط فيهلك في يده بالثمن كغيره
 فيها يعيب لا يرتفع كقطع يد قبل زمة قيمته في المسئلة الاولى وللبايع فسخ البيع واخذ
 نفقات العيى المثلث لشبهة الربا جلدى وثمنه في الثانية ولو يرتفع كمرض فان
 زال في المدة فهو على خياره والا لزمه العقد لعذر الرد ابن كمال ولا يملك المشتري خلافا
 لهما لثلا بغير سائبة قلنا السائبة هي التي لا يملك فيها احد ولا تعلق ملك والثاني
 موجود هنا ويلزمكم اجتماع البدلين والعود على موضوعه بالنقص بشرائه ولا
 يخرج شيء منهما اي من مبيع وثمن من ملك بايع ومشتري عن مالكة اتفاقا اذا كان
 الخيار لهما وايها فسخ في المدة ففسخ البيع وايها اجاز بطل خياره فقط وهذا الخلاف
 ظهر ثمرة عشر مسائل جمعها العيني في قوله استحق عزاء ثم الف من لامة لو شراها
 بخيار وهي زوجته بغير النكاح والسين من الاستبراء في قبضها في المدة لا يعتبر استبراء
 ح من المحرم فلا يفتق محرمه في من القربان لمنكوحة المشتري فله ردها الا
 اذا تقهبا به ع من الودعية عند بايعه فيهلك على البايع لا ارتفاع القبض بالرد

لعدم الملك من الزوجة المشتري لو ولدت في المدة في يد الباي لم تصرام ولد
ولو في يد المشتري لزم العقد لان الولادة عيب درر وابن كمال وفي البيع ^{الخاتمة}
اذا ولدت بطل خياره وان كان الولد ميتا ولم تنقصها الولادة لا يبطل خياره واقر المصنف
لأن من اكسب للعبد في المدة فهو للبايع بعد الفسخ في من الفسخ لبيع الامه فلا
استبراء على البايع خ من الخمر فلو شراه ذمي من مثله بالخيار فاسلم احدهما
فهو للبايع عيني وتبعه المصنف لكن عبارة ابن كمال اسلم المشتري م من
الماذون لو ابراه البايع عن الثمن مع استحسانا وبقي خياره لانه يبي عدم التملك
كل ذلك عند خلافا لما قلنا وزيد على ذلك مسائل منها ان التعليق كان ملكه فهو
حرفه شراء بخياره لم يعنق واستدامة السكنى بلجارة واعارة لبس باختيار
من وصيد شراء بخياره فاحرم بطل البيع والزوائد الحادثة في المدة بعد الفسخ
للبايع العصري في بيع مسلمين لو تخم في المدة فسدت خلافا لهما فيبغي ان يخرجا
لفظ نفسد ويضم لرمز الرمز ولم اره لاحد فليحفظ اجازته له الخيار ولو اجنبيا
مع ولو مع جهل صاحبه اجماعا الا ان يكون الخيار لهما وفسخ احدهما فليس
للاخر الاجازة لان المفسوخ لا تلحقه الاجازة فان فسخ بالقول لا يصح الا اذا
علم الاخر في المدة فلو لم يعلم لزم العقد والجيلة ان يستوفى بكفيل مخافة الغيبة او
يرفع الامر الى الحاكم لينصب من يرد عليه عيني فبدنا بالقول لصحة بالفعل بلا علمه
اتفاقا كما اذا د بقوله وتم العقد بموته ولا يخلفه الوارث كخيار روية و
تقرير ونقد لان الاوصاف لا تورث واما خيار العيب والتعيب وفوات
الوصف المرغوب فيه فيخلفه الوارث فيها لانه يرث خياره درر ^{فليحفظ}
ومضى المدة وان لم يعلم لمرض او اغماء والاعتان ولو لبعضه وتوابعه

وكذا كل تصرف لا ينفذ ولا يحل إلا في الملك كإجارة ولو بلا تسليم في الأصح ونظرا إلى فسخ دخل
 بشهوة والقول لمنكر الشهوة فتح ومفاده أنه لو شرها بالخيار على أن لا يكرهها
 ليعلم أنها بكونها لا كان إجازة ولو وجدها ثيبا ولم يلبث فله الرد بهذا العيب
 نهر وسيجي في بابها ولو نفذ البايع ذلك كان فسخا وطلب الشفعة وإن لم يأخذها معراج
 بها أي بدار فيها خيار الشرط بخلاف خيار روية وعجب معراج من المشتري إذا
 كان الخيار له لأنه دليل لإجازة ولو شرط المشتري أو البايع كما يفيد كلام الدرر
 وبه جزم البهسي الخيار لغيره عاذا كان أو غيره بهنسي صح استحسانا وثبت
 الخيار لهما فإن أجازا أحدهما من النائب والمستناب ونفق صح أن وافقه الآخر
 فإن أجازا أحدهما وعكس الآخر فالأسبق أو لم لعدم المأخوذ ولو كانا معا فالفسخ حتى
 في الأصح زيلعي لأن المجاز يفسخ والمفسوخ لا يجاز واعترده بأنه يجاز لما في المبسوط
 لو فسخا ثم تراضيا على فسخ الفسخ وعلى إعادة العقد بينهما جاز إذ فسخ السخ
 إجازة واجيب بما ذكره إجازة بل يبيع ابتداء ببيع عبد بن علي أنه بالخيار في أحدهما
 أن فصل من كل واحد منهما وعين الذي فيه الخيار صح البيع للعلم بالمبيع والتمن والآن
 بعين ولا يفصل أو عين فقط أو فصل فقط لا يبيع لهما له المبيع والتمن أو أحدهما
 وكذا لو كان الخيار للمشتري تنافى أيضا الأنواع الأربعة فرع وكله يبيع بشرط الخيار بفاعه
 بلا شرط لم يحز ولو وكله بالشرط والحالة هذه نفذ على الوكيل والفرق أن الشراعي
 لم ينفذ على الأمر ينفذ على المأمور بخلاف البيع فتح وسيجي في القسط والوكالة فلنحفظ
 وصح خيار التغبين في القيملات لأنه المتليات لعدم تفاوتها ولولم يبيع في الأصح
 كافي لأنه قد برت تبعا وبقيضه وكيله ولا يعرف فيبيحه بهذا الشرط فست الحاجة
 إليه نهر فمادون الأربعة لأن دفع الحاجة بالثلاثة لوجود جيد وروى ووسط

ومدنه كخيار الشرط ولا يشترط معه خيار شرط في الأصح فتح ولو اشترى شيئا
على انهما بالخيار فرضى احدهما بالبيع صريحا ودلالة لا يردده الآخر بل بطل خياره
خلافهما وكذا الخلاف في خيار الروية والعيب فليس لاحدهما الرد بعد روية
الآخر ورضاه بالعيب خلافهما لضرر البائع بعيب الشك كمالزم البيع لو اشترى
رجل عبدا من رجلين صفقة واحدة على ان الخيار لهما للبايعين فرضى احدهما
دون الآخر فليس لاحدهما الانفراد اجازة او بداخلافا لجمع اشترى عبدا بشرط
خبره او كتبه اى حرفته كذلك فظهر بخلافه بان لم يوجد معه ادنى ما يطلق
عليه اسم الكتابة والخبر اخذ بكل الثمن النشاء او تركه لغوات الوصف المغن
فيه ولو ادعى المشتري انه ليس كذلك لم يجبر على القبض حتى يعلم ذلك وكذا سا
الحرف اخنيار ولو امتنع الرد بسبب ما يقوم كاتبا وغيره كاتب ورجع بالتفاوت
في الأصح بخلاف شرائه شاة على انها حامل ومخلب كذا ارطالا ويجوز كذا صاعا
او يكتب كذا قدر افسد لانه شرط فاسدا وصف حتى لو شرط انها حلوب او
ليون جاز لانه وصف والقول للمتكبر لو اختلفا في شرط الخيار على الظاهر كما
في دعوى الاجل والمضى والاجازة والزيادة اشترى جارية بالخيار فرد غيرها
بدلها قابلا بانها المشتراة فقال البائع ليست هي ولا بينة له فالقول للمشتري
بيمينه وجاز للبايع وطبها درر انقعد بيعا بالتعاطى فتح وكذا الرد في الودعة ^{تليغ}
ولو قال البائع عند رده كان يحسن ذلك لكنه فسى عندك فالقول للمشتري لان الاصل
عدم الخبز والكتابة وكان الظاهر شاهدا له ولو اشتراه من غير اشتراط كتبه وخبره وكان
يحسن ذلك فنتسبه في يد البائع رده عليه لتغير المبيع قبل قبضه زيلعي قال ولو اخناره
اخذه بكل الثمن لما مر ان الاوصاف لا يبقا بلها شئ من الثمن فروع باع داره بما فيها

من المندوع والابواب والخشب والنخل فاذا البس فيها شيء من ذلك لاخبار
 للمشتري شري دارا على ان بناها جج فاذا هو ليع او ارضا على ان شجرها
 كلها مشرمة فاذا واحد منها لا ينم ارنوب ا على انه مصوغ بعصف فاذا هو بزعف ان
 فسد ولو على انها بغلة مثلا فاذا هو بعل جار وخير بعكسه حاز بلا خبار لكونه على صفة
 خير من المشروط مجتبي ليحققه ضابط البيع لا يطل بالشروط في اثنين وثلاثين موصفا
 المذكورة في الاشياء شرم انها معينة ان للمشتري لا يفسد وان للرغبة
 فسد بايع ولو شرط جعلها ان الشرط من المشتري فسد وان من البائع جاز ان
 جعلها عيب فذكره للبراة منه حتى لو كان في بلد يرغبون في شراء الماء لا ولا يفسد
 خافية ولو شرط انها ذات لبن جاز على الاكثر قلت والضابط للاوصاف
 ان يوصف لا غرض فيه فاشترطه جاز كما فيه غرض الا ان يرغب فيه وفي
 الثانية في فصل الشروط المفسدة متى عاين ما يعرف بالعيان انقضى الغرض
بأختيار الروية من اضافة السبب الى السبب وما قبل من اضافة الشيء الى
 شرطه غير ظاهر للبيعي ان له الرد قبل الروية هو ثبت في أربعة مواضع الشراء
 للاعيان والآجارة والقسمة والصلح عن دعوى المال على شيء بعينه لان كلاما ماضية
 فليس في ديون وفود وعقود لا تنسخ بالقسخ خيار الروية فتح مع الشراء والبيع
 لما لم يريا والاثارة اليه اى المبيع اولا مكانه شرط الجواز فلو لم ينظر لذلك
 لم يجز اجا عانج ويجز في جاشية اخى مراده الاصح الجواز وله اى للمشتري ان يرد
 اذا رآه الا اذا حمل البائع لبست المشتري فلا يرد اذا رآه الا اذا اعاده الى
 البائع اشتباه وان رضى بالقول قبله اى قبل ان يراه لان خياره معلق بالروية بانفس
 ولا وجود للعلق قبل الشرط ولو نسخ قبلها قبل الروية صح فسخه في الاصح بحرمه

لرؤم البيع بسبب جهالة المبيع فلم يقع منه ما وثبت الخيار للرؤية مطلقاً
غير موثقة بمدة هو الأصح عناية بالطلاق النص ما لم يوجد مبطله وهو مبطل خيار
الشرط مطلقاً ومفيد الرضا بعد الرؤية لأقبالها در رفته الأخذ بالشفعة ثم رد
الأول بالرؤية در من خيار الشرط فيلحفظ ويشترط لفسخه علم البائع بالفسخ
خوف الغرر ولأخبار البائع ما لم يرد في الأصح وكفى رؤية ما يوزن بالمقصور كوجه
صيرة ورتيق ووجه دابة تركب وكفلها أيضاً في الأصح ورؤية ظاهر ثوب مطوي
وقال زحل لا بد من نشئة ككله وهو المختار كما في أكثر المعنرات ذلة المصنف ودأخله
وقال زحل لا بد من رؤية داخل البيوت وهو الصحيح وعليه الفتوى جوهراً وهذا
اختلاف زمان لإبرهان ومثله الكرم والبستان وكفى جسد شاة لحم ونظر جميع
جسد شاة ثنية للدر والنسل مع ضرعها ظهريه وضرع بقرة حلوب مائة
لأنه المقصود جوهراً وكفى ذوق مطعوم وشم مشعوم لأخبار دار وصحتها على المفتي به
كما هو رؤية دهن في زجاج لوجود الحائل وكفى رؤية وكيل قبض و
وكيل شراء رؤية رسول المشتري وبيانته في الدر وضع عقد الأعمى ولو لغير
وهو كالصبر إلا في اثنا عشر مسألة مذكورة في الأشياء وسقط خياره بجس
بيع وشمة وذوقه فيما يعرف بذلك ووصف عفار وشجر وعبد وكذا كل ما لا يعرف
بجس وشم وذوق حدادي أو ينظر وكيله ولو أبصر بعد ذلك فلا خيار له
هنا كلة إذا وجدت المذكورات كشم الأعمى وكذا رؤية البصير وجه الصبرة
ونحوها نهر قبل شرائه ولو بعده ثبت له الخيار بهما أي المذكورات لأنها مسئلة
كما غلط فيه بعضهم فيمنع خياره في جميع عمره على الصحيح ما لم يوجد منه ما يدل
على الرضى من قول أو فعل أو تعيب أو يهلك بعينه عنده ولو قبل الرؤية ولو أدان

للاكازان يزعمها قبل الروبة فوزعها بطل لان فعله باء كفعله عني ولو شري
 ناجة مسك واخرج المسك منها لم يرد بخيار روية ولا عيب لان الاخراج
 يدخل عليه عيبا ظاهرا نه ومن راي احد ثوبين فاشترى اهما ثم راي الاخر
 فله رد هما ان شاء لا رد الاخر وحده لتفريق الصفقة ولو اشترى ما راي حال كونه
 قاصدا لشراؤه عند رويته فلوراه لا لعقد شراء ثم شراء فبدله الخيار ظهر به
 روجه فله لانه لا يتامل التامل المفيد بحال المصنف وفوت ممدكه علنا
 عنه عالما بانه حربية السابق وقت الشراء فلولم يعلم به خير لعدم الرضا درر
 فلاخباره الا اذا تغير فبغير راي ثوبا فرفع البايع بعضها ثم اشترى الياء ولا
 يعرفه فله الخيار وكذا لو كانا ملقوفين وثمانهما متفاوت لانه ربما يكون
 الاروى بالآخر ولو سمي لكل واحد من الثياب عشرة لاخباره لان الثمن
 لما لم يختلف استويا في الاوصاف بحوال القول للبايع بعينه اذا اختلفا في التغير
 هذا لو المدة قريبة وان بعيدة فالقول للمشتري عملا بالظاهر وفي الظهيرية
 الشهر فانوخه بعيدة الفسخ الشهري مثل الدابة والمملوك قبل كان القول
 للمشتري بعينه لو اختلفا في اصل الروية لانه ينكر الروية وكذا لو انكر البايع
 كون المردود مبيعا في بيع بات اوفيه خيار شرط او روية فالقول للمشتري
 ولو فيه خيار عيب فالقول للبايع والفرق ان المشتري ينفرد بالفسخ في
 الاول والاخير اشترى عملا من متاع ولم يره وبيع او ليس بحر منه ثوبا
 بعد القبض او ذهب وسلم رده بخيار عيب لا بخيار روية او شرط الاصل ان
 رد البعض يوجب تفريق الصفقة وهو بعد التمام جائز لاقبله خيار الشرط والرؤية
 بمنعان تمامها وخيار العيب بمنعه قبل القبض لا بعد وهل يعود بخيار الروية

بعد سقوطه عن النافذة لا خيار شرط وصحة قاضي خان وغيره فروع شري
شيئا لم يره ليس للبائع مطالبة بالثمن قبل الروية ولو باع عينا بعين فلهما
الخيار محجبي شري جارية بعبد والث ففلهما ثم رد بايع الجارية العبد بخيار
روية لم يبطل البيع في الجارية بحجة الالف ظهريه لما علمنا لا خيار في الدين اراد بيع
ضيقه ولا يكون للمشتري خيار روية فالجمله ان يف بثوب لانسان ثم يبيع الثوب
مع الضيعة ثم المقله يستحق الثوب المقريه فيبطل خيار المشتري للزوم تفريق
المصفقة وهو لا يجوز الا في الشفعة ولو الجية شري شيئين باحدهما عيب ان
قبضها له رد المعيب والا لما مر باب خيار العيب هو لغة ما يخلو عنه اصل
اللفظة السليمة وشرعا ما افاده بقوله من وجد بمشترية ما ينقص الثمن
ولو سير اجوده عند الخيار الماد بهم ارباب المعرفة بكل تجارة وضعه قاله المصنف
اخذه بكل الثمن اورده ما لم يتعين امساكه كحلالين ثاجرا او احدهما وفي المحيط
وصى ووكيل او عبد ما دون شري شيئا بالف وثمنه ثلاثة الاف لم يرد بعيب
بخلاف خيار الشرط والروية اشباه للاضرار يتيم وموكل ومولى وفي النهر
ويبقى الرجوع بالنقصان كوارث شري من التركة كفتا ووجديه عيبا
ولو تبرع بالكفن اجنبي لا يرجع وعده احدى ستة مسائل لا رجوع فيها بالنقصان
مذكورة في البزازية وذكرنا في شرحنا المملتي مغزيا للقبية انه قد برد بالعيب
ولا يرجع بالثمن كالا باق الا اذا بقي من المشتري الى البائع في البلدة ولم يخفف
عنده فانه ليس بعيب واختلف في الثور والاحسن انه عيب وليس للمشتري
مطالبة البائع بالثمن قبل عوده من الاياق ابن ملك قنية والبول في
القلبي الا اذا سرق شيئا للاكل من المولى او سير اكلس وفلسين ولو سرق

عند المشتري ايضا فقطع رجوع برجع الثمن لقطعها بالثمن جميعا ولو رضى البائع بأخذه
 برجع بثلاثة ارباع ثمنه عيني وكلها تختلف صغراى مع العيب وفقدروه بخمس سنين
 وان ياكل ويلبس وحده ونماه في الجوهر فلولم ياكل ويلبس وحده لم يكن
 عيبا ابن مملك وكبر لانها في الصغر لقصور عقل وضعف مثانة عيب وفي
 الكبر لسوء اختيار وداء باطن عيب اخر فعند اتحاد الحالة بان ثبت اباقة عند^ه
 ثم مشترية كلاهما في صغره او كبره له الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف لا يكون
 عيبا حادنا كعبد حم عند بايعه ثم حم عند مشترية ان من نوعه له الرد وال^{عنه}
 بقي لو وجد يبول ثم تعيب حتى رجع بالنقصان ثم بلغ هل للبائع ان يسترد النقصان
 لزوال ذلك العيب بالبلوغ ينبغي نعم فسح والجنون هو اختلال القوة التي بها ادراك
 الكلمات تلويح وبه علم تعريف العقل انه القوة المذكورة ومعدنه القلب
 وشعاعه في الدماغ درر وهو لا يختلف بهما لاتحاد سببه بخلاف ما ورد في^{فلا}
 عيني ومقداره فوق يوم وليلة ولا بد من معاودته عند المشتري في الامح ولا
 رد الا في ثلاث زنا الجارية والتولد من الزنا والولادة فتح قلت لكن في البرازية
 الولادة ليست بعيب الا ان توجب نقصانا عليه الفتوى واعتمد في النهي وفي الجمل
 عيب نبات ادم لانه البهائم والجذام والبرص والعمى والعمى والعمى والعمى والعمى
 والفروج والامراض عيوب وكذا الامر وهو انتفاخ الانثيين والعنين
 والحصى عيب واذا اشترى على انه خصى فوجد فخلافه جاز له جوهر^{التي}
 نمن الفم والدقمة نمن الابط وكذا نمن الانف بوزانية والزنا والتولد منه
 كلها عيب فيها لانيه ولو اورد في الامح خلاصة الان بفحص الاوان فيه بحيث يمنع
 القرب من المولى او يكون الزنا عادة له بان يتكرر اكثر من مرتين واللوالة بها

عيب مطلقا وبه ان مجانا لانه دليل الابنية وان باجلا فنية ويشترى حارا فاعلوه
الحمران طاروع قعيب والا لواما التخت بلين صوت وتكسر مشى فان كثر
لا ان قل بزازية والكفر باقسامه وكذا الرقص والاعتزال بحجبتا عيب فيهما
ولو المشتري ذميا سراج وعدم الحيض لبيتا سبعة عشر وعندا خمسة عشر
ويعرف بقولها اذا انضم اليه نكول الباي قبل القفص وبعد هو العيب ملتنى و
لاسمع في اقل من ثلاثة اشهر عند الثاني والاستحاضة والسعال القديم لا المعناد
والدين الذي يطالب به في الحال لا الموجل لحنف فانه ليس عيب كما نقله مسكين
عن الذخيرة لكن عزم الكمال وعمله بنقصان ولانه ومبراته والشعر والملا في
العين وكذا كل مرض فيها فهو عيب معراج كسبل وحوص وكثرة دمع
والقول بمثلثة كن نور بشر صغار صلب مسند بر على صور شتى جمعة تابل
قاموس وفيه بالكثره بعض شراح الهداية وكذا الكمي عيب لوعن دا والا
وتقطع الاصبع عيب والاصبعان عيبان والاصابع مع الكف عيب واحد وليسر
وهومن يعمل يساره فقط الا ان يعمل باليمين ايضا كمن في الخطاب رضى الله تعالى
والشيب وشرب خمرهما او طاروان عد عيبا وعدم ختانها لو كبيرين مولدين علم
نق حار وقلة اكل مواب وتكاح وكذب ونجاسة وترك صلاة لكن في القنينة
تركها في العبد لا بوجوب الرد وفيها لو ظهرا ان الدار مشومة ينبغي ان يتمكن من الرد
لان الناس لا يرغبون فيها وفي المنظومة المحببة والحال عيب لوعلى الذنن
او الشفة لا الخد والعيوب كثيرة برانا الله منها حدث عيب اخر عند المشتري بغير فعل الباي
قلوبه بعد القفص رجع بحسنه في الثمن ووجب الارش واما قبله فله اخذ او رده بكل الثمن
مطلقا ولو برهن الباي على حدوثه والمشتري على قدمه فالقول للباي والبيتة للمشتري ولا يرد

جبراً ماله حل ومؤنة الا في بلد العقد بجر رجع بنقصانه الا فيما استثنى ومنه
 ما لو شراه نولية او خاطه لطفله زيلو او رضى به البائع جوهره وله الرد
 برضى البائع الا لما نع عيب او زيادة كان اشترى ثوباً فقطعه فأطلع على عيب
 قديم رجع به اى بنقصانه لتعذر الرد بالقطع فان قبله البائع كذلك له ذلك
 لانه استقطحقه ولو اشترى بعير انخرم فوجد امهاه فاسداً لا يرجع لافساد
 ماله كما لا يرجع لو باع المشتري الثوب كله او بعضه او رهبه بعد القطع
 لجواز رده مقطوعاً لا محبطاً كما افاده بقوله فلو قطعه المشتري وخاطه
 او صبغة باي صبغ كان عيني ولنه السوق لبسمن او خبز الدقيق او غرس ابني
 ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه لا ممتنع الرد بسبب الزيادة لمخى الشرع لحصول
 الربا حتى لو راضياً على الرد لا يقضى الفاضل به در رواين كمال كما يرجع لو باعه
 اى الممتنع رده في هذه الصور بعد روية العيب قبل الرضا به صريحاً او دلالة او تأ
 العبد المراد هلاك البع عند المشتري او اعنته او دبراً او سنولاً ورائف قبل علمه
 بعيبه او كان البيع طعماً فاكله او بعضه او اطعمه عبده او مدبره او ام ولد او لبس
 الثوب حتى تخرق فانه يرجع بالنقصان استخساناً عندهما وعليه الفتوى في روعنها
 يرد سابقاً ويرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى اختياراً في نفساني ولو كان في رعاين
 فله رد الباقي حصته من الثمن اتفاقاً بين كمال وابن ملك وسيجي قلت فعمل ما في
 الاختيار والنفساني يترجح القياس في ولو اعنته على مال او كاتبه او قتله او
 ابني او اطعمه طفله او ام اته او مكاتبه او ضيفه مجبى بعد اطلاعه على عيب كذا
 ذكره المصنف تبعاً للعيني في الرز لكن ذكره في الجمع في الجميع قبل الروية واقره
 حتى العيني فيفيد العدية بالاولوية فتنبه لا يرجع بشئ لا ممتنع الرد بفعله

والاصل ان كل موضع للبائع اخذ معبلا يرجع باخراجه عن ملكه والارجع اغنيا
وفيه الفتوى على قولهما في الاكل وافره الفهستانية وشرى نحو بضع او بطنج
كجوز وفشا فكسره فوجده فاسدا ينتفع به ولو علفا للدواب فله ان لم يتناول
منه شيئا بعد علمه بعيبه نقصانه الا اذا رضى البائع به ولو علم بعيبه قبل كسره
فله رده وان لم ينتفع به اصلا فله كل الثمن لبطان البيع ولو وجد اكثره ^{سلا} فاقا
جار بمحضه عندهما نفرد في المجتبى لو كان سمنا ذابيا فاكله ثم افر بايعه بوقوع
فارة فيه رجع بنقصان العيب عندهما وبه يفتى باع ما اشتراه فرد المشتري
الثاني عليه بعيب رده على بايعه لورده عليه بنقصانه لانه فسخ ما لم يحدث به عيب
آخر عنده فيرجع بالنقصان هذا لو بعد قبضه فلو قبله رده مطلقا في غير العقد
كالرد بخيار روية او شرط درر وهذا اذا باعه قبل اطلاعه على العيب فلو بعد
فلا رد مطلقا بحج وهذا في غير التقدين لعدم تعينهما فله الرد مطلقا شرح مجمع
ولو رده برضاه بلا قضا لا وان لم يحدث مثله في الاصح لانه اقاله ادعى
عيبا موجبا لفسخ او حط ثمن بعد قبضه المبيع لم يجبر المشتري على دفع الثمن
للبائع بل يبرهن المشتري لاثبات العيب او يحلف بايعه على نفيه ويدفع الثمن
ان لم يكن شهود وان ادعى غيبة شهوده دفع الثمن ان حلف بايعه ولو قال
احضروا اثلاثة ايام اجله ولو قال لا بينة لي فخلفه ثم اتى بها تقبل خلافا لها
فسخ ولزم العيب بنكوله اى البائع عن الحلف ادعى المشتري ابا قبا ونحوهما
بشرط لرده وجود العيب عندهما كقول وسرفة وجنون لم يحلف بايعه اذا انكر
قيامه للحال حتى يبرهن المشتري انه قد ابقى عنده فان برهن حلف بايعه عنده
بالله ما ابقى وما سرق وما جن فط وفي الكبير بالله ما ابقى منذ بلغ مبلغ الرجال

لا اختلافه مضافاً وكبيراً وأعلم أن العيوب أنواع خفي كالباق وعلم حكمه وظاهر
 كعوز وصمم وأصبع زايدة أو ناقصة فيقضى بالرد بلا يمين للتيقن به إذا لم يبيع
 الرضى به وما لا يعرفه إلا الأطباء ككبد. فيكفي قول عدل ولا ثباته عند بايعه
 عدلين وما لا يعرفه إلا النساء كرتق فيكفي قول الواحد ثم يحلف البايع عيني قلت
 وبقي خامس ما لا ينظر الرجال والنساء ففي شرح قاضي خان شري جارية وادعى
 أنها خشي حلف البايع استحق بعض المبيع فإن كان استحقاته قبل القبض للكل خيرة الكل
 لتعرف الصفة وإن بعد خيرة القبي لا غير لأن نعيض القبي عيباً بالمثل كما سيجي
 وإن لم يري شئيين فقبض أحدهما دون الآخر لحكمه حكم ما قبل قبضهما فلو استحق
 أو نعيب أحدهما خير وهو أي خيار العيب بعد روية العيب على الرخي على المعتمد وما
 في الحادى غيب بحرقوا خام ثم ترك ثم عاد وخام فله الرد ما لم يوجد مبطله كدليل الرئي
 فتح وفي الخلاصة لو لم يوجد البايع حتى هلك رجع بالنقصان واللبس والركوب
 والمدواة له وبه عيني رضى بالعيب الذي بدا فيه فقط ما لم ينقصه برجندي
 وكذلك مفيد رضا بعد العلم بالعيب يمنع الرد والارش ومنه العرض على البيع إلا
 الدرام إذا وجدها زيوفا فعرضها على البيع فليس برضاء كعرض ثوب على خياط لينظ
 أبقيه لم لا أو عرضه على المقومين ليقوم ولو قال له البايع انبيعه قال نعم لازم ولو
 قال لا لأن نعم عرض على البيع ولا نق برملكه بزازية لا يكون رضا الركوب للرد
 على البايع أو شراء العلف لها وللسفي والحال أن المشتري لا بد له منه أي الركوب
 بغيره وصعوبة وهل هو قيد للأخبرين أو للثلاثة استظهر البرجندي الثاني
 واعتد المصنف تبعاً للدرر والجمي والشميني وغيرهم الأول ولو قال البايع ركبها
 لحاجتك وقال المشتري لا بل لارد ما قال لقوله للمشتري بح وفي الفسخ وجد بها

عيباً في السفر فحملها فهو عن راختلاف بعد التفاضل في عدد المبيع أو إعدام متعده لتبوع
 الثمن على نقد بر الرد وفي عدد المقبوض فالقول للمشتري لأنه قابض والقول للبائع
 مطلقاً قدر الوصفة أو تعييناً فلو جاء ليرده بخيار شرط أو روية فقال البائع ليس
 هو المبيع فالقول للمشتري في تعيينه ولو جاء ليرده بخيار عيب فالقول للبائع كما
 لو اختلفا في طول المبيع وعرضه فتح اشترى عبد بن أو شئين ينتفع باحدهما وحده
 صفقة واحدة وقبض أحدهما وجد به أو بالآخر عيباً لم يعلم به إلا بعد القبض أخذها
 أو ردّها ولو قبضها رد المبيع بحصته سالماً وحده لجواز التفريق بعد التمام كما
 لو قبض كيلياً أو زينة أو زوجي خف ونحوه كزوجي ثور ألف أحدهما الآخر بحيث
 لا يعمل بدونه وجد ببعضه عيباً فان له رد كله أو أخذه بعيبه لأنه كشيء واحد
 ولو نه وعابن على الأظهر عناية وهو الأصح برهان اشترى جارية فوطئها
 أو قبلها أو سها بشهوة ثم وجد بها عيباً لم يردّها مطلقاً ولو شياخلاً فالشأ^{في}
 واحد ولنا أنه استوفى ماها وهو جزؤها ولو الواطئ زوجها ان يسياردها
 وان بكر الأبح ورجع بالنقصان لا امتناع الرد في المنظومة المحيطة لو شرط بكارتها فانت
 نيباً لم يردّها بل يرجع بأربعين درهما نقصان هذا العيب وفي الحاوي للمنظومة
 ليست بعيب إلا إذا شرط البكارة فبعدم المشرط^{الأ} قبلها البائع لان الامتناع
 لحقه فإذا رضى زال الامتناع ويعود الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب
 الحادث لعود المنفع بزوال المانع درر فيرد المبيع مع النقصان على الراجح
 ظهر عيب بمشتري البائع الغائب وانبتت عند القاضي فوضعه عند عدل فاذا هلك
 هلك على المشتري إلا إذا قضى القاضي بالرد على بائعه لان القضاء على الغائب بلا ضم
 ينفذ على الأظهر درر قتل العبد المقبوض أو قطع بسبب كان عند البائع كقتل أو ردة

رد المقتوع أو أمسكه ورجع بنصف ثمنه مجمع واتخذ ثمنهما أي من المقتوع
 والمقتول ولوندا ولته الأيدي فقطع عند الأخير وقبل رجح الباعثة بعضهم
 على بعض وإن علموا بذلك لكونه كالا يستحقان لا كالعيب خلافا لهما وصح
 البيع بشرط البراءة عن كل عيب وإن لم يسم خلافا للشافعي لأن البراءة عن الخوف
 المجهولة لا تنضم عنده وتنعى عندنا لعدم إفضائه إلا المنازعة ويدخل فيه
 الموجود والمعامات بعد العقد قبل القبض فلا يرد بعيب وحده مجرد ومالك بالمو
 كفته من كل عيب به وقال مما يحدشهم عند المثلثة ونفسد عند الثالث نهرا براه
 من كل داء فهو على المرمض وقيل على ما في الباطن واعتمد المصنف تبعاً
 للاختيار والجوهرة لأنه المعروف في العادة وما سواه في العرف مرض حوله
 براه من كل غائبة فهي السرقة والأباني والزنا اشترى جده فقال لمن
 ساومه أياه اشتره فلا عيب به فلم يتفق بينهما البيع فوجد مشترية به
 عيباً فله رده على بائعه بشرطه ولا يمنع من الرده عليه إقراره السابق
 بعدم العيب لأنه مجاز عن الترويح ولو عينه أي للعيب فقال لا عوربه أو لا
 شلل لا يرد لأحاطة العلم به إلا أن لا يحدث مثله فلا أصبح به رأيه ثم وجد
 فله رده لليقين بكذبه قال لا خير في هذا الباق فاشتره منى فاشتره وباع من آخر
 فوجد المشتري الثاني أبقا لا يرد به بأسبق من إقرار البائع الأول ما لم يبرهن أنه ابن
 عنده لأن إقرار البائع الأول ليس بحجة على البائع الثاني الموجود من السكوت
 اشترى جارية لها لبن فارضعت مبيالاً ثم وجد بها عيباً فقال له ان يرد لها
 لأنه استخدم بخلاف الشاة الممرأة فلا يرد هامة لبنها أو صاع تمريل برح بالانقضاء
 على المختار وروج مجمع وحررناه فيما علقه على المنازكة لا استخدمها في غير ذلك

ففي البسوط الاستخدام بعد العلم باليب ليس برضا استحسانا لان الناس يتوسعون فيه وهو الاختيار وفي البرازية الصحيح انه رضا في المرة الثانية الا اذا كان في نوع أخرى الصغرى انه مرة ليس برضا الا على كره من الغن بحرف قال المشتري ليس به بالبيع اصبح زيادة او نحوه مما لا يحدث مثله في تلك المدة ثم وجد به ذلك كان له الرد بلايين لما حرم باع عبدا وقال المشتري برئت اليك من كل عيب به الا اباقي ^{فجاء} ابقاله الره ولو قال الا اباقي لانه في الاول لم يصف الا باق للعبد ولا وصفه به فلم يكن اقرارا باباقي للحال وفي الثاني اضافه اليه فكان اخبارا بانته ابقى فيكون راضيا به قبل الشراخانيه وفيها الوابر أمن كل حق له قبله دخل العيب لا الدرك مشتري لعبد وامة قال عتق البايع العبد او دبر او استولد الامة او هو حر الاصل وانكر البايع حلف لعج المشتري عن الاثبات فان خلف قضى على المشتري بما قاله من العتق ونحوه لاقراره بذلك ورجع بالعيبان علم به لان المبتل للرجوع ازالته عن ملكه الا غيره بافئائه او اقراره ولم يوجد حتى لو قال باعه وهو ملك فلان وصدة فلان واخذ لا يرجع بالنقصان لان الله باقراره كانه وهبه وجد المشتري لغبنه محزنة بدارنا او غير محزنة لو الباع من الامام او امينه بحرف قال المصنف فقيد من غير لازم عيبا لا يرد عليه لان الامن لا ينصب خصما بل ينصب له الامام خصما فبرء عليه من الامام ولا محلفه لان فائدة الحلف النكول ولا يصح نكوله واقراره فاذا رد عليه العيب بعد ثبوته ببيع ويدفع الثمن اليه ويرد النقص والفضل الى محله لان الغرم بالغنم درر وجد المشتري بمشترئه عيبا واراد الرد به فاصطلى على ان يدفع البايع الدراهم الى المشتري ولا يرد عليه جائز ويجعله حطا من الثمن وعلى العكس وهو ان يصطلى ان يدفع المشتري الدراهم الى البايع ويرد عليه لا يصح لانه لا وجه له

غير الرشوة فلا يجوز وفي الصغرى ادعى عيبا فصالحه على مال ثم يراى اظهر
 ان لا عيب فللبايع ان يرجع بما ادى ولو زال بمعالجة المشتري لا فنية رضى الموكل
 بالعيب لزم الموكل ان كان المبيع مع العيب الذى به يساوى الثمن المسمى والا
 يساوه لا يلزم الموكل فروع لا يحمل كتمان العيب في بيع او ثمن لان الغش حرام الا
 في مسئلتين الاولى الاسير لو شري شيئا ثم ودفع الثمن معشوشا جاز ان
 كان حرا لعبد الثانية يجوز اعطاء الزبوف الناقص في الجبايات اشباه وفيها
 رد المبيع بعيب بقضاء فسخ في حق الكل الا في مسئلتين احدهما لو احال البايع بالثمن
 ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة الثانية لو باعه بعد الرد بعيب بقضاء عن
 غير المشتري وكان منقولا لم يجر قبل قبضه ولو كان فسخا الجاز وفي البرازية شري
 عبدا فضمن له رجل عيوبه فاطلع على عيب ورده لم يضمن لانه ضمان العدة
 وضمنه الثالثة ضمان العيوب وان ضمن السرقة او الخبة او الجنون او
 العي فوجد كذلك ضمن الثمن وفي جواهر الفتوى شري ثمة كرم ولا يمكن فظافنا
 لغلبة الزنا بيران بعد القبض لم يرد وان قبله فان انتقص المبيع بتناول
 الزنا بيرة فله الفسخ لتفرق الصفقة عليه باب البيع الفاسد المراد بالفاسد
 المنوع مجازا عرفيا فبطل الباطل والمكروه وقد يكره في بعض الصحيح تعاوينا
 اورث خلافا في ركن البيع فهو مبطل وما اورثه في غيره فنفسه بطل بيع ما لبس بمال
 المال ما يميل اليه الطبع ويجرى فيه البذل والمنع في ربح التراب ونحوه
 كالدم المسفوح فجاز بيع كبد ولحمال والمينة سوى سمك وجراد ولا فرق
 في حق المسد بين التي ماتت خنقا او بختا ونحوه والحق والبيع به اعم عليه
 فمباد خال انباء عليه لان ركن البيع مبادلة المال بالمال ولم يوجد والمعدم

ببيع حق التعلی ای علو سقط لانه معدوم ومنه ببيع ما اصله غایب كجر
 ونخل وبعضه معدوم كورد وياسمين وورق فرصاد وجوزه ماله
 لتعامل الناس وبه افتى بعض مشايخنا عملا بالاستحسان وهذا اذا ثبت
 ولم يعلم وجوده فاذا علم جازوله خيار الرؤية وتكفى رؤية البعض عنهما
 وعليه الفتوى شرح مجمع والمضامين ما في ظهور الابا من المنى والملاقيح
 جمع ملقوحة ما في البطن من الجنين والنتاج بكسر النون جبل الحبله ای نتاج
 للنتاج لذابة او ادمى وبيع امه تبين انه فكر الضمير لندكير الخبر عبد عكسه
 بخلاف البهائم والاصل ان الذكر والانثى من بني ادم جنسان حكما فيبطل
 وفي سائر الحيوانات جنس واحد فيصح وتخيير لفوات الوصف ومترك
 التسمية عمدا ولومن كافر بزازية وكذا ما ضم اليه لان حرمة بالنص وبيع
 الكراب وكري الانهار لانه ليس بمال متقوم بخدش بنا وشجر فيصح اذا
 لم يشترط تركها ولو الحية وما في حكمه ای حكم ما ليس بمال كام الولد والمكاتب
 والمدبر المطلق فان بيع هؤلاء باطل ای بقاء فلم يملكو بالقبض لا ابتداء فيصح
 بيعهم من انفسهم وبيع قن ضم اليهم درر وقول ابن الكمال بيع هؤلاء باطل مؤد
 ضعفه في الجى بان مرجح اشتراط رضا المكاتب قبل البيع وعدم نفاذ القضا
 ببيع ام الولد وصح في الفسخ نفاذه قلت الا وجه توقفه على قضا اخرامعنا
 اوردا عيني ونهه فليكن التوثيق وفي السراج ولد هؤلاء لهم وبيع بعض
 كهم وبطل بيع مال غير متقوم ای غير مباح الانقاع به ابن كمال فيلحفظ كخم وخير
 وميته لم تمت خف انها بل بالحق ونحوه فانها مال عند الذمی كخم وخير
 وهذا ان بيعت بالثمن ای بالدين كدراهم ودنانير ومكيل وموزن

بطل في الكل وان بيعت بعين كعرض بطل في الخمر وفسدة العرض فيملكه
 بالقبض بقيمته ابن كمال وبطل بيع قن ضم الى حر وذكية ضمت الى مبتته
 ماتت حنف انقضا قيد به لكونه كالحر وان سمي ثمن كل اى فصل الثمن خلافا
 لهما وبني الخلاف ان الصفقة لا تتعد بمجرّد تفصيل الثمن بل لا بد من تكرار لفظ
 العقد عند خلافا لهما وظاهر النهاية يفيد انه فاسد بخلاف بيع قن ضم الى
 مدبر ونحوه او قن غيره وملك ضم الى وقف غير المسجد العام فانه كالحر بخلاف
 العام بالمعجزة الخراب فكذلك بر اشباه من قاعده اذ اجتمع الحرام والحلال ولو
 محكوما به في الاصح خلافا لما افتى به المنلا ابو السعود فيجمع بمحضة في القن
 وعبد والملك لانها مال في الجملة ولوباع قرية ولم يستثن المساجد والمقابر
 لم يبيع عني كابطل بيع مبي لا يعقل ومجنون شيئا وبول ورجيع ادمى لم يغب
 عليه تراب فلو مغلوبا به جاز كسرفين وبيع واكتفى في البيع بمجرّد خلطه
 بتراب وشعر انسان لكرامة الادى ولو كافره كره المضاف وغيره في بحث
 الخنزير وبيع ما ليس في ملكه لبطلان بيع المعدوم وماله خطا لعدم لا يطرق
 السلم فانه صحيح لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان
 ورخص في السلم وبطل بيع صرح بنفي الثمن فيه لانعدام الركن وهو المال
 والبيع الباطل حكمه عدم ملك المشتري اياه اذ قبضه فلا ضمان لو هلك
 المبيع عنده لانه امانة وصح في الفنية ضمانه قبل وعليه الفتوى وفيها
 بيع الحبة اياه او ابنه قبل باطل وقيل فاسد وفي حسابها بيع الوصي
 ما لا يتيم بغيره فاحش باطل وقيل فاسد ورجح وفي التنف بيع المضطر
 وشرؤه فاسد وفسد بيع ما سكت اى وقع السكوت فيه عن الثمن

كبيسة بقيته ففسد بيع عرض هو المتاع القيمى ابن كمال بخبر وعكسه فينفقد
 في العرض لا الخ كمار وفسد بيعه اى العرض بام الولد والمكاتب والمدبر
 لو تفا بضا ملك المشتري للعرض لما امرهم مال في الجملة وفسد بيع
 سمك لم يصد لوبالعرض والاف باطل لعدم الملك صدر الشريعة او صيد ثم
 الفى في مكان لا يؤخذ منه الابحيلة للخبر عن التسليم وان اخذ بدونها صح وله
 خيار الرؤية الا اذا دخل بنفسه ولم يصد مدخله فلو سده ملكه ولم يجز اجارة
 بركة ليصاد منها السمك بحر وبيع طير في الهوى لا يرجع بعد ارساله من يده
 اما قبل سبده اصلا باطل لعدم الملك وان كان يطير ويرجع كالحمام صح وتل
 لا ورجحه في النهر وبيع الحمل اى الجنين وجزم في البحر بطلانه كاللثاج وامة
 الاحملها الفساد بالشرط بخلاف هبة وهبة ولبن في ضرع وجزم البرجندى
 بطلانه ولو لو في صدف للفرغ وصوف على ظهر عنتم وجوزه الثاني ومالك في
 السراج لو سلم الصوف واللبن بعد العقد لم ينفلب صححا وكذا كل ما اتصالة خلق
 كجد حيوان ونوى ثم وبزر بطيخ لما مر انه معدوم عرفا وانما صححا وبيع الكراش وشجر
 الصفصاف واوراق التوت باعصائها للتعامل في القنية باع اوراق توت لم تقطع
 قبله بسنة جاز وبسنتين لا لانه يشبه موضع قطعه عرفا وجذع معين في
 سقف اما غير المعين فلا ينفلب صححا ابن كمال وذراع من ثوب يضره التبييض
 فلو قطع وسلم قبل فسح المشتري عاد صححا ولو لم يضر القطع لكر باس جاز
 لانقضاء المانع وضربة القانص بقاء ونون الصايف والغايص بغين معجة
 الفواص والبيع فيهما باطل للفرج بحر ونهر وابن كمال والمصنف وقد نظم
 ملاحضته في سلك الفاسد فتبعته في المختصر ويجب ان يراد به الباطل لانه

مما ليس في ملكه كالأمر والمزانية ^{٥١١} هي بيع الرطب على النخل ثم مقطوع مثل كيله نقداً
 شروح مجمع ومثله العنب بالزبيب عناية للنهي ولشبهة الربا قال المصنف فلو
 لم يكن رطباً جازاً لاختلاف الجنس والملازمة للسلعة والمنازمة أي بندها للتشريح
 والقاء المحج عليها وهي من بيع الجاهلية فهي عنها كلها عني لوجود الفارق فكانت فاسدة
 أن سبق ذكر الثمن بجر وبيع ثوب من ثوبين أو عبد من عبيدين لجهالة المبيع فلو
 قبضهما وهلكا معا ضمن نصف قيمة كل إذا فاسد باعتبار ما يصح ولو من غير قيمة
 الأول لتعذر رده والقول للفاسد وهذا إذا لم يشترط خيار التعيين فلو شرط أخذ
 أيهما شاء جاز لمأمور والمأخوذ الكلا وأجارتهما أما بطلان بيعها فلعدم الملك لمحدث
 الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار وأما بطلان إجارتهما فلا نها على استئجار
 عين ابن كمال هذا إذا ثبت بنفسه وإن أثبت بسقى وتربية ملكه وجاز بيعه
 عيني وقيل لا قال وبيع الفصيل والرطوبة على ثلاثة أوجه أن يقطعها أو يرسل
 دابته فتأكله جاز وإن لم يتركه لم يحجز وجبلته أن يستأجر الأرض
 لضرب فسطاطه أو لا يفاد به أو لمنفعة أخرى كمقبول ومراح وتماه
 في وقف الأشباه وبيع ود القز أي الأبرسيم وبيضة أي بزره وهو بزر القيقب
 الذي فيه الدود والنخل المحرز وهو دود العسل وهذا عند محمد وبه قالت
 الثلاثة وبه يفتي عيني وابن ملك وخلاصه وغيرها وجوز أبو البث بيع العلق وبه
 يفتي الحاجة مجتبه بخلاف غيرها من الهوام فلا يجوز انتفاع كحبات وضب وما في مح
 كسر طان إلا السمك وما جاز الانتفاع بجلده أو عظمه والحاصل أن جواز البيع بدور مع حل
 الانتفاع مجتبه واعتمد المصنف وسيجي في المتفرقات فرع أنما يجوز الشركة في القز إذا
 كان البض منها والعمل منها وهو بينهما انصافاً لا أن لا تأخذ لود فح بزر القز وبقرة

اوردجا بالاخر بالعلف مناصفة فالخارج كله للمالك لحدوثه من ملكه وعليه
 قيمة العلف واجرامثل للعامل عيني لمخصاومثله دفع البيض كما لا يخفى والابن
 ولولطفه او لينهم في حجره ولو وهبه لهما صح عيني وما في الاشباه نزيه نهالا
 ممن يزعم انه اى الابن عند خيئتد يجوز لعدم المانع وهل يصير قابضا ان قبضه
 لنفسه او قبضه ولم يشهد نعم وان اشهد لانه قبض امانه فلا يوب عن قبض
 الضمان لانه اقوى عناية ولا اذا ابن من الغاصبه فباعه المالك منه فانه يصح لعدا
 لزوم التسليم ذخيره ولو باعه ثم عاد وسلم بم البيع على القول بفساده ورجحه الكمال
 وقيل لا يتم على القول بطلانه وهو الاظهر من الرواية واختاره في الهداية
 وغيرها وبه يفتر الباني وغيره بحواين كمال ولبن امرأة ولو ذوعاء ولوامة
 على الاظهر لانه جزء ادمى والرق مخفض بالحجى ولا حياة في اللبن فلا يجله الرق وشعر
الخنزير ليجاسة عينه فيبطل بيعه ابن كمال وان جاز الانقاع به لفروزة الخنز
 حتى لو لم يوجد بلا ممن جاز الشر للفروزة وكراه البيع فلا يطيب ثمنه ويفسد الماء
 على الصحيح خلافا لمحمد قيل هذا في المنتوف اما الخنز و زقطاه عناية وعن ابي
 يوسف يكره الخنز به لانه نجس ولذا لم يلبس السلف مثل هذا الخنز ذكره القسطنطين
 واحل هذا في زمانهم واما في زماننا فلا حاجة اليه كما لا يخفى وجلد مبنية قبل
 الدبغ لو بالعرض ولو بالثمن فباطل ولم يفصله ههنا اعتمادا على ما سبق
 قاله الواو فل يحفظ ويعد اى الدبغ يباع الاجلد انسان وخنزير وحية وينتفع به
 لطهارته حينئذ لغبر الاكل ولو جلد ما كول على الصحيح سراج لقوله تعالى حرمت عليكم
 المبنية وهذا جزؤها وفي الجمع ويجزى مع الدهن النجس والانقاع به في غير الاجلد
 الودك كما ينتفع بما لا تخله حية منها كعصها وموخرها كما مر في الطهارة وفسد

شرا ما باع بنفسه أو بوكيله من الذي اشتراه ولو حكما الوارثه بالأقل من قدر
 الثمن الأول قبل نقد كل الثمن الأول صورته باع شيئا بعشرة ولم يقبض الثمن
 ثم اشتراه بخمسة لم يجز وإن رخص السعر للربا خلافا للشافعي وشرا من لا يجوز
 له شهادته كإبنة وأبيه كشرائه بنفسه فلا يجوز أيضا خلافا لهما في غير عبده
 ومكانه ولا بد لعدم الجواز من اتحاد جنس الثمن وكون المبيع بحاله فإن اختلف
 جنس الثمن وتعب المبيع جاز مطلقا كما لو اشتراه بأزيد أو بعد النقد والدرهم
 والذنانير جنسين واحد في ثمان مسائل منها هنا وفي قضايدين وشفعة
 وأكره ومضاربة ابتداء وانتهاء وبقاء وامتناع مرا بحة ويزاد ركاه وشركا
 وقيم متلفات وارث جنبايات كما بسطه المصنف مغبرا للعمادية وفي الخلاصة
 كل عوض ملك بعقد فيفسخ بهلاكه قبل قبضه لم يجز التلف فيه قبل قبضه
 ومصح البيع فيما ضم إليه كان باع بعشرة ولم يقبضها ثم اشتراه مع شيء آخر
 بعشرة فسد في الأول وجاز في الآخر فينقسم الثمن على قيمتهما ولا يشيع الفسا
 لانه طارى ويمكن الاجتهاد وبيع زيت على أن يزنه بظرفه ويطرح عنه كبل
 ظرف كذا رطل لان مفعضى العقد طرح مقدار وزنه كما أفاده بقوله بخلاف
 شرط طرح وزن الظرف فانه يجوز كما لو عرف قدر وزنه ولو اختلفا في نفس
 الظرف وقدره فالقول للمشتري بيمينه لانه قابض أو منكر ومصح بيع الطريق
 وز الشربلالية عن الخمانية لا يصح ومن قسمة الوهبانية وليس لهم قال
 للإمام تقاسم بدرب ولم ينفذ كذا البيع يذكر وفي معاياتها وارتضاء في الغار
 الأشياء شعر ومالك أرض ليس بملك بيعا لغير شريك ثم لومنه ينظر جداي بين له
 طول وعرض أولا وهبته وإذا لم يبين يقدر بعرض باب الأزار الغطى لا بيع مسيل الماء

وهيئة الجمال التي لا يدرى قدر ما يشق له من الماء ومع بيع حق المرور تبعاً
للأرض بلا خلاف ومقصوداً وحده في رواية به اخذ عامة المشايخ ثمنى
وفي أخرى لا وصححه أبو الليث وكذا بيع الثوب وظاهر الرواية فساد الانبعا
خانية وشرح وبياناً ومحققه في أحياء الموت لا يصح بيع حق التسييل وهيئة
سواء كان على الأرض لجمالة محل كما مر أو على السطح لأنه حق التعلل وقد مر بطلان
ولا البيع بثمن مؤجل إلا النيروز هو أول يوم من الربيع تخلف فيه الشمس
برج الحمل وهذا نيروز السلطان ونيروز المجوس يوم نخل في الحوت
وعده البرجندى سبعة فاذا لم يبينوا فالعقد فاسد ابن كمال والمهرجانات
هو أول يوم من الخريف تخلف فيه الشمس برج الميزان وصوم النصاري
وفطرم وفطر اليهود وصومهم فاكفى بذكر أحدهما سراج اذا لم يذكر
المتعاقدان النيروز وما بعده فلو عرفا جاز بخلاف فطر النصاري بعدما
شرعوا في صومهم للعالم به وهو خمسون يوماً ولا المدوم الحاج والحصاد
للزروع والدياس للمحب والقطاف للعنب لأنها تتقدم وتتاخر ولوباغ مطلقاً
عنها أي عن هذه الأجل ثم أجل الثمن الدين أما ناجيل المبيع والثمن العين
نفسد ولو لم معلوم ثمنى البهاجم التاجر كما لو قتل هذه الأوقات لأن الجمالة
اليسيرة محتملة في الدين والكفالة إلا الفاحشة أو اسقط المشتري الأجل في
المصور المذكورة قبل حلوله وقبل فسخه وقبل الافتراق حتى لو نفر قبل الاسقاط
نأكد الفساد ولا يفتلج جائزاً ابن كمال وابن ملك كجمالة فاحشة كبوب
الربيع في عطري فلا يفتلج جائزاً وان ابطال الأجل عني أو امر المسلم ببيع حذر
أو خسر أو شراؤها أي وكل المسلم ذمياً أو امر المحرم غيره أي غير المحرم ببيع صيده يعني

مع ذلك عند الامام مع اعتد كراهة كما صح ما مر لان العاقد يتصرف تامليته
 وانتقال الملك الى الامار حكمي وقال لا يصح وهو الاظهر تبريد لالبه عن
 البرهان لا بيع بشرط عطف على التبريد يعني الاصل الجامع في فساد العقد بسبب
 شرط لا يقتضيه العقد ولا يلايمه وفيه نفع لاحدهما وفيه نفع لبيع هو من اهل
 الاستحقاق للنفع بان يكون ادبيا قلوب لم يكن كشرط ان لا يركب الدابة المبيعة
 لم يكن مفسدا كما سيجي ولم يحجر العرف به ولم يرد الشرع بمجوازه اما الوجعي العرف به كبيع
 نفل مع شرط تشريكه لو رد الشرع به كخيار شرط فلا فساد كشرط ان يقطعه البايع ويحمله
 فيما مال لا يقتضيه العقد وفيه نفع المشتري او يستخرجه من اهل المانية نفع للبايع
 واما قال شهر الحامران الخيار اذا كان ثلاثه ايام جاز ان يشترط فيه الاستخدام
 درر او يعقده فان اعتقه صح ان بعد ثبته ولزم الثمن عنده والا اشرح مجمع
 او يدبره او يكاتبه او يستولدها ولا يخرج الفن عن ملكه مثال المانية نفع لبيع يستخرجه
 ثم فرع على الاصل بقوله يصح البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري شرط
 حسن البيع لاستيفاء الثمن ولا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد ولو اجنبيا ابن ملك فلو
 شرط ان يسكنها فلان او ان يقرضه البايع او المشتري كذا فالأظهر الفساد ذكره
 اخي زاده وظاهر الجرح جميع الصحة كشرط ان لا يبيع عبر ابن الكمال يركب الدابة
 المبيعة فانها ليست باهل للنفع ولا يقتضيه لكن يلايمه كشرط رهن معلوم
 وكفيل حاضرا بن ملك او جرى العرف به كبيع نفل اي جرم سماه باسم ما يول
 عيني على ان يحذوه البايع ويشركه اي يضع عليه الشراك وهو السير ومثله
 تسير القناب استحسانا للتعامل بلا يكره اذا اعلقه بكلمة على وان بكلمة
 ان بطل البيع الا ثبت ان رضى فلان ووقته كخيار الشرط اشباه من الشرط

والتعليق ومجرب من مسايل شتي واذا انبض المشتري المبيع برضا ميرابن الكمال
 باذن بايعه صريحا او دلالة بان قبضه في مجلس العقد بحضرة في البيع ^{سد} الفا
 وبه خيخ الباطل وتقدم مع حكمه وجنث فلاحاجة القول الهداية في
 العناية وكل من عوضه مال كما افاده ابن الكمال لكن اجاب سعدى بانه
 لما كان الفاسد يعم الباطل مجازا كما مضى خراجه بذلك فنتبه ولم ينهه البائع
 عنه ولم يكن فيه خيار شرط ملكه الا في ثلاث في بيع الهازل وفي شراء الاب من ماله
 لطفله او بيعه له كذلك فاسد لا يملكه حتى يستعمله وفي المقبوض في يد المشتري
 امانة لا يملكه به واذا ملكه ثبت كل احكام الملك الا خمسة لا يحل له اكله ولا لبسه ولا يطيها
 ولا ان يزوج امته البائع ولا شفعة لجاره لو عقارا اشياء وفي الجوهره وشرح الجمع
 ولا شفعة بهما في سادسة بمثله ان مثليا والابن منه يعني بعد هلاكه او بعد
 رده يوم قبضه لان به يدخل في ضمانه فلا تعتبر زيادة قيمته كالمغصوب و
 القول فيها للمشتري لانكاره الزيادة ويجب على كل واحد منهما انسخه قبل القبض
 ويكون امتناعا عنه ابن ملك او بعده مادام المبيع بحاله جوهره في يد المشتري
 اعداما للفساد لانه معصية فيجب رفعها بحر ولذا لا يشترط فيه قضاء قاض
 لان الواجب شرعا لا يحتاج للفساد رر واذا صار احدهما على امساكه وعلم به
 القاضي فله نسخته جبر عليها خفا للشرع بزازية وكل مبيع فاسد رده الشر
 على بايعه بهبة او صدقة او بيع او بوجه من الوجوه كاعارة واجارة وغصب ووقع
 في يد بايعه فهو متاركة البيع وبرى المشتري من ضمانه فنية والاصل ان المستحق
 بجهة اذا وصل الى المستحق بجهة اخرى اعتبروا اصلا بجهة مستحقة ان وصل
 اليه من المستحق عليه والا فلا ونما في جامع الفصولين فان باعه اي باع الشيء

المشتري فاسداً بيعاً صحيحاً بآناً فلو فاسداً أو بخيار لم يمنع الفسخ لغير بائعه
فلومنه كان نقضاً للاول كما علمت وفساده بغير الاكراه فلو به ينتقض كل
نصرفات المشتري أو وهبه وسلم أو عتقه أو كاتبه أو استولدها ولم يجبر ردها
مع عقرها اتفاقاً سراج بعد قبضه فلو قبله لم يعتق بعثقه بل يعتق البائع بامره
وكذا لو امره بطحن المحنطة أو ذبح الغناء فيصير المشتري قابضاً اقتضاً بقصد ملك
الأمور ما لا يملكه الأمر وما في الخانية على خلاف هذا ما رواه أبو غرير عن النخعي
كما بسطه العمادى أو وقفه ونفاً صحيحاً لانه استملكه حين وقفه وأخوه
عن ملكه وما في جامع الفصولين خلاف هذا غير صحيح كما بسطه المصنف وأرهنه
أو وصى أو تصدق به نفذ البيع الفاسد في جميع ما مر وأمنع الفسخ لتعلق حق العبد
به إلا في أربع مذكورة في الأشباه وكذا كل تصرف قوة غير جارة وكفاح وهن بطل كفاح
الامة بالفسخ المختار نعم ولو الجحمة ومعنى زال المانع كرجوع هبة وعجز مكاتب وقتل
عادق الفسخ لو قبل النضا بالقيمة لأبعده ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما بخلافه
لوارث به يفتى وبعد الفسخ لا يأخذ بائعه حتى يرد ثمنه المبثوق بخلاف ما لو اشترى
من مديونه بدينه شراً فاسداً فليس للمشتري حبسه لاستيفاء دينه كما جازوه
وعقد صحيح والفرق في الكا في مات أحدهما أو الموهب أو المستقرض أو الزهن فاسداً
عيني وزيلعى بعد الفسخ فالمشتري ويخوه أحق به من سائر القوم بل قبل يجره
فله حق حبسه حتى يأخذ ماله فيأخذ للمشتري دراهم الثمن بعينها لو فاسدة
ومثلها لو هالك بناء على تعيين الدراهم في البيع الفاسد وهو الأصح وإنما طالب
للبيع بالدرهم في الثمن لا على الرواية الصحيحة المفاضلة للأصح بل على الأصل أيضاً
لان الثمن في العقد لثالث غير متعين ولا يضر تعيينه في الاول كما افاده سعدى

لا يطيب للمشتري ما ربح في بيع يتعين بالتعيين بان باعه بازدا لتعلق العقد بعينه
 فتمكن الخبث في الربح فيتصرف به كما طالب ربح مال ادعاه على اخر فصدقه على ذلك
 فقضى اى او فاه اياه ثم ظهر عكسه بتصادقهما انه لم يكن عليه شيء لان بدل المستحق مملوك
 ملكا فاسدا والخبث لفساد الملك انما يعمل فيما يتعين لا فيما لا يتعين واما الخبث بعدم
 الملك كالغصب فيعمل فيها كما بسطه خسرو وابن الكمال وقال الكمال لو تعد الكذب
 في دعواه الدين لا يملكه اصلا وفواه في النهر وفيه الحرام ينتقل فلو دخل بامان واخذ
 مال حري بلا رضاه واخرجه اليها ملكه وبيع بعه لكن لا يطيب له ولا المشتري منه بخلاف
 البيع الفاسد فانه لا يطيب له لانه ادعاه ويطيب للمشتري منه لصحة عقده وفي خط الاشباه
 الحرمة تتعدد مع العلم بها الا في حق الوارث وقيد في الظهريه بان لا يعلم
 ارباب الاموال وسخفه ثمة بنى او غرس فيما اشتراه فاسدا شروع فيما
 يقطع حق الاسترداد من الافعال الحسية بعد الفراغ من الفولية لزمه قيمتها
 وامتنع الفسخ وقال لا ينقضهما ويرد المبيع ورجحه الكمال وتعقبه في النهي لخصوما
 بتسليط الباي وكذا كل زياده متصلة غير متولدة كصبغ وخياطة وطحن خنطة
 ولت سويق وغزل قطن وجارية علفت منه فلو منفصلة كولد او متولدة كسمن
 فله الفسخ وبضمها باستهلاكها سوى منفصلة غير متولدة جوهر وفي جامع
 الفصولين لو نقص في يد المشتري بفعل المشتري او المبيع او بانه سماوية اخذه
 الباي مع الارش ولو بفعل الباي صار مستردا ولو بفعل اجنبي خير الباي وكره
 نجر ما مع الصحة البيع عند الاذن الاول الا اذا اتى باعيا يمشیان فلا بأس به
 لتقبل النهي بالاخلال بالسعي فاذا انتفى انتفى وقد خص منه من الجماعة عليه
 ذكره المصنف وكره الخش فمختبين ويسكن ان يزيد ولا يريد الشر او بعد

بما ليس فيه ليروجه ويجزى في النكاح وغيره ثم النفي محمول على ما اذا كانت السعة
 بلغت قيمتها اما اذا لم تبلغ لا يكره الانتفاع بخدا عناية والسوم على سوم غيره
 ولو ذميا او مستامنا وذكر الاخ في الحديث ليس قيد بل لزيادته التنقيص
 وهذا بعد الاتفاق على مبلغ الثمن او المهر والا لا يكره لانه بيع من يزيد وقد
 باع عليه افضل الصلاة والسلام قدحا وحل سابغ من يزيد وتلقى الجلب
 بمعنى المجلوب او الجالب وهذا اذا كان يضر باهل البلد ويلبس السعر على
 الواردين لعدم علمهم به فيكره للضرر والغرر واما اذا انتفى فلا يكره و
 كره بيع الحاضر للبادي وهذا في حاله خط وعوز والا لانعدام الضرر وقيل
 الحاضر للمالك والبادي المشتري والاصح كما في المجتبى انها السمسار والبايع ^{مؤلفه}
 الحديث دعوا الناس يرزق الله بعضهم بعضا ولذا عدى باللام لا بمن لا يكره بيع
 من يزيد لما مر وليس بيع الدالة ولا يعرف عبر بالنفي مبالغة في المنع للعهة عليه
 افضل الصلاة والسلام من فرق بين والد وولده واخ ولخيه وواه ابن ساجه
 وغيره عيني وعن الثاقبة فساد مطلقا وبه قال زفر والائمة الثلاثة بين صغير
 غير بالغ وذى رحم محرم منه اى محرم من جهة الرحم لا الرضاع كابن عم هو اخ رضا
 قما فهم الا اذا ائمان التفريق باعتاق وتوابعه ولو علم مال او بيع من حلف بعقده او
 كان المالك كافرا لعدم مخاطبته بالشرائع او متعدد او لو اخر لطفه او مكاته
 فلا باس به او تعد محاربه فابيع ما سوى واحد غير الاقرب والابوين والمسلخ
 بهما فتح او بحق مستحق كخروجه مستحقا وكدفع احدهما بالجناية وبيعه باللائق
 او بائتلاف مال الغير ورده بعيب لان النظر في دفع الضرر عن الغير لا في الضرر بالغير
 بخلاف الكبرين والزوجين فلا باس به خلافا للمحدثين المستثنى احد عشر كما

بكره التفرق بيع وغيره من اسباب الملك كصدقة ووصية بكره بشر الامن
حيي بن ملك وفيه في الميراث والقتام جوده واعلم ان نسخ المكروه واجب على
كل واحد منهما البضائع وغيره لرفع الائم جمع وفيه ويصح شرهما من مسلمان او مسيحيا
مع الاجبار على اخرجهما عن ملكه وسيجي في الميراثات فصل في الفضولي
مناسبه ظاهرة وذكره في اكثر بعد الاستحسان لانه من صوره هو من يشغل
بالاعتيب فالقائل بان بامر بالمعروف انت فضولي يخشى عليه الكفر فتح والمطلا
من ينفذ في حق غيره بمنزلة الجنس بغير اذن شرعي فصل خرج به نحو وكيل
وصى كل تصرف صدر منه تملك كان بيع وتزويج واسقاطا كطلاق
واعتاق وله مجيزاي لهذا التفرق من يقدر على اجازته حال وقوعه انعقد
موقوفا وما لا يجيزه من العقد لا انعقد اصلا بيانه صبي باع مثلاثم بلغ قبل اجازة
وليه فاجاز بنفسه جاز لان له وليا يجيزه حالة العقد بخلاف ما لو طلق مثلاثم
بلغ فلجازته بنفسه لم يجز لان وقت العقد لا يجيزه فيبطل ما لم يقبل او دفعه
فصح انشاء الا اجازة كما بسطه العمادى وقت بيع مال الغير لو الغير بالغ عاقلا
فلو صغيرا او مجنوننا لم انعقد اصلا كما في الزواهر مغني العمادى وهذا ان باعه على انه
لما لكان اما لو باعه على انه لنفسه او باعه من نفسه او شرط الخيار فيه لما لكان
المكلف او باع عرضا من غاصب عرض آخر لما لكان به فالبيع باطل والحاصل
ان البيع موقوف الا في هذه الخمسة فباطل فيه قبل البيع لانه لو اشترى
لغيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري صبي او مجنونا او غلب فينوقف هذا
اذ لم يصفه الفضول الا غيره فلو اضافه بان قال بع هذا العبد لفلان فقال
الباع بعت لفلان توقف زارية وغيرها لان بيعه لنفسه باطل كما في البحر والاشباه

من البائع كانه لانه غاصب وكذا من نفسه لان الواحد لا يتولى طر في البيع الا الاب
 والرد عبارة الاشياء بيع الفضول موقوف الا في ثلاث فباطل اذا باع لنفسه بدائع
 واذا شرط الخيارية للمالك تنقح وان باع عرضا من غاصب عرض اخر للمالك
 فتح لكن لمصنف الاولى لمخالفتها لفروع المذهب لقبولهم بان بيع الغاصب
 موقوف وبان البيع اذا استحق فلم يستحق اجازته على الظاهر مع ان البائع باع نفسه
 للمالك الذي هو المستحق مع انه نؤف على الاجازة واما الثانية ففي النسب وينبغي
 لقاء الشرط فقط قلت وحاصله كما قال شيخنا ان بيعه موقوف ولو لنفسه
 على الصحيح انتهى لكن في حاشية الاشياء لابن المص وزدت عليه مسئلتين
 من الحاوي وهما بيع الفضول مال صغير ومجنون لا ينقد اصلا الى هنا و
 وقف بيع العبد والصبي المحجورين على اجازة المولى وكذا العتوه وفي العمادة
 وغيرها لا تنقد اقرار العبد ولا عفووه وسخفقه في المحر وقف بيع ماله
 من فاسد عقل غير رشيد على اجازة القاضي وبيع الموهون والمستاجر
 الارض في مزارعة الغير على اجازة مرتين ومستاجر ومزارع ووقف بيع شئ بقره
 الى المكتوب عليه فان علمه المشتري في مجلس البيع نفذ والابطل قلت وفي
 راجحة الجمانه فاسدله عرضية الصحة لا بالعكس هو الصحيح وعليه فتح
 باشرته وعلى الضعيف لا وترك المص قول الدرر وبيع المبيع من غير
 مشترية لدخوله في بيع مال الغير وبيع المتد والبيع بما باع فلان والبائع يعلم
 المشتري لا يعلم والبيع بمثل ما يبيع الناس او بمثل ما اخذ به فلان فان علمه في المجلس
 صح والابطل وبيع الشئ بغيره فان بين في المجلس صح والابطل وفي بيع فيه خيا
 المجلس ووقف بيع الغاصب على اجازة المالك بغيره اذا باعه للمالكه لا لنفسه

على ما من المبادئ ووقف ايضا بيع المالك المغضوب على البينة او اقرار القاص
 وبيع ما في تسليمه ضرر على تسليمه في المجلس وبيع المريض لوارثه على اجازة
 الباءة وبيع الورثة التركة المستغففة على اجازة الغرماء وبيع احد الوكيلين
 او الوصيين او الناظرين اذا باع بحضرة الاخر توقف على اجازته او بغيبته
 فباطل واوصله في النهي الى نفيه وثلاثين وحكمه اى بيع الفسوق لوله مجيز
 حال وقوعه كما مر قبول الاجازة من المالك اذا كان البائع والمشتري والمبيع
 قائما بان لا يتغير المبيع بحيث يعد شيئا اخر لان اجازته كالبيع حكما وكذا يشترط
 قيام الثمن ايضا لو كان عرضا معيناً لانه يبيع من وجه فيكون ملكاً للفصول
 وعليه مثل المبيع لو مثلياً والافقيته وغير العرض ملك للمجيز امانة في اليد
 ملتقى وكذا يشترط قيام صاحب المتاع ايضا فلا يجوز اجازة وارثه لبطلانه بموته
 وحكمه ايضا اخذ المالك الثمن او طلبه من المشتري ويكون اجازة عمادية وحل
 للمشتري الرجوع على الفضولي بمثله لو هلك في يده قبل الاجازة الاصح نعم ان
 لم يعلم انه فضول وقت الاداء الا ان علم قنية واعتمده ابن الشحنة واقصره
 المحض وجزم الزبلى وابن ملك بانه امانة مطلقا وقوله اسأت نفس
 بيس ما صنعت او احسنت او اصبحت على المختار فتح وهبة الثمن من المشتري
 والتصدق عليه به اجازة لو المبيع قائما عمادية وقوله لا اجيز رد له اى
 للبيع الموقوف فلو اجاز بعده لم يجز لان المفسوخ لا يجاز بخلاف المساج
 لو قال لا اجيز بيع الاجر ثم اجاز جاز واذا كلامه جواز الاجازة بالفعل وبالله
 وان للمالك الاجازة والفسخ والمشتري الفسخ لا الاجازة وكذا الفضول قبلها
 في البيع لا الفسخ لانه معبر مخض بزانية وفي الجمع لو اجاز احد المالكين خير

المشتري في حصته والزيمه محدها سمع ان فضوليا باع ملكه فاجاز ولم يعلم
مقدار الثمن فلما علم رد البيع فالمعتبر اجازته لصيرورته بالاجازة كالوكيل حتى
يبيع حظه من الثمن مطلقا بزيادة اشترى من غاصب عبد افاعتقه المشتري
او باعه فاجاز المالك بيع الغاصب او ادى الغاصب الضمان الى المالك على البيع
هداية او ادى المشتري الضمان اليه على المبيع زيلعي نفذ الاول وهو العنق
لا الثاني وهذا البيع لان الاعناق انما يفتقر للملك وقت نفاذه لا وقت نبوته قيد
يعنق المشتري لان عتق الغاصب لا ينفذ باداء الضمان لنبوت ملكه به زيلعي
ولو نطعت يده مثلا عند مشريه فاجيز البيع فارشه اى القطع له وكذا كل ما
يجد من المبيع كالكسب والولد والعق ولو قبل الاجازة يكون للمشتري لان
المالك ثم له من وقت الشرى بخلاف الغاصب لما حر ويقصد بما زاد على نصف الثمن
وجوبا لعدم دخوله في ضمانه فتح باع عبد غيره بغير امره قيد اتفاقه فيرد المشتري
مثلا على اقرار البايع الفضول وعلى اقرار رب العبد انه لم يامر به بالبيع للعبد واراد
المشتري رد البيع ردت بيته ولم يقبل قوله للتناقض كما لو اقام البايع البيه انه
باع بلا امر وبرهن على اقرار المشتري بذلك واصله من سعى في نقص ما تم من
جهته لا يقبل الا في مسثلين وان اقر البايع المذكور ولو عند غير الغاصب بحربان
رب العبد لم يامر به بالبيع ورافقه عليه على عدم الامر المشتري انتقض البيع
لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة فاذا اتوا فباطل في حقهما الا في حق
المالك للعبدان ككثيرهما وادعى انه كان با حره فيطالب البايع بالثمن لانه وكيل
للمشتري خلا فاللثاني باع دار غيره بغير امره وايقضها المشتري نهروا ما
ادخلها في بناء المشتري فقيده اتفاقا في رد ثم اعترف البايع الفضول بالغصب

وانكر المشتري لم يضمن الباي قيمة الدار لعدم سراية اقراره على المشتري فان
 برهن المالك اخذها لانه نوره عواء بها فزوع باعه فصول واجره آخر اوزوجه
 اورهنه فاجيزا معا ثبت الاقوى فقبر مملوكة لازوجه فتح سكوت المالك عند العقد
 لبس باجازه خانيه من اخر فضل الاقالة انتهى باب الاقالة هي لغة البيع
 من اقال اجوف باي وشرايع البيع وعمه في الجوهره فقبر بالعقد ونعم بلقطين
ما هينين وهذا ركنها واحد هما مستقبل كالقلى فقال اقلتك لعدم المساومة
 فيها ركانت كالنكاح وقال محمد كالبيع قال البرجندى وهو المختار ونعم ايضا
 بفاسختك وتركك وناركنك ورفعت وبالنعالى ولومن احد الجانبين كالبيع هو
 الصحيح بزازيه وفي السراجية لا بد من التسليم والقبض من الجانبين ويتوقف على قبول
 الآخر في المجلس ولو كان القبول فعلاً كما لو قطعه او قبضه فور قول المشتري اقلتك
 لان من شرائطها اتحاد المجلس ورضي المتعاقدين او الورثة او الوصى وبقاء
 المحل القابل للفسخ بخيار فلو زلزل زيادة تمنع الفسخ لم تمنع خلا فالهما وقبض بدل
 العرف في اقالته وان لا يرب الباي الغن للمشتري قبل قبضه وان لا يكون البيع
 باكثر من القيمة في بيع ماذون ووصى ومتول ونعم اقاله المنوط ان خيرا
 للوقف ولا الاصل ان من ملك البيع ملك اقالته الا في خمس الثلاثة المذكورة
 والوكيل بالشري قبل وبالسلم اشباه ولا اقاله في نكاح وطلاق وعناق
 جوهره وابراء بحر من باب التحالف وهي مندوبة للحديث ونجب في عقد يكره
 وفاسد بحر وفيما اذا غره الباي بسراية فحشا فلو فاحشا فله الرد كما يستعمل
 وحكمها انها فسخ في حق المتعاقدين فيما هو من موجبات بفتح الجيم اى احكام
 العقد اما لو وجب بشرط زائد كانت بيعا جديدا في حقها ايضا كان شرا بدينه

المؤجل عينا ثم تقايلا لم بعد الاجل فيصير دينه حالا كما انه باعته منه ولورده بخيار
 بفضاء عاد الاجل لانه فسخ ولو كان به كغيره لم تعد الكفالة فيها غايبة ثم ذكر كونها
 فسخا فروعا فالاول انها تبطل بعد ولادة البيعة لتعذر الفسخ بالزيادة المتصلة
 بعد القبض حقا للشرع لا قبله مطلقا ابن ملك والثاني انه يصح بمثل الثمن ^{الاول}
 وبالسكوت عنه وبرد مثل المشرط ولو لم يقبض اجود او اردي ولو تقايلا وقد
 كسدت رد الحاسدا لا اذا باع المتوا او الوصي للوقف او للصغير شيئا باكثر من قيمته
 او اشترى شيئا باقل منها للوقف او للصغير لم تجز اقالته ولو بمثل الثمن ^{الاول}
 وكذا المأذون كما مروا في وصية بشرط غير جنسه او اكثر منه او اقله وكذا
 في الاقل الامع تعيبه فيكون فسخا باقل لو بقدر العيب لا يزيد ولا النقص قبل
 الا بقدر ما يتعابن الناس فيه والثالث لا يفسد بالشرط الفاسد ولم يصح
 تعليقها به كما سيجي والرابع جاز للبائع بيع المبيع منه ثانيا بعد قبضه
 ولو كان بيعا في حقهما تبطل كبيعه من غير المشتري عيني والخامس جاز قبض
 المكبل والموزون منه بعدها بلا اعادة كيله ووزنه والسادس جاز هبة
 المبيع منه بعد اقالته قبل القبض ولو كان بجعله حقهما لما جاز كل ذلك و
 انما هي بيع فحق ثالث لو بعد القبض بلفظ الاقالة فلو قبله فهو فسخ فحق الكل
 في غير العقار ولفظ مفاسخة او متاركة او نراد لم يجعل بيعا اتفاقا ولو لفظ
 البيع فبيع اجماعا وثمرته في مواضع فلاول ولو كان المبيع عقارا فسلم الشفع
 الشفعة ثم تقايلا فسخي بها لكونها بيعا جديا فكان الشفع ثالثا والثاني
 لا يرد البائع الثاني على الاول بعيب علمه بعدها لانه بيع فحقه والثالث ليس
 للواهب الرجوع اذا باع الموهوب له الموهوب من آخر ثم تقايلا لانه ^{لشعي}

من المشتري منه والرايع المشتري اذا باع المبيع من آخر قبل نقد الثمن جاز
 للبايع شراؤه منه بالآقل والخامس اذا اشترى بعروض التجارة عبداً
 للخدمة بعدما حال عليها الحول ووجده عيباً فرده بغير قضاء واسترد
 العروض فهلكت في يده لم تسقط الزكاة فالفقير ثالثهما اذا ارد بعيب بلاقتنا
 اقاله ويزاد التقايب في الصرف وجوب الاستبرالانه حق الله تعالى فانه
 ثالثهما صدر الشريعة والاقالة بعد الاجارة والرهن فالمرتضن ثالثهما
 فهي تسعة والاقالة يمنع صحتها لانه المبيع ولو حكم له بان لا الثمن
 ولو في بدل الصرف وهلاك بعضه يمنع الاقالة بقدره اعتبار الجزؤ
 بالكل وليس منه ما لو اشترى صابوناً فحجف فتقابلا لبقاء كل المبيع فحج واذ
 هلك احد البديلين في المقايضة وكذا في السلم صح الاقالة في الباقي منها
 وعلى المشتري قيمة الهالك ان قيمها ومثله ان مثلياً ولو هلك بطلت الاذ
 الصرف تقابلا فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه او هلك المبيع بعدها
 قبل القبض بطلت بزازية وان اشترى ارضاً مشجرة فقطعه او عبداً فقطعت
 يده واخذ ارضها ثم تقابلا صح ولزمه جميع الثمن ولا شيء لبايعه من ارض
 الشجر والهدان عالما به بقطع البد والشجر وقت الاقالة وان غير عالم حبر
 بين الاخذ بجميع ثمنه او الترك فنية وفيها شر ارضاً مزورة ثم حصده ثم
 تقابلا صح في الارض بجمعيتها ولو تقابلا بعد اذ رآه لم يجر وفيها تقابلا
 ثم علم ان المشتري كان وطى البيعة رد ما واخذ ثمنها وفيها مؤنة الرد
 على البايع مطلقاً ونصح اقالة الاقالة فلو تقابلا البايع ثم تقابلا ما اى الاقالة ارتقت
 وعاد البيع الاقالة السلم فانها لا تقبل الاقالة لكون المسلم فيه ديناً سقطت بالسلم

ابن الكمال ولو كان مضارباً معه عشرة بالنصف اشترى بها ثوباً وباعه من رب
المال بحسبة عشر باع الثوب مائة رب المال باثني عشر ونصف لان نصف البيع^{مكة}
كذلك عكسه كما يجي في بابه وتخفيفه في التبرير ارجح مرد ما بلا بيان اي من غير بيان انه
اشترى سليماً اما بيان نفس الغيب فواجب فتعيب عند الغيب بافة سملوية
او بيع البيع ووطي الشبهة لم ينقصها الوطى كقرض فارو حرق نار للثوب المشتري
وقال ابو يوسف وزفر والثلاثة لا بد من بيانه قال ابو الليث وبه ناخذ^{عه}
الكمال واقره المصنف وبرايج ببيان بالغيب ولو فعل غير غير امره و
ان لم ياخذ الارش وقيد اخذه في الهداية وغيرهما اتفاه فتح ووطي البكر
كتكسر بنشره وطيه لمرودة الاوصاف مقصود بالانلاف ولذا قال لم ينقصها
الوطى اشترى بالالف نسبة وباع بربح مائة بلا بيان خير المشتري فانه
تلف المبيع بتعيب او تعيب فاعلم بالاجل لزمه كل الثمن حالا وكذا حكم التولية
فجميع ما رد وقال ابو جعفر المختار للفتوى الرجوع بفضل ما بين الحال والمحل
بحر والمصنف ولي رجلا شيا اي باعه تولية بما قام عليه او بما اشترى به
ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد البيع لجمالة الثمن وكذا حكم المراجعة
وخبر المشتري بن اخذه وتركه لو علم في مجلسه والابطل واعلم انه لا رد بعين فاحس^{حس}
هو ما لا بدخل تحت لقويم المقومين في ظاهرها الرواية وبه افنى بعضهم مطلقا كما في
القنية ثم رقم وقال وبفنى بالرد وفقا للناس وعليه اكثر روايات
المضاربة وبه يفنى ثم رقم وقال انه غلطى عن المشتري البائع او بالعكس او
عن اللال فله الرد والآل وبه افنى صدد الاسلام وغيره ثم قال ونرفه في بعض
البيع قبل علمه بالغبن غير مانع منه فبرد مثل ما اتلفه ويرجع بكل الثمن على

العوَاب انتهى ملخصا بقى لو كان قبيحا لم اره ثلث وبالأخير حزم الامام علاء الدين
 السمرقندي في تحفة الفقهاء وصحة الزيلعي وغيره في كفاية الاشياء عن بيع الخا^{نية}
 من فصل الغرور والغزو ولا يوجب الرجوع الا في ثلاث منها هذه وصانها ان يكون
 في عقد يرجع نفعه للدافع كوديعة واجارة فلو ملكا ثم استخف فارجع على الدافع بما منه
 ولا رجوع في عارية وهبة لكون القبض لنفسه الثانية ان يكون في ضمن عقد
 معاوضة كبايعوا عبدي او ابني فقد اذنت له ثم ظهر حرا او ابن الغير رجوع عليه
 للغرور ان كان الاب حرا والابعد العتق وهذا ان اضاف اليه واحرم ما بينه و^{منه}
 لو بنى المشتري او استولد ثم استخف فارجع على البائع بقيمة البناء والولد ومنه ما بائنه
 في باب الاستخفاف اشترى فانا عبد بخلاف ان يهني الثالثة اذا كان الغرور
 بالشرط كما لو زوجه امرأة على انها حرة ثم استخف فارجع على المخبر بقيمة الولد
 المستخف وسبجى اخرا الدعوى فرع هل ينقل الرد بالغريز الى الوارث^{سقط}
 المص لا لتهميهم بان الحقوق المجردة لا تورث قلت وفي حاشية الاشياء لابن المص
 وبه افق شيخنا العلامة على المقدسى مفتى معتزلة وقد قدمناه في خيار الشرط مغزيا
 للرد ولكن ذكر المص في شرح منظومة الفقيه ما يخالفه وما لا امانه بورث
 كخيار العيب ونقله عنه ابنه في كتابه معونة المفتي في كتاب الفرائض وايدى
 بما في بحث القول في الملك من الاشياء قبيل التاسعة ان الوارث يرد بالعيب
 ويصير مغرورا بخلاف الوصي فتأمل وقد مناعن الثانية انه متى عاين
 ما يعرف بالبيان انتفى الغرور فتأمل انتهى فصل في التعرف في البيع الثمن
 قبل القبض والزيادة والخط فيها وناجيل الدبون مع بيع عقار لا يجشى فلا^{له}
 قبل قبضه من بايعه لعدم الغرر لندرة هلاك العقار حتى لو كان علوا او على

شرطه ونحوه كان كمنقول فلا يبيع اتفاقا الكتابة واجارة وبيع منقول قبل
 قبضه ولو من بايعه كما يسمى بخلاف عنقه وتغييره وهبته والتصدق به واقرأ^{ضنه}
 ورهنه واعارقه من غير بايعه فانه صحيح على قول محمد وهو الاصح والاصل ان
 كل عوض ملك بعقد يفسخ بهلاكه قبل قبضه فالنصف فيه غير جائز
 ما لا يجاوز عيني والمنقول لو وهبه من الباي قبل قبضه فقبله الباي انتفي^{البيع}
 ولو باعه قبله منه لم يصح هذا البيع ولم ينتقض البيع الاول لان الهبة مجاز عن
 الافالة بخلاف بيعه قبله فانه باطل مطلقا جوهره قلت وفي المواهب ونقد
 بيع المنقول قبل قبضه انتهى وفي الصحة بمقتضى ما فتنه اشترى ملكا بشرط
 الكيل حرم اى كرهه ثم بايعه واكمله حتى يكيله وقد صرحوا بفساده وبانه لا يقا^ل
 لأكمله انه اكل حراما لعدم التلازم كما بسطه الكمال لكونه اكل ملكه ومنه العد^{ود}
 والموزون بشرط الوزن والعد لاحتمال الزيادة وهي للباي بخلاف مجازفة
 لان الكل للمشتري وقد بقوله غير الدراهم والدنانير لجواز النصف بينهما بد
 القيس قبل الوزن كبضع النعاطي فانه لا يحتاج في الموزونات الموزن المشتري
 فانباته صار بيعا باقبض بعد الوزن قبضه وعليه الفتوى خلاصه وكف
 كيله من الباي بخصرته اى المشتري بعد البيع لا قبله اصلا او بعده بغيثه
 فلو كيل بخصرة رجل فشراه قبضه قبل كيله لم يحن وان اكثاله الثاني لعدم
 كيل الاول فلم يكن قابضا فتح امكن المكيل والموزون تمنا جاز النصف فيه
 قبل كيله ووزنه لجواز قبل القبض قبل الكيل ولا يحرم المذروع قبل ذرعه
 وان اشتراه بشرطه الا اذا افر لكل ذراع تمنا فهو في حرمة ما ذكره موزون
 والاصل ما مر من ان الذرع وصف لا قدر فيكون كله للمشتري الا اذا كان مقصو^ا

واستثنى ابن الكمال من الموزون ما يفرضه التبعض لان الوزن جنبه فيه وصف
 وجاز التصرف في الثمن بمسبة اربع او غيرها لو عينا اي مشار اليه ولو بنا فالقر
 فيه تمليك من عليه الدين ولو بعوض ولا يجوز عن غيره ابن ملك قبل قبضه
 سواء تعين بالتعيين كالكيل او لا كنفوذ فلو باع ابلا بدراهم او بكر برحاز اخذ
 بدلها شيئا اخر وكذا الحكم في كل دين قبل قبضه كهر واجرة وثمان متلف وبدل
 خلع وعق بمال وموردك وموصى به والمأصل جواز التصرف في الاثمان
 والديون كلها قبل قبضها عيني سوى صرف وسلم فلا يجوز اخذ خلا في قبضه
 لغوات شرطه وصح الزيادة فيه ولو من غير قبضه في المجلس او بعد من المشتري
 ام وارثه خلاصه ولفظ ابن ملك او من اجنبي ان في غير التصرف وقيل البايع في المجلس
 فلو بعدها بطلت خلاصه وفيها لو ندم بعد ما زاد اجبر وكان المبيع قابضا
 فلا نفع بعد هلاكه ولو حكما على الظاهر بان باعه ثم شراء ثم زاده زاد في
 الخلاصة وكونه محلا للمقابلة في حق المشتري حقيقة فلو باع بعد القبض
 او دبرا وكتب او ماتت الشاة فزاد لم يجز لغوات محل البيع بخلاف ماله
 اجر او رهن او جعل الحديد سيف او زنج الشاة لقيام الاسم والصورة
 وبعض المنافع وصح الخطأ منه ولو بعد هلاك المبيع وقبض الثمن والزيادة
 والخط يلتحقان باصل العقد بالاستناد فبطل خط الكل واشترى الخطاق في ثوب
 ومراجمه وشفعه واستحقاق وهلاك وجس مبيع وفساد صرف لكن انما
 يظهر في الشفعة الخط فقط وصح الزيادة في المبيع ولزم البايع دفعا ان
 في غير سلم زيل في قبل المشتري ويلحق ايضا بالعقد فلو هلك الزيادة قبل القبض
 سقط حصتها من الثمن وكذا لو زاد في الثمن عرضا فهلك قبل تسليمه انسخ

العقد بقدره قنبه ولا يشترط للزيادة هنا قيام المبيع فتم بعد هلاكه بخلافه في الثمن
 كما مر ويصح الخط من المبيع أن كان المبيع ديناً وإن عيّن لا يصح لأنه اسقاط واسقاط العين
 لا يصح بخلاف الدين فيرجع بما دفع في براءة الاسقاط لا في براءة الاستيفاء
 اتفاقاً ولو اطلقها فقولا ن واما الأبرار المضاف الى الثمن فصحيح ولو يهبة
 او حط فيرجع المشتري بما دفع على ما ذكره الشيخ فينا مل عند الفتوى
 بجى قال وفي النه وهو المناسب للاطلاق وفي البرازية باعه على ان يهبه من
 الثمن كذا لا يصح ولو علم ان يحط من ثمنه كذا جاز للحوط الخط باصل العقد دون
 الهبة والاستحقاق لبائع او مشرا وشيخ يتعلق بما وقع عليه العقد يتعلق
 بالزيادة ايضا فلورد بجى عيبه رجح المشتري بالكل ولزم تأجيل كل الدين
 ان قبل المديون الآ في سبع على ما في مداينات الاشهاد بدلا صرف وسلم
 وثن عند اقاله وبعدها وما اخذ الشفيع ودين لميت والسابع القرض فلا
 يلزم تأجيله الا في اربع اذ كان مجبوراً او حكم ما لى بلزومه بعد ثبوت
 اصل الدين عند او اقاله على آخر فاجله المقرض او اقاله على مديون
 موجب دينه لان الحوالة مبرية والرابع الوصية اوصى بان يقرض من ماله
 الف درهم الا فلان المسنة فيلزم من ثلاثة ولبسامح فيها نظر للموصى
 او اوصى بتأجيل قرضه الذي له على زيد سنته فيصح ويلزم والحاصل ان
 تأجيل الدين على ثلاثة اوجه باطل في بدلا صرف وسلم وصحيح غير لازم في
 فرض واقالة وشفيع ودين ميت ولازم فيما عدا ذلك وانما المص وتعبه
 في النه بان الملحق بالتأجيل باطل قلت ومن جيل تأجيل القرض كفالته
 مؤجلا فبناخر عن الاصيل لان الدين واحد مجزى وبها فهي خمسة فلتحفظ في

ونه حبل الاشباه حيلة تأجيل دين الميت ان بقا الوارث بانه ضمن باعيا الميت
 في حياته مؤجلا المكذوب صدقه الطالب انه كان موجلا عليهما وبقا الطالب
 بان الميت لم يترك شيئا والامر الوارث بالبيع للدين وهذا على ظاهر الرواية من
 ان الدين اذا حل بموت المديون لا يحل على كفيله قلت وسيجي في آخر الكتاب
 انه لو حل بموته او اذاه قبل حلوله ليس له من المراجعة الا بقدر ما مضى من
 الايام وهو جواب المتأخرين فصل في القرض هو لغة ما نعطيه لتقاضاه وشرعا
ما نعطيه من مثل لتقاضاه وهو اخص من قوله عقد مخصوص اي بلفظ القرض
 ونحوه يرد على دفع مال بمنزلة الجنس مثل خرج الفهمي لا خير د مثله خرج
 نحو ودعة وهبة وفتح القرض في مثل هو كل ما يضمن بالمثل عند الاشهلاك
 لا في غيره من القيمات كحيوان وحطب وعقار وكل متفاوت لتعذر رد المثل
 واعلم ان المقبوض بقرض فاسد كالمقبوض ببيع فاسد ينجم الانتفاع به
 لابعه لثبوت الملك جامع الفصولين فبصح استقراض الداهم والدنانير وكذا
كل ما يكال او يوزن او بعد متقاربا فبصح استقراض جوز وبض وكا عذرا
ولحم وزنا وخبز وزنا وعدا كما سيجي استقراض الفلوس الرابحة والعدا
 فكسدت فعليه مثلها كاسدة ولا يضمن قيمتها وكذا كل ما يكال او يوزن لما مر
 انه مضمون بمثله فلا عبرة بغلايه ورخصه ذكره في المبسوط من غير غلا
 وجعله في البرازية وغيرها قول الامام وعند الثالث عليه قيمتها يوم
 القبض وعند الثالث قيمتها في اخر يوم رواجها وعليه الفتوى قال
 وكذا الخلاء اذا استقرض طعاما بالعراف فاخذه صاحب القرض بمكة فعليه
 قيمته بالعراف يوم اقترضه عند الثالث وعند الثالث يوم اختصا وليس

ان يرجع معه الى العراق فيأخذ طعامه ولو استقرض الطعام ببلد الطعام فيه
 رخص فلقبه المقرض في بلد الطعام فيه غال فآخذ الطالب بحقه فليس له
 حبس المطلوب ويومر المطلوب بان يوفق له بكفيل حتى يعطيه طعاما
 في البلد الذي اخذ منه استقرض شيئا من الفواكه كيلا او وزنا فلم
 يقبضه حتى انقطع فانه يجبر صاحب القرض على تأخيرها بحجج الحديث الا
 ان يتراضيا على القيمة لعدم وجوده بخلاف الفلوس اذا كسدت وتماه
 في صرف الثانية وبملك المستقرض القرض بنفس القبض عندهما اي الامام ومحمد
 خلافا للثالث فله رد المثل ولو قابلا خلافا له بناء على انعقاده بلفظ القرض وفيه
 تعجيلا وينبغي اعتماد الانقضاء لانقضاء الملك للحال بحجج اشارة المستقرض
 القرض ولو قابلا من المقرض بدراهم مقبوضة فلو تلف قابلا فبعضها بطل
 لانه افتراق عن دين بزازية فليحفظ اقروض حيا محجورا فانه ملكه البصير
 لا يضمن خلافا للثالث وكذا الخلاف لو باعه او اودعه ومثله المعنوه ولو
 كان المستقرض عبدا محجورا لا يواخذه قبل العتق خلافا للثالث وهو كالمودعة
 سوا خانية وفيها استقرض من واحد دراهم فاناه المقرض بها فقال المستقرض
 الفقهاء لما قالوا ما قال محمد لا شيء على المستقرض وكذا الدين والسلام بخلاف
 الشراء والوديعة فان بالالفاء بعد قابضا والفرق ان له اعطى
 غيره في الاول والثالث وغراه لغيب الرواية فيها الا ان يتعلق بالجائز من الشروط
 فالفاسد منها لا يبطل ولكنه بلغو شرط رد شيء اخر فلو استقرض الدراهم
 المكسورة على ان يؤدي مجبها كان باطلا وكذا الواضحة طعاما بشرط رده
 في مكان اخر وكان عليه مثل ما قبض فان قضاه اجمود بلا شرط جائز بحسب

الدان على قبول الأجر وفيه لا يحج وفي الخلاصة الفرض بالشروط حرام والفطر
 لغوبان بفرض على ان يكتب به المبلد كذا ليوفيه دينه وفي الاشياء كل قض
 جرفعا حرام فكره للمرتين سكنى الموهونة باذن الراهن فروع استقرض
 عشرة دراهم وارسل عبدا لاخذها فقال المقرض دفعته اليه واقر العبد
 به وقال دفعنها للمولاى فانكر المولى قبض العبد العشرة فالقول له ولا
 شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد لانه اقرانه قبضها بحق انتهى ^{في}
 رجلا جاؤا واستقرضوا من رجل وامروه بالدفع لاحدهم فدفع ليس له
 ان يطلب منه الا حصته قلت ومفاده صحة التوكيل بقبض المقرض لا
 بالاستقراض فنية وفيها استقرض العجين وزنا يجوز وبني جواز
 في الخيرة بلا وزن سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن خيرة نبطاها
 الجيران ان يكون ربا فقال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله تعالى حسن
 وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله تعالى قبيح وفيها شر الشيء اليسير
 بثمن غال الحاجة الفرض يجوز ويكره واقره المص قلت وفيه مع وضاعة
 المفتى ابو السعود لو ادان زيدا العشرة باثنى عشر او بثلاثة عشر بطريق
 المعاملة في زماننا بعد ان ورد الامر السلطان وفتوى شيخ الاسلام بان لا تقطع
 العشرة بازيد من عشرة ونصف وبه على ذلك فلم يتمثل ماذا يلزمه فاجاب
 يعزرو بحبس المان يظهر توبته وصلاحه فترك وفي هذه الصورة هل
 يرد ما اخذه من الربح لصاحبه فاجاب ان حصله منه بالراضى ورد
 الامر بعدم الرجوع لكن يظهر ان المناسب الامر بالرجوع واقتبح من ذلك السلم
 حتى ان بعض القراء قد خربت بهذا الخصوص انتهى باب الربا مرة

لغة مطاق الزيادة وشرعا فضل ولو حكما فدخل ربا النسبة والبيع الفاسدة
 كلها من الربا فيجب رد عين الربا لو قائما لا رد ضمانه لانه يملك بالقبض فنية محي
 خال عن عوض خرج مسئلة صرف الجنس بخلاف جنسه بمعيار شرعى وهو
 الكيل والوزن فليس الذرع والعدد بربا مشروط ذلك الفضل لاحد المتعاقدين
 اى باع او مشترط لو شرط لغيرها فليس برى بل بيعا فاسدا في المعاوضة فليس
 الفضل في الهبة بربا فلو شري عشرة دراهم فضة بعشرة دراهم وزاده دانقان
 وهبه منه انعدم الربا ولم يفسد الشراء وهذا ان ضرها الكسر لانه هبة مشاع
 لا يقسم كما في المنخ عن الذخيرة عن محمد وفي صرف الجمع ان صحة الزيادة والخط
 قول الامام وان محمدا اجاز الخط وجعله هبة مبتدأة كخط كل الثمن وابطل الزيا
 قال ابن الملك والفرق بينهما خفي عندي قال وفي الخلاصة لو باع درهما بدرهم
 واحدهما اكثر وزنا فخلله زيادته جاز لانه هبة مشاع لا يقسم ولو باع
 قطعة لحم بلحم اكثر وزنا فهو هبة الفضل لم يجز لانه هبة مشاع يقسم قلت وما
 قد منا عن الذخيرة عن محمد صريح في عدم الفرق بينهما وعليه فالتكلم من الزيادة
 والخط والعقد صحيح عند محمد وكذا عند الامام سوى العقد فيفسد لعدم التساوي
 فيلحفظ فاني لم ارم منه على هذا وعلته اى على تحميم الزيادة القدر المعهود
 بكيل او وزن مع الجنس فان وجد احرم الفضل اى الزيادة والنسبة بالمد الناخير
 فلم يجز بيع قفيز بر قفيز منه متساويا واحدهما نساء وان عدما بكسر الدال
 من باب علم ابن ملك حلا كهر وى بروين لعدم العلة ففي علم اصل الابا
 وان وجد احدهما اى القدر وحده او الجنس حل الفضل وحرم النساء ولو
 مع التساوي خن لو باع عبدا بعبدا اجل لم يجز لوجود الجنسية واستثنى

في الجمع والدراسات منقودة موزون كيلا يفسد أكثر ابواب السلام ونقل ابن
 الكمال عن الغاية جواز اسلام الحنطة في الزيت قلت ومفاده ان القدر باقراره
 لا يحرم النساء بخلاف الجنس فليحرم في السلم ان حرمه النساء تحقيقا للجنس
 وبالقدر المتفق قننه ثم فرع على الاصل الاول بقوله فحرم بيع كيلي ووزنه بحسبه
 متفاضلا ولو غير مطعوم خلافا للشافعي كحب كيلي وحديد وزني ثم اختلاف
 الجنس يعرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف المقصود كما بسطه الكمال وحل
 بيع ذلك مماثلا لا متفاضلا وبلا معيار شرعي فان الشرع لا يقدر المعيار
 بالذرة بما دون نصف صاع كحفنة بحفنتين وثلاث وخمس مالم يبلغ نصف
 صاع وتفاحة بفاحتين وفلس بفلسين او اكثر باعيانها الواخيه لكان
 اولي لما في النهرانه فبد في الكل فلو كانا غير معينين او احدهما لم يجز اتفاقا ونحو
 بتمرتين وبيضة ببيضتين وجوزة بجوزتين وسيف بسيفين ورواة
 بدوانتين وانا باثقل منه مالم يكن من احدا التقدين فيمنع التفاضل فتح
 وابرة بابرتين وذرة من ذهب وفضة مما لا يدخل تحت الوزن بمثلها
 فجاز الفضل لفقد القدر وحرم النساء لوجود الجنس حتى لو اتفق كحفنة بر بحفنة
 شعير فبطل مطلقا لعدم العلة وحرم الكل محذور صحيح كما نقله الكمال وما
 نص الشارع على كونه كليا كبر وشعير ومرو ملح او ثيابا كذهب ونفذه
 فهو كذلك لا يتغير ابدا فلم يصح بيع حنطة بحنطة وزنا كما لو باع ذهبا
 بذهب او فضة بفضة كيلا ولو مع الشاوي لان النص اقوى من العرف
 فلا يترك الاقوى بالادنى ومالم ينص عليه حل على العرف وعن الثالثة
 اعتبار العرف مطلقا ورجحه الكمال وخرج عليه سعدى افترى استقلا

الداهم عدد اوبع الدقيق وزنه في زماننا يعني بمثله وفي الكفاة الفتوى على عادة
 الناس بحرقه المص والمعتبرين الربوي في غير المص ومضوع ذهب
 وفضة بلا شرط نقايض حتى لو باع برائير بينهما وتفا قبل القبض جاز خلافا
 للشافعي في بيع الطعام ولو احدثا دينان لهما الثمن وقضه قبل التفريق جاز
 والا لا كبعه ما ليس عند سراج وجيد مال الربا الا في حقوق العباد ورويه
 سوا الا في اربع مال وقف وبنيم ومريض وفي القلب الرهن اذا انكسر اشياء باع فلو
 بثلها او بدراهم او دنانير فان نفذ احدهما جاز وان تفقا بلا قبض احدهما
 لم يجز كما مر كما جاز بيع لحم مجنون ولو من جنسه لانه يبيع الموزون بما ليس
 بموزون فيجوز كيف ما كان بشرط التعيين اما انسية فلا وشرط محد
 زيادة المجانس ولو باع مذبوحة بحية او بمذبوحة جاز اتفاقا وكذا
 المسلوختين ان تساويا وزنا ابن ملك واراد بالمسلوخته المفصولة
 عن السقط ككرش وامعاجي وكما جاز بيع كراش بقطن مطلقا كيف كان
 لاختلافهما جنسا كببيع قطن بغرنك الفطن في قول محد وهو الاصح حاوي وفي القنية
 لا باس بغزل فطن بشيا ب فطن يدا بيد لانها ليسا بموزونين ولا جنسين
 وكذلك غزل كل جنس بشيا به اذا لم توزن وكبيع طبخ بربو بتم متائلا كبلا
 لا وزنا خلافا للعبسي في الحال لا المال خلافا لهما فلو باع مجازفة او موازنة
 لم يجز اتفاقا ابن ملك وعنب بعنب او بزيت متائلا كذلك وكذا كل ثمة
 تجف كتبن ورومان يباع رطبها برطبها وبابسا كببيع برطبها او بملولا
 بمثله وبالبابس وكذا بيع تمر وزبيب منفوع بمثله وبالبابس منهما خلافا
 لمحمد زيلعي وفي العناية كل تفاوت خلق كالرطب والتمر والمجيد والروبي

فهو ساقط الاعتبار وكل تفاوت يصنع العباد كالحنطة بالدقيق والحنطة المقلية
 بغيرها يفسد كما سيجي وكبيع لحوم مختلفة بعضها ببعض متفاضلا يدايد
 ولين بقر وغنم وخل دقل بفتحين وردى التمر وخصه باعتبار العادة
 بجمل غنم وشحم بطن بالية بالفتح ما يسميه العوام لبه او بلحم وخبر ولو
 من بربر او دقيق ولومنه وزيت مطبوخ بغير المطبوخ ودهن حربي بالنفسج
 بغير المرابي منه متفاضلا او وزنه كيف كان لاختلاف اجناسها فلو اتحد لم يجز
 متفاضلا الا لحم الطير لانه لا يوزن عادة حتى لو وزن لم يجز بلجي وفي الفتح
 لحم الدجاج والاوز وزني في عادة مصر وفي المرحلة في زمنه اما في زماننا
 فلا والحاصل ان الاختلاف باختلاف الاصل والمقصود او بتبدل الصفة
 فيلحفظ وجاز الاخير ولو في الخبز نسبة به بفتح در اذا الخي بشرائط السلم الحاة
 الناس والاحوط المنع اذ قلما يقبض من جنس ما سمي وفي القهساذ مغريا
 للخرانة الاحسن ان يبيع خاتما مثلامن الخبز بقدر ما يريد من الخبز
 ويجعل الخبز الموصوف بصفة معلومة ثمنا حتى يصير دينا في ذمة الخبز ويسلم
 الخبز الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر وفيه مغريا للمضامت يجوز السلم في الخبز
 وزنا وكذا عدد او عليه الفتوى وسيجي جواز استقراضه ايضا وجاز بيع اللبن
 بالجنين لاختلاف المقاصد والاسم حاوي لا يجوز بيع البر بدينق او سويق هو
 المجر وش ولا بيع دقيق بسويق مطلقا ولو تساويا لعدم المسوى فيلحسم
 الربا خلافا لها وما بيع الدقيق بالدينق تساويا كيلا اذا كانا مكبوسين فجاز اتفاقا
 ابن ملك كبيع سويق بسويق وحنطة مقلية بمقلية واما المقلية بغيرها
 ففاسد كحار ولا الزيتون بزيت والسمسم بجمل بمهمله الشيرج حتى يكون

الزيت والحل أكثر مما في الزيتون والسهمس ليكون قدره بمثله والزائد بالثقل
وكذا كل ما لثقله قيمة كجوز بدهنه ولبن بدهنه وعنب بعصيره فان لا قيمة
له كبسج نراب ذهب بذهب تسد بالزيادة ولربا الفضل ويستفرض الخبز وزنا
وعدد عند محمد وعليه الفتوى ابن ملك واستحسنه الكمال واختاره المص
تسير اوة المجنبى باع رغيفا نقد ابرغيفين نسبة جاز وبكسه لا وجاميع
كسراته كيف كان ولا ربا بين سيد وعبد ولومدبر الامكان اذا لم يكن دينه
مستغفرا لرغبته وكسبه فلو مستغفرا بتحقيق الربا انفاذا ابن ملك وغيره لكن
في البحر عن المعراج التحقيق الاطلاق وانما يرد الزايد لا للربا بل لتعلق الغنا
ولا ربا بين متفاوضين وشريكي عنان اذا تبايعا من ماله اى مال الشركة
زبلى ولا بين حر ومسلم مستامن ولو يعقد فاسدا وفارثه لان ماله ثمة
مباح فيحل برضاه مطلقا بلا عذر خلافا للثان والثلاثة وحكم من اسلم
في دار الحرب ولم يهاجر كربي فلم يسلم الربا معه خلافا لهما لان ماله غير معصو
فلو هاجر البنا ثم عاد اليهم فلا ربا انفاقا جوهر قلت ومنه يعلم حكم من اسلم
ثمة ولم يهاجر والحاصل ان الربا حرام الا في هذه الست مسائل باب الحقوق
في البيع آخرها التبعيتها وتزيب الجامع الصغير اشترى بيتا فوفه اخر ايد
فيه العلم مثلث العين ولو قال بكل حق هوله او بكل قليل وكثير مالم ينص عليه
لان الشيء لا يستتبع مثله وكذا لا يدخل العلم بشر منزل هو مالا اطلب
فيه الا بكل حق هوله او بمرافته اى حقوقه كطابق ونحوه عند الثاثة المرافق
المنافع اشباه او كل قليل او كثير هو فيه او منه ويدخل العلم بشراء دار وان
لم يدكر شيئا ولو لا ينيه بتراب او بخیام او قباب وهذا التفصيل عرف الكونه

وفي عرفنا يدخل العلوبلا ذكر في الصور كلها فتح وكان سواء كان البيع بينا فوه
 علوا وغيره الادار الملك فسمى سري نه كما يدخل في نشر الدار الكيف وغير
 المنا والاشجار التي في محنها وكذا البستان الداخل وان لم يصرح بهذا البستان
 الخارج الا اذا كان اصغر منها فيدخل تبعا ولو مثلها او اكبر فلا الا بالشرط بل
 وعيني والظلة لا تدخل في بيع الدار لبنائها على الطريق فاخذت حكمه الا بكل
 حق ونحوه مما مر وقال ان مفتحا في الدار تدخل كالعلو ويدخل الباب اعظم
 في بيع بيت او دار مع ذكر المرافق لانه من مرافقها خانية لا يدخل الطريق
 والمسبل والشرب الا بنحو كل حق ونحوه مما مر بخلاف الاجارة لدار وارض فتدخل
 بلا ذكر لانها تعقد للانتفاع لا غير والرهن والوقف خلاصه ولو اقر بدار صالح
 عليها او اوصى بها ولم يذكر حقوقها ورافقها لا يدخل الطريق كالبيع ولا يدخل في
 القسمة وان ذكر الحقوق والمرافق الا برضى مبيع نهر عن الفتح في الحوائج البيعية
 ينبغي ان يكون الرهن كالبيع اذ لا يقصد به الانتفاع قلت هو جيد لولا مخالفته
 للمنقول كما مر ولفظ الخلاصة ويدخل الطريق في الرهن والصدقة الموقوفة
 كالاجارة واعنده المصنوعا للمحرر ينبغي ان تكون الهبة والنكاح والخلع
 والعنق على مال كالبيع والوجه فيها لا يخفى انتهى باب الاستحقاق هو طلب
 الحق الاستحقاق نوعان احدهما مبطل للملك بالكلية كاللعنق والحرية الاصلية
 ونحوه كتدبير وكتابة وفائيهما ناقلة من شخص الى اخر كالاستحقاق به
 اى بالملك بان ادعى زيد على بكران ما في يده من العبد ملك له وبرهن فاننا قلنا
 لا يوجب فسخ العقد على الظاهر لانه لا يوجب بطلان الملك والحكم به حكم على ذي
 البدن وعلى من تلقى ذوالبدن الملك منه ولو مورثه فيبغى الا بقية الورثة

اشياء فلا تسمع دعوى الملك منهم للحكم عليهم بل دعوى التناج ولا يرجع
 احد من المشتريين على بايعه مالم يرجع عليه ولا على الكفيل مالم يقض على
 المكفول عنه لثلاث مجتمعات ثمان في ملك واحد لان بدل المستحق مملوك ولو صالح
 بشئ قليل أو أبرأ عن ثمنه بعد الحكم له يرجوع عليه فلبايعه ان يرجع عليه
 ايضا لزوال البدل عن ملكه ولو حكم للمستحق فصالح المشتري لم يرجع لان بايعه
 ابطل حق الرجوع وتماه في جامع الفصولين والمبطل بوجبه اى جوب الفسخ
 اتفاقا فكل واحد من الباعة الرجوع على بايعه وان لم يرجع عليه ويرجع
 هو ايضا كذلك على الكفيل ولو قبل الفضا عليه لعدم اجتماع الثنتين اذ بدل
 المحل يملك والحكم بالحرية الاصيله حكم على الكافة من الناس سواء كان
 بيينة او بقوله انا حرا ذالم يسبق منه اقرار بالرق اشياء فلا تسمع دعوى
 الملك من احد وكذا العتق وفروعه بمنزلة حرية الامل واما الحكم بالعتق
 في الملك المورخ فعلى الكافة من وقت التاريخ ولا يكون قضا قبله كما بسطه
 مسلا خسرو ويعقوب باسافا حفظه فان اكثر الكتب عنه خالية واختلفوا
 في القضا بالوقف فيل كالحرية وقبل لا تسمع فيه دعوى ملك اخر ووقف آخر
 وهو المختار وصححه العجاض وفي الاشياء القضا بتعدي في اربع حرية ونسب
 ونكاح ولا وفي الوقف يقصر على الاصح ويثبت رجوع المشتري على بايعه بالتمن
 اذا كان الاستحقاق بالبيينة لما سيجي انها حجة متعدي اما اذا كان الاستحقاق
 باقرار المشتري او بنبكوله او اقرار وكيل المشتري بالخصومة او بنبكوله فلا يرجع
 لانه حجة فاصرة والاصل ان البيينة حجة متعدي نظرا في حق كافة الناس لكن
 لا في كل شئ كما هو ظاهر كلام الزيلعي والعيني بل في عتق ونحوه كما مر ذكره المصنف الاقرار

بل موجبة قاصرة على المرفع عدم ولايته على غيره بقرينة لو اجتمعان ثبت الحق بهما
 ففى بالافرار الا عند الحاجة فالبينة اولى فتح ونهروا لو استخفت مبيعة ولدته
 عند المشتري لا بالاسبيلاد ببينة يتبعها ولدها بشرط القضاء به اى الولد
 في الاصح زيلجى وكلام البرازى يفيد تقييده بما اذا سكنت الشهود فلو بينا انه ولدته
 البداة قالوا لا ندري لا يقضى به نهى ثم اسبيلاده لا يمنع استحقاق الولد بالبينة ^ن بكون
 ولد المرفع وحررا بالقيمة لمسخره كما مر في باب دعوى النسب وان افرز والهد
 بما لرجل لا يتبعها فيما خذها وحدها والفرق ما مر من الاصل وهذا اذا كان لم يبدعه
 المرفعه فلو ادعاه تبعا وكذا ساير الزوايد نعم لا ضمان بهلاكها كزوايد المضمون
 ولم يذكر النكول لانه في حكم الافرار فستأخذ مغزيا للعادية ومنع المتناقض اى
 التذاع في الكلام دعوى الملك لعين او منفعة لما في الصغرى طلب كفا حكمة
 يمنع دعوى تملكها وكما يمنع النفس بتبعية الغير الا اذا وفق وهل يكفي امكان
 التوفيق خلاف مستحقته في متفرقات الفضا وفروع هذه الاصل كثيرا يبيع
 في الدعوى ومنها ادعى على اخرائه اخو موادعى عليه النفقة فقال المدعى عليه
 ليس هو باخى ثم مات المدعى عن تركه فجاء المدعى عليه بطلب ميراثه ان
 قال هو اخى لم يقبل للتناقض وان قال ابيا وابني قبل الحرية والاصل ان التناقض
 لا يمنع ما يخفى سببه كالنسب والطلاق وكذا الحرية فلو قال عبد لم يشر اشتري
 فانا عبد لزيد فاشتراه معتبرا على مقالته فاذا هو حر اى ظهر انه حر فان كان
 البايح حاضرا او غائبا غيبة معروفة يعرف مكانه فلا شيء على العبد لوجود القابض
 والارجع المشتري على العبد بالثمن خلافا للثاء ولو قال العبد اشتري فقط او
 انا عبد فقط لا رجوع عليه اتفاقا در رجوع العبد على البايح اذا ظفريه بخلاف

الرهن بان قال ارتفعني فاني عبد لم يقم أصلاً والأصل ان التعريف بوجوب الغن
 في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة باع عقاراً ثم برهن انه وقف محكوم بلزومه
 قبل والألا لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعتراف فنع واعنده المس
 تبعاً للبحر على خلاف ما صوبه الزيلعي ونقدم في الوقف وسبجي اخر الكتاب اشترى
 شيئاً ولم يقينه حتى ادعاه اخرانه له لا تسمع دعواه بدون حضور البايع والمشتري
 للقضاء عليهما ولو قضى له بحقه فما ثم برهن احدهما على ان المستحق باعه من
 البايع ثم هو باعه من المشتري قبل ولزم البيع وقامه في الفسخ لا عبرة بتاريخ
 القبة بل العبرة بتاريخ الملك فلو قال المستحق عند الدعوى غابت عنى هذه
 الدابة منذ سنة فقبل القضاء به للمستحق اخبر المستحق عليه البايع عن القصة
 فقال البايع لا بينة انها كانت ملكاً منذ سنتين مثلاً وبرهن على ذلك
 لا تندفع الخصومة بل يقضى بها للمستحق لبقاء دعواه في ملك مطلق خال عن التاريخ
 من الطرفين العلم بكونه ملك الغير لا يمنع من الرجوع على البايع عند الاستحقاق
 فلو استولد مشترى يعلم غصب البايع اباها كان الولد رقباً لا نعدام الغرور
 ويرجع بالثمن وان اقر بملكية المبيع للمستحق درر وفي القبة لو اقر بالملك
 للبايع ثم استحق من يده ورجع لم يجل قراره فلو وصل اليه بسبب امر متعلبه
 اليه بخلاف ما اذا لم يفرأته بمنزلة خلاف النفس لا يحكم القاضي بسجل
 الاستحقاق بشهادة انه كتاب قاض بذلك الخط يشبه الخط فلم يجر الاعتماد
 على نفس السجل بل لا بد من الشهادة على مضمونه ليقضى للمستحق عليه بالرجوع
 بالثمن كذا الحكم فيما سوى نقل الشهادة والوكالة من محاضر وسجلات
 ومسكوك لان المقصود بكل منهما الزام الخصم بخلاف نقل وكالة وشهادة

لانها لتتصبل العلم للفاضل ولذا الزم اسلامهم ولو انضموا لافراز لا رجوع في
 دعوى حق مجهول من دار مولى على شيء معين واستحق بعضها الجواز دعواه
 فيما بقي ولو استحق كلها رد كل العوض لدخول المدعى في المستحق واستيفاد منه
 اى من جواب المسئلة احران احدهما صحة الصلح عن مجهول على معلوم لان
 جملة الساقط لا تقضى الى المنازعة والثاني عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة
 لحالة المدعى به حتى لو برهن لم يقبل ما لم يدع اقراره به ورجع المدعى عليه
 بحصته في دعوى كلها ان استحق شيء منها لفوات سلامة المبدل قيد
 بالمجهول لانه لو ادعى قدرا معلوما كربعها لم يرجع ما دام في يده ذلك المقدار وان
 بقي اقل رجع بحساب ما استحق منه فرع لو صالح من الدنانير على الدراهم و
 قبض الدراهم فاستغنت بعد النقص رجع بالدنانير لان هذا المصلح في معنى الصلح
 فاذا استحق البدل بطل الصلح فوجب الرجوع درر وفيها فرع اخر لتنتظر في النقطة
 المحيية مهمة منها نظم لومستحفاظها لمبيع له على بايعه الرجوع بالثمن الذي
 له قد دفعه الا اذا الباع هبنا ادعى بانه كان قدما اشترى ذلك من
 المشتري بلا امر الوأشترى خرابة وانفق شيئا على تغييرها ولطفنا ذاك بسوى
 بعدها كما عاينم استحق رجل ثوبا من المشتري فذاك ليس راجعا على الذي
 غدا لتلك بايعا ولا على ذا المستحق مطلقا بهذا الذي كان عليها انفقوا وان
 بيع مستحق ظهر انتم قضى الفاضل على من اشترى به فصالح الذي ادعاه
 صلحا على شيء له اداءه يرجع في ذاك بكل الثمن على الذي تدبأ به فاستبين في
 المنية شري دارا وبني فيها فاستغنت رجح بالثمن وقبضه البنا منيا على
 البائع اذا سلم النقص اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فبالثمن لا غير

الرهان بان قال ارثني د

ضمن عقد المعاوضة لا الوثيق

قبل والا لان مجرد الوقف لا يبرهن

تبع اليج على خلاف ما صوبه الزيلعي

شينا ولم يقضه حتى ادعاه اخراته له لا

للقضا عليها ولو قضى له بجفرهما ثم برعن

البائع ثم هو باعه من المشتري قبل

الغبة بل العبرة بتاريخ الملك فلو قال

الدابة منذ سنة فقبل لقضاء به للمستحق

فقال البائع لا بينة انها كانت ملكا منذ

لا تندفع الخصومة بل يقضى بها للمستحق لبقاء

من الطرفين العلم بكونه ملك الغير لا يمنع من الر

فلوا استولد مشتركة يعلم غصب البائع اباها كان

وبرجع بالثمن وان اقر بملكية المبيع للمستحق ورر

للبيع ثم استحق من يده ورجع لم يجعل قراره فلو وصل

اليه بخلاف ما اذا لم يفرغه من قبل بخلاف النفس لا يحكم

الا بخلاف بشهادة انه كتاب فاض لان الخط يشبه الخط

على تفسير السجل لا يرد من الشهادة على مضمونه يقضى للمسح

بالثمن كذا الحكم فيما سوى نقل الشهادة والوكالة من محام

ومسكوك لان المقصود بكل منهما الزام الخصم بخلاف نقل

واخذت بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة وباخذ البائع الدار
 الشفيع لبطلان البيع انتهى باب السلم هو لغة كاسلف وزنا ومعينه
 ثم عا بيع اجل وهو المسلم فيه بعاجل وهو راس المال وركنه ركن البيع
 عند بلفظ البيع في الاصح ويسمى صاحب الدارهم رب السلم والمسلم بكسر اللام
 المسلم اليه والحنطة مثالا المسلم فيه والثلث راس مال وحكمه
 للمسلم اليه ولرب السلم في الثمن والمسلم فيه لف ونشر مرتب
 ضبط صفته كجودته وردائه ومعرفة قدره كمكبل
 بقوله مثنى الدراهم والدنانير لانها اثنان فلم يحز
 عددي متقارب كجوز وبض وفسس وكشري
 باواجر ملين معين بين صفته ومكانه خلاصه
 هنا وصفته كقطن وكتان ومركب منهما
 ورقته او غلظه ووزنه ان بيع به
 اخذ وزنه زاد قيمته فلا بد من
 كيطبخ وقرع ودرورمان
 انزرو بفتح ز سمك مبيع و
 انزلها لاعدد النفاذ
 في حيوان ما خلا
 وان وزنا في رواية
 الحناء وجاز وزنا

كما لا يستحق بمجيع بنائها لما تقر بان الاستحقاق متى ورد على ملك المشتري لا يرجع
 الرجوع على البايغ بقيمة البناء مثلا ولو حفر بيرا او نفق البالوعة او رم من
 الدار شيئا ثم استحققت لم يرجع بشئ على البايغ لان الحكم يوجب الرجوع بالقيمة
 لا بالنفقة كما في مسئلة الخرابه حتى لو كتب في الصلح ما انفق المشتري فيها
 من نفقة او رم فيها من مرمه فعلى البايغ يفسد البيع ولو حفر بيرا وطواها
 يرجع بقيمة الطي لا بقيمة الحفر فاذا شرطاه فسد وكذا لو حفرت ساقية ان
 قطر عليها رجع بقيمة بنا الفطرة لا بنفقة حفر الساقية وبالحمله فانما يرجع
 اذا بنى فيها او غرس بقيمة ما يمكن نفقته وتسليمه الى البايغ فلا يرجع
 بقيمة حص وطين ونماه في الفصل الخامس عشر من الفصولين وفيه شري
 كرميا فاستحق نصفه له رد الباقي ان لم يتغير في يده ولم ياكل من ثمره ولو شرا
 ارضين فاستحققت احدهما ان قبل القبض خير المشتري وان بعد لزمه غير
 المستحق بحصته من الثمن بلاخبار ولو استحق العبد والبقة لم يرجع بما انفق
 ولو استحق ثياب الفن او بردعة الحمار لم يرجع بشئ وكل شيء يدخل في البيع
 تبع الاحصه له من الثمن ولكن بخبر المشتري فيه قنينة ولو استحق من يد
 المشتري الاخير كان قضاء على جميع الباعه ولكل ان يرجع على بايعه بالثمن
 بلا اعاده بينه لكن لا يرجع قبل ان يرجع عليه المشتري عند ابي حنيفة رحمه الله
 وقال ابو يوسف له ان يرجع قال لا ترى ان المشتري الثاني لو ابرأ الاول من
 الثمن كان للاول الرجوع كما لو وجد العبد حرا فلكل الرجوع قبله خانية
 لكن في الفصول ما يخالفه فتنبه ولو اشترى عبدا فاعنته بمال اخذ
 منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على المعنق ولو شري دارا بعبد

واخذت بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة وباخذ البايع الدار من
 الشفع لبطلان البيع انتهى باب السلم هو لغة كالسلف وزنا ومعنى
 وشرا بيع اجل وهو المسلم فيه بعاجل وهو راس المال وركنه ركن البيع
 حتى يغد بلفظ البيع في الاصح ويسمى صاحب الدار هم رب السلم والمسلم بكسر اللام
 ويسمى الآخر المسلم اليه والحنطة مثلا المسلم فيه والتمن راس مال وحكمه
 ثبوت الملك للمسلم اليه ولرب السلم في الثمن والمسلم فيه لف ونشر رتب
 ويصح فيما امكن ضبط صفته كجودته وردأته ومعرفة قدره مكبيل
 وموزون وخرج بقوله مثنى الدراهم والدنانير لانها اثنان فلم يخرج
 فيها السلم خلافا لملك وعددي متقارب كجوز وبيض وفلس وكثري
 ومشمش ونين ولبن بكسر الباء واجز يملن معين بين صفته ومكاشربه خلاصه
 وذرى كثوب بين قدره هو لا وعرضا وصفته كقطن وكتان ومركب منهما
 وصنعتة كعمل الشام او مرازيد او عى ورقته او غلظه وزنه ان بيع به
 فان الدباج كالثقل وزنه زاد قيمته والحرير كلما خف وزنه زاد قيمته فلا بد بين
 مع الذرع لا يصح في عدد متفاوتة هو ما انتفاى ما لبته كيطبخ وقريع ودر ورمال
 ويجوز عدد ابلا ميمر وما جاز عدد اجاز كبللا ووزنا نهر ويصح في سمك ملبح و
 مال لغة ردية وفي طري حين يوجد وزنا وضربا اى نوعا قبلهما لاعدد اللتفاى
 ولو صغارا جاز وزنا وكيلا وفي الكبار روايان مجبى لا في حيوان فا خلافا
 للشافعى واطرفه كرؤس والحمار خلافا لملك وجاز وزنا في رواية
 ولا في حطب بالحزم ورطبة بالجرز الا اذا ضبط بما ابودى المتنازع وجاز وزنا
 فنح وجوه وخرز الاصغار ولو تبايع وزنا لانه انما يعلم به ومنقطع

لا يوجد في الاسواق من وقت العقد ^{٦٦} وقت الاستحقاق ولو انقطع في اقلهم دون
اخراج يجر في المنقطع ولو انقطع بعد الاستحقاق خبر رب السلم بين انتظار حصة
والفسخ واحذر اس ماله ولحم ولو من زرع عظم وجوازه اذ ادين وصفه
وموضعه لانه موزون معلوم وبه قالت الامة الثلاثة وعليه الفتوى
يجر وشرح جمع لكن في الغمسات في لانه يعم في المزروع بلا خلاف انما الخلاف
في غير المزروع نسبة لكن صرح غيره بالروايتين قد بر ولو حكم بمجوازه صح
اتفاقا بزازية وفي العينية انه بقي عنده من ثمنها ولا بمكيال وذراع
محمول قيد فيهما وجوز الثالث في الما قريبا للتعامل فتح وبرقية بينهما
مخلة معينة الا اذا كانت النسبة لثمن او مخلة او قرية لبيان الصفة لا لتعيين
الخارج كفتح مرجي او بلدي ببطارنا فالمانع والمقتضى العرف فتح ولا في حنطة حد
قبل حدونها لانها منقطعة في الحال وكونها موجود موت العقد لا وقت
للمحل شرط فتح وفي الجوهرية اسلام في حنطة جديدة او في زرة حديثة لم يجر
لانه لا بدري ا يكون في تلك السنة شيء ام لا قلت وعليه فما يكتب في
وثيقة السلم من قوله جديد عامة مفسد له اي قبل وجود الجديد اما
بعده فيصح كما لا يخفى وشرطه اي شروط صحته التي تذكر في العقد سبعة
بيان جنس كبر او عمر وبيان نوع كسفي او بعل وصفته كجد ووردي
وقدر كذا لئلا لا ينقض ولا ينسبط واجل واقلة في السلم شهرية يفتي
وفي الحاموي لا باس بالسلم في نوع واحد على ان يكون حلول بعضه في وقت
وبعضه في وقت آخر وبطل الاجل بموت المسلم اليه لا بموت رب السلم
فيؤخذ المسلم فيه من تركه حالا لبطلان الاجل بموت المدبون لا الدابن

ولذا شرط دوام وجوده لتدوم القدرة على تسليمه بموته وبيان قدر راس
المال ان تعلق العقد بمقدراه كلفه مكمل وموزون وعددي غير متفاوت
والكفا بالاشارة كما في مذكور وجبوان فلناربما لا يفدر على تحصيل المسلم فيه
فيحتاج الى رد راس المال ابن كمال وقد ينفق بعضه ثم يجد باقيه معبأ بغيره
ولا يستبدله رب السلم في مجلس الرد فينسخ العقد في المبرود ويبقى في غيره
فتلزم جماله المسلم فيه فيما بقي ابن ملك فوجب بيانه والسابع بيان مكان
الايفاء للمسلم فيه فيما له حمل ومونة ومثله الثمن والاجرة والغسمة وعينا
مكان العقد وبه قالت الثلاثة ببيع وفرض وانلاف وغصب فلنا هذا واجبة
التسليم في الحال بخلاف الاول شرط الايفاء في المدينة ثم كل محلانها سواء في اي
في الايفاء حتى لو قفي في محله منها بري وليس له ان يطالبه في محله اخرى بزا^{نية}
وفيها قبله شرط حمل الامتزله بعد الايفاء في المكان المشروط لم يصح لاجتماع
الصفقتين الاجارة والتجارة وما احل له كسك وكافور وصغار لؤلؤ
لا يشترط فيه بيان مكان الايفاء انفا و بوفيه حيث شئت في الاصح وصحح ابن الكمال^ل
مكان العقد ولو عين فيما ذكر مكانا عين في الاصح فتح لانه يفقد سقوط خطر
الطريق وبقي من الشروط قبض راس المال ولو عين قبل الاختراق بابدأ^{نما}
وان ناما او سارا فرسخا واكثر ولو دخل ليخرج الدراهم ان نوارى عن المسلم
اليه بطل وان بحيث يراه او صحت الكفالة والحوالة والارتهان براس مال
السلم بترازية وهو شرط بقاءه على الصحة لا شرط انعقاده بومضها فينقصد
مصححا ثم يبطل بالاختراق بلا قبض ولو ابي المسلم اليه قبض راس المال حبس
عليه خلاصه وبقي من الشروط كون راس المال منقود او عدم الخبار

وان لا يشتمل البدلين احداً على الربا وهو القدر المتفق او الجنس لان حرمة
 النساء تنحقق به وعدما العيني نبعاً للغاية سبعة عشر وزاد المض وغيره ^{القدر}
 على مخصبل المسلم فيه ثم فرع على الشرط الثامن بقوله فان اسلم ما يتيم
 درهم في كره بضم فتشديد بد سنتك قفيزا والففيز ثمانية مكا بكر والمكوك
 صاع ونصف عيني بر حاله كون المائتين مقسومة مائة دينار عليه
 اى على المسلم اليه ومائة نقداً نقداً هارب السلم واقتراً على ذلك
 فالسلم في حصّة الدين باطل لانه دين بدين ومع في حصّة النقد ولم يشع
 الفساد لانه طارحى لو نقد الدين في مجلسه صح في الكل ولو احدى بهما
 دنائير او علم غير العاقد فسد في الكل ولا يجوز التصرف للمسلم اليه في
 راس المال ولا لرب السلم في المسلم فيه قبل قبضه بخويع وشركة ومرا^{حة}
 وتولية ولو من عليه خفي لو وهبه منه كان اقالة اذا قبل وفي الصغرى
 اقالة بعض السلم جائزة ولا يجوز لرب السلم شراء شيء من المسلم اليه ^{من}
 المال بعد الاقالة في عقد السلم الصحيح فلو كان فاسداً جاز الاستبدال
 كساير الديون قبل قبضه بحكم الاقالة لقوله عليه افضل الصلاة والسلام
 لا تاخذوا السلم او راس مالك اى الاسلامك حال قيام العقد وراس
 مالك حال انفساخه فامتنع الاستبدال بخلاف بدل المرف حيث يجوز
 الاستبدال عنه لكن بشرط قبضه في مجلس الاقالة لجواز دفعه فيه بخلاف
 السلم ولو شري المسلم اليه في كركرا وامر المشتري رب السلم بقبضه قضاء
 عليه لم يصح للزوم الكيل مرتين ولم يوجد ومع لو كان الكرقضاً واحرقضه
 به لانه اعارته لا استبدال كما صح لو امر المسلم اليه رب السلم بقبضه منه له

ثم لنفسه فأكثاله مرتين لزوال المانع أمره أي المسلم إليه رب السلم أن
 يكبل السلم فيه في طرفه فكأله في ظفه أي وعاء رب السلم بغيبته أما بحفرت
 فبصر قابضا بالثغلبة أو أمر المشتري البائع بذلك فكأله في طرفه ظرف البائع
 لم يكن قابضا لحقه بخلاف كبله في طرف المشتري بأمره فإنه قبض لأن حفرة في
 العين والأول في الذمة كبل العين المشتراة ثم كبل الدين المسلم فيه وجعلها في
 ظرف المشتري قبض بأمره لتبعية الدين للعين وعكسه وهو كبل الدين أو لا يكون
 قبضا وخبراه بين نفذ البيع والشركة أسلمة في كبر قبضت تقابلا السلم
 فانت قبل قبضا بحكم الأقالة بقي عقد الأقالة أو ماتت تقابلا صح بقاء
 المعفود عليه وهو المسلم فيه وعليه قيمتها يوم القبض فهما في المسئلتين
 لأنه سبب الضمان وكذا الحكم في المقايضة بخلاف الشرا بالثمن فهما لأن
 الأمانة أصل في البيع والحاصل جواز الأقالة في السلم قبل هلاك الجارية
 وبعده بخلاف البيع تقابلا البيع في عید فابق بعد الأقالة من يد المشتري
 فان لم يقدر على تسليمه للبائع بطلت الأقالة والبيع بحاله ثنية والقول في
 الرداء والتأجيل لنا في الوصف وهو الرداء والآجل والأصل أن من خرج
 كلامه فعتا فالقول لصاحبه بالأنفاق وإن خرج خصومة فوقع الأنفاق
 على عقد واحد فالقول لمدعى الصحة عندهما وعند المنكر ولو اختلفا في
 مقدار فالقول للطالب مع يمينه لأنظاره الزيادة وأي برهن قبل وإن برهنا
 نفى بيمينه المطلوب لأنبائها الزيادة وإن اختلفا في مضيه فالقول للطلق
 أي المسلم إليه بيمينه إلا أن يبرهن الآخر وإن برهنا فيمينه المطلوب
 ولو اختلفا في السلم تم الفاسقح والاستعناع هو طلب عمل

المنفعة بأجل ذكر على سبيل الاستهال لا الاستعجال فانه لا يصير سلماً
 سلم ثم تعتبر شرطه جرى فيه تعامل أم لا وقال الأول استصناع وبدونه
 أي الأجل فيما فيه تعامل الناس كحف وفقه وطست بمهلة وذكره في
 المغرب في الشين المجمة وقد يقال طشوت صح الاستصناع ببيع الأعداء على
 الصحيح ثم فرع عليه بقوله فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع الأمر عنه ولو كان
 عدة لما لزم والمبيع هو العين لا عمله خلافاً للبردعي فإن جاء الصانع
 بمصنوع غيره أو بمصنوعة قبل العقد فآخذ صح ولو كان المبيع عمله لما صح
 ولا يتعين المبيع له أي الأمر بلا رضاه فصح بيع الصانع لمصنوعه قبل روية
 أمره ولو تعين له لما صح بيعه وله أي للأمر آخذة وتركه بخيار الروية
 ومفاده أنه لا خيار للصانع بعد روية المصنوع لأنه هو الأصح نهر ولم يصح
 فيما لا يتعامل فيه كالثوب إلا بأجل كما مر فانه لم يصح نسيان ذكر الأجل على
 وجه الاستهال وإن الاستعجال كعل أن تفغحه غذا كان صحيحاً فرع السلم
 في الدبس لا يجوز لما في آجاره جواهر الفتاوى ولو جعل الدبس آجرة لا يجوز
 لأنه ليس بمنزلة لأن النار عملت فيه ولذا لا يجوز السلم فيه فلا يجب في الزمة
 حتى لو كان عيناً جاز قلت وسيجي في الغصبان الرب والفطر واللحم والفحم
 الأجر والصابون والعصف والسرفين والجلود والصرم وبر مخلوط بشعير
 يبيع فيلحفظ انتهى باب المتفقات من أبوابها وعبر في الكثر بمسائل
 نشورة وفي الدرر بمسائل شتى والمعنى واحد اشترى ثورا أو فرساً
 من خذف لأجل استئناس الصبي لا يصح ولا قيمة له فلا يضمن متلفه وقبل بخلافه
 صح ويضمن فدية وفي آخر خط المجتبى عن أبي يوسف يجوز بيع اللعبة وإن لم يلبس

٤٣١
 بها العبيان وبيع الكلب ولو عقورا والهند والقبيل والفرد والسباع
بساير انواعها حتى الذئب وكذا الطيور علمت والأسوى الخنزير وهو المختار
للانتفاع بها وبجلدها كما قد مناه في البيع الفاسد والمعتنى بالفرد وإن
كان حراما لا يمنع بيعه بل يكره كبيع العصير شرح وهبانية فرع لا ينبغي
 اتخاذ الكلب الخوف لصا ونظيره فلا بأس ومثله ساير السباع عني
 رجازا فنسأله لصيد وحراسة داشية وزرع اجماعا كما صح بيع خر حجام
كثير وصح هبته فنيه وادنى القيمة التي لشترط لجواز البيع فلس ولو
 كانت كسرة خبز لا يجوز فنية كما لا يجوز بيع هوام الأرض كالخناسر والقنا^{فد}
 والعقارب والوزغ والضب ولا هوام البحر كالسلطان وكلما نيه سوى
 السمك وجوز في القنبة بيع ماله فمن كسفنفور وجلود خر وجل الماء ولو
 حيا واطلق الحسن الجواز وجوز ابو الليث بيع الحياة ان انتفع بها في
 الادوية والا لا ورده في البدائع بانه غير سديد لان المحرم شرعا لا يجوز
 الانتفاع به للتداوى كالحج فلا تنفع الحاجة المشرع البيع ويجوز بيع هذه
بخس اى منجنس كما قد مناه في البيع الفاسد وينتفع به للاستباح
 في غير مسجد كامر والذمي كالمسلم في بيع كصرف وسلم وريا وغيرها غير الحج
 والخنزير ومبينة لم تمت حتف انها بل بخو خلق او ذبح بحجوسى فانها كخنزير
 وقد امر فابتزكم وما يدعون وصح شراؤه اى الكافر كما قد مناه في
 البيع الفاسد عبدا مسلما او معصفا او شقفا منهما ويجوز على البيع ولو المشرى
 صغير اجبر عليه وليه فلو لم يكن اقام القاضي له وليا وكذا الوسلم عنده ويتبعه
 طفله ولو اعنته او كاتبه جاز فان عجز اجبر ايضا ولودبره واستولد لها

سعيًا في قيمتهما ويوجب ضرباً لوطية مسلمة وذلك حرام فرع من عارته شراء
المردان يجبر على بيعه دفعا للفساد نهرو غيره وكذا محرم اخذ صيدا يوم
بارسالة ولو اسلم مفض الخى سقطت ولو المستفرض فر وايتان وطي زوج
الامة المشتراة التي انكحها مشترها قبل قبضها قبض لمشتريها المحموله
بتسليطه فصار فعله كفعله لا مجرد نكاحها اسخسا نافلوا انقض البيع
قبل القبض بطل النكاح في قول الثاني وهو المختار وفيه الكمال بما اذا
لم يكن بطلانه بموتها فلو به قبل القبض لم يبطل النكاح وان بطل البيع فيلزم
المهر للمشتري فتح اشترى شيئا منقولاً لان العفارة لا يبيعه الفاضى وغاب المشتري
قبل القبض ونقد الثمن غيبة معروفة فا قام با بعه بينة انه باعه
منه لم يبع في دينه لا مكان ذهابه اليه وان جهل مكانه بيع المبيع اى باعه
الفاضى او ما مورده نظا للغايب وادى الثمن وما فضل يمسكه للغايب
وان نقص نبعه البايع اذا ظف فيه وان اشترى اثنان شيئا وغاب واحد
منهما فللمحاضر دفع كل غنمه ويجبر البايع على قبول الكل ودفع الكل للحاضر
وله قبضه وجسه عن شريكه اذا خضع حتى ينقد شريكه الثمن بخلاف احد
المستاجرين والفق ان للبائع جسد المبيع لاستيفاء الثمن فكان مضطرا
بخلاف الموجر اللهم الا اذا شرط تعجيل الاجرة باع شيئا بالف متقال
ذهب وفضة نصفاه اى بالمتقال فيجب خمسمائة متقال من كل منهما
لعدم الاولوية وفي بيعه شيئا بالف من الذهب والفضة نصفاه وانصرف
للو وزن المعهود فالنصف من الذهب متقابل والنصف من الفضة دراهم
ومثله على اخر كرحطة وشعير وسمسم لزمه من كل ثلث كرو هذا

فاعدته في المعاملات كلها كمر ووصية وودبعة وغصب واجارة وبذل
 خلع وغيره في موزون ومكييل ومعدود ومذروع عيني وقوله وزن سبعة
 تقدم في الركاة واذا الكمال ان اسم الدرهم ينصرف للمعارف في بلد العقد
 ففي مصر ينصرف للفلوس واذا في النهران قيمته مختلف باختلاف
 الأزمان فان في القاء بانه يساوي نصفاً وثلاثة فلوس فلواطلق
 الواقف الدرهم اعتبر زمنه ان عرف والاصرف للفضة لانه الاصل كما لو
 قده بالنفقة كواقف الشيخونية ونحوها فقيمة درهما نصفان واذا المصرا
 النفقة نطلق على الفضة والذهب وعلى الفلوس الخماس يعرف مصرا
 فلا بد من مرجح فان لم يوجد فالعمل على الاستيمارات القديمة للنفقة كما
 عولوا عليها في نظايره كمعرفة خراج ونحوه قال وبه افنى المنلا ابو السعود
 افندي ولو قبض زيفاً بديل جيد كان له على اخراج اهلا به فلو علم وانفقه كان
 قضاء اتفاقاً ونفقاً وانفقه فلو قاها رده اتفاقاً فهو قضاء لحقه وقال ابو يوسف
 اذا لم يعلم برده مثل زيفه ويرجع بحجبه استحساناً كما لو كانت سنوفه او نهرجة
 واختاروه للفنوي ابن كمال قلت ورجحه في البحر والنهر والشرنبلابة
 وبه يفتى ولو فرخ او باض طيرة في ارض لرجل او تكسر فيها ظبي اى
 انكسر رجله بنفسه فلو كسرها رجل كان للكاسر لا للاخذ فهو لاخذ
 لسبقه لمباح الا اذا اميا ارضه لذلك فهو له او كان صاحب الارض قريباً من
 الصيد بحيث يقدر على اخذه لو مديده فهو لصاحب الارض لتمكنه
 منه فلو اخذه غيره لم يملكه نهر وكذا مثل ما مرصيد يعلق بشبكة نصبت
 للجفاف او دخل دار رجل ودرهم او سكر نثر فتوقع على ثوب لم يعد له

سابقا ولم يكتب لاحقا فلوا عده او كفه ملكه بهذا الفعل فروع غسل
 الخجل في ارضه ملكه مطلقا لانه صار من اتز الها شري دارا فطلب
 المشتري ان يكتب له البايع سكا لا يجبر عليه ولا على الاشهاد والخروج الا اذا
 جاءه بعد ول ومك فليس له الامتناع من الاقرار شري فطنا فغزلته
 امراته فكله له المرأة اذ اكفنت زوجها بلا اذن الورثة كفن مثله
 رجعت في التركة ولو اكثر لا ترجع بشي قال رحمه الله تعالى ترجع بقيمة
 كفن المثل لا يبيعه الكسب حراما واشتري به او بالدرهم المغصوبة شيئا
 قال الكرخي ان نقد قبل البيع تصدق بالريج والا لا وهذا قياس وقال
 ابو بكر كلاهما سوا ولا يطيب له وكذا لو اشترى ولم يقبل هذه الدراهم
 واعطى من الدراهم دفع ماله مضاربة لرجل جاهل جاز اخذ رجلا
 ما لم يعلم انه اكتسب الحرام من ربح ثوبه لا يجوز لاحد اخذه ما لم يقبل
 حين ربح لباخذه من اراد باع الاب صبيحة طفله والاب مفسد فاسق
 لم يجز بيعه استخسانا شربت لطفها على ان لا ترجع عليه بالثمن جاز وهو
 كالهبة استخسانا قال الاسير اشترى او فكنى فشره رجوع بما ادى كانه
 اقرضه ولو قال بآلف فشره باكثر لم يلزم الفضل لانه تخلل بين الاشرا
 اشترى دارا ودينغ وناذى جيرانه ان على الدوام يمنع وعلى النذرة
 ينحل منه شري لهما على انه لم غنم فوجده لحم معزله الرد قال زني
 من هذا اللحم ثلاثة اربال فوزن له اجبر ومن هذا الخبز فوزن له يجبر شري
 بنذر اخري فية فاذا هو ربيعي واشترى بنذر البطيخ فاذا هو بدر الفان فبايادوه
 وان مسنه لكا فعليه مثله ساوم صاحب النجاج فدفع له قدحا لينظره

^{٤٣٥}
 نفع منه على اقتراح فانكسر ضمن الاقتراح لا القدح شري شجرة باصلها وفي
 قلعهما من الاصل ضرر بالبايع يقطعه من وجه الارض من حيث لا ينضر ربه
 البايع ولو انه قدم من سقوطه حائط ضمن القالع ما تولد من تلعه ورفع
 الدرهم زبونا فكسرها المشتري لا شيء عليه ونعم ما صنع حيث غشه وخانه
 وكذا لو دفع اليه لينظر اليه فكسره لا بأس ببيع المغشوش اذا بين غشه
 البايع او كان ظاهرا يرى ولذا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في حنطة خلط
 فيها شعير والشعير يرى لا بأس ببيعه وان طمخنه لا يبيع وقال الثوري
 رجل معه فضة نحاس لا يبيعها حتى يبين وكل شيء لا يجوز فانه ينبغي ان
 يقطع ويباع صاحبها اذا انفق وهو يعرفه شري فلو ساء بدرهم فدفعها اليه
 وقال هي بدرهمك لا ينفعها حتى يعدها شري بالدرهم الزيف ورضي باقل
 مما يشري بالمجيد حل له شرائيا با بغداد على ان يوفى ثمنه بسم قد لم يجز
 لجهالة الاجل باع نصف ارضه بشرط خراج كلها على المشتري فمؤاخذ
 اخذ الخراج من الامار له ان يرجع على الدهقان استحسن ان شري الكرم مع الغلة
 ونقصه ان رضى الامار جاز البيع وله حصته من الثمن وان لم يرض لم يجز
 بعه قضاة درهما وقال انفق فان نفق جاز والا فرده على فقيل ولم ^{نفقه}
 له رده استحسن ان بخلاف جارية وجد بها عيبا فقال اعرضها او بعها
 فان نفقت والا فردها فعرضها على البيع سقط الرد قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
 اذا وطئ الرجل امته ثم زوجها مكاته فللزوجة ولها بلا استبراء وقال ابو حنيفة
 استنبح ولا يفربها حتى تحيض حبضة كما لو اشترها كما سبي في الخطر والكل
 في المتلفط ما يبطل بالشروط الفاسد ولا يصح تعليقه به هنا اصلان احدهما

ان كل مكان مبادلة مال بمال يفسد بالشروط الفاسد كالبيع وما لا فلا
 كالقرض ثانيهما ان كل مكان من التعلقات او التقيدات كرجعة بطل تعليقه
 بالشروط في الاصح لكن في اسقاطات والتزامات بخلافها كج وطلاق يصح مطلقا
 وفي اطلاقات وولايات ونحوه بنات بالملايم بزارية فالاول اربعة عشر علما
 في الدرر والكنز واجارة الوفاة البيع ان علقه بكلمة ان لا يعي علم ما بيناه في
 البيع الفاسد والقيمة للمثل اما قيمة القيمي فتصح بخيار شرط وروية والاجارة
 الا في قوله اذا جاء رأس الشتر فقد اجرتك داري بكذا فيصح به بغتي عما حبه
 وقوله لخاصب داره فرغها والا فاجر فيها كل شهر بكذا جاز كما سيجي في متفقا
 الاجارة مع انه تعلق بعدم المتفغ والاجارة بالزاي فقول البكر اخرجت الناح
 ان رضى ابى مبطل للاجارة بزارية وكذا كل ما لا يصح تعليقه بالشروط اذا
 انغدم موقوفا لا يصح تعليق اجارته بالشروط بحرقصرها على البيع قصور
 والرجعة قال المص انما ذكرتها تبعا للكنز وغيره قال شيخنا في مجموع هو
 خطأ والصواب انها لا تبطل بالشروط اعتبارا لما باصلها وهو النكاح والاطلاق
 الكلام لكن تغيبه في النهر وفرق بانها لا تفتقر لشهود ومروله رجعة
 امة على حرة نكحها بعد طلاقها وتبطل بالشروط بخلاف النكاح والصلح
 عن مال بمال درر وغيرها وفي النهر الظاهر الاطلاق حتى لو كان عن
 سكوت او انكار كان فداء في حق المنكر ولا يجوز تعليقه والابرار عن الدين
 لانه تملك من وجه الا اذا كان الشرط متعارفا او علقه بامر كائن كان اعطيته
 شريك في فداء ابرائك وقد اعطاه صح وكذا لكونه ويكون وصية ولو لو ارثته
 علما بجثة في النهر وعزل الوكيل والاعتكاف فانها ليس مما يجلف به

فلم يميز نعليهما بالشرط وهذا في أحد الروايتين كما بسطه في النهج الصحيح الحق
 الاعكاف بالنذر والمزارعة والمعاملات اى المساقات لانها اجارة والافزار
 الا اذا علقه بجى الغدا وموته فيجوز ويلزمه الحال عيني والوقف والرابع عشر
 التحكيم كقول المحكمين اذا اهل الشرف احكم بيننا لانه صلح معنى فلا يصح
 نعليه ولا اضافته عند الثاني وعليه الفتوى كما في قضا الخانية وبقي ابطال
 الاجل ففي البرازية انه يبطل بالشرط الفاسد وكذا الجى علما في الاشياء
 وما يصح ولا يبطل بالشرط الفاسد لعدم المعاوضة المالية سبعة وعشرون
 على ما عده المصنف تبعا للجبني وزدت ثمانية الفرض والهبة والصدقة
 والتكاح والطلاق والخلع والعنق والرهن والابصا كجعلتك وصبا على ان
 تنزوج بنتي والوصية والشركة والمضاربة وكذا القضا والامارة كالتكية
 ببلد كذا مويدا صح وبطل الشرط فله عزله بلا جنة وهل يشترط لصحة
 عزله كمدرس ايده السلطان ان يقول رجعت عن التايد افتى لعنهم
 بذلك واختار في النهر اطلاق الصحة في البرازية لو شرط عليه ان لا يرتضى و
 للشرب الخ ولا يمتثل قول احد ولا يسمع خصومة زيد مع التقليد والشرط
 والكفالة والحالة الا اذا شرط في الحوالة الاعطاء من ثمن دار المجل فتفسد
 لعدم قدرته على الوفاء بالمستزم كما عزاه المصنف للبرازية واجاب في النهر
 بان هذا من المحتمل وعد وليس المحال فيه فليجوز والوكالة والاقالة والكتابة
 الا اذا كان الفساد في صلب العقد اى نفس البدل ككتابتة على خة فتفسد به
 وعليه يجل اطلاقهم كما حره خسر واذن العبد في التجارة ودعوة الولد
 كهذا الولد معنى ان رضى امرائي والصلح عن دم العمد وكذا الابراء عنه ولا يكره

اكتفاء بالعلم در روعن الجراحة التي فيها القود والامكان من القسم الاول وعن
 جنابة غضب ووديعة وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها حوالة وكفالة در
 والنسب والحج عن الماذون نهر والغصب وامان الفن اشياء وعقد الذمة
 وتعليق الرد بالعيب وتعليقه بخيار شرط وعزل القاضى كعزل ثمان شاء فلا
 فينزل ويبطل الشرط لما ذكرنا انها كلها ليست بمعاوضة مالية فلا تؤثر فيها
 الشروط الفاسدة وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط وهو مختص بالاستقاطات المحقة
 التي يحلف بها كطلاق وعناق وبالاتزامات التي يحلف بها كج وصلاة والتوليات
 كقضاء وامارة عيني وزيلعي وزاد في النهر الاذن في التجارة وتسليم الشفعة
 والاسلام وحرر المص دخول الاسلام في القسم الاول لانه من الاقرار
 ودخول الكفر هنا لانه ترك ويصح تعليقه هبة وحوالة وكفالة وابراء عنها
 بملايم وما نصح اضافته الى الزمان المستقبلي الاجارة وفسخها والمروعة والمعا
 والمضاربة والوكالة والكفالة والايضا والوصية والقضاء والامارة والطلاق
 والعناق والوقف في اربعة عشر وبقي العارية والاذن في التجارة فيصحان
 مضافين ايضا عمادية وما نصح اضافته الى المستقبل عشرة البيع واجازته
 وفسخه والقسمة والشركة والبة والتكاح والرجعة والصلح عن مال
 والابراء عن الدين لانها تلي كلت الحال فلا تضائق للاستقبال كالاتعلق بالشرط
 الفاسد لما فيه من معنى القمار وبقي الوكالة على قول الثاني المفني به
 انتهى باب الصرف عنوانه بالباب لا الكتاب لانه من انواع البيع هو
 لغة الزيادة وغير ما بيع الثمن بالثمن اي ما خلق للثنية ومنه المصوغ جنسا
 بجنس او بغير جنس كذهب بفضة ويشترط عدم التاجيل والتجار والتماثل

اى التساوى وزناوالتقابض بالبرجم لا بالتخيلة قبل الافتراق وهو شرط
 بقائه صحيحا على الصحيح ان אחד جنسا وان وصلية اختلفا جودة
 وصاغة لما مر في الربا والابان لم يجانسا شرط التقابض لحرمة النسا
 فلو باع النقدين احدهما بالآخر جزا او بفضل وتقابضا فيه اى
 المجلس مع والعوضان لا يتعينان حتى لو استغنى لقا ديا قبل افتراقهما
 وامسكهما انشأ رابه في العقد واديا مثلها جاز وبفسد الصرف
 بخيار الشرط والاجل لا خلا لهما بالقبض ويصح مع استقاطهما في المجلس
 لزوال المانع وصح خيار روية وعيب في مصوغ لا نقد فرع الشرط ^{سد} الفاعل
 يلحق باصل العقد عند خلا فالهما نهر ظهر بعض الثمن زبوا فزده ينقص
 فيه فقط لا ينصرف في ثمن الصرف قبل قبضه لوجوبه حقا لله تعالى فلو باع
 دينارا بدرهم واشترى بها قبل قبضها ثوبا مثلا فسد بيع الثوب والصرف بحالة
 باع امة نقد الف درهم مع فوق فضة في عنقها قيمته الف اما بين قبضها ليقيد
 انقسام الثمن على المثلث اذ انه غير جنس الطوق الا فالعبرة بوزن الطوق لا بيمته
 فقدره مقابل به والباقي بالجارية بالقيين متعلق ببيع ونقد من الثمن
 الف او ببيعها بالقيين الف نقد والف نسبة او باع سيفا حليته خمسون
 ونخلص بلا ضرر فباعه بمائة ونقد خمسين فما نقد فهو ثمن الفضة سواء
 سكت او قال خذ هذا من ثمنها تخريا للجواز وكذا لو قال هذا المعجل
 حصه السيف لانه اسم للحلية ايضا لدخولها في بيعه تبعا ولو زاد خاصه
 فسد البيع لزاله الاحتمال فان افتراقا من غير قبض بطل في الحلية فقط
 ومع في السيف ان نخلص بلا ضرر كطوق الجارية وان لم نخلص الا بضرر

بطل املا والاصل انه متى بيع نقد مع غيره كفضض ومزركش بنقد من
 جنسه بشرط زيادة الثمن فلو مثل او اقل او جهل بطل ولو بغير جنسه بشرط
 التفاضل فقط ومن باع اثناء فضة بفضة او بذهب ونقد بعض ثمنه والمجلس
 ثم انتر قاصح فيما قبض وانتر كاذب الاثاء لانه صرف ولا خيار للمشتري لتعيبه
 من قبله بعدم نقده بخلاف هلاك احد العبدین قبل القبض فنجيز لعدم صنعه
 وان استحق بعضه اى الاثاء اخذ المشتري ما بقى بقسطه او رد لتعيبه بغير صنعه
 قلت ومفاده تخفيض استحقاقه بالبينة لا بالقرار فليحرف ان اجاز المستحق
 قبل فسخ الحاكم العقد جاز العقد اختلفوا متى يفسخ البيع اذا ظهر الاستحقاق
 ظاهر الرواية انه لا يفسخ ما لم يفسخ وهو الاصح وكان الثمن له ياخذ البائع
 من المشتري ويسلم له اذا لم يفترق بعد الاجازة ويصير العاقد وكليلا للنجيز
 فتعلق احكام العقد به دون المجيز حتى يبطل العقد بمفارقة العاقد دون
 المستحق جوهرية ولو باع قطعة نقود فاستحق بعضها اخذ المشتري ما بقى بقسطه
 بلا خيار لان التعيب لا يضرها وهذا لو كان الاستحقاق بعد قبضها وان قبل
 قبضها له الخيار لتفرق الصفقة وكذا الدينار والدرهم جوهرية ومع بيع
 درهمين ودينار بدرهم ودينارين بصرف الجنس بخلاف جنسه ومثلهم بيع
 كبر وكر شعير بكري وبروكري شعير وكذا بيع احد عشر درهما بعشرة
 دراهم ودينار ورمح بيع درهم صحيح ودرهمين غلة بفتح وشديد ما يرد
 بيت المال وبقبله النجار بدرهمين صحيحين ودرهم غلة للمساواة وزنا وعدم
 اعتبار الجودة ومع بيع من عليه عشرة دراهم دين من هي له اى من دأته
 فصح بيعه منه ودينار بها اتفاقا ونفع المقامة بنفس العقد اذا لا يراى دين

سقط أو بعه بعشرة مطلقة عن التقيد بدين عليه أن دفع البايع دينار
 للمشتري ولقاسما العشرة الثمن بالعشرة الدين أيضا استحسانا وما
 غلب فضته وذهبه فضة وذهب حكما فلا يصح بيع الخالص به ولا بيع
 بعضه ببعض المتساويا وزنا وكذا لا يصح الاستقراض بها إلا وزنا كما مر
 في بابيه والغالب عليه الغش منهما في حكم عروض اعتبار الغالب فيصح
 بيعه بالخالص إن كان الخالص أكثر من المغشوش ليكون قدره بمثله
 والزايد بالمغش كأمرو يجنسه متفاضلا وزنا وعددا يصرف الجنس بخلافه
 بشرط التقابض قبل الانتراق في المجلس في الحوزتين لضرر الغيبي وإن
 كان الخالص مثله أي المغشوش أو أقل منه أو لا يرى فلا يصح البيع للباي
 في الأوليين ولا حتماله في الثالث وهو أي من الغالب الغش لا يتعين
 بالتعيين إن راج لثمنه حينئذ ولا يرج تعيين به كسلعة وإن قبله البعض
 فكريوف فيتعلق العقد بجنسه زيفا إن علم البائع بحاله ولا ينجسه جيدا
 وصح المبايعة والاستقراض بما يروج منه عملا بالعرف فيما أنص فيه فإن
 راج وزنا فيه أو عدا فيه أو بما في كل منهما والمتساوي غشه وفضته
 وذهبه كغالب الفضة والذهب في تباع واستقراض فلم يجز إلا بالوزن
 إذا أشار إليها كما في الخلاصة وأما في المرف فكل غالب غش فيصح بالاعتبار
 المار اشتري شيئا به بغالب الغش وهو نافع أو بفلوس نافعة فكسدت
 ذلك قبل التسليم للبائع بطل البيع كما لو انقطعت عن أيدي الناس فإنه
 كالكساد وكذا حكم الدراهم لو كسدت وانقطعت بطل وصحهاه ببقية المبيع
 وبه يفتى رفا بالناس بحج وحقائق وحد الكساد إن ترك المعاملة بها

في جميع البلاد فلوراجت في بعضها لم يبطل بل يخبر البائع لتعيها واحد
 الانقطاع عدم وجوده في السوق وان وجد في يد الصيارفة وفي البيوت
 كذا ذكره النعيني وابن ملك بالعطف خلافا لما في نسخ المعص وقد عزاه
 للهداية ولم اراه فيها والله اعلم وفي البرازية لوراجت قبل فسخ البائع
 البيع عاد جائز لعدم الفسخ العقد بلا فسخ وعليه نقول المص بطل
 البيع اى ثبت للبائع ولاية فسخه والله الموفق فبعد بالكساد كانت لو نفقت
 قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله اجملا ولا يخير البائع وعكسه لو غلت
 قيمتها وزادت فذلك البيع على حاله ولا يخير المشتري ويطالب بفقد ذلك
 العيار الذي كان وقع وقت البيع فتح وقد بقوله قبل التسليم لانه لو باع الدال
 وكذا فضول متاع الغير بغير اذنه بدرهم معلومة واستوفاه فكسدت
 قبل دفعها الى رب المتاع لا يفسد البيع لان حق القبول له عيني وغيره وصح
 البيع بالفلوس النافذة وان لم تعين كالدراهم وبالكسادة لا حتى يعينها
 كسلع ويجب على المستلف رد مثل الفلوس الفضي اذا كسدت ووجب
 محم قيمتها يوم الكساد وعليه الفتوى بزازية وفي النهر وتأخير صاحب الهداية
 دليلهما ظاهر في اختيار قولهما اشترى شيئا بنصف درهم مثلا فلوس مع
 بلا بيان عدد للعلم به وعليه فلوس تباع بنصف درهم وكذا بثله درهم
 او ريعه وكذا لو اشترى بدرهم فلوس او بدرهمين فلوس جاز عند التاخر
 وهو الاصح للعرف كافة ومن اعطى ميراثا درهما كبيرا فقال اعطى به
 نصف درهم فلوسا بالنصب مئة مئة ونصف ونصفا من المئة فيكون الاحبة مع ويكون
 النصف الاحبة بمثله وما بقي بالفلوس ولو كرر لفظ نصف بطل في الكل

للزوم الربا بما نقرر ظهران الأموال ثلاثة الأول ثمن بكل حال وهو
النفدان صحبه الباء ولا تقبل بجنسه أولا والثاني مبيع بكل حال كالثياب
والدواب والثالث ثمن من وجه مبيع من وجه كالمثلثات فان اتصل بها
البائض ثمن والا فبيع واما الفلوس فان راجحة فكثن ولا فكلسعة والثن من حكمه
عدم اشتراط وجوده في ملك العاقد عند العقد وعدم بطلان اى العقد بهلاكه
اى الثمن ويصح الاستبدال به في غير الصرف والسلام لا فيها وحكم المبيع خلافاً لى
الثن في الكل فيشترط وجود المبيع في ملكه وهكذا ومن حكمها وجوب
التساوى عند المقابلة بالجنس في المقدرات كما نفرد تذييل في بيع الغينة
وبأي متنا في الكفالة وبيع النجية وبيان متنا في الاقرار وهو ان يظهر اعتد
وهما لا يريد ان يلقى اليه الخوف عدو وهو ليس ببيع في الحقيقة بل كالفزل
كما بسطته في آخر شرحى على المنار ونقلت عن النلوخ ان الاقسام ثمانية وسبعة
وعقده قاضى خان فصلا آخر الاكراه ملخصة انه بيع منعقد غير لازم كالبيع
بالخيار وجعله الباقي فاسدا ولو ادعى احدهما بيع النجية وانكر
الاخر فالقول لمدعى الجذب بيمينه ولو برهن احدهما قبل ولو برهننا
فالنجية ولو نينا بعا في العلانية ان اعترفنا بينا انه على النجية فالبيع
باطل لانفاهما انهما هزلابه والا فلا نرم ولو لم تخفدها بنية فباطل على الظاهر
منية قلت ومفاده انهما لو تواضعا على الوفاق قبل العقد ثم عقدا خاليا عن شرط
الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة للمواضعة في بيع الوفاق ذكرته هنا تبعاً للدرر
وصورته ان يبيعه العين بالف على انه ان رد عليه الثمن رد عليه العيز وما
الشافعية بالرهن المعاد ويسمى بمصر بيع الامانة وبالشام بيع الامانة

قيل هو رهن ففمن زوائد وقيل بيع بفيد الانقاع به وفي اقاله شرح
 الجمع عن النهاية وعليه الفتوى وقيل ان بلفظ البيع لم يكن رهنا ثم انكر
 الفسخ فيه او قبله او زعمه غير لازم كان بيعا فاسدا لو بعد على وجه الميعاد
 جاز ولزم الوفايه لان المواعيد قد تكون لازمة لحاجة الناس وهو الصحيح
 كما في الخافى والخانية واقره خسرو هنا والمصنف في باب الاكراه وبالملك
 في باب الاقاله بزيادة وفي الظهيرية لو ذكر الشرط بعد العقد بلفظ بالعقد
 عند ابن حنيفة ولم يذكر انه في مجلس العقد او بعده وفي البرازية ولو باعه
 لآخر باننا توقف على اجازة مشتريه وفاق ولو باعه المشتري فللبايع او رثته
 حق اشتراده وافاد في الشريانية ان ورثة كل من البايع والمشتري يقوم
 مقام مورثه نظرا لجانب الرهن فلم يحفظ ولو استاجر بائعه لا يلزمه الاجر
 لانه رهن حكمه لا يحل الانقاع به قلت وفي فتاوى ابن الحلبي ان صدق
 الاجارة بعد قبض المشتري المبيع وفاء ولو للبناء وحده في صحيحة
 والاجرة لازمة للبايع طول مدة التواجر انتهى فنية قلت وعليه فلو
 مضت المدة وبقي في يد فاقى علماء الروم يلزم اجر المثل ويسمونه بيع الاستغلا^ل
 وفي الدرر صرح بيع الوفا في العقار استحسانا واختلف في المنقول وفي الملقط
 والنية اختلفت ان البيع بات او فاجدا وهزل فالقول لمدعي الجدة والبيت
 الابنية الهزل والوفا قلت لكنه ذكر في الشهادات ان القول لمدعي الوفاء
 استحسانا كما ينبغي فلم يحفظ ولو قال البائع بعثك بيعا تاما فالقول له الا ان
 بدل على الوفاء بنقص الثمن كثيرا الا ان بدعي صاحبه لغير السعر في
 الاشياء في اخر فاعاد العادة محكمة عن النية لو دفع غرلا لمحايل لبيعه

بالنصف جوزه مشايخ بخارى للحر^{٦٢٥} ثم نقل في آخرها عن اجارة البرازية
 ان به افتى مشايخ بلخ وخوارزم وابو علي النسفي ايضا قال والفتى
 على جواب الكتاب للطحا^{٦٢٥} لانه منصوم عليه فيلزم ابطال النهر فيها
 من البيع الفاسد القول السادس في بيع الوفا^{٦٢٥} لانه صحيح لحاجة الناس قرا
 من ان ياروا ما مضى على الناس امر لا اتسع حكمه ثم قال والحاصل ان
 المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن افتى كثير باعتبارها فاقول على اعتبار
 ينبغي ان يفتى بان ما يقع في بعض الاسواق من خلو الخوانيت لازم و
 بصير الخلو في الخانوف حقالة فلا يملك صاحب الخانوف اخراجه منها
 ولا اجارتهما لغيره ولو كانت وقفا وكذا القول على اعتبار العرف الخاص
 قد تعارف الفقهاء النزول عن الوظائف بما لا يعطى لصاحبها و
 ينبغي الجواز وانه لو تنزل له وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع لا يملك
 ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله قلت وايدى زواهر الجواهر بما في وانعادت
 المصري رجل في بده كان قعاب فرغ المتولة امره للقاء فامر القاضي
 بفتحها واجارته ففعل المتولة ذلك وحضر القايب فهو اولى بدكانه وانما
 له خلوه فهو اولى بخلوه ايضا وله الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن
 في مكانه وان شاء اجرها ورجع بخلوه على المسأجر ويؤمر المستأجر باداء ذلك ان
 رضى به ولا يؤمر بالخروج من الدكان والله تعالى اعلم انتهى بلفظه كتاب الكفالة
 مناسبتها للبيع لكونها فيه غالبا ولكونها بالامر معاوضة انتهت هي لغة
 الضم وحكى ابن القطاع كفلته وكفلت به وعنه وثبت القاضى عاضمة
 الكفيل لادمة الاصيل في المطالبة مطلقا بنفس او بدين او عين كمنسوب

ونحوه كما سيبيح لان المطالبة نعم ذلك ومن عرضها بالضم في الدين انما
 اراد تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال لانه محل الخلاف وبه يستفنى
 عما ذكره من الاخسرو وركنها ايجاب وقبول بالانطاط الاتية ولم يجعل
 الثالث الثاني وكذا وشرطها كون المكفول به نفسا او مالا مقدورا
 التسليم من الكفيل فلم يفتح مجد وقود في الدين كونه صحيحا قايما لاسا ^{ظلا}
 بموته مفلسا ولا ضعيفا كبذل كتابته ونفقة زوجة قبل الحكم بها فاليس
 دينا بالاولى نه وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل بما هو على الاصيل نفسا
 او مالا واهلها من هو اهل للتبرع فلا تنفذ من يجنون ولا صبي الا اذا استدان
 له وليه وامره ان يكفل بالمال عنه فيصح ويكون اذنا في الاداء محيط و
 مفاده ان الصبي يطالب بهذا المال بموجب الكفالة ولولاها الطوب
 الولي نهر ولا من مريض الامن الثلث ولا من عبده ولو ما ذونا في التجا
 ويطالب بعد العتق الا اذا اذن له المولى ولا من مكاتب ولو باذن المولى
 والمدعى وهو الدائن مكفول له والمدعى عليه وهو المديون مكفول عنه
 ويسمى الاصيل ايضا والنفس او المال مكفول به ومن لزمته المطالبة
 كفيل ودليلها الاجماع وسند قوله عليه افضل الصلاة والسلام الزعيم
 غارم وتركها احوط مكتوب في النورثة الزعامة اولها ملامة واوسطها
 ندامة واخرها غرامة مجتبي وكفالة النفس تنعقد بكفالت بنفسه ونحوها
 مما يعبر به عن بدنة كالطلاق وقد مناشاة انهم لو غارفوا الطلاق اليد على
 الجحلة وقع به الطلاق فكذا في الكفالة فتح ويجزئ شايع ككفالت بنصفه او ثلثه
 او ربعه وبنعقد بضمنته او على او الى او عندي او انا به زعيم اى كفيل

او قبيل به اي بطلان او عزم او حيل بمعنى محمول بدايع و بنعقد بقوله انا منا
 حتى مجتمعا او حتى يلتقيا ويكون كفيلا الى الغاية تناوخانية وقيل لا
 بنعقد لعدم بيان المضمون بل هو نفس او مال كما نقله في الخانية عن
 الثناء قال المصنف والظاهر انه ليس المذهب لكن استنبط منه في ثنائه انه
 لو قال الطالب ضمنت بالمال وقال الفضا من انما ضمنت بنفسه لا يصح
 ثم قال وينبغي انه اذا اعترف انه ضمن بالنفس ان يؤخذ باثره
 الاخره فراجعته كما لا تنعقد في قوله انا ضامن او كفى لمعرفته على
 المذهب خلافا للثناء لانه لم يلزم المطالبة بل المعرفة واختلف في اننا
 لتعريفه او على تعريفه والوجه اللزوم فتح كافضا من لوجه لانه
 يعبر به عن الجملة سراج وفي معرفة فلا ت علم يلزمه ان يدل عليه
 خانية ولا يلزم ان يكون كفيلا نر واذ كفل الـ ثلاثة ايام مثلا كان
 كفا بعد الثلاثة ايضا ابا حتى يسلمه لما في المتنق وشرح الجمع لوسمه
 للحال يرى وانما المدة لتأخير المطالبة ولوزاد وانا يرى بعد ذلك لم يبر كفيلا
 اصلا في ظاهر الرواية وهي الجملة في كفا لا تلزم درر واشباه قلت ونقله
 في لسان الحكم عن ابي الليث وان عليه الفتوى ثم نقل عن الوقعات
 ان الفتوى انه يصير كفيلا انتهى لكن تقوى الاول بانه ظاهر المذهب
 تنية ولا يطالب بالمكفول به في الحال في ظاهر الرواية وبه يفتي صحبه
 في السراجية وفي البرازية كفل على انه متى او كما طلب فله اجل شهر
 صحت وله اجل شهر مذ طلبه فاذا تم الشهر فطالبه لزمه التسليم و
 لاجله فانبا ثم قال كفل على انه بالخيار عشرة ايام او اكثر صرح بخلافه

البيع لان مبناها على التوسع وان شرط تسليمه في وقت بعينه احضره فيه
ان طلبه كدين مؤجل حل فان احضره فيها والاحبسه الحاكم حين يظهر مطلقه
ولو ظهر عجزه ابتداءً بحبسه عيني فان غاب امهله مدة ذهابه واياه
ولو الدار الحب عيني وابن ملك وكولم يعلم مكانه لا يطالب به لانه عاجز
ان ثبت ذلك بتصديق الطالب زبلي زاد في البحر او بينة اقامها الكفيل
مستد لاجما في القنية غاب المكفول فللدائن ملازمة الكفيل حتى يحضره
وحيلة دفعه ان يدعي الكفيل عليه ان خصمك غاب غيبة لا تدري فيبين
في موضعه فان برهن على ذلك تندفع عنه الحضور ولو اختلفا فان له خرجة
للتجارة معروفة امر الكفيل بالذهاب اليه والاحلف انه لا يدري موضعه
ثم في كل موضع قلنا بذهابه اليه للطالب ان يستوثق بكفيل من الكفيل
لئلا يغيب الاخر ويبرأ الكفيل بالنفس بموت المكفول به ولو عبدا اراد به
دفع نوه ان العبد مال فاذا تعذر تسليمه لرفه قيمته وسبغى ما لو كفل
برقبته وموت الكفيل وقيل بطالب وارثه باحضاره سراج لا بموت الطالب
بل وارثه او وصيه بطالب الكفيل وقيل يبرأ وهبانية والمذهب الاول
ويبرأ بدفعه الامن كفل له حيث اى في موضع يمكن مخاطبته سواء قبله
الطالب ام لا وان لم يقل وقت التكفيل اذا دفعت اليك فانا بريء ويبرأ
بتسليمه مرة قال سلمته اليك بحجة الكفالة اولا ان طلبه منه ولا فلا بد
ان يقول ذلك ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي سلمه فيه ولم يجز
تسليمه في غيره به بفتى في زماننا لثماون الناس في اعانة الحق ولو سلمه عند
الامير او شرط تسليمه عند هذا القاضي فسلمه عند قاض اخر جاز محو لو

سلمه في السجن لو سجن هذا القاضي أو سجن أمير البلد في هذا المصرا بن ملك
 وكذا يبرأ الكفيل بتسليم المطلوب لنفسه لحصول المقصود وتسليم وكيل
 الكفيل لقيامه مقامه ورسوله إليه لأن رسوله الآخر كالاجنبى وفيه
 يشترط قبول الطالب ويشترط ان يقول كل واحد من هؤلاء سلت اليك
 عن الكفيل ودر من كفالته اى بحكم الكفالة عني والا يبرأ ابن كمال فلم يحفظ
 فان قال ان لم اوف اى ات به غدا فهو منى لما عليه من المال فلم يواف
 به مع قدرته عليه فلو عجز بحبس او مرض لم يلزمه المال الا اذا عجز بموت
 المطلوب او جنونه كما افاده بقوله او مات المطلوب في الصورة المذكورة
 ضمن المال في الصورتين لانه علق الكفالة بالمال بشرط متعارف فصح
 ولا يبرأ عن كفالته النفس لعدم التنا في فلو ابراه منها فلم يواف به لم يجب
 المال لفقد شرطه فبد بموت المطلوب لانه لو مات الطالب طلب وارثه
 ولو مات الكفيل طلب وارثه ودر فان دفعه الوارث للطالب برعى و
 ان لم يدفعه حتى مضى الوقت كان المال على الوارث يعنى من تركه الميت
 عني ولو اختلفا في المواتاة وعدمها فالقول للطالب لانه منكرها وجيئ
 فالمال لازم على الكفيل خانية وفيه لو اخفى الطالب فلم يجده الكفيل نصب
 عنه القاضي وكبلا ولا يصدن الكفيل على المواتاة الابحجة ادعى على اخر
 حقا عني او مائة دينار ولم يبينها اجيدة ام رومية ام شريفة لم نفع الدعوى
 فقال رجل المدعى دعه فاننا كفيل بنفسه وان لم يوافقك به غدا فعليه
 اى فعلى المائة فلم يواف الرجل به غدا فعليه المائة اى النى بينها المدعى
 اما بالبينة او بانذار المدعى عليه ونفع الكفالتان لانه اذا بين الحق البين باصل

البيع لان مبناها على التوسع وان شرط تسليمه في وقت بعينه احضره فيه
 ان طلبه كدين مؤجل حل فان احضره فيها والاجبته الحاكم حين يظهر مظهره
 ولو ظهر عجزه ابتداءً بجنسه عيني فان غاب امهله مدة ذهابه وايابه
 ولو للدار المحب عيني وابن ملك ولو لم يعلم مكانه لا يطالب به لانه عاجز
 ان ثبت ذلك بتصديق الطالب زبلي زاد في البحر او بينة اقامها الكفيل
 مستدلاً بما في القنبه غاب المكفول فللدائن ملازمة الكفيل حتى يحضره
 وحيلة دفعه ان يدعي الكفيل عليه ان خصمه غائب غيبة لا تدري فين
 لي موضعه فان برهن على ذلك تندفع عنه الحسومة ولو اختلفا فان له خرجه
 للتجارة معروفة امر الكفيل بالذهاب اليه والاحلف انه لا يدري موضعه
 ثم في كل موضع قلنا بذهابه اليه للطالب ان يستوثق بكفيل من الكفيل
 لئلا يغيب الاخر ويبرأ الكفيل بالنفس بموت المكفول به ولو عبداً اراد به
 دفع توهم ان العبد مال فاذا تعذر تسليمه لزمه قيمته وسبغى ما لو كفل
 برقبته وموت الكفيل وقيل بطالب وارثه باحضاره سراجاً لموت الطالب
 بل وارثه او وصيه بطالب الكفيل وقيل يبرأ وهبانه والمذهب الاول
 ويبرأ بدفعه الامن كفل له حيث اى في موضع يمكن محاصرتة سواء قبله
 الطالب ام لا وان لم يقل وقت التكفيل اذا دعت اليك فانا بريء ويبرأ
 بتسليمه مرة قال سلمته اليك بجهة الكفالة اولا ان طلبه منه ولا فلا بد
 ان يقول ذلك ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي سلمه فيه ولم يجز
 تسليمه في غيره به بفتى في زماننا لثماون الناس في اعانة الحق ولو سلمه عند
 الامير او شرط تسليمه عند هذا القاضي سلمه عند قاض اخر خارج ولو

٩٢٤
 سلمه في السجن لوسجن هذا القاضي اوسجن امير البلد في هذا المصر جازا بملك
 وكذا يبرأ الكفيل بتسليم المطلوب نفسه لحصول المقصود وتسليم وكيل
 الكفيل لقيامه مقامه ورسوله اليه لان رسوله الا غيره كالاجنبي وفيه
 بشرط قبول الطالب وبشرط ان يقول كل واحد من هؤلاء سلمت اليك
 عن الكفيل ودر من كفالته اى بحكم الكفالة عني والا لا يبرأ ابن كمال فليحفظ
 فان قال ان لم اوف اى ات به غدا فهو ضامن لما عليه من المال فلم يواف
 به مع قدرته عليه فلو عجز بحبس او مرض لم يلزمه المال الا اذا عجز بموت
 المطلوب او جنونه كما افاده بقوله او مات المطلوب في الصورة المذكورة
 ضمن المال في الصورتين لانه علق الكفالة بالمال بشرط متعارف فصح
 ولا يبرأ عن كفالة النفس لعدم التنا في فلو ابراه منها فلم يواف به لم يجب
 المال لفقد شرطه فبد بموت المطلوب لانه لو مات الطالب طلب وارثه
 ولو مات الكفيل طوب وارثه ودر فان دفعه الوارث للطالب برئ و
 ان لم يدفعه حتى مضى الوقت كان المال على الوارث بعنى من تركه الميت
 عني ولو اختلفا في الموافاة وعدمها فالقول للطالب لانه متذكرها ويحشد
 فالمال لازم على الكفيل خاينة وفيه لو اختفى الطالب فلم يجده الكفيل نصب
 عنه القاضي وكلا ولا يصدن الكفيل على الموافاة الابحجة ادعى على اخر
 حقا عني او مائة دينار ولم يبينها اجيدة ام رومية ام شريفة لم نفع الدعوى
 فقال رجل المدعى دعه فاننا كفيل بنفسه وان لم يوافك به غدا فعليه
 اى فعلى المائة فلم يواف الرجل به غدا فعليه المائة اى التى بينها المدعى
 اما بالبينة او بانذار المدعى عليه ونفع الكفالتان لانه اذا بين الحق البين باصل

الدعوى فبين صحة الكفالة بالنفس فنرب عليه الثانية والقول له
 اى الكفيل في البيان لانه بدعى صحة الكفالة وكلام السراج يفيد اشتراط
 اقرار المدعى عليه بالمال فليجوز ولا يجبر المدعى عليه على اعطاء الكفيل ^{لنفس}
 في دعوى حدود وقد مطلقا ولا يجبر في حدود وحد قدف وسرقه كفغير
 لانه حق ادعي والمعاد بالجبر الملازمة لا الحبس ولو اعطى برضاه كفلا في حدود وقد
 وسرقه جاز اتفاقا ابن كمال فظاهر كلامهم انها في حقوقه تعالى لا يجوز نه
 قلت وسبغى انها لا تمنع بنفس حدود فليكن التوفيق ولا حبس فيها
 حتى يشهد شاهدان مستوران او واحد عدل يعرفه القاضي بالعدالة
 لان الحبس للثمة مشروع وكذا تعزير المتهم بحقوقه لا يلزم احدا احدا
 احد فلا يلزم الزوج اخضرار زوجته لسماع دعوى عليها الا في اربع كفيل
 نفس وسحان فاض والاب في صورتين في الاشياء وفي حاشيتها لابن
 المصنف مغربا لاحكامات العمادية والاب يطالب باحضار طفله اذا
 نقيب وفيها القاضي ياخذ كفلا باحضار المدعى وكذا المدعى عليه الا
 في اربع مكانه وما ذونه ووصى وكيل اذا لم يثبت المدعى الوصاية والوكالة
 وفي شرح الجمع عن محمد اذا كان المدعى عليه معروفا لا يجبر على الكفيل
 ولو كان غريبا لا يجبر اتفاقا بل حقه في البعير فقط انتهى بابرء الاميل
 ببر الكفيل الا كفيل النفس الا اذا قال لاحق له قبله ولا لموكل ولا لبيتهم
 انا وصيه ولا لو وقف انا متوليه حينئذ ببر الكفيل اشياء واما كفالة
 المال فنصح ولو المال مجهولا اذا كان ذلك المال ديننا صحيحا الا اذا كان
 الدين مشتركا كما سبغى لان قسمة الدين قبل قبضه لا يجوز ظهيرة والا

فمستلة النفقة المقدرة فتخرج مع انها تسقط بموت وطلاق اشباه وكان
 اخذوا فيها بالانحسان للحاجة لا بالقياس والآفة بدل السعاية عنده
 بزازية وكأنه الحق بدل الكتابة والاخذ لا يسقط لانه لا يقبل التعجيل
 فيلغزاي دين صحيح ولا تصح الكفالة به واي دين ضعيف ونصحه
 والدين الصحيح هو ما لا يسقط الا بالاداء وبالابراء ولو حكما بفعل يلزمه سقوط
 الدين فيسقط دين المهر مجطا وعنه ابن الزوج للابرا المحكمي ابن كمال فلا تصح
 بدل الكتابة لانه يسقط بدونهما بالتعجيل ولو كفل وادى رجع بما ادى
 بحر يعني لو كفل بامرء وسجى فبدا خربك فقلت منعق بنصح عنه بالف
 مثال المعلوم ومثل المجهول باربعة امثلة بمالك عليه وبما يدرك
 في هذا البيع وهذا يسمى ضمان الدرك وبما باعته فلانا فعلى وكذا قول
 الرجل لامرأة الغير كقلت لك بان نفقة ابدا مادامت الزوجية خانية فلحفظ
 وما غصبك فلان فعلى ما هنا شرطية اي ان باعته فعلى لاما اشترته
 لما سيجي ان الكفالة يابيع لا تجوز وشرط في الكل القبول ولودالة بان يابيعه
 او غصب منه الحال نهر ولو باع ثانيا لم يلزم الكفيل الا في كل ما وقبل يلزمه الا اذا
 وعليه الغشاة والشرنبل لا يلحفظ ولو رجع عنه التكفيل قبل المبايعه
 صح بخلاف الكفالة بالذئب وبخلاف ما غصبك الناس او من غصبك
 من الناس او بايعك او قتلك او من غصبته او قتلته فانما كفيله فانه
 باطل كقوله ما غصبك اهل هذه الدار فانما ضامنهم فانه باطل حتى يسمى
 انسا فانما بعينه او علفت بشرط صريح ملايم اي موافق للكفالة باحد
 امور ثلاثة بكونه شرطا للزوم الحق نحو قوله ان استحق المبيع او جدد

المودع او غصبك كذا او نكح او قتل ابنك او صيدك فعلى الدية ورضي
 به المكفول جاز بخلاف ان اكلت سبع او شرط الامكان الاستيفاء نحو
 ان قدم زيد فعلى ما عليه من الدين وهو معنى قوله وهو اى الحال
 ان زيدا مكفول عنه او مضاربه او مودعه او غاصبه جازته الكفالة
 المتعلقة بقدمه لتوسله بالاداء او شرطاً لتعذر اى الاستيفاء
 نحو ان غاب زيد عن المصر فعلى وامثله كثيرة فمذه جملة الشروط
 التي يجوز تعليق الكفالة بها ولا تنصح ان علفت بغير ملائم نحو ان هبت
 الريح او جاء المطر لايه تعليق بالخط فتبطل ولا يلزم المال وما في هذا
 سهو كما حرره ابن الكمال نعم لو جعله اجلاً صححت ولزم المال للحال فلينظر
 ولا تنصح ايضا بجرالة المكفول عنه في تعليق واضافة لا تخير ككفلت
 بمالك على فلان او فلانة فتصح والتعيين للمكفول له لانه صاحب
 الحق ولا يجهرالة المكفول له وبه مطلقاً نعم لو قالت كلفت رجلاً او امرأة
 بوجهه لا باسمه جاز و اى رجل اتى به وحلف انه هو بريء بزازية وفي
 السراجية قال لطيفة وهو يخاف على دابته من الذيب ان اكل الذيب
 حمارك فان اصاب من فاكله الذيب لم يضمن نحو ما ذاب اى ثبت لك على
 الناس او على احد منهم فعلى مثال الاول ونحوه ما بايعت به احدا من
 الناس معنى المفتى وما ذاب عليك للناس او لاحد منهم عليك فعلى مثال
 الثاني ولا تنصح بنفس حد و قصاص لان النيابة لا تجرى في العفو باذ لا يجزى
 دابة معينة مستأجرة له وخدمة عبد معين مستأجر لها اى للخدمة لانه
 يلزم تعيين المعفود عليه بخلاف غير المعين لوجوب مطلق الفعل لا التسليم

ولا يبيع قبل قبضه و مرهون و امانة باعيانها فلو تبسليمها مع الكل درر
ورجحه الكمال فلو هلك المستاجر مثلاً لا شئ عليه كالكفيل النفس ومع ايضا
لو المكفول ربه تمنا لكونه ديناً محجاً على المشتري الا ان يكون مبيعاً محجوراً
عليه فلا يلزم الكفيل تبعاً للاصيل خاينه يكره لو مقصوباً او مقبوضاً
على سوم الشرائع ان سمي الثمن والا فهو امانة كما مر ومبيعاً فاسداً وبطل
صلح عن دم و خلع و مهر خاينة والاصل انها تصح بالاعيان المضمونة
بنفسها لا بغيرها ولا بالامانات ولا تصح الكفالة بنوعيتها بلا قبول المالك
او ناييه ولو فضولياً في مجلس العقد وجوزها الثاني بلا قبول وبه يفتى
درر وبرزانية وافرده في البحر وبه قالت الامة الثلاث لكن نقل المصنف
عن الطرسوسي ان الفتوى على قولهما واختاره الشيخ قاسم هكذا ^{نقل} ~~نقل~~
ولو اخبر عنها بان قال انا كفيل بما لفلان على فلان حال غيبة المالك
او كفيل وارت المريض المكي عنه بامر به بان يقول المريض لو ارثته فكفل
عني بما على من الدين فكفل به مع غيبة الغريم مع في الصورين بلا قبول
اتفاقاً استحسنانا لانها وصية فلو قال لاجنبي لم يصح وقبل يصح شرح
مجمع وفي الفتح الصححة اوجه وحقق انها كفالة لكن يرد عليه توقفها على
المال ولوله مال غائب هل يوم الغريم بانتظاره او يطالب الكفيل ^{ان}
ويبغى على انه وصية ان ينتظر لا على انها كفالة وفيدنا بامر لان تبرع
الوارث بضمائه في غيبته لا يصح وروى الحسن الصححة ولو ضمنه بعد
موته صح سراج ولعله قول الثاني لما مر نرو في البرازية اختلفاً في
الاخبار والانشاء فالقول للمجهول لا تصح بدین سائط ولو من وارث

عن ميث مفسر الأذكار: به كفيلا ورهن معراج أو ظهر له مال فتصح
 بقدره ابن ملك أو لحقه دين بعد موته فتصح الكفالة بأن من يبرأ على
 الطريق فتلف به شيء بعد موته لزمن ضمان المال في ماله وضمان
 النفس على عاقبته لشبوت الدين مستندا الوقت السبب وهو الحنف
 الثابت حال قيام الذمة يح وهذا عند وصحها مطلقا وبه قالت
 الأئمة الثلاثة ولو تبرع به أحد مع إجماع لا تصح كفالة الوكيل بالثمن
 للموكل فيما وكل ببيعه لأن حق القبض له بالأصالة فيصير ضمانا لنفسه
 ومفاده أن الوصي والناظر لا يصح ضمانهما الثمن عن المشتري فيما باعاه
 لأن القبض لهم وكذا الوبراء عن الثمن مع وضمان ولا تصح كفالة المضارب لرب
 المال به أي بالثمن لما مر ولأن الثمن أمانة عندهما فالضمان تغيير
 لحكم الشرع ولا تصح للشريك بدين مشترك مطلقا ولو بالارث لأنه لو صح
 الضمان مع الشراكة يصير ضمانا لنفسه ولو صح حصّة صاحبه يورث
 الحصة الدين قبل قبضه وإذا تجاوز نعم لو تبرع جاز كما لو كان صفتين
 ولا تصح الكفالة بالعهد لاشتباه المراد بها ولا بالخلاص أي تخليص
 ببيع يستحق لعجزه عنه نعم لو ضمن تخليصه ولو بشرط أن يقدّر ولا يفرّد الثمن
 كان كالدرء عيني فائدة متى أدى بكفالة فاسدة رجع كصحة جامع
 الفصولين ثم قال في نظيره لو كفّل بدل الكفالة لم يعمّ يرجع بما أدى
 إذا حسب أنه يجبر على ذلك لضمانه السابق وافر المصنف يحفظ ولو كفّل
 بامرأى بامر المملوك بشرط قوله عني أو على أنه وهو غير صحيح وعبد
 محجورين ابن ملك رجع عليه بما أدى أن أدى ما ضمنه ولا يضمن

وان ادى ارمى للملكه الدين بالادان كان كالمطالب وكما لو ملكه بهبه او
ارث عيني وان بغيره لا يرجع لتبرعه الا اذا اجاز في المجلس فيرجع عماده
وحيلة الرجوع بل لا امر ان يهبه الطالب الدين و يوكله بقبضه
لواسية ولا يطالب كفيل اصلاً بمال قبل ان يودى الكفيل عنه لان
تملكه بالادان نعم للكفيل اخذ من من الاصيل قبل ادائه خاينه فان
لوزم الكفيل لازمه اى لازم هو الاصيل ايضا حتى يخلصه واذا احبسه له
حبسه هذا اذا كفل بامر ولم يكن على الكفيل للمطلوب دين مثله ولا
فلا ملازمة ولا جسد سراج وفي الاشباه اداء الكفيل يوجب برانها
للتائب الا اذا احواله الكفيل على مديونه وشرط براءة نفسه فقط وبرئ
الكفيل باداء الاصيل اجماعاً الا اذا برهن على ادائه قبل الكفالة فيبرأ
نقطاً كما لو حلف بحج ولو ابرأ الطالب الاصيل واخر عنه اى اجله برئ
الكفيل تبعاً للاصيل الكفيل النفس كما مر وتأخر الدين عنه تبعاً للاصيل
الا اذا صالح المكاتب عن قتل العمد بمال ثم كفله انسان ثم عجز المكاتب
تأخرت مطالبة المصالح الماعتق الاصيل وله مطالبة الكفيل لان اشباه
ولا ينعكس لعدم تبعية الاصل للفرع نعم لو تكفل بالحال موجلاً تأجل
عنهما لان تأجيله على الكفيل تأجيل عليهما وفيه يشترط قبول الاصيل الابرأ
والتأجيل لا الكفيل الا اذا وهب او تصدق عليه درر قل وفي فتاوى
ابن نجيم اجله على الكفيل يتأجل عليهما وعزاه للحاوى القدسي فليحفظ وفي
الغنية طالب الدين الكفيل فقال امبر حجة بحج الاصيل فقال لا تعلق له عليه
انما تعلق عليك هل يبرأ اجاب نعم وقيل لا وهو المختار واذا حل الدين

الموجب على الكفيل بموته لا يحمل على الأصيل فلو اداه وارثه لم يرجع لو الكفالة
 بامره الا ان اجله خلا فالرزق كما لا يحمل الموجب على الكفيل اتفاقا فاذا حل على
 الأصيل به اى بموته ولو مات اخيرا الطالب در رضا لم احداهما بر المال
 عن الف الدين على نصفه بريا الا ان المسئلة حريجة فاذا شرط براتهما
 او براءة الأصيل وسكت بريا واذا شرط براءة الكفيل وحده كان فسحا
 للكفالة لا اسقاط الاصيل على الدين فيبراه هو وحده عن خمسماية دون
 الأصيل فيبقى عليه الف فيرجع عليه الطالب بخمسماية والكفيل
 بخمسماية لو بامره ولو صالح على جنس اخر يرجع بالف كما مر صالح الكفيل
 الطالب على شيء ليبريه عن الكفالة لم يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل
 خائفة وهو بالهلافة يعم الكفالة بالمال والنفس بح قال الطالب للكفيل
 برت الامن المال الذي كفلت به رجع الكفيل بالمال على المطلوب اذا
 كانت الكفالة بامره لا قراره بالقبض ومفاده براءة المطلوب للطالب الا ان
 كالكفيل وفي قوله للكفيل برت بلا الا لو ابرأتك لا رجوع كفوله انت في
 حل لانه ابراء لا اقرار بالقبض خلا فالأبدي يوسف في الاول اى برت فانه
 جعل كالاول اى الا قبل هو قول الامام واختاره في الهداية وهو اقرب
 الاحتمالين فكان اولى نزعيا للعناية واجمعوا انه لو كتبه في الصك ك^١
 اقرار بالقبض عملا بالعرف وهذا كله مع غيبة الطالب ومع حقه يرجع
 اليه في البيان لم راده اتفاقا لانه المحمل ومثل الكفالة الحوالة وبطل تطبيق
 البراة من الكفالة بالشرط الغير الملايم على ما اختاره في الفتح والمعراج
 واقره المصنفات في المتفرقات لكن في النظر ظاهر الزيلعي وغيره ترجيح الاطلاق في

بكفالة المال لان في كفالة النفس تفصيلا مبسوطا في الحاشية لا يسترد
 اصل ما أدى اليه الكفيل بامر له يدفعه الي الطالب وان لم يعطه طالبه
 ولا يعمل نهيته عن الاداء لو كفيل باخره والاعمال لانه حينئذ يملك
 الاسترداد بمجرد اقراره المصنف لكنه قدم قبله ما يخالفه فليحذر وان رجع
 الكفيل به طالب له لانه نساء ملكه حيث قبضه على وجه الاقتضاء فلو على وجه
 الرسالة فلا لتحمضه امانة خلافا للثالثه وتذهب رده على الاصيل ان قضى
 الدين بنفسه درر فبما يتعين بالتعيين كخطة لا فيما يتعين كنفوذ فلا يتبدل
 لو رده هل يطيب للاصيل الاشياء نعم ولو غنما عناية امر الاصيل كقبضه ببيع
 العينه اى يبيع العين بالبرج نسبة لبيعها المستفرض بان لا يقضى دينه
 اخرعه اكله الربا وهو مكروه مذموم شرعا لما فيه من الاعراض عن مبره
 الافراض ففعل الكفيل ذلك فالبيع للكفيل وزيادة الرجع عليه لانه العا
 ولا شئ على الامر لانه اما ضمان الخسران او توكيل مجهول وذلك باطل
 كقول عن رجل بما ذاب له او بما قضى له عليه او بما الزمه له عبارة الدرر
 ولزم بلا ضمير وفي الهداية وهذا ما مضى ان يذبه المستقبل كقوله اهل الله
 بقاء فغاب الاصيل فبرهن المدعى على الكفيل ان له على الاصيل كذا
 لم يقبل برهانه حتى يحضر الغائب فيقضى عليه فيلزمه تبع الاصيل وان
 برهن ان له على زيد الغائب كذا من المال وهو اى الحاضر كقبضه ببيع المال
 على الكفيل فقط ولو زاد بامر قضى عليهما فلا لكفيل الرجوع لان المكفول به
 هنا مال مطلق فامكن اثباته بخلاف ما تقدم وهذا حيلة انتباهات الذين
 على الغائب ولو خاف الطالب موت الشاهد بنواضع مع رجل ويدعى عليه

مثل هذه الكفالة فيقول الرجل بالكفالة وينكر الدين فيبرهن المدعى
 على الدائن فيقضى به على الكفيل والأصيل ثم يبرر الكفيل فيبقى المال
 على الغائب وكذا الحوالة ونماه في الفتح والبحر كفالته بالدرك
 تسليم منه بالبيع كشفعة فلا دعوى له ككتب شهادته في صك كتب
 فيه باع ملكه أو باع بيعا نافذا باتا فإنه تسليم ايضا كالمشهد بالبيع
 عند القاضي قضى بها أولا لا يكون تسليمًا كتب شهادته في صك
 بيع مطلق عما ذكر أو كتب شهادته على أنوار العاقدين لأنه مجرد أخبار
 فلا تناقض ولم يذكر الختم لأنه وقع اتفاقا باعتبار عادتهم قال الكفيل
 ضمنته لك المشر وقال الطالب هو حال فالقول للضامن لأنه ينكر
 المطالبة وعكسه أي الحكم المذكور في قوله لك على ما ية المشر مثلا
 إذا قال الآخر وهو المقل حاله لأن المقل ينكر الأجر والجيلة لم عليه
 دين موجب وخاف الكذب أو حلوله بأفراه أن يقول هو حال
 أو مؤجل فإن قال حال أنكره ولا حرج عليه زيلعي ولا يؤخذ ضامن
 الدرك إذا استحق المبيع قبل القضا على البائع بالثمن إذ يجزئ الاستحقاق
 لا تنقص البيع على الظاهر كما مر ومع ضمان الخراج أي الموظف في كل
 سنة وهو ما يجب عليه في الذمة بفريضة قوله والرهن به إذا الرهن
 بخراج المقاسمة باطل نهر على خلاف ما اطلقه في البحر ونحوه زيلعي
 الرهن في كل ما يجوز به الكفالة بجامع التوثيق منقوض بالدرك
 لجواز الكفالة به دون الرهن وكذا النوايب ولو غير حق كجبايات
 زمانها فإنها في المطالبة كالديون بل فوقها حتى لو أخذ من الأكارفله

الرجوع على مالك الأرض وعليه الفتوى صدر الشريعة وأثره المصنف وابن
الكحال وفيه شمس الأئمة بما إذا أمر به طاعا فلو مكرها في الأمر لم يعتبر من
بالرجوع ذكره الأكل وقالوا من قام بشئ ريعها بالعدل اجر وعليه فلا يفسد
حيث عدل وهو نادر وفي وكالة البرازية قال لرجل خلصني من مصادرة
الوالي او قال الأسير ذلك فخلصه رجع بلا شرط على الصحيح قلت وهذا يقع
في ديارنا كثيرا وهوان الصوابا شئ يمسك رجلا ويحبسه فيقول الآخر
خلصني فخلصه بمبلغ فحينئذ يرجع بغير شرط الرجوع بل بمجرد الأمر قد بركنا
بخط المصنف على ما تمنا فليحفظ والقسمه اى النصب من النيابة وقيل هي
النيابة الموظفة وقيل غير ذلك وايضا مكان قال الكفالة بها صححة صدر
الشريعة قال رجل آخر اسلك هذا الطريق فانه امن فسلك واخذ ماله لم يضمن ولو
قال ان كان نحوفا واخذ ماله فانا ضامن والمسئلة بما لها ضمن هذا وارد على ما عده
بقوله ولا تمتح بجهالة المكفول كما في الشر بتلايه والاصل ان المغرور انما
يرجع على الغاراذ احصل الغرور في ضمن المعاوضة او ضمن الغارضة السلا^{مة}
للمغرور يضاد رور وقامه في الاشياء ومرف المراجعة فروع ضمان الغرور
في الحقيقة هو ضمان الكفالة للكفيل منع الاميل من السفلو وكفالاته حالة
يخلصه منها باداء او ببراء وفي الكفيل بنفس يرد اليه كما في الصغرى اى
لوجاره من قام عن غيره بواجب بامر رجع بما دفع وان لم يشترطه كالأمر بالانفا^ق
عليه وبفضاء دينه الا في مسائل امره بتعويض عن هبة وباطعام عن كفارة
وباداء زكاة ماله وبيان بهب فلانا عنى الغاف كل موضع يملك المدفوع اليه
المال للدفع اليه مفاعلا يملك مال فان المأمور يرجع بلا شرط والا فلا ر^م

في وكالة السراج والكل من الاشياء وفي الملتقط الكفيل المختلعة بمالهاع الزوج
من الدين لا يبرأ بجدد النكاح بينهما ثوب غاب عن الدلال لضمان عليه ولو
غاب عن صاحب الخافوت وقد ساوم وانفقا على ثمن فعليه قيمة الثوب ولو
طاف به الدلال ثم وضعه في حانوت فذلك ضمن الدلال بالاتفاق ولا ضمان على
صاحب الخافوت عند الامام لانه مودع المودع دلال معروف في يده ثوبين
انه مسروق فقال رددت على الذي اخذت منه برى ولو قال طالب غريمي في
مصر كذا فاذا اخذت ما لي ذلك عشرة منه يجب اجر المثل ليزاد على عشرة ملتقط
وافتب بان ضمان الدلال والسمسار الثمن للبائع باطل لانه وكيل بالاجر وذكرنا
ان الوكيل لا يبيع ضمانه لانه يصير عاملا لنفسه فيلحق بفائدة ذكر الطرسوسي
في مولف له ان مصادرة السلطان لارباب الاموال لا تجوز الاجمال بيت المال مستند
بان عمر بن عبد الله تعالى عنه صادر ابا هريرة انتهى وذلك حين استعمله على الجح
ثم عزله واخذ منه اثني عشر الفا ثم دعاه للعمل فابى رواه الحاكم وغيره واراد
بجمال بيت المال خدمته الذين يخبنون امواله ومن ذلك كنبته اذا توسعوا
في الاموال لان ذلك دليل على خيانتهم ويلحق كنبه الاوقاف ونظارها اذا
توسعوا ونظاها انواع اللهو وبنوا الاساكف فللحاكم اخذ اموالهم منهم
وعزله فان عرف خيانتهم في وقف معين رد المال اليهم والارضه في بيت المال
نهو مجرورة التخيض لو كفل الحال موجلا تاخر عن الاميل ولو فرضا لان الدين
واحد قلت وقد منا انها حيلة تاجيل القرض وسبجي ان للمدبون السفر قبل
حلول الدين وليس للداين منعه ولكن يسافر معه فاذا حل منعه ليوفيه وانما
ابو يوسف رحمه الله اخذ كفيل شهر الامراء طلبت كفيلة بالنفقة لسفر الزوج عليه

الفتوى وقاس عليه في المحبط بقية الديون لكنه مع الفارق كما في شرح الوهبانية
للشربل إلى كون المنظومة المحببة لو قال مديون مراده السف وأجل الدين
عليه ما اشق وطلبت التكفيل قالوا يلزم عليه اعطاء كفيل يعلم لو حبس
الكفيل قالوا جازله إذا أراد حبس من قد كفله لأنه قد كان ذا الأجله حبس
فلجازه بفعله ثم الكفيل إن تمت قبل الأجل لا شك أن الدين في ذالمحال حل
عليه فالوارث إن أداه لم يرجع به من قبل ما التاجيل ثم باب كفالة الرقيق
دين عليهما للأخري إن اشترى منه عبدا بما ية وكفل كل صاحبه بأمره جاز ولم يرجع
على شريكه إلا بما أداه زائدا على النصف لرجحان جهة الأصالة على النيابة ولأنه لو
رجع بنصفه لأدى إلى الدور در وان كفلا عن رجل بشيء بالتعاقب بأن كان
على رجل دين فكأن عنه رجلان كل واحد منهما بجميعه منفذا ثم كفل كل من الكفيلين
من صاحبه بأمه بالجمع وبهذه القيود خالفت الأولى فما أدى أحدهما رجع بنصفه
على شريكه لكون الكل كفالة هنا أو يرجع إن شاء بالكل على الأسير لكونه كفيلا
بالكل بأمه وإن أبرأ الغالب أحدهما أخذ الغالب الكفيل الآخر بكتله بحكم كفالته
ولو اتفق المفاوضان وعليهما دين أخذ الغريم أيا شاء منهما بكل الدين لنفسهما
الكفالة كما مر ولا رجوع على صاحبه حتى يودي أكثر من النصف لما مر كتاب عبية كتاب
واحدة وكفل كل من العبدین عن صاحبه مع استخسانا وجنشد فما أدى أحدهما
رجع على صاحبه بنصفه لاستوائهما ولو اعتق المولى أحدهما والمستد بماله مع وأخذ
أيا شاء منهما بمحضه من لم يعفقه فالمعتق بالكفالة وأخر بالأصالة فإن أخذ المعتق
رجع على صاحبه لكفالته وإن أخذ الآخر بالأصالة وإذا كفر شخص عن عبدا مالا
موصوفا بكونه لم يظهر في حق مولاه بل في حقه بعد عفته كما مر في إنزال واستغفر واستل

وربعة فتوى المال المذكور حال وان لم يسمه اى الحلول لحلوله على العبد وعمل
 مطالبته لعشرته والكفيل غير معسر ويرجع بعد عتقه لوباء امره ولو كفل موجلاً ناجلاً
 كما مر ادعى شخص رقية عبد فكفل به رجل فمات العبد المكفول قبل تسليمه فبطل
 الادعى انه كان له ضمن الكفيل قيمته لجوازها بالايمان المضمونة كما مر ولو ادعى على عبد
 ما لا تكفل بنفسه اى بنفس العبد رجل فمات العبد برى الكفيل كما مر في الحر والكفل
 عبد غير مدبوك مستغرق عن سيده بامر جاز لان الحق له فاذا عتق فاداه او كفل
 سيده عنه بامر فاداه ولو بعد عتقه لم يرجع واحدهما على الآخر لانقاذها غير جوبة
 للرجوع لان كل منهما لا يستوجب ديناً على الآخر فلا تنقلب موجبة له بعد ذلك كما لو
 كفى رجل عن رجل بغير امره فبلغه فاجاز الكفالة لم تكن الكفالة موجبة للرجوع لما
 قلنا وقالوا فائدة كفالة المولى عن عبده وجوب مطالبته بايفاء الدين من سائر
 امواله وفائدة كفالة العبد عن مولاه تعلقه اى الدين برقبته وهذا لم يثبت
 المصنف متناً في شرحه والله تعالى اعلم كتاب الحوالة هي لغة النقل وشرعاً نقل الدين
 من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه وهل تجب البراءة من الدين المصحح نعم فتح المدبوك
 محيل والدين محتال ومحتال له ومحال له ويزاد خامس وهو حويل فتح من
 يقبلها محتال عليه ومحال عليه فالفرق بالصلة وقد تخذف من الاول والمال محال له
 والحوالة شرط للصحة رضى الكل لا خلاف الا في الاول وهو المحيل فلا يشترط على المختار
 شرباً لا لبنه عن البرهان بل قال ابن الكمال انما شرطه القدورى للرجوع عليه فلا
 اختلاف في الرواية لكن استظهر الاكمل ان ابتدائها ان من المحيل شرط ضرورة ولا
 لاواراد بالرضى القبول فان قبولها في مجلس الايجاب شرط الانقضاء بحج من البدائع
 لكن في الددد وغيرها الشرط قبول المحتال ونائبه ورضا الباقيين لاحضورها وافر

للمصنف وتعمد الدين العلوم لا العبد زاد في الجرم ولا في الحقوق انتهى وبه عرف ان
 حوالة الغازي بحقه من غيبة محرز لا تفصح وكذا حوالة المستحق بمعلومه في الوقف
 على الناظر ثم قال بعد ورفق بين وهذا في الحوالة المطلقة ظاهر واما المقيدة في
 البحران مال الوقف في يد الناظر ينبغي ان تفصح كالحالة على المودع والا لانا مطالبة
 انتهى ومقتضاها محتمل بحق الغيبة وعندى فيه تردد وبرى المجمل من الدين والمطالبة
 جميعا بالقبول من المحتال للحوالة فلا يرجع المحتال على المجمل الا بالنوى بالنصر
 وبمد هلاك المال لان براته مفيدة بسلامة حقه وفيه في البحران لا يكون
 المجمل هو المحتال عليه ثانيا وهو باحد امرين ان يحمّد المحال عليه الحوالة وبخلاف الثانية
 له اى المحتال والمجمل او بموت المحال عليه مفلسا بغير عين ودين وكفى وقال بهما
 وبان فلسه الحاكم ولو اختلفا فيه اى في موته مفلسا وكذا في موته قبل الادا وبعد
 فالقول للمحتال مع يمينه على العلم بتسكه بالامل وهو العسرة زبلي وقيل القول
 للمجمل بيمينه فتح طالب المحتال عليه المجمل بما اى بمثل ما احواله مدعيان فضاء به
 بامر فقال المجمل انما املت بدين ثابت بل عليك لم يقبل قوله بل ضمن المجمل مثل
 الدين للمحتال عليه لا نكاره وقبول الحوالة ليس اقرارا بالدين لصحتها بدونه
 فان قال المجمل للمحتال املتك على فلان بمعنى وكنت لتقبضه له فقال للمحتال
 بل املتني بدين بل عليك فالقول للمجمل لانه منكر ونقد الحوالة يستعمل في الوكالة
 احوال بماله عند زيد حال كونه ودبعة بان اودع رجلا الفانم احوال بها غريمه
 صحت فان هلكت الدبعة برى المودع واعاد الدين على المجمل لان الحوالة مفيدة
 بها بخلاف المقيدة بالمقصوب فانه لا يبرأ لان مثله بخلافه وتعمد ايضا بدين خاص
 فصارت الحوالة المقيدة ثلاثا اقسام وحكمها ان لا يملك المجمل مطالبة المحتال عليه

ولا المحتال عليه دفعا للمحيل مع ان المحتال أسوة لغرماء المحيل بعد موته بخلاف الحوالة
المطلقة كما بسطه خسرو وغيره بإع بشرط ان يحيل على المشتري بالثمن غريبا له
اي للبايع بطل ولو باع بشرط ان يحال بالثمن مع لانه شرط ملايم كشرط الجودة
بخلاف الاول دي المال في الحوالة الفاسدة فهو بالخيار ان شاء رجع على المحتال
الفايض وان شاء رجع على المحيل وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق بزيادة
وفيها من صور فساد الحوالة ما لو شرط فيها الاعطاء من ثمن دار المحيل مثلا لجزء
عن الوفا بالملتزم نعم لو اجاز له جاز كما لو قبلها المحتال عليه بشرط الاعطاء من ثمن داره
ولكن لا يجبر على البيع ولو باع يجبر على الاداء لا يبيع عندنا فلو قال ضمنت بمالك
على فلان علما ان اهلك به على فلان الم شهر انصرف التاجيل الى الدين لانه لا يبيع تاجيل
عند الحوالة بحر من المحيط وكرمت السفينة بضم السين ونفتح ونفتح التاء وهي اقراض تستقو
خط الطريق فكانه احوال الخط المتوقع على المستقرض فكان في معنى الحوالة وقالوا اذا
لم تكن المنفعة مشروطة ولا متعارفة فلا باس فرع في النهر والبحر عن صرف الزانية
ولو ان المستقرض وهب منه الزايد لم يجز لانه مشاع يحمل القسمة ولو توكل المحيل
عن المحتال بقبض دين الحوالة لم نصح ولو شرط المحتال الضمان على المحيل مع وبطال
اي اشاء لان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كالفخانة وفيها من النافذ لو غاب
المحال عليه ثم جاء المحال وادعى وجوده المال لم يصدق وان برهن لان المشهود عليه
غائب فلو حاضرا ومجد الحوالة ولا يبينه كان القول له وجعل وجوده فسحا فرع
الاب والوصي اذا احتال بما للميتيم فان كان خبر اليتميم بان كان للثالث ايم مع حبة
والا لم يجز كما في مضاربة الجوهر قلت ومفاده عدم الجواز لو تساوبا وتقاربا به
جرم في الخانية والوجه له لانه حينئذ اشتغال بما لا يفيد والعقود انما شرعت

للفايدة انتهى كتاب القضاء لما كان أكثر المنازعات تقع في الدبرن والمبايعات
 اعقبها بما يقطعها وهو بالمد والقصر في الحكم وشرعا فصل الخصومات وقطع
 المنازعات وقبل غير ذلك كما بسطه في المطولات واركانه ستة على ما نظمها ابن
 القرس بقوله اطلق كل قضية حكيم ست بلوح بعدها التحقيق حكم ومحكوم به
 وله ومحكوم عليه وحاكم ومطريق واهله اهل الشهادة اي ادائها على المسلمين كذا في الحوائش
 السعدية ويرد عليه ان الكافر يجوز تعليده القضاء ليحكم بين اهل الذمة ذكره الزيلعي
 في النكيم وشرط اهليتها شرط اهليته فان كلا منهما من باب الولاية والشهادة اقوى
 لانها ملزمة على القاضى والقضاء ملزم على الخصم فلذا قيل حكم القضاء يستقي من حكم الشا-
 هدين كمال والناسق اهلها فيكون اهل له لكنه لا يقلد وجوبا وبأشتم مقلده كقابل
 شهادته به يفتى وقيد في القاعدة بما اذا غلب على ظنه صدقه فلم يحفظ درر واستثنى
 الثاني الناسق والجهل والبره فانه يجب قبول شهادته بزاوية قال في النهر وعليه فلا
 ايضا بوليته حيث كان كذلك الا ان يفرق بينهما انتهى قلت سيجي تضعيفه فراجع في
 معروضات المفتى ابد السعوي لما وقع التساوى في قضاة زماننا في جود العدالة فظاهر
 ورد الامر بتقديم الافضل في العلم والديانة والعدالة والعد ولا يقبل شهادته
 على عدوه اذا كانت دينوية ولو قضى القاضى بها لا ينفذ ذكره يعقوب باسا فلا يفتح
 قضاة عليه لما اقر بان اهل اهل الشهادة قال الله به افق مفتي مصر شيخ الاسلام
 امين الدين بن عبد العال قال وكذا سجد العد ولا يقبل على عدوه ثم نقل عن شرح
 الوهبانية انه لم يرفعلها عندنا وينبغي النفاذ لو القاضى عدلا وقال ابن وهب
 بخلاف ان يعلمه لم يجر وان بشهادة العدو لم يحضر من الناس جازا انتهى قلت
 واعتمد القاضى محب الدين في منظومته فقال ولو على عدوه قاض حكم * ان كان

ولا سيو ذلك وإبرم واختار بعض العلماء وفضلا ان كان بالعلم قضا فقبلا
وان يكن بمحض من الملا وبشهادة العدول قبل ان تلت لكن نقل في البحر والعيني والبلع
والمص وغيرهم عند مسئلة التقليد من الجائز عن الناصح في تهذيب ارب القاضى للحنفى
ان من لم ينجز شهادته لم ينجز قضاؤه ولو لم ينجز قضاؤه لم يعتد على كتابه انتهى
وهو صريح او كما صرح فيما اعتمد المصنف كما لا يخفى فليعتد وبه افتى محقق الشافعى
الرملى ومن خطه نقلت انه لو نضى عليه ثم اثبت عداوته بطل قضاؤه يلحقه
وفي شرح الوهبانية للشرينبلاى ثم نشبت العداوة بخو ذنف وجرح وقتل
ولى لا يخاصمه نعمه تمنع الشهادة فيما وقعت فيه الخاصمة كشهادة وكيل فيما
وكل فيه ودعى وشريك والفاسق لا يصلح مقنيا لان الفتوى من امور الدين
والفاسق لا يقبل قوله في البيانات ابن ملك زاد العيني واختاره كثير من المناصرين
وبه جزم صاحب المجمع في مثله وله في شرحه عبارات بليغة وهو قول الامة الثلاثة
وظاهر ما في الخبر ان لا يحمل استفتاؤه اتفاقا كما بسطه المصنف وقيل لا يصلح وبه
جزم في الكثر لانه يجتهد حذار نسبة الخطأ والخلل فاشتراط اسلامه وعقله وشروط بعضهم
ينقله لاحيته وذكرته ونقته فيهم افتاء الاخرى لانقضاؤه ويكتفى بالاشارة منه لامن
القاضى للزوم صبغة مخصوصة كحكمت والفتى بعد دعوى صحيحة واما الاطرش
فهو من يسمع الصوت القوى فالأصح الصحة بخلاف الأهم وبفتى القاضى ولو في
مجلس القضاء وهو الصحيح من لم يخاصم اليه فغيره ويستفيض بأخذ القاضى كالمفتى يقول
ابن حنيفة على الاطلاق ثم يقول ابو يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن ابن زياد
وعبارة النهر ثم يقول الحسن فنية وهو الأصح منيه وسراجيه وصحيح في الحامى
اعتبار قوة المدرك والاول اضبط نهر ولا يجبر اذا لم يكن مجتهد بل المقلد متى خالف

معتمد مذهب لا ينفذ حكمه وينقض هو المختار للفتوى كما بسطه المصنف في فتاونه وغيره
وقد مناه أول الكتاب وسيجي في التمهيد في بيان موضع القول الرأى فيه للفاضل
فالمراد فاضله ملكة الاجتهاد انتهى وفي الخلاصة وانما ينفذ الفضل في المجتهد فيه اذا
علم انه مجتهد فيه والا فلا واذا اختلف مغنيان في جواب حادثة اخذ بقول افعهما
بعد ان يكون اوعهما سراجية وفي المتنق واذ اشكل عليه امر ولاوى له فيه شاور
العلماء ونظرا حسن اقوالهم وقضى بما رآه صوابا لا بغيره الا ان يكون غيره اقوى من
الفقه ووجه الاجتهاد فيجوز ترك رأيه بتركه ثم قال وان لم يكن مجتهدا فعليه
تقليدهم واتباع رأيهم فاذا انقضت مجملاته لا ينفذ حكمه المصير شرط لنفاذ القضاء ^{في} ظاهرا
الرواية وفي رواية النوادر لا ينفذ في القرى وفي عقار لا في ولايته على الصحيح خلاصة
وبه يفتى بزازية اخذ القضا برشوة للسلطان او لقومه وهو عالم بها او بشفاعته
جامع الفصولين وفتاوى ابن نجيم اوارثته هو واعوانه بعلمه شرعا لا لية وحكم
لا ينفذ حكمه ومنه ما لو جعل لوليه مبلغا في كل شهر ياخذ منه ويفوض اليه قضاء
فاحية فتاوى المصنف لكن في الفتح من قلد بواسطة الشفع لو كان ثلثا احتسابا ومثله
في البرازية بزيادة وان لم يحمل الطلب بالشفعاء ولو كان عدلا لنفسه ياخذ بغيرهما
ونخصها لانها المعظم استحق الغزل وجوبا وقيل يغزل وعليه الفتوى ابن كمال وابن
الملك وفي الخلاصة عن النوادر لو فسق او ارتد او عصى ثم صلح وابصر فهو على قضائه ^{نفسه}
في نسقه ونحوه باطل واعتمد في الفتح والجم والفتاوى في الامارة والسلطنة على عدم
الانغزال بالفسق لانها مبينة على القهر والغلبة لكن في اول دعوى الخيانة الواجب
كالقاضي فلينظر وينبغي ان يكون موثوقا به في عفانه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه
بالسنة والاثار ووجه الفقه والاجتهاد شرط الاولوية لغذره على انه يجوز

خلوا الزمن عنه عند الأكثر من تجميع تولية العاصي ابن الكمال وبحكم بفتوى غيره لكن
 في إيمان البرازية المفتى بفتوى بالديانة والقاضي بفتوى بالظاهر وان الجاهل لا يمكنه
 القضاء بالفتوى ايضا فلا بد من كون الحاكم في الدماء والفروج عالمات الكليات
 الاحمر وابن الكبريت الاحمر وابن العلم ومثله فيما ذكر المفتى وهو عند الاموليين
 المجتهد اما من يحفظ اقوال المجتهد فليس بمفتى وفتواه ليس بفتوى بل هو نقد
 كلام كاسطة ابن الهمام ولا يطلب القضاء بقلبه ولا يسأله بلسانه في الخلاصة ^{باب}
 الولاية لا يولي الا اذا تعين عليه القضاء وكانت التولية مشروطة له او ادعى ان
 العزل من القاضي الاول بغير حجة نرفال واستحب الشافعية والمالكية طلب القضاء من
 الذكر نشر العلم ويختار المقلد الا قد والاولى به ولا يكون قضا غلبا جازا عني ^{لانه}
 خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي اطلاق اسم خليفة الله خلاف تناوخانية وكره
 تحريما التقليد واخذ القضاء من خاف الجحيف اى الظلم والعجز يكفي احدهما في الكرا ^{وة}
 ابن كمال وان تعين له او امانه لا يكره فتح ثم ان انخصر فرض عيننا والا كفاية بحسب
 والتقليد رخصة اى مباح والترك عزية عند العامة برازية فالاولى عدده وتحريم
 على غير اهل الدخول فيه قطعاً من غير تردد في الحومة ففيه الاحكام الخمسة ويجوز
 تقليد القضاء من السلطان العادل والجار ولوكا فزاد ذكره مسكين وغيره الا اذا
 كان يمنعه عن القضاء بالحق فيجزم ولو فقد وال لغلبة كفار وجب على المسلمين
 تعيين وال وامام الجمعة فتح ومن سلطان الخوارج واهل البغي واذا جمعت
 التولية مع العزل واذا رفع قضاء الباغي الى قاضي العدل نفذه وقيل لاويه جزم
 الشامي واذا تقلد طلب ديوان قاض قبله بعين السجلات ونظر في حال المحبوسين
 في سجن القاضي واما المحبوسين في سجن الوالي فعلى الامام النظر في احوالهم فن

لزمه الادب ادبه والا اطلقه ولا يبيت احد في قيد الارجل مطلوباً بدم ونفقة من
 يسر له مال في بيت المال بحر فمن اقر منهم بحق واقامت عليه بيعة الزينة الحسن كره
 مسكين وقبل الحق والانا دى عليه بقدر ما يرى ثم يطلقه بكفيل بنفسه فان اقر نادى
 عليه شهر اثم اطلقه وعمل في الودائع وغلات الوقف بيعة واقرا دى البد ولم يقبل
 الوالي بقول المعزول في الفخامة بالرعايا شهادة الفرد لا تقبل خصوصاً بفعل نفسه درر
 ومضاده رد ها ولومع اخر نزلت لكن اقرى القارى الهذابة بقولها وتبعه ابن نجيب فثبته
 الا ان يقر ذواليدانة اى المعزول سلمها اى الودائع والغلات اليه فيقبل قوله فيها
 انها الزبدا لا اذا بدا ذوالهد بالاقرار للغير ثم اقر بتسليم القاضى اليه فاقر القاضى بانها
 لآخر فيسلم للمقر له الاول وبعض المفقضته او بمنزله للقاضى باقراره الثاني يسلمه
 لمن اقر له القاضى ويقضى في المسجد ويختار مسجداً في وسط البلد يسير الناس
 ويسمونه برا القبله كخطيب ومدرس خانية واجرة المحضر على المدعى هو الاصح مجرى
 البرازية وفي الخانية على المتمرد وهو العجيج وكذا السلطان والمفتى والفقهاء آو ذاب
 ويأذن عموماً ويرد هدية التنكير للتقبل ابن كمال وهو ما يعطى بلا شرط اعانة بخلاف الرشوة
 ابن ملك ولو نادى المهدى بالرد يعطيه مثل قيمتها خلاصة ولو نذر الرد لعدم
 او بعد مكاته وضعها في بيت المال ومن خصوصياته عليه افضل الصلاة والسلام ان
 هداياه له تشار خانية ومضاده انه يسر للامام قبول الهدية والام تكن خصوصية وفيها
 يجوز للامام والمفتى والواعظ قبول الهدية لانه انما يهدى للعالم لعله بخلاف القاضى الامن
 ارجع السلطان والباشا اشباه وبحر وقرينة الحرم او ممن جرت عادته بذلك بقدر عادته
 ولا خصوصية لها درر ويرد اجابة دعوة خاصة وهي التي لا يتخذها صاحبها لولا خصوصية
 القاضى ولو من محرم ومعتاد وقيل وفي كالهدي وفي السراج وفيه من المحرم ولا يرد

خصم غير معتاد ولو عامة للتهمة ويشهد الجنانة ويعيد المريفان ان لم يكن لهما ولا لهما
 دعوى شريلا ليه عن البرهان ويسوى وجوبا بين الخصمين جلوسا واقبالا واشاراة
 ونظرا ويمنع عن مسارة احدهما والاشارة اليه ورفع صوته عليه والضحك ووجه
 وكذا القيام له بالاولى وضيافته نعم لو فعل ذلك معهما معا جاز نه ولا يمزح في
 مجلس الحكم مطلقا ولو غيرهما لذهاية بمهاينة ولا يلقنه حجة وعن الثانية لا بأس
 به بجني ولا يلقن الشاهد شهادته واستحسنه ابو يوسف فيما لا يستفيد به زيادة
 علم والضوى على قوله فيما يتعلق بالقضا الزيادة بجرته بزازية وذو الولوالجه حكى ان ابا
 يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم اني لم امل الا احد الخصمين حتى بالقلب الا في خصوصية
 نراي مع الرشيد لم اسو بينهما وقضيت على الرشيد ثم بكى انتهى قلت ومفاده ان
 القاضي يفتي على من ولاه وفي الملتقى ويصح لمن ولاه وعليه ويسجي فروع في البدائع
 من جملة ادب القاضي انه لا يكلم احد الخصمين بلسان لا يعرفه الاخر وفي التارخانية
 والاحوط ان يقول للخصمين احكم بينكما حتى اذا كان في التقليد خلل بصيركما بحكمكما
 فقي بحق ثم امره السلطان بالاستيناف بمحضر من العلماء يلزمه بزازية طلب المفتي عليه
 نسخة السجل من المفتي له يعرضه على العلماء اهو صحيح ام لا فامتنع الزمة الثاني
 بذلك جواهر الفتاوى وفي الفتح متى امكن اقامة الحق بلا ايفاء وصدور كان اوله
 وهل يقبل قصص الخصوم ان جلس القاضي لا والاخذها ولا ياخذ بما فيها الا اذا ^{تم}
 بلغه ضربا انتهى فصل في المجلس هو مشروع بقوله تعالى وينفوا من الارض
 وجلس عليه افضل الصلاة والسلام رجلا بالتهمة في المسجد وحدث السجين على
 رضى الله عنه بناء من نصب سماء نافعا فنقبه للصوم فبنا غيره من مدر وسماء
 نحيسا بفتح الباء وكسر موضع التحسيس وهو التذليل وفيه يقول على رضى الله تعالى

عنه قال الأتراي كيسا مكيسا بنيت بعد نافع مخيسا اخصنا حينا وامينا كيسا
 مفتة اوم يكون موضع ليس فيه فراش ولا وطاء ليفجر فيونه ومفاده انه لو جئ له به
 منع منه ولا يمكن احدا ان يدخل عليه للاستيناس الا اقراره وجيرانه لاحتياجه
 للمشاورة ولا يمكنون عنده طويلا ومفاده ان زوجته لا تجلس معه ولو هي الحابسة له
 وهو الظاهر في الملتقى يمكن من وطئ جاريته لوفيه خلوة ولا يخرج لجمعة ولا جماعة
 ولا حج فرض غيره اولى ولا حضور جنازة ولو كان بكفيل زبلي وفي الخلاصة يخرج بكفيل
 لجنازة اصوله وفروعه لا غيرهم وعليه الفتوى ولومرض مرضا اضناه ولم يجد من يجده
 يخرج بكفيل والا لابه نفق ولا يخرج لمعالجة وكسب بل لا يكتسب فيه ولوله دين اخرج
 لهما ثم يجلس خانية ولا يضرب الجوس الا ثلاثا اذا امتنع عن كفارة الظهار والاتقان
 على قربة او القسم بين شائه بعد وعظه والضايط ما يفوت بالتاخير لا الحلف اشباه
 قلت ويزاد ما في الوهبانية وان فريضرب دون قيد تاديبا وتطمين باب الجبس
 في العنت يذكر ولا يفعل الا اذا خاف فراره فيقيد ويحمله يخجن للصوم وهل يطمين
 الباب الراي فيه للقاضي بزازية ولا يجرد ولا يواجر وعن التائب بوجره لقضاء دينه ولا
 بقاء بين يدي صاحب الحق امانته ولو كان ببلدة لا قاضي فيها لازمه ليلا ونهارا حتى
 يأخذ حقه جواهر الفناوى وتعين مكانه اى مكان الجبس عند عدم ارادة صاحب الحق
 للقاضي الا انه اطلب المدعى مكانا اخر فيجيبه لذلك قنية وافق المصنف تبع القاري
 الهداية بان العبرة في ذلك لصاحب الحق لا للقاضي انتهى وفي النهى وينبغي ان لا يجاز
 لو طلب حبسه في مكان للصوم ونحوه قرع في البحر عن المحيط ويجعل للنساء سجن على
 نساء اللقنة فاذا ثبت الحق للمدعى ولودانقا وهو سدس درهم ببينة عجل حبسه
 بطلب المدعى لظهور المطلب بانكاره ولا يثبت بينة بل باقرار لم يعجل حبسه بل يامر

بالادافان اجبسه وعكسه السرخسى وسوى بينهما في الكنز والدرر واستحسنه
الزليعي والاول مختار الهداية والوفاية والجمع قال في البحر وهو المذهب عندنا انتهى
قلت وفي منية المفتي التوجيهية يجس في اول مرة بالاقترار يجس في الثانية والثالثة
دون الاولى فليكن التوفيق ويجس المديون في كل دين هو بدين مال او ملتزم بعقد ^{ولو}
وجمع وملتقى مثل الثمن ولو لمنفعة كالاجرة والقرض ولو لذى والمهر المجل وما
لزمه بكفالة ولو بالدرك او كفيل الكفيل وان كثروا بزيادة لانه التزمه بعقد كالمهر وهذا
هو المعتد خلافا لفتوى فاضلخان لتقديم المتون والشروح على الفتاوى بحر فيلحفظ
نعم عده في الاختيار كبديل الخلع هنا خطأ ظاهر فتنبه وزاد الفلاح نسي انه يجس ايضا
في كل عين يفدر على تسليمها كما لعين المغصوبة لا يجس في غيره اى غير ما ذكر وهو تسع ^{مؤيد}
خلع ومغصوب ومثلث ودمعد وعق حظ شريك وارث جنابة ونفقة قريب زوجة
ومهر وموجل قلت ظاهره ولو بعد طلاق وفي نفقات البرازية ثبت اليسار بالاجبار هنا
بجلائن ساير المديون لكن افنى ابن نجيم بان القول له بيمينه ما لم يثبت غناه فراجع لو
اختلفا فقال المديون ليس بدين مال وقال الدان انه من متاع فالقول للمديون ما
لم يبرهن ربا الدين طر سوسى بخنا وافرده في النهر فرع لا يجس في دين موجب وكذا لا يمنع من
السفر قبل حل الاجل وان بعد وله السفر معه فاذا احل منعه منه حتى يوفيه بدائع وقدمناه
في الكفالة ان ادعى المديون الفقر اذ الاصل العسرة الا ان يبرهن عزمه على خناه
اى قدرته على الوفاء ولو باقتراض او تقاضى عزمه فيجسه بعقد بما رآى ولو
بوما هو الصحيح بل في شهادات الملتقط قال ابو خبيفة اذا كان المهر مرفقا بالعسرة
لم اجبسه وفي الخمانية ولو فقه ظاهره سال عنه عاجلا وقيل بينته على افلاسه
وخلى سبيله نهر وفي البرازية قال المديون حلفه لانه ما يعلم اذ معسر اجابه القاضى

فان حلف حبسه بطلبه وان نكل خلاه واقره المصنف وغيره قلت قد منا ان الراى من له
ملكه الاجتهاد نفسه ثم بعد حبسه بما يراه لوجاله مشكلا عند القاضى والمعدن
بما ظهري واعتمده المصنف سال عنه احتياطالا وجوبا من جبرانه وبكنى عدل
بغيبه دابن ولما المستور فان وافق قوله راى القاضى عمله والا لانفع الوسائل
بمحا ولا يشترط حضرة الخصم ولا لفظ الشهادة الا اذا تنازعنا في اليسار والاعسار فستأ
قلت لكنها بالاعسار لنفع وهي ليست بحجة ولذا لم يجب السؤال انفع الوسائل فستأ
فان لم يظهر له مال خلاه بلا كفيل الا في ثلاث مال ينم ووقف واذا كان الدابن
غائبا ثم لا يحبس ثانيا الاول ولا غيره حتى يثبت عزمه غناه بزانية وفي الغيبة
برهن المحبوس على افلاسه فاراد الدابن الملاقاة قبل تغليسه فعلى القاضى القضاء
حتى لا يعيده الدابن ثانيا فرع احضر المحبوس الدين وغاب ربه يريد تطويل حبسه
ان علمه وقدره اخذ او كفلا وخلاه خانية وفي الاشياء لا يجوز اطلاق المحبوس
الابرصا خصمه الا اذا اثبت اعساره او احضر الدين للقاضى في غيبة خصمه ولو قال
من يراد حبسه ابيع عرضي وانقضى ديني اجله القاضى يومين او ثلاثة ايام ولا يحبس
لان الثلاثة مدة ضربت لابلاء الا عذار ولوله عقار يحبس اى لبيعه ويقضى الدين
الذى عليه ولو ثبت قبلل بزانية وسبى نمامة في الحجر ولم يمنع غرامة على الظاهر
فيلازمونه نهائلا لابلاء الا ان يكتب فيه ويستاجر المرأة امرأه لازمها قنينة فرج
لواختار المطلوب الحبس والمطالب الملازمة ففي حى الهداية بخير الطالب الا لضرورة
وكلفه في التمازية بكفيل بالنفس وللطالب ملازمته بلا امر قاض لومقر المحفنه
ولا قبل برهانه على افلاسه لقيامها على النفي وصحة عزمي زاده وصح غيره قبولها
والمعول عليه رايه كما مر فان علم اعساره قبلها والا انهر فليحفظ وبينه يساره اخذ

من بيئته أعساره بالقبول لأن اليسار عارض والبيئات للاثبات نعم لو بين سبب أعساره وشك
به فقدم اثباتها امر عارضاً تتجشأ واعتمد في النهوض في القضية ان لم يبينوا مقدار ما يملك
قبلت والام لم يكن قبولها لانها قامت للمحبوس وهو منكروا البيئته من قامت المنكر
لا تقبل وابدحسب الموسر لانه جزاء الظلم قلت وسيجي في الحجة انه يباع ماله لدينه عند
ربه بفني وجيش فلا يتايد حبسه فنسبه ولا يحبس لما مضى من نفقة زوجته وولده
اذا ادعى الفقد وان قضى بها لانها ليست بملك مال ولا زمنه بفقد على ما مر من لو برهنت
على يساره حبس بطلبها بل يحبس اذا برهنت على يساره بطلبها كما لو اني ان ينفق عليها
او على اصوله وفروعه فيحبس احباً لهم محنت وهل يحبس المحرمه لو ابي له امر وظاهر
تقيدهم لكن ما مر عن الاشياء لا يضرب المحبوس الا في ثلاث يفقه فتامل عند
الفتوى وسيجي حبس الولي بدين الصغير لا يحبس اصل وان علا في دين فرعه بل
بفني القاضى بينه من عين ماله او قيمته والصحيح عندهما بيع عقاره كمن قوله مح
فلحفظ ولا يتخلف قاض نائباً الا اذا فوض اليه صريحاً كقول من شئت او دالة
كجعلتك قاضى القضاة والدالة هنا اقوى لان في الصريح المذكور يملك الاستخلاص
لا الغزل وفي الدالة بملكهما كمن قوله ول من شئت واستبدك واستخلف من شئت
فان قاض القضاة هو الذي يتم فيهم مطلقاً تقليداً وغزلاً بخلاف الماء وباقا
الجمعة فانه يستخلف بلا تفويض للاذن دالة ابن ملك وغيره وما ذكره من خلاص
قال في الجلا اصله وانما هو فهم فهمه من بعض العبارات وقد مر في الجمعة نائب
القاضى المفوض اليه الاستنابة فقط لا الغزل نائب عن الأصل وهو السلطان وجيشه
فلا يملك ان يغزله القاضى بغير تفويض منه للغزل ايضا كوكيل وكيل وكذا لا يغزله
ايضا بغزله ولا بموته ولا بموت السلطان بل يغزله ويعلو وعيني وابن ملك وغيرهم

في الوكالة واعتمده في الدرر الملتقى وفي البرازية وعليه الفتوى وتماه في الاشياء وفي
 فتاوى المصنف وهذا هو المعتقد في المذهب لا ما ذكره ابن الفرس لمخالفته للمذهب وتأييد
 غيره أمّا المفوض له ان قضى عنده أو في غيبته وأجازة القاضي مع قضاؤه لو أهلا
 بل لو قضى فضولي أو هو في غير نوبته وأجازة جاز لان المقصود حصول رايه بخبرنا وبه علم
 دخول الفضولي في القضاء في الاشياء والمنظومة المحببة لو فوض لعبد نفوض لغيره مع
 ولو حكم بنفسه لم يصح ولو عتق نفقضى مع بخلاف صبي بلغ وإذا رفع اليه حكم قاض
 خرج المحكم ودخل المبت والمعزول والمخالف لرايه لانه فكرة في سياق الشرط فيعلم فانهم
 آخر قيد اتفاقا اذ حكم نفسه قبل ذلك كذلك ابن كمال نفذه أي الزم الحكم والعيب يتقنا
 لو مجتهدا فيه عالما باختلاف الفقهاء في قولهم يعلم لم يجز قضاؤه ولا بمضيه الثاني في
 ظاهر المذهب زبلي وعيني وابن كمال لكن في الخلاصة ويفنى بخلافه وكأنه يسيرا
 فليحفظ بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضرا أو ابنا انشاء فيحكم بمذهبه لا غير
 وسيجي آخر الكتاب وأنه اذا ارناب في حكم الاول طلب شهود الاصل قال وبه عرف
 ان تنافذ زماننا لا تعتبر لترك ما ذكر وقد تغار فوا في زماننا القضاء بالموجب وهو
 عبارة عن المعنى المتعلق بما اضيف اليه وذن القاضي شرعا من انه يقضى به فاذا حكم خفي
 بموجب بيع المدبر كان معناه الحكم ببطلان البيع ولو قال الموثق وحكم بمقتضاه لا يصح
 لان الشيء لا يقضى ببطلان نفسه وبه ظهران الحكم بالموجب اعرض الاما عرى عن دليل
 يجمع او خالف كتابا لم يختلف في تأويله السلف كمنزك التسمية او سنة مشهورة
 كتحليل بلا وطى لمخالفته حديث العسيلة المشهورة او اجاعا كحل المنعة لاجماع العلماء
 على فساده وكبيع ام ولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح ومن ذلك ما لو قضى بشاهد
 وبين المدعى لمخالفته الحديث المشهور البينة على من ادعى واليمين على من انكر ولو قضى

بتعيين الولي واحد من أهل المحلة أو بصحة تكاح النكحة أو الموت أو بصحة بيع عبد
 معقوب البعض وبسقوط الدين بمعنى سنين أو بصحة طلاق الدور وبقاء النكاح
 كما مر في باب وقضاء عبد وصبي مطلقا وقضاء كافر على مسلم أبدا ونحو ذلك كالنكاح بين
 الزوجين تبشادة المروضة لا ينفذ في الكل وعد منها في الأشباه بنفا واربعين وذكر
 في الرد لها لا يتنفسع صور منها الوقضت المراءة بحد وفود وسيجي متنا خلاف لما ذكره
 المصنف شرحا وأصل ان الفناء يعنى في موضع الاختلاف لا الخلاف والفق ان
 للأول دليل لا الثاني وهل خلاف الشافعي معتبرا الأصح نعم صدر الشريعة يوم الموت
 لا يدخل تحت القضا بخلاف يوم القتل فلو برهن على موت أبيه في يوم كذا ثم برهن امرأة
 ان الميت نكحها بعد ذلك فبطل النكاح ولو برهن على قتله فيه برهن ان المقتول نكحها بعده
 لا يقبل وكذا جميع العقود والمدانيات إلا في مسألة الزوجة التي معها ولد فانه يقبل
 بيتها بتاريخ من أقضى لما قضى القاضي به من يوم القتل أشباه واستثنى محشوها
 من الأول سبيل منها ادعاء ميراثا فلا سبقها تاريخا برهن الوكيل على كونه حكم
 بها فادعى المطلوب موت الطالب مع الدفع برهن انه شره من أبيه مدسنة وبرهن
 ذواليد على موته سنتين لم تسمع وقبل تسمع وسره ان القضا بالبينه عبارة عن دفع النزاع
 والموت من حيث انه موت ليس محل للنزاع ليرتفع باثباته بخلاف القتل فانه من
 حيث هو محل للنزاع كما لا يخفى وينفذ القضا بشهادة الزور ظاهرا وباطنا حيث كان
 المحل قابلا والقاضي غير عالم بزورهم في العقود كبيع ونكاح والفسوخ كما لا يخفى وطلبا
 لقول على رضي الله تعالى عنه لتلك المراءة شاهدك زوجاك وقالوا زفروا الثلاثة
 ظاهرا فقط وعليه الفتوى شرى بلاليه عن البرهان بخلاف الاملاك المرسلة
 المطلقة عن ذكر سبب الملك فظاهرها فقط اجماعا التزاما الاسباب حتى لو ذكر سببا

معينا فاعل الخلاف ان كان سببا يمكن انشاؤه والا لا ينفذ اتفاقا كالارث وكالوكانت المرأة
 محومة بخوعدة اوردت وكالو علم القاضي بكذب الشهود حيث لا ينفذ اصلا كالقضا
 باليمين الكاذبة زيلوى وكناح الفتح قضى في مجتهديه بخلاف رايه محمد بن محمد بن
 وابن كمال لا ينفذ مطلقا فاسيا وعامدا عندهما والامة الثلاثة وبه يفتى جمع روافد^{ية}
 وملتنى وقيل بالنفاذ بفتوى شرح الوهبانية للشرنبلالى قضى من ليس مجتهدا
 كخفيه زمانا بخلاف مذهبه عامدا لا ينفذ اتفاقا وكذا فاسيا عندهما ولو قبله
 السلطان بفتح مذهب كزمانا نقيد بلا خلاف لكونه معزولا عنه انتهى وقد غيرت بيت
 الوهبانية فقلت ولو حكم القاضي بحكم مخالف لمذهبه ما صح اصلا بسطت قلت واما امير
 الامير ففى صادقت فصلا مجتهديه نفذ امره كما قدمناه عن بير النشار خانية وغيرها
 فلم يحفظ لا يقضى على غائب ولا له اى لا يصح بل ولا ينفذ على المفتى به بحال بحضور رايه
 اعمون يقوم مقام الغائب حقيقة كوكيله ووصيه ومتولى الوقت افاد بالاشتنا
 ان القاضي انما يحكم على الغائب والميت لا على الوكيل والوصى فيكتب في السجل انه حكم
 على الميت وعلى الغائب بحضرة وكيله وحضرة وصيه جامع الفصولين واذا دبال كفاف
 عدم الحضر فان احدا لورقة كذلك ينتصب ضمنا عن الباقيين وكذا احد شريكى الدين
 واجنبى يده مال للبيت واحدا للموقوف عليهم اى لو الوقت ثابتا كما مر في بابيه او نايه
 شرعا كوصى نضبه القاضي خرج المستحق كما سيجى او حكما بان يكون ما يدعى على الغائب
 سببا لا محالة فلو شرى امة ثم ادعى ان مولاه زويها من فلان الغائب واراد زوها
 بعيب الزواج لم يقبل لاحتمال انه طلقها وزال العيب ابن كمال لما يدعى على الحاضر مثاله
 كما اذا ادعى دارا في بدر رجل وبرهن المدعى على ذى اليد انه اشترى الدار من فلان
 الغائب تحكم الحاكم على ذى اليد الحاضر كان ذلك حكما على الغائب ايضا خي لو خسر

وانكر لم يعتبر لان الشرا من المالك سبب للملكية لا محالة وله صور كثيرة ذكرتها في
 المجتبى تسعا وعشرين ولو كان ما يدعى على غايب شرطا لما يدعيه على الحاضر كما
 اذا ادعى عبد على مولاه انه علق عنقه بتطبيق زيد زوجته وبرهن على التطبيق لعقبه
 زيد لا يقبل في الأصح اذا كان فيه ابطال حق الغايب فلو لم يكن كما اذا علق طلاق امراته
 بدخول زيد الدار يقبل لعدم ضرر الغايب ومن جيل اثبات العلق على الغايب ان
 يدعى المشهود عليه ان الشاهد عبد فلان فبرهن المدعى ان ماله الغايب فعنه
 يقبل ومن جيل الطلاق حيلة الكفالة بمرها معلنة بطلاقة ودعوى كفالته
 بنفقة العدة معلنة بالطلاق ومن اراد ان لا يزف فحيلته ما في دعوى البرازية
 ادعى عليها ان زوجها الغايب طلقها وانقضت عدتها وزوجها فافرت بزوجة
 الغايب وانكر طلاقه فبرهن عليها بالطلاق فيقضى عليها انها زوجة الحاضر لا يحتاج
 الى إعادة البينة اذا حضر الغايب ولو قضى على غايب بلا نايب ينفذ في الظاهر والباين
 من اصحابنا ذكره مثلا خسرو في باب خيار العيب وقيل لا ينفذ ورجحه غير واحد في
 المنية والبرازية ومجمع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح في الفتح توقفه على امضاء قاض
 اخر وفي الجي والمعهدان القضاء على المسخ لا يجوز الا لضرورة وهي في خمسة مسائل
 اشترى بالخيار فتوارى المكفول له حلف ليوفيه اليوم فتعيب الدايين جعل امرها
 بيدها ان لم يصل نفقتها فتعيب الخامسة اذا توارى الخصم فالتأخرون ان القاض
 ينصب وكيله الكل وهو قول الثالثة خافية قلت ونقل شراح الوهبانية شرح
 القاض انه قول الكل وان القاض يختم بيته مدة براها ثم ينصب الوكيل ولاية بيع
 التركة المستغرقة بالدين للقاض لا للورثة لعدم ملكهم حيث كان الدين لغيرهم بفض
 القاض مال الوقف والغايب واللفظة واليتيم من ماله موثر حيث لا وصي ولا من

بقبلة مضاربة ولا مستغلا بشرته وله أخذ المال من أب مبذرو وضعه عند عدل
 تنية ويكتب الصك نذ بالحققة لأبقرضه الأب ونوافضه لأبقرضه لولده ولا الهوى ولا
 الملتقط فان اقروضوا ضمنوا العزم من التخصيل بخلاف القاضى ويستثنى اقراضهم للضرورة
 كزنى ونهب فيجوز اتفاقا بجر ومتى جاز للملتقط التصرف فالاقراض أولى ولو قرض
 بالجواز فالعزم عليه فماله ان متعدها واقربه اى العمد ولو خطا فالعزم على المقتض
 له درر وفي المنع مغزى للسراج قال محمد لوقال نهد الجواز انزل عن التفاضلية عن
 ابد يوسف اذا غلب جوره ورشوقه ردت قضاياه وشهادته فروع القضاء مظهر
 لا مثبت وتخصيصه في النوكان وخصوصية حتى لو امر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد
 خمسة عشرة سنة فسمعها لم ينفذ قلت فلا تسمع الان بعدها الا بالامر الاذ الوقف
 والارت وجود عذر شرعى وبه افنى المفتى ابو السعود فليحفظ امر السلطان انما ينفذ
 اذا وافق الشرع والا فلا اشباه من القاعدة الخامسة وفوايد شتى فلو امر فضائه
 بتخليف الشهود وجب على العلماء ان ينصحوه ويقولوا له لا تكلف قضائك الا امر طر
 منه سخطك او سخط الخالق تعالى قضاء الباشا وكن به الى القاضى جازان لم يكن قاضى
 مولى من السلطان والحكم كالقاضى الا اربعة عشر مسئلة ذكرنا مائة شرح الكفر
 بعنى في البحر وفي الفصل الاول من جامع الفصولين القاضى بناخير الحكم بانهم ويعزل ويفرز
 في الاشياء لا يجوز للقاضى تاخير الحكم بعد وجود شرايطه الا ثلاث تسرية ولربما صلح
 اقارب واذا استعمل المدعى لا يصح رجوعه عن قضاءه الا ثلاث لو بعلمه او ظهر خطاؤه
 او بخلاف مذهبه فعلى القاضى حكم فلوزوج اليتيمة من نفسه او ابنه لم يجر الا مسئلتين
 اذا اذن الولي للقاضى تزي وبجها كان وكبلا واذا اعطى فقيرا من وقف الفقير كان له
 اعطاء غيره امر القاضى حكم الا مسئلة الوقف المذكورة فامر فتوى فلو صرف لغيره مع

القاضي يحلف غريم المبت ولو اقربه المريض لا يقبل قول امين القاضي انه حلف المخدرة
 الابن اهد بن من اعتمد على امر القاضي الذي لبس بشرعى لم يخرج من العدة انتهى وقد
 في الوقف عن المنظومة المجيبة مغزيا للبسوط ان للسلطان مخالفة شرط الواقف لو غايه قري
 ومزارع وانه يعمل بامرء وان غاير الشرط فليحفظ قلت واجاب صفى افندى بانه متى كان في الوقف
 سعة ولم يفسد في اد اخدمته لا يمنع قنية وفي الوهبانية يجبس الولي بد بن الصغير حتى
 توفي او يظهر فق الصغير قلت لكن قدم شارحها عن قاضي خان الحر والعبد و
 البالغ والصبي في الجبس سوافيتا مل لقية هنا قال الشرع بل لا الى قال وليس للقاضي
 البيع مع وجود الاب او وصى وفي فائدة حسنة قلت وفي القنية متى باع اذ القاذرة
 نفقه لو اصلح كما نظم الشارح فضخته للماتن مغير البعض فقلت وينقض بيعا من اب
 او وصية ولو مصليا والاصلح النفق بسطر ويجبس في دين على الطفل والد وصى و
 للتأديب بعض بصور وفي الدين لم يجبس اب ومكاتب وعبد لولاه كعكس ومعسر
 نعم لو العبد مد بونا يجبس المولى بدنه لانه للعزما وكذا يجبس بد بن مكاتبه الا فيما كان
 من جنس الكتابة ففي عتاق الوهبانية وفي غير جنس الحق يجبس سيدا مكاتبه والعبد
 فيها محذور وفي حرمها ويجبس ذوالكتب المصاحح المحرر على الدين اذ بالكتب ما هو معسر
باب التحكيم لغة جعل الحكم فيما لك لغيرك وعرفا تولية الخصمين حاكما يحكم بينهما
وركنه لفظه الدال عليه مع قبول الآخر ذلك وشرطه من جهة المحكم بالكس العقل
لا الحرمة والاسلام فبمع تحكيم ذي ذميا وشرطه من جهة المحكم بالفتح صلاحيته
للقضاء كما مرو بشرط الاهلية المذكورة وقت اى التحكيم وقت الحكم جميعا فلو حكما
عبدانا عتق او صبيا فبلغ او ذميا قاسم ثم حكما لا ينفذ كما هو الحكم في مقلده بفتح التلام
 مشددة بخلاف الشهادة وقد منا انه لو استغنى العبد ثم عتق ففضى صح وغراه سعيه

انذرى للبني حكمه رجلا معلوما اذ لو حكمنا اول من يدخل المسجد لم يجز لهما على الجنازة
 فحكم بينهما بينة او اقرارا ونكول ورضيا بحكمه مع لونه غير حد وفود ودبة
 على عاقلة الاصل ان حكم المحكم بمنزلة الصلح وهذا لا يجوز بالصلح فلا يجوز بالتحكيم
 وينفرد احدهما بنقضه اى التحكيم بعد وقوعه كما ينفرد احد العاقدين بمضاربه
 وشركة ووكالة بلا التماس طالب فان حكم لزمهما ولا يبطل حكمه بعزل احد
 عن ولاية شرعية ولا ينعدي حكمه الا غيرهما الا في مسئلة ما لو حكم احد الشريكين
 وعزى اليه رجلا فحكم بينهما والزم الشريك تعدي الشريك الغائب لان حكمه كالصلح
 بحى فلو حكماه في عيب مبيع فنقضى برده ليس للبائع رده على بائعه الا برضا البائع
 الا والثناء والمشتري بتحكيمه فتح ثم استفتاء الثلاثة بقيد صحة التحكيم في كل
 المجتهد امتحكه بكون الكنايات راجع وفسخ البعین المضافة الى الملك وغير
 ذلك لكن هذا مما يعلم وبكم وظاهر الهداية انه يجيب بلا يجوز فامل وصح احبا
 باقرار احد الخصمين وبعدالة الشاهد حال ولايته اى بغير تحكيمها لا يصح اجبا وحكمه
 لا يفضل ولايته ولا يصح حكمه لا بويه وولده وزوجته كحكم القاضى بخلاف حكمها
 اى القاضى والمحكم عليهم حيث يصح كالشهادة حكم رجلين فلا بد من اجتماعهما
 على المحكوم به ويمضى القاضى حكمه ان وافق مذهبه والا بطله لان حكمه لا يرفع
 خلافا وليس له للمحكم تفويض التحكيم الى غيره وحكمه بالوقف لا يرفع الخلاف
 على الصحيح غاية فلورفع الموافق لمذهبه حكم ابتداء بلزومه بشرطه ولا يعضيه لانه
 لم يقع معتبرا والحاصل انه كالقاضى الا في مسائل عدده البى منها سبعة عشرة منها
 لو ارتد اغزل فاذا اسلم احتاج التحكيم جديد بخلاف القاضى ومنها رد الشهادة لثمة
 فلفظه قبولها وينبغي ان لا يلى الجسد ولماره وكذا لم ارحكم قبوله الهدية وينبغي ان

لا يجوز اذا اهدى اليه وقت التحكيم انتهى كتاب القاضي الى القاضي وغيره اراد بغيره
نوله والمأثرة تعني الحج القاضي يكتب الى القاضي في كل حق به يفتي استخسانا في غير حد
وقود للشبهة فان شهد وأعلى خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكمه ليحفظ وكتاب
الحكم هو السجل المحكى اى الحجته التي فيها حكم القاضي هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير
نضبط فيه وقايح الناس وان لم يكن الخصم حاضرا لم يحكم لانه حكم على الغائب وكتب
الشهادة الا قاض يكون الخصم في ولايته ليحكم القاضي المكتوب اليه بها على رايه وان
كان مخالفا لراي الكتاب لانه ابتدأ حكم وهو نقل الشهادة حقيقة ويسمى الكتاب الحكم
وليس بسجل وقرأ الكتاب عليهم واعلمهم به وختم عندهم اى عند شهودهم
وسلم الكتاب اليهم بعد كتابة عنوانه في باطنه وهوان بكيفية اسمه واسم المكتوب اليه
وتسهرت ما قبل كان العنوان على ظاهرهم يقبل قيل هذا في عرفهم وفي عرفنا يكون على الظاهر
يعلن به واكتفى الثاني بان يتعهدهم انه كتابه وعليه الفتوى كما في العربية عن الكفاية
وفي الملتقى وليس الخبر كالبيان فاذا وصل الى المكتوب اليه نظر في حقه اولا ولا يشبهه اى
لا يقرأه الا بحضور الخصم وشهود ولا بد من شهود ولو كان للذي على ذمى شهادة عنهم
على فعل المسلم الا اذا اقر الخصم فلا حاجة اليهم اى الشهود بخلاف كتاب الامان
في دار الحرب حيث لا يحتاج اليه بينة لانه ليس بمعلوم وفي الاشياء لا يعمل بالخط الا في
مسئلة كتاب الامان ويلحق به البراءة ودق قرياع ومرايف وسهسار وجوزة محمد
لراو وقاض وشاهدان يتفنن به قيل وبه يفتي ولا بد من مسافة ثلاثة ايام بين
القاضيين كالشهادة على الظاهر وجوزها الثاني ان بحيث لا يعود في يومه
وعليه الفتوى شريلا لينة وسراجية ويطلب الكتاب بموت الكتاب وعزله قبل وصول
الكتاب الى الثاني او بعد وصوله قبل القراءة واجازة الثاني وما بعدهما فلا يطل

ويُطْلَق بِحَقِّهِ الْكَاتِبُ وَرِدْنُهُ وَحْدَهُ لِقَدْ فُتِحَ وَعَمَّيَاهُ وَفُسِّقَ بَعْدَ عِدَالَتِهِ لِمُخْرَجِهِ
 عَنِ الْأَهْلِيَّةِ وَأَجَازَةِ الثَّانِيَةِ وَكَذَلِكَ بَيُوتُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَخُرُوجُهُ إِذَا تَمَّ بَعْدَ تَخْصِيصِ
 اسْمِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ تَمَّ ابْتَدَاءُ وَجُوزِهِ الثَّانِي وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ خِلَافَهُ لَا يَبْطُلُ
 بَيُوتُ الْحَقِّمْ إِنْ كَانَ لِقِيَامِ وَارْتِثِهِ أَوْ وَصِيَّةٍ مَقَامَهُ قَلَّتْ وَكَذَلِكَ لَا يَبْطُلُ بَيُوتُ شَاهِدِ
 الْأَصْلِ كَمَا يَجِيئُ مَتْنًا فِي بَابِهِ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي الْحَانِيَةِ هُنَا فَإِنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ بِنَفْسِهِ
 ثُمَّ قَتَبَهُ وَأَعْلَمَ أَنَّ الْكَتَابَةَ يَعْلَمُ بِهَا لِقَضَائِهِ فِي الْأَمْرِ بِحَرْفَيْنِ جُوزُهُ جُوزُهُ هَا مِنْ
 لَا قِلَالًا إِلَّا أَنْ الْمَعْتَدَ عَدَمَ حُكْمِهِ بَعْلَمَهُ فِي زَمَانِنَا الشَّبَاهُ وَفِيهَا الْأَمَامُ بِغَضَى بَعْلَمَهُ فَعَدَ
 فُتِحَ وَقُودٌ وَتَعَزَّيْرُ قَلَّتْ فَهَلْ لِلْأَمَامِ نَبْدٌ كَمَا نَدَّ مَنَاهُ فَعَدَّ وَدَلِمَ أَرَهُ لَكِنَّهُ فِي شَرْحِ الْوَصِيَّةِ
 لَشَرْحِ بِلَالِي وَالتَّخَارُفُ الْأَنْ عَدَمَ حُكْمِهِ بَعْلَمَهُ مُطْلَقًا كَمَا لَا يَقْنَى بَعْلَمَهُ فِي الْحُدُودِ وَالْخَالِصَةِ
 لِلَّهِ تَعَالَى كَزَنَا وَخَرَّ مُطْلَقًا غَيْرَ أَنَّهُ يُعْزَمُ مِنْ بِهِ أَثَرُ السُّكْرِ لِلتَّهْمَةِ وَعَنِ الْأَمَامِ أَنْ عِلْمَ الْقَاضِي
 فِي طَلَقٍ وَعَتَاقٍ وَغَضَبٍ بَنِيَتِ الْجِلُولَةُ عَلَى وَجْهِ الْحُسْبَةِ لَا الْقَضَا وَلَا يَقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي
 مِنْ مُحْكَمٍ بَلْ مِنْ قَاضٍ مَوْلَى عَنِ الْأَمَامِ يَمْلِكُ إِقَامَةَ الْجَمْعَةِ وَقِيلَ يَقْبَلُ مِنْ قَاضِي
 رِسْتَاقٍ الْقَاضِي مَعْرُورِ رِسْتَاقٍ وَاعْتَدَهُ الْمُصَنِّفُ وَالْكَمَالُ كَتَبَ كِتَابًا إِلَى مَنْ يُعْبَدُ
 إِلَيْهِ مِنْ قَضَاةِ الْمُسْلِمِينَ فَوَصَلَ الْقَاضِي وَلِيَّ بَعْدَ كِتَابَةِ هَذَا الْمَكْتُوبِ لَا يَقْبَلُ عَدَمُ
 وَلَا يَنْبَغِي وَقْتُ الْخُطَابِ جَرَاهُ الْفَتَاوَى وَفِيهَا لَوْ جَعَلَ الْخُطَابُ لِلْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ لَيْسَ لِنَائِبِهِ
 أَنْ يَقْبَلَهُ وَالْمَرَاةُ تَقْضِي فِي غَيْرِهَا وَقُودٌ وَأَنْ تَمَّ الْمَوْلَى بِهَا الْخَبْرُ الْبَحَارَى لَمْ يَفْعَلْ قَوْمٌ
 وَلَوْ أَمَرَهُمُ الْأَمْرَةُ وَتَصَلَّحَ نَازِلَةٌ لَوْ قَفَ وَوَصِيَّةٌ لِنَيْمٍ وَشَاهِدَةٌ فَتَحَ بِنَعْمٍ تَقْرِيرُهَا
 فِي النِّظَرِ وَالشَّهَادَةِ فِي الْأَوْقَافِ وَلَوْ بَلَا شَرْطَ وَاقِفٍ بِحَرْفٍ قَالَ وَقَدْ أَفْنَيْتُ فِيمَنْ شَرْطُ
 الشَّهَادَةِ فِي وَقْفِهِ لِفُلَانٍ ثُمَّ لَوْلَدَهُ فَاتٌ وَتَرَكَ بَنَاتًا نَسَخَتْ وَظِيفَةُ الشَّهَادَةِ
 فِي الْأَشْيَاءِ مِنْ أَحْكَامِ الْأَنْثَى اخْتَارَ فِي الْمَسَائِرِ جَوَازَ كَوْنِهَا نَيْبِيَّةً لِأَسْوَلَةِ بِنَاءِ هَاتَيْنِ

على السر ولو ثبت في حد وفود فرغ الخاض آخر يرى جوازه فامضاه ليس لغيره
 ابطاله لخلاف شرح عيني والخشي كالاشي مجر وعلم انه اذا وقع للقاضي حادثة اوله
 فاناب غيره ونفى نايب القاضيه اولوله جاز قضاءه كما لو قضى للإمام الذي قلده
 القضاء اولوله الامام سراجيه وفي البرازيه كل من يقبل شهادته له وعليه ان يخطا
 للجواهر والملتقط فيلحفظ ويقضى النايب بما شهد وابه عند الاصل وعكسه وهو قضاء
 الاصل بما شهد وابه عند النايب فيجوز للقاضي ان يقضى بذلك الشهادة باخبار النايب
 وعكسه خلاصه فروع لا يقضى القاضي لمن لا يقبل شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب
 قاض لمن لا يقبل شهادته له فيجوز قضاءه اشياء وفيها لا يقضى لنفسه ولا لولاه الا
 في الوصية وحرر الشر بن لابي في شرحه للوهبانية مع قضاء القاضي لام امراته وامرأة
 ابيه ولو في حياة امراته وابيه وانما يقضى فيما هو تحت نظر من الأوقاف وزاد بين
 فقال ولا يقضى لام العريس حال حياتها وعريس ابيه وهو محرم وبعد وفاة ان خلع
 من نصيبه بمراث يقضى به فينصر واذا يقضى لوقف مستحق لريرة بوصف القضاء
 والعلم ان كان بنظر هذه مسائل تنهى اي منفرة وجاواختي اي متفقين يمنع ما قبل
 عليه علو اي طبقة اخر من ان يندى بذن الوند في سفسله وهو البيت تحت الحان
 او ينقب كوة بفتح اوسط الطافه وكذا بالعكس دعوى الجمع بلا رضى الاخر وهذا عند
 وهو القياس وقال لكل فعل ما لا يضر ولو انهدم السفلى بلا منع ربه لم يجبر على
 البناء لعدم التعدي ولذي العلوان يبنى ثم يرجع بما اتفق ان يبنى باذنه او اذن
 تامن والاثنية البناء يوم بني وقامه في البني زايفة مستطيلة اي سكة طويلة
 تشعب عنها سكة مثلها لكن غير نافذة الى محل اخر يمنع اهل الاولى من فتح باب
 للمرور لا للاستضاء والرجع عني في القصوى الغير نافذة على الصحيح اذا حلق لم

في المرور بخلاف النافذة وفي زاوية مستديرة لترك أي اتصال لها أي نهاية سعة
اعرجاجها بالمستطيلة لا يمنع لأنها كساحة مشتركة في دار بخلاف ما لو كانت مربعة
فإنها كسكة في سكة ولذا يمكنهم نصب البوابة ابن كمال بهذه الصورة

منظر اول



ولا يمنع الشخص من تفرغه في ملكه إلا إذا لم يكن الضرر بجاره ضرر لبنا فيمنع من ذلك على
القنوى بزاوية واختاره في العمادية واخترى به قنوى الهداية حتى يمنع الجار من فتح الطا
وهذا جواب المشايخ استحسانا وجواب ظاهر الرواية عدم المنع مطلقا وبه انتهى طائفة
كلاما مظهر الدين وابن الشحنة والدة ورجحه في الفتح وفي قسمة المجنبى وبه يغني واعنده
المصنف ثمة فقال وقد اختلف الأئمة وينبغي أن يعول على ظاهر الرواية انتهى قلت وفي
تعداد من مثله وشرحه فالعمل على المتون كما تقدم مرارا قد برقت وبقي ما لو اشكل هل
يضر أم لا وقد حرر محشي الاشياء المنع قياسا على مسألة السفيل والعلوانة لا يتلذذ اذ وكذا
ان اشكل على المختار للقنوى كما في الحامية فالمحشي فكذا تفرغه في ملكه اذا اضر واشكل
يمنع وان لم يضر لم يمنع قال ولم ارم من يتبعه عليه فليغتم فانه من خواص كتابنا انتهى ادعى
على اخرهبة مع قبض في وقت نسل المدعى بيينة فقال قد جحدتها أي الهبة فاشترتها
منه او لم يقل ذلك أي جحدتها ومفاده الاكتفاء بإمكان التوفيق وهو مختار شيخ الاسلام
من اقوال اربعة واختار الخجندی انه يكفي من المدعى عليه لامن المدعى لانه مستحق ذاك
دفع والظاهر يكفي للدفع لا للاستحقاق بزاوية فالتام بيينة على الشرع بعد وفيها أي في الهبة قبل
والصورتين وقبله لا لوضع التوفيق في الوجه الاول وظهور التناقض في التنازول ولم يذكر لها
تاريخا او فكل واحد منهما قبل لا مكان التوفيق بناخير الشرأ وهل ينبغي ان يكون الكلامين عند القاء

أو الثاني فقط خلاف وينبغي ترجيح الثاني بحكم أن به التناقض والتناقض يرتفع بتصدّق
 الخصم ويقول المتناقض تركت الأول وادعى بكذا ويتكذيب الحاكم ونهاية في البحي وأقره
المصنف كما لو ادعى أنها هي الدار مثلاً وقف عليه ثم ادعاه لنفسه أو ادعاه للغير
ثم ادعاه لنفسه لم يقبل للتناقض وقبل يقبل أن وفق بأن قال كان لهلاك ثم اشترته ورده
أو آخر الدعوى قال ولو ادعى الملك لنفسه أو لا ثم ادعى الوقف عليه يقبل كما لو ادعاهما
لنفسه ثم غيره فانه يقبل ومن قال لاخر اشترت مني هذه الجارية وانكر الاخر الشرا
للبايع ان يطأها ان ترك البايع المضمومة واقرن تركه بفعل يدل على الرضا بالفسخ
سامسا كما وقفها المنزلة لما تقرر ان جحود جميع العقود ما عدى النكاح فسخ للبايع ردها
بعيب قديم لتسام الفسخ بالتراضى عني ما النكاح فلا يقبل الفسخ اصلاً فلذا لو جحد
انه تزوجها ثم ادعاه وبرهن على النكاح يقبل برهانه بخلاف البيع فانه اذا انكره
ثم ادعاه لا يقبل لافساده بالانكار بخلاف النكاح اقر يقض عشرة دراهم ثم ادعى انها زوف
او بدرجة صدق بعبته لان اسم الدراهم يعيها بخلافنا السنوقة لغلبة غشها ولذا لو ادعى انها
سنوقة لا يصدق لان كان البيان مفصلاً وصدق لو بين موصلاً نهابة فالنفيل
في المفصول لا في الموصول ولو اقر يقض الجباة لم يصدق مطلقاً ولو موصولاً للتناقض
ولو اقرانه قض حقه أو قبض الثمن أو استوفى حقه صدق في دعواه الزيادة لو بين
موصلاً والا لا لان قوله جباة مفسر فلا يحتمل التاويل بخلاف غيره لانه ظاهره ووض
يفتحمل التاويل ابن كمال اقربدين ثم ادعى ان بعضه فرض وبعضه ربا وبرهن عليه
قبل برهانه قنينة عن علاء الدين وسيجي في الاقرار قال لاخر لك على الف درهم زده
المقله ثم صدقه في مجلسه فلا شيء عليه للمقله الابحجة او اقرارنا نيا وكذا الحكم
في كل ما فيه الحق لواحد وسن ادعى على اخر ما لا فقال الدعي عليه ما كان لك على شيء

قطب برهن المدعى ان له عليه الف وبرهن المدعى عليه على القضا اى الايفاء والبر او لو
 بعد القضا اى الحكم بالمال اذ الدفع بعد قضى القاضى صحيح الا ان المسئلة الخمسة كما سيجي
 قبل برهانه لا مكان للتوفيق لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا للمقصود وسيجي
 في الاقرار انه لو برهن على قول المدعى انا مبطل في الدعوى او شهوى كذبة او ليس
 لى عليه شئ مع الدفع الاخره وذكره في الدرر قبيل الاقرار في فصل الاستدراء كما قبل
 لو ادعى الفصاص على اخر فانكر المدعى عليه فبرهن المدعى على الفصاص ثم برهن
 المدعى عليه على العفو او على الصلح عنه على مال وكذا في دعوى الرق بان ادعى عبودية
 شخص فانكر فبرهن المدعى ثم برهن العبدان المدعى اعفته يقبل ان لم يصلحه ولو ادعى الابناء
 ثم صلحه قبل برهان الابناء بحر وفيه برهن ان له اربعة اية ثم اقران عليه المنكر ثلاثا ثم سفل
 عن المنكر ثلاثا ثم وقيل لا وعليه الفتوى ملتقطا كما ان المدعى عليه جامدا
 فذمته غير مشغولة في زعمه فابن تقع المقاصة والله تعالى اعلم وان زاد كلمة
 ولا اعرفك ونحوه كما رايتك لا يقبل لتعد التوفيق وقيل يقبل لان المنجب او
 التحذرة قد ينادى بالشغب على بابه فيا مري بارضا المحض ولا يعرفه ثم يعرفه حتى
 لو كان ممن يعين نفسه لا يقبل نعم لو ادعى اقرار المدعى عليه بالوصول والابصال
 مع در في اخر الدعوى لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار اقر ببيع عبده من فلان
 ثم محمده مع لان الاقرار بالبيع بلا ثمن باطل اقرار بزازية ادعى على اخراثة باعه امته
 منه فقال الاخر لم ابعها منك قط فبرهن المدعى على الشرا منه فوجد المدعى بهاميبا
 واراد رد ما فبرهن البايع انه اى المشتري بى اليه من كل عيب بهام يقبل بينة
 البايع للتناقض وعن الثالث يقبل لامكان التوفيق ببيع وكيله وبرايتة عن العيب
 ومنه واقعة سمى قندا غتانه تكما بكذا وطالبته بالمر فانكر فبرهنت فادعى انه

فاعلموا على الموت قبل الاحتمال انه زوجة ابوه وهو صغير ولم يعلم خلاصة بطل جميع مك
 اى مكتوب كتبنا انشاء الله في اخره وقالوا اخره فقط وهو استحسان راجع على قوله فنع
 وانفقوا ان الفرجة كفاضل المسكوت وعلى انفرافه للكل اى في جبل عطف بواو واعتب
 بشرط اما الاستثناء بالاول والخواتم فلا خبر الا لفرجة كعلم مائة درهم وخمسون مينا
 الادرهما فللاول استحسانا واما الاستثناء بان شاء الله تعالى بعد جلتيرافا ^{محقق}
 فاليهما اتفاقا وبعد ملاقين معلقين او طلاق معلق وعق معلق فاليهما عند الثا^{لث}
 وللاخير عند الثا^{لث} ولو بلا عطف اوبه بعد سكوت فلا خبر اتفاقا وعطفه بعينه سكوت
 لغوا بما فيه لشديد على نفسه وتمامه في الحج مات ذى فقال عرسه اسلمت بعد مو^{ته}
 وقالت ورثته قبله صدقوا بحكم الحال كما يحكم الحال في مسئلة جريان ماء الطاحنة
 ثم الحال انما تصلح حجة للدفع لا للاستحقاق كما في مسلم مات فقالت عرسه النفة اسلمت
 قبل موته فارثه وقالوا بعده فالقول لهم لان الحادث يضاف لا قرب اوفاته فرع
 ونوع الاختلاف في كفر الميت واسلامه فالقول المدعى الاسلام بحرف قال المودع بالغنغ
 هذا ابن مودعى بالكسر الميت لا وارث له غيره دفعها اليه وجوبا كقوله هذا ابن دابحي
 قيد بالوارث لانه لو افراته وميه او وكيله او المشتري منه لم يدفعها فان اقرنا بين ابين اخر^{له}
 لم يغيره اقراره اذ اقر به الابن الاول لانه اقر على الغير ويضمن للثا^{لث} حظه ان دفع للاول
 بلا قضاء يلقى تركه قسمتين الورثة او الغرماء بشهود لم يقولوا انعم كذا نسخ المتن
 والشرح وبعبارة الدرر وغيرها لا انعم له وارثا او غريما لم يكفوا خلا فاليها المجهالة للمكفول^{له}
 ويتلوم القاضى مدة ثم يقضى ولو ثبت بالافرار كفوا اتفاقا ولو قال الشهود ذلك
 لا اتفاقا ادعى على اخر دار نفسه ولاخيه الغائب ارثا وبرهن عليه على اداءه
 اخذ المدعى نصف المدعى مشاعا وترك باقية مع ذى اليد بلا كفيل مجد ذواليد

دعواه ولم يجد خلافا لهما وقولهما استحسنان نهاية ولا تعاد البينة ولا القضا
 اذا حضر الغائب في الاصح لا انتصاب احد الورثة خصما للميت حتى تقضى منه دينه ثم انما
 يكون خصما بشرط تسعة مبسوطة في البحر والحق الفرق بين العين ومثله امثله
 العفار المنقول فيما ذكر في الاصح درر لکن اعتمد في الملتقى انه يؤخذ منه انفاقا ومثله
 في البحر قال واجمعوا انه لا يؤخذ لومفرا او وصى له بذلك ماله يقع ذلك على كل شيء
 لانها اخت الميراث ولو قال مالي او ما املكه صدقة فهو على جنس مال الزهراء استحسننا
 وان لم يجد غيره امسك منه قدر فوته فاذا ملك غيره تصدق بقدره في البحر قال ان
 فعلت كذا فما املكه صدقة فحيلته ان يبيع ملكه من رجل ثوب في متدبل ويفضه
 ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يرد به بخيار الروية فلا يلزمه شيء ولو قال الف درهم من
 مالي صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو يملك اقل لزمه بقدر ما يملك ولو لم يكن له
 شيء لا يجب شيء وصح ايضا بلا علم الوصي نفع تصرفه لا نفع التوكيل بلا علم وكبد
 والفرق ان تصرف الوصي خلافة والتوكيل نيابة فلو علم التوكيل بالتوكيل ولو من
 مميز او فاسق صح تصرفه ولا يثبت عزله الا باخبار عدل او فاسق ان صدقة عنانية
 او مستورين او فاسقين في الاصح كاخيار السيد بجنانية عبده فلو باعة كان مختارا
 للغداء والشفع بالبيع والبكر بالنكاح والمسلم الذي لم يهاجر بالشرائع وكذا الاخبار
 ببيع لم يرد شرا او هجر ما دون ونسخ شركة وعزل قاض ومتولى وقف فهي عشر شريطة
 فيها احد شرطى الشهادة لا لفظها ويشترط ساير الشرط في الشاهد وقده في البحر
 بالعزل القصدى وما اذا لم يصدقه ويكون الخبير غير المرسل ورسوله فانه يعمل بخبر
 مطلقا كما سيجي في باب باع قاض او مينة وان لم يقل جعلتك امينا في بيعه على النجيم
 ولو اجمية عبد الدين للفرما واخذ المال فضاء ثمنه عند القاضى واستحق العبد

ارضاع قبل تسليمه لم يضمن لان امين القاضى كالقاضى والقاضى كالامام وكل منهما لا يضمن
 بل ولا يجلف بخلاف نائب الناظر ورجع المشتري على الغرماء لتعذر الرجوع على العاقد
 ولو باعه الوصى لهم اى لاجل الغرماء بامر القاضى وبلا امره فاستحق العبد او مات قبل
 القبض للعبد من الوصى وضاع الثمن رجع المشتري على الوصى لانه وان نصبه القاضى
 عاقدا نيابة عن البت فترجع الحقوق اليه وهو يرجع على الغرماء لانه عامل لهم ولو ظهر
 بعده البت مال رجع الغريم فيه بدينه هو الاصح اخرج القاضى الثلث للفقر ولم يعطهم
 اياه حتى ملك كان الهالك من مالهم اى الفقدان الثلثان للورثة لما امر اترك قاض عدل
 برجمه واقطع في سرقة او ضرب في حد قضى به بما ذكر وسعك فعلة لوجوب طاعة وطا الامر
 ومنعه محمد بن يعقوب عن الحجّة واستحسنوه في زماننا وذا العيون وبه يفتى الا في كتاب
 القاضى للضرورة وقبل لقبيل لوعدا عالما وان عدلا جاهلا ان استفسر فاحسن تفسير
 الشرائط مدق ولا الا وكذا لا يقبل قوله لو كان فاستأعالمساكن او جاهلا للثمة
 فالقضاة اربعة الا ان يعاين الحجّة اى سببا شرعيا مذهبنا لانسان عند الشهود
 فادعى مالكة فماتته وقال الصاب كانت الدهن بخمسة وانكره المالك فالقول للصاب
 لانكاه الغلمان والشهود يشهدون على الصبلا على عدم النجاسة ولو قتل رجلا وقال
 قتله لردته او قتله ايلم بسمع قوله لبلا يورى الا فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول
 كان القتل لذلك وامر الدم عظيم فلا يهمل بخلاف المال اقرار بزيادة مدق اى قاض
 معزول بلا يمين قال لزيد اخذت منك الفاقضيت به اى اوفى بركم ودفعنا اليه او قال
 قضيت بقطع بك في حق وادعى زيد اخذت الاف وقطعته اليد ظمنا واقر بكونها اى
 الاخذ والقطع في وقت قضائه وكذا لو زعم فعلة قبل التقليد وبعد العزل في الاصح
 لانه استند فعلة الاحالة معبودة منافية للظمان فيصدق الا ان يبرهن زيد على كونهما

٦٩١
 في غير قضائه فالقاضي يكون مبطلا لصد ر شريعة قرع فقل في الاشياء عن بعض الشائبة
 اذ لم يكن للقاضي شيء في بيت المال فله اخذ عشر ما يتولى من اموال اليتامى والاوقاف في
 الثانية للمتولى العشر في مسئلة الطاحونة قلت لكن في البرازية كل ما يجب على القاضي والمفتي
 لا يجوز لهما اخذ الاجرية كاتحاص صغيرا لانه واجب عليه وكجواب المفتي بالقول واما بالكتابة
 فيجوز لهما على قدر كتبهما لان الكتب لا تفرق بينهما ونمامه في شرح الوهابية وفيها قال
 وليس له اجر وان كان قاسما * وان لم يكن من بيت مال مقرر * ورضخ بعض الانعام
 مقرر * وفي عصرنا بالقول الاول ينصر * وجوز للمفتي على كتب خطه * على قدره اذ ليس في
 الكتب بمصر * كتاب الشهادات اخرها عن القضا لانها كالوسيلة وهو المقصود في لغة خبر
 قطع وشرعا اخبار صدق لاثبات حق فتح قلت فاطلقتها على الزور مجازا كاطلاق البعين
 على الغفوس بلفظ الشهادة في مجلس القاضي ولو بلا دعوى كما في عنق الامة وسبب وجوبها
 طلب ذي الحق او فوت خوف حقه بان لم يعلم بها ذوالحق وخاف فوته لزمه ان يشهد
 بلا طلب فتح شرطها احد وعشرون شرائط مكانها واحد وشرائط التجل ثلاثة
 العقل الكامل وقت التجل والبصر ومعانينة المشهود به الا فيما يثبت بالنساع و
 شرائط الاد اسبعة عشر عشرة عامة وسبعة خاصة منها الضبط والولاية فشرط
 الاسلام لو المدعى عليه مسلمان والقدرة على التميز بالسمع والبصيرين المدعى والمدعى عليه ومن
 الشرائط عدم قرابة ولاد او زوجية او عداوة دينوية او دفع مغرم او جرم مغرم كما سيجي وركبتها
 لفظا شهد لا غير لتضمنه معنى مشاهدة وقسم واخبار للحال فكانه يقول انتم
 بالله لقد اطلعت على ذلك وانا اخبر به وهذه المعاملة مفقودة في غيره فتعين حجة لوزاد
 فيما اعلم بطل للشك وحكمها وجوب الحكم على القاضي بموجبها بعد التزكية بمعنى انراضه
 فورا الا في ثلاث قد منها فلو امتنع بعد وجود شرائطها اثم تركه الفرض وانحى

العزل لذممه وعز لا تركابه ما لا يجوز شرعا زيلعى وكفران لم ير الوجوب
 اى ان لم يعتقد انراضه عليه ابن ملك واطلق اللكافى كفه واستنظر المصنف
 الاول ويحب اداؤها بالطلب ولو حكما كما امر لكن وجوبه بشرط سبعة مبسوطة
 في البر وغيره منها عدالة قاض وقرب مكانه وعلمه بقبوله او بكونه اسرع قبولاً
 وطلب المدعى لو حق العبدان لم يوجد بدله اى بدل الشاهد لانها من كفاية
 تعين لو لم يكن الاشاهدان لنحمل واد او كذا الكتاب اذا تعين لكن له اخذ الاجرة
 لا للشاهد حتى لو اركبه بلا عذر لم تقبل وبها تقبل الحديث اكرموا الشهود وجوز
 الناء الاكل مطلقا وبه يفتى بحر وقره المصنف ويجب الاداء بالطلب لو الشهاد
 في حق الله تعالى وهي كثيرة عد منها في الاشياء اربعة عشر قال ومنى اخر شاهد
 الحسبة شهادته بلا عذر فسق فترد كطلاق امرأة اى بانها وعقامة وتبديها
 وكذا عتق عبد وتبديره شرح وبها ينة وكذا الرضاع كما مر في بابيه وهه يقبح حج
 الشاهد حسبة الظاهر نعم لكونه حنفاً له تعالى الاشياء فبلغن ثمانية عشر وليس لنا
 مدعى حسبة الا في الونف على المرجوح فلينفظ وسنواف الحدود ابر الحديث من سن
 سنر فالاولى الكتمان الامتنك بحر والاولى ان يقول للشاهد في السرقة اخذ اجابه
 الحق لا سرق رعاية للسن ونضابها للزنا اربعة رجال لبس منهم ابن زوجها ولو تلقى
 عتقه بالزنا وقع برجلين ولاحد ولو شهد بعتقه ثم اربعة بزناه محصنا فاعتقه القاض
 ثم رجه ثم رجع الكل ضمن الاولان قيمته لمولاه والاربعة دينه له ايضا لو اثارا ولبقته
 الحدود والفود ومنه اسلام كافر ذكر لها باقتله بخلاف الانثى بحر ومثله
 ردة مسلم وجلان الا المعلق فيقع ولا يحد كما مر وللولادة واستهلال العصبى
 للصلاة عليه وللا رث عندها والشافعى واحد وهو ارجح فتح والبكارة وعيوب

النساء فيما لا يطلع عليه الرجال امرأة حرة مسلمة والثقتان احوط والامع قبول رجل واحد خلاصة وفي البرجندى عن الملقط ان المعلم اذا شهد منفردا في حوادث البيان قبل شهادته انتهى فليحفظ ونصابها غيرها من الحقوق سواء كان الحق مالا او غيره كنكاح وطلاق وكالة ووصية واستهلال جبي ولوللارث رجلان الا في حوادث بيان المكتب فانه يقبل فيها شهادة المعلم منفردا فمستأذ عن القنيس اورجل والرفان ولا يفرق بينهما لقوله تعالى فتذكر احدهما الاخرى ولم يقبل شهادة لرجل بلا رجل الاكثر خروجين وخمسين الائمة الثلاثة بالاموال وتوابعها ولزم في الكل من المراتب الاربعة لفظ اشهد بلفظ المضارع بالاجماع وكل ما لا يشترط فيه هذا اللفظ كضارة ماء ودوية هلاك فهو اخبار لا شهادة لقبولها والعدالة لوجوبه في التنازع العدن من لم يطعن عليه في بطن ولا فرج ومنه الكذب لخروجه من البطن لا للصحة خلافا للشافعي فلو نفى بشهادة فاسق نفذ وانتم فتح الا ان يمنع منه اى من الغضا بشهادة الفاسق الاسام فلا ينفذ اليها امرانه بنائت وينبذ بريمان ومكان وحادثه وقول معتمد حتى لا ينفذ فضاؤه باقوال ضعيفة وما في القنية والمجنبي من قبول ذي المروة الصادق نقول الثالثة بحر وضعفه الكمال بانه تعيل في مقابلة النفس فلا يقبل واثره المصنف وهي ان عليا من يحتاج الشاهد الى الاشارة الاثلاثة مواضع اعنى الخصمين والمشهود به لو عينا الادبنا وان غلب الغائب كما في نقل الشهادة او ميت فلا بد لقبولها من نسبة المجدد فلا يكفي ذكر اسمه واسم ابية وصناعة الا اذا كان يعرف بها اى بالمصناعة لا بحالة بان لا يشاركه في المعرغبة فلو غفى بلا ذكر الجدد نفذ فالمعتبر التعريف لا تكثير الحروف حتى لو عرف باسمه فقط او بقبه وحده كفي جامع الفصولين وملتقط ولا يسأل عن شاهد بلا طعن من الخصم الا في حد وفود وعندهما يسأل في الكل ان جيل

بجالهم جرسا وعلنا به بفتى وهو انه الملاف زمان لانها كان في القرن الرابع ولو
 اكنفى بالسراجا جمع وبه بفتى سراجية وكفى بالتركيبه قول المركب هو عدل في الامم
 لبثت الحربة بالدارد رر بعنى الامم فمن كان في دار الاسلام الحربية نهى بعبارة جوا
 عن النقص بالعبد وبدا لته عن النقص بالحدود ابن كمال والتعديل من الخصم
 الذى لم يرجع اليه في التعديل لم يمح فلو كان ممن يرجع اليه في التعديل مع بزازية
 والمراد بتعديله تركيته بقوله هم عدول زاد لكتهم اخطوا ونسوا او لم يزد واما
 قوله مدقوا وهم عدول صدقة فانه اعتراف بالحق فيبقى باقراره لا بابينة عند
 الجحد اختيار وفي البحر عن التهذيب يحلف الشهود في زماننا لتعذر التركبة اذ
 الجحول لا يعرف الجحول واقره المصنف ثم نقل عن الصيرفيه نفويضه للقاضى قلت
 ولا تنس ما مر عن الاشياء والشاهد له ان يشهد بما سمع او راي في مثل البيع
 ولو بالتعاطى فيكون من المرى والاقرار ولو بالكتابة فيكون مرييا وحكم الحاكم
 والغضب والقنل وان لم يشهد عليه ولو مخفيا يرى وجه المقر ويفهمه ولا يشهد
 على محب بسماعه من الاذنين القائل بان لم يكن في البيت غيره لكن لو فسروا قبل در او يرى
 شخصها اى القابلة مع شهادة اثنين بانها فلانة بنت فلان ابن فلان وكفى
 هذا للشهادة على الاسم والنسب وعليه الفتوى جامع الفصولين فرع في الجواهر عن
 محمد لا ينبغي للفقهاء كتب الشهادة لان عند الاداء بعضهم المدعى عليه فيضره واذا كان
 بين الخطاين بان اخرج المدعى خط اقرار المدعى عليه فانكر كونه خطه فاستكتب
 فكتب وبين الخطين مشابهة ظاهرة على انها خط كاتب واحد لم يحكم عليه بالمال هو
 المصحح خانية وان افتى قارى الهداية بخلافه فلا يعول عليه وانما يعول على هذا
 النصيح لان قاضى خان من يعتمد على نصيحجانه كذا ذكره المصنف هنا في كتاب الاقرار

واعتمده في الأشباه لكن في شرح الوهبانية لو قال هذا خطي لكن ليس علم هذا المال
 ان كان الخط على وجه الرسالة مصدرا معنونا لا يصدق ويلزم بالمال ونحوه في المنقظ
 فنراى قارى الهداية فرجع ذلك ولا يشهد على شهادة غير ما لم يشهد عليه وفيه
 في النهاية بما اذا سمعه في غير مجلس القاضي فلو فيه جاز وان لم يشهد شريلا لينة عن
 الجوهرة وبخلافه تصويب صدر الشريعة وغيره وقولهم لا بد من التخل وقبول التخل
 وعدم النهى بعد التخل على الاظهر نعم الشهادة بفضاء القاضي صحيحة وان لم يشهد
 القاضي عليه وفيه ابو يوسف بمجلس القضاء وهو الاحوط ذكره في الخلاصة كفى عدل
 واحد في اثني عشر مسألة علم ما في الأشباه منها اخبار القاضي بافلاس المحبوس
 بعد المدة للتركية اى تركية السر واما تركية العلانية فشهادة اجماعا وترجمة
 للشاهد والختم والرسالة من القاضي الى المولى والاشار حوط وجاز تركية عبد مبيع
 والد وقد نظم ابن وهبان منها احد عشر فقال وقبيل عدل واحد في تقوم وجرح
 وتعديل وارش بقدن وترجة والسلام هل هو جيد وافلاسه الاوسال والعيب
 بظهر وصوم علم ما مرا وعند علة وموت اذ للشاهد بن بخبر والتركية للذي نكون
 بالامانة في يمينه ولسانه وبده وانه صاحب يقطعة فان لم يعرفه المسلمون سألوا عنه
 عدول المشركين اختيار وفي المنقظ عدل نصران ثم اسلم فبليت شهادته ولو سكر
 الذي لا تقبل ولا يشهد من راي خطه ولم يذكر اى الحادثة كذا القاضي والراى
 لمشابهة الخط للخط وجوزاه لو في حوزة وبه فاخذ بحج عن الشئ لا يشهد عدل بالبيع
 بالاجماع الالف عشرة علم ما في الوهبانية منها العتق والولا عند النزال والمر على الامح
 بزارية والنسب والموت والتناح والدخول بزوجة وولاية القاضي واصل الوقف
 قبل وشرايطه على المختار كما مر في بابيه واصله هو كل ما يتعلق به صحته ونوف عليه

والأفن شرايطه فله الشهادة بذلك إذا أخبر بهما بهذه الأشياء من يثق الشاهد به من
 خرجاعة لا يتصور نواظيرهم على الكذب بلا شرط عدالة أو شهادة عدلين إلا أن الموت فيكفي القدر
 ولو اتفق وهو المختار ملتقى وفتح وقبده شارح الوهبانية بأن لا يكون المخبر منهما كواثر
 وموصى له ومن في يده شيء سوى رقيق علم رقة . ويعبر عن نفسه والأخو كمتاع
 فلك أن تشهد به أنه له أن وقع في قلبك ذلك أي أنه ملكه والألا ولو عاين القاض
 ذلك جازله القضا به بزارية أي إذا ادعاه المالك والألا وأن فسر الشاهد للقاض
 أن شهادته بالتصامع أو بمعانية اليدررت على الصحيح إلا أن الوقف والمواثيق فبيرا
 وقالوا أخبرنا به من ثق به تقبل على الأصح خلاصه وفي الغريبة عن الثانية معنى
 التفسير أن يقولوا شهدنا أنا سمعنا من الناس أمالو فالام نعا أن ذلك ولكته
 اشهر عندنا جازت في الكل وصححه شارح الوهبانية وغيره وأبده أعلم باب القبول
 وعدمه أي من يجب على القاضي قبول شهادته ومن لم يجب لا من يعص قبولها أو
 لا يعص لصحة شهادة الفاسق مثلا كما حقه المصنوعا بالعقوب بأشأ وغيره تقبل
 من أهل الأهواء أي أصحاب بدع لا تكفر كجبر وقد رر رفض وخروج ونشبهه
 ونقطيل وكل منهم اثني عشر فرقة فصاروا اثنين وسبعين ألا الخطابية صنف
 من الزوافض برون الشهادة لشيعتهم وكل من حلف أنه محق فردهم لا لبد عنهم
 بل لنهمة الكذب ولم يبق لمذهبهم ذكر محر ومن الذي لوعلا في دينهم جوهرة على
 مثله إلا خمس مسائل على ما في الأشياء ونبتل بأسلامه قبل القضا وكذا بعد
 لو بعقوبة كفود محر وان اختلفا مسألة كاليهود والنصارى والذي على المسنان
 لا عكسه ولو مرندا على مثله في الأصح وتقبل منه على مسنان مثله مع اتحاد الدلائل
 لأن اختلاف داريهما يقطع الولاية كما يمنع التوارث وتقبل من عدد ويبس الدين

لانهما من التدين بخلاف الدنيا فانه لا يامن من القول عليه كما يسيى وما
 المديق لصديقه فتقبل الا اذا كانت الصداقة متناهية بحيث ينصرف كل ذي مال
 الاخر فتاوى المعنف معزيا للمعين الاحكام ومن مرتكب صغيرة بلا اضرار ان اجب
 الكبارين كلها وغلب صوابه على صغائره ودرر وغيرها قال وهو معنى العدالة في الخلاصة
 كل فعل برفض المروءة والكرم كبيرة واقراء ابن الكمال قال ومعنى ارتكب كبيرة سقطت
 عدالته ومن اقلف لوم من عذر والا لوبية فاختد مجر والاسهرا بشيء من الشرايع كفر
 ابن كمال وخصى واقطع وولد زنا ولوبا لونا خلا فالمالك وخشى كان في لوفسلا
 والا فلا اشكال وعقب لمعنفه وعكسه الا لتهمة لما في الخلاصة شهدا بعد عنهما ان
 الثمن كذا عند اختلاف بايع ومشتري لم تقبل لمجر النفع باثبات العتق واخيه وعمه ومن
 محرم رضا عا او مصاهرة الا اذا امتدت الخصومة وخاصم معه على ما في الفينة وفي
 الخزانة تخاصم الشهود والمدعى عليه تقبل لو عدل ولا ومن كافر على عبد كافر مولا
 مسلم او على وكيل حر موكلة مسلم لا يجوز عكسه لقيامها على مسلم في الاول ضمنا
 وتقبل على ذي ميت وصية مسلم ان لم يكن عليه دين لمسلم مجر وفي الاشياء لا تقبل
 شهادة كافر على مسلم الاتباعا كما مروى في ضرورة في مسئلتين في الايصاء شهد كافر ان
 على كافر انه اوصى الكافر واحضر مسلما عليه حق للميت وفي النيب شهدا ان النعرا
 ابن الميت فادعى على مسلم بحق وهذا استحسنان ووجه في الدرر والعمال للسلطان
 الا اذا كانوا اعوانا على الظلم فلا تقبل شهدا منهم لغلبة ظلمهم كرنيس القبر والحيا
 والصراف والمعرفون في المراكب والعرفاء في جميع الاصناف ومحضر فضاة للعبد
 الوكيل المقتولة والصكاك وضمان الجمات كبقاطعة سوق الفحاسين حتى حل
 الشاهد لشهادته على باطل فنج ويجر وفي الوهبانية امير كبير ادعى فشهد له عماله

ونوابه ورعاياهم لا تقبل كشادة المزارع لرب الارض وقيل اراد بالعمال
المحترفين المجرة لا يفتة به وهي حرفة ابائه واجداده والا فلا مروءة له لو دنية
فلا شهادة له لما عرف في حد العدالة فتح واقره المصنف لا تقبل من اعني اي قضى
بها ولو قضى صح وعم قوله مطلقا ما لو عني بعد الادا قبل القضا وما جاز بل السماع
خلافا للثاني واذا عدم قبول الاخرس مطلقا بالاولى ومرقد ومملوك ولو كانتا
او مبعضا وصبي ومغفل ومجنون الا في حال صحته الا ان يتجلا في الرق والقبض
واديا بعد الحرية ولو لعنقه كاسر وبعد البلوغ وكذا بعد ابصار واسلام وثوبة
نسقه وطلاق زوجة لان المعتبر حال الادا شرح تكمله وفي الجملة حتى حكم برده لعله
ثم زالت فتشهد فيها لم تقبل الا اربعة عبد وصبي واعمي وكافر على مسلم وادخال
الكامل احد الزوجين مع الاربعة سهو ومحدود في قذف تمام الحد وقيل بالاكثر وان
تاب بتكذيبه نفسه فتح لان الرد من تمام الحد بالنسب والامتناع من شرط ايليه
وهو اولئك هم الناسقون الا ان يحد كافر في القذف فيسلم فيقبل وان ضرب
اكثره بعد اسلامه على الظاهر بخلاف عبد محد فتنقض لم تقبل اويقير المحدود
بينة على صدقه اما اربعة على زناه او اثنين على اقراره به كالمو برهن قبل الحد
وفيه الناسق اذا تاب لقبيل شهادته الا المحدود بقذف والمعروف بالكذب وشاهد
الزور لو عدل لا تقبل ابدا ملتقط لكن صحيح ترجيح قبولها وسبحون في حاشية تقع في السجين
وكذا لا تقبل شهادة العبيان فيما يقع في الملاعب ولا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات
وان مست الحمامات لمنع الشرع مما يستحق به السجين وملاعب العبيان وحمامات النساء
فكان التفسير مضافا اليهم لا الى الشرع بزازمة صغرى حشرى بل لانه في الحامى تقبل شهادته
النساء وحدهن في القتل في الحرام يحكم الله كى لا يدرك الدم اشتى فينتبه عند القسوى

وقد منا قبول شهادة المعلم في حوادث البيان والزوجة لزوجها وهولها وجاز
عليها إلا في مسئلتين في الأشباه ولو في عدة من ثلاث لما في الفتية طلقها ثلاثة وهي
في العدة لم يجر شهادته لها ولا شهادته له ولو شهد لها ثم تزوجها بطلت خاينة
فلم منع الزوجية عند الفضا لا نخل أو ادا والفرع لأصله وإن علا إلا إذا شهد الجدة لابن
ابنه على أبيه أشباه قال وجاز على أصله إلا إذا شهد على أبيه لأمه ولو بطلان فزنا
والأم في نكاحه وفيها بعد ثمان ورق لا تقبل في شهادة الأفسان لنفسه إلا في مسئلة القاتل
إذا شهد بعفو ولما المقبول فراجعه وبالعكس للنهية وسيد لعبد ومكانه والشريك
لشريكه فيما هو من شركتهما لأنها لنفسه من وجه في الأشباه للخصم أن يلحق بثلاثة
برق وجد وشركة وفي فتاوى النسفي لو شهد بعض أهل القرية عن بعض منهم بزيادة
الخراج لا تقبل ما لم يكن خراج كل أرض معيناً ولا خراج للشاهد وكذا أهل قرية شهدوا على
ضبعة أنها من قريتهم لا تقبل وكذا أهل مكة يشهدون بشيء من مصلحة لو غير نافذة
وفي النافذة أن طلب حقا لنفسه لا تقبل وإن قال لا أخذ شيئاً تقبل وكذا في وقف المدد
انتهى فليحفظ والأجير الخاص لمستأجرة مساهمة أو مشاهمة أو الخادم أو التابع أو القليز
الخاص الذي يعد ضرراً استأذه ضرر لنفسه ونفعه نفع نفسه درر هو معنى قوله
عليه أفضل الصلاة والسلام ولا شهادة للقانع بأهل البيت أي الطالب معاشه منهم
من القنوع لامن القناعة ومفاده قبول شهادة المستاجر والأساذله ونحوه بالفتح من
يفعل الردي ويؤتى وأما بالكسر فالمشكر المتكسر المتكسر في أعضائه وكلامه خلقه فيقبل
بحر ومغنية ولو لنفسها الحرمه رفع صوتها درر وينبغي تقييده بمد ومنها عليه
ليظهر عند القاضيه كما في مد من الشرب على اليهود ذكره الولد وفاجحة في معيبة غيرها
باجر درر وفتح زاد في العيني فلو في معيبتها تقبل وعمله الواو بزيادة اضطارها

وانسلا ب مبرها واختيارها فكان كالشرب للتداوي وهذا بسبب الفناء جعله
ابن الكمال عكس الفرع لاصله فقبل له لعله واعتمد في الوهبانية والمجيبنة
قبولها ما لم يفسق بسببها قالوا والحقد فسق للنهي عنه وفي الاشياء فنته قاعده
اذا اجتمع الحلال والحرام ولو العداوة للدنيا لا تقبل سوا شهد عدوه او غيره لانها
فسق وهو لا يجزى وفي فتاوى المصنف لا تقبل شهادة الجاهل على العالم لفسقه
بترك ما يجب فعله شرعا فحيث لا تقبل شهادته على مثله وغيره ولما لم تغزبه على
تركه ذلك ثم قال والعالم من يستخرج المعنى من التركيب كما يحق وينبغي ومجازف
في سلامه او يخلف فيه كثيرا واعناد شتم اولاده او غيرهم لانه معصية كبيرة وترك
زكاة او حج على رواية فورية او ترك جماعة او جعة او اكل فوق شبع بلا عذر ومخرج
لفرجة قدوم امير وركوب بحر وليس حرب وبول في سوق او الى قبله او شمس
او قمر وطيف في مسخرة ورقاص وشنام لدابة في بلادنا يشتمون بايع الدابة فتح وغيره وفي
شرح الوهبانية لا تقبل شهادة الخيل لانه لجنه يستغنى فيما يقبض من الناس في اخذ
زيادة على حقه فلا يكون عدلا ولا شهادة الاشراف من اهل العراق لتعصبهم ونقل العلم
عن جواهر الفتاوى ولا من انتقل من مذهب الى مذهب الشافعي قال
وكذا بايع الاكفان والخطوط لتميئه الموت وكذا الدلال والوكيل لو باي ثبات التناح
اما لو شهداها امرأته فقبل والمجدة ان يشهد بالتناح ولا يذكر الوكالة بزازية
وتسهيل واعتمده قدرى افندي في واقعاته وذكره المصنف في اجازة معينة مغريا
للبرازية وملخصة انها لا تقبل شهادة الدالين والصكاكين والمحضرين والوكلاء
المفتعلة على ابوابهم ونحوه في فتاوى مويد زاده وفيها وصى اخرج من الوصاية
بعد قبولها لم تجز شهادته للميت ابدا وكذا الوكيل بعدما اخرج من الوكالة ان

خاصم اتفاقا والافكذلك عندا ^{١٠}يوسف ومد من الشرب لغير الخمر لان بقطرة
 منها يتركب الكبيرة فترو شيها وهو ما ذكره ابن الكمال غلط كما حرره في البحر قال وفي
 غير الخمر يشترط الادمان لان شربه صغيرة وانما قال على اللهو ليخرج الشرب للتداعي
 فلا يسقط العدالة لشبهة الاختلاف ضد الشريعة وابن كمال ومن يلعب بالميسر
 لعدم مروه وكذبه غالب كما في الطيور اذا امسكها للاستيناس فيباح الا ان يجر
 حرام غيره فلا لا كله الحرام عيني وعناية والطنبور وكل لهوشنيع بين الناس
 كالطنابير والمزامير وان لم يكن شنيعا نحو الحد وضرب الغضب فلا الا اذا فحش
 بان يرقصون به خيانة لدخوله في حد النكاي يجر ومن يغني للناس لانه يجمعهم على
 كبيرة هداية وغيرها وكلام سعدى اندي يفيد تقيده بالآخرة فتأمل واما المغني لنفسه
 لدفع وحشة فلا بأس عند العامة عناية وصحة العيني وغيره قال ولونه وعط وحكمة فباين
 اتفاقا ومنهم من ابلحة مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا انتهى ومنهم من اجاز في
 العرس كما جاز في الدف فيعرف في البحر والمذهب حرمة مطلقا فانقطع الاختلاف بل ظاهر
 الهداية انه كبيرة ولولنفسه واخره المصنف قال ولا يقبل شهادة من يسمع الغنا او يجلس
 مجلس الغنا زاد العيني او مجلس الخمر والشرب وان لم يسكر لان اختلاطه بهم وتركه
 الامر بالمعروف يستطعدلته او يترك ما يجدي به للفسق وحراة من يتركب كبيرة قاله
 المصنف وغيره او يدخل الحرام بغير ازان لانه حرام او يلعب ببرد او طاب مطلقا قالوا
 اما الشطرنج فلشبهة الاختلاف بشرط واحد من ست فلذا قال او يقاتر بشرط نرج او
 يترك به الصلاة حتى يفوت وقتها او يحلف عليه كثيرا او يلعب به على الطريق او يذكر
 عليه فسقا اشباه او يداوم عليه فكره سعدى اندي معزيا للكتاب والمعراج او يملك
 الريا فيدوه بالشبهة ولا يخفى ان الفسق يمنعها شرعا الا ان القاضي لا يثبت ذلك

الأبعد ظهوره له فالكل سوى بحر فليحفظ أو يبوله أو ياكل على الطريق وكذا كل ما يخلد
 بالمروة ومنه كشف عورته ليستنحي من جانب البركة والناس حضور وقد كثرت في زماننا
 فتح أو يظهر سب السلف لظهور فسقه بخلاف ما يخفيه لأنه فاسق مستور عيني قال
 المصنف وإنما قيدنا بالسلف تبعاً لكلامهم والأفا الأولى أن يقال سب المسلم لسقوط
 العدالة يصيب المسلم وإن لم يكن من السلف كما في السراج والنهاية وفيها الفرق
 بين السلف والخلف أن السلف الصالح الصدد الأول من التابعين منهم أبو حنيفة
 رضي الله تعالى عنه والخلف بالفتح من بعدهم في الخير وبالسكون في الشر بحر وفيه عن
 العناية عن أبي يوسف لا تقبل شهادة من سب الصحابة وأقبلها ممن تبرأ منهم لأنهم
 يعتقرون ديناً وإن كان على باطل فلم يظهر فسقه بخلاف الساب شهدان أبائهما
 أوصى إليه فإن دعاهم شهدتهما استحسننا كشهادة دائن المبت ومديونية
 والموصى لهما ووصيه لثالث على الأيسر وإن أنكر لا لأن القاضى لا يملكه إجبار أحد على
 قبول الوصية عيني كما لا تقبل لو شهدان أباهما الغائب وكله بقبض ديونه
 وأدعى الوكيل وأنكر والفرق أن القاضى لا يملك نصب الوكيل عن الغائب بخلاف الوصى
 أشهد الوصى أى وصى المبت بحق المبت بعدما عزل القاضى عن الوصاية ونصب
 غيره وبعد ما أدرك الورقة لا تقبل شهادته المبت في ماله أو غيره خامم أولاً
 لحلول الوصى محل المبت ولذا لا يملك عزل نفسه بلا عزل قاض وكان كالمبت نفسه
 فاستوى خصامه وعدمه بخلاف الوكيل فلذا قال ولو شهد الوكيل بعد عزله للوكيل
 أن خامم في مجلس القاضى ثم شهد بعد عزله لا تقبل اتفاقاً للثمة ولا قبلت
 لعدم مخالفاً للثالث فجعله كالوصى سراج وفي قسامة الزيلعى كل من صار خصماً
 في حالة لا تقبل شهادته فيها من كان بعرضه أن يصير خصماً ولم ينتصب خصماً

بعد تقبل وهذان الاصلان متفق عليهما ونظامه فيه قيدنا بمجلس القاضى لانه لو
 خاصم في غيره ثم عزله قبلت عندهما كالمشهد في غير ما وكل فيه او عليه جامع
 الفتاوى وفي البرازية وكله بالخصومة عند القاضى فخاصم المطلوب بالف درهم
 عند القاضى ثم عزله فشهد ان لموكله على المطلوب مائة دينار تقبل بخلاف ما لو كوله
 عند غير القاضى وخاصم ونظامه فيها كما قبلت عندهما خلافا للثالث بشهادة اثنين
 بدين على المبت لرجلين ثم شهد الشهود لهما للشاهدين بدين على المبت لان كل فريق
 يشهد بالدين في الذمة وفي تقبل حقوقا حتى فلم يقع الشركة له في ذلك بخلاف الوصية
 بغير عين كذات وصا بالجمع وشروعه وسبجي فله وكشهادة ومبين لوارث كبير على
 اجنبي في غير مال المبت في ظاهر الرواية كالمشهد الوصيان على اقرار المبت بشئ معين
 لوارث بالغ تقبل برزنية ولو شهد في ماله اى المبت لآخلافهما ولو لصغير لم يجز اتفاقا
 وسبجي في الوصايا كالمشهد الشها على جرح بالغ اي نسق مجرد عن اثبات حق الله تعالى
 او للعبد فان تضمنته قبلت والا تقبل بعد التعديل ولو قبله قبلت اجمالا
 بل الاخبار ولو من واحد على الجرح المجردة كذا اعتمد المصنف تبع لما قرره صد
 الشريعة واقره سلاخسرو وادخله تحت قولهم الدفع اسهل من الرنع وذكر
 وجهه واطلق ابن الكمال رد ما تبعا العامة الكتب وذكر وجهه وظاهر كلام
 الواغ وعزمي زاده الليل اليه وكذا القهستاني وقال وفيه ان القاضى لم يلتفت
 لهذه الشهادة ولكن يزكى الشهود سرا وعلنا فان عدلوا قبلها وغرأ للضم
 وجعله البرجندى على قولهما الا قوله فتنبه مثل ان يشهدوا على شهود المدعى على الجرح
 المجرد بائعهم فسقه او زناة او اكله الربا او شربة الخمر او على اقرارهم انهم
 شهدوا بزورا وانهم اجروا في هذه الشهادة او ان المدعى مبطل في هذه الدعوى

وانهم لا يشاهد له لم على المدعى عليه في هذه الحادثة فلا تقبل بعد التعديل بزيادة
 دور واعتمده المصنف وتقبل لو شهد واعلى الجرح المركب كما قرر المدعى بنفسه ثم
 اقراره بشهادتهم بزورا وباتنه استأجرهم على هذه الشهادة او على اقرارهم انهم
 لم يحضروا المجلس الذي كان فيه الحق عيني او انهم عبيد او محذوفون بقذف
 او انه ابن المدعى وابوه عنابة او قاذف والمقذوف يدعية او انهم زناوا وصفوه
 اوسر قواكلا وبينه او شر بوا المحرم ولم يتقدم العهد كما مر في بابيه او قتلوا النفس
 محمدا عيني او شر كما المدعى والمدعى بمال او انه استأجرهم بكذبا للشهادة واعطاهم
 ذلك مما كان لي عنده من المال ولولم يقله لم تقبل لدعواه الا سنجار غيره ولا
 ولاية له عليه او انه ما تحتم على كذا او دفعته اليهم اى رشوة والافلاصلح بالمعنى
 الشرعى ولو قال ولم ادفعه لم يقبل على ان لا يشهد واعلى زورا وقد شهد وارورا
 وانا اطلب ما اعطيتمهم وانما قبلت في هذه الصور لانها حق الله تعالى والعبد
 فست الحاجة لاحيايها شهد عدل فلم يبرح عن مجلس القاضى ولم يبطل المجلس
 ولم يكذب المشهود له حتى قال او همت اخطات بعض شهادة ولا مناقضة قبلت
 شهادته بجميع ما شهد به لوعدا ولو بعد القضاء وعليه الفتوى خانية وبحر قلت
 لكن عبارة الملتقى تقتضى قبول قوله او همت وانه ينقض بباقي وهو مختار بالسحر
 وغيره ونظام سلام الاكمل وسعدى ترجحه فنسبه ونبصر وان قال الشاهد بعد قيامه
 عن المجلس لا تقبل على الظاهر احتياطا وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود والنسب
 هداية بنية انه اى الجرح مات من الجرح اولا من بينة الموت بعد البرأ ولو اقام
 اولياء المقتول بينة على ان زيدا جرحه وقتله واقام زيد بينة على ان المقتول قال
 ان زيدا لم يجرحني ولم يقتلني فبينة زيد اولا من بينة اولياء المقتول بجميع الفتاوى

وبينه الغبن من يتيم بلغ اولى من بينه كون القيمة اى قيمة ما اشتراه من وصيه
 في ذلك الوقت مثل الثمن لانها تثبت امر ازايدا لان بينه الفساد ارجح من بينه
 الصحة در خلا فالما في الوهبانية اما يدون البينة فالقول المدعى الصحة متينة وبينه
 كون المتصرف في نحو يد يراو خلع او خصومة ذاعقل او لا من بينه الورثة مثلا
 كونه مخلوط العقل او مجنون او لو قال الشهود لا ندري كان في صحة او مرض فهو على المرض
 ولو قال الوارث كان بهدى يصدق في شهادته انه كان صحيح العقل برأيه وبينه
 الاكراه في اقراره او لا من بينه الطوع ان ارضا واتحدثا ربحها فان اختلفا او
 لم يورخا في بينة الطوع اولى ملنقط وغيره واعقده المصنف وابنه وعزى زاده فروع بينه
 الفساد اولى من بينة الصحة وبهانية وفي الاشياء اختلف المتبايعان في الصحة والبطالان
 فالقول المدعى البطلان وفي الضمة والفساد المدعى الصحة الا في مسألة الافالة في
 الملنقط اختلفا في البيع والرهن فالبيع اولا اختلفا في البشاة والوفاء فالوفا اولى
 استخما نأشادة قاهرة يتنهما غيرهم تقبل كان شهيدا بالدار بلا ذكرها في يد
 الخصم فشهادة اخران او شهدا بالملك في الحدود واخران بالحدود او شهدا على الا
 والنسب ولم يعرفا الرجل بعينه فشهادة اخران انه المسمى به در شهيد واحد فقال الباقون
 نحن نشهد كشهادته لتقبل حتى يتكلم كل شاهد بشهادته وعليه الفتوى شهادة النفر
 المتأثر مقبولة الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل الا في عبد بين مسلم ونفرا
 فشهد نفران يان عليهما بالعتق قبلت في حق النفر في فقط اشياء قلت وزاد محشيها
 خمسة اخرى معزية للبرازية انتهى باب الاختلاف في الشهادات بيني الساب
 على اصول مقررة منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقته
 تعالى ومنها ان الشهادة بالكثر من المدعى باطله بخلاف الاقل للاتفاق فيه ومنها ان

الملك المطلق ازيد من المتبدل لثبوته من الأصل والملك بالسبب مقنن على
 السبب ومنها موافقة الشهادتين لفظا ومعنى وهما موافقة الشهادة الدعوى
 معنى فقط وستبطل الدعوى في حقوق العباد شرط قبولها لتوثيقها
 على مطالبهم ولو بالتوكيل بخلاف حقوق الله لوجوب اقامتها على كل احد
 نكل احد خصم فكان الدعوى موجودة فادانها اي وافقت الشهادة الدعوى
 قبلت ولا توافقها لا تقبل وهذا احد اصول المتقدمة فلو ادعى ملكا مطلقا
 فشهد به بسبب كسر الموارث قبلت لكونها بالاقبل مما ادعى فبطا بقا معنى كاسر
 وعكسه بان ادعى بسبب وشهدا بطلان لا تقبل لكونها بالاكتر كما مر قلت وهذا
 في غير دعوى ارث ونسب وشري مجهول كما بسطه الكمال واستثنى في البحر الثلاثة
 وعشرين وكذا يجب مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى الا في اثنين واربعين مسألة
 مبسوسة في البحر وزاد ابن المصنف في حاشيته على الاشياء ثلاثة عشر اخر تركها
 خشية التطويل بطريق الوضع لا النقص واكتفى بالموافقة المعنوية وبه قالت
 الثلاثة ولو شهدا احدهما بالكناح والاخر بالتزويج قبلت لان اتحاد معناها كذا
 الهبة والعتية ونحوها ولو شهدا احدهما بالف والاخر بالعين او مائة ومائتين
 او مائة مائتين او ثلاث ردت لاختلاف المعنيين كما لو ادعى غصبا او قتل او شهد
 احدهما به والاخر بالاقرار به لم تقبل ولو شهدا بالاقرار به قبلت وكذا لا تقبل في
 كل قول جمع مع فعل بان ادعى الفاشهد احدهما بالدفع والاخر بالاقرار بها
 لان الجمع بين قول وفعل ثنية الا اذا اتحد اللفظ كشهادة احد ببيع او فرض
 او طلاق او اعتاق والاخر بالاقرار به فتقبل لان اتحاد مبيعة الافشاء والافرار فانه
 يقول في الاشياء بعث واقترض وفي الاقرار كفت بعث واقترض فلم يمنع القبول

بمخلاف شهادة أحدهما يقتله عبد بسيف والأخر به بسكين لم تقبل لعدم تكرار الفعل بتكرار
 الآلة محيط وشرب ليلية وتقبل على ألف في شملة أحدهما بألف والأخر بألف ومائة
 أن ادعى المدعى الأكثر لا الأقل إلا أن يوفق باستيفاء الجواب ابن كمال وهذا في
 الدين وفي العين تقبل على الواحد كما لو شهد واحدان هذين العبدين له وآخران
 هذا لقب على العبد الواحد الذي الفنا عليه اتفاقاً درو في العقد لا تقبل
 مطلقاً سواء كان المدعى أقل المالين وأكثرهما عزمي راده ثم فرع على هذا الأصل
 بقوله فلو شهد واحد بشرا عبداً وكتابته على ألف وأخر بألف وخمس مائة ردت
 لأن المقصود إثبات العقد وهو يختلف باختلاف البديل فلم يتم العدد على كل واحد
 ومثله العنق بمال والصلح عن قود والرهن والخلع أن ادعى العبد والقائل
 والراهن والمرأة لف ونشر مرتباً إذ مقصودهم إثبات العقد كما حرران ادعى الآخر
 كملولى مثلاً فكردعى الدين إذ مقصودهم المال فتقبل على الأقل أن ادعى الأكثر
 كأم والأجارة كالمبيع لو في أو اللذة للحاجة لإثبات العقد وكالدين بعدها لو ادعى
 المؤجر ولو للمستأجر فدعى عقداً اتفاقاً وصح النكاح بالأقل بألف مطلقاً استحساناً
 خلافاً لهما ولزم في صحة الشهادة الجرب شهادة أرث بأن يقول أمات وتركه ميراثاً
 للمدعى إلا أن يشهد بملكه عند موته أو يده أو يد من يقوم مقامه كمن استأجر مستعبر
 وغاصب ومودع فيغني ذلك عن الجرب لأن الأيدي عند الموت تنقلب يد ملك
 بواسطة الضمان فإذا ثبت الملك ثبت الجرب ضرورة ولا بد مع الجرب المذكور من بيان
 سبب الوراثة وبيان أنه أخوه لأبيه وأمه أو أحدهما ونحو ذلك ظهرياً وبقي شرط
 ثالث وهو قول الشاهد لا وارث أو لا أعلم له وارثاً غيره ورابع وهو أن يدرك
 الشاهد الميت والأب باطلة لعدم معانية السبب ذكرها البرزاني وذكر اسم الميت

ليس بشرط وأن شهدا بيدى سواء قالامذ شهما ولا ردت لقيامها بجهول
 لتتوعد بدالحج بخلاف ما لو شهدا انها كانت ملكة او اقر المدعى عليه بذلك
 او شهد شاهدان انه اقرانه كان في يد المدعى دفع للمدعى لمعلومته ^{قار} الا
 وجبالة المقربة لا يبطل الاقرار والاصل ان الشهادة بالملك المنقضى مقبولة
 لا باليد المنقضة لتتوعد البطلان الملك بزازية ولو اقرانه كان في يد المدعى بغير
 حق هل يكون اقراره باليد المفتى به نعم جامع الفصولين فروع شهدا بالف و
 احدهما قضى بحسبه قبلت يالف الا اذا شهد معه اخر ولا يشهد من علمه حتى
 بغير المدعى به شهدا بسرقه بعة واختلغا في لونها قطع خلافا لهما واستنظر
 صدق الشريعة قولهما وهذا اذ لم يذكر المدعى لونها ذكره الزيلعي ادعى المدعي
 الايصال منفردا وشهدا به مطلقا او جملة لم تقبل وهما ينة شهدا في دين الحجي
 ما به كان عليه كذا تقبل الا اذا سألهم الخصم عن بقائه الآن فقالا لا ندرى
 ودين الميت لا تقبل مطلقا حتى بقولامات وهو عليه بحرقلت وبخالفه ما في معين
 الحكم من ثبوته بحجروبيان سببه وان لم بقولامات وعليه دين انتهى والاحتياط
 لا يخفى ادعى ملكا في الماضي وشهدا به في الحال لم تقبل في الاصح كما لو شهدا بالماضي
 ايضا جامع الفصولين انتهى باب الشهادة على الشهادة في مقبولة وان كثرت استخسا
 في كل حق على الصحيح الا في حد وقود لسقوطها بالثبته وجاز الاسهاد مطلقا لكن
 لا تقبل الا بشرط تعذر حضور اصل بموت اى موت الاصل وما نقله القهستان في
 عن النهاية فيه كلام فانه نقل عن الحنانية عنها وهو خطأ والصواب ما هنا او مرض
 او سفرا وكفى الثاني بغيره بحيث يتعذر ان يبيت باهله واستخسنه غير واحد وفي
 القهستان والسراجية وعليه الفتوى واقره المصنف او كون المرأة مخدرة لا تخالط الرجال

وان خرجت الحاجة وحمام قنية وفيها لا يجوز الاثمهانة لسلطان وامير وهل يجوز
لمجوس ان يخرجواكم الخصومة نعم ذكره المصنف في الوكالة وقوله عند الشهادة عند
القاضي قبل الكل اطلاق جواز الاشهاد لا الادا كما مر وبشرط شهادة عدة نصاب
ولو رجلا واثنتين وما في الحاموي غلط عن كل اصل ولو امرأة لا تقاير فرعي هذا
وذاك خلافا للشافعي وكيفيتهما ان يقول الاصل مخاطبا للفرع ولو ائنه بمراشد
على شهادته انه اشهد بكذا ويكفي سكوت الفرع ولو رده ارتد قنية ولا ينبغي
ان يشهد على شهادة من ليس بعدل عنده حامي ويقول الفرع اشهد ان
فلانا اشهدني على شهادته بكذا وقال لا اشهد على شهادته بذلك هذا اوسط
العبارات وفيه خمس شنيات والافقران يقول اشهد على شهادتي بكذا ويقول
الفرع اشهد على شهادته بكذا وعليه فتوى السرخسي وغيره ابن كمال وهو
الاصح كما في الفهستان عن الزاهدي ويكفي تعديل الفرع لاصله انه عرف الفرع
بالعدالة والالزم تعديل الكل كما يكفي تعديل احد الشاهدين صاحبه في الاصح
لان العدل لا ينهم بمثله وان سكت الفرع عنه نظر القاضي في حاله وكذا لو
قال لا اعرف حاله على الصحيح شرعيا لانية وشرح المجمع وكذا لو قال ليس بعدل
عليما في الفهستان عن المحيط فننبه وتبطل شهادة الفرع بامور ينهيهم عن الشهادة
على الاظهر خلاصه وسيجي مقنا ما يخالفه ويجزئ اصله عن اهلينها كفسق ونس
وعى وبانكار اصله الشهادة كقولهم ما لنا شهادة او لم نشهد ثم او شهدنا هم
وغلطنا ولو سئلوا فسكتوا قبلت خلاصه شهدا على شهادة اثنين على فلانة
بنت فلان الغلابية وقالا اخبرانا بمعرفتهما وجاء المدعي بامرأة لم يعرفها انها
هي فقبل له مات شاهدين انها فلانة ولو مفرغ ومثله الكتاب الحكمي وهو

كتاب القاضي القاضى لانه كالشهادة على الشهادة فلو جاء المدعى برجل لم يعرفه
 حكمه لأثباته هو ولو لم يقر الاحتمال الزور يجرى ويقر مدعى الاشتراك البيان
 كما بسطه فامى خان ولو قال فيها التسمية لم يخرج في نسبها الى اخذها كجدها
 وبكى نسبتها الزوجا والمقصود الاعلام اشهد على شهادته ثم نهاه عنها لم يصح
 اى شبهة فله ان يشهد على ذلك دور وان المصنف عن الكثرة قدم ترجيح خلافه
 عن الخلاصة كافر ان شهد على شهادة مسلمين ككافر على كافر لم يقبل كذا شهادتهما
 على القضا لكافر على كافر ونقبل شهادة رجل على شهادة ابيه وعلى قضا ابيه في
 الصحيح ورر خلافا لما نطق من ظهرا انه شهد بنور بان اقر على نفسه ولم يدع
 سهوا او غلطا كما حرره ابن الكمال ولا يمكن اثباته بالبينه لانه من باب النفي
 عزز بالتشهير وعليه الفتوى سراجيه وزاد اضربه وجبسه مجمع وفي البحر
 قظاهر كلامهم ان للقاضى ان يستنم وجهه اذ اراه سياسة وقيل ان رجوع مصرا
 ضرب اجماعا وان ثابا لم يعز راجعا ونفويض مدة توبته لراى القاضى
 على الصحيح لو فاسقا ولو عدلا او مستورا لا يقبل شهادته ابدانك وعن الثانى
 تقبل وبه يفتى عيسى وغيره والله اعلم باب الرجوع عن الشهادة هو ان يقول
 رجعت عما شهدت به ونحو فلو انكرها لا يكون رجوعا والرجوع شرطه مجلس ^{منه}
 ولو غير الاول لانه فسخ او توبة وهي بحسب الجناية كما قال عليه الصلاة والسلام
 السر بالسر والعلانية بالعلانية فلو ادعى المشهود عليه رجوعا عند غيره
 وبرهن او راد يمينها لا يقبل لفساد الدعوى بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض
 ورضينه اياها ملقى او برهن انها اقر برجوعها عند القاضى قبل وجعل
 انشا للحال ابن ملك فان رجعا قبل الحكم بها سقطت الاثبات وعز ولو عن

بعضها لانه فسق نفسه جامع الفضولين ويعدده لم يفسخ الحكم مطلقا لترجمه بالقضا
 بخلاف ظهور الشاهد عبدا او محدا ودل في قذف فان القضا يبطل ويرد ما اخذ و
 تلزمه الدية لو قصاصا ولا يضمن الشهود لما حران الحاكم اذا اخطا فالعزم
 على المقتضى له شرح تكمله وفيمنما اتلفا للمشهود عليه لتسببهما فقد يامع تعدد
 تقعين المباشر لانه كالمجأ القضا وقبض المدعى المال اولا به بفنى بجر
 وبزازية وخلاصة وخزانة المفتبين وفيده في الوقاية والكثرة والدرر
 والملتقى بما اذا قبض المال لعدم الائتلاف قبله وقبل ان المال عينان كالأول
 وان دينان فكالثاني واثرة القسطة والعبرة فيه لمن بقى من الشهود لا لمن رجع
 فان رجع احدهما ضمن النصف وان رجع احد الثلاثة لم يضمن وان رجع اخر
 ضمنا النصف وان رجعت امرأة من رجل واثنتين ضمن الربع وان رجعتا
 فالنصف وان رجع ثمان نسوة من رجل وعشرة نسوة لم يضمن فان رجعت
 اخرى ضمن التسع ربعة لبقاء ثلاثة ارباع المصاب فان رجعوا فالفرق بالاسد
 وقال عليهم النصف كما لو رجعن فقط ولا يضمن رابع في النكاح شهد بهما المثنى
 او الاقل اذا الائتلاف بعوض كلا الائتلاف وان زاد عليه ضمناها لوى المدعية
 وهو المنكر عزى زاده ولو شهدا باصل النكاح باقل من مهر مثلها فلا ضمان
 على المعتمد لتعذر المماثلة بين البضع والمال بخلاف ما لو شهدا عليها بقبض المهر
 او بعضه ثم رجعا ضمنا لهما الائتلاف المهر وضمنا في البيع والشرا فانقص عن قيمة المبيع
 لو الشهادة على البايع او زاد لو الشهادة على المشتري للائلاف بلا عوفه ولو
 شهدا بالبيع وبغدا الثمن فلو في شهادة واحدة ضمنا القيمة ولو في شهادتين ضمنا
 الثمن عني ولو شهدا على البايع بالبيع بالقيين السنة وقيمه الف فان شاء ضمن الشهود

قيمته مائة وان شاء اخذ المشتري الاسنة واباما اختيار بوي الاخر وتماه
 في خزانه المغنى وفي الطلاق قبل وطئ وخلوة ضمن نصف المال المسمى والمنفعة
 ان لم يسلم ولو شهدا انه طلقها ثلاثا واخران انه طلقها واحدة قبل الدخول
 ثم رجعا فضمن نصف المهر على شهود الثلاث لا غير للحرمة الغليظة ولو بعد وطئ
 وخلوة فلا ضمان ولو شهدا بالطلاق قبل الدخول واخران بالدخول ثم رجعا
 ضمن شهود الدخول ثلاثة ارباع المهر وشهود الطلاق ربعه اختيار ولو
 شهدا بعنف فرجعا ضمن القيمة مولا مطلقا ولو معسرين لانه ضمان ثلاث
 والولا للمعتق لعدم تحول العتق اليهما بالضمن فلا يتحول الولا هداية وفي
 التدبير ضمنا ما نفقه وهو ثلث قيمته ولو مات المولا عتق من الثلث، ولزمها
 بقية قيمته وتماه في البحر وفي الكتابة يضمنان قيمته كلها وان شاء اتبع
 الكتاب ولا يعتق حتى يودي ما عليه اليها ونصدق بالفضل والولا لمولا ولو
 عجز عاد لمولا، وردد قيمته على الشهود وفي الاستيلاء يضمنان نقصان قيمتها
 بان تقوم مائة وام ولد لوجاز بيعها يضمنان ما بينهما فان مات المولى عتق
 وضمنا بقية قيمتها امة للورثة وتماه في الغني وفي الفصاح الدية في مال
 الشاهدين وورثاه ولم يقتصا لعدم المباشرة ولو شهدا بالعقول يضمنان
 لان الفصاح ليس بمال اختيار وضمن شهود الفزع برجوعهم لاضافة التلف
 اليهم لا شهود الاصل بقولهم بعد القضا لم تشهد الفروع على شهادتنا او شهدنا^{هم}
 وغلطنا وكذا لو قالوا رجعا عنها لعدم اتلافهم ولا الفروع لعدم رجوعهم ولا
 اعتبار بقول الفروع بعد الحكم كذب الاصول او غلطوا فلا ضمان ولو رجع الكل
 ضمن الفزع فقط وضمن المذكون ولولائية بالرجوع عن التزكية مع علمهم بكونهم

عبيدا خلا فالهما الماع الخطا فلا اجاعا بحر ومن شهود التعليق فبما الفن
وينصف المهر لو قبل الدخول لاشهود الاحسان لانه شرط بخلاف التزكية لانها
علة والشرط ولو وحدهم على الصحيح يعني قال ومن شاهد الابقاع لا التفويض
لانها علة والتفويض سببا انتهى والله اعلم كتاب الوكالة مناسبة ان كلامنا الشاهد
والوكيل ساع في تحصيل مراد غيره التوكيل مبيح بالكتاب والسنة قال الله تعالى
فابعثوا احلكم يورثكم وكل عليه افضل الصلاة والسلام حكيم ابن حزام بشرنا
افحية وعليه الاجماع وهو خاص وعام كانت وكلي في كل شيء عم الكل حتى الطلاق قال
الشهيد وبه يعني وخصه ابو الليث بغير طلاق وعناق ووقف واعتمد في
الاشباه وخصه قاضي خان بالمعاوضات فلا يلى العنق والتبرعات وهو المذهب
كما في تنوير البصائر وزواهر الجواهر سبجي انه به يعني واعتمده في المنقط
فقال واما الهبات والعناق فلا يكون وكلا عند ابي حنيفة خلا فالمحمد
وفي الشريبلالية ولولم يكن للموكل متاعه معروفة فالوكالة باطلة وهو اقامة
الغير مقام نفسه نرفها او عجزا في نصف جازين معلوم فلو جعل ثبت الادن وهو
الحفظ ممن يملكه اى النصف نظرا الاصل النصف وان امتنع في بعض الاشياء
بعارض النفي ابن الكمال فلا يصح توكيل مجنون وصبي لا بعقل مطلقا وصبي يعقل
بنصف ضار بخو طلاق وعناق وهبة ومصدقة وصح بما ينفعه بلا اذن وليه
كقبول هبة وصح ما تردد بين ضرر ونفع كبيع واجارة ان ما ذونا والا توقف على
اجازة وليه كما لو باشره بنفسه ولا يصح توكيل عبد محجور وصح لو ما ذونا
او مكاتبنا وتوقف توكيل مرتد فان اسلم نفذ وان مات او لحق او قتل لا خلا لنا
لهما وصح توكيل مسلم ذميا ببيع خرا وخزير او شرايها كما مر في البيع الفاسد

ومحرم حلالا يبيع مبيد وان امتنع عنه الموكل لعارض النقص كما قدمنا فثبته ثم ذكر
 شرط الوكيل فقال اذا كان الوكيل بعث العقد ولو صبا او عبدا المحجور الا يحفى ان
 الكلام الان في صحة الوكالة لا في صحة بيع الوكيل فلذا لم يقل ويفسد بعبا لكن
 ثم ذكر ضابط الموكل فيه فقال بكل ما يباشره الموكل بنفسه لنفسه فشمس الخصومة
 فلذا قال فصيح بخصومة في حقوق العباد برضا الخصم وجوزاه بلا رضاه به فالت
 الثلاثة وعليه فتوى ابوالليث وغيره واختاره العتاة وصححه في النهاية والمختار
 للفتوى تفويضه للحاكم درر الا ان يكون الموكل مريضا لا يمكنه حضور مجلس
 الحكم بتقديمه ابن كمال او غايبا مدة سبعا ومريدا له ويكفي قوله انا اريد السف
 ابن كمال او مخدرة لم تخالط الرجال كما مر واحيا ايضا او نفسا والحاكم بالمسجد اذ لم
 الطالب بالتأخير بحرا ومحبوسا من غير حاكم هذه الخصومة فلو منه فليس بعد
 بزازية بخنا ولا بمحسن الدعوى خانية لا يكون من الاعذار ان كان الموكل شرعا
 خاصه من دونه بل الشرف وغيره سوى بحر وله الرجوع عن الرضا قبل سماع
 الحاكم الدعوى لابعده ثبته ولو اختلفا في كونها محدمة ان من بات الاشراف
 فالقول لها مطلقا ولو ثيبا فبرسل امينة ليجلفها مع شاهد بن بحر واقرا المصنف
 وان من الاوساط فالقول لها لو بكر وان هي من الاسافل فلا في الوجهين عملا
 بالظاهر بزازية وصح في افيائها وكذا باستفايها الا في حد وفود بغية موكله عن
 المجلس وحقوق عقد لا بد افيائه اي ذلك العقد الى الوكيل كبيع واجارة وصالح عن
 اقراره بغيره فادام حيا ولو غايبا ابن ملك ان لم يكن محجورا اكسليم مبيع وقبضه
 وقبض ثمن ورجوعه به عند استحقاقه وخصومة في عيب بلا فضل بين حضور موكله
 وغيبته لانه العاقد حقيقته وحكما لكن في الجوهر لو خسر انا العدة على اخذ الثمن لا

العاقد في اصح الاقارب ولو اضاف العقد الموكل تعلق الحقن بالموكل اتفاقا فان ملك فلحقه
 فقوله لا بد فيه مافيه والله قال ابن الكمال يكفي بالاضافة الى نفسه فافهم في شرط
 الموكل عدم تعلق الحقن به اى بالوكيل لغو باطل جوهري والملك ثبت للموكل ابتداء في الاصح
 فلا يمتنع قريب الوكيل بشرائه ولا يفسد كاح زوجته به ولكن هما فابتان على
 الموكل لو اشترى وكيله قريب موكله وزوجه لان الموجب للعنق والفساد الملك المستف
 وفي كل عقد لا بد من اضافته الى موكله يعني لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لو
 اضافه الى نفسه لا يصح ابن كمال ككناح وخلع وصلى عن دم عمد وعن انكار وعنق على
 مال وكتابة وهبة وتصدق واعارة وايداع ورهن واقراض وشركة ومضاربة
 عيني فخلق بموكله لابه لكونه فيها سفيرا محضا حتى لو اضافه لنفسه وقع الكناح له
 فكان كالرسول فلا مطالبة عليه في الكناح بمهر وتسليم للزوجة وللمشترى الاباء
 عن دفع الثمن للموكل وان دفع له صح ولو مع نهي الوكيل استحسانا ولا يطالبه
 الوكيل ثانيا لعدم القايدة نعم تقع المقاصة بدين الوكيل لو وحده ويفضه لموكله
 بخلاف وكيل يتيم وصرف عيني ومثله اى مثل الوكيل عبد ما دون لادين عليه مع
 مولا فلا يملك قبض ديونه ولو قبض صح استحسانا ما لم يكن عليه دين لانه للفرما
 بزازية فرع التوكيل بالاستفراض باطل لا الرسالة درر والتوكيل قبض القرض صحيح
 والله اعلم باب الوكالة بالبيع والشرا الاصل انها ان عمت او علمت او جعلت جمالة
 بسيرة وهي جمالة النوع المحض كفرنس محت وان فاحشة وهي جمالة الجنس ككتابة
 بطلت وان متوسطة كعبد فان بين الثمن والصفة كتركى محت والا ولا وكله بشرا
 ثوب هروى او فرنس او بغل مع بما يتجمل حال الامر بلعى فراجع له وان لم يسم تمشا
 لانه من القسم الاول وبشرادار وعبد جازان سمي الموكل تمشا بخمسة نواعه ولا بحر

او نوعاً كعشي زاد في البزاية او قدرا كذا قفيزا والابسم ذلك لا بيع والحى
 بجالة الجنس وهي مالو وكله بشر ايقوب اوداية لا يبيع وان سمي ثمن الجاهة
 الفاحشة وبشرء طعام وبين قدره او دفع ثمنه وقع في عرفنا على المعتاد المي
 للاكل من كل مطعوم يمكن اكله بلا ادام كلهم مطبوع ومشوي وبه قال الثلاثة
 وبه يفتى عيني وغيره اعتبار اللعرف كما في اليمين وفي الوصية له اى الشخص بمعطام
 يدخل كل مطعوم ولود واء به حلاوة كسكنجبين بزاية وللوكيل الرد بالعيب
 مادام المبيع في يده لتعلق الحقوق به ولوارثه او وصيه ذلك بعد موته موت
 الوكيل فان لم يكونا فلموكله ذلك اى الرد بالعيب وكذا الوكيل بالبيع وهذا اذا
 لم يسلمه فلو سلمه الموكله امتنع رده الاياه ولا نساء الوكالة بالتسليم بخلاف
 وكيل باع فاسدا فله الفسخ مطلقا حق الشرع فيه وللوكيل حبس المبيع ثم نعه
 الوكيل من ماله اولا بالا وحل لانه كالبايع ولو اشتراه الوكيل بنقد ثم امله الباي كان
 للوكيل انطالبة به حالا وهي الحيلة خلاصة ولو وهبه كل الثمن رجع بأكله ولو عفه
 رجع بالباي لانه حظ بحر ولو هلك المبيع في يده قبل حبسه هلك من مال موكله ولا يسقط
 الثمن لان يده كيد ولو هلك بعد حبسه فهو كبيع فيهلك بالثمن وعندنا لا كرهن ولا
 اعتبار بمقارفة الموكل وله حاضر كما اعتمد المصنف تبعا للبحر خلافا للعيني وابن ملك
 بل بمقارفة الوكيل ولو صبيا في صرف وسلم فيبطل العقد بمقارفة صاحبه قبل القبض
 لانه العاقد والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم لانه لا يجوز ابن كمال والرسول فيها اى
 الصرف والسلم لا تعتبر مقارفة بل مقارفة مرسله لان الرسالة في العقد لا القبض وتنفيذ
 صحة الوكيل بهما وكله بشر عشرة ارطال الحم بدرهم فاشترى ضعفه بدرهم ميباع منه عشرة دينار
 لزم الموكله عشرة بنصف درهم خلافا لهما والثلاثة قلنا انه مأمور

بارطال مقدرة فينفذ الزايد على الوكيل ولو اشترى ما لا يساوي ذلك وقع للوكيل اجماعاً
 كغير موزون ولو وكله بشراشي عينه بخلاف الوكيل بالتكاح اذا تزوجا نفسه صح منية
 والفرق في البوالة غير الموكل لا يشترط لنفسه ولو لموكل اخرا بالاولى عند غيبته حتى
 لم يكن مخالفاً فذا للفرر فلو اشتراه بغير النقود او بخلاف ما سمي الموكل له من
 الثمن وقع الشر للوكيل لمخالفته امره وينعزل في ضمن المخالفة عيني وان بشر بشي
 بغير عينه فالشر للموكل الا اذا نواه للموكل وقت الشراء او شره بماله اى بمال
 الموكل ولو تكاذبا في النية حكم بالنقد اجماعاً ولو توافقا انها لم تحضر فروايتها
 زعم انه اشترى عبد الموكل ضلوك وقال موكله بل بشرته لنفسك فان كان العبد
 معيناً وهو حي قايم فالقول للما مور مطلقاً اجماعاً نقد الثمن اولا لا اخباره
 عن امر يملك استينافه وان ميتاً والحال ان الثمن منقو فكذلك الحكم والا يمكن
 منقودا فالقول للموكل لانه ينكر الرجوع عليه وان العبد غير معين وهو حي وميت
 فكذا اى يكون للما مور ان الثمن منقود الا انه امين والا فلا مل للثمة خلافاً لما
 قال يعني هذا العمر وبقائه ثم انكر الامر اى انكر المشتري ان عمر امره بالشرايعة
 عمره ولغى انكاره الامر لنا فنته لا نزاره بنوكيله بقوله يعنى لعمره وان بقول عمره
 به اى بالشرا فلا ياخذ عمره وان اقرار المشتري ارند برده الا ان يسلمه المشتري
 اليه اى للعمره وان التسليم على وجه البيع بيع بالتعاطى وان لم يوجد نقد الثمن
 للعرف امره بشرأشيين معينين او غير معينين اذا نواه للموكل كما مر بجر والحال
 انه لم يسلم ثمنها فاشترى له احدهما بقدر قيمته او بزيادة بسيرة يتخابن الناس فيها
 عن الامر والا الا ان ليس لوكيل الشر الشرايعة فاحش اجماعاً بخلاف وكيل
 البيع كما سيجي وكذا بشر ايها بالف وقيمتها سواء فاشترى احدهما

بـنصفه أو أقل صح ولو بالأكثر ولو بشر ألا يلزم الأمر إلا أن يشتري الثاني من
المعينين مثلاً بما يقع من ألف قبل الخصومة لحصول المقصود وجوازه أن يشتري
بشله الآخر ولو أمر رجل مديونه بشرا شيئ معين بدين له عليه وعينه أو عين
البائع صح وجعل البائع وكيله بالقبض دلالة فيبر الغريم بالتسليم اليه بخلاف
غير المعين لأن توكيل المجهول باطل ولذا قال والآعين فلا يلزم الأمر ونفذ على
المأمور به لأكاله عليه خلافاً لهما وكذا الخلاف لو أمره أن يسلم ما عليه أو يصرفه
بناء على تعيين النفقة في الوكالات عنده وعدم تعيينها في المعاضات عندهما
ولو أمره أي أمر رجله مديونه بالتصدق بما عليه صح أمره بمجعله المال لله تعالى
وهو معلوم كما صح أمره لو أمر الأجر المستاجر بمهمة ما استأجره مما عليه من الأجرة
وكذا لو أمره بشرا عبد يسوقه الدابة وينفق عليها صح اتفاقاً للنفقة لأنه لا يجد
الأجر كل وقت فجعل الموجه كالموجه في القبض قلت وفي شرح الجامع الصغير قال
أن كان ذلك قبل وجوب الأجرة لا يجوز وبعد الوجوب قبل على الخلاف الخ
فراجعه ولو أمره بشرا بثمنه بالف يدفع ألفاً فاشتري قيمته كذلك فقال الأمر
اشتره بنصفه وقال المأمور بل بأكله صدق لأنه أمين وإن كان قيمته نصفه
فالقول للأمر بلا يمين درو ابن الكمال تبعاً للصدر الشريعة حيث قال صدق في
الحل بغير الحلف وتبعم المص لكن جزم الواف بأنه مخرب وصوابه بعد الحلف
وإن لم يدفع ألفاً وقيمته نصفه فالقول للأمر بلا يمين قال المص تبعاً للمدر كأم
قلت لكن في الأشياء الفعل للوكيل بيمينه إلا أربع فبالينة فتنه وإن كان قيمته
الفا بمجان فان ثم يفسخ العقد بينهما قبل أن يبيع المأمور وكذا لو أمره بشرا معين
من غير بيان ثمن فقال المأمور اشتريته بكذا وإن صدقه بايعة على الأظهر

وقال الأمر بنصفه تخالف الوقوع الاختلاف^{٤١٩} في الثمن وموجبه التحالف ولو اختلفا
 في مقدار أي الثمن فقال الأمر ترك بشرائه بما يئنه وقال المأمور بالثمن فقال القول
 للأمر بميمنه فان من ساقدم برهان المأمور بأنها أكثر ثباتا ولو امره بشرائه
 فاشترى الوكيل فقال الأمر ليس هذا المشتري يا أخى فقال القول له بميمنه ويكون
 الوكيل مشتريا لنفسه والأصل ان الشرائع لم ينفذ على الأمر ينفذ على المأمور^ف بخلاف
 البيع كما مر في أخبار الروية وعقود العبد عليه أي على الوكيل لزعمه عنه على موكله
 فهو اخذ به خائنه ولو امره عبد بشرائه نفس الأمر من مولا بكذا ودفع المبلغ فقال
 الوكيل لسيد. اشتريته لنفسه فباعه على هذا الوجه عتق على المالك ولله. لسيد و
 الوكيل سفيرا وان قال الوكيل اشتريته ولم يفل بنفسه فالعبد ملك للمشتري ولا ف
 للسيد فيها لأنه كسب عبده. وعلى هذا العبد الف أخري في الصورة الأولى بدل الاعتراف
 كما على المشتري الف شلها في الثانية لان الأولى مال المولى فلا يصلح بدلا وشراء
 العبد من سيده اعترافا فلو غوا حكم الشراء فلا قال فلو شري العبد لنفسه
 الى العطاش صحيح الشرائع كما مر في حديثه اذا اشترى نفسه من مولا ومعه رجل آخر
 وبطل الشراء في حصه شريكه بخلاف ما لو شري الأب ولده مع رجل آخر فانه
 يبيع فيه ما يبيع الخائيه من بحث الاستحقاق والفرق انعقاد البيع الثاني الاول
 لان الشرع جعله اعترافا ولذا بطل في حصه شريكه للزوم الجمع بين الحقيقة
 والمجاز قال لعبد اشترى نفسك من مولاك فقال لمولاه يعني نفسي لفلان ففعل
 أي باعه على هذا الوجه فهو للأمر فلو وجد به عيب ان علم به العبد فلا رد لان علم
 الوكيل بعلم الموكل وان لم يعلم فالرد للعبد اختيار وان لم يفل لفلان عتق لانه
 انه بمصرف آخر فنفذ عليه وعليه الثمن فيها الزوال حجره بعقد باشره مفترنا

٢٠٠
 باذن المولى ددر فرج الوكيل اذا خالف ان خلافا المخير في الجنس كبيع بالف درهم
 فباعه بالف ومائة نقد ولو بمائة دينار لا ولو خيرا خلاصة ودرر فصل لا يعقد
 وكيل البيع والشرا والجاره والصرف والسلم ونحوها مع من ترد شهادته له للنهية
 وجوزاه بمثل القيمة الا من عبده ومكانه الا اذا اطلق له الموكل كبيع من شئت
 فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة اتفاقا كما يجوز عقده معهم باكثر من القيمة اتفاقا
 اى بيعه لا شراؤه باكثر منها اتفاقا كما لو باع باقل منها بغير فاحش لا يجوز
 اتفاقا وكذا يبيع عنده خلافا لهما ابن ملك وغيره وفي السراجية لو صرح بهم جاز
 الا من نفسه وطفله وعبده غير المديون وصح بيعه بما قل او كثر وبالعرض خصاه
 بالقيمة وبالنفود وبه يفتى بزازية ولا يجوز في الصرف كدينار بدرهم بغير فاحش
 اجماعا لانه بيع من وجه فشاء من وجه صيرفيه وصح بالنسبة ان التوكيل بالبيع
 للتجارة وان كان للحاجة لا يجوز للمرأة اذا دفعت غزلا الى رجل لبيعه لها ويتعين
 التقدير بغير خلاصة وكذا في كل موضع قامت الدلالة على الحاجة كما افاده المص
 وهذا ايضا ان باع بما يبيع الناس نسبة فان طول المدة لم يجز به يفتى ابن ملك
 ومتى عين الامر شيئا تعين الا بعبه بالنسبة بالف فباعه بالنقد بالف جاز بحج قلنت
 وقد منا انه ان خالف المخير في ذلك الجنس جاز والا وانما تنقيد بزمان ومكان
 لكن في البرازية الوكيل الا عشرة ايام وكيل في العشرة وبعدها في الاصح وكذا الكفيل
 لكنه لا يطالب الا بعد الاجل كما في تنوير البصائر وفي زواجر الجواهر بعبه بشهود او برأى
 فلان او علمه او معرفته وباع بدوهم جاز بخلاف لانع الاشهود والا بمحض فلان
 به يفتى قلنت وبه علم حكم وائتة الفتوى دفع له ماله وقال اشترى زيتا بمعرفة فلان
 فذهب واشترى بلا معرفته فملك الزيت لم يضمن بخلاف لا تشتري الا بمعرفة فلان

فلنحفظ وصح أخذه رهنا وكفلا بالثمن فلا ضمان عليه ان ضاع الرهن في يده
 او توى المال على الكفيل لان الجواز الشرعي ينال الضمان وتقيده بشرائه بمثل القيمة
 وغبن ليسر وهو ما يفهم به مفهوم وهذا ان لم يكن سعة معروفا وان كان
 سعة معروفا بين الناس كخبز ولحم وموز وجبن لا ينفذ على الموكل وان قلت
 الزيادة ولو فلسا واحدا به يفتى بحرجه وبنايه وكله يبيع عبد فباع نصفه صح لا لالا
 التوكيل وقال ان باع الباع قبل الخصومة جاز والا وهو استحسن ملتقى وهذا
 وظاهر ترجيح قولهما والمفتى به خلافاه بحرجه وابن الكمال الخلاف بما يعيب بالثقة
 والاجاز اتفاقا فليراجع في الشرائع وفي شرائطه قبل الخصومة اتفاقا ولو
 رد مبيع بعيب على وكيله بالبيع بينة او نكوله او اقراره فيما لا يحدث مثله
 في هذه المدة رده الوكيل على الأمر ولو باقراره فيما يحدث لا يرد. ولزم الوكيل
 الاصل في الوكالة الخصوص وفي المضاربة العموم وفرع عليه بقوله فان باع الوكيل
 نسبة فقال امرتك بنقد وقال اطلقت صدق الأمر في الاختلاف في المضاربة صدق
 المضارب عملا بالاصل لا ينفذ تصرف احد الوكيلين معا كوكلتكما بكذا وحده ولو لآخر
 عبد او ميا او مات او جن الا اذا وكلهما على التعاقب بخلاف الوصيين كما سيحى
 في بابيه وفي خصومة بشرط رأى الآخر لاضرته على الصحيح الا اذا انتهيا الى القبض فحج
 بيمينهما جوهرة وعق معين وطلاق معنية لم يعوضا بخلاف معوض وغير معين
 وتعليق بمشيئتهما اى الوكيلين فانه يلزم اجتماعهما عملا بالتعليق فاذا المقتل
 وظاهر عطفه على لم يعوضا كما يعلم من العيني والدرر فحق العار ولا علفا
 بمشيتهما فتدبر وفي تدبير ورد عين كوربعة وعارية ومغصوب ومبيع فاسد
 خلاصة بخلاف استردادها فلو قبض احدهما ضمن كله لعدم امره بقبض ثمنه

وحده سرايخ وفي تسليم هبة بخلاف قبضها ولو الحقة وقضاء دين بخلاف اقتضائه
 عيني وبخلاف الوصاية لاثنتين وكذا المضاربة والقضاء والتحكيم والتولية على
 الوقف فان هذه الستة كالوكالة فليس لاحدهما الانفراد بجر الا في مسئلة ما
 اذا شرط الواقف النظر له والاستبدال مع فلان فان للواقف الانفراد وفلان
 اشباه والوكيل قبض الدين من ماله او من مال موكله لا يجبر عليه اذا لم يكن الموكل
 الوكيل دين وهي واقعة الفتوى كإسقاطه العادي واعتمده المصنف قال ومفاده ان
 الوكيل يبيع عين من مال الموكل لوفاء دينه لا يجبر عليه كما لا يجبر الوكيل نحو طلاق ولو بطلبها على
 المعتمد وعنق ودية من فلان وبيع منه لكونه متبرعا الا في مسائل اذا وكله ببيع
 عين ثم غاب او يبيع رهن شرطيه او بعده في الامع او بمقصومة بطلب المدعى وغلب المدعى
 عليه اشباه خلا فلما افترق فارى الهداية قلت وظاهر الاشياء ان الوكيل بالاجر مجبر
 فندبر ولا خسر مسئلة واقعة الفتوى وراجع تنوير الابصار فلعلة اوفى وفي فروق
 الاشياء التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عند الامام الا ان يكون الموكل حاضرا بنفسه
 او مسافرا او مريضا او مجذونا التوكيل لا يوكل الا باذن امره لوجود الرضا الا اذا وكل
 في دفع نكوة فوكل الاخر ثم وثم ندفع الاخير جاز ولا يتوقف بخلاف شرائعية اذ في الثانية
 والا الوكيل في قبض الدين اذا وكل لمن في عياله صح ابن ملك والاعند نقد التمن
 من الموكل الاول له اى لو كبله فيجوز بلا اجازته لحصول المقصود درر والقوانين لا
 رايه كاعمل بربك كما كان في التوكيل الا في طلاق وعنان لانها مما يخلف به فلا يقوم
 غيره مقامه تقنية فان وكل الوكيل غيره بد ونها بدون اذن ونفويض ففعل الشا
 محضه او غيبته فاجاز الوكيل الاول صح وتعلق حقوقه بالعائد على المصحح الا انما
 ليس بعقد نحو طلاق وعنان لتعلقهما بالشرط فكان الموكل علقه بلفظ الاول دون

الثاني وأبرأ عن الدين قنية وخسومة وقضاء دين فلا يكفي الحضرة ابن ملك خلافا
 الثانية وإن فعل اجني فاجاز الوكيل الأول جاز إلا شرأفانه بنفذ عليه ولا يتوقف
 مني وجد فإذا ملك وكل به أي بالأمر والتفويض فهو أي الثاني وكيل الأمر ^{حينئذ}
 فلا ينزل بعزل موكله أو موته وينزل أن يموت الأول كما مر في القضاء وفي الجرم
 الخلاصة والثانية له عزله في قوله أصنع ما شئت لرضاه بصنعه وعزله من صنعه ^ف بخلاف
 عمل براك قال المصنف فعليه لو قيل للقاضي أصنع ما شئت فله عزل نايبه بلا تنوي
 العزل صريحاً لأن النايب كوكيل الوكيل وأعلم أن الوكيل وكالة عامة مفوضة
 إنما يملك المعاضات لا الطلاق والعتاق والتبرعات به بفتى زواجر الجواهر ونحو
 البصائر قال لرجل فوضت إليك أمراً له صار وكيلاً بالطلاق وتقيده لملأه بالجلس
 بخلاف قوله وكلتك في أمراً أنه فلا يتقيد به درر ومن لا ولاية له على غيره لا يحز
 نضره في حقه وحينئذ إذا باع عبداً ومكاتباً وذمي أو حريراً عيني مال صغير
 الحر المسلم أو شري واحد منهم به أو زوج صغيرة كذلك أي حرمة مسلمة لم يحز لعدم
 الولاية والولاية في مال الصغير الأب ثم وصي ثم وصية إذا الوصي بملك الصغير
 ثم الأب الجد الأب ثم الأم وصية ثم الأم القاضية ثم الأم من نصبه القاضي
 ثم وصي وصية وليس لوصي الأم وصي الأخ ولاية التصرف في تركة الأم مع حضرة الأب
 أو وصية أو وصي وصية أو الجد الأب ولد لم يكن واحد مما ذكرنا قلله أي لوصي الأم
 الحفظ وله بيع المنقول لا العقار ولا يشتري إلا الطعام والكسوة لأنها من جملة حفظ
 الصغير خاتمة فروع وصي القاضي كوصي الأب إذا أبقد القاضي ولينه بنوع تقيده في
 الأب لم הכל بمادية وله منفقات البحي القاضي أو أمينة لا ترجع حقوق عقد بائنه
 للينيم اليها بخلاف وكيل وصي وأب فلو ضمن القاضي أو أمينة من ما باعه للينيم

بلوفه مع بخلافهم وفي الاشياء جاز التوكيل بكل ما يعقده الوكيل لنفسه الا الوصي فله ان
 يشتري مال اليتيم لنفسه لا غيره بوكالة وجاز التوكيل بالتوكيل باب الوكالة بالخصوص
 والقبض وكيل الخصوصة والتقاضى اى اخذ الدين لا يملك القبض عند فروبه بغير انفسا
 الزمان واعتمد في البحر العرف ولا الصلح اجماعا بحر ورسول التقاضى يملك القبض
 لا الخصوصة اجماعا بحر ارسلناك او كن رسولا عنى ارسال وارثك بقبضه توكيل
 خلافا للزبلى ولا يملكها اى الخصوصة والقبض وكيل الملازمة كما لا يملك الخصوصة
 وكيل الصلح بحر وكيل قبض الدين يملكها اى الخصوصة خلافا لما لو وكيل الداب
 ولو وكيل القاضى لا يملكها اتفاقا كوكيل قبض العين اتفاقا واما وكيل نسمة واخذ
 شفعة ورجوع هبة ورد عيب فبملكها مع القبض اتفاقا ابن ملك امره بقبض
 دينه وان لا يقبضه الا جميعا فقبضه الادرها لم يحز قبضه المذكور على الامر لمخالفة
 له فلم يصبر وكيلا والامر له الرجوع على الغريم بكله وكذا لا يقبض درهما دون
 درهم بحر ولو لم يكن للغريم بينة على الايفاء فقبض عليه بالدين وقبضه الوكيل
 فضاء منه ثم برهن المطلوب على الايفاء للموكل فلا سبيل له للمدبون على الوكيل
 وانما يرجع على الموكل لان يده يده ذخير الوكيل بالخصوصة اذا ابنى الخصوصة
 لا يجبر عليها الا اذا كان وكيلا يطلب المدعى وغاب الدعا عليه في الاشياء لا يجبر
 الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لتبرعه الا في ثلاث كما مر بخلاف الكفيل فانه
 يجبر عليها للالتزام وكله بخصوماته واخذ حقوقه من الناس على ان لا يكون وكيلا
 فيما يدعى على الموكل جاز هذا التوكيل فلو اثبت الوكيل المال له اى لموكله ثم اراد النهم
 الدفع لا يسمع على الوكيل لانه ليس بوكيل فيه درر وصح اقرار الوكيل بالخصوصة لا غيرها
 مطلقا بغير الحدود والقصاص على موكله عند القاضى دون غيره استحسانا وان انفرد

الوكيل به اى هذا الاقرار حتى لا يدفع اليه المال وان برهن بعد . علم الوكالة للتناقض
 درر وكذا اذا استثنى الموكل اقراره بان قال وكلتك بالخصومة غير جائز الاقرار
 مع الوكيل والاستثناء علم الظاهر بزيادة فلو اقره عنده اى القاضى لا يصح
 وخرج به عن الوكالة فلا تسمع خصومته درر ومع الوكيل بالاقرار ولا يصير
 به اى بالتوكيل مفرًا بجر وبطل توكيل الكفيل بالمال لئلا يصير عاملا لنفسه
 كما لا يصح لو وكله بقبضه اى الدين من نفسه او عبده لان الوكيل متى عمل لنفسه
 بطلت الا اذا وكل المدبون ببراء نفسه فيصح ويصح عزله قبل ابرائه نفسه
 استنباه او وكل المحال المحبل بقبضه من المحال عليه او وكل المدبون وكيل الطالب
 بالقبض لم يصح لاستحالة كونه قاضيا ومقضيًا قنية بخلاف كفيل النفس والرسول
 ووكيل الامام يبيع الغنائم والوكيل بالتزويج حيث يصح فمأثمهم لان كلامهم يسفر
 الوكيل بقبض الدين اذا قل صح وبطل الوكالة لان الكفالة اقوى للزوم فتمسكنا
 بخلاف العكس وكذا كلما صحت كفالة الوكيل بالقبض بطلت وكالته تقدمت الكفالة
 او تأخرت لما قلنا وكيل البع اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري لم يجز لما مر به
 عاملا لنفسه فان ادى بحكم الضمان رجع لبطاله وهوده لا تبرعه ادعيائه وكيل
 الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم امر بدفعه اليه عملا باقراره ولا يصدق
 لو ادعى الابطاء فان حضر الغائب فصدقه في التوكيل فيها ونعت والا امر الغريم
 بدفع الدين اليه اى الغائب ثانيا ففساد الاداء بانكاره مع يمينه ورجع الغريم به
 على الوكيل ان باثما في يده ولو حكما بان استهلكه فانه يضمن مثله خلاصه
 وان ضاع لا عملا بصديقه الا ان كان قد ضمنه عند الدفع لقد رما ياخذ
 الدين ثانيا لاما اخذه الوكيل لانه امانة لا تجوز بها الكفالة زيلجى و

أو قال قبضت منك على أن أبرأتك من الدين فهو كما لو قال لأب الخائن عند أخذ
 مربيته أخذ منك على أن أبرأتك من مربيته فإن أخذته البتة فإنما يرجع الخائن
 على الأب فكذلك هذا بزازية وكذا يضمنه إذا لم يصدق على الوكالة بعم صورته التكدس
 والسكوت ودفع له ذلك على زعمه الوكالة فهذه أسباب الرجوع عند الغلام
 فإن ادعى الوكيل هلاكه أو دفعه لموكله صدق الوكيل بحلفه وفي الوجوه المذكورة
 كلها الغريم ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب وإن برهن أنه ليس بوكيل
 أو على إقراره بذلك وأراد استخلاصه لم يقبل لسعيه في نقض ما أوجبه للغائب ثم
 لو برهن أن الطالب جحد الوكالة وأخذ من المال قبل بحمولات الموكل وورثه
 غريمه أو وهبه له أخذه قابلاً ولو لم يضمنه إلا إذا صدقه على الوكالة ولو أقر
 بالدين وانكر الوكالة حلف ما يعلم أن الدين وكله عيني قال أنه وكيل بقبض الوكيل
 فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع إليه على المشهور خلافاً لابن الشحنة ولو دفع لم يملك
 الاسترداد مطلقاً لما مر وكذا الحكم لو ادعى شراها من المالك وصدقه المودع
 لم يؤمر بالدفع لأنه إقرار على الغير ولو ادعى انتقالها بالارث أو الوصية منه وجدته
 أمر بالدفع إليه لا تقاضاها على ملك الوارث إذا لم يكن على الميت دين مستغرق ولا بد
 من التلوم فيها لاحتمال ظهور وارث آخر ولو أنكر موته لو قال لا أدري لا يؤمر به
 ما لم يبرهن ودعوى الأبياء كوكالة فليس للمودع بيت؛ ومديونه الدفع قبل ثبوت
 أنه وصي ولو أوصى فذبح بعض الورثة برأى عن حصته فقط ولو وكله بقبض مال فادعى الغريم
 ما يستحق موكله كله أو بالجزء بقرانه بانه ملكي دفع الغريم المال ولو عفا ربه
 أي للوكيل لأن جوابه تسليم ما لم يبرهن وله تخليف الموكل لا الوكيل لأن النيابة
 لا تجري في البين خلافاً لغيره ولو وكله ببيع فادعى البائع أن المشتري رضى

بالعيب لم يرد عليه حتى يخلص المشتري والفق ان القضا هنا نسخ لا يقبل النسخ
 بخلاف ما خر خلافا لهما ولو ردما الوكيل على البائع بالعيب فحضر الموكل وصدا
 على الرضا كانت له للبائع اتفاقا في الأصح لان القضا لا عن دليل بل للجعل بالرضا
 ثم ظهر خلافا فلا ينفذ باطننا نهاية ولما امور بالاتفاق على اهل او بناء والقضا
 لدين او الشرا او التصديق عن زكوة اذا امسك ما دفع اليه ونقد عن ماله
 نوبا للرجوع كذا قيد الخامسة في الاشياء حال قيامه لم يكن متبرعا بل يقع التمس
 استحسانا اذا لم يضاف اليه غيره فلو كانت وقت اتفاقه مستملكة ولو بصر فيها الدين
 نفسه او اضاف العقد الدراهم نفسه ضمن وما وعشريا لنفسه متبرعا بالانفاق
 لان الدراهم تعين في الوكالة نهاية وبزارية نعم في المتن في لوامره ان يقبض من
 مديونه الفاء ويتصدق فتصدق بالف ليرجع على المديون جاز استحسانا وفي
 الفق من ماله والحال ان مال اليتيم غايب فهو اى الوصى كالأب منطوع الا ان يشهد
 انه قرض عليه او انه يرجع عليه جامع الفصولين وغيره وعلة في الخلاصة بان
 قول الوصى وان اعتبر في الاتفاق لكن لا يقبل في الرجوع في مال اليتيم الا بالبيسة
 فروع الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم وبيان في الدرر صرح الوكيل بالسلم لا يقبل
 عقد السلم فللناظر ان يسلم من ريعه في زيتة وحصيرة وليس له ان يوكل به من
 يجعله امينا على القوية فيأمره بعقد السلم ويستلم منه على عاقر له باطنا لا وكيل
 الواف والوكالة امانة لا بيع بيعها ونعامة في شرح الوهبانية باب عزل الوكيل
 الوكالة من العقود الغير اللازمة للعارية فلا بد دخلها خيرا شرطا ولا بيع الحكم بها
 مقصودا وانما يبيع في ضمن دعوى مجبى في علم غريم وبيان في الدرر فلموكل الغزل مضى
 شله ما يتعلق به حق الغير كوكيل خصومة بطلب الخصم كما سيجي ولو الوكالة دروية

في طلاق وعناق على ما صححه البرزنجي وسيجي عن العيني خلافاً فقنبيه بشرط علم الوكيل
 أي في القصد، أما الحكمي فثبت وينزل قبل العلم بالرسول ولو عزل قبل وجوب الشرط
 في المعلق به أي بالشرط به يعني فخرج وبهانية وبقيت تلك أي العزل بمشافهة به
 وبكتابة مكتوب بعزله وأرسله رسولاً صبراً عدلاً أو غيره اتفاقاً حراً أو عبداً صغيراً
 أو كبيراً مدقته أو كذبته ذكره المصنف في متنفقات القضا إذا قال الرسول الموكل أرسلني
 إليك لا بلغك عزله أياك عن وكالةه ولو أخبر فضولي بالعزل فلا بد من أحد شطري
 الشهادة عدد أو عدالة كما خواتم المتنفقات في المتنفقات وقد منا أنه متى صدقه قبل
 ولو فاسداً اتفاقاً بين ملكه و فرع على عدم لزومها من الجانبين بقوله فالوكيل أي بالخصوص
 وبشر المعين لا الوكيل بفتح وعناق ويبيع ماله وبشر بشيء بغير عينه كما في الأشياء عزله
 بشرط علم موكله وكذا بشرط علم السلطان بعزل قاض وإمام أنفسهما والألا كما بسطه في الجواهر
 وكله بقبض الدين ملك عزله أن بغير حضرة المديون وإن وكله بحضرة لا لتعلق
 حقه به كما مر إلا إذا علم به بالعزل المديون فح ينزل ثم فرع عليه بقوله فلو دفع
 المديون دينه إليه أي الوكيل قبل علمه أي المديون بعزله يبرأ وبعد لا يدفعه لغير
 وكيل ولو عزل العدل الموكل ببيع الرهن نفسه بحضرة المرتهن إن رضيه بالعزل
 مع والألا لتعلق حقه به وكذا الوكالة بالخصومة بطلب المدعي عند غيبته كما مر
 وليس منه توكيله بطلاقها بطلبها على الصحيح لأنه لا حق لها فيه ولا قوله كلما عزك
 فقلت وكيلى لعزله بكلمها وكلتكم فانت معزول عيني وقول الوكيل بعد القول بحضرة
 الموكل القيت توكيله وأنا بريء من الوكالة ليس بعزل كجود الموكل بقوله لم أو ملك
 لا يكون عزلاً إلا أن يقول الموكل للوكيل والله لا أو ملك بشيء فقد عرفت أنها وإنك
 فعزل زيلعي لكنه ذكر في الوصايا أن جوده عزل وحمله المصنف على ما إذا وافقه

الوكيل على التركة لكن اثبت القهستان اختلاف الرواية وقدم الثاني وعلا به بان وجوده ماعدا
 النكاح فسخ ثم قال وفي رواية لم ينزل بالمجود انتهى فليحفظ وينزل الوكيل بلا عزل بنهاية ^{الشيء}
 الموكل فيه كما لو وكله بشئ من قبضه نفسه أو وكله بفتح فرزجه الوكيل بزانية ولو باع الموكل
 والوكيل معا ولم يعلم السابق ببيع الموكل أو عند محمد وعند أبي يوسف يشتركان وبخيران كما في
 الاختيار وغيره وينزل بموت أحدهما أو جنونه مطبقا بالكسراى مستوعبا سنة
 على الصحيح درر وغيرها لكن في الشرع لالية عن المضمرة شهوية يغنى وكذا في
 القهستان والهاقاه وجعله قاضي خان في فصل فيما يغنى بالمجنون استقول أبي خيفة ^{هـ}
 وإن عليه الفتوى فليحفظ وبالحكم لمخوفه مرتدًا ثم لا تعود بعوده مسلما على المذهب
 ولا بإفاقته محر وشرح المجمع وأعلم أن الوكالة إذا كانت لازمة لا تبطل بهذه العوارض
 فلذا قال الوكالة اللازمة إذا وكل الراهن العدل أو المومن ببيع الرهن عند حلول
الاجل فلا ينزل بالعزل ولا بموت الموكل وجنونه كالوكيل بالامر باليد والوكيل
ببيع الوفا لا ينزل بموت الموكل بخلاف الوكيل بالخصومة أو الطلاق بزانية
قلت والحاصل كما في البحان الوكالة ببيع الرهن لا تبطل بالعزل حقيقيا وحكما ولا
بالخروج عن الاملية بمجنون ورده وفيما عداها من اللازمة لا تبطل بالجنون بل
بالحكي وبالخروج عن الاملية قلت فإطلاق الذر فيه نظر وينزل بافتراق أحد
الشريكين ولو توكيل ثالث بالنظر ولكن لم يعلم الوكيل أنه عزل حكى وينزل بمجر
موتة لو كانتا وجه أي موكله لو ما ذونا كذلك أي علم أولا لأنه عزل حكى كما مر
 وهذا إذا كان وكيله في العقود بالخصومة أما إذا كان وكيله قضاء دين وانقضاءه
 وقضى ودبغة فلا ينزل بمجر ومجر ولو عزل المولى وكيل عبده المأذون لم ينزل
 وينزل بصرفه أي الموكل بنفسه فيما وكفه فمجر الوكيل عن التصرف معه

واللاكم لوطلقها واحدة والعدة باقية فللوكيل تطليقها اخرى لبقاء المحل ولو
 ارتد الزوج أو لحق وقع طلاق وكيله ما بقيت اعدة وتعود الوكالة اذا اعاد اليه
 اى الموكل قديم ملكه كان وكله ببيع فباع موكله شئ ود عليه بما هو فسخ بقي على
 وكالته أو بقي اثره اى اثر ملكه كمسئلة العدة بخلاف ما لو نجدد الملك فخرج
 في المنقط عزل وكتب لا ينزل ما لم يوصله الكتاب وكل غايبا ثم عزله قبل قبوله صح
 وبعده لا دفع اليه نفقة ليدفعها الى انسان يصلحها فدفعها ونسبى لا يضمن الوكيل
 بالدفع ابراء عماله عليه برى من الكل قضاء واما في الاخرة فلا الأبدى وما ينهم
 ان له عليه وفي الاشياء قال المدبونه من جاءك بعلامه كذا او من اخذ اصبعك
 او قال لك كذا فادفع اليه لم يصح لانه توكيل لم يحول فلا يبرأ بالدفع اليه وفي الوهبانية
 وضرب قال اعط المال فابض خضر فاعطاه لم يبرأ وبالمال يخسر وبعده وبع
 بالتقذا وبع في الدخالة فخالقه قالوا يجوز التغير وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم كذا
 قول رب الدين والنخضم مجبر ولو قبض الدال مال المبيع كى يسلمه منه وضاع
 بشرط كتابة الدعوى لا يخفى مناسبتها للوكالة بالنضومة في لغة قول بقصده الانسان
 ايجاب حق على غيره والرضا للثانث فلا تنويع وجعها دعوى بفتح الواو وقوى
 وقنادى در لكن حزم في المصباح بكسرها ايضا فيها محافظة على الف الثانث
 وشرعا قول مقبول عند القاضي يقصده طلب حق قبل غيره خرج الشهادة والافزار
 او دفعه اى دفع الخصم عن حق نفسه دخل بدعوى دفع الغرض نسمع به بغنى برأفة
 بخلاف دعوى قطع النزاع فلا تسمع سراجيه وهذا اذا اريد بالحق في التعريف الامر
 الوجودى فلواريد ما بيم الوجودى والمدعى لم يحتج لهذا الفيد والمدعى من اذا
 ترك دعواه ترك اى لا يجبر عليها والمدعى عليه بخلافه اى يجبر عليها فلو في البلدة

قاضيان كل في محلة فالخيار للمدعى عليه عند محمد وبه يفتى بزازية ولو التضاة في
 المذاهب الأربعة على الظاهر وبه افتتبت مرارا بحرف المصنف لو الولاية لقاضيين فأكثر
 على السواء فالعبرة للمدعى نعم لو امر السلطان بأجابة المدعى عليه لزم اعتباره لضراره
 بالنسبة اليها كما مر مرارا قبلت وهذا الخلاف فيما اذا كان كل قاض على محلة على حدة اما
 اذا كانا في المعر حنفى وشافعى وما لكى وخيلى في مجلس واحد والولاية واحدة فلا ينبغي ان يقع
 الخلاف في اجابة المدعى لما انه صاحب الحق كذا يحفظ المصنف على هامش البزازية
 فيلحفظ وركنها اضافة الحق الى نفسه لو اميلا على عليه كذا او اضافة الامن نائب
 المدعى منزلة كوكيل وصى عند النزاع متعلق باضافة الحق وأهلها العاقل المميز
 ولو صيا لوما ذونا في الخصومة والا الاشياء وشرطها اى شرط جواز الدعوى مجلس
 القضا وحضور خصمه فلا يقضى على غايب وهل يحضره بمجرد الدعوى ان بالمصراع بحث
 ببيت بمنزله نعم والا يفتى يبرهن او يحلف منية ومعلومية المال المدعى اذا لا يقضى
 بمجمل ولا يقال مدعى فيه وبه لا ينقض الا خيار وشرطها ايضا كونها ملزمة شيئا
 على الخصم بعد ثبوتهما والا كان عبثا وكون المدعى مما يحتمل الثبوت فدعوى
 ما يستحيل وجوده عقلا او عادة باطللة لتيقن الكذب في المستحيل العقلي كقوله
 لمعروف النسيان لمن لا يولد مثله لمثله هذا ابني وظهور في المستحيل العادى كدعوى
 معروف بالفقرا مولا عظيمة على اخوانه اقضه اياها دفعة واحدة او غصبها منه
 فالظاهر عدم سماها بحر وبه يجرم ابن الغرس في الفواكه البديرية وحكمها وجوب
 الجواب على الخصم وهو المدعى عليه بلا او نعم حتى لو سكنت كان انكارا فتسمع البينة
 عليه الا ان يكون اخرس اختيارا وبتحققه وسببها تعلق البقاء المدور يتعالى
 المعاملات فلو كان ما يدعيه منقولا في يد الخصم ذكر المدعى انه في يده بغير حق لا محالة

كونه مرهونا في بده او محبوبا بالثمن في بده وطلب المدعى احضاره ان لم يكن في الغرم
 احضاره يشار اليه في الدعوى والشهادة والاستحلاف وذكر المدعى قيمته ان
 تغذرا حضار العين بان كان في نقلها مؤنة وان قلت ابن الكمال مغريا للخرانة بهلاكها
 او غيبتها لانه مثله معنى وان تغذرا حضار طمع بقائها كرجى وصبرة طعام وقطيع غنم
 بعث القاضي امينه ليشار اليها والا تكن باقية التقي المدعى بذكر القيمة وقالوا
 لو ادعى انه غصب منه عين كذا ولم يذكر قيمتها سمع فيجلف خصمه او يجبر على البيان
 ورواين ملك ولهذا الوادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمته الكل
 جملة كفى ذلك الاجمال على الصحيح وتقبل بنية او يجلف خصمه على الكل جملة وان
 لم يذكر قيمة كل عين على حدة لانه لما سمع دعوى الغصب بلا بيان فلان يصلح اذ بين
 قيمة الكل جملة باهرى وقبل في دعوى السرقة بشرط ذكر القيمة ليعلم كونها ناضجا
 فاما في غيرها فلا يشترط عمادية وهذا كله في دعوى العين لا الدين فلو ادعى
 قيمة شيء ستهلك اشترط بيان جنسه ونوعه في الدعوى والشهادة ليعلم القاضي
 بماذا يقضى واختلف في بيان للثبوت والانوثة في الدابة فشرطه ابو الليث ولخاره
 في الاختيار وشرط الغدة الشهيد بيان السن ايضا ونماه في العمادية في دعوى الابداع
 لا بد من بيان مكانه اى مكان الابداع سواء كان له محل ولا في الغصب ان له محل ومو
 فلا بد لصحة الدعوى من بيانه والاحتمل له لا وفي غصب غير المثل يبين قيمته يوم غصبه
 على الظاهر عمادية ويشترط التحديد في دعوى العقار كما يشترط في الشهادة عليه ولو
 كان العقار مشهورا خلا فالهما الا اذا عرف الشهود الدارينها فلا يحتاج الى ذكر
 حدودها كما لو ادعى ثمن العقار لانه دعوى الدين حقيقة بحر ولا بد من ذكر بلدة
 بها الدار ثم المحلة ثم السكة فيبدأ بالاعم ثم بالاخص فالاخص كما في النسب وكيفية

بذكر ثلاثة فلو ترك الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لامتنع لان المدعى مختلف به
ثم انما ثبت الغلط باقرار الشاهد فصولين وذكر اسماء اصحابها اى الحدود واسماء
ابائهم ولا بد من ذكر الجد لكل منهم ان لم يكن الرجل مشهورا والاكتفى باسمه لحصول
المقصود وذكر انه اى العقار في يده ليصير خصما ويندعيه بغير حق ان كان المدعى
منقولاً لما مر ولا يثبت يده في العقار بقصا دقهما بل لا بد من بينة او علم فاض لاحتمال
تزويرها بخلاف المنقول المعينة يده ثم هذا ليس على الاطلاق بل اذا ادعى العقار
ملكاً مطلقاً اما في دعوى الغصب ودعوى الشراء من ذى اليد فلا يفتقر لبينة لان
دعوى الفعل كما نصح على ذى اليد نصح على غيره ايضاً بزيادة وذكر انه يطالب به لنوقفه
على طلبه واحتمال رهنه او حبسه بالثمن وبه استغنى عن زيادة بغير حق فافهم ولو
كان ما يدعيه ديناً مكيفاً او موزوناً فقد اقره وذكر وصفه لانه لا يعرف الاب ولا بد
في دعوى المثليات من ذكر الجنس والنوع والصفة والغدر وسبب الوجوب فلو ادعى كبر
ديته عليه ولم يذكر سبب المشع واذا ذكر في السلم اقاله المطالبة في مكان عينه وفي الفرض
وغصب واستهلاك في مكان الفرض ونحوه في حفظ وسبب القاضى المدعى عليه على المدعى
يقول انه ادعى عليك فلما اذا نقول بعد صحتها والاضد صحيح لا يسأل لعدم وجوب
جوابه فان اقر فيها او انكر في رهن المدعى قضى عليه بلا طلب المدعى والايرهن فلفه الحاكم
بعد طلبه اذ لا بد من طلبه البعين في جميع الدعاوى الا عند الثالثة في اربع على ما في البرازية
قال واجمعوا على الخليف بلا طلب في دعوى الدين على الميت واذا قال المدعى عليه لا اقر ولا
انكر لا يستخلف بل يحبس ليقا ويكره رد وكذا لو لم يسم السكوت بلا افة عند الثالثة خلاصه
قال في الجوابه ان ثبت لما ان الفتوى على قول الثالث فيما يتعلق بالقضاء انتهى ثم نزل عن البدائع
الاشبه انه انكار فيستخلف قيدنا بخليف الحاكم لانها الواسط لما اعلم ان يحلف عند غير فاض ويكون

بما هو باطل لان البين حق القاضى مع طلب الخصم ولا عبرة لعين ولا لنكول عند غير القاضى
 فلو برهن عليه اى على حقه يقبل ولا يحلف ثانيا عند قاضى بزازية الا اذا كان حلفه الاول
 عنده فيكفى درر وقل المصنف عن الثانية ان الخليف حق القاضى فالم يكن باستخلافه
 لم يعتبر وكذا الواضحا ان المدعى لو حلف بالحق فالحكم للمدعى وحلف اى المدعى البين
 الخصم لان فيه تغيير الشرع والبين لا يرد على مدعى حديث البينة على المدعى وحينئذ لا
 والبين ضعيف بل رده ابن معين بل انكره الراوى عيني برهن المدعى على دعواه فطلب
 من القاضى ان يحلف فحق في الدعوى او على ان الشهود صادقون ومحققون في الشهادة
 لا يجيبه القاضى لطلبته لان الخصم لا يحلف من بين فكيف الشاهد لان لفظ اشهد عندنا
 بين ولا بكر البين لانا امرنا باكرام الشهود ولذا لو علم الشاهدان القاضى يحلفه
 ويعمل بالفسوخ له الامتناع عن ادراك الشهادة لانه لا يلزمه بزازية وبينة الخارج في الملك
 المطلق وهو الذي لم يذكر له سبب احق من بينة ذى اليد المدعى والبينة له بالحديث
 بخلاف المقيد بسبب كنتاج وتكاح فالبينة للمدعى البدا جمعا كما سيحى وفضى القاضى عليه
 بنكوله مرة لو نكوله في مجلس القاضى حفيضة بقوله لا احلف او حكما بان سكوت وعلم
 انه من غير اذنه كخرس وطرش في الصحيح سراج - معرض البين ثلاثا ثم القضا حوط
 وهل يشترط القضا على قور النكول خلاف درر ولم ارفيه فريحا قاله المصنف قلت قد نأناه
 يفترض القضا فور الا ثلاث فضى عليه بالنكول ثم اراد ان يحلف لا بلغت اليه والقضا على
 ما مضى درر قبلت طرق القضا ثلاثا وعددها في الاشياء سبع اجينة واقرار ويمر ونكول عنه ونسأله
 وعلم قاض على المرجوع والسابع قربة قاطعة كان ظهر من دار خالية انسان خائف يسكن مثلث
 بدم فدخلوها فور اقرار امد بوجها لحيته اخذته اذ لا يترى احدانه فاثله شك فيما يدعى عليه
 ان يرضى خصمه ولا يحلف فخرز عن الوقوع في الحرام وان اجه خصمه الاحلفه ان اكبر

الكبر رايه ان المدعى مطلق الحلف والابان غلب على ظنه انه محق لا يجلف بزارية وقيل البينة
 لو اقامها المدعيان قال قيل اليمين لا بينة لم سراج خلافا لما في شرح المجمع عن المحيط
 بعد يمين المدعى عليه كما تقبل البينة بعد القضاء بالنكول خانية عند العامة وهو الصحيح
 لقول شرح اليمين الفاجرة لحق ان ترد من البينة العادلة لان اليمين كالخلف عن البينة
 فاذا اجاء الاصل انتهى حكم الخلف كانه لم يوجد اصلا بحج ويظهر كذبه باقامتها اي البينة
 لو ادعاه اي المال بلا سبب فخلف اي المدعى عليه ثم اقامها حتى يحث في يمينه وعليه
 الفتوى طلاق الخانية خلافا لاطلاق الدرر وان ادعاه بسبب فخلف انه لا دين عليه
 ثم اقامها المدعى على السبب لا يظهر كذبه لجواز انه وجد الفرع ثم وجد الاباء والايفاء
 وعليه الفتوى فصولين وسراج وشتمى وغيرهم ولا تخلف في نكاح انكره هو اوى
 ورجعة بحدها هو اوى بعد عدة وفي ابلاء انكر احداهما بعد المدة واستنباد
 تدعيه الامة ولا يأتى عكسه لثبوتها بقراره ورفق ونسب بان ادعى على مجهول انه
 قتل او ابنه وبالعكس ولاء عتانة او مولاة ادعاه الاعلى والاسفل وحدها ولعان
 والفتوى علم انه يجلف المنكر في الاشياء السبعة ومن عداه ستة الحق امومية الولد
 بالنسب والرق والحاصل ان المفتي به الخليف في الكل الا في الحدود ومنها حد قذف
 ولعان فلا يمين اجماعا الا اذا تضمن حقا بان علق عتق عبده بزنا نفسه فلا يعبد
 تخليفه فان نكل ثبت العتق لا الزنا وكذا يستخلف السارق لاجل المال فان نكل ضمن ولم يقطع
 وان اقر بها قطع وقالوا يستخلف في التعزير كما بسطه في الدرر وفي الفصول ادعى نكاحها
 فحيلة دفع يمينها ان تزوج فلا تجلف وفي الخانية لا استخلاف في احدى وثلاثين
 مسألة النيابة تجرى في الاستخلاف لا الحلف وفرع على الاول بقوله فالوكيل والوحي
 والمثولي واب الصغير يملك الاستخلاف فله طلب يمين خصمه ولا يجلف احد منهم الا

اذا ادعى عليه العبد وادعى اقراره على الاصيل فيستخلف ح ك لو قيل بالبيع فان اقره
 صحيح على الموكل فكذا انكوله وفي الخلاصة كل موضع لو اقر له فيه فاذا انكره يستخلف الا
 في ثلاث ذكرها والصواب في اربع وثلاثين لما مر من الثانية وزاد سنة اخرى في البحر والنداء
 اربعة عشر في تنوير البصائر حاشية الاشياء والنظائر لا يرفع المص ولو لا خشية التطويل
 لاوردتها كلها التخلف على فعل نفسه يكون على البتات اى القطع بانه ليس كذلك و
التخلف على فعل غيره يكون على العلم اى انه لا يعلم انه كذلك لعدم علمه بما فعل غيره
ظاهر اللهم الا اذا كان فعل الغير شيئا ينصل به اى بالمخالف و فرع عليه بقوله فان
ادعى مشترى العبد سرقة العبد وابانه واثبت ذلك بحلف البائع على البتات
مع انه فعل الغير وانما صح باعتبار وجوب تسليمه تسليمه فراجع الى الفعل نفسه فحلف
على البتات لانها اكد ولذا اعتبر مطلقا بخلاف العكس در عن الزيلعي وفي شرح
 الجمع عنه هذا اذا قال المنكر لا علم لي بذلك ولو ادعى العلم حلف على البتات كمواع
 ادعى قبض ربه وادعى علمه فله فعل غيره على العلم بقوله اذا ادعى بكر سبق
 الشرع له على شرائيد ولاينة بحلف خصمه وهو بكر على العلم اى انه لا يعلم انه
 اشتراه قبله لما مر كذا اذا ادعى دين او عين او وارث اذا علم القاضى كونه ميراثا
 او اقره المدعى او برهن الخصم عليه بحلف على العلم ولو ادعاهما اى الدين والعين
الوارث على غيره بحلف المدعى عليه على البتات كموهوب له ومشتريه ذر وويحلف
باجدا القود اجماعا فان نكل فان كان في النفس جنس حتى يقر ويحلف وفيما دونه
يفتقر لان الاطراف خلقت وقاية للنفس كمالا فيجوز فيها الابتدال خلافا لما قال
المدعى لاينة حاضرة في المص وطلب بين خصمه لم يحلف خلافا لما ولو حاضرة في
مجلس الحكم لم يحلف انفا ولو غايبة عن المجلس حلف انفا ابن ملك وقد روي المجنبى

الغيبة بمدة السقف ويأخذ القاضي في مسئلة المتن فيما لا يسقط بشبهة لقبلاثة
 يومين هـ ربه بحر فيلحفظ من خصمه ولو وجبها والمال حقيقا ظاهر المذهب عني
 بنفسه ثلاثه ايام في الصحيح وعن الناذي المجلس الثاني وصحح فان امتنع عن اعطاه
 ذلك الكفيل لازمه بنفسه او امينه مقدار مدة التكفيل الثلاثين الا ان يكون الخصم
 غريبا اي مسافرا فيلازم او يكفل الى انتهاء مجلس القاضي دفعا للضرر حتى لو علم
 وقت سفره بكفله اليه وينظر في ربه او يستخير رفاة لو انكره المدعي بزازية قال
 لا يمينه به وطلب يمينه لخلفه القاضي ثم برهن على دعواه بعد البين قبل ذلك
 البرهان عند الامام منه وكذا لو قال المدعي كل بينة اتي بها فني شهود ورواها قال
 اذا خلفت فانتجري من المال لخلف ثم برهن على الحق قبل خاينة وبه جزم في السراج
 لما روي قبل لا يقبل قبايله محد كما في العمادية وعكسه ابن الملك وكذا الخلاف لو قال
 لا دفع لي ثم انه بدفع او قال الشاهد لا شهادة به ثم شهد والاصح القبول لجواز
 النسيان ثم التذكر كما في الدرر واقره المصنف ادعى المدعيون الايصال فانكر المدعي
 ذلك ولا يمين له على مدعاه فطلب يمينه فقال المدعي اجعل حفي في الحتم ثم احتلفني له ذلك
 فنية والبين بالله تعالى الحديث من كان حالفا فلخلف بالله اليمين وهو قول والله عز وجل
 وظاهره انه لو حلف بغيره لم يكن يمينا ولم اره مباحا لا بطلاق وعنان وانما الحلف عليه
 الفتوى بخاينة لان الخليف بها حرام خاينه وقيل ان مقتضى الضرورة فوض الى القاضي اتباعا
 للبعض فلو حلفه القاضي به فشكل فقتى عليه بالمالي لم ينفذ قضاؤه على قول
 الأكثر كذا في خزانة المفتبين وظاهره انه مفرع على قول الأكثر اما على القول
 بالتخليف بهما فيعتبر نكوله ويقضي به والا فلا فائدة بحج واعنده المصنف قلت ولو
 حلف بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المدعي على المال ان شهد واعلى السبيل الا ان

لا يفرق وان شهدا على قيام الدين يفرق لان السب لا يستلزم قيام الدين وقال محمد
 في الشهادة على قيام المال لا يثبت لاحتمال صدقه خلافا لابي يوسف كذا في شرح الوهبانية
 للشيخ زبلاحي وقد تقدم ويغلظ بذكر اوصافه تعالى وقبده بعضهم بفاسق ومال خطير
 والاختيار فيه وفي وصفه الى القاضي ويجنب العطف لئلا يتكرر البين فلو خلف بالله
 وبكل عن التغليظ لا يفتى عليه به اى بالنكول لان المقصود الحلف بالله وقد حصل زياع
 لا يستحب التغليظ على المسلم بزمان ولا مكان كذا في الحاروي فظاهر انه مباح ويستحلف
 اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى والنصارى بالله الذي انزل الانجيل على
 عيسى والمجوسى بالله الذي خلق النار فيغلظ على كل بمنعده فلو اكتفى بالله كفى كالمسلم
 اختيارا والوثني بالله تعالى لانه يقر به وان عبد غيره وحزم ابن الكمال بان الدهرية لا
 يعتقدونه تعالى قلت وعليه فيما ذا المجلفون وبقي تخليف الاخرى ان يقول الله القائل
 عليك عهد الله وميثاقه وان كان كذا وكذا فاذا ادعى براسه اى نعم صاير حالفوا ولو
 اصر ايضا كتب له بحجب بخطه ان عرفه والانبيا شارته ولو ادعى ايضا قابوه او وميه
 او من نصبه القاضي شرح وهبانية ولا يجلفون في بيوت عباد ائمتهم لكرامة دخولها جى
 ويحلف القاضي في دعوى سبب برتفع على الحاصل اى على صورة انكار المنكر وفسره بقوله
 اى بالله ما بينكما نكاح قائم وما بينكما بيع قائم وما يجب عليك رده لو قائما او بدله لو
 هالكا وما في بابين منك وقوله الان متعلق بالجميع مسكين في دعوى نكاح وبيع وغصب
 وطلاق فيه لف ونشر لا على السبب اى بالله ما نكحت وما بيعت خلافا للثاني نظر المدعى عليه
 ايضا لاحتمال طلاقه واقالته الا اذا اذم من الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعى فيجلف
 بالاجماع على السبب اى على صورة دعوى المدعى كدعوى شفعة بالجوار ونفقة مبتوتة
 والخمس لا يراها لكونه شافعا لصدق حلفه على الحاصل في معتقده فيشترى المدعى قلت

ومعناه انه لا اعتبار بمذهب المدعى عليه واما مذهب المدعى فينه خلاف والوجه ان
يسئله القاضي هل تعتقد وجوب شفعة الجوار ولا واعتمده المص وكذا اى يحلف على
السبب اجماعا في سبب لا يرتفع برفع بعد ثبوته كعبد مسلم يدعى على مولاة عنقه لعدم
تكرار رقه واما في الامة ولو مسلمة والعبد الحافر فلتكرر رقتها بالحق الحلف مولاها على
الحاصل والحاصل اعتبار الحاصل الاضرم مع وسبب غير متكرر وضع فداء البمين والصلح
منه لحدث ذبوا عن اعراضكم باموالكم وقال الشهيد الاحراز عن البمين الصادقة واجب
قال في البحر اى ثابت بدليل جواز الحلف صادقا ولا يحلف المنكر بعد ابد لانه اسقط حقه
وقيد بالفداء والصلح لان المدعى لو اسقطه اى البمين قصدا بان قال برب من الحلف
او تركه عليه او وهبه لا يصح وله التخليف بخلاف البراءة عن المال لان التخليف للمالك بزيادة
وكذا اذا اشترى بمينه لم يجز لعدم ركن البيع ذكر رفرغ استخلفه خصمه فقال حلفني مرتا
عندكم اومحكم وبرهن قبل والاقله تخليفه ذكر قلت ولم ار ما لو قال انه قد حلفت بالطلاق
ان لا احلف فبحر باب التحالف لما تقدم بين الماخذ ذكر بين الاثنين اختلفا اى المتبايعان
في قدر ثمن او وصفه او جنسه او في قدر بيع حكم لمن برهن لانه لو رد عواها بالجهة وان شئت
قلبت الزيادة اذ البينات للاشبات وان اختلفا فيهما اى الثمن والبيع جميعا قدم برها
البايع لو اختلف في الثمن وبرهان المشتري لو في البيع نظر لاثبات الزيادة وان عجزا
في الصور الثلاث عن البينة فان رضى كل بمقالة الاخر فيها وان لم يرض واحد منهما
بدعوى الاخر تخالفا لما لم يكن فيه خيار فيفسخ من له الخيار وبدل بيمين المشتري لانه
الباي بالانكار وهذا لو كان بيع عين بدین والآبان كان مقايضه او صرفا فهو مخير
وقبل يقرع ابن ملك ويفسر على النفي في الاصح وفسخ القاضي البيع بطلب احدهما او
طلبهما ولا يفسخ بالتحالف ولا يفسخ احدهما بل يفسخهما بحد ومن نكل منهما زينة

دعوى الآخر بالقضا واصله قوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلفا المتبايعان
 والسلعة قائمة بعينها تحالفا وتراد او هذا كله لولا اختلاف في البدل مقصودا
 فلو في ضمن شيء كاختلافهما في الزق فالقول للمشتري في انه الزق ولا تحالف كما
 لو اختلفا في وصف المبيع كقوله اشترته على انه كاتب او خباز وقال البائع لم اشترطه
 فالقول للبائع ولا تحالف ظهريه وقيد باختلافهما في ثمن ومبيع لانه لا تحالف في
 غيرها لانه لا يختلف في قوام العقد بخو اجل وشرط رهن او خيار او ضمان وقبض
 بعض ثمن والقول للمتكريمينه وقال زفر والشافعي بخالفان ولا تحالف اذا اختلفا
 بعد هلاك المبيع او خروجه عن ملكه او تعيبه بما لا يرد به وحلف المشتري الا اذا استملكه
 في بدل البائع غير المشتري وقال محمد والشافعي بخالفان ويفسخ على قيمة المالك وهذا
 لو الثمن دينافلو مفاضة تحالفا اجماعا لان المبيع كل منهما ويرد مثل المالك او قيمته
 كما لو اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بان قال احدهما دراهم والاخر دينار
 تحالفا ولزم المشتري رد القيمة سراج ولا تحالف بعد هلاك بعضه او خروجه عن
 ملكه كعبد بن مات احدهما عند المشتري بعد قبضهما ثم اختلفا في قدر الثمن لم تحالفا
 عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى الا ان يرضى البائع بترك حصة المالك املا فيجئذ
 بخالفان هذا على تخرج الجمهور ومرف مشايخ بلخ الاستثناء الى بين المشتري
 ولا في قدر بدل كتابة لعدم لزومها وقدر راس مال بعد اقالة عقد السلم بل القول
 للعبد والمسلم اليه ولا يعود السلم وان اختلفا في المتعاقدان في مقدار الثمن بعد
 الاقالة ولا بينة فحالفا وعاد البيع لو كان كل من المبيع والثمن مقبوضا ولم يرد المشتري
 الى باعه بحكم الاقالة فان رده اليه بحكم الاقالة لا تحالف خلافا لمحمد وان اختلفا
 في الزوجان في قدر المهر او جنسه ففنى لان اقام البرهان وان برهننا فللمراءة اذ كان

مهر المثل شاهد للزوج بان كان كقالتة او اقل وان كان شاهد لها بان كان كقالتها
 او اكثر فبيته اول اثباتها خلاف الظاهر وان كان غير شاهد لكل منهما بان كان
 بينهما فالتهاتر للاستواء ويجب مهر المثل على الصحيح وان عجز عن البرهان تخالفنا
 ولم يفسخ النكاح لتبعية المهر بخلاف البيع ويبدأ بيمينه لان اول التسليين عليه
 فيكون اول البمين عليه خبريه ويحكم بالنشيد اي يجعل مهر مثلها حكما لسقوط
 اعتبار النسبة بالتخالف فيقضى بقوله لو كان كقالتة او اقل وبقوله لو كفا لهما
 او اكثر وبه لو بينهما اي بين ما ندعيه ويدعيه ولو اختلفا اي المؤجر والمستاجر في بدل
 الاجارة او في قدر المدة قبل الاستيفاء للمنفعة تخالفنا وتراد او بدأ بيمين المستاجر
 لو اختلفا في البدل والموخر لو في المدة وان برهننا فاليمين للموخر في البدل والمستاجر
 في المدة وبعده لا والقول للمستاجر لانه منكر للزيادة ولو اختلفا بعد التمكن من استيفاء
 البعض من المنفعة تخالفنا وفسخ العقد في البات والقول في الماضي للمستاجر لان عقاها
 ساعة فساعة فكل جزء كعقد بخلاف البيع وان اختلف الزوجان ولو مملوكين او كائنين
 او صغيرين والصغير بجماع او ذمية مع مسلم قام النكاح والا في بيت لهما او لاحدهما
 خزانة الاكل لان العبرة للبدل للملك في متاع هو هتافا مكان في البيت ولو ذهب او فسخه
 فالقول لكل واحد منهما فيما صلح له مع يمينه الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح
 للاخر فالقول له لتعارض الظاهرين درر وغيرها والقول له في الصالح لهما الاشياء وما
 بدها في يده والقول للذي اليد بخلاف ما يختص به لان ظاهرها الظاهر من ظاهر وهو
 بد الاستعمال ولو اقاما يمينه يقضى بيمينتها لانها خارجة خانية والبيت للزوج الا
 ان يكون لها يمينه بحى وهذا الوجهين وان مات احدهما واختلف وارثه مع الحي في
 المشكل الصالح لهما فالقول فيه للحي ولو رقبنا وقال الشافعي ومالك الكل بينهما وقال

ابن أبي ليلى الكلالي وقال الحسن البصري الكل لها وهي السبعة وعدة الخاتمة تسعة أوائل
 ولو أحدهما مملوكا ولو ما ذونا أو مكانبا وقالوا الشافعي هما كالخرف القول للحق في
 الحجة والحي في الموت لأن يد الحرافوي لا يد للميت أعنت الأمة أو المكاتب والمذبة
 واختارت نفسها فإذ البت قبل العتق فهو للرجل وما بعده قبل أن تختار نفسها
 فهو على ما وصفناه في الطلاق بحروفه وطلقها ومغت عدة فالمشكل للزوج ولو
 بعده لأنها مارت اجنبية لا يملكها ولما ذكرنا أن المشكل للزوج في الطلاق فكذا
 لوارثه أما الوات وهي في عدة فالمشكل لها كانه لم يطلقها بدليل أرضها ولو اختلف
 المؤجر والمستأجر في مناع البت فالقول للمستأجر بيمينه وليس للمؤجر إلا ما عليه من
 ثياب بدنه ولو اختلف اسكان وعطار في آلات الاسكافه وآلات العطارين وهي في أيديهما
 فهي بينهما بلا نظر لما يصلح لكل منهما وتماه في السراج رجل معروف بالفقر والحاجة
 صار بيده غلام وعليه عنقه بدرة وذلك بداره فادعاه رجل عرف بالبسار وادعاه
 الآخر فادعى المعروف بالبسار وكذا كناس في منزل رجل وعليه عنقه قطيفة يقول الذي
 في عليه عنقه في يد وادعاه صاحب المنزل فادعى صاحب المنزل رجلا في سفينة بها
 دقيق فادعى كل واحد السفينة وما فيها وأحدهما يعرف ببيع الدقيق والآخر يعرف
 بأنه ملاح فالدقيق للذي يعرف ببيعه والسفينة لمن يعرف أنه ملاح عملا بالنظام
 ولو فيها راكب وآخر ممسك وآخر يجذب وآخر يدها وكلهم يدعونها فهي بين الثلاثة
 أثلاثا ولا شيء للماد رجل يقود قطارا بل وآخر راكب ان على الكل مناع الراكب فكذلك
 والقائد أجير وإن لا شيء عليها فللراكب ما هو راكبه والباقي للقائد بخلاف البقية
 والغنم وحماله في خزانة الأكل فصل في دفع الدعوى لما قدم من يكون خصما ذكر
 من لا يكون قال ذوالبيد هذا الشيء المدعى منقول كان أو عفرا أو عينية أو عاقبة

او آجره اورهنيه زيد الغائب و غصبته منه من الغائب وبرهن عليه على ما ذكر
 والمعين فائمة لاهالكه وقال الشهود نعرفه باسمه ونسبه او بوجهه وشرط محمد
 معرفته بوجهه ايضا فلو حلف لا يعرف فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه لا بحث ذكره
 الزبلي وفي الشرع بلاية عن خط العلامة المقدسي عن البرازية ان تعويل الائمة على
 قول محمد انتهى فلحفظ دفعت خصومة المدعى للملك المطلق لان بدو لا يستبد ^{منه}
 فقال ابو يوسف ان عرف ذواليد بالحيد لا تدفع وبه يؤخذ ملتقى واختاره المختار
 وهذا خمسة كتاب الدعوى لان فيها اقوال خمسة علماء كما بسطه في الدرر وان
 صورها خمس عيني وغيره قلت وفيه نظا الحكم كذلك لو قال وكلني صاحبه بحفظه
 او اسكنني فيها زيدا الغائب او سرقته منه او اتزعت منه او ضل منه فوجدته بح
 او هي في بدعي مزارعة برزاية فالصور احد عشر قلت لكن الحق في البرازية المارعة
 بالاجارة او الودعة قال فلا يزداد على الخمس وقد حروقه في شرح الملقف وان كان هالكا
 او قال الشهود اودعه من لا عرفه او اقر ذواليد بيد الخصومة كان قال ذواليد اشترينه
 او اتهمته من الغائب ولم يدع الملك المطلق بل ادعى عليه الفعل بان قال المدعى غصبه
 مني او قال سرق مني وبناء للمفعول للسر عليه فكانه قال سرقته مني بخلاف غصب
 مني او غصبه مني فلان الغائب كما سيجي حيث تندفع وهل تندفع بالمصدر الصحيح
 لا برزاية وقال ذواليد في الدفع اودعني فلان وبرهن عليه لا تدفع في الكل لما قلنا
 قال غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه وديعة عندي اورهني من فلان
 تندفع مع البرهان عليما ذكر ولو برهن المدعى على مفااته الاولى يجعله ضمنا وبحكم
 عليه لسبق اقراره بالدفع برزاية وان قال المدعى اشترينه من فلان الغائب وقال ذواليد
 في الدفع اودعني فلان ذلك اى نفسه فلو بوكيله لم تندفع بلا بينة دفعت الخصومة

وان لم يبرهن لتوافقهما ان اصل الملك للغايب الا اذا قال لشربته وولكن يفسه وبرهن
ولو صدقه في الشر لم يؤمر بالتسليم الا لا يكون قضاء على الغايب باقراره وهي عجيبة ثم
اقتصار الدرر وغيرها على دعوى الشرافة فاعاد فلذا قال ولو ادعى انه غصبه منه فلان
الغايب وبرهن عليه وزعم ذواليدان هذا الغايب اودعه عنده اندفعت لتوافقهما ان
الميد لذلك الرجل ولو كان مكان دعوى الغصب دعوى سرقة لاندفع بزعم ذى اليد
ابداً ذلك الغايب استخساناً بزازية وفي شرح الوهبانية للشربل الى ولو اتفقا على
الملك لزيد وكل يدعى لاجارة منه لم يكن الثاني خصماً للاول على الصحيح ولا مدعى رهن
او شرا اما المشتري فخصم لكل فروغ قال المدعى عليه لى دفع يمهل الى المجلس الثاني
للمدعى مخيف مدع الابداع على البتات درروله تخليف المدعى على العلم ونماه في
البرازية وكل يقبل امته فبرهن انه اعتمها قبل الدفع لا للعق مالم يحلف الموطن ابن ملك
باب دعوى الرجلين تقدم حجة خارج في ملك مطلق اى لم يذكر له سبب كما مر على حجة
ذواليدان وقت احدهما فقط وقال ابو يوسف ذوالوقت احق وثمرته فيما قال في دعواه
هذا العبد لم غاب عني منذ شهر وقال ذواليد لم منذ سنة قضى للمدعى لان ما ذكره
تاريخ غيبته لا ملك فلم يوجد التاريخ من الطرفين نفى بينة الخارج وقال ابو يوسف
بفنى للمورخ ولو حاله الانفراد وينبغي ان يفنى بقوله لانه اوفق واظهر كذا ذكره في
جامع الفصولين واقره المصنف ولو برهن خارجان على شئ قضى به لهما فان برهن
في دعوى تكاح سقط التعذر والجمع لو حجة ولو مبينة قضى بينهما وعلى كل نصف المهر وبنات
ميراث زوج واحد ولو ولدت يثبت النسب منها ونماه في الخلاصة وهي لمن صدقته
مالم تكن في يد من كذبه ولم يكن دخل من كذبه بها هذا ان لم يورخا فان رخوا فالساق
احق بها فلورخ احدهما ففى لمن صدقته اول ذى اليد بزازية قلت وعلى ما مر من الثالث

ينبغي اعتبار تاريخ أحدهما ولم أر من ينه على هذا فتأمل وإن أقرت من الحاجة له ففى
 وإن برهن الآخر ففى له ولو برهن أحدهما وفضى له ثم برهن الآخر لم يقض له إلا إذا ثبت سببه
 لأن البرهان مع التاريخ أقوى منه بدونه كالم يقض ببرهان خارج على ذى ظهر
 تكاحه إلا إذا ثبت سبقه أى أن تكاحه أسبق وإن ذكر أسبب الملك بأن برهنا على شراء
 شيء من ذى اليد لكل نصفه بنصف الثمن أن شاء أو تركه إنما خير لتفريق الصنفه عليه
 وإن ترك أحدهما بعد ما قضى لهما لم يأخذ الآخر كله لأنفسا حقه بالقضاء فلو قبله فله
 وهوى ما ادعى شراءه للسابق تاريخا أن أرخا فإرد البايع ما قبضه من الآخر إليه
 سراج وهو لذى بدان لم يورخا وأرخ أحدهما واستوى تاريخهما وهو لذى وقت
 أن وقت أحدهما فقط والجمال أنه لا يدلها وإن لم يوفتا فقد مر أن لكل نصفه نصف الشر
 أحق من هبة أو صدقة ورهن ولو مع قبض وهذا أن لم يورخا فلو أرخا أو اتحد الملك
 فلا سبق أحق لقوته ولو أرخت أحدهما فقط فالمورخة أولا ولو اختلفت الملك استويا
 وهذا فيما لا يقسم اتفاقا واختلف التصحيح فيما يقسم كالدار والأصح أن الكل لمدعى
 الشر لا الاستحقاق من قبيل الشبوع المقارن لا الطارى هبة الدرر والشر والمرسوء
 ينصف وترجع هى بنصف القيمة وهو بنصف الثمن أو يفسخ لما مر هذا إذا لم يورخا
 أو أرخا واستوى تاريخهما فإن سبق تاريخ أحدهما كان أحق قيد بالشر إلا أن التكا
 أحق من هبة أو رهن أو صدقة عما دية والمراد من التكا المهر كما حرره الجرمي غلطا
 للجامع نعم يستوى التكا والشر الوتنا عا في الأمة من رجل واحد لا مرج تكون ملكا
 له منكوحة للآخر قد بر ورهن مع قبض أحق من هبة بلا عوض معه استخسانا ولو به
 ففى أحق لأنها بيع انتهى البيع ولو بوجه أقوى من الرهن ولو العين معهما استويا
 مالم يورخا وأحدهما أسبق وإن برهن خارجا على ملك مورخ أو بشر مورخ مولى أحد

غير ذي بدأ وبرهن خارج على ملك مورخ وذو يد على ملك مورخ اذ لم فالسابق
 احق وان برهنا على شرائع متفق تاريخهما او مختلف عيني وكل يدعى الشرائع من رجل
 اخر وقت احدهما فقط استويا ان تعدد البايع وان لم تعدد الوقت احق ثم لا بد
 من ذكر المدعى وشهوده ما يفيد ملك بايعه ان لم يكن المبيع في يد البايع وان شهد
 بيده فقولان بزانة فان برهن خارج على الملك وذو اليد على الشرائع او برهنا على
 سبب ملك لا يتكرر كالنتاج وما في معناه كشيخ لا يعاد غزل نطن وطبلين وخوصوف
 ونحوها ولو عند بايعه در وقت والبدأ حق من الخارج اجماعا الا اذا ادعى الخارج عليه
 فعلا كغصب او ودبغة واجارة ونحوها في رواية در راكان سببا يتكرر كبناء وغرس
 ونسج خز وزرع بر ونحوه او اشكل على اهل الخبرة فهو للخارج لانه الاصل وانما عدلنا
 عنه بمحدث النتائج وان برهن كل من الخارجين او ذوى الايدي والخارج وذوى اليد
 عيني على الشرائع من الاخرى لا وقت سقفا وترك المال المدعى به في يد من معه وقال محمد بن
 للخارج فلنا الاقدام على الشرائع اقراره بالملك له ولو اثبتنا قبضتها نرانا انفا قادرا
 ولا يرجح بزيادة عدد الشهود فان الترجيح عندنا بقوة الدليل لا بكثرته ثم فرع على هذا
 بقوله فلما اقام احد المدعين شاهدين والاخر اربعة فهما سواء ذلك وكذا لا ترجح
 بزيادة العدالة لان المعبر اصل العدالة اذ لا حد لاعدادها في داره يد اذ يدعى رجل بقبضها
 واخر كلها وبرهنا فللادول ربعها والباقي للآخر بطريق المنازعة وهو ان النصف سالم
 لمدعى الكل بلا منازعة ثم استوت منازعتهما في النصف الاخر فنصف وقالوا الثلث له
 والباقي للثاني بطريق العول لان في المسئلة مثلا ونقصا فالمسئلة من اثنين وقولان
 ثلاثة واعلم ان انواع القسمة اربعة ما ينقسم بطريق العول اجماعا وهو ثمان مبراث
 وميون ووصية ومحابات ودرهم مرسلة وسعاية وجنابة رقيق ويطريق المنازعة

اجماع وهو مسئلة الفضولين وبطريق المنازعة عنده والعول عندها وهو ثلاث مسائل مسئلة الكتاب واذا اوصى لرجل بكل ماله او بعبد بعينه ولا خيف ذلك وبطريق العول عنده والمنازعة عندها وهو خمس كما بسطه الزيلعي والعيني ونماه في البحر والاصل عنده ان القسمة متى وجبت لحق ثابت فعين او ذمة شائعا فعولية او مميزا والا حدها شائعا والاخره لكل منازعة وعندهما متى ثبتا معا على الشيوع فعولية ولا منافاة فيلحظ ولو الدار في ايديهما ففى الثلثة نصف لابل القضا ونصف به لانه خارج ولو في ثلاثة وادعى احدهم كلها واخر نصفها واخر ثلثها وبرهنوا تمت عنده بالمنازعة وعندهما بالعول وبيانه في الكتاب ولو برهننا على نتائج دابة في ايديهما او احدهما او غيرهما وارجا قضى لمن وافق سنهنا تاريخه بشهادة الظاهر فلم يؤرخا قضى به الذى اليد ولهما ان في ايديهما او في يد ثالث وان لم يوافقهما بان خالف واشكل فلها ان كانت في ايديهما او كانا خارجين فان في يد احدهما قضى به لاله هو الاصح قلت وهذا اولى مما وقع في الدرر والكنز والملقى فتبصر برهن احد الخارجين على الغصب من زيد والاخر على الوديعة منه استويا لانها بالمجد نصير غصبا الناس احرار بلا بيان الا اربع الشهادة والحدود والقصاص والعقل كذا في نسخة المصنف وعبارة الاشياء والدية وحينئذ فلو ادعى على مجهول الحال احرام لانه عبده فانكر وقال انا حر الاصل فالقول له لتسكه بالاصل واللابس للثوب احق من اخذ الكم والراكب احق من اخذ اللجام ومن في السرج من رديفه وذو جملها من ملق كوزة به لانه اكثر تصرفا والجالس على البساط والمنعلق به سوا الكما سبه وراكبي سرج كمن معه ثوب وطفه مع الآخر لاهيته اى طرفه الغير منسوجة لانها ليست بثوب بخلاف جالسي دارت ازارعائها حيث لا يقضى لها الاحتمال انها في يد غيرها وهما علم انه ليس في يد غيرها عني والحائط

لمن جذوعه عليه او متصل به اتصال تربع بان تتداخل اوصاف لبنات في لبنات الآخر
 ولومن خشب فان تكون الخشبية مركبة في الاخرى للالاته على انها بنينا معا ولذلك
 بذلك لانه حينئذ ينبغي مريعا لانه اتصال ملائقة او نقب وادخال او هراوي
 كغضب وطبق يوضع على الجذوع بل يكون بين الجارين لوتنازعا ولا يختص به صاحب
 الهراوي بل صاحب الجذوع الواحد حق منه خاينة ولو لاحدهما جذوع وللآخر اتصال
 فلذى الاتصال وللآخر حق الوضع وقبل لذي الجذوع ملئقي ونمامة في العيني وغيره
 واما حق المطالبة برفع جذوع وضعت تعديا فلا تسقط ببراء ولا صلح وعفو وبيع
 واجارة اشياء من احكام الساقط لا يعود فليحفظ وذويت من دار فيها بيوت كثيرة
 كذوي بيوت منها في حق ساحتها في بينهما نصفين كالطريق بخلاف الشرب اذا تنازعا
 فيه فانه يقدر بالارض بقدر سقيها برهنا اى الخارجان على يد لكل منهما في ارض فتم
 بيدهما فينصفان ولو برهن عليه اى على اليد احدهما او كان تم في فيها بان لبن
 او بني قضى بيده لوجود ثمره ادعى الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا العين
 كان ملكه تقبل لان ما ثبت في زمان يحكم ببقائه ما لم يوجد المزيد در رضى يعبر
 عن نفسه اى يعقل ما يقول قال نافر قال قول له لانه في يد نفسه كالبائع فان قالنا
 عبد فلان لغير ذى اليد قضى به لذى اليد كمن لا يعبر لا قراره بعدم يده فلو كبر
 وادعى الحرية تسمع مع البرهان لما تفران التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى
 باب دعوى النسب للدعوة نوعان دعوة استيلاء وهو ان يكون اصل العلوق في ملك
 المدعى ودعوة تحرير وهو خلافة والاول اقوى لسبقه واستنادا لما لوقت العلوق
 واقتصار دعوة التحرير على الحال ويستفهم بيعة ولدت لاف من سنة اشهر مبيعات
 فادعاه البائع ثبت نسبة منه استحسانا العلوقه في ملكه ومبنى النسب على النفاذ في فيه

التناقص وإذا صحت استندت قصارت أم ولده فيفسخ البيع ويرد الثمن ولكن
 أن ادعاه المشتري قبله ثبت نسبه منه لوجود ملكه واميتها بأقراره وقيل يحل
 على أنه نكحها واستولدها ثم اشتراها ولو ادعاه مطلقه أي مع ادعاه البايع أو بعده لا
 لأن دعونه مخرب والبايع استيلاد وكان أقوى كما مر وكذا ثبت من لو ادعاه بعد
 موت الأم بخلاف موت الولد لفوات الأصل ويأخذ البايع بعد موت أمه ويسترد
 المشتري كل الثمن رقا لأحضنه واعتاقهما أي اعتان المشتري الأم والولد كونهما في
 الحكم والتدبير كالاعتاق لأنه أيضا لا يحمل الإبطال ويرد حصته اتفاقا لمنفى غير
 وكذا حضنها أيضا على الصحيح من مذهب الإمام كإثباته في الغنستان والبرهان ونقله في الدرر
 والمنح عن الهداية على خلاف ما في الكافي عن المبسوط وعبارة المواهب وإن ادعاه بعد
 عنفها أو موثما ثبت منه وعليه رد الثمن والكفيا برده حصته وقيل لا يرد حضنها في
 الاعتاق بالاتفاق انتهى فليحفظ ولو ولدت الأمة المذكورة لأكثر من حولين من وقت
 البيع وصدقه المشتري ثبت النسب بنصه بيقه وهي أم ولده على المعنى اللغوي نكاحا حلالا
 لأمره على الصلاح بقى لو ولدت فيما بين الأذل والأكثران صدقه فحكمه كالأول لاحتمال العلوق
 قبل بيعه والألامتنى ولدتا زنا عا فالقول للمشتري اتفاقا وكذا البينة الثالثة خلافا للثالث
 شربلاية وشرح مجمع وفيه لو ولدت عند المشتري ولدين أحدهما لدون ستة أشهر
 والآخر لأكثر ثم ادعى البايع الأول ثبت نسبها بلا تصديق المشتري باع من ولد عنده وادعاه
 بعد بيع مشترية ثبت نسبه لكون العلوق في ملكه ودر بعية لأن البيع يحتمل التقض وكذا
 الحكم لو كاتب الولد ورهنه أو أجره أو كاتب الأم ورهنها أو أجرها أو زوجها ثم ادعاه فثبت نسبه
 وزد هذه التفقات بخلاف الاعتاق كما مر باع أحد النوايين المولودين بعنى علقا وولد أعنده
 واعتقه المشتري ثم ادعى البايع الولد الآخر ثبت نسبهما منه وبطل علق المشتري بأخره

وهو حرة الأصل لانها علقا في ملكه حتى لو اشترى اها جلد لم يطل عنقه لانها دعوة تخرج
تقتصر عيني وغيره وجرم به المصنف ثم قال وجب له اسقاط دعوة البايع ان يبيع البايع
اقله ابن عبده فلان فلا نصح دعواه ابدا مجنبي وقد افاده بقوله قال عمر بن عبد
او مع غيره عيني وهو ابن زيد الغائب ثم قال هو ابني لم يكن ابني ابا وان وصيلة
محمد زيد بنونه خلا فالعالم ان النسب لا يحصل النقص بعد ثبوته حتى لو صدقه بعد
تكذيبه صحيح وكذا لو قال لبيبي هذا الولد مني ثم قال ليس مني لم يصح لقبه لانه بعد الامر
لا ينفي بالنفي فلا حاجة الى الاقرار به ثانيا ولا سوية عبارة الهادي كما راعه مثلاً غير
وكما افاده الشرنبلال وهذا اذا صدقه الابن اما بدونه فلا الا اذا عاد الابن الى المصنف
لبقاء الحرار الاب ولو انكر الاب الاقرار فبرهن عليه الابن قبل ولما الاقرار بانه اخوة
فلا يقبل لانه اقرار على الغير فروع لو قال سبت وارثه ثم ادعى انه وارثه وبين جنة الارث
مع اذ التناقض في النسب عفو ولو ادعى بنوة العم لم يصح ما لم يذكر اسم الجد ولو برهن انه
اقر انه ابنه قبل لثبوت النسب باقراره ولا نصح الاعلى خصم هو وارثه وادان او مدبون
او مسمى له ولو احضر رجلا ليدعى عليه حقا لآبيه وهو مقرب له او لآفته اثبات نسبة بالينة
عند القاضي بحضرة ذلك الرجل ولو ادعى ان ثاعن بآبيه فلو اقر به امر بالدفع اليه ولا يكون
نفساء على الاب حتى لو جاء حيا باخذ من الدافع والدافع والله اعلم لو انكر قبل للابن برهن
على موت اميك وانك وارثه ولا يمين والمصحيح بخلفه على العلم بانه ابن فلان وان
ما ثم يكلف الابن للبينه بذلك ونماه في جامع الفصولين من الفصل الثاني والثشرين
ولو كان العبي مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبدك وقال لكافر هو ابني فوجرا بن
الكافر لنبيله الحرة حالا والاسلام مالا لكن جزم ابن الكمال بانه يكون مسلما لان
حكمه حكم دار الاسلام وعزاه للنخبة فليحفظ قال زوج امرأة لبيبي معها هو ابني

من غيرها وقالت هو ابني من غيره فهو ابناهما ان ادعياما والافقيه تفصيل ابن كمال
وهذا لو غير معبر والآبان كان معبرا فهو لمن صدقة لان قيام ايديهما وفراشيها
بفيدانه منهما ولو ولدت امه اشتراما فاستحققت غرم الاب قيمة الولد يوم الخصومة
لانه يوم المنع وهو حر لانه ولد معزور والمعزور من بطا امرأة معتمدا على ملك مبین
او نكاح فتلد منه ثم تسحق فلذا قال وكذا الحكم لوملكها بسبب اخراى سبب كان
عيني كما لو تزوجها على انها حرة فولدت له ثم استحققت غرم قيمة ولده فان مات
الولد قبل الخصومة فلا شئ على ابيه لعدم المنع كما مرواثة له لانه حر الاصل فحقه
فبرته فان قتله ابوه او غيره وقبض الاب من دينه قدر قيمته غرم الاب قيمة المستحق
كما لو كان حيا ولوم يقبض شيئا لا شيء عليه وان قبض اقل لزمه بقدره عيني ورجع
بها اي بالقيمة في الصور بين كما يرجع بثمنها ولو هالكه على بايعها وكذا لو استولدها
المشتري النافذ لكن انما يرجع المشتري الاول على البايع الاول بالغن فقط كما في المواهب
وغیرها لا بعقها الذي اخذ منه المستحق للزومه باستيفاء منافعتها كما مر في باب
المراجعة والاستحقاق مع مسائل التناقض وغالبها مر في متفرقات القضاة يحى في
الافرار فروع التناقض في موضع الحق اعفوا لا تسمع الدعوى على عزم الميت الا اذا وهب
جميع ماله لاجنبي وسلم له فانها تسمع عليه لكونه زايلا لا يجوز للمدعى عليه الانتكاح
مع علمه بالحق الادعوى العيب ليس من يتمكن من الرد وفي الوصي اذا علم بالدين
لا تخلف مع البرهان الا في ثلاث دعوى دين على ميت واستحقاق مبيع ودعوى ابق
الاقرار لا يجامع البينة الا في اربع وكالة ووصاية واثبات دين على ميت واستحقاق
عين من مشرو ودعوى ابق لا تخلف على حق مجهول الا في ست اذا انهم القاضي رمى
بنيم ومتولى وقف ونه رهن مجهول ودعوى سرقة وغصب وخيانة مودع لا تخلف

المدعى اذا خلف المدعى عليه الافة مسئلة في دعوى البحال وفي غربة يجب حفظها اشياء فلت
 وهي ما لو قال المصوب منه كانت قيمة ثوبى مائة وقال الغاصب لا ادرى ولكنها
 لا تبلغ المائة صدق بعبينه والزم ببيانه فلولم يبين يحلف على الزيادة ثم يحلف
 المصوب منه ايضا ان قيمته مائة ولو ظهر خير الغاصب بين اخفا وقيمه فليحفظ
 كتاب الاقرار من سبته ان المدعى عليه اما منكر او مقر وهو اقرب لغلبة الصدق
 هو لغة الاثبات يقال قر الشئ اذا ثبت وشرعا اخبار بحق عليه للغير من وجه انشاء
 من وجه قيد بعليه لانه لو كان لنفسه يكون دعوى الاقرار ثم فرع على كل من الشبهتين
 فقال فلولوجه الاول وهو الاخبار مع اقراره بما ل ملك للغير ومعنى اقر بملك الغير
 يلزمه تسليمه المقتله اذا ملكه برهه من الزمان لنفاذه على نفسه ولو كان انشاء
 لما صح لعدم وجود الملك في الاشياء اقر بحرية عبد ثم شراء عتق عليه ولا يرجع بالعتق
 او بوفيقية دار ثم شرها او ورثها صارت وفقا مواخذة له برهه ولا يصح اقراره
 بطلاق وعنان مكرها ولو كان انشاء لما صح لعدم التخلف ومع اقرار المأذون بدين
 في يده والمسلم بخير ونصف داره مشاعا والمأذون بالزوجيه من غير شهود ولو كانت
 انشاء لما صح ولا تسمع دعواه عليه بانه اقر له بشئ معين بناء على الاقرار له بذلك به
 يفتح لانه اخبار بمجمل الكذب حتى لو اقر كاذبا لم يجعل له لان الاقرار ليس بسبب الملك
 نعم لو سلمه برناه كان ابتداء هبة وهو الوجه بزارية الا ان يقول في دعواه هو ملكي
 واقر لي به او يقول له عليه كذا وهكذا اقربه فتسمع اجماعا لانه لم يجعل الاقرار سببا
 للوجوب ثم لو انكر الاقرار هل يحلف القوي انه لا يحلف على الاقرار بل على المال واما دعوى
 الاقرار في الدفع فتسمع عند العامة وللوجه الثاني وهو الانشاء لورده المقتله اقراره ثم
 قبل لا يصح ولو كان اخبار بالصحة واما بعد القول فلا يرتد بالرد ونوا عاد المقتله اقراره نصه

لزمه لأنه انذار آخر ثم لو انكر انذاره الثاني لا يحلف ولا تقبل عليه بيعة قال البدع
والاستنب قبوله او اعتمده ابن الشحنة واتفق الشرنبلالي والملك الثابت به بالانذار
لا يظهر حق الزايد المستهلك فلا يملكها المقله ولو اخبر الملكها افرح مكلف
يفظان طابعا او عبدا وصبي ومعتوه مأذون لهم ان اتروا بجماعة كافر محجور
بحد وقود والاف بعد عنقه ونائم وسفي كحنوك وسبي السكران ومر المكره
بحق معلوم او مجهول سمح لان جملة المقربة لانضالا اذ ابين سبيان فخره الجمال الكسح
واجارة واما جهالة المقرف كقولك على احدنا الف درهم لجهالة المقضى عليه
الا اذا جع بين نفسه وعبده فيصح وكذا ان جهالة المقله ان فحشت كل واحد من
الناس في كذا والا الا كاحد هذين على كذا فيصح ولا يجبر على البيان لجهالة المدعي
بحقوقه في الدرر لكن باختصار مجمل كما بينه عنى زاده ولزمه بيان ما جمل
كثي ومن يذبح قيمة كفلس وجوزة لهما لا قيمة له كجبة خنطة وجلد مينة وسبي
حر لانه رجوع فلا يصح والقول للمف مع حلفه لانه المنكر ان ادعى المقله انتمسه
ولا بيعة ولا يصدق في اقل من درهم في علم مال ومن النصاب اى نصاب الزكاة في الاصح
اختيار وقيل ان المقد فقير ان نصاب السرية وسمح في مال عظيم لو بينه من الذهب
او الفضة ومن خمس عشرين من الابل لانها اذ نصاب يؤخذ من جنسه ومثله
النصاب قيمة في غير مال الزكاة ومن ثلاثة نصاب في اموال عظام ولو فسر به غير مال
الزكاة اعتبر قيمتها كما مروى في راهم ثلاثة وثمانين دراهم ودنانير واثني عشر
لانهما ناية اسم الجمع وكذا درهما درهم على المعتد ولو خفضه لزمه مائة ودرهم
او درهم عظيم درهم والمعتبر الوزن المعتاد لا بحجة زيلبي وكذا كذا درهم احد عشر
وكذا وكذا احد وعشرون لان نظيره بالواحد وعشرون ولو ثلث بلا وا فاحد عشر

اذ لا نظير له فنجعل على التكرار ومعا فائة واحد وعشرون وان رجع مع الواو زيد الف
 ولو خمس زبد عشرة الف ولو سدس زبد مائة الف ولو سبع زبد الف الف وهكذا
 يعتبر نظيره ابداً ولو قال على اوله قبله فهو اقرار بدين لان على للايجاب وقبله للمضام
 غالباً وصدق ان وصل به هو ودبعة لانه بمحمل مجازاً وان فصل لا يصدق لنفسه
 بالسكوت عندى او معى او في بيتى او في كسبى او مسند وى اقرار بالامانة عملاً بالعرف
 جميع ماله او ما املكه له اوله من ماله او من دراهمى كذا فهو هبة لا اقرار ولو عبر بقى
 مالى اية دراهمى كان اقراراً بالشركة فلا بد لصحة الهبة من التسليم بخلاف الاقرار
 والاصل انه متى اضاف المقرب المملوك كان هبة ولا يرد ما في بيتى لانها اضافة نسبة
 لملك ولا الارض التى حدودها كذا لطف فلان فانه هبة وان لم يقبضه لانه في يده
 الا ان يكون مما يحتمل القسمة فيشترط قبضه مفزاً للاضافة نقدراً بدليل قوله
 المع اقر لآخر معين ولم يقبضه لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقراراً
 او عليك بنسبى الثالث فيراعى فيه شرائط التملك فراجعه قال لا عليك الف فقال
 اتزنه او اتنفده او اجلنى به او قفبتك اياه او ابرأنى منه او تصدقت به على اوهبة
 لما واحتك به على زيد ونحو ذلك فهو اقرار له بهما الرجوع الغمير اليها في كل ذلك عزى زاوه
 فكان جواباً وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستهزاء فان كان وشهد الشهود بذلك لم يلزمه شئ اما لو
 ادعى الاستهزاء لم يصدق وبلا ضمير مثل اتزنه الاخر وكذا انما سب او ما استغضت من احد
 سواك او غيرك او قبلك او بعدك لا يكون اقراراً لعدم انفراده المذكور فكان كلاماً مبتدأ
 والاصل ان كلما يصلح جواباً لا يبدل بجعل جواباً وما يصلح للابتداء لا يبدل بالبنيان ويصلح لما يجعل
 ابتداءً لا يلزمه المال بالشك اختيار وهذا اذا كان الجواب مستقلاً فلو غير مستقل كقوله نعم كان
 اقراراً مطلقاً حتى لو قال اعطى ثوب عبدى هذا او افتح باب دارى هذه او جصم لى دارى هذه او سرج بى هذا

او اعطى سرجا او نجما فقال نعم كان اقرارا منه بالعبد والدار والذابة كما قال
 ليس عليك الف فقال بلى فهو اقرار له بما طعن قال نعم لا وقبل نعم لان الاقرار يحمل
 على العرف لا على دقائق العربية كذا في الجوهرة والفرق ان بلجواب الاستفهام المتفق
 بالاثبات ونعم جوابه بالنفي والایماء بالراس من النافي ليس باقرار بما لعين
 وطلاق وبيع وتكاح واجارة وهبة بخلاف اقرار بنسب واسلام وكفر وامان
 كافر واشارة محرم لصيد والشيخ براسه في رواية الحديث والطلاق في انت طالق
 هكذا و اشار بثلاث اشارات للاشياء ويزاد البمين كحلفه لا يستخدم فلانا ولا يظهر
 سره ولا يذله عليه و اشار حث عماديه فخر بطلان اشارة الناطق الا في تسح
 فيلحفظ وان اقر بدين موجب وادعى المقر له جلوده لزمه الدين حالا وعند الشافعي
 مؤجلا بيمينه كاتزاره بعبد في يده انه لرجل وانه استأجره منه فلا يصدق في
 تاجيل واجارة لانه دعوى بلا حجة وح يستحلف المقر له فيها بخلاف ما لو اقر
 بالدرهم السود فكذبه فصفها حيث يلزمه ما اقر به فقط لان السود نوع والاجل
 عارض لثبوتها بالشرط والقول للمقر في النوع والمنكر في العوارض كاتزار الكفيل بدين
 موجب فان القول له في الاجل لثبوتها في كفاية الموجل بلا شرط وشرأوه امة متقبلة
 اقرار بالملك للبايع ككوب في جراب وكذا الاستبام والاستبداع وقبول الوديعة
 بجر والماعة والاستهباب والاستيجار ولومن وكيل بكل ذلك اقرار بملك ذي اليد فيمنع
 دعواه لنفسه ولغيره بوكالة او وصاية للتناقض بخلاف ابرائه عن جميع الدعوى
 ثم الدعوى بما لعدم التناقض ذكره في الدرر قبيل الاقرار وصححه في الجامع خلافا
 لتصحیح الوهبانية ووفق شارحها الشرنبلالي بانه ان قال يعني هذا كان اتزارا وان
 فان اتبع هذا ابو يونس مسئلة كتابته وختمه على صك البيع فانه ليس باقرار بعبد ملك

وله على مائة ودرهم كلهادرام وكذا المكبل والموزون استخسانا وفي ما يتوئب
 ومائة وتوئبان يفسر المائة لانها مبهمه وفي مائة وثلاثة اثواب كلها ثياب خلافا
 للشافعي قلنا الاثواب لم تذكر بحرف العطف فانصرف للتفسير اليها الاستواء ^ح في الحما
 اليه والافراز دابة في اصطبل تلزمه الدابة فقط والاصل ان ما يصلح طرفا ان امكن
 نقله لزمه والالزم المظروف فقط خلافا للمحمد وان لم يصلح لزم الاول فقط كقوله درهم
 في درهم درر قلت ومفاده انه لو قال دابة في خيمة لزمه ولو قال ثوب في درهم لزمه
 الثوب ولم اره فيجوز تخا تم تلزمه حلقة ونفضه جميعا وبسيف جفنه وجابله ونفضه
 وبجملته بجاء فجميع بيت مزين يستور وسر العبدان والكسوة وبثمن في قوصرة او
 بطعام في جوالق او في سفينة او ثوب في منديل او ثوب يلزمه الظرف كالمظروف لما قدمناه
 ومن قوصرة مثلا لا تلزمه القوصرة ونحوها كثوب في عشرة وطعام في بيت فيلزم المظروف
 فقط لما مر اذا العشرة لا تكون طرفا الواحد عادة وبخمس في خمسة وعن بعض علمي والفرج خمسة
 لما مر والزمه في فرج خمسة وعشرين وعشرة ان عني مع كما مر الطلاق ومن درهم الاعشقر
 او ما بين درهم الاعشيرة تسعة لدخول الغاية الاولى ضرورة اذ لا وجود لما فوق الواحد
 بدونه بخلاف الثانية وما بين الحائطين فلذا قال وفي له كز غطة الاكبرى شعير لزمه
 جميعا الا فغير الاته الغاية الثانية ولو قال له على عشرة دراهم الاعشيرة دنائير يلزمه
 الدرام وشعيرة دنائير عند ابي حنيفة لما مر نهاية وفي له من دارى ما بين هذا الحائط
 الى هذا الحائط له ما بينهما فقط لما مر وصح الاقرار بالحمل المحتمل وجوده وقته اى وقت
 الاقرار بان تلد لدون بنفسه حول لومروجة اولدون حولين لومعتدة لتبوز نسبه
 ولو الحمل غير ادعى ويقدر بادنى مدة يتصور ذلك عند اهل الخبرة زيلعى لكن في الجوهرة
 فزائدة حمل الشاة اربعة اشهر واوله لبغية الدواب ستة اشهر وصح له ان بين المص

سبباً ما لم يتصور المحلل بالارث والوصية كقوله مات ابوه فورثه او وصى به فيجوز
 والا فلا كما ياتي فان ولدته حياً لا قل من نصف حول مذكره ما اقروا و ولدت
 حين فلمها نصفين ولو احدى ذكر والاخر انثى فكذلك في الوصية بخلاف الميراث
 وان ولدت ميتة فثمة لورثة ذلك الموصى والمورث لعدم اهلية الجنين وان فسر بما لا يمتنع
 كسبة ابيع او افرض او ابرهم الاقرار ولم يبين سبب العا وحل محمد المبرم على السبب الصالح
 وبه قالت الثلاثة واما الاقرار للرضيع فانه صحيح وان بين المرفق سبباً يصلح منه حقيقة
 كالاقرار ونعم مبيع لان هذا المرفق محل لبثت الدين للصغيرة في الجملة الاشياء اقرب شيء
 علمانه بالخيار ثلاثة ايام لزمه بلا خيار لان الاقرار اختيار فلا يقبل الخيار وان وصية
 مدته المرفق في الخيار لم يعتبر تصديقه الا اذا اقر بعد مبيع وقع بالخيار له فيمحق باعتبار
 العقد اذا صدقه او برهن فلذا قال الا ان يكذبه المرفق فلا يصح لانه منكر والفول له
 كافر به دين بسبب كفاؤه علمانه بالخيار في مدة ولولمدة طويلة او قصيرة فانه يصح
 اذا صدقه لان الكفالة عقد ايضا بخلاف ما مر لانها افعال لا تقبل الخيار زيلعي الا بكفاؤه
 الاقاروا فراحكاما فانه كما يكون باللسان يكون بالبيان فلو قال للمصكك اكتب خط
 اذ اري بالف علم او اكتب بيع دارى او طلاق امرأه فيصح كتب ام لا يكتب رجل للمصكك
 ان يشهد الا بعد وفود خانية وقد مناه الشهادت عدم اعتبار مشابهة الخطين احدى
 الورثة اقر بالدين المدعى على مورثه ومجده الباؤون يلزمه الدين كله بمعنى ان وفيما
 ورثته به برهان وشرح جمع وقيل حصنة واختاره ابو الليث دفعا للضرر ولو شهد هذا المرفق
 مع اخرين الذين كان على الميت قبلت وبهذا علم انه لا يحمل الدين في نفسه بمجرد اقراره بل
 بقضاء القاضي عليه باقراره فليحفظ هذه الزيادة درواشيد علم الف في مجلس او شهد
 رجلين آخرين في مجلس اخر بلا بيان السبب لزم المالكان الفان كما لو اختلف السبب بخلاف

ما لو اتخذ السبب والشهود را شهد على صك واحد واقر عند الشهود ثم عند القاضي
 او بعكسه ابن ملك والأصل ان المعرف او المنكر اذا اعيد معهما كان الثالث عين الاول
 او منكر اقصير ولو فسي الشهود في موطن او موطنين فهما ما لان ما لم يعلم بخاده
 وقيل واحد ونمامه في الخانية اقر ثم ادعى المقر انه كاذب في الاقرار بحلف المقر له
 ان المقر لم يكن كاذبا في اقراره عند الثالث وبه يفتى درر وكذا الحكم بحرى لو ادعى
 وارث المقر فيحلف وان كانت الدعوى على ورثة المقر فالعين عليهم بالعلم ان لا يعلم
 انه كان كاذبا صدر الشريعة باب الاستثناء وما في معناه في كونه معيرا للشرط ونحوه
 هو عندنا نكلم بالبال في بعد التثنية باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ونفى باعتبار
 الاجزاء فالقائل له على عشرة الاثلاثة له عبارتان مطولة وهي ما ذكرنا ومختصرة وهي
 ان يقول ابتداء له على سبعة وهذا معنى قولهم نكلم بالبال في بعد التثنية اي بعد الاستثناء
 وشرط فيه الاتصال بالمستثنى منه الاضرورة كتنفس او سعال واخذ قم به يفتى
 والنداء بينهما لا يضر لانه للتنبيه والتأكيد كقوله لك على الف درهم يا فلان الا عشرة
 بخلاف لك الف فاشهدوا الا كذا ونحوه مما بعد فاصلا لان الاشهاد يكون بعد تمام الاقرار
 فلم يبع الاستثناء فمن استثنى بعض ما اقر به مع استثناءه ولو الاكثر عند الاكثر وفيه
 البتة ولو ما لا ينضم هكذا العبد لفلان ان ثلثه او ثلثيه مع على المذهب والاستثناء المستغرق
 باطل ولو فيما قبل الرجوع كوصية لان استثناء الكل ليس برجوع بل هو استثناء قاسم
 وهو الصحيح جوهر وهذا ان كان الاستثناء بعبارة لفظ الصدر ومساوية كما بان في
 وان يغيرها كعبيدي احرار الا هؤلاء او الاسالماء وغائما وراشدا ومثله نسا على الوان
 الا هؤلاء او الازنبن وعمة وهند وهم الكل مع الاستثناء وكذا نكت ما لي لزبد الا الفا
 والثلث الف مع فلا يستثنى شيئا اذ الشرط ابرام البطل لا حقيقته مع لو لم يفسدنا الا

اربعا صح ورفع ثنتان كما صح استثناء البكلى والوزنى والمعد والذى لا تتفاوت
احاده كالفلوس والجوز من الدرهم والدنانير ويكون المستثنى القيمة استحضانا للثبوت
في الزمة فكانت كالثنتين وان استغرقت القيمة جميع ما اقربه لاستغراقه بغير المساوي
بخلاف له على دينار الامائة درهم لاستغراقه بالمساوي فيبطل لانه استثناء الكل
بحر لكن في الجوهرة وغيرها على مائة درهم الا عشرة دنانير وقيمتها مائة او اكثر لا يلزمه
شيء فيحرر وان استثنى عدد دين بينهما حذا الشك كان الاقل مخرجا نحو له على الف
درهم الامائة درهم او خمسين درهما فيلزمه تسعمائة وخمسون على الاصح بحر واذا كان
المستثنى مجهولا ثبت الاكثر نحو له على مائة درهم الاشياء او الافليلا او الابعاض الزمة
احد وخمسون لو فوج الشك في المخيج فيحكم بخروج الاقل ولو وصل اقراره باشتاء الله
او فلان او علقه بشرط على خطأ بكائين كان متفاته تمييز بطل اقراره بقى لو ادعى
المشتبه هل يعيدق لم اراه وقد مناه في المطلاق ان المعتمد لا فليكن الاقرار كذلك
لتعلق حق العبد قالة المصنف وصح استثناء البيت من الدار لا استثناء البناء منها
لدخوله تبعاً فكان وصفا واستثناء الوصف لا يجوز وان قال بناؤها الى وعرضها
لك فكما قال لان العروة هي البقعة لا البناء حتى لو قال وارضاها لك كان له البناء ايضا
لدخوله تبعاً الا اذا قال بناؤها الزيد والارض لعمر فكما قال واستثناء فضل الحاشم
ونخلة البستان وطوق الجارية كالبنا فيما مر وان قال مكلف له على الف من ثمن عبد
ما قبضته الجملة صفة عبد وقوله موصولا باقرار حال منها ذكره في الحاوي فليحفظ
وعينه اى العبد وهو يد المقله فان سلمه الى المقلز زمة الالف والاعمال بالصفة
وان لم يعين العبد لزمة الالف مطلقا وصل ام فصل وقوله ما قبضته لغولانه رجوع
كقوله من ثمن خرا وخزير او مال فمارا وحر او مينة او دم فيلزمه مطلقا وان وصل

لأنه رجوع ألا إذا صدقته أو أقام بينة فلا يلزمه ولو قال له على ألف درهم حرام أو بائني
لأزمة مطلقا وصل أم فصل لاحتمال حله عند غيره ولو قال زورا أو بائنا فلا يلزمه أن كذبه
المقر له والأبواب صدقة لا يلزمه ولا إقرارا بالبيع فنجية هي أن يلجيك إلا أن تأخذ حراما^{طنه}
على خلاف ظاهره فإنه على هذا التفصيل أن كذبه يلزم البيع والألا ولو قال له على ألف درهم
زيوف ولم يذكر السبب فمى كما قال على الأصح بحر ولو قال له على ألف من بمن منافع أو فرض
وهي زيوف مثلا لم يصدق مطلقا لأنه رجوع ولو قال من غصب أو ودعة إلا أنها زيوف
أو نهرجة صدق مطلقا وصل أم فصل وإن قل سنوقة أو رصاص فإن وصل صدق وإن
فصل لا إلا أنها دراهم مجازا وصدق بيمينه في غصبه أو ودعته ثوبا إذا جاء بمعيب
ولابينة وصدق في له على ألف ولو من بمن منافع مثلا والألا أنه ينقص كذا أي الدرهم
وزن خمسة لأوزن سبعة متعلا وإن فصل بالأضرورة لا يصدق لصحة استثناء^{الغنى}
لا الوصف كالأمانة ولو قال لا أخراخذت منك ألفا ودعة فهلك في يدك فلا تعد
وقال لا أخربل أخذت مني غصبا فمن المقر لا إقراره بالأخذ وهو سبب الضمان وفي قوله أنت
أعطيت ودعة وقال لا أخربل غصبته مني لا يضمن بل القول له لا إقراره الضمان وفي هذا^ن
ودعة أو فرضا في عندك فأخذته منك فقال المقر هل هو لي أخذ المقر لو قاما بالافتقار
لاقراره بالبدل ثم بالأخذ منه وهو سبب الضمان وصدق من قال أجرت فلانا فترسى هذا
أو ثوبي هذا فركبه أو لبسه أو عرته ثوبي أو أسكنه بني ورده أو خاط فلان ثوبي هذا
بكذا فقبضته منه وقال فلان بل ذلك لي فالقول المقر استحسانا لأن اليد في الأجرة
ضرورية بخلاف الودعة هذا ألف ودعة فلان لأبل ودعة فلان فالألف للاول
وعلى المقر مثل للثاني بخلاف في فلان لأبل فلان فلا ذكر ابتداء حيث لا تجب عليه
للتأني شيء لأنه لم يف بايداعه وهذا أن كانت معينة وإن كانت غير معينة لزومه أيضا

كقوله غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكرخطة لابل فلانا لزنه لكل واحد منهما
 كله ولو كانت بعينها ففى الاول وعليه للثالث ثلثها ولو كان المقر له واحدا يلزمه اكثرها
 ندرا وافضلها وصفا ومخوله الف درهم لابل القان والف درهم جيا د لابل زيوف
 او عكسه ولو قال الدين الذي لا على فلان لفلان او الودعة التي عند فلان هي لفلان
 فهو اقرار له وحق القبض للمقر ولكن لو سلم له المقر له برى خلاصه لكنه مخالف لما مر
 انه ان اضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم ولذا قال في الحاوى القدسي ولو لم يسلطه
 على القبض فان قال واسمى في كتاب الدين عارية صح وان لم يقبله لم يصح قال المصنف
 وهو المذكور في عامة المعنيات خلافا للخلاصة فتأمل عند الفتوى باب اقرار المريض
 بعنى مرض الموت وحده مرة في طلاق المريض وسيجيء في الوصايا اقراره بدين لا يجزى
 فاخذ من كل ماله باثر عمر ولو بعين كذلك الا اذا علم تملكه لها في مرضه فينفيد
 بالثالث ذكره المصنف في معينه فيلحفظ واخر الارث عنه ودين الصحة اطلاقا والزنه في
 مرضه بسبب معروف ببينة او بمعاينة قاض قدم على ما اقر به في مرض موته ولو لمقر
 ودية وعند الشافعي الكل سواء والسبب المعروف ما ليس بتبرع كتنكاح مشاهد بهر
 المشل اما الزيادة في باطله وان جاز التنكاح عنابة ربيع مشاهد وان اذلاف كذلك اى
 مشاهد والمريض ليس له ان يقضى دين بعض الغرماء دون بعض ولو كان ذلك
 اعطاء مهر وايضا جرة فلا يسلم لهما الا في مسئلتين اذا قضى ما استقرض في مرضه
 او قد ثمن ما اشترى فيه لو بمنزل القيمة كما في البرهان وقد علم ذلك اى ثبت كل
 منهما بالبرهان لا باقراره للهمة بخلاف اعطاء المهر ونحوه وما اذا لم يودح حتى مات
 فان البايع اسوة للغرماء في الثمن اذا لم تكن العين البيعة في يده اى بد البايع فان
 كانت كان اولى واذا اقر المريض بدين ثم اقر بدين تحاصا وصل وفصل للاستنوا والقر

بدين ثم بوديعة محاماً وبعبكسه الوديعه اولى وبراءه مديونه وهو مدين غير جائز
 اى لا يجوز ان كان اجنبياً وان كان وارثاً فلا يجوز مطلقاً سؤلحان المريض مديونا
 اولا للهمة وحيلة صحت ان يقول لاحق لى عليه كما افاده بقوله وقوله لم يكن لى على هذا
 المطلوب شئى يشمل الوارث وغيره صحيح قضاء لادبانه فترفع به مطالبة الدين لمطالبة
 الاخره حاوى الامر فلا يصح على الصحيح بزارية اى لظهورانه عليه غالباً بخلاف اقرار
 البنت في مرضها بان الشئى القلاقي ملك ابي او امى لاحق لى فيه وانه كان عندى عارية
 فانه يصح ولا تنع دعوى زوجها فيه كما بسطه في الاشياء فان لا فاعتنم هذا التحريم
 فانه من مفردات كتابه اقرار المريض لوارثه بمفرده او مع اجنبى بعين او دين بطل
 خلافاً للشافعى ولنا حديث لا وصية لوارث ولا اقرار له بدين الا ان يصدق به بقية
 الورثة فلم يملك وارث اخر او وصى لزوجته او هى له صحت الوصية واما غيرهما فنش
 الكل فرضاً ورداً فلا يحتاج لوصيته شرئيلالية وفي شريحة للوهبانية اقرب وقف ولا ارث
 له فلو على جهة عامة صح تصديق السلطان او نائبه وكذا الوقف خلافاً لما زعمه الطحاوى
 فيلحفظ ولو كان ذلك اقراراً بقبض دينه او غصبه او رهته ونحو ذلك عليه اى على وارثه
 او عبد وارثه او مكاتبه لا يصح لوقوعه لمولاه ولو فعله ثم برأ ثم مات جاز كل ذلك
 لعدم مرض الموت اختياراً ولومات المقر له ثم المريض وورثة المقر له من ورثة المريض
 جاز اقراره لا اقراره للاجنبى بجر وسبى عن الصيرفة بخلاف اقراره له اى لوارثه
 بوديعة مستهلكة فانه جائز وصورته ان يقول كانت عندى وديعه لهذا الوارث
 فاستهلكتها جوهره والحاصل ان الاقرار للوارث موقوف الاثلاث المذكورة في الاشياء
 منها اقراره بالامانات كلها ومنها النفي كلاحق لى قبل ابي او امى وفي الجملة في ابراء
 المريض وارثه ومنه هذا الشئى القلاقي ملك ابي او امى او كان عندى عارية وهذا

حيث لا ريب في تمامه فيها فيلحظ فانه مهم اقرب الى مرض موته لوارثه يومه الحال
 بنسليمه الى الوارث فاذا مات يرد به نازية وفي القسمة تصرفات المريض نافذة واما
 تستغنى بعد الموت والعبرة بكونه وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار فلو اقر اخيه مثلا
 ثم ولد له مع الاقرار لعدم ارثه الا اذا صار وارثا وقت الموت بسبب جديد كالزواج وعقد
 المولاة فيجوز كما ذكره بقوله فلو اقر لها اي لاجنبية ثم تزوجا مع بخلاف اقراره لاجنبية المحبوبة
 بكفر وابن اذا زال محبته باسلامه او بموت الابن فلا يصح لان الزيج قد يمدد ويجوز القسمة
 لها في مرضه والوصية لها ثم تزوجا فلا تصح لان الوصية تملك بعد الموت وهي ح و ارثه
 اقربيه انه كان له على ابنته الميثة عشرة دلمهم قد استوفيتها وله اي المقربين ينكر
 ذلك صح اقراره لان الميت ليس بوارث كما لو اقر لامرأته في مرض موته بدين ثم ماتت
 قبله وترك منها وارثا مع الاقرار وقبل الاقباله بدين الدين مبرقيه ولو اقر فيه لوارثه
 لاجنبى بدين لم يصح خلافا للمحمد عادية وان اقر لاجنبى مجهول نسبه ثم اقر ببنوته
 بعد ذلك وهو من اهل التصديق ثبت نسبه مستند الوقت العلوق واذا ثبت بطل
 اقراره لما مر ولولم يثبت بان كذبه او عرق نسبه صح الاقرار لعدم ثبوت النسب ^{لله} شيئا
 معزيا للناهي ولو اقر لمن طلقها ثلاثا يعنى بائنا فيه اي في مرض موته فلها الاقل من
 الارث والدين ويدفع لها ذلك بحكم الاقرار لا بحكم الارث حتى لا يهين شريكة في
 اعيان الشركة شريكة لاية وهذا اذا كانت في العدة وطلقها بنسوا لها فان مضت العدة
 جاز لعدم التهمة عزيمة فان طلقها بلا نسوا لها فلها الميراث بالغاما بلع ولا يصح الاقرار
 لها انما وارثه اذ هو فاروا هله اكثر المشايخ لظهوره من كتاب الطلاق وان اقر لغلام
 مجهول النسب فمولده او ولد له هو فيها وهما في السن بحيث يولد مثله مثله انه ابنه
 وصدقه الغلام لوميزا والام بحيث لتصدقته كما مروح ثبت ذنبه ولو المفق مريضاً وانما ^{ثبت}

شارك الغلام الورثة فان انتفت هذه الشروط يواخذ المفق من حيث استحقاق المال
 كما لو اقر باخوة غيره كما مر من الينا بيع كذا في الشرع لالابية فيمحرر عند الفتوى وصح
 اقراره اى المريض بالولد والوالدين قال في البرهان وان عليا قال المتقدم وفيه نظر
 لقول الزبلي لو اقر بالجد وابن الابن لا بيع لان فيه حمل النسب على الغير بالشروط الثلاثة
 المتقدمة في الابن وصح بالزوجة بشرط خلوها عن زوج وعنده وخلوها اى المفق واختها
 مثلا واربع سواها وصح بالموطأ من جهة العتاقة ان لم يكن ولاؤه ثابتا من جهة غيره
 اى غير المفق والمأمة صح اقرارها بالوالدين والزوج والموطأ الاصل ان اقرار الانسان على
 نفسه حجة لا على غيره وقلت وما ذكر من صحة الاقرار بالام كالأب هو المشهور الذي عليه
 الجمهور وقد ذكر الامام العتاي في فرائضه ان الاقرار بالام لا بيع وكذا في ضوء السراج
 لان الانسحاب للاباء لا للامهات وفيه حمل الزوجة على الغير فلا بيع انتهى ولكن الحق
 صحته بجامع الاصل فكانت كالأب فلم يحفظ وكذا مع بالولد ان شهدت امراة ولو قابله
 بتعيين الولد اما النسب فبالفراش شتمنى ولو معتدة مجددت ولادتها في حجة تامة
 كما في باب ثبوت النسب او صدقها الزوج ان كان لها زوج او كانت معتدة منه وصح
 مطلقا ان لم تكن كذلك اى مزرعة ولا معتدة او كانت مزرعة وادعت انه من غير فصا
 كما لو ادعاه منها لم يصدق في حقها الا بتصدقها قلت بلى لو لم يعرف لها زوج غيره لم ارو
 فيحد ولا يد من تصديق هؤلاء الا في الولد اذا كان لا يعبر عن نفسه لما مر ان ح كالتناع
 ولو كان المفقر له عبد الغير اشترط تصديق مولاه لان الحق له وصح التصديق من المفقر له
 بعد موت المفق لبقاء النسب والعدة بعد الموت الا تصديق الزوج بعد موتها مفرة
 لانقطاع النكاح بموته ولهذا اليسر له غسلها بخلاف عكسه وان اقر رجل بنسب فيه
 تخميل على غيره لم يقبل من غير ولا كما في الدرر لفساده بالجد وابن الابن كما قال كالاخ

والعلم والجد وابن الابن لا يصح الاقرار في حق غيره الا بغيره ان من اقرار اثنين كما في باب
ثبوت النسب فليحفظ وكذا الوصقة المقر عليه او الورقة وهم من اهل التصديق ويصح في
حق نفسه حتى يلزمه اى المقر الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا اضاءت عليه اى
على ذلك الاقرار لان اقرارها حجة عليهم فان لم يكن اى لهذا المقر وارث غيره مطلقا لا نسبيا
كذوى الارحام ولا بعيد المولى عيني وغيره ورثه والا لان نسبه لم يثبت فلا يلزم الوارث
المعروف والمراد غير الزوجين لان وجودهما غير مانع قاله ابن الكمال ثم للمشران يرجع
عن اقراره لانه وبينة من وجه زيلعي اى وان صدقة المقر كاذبة البديع لكن نقل المصنف
عن شرح السراجية ان بالتصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع فليخرج عند الفتوى من
مات ابوه فاقرباؤه شاركه في الارث يستحق نصف نصيب المقر ولم يثبت نسبه لما انفرد
ان اقراره مقبول في حق نفسه فقط قلت بقى لو اقر الاخ بابن هل يصح قال الشافعي لان
ما ادى وجوده الى نفيه انتفى من اصله ولم اره لأمتنا صريحا وظاهر كلامهم نعم فليراجع
وان ترك شخص ابين وله على اخر مائة فاقرباؤه قبض اليه خمسين منها فلا شيء للمقر
لان اقراره ينصرف الى نصيبه والاخر خمسون بعد حلفه انه لا يعلم ان اباه قبض شطر المائة
قاله الاكمل قلت وكذا الحكم لو اقر ان اباه قبض كل الدين لكنه هنا يحلف بحق الغريم
زبني فصل في مسائل شتى اقرت الحرة المكلفة بدين الاخر فكذلك جهاز اقرارها في حقه
ايشا عند ابى حنيفة فتجبس المقر ولا يلزم وان نضر الزوج وهذه احدى المسائل الست
الخارجية من قاعدة الاقرار حجة فاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره وفي الاشياء وينبغي
ان يخرج ايضا من كان في اجارة غيره فاقرباؤه بدين فان له حصة وان نضر والمستخرج
واقعة الفتوى ولم نرها صريحة وعندهما لا تصدق في حق الزوج فلا تجبس ولا يلزم در
وينبغي ان يقول على قولهما افتاء وقضاء لان الغالب ان الاب يعلمها الاقرار له او لبعض اقرارها

لينتقل بذلك المصنف بالحبس عنده عن زوجها كما وقعت عليه حرار ابن ابي
 بالقضا كذا ذكر المصنف بجمولة النسب اقرب بالرق لانسان وصدها المقله ولها زوج
 واولاد منه اى الزوج وكذبها زوجها مع حقها خاصة فولد على بعد الاقرار بقبول خلافا
 لمحمد لا في حقه يرد عليه انتقام مطلقا كما حققه في الشرع بلالية وحق الاولاد وفرع على
 حقه بقوله فلا يبطل النكاح وعلى حق الاولاد بقوله واولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها
 وقته احرار لمصولهم قبل اقرارها بالرق بجمول النسب حرر عبده ثم اقرب بالرق لانسان ومدة
 المدة صح اقراره في حقه فقط دون ابطال العتق فان مات العتيق يرثه وارثه ان كان له
 وارث يستغرق التركة والافيرث الكل والباية كاف وشري بلالية المقله فان مات
 المقلثم العتيق فابنته لعصبة المقل ولوجته هذا العتيق سعى في جنابته لانه لا عاقلة له ولو جنى
 عليه يجب ارش العبد وهو كالمملوك في الشريعة لان حرية بالظاهر وهو يصلح للذبح لا
 للاستحقاق قال رجل اخر عليك الف فقال في جوابه الصدق والحق واليقين او نكر
 كقوله حقا ونحوه او كرر لفظ الحق او الصدق كقوله الحق الحق او حقا حقا ونحوه او ذكر بها
 البر كقوله البرحق والحق برالح فاقرار ولو قال الحق حق او الصدق صدق او اليقين يقين لا
 يكون اقرارا لانه كلام تام بخلاف ما حرلانه لا يصلح للابتناء فيجعل جوابا فكانه قال ادعت الحق
 الخ قال لامته يا سارقة يا زانية يا مجنونة يا ابله او قال هذه السارقة فعلت كذا وباعها
 فوجد فيها واحد منها اى من هذه العيوب لا ترد به لانه نداء او شتم لا اخبار بخلاف
 هذه سارقة او هذه ابله او هذه زانية او مجنونة حيث ترد باحدها لانه اخبار وهو
 لتحقيق الوصف وبخلاف باطاليق او هذه المطلقة فعلت كذا حيث تطلق امراته لتمكن من
 اثباته شرعا فيجعل ايجابا ليكون صادقا بخلاف الاول درر اقرار السكران بطريق مخطوط
 اى ممنوع محرم صحيح في كل حق فلو اقر بغير اقيم عليه الحد في سكره وفي سرقة يضمن

المسروقة كما بسطه سعدى افندي في باب حد الشرب الآية ما يقبل الرجوع كالرد :
 وحد الزنا وشرب الخمر وان سكر بطريق مباح كشربه مكرها لا يعتبر بل هو كالإغماء الآية
 سقوط القضا وتامه في احكامات الاشياء المقله اذا كذب المقل بل اقراره لما تقر
 انه يريد بالرد الآية ست علم ما هنا نبع الاشياء الاقرار بالحربة والنسب ولقاء العاقبة
 والوقف في الاسعاف لو وقف على رجل فقبله ثم رده لم يرتد وان رده قبل قبول ارتد ^{الطلاق}
 والرق فكما لا يرتد وبزاد الميراث بزانية والتكاح كما في منقذات قضاء البحر ونماه ثمة
 واستثنى ثمة مستثنى من الابرأوها البرأ الكفيل لا يرتد وبراء المدبون بعد قوله ابرئي
 فابراء لا يرتد فالمستثنى عثن فلتحفظ وفي وكالة الوهبانية ومضى صدقه فيها ثم رده لا يرتد
 بالرد وهل يشترط لصحة الرد مجلس الابرأ خلاف والضابط ان ما فيه تملك مال من ٤٩
 بقبل الرد والا فلا كابطال شفعة وطلاق وعناق لا يقبل الرد وهذا ضابط جيد فليحفظ
 صالح احد الورثة وبراء ابراء عاما او قال لم يبق لاحق من تركه ابد عند الوصي او قبضت
 الجميع ونحو ذلك ثم ظهر في يد وصيه من التركة شيئا لم يكن وقت الصلح وتحققه تسع وعشرون
 حصته منه على الامح صلح الفوازبة ولا تناقض لحمل قوله لم يبق لاحق اى ما قبضته على ان
 الابرأ عن الاعيان باطل وح فالوجه عدم صحة البراء كما افاد ابن الشحنة واعتدل ^{لي} الشحنة
 وسحقفه في الصلح اقر رجل بمال في صلح واشهد عليه به ثم ادعى ان بعض هذا المال
 لغيره فرفض وبعبارة اخرى عليه فان اقام على ذلك بيته تقبل وان كان متنا قضا لا ناعلم انه مقطع
 لا هذا الاقرار شرع وهبانية قلت وحز شارجها القربلا على انه لا يفتى بهذا الفع لانه
 لا عذر لمن اقر غايته ان يقال بانه يحلف المقله على قول ابو يوسف المختار للفتوى في
 هذه ونحوها انتهى قلت وبه جزم المصنف فيما مر فتدبرا اقر بعد الدخول من هنا الكتاب
 الصلح ثابت في نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح انه طلقها قبل الدخول لانه من بالدخول

ونصف بالآثار المشرطة له أربع أو بعضها أنه أربع الوقف يستحقه فلا بد منه
 مع وسقط حقه ولو كتاب الوقف بخلافه ولو جعله لغيره أو اسقطه لأحد لم يبيع
 وكذا المشرطة له النظر على هذا كما مر في الوقف وذكره في الأشباه ثمه وهنا وفي السأ
 لا يعود فراجع الفصص المرفوعة إلى القاضي لا يؤخذ رافعا بما كان فيها من أقرار
 ونفاقص لما قدمنا في القضاء أنه لا يؤخذ بما فيها إلا إذا اقر بلفظه صريحا قل له على
 ألف في علمي وفيما أعلم وأحسب وأظن لا شيء عليه خلافا للثاني في الأول قلنا هي للشك
 عرفانهم لو قال قد علمت لزمه اتفاقا قال غصبا الفاس فلان ثم قال كنا عشرة أنفس
 مثلا وادعى الغاصب كذا في نسخ المثنى وقد علمت سقوط ذلك من نسخ الشرح وصوابه
 وادعى الطالب كما عبر به في الجمع وقال شارحه أي الغصوب منه أنه هو وحده غصبها
 لأنه الألف كلها والزعم في ربع عشرها قلنا هذا الغصب يستعمل في الواحد والظاهر أنه
 يخبر بفعله دون غيره فيكون قولنا كنا عشرة رجوعا فلا يبيع نعم لو قال غصبا قلنا
 مع اتفاقا لأنه لا يستعمل في الواحد قال رجل أوصى أبا بثلث ماله لزيد بل لعم وبل
 ليكر فالثلث للأول وليس لغيره شيء وقال زفر لكل ثلث وليس للابن شيء ثلثنا فإذا
 الوصية في الثلث وقد أقره للأول فاستحقه فلم يبيع رجوعه بعد ذلك للثالث فيهما بخلاف
 الدين لنفاذه من الكل الكل من الجمع فروع أقر بشيء ثم ادعى الخطأ لم يقبل إلا إذا أقر
 بالطلاق بناء على أنما المفتي ثم تبين عدم الوقوع لم يقع يعني ديانة قنية أقرار الكره
 باطل إلا إذا أقر السارق مكرها فأتى بعضهم بفحجة ظهيرية الآراء بشيء محال وبالدين بعد
 الإبرائة باطل ولو مهر بعد هبتها له على الأشباه ثم لو ادعى دينا بسبب حادث بعد الإبراء العام
 وأنه أقر به يلزمه ذكره المصنف في ثمانية قلت ومفاده أنه لو أقر ببقاء الدين أيضا لحكمه
 كالأول وهي واقعة الفتوى فتأمل الفعل في المرض أعط من فعل الصحة إلا أنه مسألة إسناد

الناظر النظر غير بلا شرط فانه صحيح في المرض لاذ الصحة تنه وتماه في الاشياء وفي
 الوهبانية واستاديج فيه للصحة اقبلن وفي القبض من ثلث التراث بقدر
 اقرب المثل في ضعف موته فبينة الايهاب من قبل بقدر وليس بلا تشهد
 مفرا بعد ولو قال لا تخبر فحلف يسقط ومن قال ملكي الذي كان من شيئا ومن
 قال هذا ملك ذاهو منظر ومن قال لا دعوى اليوم يند هذا فبايدعى من بعد
 منها فينكر كتاب الصلح مناسبه ان انكار المفسد للخصومة المستدعية للصلح هو
 لغة اسم من المصالحة وشروعا عقد يرفع النزاع ويقطع الخصومة ركنه الإيجاب مطلقا
 والقبول فيما يتعين اما فيما لا يتعين كالدرهم فيتم بلا قبول عناية وسبجي وشرطه
 العقل لا البلوغ والحرية نصح هبى ما ذون ان عرى صلحه عن ضربين ومنع من عبد
 ما ذون ومكاتب لوفيه نفع وشرطه ايضا كون المصالح عليه معلوما ان كان بخناج
 المقبضه وكون المصالح عنه حقا يجوز الاعتياض عنه ولو كان غير مال كالقبض من الثمر
 معلوما كان المصالح عنه او مجهولا ابيع للمصالح عنه لا يجوز الاعتياض عنه وبينه
 بقوله كحق شفعة وحد قذف وكفالة تنفس ويطلب به الاول والثالث وكذا الثاني
 لو قبل النفع المحاكم لاحد زنا وشرب مطلقا وطلب الصلح كاف عن القبول من المدعى عليه
 ان كان المدعى به مما لا يتعين بالتعيين كالدرهم والدنانير وطلب الصلح على ذلك لانه
 اسقاط للبعض وهويته المسقط وان كان مما يتعين بالتعيين فلا بد من قبول المدعى ^{عليه}
 لانه كالبيع بحر وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى وقوع الملك في مصالح عليه وعنه
 لومرا وهو صحيح مع اقرار او سكوت او انكار فالاول حكمه كبيع ان وقع عن مال بمال
 وح فنجري فيه احكام البيع كالشفعة والرد بعيب وخيار روية وشرطه وبفسد جماله
 البذل المصالح عليه لاجالة المصالح عنه لانه يسقط ويشترط القدرة على تسليم البذل

وما استحق من المدعى أى المصالح عنه يرد المدعى حصته من العوض أى البديل اكلا
 تكللا او بعضنا فبعضنا وما استحق من البديل يرجع المدعى بحصته من المدعى كما ذكرنا
 لانه معاوضة وهذا حكمها وحكمه كالاجارة ان وقع الصلح عن مال بمنفعة كخدمة عبد
 وسكنى دار فشرط التوقيت فيه ان احتيج اليه والا لا كمخ ثوب ويطل بموت
 احدهما او بهلاك المحل في المدة وكذا لو وقع عن منفعة بمال او بمنفعة عن جنس آخر
 ابن كمال لانه حكم الاجارة والاخر ان أى الصلح بسكوت وانكار معاوضة في حق المدعى
 وقضاء بين وقطع نزاع في حق الاخر وح فلا شفعة في صلح عن دار مع احدهما أى مع
 سكوت وانكار لكن الشفعان ان يقوم مقام المدعى فيدل بحجته فان كان للمدعى بينة
 اقامها الشفعان عليه واخذ الدار بالشفعة لان باقامة البينة تبين ان الصلح كان في
 معنى البيع وكذا لو لم يكن له بينة فحلف المدعى عليه فنكح شريفا لا يوجب في صلح
 وقع عايبا باحدهما او باقرار ان المدعى باخذها عن المال فيواخذ برعه وما استحق
 من المدعى رد المدعى حصته من العوض ورجع بالخصوصة فيه فيخامم المستحق لخلو
 المعوض عن العوض وما استحق من البديل يرجع الى الدعوى في كله او بعضه هذا اذا
 لم يقع الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجع بالمدعى نفسه لا بالدعوى لان اقراره على
 المبايعة اقرار بالملكية عني وغيره وهلاك البديل كالا او بعضا قبل التسليم له أى للمدعى
 كما استحقاقه كذلك في الفصلين أى مع اقرار وسكوت وانكار هذا هو البديل مما يتعين
 والالم يبطل بل يرجع بمثله عني صالح عن كذا نسخ المتن والشرح وصوابه على بعض
 ما يدعى أى عين يديها الجواز في اذنين كما سيجي فلو ادعى عليه دارا فضالحة على ريت
 معلوم منها فلو من غيرها صح فمستأثم يصح لان ما قبضه من عين حقه وجب له صحته
 ما ذكره بقوله الا بزيادة شئ آخر كثوب ودرهم في البديل فيصير ذلك عوضا عن حقه

فما بقي أو يلحق به الأبراء عن دعوى الباطل لكن نظاهرها رواية الصحة مطلقا شرعا لولاية
ومشي عليه في الاختيار وعزاه في العزيمة للبرازية وفي الجلالية لشيخ الإسلام وجعل
ما في المتن رواية ابن سماعه وقولهم الأبراء عن الأعبان باطل معناه بطل الأبراء عن دعوى
الأعبان ولم يصرم ملكا للمدعى عليه ولذا لو ظفر بذلك الأعبان حله اخذها لكن لا تنفع
دعواه في الحكم وأما الصلح على بعض الدين فصح ويبرأ عن دعوى الباطل أي قضاء لادبائه والباقي
لو ظفر به اخذه فمستند في تمامه في احكام الدين من الاشياء وحققته في شرح الملتقى ومع
الصلح عن دعوى المال مطلقا ولو باقرار ومنفعة وعن دعوى المنفعة ولو بمنفعة من
جنس آخر وعن دعوى الرق وكان عتقا على مال وبشيت الولاء ولو باقرار والالا ابينة
در رقت ولا يعود بالبينة وفيها كذا في كل موضع اقام بينة بعد الصلح لا تستحق الدية
لانه باخذ البذل باختياره نزل بايعا فيلحفظ وعن دعوى الزوج النكاح على غير من
وكان خلعا ولا يطيب لو مبطلا ويحل لها الزوج لعدم الدخول ولو ادعته المرأة
فصلحها لم يصح وقاية ونقابة ودرر وملتقى وصححه في المجتبى والاختيار ومع الصحة
في درر البحار وقيل العبد المأذون له رجلا عدا لم يجز صلحه عن نفسه لانه ليس في التجارة
فلم يلزم المولى لكن يستقطبه العود ويأخذ بالبذل بعد عتقه وان قتل عبده اى للمأذون
رجلا عدا وصالحه المأذون عنه جائز لانه من تجارته والمكاتب كالحر والصلح عن المصنوب
المالك على اكثر من قيمته قبل القضاء بالقيمة جائز كصلحه بعرض فلا تقبل بینه الفاء
بعده اى الصلح على ان قيمته اقل مما صالح عليه ولا رجوع للغائب على المصنوب منه
بشيء لو تضاد فالبعده انها اقل بحر ولو اعتق مومر عبد امشركا فصلح المومر الشريف
على اكثر من نصف قيمته لا يجوز لانه عقد شرعا قبل الفضل انفا كما اصلح في المسئلة الاولى
على اكثر من قيمة المصنوب بعد القضاء بالقيمة فانه لا يجوز ان نقدر القاضى كالشارع

وكذا لو صالح بعرض صحيح وان كانت قيمته أكثر من قيمة منسوب تلف لعدم
 الربو وصح في الجناية العمد مطلقا ولو في نفس مع اقتراب أكثر من الدية والارش
 او باقل لعدم الربو وفي الخطأ كذلك لا تنصح الزيادة لان الدية في الخطأ مقدرة حتى
 لو صالح بغير مقدارها صح كيف كان بشرط المجلس لئلا يكون ديناً بدينين وتعيين
 القاضي احدها يصير غيره كجنس آخر ولو صالح على آخر فسدت التزام الدية في الخطأ
 ويسقط القود لعدم ما يرجع اليه اختيار وكل زيد عمره وبالصلح عن دم محمد او على
 بعض دين يدعيه على آخر من مكبل او موزون لازم بدله الموكل لانه اسقاطا ^١ كما
 الوكيل سفيرا الا ان يضمه الوكيل فيؤخذ بضمانه كما لو وقع الصلح من الوكيل عن
 مال مال عن اقرار فيلزم الوكيل لانه كبيع اما اذا كان عن انكار لا يلزم الوكيل مطلقا
 بخروج ربح صالح عنه فصوله بلا امر عني ان ضمن المال او اضاف الصلح الى ماله او قال
 على هذا او كذا وسلم المال صح وصار متبرعا في الكل الا اذا ضمن بامر عني زاده
 والاي سلم في الصورة اربعة فهو موقوف فان اجاز له المدعي عليه جاز ولزمه البدل
 والابطال والخلع في جميع ما ذكرنا من الاحكام الخمسة كالصلح ادعى وقنية ارض ولائيه
 له فصالحه المنكر لقطع الخصومة جاز وطاب له البدل لو صادف في دعواه وقيل فائله
 صاحب الاجناس لا يطيب لانه بيع معنى وبيع الوقف لا يبيع كل صلح بعد صلح فالثالث باطل
 وكذا النكاح بعد النكاح والحوالة بعد الحوالة والصلح بعد الشراء والاصل ان كل عقد اعيد فالثالث
 باطل الاثلاث مذكورة في بيع الاشياء الكفالة والشراء والاجارة فلنراجع اقام المدعي عليه بنية
 بعد الصلح عن انكار ان المدعي قال قبله قبل الصلح ليس قبل فلان حق فالصلح ماض
 على الصحة ولو قال المدعي بعده ما كان له قبله قبل المدعي عليه حق يبطل الصلح بحر قال
 المصنف وهو مقيد لاطلاق العمادية ثم نقل عن دعوى البرازية انه لو ادعى المدعي

بجهة اخرى لم يبطل فجزر والصلح على الدعوى الناسدة يصح وعن الباطلة لا^{سنة} الفاسد
 ما يمكن تصحيحها بحرر في الاشياء ان الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد
 الا في دعوى مجهول فجاز فيلحفظ وقيل اشترط صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح
 مطلقا فيصح الصلح مع بطلان الدعوى كما اعتمده مدر الشريعة اخر الباب واقره
 ابن الكمال وغيره في باب الاستحقاق كما مر فراجعه وصح الصلح عن دعوى حق الشرع
 وحق الشفعة وحق وضع الجذوع على الامم الاصل انه متى توجهت اليمن نحو الشخص
 في اي حق كان فاقضى اليمن بدراهم جاز حتى في دعوى التغرير مجتنب بخلاف
 دعوى حد ونسب در الصلح ان كان بمعنى المعاوضة بان كان دينا بدين ينتقض
 بنقضها اي بفسخ الصالحين وان كان لا بمعناها اي المعاوضة بل بمعنى استيفاء البعض
 واسقاط البعض فلا تصح اقلته ولا نقضه لان الساقط لا يعود فنية وصير فنية فيلحفظ
 ولو صالح عن دعوى دار على سكنى بيت منها ابدا او صالح على دراهم الى الحصاد او
 صالح مع الموعد بغير دعوى الهلاك لم يصح الصلح في الصور الثلاث سر اجية قيد
 بعدم دعوى الهلاك لانه لو ادعاه وصالحه قبل اليمن صح به بفتح خانية وبيع الصلح
 بعد حلف المدعى عليه دفعا للزاع باقامة البينة ولو برهن المدعى بعده على اصل
 الدعوى لم يقبل الا في الوصي عن مال اليتيم على انكار اذا صالح بعينه ثم وجد البينة
 فانها تقبل ولو بلغ الصبي فاقامها تقبل ولو طلب بمينه لا يحلف اشتباه وقيل لا
 جرم بالاول في الاشياء وبالثاني في السراجية وحكما في الفنية مقدما للاول
 طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم
 المتأخرون والاول اصح بزازية بخلاف طلب الصلح عن المال والابراء عن المال
 فانه اقرار اشتباه صالح عن عيب او دين وظهر عدمه اوزال العيب بطل الصلح ويرد

ما اخذه اشباهه ودر فصل دعوى الدين الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه
 من دين او غصب اخذ لبعض حقه وخط لباقية لا معاوضة للرب وروح فصح الصلح
 بل لا اشتراط قبض به بل عن الف حال على مائة حالة او على الف موجب وعن الف جبار
 على مائة زبوف ولا بيع عن دراهم على دينار موجلة لعدم الجنس فكان مضافا لم يحز
 نسئة او عن الف موجب على نصفه حالا الا في صلح المولى مكانه فيجوز زيل على او عن الف
 سود على نصفه بيضا والاصل ان الاحسان ان وجد من الدائن فاسقاط وان
 منهما فعاوضة قال لغزمية ادلاء خمس مائة عدا من الف لا عليك على انك برئى من
 النصف الباقى وادى فيه يرى وان لم يود ذلك في العدة عاد دينة كما كان لفوات
 التقيد بالشرط وجوبها خمسة احدها هذا والثاني ان لم يوفت بالغد لم يعد
 لانه ابراء مطلق والثالث وكذا الوصالحة من دينة على نصفه يدفعه اليه عدا وهو
 برئى ما فضل على انه ان لم يدفعه عدا فالكل عليه كان الامر كما لوجه الاول كما قال
 لانه صرح بالتقيد والرابع فان ابراءه عن نصفه على ان يعطيه ما بقى عدا فهو
 برئى ادى الباقي في العدة ولا لبدائه بالابراء بالاداء والخامس لو علق بمرج
 الشرط كان ادبى الى كذا او اذا او متى لا بيع ابراء لما تقر بان تعليقه بالشرط
 صريحا باطل لانه تمليك من وجه وان قال المديون لاخر سر الا افر لك حتى تؤخره
 عنى او بخط عنى ففعل الدائن التاخير والخط صحيح لانه ليس بمكره عليه ولو اعلن
 ما قاله سرا اخذ منه الكل للمحال ولو ادعى الفا وجذ فقال اقر بها على ان اخط
 منها مائة جاز بخلاف على ان اعطيك مائة لانه رشوة ولو قال ان اقررت على
 حطت لك منها مائة فاقر صرح الاقرار لا الخط مجتنى الدين المشترك بسبب مفرد كمن
 مبيع ببع منفعة واحدة او دين مودود او قيمة مستهلك مشترك اذا قبض احدهما

شيئاً منه شاركه الآخر فيه ان شاء واتبع الغريم كما يات وح فلو صالح احدهما
 عن نصيبه على ثوب اى على خلاف جنس الدين اخذ الشريك الآخر نصفه الا ان
 يضمن له ربع اصل الدين فلا حق له في الثوب ولو لم يصالح بل اشترى بنصفه شيئاً
 ضمنه شريكه الربع لقبضه النصف بالمقاصة او تبع عزيمة في جميع ما مر لبقاء حقه
 في ذمته واذا ابرأ احد الشريكين الغريم عن نصيبه لا يرجع لانه اطلاق لا قبض
 وكذا الحكم ان كان للمدينون على احدهما دين قبل وجوب دينهما عليه حتى وقعت
 المقاصة بدية السابق لانه قاض لا قابض ولو ابرأ الشريك المدينون عن البعض
 قسم الباقي على سهامه ومثله المقاصة ولو اجل نصيبه صح عند الثالث والغيب
 والاستبجار بنصيبه قبض لا التزويج والصلح عن جنابة عهد وجيلة اختصاصه
 بما قبض ان يهبه الغريم قدر دينه ثم يبريه او يبيعه به كفا من ثمر مثلاً ثم يبريه
 ملتقط وغيره ومرت في الشركة صالح احد رتبة سلم عن نصيبه على ما دفع من رأس
 المال فان اجازة الشريك الآخر نفذ عليهما وان رده رد لان فيه فسخه الدين
 قبل قبضه وانه باطل نعم لو كان شريكين مفاوضة جاز مطلقاً بحرف فصل في الخارج
 اخرجت الورثة احدهم عن التركة وهي عرض او هي عقار بمال اعطوه له او اخرجوه
 عن تركة هي ذهب بفضة دفعوها له او على العكس وعن نفدين بهما صح في الكل
 مرفاً للجنس بخلاف جنسه قل ما اعطوه او اكثر لكن بشرط التقايض فيما هو مف
 وفي اخراجه عن نفدين وغيرهما باحد النقت لا يصح الا ان يكون ما اعطى له اكثر من
 حصته من ذلك المجلس تحرز عن الربو ولا بد من حضور النفدين عند الصلح وعلمه
 بقدر نصيبه شرعياً لالية وجلالية ولو عرض جاز مطلقاً لعدم الربو وكذا لو انكر
 ارفه لانه ليس ببدل بل لقطع المنازعة وبطل الصلح ان اخرج احد الورثة وفي

التركة ديون بشرط ان تكون الديون لبقيةهم لان تملك الدين من غير من عليه
 الدين بالصلح ثم ذكر لصحته حيلة فقال ربح لو شرطوا ابراء الغرماء منه اى من
 حصته لانه تملك الدين من عليه فيسقط قدر نصيبه عن الغرماء وقضوا نصيب المصالح
 منه اى الدين تبرعاً منهم واحالهم بحصته او اترضوه قدر حصته منه وصالحوا
 عن غيره بما يصلح به لا واحالهم بالدين على الغرماء وقبضوا الحوالة وهذه احسن الحيل
 ابن كمال والاوجه ان يبيعهوه كفا من تمر او نحوه بقدر الدين ثم يحلهم على الغرماء
 ابن ملك وفي صححة صلح عن تركه بمجهول اعيانها ولا دين فيها على مكيل وموزون
 متعلق بصلح اختلاف والصحيح الصحة زيلعى لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال
 ابن الكمال ان في التركة جنس بدل الصلح لم يحز والاجاز وان لم يدر فعل الاختلاف
 ولو التركة بمجولة وهي غير مكيل وموزون في يد البقية من الورثة مع في الاصح
 لانها لا تنفي المنازعة لقيامها في يدهم حتى لو كانت في يد المصالح او بعضها لم يحز
 مالم يعلم جميع ما في يده للحاجة الى التسليم ابن ملك وبطل الصلح والقسمة مع احاطة
 الدين بالتركة الا ان يضمن الوارث الدين بلا رجوع او يضمن اجنبى بشرط ابراء
 الميت او يوفى من مال اخر ولا ينبغي ان يصالح ولا يقسم قبل القضاء للدين في غير دين
 محيط ولو فعل الصلح والقسمة مع لان التركة لا تخلو عن قليل دين فلو وقف الكل
 نفع الورثة فيوقف قدر الدين استحساناً وقاية لئلا يحتاجوا الى نفق القسمة
 بحر ولو اخرجوا واحداً من الورثة فحصة تقسم بين الباقى على السواء ان كان ما
 اعطوه من مالهم غير الميراث وان كان المعطى مما ورثوه فعلى قدر ميراثهم يقسم
 بينهم وفيه الحضاف بكونه عن انكار فلو عن اقرار فعلى السواء واصلح احدهم عن
 بعض الاعيان صحيح ولو لم يذكر في ملك الخارج في التركة دين ام لا فالصلح صحيح وكذا

للم يذكره في الفتوى فيفتى بالصححة ويجعل علم وجود شرائطها مجمع الفتاوى في قوله
 يبلغ من الزكاة كوارث فيما قدمناه من مسئلة التجارح ما لحوا الى الورقة اخرى
 وخبر من بينهم ثم ظهر للميت دين او عين لم يعاها وما هن يكون ذلك داخل في الصلح
 المذكور فolan اشهرها الابل بين الكل والقولان حكاهما في الحانية مقدم لعدم الدخول وقد ذكر
 في اول فتاواه انه يقدم ما هو الاظهر فكان هو المعتبر كذا في نجى قلت وفي البرازية انه
 الامح ولا يبطل الصلح في الوهبانية وفي مال طفل بالشهود فلم يجز وما بينهم ضم
 ولا ينشور ومنع على الابرء من كل غايب ولو زال عيب عنه صلح بهدر ومن قال
 ان تخلف فبطل فلم يجز ولو مدع كالأجنبي بصور كتاب المضاربة هي لغة مائة
 من المضرب في الارض وهو السير فيها ومخرعا عقد شركة في الرجح مال من جانب
 رب المال وعلم من جانب المضارب وركنها الايجاب والقبول وحكمها انواع لانها
 ابداع ابتداء ومن حيل الضمان ان يفيض المال لادرهما ثم يعقد شركة عنان بالدم
 وبما اقرضه على ان يعملوا والرجح بينهما ثم يعمل المستقضى فقط فان هلك فالقرض عليه
 وتوكيل مع العمل لم يضر فبامره وشركة ان رجح وغصبان خالف وان اجاز رب المال بعد
 لصبر ورقة غامضا بالخالفه واجارة فاسدة ان فسدت فلا رجح للمضارب بل له اجر مثل
 عمله مطلقا رجح او لا بلان زيادة على المشروط خلا فالمحد والثلاثة الالف ومم اخذ مال
 بتييم مضاربة فاسدة كفرطه لنفسه عشرة دراهم فلا شيء له في مال التيم اذا عمل
 اشياء فهو استثناء من اجر عمله والفاضة لا ضمان فيها ايضا كصحيحة لانه
 امين ودفع المال الى اخره شرط الرجح كله للمالك بصناعة فيكون وكلا متبرعا ومع
 شرطه لتعامل قرض لقله ضرره وشرطها امور سبعة كون رأس المال من الاثمان كما في
 الشركة وهو معلوم للعائد من فكفت فيه الاشارة والقول في قدره وصفته للمضارب

بيعينه والبيئته للمالك وأما المضاربة بدين فإن على المضارب لم يجز وإن على ثالث
 جاز وكره ولو قال اشترى عبد نسيت ثم بعه وضارب بثمنه ففعل جاز كقوله
 لغاصب أو مستودع أو مستبضع أعمل بما في يدك مضاربة بالنصف جاز مجتبي وأكون
 رأس المال عينا لأدينا كما بسطه في الدرر وكونه مسلما إلى المضارب لم يمكنه التفرغ
 بخلاف الشركة لأن العمل فيها من الجانبين وكون الربح بينهما شائعا فلو عين قسما
 فسدت وكون نصيب كل منهما مطلوما عند العقد ومن شرطها كون نصيب المضارب
 من الربح حتى لو شرط من رأس المال أو دونه ومن الربح فسدت في الجلاية كل شرط
 يوجب جالة في الربح أو يقطع الشركة فيه يفسدها ولا يبطل الشرط وصح العقد اعتبارا
 بالوكالة ولو ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال وبعبارة فله المضارب
 الأصل إن القول لمدعى الصحة في العقود إلا إذا قال رب المال شرطت لك
 ثلث الربح الأربعة وقال المضارب الثلث فالقول لرب المال ولو فيه فسادها لانه ينكر
 زيادة يد عيها المضارب خاينه وما في الأشياء فيه اشتباه فافهم ويملك المضارب في
 المطلقة التي لم تقيد بمكان أو زمان أو نوع البيع ولو فاسدا بقصد ونسبة متعارفة
 والشرأ والتوكيل بهما والسفيرا ومحجأ ولو دفع له المال في بلد على الطاهر والإيضاع
 أي دفع المال بصناعة ولو لرب المال ولا يفسد به المضاربة كما يحجى ويملك الإبداع والرهن
 والأرتمان والأجارة والاستيجار فلو استأجر أرضا بفضله ليرزعهما أو يغيرهما
 جاز ظهريه والاحتياط أي قبول الحوالة بالغن مطلقا على الأيسر والأعسر
 لأن كل ذلك من صنيع التجار لا يملك المضاربة والشركة والخلط بمال نفسه
 الأباذن أو أعمل برأيك إذا الشيء لا يتضمن مثله ولا الأقرض والاستدانة
 وإن قيل له ذلك أي أعمل برأيك لأنها ليسا من عمل التجار فلم يدخل في التعميم

مالم ينس المالك عليهما فيسلكهما واذا استندان كانت بغيره وجهه روح مكلو
 استخرى بال المضاربة ثوبا وقصر بالماء لوجعل متاع المضاربة بماله وقد قيل
 له ذلك فهو منطوع لانه لا يملك الاستدانة بهذه المقالة وانما قال بالماء
 لانه لو قصره بالشفاء فحكه كصبغ وان صبغه احمر فشرى به ما زاد الصبغ ودخل
 في اعمل برأيك كالمخلط وكان له حصه ثمة صبغة ان بيع وحصه الثوب ابيض
 فمالها ولولم يفل اعمل برأيك لم يكن شريكا بل غاصبا وانما قال اعمل بالمر
 ان السواد نقص عند الامام فلا يدخل في اعمل برأيك بمر ولا يملك ايضا تجاوز بلد
 او سلع او وقت او شخص غيبة المالك لان المضاربة تقبل التقيد المقيد ولو
 بعد العقد صالم بعض المال عرضا لانه لا يملك عزله فلا يملك تخصيصه كما ينبغي
 قيدنا بالمقيد لان غير المقيد لا يعتبر باصلا كغيبه عن بيع الحال واما المقيد في الجملة
 كسوق من مصر فان مرجح بالنهي صحيح والا لان فضل ضمن على مخالفة وكان ذلك التفر
 له ولولم يتصرف فيه حتى عاد للوفاء عادت المضاربة وكذا لو عارضة البعض اعتبارا
 للجزء بالكل ولا يملك تزويج فن من مالها ولا شراء من يعتق على رب المال بقراءة
 او يمين بخلاف الوكيل بالشرا فانه يملك ذلك عند عدم القرينة المقيدة للوكالة كالتزويج
 عبد البيعة او استخدمه او جارية الها لها ولا من يعتق عليه اى المضروب اذا كان في المال ربح هو
 ان تكون ثمة هذا العبد اكثر من راسه المال كما بسطه العيني فلم يخط فان فعل شراء من يعتق
 على واحد منهما وقع الشراء لنفسه وان لم يكن ربح كذا ذكرنا صحيح للمضاربة فان ظهر
 الربح بزيادة قيمته بعد الشراء حتى حظه ولم يضمن بضم المالك لعقده لا بضمعه وسمى
 العبد المعتق في ثمة نصيب ربا المال ولو اشترى الشريك من يعتق على شريكه او اياه
 او الموصى من يعتق على الصغير نفذ على العاقد اذا لا نظر فيه للصغير والمادون

اذا اشترى من يعتق على المولى صح وعتق عليه ان لم يكن مستغرقا بالدين والالاخلاق
 لما زيل على مضارب مئة الف بالنصف اشترى امه فولدت ولدا مساويا له الى الالف
 فادعاه مؤسرا فصارت قيمته اى الولد وحده كما ذكرنا الف ونصفه اى وخمسائة نقد
 دعوته لوجود الملك بظهور الرجح المذكور فعتق سعى لرب المال في الالف وربعه
 ان شاء المالك او اعتقه ان شاء ولرب المال بعد قبض الفه من الولد نصيبين المدعى
 ولو معسر الا انه ضمان غمليك نصف قيمتها اى الامة لظهور نفوذ دعوته فيها بحمل
 انه تزوجا ثم اشترى ما جيل منه ولو صارت قيمتها الف ونصفه صارت ام ولد ومن
 للمالك الف وربعه لو مؤسرا فلو معسرا فلا سعاية عليها لان ام ولد لا تسعى وقامه
 في البحر باب المضارب يضارب لما قدم المغة في شرع في المركبة فقال مضارب المضارب
 اخر بلا اذن المالك لم يضمن بالدفع ما لم يعمل الثاني ربح الثاني اولا على الظاهر لان
 الدفع ابداع وهو يملكه فاذا عمل تبين انه مضاربة فيضمن الا اذا كانت الثانية ^{سنة}
 فلا ضمان وان ربح بل للثالث اجر مثله على المضارب الاول وللأول الرجح المشروط فان
 ضاع المال من يده يد الثالث قبل العمل الموجب للضمان فلا ضمان على احد وكذا لضمان
 لو غصب المال من الثالث وانما الضمان على الغاصب فقط ولو استهلكه الثالث او هببه
 فالضمان عليه خاصة فان عمل حتى ضمنه خسر رب المال ان شاء ممن المضارب الاول
 رأس المال وان شاء ممن الثالث ولو اختار اخذ الرجح ولا يضمن ليس له ذلك بحر
 فان اذن المالك بالدفع ودفع بالثلث وقد قيل للأول ما رزق الله فبيننا ضمان
 فلما لك النصف عملا بشرطه وللأول السدس الباقى وللثالث الثلث المشروط ولأول
 ما رزق الله بكاف الخطاب والمسئلة مجالها فللثالث ثلثه والباقي بين الأول والمالك
 ضمان باعتبار الكاف فيكون لكل ثلث ومثله ما رجحت من غنى او إمكان لك فيه من

الرجح ونحو ذلك وكذا لو شرط للثالث أكثر من الثلث أو أقل فأبداً بين المالك والأول ولو
 قال له ما رجحت بيننا نصفان ودفع بالنصف فللثالث النصف واستوياً فيما بقي لأنه لا
 يرجح سواء ولو قلل ما رزق الله في نصفه أو ما كان من فضل بيننا نصفان فدفع
 بالنصف فللمالك النصف وللثالث كذلك ولا شيء للأول لجعله ماله للثالث ولو شرط
 الأول للثالث ثلثيه والمسألة بحالها فمن الأول للثالث سدساً بالتسعية لأنه التزم سلاً
 الثلثين وإن شرط المضارب للمالك ثلثه وشرط لعبد المالك ثلثه وقوله على العمل
 عادي ليس بقيد وشرط لنفسه ثلثه مع وصار كأنه اشترط للموكل ثلثي الرجح كذا في
 الكتب وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط فاجتنبه ولو عقدها المادون مع اجنبي
 وشرط المادون عمل مولاه لم يصح أن لم يكن المادون عليه دين لأنه اشترط العمل
 على المالك والأصح لأنه لا يملك كسبه واشترط عمل رب المال مع المضارب مفسد
 للعقد لأنه يمنع التخلية فيمنع الصحة وكذا اشترط عمل المضارب مع مضاربة
 أو عمل رب المال مع المضارب الثالث بخلاف مكاتب شرط عمل مولاه كما لو مضارب
 مولاه ولو شرط بعض الرجح للمساكين أو للحم أو ذر الرقاب أو لأمراء المضارب أو
 أو مكاتبه مع العقد ولم يصح الشرط ويكون المشروط لرب المال ولو شرط البعض
 لمن شاء المضارب فإن شاء لنفسه أو لرب المال مع الشرط والأبواب شاء الاجنبي
 لا يصح ومتى شرط البعض لاجنبي أن شرط عليه مع والأفقت لكن في الغيبة أنه
 مع مطلقاً والمشروط للاجنبي أن شرط عمله والأفلا مالك أيضاً وعزاً للذخيرة خلا
 للبرجندى وغيره فتنبه ولو شرط البعض لقضاء دين المضارب أو دين المالك جاز
 ويكون للمشروط له قضاء دينه ولا يلزم بدفعه لغرضه ويجوز وبطل المضاربة بموت
 أحدهما لكونها وكالة وكذا بقتله وحجر بطل على أحدهما ويجنون أحدهما مطبقاً فأنشأ

وفي البزانية مات المضارب والمال عررض بأعماوصيه ولومات رب المال والمال
 نقد تبطل في حق التصرف ولو عررض تبطل في حق المسافرة لا التصرف فله بيعه بعرض نقد
 وبالحكم بلحق المالك مرتدا فان محاد بعد لحوقه مسلما فالمضاربة على حالها حكم
 بلحاظه ام لاغناية بخلاف الوكيل لانه لاحق له بخلاف المضارب ولو اراد المضارب
 فني على حالها فان مات او قتل ولحق بدار الحرب وحكم بلحاظه بطلت وما تصرف نافذ
 وعهدته على المالك عند الامام بحر ولو اراد المالك فقط اى ولم يلحق فقره اى المضار
 موقوف وردة المرأة غير موثرة وينعزل بعزل لانه وكيل ان علم به بخبر رجلين بطلتا
 او فضوله عدل او رسول ميمز والا يعلم لا ينعزل فان علم بالعزل ولو حكما كوت المالك
 ولو حكما والمال عررض هو هنا ما كان خلاف جنس رأس المال فالدرهم والدنانير هنا
 جنسان بأعما ولو نسبية وان نهاء عنها ثم لا يتصرف في ثمنها الا بفقد من جنس رأسه
 وببدل خلافه به استخسنا لوجوب رد جنسه ونظر الرج ولا يملك المالك فسخها
 في هذه الحالة بل ولا تخفيض الاذن لانه عزل من وجه نهاية بخلاف احد الشريكين
 اذا انسد الشركة ومالها امنعة صح افترقا وفي المال ديون ورج يجبر المضارب
 على اقفاء الديون اذ حينئذ يعمل بالاجرة والارج لا جبر لانه حينئذ متبرع ويؤمر
 بان يوكل المالك عليه لانه غير العاقد ورج فالوكيل بالبيع والمشتري كالمضارب يؤمران
 بالتوكيل والسمسار يجبر على التفاضل وكذا الدلال لانها يعملان بالاجرة فرفع استنوب
 على ان يبيع ويشترى لم يجز لعدم قدرته عليه والحيلة ان يساخره مدة للخدمة
 ويستعمله في البيع زبلى وماهلك من مال المضاربة يعرف المريج لانه نفع فان زاد المالك
 على المريج لم يضمن ولو فاسدة من عمل لانه امين وان قسم المريج وبقيت المضاربة ثم هلك
 المال وبعضه تراء المريج لباخذ المالك رأس ماله وما فضل هو بينهما وان نقص لم يضمن

لما لم يذكر مفهوم قوله وبقيت المضاربة فقال وان قسم الربح ونسخت المضاربة
والمال في يد المضارب ثم عقدها فذلك المال لم يتراد او بقيت المضاربة لانه عقد
جديد وهي الحيلة النافعة للمضارب فصل في المنقذات المضاربة لا تفسد ببيع
المال او بعينه تقييد الهداية ببعض اتفان عناية المالك بمقتضى لامضاربة
لما مر وان اخذه اى المالك المال بغير امر المضارب وباع واشترى بطلت ان كان
راس المال نقدا لانه عامل لنفسه فان صار عرضا لان النقص المبرح لا يعمل هذا
اولى عناية ثم ان باع بعرض بقيت وان يتقد بطلت لما مر واذا سافر ولو يوما
قطعه وشرابه وكسوته وركوبه بفتح الراء ما يركب ولو بكر او لحا يحتاجه عادة
اى في عادة التجار بالمعروف في مالها نصيحة لا فاسدة لانه اجبر فلا نفقة له كسب منعه وكيل
وشريك كاذب في الاخير خلاف وان عمل في المصر سوا ولد فيه او اخذه دارا نفقة
في ماله كسوبة على الظاهر اما اذا نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ دارا له النفقة
ابن ملك ما لم يأخذ مالا لانه لم يجنس بماله ولو سافر بماله وماله او خلط بدار
او بمالين لرجلين انفق بالحصة واذا قدم رد ما بقى مجمع ونفمن الزائد على المعروف
ولو انفق من ماله ليرجع في ماله ذلك ولو هلك لم يرجع على المالك وياخذ المالك
قد رما انفق المضارب من راس المال ان كان ثمة ربح فان استوفاه وفضل شي
من الربح افشما على الشرط لان ما انفقه يجع كالمالك والمالك بصرف الربح كما مر وان لم يظهر ربح
فلا شيء عليه اى المضارب وان باع المتاع مرابحة حسبما انفق على المتاع من الحملان والجرة
السمسار والقصار والصباغ ونحوه مما اعتيد دفعه ويقول البائع قام على بكذا وكذا
ينعم المراس المال ما يوجب زيادة فيه حقيقة او حكما او اعتاده التجار كاجرة السمسار
هذا خلاص نهاية لا يفهم ما انفق على نفسه لعدم الزيادة والعادة مضارب بالنصف

شري بالفأبرأى ثيابا وباعه بالفين وشري بهما عبدا فضا عا في يده قبل نفيهما
 لبائع العبد عزم المضارب نصف الرمح ربعهما وعزم المالك الباقي ويصير ربع العبد
 ملكا للمضارب خارجا عن المضاربة لكونه مضمونا عليه ومال المضاربة امانة بينهما
 تناف وباقيه لها ورأس المال جميع ما دفع المالك وهو الفان وخسمائة ولكن راجع
 المضارب في بيع العبد على الفين فقط لانه شراء بهما ولو بيع العبد بضعتهما بأربعة
 الاف فخصمنا ثلاثة الاف لان ربحه للمضارب والرمح منها نصف الف بينهما لان رأس
 المال الفان وخسمائة ولو شري من رب المال بالف عبدا شراء رب المال بنصفه راجع
 بنصفه وكذا عكسه لانه وكيله وسنه علم جواز شراء المالك من المضارب وعكسه ولو
 شري بالفأبرأى قيمته الفان فقتل العبد رجلا خطأ فثلاثة ارباع الفداء على المالك
 وربعه على المضارب على قدر ملكهما والعبد يخدم المالك ثلاثة ايام والمضارب
 لخروجه من المضاربة بالفداء للثنا في كماله ولو اخذ المالك الدفع والمضارب الفداء فله
 ذلك لتوهم الرمح ايضاح اشترى بالفأبرأى وهلك الثمن قبل النقد للبائع لم يضمن
 لانه امين بل دفع المالك للمضارب الفأبرأى ثم وثم أي كلما هلك دفع اخر الا غير نهاية
 ورأس المال جميع ما دفع بخلاف الوكيل لان يده فانيا يداستيفاء لا امانة معه الفان
 فقال للمالك دفعت الف الفأبرأى وقال المالك دفعت الفين فالقول للمضارب
 لان القول في مقدار المقبوض للقابض امينا او ضميئا كما لو انكره أصلا ولو كان الاختلاف
 مع ذلك في مقدار الرمح فالقول لرب المال في الرمح فقط لانه يستفاد من جهته وإيها
 أقام بينة لقبول وان أقامها فالبينة بينة رب المال فدعواه الزيادة في رأس المال
 وبينة المضارب فدعواه الزيادة في الرمح قيد الاختلاف بكونه في المقدار لانه لو كان في
 الصفة فالقول لرب المال فلذا قال معه الف فقال هي مضاربة بالنصف وقد رجع الفأ

وقال المالك في بيعه فاقول للمالك لانه منكر وكذا لو قال المضارب في فرض
وقال رب المال في بيعه او ودبعة او مضاربة فاقول لرب المال والبينة بينه
المضارب لانه يدعى عليه التملك والمالك ينكر واما لو ادعى المالك الفرض والمضارب
المضاربة فاقول للمضارب لانه ينكر الضمان وايهما اقام بيته قبلت وان اقاما بينة
رب المال اولها اكثر اثباتا واما الاختلاف في النوع فان ادعى المضارب العموم
او الاطلاق وادعى المالك الخصوص فاقول للمضارب لنفسه بالاصل ولو ادعى كل
نوع فاقول للمالك والبينة للمضارب فيقيمها على صحة تصرفه ويلزمها نفى الضمان
ولو وقت البينتان نفى بالمتأخرة والافينة المالك فروع دفع الوصي مال الصغير
المنفصلة مضاربة جاز وقيد الطرسوسى بان لا يجعل الوصي لنفسه من الربح اكثر
 مما يجعل لامثاله ونماه في شرح الوهبانية وفيها مان المضارب ولم يوجد مال
المضاربة فيما خلف عاديها في تركته وفي الاختيار دفع المضارب شيئا للعاشر ليكيف
 عنه ضمن لانه ليس من امور التجارة لكن مخرج في مجمع الفتاوى بعدم الضمان في
 زماننا قال وكذا الوصي لانها يقدمان الاصلاح وسيجيئ اخر الودبعة وفيه لو شترى بالملئنا
 فقال انا اسكه حتى اجدر بجا كثيرا واراد المالك بيعه فان في المال ربح اجبر على بيعه لعلمه باجر
 كما مر الان يقول للمالك اعطيك راس المال وحضنتك من الربح فيجبر المالك على قبولك ذلك
 وفي البرازية دفع اليه الفاتصتها هبة ونصفها مضاربة فهلكت بضمن حصة الهبة انتهى
 قلت والمفتى به انه لا ضمان مطلقا لا في المضاربة لانها امانة ولا في الهبة لانها فاسد
 وهي تملك بالقبض على المعتمد المفتى به كما سيجيئ فلا ضمان فيها وبه يضعف قول
 الوهبانية واودعه عشر على ان خمسة له هبة فاستهلك الخمس بخسر كتاب الابداع
 لاختفاء فاشتركه مع ما قبله في الحكم وهو الامانة هو لغة من الودع اى الزك

تسليط الغير عليه فظ ماله مريجا او دالة كان انفتق رق رجل فاحذه رجل بغيبة
 ماله ثم تركه ضمن لانه بهذا الأخذ التزم حفظه دالة بحر والوديعة ما يترك
 عند الأمين، وهي اخص من الامانة كما حققه المص وغيره وركنها الايجاب مريجا
 كارد عنك او كتابة كقوله لرجل اعطني الف درهم او اعطني هذا الثوب مثلا فقال
 اعطيتك كان ودبعة بحر لان الاعطاء يحمل الهبة لكن الوديعة ادنى وهو يتقن
 فصار كسلبية او فعلا كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقبل شيئا فمبادع والقبول
 من المودع مريجا كقبول دالة كما لو سككت عند وضعه فانه قبول دالة كوضع شيئا
 في حمار يبرئ من الشياي وكقوله لرب الخان ابن اربطها فقال هناك كان ابدا عا
 خاينه وهذا في حق وجوب الحفظ واما في حق الامانة فتتم بالايجاب وحده حتى لو قال
 للغائب او دعتك المصوب بوعن الضمان وان لم يقبل اختيار وشرطها كون المال
 قابلا لاثبات اليد عليه فلو اودع الابن والهير في الهواء لم يضمن وكون المودع
 مكلفا بشرط وجوب الحفظ عليه فلو اودع صبيا فاستهلكها لم يضمن ولو عبدا
 مجبورا ضمن بعد عتقه وهي امانة هذا حكمها مع وجوب الحفظ والاداء عند الطلب
 واستحباب قبولها فلا تضمن بالهلاك اذا امانت الوديعة باجر اشباه مغر بالزليج
 مطلقا سواء امكن الترخزام لاهلك معها شئ ولا الحديث الدار فطنى لبس على المشوع
 غير المغل ضمان واشتراط الضمان على الأمين كالحامى والحانة باطل به بفتح خلا
 مصدر شريعة والمودع حفظها بنفسه وعياله كماله وهم من يسكن معه حقيقة
 او حكما لامن بموته فلو دفعها الولد المميز وزوجه ولا يسكن معها ولا ينفق عليها
 لم يضمن خلاصه وكذا لو دفعها الزوج لان العبرة بالمساكنة لا بالنفقة وقيل يضمن
 معاينى بشرط كونه اى من في عياله امينا فلو علم خيانتة ضمن خلاصه وجاز

لمن في عياله الدفع لمن في عياله ولونساء عن الدفع البعض من في عياله فدفع ان وجد بدا
 منه بان كان له عيال غيره ابن ملك ضمن والبالا وان حفظها لغيرهم ضمن وعن محمد^٩
 ان حفظها بمن يحفظ ماله كوكيله وما ذونه وشريكه مفاضة وعما نأجاز وعليه
 الفتوى ابن ملك واعتمده ابن الكمال وفيه واقره المص الا اذا خاف الحرق او العرق
 وكان غالباً محبباً فلو غير محبب ضمن فسلمها المجاره او الى ذلك آخر الا اذا امكنت دفعها
 لمن في عياله والقاهما فوكت في البهي ابتداء او بالتدريج ضمن زبلي فان ادعاه
 اى الدفع لجاره او فلك آخر صدق ان علم وقوعه اى الحرق بيته اى بدار المودع والبالا
 يعلم وقوع الحريق في داره لا يصدق الابينة فحصل بين كلامي الخلاصة والهداية
 التوفيق وبالله التوفيق ولو منعه الوديعة ظلماً بعد طلبه لرد وديعته فلو لمجملها
 اليه لم يضمن ابن ملك بنفسه ولو حكماً كوكيله بخلاف رسوله ولو بعلامة منه
 على الظاهر قارداً على تسليمها ضمن والاسمان عجزا وخاف على نفسه او ماله بيان كان
 مدفوناً معها ابن ملك لا يضمن كطلب الظالم فلو كانت الوديعة سبيفاً اراد صاحبه
 ان ياخذها ليضرب به رجلاً فله المنع من الدفع الا ان يعلم انه تركه الراى الاول انه
 ينتفع به على وجه مباح جواهر كما لو ادعت امرأة كذا بافيه اقراراً من الزوج بمال
 او قبض مهرها منه فله منعه منها لئلا يذهب حق الزوج خاينه ومنه اى من المنع
 ظلماً موته اى موت المودع مجبلاً فانه يضمن فقير ديناً في تركه الا اذا علم ان
 وارثه يعلمها فلا ضمان ولو قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب ان فسرهما وقال هي
 كذا وانا علمتها وهلك صدق هذا وما لو كانت عنده سواء الا في مسئلة وهي ان
 الوارث اذا دل السارق على الوديعة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن خلاصه الا اذا
 منعه من الاخذ حال الاخذ كما في سائر الامانات فانما تنقلب مضمونة بالموت عند

تجهيل كشريك عنان ومفاوض الآء عشر على ما في الاشياء منها ناظر اودع غلات
 الوقف ثم مات مجهلا فلا يضمن قيد بالغلة لان الناظر لومات مجهلا لمال البلد
 ضمنه اشياء اى لمن الارض المستبدك قلت فلعين الوقف بالاولى كالدراهم الموقوفة
 على القول بجوازه قاله المعاصر وقره ابنه في الزواهر وقدموته بحثا بالحق في قوله
 ونحوه ضمن لتمكنه من بيانها فكان مانعا لها ظاهرا فيضمن ورد ما بحثه في انفع
 الوسائل ومنها قاض مات مجهلا لاموال البتاعى زاد في الاشياء عند من اودعها
 ولا بد منه لانه لو وضعها في بيته ومات مجهلا ضمن لانه مودع بخلاف ما لو اودع
 غيره لان للقاضي ولاية ابداع مال اليتيم على المعتمد تنوير البصائر فيلحفظ ومنها
 سلطان اودع بعض الغنيمة عند غاز ثم مات مجهلا وليس منها مسئلة احد
 المتفاوضين على المعتمد لما نقله المصنف هنا وفي الشركة عن وقف الحانية ان العوا
 يضمن نصيب شريكه بموته مجهلا وخلافه غلط قلت وقره محشوها فيبقى المستثنى
 تسعة فيلحفظ وزاد الشرنبلال في شرحه للوهبانية على العشرة تسعة الجدد وصيه
 ورمى القاضي وسنة من المحجورين لان المحجورين سبعة فانه لصغر ورق وحنون
 وعقلة ودين وسفه وعته والمعتوه كمبي وان بلغ ثم مات لا يضمن الا ان يشهدوا
 انها كانت في يده بعد بلوغه لزوال المانع وهو الصبا فان كان الصبي والمعتوه
 ما ذوالهما ثم ما ذاق قبل البلوغ والافاقه ضمنا كذا في شرح الجامع الوجيز قال فبلغ
 تسعة عشر ونظم عاطفا على بيتي الوهبانية بيني وبين كل امين مات والعين تحضر
 وما وجدت عينا قد بن نصير سوى متولى الوقف ثم مفاوض ومودع مال الغنم
 وهو المومر وصاحب دار الفت الربح مثل ما لوالقاء ملاك بها ليس يشعر
 كذا والدجد وقاض وصيهم جميعا ومحجور فوارث يسطر وكذا لو خلطها المودع

بجنسها او بغيره بماله او مال اشرايين كمال بغير اذن المالك بحيث لا يتميز بالكلية
 كخطة بشعر ودرهم جياذ بن يوف مجتبي ضمنها لاستهلاكه بالخلط لكن لا يباح تناولها
 قبل اداء الضمان وضع الابرام ولو خلطه بردى ضمنه لانه عيبه وبكسه شريك لعدله
 مجتبي وان باذنه اشتركا شركة املاكة كما لو اخلطت بغير منعه لعدم التعدي
 ولو خلطها بغير المودع ضمن الخالط ولو صغيرا ولا يضمن ابوه خلاصه ولو اتفق
 بعضها فرد مثلها فخلطه بالباقي خلط لا يتميز معه ضمن الكل لخلط ماله بها
 فلو تارة التميز واتفق ولم يرد او اودع ود بعين فانفق احدهما ضمن ما اتفق
 فقط مجتبي وهذا اذا لم يضره التبعض واذا تعدى عليها فليس ثوبها اوركب
 دابتها او اخذ بعضها ثم رد عينه اليده حتى زال التعدي زال ما يؤدي الى
 الضمان اذا لم يكن من نية العود اليه اشياء من شروط النية بخلاف المستعير
 والمستاجر فلو ازالاه لم يبرأ العملها لنفسها بخلاف مودع ووكيل بيع او حفظ
 او اجارة او سنجار ومضارب ومستبضع وشريك عانا او معاوضة ومستعير
 رهن اشياء والحاصل ان الامين اذا تعدى ثم ازاله لا يزول الضمان الا في هذا القدر
 لان يدهم كيد المالك ولو كذبه في عوده للوفاق فالقول له وقيل للمودع عادية
 وبخلاف اقراره بعد جوده اى جحود الابداع حتى لو ادعى هبة او بيعا لم يضمن خلاصه
 وقيد بقوله بعد طلب ربها ردها فلو سألها عن حالها فوجد ما فسلكت لم يضمن بحر
 وقيد بقوله ونقلها من مكانها وقت الانكار اى حال الجحود لانه لو لم ينقلها وقت فسلكت
 لم يضمن خلاصة وقيد بقوله وكانت الوديعة منقولة لان العقار لا يضمن بالجحود عند
 خلافا لمحمد في الامح غصبا الزيلعي وقيد بقوله ولم يكن هناك من يخاف منه عليها فلو
 كان لم يضمن لانه من باب الحفظ وقيد بقوله ولم يحضر ما بعد جوده لانه لو جدها

ثم أحضرها فقال له ربها دعها ودبعة فإن أمكنه أخذها لم يضمن لأنه أبدع جليد ولا
ضمنها لأنه لم يتم الرد واختبار وقد بقوله لما لكها لأنه لم يجدها غيره لم يضمن لأنه من
الحفظ فإذا تمت هذه الشروط لم يبر ما قرره إلا بعقد جديد ولم يوجد ولو جدها
ثم ادعى ردها بعد ذلك وبرهن عليه قبل وبرى كما وبرهن أنه ردها قبل المحذور وقال
غلطت في المحذور ونسبت أو ظننت أني دفعها قبل برهانه ولو ادعى هلاكها قبل جوده حلف
المالك ما يعلم ذلك فإن حلف صفة وإن نكل برى وكذا العارية منهاج ويضمن قيمتها
يوم المحذور إن علم والافئوم الأبدع عادية بخلاف مضارب جحد ثم اشترى لم يضمن
خاينة والمودع له السف بها ولو لها حمل درر عند عدم نهي المالك وعدم الخوف
عليها بالآخر فلو نساء أو خاف فإن له بد من السف ضمن والأفان سافر بنفسه ضمن
وبأهله لا اختيار ولو أودع أشياء مثليا أو مقبلا لم يجز أن يدفع المودع أحدهما خلة
في غيبة صاحبه ولو دفع هل يضمن في الدرر نعم وفي البحر لا سحسات لأن كان هو المختار
فإن أودع رجل عند رجلين مما يقسم اقتسماه وحفظه كل نصفه كمرتينين ومنبغين
ورصبين وعدلي رهن وركبلى شراً ولو دفعه أحدهما إلى صاحبه ضمن الدافع بخلاف
ما لا يقسم لجواز حفظ أحدهما بأذن الآخر ولو قال لا تدفع إلا بمالك أو أحفظ في هذا البيت
فدفعها إلى من لا بد منه أو حفظها في بيت لغير من الدار فإن كانت بيوت الدار مستوية
في الحفظ أو آخر لم يضمن والأضمن لأن التقبيد مفيد ولا يضمن مودع المودع فيضمن
الأول فقط إن هلك بعد مفارقتها وإن قبلها الأضمن ولو قال المالك هلك عند الثاني
وقال بل ردها وهلك عندى لم يصدق وفي الغصب منه يصدق لأنه أمين تاجية وفي
الجبتي القصار إذا غلط فدفع ثوب رجل الغيرة فقلعه فكلها ضامن ومن محمد ما ب الوديعة
شيئاً فأمر المودع رجلاً ليحيا بها فعميت من ذلك فله بها تضمن من شاء ولكن إن ضمن المعالج حج

على الأول ان لم يعلم انها لغيره والالم يرجع انتهى بخلاف مودع الغاصب فيضمن أيا شاء
 واذا ضمن المودع رجوع على الغاصب وان علم على الظاهر در دخلا فلما نقله القسطناني
 والباقي والبرجندي وغيرهم فتنبه معه الف ادعى رجلان كل منهما انه له اودعه
 اياه فنكل من الحلف لهما فقولهما وعليه الف اخرج بينهما ولو حلف لاحدهما ونكل للاخر لالف
 لمن نكل له دفع الى رجل الف وقال ادفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها حتى ضاعت اليه
 اذ لا يلزمه ذلك كالوقال له احمل الى الوديعه اليوم فقال افعل ولم يفعل حتى مضى اليوم
 وهلك لم يضمن لان الواجب عليه التخليه عادية قال رب الوديعه للمودع ادفع الوديعه
 الى فلان فقال دفعت وكذبه في الدفع فلان وضاعت الوديعه صدق المودع
 مع يمينه لانه امين سراجيه قال المودع ابتداء لا ادري كيف ذهب لا يضمن على
 الامح كالوقال ذهب ولا ادري كيف ذهب فان القول قوله بخلاف قوله لا ادري
 اضاعت ام لم تضع ولا ادري وضعتها او دفنتها لا ادري او موضع اخر فانه يضمن
 ولو بين مكان الدفن لكنه قال سرقت من المكان المدفون فيه لا يضمن وتما في
 العماديه فروع هدد المودع او الوصي على دفع بعض المال ان خاف تلف نفسه او عضو
 فدفع لم يضمن وان خاف الحبس او العبد ضمن وان خشي اخذ ماله كله فهو عذر
 كالوكان الجاثم هو الآخذ بنفسه فلا ضمان عادية حيث على الوديعه الفساد رفع
 الامر للحاكم لبيعه ولو لم يرفع حتى فسد فلا ضمان ولو اتفق عليها بلا امر قاض فهو بيع
 فرائض معصف الوديعه او الرهن فملك حال القرض فلا ضمان لان له ولاية هذا التصرف
 صبرية قال وكذا لو وضع السراج على المنارة وفيها اودع صكا وعرف اذ بعض الحق
 اومات الطالب وانكر الوارث الا ان حبس المودع الصك ابتداء في الاشياء لا يبرأ من
 البت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين ليس للسيد اخذ وديعه العبد العامل

لغيره امانة لا اجر له الا الوصي والتاثير اذا عملا قلت فعلمته ان لا اجر للتاثير في المسقف اذا
 ائيل عليه المستحقون بل يحفظ وفي الوهبانية ودافع الف مفروض ومقارضا وريح
 القراض الشرط جاز ويجذر وان يدعى ذوالمال قرضا ونخصمه قرضا فرب المال
 قد قبل اجدر وفي العكس بعد الريح فالقول قوله كذلك في الايضاع ما يتغير
 وان قال قد صنعت من البيت وحدها بعم وبسخرلف فقد يتصور تارك
 في قوم الامر صيغة فراحو او راحت بضمن المتأخر وتارك نشر العوض ميسفا
 فعلم بضمن وقرض الفار بالعكس يؤثر اذ الم يسد الثقب من بعد علمه
 ولم يعلم المالك ما هي تنقر قلت بفي ما لو سده مرة ففتح الفار وافسده لم يذكر
 وينبغي تفصيله كما مر فتدبر والله اعلم كتاب العارية اخرها عن الودعة لان فيها
 غلبتك وان اشتركا في الامانة ومحاسنها النيابة عن الله تعالى في اجابة المضطللانها
 لا تكون الاحتياج كالقرض فلذا كانت الصدقة بعشرة والنرض بثمانية عشر في
 لغة شديدة وتخفف اعارة الشيء قاموس وشرعا تملك المنافع مجافا افاد
 بالتمليك لزوم الايجاب والقبول ولو فعلا وحكما كونها امانة وشرطها قابلية
 المستعار للانقاع وخلوها عن شرط العوض لانها نصير اجارة وصرح في العمادة
 بجواز اعارة المشاع وابداعه وبيعه يعني لان جمالة العين لا تقضي الى المنازعة
 لعدم لزومها وقالوا علف الدابة على المستعير وكذا نفقة عبده اما كسوته فعلى
 العبر وهذا اذا طلب الاستعارة فلو قال المولى خذ واستخدمه من غير ان تستعير
 فنفقه على المولى ايضا لانه ودبعة ونصح باعرتك لانه مريح واطعمتك ارضى
 غلبتها لانه مريح مجازا من اطلاق اسم المحل على الحال ومختك بمعنى اعطيتك ^١
 او جاريته هذه وملكك على دابتي هذه اذ الم برؤبه بمختك وملكك الهبة لانه

مبيع فيفيد العارية بلائنه والهبة بها واخذ منك عبدك واجرتك داري شرا بجانا واري
 مبداك خبر سكني نيزاي بطريق السكنى واري لك عمري مفعول مطلق اي اعمر مالك
 عمري سكني نيزه يعني جعلت سكنها لك مدة عمرك لعدم لزومها يرجع المعير متى
 شاء ولو موقفة اوفيه ضرر فبطل وتبقى العين باجر المثل كذا استعارة امة لترضع ولدا
 وصار لا ياخذ الا ثديها فلا اجر المثل الا الغطام وغمامه في الاشياء وفيها مغزيا للقبلة فلم
 العارية فيما اذا استعار جدار غيره لوضع جدوة فوضعها ثم باع المعير الجدار ليس
 للعشري رفعها وقبل نعم الا اذا شرطه وقت البيع قلت وبالقيل جزم في الخلاصة والبرازية
 وغيرها واعتمده محشيها في نويز البمايز ولم يتعقبه ابن المصنف فكانه اوفضا ولم يحفظ
 ولا تضمن بالهلاك من غير تعد وشرط الغنمان باطل كشرط عدمه في الرهن خلافا للجوزة
 ولا تؤجر ولا ترهن لان الشيء لا يتضمن ما فوفه كالوديعة فانها لا تؤجر ولا ترهن بل ولا تؤجر
 ولا تعار بخلاف العارية على المختار واما المستاجر فيؤجر ويودع ويعار ولا يرهن واما
 الرهن فكان الوديعة وفي الوهبانية نظم تسع مسائل لا يملك فيها تمليكا لغيره بدون اذن سوا
 نفعها لا فقال ومالك امر لا يملكه بدون امر وكيل مستعير وموثر ركو با وليسا فيهما ومضار
 ومرتهن ايضا وقاض يومر ومستودع مستبضع ومزارع اذا لم يكن من عنده البند
 قلت والعاشرة وما للمسا في ان يباع في غيره وان اذن المولى له ليس ينكر فان اجر للتعبير
 او رهن فهلك ضمنه المعير للتعدي ولا رجوع له للمستعير على احدا لانه بالغنمان ظهر انه
 اجر ملك نفسه ويتصدق بالاجرة خلافا للثاني او ضمن المستاجر سكنت عن المرتن
 وفي شرح الوهبانية الخامسة لا يملك المرتن ان يرهن فيضمن وللمالك الخيار ويرجع
 الثاني على الاول ورجع المستاجر على المستعير اذا لم يعلم بانه عارية في يده ودفع الفرض
 الفرر وله ان يعير ما اختلف استعماله او لا ان لم يعين المعير متنععا ويعير بالانجختلف

ان عين وان اختلف للنفقات وعزاه في زواجر الجواهر للاختلاف في مثله اى المعار للموجر
 وهذا عند عدم النسي فلو قال لا تدفع لغيرك فدفع فذلك ضمن مطلقا خلاصة فمن
 استعار دابة واستاجرها مطلقا بلا تقييد يحمل ما شاء وبغيره للحمل ويركب
 عملا بالاطلاق وايا فعل ولا تعين مراد او ضمن بغيره ان عطب حتى لو البس واركب
 غيره لم يركب بنفسه بعده هو الصحيح كانه وان اطلق العير والموجر الانتفاع في الوقت
 والنوع انتفع ما شاء في اى وقت شاء لما مروا في قيد بوقت او نوع او بهما ضمن
 بالخلاف المشرف فقط لا المثل او خير وكذا تقييد الاجارة بنوع او قدر مثل العارية
 عارية الثمن والمكيل والموزون والمعدود المتقارب عند الاطلاق قرض
 ضرورة استهلاك عنها فيضمن المستعير بهلاكها قبل الانتفاع لانه قرض حتى
 لو استعارها لبيع الميزان او يزين الدكان عارية ولو اعاره قصعة تريد قرض
 ولو بينهما ميا سطة فاباحة وقصع عارية السهم ولا يضمن لان الرمي تجرى مجرى
 الهلاك صيرفيه ولو اعار ارضا للبناء والغرس مع العلم بالمنفعة وله ان يرجع متى
 شاء لما تقررها غير لازمة ويكلفه ثمنها الا اذا كان فيه مضرة بالارض فيتركها
 بالقيمة مقلوعين لثلا يتلف ارضه وان وقت العارية فرجع قبله كلف ثمنها وضمن
 المعير المستعير ما نقص البناء والغرس بالقلع بان يقوم فائما الى المدة المعنوية وتغير
 القيمة يوم الاسترداد بحر واذا استعارها ليزرعها لم تؤخذ منه قبل ان يحصد النفع
 وثمنها ولا يترك باجر المثل مراعاة للحق في فلو قال المعير اعطيك البذر وكلفتك ان
 كان لم ينبت لم يجز لان بيع الزرع قبل نباته باطل وبعد نباته فيه كلام اشار الى الجواز
 في المعنى نهاية ومونة الرد على المستعير فلو كانت مونة فاسكها بعده فهلك منها
 لان مونة الرد عليه نهاية الا اذا استعارها ليرهنها فتكون كالاجارة رهن الخانية

وكذا الموصى له بالخزينة مؤنة الرد عليه وكذا المجر والغاصب والمرتمن مؤنة الرد
عليهم لحصول النفقة لهم هذا والآخر اج باذن رب المال والاؤنة رومستار واستعار
على الذي اخرجه اجارة البرازية بخلاف شرته ومضاربة وهبة فقي بالرجوع مجني
وان رد المستعير الدابة مع عبده او اجيره مشاهدة لامباومة او مع عبده ربا مطلقا
بقوم عليها اولاد الامح او اجيره اى مشاهدة كما مر فملكك قبل قبضها برى لانه اتى
بالنسلیم المتعارف بخلاف نفيس كجوهره وبخلاف الرد مع الاجنبي اى بان كانت
العابية موقفة ففت مدتها ثم بقنها مع الاجنبي لغديه بالامساك بعد المدة والاذا استعير
بملك لا بداع فيما يملك الاعارة من الاجنبي به يغنى زيلعى فتعين حمل كلامهم على هذا
وبخلاف رد ودبحة ومغصوب الادار المالك فانه ليس بتسليم واذا استعار ارضا
بيضا للزراعة يكتب له ميراثك اطمعني ارضك لا زرعها فيخصم للثلاثين البناء
ونحوه العبد المادون بملك الاعارة والمجور اذا استعار واستهلكه يضمن بعد العتق
ولو اعار عبد مجبور عبد مجبور امثله فاستهلكها ضمن لثالث الحال ولو استعار ذميا
فقتل ذميا فسرق الذهب منه اى من العبي فان كان الصبي ي ضبط حفظ ما عليه من
الثياب لم يضمن ولا ضمن لانه اعارة والمستعير يملكها وضعا اى العارية بين يديه
فنام فضاغت لم يضمن لو نام جالسا لانه لا يعد مضيعا لها ومن لو نام مضطجعا
لتركه الحفظ ليس للاب اعارة مال طفله لعدم البدل وكذا القاضى والوصى طلب شخص
من رجل ثورا عارية فقال اعطيك غذا فلما كان ذهب الطالب واخذه بغير اذنه واستعمله
فأت الثور لافسان عليه خاينه عن ابراهيم بن يوسف لكن في المجتبى وغيره انه يضمن
جهزائته بما يجهز مثلها ثم قال كنت امرتها الامتعة ان العرف مستر بين الناس ان الاب
يدفع ذلك الجواز ملكا لا اعارة لا يقبل قوله انه اعارة لان الظاهر بكذبه وان لم يكن العرف

كذلك اوتارة وثارة فالقول له به بفتى كما لو كان اكثر مما يجهز به مثلها فان القول له
 اتفاقا والام ولى الصغيرة كالأب فيما ذكر وفيما يدعيه الاجنبى بعد الموت لا يقبل الابينة
 شرح وهبانية وتقدم في باب المرونة الاشياء كل امين ادعى ايصال الامانة المستغنى
 قبل قوله بجمينه كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف
 عليهم يعنى من الاولاد والفقراء وامثالها وما اذا ادعى الصرف الى وظائف المرتزقة
 فلا يقبل قوله في حق ارباب الوظائف لكن لا يضمن ما انكره له بل يدفعه ثانيا من
 مال الوقف كما بسطه في حاشية اخى زاده قلت وقد مر في الوقف عن المولى الى السعوى
 واستحسنه المصنف واقره ابنه فلم يحفظ وسواء كان في حيوة مستغنى او بعد موته
 الا ان الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حيوات
 لم يقبل قوله الابينة بخلاف الوكيل يقبض العين كودبعة قال قبضتها في حياته وملك
 فلو تكررت الورثة او قال دفعتها اليه فانه يصدق لانه بنى الضمان عن نفسه بخلاف
 الوكيل يقبض الدين لانه يوجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق
 وكالة ولو اولى الحجة قلت وظاهره انه لا يصدق لانه في حق نفسه ولا في حق الموكل وقد
 افتنى بعضهم انه يصدق في حق نفسه لانه في حق الموكل وحمل عليه كلام المولى والحجة
 نيتا مل عند الفتوى في فروع اوصى بالعارية ليس للورثة الرجوع العارية كالأجارة
 تنفسح بموت احد هما مات وعليه دين وعنده ودبعة بغير عنها فالتركة بينهم
 بالخصص استأجر بغير الامكة فعلى الذهاب وفي العارية على الذهاب والمجى لان ردّها
 عليه استعار دابة للذهاب فامسكها في بيته فملكك ضمن لانه اعارها للذهاب
 لا للامسك استقرض ثورا فاغار عليه الاتراك لم يضمن لانه عارية عرفا
 استعار ارضا لبني ويسكن واذا اخرج فالبناء للمالك فلما لاك اجر مثلها مفقدا

السكنى والبناء للمستعير لان الاعارة تملك بلا عوض فكانت اجارة معنى ونسبت
 بجباله المدة وكان الوشرط الخراج على المستعير لجماله البدل والجملة ان يوجه الارض
 سنين معلومة بيدل معلوم ثم يامر باداء الخراج منه استعار كتابا فوجد فيه خطأ
 اصلحه ان علم رضاء صاحبه قلت ولاياً ثم بركة الا في القرآن لان اصلحه واجب خط
 مناسب في الوهبانية وسفر لاي اصلحه مستعير يجوز اذا مولا لا يتأثر وفي
 معاياتها واي معير ليس يملك اخذها اعار وفي غير الرهان النصور وهل واهب
 لابن يجوز رجوعه وهل مودع ما ضيع المال يخبر كتاب الهبة وجمعه المناسبة
 ظاهر وهو لغة التفضل على الغير ولو غير مال وشرعا تملك العين مجازا اي بلا عوض
 لان عدم العوض شرط فيه واما تملك الدين من غير من عليه الدين فان امره
 بقبضه صححت لرجوعها الهبة العين وسببها ارادة الخير للواهب دينوى كعوض
 ومحبه وحسن ثناء واخرى قال الامام ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم ولده
 الجود والاحسان كما يجب عليه ان بعثه التوحيد والايان اذ حب الدنيا راس كل
 خطية نهاية وهي مندوبة وقبولها سنة قال عليه الصلاة والسلام تهادوا
 تحابوا وشرائط صحتها في الواهب العقل والبلوغ والملك فلا تنفع هبة مغبر ورفيق
 ولو مكاتباً وشرائط صحتها في الموهوب بان يكون مقبوضا غير مشاع مميزا غير مشغول
 كما يستفهم وركنها هو الايجاب والقبول كما يسمى وحكمها ثبوت الملك للموهوب له غير لازم
 فله الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فلو شرطه صح ان اختار قبل تفرقها وكذا
 لو ابراه مع البراء وبطل الشرط خلاصه وحكمها انها لا تبطل بالشرط الفاسدة فهبة عبد
 ان بعثته تمح وبطل الشرط وتصح بايجاب كوهب ومخلت والطعام ولو ذلك على وجه الخراج
 تجللا لعمرك ارضى فانه عارية لقبها والطعام لغتها بحر الاضافة اما ان يخرج ويعبر به عن الكل كوهب لك

فرجا وجعلته لك لان اللام للتملك بخلاف جعلته باسمك فانه ليس بهبة
وكذا هي لك حلال الا ان يكون قبله كلام يفيد الهبة خلاصه واعزتك هذا الشيء
وحملتك على هذه الدابة ثابيا بالحمل الهبة كما مر وكسوتك هذا الثوب داري
لك هبة او عمرى تسكنها لان قوله تسكنها مشورة لا تفسير لان الفعل لا يصلح تفسيراً
للإسم فقد اشار عليه في ملكه بان يسكنه فان شاء قبل مشورته وان شاء لم يقبل لا لو
قال هبة سكتى وسكتى هبة بل يكون عارية اخذاً بالمتقن وحاصله ان اللفظ ان ابناً
عن تملك الرقبة فهبتا للمنافع فعارية او احتمل اعتبار النية نوازل وفي الجواهر عرسه
باسم ابني الاقرب الصحة ونعم يقبل اى في حق الموهوب له اما في حق الواهب فنعم بالإجماع
وحدوده لانه تبرع حتى لو طغى ان يهب عبد لفلان فوهب ولم يقبل بره وبعبارة حث
بخلاف البيع ونعم يقبض بلا اذن في المجلس فانه هناك القبول فاخص بالمجلس وبعد
به اى بعد المجلس بلا اذن وفي المحيط لو كان امره بالقبض حين وهبه لا ينفذ بالمجلس
ويجوز قبضه بعد. والتمكن من القبض كالقبض فلو وهب لرجل ثياباً في صندوق فنقل
ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضاً لعدم تمكنه من القبض وان مفتوحاً كان قبضاً
لتمكنه منه فانه كان كالخفية في البيع اختيار وفي الدرر والمختار صحته بالتخفية في جميع
الهبة لا فاسدها وفي التقف ثلاثة عشر قد لا تقع بلا قبض ولو نهأ عن القبض لم يقع
قبضه مطلقاً ولو في المجلس لان الصريح اقوى من الدلالة ونتم الهبة بالقبض الكامل
ولو الموهوب شاغلاً لملك الواهب لا مشغولاً به والاصل ان الموهوب ان مشغولاً بملك
الواهب منع تمامها ولو شاغلاً لفلان فوهب جراً بانيه طعام الواهب وداراً فيها مثلاً
او دابة عليها سرجاً وسامها كذلك لا تقع وبعبارة نفع في الطعام والمتاع والسرج
نقط لان كلامها شاغل لملك الواهب لا مشغولاً به لان شغله بملك غير الواهب

لا يمنع تمامها كره من وصدة لأن القبض شرط تمامها ونمامة في العبادية وفي الاشياء
هبة المشغول لا يجوز الا اذا هب الاب لطفله قلت وكذا الدار المعارة والتي وبها
لزوجها على المذهب لان المرأة متاعا في يد الزوج فصح التسليم وقد غيرت بيت الوهابية
فقلت ومن هبت للزوج دارا لها بها متاع وهم فيها نفع المحررة في الجوهرة وجلة هبة
المشغول ان يودع الشاغل ولا عند الموهوب له ثم يسلمه الدار مثلا فنصح لشغلها بمتاع
في يده في متعلق بنتم محرر مفرغ مقسوم وبتاع لا يبقى منشفعا به بعد ان يقسم كبيت
وجام صغيرين لانها لا تقسم بالقبض فيما يقسم ولو وهبه لشريكة الاجنبي لعدم تصور القبض الكافي في ما
الكتب كان هو المذهب وفي الميراثية عن العتلي وقيل يجوز لشريكة وهو المختار فان قسمه وسلمه
مع لزوال المانع ولو سلمه شايها لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه فيقسمه وينفذ تصرف الواهب
درر لكن فيها عن الفصولين الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يقتضى ومثله في
البنازية على خلاف ما صح في العبادية لكن لفظ الفتوى اكد من لفظ الصحيح كما
بسطة المص مع بقية احكام المشاع وهل للغير الرجوع في الهبة الفاسدة قال في
الدرر نعم ونعقبه في الشرع لا لية بانه غير ظاهر على القول المفتى به من افادتها الملك
بالقبض فيلحفظ والمانع من تمام القبض شيوع مقارن للعقد لا طارى كان يرجع وبعضها
شايها فانه لا يفسدها انفاقا والاستحقاق شيوع مقارن لا طارى فيفسد الكل حتى لو
وهبنا وزرعنا وسلمها فاستحق الزرع بطلت في الارض لاستحقاق البعض الشائع
فيما يحمل القسمة والاستحقاق اذا ظهر بالبينة كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون
منارنا لها لا طارى كما زعم صدر الشريفة وان تبعه ابن الكمال فنبه ولا تصح هبة
لبن في ضرع وصوف على غنم وتخل في ارض وغرفة نخلا لانه كشاع ولو فضله وسلمه
جاز لزوال المانع وهل يكفي فضل الموهوب له باذن الواهب ظاهر الرواية نعم بخلاف

رقيق برود هنيئ في سمسسم وسمن في لبن حيث لا يجمع اصلا لانه معدوم فلا يملك الا
 بعقد جديد وملك بالقبول بلا قبض جديد لو الموهوب في بدل الموهوب له ولو غصب
 او امانة لانه ح عامل لنفسه والاصل ان القبضين اذا اتجا نسا ناب احدهما عن الآخر
 واذا اتجا نسا ناب الاعلى عن الادنى لا عكسه وهيه من له ولاية على الطفل في الحماة وهو كل
 من يعوله فدخل الاخ والعم عند عدم الاب لو في عيالهم فتم بالعقد لو الموهوب معلوما
 او كان في يده او يد موصيه لان قبض الوارث ينوب عنه والاصل ان كل عقد ينوبه الواحد
 يكفي فيه بالايجاب وان وهب له اجني يتم بقبض وليه وهو احدى اربعة الاب ثم وميه
 ثم المجد ثم وصيه وان لم يكن في حجرهم عند عدمهم يتم بقبض من يعوله كعه وامه واجني
 ولو ملتقطا لو في حجرهما والا لانقوات الولاية وقبضه لو ميرا يعقل التخصيل ولو مع وجوده
 يجني لانه في النافع المحض كالبائع حتى لو وهب له اعشى لانفع له وتلقفه مؤنه لم يعج به
 اشياء ثلث لكن في البر جندى اختلف فيما الوقيف من يعوله والاب حاصر يقبل لا يجوز
 والعصم هو الجواز انتهى وظاهر الفهستان في ترجحه وغراه في غير الاسلام وغيره على خلاف
 ما اعتمد المصنف في شرحه وغراه للخلصة لكن مقتنه بمحملة بوصل ولو بامه والاجني
 ايضا فامل وصح رده لها لقبوله سراجية وفيها احسان العبي له ولا يوبه اجر التعليم
 ونحوه وبياح لوالديه ان بكلامني ما كول وهب له وقيل لا انتهى فاذا كان غير الماكول
 لا يباح لها الاحتاجه وضعا هدايا الخنثان بين يدي العبي فابصلم له ككتابا للعبيان
 فالهدية له والا فان المهدى من اثار الاب او معارفه فلا لاب او من معارف الام فلا لام
 قال هذا للعبي والاول قال اهدى للاب اولام فالقول له وكذا زفاف البت خلاصه وفيها
 انخذ لولده اولتميد نيا با ثم اراد دفعها لغيره ليس له ذلك ما لم يبين وقت الانخاذ انها
 عارية في المتبقي ثياب البدن يملكها بلبسها بخلاف نحو ملحفة ورسادة وفي الخانية

لا باس بتفضيل بعض الاولاد في المحبة لانها عمل القلب. وكذلك العطايا اذا لم يقصد به
 الامتزاز فان قصد يسوي بينهم يعطى البنت كالابن عند الثالث وعليه الفتوى ولو
 وهب في صحته كل المال للولد جائز وانهم وفيها لا يجوز ان يهب شيئا من مال طفله ولو
 بعوض لانها تبرع ابتداء وفيها ويبيع القاضى ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهب
 في هبته ولو قبض زوج الصغيرة اما بالغة فالتقبض لها بعد الزفاف ما وهب لها مع
 كتمها مينة وقبله اى الزفاف لا يصح لعدم الحولية وهب اثخان دار الواحد مع لعدم
 الشيوع وبقلبه لكبيرين لا عنده للشيوع فيما يحتمل القسمة اما ما لا يجتمعا كالبيت
 فصح اتفاقا بقيدنا بكبيرين لانه لو وهب لكبير وصغير في عيال الكبير والابن منه صغير كبير
 لم يجز اتفاقا وقيدنا بالهبة لجواز الرهن والاجارة من اثنين اتفاقا واذا قصدت بعث
 دراهم او وهبها للفقيرين مع لان الهبة للفقير صدقة والصدقة يراد بها وجه الله تعالى
 وهو واحد فلا شيوع لا فقيرين لان الصدقة على الغنى هبة فلا تمنع للشيوع اى لا تملك
 حتى لو قسمها وسلمها مع فروع وهب لرجلين درهما ان صحبا مع وان مغشوشا
 لالانه مما يقسم لكونه في حكم العرض معه درهمان فقال لرجل وهبت لك احدهما او
 نصفها ان استويا لم يجز وان اختلفا جاز لانه مشاع لا يقسم ولذا لو وهب ثلثه لرجل جاز
 مطلقا بخور هبة حائظ بين داره ودواجره لجاره وهبة البيت من الدار فهذا يدل على
 كون سقف الواهب على الحائظ واختلاط البيت بيمين الدار لا يمنع صحة الهبة بآب
 الرجوع في الهبة مع الرجوع فيها بعد القبض اما قبله فلم يتم الهبة مع انتفاء ما نفع
 الا في وان كره الرجوع فخر ما وقبل تنزيها غاية ولو مع اسقاط حقه من الرجوع فلا ^{استقط}
 باسقاطه خاتبة وفي الجواهر لا يصح البراء عن الرجوع ولو صالحه من حق الرجوع على ثبته مع
 كان عوضا عن الهبة لكن سيجى اشراطه في العقد ويمنع الرجوع فيها حرف ومع خرقه

بمعنى انواع السبعة الالهية فالدال الزيادة في نفس العين الموجبة لزيادة القيمة المنفصلة
 فان زالت قبل الرجوع كان له الرجوع كان شب ثم شاخ لكن في الخانية ما يخالفه ^{وعنده}
 الفهستانية فليتنسبه له لان الساقط لا يعود كبناء وفرس ان عدا زيادة في كل الارض
 والاعم ولوعدا في قطعة منها امتنع فيها فقط زيلعي وسمن وجمال وخطاطة وصنع ^{قصر}
 ثوب وكبر صغير وسماع اصيم وابصار اعلى واسلام عبد ومدا واته وعفوجناية
 ولعلم قران او كتابة او قراءة وفتحة مصحف باعرابه وحمل ثمر من بغداد ابلغ ونحوها
 وفي البرازية والجبل ان زاو خبر امتنع الرجوع وان نفس لا ولو اختلفا في الزيادة ففي المتن
 ككبر القول للمواهب وفي نحو بناء وخطاطة وصنع للموهوب له خاتمة وحادي
 ومثله في المحبب لكنه استثنى ما لو كان لا يبني في مثل تلك المدة لا يمنع الزيادة المنفصلة
 كولد وارث وعقر وثمره فيرجع في الاصل لا الزيادة لكن لا يرجع بالام حتى يستغنى الولد
 عنها كذا نقله الفهستانية لكن نقل البرجندي وغيره انه قول ابو يوسف فليتنسبه
 له ولو جلت ولم تلد هل للمواهب الرجوع قال في السراج لا وقال الزيلعي نعم وفي الجوهري
 مريض مديون بمستغرق وهب امة فمات وقد وطبت ردها مع عقرها هو المختار والميم
 موت احد العادين بعد التسليم فلو قبله بطل ولو اختلفا والعين في بد الوارث قال قول
 للوارث وقد نظم المصنف ما يستقط بالموت فقال كفارة دية خراج ورابع ضمان لعنق
 هكذا انفعات كذا هبة حكم الجميع سقوطها بموت لما ان الجميع صلات والعين ^{العوض}
 بشرط ان يذكر لفظا يعلم الواهب انه عوض كل هبة فان قال حذه عوض هبتك او
 بدلها اذ لم يقلتها ونحو ذلك فقبضه الواهب سقط الرجوع ولو لم يذكر انه عوض رجع
 كل بهته ولذا بشرط فيه شرائط الهبة كقبض واقرار وعدم شيعو ولو العوض مجانسا
 او يسيرا وفي بعض نسخ المتن بدل الهبة العقد وهو مخير ولا يجوز للاب ان يعرض

عما وهب للصغير من ماله ولو وهب العبد التاجر ثم عوض فلكل منهما الرجوع بمجرد الاصح
 تعويض مسلم من تصرف الآخر او خنزيرا اذا لا يصح تملكها من المسلم بمجرد وشترط ان
 لا يكون العوض بعض الموهوب فلو عوضه البعض عن الباقى لا يصح فله الرجوع في الباقي
 ولو الموهوب شيئين فعوضه احدهما عن الآخر ان كانا في عقدين مع ولا لا لان اختلاف
 العقد كاختلاف العين والدرهم فتعين في هبة ورجوع مجتنب ودقيق الحنطة يصلح
 عوضا عنها الحدوثة بالطحن وكذا الوصيغ بعض الثياب اولت بعض السويق ثم عوضه
 مع خانية ولو عوضه ولدا احد جاريين موهوبين وجد ذلك الولد بعد الهبة
 امتنع الرجوع ومع العوض المجتنب وسقط حق الواهب في الرجوع اذا قبضه كبد الخلع
 ولو التعويض بغير اذن الموهوب له ولا رجوع ولو بامر الا اذا قال عوض عني على اني
 ضامن لعدم وجوب التعويض بخلاف قضاء الدين والاصل ان كل ما يطالب به الاشياء
 بالحبس ولا اذنية يكون الامر با دائه مثبتا للرجوع من غير اشتراط الضمان ومالا
 فلا الا بشرط الضمان ظهريه وح فلو امر المدينون رجلا بقضاء دينه يرجع عليه وان لم يقم
 لوجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال اتفق علي بناء دارى او قال الاسير اشترى في
 فانه يرجع فيها بلا شرط رجوع كفاية خانية مع انه لا يطالب بها بالحبس ولا بلا زينة
 فامل وان استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض وعكسه لا مال يرد ما يقع لانه
 يصلح عوضا ابتداء فكذا بقاء لكنه بخير ليسلم العوض ولو اذ في الشروط اما الشروط
 فبإدله كما سيحى فيوزع البذل على البذل نهاية كما لو استحق كل العوض حيث يرجع
 في كلهما ان كانت قائمة لان كانت هالكه كما لو استحق العوض وقد اذ رادت الهبة
 لم يرجع خلاصة وان استحق جميع الهبة كان له ان يرجع في جميع العوض ان كان قابلا
 وبمثل ان العوض هالك وهو مثل دقيقتيه ان قيمها غايه ولو عوض النصف رجع بما

لم يعوض ولا بفرض الشبوع لانه طارى تنسية نقل في الجنبي انه يشترط في العوض ان
 يكون مشروطا في عقد الهبة اما اذا عوضه بعده فلا ولم ار من صرح به غيره وفتح
 المذهب مطلقة كما مر فتدبر والمخاء خروج الهبة عن ملك الموهوب له ولو بهبة
 الا اذا رجع النافذ فلا ولا الرجوع سواء كان بقضاء او رضاء لما سيجي ان الرجوع فسخ
 حتى لو عادت بسبب جديد بان يصدق به الثالث على النافذ ارباعا منه لم يرجع الاول
 ولو باع نصفه رجع في الباقي لعدم المانع وفي الخروج بقوله بالكتابة بان يكون خروجا
 عن ملكه من كل وجه ثم فرع بقوله فله مني الموهوب بالاشارة الموهوبة او نذر التقدي
بها وصايت لها الامتنع الرجوع ومثله المنعة والفراخ والنذر مجتبي وفي المنهاج ان
وجب له ثوبا فجعله صدقة لله تعالى فله الرجوع خلافا للثاخذ كالأوز مجها من غير
 تفحيسة فله الرجوع اتفاقا فرع عبدا عليه دين او جناية خطاء نرهبه ولا لغيره
 اولها الجناية سقط الدين والجناية ثم لو رجع مع استنحسانا ولا بعد الدين الجنبة
 عند محمد ورواية عن الامام كالأبيود النكاح لو وهبها الزوجا ثم رجع خائبة والزنا
 انزرجية وقت الهبة ولو وهب لامرأة ثم نكحها رجع ولو وهب لامرأة لا لعكسه فرع
 لانتم هبة المولى لام ولده ولو ذم مرنه ولا ينقلب وصية اذا ليد للمجور اما الواو مى لها
 بعد موته تمنع احتضا بموته فسلم لها كاتف والقار القرابة فلو وهب لذي رحم محرم
 منه نسب اوله ذميا او سامنا الا يرجع شتمنى وان وهب لمحرم بلا رحم كاخيه رضاعا
 واوابن عمه والمحرم بالتصا من كاهات النساء والربايب واخيه وهو عبدا الاجنبي او
 لعبدا خيه رجع ولو كانا اى العبد ومولا ذارهم محرم من الواهب فلا رجوع فيها اتفاقا
 على الامح لان الهبة لا يها وقعت تمنع الرجوع بحر فرع وهب لاجنيه واجنبي ما لا يقسم
 فبعضاه له الرجوع فعط الاجنبي لعدم المانع درر والهاء هلاك العين الموهوبة ولو

ادعاه اى الهلاك صدق بلا حلف لانه بنكر الرد فان قال الواهب هي هذه العين حلف
 المنكر انها ليست هذه خلاصة كما يختلف الواهب ان الموهوب ليس باخيه اذا ادعى الاخ
 ذلك لانه يدعى سبب النسب لا النسب خاتية ولا يصح الرجوع الا براضيهما او بحكم الحاكم
 للاختلاف فيه فيضمن بمنعه بعد القضاء لا قبله واذا رجع باحدهما بقضاء او رضا كان
 نسفا العقد لانه من الاصل واعادة للملكة القديم لاهية للواهب فلهذا لا يشترط فيه
 قبض الواهب ومع الرجوع في الشايع ولو كان هبة لما صح فيه وللواهب رده على ما لعه
 طائفا بقضاء او رضا بخلاف الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء لان حق المشتري في
 رصف السلامة لا في النسخ فانترقا ثم مرادهم بالنسخ من الاصل ان لا يترتب على العقد
 اثر في المستقبل لابطال ان اثره اصلا والاعاد المنفصل الملك الواهب برجوعه فنصون
 اتفقا الواهب والموهوب له على الرجوع في موضع لا يصح رجوعه من المواضع المبيعة السابقة
 كالهبة لثباته جازم هذا الاتفاق منها جوهرة وفي المجتبى لا يجوز الاقالة في الهبة والصدقة
 في المحارم الا بالقبض لانها هبة ثم قال وكل شيء بفسخه الحاكم اذا اختصما اليه فهذا حكمه
 ولودع الدين لفضل المدبوك لم يجوز لانه غير مقبوض وفي الدردقضي بطلان الرجوع
 مانع ثم زال المانع عاد الرجوع تلفت العين الموهوبة واستحقها مستحق ومنه المستحق الموهوب له
 لم يرجع على الواهب بما ضمن لانه عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة والاعان كالهبة
 هنا لان قبض المستبرك كان لنفسه ولا غرور لعدم العقد وقامه في العارية واذا وقعت
 الهبة بشرط العوض البعير فهي هبة ابتداء فيشترط التقابض في العوضين وبطل
 العوض بالشبوع فيه ما ينقسم ببيع انتهاء فنرد بالعيب وخيار الروية ويؤخذ بالشفعة
 هذا اذا قال وهبتك علي ان تعوضني كذلك لو قال وهبتك بكذا فهو بيع ابتداء وانتهاه
 ويمد العوض بكونه معين لانه لو كان مجهولا لبطل اغترافه فيكون هبة ابتداء واعتناء

فَرَعَ وَهَبَ الْوَقْفَ اِبْرَاضًا بِشَرْطِ اسْتِبْدَالِهِ بِلا شَرْطِ عَوْضٍ لِمَجْزِوَانِ شَرْطِ كَانِ كَيْسَعٍ ذَكَرَهُ
 النَّاصِحِيُّ فِي الْمَجْمَعِ وَاجَازَ مُحَمَّدُ هَبَّةٌ مَالُ طِفْلَةٍ بِشَرْطِ عَوْضٍ مَسَاوٍ وَمَنْعَاهُ قُلْتُ فَيُجَنَّبُ عَلَى
 قَوْلِهِمَا اِلَّا الْفَرْقُ بَيْنَ الْوَقْفِ وَمَالِ الصَّغِيرِ فَصَلَّ فِي مَسَائِلِ مُتَفَرِّقَةٍ وَهَبَ اِمَةً لِاَحْمَلِهَا
 اَوْ عَلَانِ يَرُدُّهَا عَلَيْهِ اَوْ يَعْتَقُهَا اَوْ يَسْتَوْلِدُهَا اَوْ وَهَبَ دَارًا عَلَانِ يَرُدُّ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنْهَا
 وَلَوْ مَعِينًا كَثَلْتُ الدَّارَ وَرَبْعَهَا اَوْ عَلَانِ يَعْوِضُ فِي الْهَبَةِ وَالصِّدْقَةِ شَيْئًا عَنْهَا مِثْلَ الْهَبَةِ
 وَيَبْطُلُ اِلَّا اسْتِثْنَاءُ فِي الصُّورَةِ الْاُولَى وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ فِي الصُّورَةِ الْبَاقِيَةِ لِانَّهُ بَعْضٌ اَوْ مَجْهُولُ الْهَبَةِ
 لَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ وَلَا تَنْتَسِ مَا مِنْ اِشْتِرَاطٍ مَعْلُومِيَةِ الْعَوْضِ اَعْتَقَ حِلْمَتَهُ ثُمَّ وَهَبَهَا
 مَعَ وَلَدٍ بَرَةٍ ثُمَّ وَهَبَهَا لِمَنْ نَصَحَ لِبَقَاءِ الْحَمْلِ عَلَى مَلِكَةٍ تَكَانَ مَشْغُولًا بِهِ مُخْلَافَ الْاَوَّلِ كَمَا لَا يَصِحُّ
 تَعْلِيْقُ الْاَبْرِئِيِّ الدِّينَ بِشَرْطِ مَحْضٍ كَقَوْلِهِ لِمَذِيْبَتِهِ اِذَا جَاءَ عَدَاوَانٌ مِتَ بِقَعْمِ النَّاءِ فَانْتَ
 بَرَيْتُ مِنَ الدِّينِ اَوْ اَنْ مِتَ مِنْ مَرْمَتِكَ هَذَا اَوْ مِتَ مِنْ مَرْمِي هَذَا فَانْتَ فَعَلَ مِنْ مَرْمِي
 فَهُوَ بَاطِلٌ لِانَّهُ مَخَاطَرَةٌ وَتَعْلِيْقُ الْاَبْرِئِيِّ كَابْنٌ لِيَكُونَ تَجْهِيرًا كَقَوْلِهِ لِمَذِيْبَتِهِ اِنْ كَانَ لَمْ
 عَلَيْكَ دِينَ اِبْرَائِيكَ مِنْهُ مَعَ وَكَوْنُ مِتَ بِقَعْمِ النَّاءِ فَانْتَ بَرَيْتُ مِنْهُ اَوْ فَعَلَ جَازٍ كَانَ
 وَصِيَّةً خَانِيَةً جَازَ الْعَرَمِيُّ لِلْمَعْمَلِ وَلَوْ رُشْتُهُ بَعْدَهُ لِبَطْلَانِ الشَّرْطِ لَا يَجُوزُ الرِّقْبِيُّ لَنَا
 تَعْلِيْقُ بِالْخَطِّ اِذَا لَمْ نَصَحْ تَكُونُ عَارِيَةً شَعْنِي لِحَدِيثِ اَحْمَدَ وَغَيْرِهِ مِنْ اَعْرَ عَرَمِي فَمَعْنَى
 حَيَوْنِهِ وَمَا نَحْنُ لَا تَرْقُبُوا مِنْ اَرْقَبِ شَيْءٍ اَوْ سَبِيلِ الْبِرَارِثِ بَعَثَ اِلَّا امْرَأَتَهُ مَتَاعًا هَذَا
 اِلَيْهَا وَبَعَثَتْ اِلَيْهِ اَيْضًا هَذَا بِاِعْوِضَا لِهَبَةٍ حَرَحَتْ بِالْهَبَةِ اِلَّا اَنْ اَفْتَرَقَا بَعْدَ الزَّوَافِ
 وَادْعَى الزَّوْجُ اَنَّهُ عَارِيَّةٌ لَاهِبَةٍ وَحَلَفَ وَاَرَادَ اَلْاَسْتِرْدَادَ وَارَادَتْ هِيَ اَلْاَسْتِرْدَادَ اَيْضًا يَسْتَرِدُّ
 كُلُّ مَنِ مَّا اَعْطَى اِذَا لَاهِبَةٌ فَلَا عَوْضَ وَلَوْ اسْتَمْتَلَكَ اَحَدُهُمَا مَا بَعَثَهُ الْاُخْرَى مِنْهُ لِانَّهُ مِنْ
 اسْتَمْتَلَكَ الْعَارِيَّةِ مِنْهَا هَبَةٌ الدِّينَ مِنْ عَلَيْهِ الدِّينَ وَاِبْرَأُوهُ مِنْهُ يَتَمُّ مِنْ غَيْرِ قَبُولِ
 اِذَا لَمْ يُوْجِبْ اِنْفِسَاخَ عَقْدٍ مَرُوفٍ اَوْ سَلَمٍ لَكِنْ يَرْتَدُّ بِالرُّدِّ فِي الْمَجْلِسِ وَغَيْرِهِ لِمَا ذَكَرَهُ مِنْ

معنى اسقاط وتبيل بتفقد المجلس كذا في العناية لكن في الصيرفة لو لم يقبل ولم يرد
 حتى افترقا ثم بعد ايام رد لا يرد في الصحيح لكن في المجتبى الامح ان الهبة تمليك والابراء
 اسقاط تمليك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا في ثلاث حواله ووصية واذا اسقط
 اى سلطه الملك غير المديون على قبضه اى الدين فيتم ح ومنه ما لو وهبت من انبها
 ما علم ابيه فالعقد الصحة للنسب وتبفع على هذا الاصل لو قضى دين غيره علم ان
 يكون له لم يجز ولو كان وكيل بالبيع فصولين وليس منه ما اذا اقر الدين ان الدين
 لفلان وان اسمه في كتب الدين عارية حيث سمع اقراره لكونه اخبار الامتلاك
 فلم يقبل قبضه بزايه وتعامه في الاشياء من احكام الدين وكذا لو قال الدين الذي
 لي علي فلان لفلان بزايه وغيرها قلت وهو مشكل لانه مع الاضافة لنفسه يكون
 تمليكاً وتمليك الدين ممن ليس عليه باطل فتأمل وفي الاشياء في قاعدة تعرف
 الامام معزيا الصالح البرازية امطلم ان يكتب اسم احدهما في الديوان فالعطاء لمن
 كتب اسمه الخ والصدقة كالهبة بجامع التبرع وح لا تقبض غير مقبوضة ولا في شفاع
 بقسم ولا رجوع فيها ولو على غنى لان المقصود فيها الثواب لا العوض ولو اختلفا فاعطى
 الواهب هبة والاخر صدقة فالقول للواهب خانية فروع كتب قصة الى السلطان يستل
 تمليك ارض محدودة فامر السلطان بالتوقيع فكتب كاتبه جعلتها ملكاً له فلما احتاج
 الى القبول في المجلس القياس نعم لكن لما انفذ الوصول اليه اقيم السؤال بالقبضه
 مقام حضوره اعطت زوجها ما لا يسواله ليشوسع به فظفر به بعض عزمائه اكرمت
 وبهته او فرضته ليس لها ان تسترده من الغريم وان اعطته ليتصرف فيه على ملكها
 فلما ذلك لاله دفع لابنه ما لا يتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فمات الاب ان اعطاه هبة
 فالكل له والافيرات وتعامه في جواهر الفتاوى بعث اليه بوعدي في اثناء هل يباح الخ

فيه ان كان ثريدا ونحوه مما لو حوله الى اناء اخر ذهبت لذته بباح والافادة بينهما انبساط
 بباح ايضا والافلا دعى قوما الاطعام وفرقهم على اخوته ليس لاهل خوان مناولة
 اهل خوان اخر ولا اعظم سائل وخادم وهمة لغير رب المنزل ولا لطلب ولولرب البيت
 الا ان بناوله الخبز المحترق للاذن عادة ونماه في الجوهرة وفي الاشياء لاجبر على الصلاة
 الا في اربع شفعة ونفقة وزوجة وعين موسى بها مال وقف وقد حررت ابيات
 الوهبانية على وقف ما في شرحها للشرنبلالي فقلت وواهب دين ليس يرجع مطلقا
 وابراء ذى نصف بضم المجرر على حجبها او تركه ظلمه لهما اذ اوهبت مراء ولم يوف بحبس
 معلق نطلب بابر امهرها وانكاح اخرى لو يرد فينظف وان قبض الانسان مال مبيعة
 فابرا يؤخذ منه كالدين اظهر ومن دون لرض في البناء صحيحة وعندى فيه وقفة
 فيقرر قلت وجه توفيقى نصريحهم في كتاب الرهن بان رهن البناء دون الارض وعكسه
 لا يصح لانه كالشايح فنامله واشرت باظهر لما في العمادية عن خواهر زاده انه لا يرجع
 واختاره بعض المشايخ وينظف اى بنكاح شرطه لان يرد الابراء ابطله فلا خشت فينظف
 كتاب الاجارة فقدم الهبة لانها تملك عين وهذه تملك منفعة هي لغة اسم للاجرة
 وهو ما يستحق على عمل الخير ولذا يدعى به يقال اعظم الله اجره وشرعا تملك نفع
 مقصود من العين بعوض حتى لو استاجر ثيابا او آوى الى ليحجبها او دابة ليحجبها
 بين يديه او دارا ليسكنها او عبدا او دراهم او غير ذلك لا يستعمل بل ينظر الناس
 انه له فالاجارة فاسدة في الكل ولا اجر له لانها منفعة غير مقصودة من العين بنزاية
 وسيبقى وكل ما يملك ثمن اى بدلا في البيع صلح اجرة لانها ثمن المنفعة ولا ينعكس طليا
 فلا يقال لا يجوز ثمن لا يجوز اجرة لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا كما يجي
 وتعتقد باعرتك هذا الدار شهر ابكذا لان العارية بعوض اجارة بخلاف العكس

او ومبتك واجرتك منافعها شهرا بكذا افاد ان ركنها الايجاب والقبول وشرطها
 كون الاجرة والمنفعة معلومين لان جالتهما نفى الى المتازعة وحكمها وقع
 الملك في البدلين ساعة فساعة وهل تنعقد بالتعالي ظاهرا خلاصة نعم ان
 علمت المدة وفي البرازية ان قصرت نعم والا لا يعلم النفع ببيان المدة كالسكنى
 والزراعة مدة كذا انجي مدة كانت وان طالت ولو مضافة كاجر ثك غذا والمؤجر
 بيعها اليوم وبطل الاجارة به يعني خائبة ولم تزد في الاوقاف على ثلاث سنين في
 الضياع وعلى سنة في غيرها كما مر في بابيه والحيلة ان يعقد عقودا متفرقة كل
 عقد سنة بكذا فيلزم العقد الاول لانه ناجز لا الباء لانه مضاف فلم يتولى
 فتمت خائبة وفيها الوشرط الواقف مدة يبيع الا اذا طالت اجارتهما اكثر نفعا
 فيوجرها القاضي لا المنوط لان ولايته عامة قلت وقد مر في الوقف ان القنوى
 على ابطال الاجارة الطويلة ولو يعقود وسيجيئ منها فليراجع ول يحفظ فلو اجارها
 المنوط اكثر لم يبيع الاجارة وتنسخ في كل المدة لان العقد اذا فسد في بعضه فسد
 في كله فتاوى فارى الهداية ورجحه المصنف على ما في انفع الرسائل وافاد فساد
 ما يقع كثيرا من اخذ كرم الواقف او البيم مساقاة فيستاجر ارضه الخالية من
 الاشجار بمبلغ كثير ويسا في على اشجاره يسهم من الف سهم فالخطاء ظاهر في
 الاجارة لانه المساقاة ففاده فساد المساقاة بالاول لان كلامهما عقد على عتبه
 قلت وفيه وابسراية الفساد في باب البيع الفاسد بالفساد والقوى الجمع عليه
 فيسرى كجح بن حرو عبد بخلاف الضعيف المختلف فيقتصر على محله ولا يبعد
 كجح بن عبد ومدبر قدبر وجعلوه ايضا من الفساد الطارى فتنبه ومن حوادث
 الروم ومي رند باع ضبعة من تركته لدين على انها ملكه ثم ظن ان بعضها وقف

مسجل على بيع البيع في الباقى اجاب فريق نعم وفريق بلا والف بعضهم رسالة
 ملخصها ترجيح الاول فتأمل وفي جوابها الفتاوى اخرج ضبعة وقف ثلث سنين
 وكتب في الصك انه اجر ثلاثين عقداً كل عقد عقيب الاخر لا تنفع الاجارة وهو الصحيح
 وعليه الفتوى ميانة للاوقاف ثم قال ولو قضى قاض بصحتها تجوز ويرتفع
 الخلاف انتهى قلت وسيجي ان المنشط والوصى لو اجدون اجر المثل يلزم المتاخر
 تمام اجر المثل وانه يعمل بالانفع للوقف وفي صلح الخانية متى فسد العقد في البعض
 المفسد مقارن تفسد الكل ويعلم النفع ايضا ببيان العمل الصناعة والبيع
 والمخاطبة بما يرفع الجمالة فيشترط في استيجار الدابة للركوب بيان الوقت والموضع
 فلو خلا عنها فاسدة بزازية ويعلم ايضا بالاشارة كقتل هذا الطعام الا كذا
 واعلم ان الاجر لا يلزم بالعقد فلا يجب تسليمه به بل بتجمله او شرطه في الاجارة
 المفضة لها المضافة فلا تملك فيها الاجرة بشرط التجيل اجماعاً وقبل تجمل عقوداً
 في كل الاحكام فيبقى برواية يملكها بشرط التجيل للحاجة شرح وهبانية للشرط لا يلا
 والاستبراء للمنفعة او تمكنه منه الا في ثلاث مذكورة في الاشياء ثم خرج على هذا
 بقوله فيجب الاجر لدار قبضت ولم تسكن لوجود تمكنه من الانتفاع وهذا اذا كانت
 الاجارة صحيحة واما في الفاسدة فلا يجب الاجر لا بحقيقة الانتفاع كما بسطه في
 العبادية فظاهرها في الاسعاف اخراج الوقف فيجب اجرة في الفاسدة بالتمكن كذا
 في الاشياء قلت وهل مال اليتيم والمعد للاستغلال والمستاجر في البيع وفاء علماً
 انني به علماء الروم كذلك محل تردد فليراجع ويقول وسيط الاجر بالغيب اي
 بالحيلولة بين المستاجر والعين لان حقيقة الغيب لا تجرى في العقار وهل تنسخ
 بالغيب قال في الهداية نعم خلافاً للقاضي خان ولو غيب في بعض المدة فيحسب به

الا اذا امكن اخراج الغاصب من الدار مثلاً بشفاعه او هاية اشياء ولو انكر ذلك اى
 الغصب المؤجر وادعاه المستاجر ولا يثبت له بحكم الحال كمسألة الطاحونة ولا يقبل
 قول الساكن لانه فرد ذخيره وبقوله ولا يعتق قريب الموجر لو كان اجره لانه لم يملكه
 بالعقد المراد من تمكنه من الاستيفاء تسليم المحل الى المستاجر بحيث لا مانع من الانقاع
 فلو سلمه العين المؤجرة بعد مضي بعض المدة المؤجرة فليس لاحدهما الامتناع من
 التسليم والتسلم في باقى المدة اذا لم يكن فمدة الاجارة وقت يرغب فيها لاجله فان
 كان فيها اى في العين المؤجرة وقت كذلك كبيوت مكة ومنى وحوادثها من
 الموسم فانه لا يرغب فيها بعد الموسم فلو لم يسلم في الوقت الذي يرغب لاجله خير في
 قبض الباب كما في البيع كذا في البحر ولو سلمه المفتاح فلم يقدّر على الفتح لضياعه ان امكن
 الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا اشياء قلت وكذا لو عجز المستاجر عن الفتح به بعد
 المفتاح لم يكن تسليمه لان التخلية لم تمنع صيرفة أو اختلافاً بحكم الحال ولو برهننا
 فينة الموجر ذخيرة وكذا البيع وقيل ان قال له اتبصر المفتاح وافتح الباب فهو
 تسليم والا لا كما بسطه المصنف والموجر طلب الاجر للدار والارض كل يوم وللدارية
 كل مرحلة اذا اطلقت ولو بين تعين وللخياطة ونحوها من الصنائع اذا فرغ وسلم
 فملكه قبل تسليمه يسقط الاجر وكذا كل من عمله اثر وما لا اثر كجمال له الاجر
 كافرغ وان لم يسلم تجرأته ومصلحة عمل في بيت المستاجر نعم لو سرق بعد ما خاط
 بعضه او انهدم ما بناه فله الاجر بحسابه على المذهب بحر وابن كمال ثوب خاطه الخياط
 باجر فقطه رجل قبل ان يقبضه رب الثوب فلا اجر له بل له تميمه الفائق ولا يجبر
 على الاعادة وان كان الخياط هو الفائق فعليه الاعادة كانه لم يعمل بخلاف فتق
 الاجنبى وهل الخياط اجر التفصيل بلا خياطة الاصح لا اشياء لكن في حاشيتها مغنياً

للمضارب المفتوح به نعم وقال المصنف ينبغي ان يحكم بالعرف انتهى ثم رأيت في التائا رطانية
 معزيا للكبرى ان الفتوى على الاول فامل وللخيار طلب الاجر للخبز في بيت المساجر
 بعد اخراجه من الثور لان تمامه بذلك وباخراج بعضه بحسابه جوهره فان احرق
 بعد اخراجه بغير فعله فلا اجر للتسليمه بالوضع في بيته ولا غرم لعدم الثقل
 ولا يضمن مثل دقيقه ولا اجر وان شاء ضمنه الخبز واعطاه الاجر ولو احرق قبله
 لا اجر له ولا يضمن اتفاقا لتقصيره بحرود وان لم يكن الخبز فيه اى في بيت المساجر سواء
 كان في بيت الخبز او لا فاحرق او سرق فلا اجر له لعدم التسليم حقيقة ولا ضمان لو سرق
 لانه لم يده امانة خلافا لما وهى مسألة الاجر المشترك جوهره وان احرق الخبز سقط
 من يده قبل الاخراج فعليه الضمان ثم المالك بالخيار فان ضمنه قيمته مخبوزا فلا
 اجر وان ضمنه قيمته دقيقا فلا اجر له للهلاك قبل التسليم ولا يضمن الحطب واللمح
 والبطيخ بعد الغرف الا اذا كان اهل بيته جوهره والاصل في ذلك العرف فان افسده
 اعطى الطعام المباح او احرقه او لم ينفخه فهو من الطعام ولو دخل بنا بالخبز
 او ليطبخ بها فوعدت منه شرارة فاحرق البيت لم يضمن للاذن ولا يضمن صاحب الدار
 لو احرق شيئا من السكان لعدم التعدي جوهره ولضرب اللبن بعد الإقامة وقال ابيد
 تسريح اى جعل بعضه على بعض ويقولها يفتى ابن كمال معزيا للعبون وهذا اذا ضرب
 في بيت المساجر فلو في غير ملكه فلا اجر حتى يعبه منصوبا عنده ومسرجا عندهما
 زيلعي فروع اللبن على اللبان والتراب على المساجر وادخال الحمل للنزل على الحمل
 لاصبه في الجوالق او صعوده على الغرفة الا بشرط ايكاف دابة للحمل على الحماري
 وكذا الحمل والجوالق والحبر على الحائط واشترط الورق عليه يفسد ما طهر به
 ومن كان عمله اثر في العين كالصباغ والفصار حبسها لاجل الاجر وهل المراد

بلاثر عين مملوكة للعامل كالنشاء والقرام مجرد ملبعين وبرأى قولاً منهما
 الثاني فغاسل الثوب وكاسر الفستق والحطب والطحان والخياط والحفاف وحالقياس
 العبد لهم حبس العين بالأجر على الأمد مجتبي وهذا إذا كان حالاً أما إذا كان الأجر
 موجلاً فلا يملك حبسها كعمله في بيت المبتاجر لشيء حكماء ويضمن بالتعدي ولو
 في بيت المبتاجر غاية فإن حبس فضاغ فلا أجر ولا ضمان لعدم التعدي ومن لا أثر
 لعمله كالحمال على ظهر أودية والملاح وغاسل الثوب أي لظهيره لا لخصبته مجتبي
 فليحفظ لا يحبس العين للأجرة فلو حبس ضمن ضمان الغصب وسيجي في بابها وما جبا
 بالخباز إن شاء ضمنه فيمتها أي بدلها شرعاً محمولة وله الأجر وإن شاء غير محمولة
 ولا أجر جوهرة وإذا اشترط عمله بنفسه بأن يقول له اعمل بنفسك أو بيدك لا يستعمل
 غيره إلا النظر فلها استعمال غيرها بشرط وغيره خلاصة وإن أطلق كان له أي
 للأجير إن يستاجر غيره أفاد بالاستيجار أنه لو دفع لأجنبي ضمن الأول لا الثاني وبه صرح
 في الخلاصة وتبدل بشرط العمل لأنه لو شرط اليوم أو غدا فلم يفعل وطالبه مراراً فقل
 حتى سرق لا يضمن وأجاب شمس الأئمة بالضمأن كذا في الخلاصة وقوله على أن تعمل
 الملاق لا لقييد مستغنى فله أن يستاجر غيره واستاجر ولياً لا يبيع له فأن بعضهم فناء
 بمن بقي فله أجره بحسابه لأنه أوفى بعض المعقود عليه وتبدل بقوله لو كانوا أي ماله
 معلومين أي للعاقدين ليكون الأجر مقابلاً بمثلهم ولا يكونوا معلومين فكله أي له
 كل الأجر وقيل ابن الكمال إن كانت المونة تقل ينقصان عددهم فبحسابه ولا فكله استجر رجلاً
 لا يسأل قط أي كتابة أوزاد المزدان رده أي المكتوب والزاد لموته أي رزداً وغيته لا شيء له لأنه
 نفقه بعوده كالخياط إذا خاط ثم نفق وفالحانية استأجره ليهذهب لموضع كذا ويدعو فلاناً باسم
 نذهب للموضع فلم يجد فلاناً وجب أن دفع القط إلى ورثته في صورة الموت أو من يسلم إليه

اذا جهر في صورة غيبته وجب الاجر بالذهب وهو نصف الاجر المسمى كذا في الدرر والغفر
 ونحوه المصنف ولكن نعتبه المحشون وعولوا على لزوم كل الاجر لكن في الفسطة عن
 النهاية انه ان شرط المحي بالجوَاب نصفه والا فكله فليكن التوفيق واذا وجد ^{صله} ولم يوجد
 اليه لم يجب له شيء لانقضاء المعقود عليه وهو الاتصال واختلف فيما لو زفته متولا
 ارض الوقف ابرها بغير اجر المثل يلزم مستاجرها اى مستاجر ارض الوقف لا المثل
 كما غلط فيه بعضهم فام اجر المثل على المفتي به كما في البحر عن التخصيص وغيره كذا حكمه
 واب كما في مجمع الفناوى يفتى بالعمان في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا
 يفتى كل ما هو ارفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه حتى نقضوا الاجارة عند الزيادة ^{حشة} الفا
 نظرا للوقف وصيانة لحق الله تعالى حاوى القدسي مات الاجر وعليه ديون حتى
 فسح العقد بعد تعجيل البدل فالمستاجر لو العين في يده ولو بعد فاسد اشياء احق
 بالمستاجر من غرمائه حتى يستوفى الاجرة المجدلة الا انه لا يسقط الدين بهلاكه اى
 بهلاك هذا المستاجر لانه ليس برهن من كل وجه بخلاف رهن فانه مضمون باقل من
 قيمته ومن الدين كما سبق في بابيه مجمع فناوى فروع الزيادة في الاجرة من المستاجر
 تنعج في المدة وبعدها واما الزيادة على المستاجر فان في الملك ولوليتيم لم يقبل كما لو
 رخصت وان في الوقف فان الاجارة فاسدة اجرها التاخر بلا عرض على الاول لكن
 الاصل منعها باجر المثل ولو ادعى رجل انها بغيره فاحتج فان اخبر القاضي فوجب
 انها كذلك شتمها وقبيل الزيادة وان شهدوا وقت العقد انها باجر المثل والا فليكن
 امرازا وتقتل لم يقبل وان كانت لزيادة اجر المثل فالتحار قبولها فيفسخها ^ن التوقط
 امتنع فالقاضي ثم يوجرها من زاد فان كانت دارا او حانوتا او ارضا فارغة عرضها
 على المستاجر فان قبلها فهو احق ولزم من الزيادة من ردت قبولها وان انكر زيادة اجر المثل

وادعى انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها اجرها المتولى وان كانت
 مزرعة لم ينفع اجارها الغير صاحب الزرع لكن نضم عليه الزيادة من وقتها وان
 كان بنى او غرس فان كان استاجرهما مشاهرة فانها توجر لغيره اذا فرغ الشهران
 لم يقبلها لان عقادها عند راس كل شهر والبناء يتملكه الناظر لقيمتها مستحق القلع
 للوقت او يصبر حتى يتخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم توجر لغيره وانما نضم عليه
 الزيادة كالزيادة وهما زرع واما اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد ^{فللمثل}
 فسحبها وعليه الفتوى ما لم تفسخ كان على المستاجر المسمى اشياء مغزيا للصغرى قلت و
 ظاهر قوله والبناء يتملكه الناظر الخ انه يتملكه لحظة الوقت فمر على صاحبه وهذا
 لو الارض تنقص بالقلع والاشطرضاء كما في عامة الشروح منها البحر والمخ فيعول عليها لانها
 الموضوع لتقل المذهب بخلاف نقول الفتاوى وفي فتاوى مؤيد زاده من الوقف
 مغزيا للفتاوى حانوت وقف بنى فيه ساكنه بل لا اذن متولى ان لم يضر رفعه رفعه
 وان ضره المصعب ماله فليترعب الا ان يتخلص ماله من تحت البناء ثم ياخذ ولا يكون
 بناءه مانعا من محبة الاجارة لغيره اذ لا بد له على ذلك البناء حيث لا يملك رفعه
 ولو اصابه الحوا ان يجعلوا ذلك للوقف بمن لا يجاوز اقل القيمين من زعاع ومينيا ^{فه}
 مع ولو الحق الاجر دين رفع الامر الى القاضي ليفسخ العقد وليس للاجر ان يفسخ بنفسه
 وعليه الفتوى ويجوز بمثل الاجر او باكثر او باقل بما يتغابن فيه الناس لا بما لا يتغابن
 به فتكون فاسدة فيوج اجارة صحيحة اما من الاول ومن غيره باجر المثل او بزيادة
 بقدر ما يرضى به المستاجر انتهى في فتاوى الحائرية بينة الاثبات مقدمة وهي التي
 شهدت اولابان الاجرة اجرة المثل وقد انصل بها القضاء فلا يتفرض قال وبه آجاب
 بقية المذهب فليحفظ باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها الى في الاجارة نفع

إدارة حائز اي دكاره ودار بلا بيان ما يعمل فيها السرفه للتعارف وبلا بيان من
 يسكنها فله ان يسكنها غيره باجارة وغيرها كما سيجي ولكه ان يعمل فيها اي الحائز
 والدار كل ما اراد فينبذ ويربط ورايه ويكسر حطبه ويسنخي يحداره وبنجد بالولة
 ان لم يفسد ويلحق برحى اليد وان ضربه يفتى قتيبة غير انه لا يسكن البناء للفاعل
 والمفعول حداد او قسار او لهما ما من غير رضى المالك واشترطه ذلك في عقد
 الاجارة لانه يوهن البناء فيستوقف على الرضى ولو اختلفا في الاشتراط فالقول للموجر
 كما لو انكر اهل العقد وان اقام البينة فالبينة بنبة المستاجر لانها الزيادة خلا^{مة}
 وفيها استاجر للفصار فله الحدادة ان اخذ ضررها ولو فعل باليس له انه الاجر
 وان انهدم به البناء ضمنه ولا اجر لانها لا يجتمعان وله السكنى بنفسه واستكراه غيره
 باجارة وغيرها وكذا كل ما لا يشتبه بالمستعمل يظل التقيد لانه غير مفيد بخلاف ما
 يختلف به كما سيجي ولواجر ما كثر تصدق بالفضل الا في مسئلتين اذا اجرهما بخلاف
 الجنس او اصلح فيها شيئا ولواجرها من المؤجر لا تفع وتنتسخ الاجارة في الاصح بحر معزبا
 للمجهره وسيجي تفصيل خلافة قتيبة وتفع اجارة ارض له لزراعة مع بيان ما يزرع فيها
 او قال على ان ازرع فيها ما اشاء كمثل تفع المنازعة والافنى فاسدة للجمالة وتغلب
 صحبة بزرعها ويحب المسمى والمستاجر الشرر والطريق ويزرع زرعين ربعا وخرقها
 ولولم يمكن الزراعة للحال لاحتمالها بسقى او ترى ان امكنه الزراعة في مدة العقد
 جاز والا لتمامه في القنية اجرها وفي متغولة بزرع غيره ان كان بحق لا تجوز
 الاجارة لكن لو حصده وسلمها انقلبت جائزة ما لم يستعمله في الزرع فتجوز وبور بالحصا
 والتسليم به يفتى بزافية الا ان يوجرها مضافة الى المستقبل فتجوز مطلقا وان كان
 ائذ يغير حتى يموت فان التسليم يجبره على قلعه ادرك الاول اذ لم يقرى الهداية

وفي الوهبانية نفع اجارة الدار الشغل له يعني وبؤمر بالتفريغ وابتداء المدة من حين تسليمها وذل الاشياء استاجر مشغولا ودارغا صح في القطار فقط وسيجي في المتفرقات فتقبح اجارة ارض للبناء والغرس وسائر الانفعالات كطبخ آجر وخرف ومقيل ومرجا حتى تلزم الاجرة بالنسليم يمكن زرعها ام لا بحر فان مضت المدة فللعيا وسلبها فاخرة لعدم نهايتها الا ان يعزم له الموجد قيمة اى البناء والغرس مقلوعا بان تقوم الارض بهما وبدونها فيضمن ما بينهما اختيارا وبتملكه بالنسب عطف على يعزم لان فيه نظرهما فالبحر وهذا الاستثناء من لزوم الفلح على المستاجر فاذا انه لا يلزمه الفلح لو رضى الموجد بدفع القيمة لكن ان كانت تنقص بتملكها جبراً على المستاجر ولا تبرئها او يرضى الموجد عطف على يعزم بتركه اى البناء والغرس فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا وهذا الترك ان باجر فاجارة والافاعارة فلهما ان يوجراهما ^{لثا} فثا ويتقسما الاجر على قيمة الارض بلا بناء وعلى قيمة البناء بلا ارض فيأخذ كل حصته مجتئيا وفي وقف القنية بنى في الدار المسئلة بلا اذن القيمة ونزع البناء يعزم بالوقف يجبر القيم على دفع قيمته للبائذ الخ ولو استأجر ارض وقف وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فللمستاجر استبقاؤها باجر المثل اذ لم يكن ذلك فقرر بالوقف كذا في القنية قال في البحر وبهذا اعلم مسألة الارض المحتكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاف والرطوبة لعدم نهايتها كما لا شجر فتقلع بعد مضي المدة ثم المراد بالرطوبة ما يبقى اصله في الارض ابدا وانما يقطف ورقه ويبلغ اوداه واما اذ كان له نهاية معلومة كما في الفجل والجزرو والبادنجان فينبغي ان يكون كالزراع يترك باجر المثل المنهائية كذا حرره المصنف في حواشي الكنز وقواه بما في معاملة الخانية فلنحفظ قلت لوله نهاية معلومة ولكنها بعيدة طويلة كالنصب فنكول

كالشجر كما في فتاوى ابن الجملى فليحفظ وانزوع بترك باجر المثل الادراكه رعاية للجانبين
 وان له نهاية بخلاف موت احدهما قبل ادراكه فانه بترك بالمسمى على حاله الى الحصاد
 وان انقضت الاجارة لان ابتله على مكان او ما ماتت المدة باقية اما بعد فلتناجر
 المثل ولحق بالسناجر المستعير فيترك الادراكه باجر المثل واما الغاصب فيؤمر بالقطع
 مطلقا لظلمه ثم المراد بقولهم يترك الزرع باجر اى بقضاء او بعقد حتى لا يجب الاجر
 الا باحدهما كما في الغنية فليحفظ بحرف وضع اجارة الدابة للركوب والحمل والثوب للسير
 لا تضع اجارة الدابة ليجنبها اى لاجل ان يجعلها غنيسة بين يديه ولا ركبا ولا يفتح اجارتهما
 ايضا لاجل ان يربطها على باب داره ليراهما الناس فيقولوا له فريس اولا لاجل ان يزين
 بهما او حانوقه بالثوب لما قدمنا ان هذه منفعة غير مقصودة من العين واذا فسدت
 فلا جبر وكذا لو استاجر ميتا لم يعمل فيه او طبيا يشمه او كلبا ولو شعر اليقره او مصحفا
 شرح وهبانية وان لم يقيد بها براكب ولا بلسن البس وراكب من شئ وتعين اول راكب
 ولا بلسن ولو لم يبين عن يركبها فسدت للجحالة وتنقلب صحيحة بركوبها وان قيد براكب
 او لا بلسن فخالف ضمن اذا عطيت ولا اجر عليه وان سلم بخلاف حانوت فهدفيه حله
 مثلا حيث يجب الاجر اذا سلم لانه لما سلم تبين انه لم يخاف وانه مما لا يوهن الدار كما في
 الغاية لانه مع الضمان منعه ومثله في الحكم كل ما يختلف بالمستعمل كالفسطاط وفيما
 لا يختلف به بطل تفهيد به كما لو شرط سكنى واحد له ان يسكن غيره لما مر ان
 التفهيد غير مفيد وان سمي نوعا وقد راكركم بر له حمل مثله واخف لا ضرر كالمسلم
 والاصل ان من استحق منفعة مقدرة بالعقد فاستوفها او مثلها او دونها جاز
 ولو اكثر لم يجز ومنه تحيل وزن البرقطين لا شعيرا في الاصح ولو اردت من يستفسك
 نفسه وعطيت الدابة بضمن النصف ولا اعتبار للشغل لان الادبى غير موزون وهذا

ان كانت الدابة تطيق حمل الاثنين والا فكل بكل حال كما لو حمل الراكب على عاتقه
فانه يضمن الكل وان كان نظير حملها لكونه في مكان واحد وان كان الريدف صغيرا
لا يتمسك يضمن مقداره ثقله كحمله شيئا اخر ولو من ملك صاحبها كولد الناقة لعدم
الاذن وليس المراد ان الرجل يوزن بل ان يسأل فهل الخيرة كم يزيد ولو ركب على موضع
الحمل ضمن الكل لما روى وكذا لو لبس ثيابا كثيرة ولو ما يلبسه الناس ضمن بقدر
ما زاد يجتبي واذا هلك بعد بلوغ المقصد وجب جميع الاجر لركوبه بنفسه مع
التصميم اي لنصف القيمة لركوب غيره ثم ان ضمن الراكب لا يرجع وان ضمن الريدف
رجع لو مستاجر من المستاجر والا لا يرد بكونها عطبت لانها وسلمت لزم المسمى فقط
بكونه اذ وقع لانه القعد في السرج صار غاصبا فلا اجر عليه محرم الغاية لكن في السراج
عن المشكل ما يخالفه فليما مل عند الفتوى كيف وفي الاشياء وغيرها ان الاجر والضمان
لا يجتمعان واذا استاجر ليجل عليها مقدار الحمل عليها اكثر منه فعطبت ضمن ما زاد
الثقل وهذا اذا حملها المستاجر فان حملها صاحبها بيده وحده فلا ضمان على المستاجر
لانه هو الملبا شرعية وان حملا الحمل معا ووضعا عليها وجب النصف على المستاجر
بفعله وهدر فعل ربهما ولو كان البر مثلا في جولتين فحمل كل واحد منهما جولا
اي وعاء كعدك مثلا وحده ووضعا عليها معا او منعاقبا لا ضمان على المستاجر
ويجعل حمل المستاجر مكان مستحقا بالعقد غاية ومفاده انه لا ضمان على المستاجر
سواء تقدم او تاخر وهو الوجه ومن ثمة عولنا عليه على خلاف ما في الخلاصة كذا
في شرح المصنف قلت وما في الخلاصة هو ما لو جد في بعض نسخ المتن من قوله
وكذا لا ضمان لو حمل المستاجر والاثم رب الدابة وان حمل ربهما والاثم المستاجر ضمن
نصف القيمة انتهى فتنبه وهذا اي ما مر من الحكم اذا كانت الدابة المستجرة تطيق

مثله اما اذا كانت لتقليق فجميع القيمة لازم على المستاجر زيلعى ويجب عليه كل الاجر
 الاجر للحمل والغمان للزيادة غايه وافاد بالزيادة انها من جنس المسمى فلو من غير
 ضمن الكل كما لو حمل المسمى وحده ثم حل عليها الزيادة وحدها بمرفا ولم يتعرضوا
 للاجر اذا سلمت لظهور وجوب المسمى فقط وان حملت المستاجر لان منافع الغصب
 لا تضمن عندنا ومنه علم حكم المطاوى في طريق مكة وضمن بضربها وكبحها بالجماعها
 لتقييد الاذن بالسلامة حتى لو هلك الصغير بضرب الاب او الوصى للتاديب ضمن
 لونه بزرع وتعريك وقال لا يضمنان بالمتعارف وفي الغايه التمه الامع رجوع
 الامام لقولهما لا يضمن بسوقها اتفاقا وظاهرها الهداية ان المستاجر الضرب للاذن
 العرفه واما ضربه دابة لنفسه فقال في القبة عن ابي حنيفة لا يضربها اصلا ونجاسه
 فيما زاد على التاديب وضمن بزرع السرج ووضع الايكات سواء اركت بمثله او لا ولا يبرج
 بما لا يبرج هذا الحمار بمثله جميع قيمته ولو بمثله او اسرجا مكان الايكات لا يضمن
 الا اذا زاد وزنه فيضمن بحسابه ابن كمال كما يضمن لو استاجرها لغير الحمار فالحمار
 بلجام لا يلجم بمثله وكذا الوابله لان الحمار لا يختلف باللجام وغيره غايه او سلك طريقا
 غير ما عينه المالك ونفا وتابدا او وعرا او خوفا بحيث لا يسلكه الناس ابن كمال
 او حمله في البحر اذا قيد في البر مطلقا سلكه الناس ولا يخطر البحر فلو لم يقيد بالبر
 لا ضمان وان بلغ المنزل فله الاجر لمحصل المقصود وضمن بزرع رطبة وقدا مر بالبر
 ما نقص من الارض لان الرطبة اضر من البر ولا اجر لانه غاصب لا فيما استثنى كما ينبغي
 قيد بزرع الاضرائيه بالافل من لا يضمن ويجب الاجر وضمن بخيالة قباء واصر بقبض
 قيمة ثوبه وله اى لمصاحب الثوب باخذ القباء ودفع اجر مثله لاجار المسمى كما هو علم
 الاجارة الفاسدة وكذا اذا خالطه سر وايل وقدا مر بالقباء فان الحكم كذلك في الاصح

فقيل ان رد بالذباة اثناء رميها بصيغه اصف وقد امر باحرفية ثوب ايض وان شالوا ذلك
 اخذه وان لا يمازاد الصبيغ فيه ولا اجر له ولو صبح رد يا ان لم يكن الصبيغ فاحشا لا يضمن
 الصباغ وان كان فاحشا عند اهل فيه يضمن قيمة ثوب ايض خلاصة خروج حال
 الخياط اقطع ثوبه وعرضه وكذا في ما نص ان قد راه يخ ونحوه عضوان اكثر
 ضمه قال ان كان فيصا فاقطعه بدرهم وخطه فقطعه ثم قال لا يكفيك ضمه ولو
 قال لا يكفيني فيصا فقال نعم فقال اقطعه فقطعه ثم قال لا يكفيك لا يضمن نزل الحال
 في مفازة ولم يرتفع حتى فسد البسرقة او مريض من لوانسرقه والمطرز بالاحلامه
 وفي الاشياء استعان برجل في السوق لبيع مناعه فطلب منه اجر فالعبارة لعادتهم
 كذا لو ادخل رجلا في خانقاه بعهده وفي الدردع غلامه او ابنه ليحاكمت مدة كذا
 يعلمه النسيج وشرط عليه كل شهر كذا جاز ولو لم يشترط فيبعد التعليم طلب كل من العلم
 والموا احرمان الاخر اعتبر عرف البلدة في ذلك العمل وفيها استاجر دابة الموضع
 فجاء وزها الا انهم عاد الى الاول فغطت ضمن مطلقا في الاصح كما في العارية وهو قولها
 واليه رجح الاما في جمع الفوائد في حقوق المتأري فربح واعاد المحل للمحل الاول
 لا اجر له وينبغي ان يجبر على الاعادة وفيه دفع ابر يسما الاصباغ ليصبه به بكذا ثم قال
 لا تضغه ورده على فلم يرد ثم هلك فلا ضمان وفيه سئل ظير الدائم عن استاجر
 رجلا ليعمله في النبعة فلما خرج نزل المطر فامنع بسببه عمله الاجر قال استاجر
 دابة ليجعلها كذا فمضت فحملهاد وفيه ما للمستكرى الرجوع بحصة قال لا لأنه رفق ذلك
 استاجر رجلا فمضه الجيران عن الطحين لتوهيب الناء وحكم القاضي بمتعه هل يسهل
 حصة من المنع قال لا ما لم يمنع حسا من الحسن استاجرهما سنة فغرقت مدة هل يجب
 كل الاجر قال انما يجب بقدر ما كان منفععا وفي الوهبانية قال لا يسهل في وقت العماره

لو انهدم بعض الدار فالهدم بجزر. وخالف في قدر العمارة امر يقدم فيها قوله لا انهدم
قلت ومفاده رجوع المستاجر بما ثبت على المؤجر بمجرد الأمر إلا في نور وبالوعة فلا بد من
شرط الرجوع عليه ولو خربت الدار سقط كل الأجر ولا تنفسخ به ما لم يفسخها المستاجر
بمحنة المؤجر هو الأصح وأذلت لاختياره وفي سكنى العرصة لا يجب الأجر قاله ابن
المشحنة قلت وفي نفسه نظرا ولعله اراد المسمى اماجرة المثل مصحة العرصة فلا مانع
من لزومها قائل وسيجي في فسحها ما يفيد. فنسب استأجر حراما وشرط حط اجرة
شهرين للعطلة فان شرط قدر العطلة مع بزيادة اجرة السنين والسبعين فزنا لنا
يجب ان يكون على رب الدين خزانة الفنا وهي انقضت مدة الاجارة ورب الدار غايب
فسكن المستاجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراهة هذه السنة لانه لم يسكنها على وجه
الاجارة وكذلك لو انقضت المدة والمستاجر غايب والدار في يد امرائه لان المرأة لم تسكنها
باجرة آجر داره كل منهن بكذا فكل الفسخ عند تمام الشهر فلو غاب المستاجر قبل تمام الشهر
وترك زوجته ومناعه فيها لم يكن للأجر الفسخ مع المرأة لانهما ليست بمخضم والحيلة
اجارنها لآخر قبل تمام الشهر فاذا تم تنفسخ الاولى فتتخذ الثانية فتخرج منها
المرأة وتسلم للثانية خاتمة باب الاجارة الفاسدة الفاسد من العقود ما كان
مشروعا باصله دون وصفه والباطل ما ليس مشروعا اصلا لا باصله ولا بوصفه
وحكم الاول وهو الفاسد وجوب اجرام المثل بالاستعمال لو المسمى معلوما ابن كمال بخلاف
الثالث وهو الباطل فانه لا اجرة فيه بالاستعمال خفايق ولا تملك المنافع في الاحاق الفاسدة
بالتبعض بخلاف البيع الفاسد فان المبيع بملك بالتبعض بخلاف فاسد الاجارة حتى لو
قبضها المستاجر ليس له ان يؤجرها ولو آجرها وجب اجر المثل ولا يكون غامبا والاول
نقض الثانية بجزء من التخلصة وفي الاشياء المستأجرة فاسد الوأجر صحيحا جاز وسيجي

تفسد الاجارة بالشروط المخالفة لمقتضى العقد فكل ما افسد البيع هما مرفعهما كجالة
ما جورا واجرة او مدة او عمل وكشرط طعام عبد وعلف دابة ومروءة دار ومغارما
وعشر وخراج ومؤنة رد اشباهه وتفسد ايضا بالشروع بان يؤخر نصيبا من داره او
نصيبه من دار مشتركة من غير شريكه او من احد شركيه فانفع الرسائل وعماديه في
الفصل الثلاثين واحترز بالاسلم عن الطاريق فلا يفسد على الظاهر بان اجر التكل ثم
فصح في البعض او اجر الواحد اثنين فات احدهما او بالعكس وهو الجحلة في ادارة
المبتاع كما لو توفى بجواز الا اذا اجر كل نصيبه او بعضه من شريكه فيجوز جوده بكل حال
وعليه الفتوى زيلعي وبجر معزيا المعنى تكن رد العلامة قاسم في نصيبه بانما في
المعنى شاذ محمول القائل فلا يعول عليه قلت وفي البدائع لو اجر شاعا يحمل القسمة
نقسمة وسلم جاز لزال المانع ولو ابطلها المحاكم ثم قسم وسلم لم يحز ويفتى بجواز ولو البناء
لجبل والعروة لاخر فصولين من الفصل الحادي والعشرين يعني الوسط منه وتفسد بجالة
المسمى كله او بعضه كسمية ثوب او دابة او مائة درهم على ان يرما المستاجر لعودة المروءة من
الاجرة فيصير الاجر محمولا وتفسد بعدم التسمية اصلا او تسعيتها ثم اخذت يرا فان فسد منه
بالاخير بن بجالة المسمى وعدم التسمية وجب اجر المثل يعني الوسط منه لا بالتكليف بل بالتفاء
المنفعة حقيقة كما مر بالغاما بلغ لعدم ما يرجع اليه ولا ينقص عن المسمى ولا تفقد بهما بل بال
او الشروع مع العلم بالمسمى لم يزد اجر المثل على المسمى لرضاءهما به ويقع عنه لفساد التسمية
واستثنى الزيلعي ما لو استاجر على ان لا يسكنها فسدت ويجب ان سكنها اجر المثل بالغاما يبلغ ^{البيع} وجوده
على ما اذا جمل المسمى لكن ارجعه فاضى خان في شرح الجامع المجالة المسمى فاغرم وعلى كل فلا ^{شئنا}
تذبه قلت وينبغي استثناء الوفاء لان الواجب فيه اجر المثل بالغاما يبلغ فنام لان
اجر داره تفريق على جالة المسمى بعبد محمول فسكن مدة ولم ينفذه فعليه للدار اجر المثل بالغاما ^{بلغ}

وتفسخ في الباء من المدة أجراً نوتا كل شهر بكذا صح في واحد فقط وفسد في الباء في الجباله
والأصل أنه متى دخل كل فيما لا يعرف منها نعين أدناه وإذا تم الشهر فكل فسخها بشرط حضور
الأخر لا انتهاء العقد الصحيح وفي كل شهر سكن في أوله هو اللبلة الأولى ويومها عرفاً وبه يفتى
صح العقد فيه أيضاً وليس للموخر إخراجها حتى ينقضي الأبعد كما لو جعل إجرة شهرين فأكثر
لكونه كالسعى زيلعي الآن يسمى الكل أي جملة شهر معلومة فيصح لزوال المانع وإذا أجروها
سنة بكذا صح وإن لم يسمى أجر كل شهر وتقسيم سوية وأول المدة ماسمى إن سمي والأوقات
العقد هو أولها فإن كان العقد حين يهل فيصح أي يميز الهلال والمراد اليوم من
الأول من الشهر شمئى اعتبر الأهلة والأفلا بآبام كل شهر ثلاثون يوماً وثلاثاً يوم الأول
باليام والباء في بالأهلة استأجر عبداً بأجر معلوم ويطعمه لم يجز لجألة بعض الأجر
كما مر وجاز إجارة الحمام لأنه عليه الصلاة والسلام دخل حمام الحنفية وللعرف وقال
عليه الصلاة والسلام ما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن قلت والمعرف وقفه
على ابن مسعود كما ذكره ابن حجر عازبناؤه للرجال والنساء هو الصحيح للحاجة بل طعنين
أكثر لكثرة أسباب اغتسالهن وكراهة عثمان محمول على ما فيه كشف عورة زيلعي وفي
أحكامات الأشياء وبكره لها دخول الحمام في قول وقيل للمريضة أو نفسها والمعتقة
لأكرهة مطلقاً قلت وفي زماننا لا شك في الكراهة لمحقق كشف العورة وقد مر في الثقة
والحمام لأنه عليه الصلاة والسلام احتجم وأعطى أجرته وحديث النهي عن كسبه
منسوخ والطبري كسر فمزمز الموضوعة بأجر معين لتعامل الناس بخلاف بقية الحيوان
لعدم التعارف وكذا يطعمها وكسوتها ولها الوسط وهذا عند الإمام لجريان العادة
بالنوسعة على الطبري شققة على الولد وللزوج أن يطأها خلافاً لما لا يبيت المتاجر
لأنه ملكه فلا بد دخله الأبازنه والزوج له في كساح ظاهراً أي معلوم بغير الإقرار فسخها مطلقاً

سنانه اجارهما اولا الامح ولو غير ظاهريان علم باقرارهما لا يفسخها لان قولهما
 لا يقبل في حق المستاجر والمستاجر فسخها لجلها وعرضها وفجورها فورا ايثنا ونخوذلك
 من الاعذار لا بكفرها لان لا يضر بالصبي ولومات الصبي والظلم انقضت الاجارة ولو
 مات ابوه لا وعليها غسل الصبي يثابها اصلاح طعامه ودهنه بفتح الدال اعطيه
 بالدهن للعرف وهو معتبر فيما لانض فيه لا يلزمها ثمن شئ من ذلك وما ذكره محمد
 من ان الدهن والريحان عليها فعادة اهل الكوفة وهو اى ثمنه واجرة عملها على اية
 ان لم يكن له للمغرم مال ولا نفق ماله لانها كالنفقة فاذا ارضعته بلبس شاة او غذته بطعام ومقتضى
 الاجر لها لان الصحيح ان المعقود عليه هو الارضاع والتربية لا اللبن والتغذية عناية بجلاد والود
 المخاد منها حتى ارضعته واستاجرت من ارضعه حتى تسحق الاجرة الا اذا شرط ارضاعها على الامح شربلا
 عن الذخيرة ولو اجرت نفسها لذلك لقوم اخرين ولم يعلم الاولون فارضعها وفرت اتمت ولها
 الاجر كاملا على الفريقين لشبهها بالاجير لما من والشرك ونماه في العاية لانفق الاجارة لصبي القيس
 وهو نزوه على الاثاث والاجل العام مثل الغنا والنوع والملاهي ولو اخذ بلا شرط يباح لا لاجل العائ
 كل اذان والحج والامامة وتعليم القرآن والفقه ولبقى اليوم بعينها لتعليم القرآن والفقه
 والامامة والاذان ويجبر المستاجر على دفع ما قبل فيجب المسمى بعقد واجر المثل اذا
 لم يذكروا مائة مخرج وهبانية من الفكرة ويجس به به يفتى ويجبر على دفع الحلوة
 الموصومة هي ما يهدي للمعلم على رؤس بعض سور القرآن سميت بها لان العادة
 اهداء الحلواني ولو دفع غزلا اخر ليسجحه له بنصفه اى بنصف الغزل واستاجر
 بغزلا ليجل طعامه ببعضه او ثور ينطحن به ببعض دقيقه فسدت في الكل لانه
 استاجر بجزء من عمله والاصل في ذلك نهيه عليه الصلاة والسلام عن قفيز الطحان
 قدمناه في بيع الرضاء والحيلة ان يفرض له الاجر الا او يسمي قفيزا بلا تعيينه ثم يعطيه

فغير آمنه فيجوز ولو استأجره ليحمل له نصف هذا الطعام بنفسه الآخر لا أجر له أصلاً
 لصيرورته شريكاً وما استشكله الزيلعي أجاب عنه المصنف والمصنفان دالة النص
 لا عموم لها فلا يخص منها شيئاً بالعرف كما زعمه مشايخ بلخ أو استأجر خباً ليحمله
 كذا كفتير دقيق البرم بدرهم فسد عند الإمام لمجعه بين العمل والوقت ولا يرجع
 لأحدهما فينفى للنزاع حتى لو قال في اليوم أو على أن تفرغ منه اليوم جازت إجماعاً
 أو أرضاً بشرط أن يئتيها أي يحرثها مرتين أو يكرى أبقارها العظام أو يرقها
 بقاء أثر هذه الأفعال لرب الأرض فلو لم يبق لم تفسد أو بشرط أن يزرعها بزرعة
 أرض أخرى لما يجيئ أن الجنس بآفراد مجرم لنفسه وقوله فسد جواب الشرط
 وهو قوله ولو دنع الخ وصحت لو استأجرها على أن يكرها ويزرعها أو يسقيها ويزرعها
 لأنه شرط يقتضيه العقد ولو استأجره لحمل طعام مشترك بينهما فلا أجر له لأنه لأجل
 شيئاً لشريكه أو توقع بعضه لنفسه فلا يستحق الأجر كما هو استأجر الرهن من الرهنين
 فإنه لا أجر له لنفعه بملكه وفي جواهر الفتاوى لو استأجرها ما دخل المجرم مع
 بعض اصداقائه الحمام لا أجر عليه لأنه يستتر بعض المعقود عليه وهو منفعة الحمام
 في المدة ولا يسقط شيء من الأجرة لأنه ليس بمعلوم استأجر أرضاً ولم يذكر ثرائه يزرعها
 وأما شئ يزرعها فسدت إلا أن يعلم بخلاف الدار لو قوعه على السكنى كما مر وإذا
 شئت يزرعها فنفي الأجل عاد صحيحاً فله المسمى استغساناً وكذا اليوم بعض الأجل
 لا ارتفاع الجمالة بالزراعة قبل تمام العقد قلت فلو حدثت قوله فنفي الأجل كفاً في
 في شرح الجامع لكان أولاً أن استأجر حاراً البغداد ولم يسم حمله فحمله
 المعتاد فملك الحمار لم يضمن لفساد الأجرة فالعين أمانة كما في الصحيحين
 فان بلغ فله المسمى لما مر في الزراعة فان تنازعا قبل الزرع فمسئله الزراعة أو الحمل

في مسئلتنا فسخت الاجارة دفعا للفساد لقيامه بعد استاجر دابة ثم مجد الاجارة في
 بعض الطريق وجب عليه اجر ما ركب قبل الانكار ولا يجب لما بعده عند ابي يوسف
 لانه بالمجود صار غاصبا والاجر والغصان لا يجتمعان وعند محمد يجب المسمى درركانه
 لا قول للمام وفي الاشياء قصر الثوب بالمجود فان قبله فله الاجر والا لا وكل الصباغ
 والنساج اجارة المنفعة بالمنفعة تجوز اذا اختلفا جنسا كما سيجار سكنى دار
 بزرعة ارض واذا اتحد الايجوز كاجارة السكنى ^{لكن} واللبس باللبس والركوب بالركوب
 ونحو ذلك لما تقرر ان الجنس باقاده يحرم النساء فيجب اجر المثل باستيفاء النفع كامر
 لفساد العقد استاجره ليصيده او يخطبه فان وقت لذلك وقتا جاز ذلك والا لا
 يفلوم بوفت وعين الحطب فسد الا اذا عين الحطب وهو اى الحطب ملكه فيجوز مجتبه
 فيه بغنى صبرية فروع استاجر امرأته لتخزله خبز اللامل لم يحز والبيع جاز صفيه
 اجرت دارها لزوجها فسكنها فلا اجر خانية واشباه ذلك لكن في حاشيتها تنوزر
 البصائر عن المضمرات مغزيا للكبرى قال قاضي خان هذا الفتوى على الصحة لتبعيتها
 له في السكنى فليحفظ وجاز اجارة الماشطة لتزين العروس ان ذكر العمل والمدة
 بزازية وجاز اجارة القناة والنهر مع الماء به يغنى لعموم البلوى مضمرات باب ضمان
 الاجير الاجير على ضربين مشترك وخاص فالاول من يعمل لا لواحد كالخياط ونحوه او
 يعمل له عملا غير موقت كان استاجره للخياطة في بيته غير مقيده بمدة كان اجيرا
 مشتركا ^{ولا} لم يعمل لغيره او موقتا بلا تخضع كان استاجره لرعى غنمه شهر ابد لم
 كان مشتركا الا ان يقول ولا ترعى غنم غبرى وسينفع في جواهر الفتاوى استاجر حطاف
 ليسع نوبلهم اجر الحابل نفسه من اخر الشجر صح كلا العقدان لان المعقود عليه
 العمل لا المنفعة ولا يستحق المشترك الاجر حتى يعمل كما لقصار ونحوه كقتال وحال وملاح

ودلال وله خبار الروية في كل عمل يختلف باختلاف المحل مجبى ولا يضمن ادميا مطلقا
 ولا متاعا هلك بلا عمله وقبل يصالح على نصف قيمته ويجبر عليه واجره بحسابه ان
 ضمنه في مكان كسره والحجام ونحوه ان جاوز المعتاد ضمن الزيادة ما لم يهلك فيضمن
 نصف دية النفس ففي قطع الختان الحشفة الدية ان برى ونصفها ان مات لموته
 بفعلين ماذون فيه وغير ماذون وما هلك في يده وان شرط عليه الضمان لا بشرط
 الضمان في الامانة باطل كالمودع وبه يفتى كما في عامة المعتمرات وبه جزم اصحاب المذنبين
 كان هو المذهب خلافا لما في الاشباه وانفى المتأخرون بالصالح على نصف القيمة وقيل
 ان الاجير مصلحا لا يضمن وان بخلافه يضمن وان مستور الحال يوم بالصالح عمادية
 قلت وهل يجبر عليه حرره في تنوير البصائر كمن تمت مدته في وسط البحر والبرية تبقى
 الاجارة بالجبر ويضمن ما هلك بعمله كالتخريق الثوب من دقة وزلق الحال وغرق السفينة
 من مدة جاوز المعتاد اذ لا بخلاف الحجام ونحوه كما ياتي عمادية والفرق في الدرر وغيره على خلاف
 ما يجنبه صدر الشريعة فتأمل لكن قوى الفسادة قول صدر الشريعة فتنبه وفي المتنبة هذا
 اذ الم يمكن رب المتاع او وكيله في السفينة فان كان لا يضمن اذ الم يتجاوز المعتاد لان
 محل العمل غير مسلم اليه وفيها حل رب المتاع متاعه على الدابة وركبها فاساقها الجاني
 فعزت وفسد المتاع لا يضمن اجماعا قلت وقد مناعن الاشباه مغزيا للزيلعي الودية
 باجر مضمونة فيلحفظ ولا يضمن به بنى ادم مطلقا ممن عرق في السفينة او سقط من
 الدابة وان كان بسوقه او قوره لان ادمي لا يضمن بل بالجناية ولا جناية
 لاذنه فيه وان اكسروا في الطريق ان شاء المالك ضمن الحال قيمته في مكان حمله
 ولا اجرا وفي موضع الكسر واجره بحسابه وهذا لو انكسر بمتبعه والا بان رحه الناس
 فانكسر فلا ضمان خلافا لما في الاضمان على حجام وبنزغ ابي بيطار وفساد لم يجازر

الموضع المعتاد فان جاوز المعتاد ضمن الزيادة كلها اذا لم يهلك المبنى عليه وان هلك
 ضمن بنصف دية النفس لتلفها بما ذون فيه وغير ما ذون منه فتنصف ثم فرع عليه
 بقوله فلو قطع الختان الحشفة وبرى المقطوع تجب عليه دية كاملة لان لما برى كان
 عليه ضمان الحشفة وهي عضو كامل كاللسان وان مات قالوا يجب عليه نصفها لحوّل
 تلف النفس بفعلين احدهما ما ذون فيه وهو قطع الجلد والاخر غير ما ذون فيه وهو
 قطع الحشفة فيضمن النصف ولو شرط على الحجام ونحو العمل على وجه لا يسرى لا يبيع لانه
 ليس في وسعه الا اذا فعل غير المعتاد فيضمن عمادية وفيها سئل صاحب المحيط عن فساد
 قال له غلام قصده ففسده ففسد معتاد اثمات بسببه قال تجب دية الحر وثيمة
 العبد على عاقلة الفساد لانه خطأ وسئل من فسد نائما وتركه حتى مات من البسالة
 قال يجب القصاص والثالث هو الاجير الخاص ويسمى اجير وخذ وهو من يعمل للواحد
 علامو فتا بالتحميم ويسمى الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن
 استوجر شهر للخدمة او شهر الرعي الغنم المسمى باجر سمي بخلاف مالواجر المدة
 بان استاجر للرعي شهر احيث يكون مشتركا الا اذا شرط ان لا يخدم غيره ولا يرعى غيره
 فيكون خاصا وتحقيقة في الدرر وليس للخاص ان يعمل لغيره ولو عمل فقصر من
 اجرتة بقدر ما عمل فتاوى النوازل وان هلك في المدة نصف الغنم او اكثر ضمن
 فله الاجرة كاملة مادام يرعى منها شيئا لما مر ان المعفود عليه تسليم نفسه جوهرا
 وظاهر التعليق بقاء الاجرة لو هلك كلها وبه مرجح في العمادية ولا يضمن ما هلك
 في يده او بعده كتحريق الثوب من دقه الا اذا تعد الفساد فيضمن كالمودع ثم فرع على
 هذا الاصل بقوله فلا ضمان على ظفر في صبي ضاع في يدها او سرق ما عليه من الحلى
 لكونها اجير وخذ وكذا الاضمان على عايد من السوق وحافظ الخان ومع ترديد الاجر

بالقربيد في العمل كان خطته فارسيا فبدرهم او روميا فبدرهمين وزمانه في
 الاول كذا بخط المصنف لمحقوا ولم يشرح وسيتضح قال شيخنا الرملي ومعناه يجوز
 في اليوم الاول واول الثاني كان خطه اليوم فبدرهم او غذا فبنصفه ومكانه كان
 سكنت هذه فبدرهم وهذه فبدرهمين والعاسل كان سكنت عطارا فبدرهم
 او حدادا فبدرهمين والمسافة كان ذهبت الكوفة فبدرهم او البصرة فبدرهمين
 والحل كان حلت شعيرا فبدرهم او برا فبدرهمين وكذا الوجهه بين ثلاثة اشياء
 ولو بين اربعة لم يجر كما في السبع ويجب اجرا ما وجد الا في تخيير الزمان فيجب بخياطته
 في الاول ما سمي وفي الغد اجر المثل لا يزداد على درهم ولو خاطه بعد غدا لا يزداد على نصف
 درهم وفيه خلافا بيني الستاجر تنورا او دكانا عبارة الدرر او كائنا في الدار
 المستجرة واحترق بعض بيوت الجيران او الدار لضمان عليه مطلقا سواء بنى باذن
 رب الدار والا لان يجاوز ما يصنعه الناس في وضعه وابقاد نارا لا يوقد مثلها في الشوق
 والمكانون استاجر حمارا فضل عن الطريق ان علم انه لا يجده بعد الطلب لا يضمن
 كذا في هند من فليبعة شاة تخاف على البها في الهلاك ان تبعا لانه انما ترك الحفظ
 بعذر فلا يضمن كدفع الوديعة حالة العزق وقال ان كان الراعي مشتركا ضمن
 والا لو خلط الغنم ان امكنه التمييز لا يضمن والقول له في تعيين الدواب بانها لفلان
 وان لم يكنه ضمن فيتمها يوم الخلط والقول له في قدر القيمة عادية وليس للراعي ان
 يترى على شيء منها بلا اذن ربها فان فعل فعطبت ضمن وان تزى بلا فعله فلا
 ضمان جررة ولا يسا فر بعد استاجره للخدمة لمشتقة الا بشرط لان الشرط املك
 عليك ام لك وكذا لو عرف بالسف لان المعروف كالشرط بخلاف العبد الموصى
 بخدمته فان له ان يسافر به مطلقا لان مؤنته عليه ونوسا في المستجرة جربة فملك

ضمن قيمته لانه غاصب ولا اجر عليه وان سلم لان الاجر والغمان لا يجتمعان عند
 الشافعي له اجر المثل ولا يسترد مستاجر من عبدا وصبي محجورا جراد فعه اليه لاجل عمله
 لعودها بعد الفراغ صحيحة استفسانا ولا يضمن غاصب عبد ما اهل الغاصب من اجره
 الذي اجر العبد نفسه به لعدم تقومه عندنا خيفة كالا يضمن انفاقا لواجره
 الغاصب لان الاجر له لا للمالكه وجاز للعبد قبضها لواجر نفسه لا لواجره المولى ابوكالة
 لانه العاقد عناية فلو وجدها مولا فائمة في يده اخذها بقاء ملكه كسرورق بعد
 القطع استاجر عبدا شهرين شهر اربعة وشهر خمسة مع على الترتيب المذكور حتى لو
 عمل في الاول فقط فله اربعة وبكس خمسة اختلفا الاجر والمستاجر في ابا ان العبد
 او مرضه او جرى ماء الرعي حكم الحال فيكون القول قول من شهد له الحال مع يمينه كما
 يحكم الحال لوباع شجر فيه ثمر واختلفا في بيعه اى الثمر معا اى الشجر فالقول قول من في يده
 الثمر والاصل ان القول لمن شهد له الظاهر وفي الخلاصة انقطع ماء الرعي سقط من الاجر بحسبه
 ولو عاد عادت ولو اختلفا في قدر الانقطاع فالقول للمستاجر ولو في نفسه حكم الحال
 والقول قول رب الثوب بيمينه في القميص والقباء والحمة والصفرة وكذا في الاجرة
 وعدمه قال ابو يوسف ان كان الصانع معاملا له فله الاجر والا لا وقيل اى وقال محمد
 ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة بالاجر وقيام حاله بها اى بهذه الصنعة
 كان القول قوله بشهادة الظاهر والا فلا وبه يفتى زيلعي وهذا بعد العمل اما قبله
 فتحالفان اختيار فروع فعل الاجرة في كل الصنائع بضاف لا ستاذه فاما ثلثه فيضمنه
 الاستاذ اختيارا ويعني ما لم يتعد فيضمنه هو عمادية وفي الاشياء ادعى نازل الخان
 وداخل الحمام وساكن المعد للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب قلت فكذلك
 مال البنيم على المفتي به فتنبه وفيها الاجرة للارض كالحراج على المعتد فاذا استاجرهما

للزراعة فاصطلم الزرع افة وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده فلت وهو
ما اعتمد في الولوجية لكن جزم في الخانية برواية عدم سقوط شيء حيث قال اصاب
الزرع افة فملك او غرق ولم يثبت لزوم الاجر لانه قد زرع ولو غرق قبل ان يزرع
فلا اجر عليه باب فسخ الاجارة تنفسخ بالقبض او الرضاء بخيار شرط ودوية
كالباع خلافا للشافعي وبخيار عيب حاصل قبل العقد او بعد بعد القبض او قبله نفوت
النفع به صفة عيب كخراب الدار وانقطاع ماء المرحى وانقطاع ماء الارض وكذا لو
كانت شق بقاء السماء فانقطع المطر فلا اجر خانية اى وان لم تنفسخ على الاصح كما مر
وفي الجوهرة لوجاء من الماء ما يزرع بعضها فالمستاجر بالخيار ان شاء فسخ الاجارة
كلها او ترك ودفع بحساب ما روى منها وفي الولوجية لو استاجرها بغير شرطها
فانقطع ماء الزرع على وجه لا يرجي فله الخيار وان انقطع قليلا قليلا ويرجى منه التسع
فالا بمر واجب وفي لسان المحكم استاجر حاما في قرية ففزعوا ورحلوا سقط الاجر
عنه وان نفر بعض الناس لا يسقط الاجر ويخل عطف على نفوت به اى بالنفع بحيث
ينتفع به في الجملة كمرض العبد ودبر الدابة اى ترحلها وسقوط حائط دار وفي
التبيين لو انقطع ماء المرحى والبيت مما ينتفع به لغير المرحى فعليه من الاجرة بحسبه
لبقاء بعض العقود عليه فاذا استوفاه لزمته حصته فان لم يخل العيب به او ازاله
المؤجر وانتفع بالخل سقط خياره لوزال السبب وعمارة الدار المستاجر وقد تلينها
واصلاح الميزاب ومكان من بناء على رب الدار وكذا كل ما يخل بالسكنى فان ايجل
صاحبها ان يفعل كان للمستاجر ان يخرج منها الا ان يكون المستاجر استاجرها وهي
كذلك وقد اها رضائه بالعيب واصطلاح بر الماء والبالوعة والمخرج على صاحب
الدار لكن بلا اجر عليه لانه لا يجبر على اصلاح ملكه فان فعله المستاجر فهو متبرع

وله ان يخرج ان اليه ربهما خائبة اى الا اذا رآها كما روى الجوهرية وله ان ينفرد بالفسخ
بلا قضاء ولو استاجر دارين فسقطت او تعيب احدها فله تركها لو عقد عليها منفعة
واحدة قلت وفي حاشية الاشياء مغزياً للنهابة ان العذر ظاهرها ينفرد وان مشتبهها
لا ينفرد وهو الاصح وبعد عطف على بخيار شرط لزوم ضرر لم يستحق بالعقدان بقى
العقد كما في سكون ضرر استوجر لقلعه وموت عرس واختلاعهما استوجر بطايع
لطيخ ولیمتها وبعد لزوم دين سواء كان ثابتاً بعيان من الناس او ببيان اى
بيينة او اقرار والحال لا مال له غيره اى المستاجر لانه مجبى به فيستمر الا اذا كانت
الاجرة المجدلة تستغرق قيمتها اشياء وبعد اقل اس مستاجر دكان ليجر وبعد
اقل اس خياط لم يعمل باله لا يبرئه استاجر عبد الخياط فترك عمله وبعد زبد ^{مكتم}
بنة من سف ولو في نصف طريقه فله نصف الاجران استوبا مصعوبة وسهولة
والا بقدره شرح وهبانية وخائبة بخلاف بد الكارى فانه ليس بعذر اذا يمكنه
ارسال اجيره وفي المتن ولو مرض فهو عذر في رواية الكرخي دون رواية الاصل
قلت وبالأولى يفتى ثم قال ولو استاجر دكانا لعمل الخياطة فتركه لعمل اخر فعذر
وكذا لو استاجر عقارا ثم اراد السفر انتهى وفي القهستان في سف مستاجر دار للسكنى عذر
دون سف موبرها ولو اختلفا فالقول للمستاجر فيحلف بانه غزم على السفر وفي الولاء ^{سكنى}
نحوه عن منعته الا غيرها عذر وان لم يفسح حيث لم يمكنه ان يعطاها فيه وفي
الاشياء لا يلزم الكارى الذهاب معها ولا ارسال غلام وانما يجب الاجر بخليتها وبخلاف
ترك خياطة مستاجر عبد الخياط لم يعمل متعلق بترك في الصرف لاسكان الجمع وبخلاف بيع
فما جره فانه ايضا ليس بعذر بعد دون حقوق دين كما مر ويوقف بيعه الى انقضاء مدتها
هو المختار لكن لو قضى مجوازه نفذ وتماه في شح الوهبانية وفيه مغزياً للخائبة

لوباع الأجر المستاجر فإراد المستاجر أن يفسخ بيعه لا يملكه هو الصحيح ولو باع الرهن
 الرهن للمرتين فسحبه ونفسخ بلا حاجة إلا العنق بموت أحد العاقدين عندنا
 لا يجوزونه مطبقا عقدها لنفسه إلا لفرورة كوت في طريق مكة ولا حاكم في الطريق
 فبقى إلى مكة فبرفع الأمر إلى القاضي ليفعل الأصل فيوجرها الوامينا ويبيعها بالقيمة
 ويدفع له أجره الأيابان برهن على دفعها وتقبل البينة هنا بلا خصم لأنه يريد
 الأخذ من ثمن ما في يده أشباه وفي الثانية استاجر دارا أو حماما أو أرضا شهر فسكن
 شهرين هل يلزمه أجر الشهر الثاني أن استعد للاستغلال نعم والإلابة بفتي قلت كذلك
 الوقف ومال البسيم وكذا لو تقاضاه المالك وطالبه بالأجر فسكن يلزمه الأجر يسكنه
 بعده ولو سكن المستاجر بعد موت المورج هل يلزمه أجر ذلك قيل نعم لخصه على الأجرة
 وقيل هو كالمسئلة الأولى ينبغي أن لا يظهر الانقضاء هنا ما لم يطالبه وارث بالتقاضي
 أو بالتزام أجر آخر ولو معدلا لاستغلال لأنه فصل مجتهد فيه وهل يلزم المسمى بأجر
 المثل ظاهر الفنية الثانية وتماه في شرح الوهبانية وفي المحمية مات أحدهما والزرع
 بقيل في العقد بالمسمى حتى يدرك وبعد المدة بأجر المثل وفي جامع الفصولين لو رضى
 الوارث وهو كبير ببقاء الأجرة ورضى به المستاجر جاز انتهى أي فيجعل الرضاء بالبقاء
 إنشاء عند لجوازها بالتعالي فتأمل وفي حاشية الأشباه المستاجر والمرتين
 والمشتري أحق بالعين من سائر العزماء ولو فاسدا فأسوة للغيراء
 فيلحظ فإن عقدها غيره لا يفسخ كوكيل أي بالأجرة وأما الوكيل بالاستيجار إذا
 مات تبطل الأجرة لأن التوكيل بالاستيجار توكيل بشري النافع فصار كالنوكيل بشراء
 الأعيان فيصير مستاجر لنفسه ثم يصير مورجاً للموكل فهو معنى قولنا أن الوكيل بالاستيجار
 بمنزلة المالك كذا نقله المصنف عن الذخيرة قلت ومثله في شرح المجمع والبرازية

والهادية ثم قال المصنف قلت هذا مستقيم على ما ذكره الكرخي من ان الملك يثبت
 للوكيل ثم ينتقل الى الموكل واما على ما قاله ابو طاهر من انه يثبت للموكل ابتداء وبه جزم
 في الكنز وهو الاصح كما في البحر فلا يستقيم والله اعلم انتهى قلت وتعبه شيخنا بانه غير
 مستقيم على ما ذكره الكرخي ايضا لانفاذهم على عدم عتق قريب الوكيل لان ملكه غير
 منصف والموجب للعنق والفساد الملك المستنف ثم قال والحاصل ان الاصح ان الاجارة
 لا تنفسح بموت ^{المستأجر} واستاجر والنقل به مستفيض انتهى والله اعلم ورحي واب وجد فاقض
 ومتولى الوقف لبقاء المستحق له حتى لو مات المعفود عليه بطلت درر الا اذا كان متوليا الوقف
 خاص به وجب عتقه له كما في وقف الاشياء معزيا للوهابية قال واطلاق المتون بمجلا^{ته}
 قلت وباطلاق المتون انفي فاري الهداية فكان هو المذهب المعتمد كما قاله المصنف
 في حاشيته على الاشياء وكذا قال في الاشياء بعد اربع ورق لا تنفسح الاجارة بموت موجر
 الوقف الا في مستثنين ما اذا آجرها الواقف ثم اراد ثم مات لبطلان الوقف بروته وفيما
 اذا اجر ارضه ثم وقفها على معين ثم مات تنفسح وفي وقف فتاوى ابن نجيم سئل اذا اجر
 الناظر ثم مات فاجاب لا تنفسح الاجارة في الوقف بموت الموجر والمستاجر كذا رأيت في
 عدة نسخ لكنه مخالف لما في اجارة فتاوى فاري الهداية فتنبه وفيها ايضا لا تنفسح بموت
 المتولى ولو الغلة له بمفرده فتنبه وفي القيعن الواقف لو اجر الوقف بنفسه ثم مات نفى
 الاستحسان لا تبطل لانه اجر لغیره ومثله في البرازية وفي المسراجية وحكم عزل العا^ض
 والمتولى كالموت فلا تنفسح وتنفسح ايضا بموت احد المستأجرين او موجرين فحصة
 اي حصة الميت لو عقدها لنفسه فقط وبقيت في حصته المحي فرع في وقف الاشياء تحلية
 البعده باطلة فلوا استاجر قرية وهو بالمصر لم ينعج تحليتها على الاصح فنبغ للمتولى ان
 يذهب للقرية مع المستاجر وغيره فيخلى بينه وبينها او يرسل وكيله او رسوله

صباه لما لا لوقف فليحفظ ذلك لكن نقل بحسبها ان المصنف في زواها الجواهر عن
 بيوع فتاوى قارى الهداية انه متى مضى مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول
 بها كان قابضاً ولا فلا تقبى مسائل شتى احرق حسائداً بقايا اصول فصب
 محصورة في ارض مستأجرة او مستعارة ومثله ارض بينا المال المدة لحظ القوافل
 والاحمال ومرعى الدواب وطرح الحسائيد قلت وحاصله انه ان لم يكن له حق الانتفاع
 في الارض يضمن ما احرقت في مكانه بنفس الوضع لانه انقلته الريح على ما منبه الفتوى
 قاله فيبحثنا فاحترق شئ من ارض غيره لم يضمن لانه تسبب لاسباب ان لم تضرب
 الرياح فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر في ارضه فيكون مباشراً وكذا على
 موضع كان للواضع حق الوضع فيه اى في ذلك الموضع لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك
 الوضع شئ سواء تلف به وهو في مكانه او بعد ما زال عنه بخلاف ما اذا لم يكن للواضع فيه
 حق الوضع حيث يضمن الواضع اذا تلف به شئ وهو في مكانه وكذا بعد ما زال لا يضمن
 كوضع جرة في الطريق ثم اخرجها ثم اخرجها فخرجا فاكسرتا ضمن كل جرة صاحبه وان زل
 بمنزل كرج وسبيل لا يضمن الواضع هذا هو الاصل في هذه المسائل كما حققه في الثانية
 ثم فرغ عليه بقوله فلروضع جرة في الطريق فاحترق بذلك شئ ضمن لتعدي به بالوضع
 وكذا يضمن في كل موضع ليس له فيه حق المرور الا اذا هبت به اى بالوضع الريح فلا ضمان
 لنفسها فعله وكذا لو دحرج السبل الحجى وبه يفتى خانية ولو اخرج الحداد من الكور
 في مكانه ثم ضرب به بمطرقة فخرج الشرار الى الطريق واحرق شيئاً ضمن ولو لم يضربه واخرجه
 الريح لا يضمن سقى ارضه سقى لا تحمله فتعدي الماء الى ارض جاره فافسد ما ضمن
 لانه مباشر لا سبب اعد خياط او صباغ في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف
 سولم نجد العمل ام اختلف كخياط مع قصاص مع استخسانا لانه شركة الصنائع فهذا

بوجاهته يقبل وهذا بخلافه بمركب. تجار رجل ليجل عليه مجللا أو راكبين إلى
 مكة وله الحمل العتاد ورويته أحب وكذا إذا لم ير الطرحة واللمحاف وفي الرواية
 ولو تكارى مكة إلا مسماة بغير أعيانها جاز ويجعل المعفود عليه عملا في مكة
 المتكاري والأبل الله وجهاتها لا تفسد قلت فيما ينعله الحجاج من الإجارة للحمل
 والركوب الإمكة بلانقيين الأبل صحيح والله أعلم استأجر رجلا لحمل مقدار من الزاد
 فأكل منه رد عوضه من زاد ونحوه قال لغاصب داره فرعها وألأنا جرتها كل شهر
 بكذا فلم يفرغ وجب على الغاصب المسمى لأن سكوته رضا إلا إذا أنكر الغاصب ملكه
 وإن انتبه ببينة لأن إذا أنكره لم يكن راضيا بالإجارة أو أقر عطف على أنكره أي
 بملكه ولكن لم يرض بالأجر لأنه صرح بعدم الرضا في الأشياء السكوت في الإجارة
 رضا وقول فلو قال للساكن اسكن بكذا والأفانقل أو قال الراعي لا أرمي
 بالمسمى بل بكذا نسكت لزوم ما سمي بقي لو سكت ثم لما طال به قال لم اسمع كلامك
 هل يصدق أن به صمم نعم والأعمال بالظاهر للمستأجر أن يوجب للموخر بعد قبضه
 أو قبضه من غير موخره وأما من موخره فلا يجوز أن تخلل ثالث به بغنى للزوم
 تملك المالك وهل بطل الأولى بالإجارة للمالك الصحيح لا وغبانية قلت ومجته فافق
 وغيره في المضرات وعليه الفتوى وقد مناعن البحر معزيا عن الجوهرة أن الأصح
 نعم وأقر المصنف ثمة ونقل مناعن الخلاصة ما يفيد أنه قبضه منه بعد استأجر
 بطلت والأفلا فليكن التوفيق قناصل وهل نسقط الإجارة ما دام في يد المؤجر خلاف
 مبسوط في شرح الوهبانية وكلاهما يستجار عقار ففعل الوكيل وقبض ولم يسلمها
 أي لم يسلم الوكيل العين المؤجرة إليه أي إلى الموكل حتى مضت المدة فالأجر على
 الوكيل لأنه أصيل في الحقوق ورجع الوكيل بالأجر على الأمر لئلا يثبته عنه في الشئ نصا

فابضاحكما وكذا المحكم أن شرط الوكيل تعجيل الأجر وفض الدار ومضت المدة ولم يطلب
 الأمر الدار منه فإنه يرجع أيضا لصيرورة الأمر فابضاحا بضمه مالم يظهر المنع ^{الدار} وأن طلب الأجر
 وأبى الوكيل لتعجيل الأجرة لا يرجع لأنه لما حبس الدار بحق لم يبق يد يد فنيبة فلم يعر الموكل
 فابضاحكما فلا يلزمه الأجر بسحق الفاضل الأجر على كتب الوفايق والمحاضر والسجلات
 قد رما يجوز لغيره كالمفتي فإنه يستحق أجر المثل على كتابة الفتوى لأن الواجب عليه الجزاء
 باللسان دون الكتابة بالبنان ومع هذا الكف أولى احترازاً عن القبل والقال وميلته
 لما الوجه عن الابتدال بزازية ونماه في قضاء الوهبانية وفي الصيرفة حكم وطلب أجرة
 ليكتب شهادته جاز وكذا المشتى لوفاء البلد بغيره وقيل مطلقاً لأن كتابته ليست بواجبة
 عليه وفيها استأجر ليكتب له تعويذاً لأجل السحر جاز أن يبين قدر المكاذب والخط وكذا
 المكتوب المستأجر لا يكون خصماً المدعى لأجرة والرهن والشراء لأن الدعوى لا تكون
 إلا على مال العين بخلاف المشتري والموهوب له لملكهما العين وهل يشترط حضور ^{المشتري}
 مع المشتري فلو أن ونفع الأجرة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة
 والكفالة والأبهاء والوصية والفضل والأمانة والطلاق والعناقر والوفد حال كون
 كل واحد مما ذكر مضافاً إلى الزمان المستقبل كاجرتك أو فاسختك رأس الشهر
 مع بالأجاء لا يبيع مضافاً للاستقبال كل ما كان مملوكاً للمال مثل البيع وأجازته
 وفسخه والقسمة والشركة والهبة والتكاح والرجعة والصلح عن مال وإبراء الدين
 وقد مر في متفرقات البيوع زاد أجر المثل في نفسه من غير أن يزيد أحد فلم يتولا فسخها
 ومالم يفسخ كان على المستأجر المسحوق بغيره فسخ العقد بعد تعجيل البديل فلم يعجل حبس
 البديل حتى يستوفى مال البديل صحيحاً إن العقد أو فاسد الوالدين في بد المستأجر فليحفظ
 استأجر مشغولاً أو فاسخ في الفارغ فقط لا المشغول كما مر لكن حرر محشئ الاشياء أن

الراجحة اجارة المشغول ويوم بالتفريع والتسليم لم يكن فيه ضرر فله فسخها
 فقه استاجر شاة لارضاع ولده او جديده لم يحزل عدم العرف المستاجر فاسدا اذا
 اجر صحيحا جازت لو بعد قبضه في الامم منية وقيل لا ولقدّم الكل والحل في الاشياء
 فروع اعلم ان المقاطعة اذا وقعت بشروط الاجارة فهي صحيحة لان العبرة للمعاني
 وقدماء في الجهاد صح استيجار فلم يبين الاجر والمدة استاجر شيئا ينفع به خارج
 المرفأ ينفع به في المرفأ فان كان ثوبا لزم الاجر وكان دابة لاساقها ولم يركبها لزم
 الاجر الا لغيرها اخطأ الكاتب في البعض ان الخطأ في كل ورقة خير ان شاء اخذته
 واعطى اجر مثله او تركه عليه واخذ منه القيمة وان في البعض اعطاء بحسابه من المسم
 القصير في ما جاز اذا ظهرت الزيادة في الكل استرد الاجرة وفي البعض بحسابه ان دلي
 على كذا فله كذا فدله فله اجر مثله ان مشى لاجله من دلي على كذا فله كذا فله ما بطل
 ولا اجر لمن دله الا اذا عين الموضع استاجره لحف حوض عشرة في عشرة وبين العون
 فحف خمسة في خمسة كان له ربع اجر الكل من الاشياء وفيها جاز استيجار طريق
 للمرور ان بين المدة قلت وفي حاشيتها هذا قولهما وهو المختار شرح مجمع وفي الاختيار
 من دلنا على كذا جاز لان الاجرة تعين بدلالة وفي الغاية دارى لك اجارة عبدة
 صحت غير لائمة فلكل فسخها ولو بعد القبض فليحفظ وفي لزوم الاجارة المضافة في صحيحا
 وأبدي عدم لزومها بان عليه الفتوى وفي المجنبى لا تجوز اجارة النباء وعن محمد بن حبيب
 لو شفعابه بكدار وسقف وبه يفتى ومنه اجارة بناء مكة وكراه اجارة ارضها
 وفي الوهبانية وفي الكلب والبارى قولان والسنن كأم القرى او ارضها ليس بنجر" ولودع
 الدلال ثوبا لتاجر بقلبه لوراح ليس بخنصر ومن قال قصدي ان اسافر فافسخ
 فلفه او فاسأل رفاقا بالفكر ويفسخ من ترك التجارة ما اكترى ولو كان في بعض الطريق

وموجر له فسخها لومات منها معين واطلق يعقوب وبالضعف يذكر واجارة بضمعين
كل جازر ولوان اجر المثل من ذاك اكثر ومن مات مدبونا واجر عقاره نوافه للمستاجر الجبس
اجدر كتاب المكاتب مناسبة للاجارة ان في كل منها ملك الرقبة لشخص ومنفعة
لغيره الكتابة لغة من الكتب وهو جمع الحروف سمي به لان فيه ضم حرية اليد الحرة الز
وشرها مخير المملوك يد اى من جهة اليد حالا ورقبة ما لا يعنى عند اداء البدل حتى لو
اداء حالا عنق حالا وركنها الايجاب والقبول بلفظ الكتابة او ما يؤدي معناه وشرها
كون البدل المذكور فيها معلوما قدره وجنسه وكون الرق في المحل قابلا لكونه منجما
او مؤجلا لصحتها بالحال وحكمها في جانب العبد انتفاء الحجر في الحال وثبوت الحرية في حق
اليد لا الرقبة الابلا اداء وفي جانب المولى ثبوت ولاية مطالبة البدل في الحال ان كانت
جالة والمملك في البدل اذا قبضه وعوده لمملكه اذا عجز كاتب عنه ولوالفن صغيرا
يعقل بمال حال اى نقد كله او موجد كله او منجم اى مفسط على اشتهر معلومة او قال
جعلت عليك القاتوديه بخوما اولها كذا اخرها كذا فا ا ادينه فانت حروا محجرت
فمن وقبل العبد ذلك مع وصار مكانها لاطلاق قوله تعالى وكان يومهم والامر للندب
على الصحيح والمراد بالخيران لا يضر بالمسلمين بعد العتق فلو يغير فالأفضل تركه ولو فعل
مع ولو كاتب نصف عبده جاز ونصفه الآخر مادن له في التجارة ولو اراد منعه ليس له
ذلك كيلا يبطل على العبد حق العتق ونماه في النانا رغبانية واذا صح الكتابة خرج
من يده دون ملكه حتى يؤدي كل البدل لحديث ابي داود المكاتب عبد ما بقى عليه درهم
ثم فرغ عليه بقوله وغرم المولى العفران ولطى مكاتبته لحرمة عليه او جني عليها فانه
بغرم ارشها او جني على ولدها وانلف المولى مالها لانه بعقد الكتابة صار ملك منها
كالا جني نعم لاحد ولا نود على المولى للشبهة شمني ولو اعفته عتق مجانا لا اسقاط خفه وفسد

ان كاتبه على خرا وخزير لعدم ماليتها في حق المسلم فلو كانا ذميين جاز او على قيمته اى
قيمة نفس العبد لجمالة القدر او على عين معينة لغيره ليجزه عن تسليم ملك الغير
او على مائة دينار ليرد سيده عليه وصيفا غير معين لجمالة القدر فهو اى عقد الكتابة
فاسد في الكل لما ذكرنا فان ادى المكاتب الخى عنق بالاداء وكذا الخنزير لما بينهما في
الجملة وسعى المكاتب في قيمته بالغة ما بلغت بعينه قبل ان يترافعا للقاضي بن كمال
اعلم انه متى سبي مالا وفسد الكتابة بوجه من الوجوه لم ينقص من المسمى بل يزداد
عليه ولو كاتبه على ميتة ونحوها كالدم بطل العقد لعدم ماليتها املا عند احد
فلا يعنى بالاداء الا اذا اعلقه بالشرط صريحا فبعنى للشرط لا العقد ومع العقد
على حيوان بين جنسه فقط اى لانوعه وصفته ويودى الوسط او قيمته ويجبر
على قبولها ومع ايضا من كافر كاتب فكذا كافر امثله على خرماليتها عندهم معلومة
اى مقدرة ليعلم البذل واى من المولى والعبد سلم فله قيمة الخى وعنق بقبضها
لتعليق عنقه باداء الخى لكن مع ذلك بسبي في قيمته ككافر ومع ايضا على خذ منه
شهره اى للمولى او لغيره او حفريه او بنادار اذا بين قدر الممول والاجر بما يرفع
النزاع لحصول الركن والشرط لا تقسد الكتابة بشرط لشبهها بالنكاح ابتداء لانها
مبادلة بغير مال وهو النصف الا ان يكون الشرط في صلب العقد فتفسد لشبهها
بالبيع انهاء لانه في البذل هذا هو الاصل باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله ومالا..
للمكاتب البيع والشرا ولو بجائز يسيرة والسفوان شرط المولى عدمه وتزويج
امته وكتابة عبده والولاء له ان ادى الثالث بعد عنقه والابان اداه قبله او اديا
معا فليسده لا التزويج بغير اذن مولاه والهبة ولو ليعوض ولا الصدقة الا بيسير
منها ولا التكفل مطلقا ولو باذن مولاه بنفسه لانه تبرع ولا الاقران واعناق

عبد ولو مال وبيع نفسه سنة وقر ورجع عبده لنفسه بالمهر والنفقة واب وحي
وقاض وامينه في رقيق صغير تحت حجرهم ككتاب فيما ذكر بخلاف مضارب ومادون
وشريك ولو مفادضة على الانثى لا خنصا من نصرهم بالتجارة ولو اشترى ابا او
ابنه يكتاب عليه بعهاله والمراد قرابة الولاد ولو اشترى محرما غير الولاد كالاخ
والعم لا يكتاب عليه خلافا لهما ولو اشترى ام ولده مع ولده منها وكذا لو اشترى
ثم شره جوهرة لم يجز بيعها لتبعينها الولد لها ولكن لا تدخل في كتابته ثم فرع عليه بقوله
فلا تغرق بعنقه ولا يفسخ كاحه لانه لم يملكها فجاز له ان يطأها بملك النكاح وكذا
المكاتبه اذا اشترت لعلها غير ان لها بعه مطلقا لان الحرية لم تنبت من جنتها ولو
ملكها بدونه اى بدون الولد جاز له بيعها خلافا لهما وان ولد له من امه ولد فاعا
كتاب عليه بعهاله وكان كسبه له لانه كسب كسبه ذوج المكاتب امه من عبده فكاتبها
فولدت دخل في كتابتها وكسبه وثبته لو قتل لها لان تبعينها ارجح مكاتب او مادون
نكح امه زعمت انها حرة باذن مولاه متعلق بنكح فولدت منه ثم استحققت فالولد رقيق
فليس له اخذه بالقيمة خلافا لمحمد لانه ولد المغرور وخصا المغرور بالحر باجماع الصحابة
واستشكله الزيلعي ولو اشترى المكاتب امه شراء فاسدا فوطبها ثم ردها للفساد
لشراؤها او شراها صحيحا فاستحققت وجب عليه العقر في حالة الكسبة قبل عنقه
لادخوله في كتابته لان الادن بالشراء اذن بالوطئ ولو طمها بنكاح بلا اذن اخذه
بالعقر منذ عنق اى بعد عتقه لعدم خوله فيها كما مر والمادون كالمكاتب فيهما في
الفصلين واذا ولدت مكاتبه من سيدها فلها الخيار ان شاءت منعت على كتابتها
وتأخذ العقر منه او ان شاءت عقرت نفسها وهي ام ولده ويثبت نسبه بلا نص لها
لانها ملكة رقية ولو كاتبت شخص ام ولده او مدبره صح وعنت ام الولد مجانا بموته

بالاستيلاء وسعى المدبر في ثلثي قيمته ان شاء ادسعى في كل البذل بموت سببه
 فغير الم يترك غيره ولو دبر مكانته صح فان يحجز بقى مدبرا والاسعى في ثلثي قيمته
 ان شاء او في ثلثي البذل بموته اى المولى معسرا لم يترك غيره وان كان مات موسرا
 بحيث يخرج المدبر من الثلث عتق بالذبير وليسقط عنه بدل الكتابة كما لو اعتق
 المولى مكانته فانه يعتق مجانا لقيام ملكه كانه على الف موجب ثم صالحه على نصفه
 حالامح استحسانا مريض كاتب عبده على الفين السته فمات المريض والحال ان
 قيمة المكاتب الف درهم ولم يحجز الورثة التاجيل ولم يترك غيره ادى المكاتب ثلثي
 البذل وعند محمد ثلثي القيمة حالا والباقي الاجله او رد رقيقا لقيام البذل مقام
 الرقة فتتخذ ثلثه وان كاتبه على الف السته والحال ان قيمته الفان ولم يحجز
 ادى ثلثي القيمة حالا وسقط الباقي او رد رقيقا انفاقا لوقوع المحاباة في القدر
 والتأخير فتتخذ بالثلث حر قال لمولى عبد كاتب عبدك فلانا الغائب على الف
 درهم على انه ان ادبت البذل الغافضو حر فكاتبه المولى على هذا الشرط وقيل المولى ثم
 ادى الحر الفاعتق العبد بحكم الشرط وكذا لو لم يقل ان ادبت فادى يعتق
 استعمله لثمن صرف الفصول في كل ما ليس بضرر ولا يرجع الحر على العبد لانه متبرع
 واذا بلغ العبد هذا الامر فقبل صار مكاتبنا انما يحتاج لقبوله لاجل لزوم البذل
 عليه قال عبد حاضر لسيد كاتبني عن نفسي وعن فلان الغائب فكاتبتهما فقبل
 العبد الحاضر صح العقد استحسانا في الحاضر ماله والغائب تبعوا واما ادى بدل
 الكتابة عتقا جميعا بلا رجوع ويجبر المولى على القبول للبذل من احدهما ولا يطلب
 العبد العيب بشئ لعدم التزامه وقبوله للكتابة لغولا يعتبر كرده اياها ولو حرره
 سقط عن الحاضر حصته ولو حرر الحاضر وامات ادى الغائب حصته حالا ولا ردتنا

ولو ابراء المحضرا و هبه له عتقا جميعا وان كاتب الامة عن نفسها وعن اثنين مقيدين
لها وقبلت مع استحسانا لما مر واتى ادى من ذكر لم يرجع على الآخر لانه متبرع ويجب
على القبول الاخر ما فرغ كاتب نصف عبده فاذا كانت الكتابة عتق نصفه وسعى في بقية
قيمه وقال العبد كله مكاتب على ذلك المال وبه تاخذ حاوي قدسى باب كتابة
العبد المشترك عبد لشريكين اذن احدهما لصاحبه ان يكتب خطه بالف ويقبض به
الكتابة فكان الشريك المادون له نفذ في خطه فقط عند الامام فنجزى الكتابة عنده
وليس لشريكه فسحة لادنه واذا قبض بعضه ببعض الالف فنجزى بالمقبوض كله للقابض
لادنه له بالقبض فيكون متبرعا ولو قبض الالف عتق حظ القابض امة بن شريكين
كاتبها فوطيها احدهما فولدت فادعاه الواطي ثم وطئها الشريك الاخر فولدت فادعاه
الواطي الثاني محت دعوته لقيام ملكه ظاهرا خلافا لهما فان عجزت بعد ذلك جعلت
الكتابة كان لم تكن وح في الحقيقة ام ولد للاول لزوال المانع من الانتقال ووطيها
سابق وضمن الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن شريكه عقرها كاملا
لو طئها ام ولد الغير حقيقة وقيمة الولد ايضا وهو ابن لانه بمنزلة المفرد وراى من
الشريكين مدفع العقالة المكتوبة مع اى قبل العجز لاخصامها بنا فعيا فاذا عجزت ترد
للموط وان دبر الثاني ولم يطاها والمسئلة بجالها فنجزى بطل التدبير وضمن الاول لشريكه
نصف قيمتها ونصف عقرها والولد للاول وهي ام ولده وان كاتبها فخرها احد هما سيرا
فنجزى ضمن العتق لشريكه نصف قيمتها ورجع الضامن به عليها لما تقرر ان الساكت
اذا ضمن العتق يرجع عنده لا عند ما فرغ عبد لرجلين دبره احدهما ثم حرره الاخر غنيا
او عكسا عتق المدبران شاء او استسعى في الصورتين او ضمن شريكه في الاول فقط باب موت
المكاتب وعجزه وموت الموط مكاتب عجز عن اداء نجهم ان كان له مال سبيل اليه لم يعجزه الحاكم

الثلاثة أيام لأنها مدة تربت لابلاء الأعذار والأعجزه الحاكم في الحال ونسخها بطلب مولاه
 أو نسخ مولاه برضاء ولو كانت الكتابة فاسدة فالمولاه الفسخ بغبر رضاء وبملك
 الكاتب فسخها مطلقا في الجائزة والفاسدة وإن لم يرض المولاه وعاد رقبه ففسخها
 وما فيه لمولاه والمكاتب إذا مات وله مال بقي بالبدل لم تفسخ ولو أدى كتابته من
 ماله وحكم بعقده في آخر جزء من أجزاء حياته كما يحكم بعقود أولاده المولودين في كتابته
 لأقربها والباقى من ماله ميراث لورثته ولو لم يترك مالا وترك ولدا ولدا في كتابته
 ولا وفاء بقيت كتابته وسعى الابن في كتابة أبيه على نجومه المقسطة فإذا أدى حكم
 بعقود أبيه قبل موته وبعتقه ثعبا ولو ترك ولدا اشتراه في كتابته أدى البدل حالا
 أو بده الإحالة رقبيا وسويا بينهما وأما الأبوان فيردان للرق ككلمات وقلا إن أديا
 حالا عتق وإلا اشترى المكاتب ابنه فأت من وفاء ورثه ابنه لموته مراعى ابن حر
 كما مر وكذا يرثه لو كان هو أوى المكاتب وابنه الكبير مكاتبين كتابة واحدة لم يرثها
 كشخص واحد من ضرورة اتحاد العقد فإن ترك المكاتب ولدا من حرة أو بعثته وترك
 دينا بقي بيد لها فجنى الولد فقتضى به بما جنى على عاقلة أمه من ضرورة أن الأب لم يعتق
 بعد لم يكن ذلك القضاء تعجيزا لأبيه لعدم المنافاة ولا رجوع قيد بالدين لأن العين
 لا ينافى القضاء باللاحاق بالأم لا مكان الوفاء في الحال ولو قضى به بالولاء لقوم أمه بعد
 خصومتهم مع قوم الأب في ولائه فهو أوى الفضل بما ذكر تعجيزا لأنه في فصل يجتهد فيه وطلب
 لسيد وإن لم يكن مصرفا للمدقة ما أدى إليه من الصدقات فمجرد لنهديل الملك وأصله
 حديث بريدة هي لك صدقة ولنا هدية كما في وارث شخص فقير مات عن صدقة أخذها
 وارثه الفنى وكما في ابن السبيل أخذها ثم وصل المال وهي في يده أي الزكوة وكفترا ^{سنتف}
 وفي فدية فانها تطلب له بخلاف فقير باع لغنى أو هاشى عين زكوة أخذها لا يحمل لأن

الملك لم يتبدل فان جنى عبد وكنيته سيد. جاهلا بجنانيته او جنى مكاتب فلم يقض به
 بما جنى فجوز فان شاء المولى دفع العبد او نذى لزوال المانع بالعجز وان قضى به عليه
 حال كونه مكاتباً فجوز بيع فيه لانتقال الحق من رقبته الى قيمته بالقضاء. قيد بالعجز لان
 جنابات المكاتب عليه في كسبه ويلزمه الاقل من قيمته ومن الارش وان تكررت
 قبل القضاء فعليه قيمة واحدة ولو بعد فقيم ولو اقر بجناية خطأ لزمته في كسبه
 بعد الحكم بما ولو لم يحكم عليه حتى عجز بطلت وان مات السيد لم تنسخ الكتابة كالنكاح
 وامومة الولد وكاجل الدين اذا مات الطالب ويورث المال المورثته على نحوه
 كاجل الدين بخلاف موت المطلوب لحزاب ذمته هذا اذا كان به وهو صحيح ولو في مرضه لا بيع
 اى تأجيله الا من الثلث وان حرروه كل الورثة في مجلس واحد عتق مجاناً استخساناً
 ويجعل ابراء اقتضاء فان حرره بعضهم في مجلس والاخر في اخر لم ينفذ عتقه على الصحيح لانه
 لم يملكه ولو عجز بعد موت المولى عاد رقه مكاتب تحت امته طلقها اثنتين فملكها
 لا لخل له ان يطاها حتى تنكح زوجا غيره وكذا الحر كماقرر في محله كاتباً بعد اكتابة
 واحدة اى بعقد واحد وعجز المكاتب لا بعجزه القاضى حتى يجتمعاً لانهما كواحد
 بخلاف الورثة فان القاضى بعجزه يطلب احدى مجبئ وفيه كاتب عبديه مرة
 فجوز احدى فزده المولى في الرق او القاضى ولم يعلم بكتابه الاخر لم يبيع فان عجب
 هذا المردود وجاء الاخر ثم عجز فليس للاخر رده في الرق فرع اختلاف المولى والمكاتب
 في قدر البذل فالقول للمكاتب عندنا ولا يجبس المكاتب في دين مولاه في الكتابة
 وفيما سوى دين الكتابة قولان سراجيه قلت وفي عثمان الوهبانية وفي غير جنس
 الحق يجبس سيده مكاتبه والعبد فيها مخير ولا لاولاد لزرجين حر المولى
 ابهم ليس للام معبر فوزه وما و في فاما ملية من الولد بيع والحي نسعى ويحضر

أي إن لم يكن معها ولد بيعت وإن كان استسعت على بخومه صغيرا كان ولدها أو كبيرا
 وعندهما نسعى مطلقا كتاب الولاء هو لغة النقرة والحجة مشتق من الولي وهو الولد
 وشرا عبارة عن التناصر بولاء العتاقة أو بولاء الموالاة زبلي ومن آثاره الارث
 والعقل وولاية النكاح وبهذا علم أن الولاء ليس نفس الميراث بل قرابة حكيمه تصلح
 سببا للارث وسببه العتق على ملكه لا الاعتاق لأن بالاستنبلاذ وارث القريب
 يحصل العتق بلا اعتاق وأما حديث الولاء لمن اعتق فجرى على الغائب من اعتق أي حصل
 له عتق باعتاق ولو من وصية أو بفرع له ككتابة وتدير واستنبلاذ أو بملك قريب
 فولاء لسيده ولو امرأة أو ذميا أو ميتا حتى يتفقد وصاياه وتفقى ديونه منه
 ولو شرط عدمه لمحالفته للشرع فيبطل ومن اعتق أمته والحال أن زوجها تن
 الغير فولدت لأقل من نصف حول مذ عتقت لا ينتقل ولأهل المحل الموجود عند العتق عن
 موالي الأم أبدا وكذا الولدت ولدين أحدهما لأقل من سنة أشهر والأخر لا أكثر منه
 وبينهما أقل من نصف حول ضرورية كونهما توأمين فإذا ولدت بعد عتقها لأكثر من
 نصف حول فولاء لمول الأم أيضا التقدر تبعيته للاب لرفه فان عتق القن وهو
 الأب قبل موت الولد لا بعده جرولا ما به الاموال به لزوال المانع هذا إذا لم تكون معتدة
 فلو معتدة فولدت لأكثر من نصف حول من العتق ولدون حولين من الفراق لا ينتقل
 لموالي الأب عجي له مولى مؤلأه أو لم يكن له ذلك وقيد بالعمي لأن ولأهل الموالاة لا يكون
 في العرب لغوة انسابهم نكح معتقة ولو لعزب فولدت منه فولاء ولد لها لمولاة لغوة ولأهل
 العتاقة حتى اعتبرت فيه الكفاءة لانه العجم ولأهل الموالاة والمعتق مقدم على الرد
 ومقدم على ذوي الارحام موخر عن العصبة النسبية لانه عصبة سببية فان مات المول
 ثم المعتق ولا وارث له نسيجي فيراثه لأقرب عصبة المول المذكور وسخفقه في بابه

وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن كما في الحديث المذكور في الدرر وغيرها لكن قال
العيني وغيره انه حديث منكر لا اصل له وسيجيء الجواب عنه في الفرائض ثم فرع على
الاصل المذكور بقوله فلو مات المعتق ولم يترك الا ابنة معتقة فلا شيء لها الا ابنة
المعتق ويوضع له في بيت المال هذا ظاهر الرواية وذكر الزبلي معنى للنهاية ان بنت
المعتق ترث فرماننا الفساد بيت المال وكذا ما فضل عن فرض احد الزوجين برؤيته
وكذا المال يكون للابن او البنت رضا عاكذا في فرائض الاشياء واقره المصنف وغيره
واذا ملك الذمي عبدا ولو مسلما واعتقه فلاؤه له لان الولاء كالنسب فيثوار ثوبه
عند عدم الحاجب كالمسلمين فلو مسلما ابنته ولا يعقل عنه وبهذا انقضاء القول
بان الولاء هو الميراث حق الانقضاء ولو اعتق حربي في دار الحرب عبدا حريا لا يعتق بحج
اعتاقه الا ان ينجى سبيله فاذا خلاه عتق ح ولا ولاء له حتى لو خرج اليها مسلمين لا يرثه
خلافا لثالثه وكان له ان يوالى من شاء لانه لا ولاء لاحد عليه ولو دخل مسلم في دار
الحرب فاشترى عبدا ثمه واعتقه بالقول عتق بلا تخلية ولو كان العبد مسلما
فاعتقه مسلم او حر في دار الاسلام فلاؤه له اي لمعتقه فروج ادعياء ولاء ميت وبرهن
كل انه اعتقه بغيره بالولاء والميراث لهما المولى يستحق ميراث الولاء او لا حتى تنفذ منه
ومساها بغيره منه ديونه والكفاءة تعتبر في ولاء العتاقة فعتقة التاجر كفوء لمعتقه
العتار دون الدباغ الا اذا كانت حرة الاصل بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولاء على
ولدها والاب اذا كان كذلك فلو عربيا لا ولاء عليه مطلقا ولو عجميا لا ولاء عليه لقوم
الاب ويرث معتق الام وعصبته خلافا لثالثه فصل في ولاء المولاة اسلم رجل مكلف
على يد اخر ووالاه او وال غيره الشرط كونه عجميا مسلما على ما مر سيحي على انه يرثه
اذا مات ويعقل عنه اذا جنى صح هذا العقد وعقله عليه وارثه له وكذا لو شرط الاث

من الجانبين ولو ولا صبي عاقل باذن ابيه او وصيه مع لعدم المانع كما لو والى
 العبد باذن سيده اخرا فانه بيعه ويكون وكيلاً عن سيده بعقد المولاة وآخر
 ارثه عن ذى الرحم لضعفه وله بالنقل عنه بمحضه الا غيره ان لم يقبل عنه
 او عن ولده وان عقل عنه او عن ولده لا ينتقل لتاكيد ولا يواله مغنى احد المزمع
 ولأى العتاقة امرأة والت ثم ولدت مجول النسب يتبعها المولود فيما عقدت وكذا
 الوارث بعقد المولاة او انشأته والولد معها لأنه نفع محض في حق صغير لم يبدله
 أب وعقد المولاة شرطه ان يكون حراً مجولاً النسب بان لا ينسب لغيره اما نسبه غيره
 اليه فغير مانع عتاقه والثالث ان لا يكون عربياً والثالث ان لا يكون له ولأى عتاقه ولا
 ولأى مولاة مع احد وقد عقل عنه والرابع ان لا يكون عقل عنه بيت المال والخامس
 ان يشترط العقل والارث واما الاسلام فليس بشرط فتجوز مولاة المسلم الذي
 وعكسه والذمى الزنبي وان اسلم الاسفلان المولات كالوصية كما بسط في البدايع
 وفي الوهبانية ومعنى عبد عن ابيه ولاؤه وابوه بالمشيئة بوجرتعنى عتق عبده
 عن ابيه المبت فالولاء له والاجر للاب ان شاء الله من غير ان ينقص من اجر الابن
 وكذا الصدقات والدعوات لا يوبه وكل مومن يكون الاجر لهم من غير ان ينقص من
 اجر الابن شئ مضمرة كتاب الاكراه هولغة حمل ^{نسا} الان على شئ يكرهه وشرعا فقل
 يوجد من المكروه في المحل معني بصيريه مدفوعاً الى الفعل الذي طلب منه وهو
 نوعان تام وهو المكحى يتلف نفس او عضو او ضرب مبرح والافتاقص وهو غير
 المكحى وشرطه اربعة امور فندرة المكروه على ايقاع ما هدد به سلطاناً او لمسا
 او نحوه والثاني خوف المكروه بالفتح ايقاعه اى ايقاع ما هدد به في الحال يغلبه ظنه
 بصير ملجأً والثالث كون الشئ المكروه به متلفاً نفساً او عضواً او مروجياً عما بعد

الوضأ وهذا ادنى مراتبه وهو يختلف باختلاف الاشخاص فان الاشراف يغمون
 بكلام خشن والارزال ربما لا يغمون الا بالضرب المبرح ابن كمال والرابع كون المكره
 منفعما كره عليه قبله اما الحقة كبيع ماله او لحق شخص آخر كما تلاف مال الغير
 او لحق الشرع كشرب الخمر والزنا فلو اكره بقتل او ضرب شديد متلفا بسوط او سوطي
 الاعلى المذكور والعين بزانية او حبس او قيد مديدين بخلاف حبس يوم او قيد
 او ضرب غير شديد الا الذي جاء درر حتى باع او اشترى او افرا واجر فسني ما عقد
 ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما ولا يموت المشتري ولا بالزيادة المنفصلة ونقمن
 بالمتعدي وسبجي انه ليسزد وان ندا ولنه الابدى او مفعي لان الاكره الملبى غير
 الملبى بعيد مان الرضاء والرضا بشرط الصحة هذه العقود وكذا الصحة الاقرار فلذا
 مار له حق الفسخ والامضاء ثم ان تلك العقود نافذة عندنا وح بملكه المشتري ان
 قبض نعيم اعنائه وكذا كل تصرف لا يمكن نفعه ولزومه قيمته وقت الاعتنان ولو معدلا
 زاهدي لثلاثة بعقد فاسد فان قبض ثمنه او سلم المبيع طوعا قيد للمذكورين
 نفذ يعني لزم لما مر ان عقود المكره نافذة عندنا والمعلق على الرضاء والاجازة لزومه
 لانفاذه اذ اللزوم امر وراء النفاذ كما حققه ابن كمال قلت والضابط ان ما يبيع مع
 الهزل ينعقد فاسدا فله ابطاله ^{ويصح} فصح فيمن الحامل كما سبجي وان قبض الثمن مكها
 لا يلزم ورده ان بقي في يده لفساد العقد لكنه يخالف البيع الفاسد في اربع صور يجوز
 بالاجازة القولية والفعلية والثالث انه ينقض منصرف المشتري منه وان ندا ولنه
 الابدى والثالث تعتبر القيمة وقت الاعتنان دون وقت القبض والرابع الغش ^{بالبينة} في
 يد المكره لاخذ باذن المشتري فلا ضمان بلانعد بخلافهما في الفاسد بزانية امر السلطان
 اكره وان لم يتوعد وامر غيره الا ان يعلم المامور بدلالة الحال انه لو لم يتنشل امره

يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضرباً يخاف على نفسه أو تلف عضوه منية المفتى به يقتل
وفي البرازية الزوج سلطان زوجته فيحقق منه الأكره أو المحرم على قتل صيد فإلى
حتى قتل كان ما جوراً عند الله تعالى أشباه ولو أكره البائع على البيع لا المشتري و
هلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع بقبضه بعقد فاسد والبيع المكروه أن يضمن
أياً شاء من المكروه بالكسر والمشتري فإن ضمن المكروه رجع على المشتري بقيمته وإن
ضمن المشتري ^{تقتل} يعني جاز لما مر كل شر أبعد ولا ينفذ ما قبله لو ضمن المشتري التنازلاً مثلاً
لصيرورته ملكه فيجوز ما بعده لا ما قبله فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بائعه
بخلاف ما إذا أجاز المالك أحد البياعات حيث يجوز الجمع ويأخذ الثمن من المشتري
الأول لزوال المانع بالإجازة فإن أكره على أكل ميتة أو دم أو لحم خنزير أو شرب خم
بأكراه غير ملجئ يجلس أو ضرب أو قيد لم يجل إذا ضرورة في أكره غير ملجئ نعم
لا يجحد للشرب للشبهة وإن أكره بملجئ يقتل أو يقطع عضواً وضرب مبرج ابن كمال
حل الفعل بل نرضى فإن صبر فقتل ثم إذا أراد به مغايظة الكفار فلا بأس به
وكذا لو لم يعلم إلا بأحده الأكره لا بأس ثم لحقائه فيعذر بالجهل بالجهل بالخطاب
في أول الإسلام وفي دار الحرب كما في المحضة كما في مناه في الحج وإن أكره على الكفر
بالله أو بسب النبي عليه الصلوة والسلام مجمع وقد روى يقطع أو قتل رخصه له
أن يظهر ما أمر به على لسانه وبورى وقلبه مضمين بالإيمان ثم إن روى لا يكفر
وبانت امرأته فصلاً لاديانة وإن خطر بباله التوربة ولم يور كفو وبانت امرأته
ديانة وقضاء نوازل وجلالته ويوجر لو صبر لتركه الأجر المحرم ومثله سائر خفوة
تعالى كإفساد صوم وصلاة وقتل مبيد حرم وأحرام وكل ما ثبت فرضيته بالكتاب
اختياراً ولم يورخص بغيرهما غير القطع والقتل يعني بغير الملجئ ابن كمال إذا التزم بكلمة

الكفر لا يحل أبداً ورخص له أن يملك مالاً مسلماً وذمها اختياراً بقتل أو قطع ويوجر
 لومبرابن ملك ويضمن رب المال المكره بالكسر لأن المكره بالفحش كلاله لا يبرخص قتله
 أو سبه أو قطع عضوه وما لا يستباح بحال اختياراً وبقتل العبد المكره بالكسر
 لو مكلفنا على ما في المبسوط خلافاً لما في النهاية فقط لأن الغافل كلاله وأوجبه الشافعي
 عليهما ونفاه أبو يوسف عنهما للشبهة ولو أكره على الزنا لا يبرخص له لأن فيه قتل
 النفس لكنه لا يجداً استحساناً بل يعزم المهر ولو طاعة لأنها لا يسقطان جميعاً شرع
 وهبانية وفي جانب المرأة يبرخص لها الزنا بالأكراه المباح لأن نسب الولد لا ينقطع فلم يكن
 في معنى القتل من جانبها بخلاف الرجل لا يغيره لكنه يسقط الحد في زناها لأن زناها لأنه
 لها لم يكن المباح رخصة له لم يكن غير المباح شبهة له فرع ظاهر فاعلم ان حكم اللواط حكم
 المرأة لعدم الولد فترخص بالمباح إلا أن يفرق بكونها أشد حرمة من الزنا لأنها لم تنج
 بطريق ما ولوكون فحماً عقلياً ولذا لا تكون في الجنة على الصحيح قاله المصنف وضح تكافؤ
 وطلاقة وعنته لو بالقول لا بالفعل كشرائه قريبه ابن كمال ورجع بقية العبد
 ونصف المسمى إن لم يبطأ ونذره وبينه وظهارة ورجعته وإبلاؤه ونبتة فيه إلى الإبلاء
 بقول أو فعل وإسلامه ولو ذمياً كما هو إطلاق كثير من المشايخ وما في الحائنة من
 التفصيل فقياس والاستحسان محتمة مطلقاً فيلحظ بلا قتل لو رجع للشبهة كما في
 باب المرتد وتوكيله بطلاق وعثاق وما في الأشياء من خلافه فقياس والاستحسان
 ونوعه والأصل عندنا أن كل ما يبيع مع الهزل يبيع مع الأكراه لأن ما يبيع مع الهزل لا يحتمل
 الفسخ وكل ما لا يحتمل الفسخ لا يوثق فيه الأكراه وعدها أبو الليث في خزائن الفقه
 ثمانية عشر وعديتها في باب الطلاق نظماً عشرين لا يبيع مع الأكراه أبرأؤه مدبوته
 أو أبرأوه كقبيله بنفسه أو مالاً لأن البرأة لا تنفع مع الهزل وكذا لو أكره الشفيع أن يسكت

عن طلب الشفعة فسكت لا تبطل شفعة ولا ردتها بلسانه وقلبه مطهر بالايمان
 فلا تبين زوجته لانه لا يكفر به والقول له استخساذا قلت وقد منا من النوازل
 خلافة فاعله قياس فتامله اكره القاضي وجلا ليها بسرفه او قتل رجل بعد
 ليقير قطع رجل بعد فارتد ذلك فقطعت يده او قتل على ما ذكر ان كان المقصود صفا
 بالمصالح اقتض من القاضي وان متما بالسرفه معروفها او بالقتل لا يقتصر من
 القاضي استخساذا للشبهة خاينة قبل له اما ان شرب هذا الشراب او بيع كرمك
 فهو اكراه ان كان شرابا لا يحمل كالحج والافلا تنية قال وكذا الزنا وسائر المحرمات
 صادره السلطان ولم يعين بيع ماله فباعه مع عدم تعيينه والحيلة ان يقول من اين
 اعطى ولا مال له فاذا قال المظالم بيع كذا صار مكرها فيه بزازية خوفا الزوج بالضرب
 حتى وهبت مهرها لم تنصح الهبة ان قدر الزوج على الضرب وان هدد بها بطلاق
 او تزوج عليها او تسر فليس باكراه خاينة وفي جمع الفتاوى منع امرأته المريضة
 على المسبر الى ابوها الا ان نصب مهرها فوهبت بعض المهر فالهبة باطلة لانها كالمكرهه
 قلت وبوخذه منه جواب حادثة الفتوى وفي زوج بنته المبكر من رجل فلما ارادت
 الزفاف منعها الأب الا ان يشهد عليها استوفت منه ميراث امها فافترت ثم
 اذن لها بالزفاف فلا يعم اقرارها لكونها في معنى الكراهة وبه افق ابو السعود مفتي الروم
 قاله المص في شرح منظومته تحفة الاقران في بحث الهبة المكره باخذ المال لا يضمن
 ما اخذه اذا نوى الاخذ وقت الاخذ انه يرد على صاحبه ولا يضمن واذا اختلفا في
 المالك والمكره في النية فالقول للمكره مع يمينه ولا يضمن مجتبي وفيه المكره على الاخذ
 والدفع انما يسعه مادام حاضرا عند المكره والالم يحمل لزوال القدرة والالهاء بالبعد
 وبهذا تبين انه لا عذر لاعوان الظلمة في الاخذ عند غيبة الأمير او رسوله فليخفف قروعه

على اكل طعام نفسه ان جائعا لا رجوع وان شبعنا نارجع بغيره على المكره للحصول منفعة
 الاكل له في الاول لا الثاني قال اهل الحرب لنبى اخذوه ان قلت لست بنبى تركناك و
 الاقتلناك لا بسعة قول ذلك وان قيل لغير نبى ان قلت هذا ليس بنبى تركنا نبينا وان
 قلت نبى قتلناه وسعة لا منناع الكذب على الانبياء قال خزيمه لرجل ان دفعت جاريتك
 لازدها دفعت لك الف اسبرلم يحمل ان يرتقى عبده مكرها لم يرتقى في الامم وهل الاكراه
 باخذ المال معتبر شرعا على ظاهر الفنية نعم وفي الوهبانية وان يقل المديون ان مبالغ
 لنبرى فالاكراه معنى معصوم ومع في الاستحسان اسلام مكره ولا قتل ان يرتد بعد
 ويجبر كتاب الحج هو لغة المنع مطلقا وشرعا منع من نفاذ تعرف قولنا لا فعل لان الفعل
 بعد وقوعه لا يمكن رده فلا يتصور الحج عنه قلت بشكل عليه الرقيق لمنع نفاذ فعله في
 الحال بل بعد العتق كما صرح به في البدائع اللهم الا ان يقال الاصل فيه ذلك لكنه اخر
 لعنفه لقيام المانع فتأمل وسببه صغير وجنون بعم القوى والضعف كما في المعنوه
 وحكمه كميز كما سيجي في المادون ورق فلا يعص طلاق مبني ومجنون مغلوب اى لا يفتق
 بحال واما الذي يحن وبقيق كميز نهاية ولا اعتاقها واقرارها انظر الهاد مع طلاق
 عبد واقراره في حق نفسه فقط لا سيده قلوا ان رجلا اخر لا يعتقه لولغير مولا ولوله هـ
 ويحد وثودا قيم في الحال لبقائه على اصل الحرية في حقها ومن عقد عقدايد وربن
 نفع وضرر كما سيجي في المادون منهم من هو لاء المحجورين وهو يعقله يعرف ان البيع
 سالب للملك والشرا قبال اجاز وليه اورد وان لم يعقله فباطل نهاية وان اتلفوا
 اى هو لاء المحجورين سواء عطلوا او لا در شيئا مقوما من مال او نفس ضمنوا الا لا يحج
 في الفعل لكن ضمان العبد بعد العتق على ما روي في الاشياء المبني المحجور مواخذ ابغاله
 فيضمن ما اتلفه من المال للحال واذا قتل فالدية على عاقلة الا في مسائل لوان تلف ما
 نذرته

وما اودع عنده بلا اذن ولبه وما اعبرله وما بيع منه بلا اذن وبسنتي من ابداعه
 ما اذا اودع صبي محجور مثله وهي ملك غيرها ظلمها لك نصيبن الدافع او الاخذ ولا يحج
 حر مكلف بسفلة هو نذير المال ونصيبه على خلاف مفتني الشرع او العقل درر
 ولو في البركان بصرفة في بناء المساجد ونحو ذلك فيحج عليه عندها وتما مه في فوايد
 شتى من الاشياء ونسق ودين وغفلة بل يمنع مفت ما جن يعلم الحيل الباطلة
 كغليم الردة لتبين من زوجها ونسقط عنها الزكوة وطبيب جاهل ومكارم فليس
 وعندها يحج على الحر بالسفلة والغفلة به اى بقولهما يفتى ميانة لماله وعلى قولها
 المفتى به فيكون في احكامه كغير ثم هذا الخلاف في تصرفات مخمّل الفسخ وبطلان النزل
 واما ما لا تخمّله ولا يبطله النزل فلا يحج عليه بالاجماع فلذا قال في الافتاح وطلاق
 وعناق واستبلاذ وتدبير وجوب زكوة وظرة وحج وعبادات وزوال ولاية
 ابيه وحده وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الاتفاق وفي صحة وصاياه بالترتيب من
 الثلث فونه هذه كبايع وفي كفارة كعباد اشياء والحاصل ان كل ما يستوى فيه النزل
 والجحد ينفذ من المحجور وما لا فلا الا باذن القاضي خائبة فان بلغ الصبي غير رشيد
 لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة فعم تصرفه قبله اى قبل المفسد
 المذكور من المدة وبعد يسلم اليه وجوباً حتى لو منعه منه بعد طلبه ضمن وقبل
 طلبه لا ضمان كما يفيد كلام المجتبى وغيره قاله شيخنا وان لم يكن رشيداً او فالاً لا يدفع
 حتى يوفى رشده ولا يجوز تصرفه فيه والرشد المذكور في قوله تعالى فان انتهم منهم
 رشداً هو كونه مصلحاً في ماله فقط ولو فاسقاً قاله ابن عباس والقاضي يجبس الحر
 المدبون ليسبع ماله لدينه وقضى دراهم دينه من دراهم يعنى بلا امره وكذا لو كان
 دنانير وبيع دنانيره لدراهم دينه وبالعكس استحسننا لا اتخاذها في الفينة لا يسبع

القاضى عرضه ولا عقاره للدين خلافا لهما وبه اى بقولهما يسبيعهما للدين بفتح ا ختبار
 ومجحه في نصحيح القدر ويحى ويسبح كل ما لا يحتاجه في الحال ولو افرج مال يلزمه بعد
 الديون ما لم يكن ثابتا ببينه او علم قاض في تراخى الغرماء كمال استملكه اذ لا يحى
 في الفعل كما مر ا فلس ومعه عرض شراء فقبضه بالاذن من بايعه ولم يودع ثمنه ^{لعه} فبا.
 اسوة للغرماء في ثمنه وان افلس قبل قبضه او بعده لكن بغير اذن بايعه كان له استرداد
 رجسه بالثمن وقال الشافعى للبائع النسخ حرج القاضى عليه ثم رفع القاضى اخرا لطلقه
 واجاز ما صنع المحجور كذا في الخانية وهو ساقط من الدرر والمخج جاز اطلاقه وما صنع
 المحجور في ماله من بيع او شراء قبل اطلاق النسخ وبعده كان جائزا لان حرجه لا وكان
 مجتهدا فيه ليستوقف على امضاء قاض اخر فروع بيع المحجور على الغائب لكن لا يحج بالعلم
 خانيه ولا يرتفع الحج بالرسد بل باطلاق القاضى ولو ادعى الرشد وادعى خصمه
 بقاء على السفه وبرهنا ينبغي تقديم بينة السفه استنباء وفي الوهبانية ومن عي
 اقراره قبل محجة ومن يدعيه وقته فهو اجدد ولو باع والقاضى اجاز وقال لا
 نودى فاداه من بعد بخسر فصل ببلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانزال
 الاصل هو الانزال والجارية بالاحتلام والحبل ولم يذكر الانزال صريحا
 لانه قل ما يعلم منها فان لم يوجد فيها شئ منها فحتى ينم لكل منها خمسة عشر سنة
 به بفتح لغرض اعمار اهل زماننا وادنى مدته له اثني عشر ولها تسع سنين هو
 المختار كما في احكام الصغار فان باعها ما بان بلغها هذا السن فقلا بلغنا صدقان
 لم يكذبهما الظاهر كذا في فقه في العبادية وغيرها فبعد ثبتي عشرة سنة يشرط
 شرطا اخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو ان يكون بحال يحتمل مثله والا لا يقبل
 قوله شرح وهبانية وهما ح كبا نغ حكما فلا يقبل مجوده البلوغ بعد اقراره ^ل

ماله فلا ينفع قسمته ولا بيعه وفي الشرع بلاية يقبل قول المراهقين قد بلغنا مع تفسير
 كل ما ذابح بلاجهن وفي الخزائن اقرب البلوغ فقبل اثنتي عشرة سنة لا نفتح الباب بينه
 وبعد نفع كتاب الماذون الاذن لغة الاعلام وشرعنا في الحجارة لان الحجارة
 لا ينفك عن العبد الماذون في غير باب التجارة ابن كمال واسقاط الحق المسقط هو المولى
 لو الماذون رقيقا او لوطا لوصيا وعذر زفر والشافعي هو توكيل وانا بانه ثم يتصرف العبد
 لنفسه باهليته فلا يتوقف بوقت ولا يتخصص بنوع تفريع على كونه اسقاطا ولا يرجع
 بالعدة على سيده لعله الحجر فلو اذن لعبد تفريع على فك الحج يوما وشهرا
 صار ما ذونا مطلقا حتى يحج عليه لان الاسقاطات لا تتوقف ولا يتخصص بنوع
 فاذا اذن في نوع عم اذنه في الانواع كلها لانه فك الحج لا توكيل ثم اعلم ان الاذن
 بالتصرف النوعي اذن بالتجارة وبالشخصي استخدام وينتبت الاذن دلالة تعبد رآه
 سيده يبيع ملك اجنبي فلو ملك مولا لم يجز حتى ياذن بالنطق بزازية ودر عن
 الخانية لكن سوى بينهما الزيلعي وغيره وجزم بالقسوية ابن الكمال وصاحب المتن
 ورجحه في الشرع بلاية بان ما في المتن والشروع اول ما كتب في الفتاوى فيلحفظ
 ويشترى ما اراد وسكت السيد ماذون خبر المبتدئ الا ان كان المولى فامنيا اشياء
 ولكن لا يكون ماذونا في بيع ذلك الشيء او شرائه فلا ينفذ على المولى ببيع ذلك المتاع
 لانه يلزم ان يصير ماذونا قبل ان يصير ماذونا وهو باطل قلت لكن قيد القسوة
 مغر بالذخيرة مابيع دون الشراء من مال مولا اى فيصح فيه ايضا وعليه فينتشر
 الفرق والله الموفق وينتبت صريحا فلو اذن مطلقا بلا قيد مع كل تجارة منه اجماعا
 اما لو قيد فعندنا بعم خلافا للشافعي فيبيع ويشترى ولو بين فاحش خلافا
 لاصحاب كل بهما ويرهن ويرهن ويعبر الثوب والذابة لانه من عادة التجار ويصالح

من فضاء وجب على عبده ربيع من مولا بمثل القيمة واما باقل منها فلا ربيع
 مولا منه بمثل القيمة او اقل والمولى حبس المبيع لقبض ثمنه من العبد وبطل الثمن
 خلافا لما صححه شارح الجمع معزيا للمحيط لو سلم المبيع قبل قبضه لانه لا يجب له على عبده
 دين فخرج مجافا حتى لو كان الثمن عرضا لم يبطل لتعيينه بالعقد وهذا كله لو الماذون
 مديونا والا لم يجز بينهما بيع نسابة ولو باع المولى منه بالتركه الزائد وفتح العقد
 يوم السيد بان يفعل واحدا منها لحق الغرماء فيما كان من التجارة وقبل الشهادة
 عليه اى على العبد الماذون بحق ما وان لم يحضر مولا ولو محجورا لا تقبل بعنى لا تقبل
 على مولا بل عليه فبواخذه بعد العتق ولو حضر معا فان الدعوى باستهلاك مال
 او عصبه قضى على المولى وان باستهلاك ودبعة او بضاعة على المحجور نسمع على العبد
 وقبل على المولى ولو شهدوا على اقرار العبد بحق لم يقض على المولى مطلقا وغامه فى
 العمدانية وبأخذ الارض اجارة ومساقاة وزراعة ويشترى بذرا بزراعة ويؤجر
 وبزراع ويشترك غنانا لمفاوضة ويسأجر ويؤجر نفسه ويقرب ودبعة وغصب
 ودين ولو عليه دين لغير زوج وولد والدة وسيد فان اقراره لهم بالغيب باطل
 عنده خلافا لما درر ولو بعين مع ان لم يكن مديونا وهبانية ويهدى طعامة
 ليسير بما لا بعد سرفا ومفاده انه لا يهدى من غير الماكول اصلا ابن كمال حرم
 به ابن الشحنة والمحجور لا يهدى شيئا وعن الناذل اذا دفع للمحجور قوت يومه فهدى
 بعض رفقاته للاكل معه فلا باس بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر ولا باس
 للمرأة ان تنفق من بيت سيدها او زوجها باليسير كغيف ونحوه ملنقى ولو
 علم منه عدم الرضاء لم يجز ويغيب من يلعبه ويتخذ الضيافة البسيرة بقدر ماله
 ويحط من الثمن بعيب قدر ما يحط التجار ويجازى ويوجع مجنبى ولا ينزوح الاباذن

ولا يشتري وان اذن له المولى ولا يزوج رقيقه وقال ابو يوسف بزواج الامه ولا يملكه
 الا ان يجيزه المولى ولا دين عليه ولا يامه القبض للمولى ولا يعتق بماله الا ان يجيزه المولى
 الخ مامر ولا يعبره ولا يفرض ولا يهب ولو بعوض ولا يكفل مطلقا بنفسه او ماله
 ولا يصالح عن قصاص وجب عليه ولا يعفو عن القصاص ويصالح عن قصاص وجب ^{عليه}
 عبده خزانة النفقة وكل دين وجب عليه تجارة او بما هو في معناها امثلة الاول
 بيع وشراء واجارة واستيجار وامثلة الثاني غرم ودبغة وغصب وامانة محمد ^{عليه}
 عبارة الدرر وغيرها مجدها بلا ميم فتنبيه وعقر وجب بوطى مشرة بعد الاستغفار
 كل ذلك يتعلق برقبته كدبغة الاستهلاكية والظهر ونفقة الزوجة يباع فيه ولاهم
 استسعاءه ايما زبلي ومفاده ان زوجته لو اختارت استسعاءه لنفقة كل
 يوم ان يكون لها ذلك ايضا يجر من النفقة بحضرة مولاه او نائبه لا يحق ان يفديه
 بخلاف بيع الكسب فانه لا يحتاج لحضور المولى لان العبد خفم فيه ولا ينضم ثمنه
 بالمحصن ويتعلق بكسب حصل قبل الدين او بعده ويتعلق بما وهب له وان لم يحضر
 مولاه هذا قيد للكسب والامتناب لكن يشترط حضور العبد لانه الخفم في كسبه ثم انما
 يبدء بالكسب وعند عدمه يستوفى من الرقبة فلت واما الكسب الحاصل قبل الاذن
 لحق المولى فله اخذه مطلقا قال شيخنا ومفاده انه لو اكتسب المحجور شيئا واودعه
 عند اخره هلك في يد المودع للمولى تضمينه لانه كودع الغاصب فتأمل لا يتعلق الدين
 بما اخذه مولاه منه قبل الدين وطول المأذون بما بقي من الدين زائدا عن كسبه
 رثته بعد عتقه ولا يباع ثانيا ولمولاه اخذ غلة مثله بوجود دينه وما زاد للغيراء
 يعني لو كان المولى ياخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل لحوق الدين كان له
 ان ياخذها بعد لحوقه استحسانا لانه لو منع منها يحجب عليه فيسند باب الاكساب

وينجى بحجره وان علم هو نفسه لدفع الضرر عنه والكراهل سوفه ان كان الاذن شائعا
 اما اذا لم يعلم به اى بالاذن الا العبد وحده كفى في حجره علمه به فقط ولا يشترط مع
 ذلك علم الكراهل سوفه لانقضاء الضرر وفي البرزنية باع عبده الماذون ان لم يكن
 عليه دين صار محجورا علم اهل سوفه ببيعه ام لا لصحة البيع وان عليه دين لا مال ^{نفسه}
 المشتري لفساد البيع وهل للعزما فسفه ان ديونهم حالة نعم الا اذا كان بالثمن وفاء
 او ابراء العبد او ادعى المولى وتماه في السراجية وبموت سيده وجنونه مطبقا
 ولخوفه وكذا يجنون الماذون ولخوفه ايضا بدار الحرب مرتدا وان لم يعلم احده
 لانه موت حكما وينجى حكما بآبائه وان لم يعلم احد كجنونه ونزوا دمنه او افاق
 من جنونه لم يعد الاذن في الصحيح زيلجى ونهستانه وباسنيلادها جان ولدث منه
 فادعاه كان حرا دلالة ما لم يصرح بخلافه لا تنجى بالتدبير وضمن بهما قيمتهما فقط
 للعزما لو عليهما دين محبط اقراره مبدا بعد حجره ان مامعه امانة او غضب او دين
 عليه الاخر صحيح خبر فيقبضه منه وقال لا يبيع احاط دينه بماله ورقبه لم يملك سيده
 مامعه فلم يعتق عبد من كسبه بتحرير مولا وقال بملكه فيعتق وعليه قيمته موسرا
 ولو معسرا فلم ان يضمنوا العبد المعتق ثم يرجع على المولى ابن كمال ولو اشترى
 ذارحم محرم من المولى لم يعتق ولو ملكه يعتق ولو اتلف المولى ما في يده من الرقيق
 ضمن ولو ملكه لم يضمن خلافا لهما بناء على ثبوت الملك وعدمه وان لم يحط دينه بماله
 ورقبه مع تحريره اجماعا وصح اعتاقه حال كون الماذون مدبونا ولو محبط
 وضمن المولى للعزما الاقل من دينه وقيمته وان شتا وان اشعوا العبد بكل ديونهم
 وياتباع احدهما لا يبرأ الاخر فهما كالفيل مع مكفول عنه وطول بما بقى من دينهم
 اذا لم تنف به قيمته لغزما ثم بعد عتقه لنفسه في ذمته ومع تدبيره ولا ينجى

ويجزى الغرماء كعقده إلا أن من اختار أحد الشئيين ليس له الرجوع شرح نكلمه وفي
 الهداية ولو كان الماذون مدبرا أو ام ولد لم يضمن قيمته لأن حق الغرماء لم يتعلق بغيرتهما
 لأنها لا يباعان بالدين ولو اعتقه المولى باذن الغرماء فلم يضمن مولاه زيلعي والماذون
 أن يباعه سيده بأقل من الديون ونجسه المشتري فيه لأن الغرماء إذا قدروا على
 العبد كان لهم فسخ البيع كما مر ضمن الغرماء البائع قيمته لتعديده فإن رد العبد عليه ييب
 قبل القبض مطلقا ويجوز روية أو فطر أو بعده بقضائرجع السيد بضمته على الغرماء
 وعاد حقهم في العبد لزوال المانع وإن رد بعد القبض لا بقضاء فلا سبيل لهم على العبد
 ولا للمولى على القيمة لأن الرد بالتراضي إقالة وفي بيع في حق غيرها وإن فضل من يمين
 شئ رجوعا به على العبد بعد الحرية كما مر أو ضمنوا مشترية عطف على البائع أي إن
 شأوا استنوا مشترية ورجع المشتري بالثمن على البائع أو أجاز البيع وأخذ الثمن
 لأقيمة العبد وإن باعه السيد معلما بدينه يعني مقاربه لا منكرا كما سيجي لتحقيق المناصحة
 وبسقط خيار المشتري لا الغرماء فلو غرماء رد البيع إن لم يصل ثمنه إليهم لأن قبضهم
 الثمن دليل الرضا للبيع إلا إذا كان فيه مجاياة فاما أن ترفع أو ينقض البيع ابن كمال قال
 المصنف هذا إذا كان الدين حالا وكان البيع بلا طلب الغرماء والثمن لا يفي بدينهم ولا
 فالبيع نافذ لزوال المانع وإن غاب البائع وقد قبضه المشتري فالمشتري ليس بمجزم
 لهم لو منكر أدبته خلا فاللثان ولو مقرا فخصم كما مر ولو قبله بأن غاب المشتري
 والبائع حاضر فالحكم كذلك أي لخصومة أجماعا حتى يحضر المشتري لكن لهم تضمين
 البائع قيمته أو إجازة البيع وأخذ الثمن عبد قدم معرا وقال أنا عبد فلا ياذن
 في التجارة فباع واشترى فهو ماذون وح لزمه كل شئ من التجارة وكذا الحكم لو اشترى
 العبد وباع ساكتا عن أذنه وحججه كان ماذونا استحسننا الضرورة التعامل وأمر

المسلم محمول على الصلاح فيحمل عليه ضرورة شرح الجامع ومفاده نقيض المسئلة بالمسلم ابن
 كمال ولكن لا يباع لدبته اذ الم يفت كسبه الا اذا اقر مولاه به اى بالاذن او اثبتته الغريم
 بالبينة ونصرف الصبي والمعتوه الذى يعقل البيع والشراء ان كان نافعاً محضاً
 كالا سلام والانهاب مع بلا اذن وان صار كالطلاق والعتاق والصدقة والعرض
 لا وان اذن به وليهما وما تردد من العفود بين نفع وضرب كالبيع والشراء فوقف على
 الاذن حتى لو بلغ فاجازه نفذ فان اذن لهما الولي فلهما في شراء وبيع كعبد ماذون
 في كل احكامه والشرط لصحة الاذن ان يعقلا البيع سالباً للملك عن البايع والشراء سالباً
 له زاد الزيلعي وان بقصد الرمح ويعرف الغبن البسير من الفاحش وهو ظاهر ونبه
 ابوه ثم وصيه بعد موته ثم وصى وصيه كما في القهستان عن العمادية ثم بعدهم حده
 الصحيح وان علا ثم وصيه ثم وصى وصيه فستان زاد الزيلعي والقهستان ثم الوالد بالطلاق
 الاول ثم القاضى او وصيه ابهما نصرت ببيع ولذا لم يقل ثم دون الام او وصيه هذا
 في المال بخلاف النكاح كما مر رأى القاضى الصبي والمعتوه او عبدهما او عبد نفسه
 كما مر يبيع ويشترى فسكت لا يكون سكونه اذ في التجارة والقاضى له ان ياذن للبيع
 والمعتوه اذ لم يكن له ولي ولعبدهما اذ كان لكل واحد منهما من الصبي والمعتوه
 ولي وامتنع الولي من الاذن عند طلب ذلك منه اى من القاضى قلت وفي البرجندى
 عن الخزانة لو اذن ابوه او وصيه مع اذن القاضى له زاد شارح الوهبانية ولا ينجح بعد
 ذلك اصلاً لانه حكم الابحج قاض اخر فندبر فروع لو اذن لاسان بما معهما من كسب
 او اذن مع علم الظاهر كما دون درر الماذون لا يكون ماذوناً قبل العلم به الا في مسئلة
 ما اذا قال بايعوا عبدي فانه اذنت له فبايعوه وهو لا يعلم بذلك صار ماذوناً بخلاف
 قوله بايعوا ابني الصغير لا يبيع الاذن للابن والمغضوب المحجور ولا بيعة ولا يبيع

مجبوراً بهما على الصحيح أشباه وفي الوهبانية «ولو اذن القاضى لطفل وقد ابله» ابو
 يعلى اذن منه فبتجره وضمن يعقوب الصغير ودعيته وتجليفه بفتى به حيث ينكر
 ولورهن المجور او باع او شري وجوزه المولى فما يتغير لتوقف تصرف المجور على
 الاجارة فلولم يجز بل اذن له بالتجارة فاجازها العبد جازاً استحسنانا ولولم ياذن له
 فاعتقه فاجازها لم نفع اجازته قال وكذا العبي الميزنلت ولا يخفى است ما هو
 بربع ابتداء منار فلا يبيع باذن ولي الصغير كالقرض كتاب الغصب هو لغة اخذ
 الشئ مالا او غيره كالحر على وجه التغلب وشرا عازلة يد محفة ولو حكمنا كجوده
 لما اخذه قبل ان يحوله باثبات يد مبطله واعتبر الشافعى رضى الله تعالى عنه اثبات
 اليد فقط والتمرة في الزايد فتمرة بستان مغضوب لا يضمن عندنا خلافا له درر
 في مال فلا يتحقق في مئنة ودم منقوض اى مباح شرعاً فمستأن فلا يتحقق في غير مسلم
 محترم فلا يتحقق في مال حرب فابل للتقل فلا يتحقق في العتار خلافاً للمهر بعير اذن
 مالكه احتريزه عن الوديعة واعلم ان الموقوف مضمون بالانلاف مع انه ليس بمكوك
 اصلاً صرح به في البدائع فلو قال بلا اذن من له الاذن كما فعل ابن الكمال لكان اوله
 ولا يخفيه احتراز عن المرفة وفيه لابن الكمال كلام فاستخدام العبد وتحميل الدابة
 غصب لازلة يد المالك لا جلوسه على بساط لعدم ازالته فلا يضمن مالم يهلك
 بفعله وكذا لو دخل دار انسان واخذ متاعه ومجد فهو ضامن وان لم يحوله ولم يحدد
 لم يضمن مالم يهلك بفعله او يخرججه من الدار خائبة وحكمه الاثم لمن علم انه مال
 الغير ورد العين قائمة والعزم هالكة بفعله او غيره او اذنه سماوية فمستأن لا غير
 من علم الاخير ان فلا اثم لانه خطأ وهو مرفوع بالحديث المغضوب منه مخير بين
 تقنين الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كان في الوقف المغضوب بان غصبه وفيه

اكثر وكان الثالث اقل من الاول فان الضمان على الثالث كذا في وقف الخائبة وفي
 غضبها غضب مجللا فاستملكه وبسبب ابن امه ضمن قيمة العجل ونقصان الام وفي
 كراهتها من هدم حائط غيره ضمن نقصانه ولم يور بمعاملة الا في حائط المسجد وفي
 القنية تصرف في ملك غيره نعم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في
 مال امراته فمات وادعى انه كان باذنها وانكر الوارث فالقول للزوج ويجب رد
 عين الغصب مالم يتغير تغيرا فاحشا مجتنب في مكان غضبه لنفاوت القيمة بخللا
 الا ما كن ويرا بردها ولو تغير علم المالك في البزاية غضب دراهم انسان من كيسه
 ثم رد هافيه بلا علمه برأ وكذا لو سلمها اليه بحجة اخرى كهبة او ابداع او شراء وكذا
 لو اطعمه فاكله خلا فاللشافعي رحمه الله تعالى زيلعي او يجب رد مثله ان هلك وهو
 مثله وان انقطع المثل بان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيت
 ابن كمال فقيمه يوم الخصومة اى وقت القضا وعند ابي يوسف يوم الغضب وعند محمد
 يوم الانقطاع ورجحنا هنا في وجوب القيمة في القيمي يوم الغضب اجماعا والمثلي المخلوط
 بخلاف جنسه كبر مخلوط بشعير وشريح مخلوط بزيت ونحو ذلك كدهن نخس فنجس
 فنجب قيمته يوم غضبه وكذا كل موزون يختلف بالصفة كقمم وقد رد ردودا
 ذكره في الجواهر زاد المصنف ورب وقط لان كلا منهما ينفوت بالصفة ولا يبيع السلم
 فيها ولا تثبت دين في الذمة قلت وفي الذخيرة والجبن قيمي في الضمان مثله في غير ما سلم
 وفي المجتبى السويق قيمي لنفاوته بالقلبي وقيل مثله وفي الاشباه الفهم واللحم ولونيا والاجر
 قيمي ونحاشيها لابن المصنف هنا وفيما يجلب التيسير معز باللفصولين وغيره وكذا
 العصابون والسرقتين والورق والابرة والعصفر والعبر والجلد والذهن المتجسس
 وكذا حفنة مكبل او موزون مشرف على الملاك مضمون بقيمته في ذلك الوقت

كسفينة موقورة اخذت في الغرق والقي الملاح ما فيها من مكيل وموزون بضمن
 قيمتها ساعتها كما في المجنى وفي الصيرفة صب ماء في خنطة فافسد ما وازاد ذكيا
 ضمن قيمتها قبل صبه اذ لم ينقلها فلو نقلها المكان ضمن المثل لانه غصبه وهو مثل
 بخلاف ما لو صب الماء في الموضع الذي فيه الخنطة بغير نقل انتهى والاجر في سبي
 ان الحق في حق المسلم فيمي حكما والحاصل كما في الدرر وغيره ان كل ما يوجد له مثل في
 الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك فقيمي فليحفظ فان ادعى
 هلاكه مرتبطة بوجوب رد العين لانه الموجب الاصل ورد المثل والقيمة مخالص على
 الراجح حبس حتى يعلم الحاكم انه لو بقي لظهر اى لاظهر ثم قضى الحاكم عليه بالبدل من مثل
 وقيمة ولو ادعى الغاصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكس المالك اى ادعى
 الهلاك عند الغاصب واقام البرهان فبرهان الغاصب انه رده وهلك عند المالك
 اول خلافا للثاني ملحق ولو اختلفا في القيمة وبرهنا فالقيمة للمالك وسيجي ولو
 نفس المعصوب فالقول للغاصب والغصب انما يتحقق فيما ينقل فلو اخذ عقارا وهلك
 في يده بافانه سماوية كغلبة سبل لم يضمن خلافا للمجد وبقوله قالت الثلاثة وبديقة
 في الوقف ذكره العيني وذكر طهير الدين في فتاواه الفتوى في غصب العقار والدرر الموقوفة
 بالغمان وان الفتوى في غصب منافع الوقف بالغمان وفي فوايد صاحب المحيط اشترى
 دارا وسكنها ثم ظهر انها وقف او كانت للصغير لرزقه اجر المثل صيانة لمال الوقف والصغير
 وفي اجارة القيس انما لا يتحقق الغصب عندهما في العقار في حكم الغمان اما فيما وراء ذلك
 فيتحقق الاثرى انه يتحقق في الرد فكذا في استحقات الاجرة انتهى فليحفظ قيل فائله ^{سنة} الا
 وعماد الدين في فصولهما والامح انه اى العقار يضمن بالبيع والتسليم وكذا
 بالمجود في العقار الوديعه وبالرجوع عن الشهاده بعد القضاء في الاشياء العقار

لا يضمن إلا في سائل وعد هذه الثلاثة وإذا انقص العتار بسكناء وزراعتة ضمن النقصان
 بالأجاء فيعطى ما زاد البذر وحقه في المحبى وعن الثالث مثل بذره وفي العيرفة
 هو المختار ولو ثبت له قلعة وتماه في المحبى كما يضمن اتفاقا في النقل ما انقص بنفسه
 كما في قطع الأشجار ولو قطعها رجل آخر أهدم البناء ضمن هو الغاصب كالوغب عبد
 أجره ينقص في مدة الأجرة بالاستعمال وهذا سافط من نسخ الشرح لدخوله تحت قوله
 وإن استغله بنفسه الاستغلال وأجر المستعار ونقص من النقصان ونصد بمافي
 من الغلة والأجرة خلا فلا بد يوسف كذا في المتن لكن نقل المصنف عن البرازية أن الفتى ينفق
 بكل الغلة في الصحيح كالو ينفق في المغصوب والوديعة بأن باعه ورجح فيه إذا كان ذلك
 متعبنا بالإشارة أو بالثراء بالدرهم الوديعة أو الغصب ونقد ما يعنى بنصدق
 برجح حصل فيها إذا كان مما يعنى بالإشارة وإن كانا مما لا يعنى فعلى أربعة أوجه
 فإن أشار إليها ونقدها فكذلك بنصدق وإن أشار إليها ونقد غيرها أو أشار إلى
 غيرها ونقدها أو أطلق ولم يشر ونقدها لا يصدق في الصور الثلاث عند الكرخي
 قبل وبه يفتى والمختار أنه لا يحمل مطلقا كذا في المتن ولو بعد العمان هو الصحيح كما في
 فتاوى النوازل واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا لكثرة الحرام وهذا
 كله على قولهما وعند أبي يوسف لا يصدق بشئ منه كما لو اختلف الجنس ذكره الزبلي
 فيلحفظ فإن غصب وغير المغصوب فزال اسمه وأعظم منافعه أى أكثر مقاصده اختار
 عن دراهم فسبها بلا ضرب فانه وإن زال اسمه لكن يبقى أعظم منافعه ولذا لا يقطع
 حق المالك عنه كما في المحيط وغيره فلم يكن زال اسمه مغنيا عن أعظم منافعه كما أنه
 ملاخر وغيره واختلف المغصوب بملك الغاصب حيث يمتنع امتياز كاختلاف طبريز
 أو يمكن بجرح كبير بشعبه منحه وملكه بلا حل انتفاع قبل أداء ضمانه أى رضاهما كله

بأداء وإبراء أو تضمين قاضٍ والقياس حله وهو رواية فلوعقب لهما ما فضغه حتى صار
 سهلكا يبلعه خلا في رواية حراما في المعتمد جسماء المادة الفساد كذبح شاة القنوين بدل الأضحية
 أى شاة غيره ذكره ابن سلطان وطنجما أو شها وطنجى براوزرعه لوجعل جديده سبهها وصغير راية
 والبناء على ساجه بالجيم خشبة عظيمة تثبت بالهند وقيمتها أى البناء الأكثر منها أى من قيمة الساجه
 بملكها الباقي بالقيمة وكذا لو غضب ارضا فبنى عليها أو غرس أو ابتلعت دجاجة لؤلؤة أو أدخل
 البقر رأسه في قدر أو أودع فصيلا فكبر في بيت المودع ولم يمكن إخراجها إلا بهدم
 الجدار أو سقط دينار في محبرة غيره ولم يخرج الأيكسرها ومخوذ ذلك بضمن صاحب
 الأكثر قيمة الأقل والأصل أن الضرر لا يستديزال بالأخف كما في هذه القاعدة من المشقة
 ثم قال ولو ابتلع لؤلؤة فمات لا يشق بطلته لأن حرمة الأدمى أعظم من حرمة المال
 وقيمتها في تركته وجوز الشافعية قياسا على المشق لأخراج الولد قلت وقد متنا في
 الجنائز عن الفتح أنه يشق أيضا فلا خلاف في تنوير البصائر أنه الأصح فليحفظ بقوله
 كانت قيمة الساجه والبناء سواء فإن اصطالحا على شئ جاز وإن تنازع ارباب البناء
 عليهما ويقسم الثمن على قدر ما لهما شرنيلالية عن البرازية بقوله لو أراد الغائب
 نفذ البناء ورد الساجه هل له ذلك إن قضى عليه بالقيمة لا يحمل وقيله فولات
 لتخفيف المال بلا فائدة وتماه في المجنبى وإن ضرب الحجرين درهما ودينارا أو أثناء
 لا يملكه وهو لما لكة مجانا خلافا لهما فإن ذبح شاة غيره ونحوها مما يؤكل طر حسا
 المالك عليه وأخذ قيمتها وأخذها وضمنه نقصانها وكذا الحكم لو قطع يدها أو قطع
 طرف دابة غير ما كولة كذا في المتن في قبل ولفظ غير سديد هنا قلت قوله غير سديد
 غير سديد لتبوت الخيار في غير المأكولة أيضا لكن إذا اختار ربحا أخذها لا يضمن شيئا
 وعليه الفتوى كما نقله المصنف عن العمادية فليحفظ بخلاف طرعا العبد فان فيه

الارش او خرق ثوبا خرقا فاحشا وهو ما فوت بعض العين وبعض نفعه لا كله فلو كله ضمن
 كلها وفي خرق يسير نقصه لم يفوت شيئا من النفع ضمنه النقصان مع اخذ عبئه ليس غري
 لقيام العين من كل وجه ما لم يجد فيه صنعة او يكون ربويا كما بسطه الزيلعي قلت ومنه
 يعلم جواب حادثة وهي غصبت حياضة ففئة مموهة بالذهب فزال تمويهها فمخير
 مالكة بين تضمينها مموهة او اخذها بلا شيء لانه نابع منملك ولو كان مكان الغصب
 شراء بوزنها ففئة فلا رد لتعيبها ولا رجوع بالنقصان للزوم الربا باغتفاه فقل من
 صرح به قاله شيخنا ومن بنى او غرس في ارض غيره بغير اذنه امر بالقطع والرد
 لو قيمة الساحة اكثر كامر وللمالك ان يضمن له قيمة بناء او شجر امر بقلعه اى ^{مستحق}
 القطع فتقوم بدونها ومع احدهما مستحق القطع فيضمن الفضل ان نقصت الارض به
 اى بالقطع ولو زرعها يعتبر العرف فان انقسموا الغلة انصافا او ارباعا اعتبر ولا
 فالخارج للزراع وعليه اجر مثل الارض واما في الوقف فنجب الحصة او الاجر بكل حال ^{لن} فيجب
 غصب ثوبا فصبه لاعتبره للالوان بل الحقيقة الزيادة والنقصان او سويقا فانه ^{سهم}
 فالمالك محبر ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض ومثل السوق عبرة بالميسر بالقيمة
 لتغيره بالقليل فلم يبق مثليا وسماه هنا مثالا لقيام القيمة مقامه كذا في الاختيار
 وقد منا قولين عن المجتبى وان شاء اخذ المصبوغ او المثلوث وغرم ما زاد الصبغ
 ونعزم السمن لانه مثلي وقت اتصاله بملكه والصبغ لم يبق مثليا قبل اتصاله بملكه
 لامتزاجه بالماء المجتبى رد غاصب الغاصب المعصوب على الغاصب الاول يبرأ عن
 ضمانه كالموكل المعصوب في يد غاصب الغاصب فادى القيمة الى الغاصب فانه يبرأ
 ايضا لقيام القيمة مقام العين اذا كان قبضه القيمة معروفا بقضاء او بينة او نصيب
 للمالك لا باضرار الغاصب الا في حق نفسه وغاصبه عمادية غصب شيئا ثم غصب اخره

فأراد المالك أن يأخذ بعض الضمان من الأول وبعضه من الثاني له ذلك سراجية
والمالك بالخيار في تضمين أيهما شاء وإذا اختار تضمين أحدهما لم يكن نزكه وتضمن
الأخر وقيل بملكه عمادية الإجازة لا تلحق الأتلاف فلو اتلف مال غيره نقدياً فقال
المالك أجرت أو رضيت لم يبرأ من الضمان أشباه معزيا للبرازية لكن نقل المصنف
عن العمادية أن الإجازة ملحق الأفعال هو الصحيح قال وعليه فتلحق الأتلاف لأن من
جملة الأفعال بل يحفظ كسر الغاصب الخشب كسراً فاحتساباً لملكه ولو كسره الموهوب له
لم ينقطع الرجوع أشباه وفيها أجرها للغاصب ورد أجرها إلى المالك تطيب له لأن
أخذ الأجرة إجازة فروع استعمار منشأراً فأنقطع في النشر فوصله بلا إذن مالكه انقطع
حقه وعلى المستعير ثمنه منكسر اشريح وهبانية ركب دار غيره لأهلاء حريق وقع
في البلد فأنهدم شيء بركوبه لم يضمن لأن ضرراً لحريق عام فكان لكل دفعه جوفه لا يجوز
دخول بيت إنسان إلا بإذنه إلا الغزو وفيما إذا سقط ثوبه في بيت غيره، وبما لم يعلمه
أخذ حفرة قبراً فدفن فيه آخر ميتاً فهو على ثلاثة أوجه أن الأرض للحافر وله نبشه وله
تسويته وإن مباحة فله قيمة حفرة وإن دفناً كذلك ولا يكره لو الأرض منسعة لأن
الحافر لا يدري بأي أرض يموت لا يجوز المنصرف في مال غيره بلا إذنه ولا ولايته إلا
في مسائل مذكورة في الأمثبات غصب حماره فتبعها جحشها فأكله الذئب ضمنه كما في
معاينة الوهبانية وغاصب شيء كيف يضمن غيره وليس له فعل بما يتغير وغاصب نهر
هل له منه شربة وهل ثم نهر طاهر لا يغير فصل غيب بمجمة ما غصبه وضمن قيمته ما ملكه
ملكه عندنا ملكاً مستنداً الوقت الغصب فنسلم له الأكساب لا الأولاد ملحق والقول
ببعينه لو اختلفا في قيمته أن لم يبرهن المالك على الزيادة فإن برهن أو برهننا فللمالك
ولا تقبل بينة الغاصب لقيامها على نفي الزيادة هو الصحيح زيلجي ونقل المصنف عن الحج

والجواهر لو قال الغاصب والمفنيح المتعدي لا اعترف بيمينه لكن علمت انها اقل مما يقوله
 فالقول للغاصب بيمينه ويجبر على البيان فان لم يبين حلف على الزيادة فان نكل ليمينه
 ولو حلف المالك ايضا على الزيادة اخذها ثم ان ظهر المعضوب فللغاصب اخذه ورتبته
 اورده واخذ الفيلة وهي من خواص كتابنا فلنحفظ فان ظهر المعضوب وهي اى يمينه اكثر
 مما قسم او مثله اوردونه على الامع عناية فالاولى ترك قوله وهي اكثر وقد ضمن بقوله
 اخذه المالك ورد عوضه او امضى الضمان ولا خيار للغاصب ولو قيمته اقل للزومه
 باقراره ذكره الوافي نعم متى ملكه بال ضمان فله خيار عيب وروية مجبى ولو تمت
 بقوله المالك او برهانه او نكول لغاصب فموله ولا خيار للمالك برضا. حيث ادعى هذا
 المقدار فقط وان باع الغاصب للمعضوب فضمنه المالك لتعدي بيعه وان حررا على الغاصب
 لان تحريرا المشتري من الغاصب نافذ في الامع عناية ثم ضمنه لان الملك النافع كفى
 لتنفيذ البيع لا العتق وزايد المعضوب مطلقا منسلة كسمن وحسن او منفصلة
 كدور وثمان مائة لا تضمن الا بالتعدي او المنع بعد طلب المالك لانها امانة ولو طلب
 المنسلة لا يضمن وما لنفسه الجارية بالولادة مفقود ويجبر بولدها بيمينه او لغيره
 ان دفع به والا ينسقط بحسابه ولو ماتت وبالولد وفاء كفى هو الصحيح اختيار راي
 بامانة معصوبة اى غصبها فردها حاصلا فانت بالولادة ضمن قيمتها يوم علفت
 بخلاف الحر لانها لا يضمن بالغصب يبقى ضمان الغصب بعد فساد الرد ولو ردها
 محسومة فانت لا يضمن وكذا لو زنت عنده فردها فجلدت فانت به ملتي ولو زني بها
 واستولدها يثبت النسب والولد رقيق درر وبخلاف منافع الغصب استوفاهما
 او عطلها فانها لا تضمن عندنا وتوجد في بعض المتنون ومنافع الغصب غير مضمونة
 الاخره لكن لا يلاجه ما ياتي من عطف غير المسلم الخ مع انه احضر فندبر الا فلا

فيجب اجر المثل على اخيار المتأخرين ان يكون المقتضوب وفقاً للسكنى او للاستغلال
او مال البتيم الا في مسألة سكنت امه مع زوجها في داره بلا اجر ليس لها ذلك ولا اجر
 عليها كذا في الاشياء معزباً لوصايا الغنية قلت ويستثنى ايضاً سكنى شريك
 البتيم فقد نقل المصنف وغيره عن الغنية انه لا شيء عليه وكذا الاجنبي بلا عقد قبل
 دار البتيم كالوقف انتهى قلت ويمكن حل كلا الغممين على قول المتقدمين بعدم
 اجرته واما على القول المعتمد انها كالوقف فحجب الاجرة على الشريك والزوج لكون
 سكنى المرأة واجبة عليه وهو غاصب لدار البتيم فتلزمه الاجرة وبه اتفق ابن نجيم
 واما في الصبرية من التفصيل لو البتيم يقدر على المنع فلا اجر ولا فعلها غير ظاهر
 وعليه فهو عليه لا عليها كما افاده في تنوير البصائر ثم نقل عن الحنابلة ان مسألة الدار
 كمسئلة الارض وان الحاضر اذا سكن فيها اذ كان لا يضرها فلا غائب ان يسكن فدا
 شريكه فالواو عليه الفتوى او معداً اي اعد صاحبه للاستغلال بان بناء لذلك
 او اشتراه لذلك قبل او اجره ثلاث سنين على اللوا وفي الاشياء لا نصير الدار معداً
 لها باجارها بل بيناها او شرائها له ولا باعداد البائع بالنسبة للمشتري ويترط
 علم المستعمل بكونه معداً حتى يجب الاجر وان لا يكون المشتغل مشهوراً بالغصب قلت
 ولو اختلفا في العلم وعدمه فالقول له بمبيته لانه منكر والآخر مدع قاله شيخنا
 وبموت رب الدار وبيعه بطل الأعداد ولو بنى لنفسه ثم اراد ان يبعده فان قال
 بلسانه وبخبر الناس صار ذكره المصنف الا في المعد للاستغلال فلا ضمان فيه
 اذا سكن جاور بل ملك كبيت سكنه احد الشركاء كما في المالك ولو لبتييم على ما مر عن الغنية
 فتنبه اما في الوقف اذا سكنه احدها بالظلمة بلا اذن لنم الاجر او عقد كبيت الرهن اذا
 سكنه المرتهن ثم بان للغير معداً للاجارة فلا ينبي عليه بغير لاجر الغاصب احدها

والجواهر لو قال الغاصب والمعتد لا اعترف بقيمة لكن علمت انها اقل مما يقوله
 فالقول للغاصب بقيمة ويجبر على البيان فان لم يبين حلف على الزيادة فان نكل ائتمنه
 ولو حلف المالك ايضا على الزيادة اخذها ثم ان ظهر المعضوب فللغاصب اخذه ودفعه
 اورد. واخذ القيمة وهي من خواص كتابنا فلنحفظ فان ظهر المعضوب وهي اى قيمته اكثر
ما ضمن او مثله اوردونه على الامع عناية فالاولى ترك قوله وهي اكثر وقد ضمن فهو
اخذ المالك ورد عوضه او امضى الضمان واخيار للغاصب ولو قيمته اقل للزومه
بأقراره ذكره الواظ نعم متى ملكه بالضمان فله خيار عيب وروية مجتبى ولو ضمن
بفعل المالك او برهانه او نكول الغاصب فبوله وللاختيار للمالك برضا. حيث ادعى هذا
المقدار فقط وان باع الغاصب للمعضوب فمضته المالك نفذ بيعه وان حرى الغاصب
لان مخبر المشتري من الغاصب نافذ في الامع عناية ثم مضته لان الملك النافذ كفى
لتفاد البيع لا العتق وزايد المعضوب مطلقا منفصلة كسمن وحسن او منفصلة
كدر وثمانية لا تضمن الا بالنقدى او المنع بعد طلب المالك لانها امانة ولو طلب
المنفصلة لا تضمن وما نفقه الجارية بالولادة مضمون ويجبر بولد ما بقيته او بغيره
ان دفع به والا ينسقط بحسابه ولومات وبالولد وفاء كفى هو الصحيح اختياره في
بيعة مضمونة اى غيبها فردا حاصلا فانت بالولادة ضمن قيمتها يوم علفت
مخلاف الحر لانها لا تضمن بالغصب ينفى ضمان الغصب بعد فساد الرد ولوردها
محتظت لا تضمن وكذا لو زنت عنده فردا فجلدت فانت به ملتي ولو زنى بها

مستحق ما يثبت النسب والولد رقيق درر وبخلاف منافع الغصب استوفاهما

لا تضمن عندنا ولو اعرض المتون ومنافع الغصب غير مضمونة

واحضرت في الامور ثلاث

فيجب اجر المثل على اختيار المتأخرين ان يكون المفضول وفقاً للسكنى والاستغلال
 او مال البتيم الا في مسألة سكنت امه مع زوجها في داره بلا اجر ليس لها ذلك ولا اجر
 عليها كذا في الاشياء معزياً لوصاها الفنية قلت ويستثنى ايضاً سكنى شريك
 البتيم فقد نقل المصنف وغيره عن الفنية انه لا شيء عليه وكذا الاجنبي بلا عقد قبل
 دار البتيم كالوقوف انتهى قلت ويمكن حل كلا الفرعين على قول المتقدمين بعدم
 اجرته واما على القول المعتمد انها كالوقوف فحجب الاجرة على الشريك والزوج لكون
 سكنى المرأة واجبة عليه وهو غاصب لدار البتيم فتلزمه الاجرة وبه افنى ابن نجيم
 وما في المبرقية من التفصيل لو البتيم يقدّر على المنع فلا اجر ولا فعليةما غير ظاهر
 وعليه فهو عليه لا عليها كما افاده في تنوير البصائر ثم نقل عن الحانية ان مسألة الدار
 كمسألة الارض وان الحاضر اذا سكن فيها اذا كان لا يضرها فالغائب ان يسكن فلا
 شريكه فالواو عليه الفقوى او معداً اي اعدده صاحبه للاستغلال بان بناء لذلك
 او اشتراؤه لذلك قبل او اجرة ثلاث سنين على الولاء وفي الاستبلاء لا يضر الدار معداً
 لها باجارها بل بيناها او شرائها له ولا باعداد البائع بالنسبة للمشتري ويشرط
 علم المستعمل بكونه معداً فيجب الاجر وان لا يكون المستعمل مشهوراً بالغصب قلت
 ولو اختلفا في العلم وعدمه فالقول له بمبينه لانه منكر والآخر مدع قاله شيخنا
 وموت رب الدار وبيعه بطل الأعداد ولو بنى لنفسه ثم اراد ان يعد، فان قال
 بلسانه وبخبر الناس صار ذكره المصنف الآ في المعد للاستغلال فلا ضمان فيه
ان سكن جابيل ملك كبيت سكنه احد الشركاء كما في الملك ولو لبني على ما مر عن الفنية
 فنية اما في الوقف اذا سكنه احدها بالظلية بلا اذن لزم الاجر او عقد كبيت الرهن اذا
 سكنه الرهن ثم بان للغير معداً للاجارة فلا ينشئ عليه في لواجب الغائب احدها

والمجواهر لو قال الغاصب والمعتق المعتدي لا أعرت قيمته لكن علمت انها اقل مما يقوله
 فالقول للغاصب بيمينه ويجبر على البيان فان لم يبين حلف على الزيادة فان نكل ليمينه
 ولو حلف المالك ايضا على الزيادة اخذها ثم ان ظهر المعضوب فللغاصب اخذه ودفعت به
 اورده واخذ القيمة وهي من خواص كتابنا فلنحفظ فان ظهر المعضوب وهي اى قيمته اكثر
 مما ضمن او مثله او دونه على الامح عناية فالاولى ترك قوله وهي اكثر وقد ضمن فهو
 اخذه المالك ورد عوضه او امضى الضمان ولا خيار للغاصب ولو قيمته اقل للزومه
 باقراره ذكره الواضع متى ملكه بال ضمان فله خيار عيب وروية يجنبى ولو ضمن
 بهو المالك او برهانه او نكول الغاصب فهو له ولا خيار للمالك برضاه حيث ادعى هذا
 المقدار فقط وان باع الغاصب للمعضوب فضمنه المالك نفذ بيعه وان حرراى الغاصب
 لان محررا المشتري من الغاصب نافذ في الامح عناية ثم ضمنه لان الملك النافض كفى
 لتفاد البيع لا العتق وزايد المعضوب مطلقا متصلة كسمن وحسن او منفصلة
 كدروهم مائة لا تضمن الا بالاعتدى او المنع بعد طلب المالك لانها امانة ولو طلب
 المتصلة لا يضمن وما نفقة الجارية بالولادة مضمون ويجبر بولدها بيمينه او بقرته
 ان رفي به والا ينسقط بحسابه ولو مات وبالبولد وفاء كفى هو الصحيح اختيارا ربه
 بامه مغسوبة اى غيبها فردها حاصلا فانت بالولادة ضمن قيمتها يوم علفت
 بخلاف الحرة لانها لا يضمن بالغصب يبقى ضمان الغصب بعد فساد الرد ولوردها
 محمومة فانت لا يضمن وكذا الوزنت عنده فردها فجلدت فانت به ملتقى ولو رخص بها
 واستولدها يثبت النسب والولد رقيق درر وبخلاف منافع الغصب استوفاهما
 او عطلها فانها لا تضمن عندنا وبوجود بعض المتون ومنافع الغصب غير مضمونة
 الاخره لكن لا يلا بيه ما يلا من عطف غير المسلم الخ مع انه احضر فندبر الا فلا

فيجب اجر المثل على اخنبار المتأخرين أن يكون المعضوب ونفا للسكنى او للاستغلال
 او مال البنيمة الا في مسألة سكنت امه مع زوجها في داره بلا اجر ليس لها ذلك ولا اجر
 عليها كذا في الاشياء معزيا لوصاياها الغنية قلت ويستثنى ايضا سكنى شريك
 البنيمة ففد نقل المصنف وغيره من الغنية انه لا شيء عليه وكذا الاجنبي بلا عقد قبل
 دار البنيمة كالوقوف انتهى قلت ويمكن حل كلا الفعيين على قول المتقدمين بعدم
 اجرته واما على القول المعتمد انها كالوقوف فنجب لاجرة على الشريك والزوج لكون
 سكنى المرأة واجبة عليه وهو غاصب لدار البنيمة فتلزمه لاجرة وبه افق ابن نجيم
 واما في الصيرفة من التفصيل لو البنيمة يقدّر على المنع فلا اجر ولا فعليةما غير ظاهر
 وعليه فهو عليه لاجلها كما افاده في تنوير البصائر ثم نقل عن الحانية ان مسألة الدار
 كمشكلة الارض وان الحاضر اذا سكن فيها اذا كان لا يضرها فلم يغائب ان يسكن قد
 شريكه فالواو عليه الفتوى او معداى اعدده صاحبه للاستغلال بان بناء لذلك
 او اشتراؤه لذلك قبل او اجره ثلاث سنين على اللوا وفي الاشياء لا يفسد الدار معدا
 لها باجارها بل ببناها او شرائها له ولا باعداد البايع بالنسبة للمشتري ويترط
 علم المستعمل بكونه معدا فيجب الاجر وان لا يكون المشتغل مشهورا بالغصب قلت
 ولو اختلفا في العلم وعدمه فالقول له بمبینه لانه منكر والاخر مدع قاله شيخنا
 وموت رب الدار وبيعه يبطل الاعداد ولو بنى لنفسه ثم اراد ان يبعده فان قال
 بلسانه ويجوز الناس صار ذكره المصنف الا في المعدل للاستغلال فلا ضمان فيه
 اذا سكن بجوابل ملك كبيت سكنه احد الشركاء كما في الملك ولو لبنيمة على ما مر من الغنية
 فتنبه اما في الوقف اذا سكنه احدهما بالظلمة بلا اذن لنم الاجر او عقد كبيت الرهن اذا
 سكنه المرهن ثم بان للغير معدا للاجارة فلا شيء عليه في لواجر الغاصب احدهما

فعلی المستاجر السعی لا اجر المثل ولا یلزم الغاصب الاجر بل یرد ما قبض للمالك اشیاءه
وفیه فی الشر بلا لیه ونیظر ما لو عطل المنفعة هل یضمن الاجرة كما لو سکن وبخلاف
خبر المسلم وخزیره بان اسلم وهما فی یدیه اذا اتلفهما مسلم او ذمی فلا ضمان وضمن المتلف المسلم
فیتم بها لان الخمر فی حقنا فی حکما لو كانا الذمی والمتلف غیر الامام او مأموره برئ ذلک عقوبة
فلا یضمن ولا الزق خلا فالخمر مجتبی ولا ضمان فی مینة ودم اصلا بخلاف ما لو اشترها ای
الخمر منه ای الذمی وشر بها فلا ضمان ولا من لانه فعله بتسلیط بائعه بخلاف غصبها
مجتبی وفیه اتلف ذمی خمر ذمی ثم اسلمها واحدهما لاشیء علیه الا ذر وایة علیه قيمة
الخمر غصب غصب مسلم فخللها بما لا قيمة له كحظوة ولمح بسبب لا قيمة له او تشبیس او ضرب
جلد مینة فذبحه به بما لا قيمة له كتراب وشمس اخذها المالك مجانا ولكن لو اتلفها
من لا الوتلفا وشرح الوهبانية یضمن قیمته مدبوغا واعتمده فی الملتقی ولو خللها
بذی قيمة كالمح الکثیر والمخل ملكه ولا شیء علیه المالك خلافا لهما ولو ذبح به بذی
قیمته كفرط وعقص الجلد اخذ المالك ورد ما زاد الدبغ وللغاصب جسسه فی اخذ
حقه ولو اتلفه لا یضمن كما لو تلف ولا ضمان بان تلف المینة ولو ذمی ولا بان تلف متروک
التسببة عدا ولولین بیحه ملتی لان ولایة الحاجة ثابتة وضمن بكسر معزوف کسر
المیم الة اللهو ولو لكافرا بن كمال قیمته خشبا منحرفا صالحا لغير اللهو وضمن القيمة
لا المثل باراقة سكر ومنصف سبی بیانه فی الاشریة وصح بیعها كلها وقالا لا یضمن
ولا یصح بیعها وعلیه الفتوی ملتی ودر زبلی و غیرها واثرة المصنف واما لجل الفراء
زاد فی خطر الخلاصة والصادین والذق الذی یباع ضربة فی العرس فضمنون اتفاقا
كالامة الغنیه ونحوها كبکش تطوح وحامة طیارة ودریک مقاتل وعبد ضعی حیث
یجب فیتمها غیر صالحة لهذه الامور ولو غصب ام ولد فملکت لا یضمن بخلاف موت

المدبر يقوم المدبرون ام الولد وقالوا بغيرها لقونها هل قيد عبد غيره او رباً له
 او فتح باب اصطبله او قفص طائره فذهبت هذه المذكورات اوسعى الى سلطان بمن يولي
 والحال انه لا بد من بلا دفع الى السلطان اوسعى بمن يبشر الفسق ولا يمنع بنيه او قال
 لسلطان قد يعزم وقد لا يعزم فقال انه وجد كنزاً فخرمه السلطان شيئاً لا يعين
 في هذه المذكورات ولو عزم السلطان البتة بمثل هذه السعيه ضمن وكذا يعين ^{اوسعى}
 بغير حق عند محمد زجراله اى للساعى وبه يفتى وغرر وكوالساعى عبد المولى بعد عفته
 ولومات الساعى فلم يسع به ان ياخذ قدر الخمر من تركته هو الصحيح جوامع الفوائد
 ونقل المصنف انه لومات المشكوك عليه بسقوطه من سطح الخوفه غرم الشاكى دينه لا
 لومات بالضرب لندوره وقدره في باب السرفه امر شخص عبد غيره بالابق او قال له
 اقل نفسك ففعل ذلك وجب عليه قيمته ولو قال له ائتلف مال مولاك فائتلف لا يعين
 الامر والغفان بامر بالابق والفعل صار كانه استعمله في ذلك الفعل وبامر
 بالائتلاف لا يصير غصباً للمال بل للعبد وهو قائم لم يتلف وانما التلف بفعل العبد
 واعلم ان الامر لاضمان عليه بالامر الا في ستة اذ اطلق الامر سلطاناً او اباً او سيداً
 والمأمور صبياً او عبداً امره بالائتلاف مال غير سيده ولو اذن امره بحفظ باب في حائط
 الغير غرم المخاف ورجع على الامر الاشياء استعمل عبد الغير لنفسه بان ارسله في حاجته
 وان لم يعلم انه عبد وقال ذلك العبد الذى استعمله انه حر ضمن قيمته ان هلك
 العبد مما دية وفيها جاء رجل لآخر وقال احر فاستعملنى في عمل فاستعمله فملك
 ثم ظهر انه عبد ضمنه علم ولم يعلم هذا اذا استعمله في عمل نفسه ولو استعمله لغيره
 اى في عمل غيره لا ضمان لان لا يصير به غاصباً كقوله لعبد ارق الشجرة وانثر المشمش
 لنا كله انت فسقط لم يضمن الامور لو قال لنا كله انت وانا ضمن قيمته كله لانه استعمله

حله في نفعه غلام جاء الفساد وقال اقصد في فقصده فقصدا معنادا فغيره بالاولى

فأت من ذلك ضمن قيمة العبد عاقلة الفساد وكذلك الحكمة في البيع يجب بيعه على

عاقلة الفساد عادية فرع غضب عبدا ومعه مال المولى ما رغبه المالك ايضا بل قالوا

بعض ثيابه تبعه المغان عنه بخلاف الحر عادية وفي الوهبانية ولو نسى الحر فأت بضمن

نفسه ولو نسى الثران او شاح يذكر ولو علم الدال قيمة سلعة فقوم للسلطان

الفن بخر ومنلف احدى فردين بسلم البقية والجمع منه بخر قلت

وعن ابي يوسف لا يضمن الا السلعة التي تلفها وفي البرازية مولى المختار وافر الشربلة

وذكر ما يفيد ان السلطان ليس بضد وانه ينبغي القول بضمن القاضي ايضا سيما

في استبدال ونف مال يتيم فليحفظ كتاب الشفعة مناسبة تلك مال الغير بغيره

هي لغة الضم وشرعا عليك البقعة جبرا على المشتري بما قام عليه بمثله لو مثليا

والا فقيمه وسببها اتصال ملك الشفع بالمشترى شركة او جوارا وشرطها ان يكون

المحل عقارا سفلا كان او علوا وان لم يكن طابقه في السفلا لانه الحق بالعقار بماله

من حق القرار در رقت واملاجزم به ابن الكمال في اول باب ما هي فيه من الالباء

اذ ابيع مع حق القرار بلحق بالعقار فرد شفعنا الرملى وافنى بعد مها بتعال البرازية

وغيرها فليحفظ وركنها اخذ الشفع من احد المتعاقدين عند وجود سببها وشرطها

وحكمها جواز الطلب عند تحقق السبب وهو البيع ولو بعد سنين وصفها ان الاخذ

بجزلة شراء مبتداء فثبت بها ما ثبت بالشراء كالرد بخيار روية وعيب تجب له اعلبه

بعد البيع ولو فاسدا انقطع فيه حق المالك كالكايان او بخيار للمشتري وتستقر بالاشهاد

في مجلسه اى طلب الموائبة فلا تبطل بعده وتملك بالاخذ بالتراضى او بقبضه

القاضي عطف على الاخذ لثبوت ملك الشفع بمجرد الحكم قبل الاخذ كما حرره منلا

خس

مؤسرو ويقدر ربح الشفعة لا الملك خلا فالشافي للخليط متعلق بتجب في نفس
 المبيع ثم إن لم يكن أو سلم له في حق المبيع وهو الذي فاسم وبقيت له شركة في حق
 العتار كالشرب والطريق خاصين ثم فسر ذلك بقوله كشرى به مغير لا تجرى فيه
 السفن والطريق لا ينفذ فلو عامين لا شفعة بهما بيانه شرب به مشترك بين قوم
 نسف اراضيهم منه بيعت ارض منها لكل اهل الشرب الشفعة فلو انهر عام والمسئلة
 بحالها فالشفعة للجار الملاصق فقط ثم لجار ملاصق ولو ذميا او ما ذونا او مكائنا
 بابه في سكة اخرى وظهور داره بظهورها فلو بابه في تلك السكة فهو خلط كالمروا وض
 جذع على حائط وشريك في خشبة عليه جار ولو في نفس الجدار فشريك ملتقى فك
 لكن قال المصنف ولو كان بعض الجيران شريكا في الجدار لا يتقدم عليه غيره من الجيران لان
 الشراكة في البناء المجرد بدون الارض لا يستحق بها الشفعة وفي شرح المجمع وكذا اللجاء
 المقابل في السكة الغير النافذة الشفعة بخلاف النافذة اسقط بعضهم حقه من
 الشفعة بعد القضاء فلو قبله فامن بقي اخذ الكل لزوال المزاوجة ليس لمن بقي اخذ
 نصيب التارك لانه بالقضاء قطع حق كل واحد منهم في نصيب الآخر زيلعي ولو كان بعضهم
 غائبا يقضى بالشفعة بين الحاضرين في الجميع لاحتمال عدم طلبه فلا يؤثر بالشك
 وكذلك ان الشريك غائبا فطلب الحاضر يقضى بالشفعة كلها ثم اذا جف وطلب ففى له
 بها فلو مثل الاول ففى له بنصفه ولو فوزه بأكمله ولو دونه منعه خلاصة اسقط
 الشفع الشفعة قبل الشراء لم يعم لفقد شرطه وهو البيع اراد الشفع اخذ البعض
 وترك البا في لم يملك ذلك جبرا على المشتري لصد تفريق الصنفه ولو جعل بعض الشفعاء
 نصيبه ببعض لم يعم وسقط حقه به لاعراضه ويقسم بين البقية بل لو طلب احد الشريكين
 النصف بناء على انه يستحقه فقط بطلب شفعته اذ شرط صحتهما ان يطلب الكل كما بسطه

الزبلى فليحفظ وصح بيع دورك فنجب الشفعة فيها وعليه الفتوى اشياء ثلث وفاداه
 صحه اجارها بالاولى وقد قدمنا فليحفظ لكنه بكره وسنحفظه في الخط وفيها وصح
 الطلب من وكيل الشراء ان لم يسلم الموكلة وان سلم لا بطلت هو المختار ولا شفعة
 في الوقف كاله نوازل ولا بجواره شرح مجمع وخائبة خلافا للعلامة والبرازية ولعل
 لاسقاطه قاله المصنف قلت وحل شيخنا الرملي الاول على الاخذ به والثاني على اخذ
 بنفسه اذ بيع في القرض حتى الشفعة ببنى على صحه البيع انتهى ففاده ان ما يملك
 من الوقف بحال لا شفعة فيه وما يملك بحال ففيه الشفعة اذ بيع اما اذ بيع بجواره
 او كان بعض البيع ملكا وبعضه وقف او بيع الملك فلا شفعة للوقف والله اعلم باب
 طلب الشفعة وطلبها الشفع في مجلس علمه من مشترا ورسوله او عدل او عدد بالبيع
 وان امتد المجلس كالمخبرة هو الصحيح درر وعليه المنون خلافا لما في جواهر الفتاوى
 انه على الفور وعليه الفتوى بلفظ يفهم طلبها كطلبت الشفعة ونحوها كما ناطا لها
 او طلبها وهو يسمى طلب الموائبة اى المبادرة والاشهاد فيه ليس بلامر بل لمخافة
 المحذور ثم يشهد على البائع لو العقار في يده او على المشتري وان لم يكن ذابدا لانه مالك
 او عند العقار فيقول اشترى فلان هذه الدار وانا شفعيها وقد كنت طلبت الشفعة
 واطلبها الآن فاشهد واعليه وهو طلب اشهاد ويسمى طلب تقرير وهذا الطلب
 لا بد منه حتى لو يمكن ولو بكتاب او رسول ولم يشهد بطلت شفيعته وان لم يمكن منه
 لا بطل ولو اشهد في طلب الموائبة عند احد هو لا وكفاه وقام مقام الطالبين ثم بعد
 هذين الطالبين يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان دار كذا وانا شفعيها بدار
 كذا في لوقال بسبب كذا كما في الملتقى لشمس الشريك في نفس البيع قرره بسلام الدار الى هذا
 لو قبضها المشتري وطلب الخصومة لا يتوقف عليه وهو يسمى طلب تمليك وخصومة

وبأخبره مطلقاً بعدد ما وبغيره شهراً أو أكثر لا تبطل الشفعة حتى يسقطها بلسانه به يقضى
 وهذا هو المذهب وقيل يعني يقول محمد بن أحمد شهراً بلا عذر بطلت كذا في المتن
 يعني دفعاً للضرر فلما دفعه بزفعه للقاضي ليا مره بالأخذ أو الترك وإذا طلب الشفع
 يسأل القاضي الخصم عن ملكية الشفع بما يشفع به فان أقر بها أى بملكية ما يشفع به
 أو نكل عن الحلف على العلم أو برهن الشفع انها ملكه سأل الله عن الترهل اشترى أم لا فان أقره
 أو نكل عن الجمين على الحاصل في شفعة الخليط أو على السب في شفعة الجوارح خلاف الشافعي
 كما مر في كتاب الدعوى أو برهن الشفع ففصل به هذا إذا لم ينكر المشتري طلب الشفع الشفعة
 فان أنكرنا القول له بيمينه ابن كمال وإن لم يحضر الثمن وقت الدعوى وإذا قضى لزمه
 احضاره وللمشتري حبس الدار بغض ثمنه فلو قيل للشفع أى بعد القضا وما قبله
 فيبطل عند محدره الله تعالى ذكره الزبلى إذا الثمن فاخر لم تبطل شفعته والخصم
 للشفع المشتري مطلقاً والبائع قبل التسليم الأول بملكه والثاني بيده ابن كمال و
 لكن لا شفع البينة عليه حتى يحضر المشتري لانه المالك ويقبض بحضوره ولو سلم المشتري
 لا يشترط حضور البائع لزوال الملك واليد عنه ابن كمال ويقضى القاضي بالشفعة
 والعمدة لغمان الثمن عند الاستحقاق على البائع قبل تسليم البيع الى المشتري والعمدة
 على المشتري لو بعد لما مر للشفع خيار الروية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه
 دون خيار الشرط والاجل اختيار وفي الاشياء الشفعة بيع ٢ سائر الاحكام الاضماً
 الغرور للجزء وان اختلف الشفع والمشتري في الثمن والدار مقبوضة والثمن منقود
 صدق المشتري بيمينه لانه ينكر ولا يجادلان وان برهننا فالشفيع احق لان يتيه
 ملزمة ادعى المشتري ثمناً وادعى بايعه اقل منه فلا قبضه فالقول له أى للبائع
 ومع قبضه للمشتري ولو عكسا فبعد قبضه القول للمشتري وقبله يتخالفان

أي كل اعتبار قول صاحبه وان حلفا فسخ البيع وبأخذ الشئ بغيره بما قاله البائع سلفي
 وحط البعض يظهر في حق الشئ فيأخذ بالبائة وكذا هبة البعض اذا كانت بعد القبض
 انشاء وحط الكل والزيادة لا فيأخذ به بكل المسمى ولو حط النصف ثم النصف الاخير يأخذ
 بالنصف الاخير ولو علم انه شراء بالف فسلم ثم حط البائع مائة فله الشئ كما لو باعه
 بالف فسلم ثم زاد البائع له جارية او متاعا فبئذ وفي الشراء بمثل ولو حكم بالجزء في حق
 المسلم ابن كمال يأخذ بمثله وفي الشراء بالقي بالقيمة ففي بيع عفار بغيره يأخذ
 الشئ كلاً من العقارين بقيمة الاخر وفي الشراء بثلثين موطأ يأخذ بمجال او طلب الشئ
 في الحال واخذ بعد الاجل ولا يجهل ما على المشتري لو اخذ بمجال ولو سكنت عنه فلم يطلب
 في الحال ومبر حتى يطلب عند حلول الاجل بطلت شفعته خلافاً لابي يوسف وبأخذ
 بمثل الخ وقيمة الخنزير ان كان البائع والمشتري والشئ ذيباً لا بد ان يكون البائع
 ايضا ذيباً والا ففسد البيع فلا تثبت الشئ ابن كمال معزياً لليسوط وبأخذ بقيمتها
 لما مر لو كان الشئ مسلماً المنفعة عن تملكها وتملكها ثم قيمة الخنزير بها خاتمة
 مقام الدار لمقام الخنزير ولذا لا يحرم تملكها بخلاف المروءة على العاشر وطريق
 معرفة قيمة الخ والخنزير بالرجوع الى الذي اسلم او فاسق قاب ولو اختلفت قيمته فاقول
 للمشتري عنابه وبأخذ الشئ بالثلثين وقيمة البناء والفرس مستحق القطع كما عرف
 باب الغصب قلت واما لو دهنها بالوان كثيراً ولها ما يحصى كثير خبر الشئ بين
 تركها واخذها واعطاهم زاد الصبي بها لتعذر نفقته ولا قيمة لنفقته بخلاف البناء
 حاوي الزاهد وسبغى لوبى المشتري او فرس او كلف الشئ المشتري قطعاً الا اذا
 كانت القطع فضاء الارض فان استضع له ان يأخذها مع قيمة البناء والفرس
 مقلوعة غير قابلة فمستانه وعن الثاني ان شاء اخذ بالثلثين وقيمة البناء والفرس

او ترك وبه قال الشافعي ومالك رحمهما الله قلنا بنى فيما الغيرة فيه حق اقوى ولذا تقدم
 عليه فيفضله كما بنقض الشفيع جميع نفعاته اى المشتري حتى الوقف والمسجد والمقبرة
 والهبة زيلعى وزاهدي واما الزرع فلا يطلع استحسانا لان له نهاية معلومة ويبقى
 بالاجر ورجع الشفيع بالثمن فقط ان اخذ بالشفعة ثم بنى او غرس ثم استخفت ولا يرجع
 بقيمة البناء والغرس على احد لانه ليس بمغروء بخلاف المشتري وياخذ بكل الثمن
 ان خسر ^{الملك} او جف الشجر بلا فعل احد والاصل ان الثمن يقابل الاصل لا الوصف وهذا
 اذا لم يبق شئ من نفع او غيب فلويبقى واخذه المشتري لانفضاله من الارض حيث
 لم يكن تبعا للارض تسقط حصته من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد
 وعلى قيمة النفع يوم الاخذ زيلعى قلت فلولم ياخذ المشتري كان هلك بعد انفضاله
 لم يسقط شئ من الثمن لعدم حبسه اذ هو من التوابيع لا يقابلها شئ من الثمن
 وبالاخذ بالشفعة تحولت الصفقة الى الشفيع فقد هلك ما دخل تبعا قبل القبض
 ولا يسقط بمثله شئ من الثمن قاله شيخنا بخلاف ما اذا تلف بعض الارض بفرض حيث
 يسقط من الثمن بحصته لان الغايب بعض الاصل زيلعى وياخذ بحصة العروة من
 الثمن ان نفع المشتري البناء لانه فسد الانلاف وفي الاول الافة سماوية ويقسم
 الثمن على قيمة الارض والبناء يوم العقد بخلاف انه دامه كما مر لنقوبه بالحبس
 ونفع الاجنبي كنفعه اى المشتري والنفع بالكسر المنقوض له اى للمشتري وليس
 للشفيع اخذه لزوال التبعية بانفضاله وياخذ بثمرها استحسانا لانها له ان اتباع
 ارضا وتخلوا وثمر او غرس بعد الشراء في يده وان اخذه المشتري فليس للشفيع اخذ لما مر
 او هلك بافة سماوية وقد اشتراها بثمرها سقط حصته من الثمن في الاول اى
 خسرانها بثمرها وبكل الثمن في الثالث لحدوثه بعد القبض فنمى بالشفعة للشفيع ليس له

تركها شرح وهي بنية لتحويل الصفقة اليه بخلاف ما قبل القضاء الطلب فبيع فاسد
 وقت انقطاع حق البايع اتفاقا وفي هبة بعوض مشروط لا شيوع فيهما وقت التقاض
 وفي بيع فضولي او بخيار بايع وقت البيع عند الثاني وقت الاجازة عند الثالث وبخيار
 مشروط وقت البيع اتفاقا مجبى من لم يرد الشفعة بالجوار كالشافعي رحمه الله تعالى مثلاً
 طلبها عند حاكم يراه يقول له هل تعتقد وجوبها ان قال نعم اعتقد ذلك حكم له بها
 والا بقله لا يحكم منيه وبزازية فروع آخر الشفيع ايجاد الطلب لكون القاضي لا يراها ذو
 معذور وكذا لو طلب من القاضي احصاءه فامتنع بخلاف سبب اليهود كما يأتى شري
 ارضا بمائة فرفع ثراها وباعه بمائة ثم اخذها الشفيع بالشفعة اخذها بخمسين لان
 فيها يقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الذى باعه
 وهما سواء ولو كبسها كما كانت فالجواب لا ينفوت ويقال للمشتري ارفع ما كبست فيها
 فهو ملكك حاوى الزاهدى وفيه شري دار الى الحصاد ليس للشفيع ان يجعل الثمن
 ويأخذها بالشفعة لانه ملكها يبيع فاسد انتهى قلت وسيجيئ انه لا شفعة فيما يبيع
 فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط الفسخ بيناء ونحوه وجبت وفى
 المبسوط الهبة بشرط العوض اما ان ثبت الملك للموهوب له اذا قبض الكل فلو هب
 دارا على عوض الف درهم فقبض احدا العوضين دون الآخر ثم سلم الشفيع الشفعة فهو
 باطل حتى اذا قبض العوض الآخر كان له ان يأخذ الدار بالشفعة باب ما ثبتت عن فيه
اولا ثبتت لان ثبت قضاء الاقارب ملك بعوض خراج الهبة هو مال خرج الميراث ان لم يكن
يفسدهم خلافا للشافعي رحمه الله كرمى اى بيت الرضى مع الرضى نهاية وجمام وبير
ونهر وبيت صغير لا يمكن قسمته لا في عرض بالسكون ما ليس بعقار فيكون ما يملكه
من عطف الحما من على العام وفلك خلافا للمالك وبنو وخلق اذا بيعا فسد ولو مع من

القرار خلافا لما فهمه ابن الكمال لمخالفته المنقول كما افاده شيخنا الرملي ولا وزارت
وصدقة وهبة لأبعوض مشروط ودار فتمت أو جعلت أجرة أو بدل خلع أو عنق
أو صلح عن دم عمد أو مهر وإن قوبل ببعضها أى الدار مال لأن معنى البيع تابع فيه
وأوجباها في حصة المال ودار بيعت بخيار البائع ولم يسقط خياره فان سقط وجبت
أن يطلب عند سقوط الخيار في الصحيح وقيل عند البيع أو بيعت الدار بيعا فاسدا
لم يسقط نسخته فان سقط حق نسخته كان بغير المشتري فيها تثبت الشفعة كما مر
أورد بخيار روية أو شرط أو عيب بقبض متعلق بالآخر فقط خلافا لما زعمه المصنف
تبعها للدرر بعد ما سلمت أى إذا بيع وسلمت الشفعة ثم رد البيع بخيار روية أو شرط
كف مكان أو عيب بقبض فلا شفعة لأنه فسخ لا بيع بخلاف الرد بعيب بعد القبض
بلا قبض أو بإقالة فان له الشفعة لأن الرد بعيب بلا قبض والإقالة بمنزلة بيع مبتدأ
وتثبت الشفعة للعبد المأذون المستغرق بالدين إحاطة الدين برقبته وكسبه
ليس يتشترط ابن كمال في بيع سيده وتثبت لسيده في مبيعه بناء على أن الأخذ
بالشفعة بمنزلة الشراء وشراء أحدهما يجوز من الآخر وتثبت لمن شترى أصالة
أو وكالة أو اشترى له بالوكالة وخابدينه أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكا
وللدار شريك آخر فلها الشفعة ولو هو شريك وللدار جار فلا شفعة للجار مع
وجوده لا شفعة لمن باع أصالة أو وكالة أو بيع له أى وكل بالبيع أو ضمن الدرك
والأصل أن الشفعة تبطل بإظهار الرغبة عنها لأنها باب ما يبطل ما يبطلها ترك
طلب المواثبة تركه بأن لا يطلب في مجلس أخبر فيه بالبيع ابن كمال وتقديم ترجمته
أو ترك طلب الأشهاد عند عقار أو ذى يد لا الأشهاد عند طلب المواثبة لأنه
غير لازم مع القدرة كما مر ويبطلها تسليمها بعد البيع علم بالسقوط ولا نقطه لأقبله كما

ولو تسليمها من اب او وصى خلاف المحمدي فيما بيع بغيره او اقل ملتقى الوكيل بطلبها اذا
 سلم الشفعة او اقر المولى بتسليمه الشفعة مع لو كان التسليم والاقرار عند القاضي
 واللام بيع لكنه يخرج من الخصومة وسكوت من يملك التسليم تسليم ويبطلها صلح
 منها على عوض اى غير المشفوع لما يابى وعليه رد لانه رشوة ويبطلها بيع شفعة
 جال ولا يلزم المال وكذا الكفالة بخلاف القود ولو صالح على اخذ نصف الدار ببعض
 الثمن مع ولو صالح على اخذ بيت بخصه من الثمن للجحالة الثمن عند الاخذ ولا تسقط
 شفعة ويبطلها موت الشفيع قبل الاخذ بعد الطلب او قبله ولا تورث خلافا للشافعية
 رحمه الله ولو مات بعد القضاء لم يطل لا يبطلها موت المشتري لبقاء المستحق ويبطلها بيع
 ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة مطلقا علم بجهالهم لا وكذا الوجه ما يشفع به مسجدا
 او مقبرة او قفا مسجلا درر ولو باع بشرط الخيار لنفسه لا يطل بقاء البع وبطلها
 شراء الشفيع من المشتري فمن دونه او مثله اخذها منه بالشفعة بالعقد الاول والثاني
 بخلاف ما لو شرها ابتداء حيث لا شفعة لمن دونه وكذا يبطلها ان استاجرها او
 ساومها بجا او اجارة ملتقى او طلب منه ان يوليه عقد الشراء او ضمن الدرك
 مستدرك بما مر انفا في بطل في الكل لدليل الاعراض زيلعي قبل الشفيع انما بيعت
 بالغ فسلم ثم علم انها بيعت باقل او ببر او شعير او عددى متقارب قيمته الف
 او اكثر فله الشفعة ولو بان انها بيعت بدنانير او بعروض قيمتها الف لا شفعة
 والفرق بينهما ان هذا قيمي وذلك مثلي فربما يسهل عليه وان كثر ولو علم ان
 المشتري زيد فسلم ثم بان انه يكر فله الشفعة ولو علم ان المشتري هو مع غيره
 كان له اخذ نصيب غيره لعدم التسليم فحقه ولو بلغه شراء النصف فسلم ثم بلغه
 شراء الكل فله الشفعة في الكل وفي عكسه بان اخبر بشراء الكل فسلم ثم ظهر شراء النصف

لاشفعة له على الظاهر لان التسليم في الكل تسليم في كل ابعاضه بخلاف عكسه ثم شرع
 في الحيل فقال وان باع رجل عقارا اذراعا مثلاً في جانب حدا الشفع فلا شفعة
 لعدم الاتصال والقول بان نصب ذراعاً سهو سهو وكذا لاشفعة لو وهب هذا
 القدر للمشتري وقبضه وان اتباع سهامه بثمن ثم اتباع بقيته بالشفعة للجار
 في السهم الاول فقط والباقي للمشتري لانه شريك وحيلة كله ان يشتري الذراع او
 السهم بكل الثمن الادرها ثم الباقي بالباقي وليس له تخليفه بالله ما اردت به
 ابطال شفعتي وله تخليفه بالله ان البيع الاول مكان تلحبة مؤيد زاده معزياً
 للوجيز وان اتباعه بثمن كثير ثم دفع ثوباً عنه فالشفعة بالثمن لا بالثوب
 فلا يرغب فيه وبهذه حيلة نعم للمشتري والجار لكنها تضرب بالباقي اذ يلزمه كل الثمن
 اذا استحق المنزل فالاول بيع دراهم الثمن بدينار ليبطل الصرف اذا استحق وحيلة
 اخرى احسن واسهل وهي المتعارفة في الامصار ذكرها بقوله وكذا لو اشترى
 بدراهم معلومة بوزن او اشارة مع قبضة فلوس اشترى بها وجعل قدرها وضيع
 الفلوس بعد القبض في المجلس لان جمالة الثمن تمنع الشفعة درر قلت ونحوه في
 المضمرات ويبغى ان الشفع لو قال انا اعلم قيمة الفلوس وهي كذا ان ياخذ بالدهم
 وقيمتها كما لو اشترى دارا بعرض او عقاراً للشفيع اخذها بقيمتها كما مر فانه المع
 ثم نقل عن مقطعات التلمية ما يوافق قلنت ووافقه في تنوير البصائر وافر شيخنا
 لكن نعقبه ايضاً في زواهر الجواهر بانه مخالف للاول وما في المتن والشرع مقدم
 على الفتاوى كما مر اذ انتهى وقد منا انه لاشفعة فيما بيع فاسداً ولو بعد القبض لاحتمال
 الفسخ نعم اذا سقط الفسخ بالبناء ونحوه وجبت نكح الحيلة لاسقاط الشفعة بعد
 ثبوتها وفاقا لقوله للشفيع اشتره متى فكره البرازي واما الحيلة لدفع ثبوتها

ابتداء فنن الي يوسف لانكره وعند محمد نكره وبقي يقول ابو يوسف في الشفعة
 قبله في السراجية بما اذا كان الجار غير محتاج اليه واستحسنه محن الاشياء
 ويضده وهو الكراهة في الزكاة والحج واية السجدة جوهرة واجيلة موجودة في
 كلامهم لاسقاط الجيلة بنازية قال وطلبها كثيرا فلم يجدها اذا اشترى جماعة
 عقارا والبايع واحد يتعدد الاخذ بالشفعة يتعدد لهم فللشفيع ان ياخذ نصيب
 بعضهم ويترك الباقي وبعبارة وهو ما اذا تعدد البايع واتحد المشتري لا يتعد
 الاخذ بها بل ياخذ الكل او يترك لان فيه تفريق الصفقة على المشتري بخلاف الاول
 لقيام الشفيع مقام احدهم فلم تتفرق الصفقة بلافراق بين كونه قبل القبض
 او بعد سمي لكل بعض شئنا وسمى لكل جملة لان العبرة بالاتحاد الصفقة بالاتحاد
 الثمن واعلم انه لو طلب الحصة فهو على شفيعته ولو اشترى دارين او قريتين
 بمهرين صفقة اخذها شفيعهما معا او تركها لاحدهما ولو احدى بالمشرق
 والاخرى بالمغرب شرح مجمع وباتية والمعتبر في هذا اي العدد والاتحاد العاقد
 لتعلق حقوق العقد به دون المالك فلو كل واحد جماعة فللشفيع اخذ نصيب
 بعضهم اشترى نصف دار غير مفسوم فقا سم المشتري البايع اخذ الشفيع نصيب
 المشتري الذي يحصل له بالقسمة وان وقع في غير جانبه في الامع وليس له اى
 للشفيع نقضها مطلقا سواء قسم بحكم او رضاء على الامع لانها من تمام القبض
 حتى لو فاق سم الشريك كان للشفيع النقص كما ذكره بقوله بخلاف ما اذا باع
 احد الشريكين نصيبه من دار مشتركة فاق سم المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث
 يكون للشفيع نقضه كنقص بيعه وهبته كما لو اشترى اثنان دارا وها شفيعان
 ثم جاء شفيع ثالث بعد ما اتسما بقضاء او غيره فلا اى للشفيع ان ينقض القسمة

ضرورة ضرورة النفث ثلثا شرح وهبانية اختلف الجار والمشتري في ملكية الدار
 التي يسكن فيها الشفيع الذي هو الجار فالقول للمشتري لانه ينكر استحقاق الشفعة
 وللجار تخليفه اى تخليف المشتري على العلم عند ابي يوسف وبه يفتى كما لو انكر المشتري
 طلب المواشبة فانه يحلف علم العلم وان انكر للمشتري طلب الاشارة عند لقائه حلف
 المشتري على البتات لانه يحيط به علماء دون الاول حاوى الزاهدى ولوبرهنا فبينت
 الشفيع احق وقال ابو يوسف بينت المشتري فروع باع في اجارة الغير وهو شفيعها
 فان اجاز البيع اخذها بالشفعة ولا بطلت الاجارة وان ردها شري لطفله والاب شفيع له
 الشفعة والوصى كالاب اذا كانت دار الشفيع ملائمة لبعض البيع كان له الشفعة فيما
 لاضفه فقط قلت لكن في شرح الجمع ما يخالفه فتية ولوفيه تفريق الصنفه الآبراء العام
 من الشفيع يطلبها قضاء بطلقا لاديات فلم يعلم بها اذا صبح المشتري البناء فجاء الشفيع
 خبر ان شاء اعطاء ما زاد الصبح او ترك اخر الجار طلبه لكون القاضى لا يراها منعه
 يهودى سمح بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا قلت بوخذ منه ان اليهودى
 اذا طلب خصمه من القاضى احضاره يوم سبته فانه يكلفه الحضور ولا يكون سبته
 عذرا وهى واقعة الفتوى قاله المصنف وهى ح واقعات الحسامى ادعى الشفيع على
 المخترى انه احتال لابطالها يحلف وفي الوهبانية خلافه قلت وسنذكره لان ابن
 المصنف في حاشيته للاشياء ابدى بما لمزيد عليه فليحفظ تعليق ابطالها بالشرط
 جائز له دعوى في رقة الدار وشفعته فيها يقول هذا الدار دارى وانا ادعيا فان
 وصلت الى الافاناعلى شفعتى فيها استولى الشفيع عليها بلا قضاء ان اعتمد على قول
 عالم لا يكون ظالما والامكان ظالما لاشياء على عدد الرؤس العقل والشفعة واجرة النفس
 والطريق اذا اختلفوا فيه الكل في الاشياء لاشفعة لمرتد عناية صبي شفيع لا ولي له

لا تبطل شفعته وان نصب القاضي فيما يطلبها جاز جواهر شري كرم اوله شفيع غائب
 فامرت الاشجار فاكلها المشتري ثم اتى الشفيع واخذها ان الاشجار وفت الغيب
 شجرة سقط بندره والا لانه لاحصة له من الثمن مولى زاده معزيا لوافعات
 الحماي وفي الوهبانية وباخذ فيما يشتري لصغيره اب ووصى للبلوغ بوخر وليس له
 تفريق دارين بيعتا ولو غير جار والفرق اجدد وما جبر اسقاط المحيل مسقطا وتخليفه
 في النكولاشك انكر كتاب القسمة ومناسبة ان احدا الشريكين اذا اراد الانزاع باع
 فجب الشفعة او قسم وفي لغة اسم للاقتسام كالقدوة للاقتداء وغيره جامع نصب
 شائع له في مكان معين وسببها طلب الشركاء او بعضهم للانقاع بملكه على وجه
 الخصوص فلول وجه طلبهم تقع القسمة ولكنها هو الفعل الذي يحصل به الافراز
 والتعير بين الانصبا ككيل وزرع وشرطها عدم فوت المنفعة بالقسمة ولذا
 لا ينقسم نحو حائط وحام وحكمها تعيين نصيب كل من الشركاء على حدة ونشغل مطلقا
 على معنى الافراز وهو اخذ عين حقه وعلى معنى المبادلة وهي اخذ عوض حقه ولا افراز
 هو الغالب في المثل وما في حكمه وهو العددي المتقارب فان معنى الافراز غالب فيه
 ايضا ابن كمال عن الثاقبي والمبادلة غالبية في غيره اى غير المثل وهو النقي اذا فرقت
 الاصل فباخذ الشريك حصته بنصيب صاحبه في الاول اى المثل لعدم التفاوت لا الثاني
 اى النقي لتفاوته في الثانية بكيل او موزون بين حاضر وغائب او بالغ وصغير فاخذ
 الحاضر او البالغ نصيبه نفذت القسمة ان سلم خط الاخيرين والا لكسيرة بين
 دهقان وزراع امره الدهقان ينقسمها ان ذهب بما افزوه للدقنان اولاهنلا
 البا في عليهما وان يحط بنفسه او لا فإل هلاك على الدهقان خاصة كذا قاله بعض المشايخ
 انتهى بالمخصا وان اجبر عليها اى على قسمة غير المثل في متحد الجنس منه فقط سوى

رفيق غير المظم عند طلب احدهم فيجبر لما فيها من معنى الامتزاع على الهداية قد يجبري
 فيها الجبر عند تعلق حق الغير كما في الشفصة وبيع ملك المديون لوفاء دينه وينصب
 قاسم يوزق من بيت المال ليقسم بلا اخذ اجر منهم وهو احب وما في بعض الفسخ
 واجب غلط وان نصب باجر المثل صح لانها ليست بقضاء حقيقة فجازله اخذ الاجرة
 عليها وان لم يجز على القضاء ذكره اخي زاده وهو على عدة الرؤس مطلقا لا انضباء
 خلافا لما قيدنا بالقاسم لان اجرة الكيال والوزان بقدر الانضباء اجماعا وكذا سائر
 المؤن كاجرة الواجي والحمل والحفظ وغيرها مخرج مجمع زاد في المتن ان لم يكن للقسمة
 وان كان لها فعل الخلاف لكن ذكره في الهداية بلفظ قيل ونماه فيما علقه عليه و
 القاسم يجب كونه عدلا امينا عالما بها ولا يتعين واحد لها لثلاثا يتحكم بالزيادة ولا
 يترك القسام خوف نواطئهم وصحت برضاء الشركاء لا اذا كان فيهم صغيرا ومحبون
 لا تايب عنه او غايب لا وكيل عنه لعدم لزومهاح الا باجازة القاضي والغايب والبيع
 اذا بلغ او وليه هذا الورثة ولو شركاء بطلت مزية المفتي وغيرها وقسم نقله على
 ارثه بينهم او ملكه مطلقا او شراء صدرا لثلاثة فلا فرق في النقل بين شركاء وارث
 وملك مطلق قلت ومن النقل البناء ولا شجار حيث لم يتبدل المنفعة بالقسمة و
 ان تبدلت فلا جبر قاله شيخنا وعقار بدعوى شركاء او ملكه مطلقا فان ادعوا انه
 ميراث عن زيد لا ينقسم حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثته وقالوا ينقسم باعتبارهم
 كما في الصور الاخر لان برهنا ان العقار معها حتى يبرهنوا انه لهما اتفاقا في الاصح
 لانه محتمل انه معها باجارة او اعادة فتكون قسمة حفظ والعقار محفوظ بنفسه
 ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة وهو اى العقار قلت قال شيخنا وكذا المنقول
 بالاولى معها وفيه صغيرا وغايب قسم بينهم ونصب قايض لهما انظر للغايب الصغير

ولا بد من البينة على اصل للبراث عنده ايضا خلافا لهما كما مرقان برهن وارث
واحد لا يقسم اذ لا بد من حضور اثنين ولو احدهما صغيرا او مولى له او كانوا اى
الشركاء مشترعين اى شريكا بغير الارث وغاب احدهم لان في الشراء لا يصلح
الحاضر خصما عن الغائب بخلاف الارث او كان في صورة الارث العقارا وبعضه
مع الوارث الطفل والغائب او كان شيء منه لا يقسم للزوم القضاء على الطفل
او الغائب بلا خصم باضر منها وقسم المال المشترك بطلب احدهم ان انتفع كل
بحصته بعد القسمة وبطلب ذى الكثر ان لم ينتفع الاخر قللة حصته وفي الخانية
ايقسم بطلب كل وعليه الفتوى لكن المنون على الاول فعليها المعول وان تضمن الكل
لم يقسم الا برضاهم لئلا يعود على موضوعه بالنقض في المجنبى حانوت لهما يعملان فيه
طالب احدهما القسمة ان امكن لكل ان يعمل فيه بعد القسمة مكان يعمل فيه قبلها
قسم والا لا وقسم عروض اتحد جنسها لا الجنس ان بعضها في بعض لوقوعها معاوضة
لا بمنزلة اعتماد التراضي دون جبر القاضى ولا الرقيق وحده لمخش التفاوت في
الادى وقال لا يقسم لو ذكورا فقط او اناثا فقط كما يقسم الابل وربيق المغنم ولا الجواهر
لمخش تفاوتها ولا الحمام والبير والرجي والكتب وكلها في قسمته من الا برضاهم
لما روى لو اراد احدهما البيع وايه الاخر لم يجبر على بيع نصيبه خلافا للمالك وفي الجواهر
لا يقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع كل بالمهايات ولا يقسم بالاوراق ولو برضاهم
وكذا لو كان كتابا ذا مجلدات كثيرة ولو تراخيا ان تقوم الكتب وباخذ كل بعضها
بالقيمة بالتراضي جاز والا لا وفي التاتارخانية دارا حانوت بين اثنين لا يمكن
فسمتها اقتساجا فيه فقال احدهما لا اكري ولا استنفع وقال الاخر اريد ذلك امر القاضى
بالمهاياة ثم يقال لمن لا يرد الانقاع ان شئت فاستنفع وان شئت فاعلق الباب

دور مشتركة اودار وضيعة اودار وحانوت قسم كل وحدها منفردة مطلقا ولو
 مثلا زيجمة في محلن بن او مصرين مسكنين اذا كانت كلهما في مصر واحدا قالوا
 ان الكل في مصر واحد فالراى فيه للقاضى وان في مصرين فقولاها كقوليه ويصور القاضى
 ما ينسبه على قرطاس ليرفعه للقاضى وبعد له على سهام القسمة ويذرعه ويقوم
 البناء ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه ويلقب الانصباء بالاول والثاني والثالث وهلم
 جرا ويكتب اسامهم ويفرع لتطيب القلوب فن خرج اسمه الاول فله السهم الاول ومن
 خرج ثانيا فله السهم الثاني الا ان ينهى الاخر واعلم ان الدارهم لا تدخل في القسمة
 بعقار ومنقول الابرضاهم فلو كان ارض وبناء قسم بالقيمة عند الثاني وعند الثالث
 برد من العرصه بمقابله البناء فان بقى فضل ولا يمكن التسوية رد الفضل دراهم
 للضرورة واستحسنه في الاختيار قسم واحدهم مسيل ماء وطريق في ملك الاخر و
 الحال انه لم يشترط في القسمة صرف عنه ان امكن والا نسخت القسمة اجماعا واستنفذ
 ولو اختلفوا فقال بعضهم القبناء مشترك كما كان ان امكن افرز كل فعل كما بسطه الزليج
 واختلفوا في مقدار عرض الطريق جعل عرضها قيد عرض باب الدار وامارة الطريق
 يخرج للثور بطوله اى ارتفاعه حتى يخرج كل واحد منهم جناحا في نصيبه ان فوق الباب
 لا بناء ومنه لان قدر طول الباب من الهواء مشترك والبناء على الهواء المشترك لا يجوز
 الابرضاء الشراكا لية ولو شرطوا ان يكون الطريق في قسمة الدار على التفاوت
 جاز وان وصلية كان سهامهم في الدار متساوية وذلك لان القسمة على التفاوت بالارض
 في غير الاموال الربوية جائزة فجاز قسمة الثمن بالاكرالانه ليس بوزن الا القسمة بالبحر
 على العصم بل بالقياس والميزان لانه وزنه سفلى له اى فوقه علو مشترك وسفلى
 مجرد مشترك والعلو لاخر وعلو مجرد مشترك والسفلى لاخر فوم كل واحد من ذلك على حدة

ونقسم بالقيمة عند محمد وبه يفتى أنكر بعض الشركاء بعد القسمة استيفاء نصيبه وشهد القاسمان
 بالاستيفاء لحقه قبل وانفسا باجرة الأعمى ابن ملك ولو شهد قاسم واحدا لآتاه فرد ولو
 ادعى أحد من ان نصيبه شيئا وقع في يد صاحبه غلطا وقد كان أقرب بالاستيفاء وأول فيه
 به ذكره البرجندى لم يعد في الأبرهه ان اقرار الخصم او تكوله فلو قال الأعمى لعنت
 ولائنا فنلانه اعتمد على فعل الأيمن ثم ظهر غلظه وان قال قبضته فاخذ شريكى بعينه
 وانكر شريكه ذلك حلف لانه منكر وان قال قبل اقراره بالاستيفاء أصابني من ذلك
 كذا المالك اول بسلمه الموكذبه شريكه تحالفا ونسخ القسمة باختلاف في قد البيع
 ولو اقتصما دارا واصاب كلاهما بقعة فادعى أحدهما بيتا في بدا الأخرانه من نصيبه وأكر
 الآخر فقبله البيعة لانه مدع وان اقاما ما فالعبء لبيته المدعى لانه خارج وانما
 قبل الأشهاد على القبض تحالفا ونسخت وكذا لو اختلفا في الحد ودوان استحق بعض
 معين من نصيبه لأنفسه القسمة اتفاقا على الصحيح وفي استحقاق بعض شائع في
 الكل لنفسه اتفاقا وفي استحقاق بعض شائع من نصيبه لأنفسه جبر اخلافا للثاني
 بل المستحق منه يرجع بحصة ذلك في نصيب شريكه ان شاء او نقص القسمة دفعا
 لغرض التفتيش قلت بقي ههنا احتمال آخر وهو ان يستحق بعض من نصيب كل واحد
 فان كان شائعا فسخت وان كان معينا فانساويا فظاهر والا فالعبء لذلك
 الزائد كما مر فلذا لم يفرجوها بالذكر ظهر بين في التركة المقسومة لنفسه القسمة الا اذا
 قصوه اى الدين او أبراء الغرماء ذمم الورثة او بقي منها اى من التركة ما بقي به
 لزوال المانع ولو ظهر غيب فاحتسب لا يدخل تحت التقويم في القسمة فان كانت بقضائه
 بطلت اتفاقا لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالراضى بطل ايضا
 في أصح لان شرط جوارها انعاده ولم يوجد فوجب نقضها خلافا للتصحيح الخ لاسه قلت

فلو قال كالكثر نفسن لك ان اوله وتسمع دعواه ذلك اى ما ذكر من الغبن الفاحش ان
لم يفر بالاستبقاء وان اقرب له لا نسمع دعوى القيلط والغبن للتناقص الا اذا ادعى
العصب نسمع دعواه ونماه في الخانية ادعى احد المتقاسمين للتركة ديناً في التركة مع
دعواه لانه لا تناقض لمعلق الدين بالمعنى والقسمة بالصورة ولو ادعى عينا باى
سبب كان لا نسمع للتناقض اذا اقدام على القسمة اعتراف بالشركة وفي الخانية
اقسموا دارا وارضا ثم ادعى احدهم في قسم الآخر بناء او تخلازم انه بناء وغيره
لم تقبل بينه ونفت شجرة في نيب احدهما اغصانها سندلية في نيب الآخر ليس له
ان يجبر على قطعها به بفتى لانه استحق الشجرة باغصانها اختيار بني احدهما اى احد
الشريكين بغير اذن الآخر في عقار مشترك بينهما فطلب شريكه رفع بناءه قسم العقار
فان وقع البناء في نيب الباء فيها ونفت والاهدم البناء وحكم الفرس كذلك بزازية
القسمة قبل القبض فلوا قسموا واخذوا حصصهم ثم تراضوا على الاشتراك بينهم مع
وعادت الشركة في عقار وغيره لان قسمة التراضى مبادلة وبيع فسخا ومبادلتها
بالتراضى بزازية المقبوض بالقسمة الفاسدة كقسمة على شرط هبة او صدقة او بيع
من المفسوم او غيره ثبت الملك فيه ويفيد جواز التصرف فيه لقابضه وبعضه
بالقبضة كالمقبوض بالشراء الفاسد فانه يفيد الملك كما مر في بابه وقبل لا يثبت
جزم بالقيل في الاشياء وبالأول في البزازية والقنية ولو تهايبا في سكنى دار واحدة
يسكن هذا بعضا وهذا بعضا وهذا شهر او ذا شهر او دارين يسكن كل دارا او فخدمة عبد
يخدمه هذا يوما وهذا يوما او عبد ينخدم هذا وهذا والاخر الاخر او غلة دار او دارين
كذلك مع النهاية في الوجوه الستة استحسننا اتفاقا والامع ان القاضى بهائى
بينهما جبر البطلب احدهما ولا يبطل بموت احدهما ولا بموتهما ولو طلب احدهما القسمة فيما

يقسم بطلت ولو اتفقا على ان نفقة كل عبد على من يخدمه جازا استحسانا بخلاف
 الكسوة وما زاد في نوبة احدها في الدار الواحدة مشتركة لانه الدارين ونحوه في عبد
 ودار على السكنى والخدمة وكذا في كل يختلفي النفقة ملثقي ونماه فيما علقه
 عليه ولو تهايا في غلة عبدا وفي غلة عبيدين او تهايا في غلة بغل او بغلين او في
 ركوب بغل او بغلين او في ثمرة شجرة او في لبن شاة لا يبيع في المسائل الثمار وحيلة
 الثمار ونحوها ان يشتري حظ شريكه ثم يبيع كلها بعد مضي نوبته او ينفع باللبن
 بمقدار معلوم استقرضا لنصيب صاحبه اذ قرض المشاع جائز فروع الغرامات
 ان كانت لحفظ الاملاء فالقسيمة على قدر الملك وان لحفظ النفس فعلى عدد
 الرؤس ولا يدخل مبيحان ونساء فلو غرم السلطان قرية تقسم على هذا ولو خيف
 الغرق فالتفتوا على القاء امثلة فالغرم بعدد الرؤس لانها لحفظ النفس المشتركة
 اذ انهدم فابى احدها العمارة ان احتمل القسيمة لأجبر وقسم والا بنى ثم اجره
 ليرجع بما اتفق لو باع مرقاض والا فقيمة البناء وقت البناء له انصرف في ملكه وان
 تضرر جاره في ظاهر الرواية الكل في الاشياء وفي المجنبي وبه يفتى وفي السراجية القدر
 على المنع قال المصنف فقد اختلف الافناء وينبغي ان يقول على ظاهر الرواية انتمى
 قلت ومرة متفرقات القضاء وفي الوهبانية وشرحا ولو زرع الانسان ارضا
 بدارة فليس لجار منعه لو بضره وحيط له اهل فحل واحد ولا حيل فيه قبل ليس بغير
 وما لشريك ان يعل على جملهم وقيل التعل جائز فبيع ومنوع قسم عند منع مشاركة من الرم فاقض
 فبيع وينفوق المختار قاض باذنه ويمنع نفع من لا يقبل بخسر ومن منع عابلاذن منه لما حكم وتخييره
 ابن الا وهذا المحرر كتاب الزراعة مناسبها ظاهرة هي لغة مفاعله من الزرع ونحوها
 عند علم الزرع ببعض الخارج واركابها اربعة ارض وبذر وعمل وبغ ولا نفع عند الامام لانها

كفغير الطحمان وعندها نفع وبه يفتى الحاجة وقياسا على المضاربة بشروط ثمانية
 صلاحية الأرض للزرع وأهلية العائدين وذكر المدة أى مدة معاينة ففسد
 بما لا يمكن فيها منها وبما لا يعيش اليها أحدها غالبا وقيل في بلادنا نفع بلا بيان مدة
 ويقع على أول زرع واحد وعليه الفتوى بجبى وبزازية وأقره المصنف وذكر رب
 البذر وقيل يحكم العرف وذكر جنسه لأفدره لعلمه بأعلام الأرض وشروطه في الاختيار
 وذكر قسط العامل الآخر ولو بينا حظ رب البذر ونسكتا عن حظ العامل جاز استعسانا
 وبشروط التخلية بين الأرض ولومع البذر والعامل وبشروط الشركة في الخارج ثم فرغ
 على الاختير بقوله فتبطل أن شرط أحدهما قفزان مسماة أو ما يخرج من موضع معين
 أو رفع رب البذر بذره أو رفع الخراج الموظف وتنصيف الباة بعد رفعه بخلاف
 شرط رفع خراج المقاسم كثلث أو ربع أو شرط رفع العشر للأرض وأحدها لأنه مشاع
 فلا يودى المقطع الشركة أو شرط التين لأحدهما والحب للآخر أى تبطل لقطع الشركة
 فيما هو المقصود أو شرط تنصيف الحب التين لغير رب البذر لأنه خلاف مقتضى العقد
 أو شرط تنصيف التين والحب لأحدهما لقطع الشركة في المقصود وإن شرط تنصيف الحب
 والتين لصاحب البذر كما هو مقتضى العقد ولم يتعرض للتين صحته في التين لرب البذر
 وقيل بينهما تبع الحب كذا قال المصنف تبعاً للمصدر وغيره لكن اعتمد صاحب المنقح
 الثالث حيث قدمه فقال والتين بينهما وقيل لرب البذر قلت وفي شرح الوهبانية
 القنية المزارع بالربع لا يستحق من التين شيئا وبالثلث يستحق النصف وكذا صححت
 لو كان الأرض والبذر لزبد والبقر والعسل للآخر والأرض له والباقي للآخر أو العمل
 له والباقي للآخر فهذه الثلاثة جائزة وبطلت في أربعة أوجه لو كان الأرض والبقر
 لزبد والبقر والبذر له والآخران للآخر والبقر والبذر له والباقي للآخر ففى بالنفسيم

العقل سبعة اوجه لانه اذا كان من احدها احدها والثلاثة من الآخر فهي اربعة
 واذا كان من احدها اثنان واثنان من الآخر فهي ثلاثة ومتى دخل ثالث فاكثر
 بحسبه فسدت واذا صحت فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل ان لم يخرج شيء في
 العجيبة ويجبر من اية من المضي لرب البذر فلا يجبر قبل القائه وبعد ويجبر در
 ومتى فسدت المزارعة فالخارج لرب البذر لانه غاء ملكه ويكون للآخر اجر مثل عمله
 وارضه ولا يزداد على الشرط وبالفاعل ما بلغ عند محمد وان لم يجز ^{في} الفاسدة فان
 كان البذر من قبل العامل فعليه اجر مثل الارض والبقر وان كان من قبل رب
 الارض فعليه اجر العامل ما وى ولو امتنع رب الارض من المضي فيها وفكر العامل
 في الارض فلا شيء له لكرابه حكما اى في القضاء اذ لا قيمة للنافع ويسترضى ديانة
 فيفتى بان بوقبه اجر مثله لغرضه ونفسه المزارعة بدین محوج المبيعها اذ لم ينبت
 الزرع لكن يجب ان يسترضى المزارع ديانة اذا عمل كما مر اما اذا نبت ولم يستخصم
 لم ينبع الارض لتعلق حق المزارع حتى لو اجاز جاز فان مضت المدة قبل ادراك الزرع
 فعلى العامل اجر مثل نفسه من الارض المادراكه اى الزرع كما في الاجارة بخلاف
 ما لو مات احدهما قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل على العامل او وارثه لبقاء
 العقد استخسانا كما سيجي دفع رجل ارضه الاخر على ان يزرعها بنفسه وبفء
 والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما كذلك فعلا على هذا فالمزارعة فاسدة ويكون
 الخارج بينهما نصفين وليس للعامل علم برب الارض اجر لشركته فيه والعامل
 يجب عليه اجر نصف الارض لصاحبها لفساد العقد وكذا لو كان البذر ثلثا
 من احدها وثلثه من الآخر والربع بينهما نصفين او على قدر بذرهما فهو فاسد
 ايضا لاشتراطه الاعارة في المزارعة عمادية واعلم ان نفقة الزرع مطلقا بعد

مدة المزارعة عليهما بقدر المحصص وأما قبل مضيتها فكل عمل قبل انتهاء الزرع
كقفة بذر ومؤنة حفظ وكري نهر على العامل ولو بلا شرط فإذا انتهى بقي
ما لا مشتركا بينهما فنجب عليهما مؤنته كحصاد ودياس كذا حرره المصنف وحل
عليه أصل صدر الشريعة فيلحفظ فان شرطاه على العامل فسدت كما لو شرطاه
على رب الأرض بخلاف ما لو مات رب الأرض والزرع بقل فان العمل فيه جميعا
على العامل أو وارثه لبقاء مدة العقد والعقد بوجوب على العامل عملا يحتاج
إليه إلا انتهاء الزرع كما مر ولو مات قبل البذر بطلت ولا شيء لكرابه كما مر
وكذا لو فسخت بدين محوج صح اشتراط العمل كحصاد ودياسة ونسف على العامل
عند النشأ للتعامل وهو الأصح وعليه الفتوى ملتنقى الغلة في المزارعة مطلقا
ولو فاسدة أمانة في يد المزارع ثم فرع عليه بقوله فلا ضمان عليه لو هلك
الغلة في يده بلا منعه فلا تنجى بها الكفالة نعم لو كفل بجسته أن استهلكها متى المزارعة
والكفالة أن لم تكن على وجه الشرط والافسدت المزارعة خاينة ومثله في الحكم
المعاملة أي المساقاة فان حصاة الدهقان في يد العامل أمانة وإذا قصر المزارع
في سقي الأرض حتى هلك الزرع بهذا السبب لم يضمن المزارع في المزارعة الفاسدة
ويضمن في الصحيحة لوجوب العمل عليه فيها كما مر وهي في يده أمانة فيضمن
بالنقصير في السراجية كما ترك السقي عمدا حتى يبس الزرع ضمن وقت ما ترك
السقي قيمته فابنا في الأرض وإن لم يكن للزرع قيمة فومت الأرض مزروعة وغير
مزروعة فيضمن فضل ما بينهما فروع آخر الأكار السقي أن تأخير معشا الأبقين
والأضن شرط عليه الحصاد فغافل حتى هلك ضمن إلا أن يوخز تأخير المعتادا
فك حفظ الزرع حتى اكمله الدواب ضمن وإن لم يرد الجراد حتى اكل كله إن أمكن

طرده ممن والابزازية زرع ارض رجل بلا امره طال به مجصة الارض فان كان
العرف جرى في تلك القرية بالنصف او بالثلث ونحوه وجب ذلك حرق بين
رجلين ابدا احدهما ان يسقيه اجبر فلو فسد قبل رفعه للحاكم وامره بذلك
ثم امتنع ضمن جواهر الفتاوى شرط البذر على المزارع ثم زرع عارب الارض
ان على وجه الاعانة فزارعة والا نفقض لها دفع الارض المستأجرة من الاجر مزارعة
جازان البذر من المستأجر ومعاملة لم يجز استأجر ارضا ثم استأجر صاحبها
ليعمل فيها جازا لكل من تسخ المصنف قلت وفيه اخطاب جنابة البهية مغيرة ^{مئة} الخلا
يستأني ضيع امر البستان وغفل حتى دخل الماء وتلفت الكروم والجيطان قال يعمن
الكروم والجيطان ولو فيه حصرم ضمن المحصرم لا العنب لها به نسا وحفظه عليها
وقال ويعمن العنب في عرفنا انتهى انفق بلا اذن الاخر ولا امر فاض فهو متبرع
كريمة دار مشتركة مات العامل فقال وارثه انا اعمل اليه ان يستحصل فله ذلك وان
ابدرب الارض ملقنى وذا الوهبانية وياخذ ارضا للينيم وصيه «مزارعة ان كان باه
يبذر» ولو قال بذر الارض متى مزارع يله القول بعد الحصد والخم بكرة كتاب
المساقات لا تخفى مناسبتها في المعاملة بلغة اهل المدينة في لغة وشعر وامعان
دفع الشجر والكرم وهل المراد بالشجر ما يعم غير الشجر كالحور والصنم فان لم يره
الامن يصلحه بجزء معلوم من ثمره وهي كالمزارعة حكما وخلافا وكذا شروطا
تمكن هنا للخروج ببيان البذر ونحوه الا في اربعة اشياء فلا تشترط هنا اذا امتنع
احدهما يجبر عليه الا ضرر بخلاف المزارعة كما مر واذا انقضت المدة ترك بلا
ويعمل بلا امره في المزارعة باجر واذا استحق الغنيل يرجع العامل باجر مثله
وفي المزارعة بغية الذرع والرابع بيان المدة ليس بشرط هنا استحسننا العلم

بوقته عادة وحده يقع على اول ثمر يخرج في اول السنة وفي الرطبة على ادراك
 بذرها ان الرطبة فيه وحده فان لم يخرج في تلك السنة فسدت ولو ذكر مرة
 لا يخرج الثمرة فيها فسدت ولو نبغ الثمرة فيها او لا نبغ مع عدم اليقين
 بفوات المقصود فلو خرج في الوقت المسمى فعلى الشرط لصحة العقد والافسدت
 فللعامل اجر المثل ليدوم عمله الادراك الثمر ولو دفع غراسا في ارض لم نبغ
 الثمرة على ان يصلحها فخرج كان بينهما ففسد هذه المساقاة ان لم يذكر
 احوال معلومة وان ذكر اذ ذلك مع وكذا لو دفع اصول رطبة في ارض مساقاة
 ولم يسم المدة بخلاف الرطبة فانه يجوز وان لم يسم المدة يقع على او يخرج
 يكون ولو دفع رطبة انتهى جزاؤها على ان يقوم عليها حتى يخرج بذرها ويكون
 بينهما نصفين جاز بلا بيان مدة والرطبة لصاحبها ولو شرط الشركة فيها
 اى الرطبة فسدت لشرطها الشركة فيما لا يتمو به له ونعم في الكرم والشجر
 والرطاب المراد فيها جميع البقول واصول البادجنان والفجل وخضها الشافعي رحمه
 الله به بالكرم والفجل وفيه اى الشجر المذكور ثمرة غير مدركة بمعنى تزيد بالهمل
 وان مدركة قد انتهت لا تنفع كالمزراعة لعدم الحاجة دفع ارضا بيضاء مذكورة
 لغرس وتكون الارض والشجر بينهما لا تنفع لاشتراط الشركة فيما هو موجود قبل
 الشركة فكان كقفيز الطحان ففسد والثمر الغرس لرب الارض تبع الارض وللآخر
 قيمة غرسه يوم الغرس واجر مثل عمله في حيلة الجواران ببيع نصف الغرس
 بنصف الارض ويستاجر رب الارض العامل ثلاث سنين مثلاً بشئ قليل ليعمل
 في نصيبه مدر شرعية ذهب الريح بنواة رجل والفتاة فكرم اخر فثبت منها
 شجرة فهي لصاحب الكرم اذ القيمة للنواة وكذا لو وقعت خوخة في ارض غير ثبتت

لان الخوخة لا تثبت الا بعد ذهاب لجمها وتبطل المسافة كالمزراعة بموت احدها
 ومضي مدتها والفترة هذا قيد لصورة الموت ومضي المدة فان مات العامل نفوم
 ورثته عليه ان شاء العتي يدرك الثمر وان كره الدافع اي رب الارض وان اراد
 القلع لم يجبر وعلى العمل وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان كره ورثته
 الدافع دفعا للضرر وان ما فاق الخيار في ذلك لورثة العامل كما مروا لم يمت احدا
 بل انقضت مدتها اي المسافة فالخيار للعامل ان شاء عمل على مكان وتفسخ
 بالعدركا لمزراعة كما في الاجارات ومنه كون العامل عاجزا عن العمل ولونه سافا
 بخاف على ثمره وسعفه منه دفعا للضرر فروع ما قبل الادراك كسفي وتليق حفظ
 فعلى العامل وما بعده كذا وحفظ فعليهما ولو شرط على العامل فسدت انفاقا
 ملتقى والاصل ان مكان من عمل قبل الادراك كسفي فعلى العامل وبعده كخا
 فعليهما كما بعد القسمة فيلحفظ دفع كروه معاملة بالنصف ثم زاد احدهما على
 النصف ان زاد رب الكرم لم يجز لانه هبة مشاع ينقسم وان زاد العامل جان لانه
 اسقاط دفع الشجر لشريكه مساقاة لم يجز فلا اجر له لانه شريك يقع العمل لنفسه
 وفي الوهبانية قال: وما للمسافة ان يسا في غيره وان اذن الموطن له ليس بكر واي
 شبهه دون ذبح مجليها واتي المسافة والمزارع بكفر كتاب الذبايح مناسبها
 للمزراعة كونها اتلافا في الحال للانتفاع بالبنات واللحم في المال الذبيحة
 اسم ما يذبح كالذبح بالكسر واما بالفتح فقطع الاوداج حرم حيوان من شأنه
 الذبح خرج السمك والجراد فيحلان بلا ذكاة ودخل المنردية والطيحة وكل ما لم يذ
 ذكاة شرعية اختياريا كان او اضطراريا ذكاة الضرورة جرح وطعن وانها دم
 في اي موضع وقع من البدن وذكاة الاختيار ذبح بين الحلق واللبة بالفتح المنحر من

الصدر وعروقه الخلقوم كله وسطه واعلاه واسفله وهو مجرى النفس على الصحيح
 والمرى وهو مجرى الطعام والشراب والودجان مجرى الدم وحل المذبح يقطع
 اى ثلاث منها اذ لاكثر حكم الحل وهل يكفي قطع اكثر كل منها خلافاً ومصحح البزاري
 قطع كل خلقوم ومرى واكثر ورج وسبجي انه يكفي من الحيوة قدر ما يبقى في المذبح
 وحل الذبح بكل ما افرى الاوداج اراد بالاوداج كل الاربعة تغليباً وانهم الذين اى
 اسأله ولوبناراً وبليطة اى فشر فصب او مروة هي حرايم كالسكين يذبح بها
 الاصنا وظرفا غنمين ولو كانا من زرعين حل عندنا مع الكراهة لما فيه من الضرر
 بالحيوان كذبحه بشفرة كطيلة ونذب اعداد شفته قبل الاصجاع وكره بعد التجزير
 الا الذبح وذبحها من قفاها ان بقيت جبة حتى تقطع العروق والالم نخل بموتها
 بلا ذكاة والنخ بفتح فسكون بلوغ السكين النخاع وهو عرق ابيض في جوف عظم
 الرقبة وكره كل تعذيب بلا فائدة مثل قطع الراس والسلم قبل ان تبرأ اى تسكن
 عن الاضطراب وهو تفسير باللائم كما لا يخفى وكره ترك التوجه الى القبلة لمخالفة
 السنة بشرط كون الذابح مسلماً حلالاً خارج الحرم ان كان ميّداً فهدى الحرم
 لا نخله الذكاة في الحرم مطلقاً او كتاباً دنياً او حربياً الا اذا سمع منه عند الذبح
 ذكر المسيح فنخل ذبحتهما ولو الذابح مجنوناً او امرأة او صبياً بعقل الشبهة والذبح
 يدفع او اقل او اخرس لا نخل ذبيحة غير كتابي من وثني ومجوسى ومردى وبنى
 وجبرى لو ابوه سنياً ولو ابوه جبرياً حلت اشباهه لانه صار كمرتد شبهه بخلاف
 يهودى او مجوسى تنصرونه بفر على ما انتقل عليه عندنا فيعتبر ذلك عند الذبح
 منه لو نجس يهودى لا نخل ذكوته والنولدين مذرك وكتابي ككتابي لانه اخذ
 دناراً نسيمة عمداً خلافاً للسأفى وهو مخالف للاجماع قبله كما بسطه الزبلي فان

ناسيا من خلفنا لك وان ذكر مع اسمه تعالى غيره فان وصل بلا عطف كقوله

بسم الله اللهم تقبل من فلان او منى ومنه بسم الله محمد رسول الله بالرفع لعدم

العطف فيكون مبتداء لكن بكرة للوصل صودة ولو بالجرا والنصب حرم درر

فيل هذا اذا عرف النحو والأوجه ان لا يعتبر الأعراب بل يحرم مطلقا بالعطف

لعدم العرف فيبلى كما افاده بقوله وان عطف حرمت نحو بسم الله واسم فلان

او فلان لانه اهل به لعبر الله قال عليه الصلوة والسلام موطنان لا اذكر

فيهما عند العطاس وعند الذبح فان فصل صودة ومعنى كالدعاء قبل الإجماع

والدعاء قبل التسمية او بعد الذبح لا بأس به لعدم القران اصلا والشروط في

التسمية هو الذكر الخالص عن شوب الدعاء وغيره فلا يحل بقوله اللهم اغفر لي

لانه دعاء وستؤال بخلاف الحمد لله وسبحان الله مراد به التسمية فانه يحل

ولو عطس عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل في الأصح لعدم قصد التسمية بخلاف

الخطبة حيث يجزيه قلت ينبغي حله على ما اذا نوى والا لا يوفق بينه وبين

ما مر في الجمعة فتأمله والمستحب ان يقول بسم الله الله الكبير بلا واو وكراهها

لانه يقطع فور التسمية كما عزاه الزبيلى للحلواني وقال قبله والمتداول المنقول

عن النبي عليه الصلوة والسلام بالواو ولو سمي ولم تحضره التنية مع بخلافه

ما لو قصد بها التبرك في ابتداء الفعل او نوى بها امرا اخر فانه لا يبيع فلا تحل

كما لو قال الله اكبر واراد به متابعة المؤذن فانه لا يصير شارعا في الصلوة بزازية

وفيها وتشرط التسمية من التاخير بحالة الذبح او الرمي بمسك او الارمال

او حال وضع الحد يد لجمار الوحش اذا لم يقعد عن طلبه كما سبق والمعتبر الذبح

عقب التسمية قبل تبدل المجلس حتى لو اجمع شائين احدهما فوفى الاخرى

ذبحها ذبحة واحدة بنسبية واحدة خلا بخلاف ما لو ذبحها على الغائب لان
 الذبح يتعدد بتعدد النسبية وذكره الزبلي في الصيد ولو سمي في الذبح ثم شغل
 بهل وشرب ثم ذبح ان طال وقطع الفور حرم والا لا وحدا طول ما يستكثره النا^{طلب}
 واذا احدى الشفرة لم تقطع الفور بزانية وجب بالحاء نحر الابل في اسفل العنق وكره
 ذبحها والحكم في غنم وبقر عكسه فذبح ذبحا وكره نحرها وترك اللبنة ومنعه مالك
 ولا بد من ذبح صيد مستأنس لان ذكاة الاصطار انما يصار اليها عند الغنم عن ذكاة
 الاختيار وكفى جرح لعم كلف وغنم تو حشش فيخرج كميدا وتقدر ذبحة كان
 نردى في براء وندا وصال حتى لو قتل المصؤل عليه مريد اذكاته حل وفي النهاية
 بقرة لغسرت ولا دنها فا دخل رهبايده وذبح الولد حل وان جرحه في غير محل
 الذبح ان لم يقدر على ذبحه حل وان قد راقلت وفعل المصنف ان من التعذر مالو
 ادرك صيده حيا واشرف ثوره على الهلاك وضاق الوقت على الذبح اولم يجد اللة
 الذبح فجرحه حل في رواية وفي منظومة النسفي ان الجنين مفد بحكمه لم يترك
 بذكاة امه فحذف المصنف ان وقال ان ثم خلفه اكل لقوله عليه الصلاة والسلام
 ذكاة الجنين ذكواه امه وحمله الامام على التشبيه اى كذكواه امه بدليل انه روي
 بالنصب وليس في ذبح الام اضاعة الولد لعدم اليقين بموته ولا يحل ذناب يصيد بناه
 فخرج نحو البعير ومخلب يصيد بمخلبه اى ظفروه فخرج نحو الحمامة من سبع بيان لذبح^ب
 والسبع كل مختلف منتهب بجارج فان لم عادة او طبر بيان لذبح مخلب ولا الحشرات هي مغار
 دواب الارض واحدها حشرة والحمل اهلية بخلاف الوحشية فانها ولبنها حلال ولا يغل الذي
 امه حارة فلو امه بقرة اكل اتفاقا ولو فرسا تكامه والجمل وعندهما والشاقي يخل
 وقبل ان ابا خيفة رجع عن حرمة قبل موته بثلاثة ايام وعليه الفتوى عادية

ولا بأس بلبسها على فجة والضعف والغلب لان لها ثاين وعند الثلاثة يحمل الحفاة
 بيرة او مجربة والغراب الايقع الذي باكل الحيف لانه ملحق بالحيثاث فانه المصنف
 ثم قال والحيث ما استخفبه الطباع السليمة والغداف بوزن غراب النسر جمه
 غدقات قاموس والفيل والنصب وما روى من اكله محمول على الاجواء والبربع
 وابن عرس والرخم والبغات هو طائر وفي الهمة يشبه الرخمة وكلها من سباع
 البهايم وقيل الحفاش لانه ذوقا ولا يحمل حيوان ما في الا السمك الذي مات
 بافة ولو متولد في ماء بخس ولو طافية مجروحة وهبانية غير الطافة على وجه
 الماء الذي مات خنق انفه وهو ما يطنه من فوق فلو ظهر من فوق فليس
 بطاف فيؤكل كما يؤكل ما في بطن الطافة وما مات بح الماء او برده والمزجة فيه
 او القارشي فوته بافة وهبانية ولا الجريت سمك اسود والمار ما في في
 صورة الحبة وافردهما بالذكر للحفا وخلاف محمد وحل الجراد وان مات خنق
 انفه بخلاف السمك وانواع السمك بلاد كاة الحديث احلت لنا ميتتان السمك
 والجراد وما في الكبد والطحال بكسر الطاء وحل غراب الذرع الذي باكل
 الحب والارنب والعقور هو غراب يجمع بين اكل الحب والجيف والاصح حله معها
 اي مع الزكاة وذبح ما لا يؤكل بطهر لحمه وشحمه وجلده نفق م في الطارة
 ترجع خلافه الا الادمي والخنزير كما مر ذبح شاة مريضة فتحركت او خرج الدم
 حلت والا لان لم تدر حياته عند الذبح وان علم حيوانه حل مطلقا وان لم
 ولم يخرج الدم وهذا ياتي في منخفة ومنزدة ونظيمة والذي فقه الذب بطنها
 فذكاة هذه الاشياء تحلل وان كانت حيوانا خفية وعليه الفتوى لقوله
 تعالى اما ذكيت من غير فصل وسبغ في الغنية ذبح شاة لم تدر حياتها

وقت الذبح ولم تحرك ولم يخرج الدم ان تحت فاهها لا توكل وان ضمتها اكلت
 وان فتحت عينها لا توكل وان ضمتها اكلت وان مدت رجليها لا توكل وان
 قبضتها اكلت وان نام شعرها لا توكل وان قام اكلت لان الحيوان يستريح
 بالموت فتفتح فم وعين ومدرجل ونوم شعر علامة الموت لانها استرخاء
 مقابلها حركات تختص بالحي فذل على حيواته وهذا كله اذ لم تعلم الحيوة فان
 علمت حياتها وان قلت وقت الذبح اكلت مطلقا بكل حال زيلعي سمك في سمكة
 فان كانت المظروفة صحيحة حلتا بعني المظروفة والظرف لموت المبلوعة بسبب
 حادث والا تكن صحيحة حل الظرف لا المظروفة كما لو خرجت من دبرها لاستخالتها
 عذرة جوهرية وقد غير المصنف عبارة منته الما سمعته ولو وجد فيها ذرة
 ملكها حلالا ولو خانتا اوديتا را مضروبا لا هو لقطه ذبح لقعود الأمير ونحوه
 كواحد من العظماء يحرم لانه اهل به لغير الله ولو وصيلة ذكر اسم الله تعالى
 ولو ذبح للضيف لا يحرم لانه سنة الخليل واکرام الضيف اکرام الله والفارق
 انه ان قدم ما ليحل منها كان الذبح لله والمنفعة للضيف او للوليمة او للروح
 وان لم يقدم ما ليحل منها يذبحها لغيره كان التعظيم غير الله فتحريم وهل يكفر
 قولان بزازية وشرح وهبانية قلت وفي صيد الخبيثة انه يكره ولا يكفر لانا لان شئ
 الظن بالمسلم انه يقرب الى الادعى بهذا النحر ونحوه في شرح الوهبانية عن
 الذخيرة ونظمه فقال وفاعله جمهورهم قال كافر وفضل واسم عيل ليس يكفر
 العضو بعني الجزؤ الفصل حفيضة وحكما لانه مطلق كما حقه فيصرف للتعامل
 في تنوير البصائر قلت لكن ظاهر المتن التخييم بدليل الاستثناء فزامله من الحي
 كبتة كالاذن المقطوعة والسن الساقطة الا في حق صاحبها فظاهر وان كث

اشباه من الطهارة وهو المختار كما ينويز البصائر الا من مذبح قبل موته فيحل
اكله لوم من الحيوان المأكول لان ما بقى من الحيوة غير معتبرا صلا بنزلة قلت
نمن بكرة كما مر وحررتنا في الطهارة قول الوهبانية وقد حلال لحم البغال وامها
من الخيل قطعاً والكرامة تذكر وان ينزك ب فوق غتر فجاءه انتاج له راس
ككلب فينظر فان اكلت لحم الكلب جميعها وان اكلت نيتاً فذا الراس يئثر ويؤكل
باقيا وان اكلت لذامه فذا ضربتها والمصاح يحترق وان اشكلت فاذبح فان
كرشها بلاء فقتل ولا فهو كلب فيطهر وفي معاينها اى شياة دون ذبح يحلها
ومن ذا الذي ضحى ولا دم يهر ككتاب الاضحية من ذكر الخاتم بعد العام في لغة
اسم ما يذبح ايام الاضحية من تسمية الشئ باسم وقته وشهاد ذبح حيوان مختص
بنية القرية في وقت مخصوص وشرائطها الاسلام والاقامة واليسار الذي يتعلق
به وجوب صدقة الفطر كما مر لا الذكورة فتجب على الاثنى خانية وسببها الوقت وهو
ايام النحر وقبل الراس وقدره في التبا وخانية ولكن اذ ذبح ما يجوز من النعم لا غير
نكره ذبح دجاجة ودبك لانه تشبه بالمجوسى بزانية وحكمه الخروج عن عهدة
الواجب في الدنيا والاصول الى الثواب بفضل الله تعالى في العية مع صحة النية اذ لا
ثواب بدونها فتجب النخبة اى اراقة الدم من النعم عملاً لا اعتقاداً بقدره ممكنة
هي ما يجب بمجرد التمكن من الفعل فلا تشترط بقاءها لبقاء الوجوب لانها شرط محض
لا مبسرة هي ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر فغيرت من العسر الى اليسر فيشرط
بقاءها لانها شرط في معنى العلة كما مر في الفطرة بدليل وجوب تصدقه بعينها او قيمتها
لومضت ايامها على حرم مسلم مقيم بمصر او قرية او بادية عني فلا تجب على حاج
مسافر فاما اهل مكة فتلزمهم وان حجوا وقبل الان لم يلزم المحرم سراج موصر يسار

الفطرة عن نفسه لا عن طفله على الظاهر بخلاف الفطرة نشأة بالرفع بدل من ضمير
 يجب او فاعله او سبع مبنية هي الابل والبقر سميت به لضخامتها ولولا حدهم اقل من سبع
 لم يميز عن اجد ونجزي عمادون سبعة بالاولى فخر يصب على الظرفية يوم النحر الا آخر
 اهامه وهي ثلاثة افضلها اولها وبني عن ولده الصغير من ماله صححه في الهداية
 وقبل صححه في الحاشية قال ولهم للاب ان يفضله من مال طفله ورجحه الشبهة
 قلت وهو المعتمد لما في متن مواهب الرحمن من انه اصح ما يفتى به وعلمه في البرهان
 بانه ان كان المقصود الائتلاف فالامه لا يملكه في مال ولده كالحق او التصديق بالهم
 قال الصبي لا يحمل صدقة التطوع وغزاه المبسوط فيلحفظ ثم فرع على القول الاول
 بقوله واكمل منه الطفل وادخله تد راحته وما بقي يبدل بما ينفع الصغير بعينه
 كثوب وخف لا بما يمتلئ كخبز ونحوه ابن كمال وكذا الجدة والوصى ومع اشتراك
 ستة في بدنة شريفة لا ضحية اى ان تؤادف الشراء الاشتراك صح احتسابا والا
 لا احتسابا وقا اى الاشتراك قبل الشراء احب ويقسم اللحم وز فالاجزأ الا اذا
 ضم معه من الاطراف او الجلد صرفا للجنس لخلاف جنسه واول وقتها بعد الصلوة
 ان ذبح في مصر اى بعد اسبق صلوة عيد ولو قبل الخطبة لكن بعدها احب وبعد
 وقتها لو لم يصلوا بعدز ويجوز في الغد وبعد قبل الصلوة لان في الغد نفع قضاء
 لا اداء زيلعي وغيره وبعد طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غيره واخره قبل غروب
 يوم الثالث وجوز الشافعي في الرابع والمعتبر مكان الاضحية لا مكان من عليه
 فحيلة مصري اراه التجميل ان يخرجها الخارج المصر فيفتي بها اذا طلع فجر مجنبي
 والمعتبر اخر وقتها للفقير وضد الولادة والموت فلو كان غنيا في اول الايام فقيرا
 في اخرها لا يجب عليه وان ولد في اليوم الاخر فيجب عليه وان مات فيه لا يجب عليه

نين ان الامام صلى بغير طهارة نغاد الصلوة دون التغطية لان من العلماء من قال
 لا يعيد الصلوة الا الامام وحده فكان للاجتهاد فيه مساغ ازيل على وفي المجنبى
 انما تعاد قبل التفريق لا بعده وفي البرازية بلدة فيها قتيبة فلم يصلوا وضحو ابعاد
 طلوع الفجر جاز في المختار لكن في النيايح لو تعيد الترك من اول وقتها لا يجوز
 الذبح حتى نزول الشمس انتهى وقيل لا يجوز قبل الزوال في اليوم الاول ونحو
 في بقية الايام قلت وقد مرنا انه مختار الزيلعي وغيره وبه جزم في المواهب فقبه
 كما لو شهد وانه يوم العيد عند الامام فصل ثم ضحوا ثم بان انه يوم عرفة
 اجزأهم الصلوة والتغطية لانه لا يمكن التفرغ عن مثل هذا الخطاء فيحكم بالجواز
 صيلته لجميع المساكين عن الخط ازيل وكره تنزيها الذبح لبلال احتمال الغلط ولو
 ترك التغطية ومقت اياها تصدق بها حية تارفا على تصدق لمغنية ولو فقيرا
 ولو ذبحها تصدق بلحمها ولو نقصها تصدق بقيمة النقصان ايضا ولا ياكل الناذل
 منها فان اكل تصدق بقيمة ما اكل وفقر عطف عليه شراها له لوجوبها عليه ^{لك}
 حتى يمنع عليه قبيحها تصدق بقيمة غنى شراها الا لتعلقها بدمه شراها الا فالمراد
 بالقيمة قيمة شاة تجزى فيها ومع الجذع ذو ستة اشهر من الفدان ان كان يبيت
 لو غلط بالفتا باليمن النخيز من بعد ومع الثنى فصاعدا من الثلاثة والثنى
 هو ابن خمس من الابل وحولين من البقر والجاموس وحول من الشاة والمعز والمثلك
 بين الاهلي والوحشى بيع الام قاله المصنف فروع الشاة افضل من سبع البقرة ^{استويا}
 في القيمة واللحم والكبش افضل من النخمة اذا استويا فيها والاشئ من المعز افضل
 من القيس اذا استويا بقيمة ولا شئ من الابل والبقر افضل حاوى وفي الوصاية انه
 الاثنى افضل من الذكر اذا استويا بنية والله اعلم ولدت الاضحية ولذا قيل تفجع

بذبح المولود معا وعند بعضهم ينصدق به بلا ذبح ضلت او سرفت فاشترى اخيه كدجها
 فلا فضل في بيعهما وان ذبح الاطى جائز وكذا الثانية ولو قيمتها كالاولى واكثر وان اقل منها
 الزايد وينصدق به بلا ذبح بن عتي وقير وقال بعضهم ان وجبت عن يسار فكذلك الجوا^ب
 وان عن عسار ذبحهما يابيع ويضحي بالجاء والخصى والشولا^ب اى المجنونة اذا لم يمنع
 من السوم والرمي وان منعها لا يجوز النخبة بها والجرباء السمينة فلو مهرولة لم يحرم
 لان الجرب في اللحم نفس لا بالعمياء والعوراء والجففاء المهرولة التى لا تضح عظامها والقز^ب
 التى لا تمشى الى المنسك اى المذبح والريضة البين مرضها ومقطوع اكثر الاذن والذنب
 والعين اى التى ذهب اكثر نور عينها فالخلق القطع على الذهاب مجاز وانما يعرف بغير
 العلف او اكثر الآية لان للاكثر حكم الكل بقاء وذهابا فيكفى بقاء الأكثر عليه الفتى
 مجنبى ولا بالتماء التى لا اسنان لها ويكفى بقاء الأكثر وقيل ما تعلف به والسقاء التى
 لا اذن لها خلقة فلو لها اذن صغيرة خلفه اخرا^بت زيلعى والجذاء مقطوعة رؤس
 ضرعوها او يابسها ولا الجذعاء مقطوعة الانف ولا المصرية اطباها وهى التى عوجت
 حتى انقطع لبنها ولا التى لا آية لها خلقة مجنبى ولا يالخنشى لان لحمها لا يبيع شرح وبيان
 وثامه فيه ولا الجلالة التى تاكل العذرة ولا تاكل غيرها ولو اشترىها مسلمة ثم قيمت
 ببيع ما^ب كرام عليه اقامة غيرها مقامها ان كان غنيا وان فقيرا اجزاء ذلك
 وكذا لو كانت معيبة وقت الشراء لعدم وجوبها عليه بخلاف الغنى ولا يضر قيمتها من
 اضطرأ بها عند الذبح وكذا لو ماتت فعلى الغنى غيرها لا الفقير ولو ضلت او سرفت
 فشترى اخرى فظهرت فعلى الغنى احدها وعلى الفقير كلاهما شمنى وان مات احد
 السبعة المشتركين في البدنة وقال الورثة اذ بجواعه وعنكم صح عن الكل استنصانا
 لفقد القرية من الكل ولو ذبحوها بلا اذن الورثة لم تجزهم لان بعضها لم يقع قرية

وإن كان الشريك السنة لغرائبنا أو مرید اللحم لم يحجز عن واحد منهم لأن الأرافة لا تجزى
 هداية لما مقلت ولوان ثلثة لغرائبى كل واحد منهم شاة ^{أو خمسة} ضحية احدى بعشر ولا جز
 بعشرين والاخر ثلثين وقبلة كل واحدة منها مثل ثمنها فاختلفت حتى لا يعرف كل واحد
 منهم شاته بعينها فاصطحو اعلی ان ياخذ كل واحد منهم شاة بغنى بها اجزئهم ويتصدق
 صاحب الثلثين بعشرين وصاحب العشرين بعشرة ولا يتصدق صاحب ^{الخمس} غنى وان اذن
 كل واحد منهم لصاحبه ان يذبحها عنه اجزائه ولا شئ عليهم كما لو ضحى الضحية غيره
 بغير امره بنایع وباكل من لحم الضحية ويوكل غنيا ويدخر وندب ان لا ينقص النقد
 عن الثلث وندب تركه لذی عبال توسعة عليهم وان يذبح بيده ان علم ذلك ولا
 يجعله شهدا بنفسه وبامر غيره بالذبح كيلا يجعلها مبته وكره ذبح الكتاب
 واما الجوسى فيجزم لانه ليس من اهله درر ويتصدق بجلدها او بعلم منه نحو عبال
 وجراب وفرية وشفرة ودلو او يبدله بما ينفع به باقيا ما مالا بمسئلك كحل ولحم
 ونحوه كدراهم فان بيع اللحم او الجلد به اى بمسئلك او بدراهم يتصدق بثمنه ومفاده
 صحة البيع مع الكراهة وعن الشاذ باطل لانه كالوقف مجنى ولا يعطى اجر الجزاء منها
 لانه كبع واستفدت من قوله عليه الصلوة والسلام من باع جلد اضية فلا ضحية
 له هداية ويكره جزؤها قبل الذبح لنفع به فان جزه يتصدق به ولا يبركها ولا ياكل
 عليها شيئا ولا يجرها فان فعل ثمصدق بالاجر حارم الفناء لانه التزم اقامة القرية
 بجميع اجزائها بخلاف ما بعد الحصول المقصود مجنى ويكره الانفاق بلبسها قبله كما في
 الصوف ومنهم من اجازها للفقى لوجوبها في الذمة فلا تغيب زيلعى ولو غلط انسان
 وذبح كل شاة صاحبه بعنى عن نفسه على ما دل عليه قوله غلط او لم يغلط فيكون كل واحد
 عن الآخر دلاله هداية قاله ابن كمال وظاهر كلام مدر الشريعة وغيره وقوعه عن صاحبه صح

استحسانا بلا عزم ونجلا ان ولو اكلا ولم يعرفانم عرفا هداية وان فتشاحاضن الكل
صاحبة قيمة لحمه ونصدق بها قلت وفي اوائل القاعدة الاول من الاشياء لو شراها
بينة الاضحية فذبحها غيره بلا اذنه فان اخذها مذبوحه ولم يضمنه اجزائه وان
ضمنه لا تجزئه وهذا اذا ذبحها عن نفسه اما اذا ذبحها عن مالكها فلا ضمان عليه
انتهى كما يصح لو ضحى شاة الغنم ضمنه قيمتها كما اذا باعها وكذا لو اتلفها لمن
لصاحبها فضمنها هداية لظهور انه ملكها بال ضمان وقت النصب لا الودعة وان
ضمنها لان سبب ضمانه هنا بالذبح فيقع في غير ملكه قلت ويظهر ان العارية كالودعة
والرهونة كالمنصوبة لكونها مضمونة بالدين وكذا المشتركة فليراجع فروع لون
اضحية عليه الصلاة والسلام سوداء تذر عشرة اضحيات لزومه ثنتان للحجى
الامر بها خائفة والاصح وجوب الكل لا يجابه ما لله من جنسه واجب شرع وهما
قلت ومفاده لزوم النذر بما من جنسه واجب اعتقادي او اصطلاحى قاله المصنف
فليحفظ غنم بين رجلين منحيا بها جاز بخلاف العنق لحمه نسمة الغنم لا الرقيق
ضحى ثنتين فالاضحية كلاهما وقيل الزايد لحم والافضل الاكثر قيمة فان استويا
فالاكثر لحما فان استويا فالجسما ولو ضحى بالكل فالكل فرض كاركان الصلاة فان
الفرض منها ما ينطلق عليه الاسم فاذا هولها يقع الكل فرضا مجنبى شري اضحية
وامر جلا بذبحا فقال تركت التسمية عند الزمه فبمنها يشتري الامر بها اخرى
ويضحى ويصدق ولا ياكل لو ايام الخربانية والافسد بغيرتها على الفقهاء خائفة
فيها اراد التخيبة فوضع يده مع يد النصاب في الذبح واعانه على الذبح سمى كل ذوبا
فلو تركها احدهما او لم ان تسمية احدهما تكفى حرمت وهي تصلح لغزابقا لاي
شاة لا يخل بالتسمية مرة بل لا بد ان يسمى عليها مرتين وقد نظمه شيخنا الحنبل الزملي

فقال: أي ذبح لا بد للحل فيه، أن يثنى بذكر ذي التنزيه، فاجب عنه بالقرىض فانا
 لانراه فترا ولا ترتضيه، فقلت في الجواب: خذ جواباً انظما كما نبتغيه، من فقيه مرته
 عن نفيه في شاة ذبحها انتم كما اثنان، فكرر الذكر شرط كما تردية ذلك ذبح فصلاً
 وضع اليد مع المصاحب الذي يرجيه، فعلى كل واحد منهما أن يذكر الله جل عن نفيه
 صفة الوهبانية وشرها ولو ذبحا شاة معاً ثم واحد اخل بيسم الله فالشاة فحج
 وان يشترى منها ثلاثاً ثلاثاً، واشكل التوكيل بالذبح بذكره وكيل بشرا الشاة
 للغيران شرعي، بعينه خلاف العكس والعود بخسره، ولو قال سوداء فغير صحيح، لا اذا
 كان في قرنا جينا بغيره يثنى ما ينذر العفر الزموا، ونفصح الجواب الجميع محرراً
 ومن مبت بالامر الزم تعدد فعله ولا فكل منها وهذا الخبر ومن عال لطفل فالصحيح
 سقوطها، وعن ابنه في حقه وهو اظهر، وواهب شاة راجع بعد ذبحها فيجوز من
 ضحي عليها ويؤجر كتاب الخطر والاباحة مناسبة ظاهرة والخطاغة المنع والجسد
 وشرعاً ما يمنع من استعماله شرعاً ضد الباح والمباح ما اجب للمكلفين فعله وتركه
 بلا استحقاق ثواب وعقاب نعم بحاسب عليه حساباً يسيراً اختيار كل مكروه
 أي كراهه مخيم حرام أي كالحرام في العقوبة بالنار عند محمد، وأما المكروه كراهة
 تنزيه فالحل اقرب اتفاقاً وهو الصحيح المختار ومثله الشبهة والبدعة وعند
 المالحرام اقرب فالمكروه مخير ما نسبته المالحرام كنسبة الواجب الى الفرض فثبت
 بما يثبت به الواجب يعني بظن الثبوت وبأنه بارئاً به كما يأتى بترك الواجب ومثله
 السنة المؤكدة وفي الزيلعي في بحث حرمة التحيل الفريب من الجرام ما يتعلق به
 محدثون استحقاق العقاب بالنار بل العتاب كترك السنة المؤكدة فانه
 لا يتعلق به عقوبة النار ولكن يتعلق به الحرمان عن شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم

لحديث من ترك سنتي لم ينل شفاعتي فترك السنة المؤكدة قريب من الحرام وليس
 بحرام انتهى الاكل للغذاء والشرب للعطش ولو من حرام او مبته او مال غيره وان
 ضمنه فرض ثياب عليه بحكم الحديث ولكن مقدار ما يدفع الانسان الهلاك عن
 نفسه وما جرم عليه وهو مقدار ما يتمكن به من الصلاة قايما ومن صومه مفاده
 جواز تقليل الاكل بحيث يضعف عن الفرض لكنه لم يجز كاذب الملتقى وغيره قلت ولقد
 المبني بالعين الفرض بقدر ما يدفع به الهلاك ويمكن معه الصلوة قايما انتهى فتبه
 وسباح الا الشبع لينين لقوته وحرام عبثه الخائبة بكمه وهو فوقه اى الشبع وهو اكل
 طعام غلب على ظنه انه انسد معدته وكذا في الشرب تستأذى الا ان يقعد قوة
 صوم الفدا ولا يلا يستحي ضيفه وانحود ذلك ولا يجوز الرياضة بنقليل الاكل
 حتى يضعف عن اداء العبادة ولا بأس بانواع القواكه وتركه افضل وانحاذ
 الاطعمه سرف وكذا وضع الخبز فوق الحاجة وسنة الاكل بالسمة اوله والمحمد
 اخره وغسل البدن قبله وبعده وبداية بالشباب قبله وبالشيخوخ بعد ملتقى
 وكره لحم الاثان اى الحماره الاهلية خلا فالمالك ولبنها ولبن الجلالة التى تاكل
 العذرة ولبن الرمكة اى الفرس وبول الابل واجازة ابو يوسف للنداوى وكره
 لحمها اى الجلالة والرمكة ونجس الجلالة حتى يذهب نمن لحمها وقد ر بثلاثة
 ايام لدجاجة واربعة لشاة وعشرة لابل وبقر على الاظهر ولو اكلت النجاسة
 وغيرها بحيث لم ينن لحمها حلت كما حل اكل جذى غذى بلبن خنزير لان لحمه
 لا يغير فاعذى به يصير مستهلكا لا يبنى له اثر ولو سقى ما يوكل لحمه غمرا
 نذج من ساعته حل اكله ويكره زيلعى وصيد شرح الوهبانية وكره الاكل
 والشرب والادهان والتطيب من اناء ذهب وقضة للرجال والمرأة لاطلاف

بحديثه وأما بكره لأكله لفساد الفضة والذهب ولا كماله بميلها وما أشبه ذلك
 من الاستعمال كالحلة ومرة وفلم ودواة ونحوه يعني إذا استعملت ابتداء فيما
 له بحسب متعارف الناس والأفلا كراهة حتى لو نقل الطعام من أفاء الذهب الممنوع
 أخرا وصب الماء أو الدهن في كفه لأعلم راسه ابتداء ثم استعمله لا بأس به مجنب وغيره
 وهو ملغره في الدرد فيلحفظ واستثنى الفسئنة وغيره استعمال البيضة والجوز
 والساعات منهما في الحرب للضرورة وهذا فيما يرجع للبدن وأما الغي ونحوه فلا بأس
 متخذة من ذهب وفضة وسرير كذلك وفرش عليه من ديباج ونحوه
 فلا بأس به بل فعله السلف خلاصة حتى أباح أبو حنيفة توسد الديباج والنوم
 عليه كما يات في بكره الأكل في نحاس أو صند والأفضل المخزف قال صلى الله عليه وسلم
 من اتخذ أو ألقى بيته خرفا زارته الملائكة اختيار لا بكره ما ذكر من أثناء رصاص
 وزجاج وبلور وعقيق خلانا للشان في رحمة الله وحل الشر من أثناء مفضض
 أي مزود بفضة والركوب على سرج مفضض والجلوس على كرسي مفضض لكن بشرط
 أن يبقى أي يحتجب موضع الفضة بنم وتبيل بد وبلوس سرج ونحوه وكذا الأنا
 المصنوع بذهب أو فضة والكرسي المصنوع بهما وشبابه مرأة ومصحف بهما كما
 لو جعله أي التفضيض في نعل سميف وسكين أو في قبضتهما أو لجام أو ركاب
 ولم ينع بده موضع الذهب والفضة وكذا كتابة الثوب بذهب أو فضة وفي
 المجنب لا بأس بأسكين المفضض والمحابير والركاب وعن الثاثير بكره الأكل
 الخلاف في المفضض أما المظلي فلا بأس به بالإجماع بلا تفرق بين لجام وركاب
 وغيرهما لأن اللطام مستهلك لا يخلص فلا عيب للموتة عيني وغيره ولقبيل قول
 كافر ولو جوسيا قالوا اشتريت اللحم من كتابي فيموت أو قال اشتريته من مجوسي فيجوز لأبى

يقول الواحد وأصله ان خير الكافر مقبول بالإجماع في المعاملات لانه الديانات
وعليه يحمل قول الكنز ويقبل قول الكافر في الحل والحرمة بمعنى الحاصلين في ضمن
المعاملات لا مطلق الحل والحرمة كما توهمه الزيلعي ويقبل قول المملوك ولوانثي
والصبي في الهدية سواء اخبر باهداء المولى غيره او نفسه والأذن سواء بالتجارة
او بدخول الدار مثلاً وقبده في السراج بما اذا غلب على رأيه صدقهم فلو شترى
صغير نحو صابون واشنات لا بأس ببيعه ولو نحو ذيب وحلوا ينبغي بيعه
لان الظاهر كذبه ونماه فيه ويقبل قول الفاسق والكافر والعبد في المعاملات
لكثرة وقوعها كما اذا اخبرانه وكيل فلان في بيع كذا فيجوز الشراء منه ان غلب
على الرأي صدقه كحمار وسيجيء اخر المحظر وشرطت العدالة في الديانات هي التي
بين العبد والرب كالتحريم عن نجاسة الماء فنبههم ولا يتوضأ ان اخبر به اسلم ل
متزجر عما يعتقد حرمة ولو عبدا او امه ويحرم في خبر الفاسق نجاسة الماء وخبر
المستور ثم يعمل بغالب ظنه ولو اراق الماء فنبههم فيما اذا غلب على رأيه صدقه ويتوضأ
فنبههم فيما اذا غلب على رأيه كذبه كان احوط وفي الجوهرة وبهيمة بعد الوضوء احوط
قلت واما الكافر اذا غلب صدقه فاراقته احب فمستانه وخلاصه وخافية قلت
لكن لو نبههم قبل الاراقة لم يجز تبهمه بخلاف خبر الفاسق لصلاحته ملتزم في
الجملة بخلاف الكافر ولو اخبره عدل بطهارته وعدل بنجاسته حكم بطهارته
بخلاف الذبيحة ونعتبر الغلبة في اوان ظاهرة وبخسة وذكبة ومينة فارا القلب
ظاهرها تحرى وبالعكس والسواء الا العطش وفي الشيا ب يحرى مطلقا دعي
الاولية ونغة لعب او غنا قعد وكل لو المنكر في المنزل ولو على المائدة لا ينبغي ان
يقعد بل يخرج معرضا لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين

فان قدر على المنع فعل ولا يقدر يصبر لمن لم يكن ممن يفتدى به فان كان مفتداً
 ولم يقدر على المنع خرج ولا يقعد لان فيه شيئين الدين والمحكى عن الامام كان
 قبل ان يصير مفتداً به وان علم اولا باللعب لا يحضر اصلاً سواء كان ممن يفتدى به
 الا لان حق الدعوة انما يلزمه بعد الحضور لا قبل ابن كمال وفي السراج ودلت المسئلة
 ان الملاهي كلها حرام ويدخل عليهم بلا اذنهم لا تشارك المنكر قال ابن مسعود ^{رضي الله}
 والغنا خبت النفاق في القلب كما خبت الماء قلت وفي البرازية استماع الملاهي كغيب
 على نقب ونحوه حرام لقوله عليه الصلوة والسلام استماع الملاهي معينه ^{على} الجور
 عليها فسق والنلذذ بها كفر اى بالنفحة تصرف الجوارح المغيرة ما خلق لاجله
 كفر بالنفحة لا شكر فالواجب كل الواجب ان يجنب كيلاً بسمع لما روى انه عليه
 الصلوة والسلام ادخل اصبعه في اذنيه عند سماعه وأشعار العرب لو فيها ذكر
 الفسق تركه انتهى او لتقليط الذنب كما في الاختيار اولاً سخلال كما في النهاية
 فائدة ومن ذلك ضرب النوبة للتفاخر فلو للشبه فلا بأس به كما اذا ضرب في ثلاثة
 اوقات لتذكر ثلاث نفحات من الصور لمناسبة بينهما بعد العصر للاشارة
 الى نفحة الفزع وبعد العشاء الى نفحة الموت وبعد نصف الليل الى نفحة البعث
 ونماه فيما علقه على المنفى فصل في اللبس يحرم لبس الحرب ولو بجاييل بينه
 وبين بدنه على المذهب الصحيح وعن الامام انما يحرم اذا مس الجلد قال في القنية
 وهي رخصة عظيمة في موضع عمت به البلوى او في الحرب فانه يحرم ايضا عند
 وقال المجمل في الحرب على الرجل المرأة الا قدر اربع اصابع كاعلام الثوب مضمومة
 وقيل منشورة وقيل يمين بين وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق ولو في عامة ^{السطح} كما
 في القنية وفيها حامة طرازها قدر اربع اصابع من ابرسيم من اصابع عمر ^{ثلاث}

عنه وذلك قصي بشيرنا يرخص فيه وكذا الثوب المنسوج بذملي اذا كان هذا
المقدار اربع اصابع والا يجعل زيلعي وفي المجنبي العلم في العمامة في موضعين
او اكثر يجمع وقيل لا وعن الحنفية عمامة عليها علم من نصب فتمة فدر ثلاث
اصابع لاباس ومن ذهب بكرة وفيه نكره الحجة المكفوفة بحر برألت وبهذا ثبت
كرامة ما اعتاده اهل زماننا من القمص البصرية وفيه المرخص العلم في عرض الثوب
قلت ومفاده ان القليل في طوله بكرة انتهى قال المصنف وبه جزم من ملاحضه ورود
الشريعة لكن اطلاق الهداية وغيرها يخالفه وفي السراج عن السير الكبير العلم ل
مطلقا صغيرا كان او كبيرا قال المصنف وهو مخالف لما مر من التقيد بأربع اصابع
وفيه رخصة عظيمة لمن ابتلى به في زماننا انتهى قلت قال شيخنا واظن انه الراية
وما بعدد على الرمح فانه خلال ولو كبير لانه ليس بلبس وبه يحصل التوفيق
ولاباس بكلمة ديباج هو ما سدها ولحمته ابريسم شرح وهبانية للرجال الكلمة
بالكر الشخانة والناموسية لانه ليس بلبس ونظمه شارح الوهبانية فقال
وفي كلمة الديباج فالنوم جائز وفيه فنية والملتقى ذا مسطر ونكره التكة منه
اي من الديباج هو الصحيح وقيل لاباس بها وكذا نكره الفلنسوة وان كانت تحت
العمامة والكس الذي تعلق فنية واختلف في عصب الجراحة به اي بالحرير كذا
في المجنبي وفيه ان له ان يزني بيته بالديباج ويجعل بآ وفيه ذهب وفيه بلا نقا
وفي الفنية بحسن للفقهاء عمامة طويلة ولبس ثياب واسعة وفيها لاباس
بشد غمار اسود على عينه من ابريسم لعذر قلت ومنه الرمد وفي شرح الوهبانية
عن الملتقى لاباس بعروة القمص وزره من الحرير لانه نزع وفي التارخانية عن
السير الكبير لاباس بازرار الديباج والذهب وفيها عن مختصر الطحاوي لا بكرة علم

الثوب من الفضة وبكره من الذهب قالوا وهذا مشكل فقد رخص الشرع في الكفاف
 والكفاف قد يكون من الذهب انتهى ويجعل نوسده وافتراشه والنوم عليه وقال
 الشافعي ومالك حرام وهو الصحيح كما في المواهب قلت فليحفظ هذا لكنه خلاف المشهور
 وأما جعله دناءاً وازاراً فإنه بكره بالأجماع سراج وأما الجلوس على الفضة فحرام
 بالأجماع شرح مجمع ويجعل ليس ما سده ابريسم ولحمته غيره ككتان وفتن وغزلان
 الثوب أما بصير ثوباً بالنسيج والنسيج باللحمة فكانت هي المعبرة دون السدا قلت
 وفي الثوب بلاية عن المواهب بكره ما سده ظاهر كالعتاب وبقل لا بكره ونحوه في
 الاختيار قلت ولا يخفى ان المترح اعتبار اللحمة كما يعلم من القرنية بل في المجتبى ان
 اكثر المشايخ افنوا بخلافه وفي شرح المجمع الخرموف غنم الجعر انتهى قلت وهذا كان
 في فحائهم وأما الان فن الحرير روح فيحرم به صدور وشارخانية فليحفظ وحل
 عكسه في الحرب فقط لوصفها بمحمل به انقاء العدو وفلور فيقاهرهم بالأجماع لعدم
 الفائدة سراج وأما خالصه فيكره فيها عنده خلافاً لها ملحق قلت ولم ار ما لو
 خلطت اللحمة بأبريسم وغيره والظاهر اعتبار الغالب في حاوى الزاهدى يكره
 ما كان ظاهره فز وخط منه خرو خط منه فز فظاهر المذهب عدم جمع المنفرد الا اذا
 كان خط منه فز وخط منه غيره بحيث يرى كله قرناً كما اذا كان كل واحد مستبناً
 كالطراز في العامة فظاهر المذهب انه لا يجمع انتهى وافر شخبنا قلت وقد علمت
 ان العبرة في اللحمة لا للظاهر فاخبرهم وكره لبس المعصفر والمزعفر والاحمر والاصفر للرجال
 مفاده انه لا يكره للنساء ولا بائس بسائر الالوان وفي المجتبى والفتاوى وشرح
 النقاية لا يكره للمحارم ولا بائس بلبس الثوب الاحمر انتهى ومفاده ان الكراهة تنزيهية
 لكن مرجع في التحفة بالحرمة فاذا دأبنا بتحريمية وهي المحل عند الاطلاق فانه المصنف

قلت وللشربلا في فيه رسالة نقل فيها ثمانية اقوال منها انه مسحب ولا يتخلى
 الرجل يذهب وفضة مطلقا لا يتخاتم ومنطقة وجلبة سيف منها اي الفضة اذا
 لم يرد به التزين وفي المجتبى لا يحمل استعمال منطقة وسطها من ديباج وقيل اذا
 لم يبلغ عرضها اربع اصابع وفيه بعد سبع ورق ولا يكره في المنطقة خلفه حديد
 ونحاس وعظم وسبجي حكم لبس اللؤلؤ ولا يتختم الا بالفضة لمحصل الاستغناء بها
 فيحرم لغيرها كالحج وصح السرخسي جواز الشب والعقيق وعم مثلا خسرو وذهب
 وحديد وصف ورماس وزجاج وغيرها لما مر اذا ثبت كراهة لبسها للتختم ثبت
 كراهة بيعها لما فيه من الاعانة على ما لا يجوز وكل ما ادى الى ما لا يجوز لا يجوز
 فانه في شرح الوهبانية والعبارة بالحلقة من الفضة لا بالفضة فيجوز من حجر وعقيق
 وباقوت وغيرها وحل سمار الذهب في حجر الفضة ويجعله لبطن كفه في يد السبكي
 وقيل اليمن الا انه من شعائر الروافض فيجب التحرز عنه فستانه وغيره فلو لعله
 كان وبان فتعبر وينفثق اسمه او اسم الله تعالى لا مثقال انسان او طير ولا محمد
 رسول الله ولا يزيد عليه مثقال وترك التختم لغير السلطان والقاضي وذو حاجة
 اليه كتولي افضل ولا يشد سنه المتحرك يذهب بل بفضة وجوزها محمد ونجند
 انفا منها لان الفضة تنسفه وكره الباس الصبي فيها او حريرا فان ما حرم لبسه
 وشربه حرم الباسه واشربه لا يكره خرقه الوضوء بالغتغ بفيه بلله او يخلط او
 عرق لو الحاجة ولوللتكبر نكره ولا الرنمة هي خيط يربط باصبع او غاثم لنذكر
 الشيء والحاصل ان كل ما فعل بتجبر اكره وما فعل الحاجة لاعناية فرع في المجتبى
 النيمة المكروهة ما كان لغير العربية انتهى فصل في النظر والمس وينظر الرجل
 من الرجل ومن غلام بلغ حد الشهوة مجتبى ولو امر ببيع الوجه وقد مر في الصلوة

والأولى تنكير الرجل لثلاثتهم ان الثانية حين الأول وكذا الكلام فيما بعد
فمنها في قلت وقرينة المقام تكفي فتدبر ثم نقل عن الزاهدي انه لو نظر لمورة
غيره وهي غير يابذة لم يأثم انتهى فلحفظ سوى ما بين سرته المأخوذ ركبته فالركبة
عودة لا السرة ومن عرسه وامته الحلال له وطبها فخرج المجوسية والمكانبة
والمشركة ومنكوحة الغبر ومحرمه برضاع او مصاهرة فتحكم بالاجنبية مجبلي
وبشكل بالمفاضلة فانه لا يحل وطبها وينظر اليها فستأخذ قلت وقد يجاب بان
اغنى المخرجها بشهوة وغيرها والأولى تركه لانه يورث النسيان ومن محرمه في
من لا يحل له تكاحا ابدا بنسب او سبب ولو بزنا الرأس والوجه والصدر والسا
والعضدان امن بشهوته وشهوتها ايضا ذكر في الهداية من قصره على الأول وقد
تصعب كمال والا لا الا الظاهر والبطن خلافا للشافعي رحمه الله والفخذ واصله
قوله نعل ولا يدين زينتهن الا بملابهن الآية وتلك المذكورات مواضع الزينة
بجلاف الظاهر ونحوه وحكمه غيره ولو مدبرة وام ولد كذلك فينظر اليها كحرمه
وما حل نظره مما من ذكر او انثى حل لسه اذا امن الشهوة على نفسه وعليها
لانه عليه الصلاة والسلام كان يقبل رأس فاطمة وقال عليه الصلاة والسلام من قبل رجل
امه فكانه قبل عتبة الجنة وان لم يامن ذلك او منك فلا يحل له المس والتظر
كشف الحفايا لابن سلطان والجعني الامن اجنبية فلا يحل مس وجهها وكهها وان
امن الشهوة لانه اغلظ وكذا اثبت به حرمة المصاهرة وهذه الشائبة اما العجوز التي
لا تشتهي فلا بأس بمصافحتها ومس يدها ان امن ومنى جاز المس والتظر جاز
سفره بها ويخلو اذا امن عليه وعليها والا لا في الأشياء المخلوة بالاجنبية
حرام الا للملازمة مديونة هربت ودخلت خربة او كانت عجوزا شوها او مجال

والخلوة بالمحرم مباحة إلا اخت رضاء والعمره الشابة وفي الشرب لا يلبس معزيا للجمرة
ولا يكلم الأجنبية إلا يجوز اعطست أو سلمت فيشتمها ويرد السلام عليها والألا انتهى
وله بان لفظة لا في نقل الفهستانه ويكلمها بما لا يحتاج اليه زائدة فتنبه وله مسر ذلك
أي محل نظره ان اراد الشر اذا ان خاف شهوته للفجورة وقيل لا في زماننا وبه جنم
في الاختيار وامة بلغت حد الشهوة لا يفرض على البيع في ازاو واحد بل يستمر ما بين
السنة والركبة لان ظهرها وبطنها عورة وينظر من الأجنبية ولو كافر مجنبى الى
وجها وكفيها فقط للفجورة قيل والقدم قيل والذراع اذا اجرت نفسها ثا وثانية
وعبد ما كالأجنبي منها فينظر لوجهها وكفيها فقط نعم بدخل عليها بلا اذننا اجماعا
ولا يسافر اجماعا خلاصة وعند الشافعي ومالك ينظر كحرمه فان خاف الشهوة
أو شك امتنع نظره إلا وجهها فحل النظر مفيد بعدم الشهوة والأفحام وهذا في
زمانهم اما في زماننا فيمنع من الشابة فستانه وغيره إلا النظر لا المس الحاجة
كقاض وشاهد يحكم ويشهد عليها ف ونشر مرتب لا التحمل الشهادة في الأصح
وكذا مرید تكلموا ولو عن شهوة بنية السنة لا قضاء الشهوة وشرائها ومدارها
فينظر الطبيب الموضع مرضها بقدر الفجورة اذا الفجوريات تنفقد ر بقدرها
وكذا نظر قابلة وضان وينبغي ان يعلم امرأة نداء بها لان نظر الجنس إلى الجنس
أخف وينظر المرأة المسلمة من المرأة كالرجل من الرجل وقيل كالرجل لحرمة والأول
أصح فمراج وكذا ينظر المرأة من الرجل كتنظر الرجل للرجل ان امتت شهواتها فلو
لم نأمن أو خانت أو شكك حرم استحسننا كالرجل هو الصحيح في الفصليين تنا خيانة
معزيا للمفهرات والذمبة كالرجل الأجنبي في الأصح فلا تنظر المبدن المسلمة
مجنبى وكل عضو لا يجوز النظر إليه قبل الانفصال لا يجوز بعد ولو بعد الموت

كشعر عانة ، شعر راسها وعظم ذراع حرة مينة وساقها وقلائمة ظفر جلها
 دون يدها مجنبي وفيه النظر الاملاة الأجنبية بشهوة حرام وفي الاختيار ووصل
 الشعر بشعر الادى حرام سواء كان شعرها او شعر غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم
 لعن الله الواصلة والمتوصلة والواشمة والمسنوشمة والواشرة والمسنوشرة
 والنامصة والمنعمة النامصة التي تكتف الشعر من الوجه والمنعمة التي تقفل
 بها ذلك والخصى والمجبوبه والخنث في النظر الا الأجنبية كالفلح وقيل لا بأس بمجبوب
 جف مأؤه لكن في الكبرى ان من جوزه فن فلة النجربة والدبابة وجاز غزله عن
 امته بغير اذنهما وعن غرسه به اى باذن حرة او مولى امته وقيل يجوز بدونه
 لفساد الزمان ذكره ابن سلطان باب الاستبراء وغيره من ملكه استمتاع امته
 بنوع من انواع الملك كشرائه او ارث وسبى ودفع بجنابة وفسخ بيع بعد القبض
 ونحوها وقيدت بالاستمتاع بالخرج شراء الزوجة كما سبى ولوبكر او مشربة
 من امرأة او عبد ولوعبده ككاتبه وماذونه لومستغرقا بالدين والا استبراء
 ومن محرما غير رعا كبل لا تقنق عليه او من مال مبيى ولو طفله حرم عليه
 ولها وكذا دواعيه في الامح لاحمال وقوعها في غير ملكه بظهورها جلي حتى
 يستبرأ بها بحصة فمن نجف ولدت من ذات اشهر وهي صغيرة وابسة ومنقطعة
 حيز ولو ماتت فيه بطل الاستبراء بالايام ولو ارتفع حيزها بان ما زنت منذ
 الطهر وهي من نجف استبرأها بشهرين وخمسة ايام عند محمد وبه بقى المختارة
 بدعا من اول الشهر عشرة ايام برجندى وغيره فليحفظ وبوضع الحمل في الحامل
 ولا بعند بحصة ملكها فيها ولا التي بعد الملك قبل قبضها ولا بولادة حصلت
 كذلك اى فهد ملكها ونيل قبضها كما لا بعند بالحاصل من ذلك اى من حصة

وبعدها بعد البيع قبل اجازة بيع فصول وان كانت في يد المشتري ولا يعتد ايضا بالبيع
 بعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشتريها شراء صحيحا لا يشقاه الملك ويجوز
 نفيب شريكه من امة مشتركة بينهما لتقام ملكه الآن ويجزى بحيفه حافضا
 وهي مجوسية او مكافاة بان اشترى امة مجوسية او مسلمة وكاتبها بعد الشراء
 قبل الاستبراء فافضا ثم اسلمت المجوسية او عجزت المكاتبه لوجودها بعد الملك
 ولا يجب عند عود الابنة اى في دار الاسلام خانية ورد المصوبة اى ان لا يبيعها
 الفاسب خانية والمساخرة وفك الرهونة لعدم استحداث الملك ولو اقال البيع قبل
 القبض لا استبراء على البايع كما لو باعها بخيار وقبضت ثم ابطله بخياره لعدم خبرها
 عن ملكه وكذا لو باع مدبرة او ام ولده وقبضت ان لم يطاها المشتري وكذا
 لو طلقها الزوج قبل الدخول ان كان زوجها بعد الاستبراء وان قبله فالتحار
 وجوبه زيلعي قلت وفي الجلالية شري معتدة الغير وقبضها ثم مضت عدتها
 لم يستبر بها لعدم حل وطئها للبايع وقت وجود السب ولا باس بحيلة اسقاط
 الاستبراء اذا علم ان البايع لم يفر بها في طهر ذلك والا لا يفعلها به نفى وهذا
 اذا لم تكن تحته حرة او اربع اما ان ينكحها ويقبضها ثم يشتريها فتحل له الحال
 لانه بالنكاح لا يجب هذا اشترى زوجته لا يجب ايضا ونفل في الدرر عن ظهير
 الدين اشتراط وطئه قبل الشراء وذكر وجهه وان كانت تحته حرة فالحيلة
 ان ينكحها البايع اى بزوجه من فيثوق به كما سيجي قبل الشراء وان ينكحها المشتري
 قبل قبضه لها فلا وبعد لم يسقط من مؤثوق به ليس تحته حرة او بزوها
 بشرط ان يكون امرها بيدها او بيده يطلقها متى شاء ان خاف ان لا يطلقها
 ثم يشتري الامة ويقبض او يقبض ليطلق الزوج قبل الدخول بعد قبض المشتري

ينسقط الاستبراء وقيل المسئلة التي أخذها أبو يوسف عليها مائة ألف درهم إن زيد
 حلفت الرشدان لا يشتري عليها جارية ولا يشتريها فقال يشتري نصفها ويوهب له
 نصفها لمنقط أو يكاتبها المشتري بعد الشراء والقبض كما يفيد. الملاح فهم وعليه يطلب الفرق
 بين الكتابة والتكاح بعد القبض وقد نقله المصنف عن شيخه بمحاكما سنذكره لكن في المسئلة
 عن المواهب القبرج بنفسي في الكتابة بكونها تبيل القبض فلم يحرر قلت ثم وقعت على البرمان
 شرح مواهب الرحمن فلم أر القيد المذكور فدبر ثم يفسخ برضاها فيجوز له الوطئ
 بلا استبراء لزوال ملكه بالكتابة ثم تجدد. بالتجديد لكن لم يحدث ملكه حقيقة
 فلم يوجد سبب الاستبراء وهذا السهل الجليل تاريخاينة له امتان لا يجتمعان تكا
 اختان أم لا قبلهما فلو قبل أو وطئ أحدهما بجله وطئها وتقبيلها دون الأخرى
 بشهوة الشهوة في القبلة لا تقبيل بل غلامس والنظر ابن كمال حرمتا عليه وكذلك يحرم عليه
 الداعي كالنظر. التقبيل حتى يحرم فرج أحدهما عليه ولو بغير فعله كاستيلاء كفار
 عليهما ابن كمال يملك ولو لم يعضها بأي سبب كان التكاح صحيح لا فاسدا لا بالداخل
 أو عنق ولو لم يعضها أو الكتابة لأنها تحرم فرجها بخلاف تدبير ورهن وإجارة قلت
 والمستحب أن لا يسها حتى تمنى حبضا على المحرمة كما بسطه في شرح المتن وكذا تحريرا فسنأخذ
 تقبيل الرجل فم الرجل أو يده أو شيئاً منه وكذا تقبيل المرأة المرأة عند لقائه
 أو وداع فنية وهذا النوع شهوة وأما على وجه البر فحازر عند الكل خائفة وفي
 الاختيار عن بعضهم لا بأس به إذا قصد به البر وامن الشهوة كتقبيل وجهه
 وخد فقيه ومخو. وكذا معايقته في أزار واحد وقال أبو يوسف لا بأس
 بالتقبيل والمعاينة في أزار واحد لو كان عفيفا أوجبة جاز بلا كراهة بالإجماع
 وصحة في الهداية وعليه المتنون وفي الحقايق لو القبلة على وجه المبررة دون

الشهوة جاز بالإجماع كالمصافحة أى كالمجوز المصافحة لأنها سنة قديمة متواترة
 لقوله عليه الصلوة والسلام من صامخ أخاه المسلم وحرك يده تناثرت ذنبه
 والهلان المصنف تبعاً للدرر والكنز والوقاية والنقاية والمجمع والمحققين
 يهيد جوازها ولو بعد العصر وقولهم أنه بدعة أى مباحة حسنة كما أفاده
 النووى في أذكاره وغيره وعليه يحمل ما نقله عن شارح المجمع من أنها بعد
 الفجر والعصر ليس بشئ توفيقاً فتأمل له وفي القنية السنة في المصافحة بكتابتها
 بديه ونمامة فيما علقته على المتن ولا يجوز للرجل مضاجعة الرجل وإن كان
كل واحد منهما في جانب من الفراش قال عليه الصلوة والسلام لا يفتنى الرجل بالـ
 الرجل في ثوب واحد ولا تقض المرأة المرأة في الثوب الواحد إذا بلغ الجسد المعصية
 عشر سنين يجب التفريق بينهما بين أخيه وأخته وأبيه وأبيه في المصباح لقوله عليه
 الصلوة والسلام وفرقوا بينهم في المضاجع وهم أبناء عشرة وفي التنف إذا بلغوا ستكلاً
 في المجنب وفيه الغلام إذا بلغ حد الشهوة كالمفحل والكافرة كالمسلمة عند أبي حنيفة حرم
 الحمام أن ينظر إلى العورة ومجته الختان وقبل في ختان الكبيرة الممكنة أن يحن
 نفسه ففعل واللام يفعل إلا أن لا يمكنه النكاح أو شراء الجارية والظاهر في الكبير أنه
 يحن ويكفي قطع الأكثر ولا بأس بتقبيل يدا الرجل العالم والمنوع على سبيل التبرك
 دور ونقل المصنف عن الجامع لا بأس بتقبيل يدا الحاكم المندمين والسلطان العادل
 وقبل سنة مجنبى وتقبيل راسه أى العالم أجود كذا في البرزلية ولا رخصة فيه أى في
 تقبيل اليد لغيرها أى لغير عالم وعادل هو المختار مجنبى وفي المحيط أن تعظيم اسلامه ^{كرامه}
 جاز وإن نزل الدنيا كره طلب من عالم أو زاهد أن يدفع اليه قدمه ويمكنه من قدمه لقبلة
 أجابه وقيل لا يرضى فيه كما بكره تقبيل المرأة فم اشترأ وغدا عند اللقاء والوداع كذا في القنية

من تقبيل ما يفعله الجبال من تقبيل يد نفسه اذ التي غيره فهو مكروه فلا رخصة فيه
 واما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء فمكروه بالأجماع وكذا ما يفعلونه من تقبيل الارض
 بين يدي العلماء والعظماء فمكروه والفاعل والراضي به آثمان لانه يشبه عبادة
 الوثن وهل يكفران على وجه العبادة والتعظيم كفر وان على وجه النجاسة لا سيما انما
 مركبا للكبرية وفي الملتقط النواضع لعين الله حرام وفي الوهبانية يجوز بل يندب القيام
 فظيما للقدام كما يجوز القيام ولوللغارى بين يدي العالم وسبحي نظاما فائدة قيل
 التقبيل على خمسة اوجه قبلة المودة للولد على الخد وقبلة الرحمة لوالديه على
 الراس وقبلة الشفقة لآخيه على الجبهة وقبلة الشهوة لامراته وامته على الفم
 وقبلة النجاسة للمؤمنين على اليد وزاد بعضهم قبلة الديانة للحجج الأسود جوهرة
 قلت ولتقدم في الحج تقبيل عنقه الكعبة وفي القبية في باب ما يتعلق بالمقابر
 تقبيل المصحف قيل بدعة لكن روى عن عمر رضي الله عنه انه كان ياخذ المصحف
 كل غداة ويقبله ويقول عهد ربك ومنشور ربك عز وجل كان عثمان رضي الله عنه
 يقبل المصحف ويمسحه على وجهه واما تقبيل الخبز فمحرر المشافعية انه بدعة
 مباحة وقيل حسنة وقالوا يكن دوسه لا يوسه ذكره ابن قاسم في حاشيته
 على المنهاج لابن حجر في بحث الوليمة وقوا عدنا لاناباه وجاء لا تقطعوا الخبز بالسكين
 واكرموه فان الله اكرمه ففضل في البيع كره بيع العذرة ورجيع الادى خالصة
 لا يكره بل يبيع بيع السرقة اي الزيل خلا فاللشافعي رحمه الله ومعه بيعها مخلوطة
 يتراب او رما دغلب عليها في الصحيح كما يبيع الانتفاع بمخلوطها اي العذرة بل
 بها خالصة على ما صححه الزيلعي وغيره خلا فالنصحيح الهداية فقد اختلف
 التصحيح وفي الملتقى ان الانتفاع بالبيع اي في حكمه فافهم وجاز اخذ دين على كافر

من ثمن خمر لعمجة بيعه بخلاف دين على مسلم لبطلانه الا اذا وكل ذميا ببيعه فيجوز
عنده خلافا لهما وعلى هذا الويات مسلم وترك ثمن خمر باعه مسلم لا يحمل لورثته كما بسطه
الزيلعي وفي الاشياء الحرمه تنقل مع العلم لا للوارث الا اذا علم به ربه قلت ومنه البيع
الفاسد لكن في المجتبى مات وكسبه حرام فالمراث حلال ثم رمز وقال لا نأخذ بهذه
الرواية وهو حرام مطلقا على الورثة فتنبه وجاز تحلية المصحف لما فيه من
نظمه كما في نقش المسجد ولعشيرته ونقطه اى اظهار اعرابه وبه يحمل الوقف
جدا خصوصا للجمع فيستحسن وعلى هذا الأباس بكتابة اسمى السور وعد الاى
وعلامات الوقف ونحوها ففى بدعة حسنة درر وقنية وفيها الأباس بكواخذ
اخبار ونحوها في مصحف وتفسير وفقه وبكره في كتب نجوم وادب وبكره تغيير
مصحف وكتابه بقلم دقيق يعنى نثر بها ولا يجوز نث في كاذب وفقه ونحوه وفي
كتب الطب يجوز وجاز دخول الذى مسجد مطلقا وكرمه مالك مطلقا وكرمه
محمد والشافعى واحده في المسجد الحرام قلنا النهى تكويى لا تكليف وقد جوزوا عبود
عابر السبل جنباً ورجع معنى لا يقربوا لا بجحوا ولا بعنوا واعرأ بعدد ما هم هذا
عام سبع حين امر الصديق وناهى على علي بنه بسورة براءة وقال الا لا يحج بعد
عامنا هذا مشترك ولا يطوف عريان رواه الشيخان وغيرها فلم يحفظ قلت لا تنس
ما مر وفي فضل الجزية وجاز عيادته بالإجاء وفي عبادة الجوسى فولان وجاز عبادة
فاسق على الأصح لانه مسلم والعبادة من حقوق المسلمين وجاز خضاء البهائم حتى
الهناء واما خضاء الأدمى فحرام قبل والفرس وقيد بالمنفعة والآخره وانزله لخير
على الخيل كعكسه فاستأذ والخفنه للنداوى ولولو رجل بطاهر لا يجسر وكذا كل
نداء يجوز الا بطاهر وجوز في التسمية بحرم اذا اخبره طبيب مسلم ان فيه شفاء

لم يجد مباحا يقوم مقامه ثلث وفي التلبية ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام
 ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم نفى الحرمة عند العلم بالشفاء وعليه
 جواز ساعة اللغة بالبحر وجواز شربه لازالة العطش انتهى وقد قدّمناه وجاز
 رزق القاضي من بيت المال لوبيت المال حلا لاجع بحق والالم بحل وعبر بالزرق
 ليفيد تفديره بقدر ما يكفيه واهله في كل زمان ولوغنيا في الامم وهذا الوجه
 ولويه كالاجرة فحرام لان القضاء طاعة فلم تجز كسائر الطاعات قلت وهل يجري
 فيه كلام المتأخرين بحر وجاز سفر الامة وام الولد والمكاتبه والبعضه بلا محرم
 هذا في زمانهم واملا زماننا فلا تغلبه اهل الفساد وبه يفتي ابن كمال وجاز شراء
 ما لا يد للصغير منه وبيعه اى بيع ما لا يد للصغير منه لآخ وعم وام وملقط هو في حجرهم
 في كفهم والا لا جاز اجارته لانه فقط لو في حجرها وكذا الملتقط على الامم كذا في المص
 لشرح المجمع ولم اراه فيه وبإذ متنا ما بنا فيه فتنبه وكذا لعمه عند الثاني خلافا للثالث
 ولو اجر الصغير نفسه لم يجز الا اذا فرغ العمل لفحصه فغنا فيجب المسمى وضع اجارة
 اب وجد وقاض ولو بدون اجر المثل في الصحيح كما يعلم من البدق قدر وجاز بيع عمير
 عنب ممن يعلم انه يتخذ خرا لان المعصية لا تقوم بعينه بل بعد تغيره وقيل
 بكرة لا عانته على المعصية ونقل المص عن السراج والمشكلات ان قوله ممن اى من كان
 اما بعه من المسلم بكرة ونقله في الجوهرة والبا قاذ وغيرها زاد القسلة مغزيا
 للثانية انه بكرة بالاتفاق بخلاف بيع امرء من بلوط به وبيع سلاح من اهل الفتن
 لان المعصية تقوم بعينه ثم الكراهة في مسئلة الامرء مصرح بها في بيع الحانية
 وغيرها واعتمده المص على خلاف ما في الزيلعي والبنى وان اقره المصنف في باب البغاة
 قلت وقدّمنا ثمة مغزيا للثمة ان ما قامت المعصية بعينه بكرة بعه تجزى والا فخرها

فلحفظ توفيقا وجاز تغير كنيسته وحل خرد في نفسه او دابته باجر لا عصرها
 لقيام المعصية بعينها وجاز اجارة بيت بسواد الكوفة اى بقربها لا بتغيرها
 على الامح واما الامصار وفري غير الكوفة فلا يمكنون لظهور شعائر الاسلام
 فيها وخص سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة ليقخذ بيت نار او كنيسة
 اربعة ارباع فيه الخ وقال لا ينبغي ذلك لانها اعانة على المعصية وبه قالت
 الثلاثة زيلعي وجاز بيع بيوت مكة وارضا بلا كراهة وبه قال الشافعي
 رحمه الله وبه يفتى عيني وقد مر في الشفعة وفي البرهان في باب العشرة بكرة
 بيع ارضها كبنائها وبه يعمل وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية
 لابس ببيع بنائها واجارتمها لكن في الزيلعي وغيره بكرة اجارتمها وفي الفصل
 الخامس من النصارى خانية واجارة الوهبانية قال اقال ابو حنيفة اكره اجارة
 بيوت مكة في ايام الموسم وكان يفتي بهم ان ينزلوا عليهم في دورهم لقوله تعالى سوا
 العاكف فيه والبادور خص فيها في غير ايام الموسم انتهى فلحفظ قلت وبهذا يظهر
 الفرق والتوفيق وهكذا كان ينادى عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ايام الموسم ^{يقول}
 يا اهل مكة لا تتخذوا البيوتكم ابوابا للنزل البادي حيث شاء ثم ينزل الآية فلحفظ
 وجاز قيد العبد خمر زاعن التمرد والاباق فوسنة المسلمين في الفساق وقبول هديته
 تاجر او اجابة دعوته واستعارة دابته استحسانا وذكره كسوته اى قبول هدية العبد
 ثوبا واهداؤه للفقدين لعدم الضرورة واستخدام الخبيث ظاهره الاطلاق وقيل بل بدخوله على
 الحرم لوسنة خمسة عشر وكره اقراض اى اعطاء يقال كخباز وغيره دراهم او بر الخوف ^{هلكه}
 لو بقي بيده ^{ثمنه} يشترط لغيره فامنه بذلك ماشاء لو لم يشترط حال العقد لكن يعلم انه يذبح لذلك
 ثمنه لبلابة لانه فرض جرفعا وهو بقاء ماله فلو اذعه لم يكره لانه لو هلك لم يضمنه وكذا

لو شرط ذلك قبل الافتراض ثم اقضيه لم يكره اتفاقا فاستأنه وشرعيا لانية وكره
 تحريما للعب بالترد وكذا التطريح بكسر اوله وبهمل ولا يفتح الاناداء وابعادة ^{الثانية}
 رحمه الله وابو يوسف في رواية يظنها شارح الوهبانية فقال نظما ولا باس
 بالتطريح وهي رواية عن الحبر قاضي الشرق والغرب تؤش وهذا اذا لم يفسا مر
 ولم يداوم ولم يحل بواجب والا فحرام بالاجماع وكره كل هو لقوله عليه الصلاة
 والسلام كل هو المسلم حرام الاثلاثه ملاعبة اهله وتغديبه لفروسه ومناضله
 لفروسه وكره جعل الغل طون له راية في عنق العبد يعلم باباقه وفي رمانا ^{من} الابا
 به لغلبة الابان خصوصا في السودان وهو المختار كما في شرح الجمع للعيني بخلاف
 القيد فانه حلال كما مر وكره قوله في دعائه بمقعد العرش من عرشك ولو بتقديم
 العين وعن ابو يوسف لا باس به وبه اخذ ابو الليث للاندلس والاحوط الامتناع
 لكونه خبر واحد فيما يخالف القطعي اذا المشابهة انما يثبت بالقطعي هداية وفي
 التواريخ رائية معزيا للفتي عن ابو يوسف عن ابي حنيفة لا ينبغي لاحد ان يدعو الله
 الاب والدة والدعاء المأذون فيه المأمورية ما استنفيد من قوله تعالى والله اعلم
 المحسن فادعوه بها قال وكذا لا يصلي احد على احد الا على النبي صلى الله عليه وسلم
 وكره قوله بحق رسلك وانبيائك او بحق البيت لانه لاحق الخلق على الخلق ولو قال
 لا خير بحق الله او بالله ان يفعل كذا لا يلزمه وان كان الاولى فعله درر وفي المختارات
 قال ابن المبارك سال لوجه الله او بحق الله الله يعجبني ان يعطيه شيئا لانه عظيم
 ما حقر الله وفيها فراء القرآن ولا يعمل بموجبه ثياب لقرانه كن يصلي ويعطي
 فرع هل يكره رفع الصوت بالذكر والدعاء قبل نعم ونمامه قبل جنابات الخوازيجة
 وكره احتكار قوت البشر كمين وعنب ولوز والبهايم كمين دف في بلد بغربها لاهله

حديث الجالب مرزوق والمحنكر ملعون فاذا لم يصلم يكره ومثله تلقى الجلب يجب
 بامره القاضي يسيع منافضل عن قوته وفوت اهله فان لم يسيع بل خالف امر القاضي عزوه بما يراه
 وادعاه وباع القاضي عليه طعامه وفاقا على الصحيح وفي السراج لو خان الامام
 على اهل بلد الهلاك اخذ الطعام من المحنكرين وفرق عليهم فاذا وجد واسعة ردوا ^{مثله}
 وهذا ليس بحججه بل بالضرورة ومن اضطر لمال غيره وخاف الهلاك تناوله بلا رضاه
 ونقله الزيلعي عن الاختيار واقره ولا يكون محنكرا يجسب غلته ارضه بلا خلاف
 ومجملوه من بلد اخر خلا فاللثام وعند محمد ان كان يجلب عادة كره وهو المختار
 ملنقى ولا يسير الحاكم لقوله عليه الصلاة والسلام لا تسعروا فان الله هو المسعر
 القاضي لباسط الرازي الا اذا تعدى ارباب عن القيمة فعدوا فاعشوا فيسعر
 بمشورة اهل الراي وقال مالك على الوالة للتسعير عام الغلاء في الاختيار ثم اذا
 سعر وخاف البايع ضرب الامام لو نقص لا يحمل للمشتري وجب له ان يقول له بعني بما تجب
 ولو اضطر لحواسر الخبز واللحم ووزن ناقص ارجع المشتري بالنقصان في الخبز ولا
 اللحم لشهرة سعره بخلاف اللحم قلت واذا ان التسعير في القوتين لا غير وبه مرج
 العتايي وغيره لكنه اذا تعدى ارباب غير القوتين وظلموا على العاقد فیسعر عليهم
 الحاكم بناء على ما قاله ابو يوسف ينبغي ان يجوز ذكره الفهستاني فان ابا يوسف
 يعتبر حقيقة الضرر كما تقر فندبر بكرة امساك الحمامات ولو فوجها ان كان
 يضر الناس ينظر او جلب والاحتياط ان يصدق بها ثم يشتريها او نوب له مجبى
 فان كان يطيرها فوق السطح مطلقا على عورات المسلمين ويكسر زجاجات الناس
 برمي تلك الحمامات عزه وضع اسد المنع فان لم يمنع بذلك ذبحها الى الحمامات
 المحتسب درر ومرج في الوهبانية بوجوب التعزير وبذبح الحمامات ولم نفقه

بما رولعله اعتمد عادتهم واما الاستيناس فباح كشرء عصافير ليعتقها ان قال
من اخذها فمى له فلا تخرج عن ملكه باعتاقه وقيل يكره لانه تضيق المال جامع
الفتاوى وفي المختارات سبب دابته وقال هي لن اخذها لم ياخذها من اخذها و
في الحج وجاز ركوب الشور وتحمله والكراب على الحبر بلا جد وضرب اذ ظلم
الدابة اشد من الذمي وظلم الذمي اشد من المسلم ولا بأس بالمسابقة في
الرمي والفرس والبغل والحمار كذا في الملتقى والمجمع واقره المصنف هنا خلافا لما ذكره
في مسائل شتى قنيه والابل وعلى الاقدام لانه من اسباب الجهاد فكان مندوبا
وعند الثلاثة لا تجوز في الاقدام اى بالجعل ما بدونه فيباح في كل الملاعب كما
بأية حل الجعل وطاب لانه بصير مستخفا ذكره البرجندى وغيره وعله البزازي
بانه لا يستحق بالشرط شئ لعدم العقد والقبض انتهى ومفاده لزومه بالعقد كما
يقول الشافعية فتبصر ان شرط المال في المسابقة من جانب واحد وحرم لوشط
فيها من الجانبين لانه بصبر قار الا اذا ادخلا ثالثا محلا بينهما بفرس كفى
لفرسهما يتوهم ان يسبقهما والا لم يجز ثم اذا سبقهما اخذ منهما وان سبقاه لم يعطيا
وفيما بينهما ايها سبق اخذ من صاحبه وكذا الحكم في المتفقة فاذا اشترط لموجعه
الصواب مع وان شرطاه لكل على صاحبه لا درر ومجنى والمصارعة ليست بدعة
الا للتلوى فيكره برجندى واما السباق بلا جعل فيجوز في كل شئ كما بآية وعند الشافعية
المسابقة بالاقدام والطير والسفن والبقر والسبلعة والصولجان والبنذق ورمي
الحجر واشالته باليد والشباك والوقوف على رجل ومعرفة ما سيدمزدوج
او فرد واللعب بالخانم وكذا يجز كل لعب خط لها ذق تغلب سلاته
كرمي لرام وميد الحبة ويجز النفع عليهم ح وحديث حديثا عن بنى اسرائيل فيجد حل

سماع الاعاجيب والقرايب من كل ما لا يتفق كذبه بقصد الفرجة لا النجدة من
 يتفق كذبه لكن بقصد ضرب الامثال والمواعظ وتعليم نحو الشجاعة على السنة
 ادميين او حيوانات ذكره ابن حجر ويستحق علم الظاير الا المجاهد في دار الحرب فيستحب له
 توفير شاربه والظفاره يوم الجمعة وكونه بعد الصلوة افضل الا اذا اخذ اليه تاخيرا
 فاحشا فيكره لان من كان ظفره طويلا لم يكن رزقه ميقنا وفي الحديث من قلم الظاير
 يوم الجمعة اعاده الله من البلايا الى الجمعة الثانية وزيادة ثلاثة ايام دربروعه
 عليه الصلاة والسلام من قلم الظفاره محال فقام ترمذ عينه ابا يعنى كقوله علي
 رضي الله تعالى عنه نظم قلموا اظفاركم بسنة فلا بد بميمها حوا بس يسارها أو^ف
 وبيانه ونماه في مفتاح السعادة وفي شرح الفزونية روى انه صلى الله عليه وسلم
 بدأ بمسحة العين الى الخنصر ثم بخنصر اليسرى الى الابهام وختم بابهام اليمن
 وذكر له الغزالي في الاحياء وجهها وجيها ولم يثبت في اصابع الرجل نقل نعم الاولي
 نقلهما كتحليلها قلت وفي المواهب اللدنية قال الحافظ ابن حجر انه يستحب كيف
 ما احتاج اليه ولم يثبت في كيفيته شيء ولا في تعيين يوم له عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وما يعزى من النظم في ذلك للامام علي ثم لابن حجر قال شيخنا انه باطل
 ويستحب حلق عاتقه وتنظيف بدنه بالاعتسال في كل اسبوع مرة والا فضل يوم
 الجمعة وجاز في كل خمسة عشر وكره تركه وراء الاربعين مجتنب وفيه حلق الشارب
 بدعة وقيل سنة ولا بأس بنف الشيب واخذ اطراف اللحية والسنة فيها
 القبضة وفيه قطعت شعر راسها اثنت ولعنت زادة البرازية وان باذن
 الزوج لان لاطاعة المخلوق في معصية الخالق ولذا يحرم للرجل قطع لحيته والمعنى
 للموسر التشبيه بالرجال انتهى قلت واما حلق راسه ففي الوهبانية قال نظمنا

وقد قيل خلق الرأس في كل جمعة يحب وبعض بالجواز يعبر رجل تعلم علم الصلوة أو
 نحوه ليعلم الناس وأخر ليعمل به فالأول أفضل لأنه منعدي - وروى مذكر العلم
 ساعة خبر من أحياء ليلة وله الخروج لطلب العلم الشرعي بلا اذن والديه ولينجيا
 ونماه في الدرد وإذا كان الرجل يصوم ويصلي ويضر الناس بيده ولسانه وذكره
 بما فيه ليس إذبية حتى لو أخبر السلطان بذلك لينزجره لا أثم عليه وقالوا ان
 علم ان اياه يقدر على شئعه اعلمه ولو بكتابة والا كبلاتفع العدواة ونماه
 في الدرر وكذا لا أثم عليه لو ذكر مساوي ائمه على وجه الاشماء لا يكون غيبة
 انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب يريد السب ولو اغتاب اهل قرية فليس غيبة
 لانه لا يريد به كلهم بل بعضهم وهو محمول خانية فتباح غيبة محمول ومتظاه
 بفتح والظاهرة ولسوء اعتقاد وتحذير منه ولشكوة ظلامته للحاكم شرح
 وهبانية وكما تكون الغيبة باللسان مريحا تكون ايضا بالفعل وبالغرض وباللغة
 وبالحركة وبالرمز وبغز العين والاشارة باليد وكلما يفهم منه المقصود فهو
 داخل في الغيبة وهو حرام ومن ذلك ما قالت عائشة رضي الله عنها دخلت
 علينا امرأة فلما ولت اومأت بيدي ابي قصيرة فقال عليه الصلوة والسلام
 اغبتما ومن ذلك المحاكات كان بمشي متعارجا او كما بمشي فهو غيبة بل
 افصح لانه اعظم في التصوير والتفهيم من الغيبة ان يقول بعض من مر بنا اليوم
 او بعض من رأينا اذ كان المخاطب يفهم شخصا معينا لان المحذور تفهيمه دون
 ما دون التفهيم اذ لم يفهم غيبته جاز ونماه في شرح الشريعة وفيها الغيبة ان
 ضعف اخاك حال كونه غائبا بوصف يكرهه اذ سمعه عن ابيه هيرة قال قال
 عليه الصلوة والسلام انذرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال

ذكر اخاذه بما يكره قبل ان رأيت ان كان في اخي ما اتول قال ان كان فيه ما نقول
اغبتة وان لم يكن فيه فهدبته واذا لم نبخله بكنيتك الندم والاشريطان
كل ما اغتابه به وصلة الرحم واجبة ولو كانت بسلام ونجبة وهدية ومعاونة
ومجالسة ومكالمة وتلفظ واحسان وبزورهم غيا ليزيد حبا بل يذو واقرباء
كل جمعة او شهر ولا يبرح حاجتهم لانه من القطيعة في الحديث ان الله يصل من
وصل ربه ويقطع من قطعها وفي الحديث صلة الرحم تزيد في العمر وتغني عن الدنيا
وسلم المسلم على اهل الذمة لوله حاجة اليه والاكره هو الصحيح كما كره للمسلم
مصالحة الذي كذا نسخ الشرح واكثر المتنون بلفظ وسلم فاولها هكذا ولكن
بعض نسخ المتن ولا يسلم وهو الاحسن الاسلام فافهم وفي شرح البخاري للعيني في
حديث اى الاسلام خير قال تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف
قال وهذا التعميم مخصوص بالمسلمين فلا يسلم ابتداء على كافر لقوله عليه السلام
لا تبداوا اليهود ولا النصارى بالسلام وكذا ينحصر منه الفاسق بدليل اخر واما
من شك فيه فالاصل فيه البقاء على العموم حتى يثبت الخصوص ويمكن ان يقال
ان الحديث كان في ابتداء الاسلام لمصلحة التاليف ثم ورد النهي انتهى فليحفظ
ولو سلم يهودى او نصرانى او مجوسى على مسلم فلا باس بالرد ولكن لا يزيد على
قوله وعليك كما في الخانية ولو سلم على الذي ينجيلا يكره لان ينجيلا الكافر كره ولو
قال المجوسى يا استاذ ينجيلا كفر كما في الاستباه وفيها لو قال الطال الله بقاءك
ان نوى بقلبه لعله يسلم او يؤدى الجزية ذليلا لا باس به ولا يجب رد سلام
السايل لانه ليس للنجبة ولا من يسلم وقت الخطبة خانية وفيها واذا اتى دار
نسان يجب ان يستاذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم والا ثم يتكلم ولو فضاء

يسلم الاثم يتكلم ولو قال السلام عليك يا زيد لم يسقط برد غيره ولو قال يا فلان
 او اشار لعين سقط وشرط في الرد وجواب العاطس سماعه فلو اصم بربه تحريك
 شفتيه انتهى قلت وفي المبغى ويسقط عن الباقيين برد صبي بعقل لانه من اهل
 اقامة الغرض في الجملة بدليل حل ذبيحته وقيل لا وفي المجنبى ويسقط برد المجنون
 وفي رد الشابة والصبي والمجنون قولان وظاهر التاجية ترجيح عدم السقوط و
 يسلم على الواحد بلفظ الجماعة وكذا الرد ولا يزيد الرد على وبركانه ورد السلام تثبت
 العاطس على الفور ويجب رد جواب كتاب التحية كرد السلام ولو قال لا خرافة لنا
 السلام يجب عليه ذلك ويكره السلام على الفاسق لو معلننا والا لا يكره على ما خرج عن
 الرد حقيقة كامل او شرعا كصلى وقارى ولو سلم لا يستحق الجواب انتهى وقد
 في باب ما يفسد الصلوة كراهيته في نيف وعشرين موضعا رانه لا يجب رد
 السلام عليكم بمجرد الميم ولو دخل ولم يرا احدا يقول السلام علينا وعلى عباد
 الله الصالحين فرج يكره اعطاء سائل المسجد الا اذا لم يتخط رقاب الناس في
 المختار كما في الاختيار ومتن مواهب الرحمن لان علينا نصدق بخاتمته في الصلوة
 فذرحه الله تعالى بقوله ويؤتون الزكوة وهم راكعون احب الاسماء الى الله
 عز وجل عبد الله وعبد الرحمن وجاز التسمية بعلى ورشيد وغيرها من
 الاسماء المشتركة ويراد فحقنا غير ما يراد في حق الله لكن التسمية بغير ذلك
 في زماننا اول لان العوام يعرفونها عند الاكاذاف السراجية وفيها ومن
 كان اسمه محمد الا باس مان يكنى ابا الفاسم لان قوله عليه الصلوة والسلام
 سموا باسمى ولا تكنوا بكنيتي قد نهى لان عليا رضى الله عنه كنى ابنه محمد ابن
 الحنفية ابا الفاسم ويكره ان يدعو الرجل ابا والمرأة زوجها باسمه انتهى وفيها

بكمه التلام في المسجد وظفت الجنة في الخلا وفي حالة الجماع وزاد ابو الليث في
 البستان وعند قراءة القرآن وزاد في الملتقى تبعاً للمختار وعنه التدريس فالتفت اليه
 عند الفنا الذي يسمونه وجداً للعربية فضل على سائر اللسان وهو لسان اهل
 الجنة تعلمها او علم غيره فهو مأجور وفي الحديث احبوا العرب لثلاثة لاني عربي
 والقرآن عربي ولسان اهل الجنة عربي وفيها تطيبين القبور لا بكرة في المختار
 وقيل بكرة وقال البرهوي لو احتيج للكتابة كيلا يذهب الاثر ولا يمتن لايأس
 به ذكر المعية اخرباب الوصية للاقارب وقدمناه في الجنائز بكرة منى الموتى غضب
 اوضح عيش الاخوف الوفوع في معصية اى فيكره لخوف الدنيا لا الدرب الحديث
 فبطن الأرض خير لكم من ظهريها خلاصه لايأس بلبس الصبي اللؤلؤ وكذا البائع
 كذا في شرح الوهبانية معزيا للمنية وقاس عليه الطرسوسي بقية الاجمان
 كياتوت وزمرد ونازعه ابن وهبان بانه يحتاج المنفل مريح وجزم في الجوهر
 بحرمة اللؤلؤ قلت حل المصنف ما في المنية على قوله وما في الجوهر على قولهما قال
 وقد رجسوا قولهما في الكا في قولهما القرب المعرف ديارنا فيفتي به ثم قال المصنف وعليه
 الفتوى فالعتمد في المذهب حرمة لبس اللؤلؤ ونحوه على الرجال لانه من حلى
 النساء ويكره للولاء الباسر الخلل حال والسوار للصبي ولا يأس بتغيب اذن البنت
 والطفل استحسنانا ملتقطاً قلت وهل يجوز الخزام في الألف لم اراه ويكره للذكر
 والانشى الكتابة بالانعام المتخذ من الذهب والفضة او من دواة كذلك سراجية
 ثم قال لايأس بنمويه السلاخ بذهب وفضة ولا يأس بسرج وجام وتعز من
 الذهب عند ايه حنيفة خلافا لابي يوسف جارية لزيد قال بكر وكنتى زيد يسعيها
 حل عمر وشراوها ووطئها لقبول قول بكر ان الكبراية صدقة كما مروا ان الكبراية

كذبه لا يقبل قوله ولا يشتري منه ولولا يخبره ان ذلك الشيء لغيره فلا بأس بشيئ
 منه كما حل وطئ من زفت اليه وقال النساء هي امرائك وحل نكاح من قات ظفنه
 زوجه وانقضت عده او كنت أمة لفلان واعتقني ان وقع في قلبه صدقها وإمامه
 في الخيانة قلت وحاصله انه متى أخبرت بأمر يحمل فان ثقة او وقع في قلبه
 صدقها لا بأس بتزويجا وان بأمر مستنكر لا مالم يستفسر ما فروع كتب ما قول
 الشافعي يكتب جواب البعينة واذ كتب المفتي بدين بكتب ولا يصدق قضاء بغيره
 القاضي بحسنه الترجيع بالقرآن والأذن بالصوت الطيب طيب ان لم يزد فيه
 الحروف وان زاد كره له والسمعة وقول أحسنت ان لسكوته فحسنى وان تلك
 القراءة بخفى عليه الكفر المتأخرة في العلم بعمرة الحق عبادة ولا حد ثلاثة حرام
 لقهر مسلم وظهار علمه ونيل دينه او مال او قبول التذكير على المناير للوعظ
 والاتفاضة سنة الانبياء والمرسلين ولرياسة ومال وقبول عامة من خلافة
 اليهود والنصارى قراءة القرآن بقراءة معروفة وشاذة دنيئة واحدة مكروه
 كما في الحاوي القدسي يستحب للرجل خضاب شعره ولجينة ولو ذغير حرب في
 الأصم والأصم انه عليه الصلوة والسلام لم يفعله وبكره بالسواد وقيل لا يجمع
 الفتاوى والتكلم من منع المص الكذب النبي لا ينتفع بها محي عنها اسم الله ولا ملكه
 ورسله ويجرق الباطل ولا بأس ان تلقى في ماء جار كما هي او تدفن وهو احسن
 كما في الانبياء القصص المكروه ان يجد نهم بما ليس له اصل معروف او يعظمهم
 بما لا يعظمه او يزيد وينقص بعني فاصله اما التزيين بالعبارات اللطيفة
 الموفقة والشرح لفوايده فذلك حسن الافضل مشاركة اهل محلته في
 اعطاء الثائبه في زماننا اكثرها ظلم فمن تمكن من دفعه عن نفسه فحسن

وان اعطى فليعط من عجز ليس لذى الحق ان ياخذ غير جنس حقه وجوز الشافعي
وهو الاوسع معلم: نخسذ من المبيان انما ان الحمبر فجمعها وشرى ببعضها
واخذ بعضها له ذلك لان تملك له من الالباء ولا باس بولى المتكوة بمعانية الامة
دون عكسه وجدا لاقيمة له لا باس بالانقاع به ولوله قيمة وهو غني ينفق
به لا باس بالجماع في بيت فيه مصحف للبلوى لا تركب مسلمة على سرج الحديث
هذا لول للنهلى ولول الحاجة غزو ارج او مقصد ديني او دينوى لا بد لها منه
فلا باس به تغنى بالقرآن ولم يخرج بالحانه عن قدر صحيح في العربية تسخن
ذكر الله من طلوع الفجر الى طلوع الشمس اولى من قراءة القرآن ويستحب القراءة
عند الطلوع والغروب لا باس للامام عقيب الصلوة بقراءة اية الكرسي
وخواتيم البقرة والاخفاء افضل قراءة الفاتحة بعد الصلوة جبر المهمات بدة
قال استاذنا لكنها مستحسنة للعادة والا ثار الرشوة لامتلك بالقبض لا باس
بالرشوة اذ خاف على دينه والنجى عليه الصلوة والسلام كان يعطى الشعراء من
يخاف لسانه وكفى بسهم المؤلفات من الصدقات دليلاً على امثاله جمع اهل المحلة
لل امام فحسن ومن السحت ما يؤخذ على كل مباح كالحج وكلاهما ماء يومعادن وما
يؤخذ فاز لغزو وشاعر لشعره يستخره وعكواية قال الله تعالى ومن الناس
من يشتري لهوا الحديث واصحاب جميع المعارف وفواد وكاهن ومقاسروا وشعمة
وفروعة كثيرة قيل له يا خبيث ونحوه جازله الرد في كل شئمة لا تجب الحد
ونزكه افضل كره قول الصائيم المنطوع اذا سئل قال اصابعم حتى انظر فانه فنان
ارحق من له الهفال وما ل قليل قال لا يومى ينفل من سلى او تصدق بزاى به
الناس لا يعاقب بتلك الصلوة ولا يثاب بها قيل هذا في الفرائض وعمه الزاهد

في النوافل لقولهم الربا لا يدخل الفرائض غزل الرجل على هيئة المرأة بركه
 للمرأة سور الرجل وسورها له له ضرب زوجته على ترك الصلاة على الأظهر لا يجب
 على الزوج تطليق الفاجرة لا يجوز الوضوء من الحيض المدة للشرب في الصحيح
 ويمنع من الوضوء منه ونفيه وحمله لأنه أن ما ذونا به جاز ولا الكذب
 مباح لأحياء حقه ودفع الظالم عن نفسه والمراد التعريض لأعين الكذب حرام
 قال وهو الحق قال تعالى قتل المخراصون الكل من الجنى وفي الوهبانية قال
 وللصلح جاز الكذب أو دفع ظالم أو أهل الترفى والقتال ليظهر ويكره في الحمام تعين
 خادم ومن شاء تنوير أفعال الوائين ويفسق معتاد المرور بجامع ومن علم
 الأطفال فيه ويوزر ومن قام أجلا لا لشخص فحاز في غير أهل العلم بغيره
 وجوز نقل الميت البعض مطلقا وعن بعضهم ما فوق ميلين بخبر وللزوجة
 القسمين لا فوق شبعها وعن ذكرها التعويد للحب بخبر ويكره أن تسقى لاسقاط
 حلها ويجاز لعذ حيث لا يتصور وإن اسقطت ميتا في السقط غرة الوالد إن عاقل
 الأم بحضرة وفي يوم عاشوراء يكره كتمانهم ولا بأس بالمعتاد خطأ ويؤجر وبخمس المحتار
 في الكحل جائز له فعل رسول الله فهو المقرر وضرب عبيد الغنم جاريا أمرهما
 جاز في الأحرار وإلاب باهر وأثوب من ذكر القرآن استماعه وقالوا أثوب الطفل
 للطفل بحضرة ووردك بأنه الذكر أولى من الصلاة لئلا ودرس العلم أولى ونظر
 وقد كرهوا والله أعلم ونحوه لإعلام ختم الدرس حين يقر كتاب الأحياء الموات
 لعل مناسبة أن فيه ما يكره وما لا يكره الحياة نوعان حساسة ونامية والمراد هنا
 المناسبة ومعى مواتا لبطان الانتفاع به وأحياء في بيضاء أو غرس أو كروب أو سقى
 هذا أحياء مسلم أو ذمى أرضا غير منتفع بها وليست بملوكة لمسلم ولا لذمى فلو كانت

مملوكة لم تكن موانئا فلم يعرف مالكها حتى لقطه ينصرف فيها الأسماء ولو ظهر
 مالكها نزل اليه ويضمن نقصانها ان نقصت بالزرع وهي بعيدة من القرية اذا صلح
 من أقصى العامر وهو جبروي الصوت بزازية لا يسمع بها صوت ملكها عند أي يوسف
 وهو المختار كما في المختار وغيره واعتبر محمد عدم ارتفاق أهل القرية وبه قالت
 الثلاثة فقلت وهذا ظاهر الرواية وبه يفتى كما في زكوة الكبرى ذكره الغنسان وكذا في
 البرجندي عن النصورية عن قاضي خان ان الفتوى على قول محمد فالعجب من
 الشربلاي كيف لم يذكر ذلك فيلحفظ ان اذن له الأسماء في ذلك وقال بملكها بلائنه
 وهذا لو سلمنا فلزمه ما شرط الاذن انفاذا ولو سلمنا من لم يملكها اصلا انفاذا فثبتا
 ولو تركها بعد الأحياء وزرعها غيره فالأول احق بهما في الأصح ولو احيا ارضا ميتة ثم
 احاط الأحياء بجوانبها الأربعة من أربعة نفر على التعاقب تعين طريق الأولى في الأرض
 الرابعة ومن حجار ارضا اى منع الأول غيره منها بوضع علامة من حجار وغيره ثم اهلها
 ثلاث سنين دفعت الاخرى وقبلها هو احق بها وان لم يملكها لأنه انما يملكها بالأيام
 والتعير لا بمجرد التجبير ولو كثر بها او ضرب عليها المستان او شق لها نهر او بنى بها
 فيها احياء مبسو ولا يجوز احياء ما قرب من العامر بل يترك مرعى لهم ومطرحا
 لمصايدهم لتعلق حقهم به فلم يكن موانئا وكذا لو كان محتطبا واعلم انه ليس للأمام
 ان يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه من المعادن الظاهرة وهي ما كان حوزها الذي
 اودعه الله تعالى في جواهر الأرض بارزا كالمعادن الملح والكحل والقار والنقط والابار
 التي لم يملك بالاستنباط والسقي وفي المستنبط بالشفق كالماء المصريج في الماء المحرق في
 الظرف فملك المحرق والمستنبط وتامه في شرح المصابيح في حديث المسلمين شرعا
 في ثلث في الماء والحللا وانذار يستخرج منها الماء فيلحق به الذي لم يملك بالاستنباط

والسعي فلو قطع هذه المعادن الظاهرة لم يكن لأقطاعها حكم بل القطع وغيره سواء
فلو منعهم القطع كان بمنعهم متعديا وكان لما أخذه ما كمالا لأنه متعبد بالمنع بالأخذ
وكف عن المنع وصرف عن مداومة العمل لثلاثه انقطاعه بالصحة او يصبر معه
في حكم الاملاك المستقرة ذكره العلامة فاسم في رسالته احكام اجارة اقطاع
الجندی وحریمیه الناضح وهي التي ينزع الماء منها بالبيع كثير العطن وهي التي
ينزع الماء منها باليد والعطن مناخ الابل حول البير اربعون ذراعا من كل جانب
وقال ان للناضح فستون وفي الثمن يلاية عن شرح الجمع لوعق البير فوق اربعين
بذراع عليها انتهى لكن نسبة القنستان لمحمد ثم قال وبقي بقول الامام وعزاه
للمتة ثم قال وقيل التقدير في بئر وعين بما ذكر في اراضيهم لاصلايتها وفي
اراضيها رخواة فيزاد لثلاثه ثقل الماء الى الثالث وعزاه للهداية وعزاه الجندی
للحافظ فليحفظ اذا حفرها في موات باذن الامام فلو في غير موات وفيه بلا اذن
امام لم يكن الحكم كذلك كذا ذكره المص وعبارة القنستان وفيه رمز لما انه لو حفر
في ملك الغير لا يستحق الحریم ولو حفر في ملكه فله من الحریم ما شاء الا ان الماء لو طلب
على ارض تركها المالك او مات او انف ضوالم يجزأ حياؤها فلو تركها الماء بحيث لا يعود
اليها ولم يكن حرما العام جازا حياؤها وعزاه للمفترات وحریم العين خمسماية ذراع
من كل جانب كما في الحديث والذراع هو المكسرة وهو ست قبضات وكان ذراع
الملك اي ملك الاما ستر سبع قبضات فكسرت منه قبضة وبقي غيره من الحفر غيره
فيه لانه ملكه فلو حفر فللاول ردعه او نصفينه ونماه في الدرر ولو حفر الثالث
بير في منتهى حریم البير الاولى باذن الامام فذهب ماء البير الاول وتحول الى الثالث
فلا شيء عليه لانه غير متعدي والماء تحت الارض لا يملك فلا محاصة كمن بنى حائطا

بجنب حانوت غيره فكسوت الحانوت الأولى بسببه فانه لا شئ عليه دروزيلج
وقبه لوهدم جدار غيره فلصاحبه ان يواخذ بقمته لا ينساء الجدار وهو الصحيح
وللحافر الشاة الحريم من الجوانب الثلاثة دون الجانب الأولى لسبق ملك الاول
فيه وللقناة هي مجرى الماء تحت الارض حريم بقدر ما يصلح لا لقاء الطين ونحوه
وعن محمد البير ولو ظهر الماء نكاحين وفي الاختيار فوضه لراى الامام لوبادته
والا فلا غيبه له ذكره البرجندى وحريم شجر يفرس في الارض الموات خمسة اذبح
من كل جانب فليس لغيره ان يفرس فيه ويلحق ما امتنع عود درجة والغرات اليه
بالموات اذا لم يكن ذلك حرما لعلو وان كان حرما اوجاز عوده لم يجز احبائه
لانه ليس بموات والنهر ملك الغير لا حريم له الا يريها ان وفالا له مسناة النهر
لمشيه والقاء لفيه وقدره محمد بقدر عرض النهر من كل جانب وهو فرق ملنقى
وقدره ابو يوسف بنصف بطن النهر وعليه الفتوى فمسناة مغربا للكرما وفيه
مغريا للاختيار والحوض على هذا الاختلاف وفيه مغريا للكفاية ولو كان النهر
صغيرا يحتاج الكرية في كل حين فله حريم بالاتفاق وفيه مغربا للكرما وان الخلاف
في نهر مملوك له مسناة فارغة يلزقها ارض لغير صاحب النهر فالمسناة له غذاها
ولصاحب الارض عنده وفيه مغريا للتممة الصحيح ان له حرما بالاتفاق بقدر ما
يحتاج اليه لاقاء الطين ونحوه انتهى قلت ومن نقل الاتفاق ايضا الشرنبلال
عن الاختيار وشرح الجمع فصل في الشرب لغة نصيب الماء وشرعا نوبة الانتفاع
بالماء سقيا للزراعة والدواب والشفة شرب بنى ادم والبهائم بالشفة بليل
حالة كل مال يجر زبانا واجب وكل معة ارضه من مجرا ونهر عظيم كجولة والقنات ونحوها لان الملك
بالاخر ولا احران لان نهر الماء يمنع غيره ولكل شئ من ارضه منها او لنصب الرعي

ان لم يضر بالعامه لان الانتفاع بالنباح انما يجوز اذا لم يضر باحد كالاستفعا
 بتمس او قر وهو اولا سقى دابته ان خيف تخريب النهر كثيرا ولا سقى ارضه
 وشجره وزرعه ونصب دواب ونحوها من نهر غيره وقناته وبئر الا باذنه
 لان الحق له فيستوفى على اذنه وله سقى شجرا وخضر ذرع في داره خلا اليه بحرك
 واوابه في الامح وقيل لا الا باذنه والمحزر في كوز وجب بمهله مضمونه الخاية
 لا ينفع به الا باذن صاحبه لملكه باحراره ولو كانت البئر والحوض والنهر في
 ملك رجل فله ان يمنع مريد الشفة من الدخول في ملكه اذا كان يجد ماء
 بقربه فان لم يجد يقال له اي لصاحب البئر ونحوه اما ان يخرج الماء اليه
 او تركه لياخذ الماء بشرط ان لا يكسر صفة اي جانب النهر ونحوه لان له حق
 الشفة لحديث احمد المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والنار وحكم
 الكلاء كحكم الماء فيقال للمالك اما ان تقطع وتدفع اليه ولا تتركه لياخذ
 قدر ما يريد زبلعي ولو منعه الماء وهو يخاف على نفسه ودابته العطش كان
 له ان يقاتله بالسلاح لانه عرضي الله عنه وان كان محررا في الاول فانه
 يغير السلاح كل عام عند الخمسة دراهم كان فيه فضل عن حاجته لملكه بالملاز
 فصار نظير الطعام وقيل في البئر ونحوها الاول ان يقاتله بغير سلاح لانه ارتكب
 معصية فكان كالتهذيب كما في وكري نهري حفره غير مملوكه من بيت المال فان
 لم يكن ثمة اي في بيت المال شيء يجبر الناس على كرية ان امنعوا عنه دفعا للضرر
 وكري نهري المملوك على امله ويجبر من ابي منهم على ذلك وقيل في الخاص
 لا يجبر وهل يرجعون ان باصر القاضى يغم وموثة كرى النهر المشترك عليهم من
 اعلاه فاذا جازوا وارض رجل منهم برى من مونة الكرى وقال عليهم كرية من

اوله الماخرة بالخصص كما يستون في استحقاق الشفعة ولا كرى علم أهل الشفعة ونفع
 دعوى الشرب بغير ارض استحسانا واذا كان لرجل ارض واخر فيها نهر فاراد رب
 الأرض ان لا يجرى النهر في ارضه لم يكن له ذلك ويتركه على حاله وان لم يكن في يده ولم يكن
 جارا فيها اى في الارض فعليه البيان ان هذا النهر له وان نذ كان قد بما له يجرى فهذا ^{النهر}
 يسوقه لسقى ارضه وعلى هذا المصعب في نهر او على سطح والميزاب المضاكل ذلك وذا
 خبر فحكم الاختلاف فيه نظره في الشرب فيلجى نهرين قوم اختصوا في الشرب فهو بينهم
 على قدر ارضهم لانه المقصود بخلاف اختلافهم في الطريق فانهم يستون في
 ملك رقبته بلا اعتبار سعة الدار وفيقيها لان المقصود الاستطراف وليس لاحد
 من الشركاء في النهر ان يشق منه نهر او ينصب عليه رضى الارحى وضعه ملكه ولا يفرق
 ولا يباء وقاية او داليتة كذا حورة او جسر او فظرة او يوسع فم النهر ويقسم
 بالايام والجال انه قد كانت القيمة بالكوى بكسر الكاف جمع كوة ويفتحها الثقب
 لان القديم يترك على قدمه لظهور الحق فيه او يسوق بغيره الارض له اخرى ليس
 منه اى من النهر شرب بلا رضاهم يتعلق بالجميع ولهم نفقته بعد الاجازة ولو ذنبهم
 من بعدهم وليس للاعلى سكر النهر بلا رضاهم وان لم تشرب ارضه بذونه ملنقى
 كطريق مشترك اولاد اقدم ان يفتح فيه بابا لدار اخرى ساكنها غير ساكن
 هذه الدار التى مفتحتها في هذا الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن الدارين واحدا
 حيث لا يمنع لان المارة لا تزداد وبورث الشرب ويوصى بالانقاع به اما الايصام ببيعها
 فباطل ولا يباع الشرب ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصدق به لانه ليس بمال متقوم فظاهر
 الرواية وعليه الفتوى كما سيجى ولا يوصى بذلك اى ببيعها واخويه ولا يصلح الماء بدل
 خلع وصلح عن دم عمد ومهر كاخ وان صححت هذه العقود لانها لا تبطل بالشروط ^{سنة}

لان الشرب لا يملك بسبب ما احتج لومات وعليه دين لم يبيع الشرب بلا ارض فلو لم يكن
له ارض قبل يجمع الماء في كل نوبة في حوض فيباع الشرب الماء الا ان ينقص منه قبل
ينظر الامام الى ارض لا شرب لها فيضمها اليها فيبيعها بروناء وربما ينظر لقيمة الارض
بلا شرب وقيمتهامعه فيصنف تفاوت ما بينهما للدين الميت وتماشه في الزيلعي ولا يضمن
من ملأ ارضه ماء فنزت ارض جاره او غرق لانه متسبب غير متعده وهذا اذا
سقاها سقيا معتادا انجمله ارضه عادة والا يضمن وعليه الفتوى وفي الذخيرة
وهذا اذا سقى في نوبته مقدار حقه واما اذا سقى في غير نوبته او زاد على حقه يضمن
على ما قال اسما عيل الزاهد في مستان لا يضمن من سقى ارضه او زرعه من شرب
غيره بعير اذنه في رواية الاصل وعليه الفتوى شرح وهبانية وابن كمال عن
الخلاصة لما مر انه غير متقوم ولو تصدق ينزله فحسن لبقاء الماء الحرام فيه
بخلاف العلف المصوب فان الدابة اذا سمنت به انعدم وصار شيئا اخر فمستان
فان تكرر ذلك منه لا ضمان وادبه الامام بالغرب والحسن ان رأى الامام ذللا
خانية وتماشه في شرح الوهبانية قال وجوز بعض مشايخ بلخ بيع الشرب لتعامل
اهل بلخ والقياس يترك بالتعامل ونوقض بانه تعامل اهل بلدة واحد وانفى
الناسحي بضمانه ذكره في جواهر الفتاوى قال وينفذ الحكم ببعده فيلحفظ قلت وفي
الهداية وشروحا من البيع الفاسد انه يضمن بالانفاق فلو سقى ارض نفسه
جاء غيره ضمنه وبه جزم في النقاية هنا فافهم قلت وقد مر ما عليه الفتوى
نقسه وفي الوهبانية نظم ولو ساق لشرب الغير ليس بضامن ولا ضمنه بعض وما مر
انظر وما يجوز واخذ الترتيب الذي على جوانب نهدون اذن يفر ولا ولو حفر
بيرا والخواص اربعة فلو حرّم ليس بالنفل يوم كتاب الاشرية هي جمع شراب والشرب

لغة كل ما نفع يشرب واصطلاحاً ما يسكر والمحرم منها أربعة أنواع الأول الخمر وهو النبي
بسكر فشد يد من ماء العنب إذا غلا واشتد وقذف أي رمى بالزبد أي الرغوة
ولم يشترط أن يذخه وبه قالت الثلاثة وبه أخذ أبو حفص الكبير وهو الأظهر كما
في الشرع بلاية عن المواهب وبإياه ما يفيد وقد تطلق التحق على ما ذكر مجازاً ثم
شرع في أحكامها العشرة فقال وحرم قليلها وكثيرها بالأجاء لعينها أي لذاتها
وفي قوله تعالى إنما الخمر والميسر آية عسرة دلائل على حرمتها مبسطة في المجنبى
وغيره وهي نجاسة نجاسة غليظة كالبول ويكفر مستحلها وسقط نفوسها في
حق المسلم لا ماليتها في الأصح وحرم الاشتغال بها ولولسني دواب والطين أو ظهر
للشئ أو في دواء أو دهن أو طعام أو غير ذلك إلا التخليل والخوف عطش بقدر
الضرورة فلو زاه فسكر حرجي ولا يجوز بيعها لحديث مسلم أن النبي حرم
شربها حرم بيعها ويحد شاربها وإن لم يسكر منها ويحد شارب غيرها إن
سكر ولا يؤثر فيها الطبخ إلا أنه لا يحد فيه ما لم يسكر منه لاختصاص الحد بالحي
ذكره الزيلعي واستنظره المص وضعف ما في القنية والمجنبى ثم نقل عن ابن وهبان
أنه لا يلتفت لما قاله صاحب القنية مخالف للقواعد ما لم يعفده فنقل من
غيره انتهى وفيه كلام لابن الشحنة ولا يجوز بها التداوي على المعتمد في اللفظ
قلت ولو باحتقان أو انطرا في أحليه نهاية ويجوز تخليلها ولو يطبخ شئ فيها
خلافاً للشافعي والثاء الطلاء بالكسر وهو العصير يطبخ حتى يذهب أقل من ثلثه
ويصير مسكراً وصوب المصنف أن هذا يسمى المباحق وأما الطلاء فذكره بقوله
وقيل ما يطبخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وصار مسكراً وهو الصواب
كما جرى عليه صاحب المحيط وغيره يعني في التسمية لأنه الحكم لأن حل هذا الثالث

المسمى بالطلاء على ما في المحيط ثابت بشرب كبار الصحابة رضي الله عنهم كما في التفسير الآية
قال وسمى بالطلاء لقول عمر رضي الله عنه ما شبه هذا بطلاء البعير وهو القطان
الذي بطلا به البعير الجربان ونجاسة أي الطلاء على التفسير الأول كذا قاله المصنف
كما تحريمه ينفى والثالث السكر بفتحين وهو الشيء من ماء الرطب إذا اشتد وذف
بالزبد والرابع نقيع الزبيب وهو الشيء من ماء الزبيب بشرط أن يذف بالزبد بعد
الغلبان والكل أي الثلاثة المذكورة حرام إذا غلا واشتد والالم يحرم اتفاقا
وان ذف حرم اتفاقا وظاهر كلامه كبقية المتون أنه اختار هنا قولها قاله
البرجندي نعم قاله القسائي وترك العيد هنا لأنه اعتمد على السابق انتهى
ولم يبين حكم نجاسة السكر والنقيع ومفاد كلامه أنها خفيفة وهو مختار للشمس واختار
في البداية أنها غليظة وحرمها دون حرمة الخمر فلا يكفر مستحلبها لأن حرمتها بالاجتهاد
والحلال منها أربعة أنواع الأول نبيذ النمر والزبيب إن طبخ أو لم يطبخ يحمل شره وإن اشتد
وهذا إذا شرب منه بلا لهو وطرب فلو شرب للمو فقبله وكثيره حرام مالم يسكر فلو شرب ما قبل
عليه أنه مسكر فيجوز لأن السكر حرام في كل شرب والثاني الخليلجان من النمر والزبيب إذا لم يخبز
أو لم يطبخ وإن اشتد يحمل بلا لهو والثالث نبيذ العسل والتين والبر والنعير والذرة
يحمل سواء طبخ أو لا بلا لهو وطرب والرابع المثلث العنبي وإن اشتد وهو ما
لم يخب من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه إذا فسد به استمرار الطعام
والنداءى والتقوى على طاعة الله ولولا لولا يحمل لجا أحقايق ومع بيع غير
الخمر مأمور ومفاد صحة بيع الحبشيشة والافيون قلت وقد سئل ابن نجيم عن
بيع الحبشيشة هل يجوز نكث لا يجوز فيحل على أن مراده بعدم الجواز عدم الحل
قاله المصنف ونفيم هذه الأثرية بالقيمة لا بالمثل لمنعنا عن تملك عبثه وإن جاز

فعله بخلاف الصليب حتى نفى قيمته صليبا لانه مال منقوض في حقه وقدرنا
 بتركهم وما يدينون زيلعي وحرما محمد اى الاشرية المتخذة من العسل والبنين
 ونحوها قاله المص مطلقا فليها وكثيرها وبه يفتى ذكره الزيلعي وغيره واختاره
 شايخ الوهبانية ذكرانه مروى عن الكل ونظمه فقال شعر وفي عصرنا فاختير
 جد وارفعوا نظلا فالن من سكر الحب يسكن وعن كلامه بروى وافتى محمد بن محمد
 فقل وهو المحرر قلت وفي طلاق البرازية وقال محمد ما انكر كثيرا فقليله حرام
 وهو نجس ايضا ولو سكر منها المختار في زماننا انه يحد ذاته الملتقى وقوع ملاقاة
 من سكر منها تابع للحرمه والحل حرام عند محمد وبه يفتى والخلاف انما هو عند
 التقوى اما عند قصد التلذذ فحرام اجلئا انتهى ونماه فيما علقناه عليه زاد
 انفسنا في ان لبن الابل اذا اشتد لم يحل عند محمد خلافا لهما والسكر منه حرام
 خلاف والحد والطلاق على الخلاف وكذا لبن الرمال اى الغرسة اذا اشتد
 لم يحل وصح في الهداية حله وفي الخزانة انه بكرة نحرما عند عامة المشايخ
 على قوله وحل الانتباذ انما هو التبيذ في الدبا جمع دبا وهى القرم والحتم حرة
 خضراء والمرقت المظلمة بالزفت اى القبر والنقير الخشبية المنقورة وما ورد
 من النهى يشخ وكرو شرب وردى الخ اى عكرو والامتشاط بالدرى فيه اجزاء
 الخن وقليله ككثيره كما مر ولكن لا يحد شارب به عندنا بلا سكر وبه يحد اجابا
 ويحرم كل البسج والخشيشة هى ورق العنب والافيون لانه مفسد للعقل ويصد
 عن ذكر الله وعن الصلوة لكن دون حرمة الخافه كل شيئا من ذلك لاحد عليه وان
 سكر منه بل بعز وما دون الحد كذا في الجوهرة وكذا تحريم جوز العيب لكن دون
 حرمة الخشيشة قاله المصنف ونقل عن الجامع وغيره ان من قال يحل البسج

والحنثيشة فهو زنديق مبتدع بل قال يحم الدين الزاهدين انه يكفر ويباع قتله
قلت ونقل شيخنا النجم الغزي الشافعي في شرحه على منظومة ابيه البدر المنعلقة
بالكباثر والصغائر عن ابن حجر المكي انه صرح بتحريم جوار الطيب باجاء الائمة
الاربعة وانها مسكرة ثم قال شيخنا النجم والتين الذي حدث وكان حدوته بد^{مشق}
في سنة خمس عشر بعد الالف يدعي شاربه انه لا يسكر وان سلم له فانه مفتر
وهو حرام لحدث احمد عن ام سلمة قالت نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم من
كل مسكر ومفتر قال ولبس من الكباثر تناوله المرة والمرتين ومع نبي وفي الامر
حرام قطعاً على ان استعما له مثله ربما اضربا البدن نعم الامر اعله كبره كسائر
الصغائر انتهى بحروفه وفي الاشياء قاعدة الاصل الاباحة والتوقف وبطريقه
فيما اشكل حاله كالحبوان المشكل امره والثبات المجهول نسبته انتهى قلت فيهم
منه حكم البنات الذي شاع في زماننا المسمى بالتين فتنبه وذكره شيخنا
العمادي في هديته الحاقاله بالشوم والبصل بالاولى قد بر ومن جزم بحرمة
الحنثيشة شارح الوهبانية في الخطر ونظمه فقال واقتوا بتحريم الحنثيش وحرقه
وتطبيق محتش لزجر وقررها لباثقة الناديب والفسق اثبتوا وزينة للمستحل
وحرر الكتاب الصمد لعل مناسبته ان كلا منها مما يورث السرور وهو مباح
بجنسة عشر شرطاً مبسوطة في العناية وسنقررها في اثناء المسائل الاحرم في
غير الحرم او للتأني كما هو ظاهر احرقة على ما في الاشياء قال المصنف وانما اورده نفا
له ولا فالا لتحقيق عندي اباحة اتخاذ حرقه لانه نوع من الاكتساب وكل انواع الكسب
في الاباحة سواء على المذهب الصحيح كما في البرازية وغيرها نفع شبكة لصيد ملك
ما تعلق بها بخلاف ما اذا انصبها للجفاف فانه لا يملك ما تعقل بها وان وجد الغلش

او غيره خائفا او دينارا مغرورا بضرب الاسلام لا يملكه ويجب تعريفه اعلم ان
 اسباب الملك ثلاثة نافي كسب وهبة وخلافة كارث واصالة وهو الاستيلاء حقيقة
 بوضع اليد او حكما بالتمني كغصب شبكة لعبيد الجفاف على المباح الخلاء عن ملك
 فلو استولوا في مفازة على حطب غيره لم يملكه ولم يحل للمقلس ما يجده بلا تعريف
 وتام التعريف في المطولات وحل الصيد بكل ذي ناب ومخلب نفذ ما في الذبايح من
 كلب وباز ونحوها بشرط قابلية التعليم وبشرط كونه ليس بنجس العين ثم فرع على
 ما هدم من الاصل بقوله فلا يجوز الصيد بلب واسد لعدم قابليتهما التعليم
 فانهما لا يعلنان للغير لاسد علوه وسته واللب نجاسته والحن بعضهم باللب
 الحداة نجاستها ولا يختزير لنجاسة عينه وعليه فلا يجوز بالكلب على الفول نجاسة
 عينه الا ان يقال ان النص ورد فيه فتنبه وبه يندفع قول القهستاني ان الكلب
 نجس العين عند بعضهم والختزير ليس بنجس العين عند ابي حنيفة على ما في التجريد
 وغيره فتأمل بشرط علمها علم ذي ناب ومخلب وذات اذن الاكل ما الشرب
 من الصيد فلا يضر قهستاني وبأية ثلاثة الكلب ونحوه وبالرجوع اذا دعونه
 في البازي ونحوه وبشرط جرحها في اى موضع منه على الظاهر وبه يفتى وعن الثالث
 يحل بل اخرج وبه قال الشافعي رحمه الله وبشرط ارسال مسلماته وكتليته وبشرط
 التسمية عند الارسال ولو حكما فالشرط عدم تركها عمدا على حيوان منمنع اى
 قادر على الامتناع بقواميه او جناحيه متوحش فالذى وقع في الشبكة او سقط
 في البير واستانس لا يفتق فيه الحكم المذكور ولذا قال يوكل لان الكلام في صيد
 الاكل وان حل صيد غيره كما سيبيح او اعم لحل الانقاع بالجلد مثلا كما ياتي
 فتأمل وبشرط ان لا يشترك الكلب المعلم كلب لا يحل صيده ككلب غير معلم

وكلب مجرمي اولم يرسل اولم يسم عليه وبشرط ان لا تطول وقته بعد ارساله
 ليكون الاصطياد مضيا فالارسل بخلاف ما اذا كن واستخفي كالفهد أي كما
 يكن الفهد على وجه الحيلة لا الاستراحة والفهد خصال حسنة ينبغي لكل عاقل
 العمل بها كما بسطه المصنف فان اكل منه البازي اكل ان تعلمه ليس بترك اكله
 وان اكل الكلب من مخوه لا يؤكل مطلقا عندنا كما اكله منه أي كما لا يؤكل الصيد الذي
 اكل الكلب منه بعد تركه للاكل ثلاث مرات لانه علامة الجمل وكذا لا يؤكل ما اكله
 بعده حتى يتعلم ثانيا بترك الاكل ثلاثا او ما سواه قبله لو بقي في ملكه فان ما اكله
 من الصيد لا يظهر فيه الحرمة انفا فالضوابط المحل وفيه اشكال ذكره القسستان
 كصفه من صاحبه فكث حينئذ رجح اليه فارسله فصاد لم يؤكل لتركه ما صا
 به معلما فيكون كالكلب اذا اكل ولواخذ الصيد الصيد من الكلب وقطع
 منه بفسعة وانما اليه فاكلها او خطف الكلب منه واكله اكل ما بقى كما لو
 شرب الكلب من دمه لانه من غايه علمه ولو نهش الصيد فقطع منه بفسعة فاكلها
 ثم ادركه فقتله ولم يأكل منه لا يؤكل لاكله حالة الاصطياد ولو القى ما نهشه وانج
 الصيد فقتله ولم يأكل منه حتى اخذه صاحبه ثم اكل ما القى حل لانه ح لو اكل من
 نفس الصيد لم يضر كما مر واذا ادرك المرسل والرامي الصيد حيا بحياة فوق
 ما في المذبوح ذكاه وجوبا بشرط لحله بالرمي النسبية ولو حكم كما مر بشرط المرح
 لينحرف معنى الذكاه بشرط ان لا يقعد عن طلبه لو غاب الصيد من ماله لابسهما
 فادام في طلبه يحل وان قعد عن طلبه ثم احصاه ميتا لا يؤكل لاحتمال موته بسبب
 اخر بشرطه الثانية لحله ان لا يتوارى عن بصره وفيه كلام مبسوط في الزيلعي
 وغيره فان ادركه الرامي او المرسل حيا ذكاه وجوبا فلو تركها حرم ويصح الحياة

واعتبره منا ما يكون فوق ذكاة المذبوح بان يعيش يوما وروي اكثره مجمع
اما مقدارها وهو لا يتوهم بقاؤه كما في الملتقى فلا يعتبر هنا حتى لو وقع في
ماء لم يحرم والمعتبر في المتردية واخواتها كطليحة وموقودة وما اكل السبع
والمريضة مطلق الحيوة وان قلت كما اشرنا اليه وعليه الفتوى وتقدم في الذبايح
فان تركها اى الذكوة عدا مع القدرة عليها فأت حرم وكذا يحرم لو عجز عن نيكية
في ظاهرا الرواية وعن ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما بجل وهو قول الشافعي رحمه
نعم قال المصنف وتني ومن الوقاية اشارة الاحل والظاهر ما سمعته انتهى قلت
وجه الظاهر ان العجز عن الذكوة في مثل هذا لا يجعل الحرام وارسل مجوسى
كلبه ١ فرجز مسلم فانزجرا وقتله معراض بعرضه وهو سهم الاربعين له سمي به
لاصابه بعرضه ولو لراسه حدة فاصاب بحد جل او ببندفة ثقيلة ذات
حرم ٢ فقتلها بالنهمل لا بالحد ولو كانت خفيفة بها حدة حل لقتلها بالحد
ولو لم يجرحه لا يוכל مطلقا وشرط في الجرح الادماء وقبله الملتقى ونماه في ما
علقته عليه او رمى صيدا فوق في ماء لاحتمال قتله بالماء فيحرم ولو الطير يائبا
فوقع فيه فان انقبس جرحه فيه حرم والاحل ملتقى او وقع على سطح او جبل
فترد في الارض حرم في المسائل كلها لان الاحتراز عن مثل هذا ممكن فان وقع
على الارض ابتداء اذ الاحتراز عنه غير ممكن فيجمل وارسل مسلم كلبه فجزه اى
اغراه بصياحه مجوسى فانزجرا اذ الزجر دون الارسال والفعل يرفع بما هو فوقه
او مثله كنسخ الحديث اولم يرسله احد فجزه مسلم فانزجرا اذ الزجر ارسال احكما
او اخذ غير ما ارسل اليه لان عرضه اخذ كل صيد يتمكن منه حتى لو رسله على سؤ
كثيرة بتسمية واحدة فقتل لكل اكل لكل اكل في الوجوه المذكورة اما ذكرنا قصد

رمى فقطع عضومته فانه يוכל لا العضو خلافا للشافعي ولنا قوله عليه الصلوة
 والسلام ما ابين من الحي فهو ميت ولو قطعه ولم يبينه فان احتمل الشبهة اكل
 العضو ايضا والا لم يلحق وان قطعه الراعي اثلاثا او اكثره مع عجزه او قطع نصف
 راسه او اكثره ارقده نصفين اكل كله لان هذه الصور لا يمكن حيوة فوق حيوة
 المذبوح فلم يتناول الحديث المذكور بخلاف ما لو اكثره مع راسه الا مكان
 المذكور وحرم مبيد مجوسى وثنى وعريد ومحرم لانهم ليسوا من اهل الذكاة بجلا
 كتابه لان ذكوة الاضطرار كذكاة الاختيار وان رمى مبيدا فلم يتحننه فرماه اخر فقله
 للثالث وحل وان اتحننه الاول بان اخرجه عن حيز الامتناع وفيه من الحيوة
 ما يعيش فالصيد الاول وحرم لقدرته على ذكوة الاختيار وضار فانلله فيجزم
 الثالث الاول قيمته كلها رقت اثلاثه غير ما نقتته جراحته وحل اصطباد
 ما بولكل لحم وما لا بولكل شفعة جلده او شعره او ريشه او لدفع شره وكله
 مشروع لا لطلاق النص وفي القنية يجوز ذبح الهرة والكلب لنفع ما واه
 ذبح الخالط اخذ حرارة الموت وبه يطهر لحم غير نجس العين كخنزير فلا يطهر
 اصلا وجلده وقبل يطهر جلده لا لحمه وهذا اصح ما يقتضيه كما في الشرع لالوية
 عن المواهب هنا ومرة الطهارة اخذ الطبريل لا يباح والا واعدت فغله خامه
 بكرة تعليم البازى بالخبر الحى لتغذي به سمع الصايد حسن انسان او غيره
 من الاهليات كفرس وشاة فرمى اليه فاصاب مبيدا لم يحل بخلاف ما
 اذا سمع حسن اسد او خنزير فرمى اليه او ارسل كلبه فاذا هو مبيد حلال
 الاكل حل ولو لم يعلم ان الحسن حسن مبيدا وغيره لم يحل جوهره لانه اذا اجتمع
 المبيح والمحرم غلب المحرم رمى ظبيا فاصاب قرنه او ظلفه فما ان ادماه اكل

لوجود الجرح والألأ والعبرة بحالة الرمي فحل الصيد برودته ادا رمى مساملا
 باسلامه ووجب الجرح المجمل اذ رمى محرما لا باحرامه وسيجي قبل كتاب الديان
 فروع لو ان بازيا معلما اخذ صيدا فقتله ولا يدري ارسله انسان او لا يبركل
 لو وقع الشك في الارسال ولا اباحة بدونه وان كان مرهلا فهو مال الغير فلا يجر
 تناوله الا باذن صاحبه زيلعي قلت وقد وقع في عسرا حادثة الفتوى وهي ان
 رجلا وجد شاة مذبوحة ببستان هل يحل له اكلها ام لا ومقتضى ما ذكرنا
 انه لا يحل لو وقع الشك في ان الذابح من نحل ذكوته ام لا وهل سمي الله تعالى
 عليها ام لا لكن في الخلاصة من اللقطة قوم اصابوا بجرا من ذبوحه فمضى
 البادية ان لم يكن قريبا من الماء ووقع في القلب ان صاحبه فعل ذلك اباحة
 للناس لا باس بالاخذ ولا كل لان الثابت بالدلالة كالثابت بالمهرج انتهى
 فقد اباح اكلها بالشرط المذكور فعلم ان العلم يكون الذابح اهلا للذبا ليس
 بشرط قاله المم قلت قد يفرق بين حادثة الفتوى واللقطة بان الذابح في
 الاول غير المالك قطعا وفي الثانية يحتمل ورأيت بخط ثقة سرق شاة فلما
 بتسميته فوجد صاحبها هل توكل الامح لا لكفره بتسميته على الحرام القطعي
 بلا تملك ولا اذن شرعي انتهى فيحرم في الوهبانية قال نظم وماسات لا تلح
 عليها فانه ثبت حرام نفعه متعذر وتمليك عصفور لواحدة اخر واعتاقه
 بعض الائمة ينكر وان بلغه مع غيره جاز اخذ ككثرت ريان رماه المفسر بروي
 معاياتها واي حلال لا يحل اصطياده صيد او ما صيدت ولا هي نفرت هو صيد
 دخل دار رجل فعلق عليه بابه ملكه فلا يملك غيره ولو بعد خروجه كتاب
 الرهن مناسبتة ان كلا من الرهن والصيد سبب لتحصيل المار هو لطفه

حبس الشيء وشرعا حبس الشيء مالى بحق اى جعله محبوسا لان الحاس هو المتين
 يمكن استيفاءه اى اخذ منه كالا وبعضا كما ان قيمة الموهون اقل من الدين
 كالدين كان الاستقصاء لان العين لا يمكن استيفاءه من الرهن الا اذا صار
 ديناً حكماً كما سيجئ حقيقته وهو دين واجب ظاهر او باطن او ظاهر فقط كمن
 عبد او خل وجد حراً او خيراً او حكماً كما لا يعيان المضمونة بالمثل او القيمة كما يجئ
 وينعقد بايجاب وقبول حال كونه غير لازم وح فللراهن تسليم الرجوع عنه
 كماله الهبة فاذا سلمه وقبضه المرتهن حال كونه محموراً لا منفرداً كشر على شجر
 مفرعاً لا مشغولاً بحق الراهن كشجر يدون الثمر مميّزاً لا شتاءاً ولو حكماً بان يصل
 الموهون بغير الموهون خلقه كالشجر وسيتبع لزماً اذا قبض بشرط اللزوم
 كماله الهبة وصح في المجتبى انه شرط الجواز والتخلى بين الرهن والمرتهن
 قبض حكماً على الظاهر كالباع فانها فيه ايضا قبض وهو مضمون اذا هلك بالافل
 من قيمته ومن الدين وعند الشافعى رحمه الله تعالى هو امانة والمعتبر قيمته
 يوم القبض لا يوم الهلاك كما نوهه في الاشياء لمخالفته للمنقول كاحر المضاف
 المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار اى مقدار ما يريد اخذ من الدين
 ليس بمضمون في الاصح كذا في القنية والاشياء فان هلك وساءت قيمته الدين
 صار مستوفياً دينه حكماً او زادت كان الفضل امانة يقضى بالنقد او بقبض
 سقط بقدره ورجع المرتهن بالفضل لان الاستيفاء بقدر المالى به ومن المتين
 بدعى الهلاك بلا برهان مطلقاً سواء كان من اموال ظاهرة او باطنة وخصه
 مالك بالباطنة وله طلب دينه من راهنه وله حبسه به وان كان الرهن في يد
 لان الحبس جزء مطلق وله حبس رهنه بعد الفسخ للعقد حتى يقبض دينه او يبرأ

لان الرهن لا يبطل بمجرد انفسخ بل يبقى رهنا ما بقى القبض والدين معا فاذا افات
 احدهما لم يبق رهنا ينطبق ودرر وغيرهما لا الانتفاع به مطلقا لا باستخدام
 ولا بسكنى ولا لبس ولا اجارة او اعادة سؤلحان من مرتهن او راهن الا باذن كل
 للآخر وقبل لا يحل للمرتهن لانه ربا وقبل ان شرطه كان ربا والا وفي الاشياء
 والجواهر باح الراهن للمرتهن اكل الثمار وسكنى الدار ولبن الشاة الموهونة
 فاعلموا ان المرتهن وله منعه ثم افاد في الاشياء انه يكره للمرتهن الانتفاع بذلك
 وسيجيى اخر الرهن مانت الشاة في يد المرتهن قسم الدين على قبعة الشاة
 ولبنها الذي شربه فخط الشاة يسقط وحظ اللبن ياخذ منه المرتهن فلو وضع
 الانتفاع قبل اذنه صار متعديا ولم يبطل الرهن به واذا طلب المرتهن دينه
 امر باحضار رهنه لئلا يصير مستوفيا مرتين الا اذا كان له حمل او عند العدل
 لانه لم ياتمه شرح مجمع فان احضر سلم الراهن كل دينه او لا ثم سلم المرتهن رهنه
 بتحقيق النسوية وان طلب دينه في غير بلد العقد للرهن فلكذلك الحكم ان لم يكن
 للرهن مؤنة وان كان لحمله مؤنة سلم دينه وان لم يحضره لان الواجب عليه
 التسليم بمعنى التخلية لا النقل من مكان المكان ونقل القسمة عن الذخيرة
 انه لو لم يقدر على احضاره اصلا مع قيامه لم يورثه انتهي بل يحفظ ولكن للرهن
 ان يحلفه بالله ما هلك وهذا كله اذا ادعى الراهن هلاكه اما اذا لم يدع فلا
 فائدة في احضاره وكذا الحكم عند كل نجم حل كما حرره ابن الشحنة ونظمه شراح
 الوهبانية ولا ادفع ما لم يحضر الرهن او يكن مغير مكان العقد والحمل يسير وكذا في
 اولاد ون دعوى مدينة هلاكها وهذا في النهاية بذكر مولا يكلف مرتهن قد طلبت
 احضار رهن قد وضع عند العدل بامر الراهن ولا احضار من رهن باعه المرتهن

بأمره أى بأمر الراهن حتى يقبضه لأذنه بذلك وح إذا قبضه أى الغن يكافأه
لقيامه لبدل مقام المبدل ولا يكلف مرتن معه رهنه تمكن الراهن من بيعه
ليقبض دينه بثمنه لأن حكم الرهن المحبس الدائم حتى يقبض دينه ولا يكلف مرتن
بعض دينه أو أبرأ بعضه تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية من الدين أو يبرأ
اعتباراً بحبس المبيع ويجب على المرتن أن يحفظه بنفسه وعياله كما في الوديعه
وضمن أن حفظه بغيرهم كما مر فيها وضمن بإيداعه وإعارته وإجارته واستخراجه
وتعديبه كل قيمته فيسقط الدين بقدره وكذا يضمن كل قيمته يجعل خاتم الرهن
في خضمره سواء جعل فضه لباطن كفه أو لأوبه يفتى برجدي اليسرى أو اليمين
على ما اختاره الرضى لكن قدمنا في المظهر عن البرجدي فيها أنه شعائر الرافض
وأنه يجب التحرز عنه فقبضه قلت ولكن جرت العادة في زماننا بلبسه كذلك فيفتى
لزوم الضمان قياساً على مسئلة السيف الآتية فليحذر ولا يجعله في أصبع أخرى إلا
إذا كان المرتن امرأة فتضمن لأن النساء يلبس كذلك فيكون استعماله لا حفظاً
ابن كمال مغزياً للزبلي ومثله تقلد سيفي الرهن لا الثلاثة فإن الشجعان
يشقلون بسيفين لا الثلاثة وفي لبس خاتمه أى خاتم الرهن فوق آخر يرجع إلى
العادة فإن كان من يتجمل بلبس خاتمين ضمن وإن كان حافظاً فلا يضمن
ثم إن قضى بها أى بالقيمة المذكورة من جنس الدين يلتفتان فصلاً بمجرد
أى بمجرد القضاء بالقيمة إذا كان الدين حالاً ولطالب المرتن الراهن بالفضل
إن كان ثمة فضل وإن كان الدين مؤجلاً يضمن المرتن قيمته وتكون رهناً
عنده فإذا أجل لأجل أخذه بدينه وإن قضى بالقيمة من خلاف جنسه كان الضمان
رهناً عنده المقضاء دينه لأنه بدل الرهن فأخذ حكمه وأجره بيت حفظه وحافظه

وماوى الغنم على المرهن واجرة راعيه لموجبه وانا ونفقة الرهن والخراج والغنم
على الراهن والاصل فيه ان كل ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبنيته فعمل
الراهن لانه ملكه وكلما كان لحفظه فعمل المرهن لان حبسه له واعلم انه لا يلزم
شيئ منه لو اشترط على الراهن قسنا لغيره او امانة رده كجعل ابق
اورد جزومه كداواة جريح الحية اى اليد المرهن فتقسم على المضمون
والامانة والمضمونة على المرهن والامانة على الراهن لو قيمته اكثر من
الدين والافعل المرهن وكذا معالجة امراض وفروج وفداء جنابة وكل ما وجب
على احدهما فاداه الاخران متبرعا الا ان يامره القاضى به ويجعله ديناً على الآخر
فحينئذ يرجع عليه ويجرد امر القاضى بلا نصريح بجعله ديناً عليه لا يرجع كلف
الملتقط وعن الامام لا يرجع لو صاحبه حاضر مطلقا خلافا للثاني وهى فرع مسئلة
الحجر يلى قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرهن بل هذا هو الذى رهنته عندى
فالقول للمرهن لانه القابض بخلاف ما لو ادعى المرهن رده على الراهن بعد
قبضه فان القول للراهن لانه المستكر فان برهننا فللراهن ايضا ويسقط الدين
لأثباته الزيادة ولو قبل قبضه فالقول للمرهن لا تكاره دخوله ضمانه وان برهننا
فللراهن لأثباته الضمان بزيادة يجوز له السفر بما الرهن اذا كان الطريق اسنا
كحالة الودعية وان كان له حمل وموتة وكذا الانتقال عن البلد وكذا العدل
الذى الرهن في يده كانه العمادية معزيا للعدة على خلاف ما في فتاوى القاضيين
ولعل ما في العدة قول الامام وما في الفتاوى قولنا كما يفيد كلام القنية فائدة
في الحديث اذا عصى الرهن فهو مجافيه قالوا معناه اذا اشتبهت قيمته بعد ذلك بان
قال كل لا ادري كم كانت قيمته ضمن مجافيه من الدين كذا ذكره المغتاول الباب باب

يجوز ارتبائه وما لا يجوز لا يصح رهن مشاع لعدم كونه ميزا كالمزطلقا
 مقارنا او طاريا من شريكه او غيره بقسم الاثم الصحيح انه فاسد بضمن بالقبض وجزء
 الشافعي وفي الاشياء ما قبل البيع قبل الرهن الا في اربعة المشاع والمشغول والتصل
 بغيره والمعلق عنه بشرط قبل وجوده غير المدبر فيجوز بيعها الارهاقا وفيها الحيلة
 في جواز رهن المشاع ان يبيعه النصف بالخيار ثم يرهنه النصف ثم يبيع البيع قال
 المصنف وفيه نظر ولعله مفرع على الضعيف في الشروع الطارى ثلث بل لا على الصحيح
 لانه بالخيار لا يخلو اما ان يبقى في ملكه او يعود لملكه وعلى كل يكون رهن المشاع ابتداء
 كما بسطة تنوير البصائر فتنبه قلت والحيلة الصحيحة تمام حيل مزية المفتى ان الرهن
 يقف داره مشاعا يبيع نصفها من طالب الرهن ويقبض منه الثمن على ان المشتري
 بالخيار ويقبض الدار ثم ينقض البيع بحكم الخيار فتبقى في يده بمنزلة الرهن بالثمن
 واعتمد ابن المصنف في زواهر الجواهر وفيها الشيوع الثابت ضرورة لا يضر لما في
 الوالوجية وكوجاه ثوبين وقال خذا احدهما رهننا والاخر قبضاعة عندك فان نصف
 كل منهما يبيع رهننا بالدين لان احدهما ليس باو لا من الاخر فيشيع الرهن فيهما
 بالضرورة فلا يضر ولا رهن ثمن على فخل دونه ولا زرع ارض او فخل او بناء بدونها
 وكذا عكسها كرهن الشجرة لا الثمرة والارض لا الفخل والاصل ان المرهون من اتصل
 بغير المرهون خلقة لا يجوز لامتناع قبض المرهون وحده ورر عن الامام جواز
 رهن الارض بلا شئ ولو رهن الشجر بمواضعها او الدار بما فيها جاز ملتقى لانه
 اتصال مجاورة وفي آئنة رهن دارا والحيطان مشتركة بينه وبين الجيران
 مع في العرصة ولا يضر اتصال السقف بالحيطان المشتركة لكونه شئها ولا رهن الحر
 والمدبر والكتائب وام الولد والوقف لما ذكر ما لا يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز الرهن

به فقال ولا بأمانات كوديعة وامانة ولا بالدرك خوف استحقاق البيع فالرهن
 به باطل بخلاف الكفالة كما مر ولا يعين مضمونة بغيرها اى بغير مثل او قيمة مثل البيع
 في يد البائع فانه مضمون بالثمن فاذا هلك ذهب بالثمن ولا بالكفالة بالنفس
 ولا بالنصاع مطلقا في نفس ومادونها بخلاف الجناية خطأ لا مكان استيفاء
 الارش من الرهن ولا بالشفعة وباجرة الناحية والمغنية وبالعبدة الجائز والمدبر
 واذا لم يصح الرهن هو هذه الصور فللرهن اخذه فلو هلك عند المرتهن قبل الطلب
 هلك مجانا الا حكم للبطل في بيع الغيب باذن المالك صدر بشريعة وابن كمال ولا رهن
 خمر وارتما من مسلم وذمى للمسلم اى لا يجوز للمسلم ان يرهن خمر او رتما منها
 من مسلم وذمى ولا يعين له اى للمسلم مرتمها حلال كونها ذميا او عكسه ^{الفحمان}
 لتقومها عندهم لا عندنا وصح الرهن بعين مضمونة بنفسها اى بالمثل او بالقيمة
 كما في الغنوب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح عن دم عمد اعلم ان الاعيان ثلاثة
 عين غير مضمونة اصلا كالأمانات وغن غير مضمونة ولكنها تشبه المضمونة ببيع
 في يد البائع وغير مضمونة بنفسها كالغنوب ونحوه ونماه في الدرر وصح بالدين
 ولو موعودا بان رهن لبقوضه كذا كالف مثلا فلو دفع له البعض واشنع لاجبر
 استبناه فاذا هلك هذا الرهن في يد المرتهن كان مضمونا عليه بما وعد من الدين
 فيسلم الا ان الرهن جبر اذا كان الدين مساويا للقيمة او اقل اما اذا كان اكثر فهو
 مضمون بالقيمة هذا اذا سمي قدا الدين فان لم يسم له لم يكن مضمونا في الاصح كما مر في المقبوض
 على سوم الرهن بان رهنه على ان يعطيه شيئا فذلك في يده هل يعين بخلاف بين الاماين ^{كعد}
 في النزائية وغيرها ^{الاصح} انه غير مضمون وقد تقدم ان المقبوض على سوم الرهن اذا لم يسمين ^{غير}
 مضمون في الاصح وصح برأس مال السلم وثمر الصرف والمسلم فيه فان هلك الرهن في المجلس

ثم الصرف والسلم وصار الرهن مستوفيا حكما خلافا للثلاثة وان افترا قبل
 فقد وهلاك بطلا اى السلم والعرف واما المسلم فيه فيصح مطلقا فان هلك
 الرهن تم العقد وصار عوضا للمسلم فيه ولو لم يهلك ولكن تفاسخا السلم بالمسلم
 فيه رهن فهو رهن براس المال استحسانا لانه بدله فقام مقامه وان هلك
 الرهن بعد الفسخ المذكور هلك به اى بالمسلم فيه فيلزم رب السلم دفع مثل
 المسلم فيه لبقاء الرهن حكما اذ ان يهلك وللاب ان برهن بدين كان عليه
 عبد الطفله لان له ايداعه فهذا اولى لهلاكه مضمونا والودعة امانة والوصى
 كذلك وقال ابو يوسف لا يملك ان ذلك ثم اذا هلك مضمنا فدين الصغير لا
 الفضل لانه امانة وقال النعماني يضمن الوصى القيمة لان للاب ان ينتفع بمال
 الصبي بخلاف الوصى لكن جزم في الذخيرة وغيرها بالتشوية وله اى للاب رهن
 ماله عند ولده الصغير بدين له اى للصغير عليه اى على الاب وبحسبه لاجله
 لاجل الصغير بخلاف الوصى فانه لا يملك ذلك سراجية وكذا عكسه فلا ب
 رهن متاع طفله من نفسه لانه لو فور شفقتة جعل كشخصين وعبارتين
 كثراته مال طفله بخلاف الوصى لانه وكيل محض فلا يتولى طرفه العقد فزهن
 ولا يجزى تمامه في الزيلعي وصح بشم عبدا وخل او ذكبة ان ظهر العبد حرا وخل
 خرا والذكبة مينة وصح ببدل صلح عن انكار ان اقر بعد ذلك ان لا دين عليه و
 الاصل ما مر ان وجوب الدين ظاهرا يكفى لصحة الرهن والكفيل وصح رهن الحزين
 والمكيل والموزون فان رهن المذكور بخلاف جنسه هلك بقبضه وهو ظاهر
 وان بجنسه وهلك هلك بمثله وزنا او كبلا لا فيه خلافا لهما من الدين
 ولا عبرة بالجودة عند المقابلة بالجنس ثم ان نساويا ظاهرا وان الدين ازيد

فالزائد ذمة الراهن وان الرهن ازيد فالزائد امانة درر وصدد شريعة باع
عبد اعان يرهن المشتري بالثمن شيئا بعينه او يعطى كقبلا كذلك بعينه وصح
ولا يجبر المشتري على الوفاء لما مرانه غير لازم وللبيع فسخه لغوات الوصف
المرغوب الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن المشروط رهنا لخص
المقصود وان قال المشتري لبائعه وقد اعطاه شيئا غير مبيعه امسك هذا حتى
اعطيتك الثمن فهو رهن لتلفظه بما يفيد الرهن والعبرة للمعاذ خلا فاللثا في
والثلاثة ولو كان ذلك الشيء الذي قال له المشتري امسكه هو البيع الذي اشتراه
بعينه لو بعد قبضه لانه ح يصلح ان يكون رهنا بثمنه ولو قبلة لا يكون رهنا لانه
محبوس بالثمن كما مر في لو كان البيع مما يفسد بمكشة لحم وخبز وحمد فابطاء
المشتري وخاف البائع تلفه جاز بيعه وشراؤه ولو باعه باز يد تصدق به لان
فيه شبهة رهن رجل عينا عند رجلين بدين لكل منهما صاع وكله رهن من كل
منهما ولو غير شريكين فان نهائيا لكل واحد منهما في نوبته كالعدل في حق الآخر
هذا لو مالا يتجزى وان مما يتجزى فعلى كل جسد النصف فلو دفع له كله ضمن
عنده خلا فالهما واصله مسئلة الوديعة زبلي ولو هلك ضمن كل حصته لتجزى
الاستيفاء فان قضى دين احدهما تكله رهن للآخر لما مر ان كل العين رهن في يد
كل منهما بلا تفرق وان رهنا رجلا رهنا واحدا بدين عليهما صاع بكل الدين ويمسكه
الى استيفاء كل الدين اذا شيوخ ولو رهن عبد بدين بالف لا يأخذ احدهما بقضاء
حصته لجسد الكل بكل الدين كالباع في بدل البائع فان سمي لكل واحد منهما شيئا من
الدين له ان يقبض احدهما اذا ادى ما سمي له بخلاف البيع لتعدد العقد
بتفصيل الثمن في الرهن لا البيع هو الاصح وبطل بيته كل منهما اي من الرجلين

على رجل انه اى بان كل واحد رهنه بهذا الشيء لعبد مثلاً عنده وبقيته لاستحالة كون
كله رهناً لهذا وكله رهناً لذلك في أن واحد ولا يمكن تضييفه للزوجين الشيوع فتهاشرا
وجئت فيهلك امانة اذ الباطل احكم له هذا اذ الم يورثا فان ربح كان صاحب الخارج الا قدم
اولاً وكذا اذا كان الرهن في يد احدهما كان ذواليد احق لفريته سبفه ولو ماتت
راهنه اى راهن العبد مثلاً والحال ان الرهن معها اى في ايديهم اولا اى وليس
العبد معها فان الحكم واحد زيلعى فيرهن كل كذا لك كما وصفنا كان في يد كل واحد
منها نصفه اى العبد رهناً بحقه استحساناً لانقلابه بالموت استيفاء والثاني
يقبله اخذ عمامة المديون ليكون رهناً عنه لم تكن رهناً واذا هلكت تملك
هلاك المرهون قال وهذا ظاهر اذ ارضى المطلوب بتركه رهناً عمادية ومقاده
انه ان رضى بتركه كان رهناً والا لوعليه بحمل الطلاق السراعية وغيرها كما افاده
وفي المجتبى ريب المال مسك مال المديون رهناً بلا اذنه وفيه ذال اليس فله اخذ
مكان حقه فضاء عن دينه واقر المصنف دفع ثوبين فقال خذا بهما شئت رهناً
بكذا فاخذها لم يكن واحد منهما رهناً قبل ان يخطا واحد هما سراعية خروج
غصب الرهن كهلاكه الا اذا غصب في حال انتفاع مرتين باذن الراهن امره بدفعه
للدال نذره فملك لم يضمن حماي وضع المصحف الرهن في صندوقه ووضع عليه
قصعة ماء للشرب فانصب الماء على المصحف فملك ضمن ضمان الرهن لا الزيادة
والمودع لا يضمن شيئاً قبله الاجل في الرهن فضاء سلطه ببيع الرهن وماذا للثمن
بيعه بلا محضر وارثه غاب الراهن غيبة منقطعة فرفع المرتض امره للفاضي ببيعه
بدينه ينبغي ان يجوز ولو مات ولا يعلم له وارث فباع الفاض داره جاز كذا في
المتفرقات من بيع النهر وفي الذخيرة ليس للمرتض بيع ثمرة الرهن وان خالف فيها

لان له ولاية الحبس لا البيع ويمكن رفعه للقاضي حتى لو كان في موضع لا يمكنه الرفع
 إلا للقاضي او كان بحال يفسد قبل ان يرفع جاز له ان يبيعه باب الرهن بوضع عليه
عدل سمي به لعدالة في زعم الراهن والمرتهن اذا وضع الرهن عليه عدل صحيح ويتم
بقيضه ولا يأخذه احدهما منه وضمن لودفعه الا احدهما يتعلق خضما به فلو
 دفعه فلتقت ضمن لتعديبه واخذ منه قيمته وجعلها عنده او عند غيره وليس
 للعدل جعلها رهناء فيه لئلا يصير قاضيا ومقضيا وهل للعدل الرجوع بمسوط
 في المطولات واذا هلك بهلك من ضمان المرتهن فان وكل الراهن المرتهن او كل
 العدل او غيرهما يبيعه عند حلول الاجل صح توكيله لوكيل اهلل لذلك
 اي للبيع عند التوكيل والا يكن اهلا لذلك عند التوكيل لا تصح الوكالة ووج
 فلو وكل ببيعه صغيرا لا يعقل فباعه بعد بلوغه لم يصح خلافا لما قلنا ^{ثبت}
 الوكالة في الرهن لم ينزل بعزله ولا بموت الراهن لا المرتهن للزومها بلزوم
 العقد نهى بخلاف الوكالة المفردة من وجوه احدها هذا والثاني ان الوكيل هنا
 مجبر على البيع عند الامتناع وكذا لو شرطت بعد الرهن في الامح زيلعي على خلاف
 ظاهر الرواية وان صححها قاضي خان وغيره على ما نقله القسستاني وغيره فثبت
 بخلاف الوكالة المفردة والثالث انه يملك بيع الولد والارث والرابع اذا
 باع بخلاف جنس الدين كان له ان يعرفه المجنسه اي الدين بخلاف الوكالة
 المفردة والخامس اذا كان عبدا وقتله عبدا فخطا فذبح بالجناية كان له بيعه
 بخلاف المفردة متعلق بالجميع وله بيعه بغيره ورثته اي ورثة الراهن كما كان
 له حال حياته البيع بغير حضرته اي حضرة الراهن وتبطل الوكالة بموت الوكيل
 مطلقا وعن الثالث ان وصيه يخلفه لكنه خلاف جواب الامس ولو اوصى الآخر

يبيعه لم يبيع الا اذا كانت مشروطا له ذلك في الوكالة ولا يملك رهنه ولا مرتبه يبيعه
 بغير رضا الاخر فان حل الاجل وغاب الراهن اجبر الوكيل على بيعه كما هو الحكم في الوكيل
 بالخصوصه اذا غاب موكله واباها فانه يجبر عليها بان يحمسه اياها لبيع فان لم
 بعد ذلك باع القاضيه دفعا للضروان باعه العدل فالثمن رهنه كالمقن فيهلاك
 كهللكه فان او ثمنه بعد بيعه المرتبه فاستحق الرهن وضمن فان كان البيع
 هاتما في بد المشتري ضمن المستحق الراهن ان شاء لانه غاصب ومع البيع والقبض
 لملكه بضمانه او ضمن المستحق العدل لتعديبه بالبيع ثم هو اى العدل بغير الراهن
 وصح انهما او ضمن المرتبه ثمنه الذي اداء اليه وهو اى الثمن له اى للعدل لانه
 بدل ملكه ويرجع المرتبه على رهنه بدينه من ذرة بطلان قبضه وان كان الرهن
 قابلا في بد مشتريه اخذه المستحق من مشتريه ورجع هو اى المشتري على العدل بثمنه لانه
 العاقد ثم يرجع هو اى العدل على الراهن به اى ثمنه واذا رجع عليه صح القبض وسلم
 الثمن للمرتبه او رجع العدل على المرتبه بثمنه ثم رجع هو اى المرتبه على الراهن به
 اى دينه زاد هنا في الدرر والوقايه وان شئت الوكالة بعد الرهن رجع العدل
 على الراهن دفعا سواء قبض المرتبه ثمنه او لا فان هلك الرهن عند المرتبه فاستحق
 الرهن وضمن الراهن قبضه هلك الرهن بدينه وان ضمن المرتبه القيمة يرجع على
 الراهن بقيضه التي ضمنها للضرورة وبدينه لا انتفاض قبضه فرع في الاول الحجة
 ذهبت عين ولجة المرتبه يسقط ريع الدين وسبغ انتهى والله اعلم باب الضرف
 في الرهن والجنابة عليه وجنابته اى الرهن على غيره توقف بيع الراهن رهنه على الجا
 مرتبه او قضاء دينه فان رجدا احدهما نفذ وصار ثمنه رهنه في ضرورة الاجازة لان
 لم يجز المرتبه البيع ونسخ بيعه لا ينسخ بفسخه في الاصح واذا بيع موقوفا فالمشتري

بالخيار ان شاء صبر الى ذلك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليبيح وهذا اذا
 اشتربه ولم يعلم انه رهن ابن كمال ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه الراهن ايضا
 من رجل اخر قبل ان يجيز المرتهن البيع فالثالث موقوف ايضا على اجازته اذ الوقف
 لا يمنع توقف الثالث فابها اجاز لزم ذلك وبطل الآخر ولو باعه الراهن ثم اجره او رهنه
 او وهبه من غيره فاجاز المرتهن الاجارة او الرهن او الهبة جاز البيع الاول لحصول
 النفع بخول حقه للمرتهن على ما تقر في محله ودرود وغيره من هذه العقود المذكورة
 اذ لا منفعة للمرتهن فيها فكانت اجازته اسقطا لحقه فزال المانع فينفذ البيع وفي
 الاشياء باع الراهن الرهن من زيد ثم باعه من المرتهن الفسخ الاريد ومعاذ الله
 وتدبيره واستيلاده اى نفذ اعتراف الراهن بهنه فان كان غنيا وكان ربه
 اى المرتهن حالا اخذ المرتهن دينه من الراهن وان عوجلا اخذ قيمته للرهن
 بدله الى زمان حلوله فاذا حل استوفى حقه لو من جنسه ورد الفضل وان كان
 الراهن معسرا ففي العتق سعى العبد في الاقل من قيمته ومن الدين ورجع على
 سيده غنيا وفي التدبير والاستيلاد سعى كل في كل الدين بلا رجوع لان كسب
 المدبر وام الولد ملك الموطر واذا اتلف الراهن الرهن تحكمه حكم ما اذا اتلفه
 غنيا كحمار والرهن اذا اتلفه اجنبى اى غير الراهن فالمرتهن بيمته اى المتلف
 قيمته يوم هلك وتكون القيمة رهنا عنده كحمار وما ضمانه على المرتهن فيعتبر
 قيمته يوم القبض لانه معضون بالقبض السابق زيلعى وباعارته اى المرتهن
 الرهن من رهنه يخرج من ضمانه فسيما عارية مجازا فلو هلك الرهن في يد الراهن
 هلك مجازا حتى لو كان اعطاه به كقبلا لم يلزم الكفيل شيئا لخرجه من الرهن نعم
 لو كان الراهن اخذه بغير رضا المرتهن جاز ضمان الكفيل تارخانية فان عاد نفسه

على رجل انه اى بان كل واحد رهنه هذا الشيء العبد مثلاً عنده. وبقيته لاستحالة كون
كله رهناً لهذا كله رهناً لذلك في أن واحد. ولا يمكن تضييقه للزوم للشيوع فتتأخر
وحينئذ فيهلك أمانه إذا باطل أحكمه هذا إذا لم يوجد فان ربح كان صاحب الثأريج الأندم
أولاً وكذا إذا كان الرهن في بدا أحدهما كان ذواليد أحق لفريقته سبفه ولو ماقت
راهنه اى راهن العبد مثلاً والحال ان الرهن معهما اى في أيديهم 'أولاً اى وليس
العبد معهما فان الحكم واحد فيلجى فيه رهن كل كذا لك كما وصفنا كان في يد كل واحد
منهما نصفه اى العبد رهناً بحقه استحساناً لانقلابه بالموت استيفاء والثالث
يقبله أخذ عمامة المديون ليكون رهناً عنده لم تكن رهناً وإذا هلكت تملك
هلاك المرهون قال وهذا ظاهر إذا رضى المطلوب بتركه رهناً عمادية ومفاده
انه ان رضى بتركه كان رهناً والأول عليه يحمل اطلاق المرجعية وغيرها كما أفاده المص
وفي المجتبى لرب المال مسك مال المديون رهناً بلا اذنه وقيل إذا ابس فله اخذ
مكان حقه قضاء عن دينه واقرو المصنف دفع ثوبين فقال غذايها شئت رهناً
بكذا فاخذها لم يكن واحد منهما رهناً قبل ان يختار واحد هما سراجية فروع
غصب الرهن كهلاكه إلا إذا غصب في حال انتفاع مرتين بأذن الراهن امره بدفعه
للدال فدفعه فملك لم يضمن حماي وضع المصحف الرهن في صندوقه ووضع عليه
قصعة ماء للشرب فانصب الماء على المصحف فملك ضمن ضمان الرهن لا الزيادة
والمودع لا يضمن شيئاً ثنيه الأجل في الرهن فنداه سلطه ببيع الرهن وماذا للشرن
عنه بلا محضر وارثه غاب الراهن غيبة منقطعة فرفع المرتهن امره للقاضي ببيعه
ان يجبره بسات
ت فباع القاضي داره جاز كذا في
الرهن وان خاف منها

لأن له ولاية الحبس لا البيع ويمكن رفعه للقاضي حتى لو كان في موضع لا يمكنه الرفع
 إلا القاضي أو كان بحال يفسد قبل أن يرفع جازله أن يبيعه باب الرهن بوضع على يد
عدل سمي به بعد الشئ في زعم الراهن والمرتهن إذا وضعه الرهن على يد عدل مع وثيق
بقيته ولا يأخذ أحدهما منه وضمن لودنعه الآخر العلق ضمها به فلو
دفعه فثلث ضمن لتعديبه وأخذ منه قيمته وجعلها عند أو عند غيره وليس
للعادل جعلها هنا في يده لثلاث بصير فاضيا ومقضيا وهل للعادل الرجوع بسبب
في المطولات وإذا هلك بهلك من ضمان المرتهن فان وكل الراهن المرتهن أو وكل
 العدل أو غيرهما يبيعه عند حلول الأجل مع توكيله لو لو كبل أهلا لذلك
 أي البيع عند التوكيل ولا يكن أهلا لذلك عند التوكيل لأن نص الوكالة وج
 فلو وكل يبيعه صغيرا لا يعقل فباعه بعد بلوغه لم يبع خلافا لما فان شرط
 الوكالة في الرهن لم يضر بعزله ولا بموت الراهن لا المرتهن للزومها بلزوم
 العقد نهى بخلاف الوكالة المفردة من وجوه أحدها هذا والثالث أن الوكيل هنا
 يجبر على البيع عند الامتناع وكذا لو شرط بعد الرهن في الأصح زبلي على خلاف
 ظاهر الرواية وإن صححها قاضي خان وغيره على ما نقله القسستاني وغيره فثبت
 بخلاف الوكالة المفردة والثالث أنه يملك بيع الولد والأرث والرابع إذا
 باع بخلاف جنس الدين كان له أن يهرقه المجنسه أي الدين بخلاف الوكالة
 المفردة والخامس إذا كان عبدا وثله عبدا فخطأ فذبح بالحنابة كان له بيعه
 بخلاف المفردة متعلق بالجميع وله بيعه بغيره ورثته أي ورثة الراهن كما كان
 له حال حياته البيع بغير حضرته أي حضرة الراهن وتبطل الوكالة بموت الوكيل
 مطلقا وعن الثالث أن وصيه يخلفه لكنه خلاف جواب الأمل ولو أوصى الآخر

على رجل انه اى ان كل واحد رهنه بهذا الشيء كعبد مثلاً عند نفسه لاستحالة كون
كله رهنا لهذا وكله رهنا لذلك في ان وارء ولا يمكن نصفه للزوم الشيوع فتنازع
وحينئذ فيهلك امانة اذ الباطل احكم له هذا اذ الم يورثا فان ربح كان صاحب القاريح الا قدم
اولاً وكذا اذ امان الرهن في بدا أحدهما كان ذوا اليد احق لفريقته سبفه ولو ساءت
راهنه اى راهن العبد مثلاً والحال ان الرهن معها اى في ايديهم اولاً اى وليس
العبد معها فان الحكم واحد فيلجى فيه من كل كذلك كما وصفنا كان في يد كل واحد
منهما نصفه اى العبد رهنا بنصفه استحساناً لانقلابه بالموت استيفاء والثاني
يقبله اخذ عمامة المديون ليكون رهنا عنده لم تكن رهنا واذا هلك تملك
هلاك المرهون قال وهذا ظاهر اذ ارضى المطلوب بتركه رهنا عمادية ومفاده
انه ان رضى بتركه كان رهنا والا لا وعليه يحمل الملاقاة السريعية وغيرها كما افاده المصنف
وفي المجتبى لرب المال سلك مال المديون رهنا بلا اذنه وفيه اذ ابس فله اخذ
مكان حقه فضاء عن دينه واقره المصنف دفع ثوبين فقال خذايها شئت رهنا
بكذا فاخذها لم يكن واحد منهما رهنا قبل ان يحنأ واحد هما سراجية فروع
غصب الرهن كهلاكه الا اذا غصب في حال انتفاع مرتين باذن الراهن امره بدفعه
للدلال فدفعه فملك لم يضمن حماي وضع المصحف الرهن في صندوقه ووضع عليه
قصعة ماء للشرب فانصب الماء على المصحف فملك ضمن ضمان الرهن لا الزيادة
والمودع لا يضمن شيئاً تنبيه الاجل في الرهن فضاء سلطه ببيع الرهن وماذا للثمن
بيعه بلا محضر وارثه غاب الراهن غيبة منقطعة فرفع المرتفع امره للقاضي لبيعه
بدينه ينبغي ان يجوز ولو مات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره جازكاً في
المتفرقات من بيع النهر وفي الذخيرة ليس للمرتفع بيع ثمرة الرهن وان خالف فيها

لان له ولاية الحبس لا البيع ويمكن رفعه للقاضي حتى لو كان في موضع لا يمكنه الرفع
 للقاضي او كان بحال يفسد قبل ان يرفع جاز له ان يبيعه باب الرهن بوضع على يد
عدل سمي به لعدالة في زعم الراهن والمرتهن اذا وضع الرهن على يد عدل صحيح ويتم
بقيضه ولا يأخذ به احدهما منه وضمن لو دفعه الا احدهما لتعلق خضما به فلو
دفعه فلتق ضمن لتعديه واخذ منه قيمته وجعلها عنده او عند غيره وليس
لعدل جعلها رهنًا في يده لثلاث بصير فاضيا ومقضيا وهل للعدل الرجوع بمسوط
في المطولات واذا هلك بهلك من ضمان المرتين فان وكل الراهن المرتين او كل
العدل او غيرهما يبيعه عند حلول الاجل صحيح توكيله لو التوكيل اهلا لذل
اي للبيع عند التوكيل والا يكن اهلا لذلك عند التوكيل لا تصح الوكالة ووج
ف لو وكل ببيعه صغيرا لا يعقل فباعه بعد بلوغه لم يصح خلافا لما قلنا من
الوكالة في الرهن لم يغزل بعزله ولا بموت الراهن لا المرتين للزومها بلزوم
العقد نهي بخلاف الوكالة المفردة من وجوه احدها هذا والثاني ان التوكيل هنا
يجبر على البيع عند الامتناع وكذا لو شرطت بعد الرهن في الامح زيلعي على خلاف
ظاهر الرواية وان صححها قاضي خان وغيره على ما نقله القسستاني وغيره فثبت
بخلاف الوكالة المفردة والثالث انه يملك بيع الولد والارث والرابع اذا
باع بخلاف جنس الدين كان له ان يعرفه الاجنسة اي الدين بخلاف الوكالة
المفردة والخامس اذا كان عبدا وقتله عبدا فخطأ فدفع بالحنانية كان له بيعه
بخلاف المفردة متعلق بالجميع وله بيعه بغيره ورفقه اي ورثة الراهن كما كان
له حال حياته البيع بغير حضرته اي حضرة الراهن وتبطل الوكالة بموت التوكيل
مطلقا عن الثاني ان وصيه يخلفه لكنه خلاف جواب الامس ولو اوصى الاخر

يبيعه لم يبيع الا اذا كانت مشروطا له ذلك في الوكالة ولا يملك رهن ولا مرتهن بعه
 بغير رضا الاخر فان حل الاجل وغاب الراهن اجبر الوكيل على بيعه كما هو الحكم في الوكيل
 بالخصوصية اذا غاب موكله واباها فانه يجبر عليها بان يحبسها اياما لبيع فان لم
 بعد ذلك باع القاضى دفعا للضرر وان باعه العدل فالثمن رهن كالمقنن فيهلك
 كهللكه فان اوفى ثمنه بعد بيعه المرتهن فاستحق الرهن وضمن فان كان البيع
 هالكا في يد المشتري ضمن المستحق الراهن ان شاء لانه غاصب ومع البيع والقبض
 لملكه بضمائه او ضمن المستحق العدل لتعديبه بالبيع ثم هو اى العدل بغير الرهن
 ومحا ايها او ضمن المرتهن ثمنه الذى اداء اليه وهو اى الثمن له اى للعدل لانه
 بدل ملكه ويرجع المرتهن على رهنه بدينه من ضرورة بطلان قبضه وان كان الرهن
 قابلا في يد مشتريه اخذه المستحق من مشتريه ورجع هو اى المشتري على العدل بثمنه لانه
 العاقد ثم يرجع هو اى العدل على الراهن به اى بثمنه واذا رجع عليه فتح القبض وسلم
 الثمن للمرتهن او رجع العدل على المرتهن بثمنه ثم رجع هو اى المرتهن على الراهن به
 اى بدينه زاد هنا في الدرر والوقاية وان شرطت الوكالة بعد الرهن رجع العدل
 على الراهن نفقا سواء قبض المرتهن ثمنه او لا فان هلك الرهن عند المرتهن فاستحق
 الرهن وضمن الراهن قيمته هلك الرهن بدينه وان ضمن المرتهن القيمة يرجع على
 الراهن بقيمته التى ضمنها للضرورة وبدينه لان تقاض قبضه فرع في الولو الحجية
 ذهبت عين وجبة المرتهن يسقط ربح الدين وسيبقى انتهى والله اعلم باب الضرف
 في الرهن والجناية عليه وجناته اى الرهن على غيره توقف بيع الراهن رهنه على اجا
 مرتهنه او قضاء دينه فان رجدا حدهما نفذ وصار ثمنه رهنه في ضرورة الاجازة وان
 لم يجز المرتهن البيع وفسخ بعبه لا يفسخ بفسخه في الاصح واذا بقى موقوفا للمشتري

بل خياران شاء صبرا لا فك الرهن اذ رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع وهذا اذا
 اشترطه ولم يعلم انه رهن ابن كمال ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه الراهن ايضا
 من رجل اخر قبل ان يجيز المرتهن البيع فالثالث موقوف ايضا على اجازته اذ الوقف
 لا يمنع توقف الثالث فابها اجاز لزم ذلك وبطل الآخر ولو باعه الراهن ثم اجره او ربه
 او وهبه من غيره فاجاز المرتهن الاجارة او الرهن او البصة جاز البيع الاول لحصول
 النفع بخول حقه للمثمن على ما تقر في محله ودرود وغيره من هذه العقود المذكورة
 اذ لا منفعة للمرتهن فيها فكانت اجازته اسقاطا لحقه فزال المانع فينفذ البيع وفي
 الاشياء باع الراهن الرهن من زيد ثم باعه من المرتهن الفسخ الاربع صلح اعتاقه
 وتدينه واستيلاده اى نفذ اعتاق الراهن رهنه فان كان غنيا وكان دينه
 اى المرتهن حالا اخذ المرتهن دينه من الراهن وان موجلا اخذ قيمته للرهن
 بدله الا زمان حلوله فاذا حل استوفى حقه لو من جنسه ورد الفضل وان كان
 الراهن معسرا ففي العتق سعى العبد في الاقل من قيمته ومن الدين ورجع على
 سيده غنيا وفي التدبير والاستيلاد سعى كل في كل الدين بلا رجوع لان كسب
 المدبر وام الولد ملك الموطا واذا اتلف الراهن الرهن تحمكه حكم ما اذا اعتقه
 غنيا كحمار والرهن اذا اتلفه اجنبى اى غير الراهن فالمرتهن يضمنه اى التلغ
 قيمته يوم هلك وتكون القيمة رهنا عنه كحمار وامه خمانه على المرتهن فيعتبر
 قيمته يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق زيلجى وباعارته اى المرتهن
 الرهن من رهنه يخرج من ضمانه نسبيها عارية مجازا فلو هلك الرهن في يد الراهن
 هلك مجازا حتى لو كان اعطاه به كقبلا لم يلزم الكفيل شيئا لخروجه من الرهن نعم
 لو كان الراهن اخذه بغير رضا المرتهن جاز ضمان الكفيل تارة خائبة فان عاذبه

حبس الشيء وشرعا حبس شيء مالى بحق اى جعله محبوسا لان الحاس هو الرهن
 يمكن استيفاءه اى اخذه منه كالا او بعضا كما ان قيمة الموهون اقل من الدين
 كالدين كاذ الاستقصاء لان العين لا يمكن استيفاءه من الرهن الا اذا صار
 دينا حكما كما سيأتي حفيقة وهو دين واجب ظاهرا وباطنا او ظاهرا فقط كخمس
 عبد او دخل وجد حرا او خرا او حكما كالا عيان المضمونة بالمنزل او القيمة كما يجزى
 وينعقد بايجاب وقبول حال كونه غير لازم وح فللراهن تسليمه والرجوع عنه
 كاذ الهبة فاذا سلمه وقبضه المرهن حال كونه محموزا لا منفردا كشر على شجر
 مفرعا لا مشغولا بحق الراهن كشجر بدون الثمر ميمز الاشياء ولو حكما بان اتصل
 الموهون بغير الموهون خلقه كالشجر وسيتبع لزوم اذا الفقبض بشرط اللزوم
 كاذ الهبة وصح في المجتبى انه شرط الجواز والتخلية بين الرهن والمرهن
 قبض حكما على الظاهر كالباع فانها فيه ايضا قبض وهو مضمون اذا هلك بالاكل
 من قيمته ومن الدين وعند الشافعى رحمه الله تعالى هو امانة والمعبر بقيمة
 يوم القبض لا يوم الهلاك كما توهمه في الاشياء لمخالفتها للمنقول كاحر المصنف
 المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار اى مقدار ما يريد اخذ من الدين
 ليس بمضمون في الاصح كاذ القنية والاشياء فان هلك وساءت قيمته الدين
 صار مستوفيا دينه حكما او زادت كان الفضل امانة يضمن بالتعدي او قبض
 سقط بعده ورجع المرتهن بالفضل لان الاستيفاء بقدر المالبته وضمن المرتهن
 بدعوى الهلاك بلا برهان مطلقا سواء كان من اموال ظاهرة او باطنة وخصه
 مالك بالبالهنة وله طلب دينه من رهنه وله حبسه به وان كان الرهن فريدا
 لان الحبس جزاء مطله وله حبس رهنه بعد الفسخ للعقد حتى يقبض دينه او يبرأ

لان الرهن لا يبطل بمجرد انفسخ بل يبقى رهنا ما بقى القبض والدين معا فاذا فاق
 احدهما لم يبق رهنا ينطبق ودرر وغيرهما لا الانتفاع به مطلقا لا باستخدام
 ولا بسكنى ولا بلبس ولا اجارة او اعادة سؤلحان من مرتين او راهن الا باذن كل
 للاخر وقبل لا يحل للمرتين لانه ربا وقبل ان شرطه كان رهلا والا لا في الاغبياء
 والجواهر باح الرهن للمرتين اكل الثمار وسكنى الدار ولبن الشاة المرهونة
 فاكلها لم يضمن وله منعه ثم افادته الاشياء انه يكره للمرتين الانتفاع بذلك
 وسيجيى اخر الرهن مانت الشاة في يد المرتين قسم الدين على قبعة الشاة
 ولبسها الذي شربه فخط الشاة يسقط وحظ اللبن ياخذ منه المرتين فلو ضل
 الانتفاع قبل اذنه صار مستعدا ولم يبطل الرهن به واذا طلب المرتين دينه
 امر باحضار رهنه لثلا يصير مستوفيا مرتين الا اذا كان له حل او عند العدل
 لانه لم ياتمه شرح مجمع فان احضر سلم الراهن كل دينه او لا ثم سلم المرتين رهنه
 بتحقيقا للنسوية وان طلب دينه في غير بلد العقد للرهن فذلك الحكم ان لم يكن
 للرهن مؤنة وان كان لحمله مؤنة سلم دينه وان لم يحضره لان الواجب عليه
 التسليم بمعنى التخلية لا النقل من مكان المكان ونقل القهستان عن الذخيرة
 انه لو لم يقدر على احضاره اصلا مع قيامه لم يورثه انتهى فليحفظ ولكن للراهن
 ان يحلفه بالله ما هلك وهذا كله اذا ادعى الراهن هلاكه اما اذا لم يدع فلا
 فائدة في احضاره وكذا الحكم عند كل نجم حل كما حرره ابن الشحنة ونظمه شراح
 الوهبانية ولا ادفع مالم يحضر الرهن او يكن مغير مكان العقد والحل يسر هكذا ^{النجيم}
 اولادون دعوى مدنية هلاكا وهذا في النهاية بذكر مولا يكلف مرتين قد طلبت ^{سنة}
 احضار رهن قد وضع عند العدل بامر الراهن ولا احضار ثمن رهن باعه المرتين

بأمره أى بأمر الراهن حتى يقبضه لأذنه بذلك وح إذا قبضه أى الغن يكلف إخضاره
لقيام البديل مقام المبدل ولا يكلف مرتهن معه رهنه تمكن الراهن من بيعه
ليقضى دينه بثمنه لأن حكم الرهن المحبس الدائم حتى يقبض دينه ولا يكلف من قبضه
بعض دينه أو أبرأ بعضه تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية من الدين أو يبرأ
اعتباراً بحبس المبيع ويجب على المرتهن أن يحفظه بنفسه وعياله كما في الودعة
وضمن أن يحفظه بغيرهم كما مر فيها وضمن بإيداعه وأعارته وإجارته واستئجاره
وتعدي كل قيمة فيسقط الدين بقدره وكذا يضمن كل قيمة يجعل خاتم الرهن
في ختمه سواء جعل فضة لباطن كفه أو لوجهه بفتحى برجندى اليسرى أو اليمين
على ما اختاره الرضى لكن قدمنا في المظهر عن البرجندى فيها أنه شعائر الروافض
وأنه يجب التحرز عنه فتنبه قلت ولكن جرت العادة في زماننا بلبسه كذلك فيبقى
لزوم الضمان قياساً على مسئلة السيف الآنية فلمح لا يجعله في أصبع أخرى إلا
إذا كان المرتهن امرأة فتضمن لأن النساء يلبس كذلك فيكون استعماله لا حفظاً
ابن كمال مغرباً للزبلى ومثله تقلد سبغى الرهن لا الثلاثة فإن الشجعان
يثقلون بسبغين لا الثلاثة وفيه لبس خاتمه أى خاتم الرهن فوق آخر يرجع إلى
العادة فإن كان من يجمل بلبس خاتمين ضمن وإن كان حافظاً فلا يضمن
ثم إن قضى بها أى بالقيمة المذكورة من جنس الدين يلتفتان فصلاً بمجرد
أى بمجرد القضاء بالقيمة إذا كان الدين حالاً ولطالب المرتهن الراهن بالفضل
إن كان ثمة فضل وإن كان الدين مؤجلاً يضمن المرتهن قيمته وتكون رهناً
عنده فإذا أهل لأجل أخذه بدينه وإن قضى بالقيمة من خلاف جنسه كان الضمان
رهناً عنده المقضاء دينه لأنه بدل الرهن فاخذ حكمه وأجره بيت حفظه وحافظه

وما وى الغنم على المرتهن واجرة راعيه لو حيوانا ونفقة الرهن والخراج والغنم
على الراهن والاصل فيه ان كل ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وبثبته فغير
الراهن لانه ملكه وكلما كان لحفظه فعلى المرتهن لان حبسه له واعلم انه لا يلزم
شيئ منه لو اشترط على الراهن قهسا لغير الخيره وامام مؤنة رده كجعل ابق
اورد جزؤ منه كداواة جريح الى يده اى المبد المرتهن فتدسم على المضمون
والامانة والمضمونة على المرتهن والامانة ~~على~~ على الراهن لو قيمته اكثر من
الدين والانفعلى المرتهن وكذا معالجة امراض وفروج وفداء جنابة وكل ما وجب
على احدهما فاداه الاخر كان متبرعا الا ان يامر القاضى به ويجعله ديناعلى الاخر
فحينئذ يرجع عليه ويجرد امر القاضى بلا تعريض بجعله ديناعليه لا يرجع كلفه
الملتقط وعن الامام لا يرجع لو صاحبه حاضر مطلقا خلافا للثان وهى فرع مسئلة
المجرد يلى قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا هو الذى رهنته عنى
فالقول للمرتهن لانه القابض بخلاف ما لو ادعى المرتهن رده على الراهن بعد
قبضه فان القول للراهن لانه المتكرفان برهنا فللراهن ايضا ويسقط الدين
لاثباته الزيادة ولو قيل قبضه فالقول للمرتهن لا تكاره دخوله ضمانه وان برهنا
فللراهن لاثباته الضمان بزاوية يجوز له السفر بالرهن اذا كان الطريق امنا
كحالة الوديعه وان كان له حمل ومونة وكذا الانتقال عن البلد وكذا العدل
الذى الرهن فيه كحالة العمادية معزيا للعدة على خلاف ما فى فتاوى القاضيين
ولعل ما فى العدة قول الامام وما فى الفتاوى قولهما كما يفيد كلام القنية فائنة
فى الحديث اذا عصى الرهن فهو جافيه قالوا معناه اذا اشتبهت قيمته بعد ذلك ببيان
قال كل لا ادرى كم كانت قيمته ضمن جافيه من الدين كذا ذكره المعز اول الباب باب

يجوز ارتدائه وما لا يجوز لا يصح رهنه من شئ
 مقارنا او طاريا من شريكه او غيره بقسم ولا ثم الصحيح
 الشافعي وفي الاشياء ما قبل البيع قبل الرهن الا اذا رهن
 بغيره والمعلق عنه بشرط قبل وجوده غير المدبر يجوز
 في جوارز رهن المشاع ان يبيعه النصف بالخيار ثم يبيع
 المم وفيه نظر ولعله مفرع على الضعيف في الشيوع
 لانه بالخيار لا يخلو اما ان يبيع في ملكه او يعود لملكه وغيره
 كما بسط في تنوير البصائر فتنبه قلت والحيلة الصحيحة كما
 يصف داره مشاعا يبيع نصفها من طالب الرهن ويقبض
 بالخيار ويقبض الدار ثم ينقض البيع بحكم الخيار فتبني في يد
 واعتقد ابن المم في زواهر الجواهر وفيها الشيوع الثابت في
 الولو الجية ولجاء ثبوتين وقال خذ احدهما رهن والآخر بيعا
 كل منهما يصير رهن بالدين لان احدهما ليس باوط من الاخرين
 بالضرورة فلا يضر ولا رهن ثمة على فخل دونه ولا زرع ارض او نحو
 وكذا عكسها كرهن الشجرة لا الثمرة والارض لا الحقل والاصل ان المرهون
 بغير المرهون خلقه لا يجوز لا متنازع قبض المرهون وحده ورر وعن الام
 رهن الارض بلا شئ ولورهن الشجر بمواضعها او الدار بما فيها جاز ملت
 اتصال مجاورة وفي القنية رهن دارا والحيطان مشتركة تبينه وبين الجبه
 مع في العرصة ولا يضر اتصال السقف بالحيطان المشتركة لكونه شعا ولا رهن
 والمدبر والمكاتب وام الولد والوقف لما ذكر ما لا يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز

الرهن ازيد فالزايد امانة درر وصدد شريعة باع

شيئا بعينه او يعطى كفيلا كذلك بعينه وصرح

غير لازم للبائع فسخه لغوات الوصف

ما لا اوريد فع قيمة الرهن المشروط رهنا المحصول

المانه شيئا غير مبيعته امسك هذا حتى

الدين والعبرة للمعاند خلا فاللثا في

الدين امسكه هو المبيع الذي اشتراه

والوقيلة لا يكون رهنا لانه

الدين رهن وحمد فابطاء

ما يزيد تصدق به لان

وكله رهن من كل

الدين فحق المخر

الدين كله ضمن

الدين لتجزى

الدين فزيد

الدين

الدين

الدين

ثم الصرف والسلم وصار الرهن مسنونا حكما خلافا للثلاثة وان ائتمرا قبل
 فقد وهلك بطلا اى السلم والصرف واما المسلم فيه فيصح مطلقا فان هلك
 الرهن تم العقد وصار عوضا للمسلم فيه ولو لم يهلك ولكن تفاسخا السلم بالمسلم
 فيه رهن فهو رهن براس المال استحسانا لانه بدله فقام مقامه وان هلك
 الرهن بعد الفسخ المذكور هلك به اى بالمسلم فيه فيلزم رب السلم دفع مثل
 المسلم فيه لبقاء الرهن حكما اذ ان يهلك وللأب ان يرهن بدين كان عليه
 عبد طفله لان له ايداعه فهذا اولى لهلاكه مضمونا والوديعة امانة والوصى
 كذلك وقال ابو يوسف لا يملك ان ذلك ثم اذا هلك مضمونا فدين الدين للصغير لا
 الفضل لانه امانة وقال المتري شئ يضمن الوصى القيمة لان للأب ان ينتفع بمال
 الصبي بخلاف الوصى لكن جزم في الذخيرة وغيرها بالتشوية وله اى للأب رهن
 ماله عند ولده الصغير بدين له اى للصغير عليه اى على الأب ويجسه لأجله
 لأجل الصغير بخلاف الوصى فانه لا يملك ذلك سراجية وكذا عكسه فللأب
 رهن متاع طفله من نفسه لانه لو فور شفقتة جعل كشخصين وعبارتين
 كثراته مال طفله بخلاف الوصى لانه وكيل محض فلا يتولى طرفه العقد فهو
 ولا يبيع وتماشه في الزيلعي وصح بتمن عبدا وخل اذ كية ان ظهر العبد حرا وخل
 خرا والذكية مينة وصح ببدل صلح عن انكار ان اقر بعد ذلك ان لا دين عليه و
 الاصل ما مران وجوب الدين ظاهرا يكفى لصحة الرهن والكفيل وصح رهن المحرم
 والمكيل والموزون فان رهن المذكور بخلاف جنسه هلك بقبضه وهو ظاهرا
 وان بجنسه وهلك هلك بمثله وزنا او كبلا لانيه ثم خلافا لهما من الدين
 ولا عبرة بالجودة عند المقابلة بالجنس ثم ان نساويا ظاهرا وان الدين ازيد

فالزائد في ذمة الراهن وان الرهن ازيد فالزائد امانة درر ومصدق شريعة باع
 عبد على ان يرهن المشتري بالثمن شيئا بعينه او يعطى كقبلا كذلك بعينه وصح
 ولا يجبر المشتري على الوفاء لما مر انه غير لازم للبائع فسنجعه لغوات الوصف
 المرغوب الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن المشروط رهنًا لحصول
 المقصود وان قال المشتري لبائعه وقد اعطاه شيئا غير مبيعه امسك هذا حتى
 اعطيتك الثمن فهو رهن لتلفظه بما يفيد الرهن والعبرة للمعاذ خلا فاللثا في
 والثلاثة ولو كان ذلك الشيء الذي قال له المشتري امسكه هو المبيع الذي اشتراه
 بعينه ولو بعد قبضه لانه ح يصلح ان يكون رهنًا بثمنه ولو قبله لا يكون رهنًا لانه
 محبوس بالثمن كما مر في لو كان المبيع مما يفسد بمكثه كخمر وخبز وحمد فابطاء
 المشتري وخاف البائع تلفه جاز بيعه وشراؤه ولو باعه بازيد تصدق به لان
 فيه شبهة رهن رجل عينا عند رجلين بدين لكل منهما صح وكله رهن من كل
 منهما ولو غير شرعيين فان نهائيا لكل واحد منهما في نوبته كالعدل في حق الآخر
 هذا الوصل لا يتجزى وإن مما يتجزى فعلى كل جسد النصف فلو دفع له كله ضمن
 عنده خلا فالهما واصله مسألة الوديعة زيلغى ولو هلك ضمن كل حصته لتجزى
 الاستيفاء فان قضى دين احدهما فكله رهن للآخر لما مر ان كل العين رهن زويد
 كل منهما بلا تفرق وان رهن رجل رهنًا واحدا بدين عليهما صح بكل الدين ويمسكه
 الاستيفاء كل الدين اذا شيعوع ولو رهن عبد بن بالف لا ياخذ احدهما بقضاء
 حصته لجسد الكل بكل الدين كالمبيع في بدل البائع فان سمي لكل واحد منهما شيئا من
 الدين له ان يقبض احدهما اذا أدى ما سمي له بخلاف المبيع لتعدد العقد
 بتفصيل الثمن في الرهن لا المبيع هو الأصح وبطل بينة كل منهما اى من الرجلين

على رجل انه اى ان كل واحد رهنه هذا الشيء كعبد مثلاً عندد. وبفضه لاستحالة كون
كله رهنا لهذا وكله رهنا لذلك في ان وار. ولا يمكن تضييقه للزوم للتشويق قهراً
وجئت في تلك امانة اذ الباطل احكم له هذا اذ الم يورثا فان ربح كان صاحب التاريج الاقدم
اولاً وكذا اذ كان الرهن في بدا أحدهما كان ذواليداً حقاً لفريضة سببه ولو ساهت
راهنه اى رهن العبد مثلاً والحال ان الرهن معها اى في ايديهم 'اولاً اى وليس
العبد معها فان الحكم واحد زيلعى في رهن كل كذا لك كما وصفنا كان في بكل واحد
منهما نصفه اى العبد رهنا بحقه استحساناً لا انقلاباً به بالموت استبقاء والشائع
يقبله اخذ عمامة المديون ليكون رهنا عنده لم تكن رهنا واذا هلك تملك
هلاك المرهون قال وهذا ظاهر اذ ارضى المطلوب بتركه رهنا عمادية ومفاده
انه ان رضى بتركه كان رهنا والا وعلية بحمل الملائكة السريعة وغيرها كما افاده المص
وفي المجنى لرب المال سلك مال المديون رهنا بلا اذنه وفيه اذ ابس فله اخذ
مكان حقه فضاء عن دينه واقرو المصنف دفع ثوبين فقال خذا بهما شئت رهنا
بكذا فاخذها لم يكن واحد منهما رهنا قبل ان يحنأ واحد هما سراجية فروع
غصب الرهن كهلاكه الا اذا غصب في حال انتفاع مرتين باذن الراهن امره بد
للدال فدفعه فملك لم يضمن حماي وضع المصحف الرهن في صندوقه ووضع عليه
قصة ماء للشرب فانصب الماء على المصحف فملك ضمن ضمان الرهن لا الزيادة
والمودع لا يضمن شيئاً تنبيه الاجل في الرهن فضاء سلطه ببيع الرهن وماذا للمرتن
بيعه بلا محض وارثه غاب الراهن غيبة منقطعة فرفع المرتن امره للفائض ببيع
بدينه بنبغي ان يجوز ولو مات ولا يعلم له وارث فباع القامى داره جاز كذا في
المنفقات من بيع النهر وفي الذخيرة ليس للمرتن بيع ثمرة الرهن وان خالف فيها

لان له ولاية الحبس لا البيع ويمكن رفعه للقاضي حتى لو كان في موضع لا يمكنه الرفع
 إلا للقاضي لو كان بحال يفسد قبل ان يرفع جاز له ان يبيعه بأب الرهن بوضع عليه
عدل سمي به لعدائته في زعم الراهن والمرتهن اذا وضعه الرهن عليه يد عدل صحيح ويتم
 بقبضه ولا يأخذه احدهما منه وضمن لو دفعه الا احدهما لتعلق خصما به فلو
 دفعه فلتش ضمن لتعديبه واخذ منه قيمته وجعلها عنده او عند غيره وليس
 للعدل جعلها رهنًا في يده لئلا يصير فاضيا ومقضيًا وهل للعدل الرجوع بمسوط
 في المطولات واذا هلك بهلك من ضمان المرتهن فان وكل الراهن المرتهن او وكل
 العدل او غيرهما يبيعه عند حلول الاجل صح توكيله لو التوكيل اهلا لذلك
اي للبيع عند التوكيل والا يكن اهلا لذلك عند التوكيل لا تصح الوكالة وحي
 فلو وكل سبيعه صغيرا لا يعقل فباعه بعد بلوغه لم يبع خلافا لما قاله سقط
 الوكالة في الرهن لم يغزل بعزله ولا بموت الراهن لا المرتهن للزومها بلزوم
 العقد نهي بخلاف الوكالة المفردة من وجوه احدها هذا والثاني ان التوكيل هنا
 مجبر على البيع عند الامتناع وكذا لو شرطت بعد الرهن في الامع زيلعي على خلاف
 ظاهر الرواية وان صححها قاضي خان وغيره على ما نقله القسستاني وغيره فتنبه
 بخلاف الوكالة المفردة والثالث انه يملك بيع الولد والارثش والرابع اذا
 باع بخلاف جنس الدين كان له ان يعرفه المجنسه اي الدين بخلاف الوكالة
 المفردة والخامس اذا كان عبدا وقتله عبدا خطاء فدفع بالحناية كان له بيعه
 بخلاف المفردة متعلق بالجميع وله بيعه بغيره ورثته اي ورثة الراهن كما كان
 له حال حياته البيع بغير حضرته اي حضرة الراهن وتبطل الوكالة بموت التوكيل
 مطلقا عن الثالث ان وصيه يخلفه لكنه خلاف جواب الامس ولو اوصى المأثر

ببيعه لم يبيع الا اذا كانت مشروطا له ذلك في الوكالة ولا يملك الراهن ولا مرتهن ببيعه
 بغير رضا الاخر فان حل الاجل وغاب الراهن اجبر الوكيل على بيعه كما هو الحكم في الوكيل
 بالخصومة اذا غاب موكله واباها فانه يجبر عليها بان يحمسه اياها لبيع فان لم
 بعد ذلك باع القاضى دفعا للضرورة وان باعه العدل فالمرتهن رهن كالمقن فيهلك
 كهللا كما فان اوفى ثمنه بعد بيعه المرتهن فاستحق الرهن وضمن فان كان البيع
 هاتما في يد المشتري ضمن المستحق الراهن ان شاء لانه غاصب ومع البيع والقبض
 للملكه بضمائه او ضمن المستحق العدل لعديه بالبيع ثم هو اى العدل بغير الرهن
 ومحا ايهما او ضمن المرتهن ثمنه الذى اداء اليه وهو اى الثمن له اى للعدل لانه
 بدل ملكه ويرجع المرتهن على راقبه بدينه من ضرورة بطلان قبضه وان كان الرهن
 قابلا في يد مشتريه اخذه المستحق من مشتريه ورجع هو اى المشتري على العدل بثمنه لانه
 العاقد ثم يرجع هو اى العدل على الراهن به اى ثمنه واذا رجع عليه فتح القبض وسلم
 الثمن للمرتهن او رجع العدل على المرتهن بثمنه ثم رجع هو اى المرتهن على الراهن به
 اى دينه زاد هنا في الدرر والوقاية وان شطت الوكالة بعد الرهن رجع العدل
 على الراهن نقدا سواء قبض المرتهن ثمنه او لا فان هلك الرهن عند المرتهن فاستحق
 الرهن وضمن الراهن قيمته هلك الرهن بدينه وان ضمن المرتهن القيمة يرجع على
 الراهن بقيمته التى ضمنها للضرورة وبدينه لان قراض قبضه فرع في الولو الجبينة
 ذهبت عين ولجبة المرتهن يسقط ريع الدين وسبغى انتهى والله اعلم باب الضرر
 في الرهن والجنابة عليه وجنابته اى الرهن على غيره توقف بيع الراهن رهنه على اجازة
 مرتهنه او قضاء دينه فان وجدا احدهما نفذ وصار ثمنه رهنه في ضرورة الاجازة وان
 لم يجز المرتهن البيع ففسخ ببيعه لا يفسخ بفسخه في الاصح واذا بيع موقوفا فالمشتري

بالخيار ان شاء صبر الى فك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليبيح ويبع وهذا اذا
 اشترطه ولم يعلم انه رهن ابن كمال ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه الراهن ايضا
 من رجل اخر قبل ان يجيز المرتهن البيع فالثالث موقوف ايضا على اجازته اذ الوقف
 لا يمنع توقف الثالث فايهما اجاز لزم ذلك وبطل الآخر ولو باعه الراهن ثم اجره او رثه
 او وهبه من غيره فاجاز المرتهن الاجارة او الرهن او البتة جاز البيع الاول لحصول
 النفع بخول حقه للمثلن على ما تقر في محله ودرود وغيره من هذه العقود المذكورة
 اذ لا منفعة للمرتهن فيها فكانت اجازته اسقطا لحقه فزال المانع فينفذ البيع وفي
 الاشياء باع الراهن الرهن من زيد ثم باعه من المرتهن الفسخ الا في مصلح اعتاقه
 وتدبيره واستيلاده اى نفذ اعتق الرهن رهنه فان كان غنيا وكان رهنه
 اى المرتهن حالا اخذ المرتهن دينه من الراهن وان موجلا اخذ قيمته للرهن
 بدله الا زمان حلوله فاذا حل استوفى حقه لو من جنسه ورد الفضل وان كان
 الراهن معسرا ففي العتق سعى العبد في الاقل من قيمته ومن الدين ورجع على
 سيده غنبا وفي التدبير والاستيلاد سعى كل في كل الدين بلا رجوع لان كسب
 المدبر وام الولد ملك المولى واذا اتلف الراهن الرهن تحمكه حكم ما اذا اعتقه
 غنيا كحمار والرهن اذا اتلفه اجنبى اى غير الراهن فالمرتهن يضمنه اى المتلف
 قيمته يوم هلك ويكون القيمة رهنا عنده كحمار وما ضمانه على المرتهن فيعتبر
 قيمته يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق زيلعى وباعارته اى المرتهن
 الرهن من رهنه يخرج من ضمانه فسيبها عارية مجازا فلو هلك الرهن في يد الراهن
 هلك مجازا حتى لو كان اعطاه به كفيل لم يلزم الكفيل شيى لخرجه من الرهن نعم
 لو كان الراهن اخذه بغير رضا المرتهن جاز ضمان الكفيل شرا خانية فان عاد يضمنه

واحد ضمانه والمرتين استرداده منه الحيد. فلو مات الرهن قبل ذلك اى قبل
 الاسترداد فالمرتين احق به من سائر الغرماء بقاء حكم الرهن ولو اعاره واؤدعه
 احدهما اجنبيا باذن الآخر سقط ضمانه وبطل واحد منهما ان يعيده رهنا كما كان
 بخلاف الاجارة والبيع والهبة والرهن من المرتين او من اجنبى اذا باشرها
 احدهما باذن الآخر حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود الا بعقد مبنيء لانه عقود
 لازمة بخلاف العارية وبخلاف بيع المرتين من الرهن لعدم لزوم باقية لومات الرهن
 قبل رهنه ثانيا فالمرتين اسوة الغرماء ولو اذن الرهن للمرتين في استعماله ولو اعاره
 للعمل فملك الرهن قبل ان يشرع في العمل وبعد الفراغ منه ملك بالدين بقاء
 عقد الرهن ولو ملك في حالة العمل والاستعمال ملك امانة لتبوت يد العارية
 ح ولو اختلفا في وقته اى وقت هلاكه فقال المرتين ملك في حالة العمل وقال
 الرهن في غيرها فالقول للمرتين لانه منكر والبيسة للرهن لانهما اتفاقا على زوال
 يد الرهن فلا يصدق الرهن في عوده الا بحجة بزازية وفيها اذن للمرتين في
 لبس ثوب الرهن يوما فجاء به المرتين متخرقا وقال تخرق في لبس ذلك اليوم
 وقال الرهن ما لبسته فيه ولا تخرق فيه فالقول للرهن وان اقر الرهن باللبس
 فيه ولكن قال تخرق في لبسه او بعده فالقول للمرتين في قدر ما عاهد من الغنائم
 فزوج رهن الابن من مال طفله شيئا بدين على نفسه جاز فلو الرهن قيمته اكثر
 من الدين فملك ضمن الاب قد رالدين دون الزيادة بخلاف الوصى فانه يضمن
 قيمته والفرق ان للاب ان ينتفع بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصى ولو اذن
 الابن ومات الاب لبس الابن اخذه قبل قضاء الدين وبرجع الابن في مال الاب ان
 كان رهنه لنفسه لانه مضطر كغير الرهن ولو رهن شيئا ثم اقر بالرهن لغيره لا يصدق

فحق المرتهن ويؤمر بقضاء الدين ورده الى المقر له ولورهن دار غيره فلما ارضعها
 جاز وبنيته الراهن على قيمة الرهن او على وزايد الرهن كولد وثمرة رهن لاهلة دار
 وارضى وبعد فلا يبسر رهنه والرهن الفاسد كما الصحيح في ضمانه ومع استعارة
 نجي لبرهنه فيرهن بما شاء اذا اطلق ولم يقيد بشئ وان قيد بقدر او جنس
 او مرتين او بلد فقيده وح فان خالف ما قيد به المعبر ضمن المعبر للمستعير او
 المرتهن لتعدي كل منهما الا اذا خالف الاخير فان عين له اكثر من قيمته فرهته
 ما قل من ذلك لم يضمن لمخالفته الاخير فان ضمن المعبر المستعير ثم عقد الرهن
 لتلكه بالضمان وان ضمن المرتهن يرجع بما ضمن وبالدن على الراهن كما هو
 في الاستحقاق فان وافق وهلك عند المرتهن ما ارمرتهن مستوفيا لدينه
 ووجب مثله اى مثل الدين للمعبر على المستعير وهو الراهن لقضاء دينه به
 ان كان كله مضمونا والا يكن كله مضمونا ضمن قدر المضمون والباقي امانة و
 كذا لو تعيب فيذهب من الدين بحسابه ويجب مثله للمعبر ولو اقبكه اى
 الرهن المعبر اجبر المرتهن على القبول ثم رجع المعبر على الراهن لانه غير ضريع
 لتخليص ملكه بخلاف الاجنبي بما ادى ان سادى الدين القيمة وان الدين
 ازيد فالزائد تبرع وان اقل فلا يجبر در لكن استثنى كله الزيلعى وغيره
 واقره المصنف فلذا لم يصرح عليه في متنه مع كمال متابعتة للدور فندبر ولو
 هلك الرهن المستعار مع الراهن قبل رهنه او بعد فكه لم يضمن وان استخذه
 او ركه ونحو ذلك من قبل لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن خلافا
 للشافعى لكن في الشربلاية عن العمادية المستاجر والمستعير اذا خالف ثم عاد
 الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على ما عليه الفتوى انتهى بقى لو اختلفنا في قولنا

لأنه ينكر الإبقاء بماله ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فالقول للمعير هداية
 اختلفا في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرتين في قدر الدين وقيمة الرهن
 شرح تكلمه ولو مات مستعبره مفلسا مديونا فالرهن باق على حاله فلا يباع
 إلا برضى المعير لأنه ملكه ولو اراد المعير بيعه وأبى الراهن البيع بيع غير رضا إن كان
 به أي بالرهن وفلا إلا لبيع الأبرضا ولو مات المعير مفلسا وعليه دين
 امر الراهن بقضاء دين نفسه وبرد الرهن ليصل لكل ذي حق حقه وإن عجز لفقره
 فالرهن على حاله كالوكان المعير حيا ولورثته أي ورثة المعير أخذه أي الرهن
 بعد قضاء دينه كمورث فإن طلب غرماء المعير من ورثته بيعه فإن به وقاء
 بيع والأفلا يباع الأبرضا المرتين كما مر وأعلم أن جناية الراهن على الرهن لا
 وبعضا مضمونة كجناية المرتن عليه ويستقط من دينه أي دين المرتن ^{بقدر} ^{ها}
 أي لجناية لأنه أنلف ملك غيره فله فيه ضمانه وإذا ألزمه ودخل الدين سقط
 بقدره ولزمه الباقى بالانلاف لا بالرهن وهذا لو الدين من جنس الضمان ^{سقط} ^{للم}
 منه شيء والجناية على المرتن والمريقتن أن يستوفي دينه لكن لو أعور عينه بسقط
 نصف دينه عنده فمستأنذ وبرجندى وجناية الرهن عليها على الراهن أو المرتن
 وعلى مالهما هدر أي باطل إذا كانت الجناية غير موجبة للقصاص في النفس دون ^ف ^{الطرا}
 أو لا فود بين طرف حرو عبد وإن كانت موجبة للقصاص فمعتبرة فيقتص منه ويبطل
 الدين خانية وعبرة الفسئاد وشرح الجمع ويبطل الرهن كجناية أي الرهن على ابن
 الراهن أو على ابن المرتن فأنما معتبرة في الصحيح حتى يدفع بها أو يفدى وإن كانت على
 المال فبيع كما لو جنى على الأجنبي إذا هو أجنبي لثبائنه الأملاك زيلجى ولو رهن عبد
 يساوى ألفا بالف موجد فوجعت قيمته المأبى فقتله رجل وغرمهاية وحل الأجل

فالمرتنين بقبضها أى المائة قضاء لحقه ولا يرجع على الراهن بشئى كونه بلا قتل والأصل
 ان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين فاذا كان الدين باقيا
 وبدا المرتن يد الاستيفاء يغير مستوفيا لكل من الأبداء ولو باعته أى العبد المذكور
 بمائة بأمر الراهن قبض المائة قضاء لحقه ورجع بنسجائه لأنه لما اذن له ببيعها
 وباعه بأذن الراهن صار كأنه استرده وباعه بنفسه لأنه لما كان الدين باقيا
 وقد اذن ببيعها بمائة كان البلاء في ذمته وصار كأنه استرده وباعه بنفسه ولقوله
 بعد قبضه مائة ندفع به افتكه الراهن وجوبا بكل الدين وهو الألف لقيام
 الثاني مقام الأول لحما ودماء وقال محمد ان شاء افتكه بكل دينه وتركه على المرتن
 بدينه وهو المختار كما في الشرع بلالية عن المواهب لكن عامة المسنون والشرع على
 الأول فان جنى ترك التفريق أولى الرهن خطأ نداه المرتن لأنه ملكه ولم يرجع
 على الراهن بشئى ولا يملك ان يدفعه إلى ولي الجنابة لأنه لا يملك التملك فان ابى
 المرتن من الفداء دفعه الراهن ان شاء أو فداءه وبسقط الدين بكل منهما لو اقل
 من قيمة الرهن أو مساويا ولو أكثر سقطت ذمة الرهن فقط ولا يسقط الباءة
 من الدين ولو استهلك ما لا يستغرق رقبته فداء المرتن فان ابعده الراهن فداءه
 ولو قتل ولدا الرهن انسانا أو استهلك ما لا يدفعه الراهن وخرج عن الرهن أو فداءه
 وبقي رهنا مع امه وأولاد الجنابة فهدر وبصير كأنه هلك باقية سماءية ونجاسة
 في الجناسية وان مات الراهن باع وصيه بأذن مرتنه وقضى دينه لقيامه بقله
 فان لم يكن له وصى نسب القاضي له وصيا وامره ببيعته لأن نظره عام وهذا للورثة
 سفارا فلو كبا را خلفوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه جوسرة فروع رهن
 الوصى بعض الزكاة لدين على الميت عند غريم من غرمائه توقف على رضا البقية

ولهم رده فان قضى بينهم قبل الرد نقد و لو اتخذ العزم جاز و مع في دينه و اذا الرهن
 بدين لبيت علم بينهم اخراجا زدر و في معين المقي المصنف لا يبطل الرهن بموت الرهن
 ولا بموت المرتهن ولا بموتهما و يقع الرهن رهنا عند الورثة فضل في مسائل متفرقة
 رهن عسيرة قيمته عشرة بعشرة فتحتم تخلل وهو يساوي العشرة فهو رهن
 بعشرة كما كان ثم المعتبر فيه في الزيادة والنقصان القدر لا القيمة على ما افاده
 ابن الكمال وعليه فان انقص شيء من قدره سقط بقدره والا فلا ولو رهن شاة
 قيمتها عشرة بعشرة هذا قيد لا بد منه لانه لو كان قيمتها اكثر من الدين يكون الجلد
 ايضا بقضه امانة بحسابه فتمت بلا ذبح فذبح جلداهما بالقيمة له فلو
 قيمة ثبت للمرتهن حق حبسه بما زاد باغاه وهل يبطل الرهن فولان وهو اي الجلد يساوي
 ذرها فهو رهن به بخلاف ملازمات الشاة المبيعة قبل القبض فذبح جلداهما حيث
 لا يعود البيع بقدره على المشهور والفرق ان الرهن يقرر بالهلاك والبيع قبل القبض
 يفسخ به ولو ابق عبد الرهن وجعل العبد بالدين ثم عاد يعود الرهن خلا فالزفر ونماء الرهن
 كالولد والتمر واللبن والصوف والوبر والاراش ونحو ذلك للراهن لتولده من ملكه وهو
 رهن مع الامس لبعاله بخلاف ما هو بدل عن المنفعة كالكلب والاجرة وكذا الهبة ^{في} ^{الصل}
 فانها غير داخل في الرهن وتكون للراهن الامس ان كل ما يتولد عن عين الرهن يبرر
 اليه حكم الرهن وما الا فلا يجمع القباوي واذا هلك النماء المذكور هلك مجانا لانه
 لم يدخل تحت العقد مفسودا واذا بقى النماء اي ولو حكما بان الحمل بالاذن فانه لا يسقط
 حصته ما اكل منه ورجع به على الراهن كما اذا هلك الامس بعد الحمل فانه يقسم الدين
 على قيمتها فستاء كما ذكره بقوله بعد هلاك الاصل فلا يحصته من الدين لانه صار
 مقصودا بالهلاك والتبع يقابله شيء اذا كان مفسودا وح يقسم الدين على قيمته يوم

الفكاك وقيمة الأصل يوم القبض ويسقط من الدين حصة المثل وفك الفلجصة
 كما لو كان الدين عشرة وقيمة الأصل يوم القبض عشرة وقيمة الفداء بستم السك
 خسة فتلك العشرة حصة الأصل فيسقط وثلاث العشرة حصة الفداء فيفك^{له}
 ولو اذن الراهن للمرتهن في اكل الزوايد اى اكل زوايد الرهن بان قال له مما زادك^{له}
 فاعطها ظاهره يوم اكل ثمنها وبه افتى المع^{ال} قال لان يوجد نقل يخص حقيقة الاكل فيبيع
 فلا ضمان عليه اى على المرتين لانه اتلفه باذن المالك والائلاف يجوز تعليقه
 بالشرط والخطر بخلاف التعليق ولا يسقط شيء من الدين قال في الجواهر رجل دين دبرا
 واباح السكنى للمرتهن فوقع بسكناه خلل وغرب البعض لا يسقط شيء من الدين
 لانه لما اباح له السكنى اخذ حكم العارية حتى لو اراد منعه كان له ذلك وفي المضرات
 ولهد من شاة فقال له الراهن كل بلدها واشرب لبنها فلا ضمان عليه وكذا لو اذن^{له}
 في شجرة البستان فصار اكله كاكل الراهن ثم نقل عن التهذيب انه يكره للمرتهن
 ان ينفع بالرهن وان اذن له الراهن قال المصنف وعليه يحمل ما عن محمد بن اسلم
 من انه لا يحمل للمرتهن ذلك ولو بلا اذن لانه ربما قلت وتعليقه يفيد انها تحريمية
 فنامله وان لم يفتك الراهن الرهن بل يقع عند المرتين على حاله حتى ملك الرهن في
 يد المرتين قسم الدين على قيمة الفداء اى الزيادة التي اكلها المرتين وعلى قيمة المثل
 فما اصاب الأصل سقط وما اصاب الزيادة اخذه المرتين من الراهن كذا في المبدأ^ة
 وبها في الثانية وغيرها وفي الجواهر الاصل ان الائلاف باذن الراهن كائلا في الراهن نفسه
 لتسليطه وفيها اباح للمرتهن نفعه هل للمرتهن ان يؤجره قال لا قبل فلوا جره
 ومضت المدة فلاجرة له ام للراهن قال له ان اجره بلا اذن وان باذنه فللمالك
 وبطل الرهن وفيها رهن كوما وسأله المرتين ثم دفعه للراهن ليسقيه ويقوم بمصلحه

لا يبطل الرهن رهن كرمًا وإباح ثمره ثم باع الكرم فقبض المرتن الثمن ان ثمره حصل
 بعد البيع فلم يشتري وان قبله فللراهن ان فضي دين المرتن ولا يكون رهنًا ويجعل
 البيع رجوعًا عن الأبلحة فانما قبل الرجوع كما مر وفيها زرع المرتن ارمك ان ابيع له
 الانتفاع لا يجب شيء وان لم يزرع لزم نقصان الأرض وضمان الماء لو من ثناء مملوكة
 فلم يخطأ ذرعها الراهن او غرسها باذن المرتن ينبغي ان يقع رهنًا ولا يبطل الرهن
 فتنبه استحق الرهن ليس للمرتن طلب غيره مقامه استحق بعضه ان شأنا
 يبطل الرهن فيما يقع وان مفرز الباقي فيما يقع ويجبى بكل الدين لكن ملكه بحمته
 اجر داره لغيره ثم رهنها منه مع وبطلت الأجرة ولو ارتن ثم اجره من رهنه
 فالأجرة باطله ابقى الرهن سقط الدين كملاكه فان عاد يسقط بحساب نقصه
 لان الابان عيب حدث فيه ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية ذكر الزيادة الفعلية
 فقال والزيادة في الرهن تصح وتعتبر قيمتها يوم القبض ايضا وفي الدين لا تصح
 خلافا للثالث والاصل ان الحاق باصل العقد انما يتصور اذا كانت الزيادة
 في محقوده او عليه والزيادة في الدين ليست منهما فان رهن نسج الثمن و
 الشرع بالفاء مع انه فيه في شرحه عللانه انما عطفها بالواو ولا بالفاء ليفيد
 انها مسئلة منفصلة لا فرع للاول فتنبه عبدا بالف فدفع عبدا اخر رهنًا
 كان الاول بقيمة كل من العبدین الف فالاول رهن حتى يرد الـ الراهن المرتن
 في الاخر امين حتى يجعله مكان الاول بالثمن يرد الاول الى الراهن في بصير الثالث
 مضمونا ابرأ المرتن الراهن عن الدين او وهبه منه ثم هلك الرهن في يد المرتن
 هلك بغير شيء استحسانا لسقوط الدين الا اذا منعه من صاحبه فيصير غامبا
 بالمنع ولو قبض المرتن دينه كله او بعضه من رهنه او غيره كنتطوع واشترى المرتن

بالبدين عبنا او صالح عنه اى عن دينه على شئ لانه استيقاء او حال الراهن من رهنه
 بدينه على الغرم هلك رهنه معه اى في يد المرهن هلك بالبدين ورد ما قبض الى من ادى
 في صورة البقاء راهن او متطوع او شراء او صلح وبطلت الحوالة وهناك الرهن بالبدين
 لانه في معنى الابراء بطل بقا الإداء هداية ومفاده عدم بطلان الصلح وان الدين ليس
 بأكثر من قيمة الرهن والا فينبغي ان لا تبطل الحوالة في قدر الزيادة فمستأنه وكذا اى
 كما هلك الرهن بالبدين في الصور المذكورة بهلك به ايضا لو تصادقا على ان لا دين
 عليه ثم هلك الرهن بالبدين لنوهم وجوب الدين بتصادقهما على ما صنف كون المطالبة
 باقية بخلاف الابراء فانه يسقط الدين اصلا كل حكم عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في
 الرهن الفاسد كما في العمادية قال وذكر الكرخي ان المقبوض بحكم الرهن الفاسد يتعلق
 به الضمان وفيها ايضا وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مضمونا الا انه
 فقد بعض شرائط الجواز كرهن المشاع ينعقد الرهن لوجود شرط الانقضاء لكن
بمضنة الفساد كالفاسدين البيوع وفي كل موضع لم يكن الرهن كذلك اى لم يكن مالا ولم يكن
 المقابل مضمونا لا ينعقد الرهن اصلا حينئذ فاذا هلك هلك بغير شئ بخلاف الفاسد
 فانه يهلك بالاقبل من قيمته ومن الدين ولومات وله غرماء فالمرنن احق به كما في الرهن
 الصحيح قرع رهن الرهن باطل كما هرناه في العارية معزيا للوهابية وفي معايناتنا و اى
 رهن لابرار انفاكاه ونجبه لومات بالموت يشطر قال وهذا التعبير كل نفس
 بما كتبت رهنية والمعنى كل نفس ترهن بكسبها عند الله نعم والله اعلم بالصواب
 كتاب الجنائيات مناسبة ان الرهن لصيانة المال وحكم الجنائية لصيانة النفس والمال
 وسيلة للنفس فقد تم الجنائية لغة اسمها يكتب من الشر وشرا اسم لفعل محمد
 حل مال او نفس وخص الفقهاء الغصب السرقة بما حل بمال والجنائية بما حل بنفس والطرف

والقتل الذي ينسب به الأحكام الأتية من قود ودبعة وكفارة واثم وحرمان
 اربث خمسة والأفانواع كثيرة كرجيم وعلب وقتل حربي الأول عمد وهو أن يحمي
 ضربه أي ضرب الأذى في أي موضع من جسده بالة تفرق الأجزاء مثل سلاح وثقل
 أو من حديد جوهره ومحدد من خشب ونجاج وحجر وابة في مفضل برهان وبليطة
 وقوله وفار عطف على محدد لأنها تنشق الجلد وتسل على الذكاة حتى لو وضعت في
 المنيخ فأحرقت العروق كلها يعني أن سال بها الدم والألوان في الكفاية قلت وفي شرح
 للموساينة كلما به الذكوات به القود والأفلا انتهى بوف البرهان وفي حديد يحمي
 كالشخنة روايتان أظهرها أنه عمد وفي المجتبى وأحماء الشوريكي للقود وإن لم يكن
 فيه نار وفي معين المفتي للمص الأبرة إذا أصابت المقتل ففيه القود والأفلا انتهى
 فيلحفظ وقالوا الثلاثة ضربة قصد بالانطقه البسته كخشب عظيم عمد وموجبه
 الأثم فان حرمة أشد من حرمة اجراء كلمة الكفر لجوازه لمكره بخلاف القتل
 وموجبه القود عينا فلا يسير ما لا بال الزام في بفتح صلحا ولو بمثل الدية أو
 الكثران كمال عن الحفان لا الكفارة لأنه كبير محضة وفي الكفارة معنى العبادة فلا
 بها قلت لكن في الخانية لو قتل مملوكه أو ولد المملوك لغيره عمد لما كان عليه الكفارة
 والثلاثة شبهة وهو أن يقصد ضربه بغير ما ذكر أي بما لا يفرق الأجزاء ولو بجحج خشب
 كبير بن عند خلافا للشرع وموجبه الأثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة
 سيحى تفسير ذلك لا القود ولشبهه بالمخطأ نظر لأنه إلا أن ينكر رضه فللامام
 قتله سياسة اختيار وهو أي شبه العمد فبما دون النفس من الأطراف عمد
 موجب للقصاص فليس فبما دون النفس شبه عمد والثالث خطأ وهو نوحان لأنه
 أما خطأ في ظن الفاعل كان يرمى شخصاً ظنه صيدا أو حربيا أو مرتدا فاذ لم يمسلم

أو خطأ في نفس الفعل كان يرمى عرضاً أو صيداً فاصاب أدماً أو رمى عرضاً
 فاصابه ثم رجع عنه أو تجاوز عنه إلى ما وراءه فاصاب رجلاً أو قصد رجلاً فاصاب غيره
 أو أراد يد رجل فاصاب عتق عبده ولو عنقه فعمد قطعاً أو أراد رجلاً فاصاب
 حائطاً ثم رجع السهم فاصاب الرجل فهو خطأ لأنه أخطأ في إصابة الحائط ورجوعه
 سبب آخر والحكم بضافاً لآخر أسبابه ابن كمال عن المحيط قال وكذا لو سقط من يده خشبة
 أو لبنة فقتل رجلاً يتحقق الخطأ في الفعل ولا تصدق فيه تكلام ممدد الشريعة فيه ما
 فيه وفي الوهبانية وقاصد شخص أن اصاب خلافة فقد أخطأ والقتل فيه معذور وقاصد
 شخص حالة النوم إن يمت فبقتل إن أبغى دماً منه يهدر والرابع ما جرى مجراه مجرى
 الخطأ كتابه انقلب على رجل فقتله لأنه معذور كما الخطي وموجبه أي موجب هذا النوع
 من الفعل وهو الخطأ وما جرى مجراه الكفارة والدية على العاقلة والأثم دون
 اثم القتل إذ شرع الكفارة تؤذن بالأثم لتزكه الغرامة والخماس قتل بسبب
 كحافر البئر وواضع الحجر في غير ملكه بغير إذن من السلطان ابن كمال وكذا واضع
 خشبة على قارعة الطريق ونحو ذلك إلا إذا شئى على البئر ونحوه بعد علمه بالحفر
 ونحوه درر وموجبه الدية على العاقلة لا الكفارة ولا اثم القتل بل اثم الحفر والوضع
 في غير ملكه درر وكل ذلك بوجوب حرمان الأثر لو الجايز مكلفاً ابن كمال إلا هذا أي
 القتل بسبب لعدم قتله والحفر الشافعي بالخطأ في أحكامه فصل فيما يجب للقوة
 وما لا يوجبها يجب القود أي القصاص يقتل كل محققون الدم بالنظر لقائله درر
 ويستفح عند قوله ولو قتل القاتل اجنبي على الثابت عمداً وهو المسلم والذي
 لا المقتل من والحربي بشرط كون القاتل مكلفاً لما انفرد به لابس لصبي ومجنون عمداً
 في البرازية حكم عليه بقود فجن قبل دفعه للولى انقلب دية من يمن ويفتق قتل في

افانته فان جن بعده ان مطبقا سقط وان غير مطبق قتل عبد قتل مولا عبد الارادة فيه
 وقال ابو جعفر يقتل قتل عبد الوقف عبد الاقود فيه قتل خستنه عبد وابنته وكذا
 سقط القود انتهى ويشترط انتفاء الذممة كولد او ملك او اعم كقوله افنتلى فقتله
 بينهما كما سيجي فيقتل الحر بالحر وبالعبد غير الوقف كما مر خلافا للشافعي ولنا
 اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس فانه ناسخ لقونه تعالى الحر بالحر الآية كما
 رواه السيوطي في الدرر المنشور عن النحاس عن ابن عباس على انه تخصيص بالذكور
 فلا ينبغي ما عداه كيف ولود لوجب ان لا يقتل الذكر بالانثى ولا قاتله قبل ولا الحر
 بالعبد ورد بدخوله بالاولى ولا يبي الفتح البستي نظما قوله خذوا بدمي هذا الغزال
 فانه رماه بسهمي مقلته على عمد ولا تقتلوه اني انا عبده ولم اهرأ قط يقتل بالعبد
 فاجابه بعض الحنفية رد اعليهما خذوا بدمي من رام قتلى بلخطة ولم يخش بطن الله
 في قاتل العمد وقود وابه جبر وان كنت عبدا ليعلم ان الحر يقتل بالعبد والمسلم
 بالذمي خلافا له لهما بمسئنا من بل هو بمثله فياسا المساواة لا استحسانا لقيام
 المبيع هداية ومجتنى ودرر وغيرها قال المعروني ينبغي ان يعول على الاستحسان لتعظيم
 بالعمل به الا في مسائل مضبوطة ليست هذه منها وقد انقصر من لا خسر وفي مثله
 على القياس انتهى يعني فتبعه المصنف رحمه الله على عادية قلت ويعضده عامة
 المنون حتى الملتقى ويقتل العاقل بالمجنون والبالغ بالصبي والصحيح بالاعمى والرضع
 ونافق الاطراف والرجل بالمرأة بالاجماع والفرع باصله وان علا لا بعكسه خلافا
 لما لك فيما اذا ذبح ابنه ذبحا اى لا يقتض الاصول وان علوا مطلقا ولو انانا من قبل
 الام في نفس او طرف بفرد عهم وان سفلوا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يقاتل
 التواد بولده وهو وصف معلل بالجزئية فيتعدي لمن علا لانهم اسباب احبائه

فلا يكون سببا لانقائهم وح فقب الدية في مال الأب في ثلاث سنين. فان هذا عمد
والعاقلة لا تعقل العمد وقال الشافعي رحمه الله تعالى تجب حالة كبد الصلح زيلعي
وجوهرة وسبجي في المعاقلة وفي الملتغ وانقاص ما شريك الأب او المولى او الخطي
او العبي او المجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله لما تقر من عدم تجزئ القصاص
فلا يقتل العا مد عندنا خلافا للشافعي برهان ولا سيد بعبد اى عبيد نفسه
ومدبه ومكانه وعبد ولد هذا داخل تحت قولهم ومن ملك فصا صا على ابيه سقط
كما سبجي ولا بعبد بملك بعضه لان القصاص لا يجزئ ولا بعبد الدهن حتى يجمع العاقلان
وقال محمد لا قود وان اجتمع جوهرة وعليه حمل ما في الدرر معزيا للكا في كفا المنح
لكن في الشربلاية عن الطهريه انه اقرب الى الفقه بقوا خلافا فلها الفقه تكون
رهن مكانه ولو قتل عبد الاجارة فالقود للموحر واما المبيع اذا قتل في بدايعة قبل
القبض فان اجاز المشتري المبيع فالقود له وان رده فللبائع القود وقيل القيمة
جوهرة ولا يمكاتب وكذا ابنه وعبد شربلاية قتل عبد الاحاجة لقبه العمد
لانه شرط في كل قود عن وفاء وارث وسيد وان اجتمعوا لاختلاف الصحابة في موته
حرا او رقبا فاشبه المولى فارتفع القود فان لم يبيع وارثا غير سيده سواه ذلك
وفاء او لا او ترك وارثا ولا وفاء فاد سيده لتعينه وفي اول الصور الاربع خلاف محمد
ويستقط قود قد ورثه على ابيه اى اصله لان الفرع لا يستوجب العقوبة على اصله
ومسألة فيما اذا قتل الاب اب امراة ولا وارث له غيرها ثم ماتت المرأة
فان ابنها منه يرث القود الواجب على ابيه فسقط لما ذكرنا واما انصور بر صدر
الشريعة فتبوت فيه للابن ابتداء لا ارثا عند ابي حنيفة وان اتحد الحكم كما لا يخفى
وفي الجوهرة لو عفى المخرج او وارثه قبل موته صح استحسانا لانفقاد السبب لها

لا قود يقتل مسلم مسلما عنه مشركا بين الصنفين لما مرانه من الخطاء وانما اعاده ليبين
 موجبه بقوله بل القاتل عليه كفارة ودية فان هذا اذا اخططوا فان كان في صف
 المشركين لا يجب شي لسقوط عمنه قال عليه الصلوة والسلام من كثر سواد قوم فهو
 منهم قلت فاذا كان مكثروا وادهم منهم وان لم يتزى بزيم فكيف بمن تزى بزيم قاله
 الزاهد قال الممحق لو تشكل جنى بما يباح قتله كحبة فبنبني الاقدام على قتله ثم اذا
 تبين انه جنى فلا شئ على القاتل والله اعلم ولا يقاد الا بالسيف وان قتله بغيره فلا فاء
 للشافعي وفي الدرر عن الحافظ المراد بالسيف السلاح قلت وفيه صرح في حج المضرات حيث
 قال والنخصيص باسم العدد لا يمنع الحاق غيره به الا ترى انا الحفنا الرمح والخنجر بالسيف
 في قوله عليه الصلوة والسلام لا قود الا بالسيف فانه السراجية من له قود قاد
 بالسيف فلو القاه من اعلى او في بير او قتله بحجر او بنوع اخر عزر وكان مستوفيا
 يحل على ان مراده بالسيف السلاح والله اعلم ولا بد المعنوة القود تشفيا للعدو
 واذا ملكه ملك الصلح بالاول لا العفو مجانا يقطع به اى المعنوة وقتل قربه لانه
 ابطال حقه ولا يملكه ويفيد صلحه بقدر الدية او اكثر منه وان وقع باقل منه لم يسم
 الصلح ونجب الدية كاملة لانه انظر للمعنوة والقاضى كالأب فجميع ما ذكرنا في الامح كن
 قتل لا وله للحاكم قتله والصلح لا العفو لانه صر للعامة والومي كالخ بصلح عن القتل
 فقط بقدر الدية وله القود في المطراف استحسانا لانه يسلك بها يسلك الاموال
 والصبي كالمعنوة فيما ذكر ولل كبار القود قيل كبار الصغار خلافا لهما والاصل ان كل
 ما لا ينجزى اذا وجب به كاملا ثبت لكل على الكمال كولاية الخراج وامان الا اذا كان
 الكبير اجنبيا عن الصغير ولا يملك القود حتى يبلغ الصغير اجماعا ان يبلغ فيه فقط ولو
 قتل القاتل اجنبيا وجب القصاص عليه في القتل العمد لانه محضون الدم بالنظر

لقاتله كأمرو الدية على عاقلته أى القاتل في الخطاء ولو قال ولي القتل عبد القتل
 أى بعد قتل الأجنبي كنت امرته بقتله ولا بينة له على قتاله لا يصدق ويقتل ^{حسب} الأجنبي
 دور بخلاف من جفيرا في دار رجل فأت فيها شخص فقال رب الدار كنت امرته بالخف
 صدق مجتبي يعني أنه بملك استينافه للحال فيصدق بخلاف الأول لفوات المحل بالقتل
 كما هو القاعدة وظاهره أن حق الولي يسقط رأسا كما لو مات القاتل خفاته ولو اشتد
 بعض الأولياء لم يضمن شيئا وفي المجتبى والدرردم بين اثنين فعفى أحدهما وقتله
 الآخران علم أن عفو بعضهم يسقط حقه بقائه والأفلا والدية في مال بخلاف حقه
 رجل بقتل عمه فقتل ولا القتل المسك فعليه القود لأنه مما لا يشك
 على الناس جرح أنسانا ومات المجرع فأقام أولياء المقتول بينة أنه مات بسبب
 الجرح فأقام الضارب بينة أنه برى من الجراحة ومات بعد مدة فبينه ولي
 المقتول أولا كذا في معين المحام مغزيا للمحاوي أقام أولياء المقتول بينة على
 أنه جرحه زيد وقتله وأقام زيد بينة على أن المقتول قال إن زيدا لم يجرحني
 ولم يقتلني فبينه زيد ولي كذا في المشتمل مغزيا للمجمع الضاروي قال المجرع لم يجرحني
 فلان ثم مات المجرع ليس لورثته الدعوى على الخارج بهذا السبب مطلقا
 وقيل إن الجرح معروف عند القاضي والناس قبلت البينة وفي الدرر عن
 المسعودية لو عفى المجرع أو الأولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو انحصارا
 وفي العقبانية جريح قال قتلني فلان ومات فبرهن وارثه على أخوانه قتله
 لم نسمع لأنه حق المورث وقد أكد بهم ولو قال جرحني فلان ومات فبرهن ابنه
 على ابن أخوانه جرحه خطأ قبلت لقيامها على حرمانه الأرض سقاء سماحتي مات
 أن دفعه إليه حتى أهله ولم يعلم به فأت لأخصاص ولا دية لكنه يحبس ويعزر ولو

اوجره السم ايجارا نجب الدية على عائلته وان دفعه له في شربة فشربه ومات منه
 فكلا ولانه شرب باختياره الا ان الدافع خذعه فلا يلزم الا التعزير والاستغفار
 خائفة وان قتله بمبرفغ الميم ما يعمل به في الطين يقتض ان امابه حد الحد يد
 او ظهره او جرحه اجماعا كما نقله المع عن المجتبى ولا يصبه حد بل قتله بظن
 ولم يجرحه لا يقتض في رواية الطحاوي وظاهر الرواية انه يقتض بلا جرح فحد
 ونحاس وذهب ونحوها وعزاه في الدرر لقاضي خان لكن نقل المع عن الخلاصة
 ان الامح اعتبار الجرح عند الامام لوجوب القود وعليه جرى ابن كمال في المجتبى
 ضرب بسيف في عنقه فغرق السيف الغد وقتله فلا قود عند ابي حنيفة كالحنق
 والتفريق خلا فالما والشافعي رحمهم الله ثلثا ولو ادخله بينا فمات فيه جوعا
 لم يضمن شيئا وقال نجب الدية ولو دقته حيا فمات عن محمد يقاد به مجتبه بخلاف
 قتله بمولات ضرب السوط كما سيأتي وفيه لواعنا الحنق قتل سياسة ولا تقبل نوبة
 لو بعد مسكه كالساحر وفيه قط رجلًا وطرحه فدام اسدا وسبع فقتله فلا قود فيه
 ولا دية ويعزر ويضرب ويحبس الا ان يموت زاد في البرازية وعن الامام عليه الدية
 ولو قط صبياء والقاه في الشمس او البرد حتى مات فعلى عائلته الدية في الثانية قط
 رجلا والقاه في البحر فربس وغرق كما القاه على عائلته الدية عند ابي حنيفة ولو سبغ
 ساعة ثم غرق فلا دية لانه غرق بعجزه وفي الاول غرق بطرحه في الماء قطع
 عنقه وبقي من الحلقوم قليلا وفيه الروح فقتله اخر فلا قود عليه لانه
 في حكم الميت ولو قتله وهو في حالة التزنع قتل به الا اذا كان يعلم انه لا يعيش
 منه كذا في الخائفة وفي البرازية شق بطنه بمحديدة وقطع اخر عنقه ان
 نوههم بقاؤه حيا بعد الشق قتل فاطم العنق والاقتل الشافي وعز

القاطع ومن جرح رجلا عمدا فصار ذافراش ومات بقتل الا اذا وجدما
 يقطعه كجز الرقبة والبرء منه وقدمنا انه لو عفى المجرع او الاولياء قبل موته صح
 استحسانا وان مات شخص بفعل نفسه وزيد واستبد وحية ضمن زيد ثلث
 الدية في ماله ان كان القتل عمدا والافعل عاقلة لان فعل الاسد والحية جنس واحد
 لانه هدر في الدارين وفعل زيد معتبر في الدارين وفعل نفسه هدر في الدنيا لا
 العقبي حتى يأثم بالاجماع فصارت ثلاثة اجناس ومغاد ان يعتبر في المقتول
 التكليف ليكون فعله جنسا آخر غير فعل جنس الاسد والحية وان لا يزيد على الثلث
 لو تعدد قاتله لان فعل الكل جنس واحد ابن كمال ويجب قتل من شهر سيفا
 على المسلمين يعني في الحال كما نص عليه ابن كمال حيث غير عبارة الوقاية فقال
 ويجب دفع من شهر سيفا على المسلمين ولو يقتله ان لم يمكن دفع ضرر والابه مرجح
 في الكفاية اي لانه من باب دفع الصائل مرجح به الشتمنى وغيره وبأية ما يوبى
 ولا شئ يقتله بخلاف الجمل الصايل ولا يقتل من شهر سلاحا على رجل ليللا
 او نارا في مصر وغيره او شهر عليه عصا ليللا في مصر او نارا في غيره فقتله المشهور
 عليه وان شهر المجنون على غيره سلاحا فقتله المشهور عليه عمدا نجح الدية
 في ماله ومثله البصبي والدابة الصايلة وقال الشافعي لا ضمان في الكل لا يلدغ
 النمر ولو ضرب به الشاهر فانصرف وكف عنه على وجه لا يريد من ربه ثانيا فقتله
 الاخرى المشهور عليه او غيره كذا عجمه ابن كمال تبعا للكا في الكفاية قتل القاتل
 لانه بالانصراف عادت عصمته قلت فتحررانه مادام شاهر السيف له ضربه
 والا فلا يحفظ ومن دخل عليه غيره ليللا فاخرج السرقة من بيته فانبعه
 رب البيت فقتله فلا شئ عليه لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل دون مالك

وكذا قوله قبل الأخذ باقتضا خذ ماله ولم يتمكن من دفعه إلا بالقتل صدقة شرعية
وفي الصغير قصد ماله ان عشرة أو أكثر له قتله وان اقل فإتله ولا يقتله وهل
يقبل قوله انه كآبره ان بيعة نغم والأذان المقتول معروف بالسرقه والشر لم يقتص
استحسانا والدية في ماله لو رثته المقتول بزانية هذا اذا لم يعلم انه لو صلح عليه طهر
ماله وان علم ذلك فقتل مع ذلك وجب عليه القصاص لقتله بغير حق والمقتول
منه اذا قتل الغائب فانه يجب القود لقدرته على دفعه بالاستغاثة بالمسلمين
والقاضي مباح الدم التجأ الى الحرم لم يقتل فيه خلافا للشافعي ولم يخرج منه
للقتل لكن يمنع عنه الطعام والشراب حتى يضطر يخرج من الحرم حينئذ يقتل خارجا
واما يما دون النفس فيقتص منه في الحرم اجماعا ولو انشأ القتل في الحرم قتل فيه اجماعا
سراجية ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ذكره المع في الحج ولو قال انتلني فقتله بسيف
فلا قصاص ونجس الدية في ماله في الصحيحين إلا باحة لا تجرى في النفس وسقط القود
لشبهة الاذن وكذا لو قال اقتل اخي واقتل ابني واقتل من يقرضه الدية استحسانا كما في
البرازية عن الكفاية وفيها عن الواقعات لو ابنته صغيرا يقتص وفي الخانية
بعثك دعي بفلس او بالف فقتله يقتص وفي اقتل ابني عليه دية لابنه وفي
اقتل بدي يقتص وفي شج ابني فبشج لا شئ عليه فان مات فعليه الدية وتبلا
نجس الدية ايضا وصححه ركن الاسلام كما في العمادية واستظهره ابن طرسوسي
لكن رده ابن وهبان كما لو قال اقتل عبيدي او اقطع بدي ففعل فلا ضمان عليه اجماعا
كقوله اقطع بدي او رجلي وان سرق لنفسه ومات لان الاطراف كالأموال
نعم الامر لو قال اقطع عني ان تعطيني هذا الثوب او هذه الدراهم فقطع يجب
ارش اليد لا القود وبطل الصلح بزانية فزوجه هذه الفصل لغير القاتل لا يجوز

لأنه لا يجري فيه التملك عفو الولد عن القاتل أفضل من الصلح والصلح أفضل من
القصاص وكذا عفو المجرور روح توبة القاتل لا تمنح حتى يسلم نفسه للقتل وهبائه أمام
شرط استيفاء القصاص كالحدد وعند الأصوليين وفرق الفقهاء أشباه وفيها في
قاعدة الحدود نكدي بالشبهات القصاص كالحدد والألف سبع يجوز القضاء بعلمه
في القصاص دون الحد القصاص بوث والحد لا يصح عفو القصاص للحد التنازع لا يمنع
الشهادة بالقتل بخلاف الحد سوى حد الفذف ويثبت بإشارة أخرى وكتابتها
بخلاف الحد يجوز الشفاعة في القصاص لا الحد السابعة لا بد في القصاص من الدعوى
بخلاف الحد سوى حد الفذف انتهى وفي القنية نظرية باب دار رجل فقهاء الرجل
عينه لا يضمن إن لم يمكنه نحيته من غير تقيها وإن أمكنه ضمن وقال الشافعي لا يضمن
نهما ولو أدخل رأسه فرماه بحجر فقهاها لا يضمن إجماعا أما الخلاف فيمن نظر من خارجا
والله تعالى أعلم باب القود فيما دون النفس وهو في كل ما يمكن فيه رعاية حفظ المائثلة
وح فيفاد قاطع اليد عدا من المفصل فلو القطع من نصف ساعد أو ساق أو من
قصبة انف لم يعد لامتناع حفظ المائثلة وهي الأصل في جريان القصاص وإن كانت يده
أكبر منها لا تخاد المنفعة وكذا الحكم في الرجل والمارن والأذن وكذا عين ضربت فزال
منؤها وهي قابله غير منخسفة فيجعل على وجهه تظن رطب وتقابل عينه بمرأه محماة
ولو قتلعت لا قصاص لتعذر المائثلة في المجنبى فقا البمنى ويسرى القاذية ذاهبة تنفس
منه وترك اعى وعن الشاة لا قود في نقي عين حولاً وكذا هو أيضا في كل شجرة يراعى تحقيق
بها المائثلة كموثقة لا قود في عظم الألسن وإن تقارنا طولا وكبر المار من قطع أن قتلعت
وفيل تبرد اللحم موضع أصل السن ويسقط ما سواه لتعذر المائثلة أذ ربما انفسد
وبه أخذ صاحب المحام في ذال المعروضة المجنبى وبه يفتى كما تبرأ إلى أن ينساوى أن كسرت

وفي المجنبى ويؤجل حولاً فان لم تنبت يفتن وقيل يؤجل العبي لا البالغ فلومات
 في الحول برأ وقال ابو يوسف حكومة عدل وكذا الخلائ اذا اجل في تحريكه فلم يسقط
 فعند ابي يوسف نجح حكومة عدل الا لم يعواجر القالع والطبيب انتهى وتحقيقه
وتؤخذ الشنية بالثنية والناب بالناب لا يؤخذ الا على الاسفل ولا الامفل
بالاعلى مجنبى والحاصل انه لا يؤخذ عضواً لا بمثله ولا تؤد عند ناء طنة رجل وامرأة
وطرقة حرو عبد وطرقة عدين لتعدد المائلة بدليل اختلاف دينهم وبقصصهم
 والاطراف كالأموال فلب هذا هو المشهور لكن في الواقعات لو قطعت المرأة يد رجل
 كان له القود لان الناقص بسنوة بالمحامل اذا رضى صاحب الحق فلا فرق بين حرو عبد
 ولا بين عدين واقره القهستان والبرجندى وطرف المسالم والكافرسبات
 للنساء وى في الارش وقال الشافعى كل من يقترع بقطع يده من لانا ولا يقطع بدين نصف
 المساعداً امر ولا في جائفه بريت فلوم نبرافان سارية يفتن والابنظر البرأ
 او السارية ابن كمال ولسان وذكروا من اصلها به بقى شرح وهبانية واقره المع
 لانه يفتن وينتبط قلت لكن جزم فاعنى خان يلزوم القصاص ويجعله في المحيط
 قول الامام ونفسه قال ابو حنيفة ان قطع الذكر من اصله او من الحشفة اقتصر منه
 اذ له حد معلوم واقره في الثرى بلاية فيلحظ الا اذا قطع كل الحشفة بفتن ولو بعضها
 لا يسيحى بالقطع بعض اللسان ويجب القصاص في الشفة ان استقصاها بالقطع
 لانها المائلة والايستقصاها لا يفتن مجنبى وجوهرة وفي لسان اخر من ومبى لا يتم
 حكومة عدل وان كان القاطع اشغل وناقض الاصابع او كان راس السليح اكبر من
 الشجر يخرج مجنبى عليه بن القود واخذ الارش وعلى هذا في السن وسائر الاطراف
 التي لقاد اذا كان طرف الضارب والقاطع معيباً بمجنبي المجنبى عليه بن اخذ العيب

والارض كلها قال برهان الدين هذا الشلاء ينتفع بها فلوم ينتفع به الم يكن مجلا
للقود وله دية كاملة بلا خيار وعليه الفتوى مجبى وفيه لا تقطع الصلحة بالشلاء
ويستقط القود بموت القاتل لفوات المحل ويعفو لعين الاولياء ويصلحهم عن مال
ولو قبل لا يجب حالا عند الاطلاق ويصلح احدهم وعفوه ولن يبق من الورثة حصته من
الدية في ثلاث سنين على القاتل هو الصحيح وقبل على العاقلة ملتيق امر الحر القاتل وسيد
العبد القاتل رجلا بالصلح عن دمها الذي اشتركا به على الف ففعل الامور الصلح
عن دمها فالالف على الحر والسيد الامرين نصفان لانه مقابل بالقود وهو عليهما سوية
فبدله كذلك ويقتل جمع بفرء ان جرح كل واحد جرحا مطلقا لان زهوق الروح تحقق
بالمشاركة لانه غير متنجس بخلاف الاطراف كما سيأتي والا لا كما في تصحيح العلامة
فاسم وفي المجنبى انما يقتلون اذا وجد من كل جرح يصلح لزهوق الروح فاما اذا
كانوا اطارة او مغزيرين او معينين باسماك واحد فلا قود عليهم والاولا ان يعرف
الجمع بلام العمد فانه لو قتل فردا جمع احد فم ابوه او محبون سقط القود فاستان
ويقتل فرد للجمع الكفيل به للباقيين خلا فاللشافعي ان حضروا عليهم فان حضروا
واحد قتل له وسقط عن ذنابو البقية كوت القاتل خفافه لفوات المحل كما مر
قطع رجلان فاكثريد رجل او رجلاه او قلعا سنه ونحو ذلك مما دون النفس جرحه
بان اخذنا سكيننا وامرنا على يده حتى انفصلت فلا نقصاص عندنا على واحد منهما
او منهم لانعدام المماثلة لان الشرط في الاطراف المساواة في المنفعة والقيمة بخلاف
النفس فان الشرط فيها المساواة في العزمة فقط درر وضمنا او ضمنا واديتها على عدد
بالسوية وان قطع واحد يميني رجلين فلما قطع يمينه ودية يد بينهما ان حضرا معا
وان حضر احدهما وقطع له فللا خروجه اى على القاطع نصف الدية لما مر ان الاطراف

لبست كالنفوس ولو نفي بالقصاص بينهما ثم عفى أحدهما قبل استيفاء الدية فللا
 القود وعند محمد له الأرض ويقاد عبداً قربل عمداً خلا فالزفر ولو أقر بخطأ أو
 بال لم ينفذ أقراره على مولاة بل يكون في رقبته إلا أن يعتق كما نقله المصنف عن حمزة
 قال وظاهر كلام الزيلعي بطلان أقراره بالخطأ أصلاً يعني لا في حقه ولا في حق سيده
 ونحوه في أحكام العبيد من الأشياء معللاً بأن موجبه الدفع أو الفداء انتهى فتأمله
 لكن علله الفهستان بأنه أقرار بالدية على العاقلة انتهى فتدبره إذ قد اجمع
 العلماء على العمل بمقتضى قوله الصلوة والسلام لا تقفل العواقل عبداً ولا عمداً
 ولا صلحاً ولا اعتراً فاحتجوا بأقرار الحر بالقتل خطأ لم يكن أقراره على العاقلة إلا أن
 يصدقوه ولذا أقر الفهستان في المعاقلة فتنبه رحمى رجلاً عمداً فنقد السهم منه إلا
 آخر فإنا يقتض الأول لأنه عمد وللثاني الدية على عاقلة لأنه خطأ وقعت حية
 عليه فدفعها عن نفسه فسقطت على آخر فدفعها عن نفسه فوقع على ثالث فليسعته
 أي الثالث فهلك فعله من الدية هكذا سئل أبو حنيفة بحضرة جماعة فقال لا يضمن
 الأول لأن الحية لم تضر الثالث وكذلك لا يضمن الثاني والثالث لو كثر وأما الأخير
 فإن لسعته مع سقوطها فهو من غير مهلة فعلى الدافع الدية لورثة المالك
 والأئمة في هذا لا يضمن دافعها عليه أيضاً فاستصوبوه جميعاً وهذا من
 مناقبه رضي الله عنه عبرية ومجمع الفتاوى قال المصنف بهذا التفصيل اجبت
 في حادثة الفتوى وهي أن طلباً عفورا وقع على آخر فالفاء على الثاني والثالث على
 الثالث والله أعلم فروع القى حية أو عقرباً في الطريق فلدغت رجلاً ضمن
 إلا إذا تحولت ثم لدغته وضع سيفاً في الطريق فعثر به إنسان ومات
 وكسر السيف فقتله على رب السيف وقيمته على العاثر نور تطوع سيره للمرحوم

فطعم نور غيره فأت ان اشهد عليه ضمن والا لاقال البدع لاضمان لان الانسان
 انما يكون في الحائض لانه الحيوان ناجيه واعلم انه اذا اشترك قاتل العمد مع رجل
 عليه القود كما جني يشارك الاب في قتل ابنه وكما جني يشارك الزوج في قتل زوجته
 وله منها ولد وكما مدح محطى وعاقل مع مجنون وبائع مع صغير وشريك نجية
 وسبع كما في الحائض فلا تود على احدهما اي اقصا من على واحد منهما فيما ذكر دخل
 رجل بيته فرأى رجلا مع امرأته او جاريته فقتله حل لذلك ولا قصاص عليه
 هذا ساقط من نسخ المتن ثابت في نسخ الشرح مغرب الشرح الوجانية وقد
 جففناه في باب النحر برقوع صبي محجور قال له رجل شد فرسى فاراد شهدا
 فوفسته فأت نذية على عاتقه الأمر وكذا الواعظ صبا عصا وسلاحا او امره
 بحمل شيء اذ كسر خطبه ونحو ذلك بلا اذن وليه فأت ولو اعطاه السلاح ولم يقبل
 امسكه فقولان صبي على حائط صاح به رجل فوقع فأت ان صاح به فقال لا تفع
 فوقع لا يضمن ولو قال تع فوقع ضمن به بقتى وقبل لا يضمن سلفا ناجيه فصل
 في العقلين قطع يد رجل ثم قتله اخذ بالامر من اي بالقطع والقتل ولو كانا
 عمدين او كانا خطائين او كانا مختلفين اي احدهما عمدا والاخر خطأ يخلل بينهما
 برؤ او لا فيؤخذ بالامر من في الكل بلا ندخل الا في خطائين لم يخلل بينهما برؤ
 فانما يندخلان فيجب فيهما دية واحدة وان يخلل برؤ لم يندخل كما علمت فالحال
 ان القطع اما عمدا وخطا والقتل كذلك صار اربعة ثم اما ان يكون بينهما برؤ وكما
 في ثمانية وقد علم حكم كل منهما كمن ضربه مائة سوط فبرأ من تسعين ولم يبق اثنا
 في اثر الجراحة وعاف من عشرة ففيه دية واحدة لانه لما برأ من تسعين لم يبق
 مضرة الا في حق الضرير وكذا في جراحة اندملت ولم يبق لها اثر عند اي حيفة وعيد

ابي يوسف في مثله حكومة عدل وعن محمد بنجب اجرة الطبيب واجرة الادوية درره
 مد شرعية وهداية وغيرها ونجب حكومة عدل مع ردية النفس في مائة سوط
 جرحته وبقي اثرها بالاجماع لبقاء الاثر وجوب الارش باعتبار الاثر هداية وغيرها
 وفي جواهر الفتاوى رجل جرح رجلا فنجح المجرع عن الكسب يجب على الجراح النفقة
 والمداواة وفيها رجل جاء بعوان الارجل فضر به العوان وعجز عن الكسب فمداواة
 المعزوب ونفقته على الذي جاء بالعوان انتهى قال المص والظاهر انه مفرع على
 قول محمد قلت وقد منّا معزياً للمجنبي عن ابي يوسف نحوه وسحقه في الشجاج ومن
 قطع اي عدا او خطأ بدليل ما ياتي وبه صرح في البرهان كما في الشرنبلالية لكن في
 القهستان عن شرح الطحاوي ان الدية على العاقلة في الخطأ ومن ظن انها على العاقلة
 في الخطأ فقد اخطا وكذا لو شج او جرح فدفق عن قطعه او شجته او جرحته فمات
 منه ضمن قاطعه الدية في ماله خلا قال الما قلنا انه عفى عن القطع وهو غير الفضل
 ولو عفى عن الجنابة او عن القطع وما يحدث منه يعفو عن النفس فلا يضمن
 شتبا وح فالخطأ يعتبر من ثلث ماله فان خرج من الثلث فيها والافعل العاقلة
 ثلث الدية كما في شرح الطحاوي فمن ظن انها على القاطع فقد اخطأ قطعاً ومفاده
 ان عفو الصحيح لا يعتبر من الثلث ذكره القهستان في العمد من كلة لتعلق حق
 الورثة بالدية لا بالقود لانه ليس بمال والشجرة مثله اي مثل القطع حكما و
 خلافاً قطعت امرأة بد رجل عدا اي او خطأ لما ياتي فلواطلق كما سبق وكالمثلثي وغيره
 كان اول فاسل فتكهما المقتوع بده عليه بده ثم مات فلولم يميت من السرابة
 فمر ما الارش ولو عدا الجماعا يجب عند ابي حنيفة مهر مثلها والدية في ماله ان
 تعدت وقع المقاصة بين المهر والدية ان تساويا والاثر اذ الفضل على ما قلنا

أخطأت في قطع يده ولا ينفصان لأن الدية على العاقلة في الخطأ بخلاف العمد فان
 الدية عليها والمهر على الزوج فينفصان فلت وقال صاحب الدرر ينبغي ان تقع العقاب
 في الخطأ ايضا لانها عليها دون العاقلة على القول المختار في الدية لكنه ليس على
 الطلاق بل في العجم ولعله الملقاة لاحالته لحمله فيلحفظ وان نكحها على اليد وما
 يحدث منها او على الجناية ثم مات منه وجب لها في العمد مهر المثل ولا يثنى عليها الرضا
 بالسقوط ولو خطل ورفع عن العاقلة مهر مثلها والباقي وصية لهم اي للعاقلة فان خرج
 من الثلث سقط والاستقط تلك المال فقط ولو قطعت يده فاقصر له فوات المظبوط ^{ال}
 قبل الثاني قل الثاني به لسرايته وعن ابي يوسف لا تؤد لانه لما اقدم على القطع فقد ابراه
 عما واه وظاهر اشكال ابن الكمال يفيد نفوية قول ابي يوسف قال المهر ولومات
 المقص منه فديته على عاقلة المقص له خلا فالها قلت هذا اذا استوفاه بنفسه
 بلا حكم الحاكم واما الحاكم والحجام والختان والفساد والبراع فلا يتقيد فعلمهم
 بشرط السلامة كالاجير ونماه في الدرر قلت والاصل ان الواجب لا يتقيد
 بوصف السلامة والمباح يتقيد به ومنه ضرب الاب ابنه ناديا او الام او الوصي
 ومن الاول ضرب الاب او الوصي والمعلم باذن الاب تعليمات فلا ضمان
 فضرب التاديب مفيد لانه مباح وضرب التعليم لانه واجب ومحله في الضرب
 المعتاد اما غيره فموجب للضمان في الكل ونماه في الاشياء وان قطع ولي القتل
 يد القاتل وبعد ذلك عفى عن القتل ضمن القاطع دية اليد لانه استوفى حقه
 لكن لا يقتضى للشبهة وقال الاشئني عليه وضمان العبي اذا مات من ضرب ابيه
 او وصيه تاديبا اي للتاديب عليهما اي على الاب والوصي لان التاديب يحصل
 بالاجز والتعزير وقال لا يضمن لو معتاد او اما غير المعتاد ففيه الضمان اتفاقا

ضرب محلم عبداً بغير اذن ابيه ومولاه لف وفشر مرتب فالضمان على
 المعلم اجماعاً وان الضرب باذنهما لا ضمان على المعلم اجماعاً قبل هذا رجوع من
 ابي حنيفة الى قولهما وكذا بعض زوج امرأة ضربها نادياً لان تاديبها للولي
 كذا عزاء المص لشرح الجمع للمجنبي قلت وهو الاشياء وغيرها كما قد منها وفي ديات
 المجنبي الزوج والوصى كالأب تفضيلاً وخلاً فان فعل لهم الدية والكفارة وقيل
 رجوع الامام الى قولهما ونماه ثمة فزوج ضرب امرأة فانقضياها فان كان
 لشمسك بولها فبها ثلث الدية والا فكل الدية وان اقضى بكراً بالزنا فانقضياها
 فان مطاوعة حدا ولا غرم وان مكرهه فعليه الحد وارش الافشاء لا العقر
 حاوي نذسى قطع الحجام لحما من عبته وكان غير حاذق فعبت فعليه نصف
 الدية اشياء وفي القنية سئل عظم الكرمية سقطت من سطح فانفتح رأسها
 فقال كثير من الجراحين ان شققتم رأسها تموت وقال واحد منهم ان لم تشقوه
 اليوم تموت رافعا شقه وابر بها فشقها فمات بعد يوم او يومين هل يضمن فامل
 مليتا ثم قال لا اذا كان الشق باذن وكان الشق معنوا ولم يكن فاحشا خارج
 الرسم قيل له فلو قال ان مات فانما من هل يضمن قال لا انتهى قلت انما يعتبر
 غرة الضمان لما تقر وان شرطه على الامين باطل على ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم
باب الشهادة في القتل واعتبار حالته اى حالة القتل القود يثبت للورثة ابتداء
 بطريق الخلاف من غير سبق ملك المورث لان شرعية القود لتشفى المرد
 ودرك الثار والميت ليس باهل له دفعه تعالى فنذ جعلنا لولييه سلطانا نفرضه
 وقال بطريق الارث كما لو انقلب مالا وثمره الخلاف ما افاد بقوله فلا يميز
 احدهم اى احد الورثة خصما عن البقية في استيفاء القصاص خلافا لما والاصل

ان كل ما يملكه الورثة بطريق الوراثة فاحدهم خصم عن البائنين وقايم مقام الكل
 في الخصومة وما يملكه الورثة لا بطريق الوراثة لا بصير احدهم خصما عن البائنين
 ثم نزع عليه بقوله فلو اقام حجة يقتل ابيه عمدا مع غيبة اخيه يريد القود لا يقيد
 اجماعا حتى يحضر الغائب لكنه يجبس لانه صار بينهما فان حضر الغائب بعيدها ثانيا
 ليقفلا القاتل وقال لا يعبد وذا القتل الخطأ والدين لا يحتاج الاعادة البينة
 بالاجماع لما مر فلو برهن القاتل على عفو الغائب فال حاضر خصم لا تقتل به مالا
 وسقط القود وكذا لو قتل عبدا او خطأ والحال ان السيدين احدهما غائب
 فهو على التفصيل السابق ولو اخبر وليا قود بعفو اخيهما الثالث فهو اى اخبارها
 عفو للفضا من منهما عملا بزعمها وهى رابعة فالاول ان صدقها اى المخبرين
 القاتل والاخ الشريك فلا شئ له اى للشريك عملا بنصديقه ولهما ثلثا الدية
 والثاني ان كذبا فلا شئ للمخبرين ولاخيهما ثلث الدية والثالث ان صدقها
 القاتل وحده فلكل منهما ثلثها والرابع ان صدقها الاخ فقط فله ثلثها لان اقراره
 ارئد بتكذيب القاتل اياه فوجب له ثلث الدية ولكنه يصرف ذلك الى المخبرين
 استحسانا وهو الامح زيلجى لانه صار مفر الها بما اقر له به القاتل وان شهدا
 انه ضربه بشئ جارح فلم يزل صاحب فراش حتى مات يقتض لان الثابت بالبينة
 كالثابت معاينة ولا يحتاج الشاهدان بفعل مات من جراحته بزازية وان
 اختلفا شاهد اقتل في الزمان او في المكان او في الله او قال احدهما قتله بعضا و
 قال الاخر لم ادر بماذا قتله او شهد احدهما على معاينة القتل والاخر على اقرار
 القاتل به بطلت لان القتل لا يتكرر وكذا ينطل الشهادة لو كمل النصاب في كل واحد
 منها التيقن القاضي يكذب احدا الفريقين ولا اولوية ولو كمل احد الفريقين دون

الآخر بل الكامل منهما لعدم المعارض وان شهدا بقتله وقالوا جملنا الله تعالى عليه
 فماله في ثلاث سنين شريلاية استخسانا حملا على الادة وهو الدية وكانت
 فماله لان الأصل في القتل العمد وان اقر كل واحد منهما اى من الرجلين انه قتله
 وقال الولي قتلنا جميعا له فتلما عملا باقرارها ولو كان مكان الاقرار والمسئلة
 بحالها شهادة لغت الشهاداتتان لان التكذيب نفسيق ونسق الشاهد يبطل شهادته
 اما نسق المغر لا يبطل الاقرار ولو قال الولي في صورة الاقرار السابق صدقنا ليس له
 ان يقتل واحدا منهما لان تصديقه بانفراد كل بقتله وحده اقرار بان الآخر بقتله
 بخلاف قوله قتلناه لانه دعوى القتل بلا تصديق فيقتلها باقرارها بلى
 ولو اقر رجل بانه قتله وقامت البينة على اخرائه قتله وقال الولي قتله كلاهما
 كان له للولي قتل المفرد ون المشهود عليه لان فيه تكذيبا لبعض موجبه كإم
 ولو قال الولي لاحد المغربين صدقت انت قتلته وحديث كان له قتله لتصادفهما على
 وجوب القتل عليه وحده كما لو قال ذلك لاحد المشهود عليهم كان له قتله لعدم
 تكذيبه شهوده عليه وانما كذب الآخرين وكذا حكم الخطأ في كل ما ذكرنا ذكر الزيلعي
 شهدا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية على العاقلة نجا المشهود بقتله حيا
 ضمن العاقلة الولي لقبضه الدية بلاحق او الشهود ورجعوا اى الشهود عليه
 على الولي لتملككم المضمون الذي في يد الولي والشهادة على القتل العمد في هذا حكم
 كالخطأ فاذا جاء حيا بخير الورثة بين تضمنين الولي الدية او الشهود الافة الرجوع
 فلا رجوع للشهود على الولي لانهم اوجبوا له القود وهو ليس بمال وقالوا يرجعون
 كالخطأ ولو شهدا على اقراره اى اقرار القاتل بالخطأ او العمد ثم جاء حيا او شهدا
 على شهادة غيرهما في الخطأ وقضى بالدية على العاقلة ثم جاء حيا لم يضمن اذا لم يظهر

كذبهما في شهادتهما وضمن المولى الدية في المصورين للعاقلة اذا اظهرانه اخذها منهم بغير حق
 والمعتبر حالة الرمي في حق الحمل والضمائم لا الوصول وح نجب الدية في ماله وسقط
 القود للشبهة برودة الرمي اليه قبل الوصول وقال لا ينبغي عليه لا نجب دية الرمي
 اليه باسلامه بالاجماع ونجب الغنمة ليعتقه بعد الرمي قبل الاصابة ويجب
 الجزاء على محرم رمي صيد فحل فوصل لا على حلال رماه فاحرم فوصل ولا يفن
 من رمي مقنيا عليه برجم فراجع شاهد فوصل وحل صيد رماه مسلم فنجس
 فوصل لا يحل رماه مجوسي فاسلم فوصل لما عرفت ان المعبر حالة الرمي لغز ايجان
 لومات مجنيه فعليه نصف الدية ولو عاش فالدية فقل فخان قطع الحشفة
 باذن ابيه اى انسان يقطع اذنه يجب نصف دية ويقطع راسه عشر فقل جنين
 خرج راسه ففيه الغرة اى شيء يجب بانلافه دية وثلاثة اخماسها فقل دية
 الاسنان استبراء كتاب الدليل الدية في الشرع اسم للجمال الذى هو بديل النفس
 لاتسمية للمفعول بالمصدر لانه من المنقولات الشرعية والارض اسم للواجب
 فيما دون النفس دية شبه العدماية من الابل اربعا من بنت مخاض وبنت
 لبون وحقة الاجذعة باذخال الغابة وهي الدية المختلطة لا غير والدية في
 الخطاء اخماسا منها ومن ابن مخاض او الف دينار من الذهب او عشرة آلاف
 درهم من الورق وقال الشافعي رحمه الله تعالى اثنا عشر الفا وقالا منها ومن
 البقر مائتا بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الحمل ما تاحل مائتا حلة ثوبان
 ازار ورداء هو المختار وكفارتها اى الخطأ وشبه العمد عتق ثن مؤمن فان
 تجزئ عنه صام شهرين ولاء ولا اطعام فيهما اذ لم يرد به النفس والمفادير توفيقه
 مع اعتناق رضيع احدا بويه مسلم لانه مسلم تبعه الا الجنين ودية المرأة على

النصف من دية الرجل في دية النفس وما دونها روي ذلك عن علي موقوفا
 ومرفوعا والذي والمسئام والمسلم في الدية سواء خلافا للشافعي رحمه الله
 تعالى وصح في الجوهرة انه لادية في المسئام واقروا في الشربلا لية لكن بالنسبة
 جزم في الاختيار وصححه الزيلعي وفي النفس خبر المبتداء وهو قوله الآية الدية
 والآنق وما ربه وارنبته وقيل في اربنته حكومة عدل على الصحيح والذكر والخشفة
 والعقل والشمو والذوق والسمع والبصر واللسان ان يقع النطق افا دان في لسان ^سالآخر
 حكومة جوهرة وهذا ساقط من نسخ الشرح فتنبه او منع اداء اكثر الحروف والا
 فسمت الدية على عدد حروف العجاء الثمانية والعشرين او حروف اللسان ^{عشر}الستة
 تحججان فا اصاب الفاءت يلزمه وقامه في شرح الوهبانية وغيرها ولجبة حلفت
 فلم تنبت ويؤجل سنة فان مات فيها برئ ونقصها نصف الدية وفيما دونه
 حكومة عدل كشارب ولجبة عبد في الصحيح ولا شيء في لجبة كوسج على ذقنه شعرات
 تعدد اذ لو على حدة ايضا ولكنه غير متصل بحكومة عدل ولو متصلا فكل الدية
 وشعر الرأس كذلك اى اذا حلق ولم ينبت كذا روي عن علي وعند الشافعي رحمه الله
 فيمهل حكومة عدل واعلم انه لا قصاص في الشعر مطلقا ولو مات قبل تمام السنة
 ولم ينبت فلا شيء عليه كشر صدر ووسا عد وسان والعينين والشفثين
 والحاجبين والرجلين والاذنين والانشيين اى الخمسين وندى المرأة وطنها
 والالبين اذا استأصلها والا فحكومة عدل وكذا فرج المرأة من الجانبين الدية في
 ندح الرجل حكومة عدل وفي كل واحد من هذه الاشياء المزدوجة نصف الدية
 وفي اشفار العين الأربعة جمع شفة بضم الشين ونفتح الجفن والهدب الدية اذا اظلمها
 ولم تخب وفي احداهما ربحا ولو قطع جفون اشفارها فدية واحدة لانهما كشي واحد في جفن

لا شعر عليه حكومته عدل لكن المعقدان في كل دية كاسلة جفنا او شعرة وفي كل
 اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشرها وما فيها مفاصل ففي احدها ثلث دية
 الاصبع ونصفها اي نصف دية الاصبع لو فيها مفصلا ن كاهام وفي كل سن يعني من الرجل
 اذ دية سن المرأة نصف دية الرجل جوهره خمس من الابل او خسون دينار
 او خمسمائة درهم لقوله عليه الصلوة والسلام في كل سن خمس من الابل يعني
 نصف عشر دينه لو حرا ونصف عشر قيمته لو عبدا فان قلت تزيد دية الاسنان
 كلها على دية النفس بثلاثة احماسها قلت نعم ولا يابس فيه لانه ثابت بالنفس علم
 بخلاف القياس كانه الغاية وغيرها وفي العناية وليس في اليدين ما يجب تنقيته
 اكثر من قدر الدية سوى الاسنان وقد توجد نواجز اربعة فتكون اسنانه
 سنا وثلاثين ذكره الفهستاء قلت ومع ذلك كوسج دية وخمس دية واغتراما دية
 ونصف او ثلاثة احماس او اربعة احماس وعلمت ان المرأة على النصف تنصع بحجب
 دية كاملة في كل عضو ذهب نفعه بضرب ضارب كيد شملت وعين ذهب معويا
 وصلب انقطع ماؤه وكذا الوسل بس بوله او احده ولو زالت الحذوية فلا شيء
 ولو بقي اثر الغريرة فحكومته عدل ونجب حكومته عدل بثلاثة اعضاء ذهب نفعه
 ان لم يكن فيه جمال كاليد المشلاء او ارشاه كاملا ان كان فيه جمال كالاذن
 الشاخنة وهو الطرش وسبيح ما لو العصفه فالنجم في اخر هذا الفصل فصل
 في الشجاج وتختص الشجة بما يكون بالوجه والراس لغة وما يكون بغيرها
 فجراحة اي شئ جراحة وفيها حكومته عدل مجتنب ومسكين وهي الشجاج عشرة
 الحارمة بمهلات وهي التي تخرص الجلد اي تخرسه والدائمة بمهلات التي
 تظهر الدم كالدمع ولا تشيله والدائمة التي تشيله والباطنة التي تبطن الجلد

اى تقطعه والتلاحة التى تاخذ فى اللحم والسحمان التى تفصل الا السحمان اى
جلدة رفيعة بين اللحم وعظم الراس والموصمة التى توضح العظم اى تظهره
والباشمة التى تنشم العظم اى تكسره والمنقلة التى تنقله بعد الكسر والامة
التي تفصل الام الدماغ وهى الجلدة التى فيها الدماغ وبعدها الدامغة بفبر عجمه
وهى التى تخرج الدماغ ولم يذكر عجم الموت بعدها عادة فتكون قنلا لا شجا
فعلم بالاستفناء بحسب الآثار انهما لا يزيد على العشر ويجب فى الموصمة نصف عشر
الدبة لو غير اضلع والافيهها حكومة لان جلدة الفص زينة من غير فستانى
عن الذخيرة وفى الهاشمة عشرها وفى المنقلة عشر ونصف عشر وفى الامه
والجائفة ثلثها فان نفذت الجائفة فثلثاها لانها اذا نفذت صارت جائفتين
فيجب فى كل ثلثها وفى الحارصة والدامعة والدمية والباضعة والتلاحة والسحمان
حكومة عدل اذ ليس فيه ارض مقدر من جهة السمع ولا يمكن اهدارها فوجب فيها
حكومة عدل وهى اى حكومة العدل ان ينظر كم مقدار هذه الشجة من الموصمة
فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدبة فانه الكرخى وصححه شيخ الاسلام وتيل
فائله الطحاوى يقوم المشجوج عبد بلا هذا الامر ثم معه فقد التفاوت بين
الغيبين فى الحر من الدبة وفى العبد من القيمة فان نقص الحر عشر فبعته اخذ عشر
دبته وكذا فى النصف والثلث هو اى هذا التفاوت هى اى حكومة العدل به يفتى
سما فى الوفاية والنفاية والملقى والدرر والخانية وغيرها وجزم به فى الجمع وفى
الخلاصة انما يستقيم قول الكرخى لو الجنابة فى لوجه والراس فتح يفتى به ولو غيبها
او تفسر على المفتى بفتى بقول الطحاوى مطلقا لانه ايسر انتهى ونحوه ذ الجوهرة
بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة واجرة الطبيب والادوية

الان يبرأ ولاقصاص فجميع الشجاج الا الموضحة عدا وما لا تؤد فيه يستوى العمد
 والخفاء فيه لكن ظاهر المذهب وجوب القصاص فيما قبل الموضحة ايضا ذكره محمد
 في الاصل وهو الاصح درر ومجنى وابن الكمال وغيرهما المكان المساواة بان يسير
 غورها بمسبار ثم يخذ حديد بقدره فيقطع واستثنى في الشرنيلا لية السمحاق
 فلا تقاد اجاعا كما لا تؤد فيما بعدها كما لها شمة والمنقلة بالاجاع وعزاه للجوهرة
 فليحفظ ثم قال في المجنى لا تؤد في جلد رأس ويدن ولحم فخذ ويطبق ولا في لكمة وكرزة
 ووجاة وفي سطح جلد الوجه كمال الدية وفي كل اصابع اليد الواحدة نصف دية ولو
 مع الكف لانه تبع للاصابع ومع نصف ساعد نصف دية الكف وحكومة عدل لنصف
 الساعد وكذا الساق وفي قطع كف وفيها اصبع او اصبعان عشرها وخمسها ف ونشر
 مرتب ولا شئ في الكف عند الخفيفة كما لو كان في الكف ثلاث اصابع فانه لا يفتى في
 الكف بالاجاع اذ لا اكثر حكم الكل وفي جواهر الفتاوى ضرب بدجل وبرى الا انه
 لا تصل يد الافناء فبقدر النقصان يؤخذ من جلة الدية ان نقص الثلثات
 فثلثا الدية وهكذا واقره المصنف ولو قطع مفصلان من اصبع فثلث الباقى او قطع
 الاصابع فثلث الكف لزم دية المقطوع فقط وسقط القصاص فاخبره وان خالف لا بد
 ذكره الشرنيلا في وسجي متنا وفي الاصبع الزائدة وعين الصبي وذكره ولسانه
 ان لم يعلم محنة بنظر في العين وحركة في الذكر وكلام في اللسان حكومة عدل فان
 علمت المحنة فكبا ليع في خطأ او عدا ثابت ببينة او اقرار الجاه وان انكر وقال لا
 اعرف محنة فحكومة العدل جوهرة ودخل ارش موضحة اذ هبت عقله او شعره ^{سه}
 في الدية لدخول الجزء في الكل لكن قطع اصبعاً فثلث اليد وان ذهب سعه او
 بصره او نظقه لا تدخل لانه كاعضاء مختلفة بخلاف العقل ليعود نفعه للكل و

لا قود ان ذهبت عنها بل الدية فيها خلا فالهما ولا يقطع اصبع شل حاره خلافا
 لهما ولا اصبع قطع مفصلة الاكل شل ما بقى من الاصابع بل ذبة الفضل والحكومة
 فيما بقى ولا قود بكسر نصف سن اسود واصف واوجر بايتها بعد كسر بل كذبه
 السن اذا مات منفعة المنع والافلو ما برعى فالدية ايضا والافلو مئة عد
 زيلعى تقول الدرر والافلا شئى فيه فيه مافيه ثم الاصل ان الجناية متى
 وقعت على محلين متباينين حقيقة فارش احدهما لا يمنع قود الاخر ومتى وقعت
 على محل واتلفت شئيين فارش احدهما يمنع القود ويجب الارش على من
 افاد سنة بعد مضى حول ثم ثبت بعد ذلك لتبين الخطأ وسقط القود للشبهة
 وفي المتن ويستأنف في اقتصاص السن والموضحة حولها وكذا لو ضرب سنة
 فتحركت لكن في الخلاصة الكبير الذي لا يرجح بانه لا يؤجل به بفتى قلت وقد
 يوفق بما نقله المص وغيره عن النهاية الصحيح تأجيل البالغ كبير الاسنة
 لان بانه نادر او قلها فردت اى ردها ما جها الماكانا ونبت عليها
 اللحم لعدم عود العروق كما كانت وفي النهاية قال شيخ الاسلام ان عادت
 الى حالها الاولى في المنفعة والجمال لا شئى عليه كما لو نبتت وكذا الاذن اذا
 العقم فالنجم يجب الارش لانها لا تعود الماكانات عليه درر الا اقلعت
 السن فنبت اخرى فانه يسقط الارش عنده كس الصغير خلا فالهما ولو نبتت
 معوجة فحكومة عدل ولو نبتت الى النصف فعليه نصف الارش ولا شئى طفر
 نبتت كما كان او اللحم شجرة او اللحم جرح حاصل ذلك بفرب ولم يبق له اثر
 فانه لا شئى فيه وقال ابو يوسف عليه ارش الالم وعى حكومة عدل وقال محمد
 قدما الحق من النفقة الا ان يبرأ من اجرة الطبيب ومن دواءه شمرح

المحامى فسر قول ابي يوسف ارش الالم يا جرة الطيب والمداوة فعليه لاخلان
 بينهما قاله المم وغيره قلت وقد قد من اخوه عن المجنبى وذكره ناعنه روايتين
 فتنبيه ولا يقاد جرح الابد برئته خلافا للشافعى وعمد الصبى والمجنون والمعتوه
 خطا بخلاف السكران والمغنى عليه وعلى عاقلة الدية ان بلغ نصف العشر فاكثر
 ولم يكن من العجم والافنى ماله درر ولا كفارة ولا حرمان ارث خلافا للشافعى
 ولو جن بعد القتل قتل وقيل لا وقامه فيما علقته على الملتقى مبي ضرب سن مبي
 فانتزعاها ينتظر بلوغ المضروب ان يبلغ ولم يثبت فعلى عاقلة الدية ولو لم العجم
 ففى ماله درر وسنخفته في المعاقلة مهمة حكومة العزل لا تختلها العاقلة
 مطلقا على الصحيح كما في تنوير البصائر معزيا للنتا راضية فصل في الجنين مترب
 بطن امرأة حرة حامل خرج الامة والبهية وسبى حكما قلت بل الشرط حرة
 الجنين دون امه كما علق من سيدها او من المضور فنبه العزة على العا^{ئلة}
 كما في الدرر عن الزبلى فالعجب من المم كيف لم يذكره ولو كانت المرأة كتابية
 او مجوسية او زوجته فالقت جنينا ميتا حرا وجب على العاقلة عزة عزة الشهر
 اوله وهذه اول مفادير الديات نصف عشراى دية الرجل لو الجنين ذكرا
 وعشر دية المرأة لو انثى وكل منهما خمسمائة درهم في سنة وقال
 الشافعى في ثلاث سنين كالدية وقال مالك في ماله ولنا فعليه عليه
 الصلوة والسلام فان الغن حيا فقات فدية كاملة وان الغن ميتا فانت
 الام فدية في الام وغرة في الجنين لما تقرر ان الفعل بتعدد بتعدد دائره و
 صرح في الذخيرة بتعدد الغرة لو ميتين فاكثر انتهى قلت وظاهر تعدد الدية
 ولم اره فليراجع وان ماتت فالقت ميتا فدية فقط وقال الشافعى

عزة ودية وان الفته حيا بعد ما مات يجب عليه دينان كما اذا الفته حيا وماتوا
 ملجيب فيه من عزة اودية يورث عنه وترث منه امه ولا يرث ضاربه منها فلو
 ضرب بطن امرأته فالقت ابنته ميتا فعلة عاقلة الأب عزة ولا يرث منها لانه
 قاتل وفي جنين الأمة الرقيق الذكر نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو انثى
 لما قرها من دية الرقيق قيمته ولا يلزم زيادة الانثى لزيادة فبعة الذكر فالباقي
 اشارة الى انه اذا لم يمكن الوقوف على كونه ذكرا او انثى فلا شيء عليه كما اذا
 المقي بلا رأس لانه انما تجب القيمة اذا انفج فيه الروح ولا ينفج من غير أنف خفية
 في مال المضارب حالا ولو الفته حيا وقد نقصتها الولادة فعليه قيمة الجنين
 لانقصانها لو بقيت وفاء به ولا فعليه انما ذلك مجتبي وقال ابو يوسف فيه
 نقصانها لم يهية وقال الشافعي فيه عشر قيمة الام صدر شرعية ولا يخفى انها للمولود
 فان حرره اى الجنين سيده بعد ضربه ضرب بطن الأمة فالقتة حيا فأت
 ففيه قيمته حيا للمولى لاديته وان مات بعد العتق لان المعتبر حالة الضرب
 وعند الثلاثة يجب دية وهو رواية عنا ولا كفارة في الجنين عندنا وجوبا
 بل ند بان يلقى ان وقع ميتا وان خرج حيا ثم مات ففيه الكفارة كذا مرح به في
 المحاورى القدسي وهو مفهوم من كلامهم لنص يحكم بوجوب الدية ح فتجب
 الكفارة فيه كما لا يخفى فليحفظ وما استنبان بعض خلقه كظفر وشعر كتام
 فيما ذكر من الاحكام وعدة ونفاس كما مر في بابيه وضمن العزة عاقلة امرأة
 حرة في سنة واحدة وان لم يكن لها عاقلة ففي مالها في سنة ايها صدر شرعية
 ولم تأثم ما لم يستنبن بعض خلقه ومر في الخطر نظما اسقطته ميتا عاردا واء
 او نفل كضربها بطنها بلا اذن زوجها فان اذن او لم تنجد لا عزة لعدم النعدي

ولو أمرت امرأة ففعلت لا تضمن الامورة واما ام الولد اذا فعلت بنفسها حتى
 اسقطته فلا شيء عليها الاستحالة الدين على مملوكه ما لم تستحق فح نجب
 للمولا العزة لانه مضرور وفي الوقعات شرب دواء لنسقطه ثم فان الله
 حيا فافات فعليها الدية والكفارة وان ميتا فالعزة ولا نزلت في الحالين ونجب
 في جنين البهيمة ما نفقت الام ان نفقت وان لم تنقص الام لا نجب فيه شيء
 سراجية فرع في البرازية ضرب بطن امرأته بالسيف فقطع البطن ووقع احد
 الولدين حيا مخرجا بالسيف والاخر ميتا وبه جراحة السيف وما نتا ايضا
 ينقص لاجل الزوجة لانه عمد وعلى عاقلته دية الولد الحي اذا مات ونجب
 عزة الولد الميت لانه لما ضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطاء
 والله اعلم بالصواب باب ما يحدثه الرجل في الطريق وغيره لما ذكر القتل
 مباشرة شرع فيه تسبيبا فقال اخرج الى الطريق العامة كنيها هو بيت
 الخلاء او ميذا با او جرمنا كبرج وجذع وجر علو وحوض طانة ونحوها
 عني او دكانا جازا حداته ان لم يضرب العامة ولم يمنع منه فان ضرم بحمل
 كما سيجي ولكل احد من اهل الخصومة ولو دميما منعه ابتداء او مطالبة بنقصه
 ورفعه بعده اى بعد البناء سواء كان فيه ضررا ولا ذيل اما ينقص بنقصه
 اذا لم يكن له مثل ذلك والامان تقتضيه هذا كله اذا بنى لنفسه بغير اذن
 الامام زاد الصغار ولم يكن للمطالب مثله وان بنى للمسلمين كمسجد ونحوه
 او بنى باذن الامام لا ينقص وان كان يضرب العامة لا يجوز احداثه لقوله عليه
 الصلوة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام والقعود في الطريق لبيع وشراء
 يجوز ان لم يضرب احد والا على هذا التفصيل السابق وهذا في النافذ وفي غير

الثاني لا يجوز أن يصرف بأحداث مطلقاً فزعموا أن الأباذ منهم لأنه كالملك
 الخاص بهم ثم الأصل فيما جرحه أنه يجعل حديثاً أو فطريقاً العامة وقد جرحوا
 في طريق الخاصة برجدي فإن مات أحد من الناس بسقوطها عليه فذنبه
 على عاقلته أي عاقلة المخبر لتسببه كما ندي العاقلة لوحف بيرا في طريق أو
 وضع حجراً أو تراباً أو طينا ملئ في قتل به إنسان لأنه سبب فإن تلف به أي
 بواحد من المذكورات بهمة ضمن ذمالة أن لم ياذن به الإمام فإن اذن
 الإمام في ذلك أو مات واقع في طريق جوعاً أو عطشاً أو غماً أو ضمان به يفتي
 خلافاً للمجد ولو سقط الميزاب فاصاب مكان في الداخل رجلاً فقتله فلا ضمان
 أصلاً لكونه في ملكه فلم يكن تغدياً وإن اصابه الخارج أو وسطه بزازية
 فلا ضمان على واضعه لتعديده ولو مستأجراً أو مستعيراً أو غاصباً ولا يبطل
 الضمان بالبيع لبقاء فعله وهو الموجب للضمان بخلاف الحائط المائل كما بسطه
 الزيلعي ولو اصابه الطرفان من الميزاب وعلم ذلك وجب على واضعه النصف
 وهدر النصف ولو لم يعلم أي طرف منها اصابه ضمن النصف استحساناً لا زيلعي
 ومن نحى حجراً وضعه آخر فعطب به رجل ضمن لأن فعل الأول انتسخ بفعل
 الثاني كن حمل على رأسه أو ظهر شيئاً في الطريق فسقط منه على آخر أو دخل
 بحصير أو قذير أو حصاة في مسجد غيره أي جعل فيه حصاً أو بوارى ابن كمال
 أو جلس فيه لا للصلوة ولو لقرآن أو تعليم فعطب به أحد كما عني ضمن خلافاً لها
 لا يضمن من سقط منه رداء لبسه عليه أو أدخل هذه الأشياء المذكورات في مسجد
 حيّه أي محلته لأن تدبير المسجد لأهله دون غيرهم ففعل الغير مباح في تنقيده
 بالسلامة أو جلس فيه للصلوة الحامل أن الجالس للصلوة في مسجد حيّه لا يضمن

لا يضمن وغير الصلوة بضمن مطلقا خلافا لما واستظهر في الشربلالية معزيا
 للزبلع وغيره قولها وقد حقت في شرح الملتقى وفيه ولو استاجر ليبني ويجير
 في فناء حائوته او داره قلف به شيء ان قبل فراغه فعلى الاجير وان بعد فعله
 الامر كما لو كان في غير فناءه ولم يعلم به الاجير فان علمه فعليه كما لو امر بالبناء
 في وسط الطريق لفساد الامر ولو قال الامر هو فناءى وليس لاحق الحفر فعلى الاجير
 قياسا الى علمه بنفس الامر فما اقره وعلى المستاجر استحسانا انتهى قلت وقد
 قدم هو وغيره القياس هنا وظاهر ترجحه سيما على داب رواية صاحب الملتقى
 من تقديمه الاقوى فناسل ومن حفر بالوعة في طريق بامر السلطان اوفى
 ملكه او وضع خشبة فيها اى الطريق او نقطة بلا اذن الامام وكذا كل ما فعل
 في طريق العامة فتعد رجل المرور عليها لم يضمن لان الاضافة للمباشرة او لمن
 القسب وبهذا تبين ان المنسب انما يضمن في حفار البئر ومنع الحجاز المبتعد
 الواقع المرور كذا في المجتبى وفيه حفرة طريق مكة او غيره من القيا في لم يضمن بخلاف
 الامصار قلت وبهذا عرف ان المراد بالطريق في الكتب الطريق في الامصار دون القيا في
 والمخارج لانه لا يمكن العدول عنه في الامصار غالبا دون المخارج ولو استاجر
 رجل ابوحة لحفر بئر له فوقعت البئر عليهم جميعا من حفهم فوات احدهم فعلى كل
 من الثلاثة الباقية ربع الدية ويسقط ربعها لان البئر وقع بفعلهم فندمات
 من جنائنه وجناية اصحابه فيسقط ما قابل فعله خاينة وغيرها زادة الجوهر
 وهذا هو البئر في الطريق فلو ملك المستاجر فينبغي ان لا يجب شيء لان الفعل مباح
 فما يحدث غير مضمون انتهى قلت ويؤخذ منه جواب حادثة هي بان رجلا له
 كرم وارضه ناره تكون مملوكة وعليها الخراج كارضى بيت المال وناره تكون للوقف

ونارة في يده مئة طويلة يؤدي خراجا ويملك الانتفاع بها بغرس وغيره فيستاجر
 هذا الرجل جماعة يحضرون له بئر البغرس فيه اشجار العنب وغيره تسقط على
 احدهم هل لورثته مطالبته بدبته قال المصنف والحكم فيها وشبهها عدم وجوب
 شيء على المستاجر وكذا على الاجر كما يفيد كلام الجوهري ويجعل اطلاق القناوى
 على ما وقع مقيد بالاتحاد بالحكم والحادثة والله اعلم فروع لما استاجر رب الدار
 العملة لأخراج جناح او طلة فوقع فقتل انسانا ان قبل فراعهم من عمله ^{فان}
 عليهم لانه ح لم يكن مسلما الرب الدار وتضمن لورثته الماء بحيث يترق واستوفى
 الطريق ولورثته فناء حانوت باذن صاحبه قال الفخام على الامر استحسانا
 ونحوه في الملتقى والله اعلم فصل في الحائض المائل مال حائض الطريق العامة
 فمن ربه اى صاحبه ما تلف به من نفس انسان او حيوان او مال ان طالب
 ربه حقيقة او حكما كالواقف والقيم ولو حائط المسجد فتضمن عائلة الواقف
 وكما لقيم الرب والراهن والمكاتب والعبد والتاجر وكذا احوال الشركاء ولو الورثة
 استحسانا فتم في الظهيرة لومات ربه عن ابن فقط ودين مستغرق في الاشهاد
 على الابن وان لم يملك للدار برجندى وغيره بنقضه مكلف مسلم او مجرى
 من اهل الطلب فيشترط في الصبي والعبد اذن وليه وصلا بالخصوص فيلحق حراد
 مكاتب وان لم يشهد ولا يصح الطلب قبل الميل لعدم التعدي والحال انه لم يفتنه
 وهو يملك نفقته في مدة يقدر على نفقته فيها لان رفع الضرر العام واجب ثم
 ما تلف به من النفوس فيلحق عائلة ومن الاموال فعليه لان العائلة لا تقتل
 المال ولا ضمان الا بالشهادة على ثلاثة اشياء على التقدم اليه وعلى الملاك ^{استوفى}
 عليه وعلى كون الجدار ملكا له اى من وقت الاشهاد الموقت السقوط ولذا قال ولو

تقدم الامن لا يملك نفقه من يسكنها باجارة او اعادة او لا المرئ من او المودع
لا يعتد به لعدم قدرتهم على التصرف ورج فلو سقط بعدم التقدم لمن ذكر والتلف
شيئا فلا ضمان اصلا لاعلى ساكن ولا على مالك كما لو خرج الحائط من ملكه ببيع
او غيره كسبة حاوي قدسى وكذا لو جن مطبعا او اردت للحق وحكم بلحاظه ثم
عاد او افاق خانية بعد الاشهاد ولو قبل القبض لزوال ولايته بالبيع ونحوه
وان عاد ملكه بعد حاوي وخانية بخلاف نحو الجناح لبقاء فعله كما مر وان
مال الادار انسان من مالك او ساكن باجارة او غيرها فالاضافة لادنى
ملا بسة قمتان فالطلب اليه لان الحق له فيجمع ناجيله وابراؤه عنها اى من
الجتاية وان مال الى الطريق فاجلة القاضى او من طلب النقص لا يبر لان حق
العامه وتصرف القاضى في حق العامة نافذ فيما ينفعهم لا فيما يضرهم ذخيرة
بخلاف تأجيل من بالدار ولو مال بعضه للطريق وبعضه للدار فاي طلب
صح الطلب لانه اذا صح الاشهاد في البعض صح في الكل برجندى فان بنى ما بالا
ابتداء ضمن ملا طلب كما في اشراع الجناح ونحوه كبراب لتعديه به حائط بر خمسة
اشهد على احدى فستقط على رجل فمن عاقلته خس الزبى اى خمس ما تلف به
من نفس او مال لتكنه من اصلاحه برافعة للحكام دار بين ثلاثة حضر
احد منهم فيها بيرا او بنى حلقا فطلب به رجل فمن ثلثى الدية لتعديه في الثلثين
وفد حصل التلف بعلة واحدة فيقسم بالحصصه وقالوا انصافا لان التلف
قمتان معتبر وهدر الاشهاد على الحائط اشهاد على النقص بالكسر ما ينقص
من الدار ورج فلو وقع الحائط على الطريق بعد الاشهاد فعثر انسان بنفقه فمات
فمن لان النقص ملكه نفريقه عليه وان عثر رجل يقتيل مات بسقوطها

أي الحائظ لا يضمنه لأن نفي فقهه للأولياء لا إليه بخلاف الجناح حيث يضمن ربه
 القتل الثاني أيضا لبقاء جنابته فيلزم نفي الطريق عن القتل أيضا يؤيد أنه
 لو باع الحائظ أو النقص برى ولو باع الجناح لا يضمن ولا يصح الشهاد قبل أن
 يبيع الحائظ لأن عدم التعدي ابتداء وانتهاء ونقبل فيه شهادة رجل وامرأتين
 لأنه شهادة على التقدم لا على الفشل فروع حائظ بعضه صحيح وبعضه واه فاشهد
 عليه فسقط كله وقتل انسانا ضمنه إلا أن يكون الحائظ طويلا فيضمن ما أصاب
 الواهي فقط لأنه كحائطين فلا شهاد يبيع في الواهي لا في الصحيح حائطان أحدهما
 سابل والآخر صحيح فاشهد على السابل فسقط الصحيح فأنكف شيئا كان من الخاتبة
 سجد مال حائظه فلا شهاد على من بناه والدية على عاقلة من بناء وحائظ
 الوقف على المساكين على عاقلة الواقف وحائظ العبد التاجر على عاقلة مولاه ولو
 مستغرقا استحسننا قال ولي القتل إذا جاء غد عفوت عن القصاص لا يضمن لأنه
 عليك دل عليه مسألة الأمل جارية فتل رجلان عدا فزنا بها ولي القتل قبل
 أن يضمن لا يجد لها ما رت مملوكة ولو الجنية باب جنابة البهية والجنابة عليها
 الأمل أن المرور في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه
 ضمن الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما أصاب يدها أو رجلها أو رأسها
 أو كسرت فيها أو خبطت يدها أو صدعت فلو حدثت المذكورات في السير في ملكه
 لم يضمن ربه إلا في الوطني وهو ركبها لأنه مباشر لقتله بثقله فبحرم الميراث ولو
 حدثت في ملك غيره بأذنه فهو كذلك فلا يضمن كما إذا لم يكن صاحبها معها اقتضا
 ولا يمكن بلوته ضمن ما تلف مطلقا لتعديده لا يضمن الراكب ما اقتحم برجلها أو ذنبها
 سائر خلافا للشافعي وأوجب انسان بما راثت أو بالث في الطريق سائرة أو واقفة

لأجل ذلك لأن بعض الدواب لا يفضل الألفاظ أو أفعالها الغيرة. فبالت ضمن لتعديبه
 بإيقافه الألف موضع اذن الامام بإيقافها فلا يضمن ومنه سوق الدواب واما باب
 المسجد فكما الطريق الا اذا اعد الامام لها موضعا فان اصاب يديها او رجلها حصة
 أو نواة أو انارت عثار الوجرا صغيرا نفقا عينا أو افسد ثوبا لم يضمن لعدم
 الاحتراز عنه ولو الحجج كبر اضمن لا مكانه ضمن السابق والفايد ما ضمنه الراكب
 وسمح في الدرر ان طرد ومنعكس والراكب عليه الكفارة في الوطن كما رواها
 اي لا على سابق وقايد ولو كان سابق وراكب لم يضمن السابق على الصحيح خلافا
 لما جزم به القهستاني وغيره لان الاضائة للمباشرة او من المنسوب كما مر اذ كان
 سببا لا يعمل بانفراد ائلا فاكاهنا اما في سبب يجعل بانفراده فيشتركان كما ياتي
 في مسئلة مخمس الدية باذن رآكها فليحفظ وضمن عاقلة كل فارس او زاجل دية
 الاخران اسلما وما تامة فوقعها على القفا لو كانا حرين ليسا من العجم ولا عادي
 ولا وقعها على وجوهها ولو كانا عديين او وقعها على الوجه ابن كمال يدر دمه
 في العمد والخطأ شريلا لدية وغيرها ولو كانا من العجم فالدية في ما لهما كما مر
 ولو كانا عاديين فعلى كل نصف الدية ولو وقع احدها على وجهه هدر دمه فقط
 ولو احدهما حرا والاخر عبدا فعلى عاقلة الحرفية العبد في الخطأ ونصفها في القتل
 كما لو تجاذب رجلان حبلا فانقطع الحبل فسقطا وما تاعى القفا هدر دمه الموت
 كل بقوة نفسه فان وقع على الوجه وجب دية كل واحد منهما على عاقلة الاخر لموت
 كل بقوة صاحبه فان تعاكسا فوقع احدهما على القفا والاخر على الوجه فدية الواقع
 على الوجه على عاقلة الاخر لموته بقوة صاحبه وهدر دم من وقع على القفا لموته
 بقوة نفسه ولو قطع الحبل بينهما فوقع كل منهما على القفا فماتا فديةتهما على عاقلة

الفاعل النسب بالقطع وعلى سائق دابة وقع ادائها اى انها كسر مجروح ومحوه على رجل
 مات وقايد قطار بالكسر قطار الابل وطى بعينه رجلا الدبة وان كان معه
 سائق ضمننا الاستوائهما في النسب لكن ضمننا النفس على العاقلة وضمننا المال
 في ماله هذا والسائق من جانب من الابل فلو توسطها واخذ بزمام واحده فمن
 ما خلفه وضمننا ما قدمه وراكب وسطها يضمنه فقط ما لم ياخذ بزمام ما خلفه
 فان قتل بعير ربط على قطار سائر بلا علم فائده رجلا مفعول قتل ضمننا عاقلة
 القائد الدبة ورجعوا بها على عاقلة الرابط لانه دبه لا خسران كما توهه صدر
 الشريعة فلو ربط والقطار واقف ضمننا عاقلة القائد بلا رجوع لقوده بلا اذن
 ومن ارسل بيمة او كلبا ملتحق وكان خلفها سائقا لها فامسيت في فورها ضمننا
 الحامل لها وان لم يمش خلفها فادامت في فورها ضمننا سائقا وان تراخي انقطع
 السوق فالمراد بالسوق المشي خلفها والمراد بالبيمة الكلب زيلعي وان ارسل
 طيرا ساقه اولا او دابة او كلبا ولم يكن سائقا له او انفلتت دابة بنفسها او
 امسيت مالا او اد ميانها را او ليلالا ضمننا في الحمل لقوله عليه الصلاة والسلام
 الجعاء جباراى المنفلتة هدر كما لو جمحت الدابة به اى بالراكب ولو سكران
 ولم يقدر الراكب على ردها فانه لا يضمن كالمنفلتة لانه ح ليس بمسير لها فلا يضاف
 سيرها اليه حتى لو اتلفت انسانا قدمه هدر عمادية ومن ضرب دابة عليها
 راكب او تخسها يعود بلا اذن الراكب فنفت او ضربت بيدها شخصا اخر
 غير الطاعن او نقت فعد منه وقتلته ضمن هو اى الناحس لا الراكب وقال
 ابو يوسف يضمنان نصفين كما لو كان موقفا دابته على الطريق لغديه في
 الايقاف ايضا وكما لو كان باذنه ووطئت احدا في فورها قدمه عليها ولو نفت

الناحس فومه هدر ولو اوقت الراكب فقتله فديته على عاقلة الناحس
 ثم الناحس انما يضمن لو الوطئ فور النخس ولا فالضمان على الراكب لا لقطع
 اثر النخس در رو بزازيه وضمن في فقي عين دجاجة او شاة قصاب او غير
 ما نفصها لانها للحكم وفي عينها بخير ربا ان شاء تركها على الفناء وضمنه
 قيمتها او امسكها وضمنه النقصان زيلع وفي عين بقرة جزار وجزو روى
 ابله فابدة الاضافة عدم اعتبار الاعداد للحكم في الحكم الاية ابن كمال وجمار
 وبغل و فرس ربع القيمة لان اقامة العمل بها انما يمكن بربع اعين عنانها
 وعينا مستعملها فصارت كأنها ذات اعين اربع وقال الله انفع رحمته الله
 كالمشاة والفرق ما قدمناه لكن يرد عليه انه لو قفا عيني جار مثلاً انه
 يضمن نصف قيمته وليس كذلك كما مر فالاول العسك بما روي انه عليه
 الصلوة والسلام تفى في عين الدابة بربع القيمة والنفيتيد بالعين لانه
 لو قطع اذنها او ذنبها يضمن نقصانها وكذا لسان الشور والحمار وذي جميع
 القيمة كما لو قطع احدى قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى اى لو غير
 ما كول وان ما كولا خير كما مر في العيين لكن في العيون ان امسكه لا يضمنه
 شيئاً عند ابي حنيفة وعليه الفتوى وعرجا كقطعها فروع نفل المص عن الدرر
 له كلب يأكل عنب الكروم فاشهد عليه فيه فلم يحفظه حتى اكل العنب لم يضمن
 انما يضمن فيما اشهد عليه فيما يخاف تلف بئى ادم كالحائط المايل ونطح الشو
 وعقر كلب عفور فيضمن اذا لم يحفظه انتهى قال المص ويمكن حل المتلف في قول
 الزيلعي وان اتلف الكلب فعلى صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاثلا
 والا فلا كالحائط المايل على الادمى انتهى فيحصل التوفيق فلت وقد وقع الاستفتاء

عن له نخل يضعه في بستانه فيخرج فيأكل عنب الناس وفواكههم هل يضمن
 رب النخل ما اتلفه النخل من العنب ونحوه ام لا وهل يؤمر بخويله عنهم
 ام كان احرام لا وجوابه انه لا يضمن ربه شيئا مطلقا اشهد واعليه ام لا
 اخذنا من مسألة الكلب بل اوله وكذا ذكره في معينه لكن رايت في فتاواه انه
 افنى بالصفان في مسألة النخل فراجعه عند الفتوى واما نخويله من ملكه
 فلا يؤمر بذلك على ما هو ظاهر المذهب واما اجواب المشايخ فينبغي ان يؤمر
 بخويله اذا كان الضرر بينا على ما عليه الفتوى وفي الصيرفة حار باكل
 حنطة انسان فلم يمنعه حتى اكل الصحيح ضمانه ادخل ضمانا او ثورا او فرسا
 او حارا في زرع او كرم ان سايقا فمن ما اتلف والا لا وقبل يضمن ونجما
 في البرازية انتهى باب جنابة المملوك والجنابة عليه اعلم ان جنابات
 المملوك لا توجب الادعاء واحد او محلا ولا القيمة واحدة ولو هذا الفن ثم جنى
 فكلاولى ثم وثم بخلاف المدير واختيه فانه لا تجب الاقيمة واحدة جنى عبد
 خطأ النقييد هنا بالخطاء انما يقيد في النفس لان بعده يقتص واما فيما
 دونها فلا يقيد لاستواء خطائه وعده فيما دونها ثم انما يثبت الخطاء بالبينه
 وان اراد مولا وعلم القاضي لا باقراره اصلا بدائع قلت لكن قوله او علم القاضي
 على غير المفتي به فانه لا يعمل بعلم القاضي في زماننا شر بلاية عن الاشياء
 وتقدم دفعه مولا ان شاء بها فيملكه ولها وان شاء فذاه بارشها
 حالا لكن الواجب الاميل هو الدفع على الصحيح ولذا اسقط الواجب بقوته بجلا
 موت الحر كما ذكره المع وغيره لكن في الشر بلاية عن السراج والجوهرة
 عن البرد وي ان الصحيح انه الفدا حتى لو اختاره ولم يقدر عليه اذاه مني يجد

ولا يبرأ بهلاك العبد وعقله الزبلي وغيره بانه اختار اصل حقه فبطل حقه في
العبد عند ايد حنيفة انتهى ومفاده ان الاصل عنده الفداء لا الدفع ولذا شارح الجمع
في تيسيل الامام ان الواجب احدهما وانه متى اختار احدهما تعين لكنه قدم ان الدفع
هو الاصل وانه ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه فان فداءه فجنى بعده ^{في كالأول}
حكمًا فان جنى جنائين دفعه بهما الا وليهما او فداءه بارشهما فان وهبه المولى
او اعتقه او دبره او استولدها غير عالم بها بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن
الارش وان علم بها غزم الارش فقط اجماعا كيعة عالمها وكتعليق عنقه بفنل
زيد او ربيه او شبعه ففعل العبد ذلك كما يصير فارا بقوله ان مرضت فانت
طالق ثلاثا وان قطع عبيد حر عمدا ودفع اليه فاعتقه فانت من السراية فالعبد
صلح بها اي بالجناية لان عنقه دليل نصيح الصلح وان لم يعتقه وقد سرى برده على ^{سببه}
فيقتل او يعفى لبطان الصلح فان جنى ما ذون مدبون خطأ فاعتقه سببه
بلا علم بها عزم لرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه وغزم لوليها الاقل منها
اي القيمة ومن الارش ولو اتلفه اي العبد المجاز اجنبي فقيمة واحدة لمولاه
لا غير فان ولدت ما ذونة مدبونة بيعت مع ولدها في الدين ان كانت
الولادة بعد لحوق الدين فلو ولدت ثم لحقها الدين لم يتعلق حق الغرماء
بالولد بخلاف اكسابها فان جنت فولدت لم يدفع الولد له اي لولي
الجناية لتعلقها بذمة المولى الاذ متها بخلاف الدين عبد لرجل نعم
رجل ان سيده حرره فقتل العبد المعتق وليه اي ولي الزاعم عنقه
خطأ فلا شيء للحر عليه لانه بزعمه عنقه اقرانه لا يستحق العبد بل الدنيا لكنه
لا يصدق على العاقلة الا بحجة فان قال معتق رقه معروف لرجل فقتل اخاك

يخالب به مولاة الذي اعنته خطأ قبل عنته فقال الاخ الذي هو المولى لابل
 بعد صدق الاول لانه منكر للضمان وان قال لها قطعت بذلك وانت امتي فقالت
 هي لابل فعلته بعد العتق فالقول لها لانه اقرب بسبب الضمان ثم ادعى ما يبريه
 فلا يكون القول له وكذا القول لها في كل ما اخذه المولى منها من المال لما ذكرنا
 استحسانا الا الجماع والغلة فالقول له لاسناده لحالة معبودة منافية للضمان
 عبد مجبور وصبي امر ميبا يقتل رجل فقتله فدينه على عاقلة القاتل لان عبد
 العبي خطأ ورجعوا على العبد بعد عنته وقيل لا على العبي الا ان ابد القصور لهيته
 وان كان مامورا العبد بعد امته دفع السيد القاتل او فداءه في الخطاء ولا يرجوع له على
 الامر في الحال ويرجع بعد العتق بالاقول من الفداء وقبلة العبد لانه مختار في دفع
 الزيادة لامضطر وكذا الحكم في العمد ان كان العبد القاتل صغيرا لان عمره خطأ
 فان كبيرا اقتصر منه عبد حفيرا فاعنته مولاة ثم وقع فيها انسان او اكثر
 فذلك فلا شيء لان جنابة العبد لا توجب عليه شيئا ويجب على المولى قيمة
 واحدة ولو الواضع الفاضل في فان قتل عبد عبد رجلين جرين لكل منهما وليان
 فعفى احدى وليي كل منهما دفع السيد نصفه الى الآخرين الذين لم يعفوا او فداء
 بدية كاملة لانه بذلك العفو سقط القود وانقلب مالا وهوديتان وقد
 سقط دية نصيب العاقين وبقي دية نصيب الساكتين او يدفع نفسه لها فان قتل
 العبد احدهما عمدا والاخر خطأ وعفى احدى وليي العمد فدى بدية لولي الخطاء ونصفها
 لا احدى وليي العمد الذي لم يعف او دفع اليها وقسم اثلاثا عولا عنه وارباعا
 منازعة عندها فان قتل عبدهما قريهما وعفى احدى بطل كله وقا لا بدق
 الذي عفا نصف نصيبه للاخر او يفديه ببيع الدية وقبل محمد مع الامام ووجه

انه اقلب بالعفو مالا والمولى لا يستوجب على عبده دينا فلا تخلفه الورثة
فيه فصل في الجنابة على العبد دية العبد قيمته فان بلغت هي دية الحر وبلغت
قيمة الامة دية الحرية لفق من كل من دية عبد وامة عشرة دراهم اظهر
لا يحفظ رتبة الرقيق عن الحر وعين العشرة بان ابن مسعود رضي الله عنه
وعنه من الامة خمسة ويكون ح على العاقلة في ثلاث سنين خلافا لا يثبت
وفي الغصب نجب القيمة بالغة ما بلغت بالاجماع وما قدر من دية الحر قدر
من قيمته وح فقي يده نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصحيح درر وقبل
لا يزداد على خمسة الف الا خمسة وجزم به في الملتقى ونجى حكومة عدل في
لحيته في الصحيح وقبل قيمته قطع يد عبد فخره سيده فسرى فمات منه
وله للعبد ورثة غيره غير المولى لا يقتضى لاشتباه من له الحق والا يكن له
غير المولى لفق منه خلافا للمحدث قال لعبدية احد كاحر فثجا فبين المولى
العتق في احدهما بعد الشئج فارشهما للسيد لان البيان كالانشاء ولو قلا
فدية حرو قيمة عبد ولو الفائل واحد معا وقيمتها سواء وان نزل كلا
واحد معا او على التعاقب ولم يدبر الا اول فقيمة العبد ينزلي ففاجل
عيني عبد خير مولا ان شاء دفع مولا عبده الملقق واللفا في واخذ منه قيمته
كاملة او امسكه ولا ياخذ منه نقصان وقال له اخذ النقصان وقال الشائع منه
القيمة وامسك الجنة العمياء ولو جنى مدبرا وام ولد من السيد الاقل من
القيمة ومن الارش لقيام قمتها مقامها فان دفع القيمة بقضاء فجنى المدبر
او ام الولد جنابة اخرى يشارك الثاني الاول اذ ليس في جنابات كلها الا
القيمة الواحدة ولا شئ على المولى لانه مجبور على الدفع ولو دفع القيمة للمولى

يخالب به مولاه الذي اعنته خطأ قبل عتقه فقال الأخ ~~السيبي~~
 بعد صدق الأول لأنه منكر للضمان وإن قال لها قطعت ~~بها~~
 هي لا بل فعلته بعد العتق فالقول لها لأنه اقرب سبب الضمان ~~من~~
 فلا يكون القول له وكذا القول لها في كل ما اخذه المولى منها ~~من~~
 استخسانا إلا الجماع والغلة فالقول له لاسناده لحالة معبود ~~من~~
 عبد مجبور أصبي امرسيا يقتل رجل فقتله فدينه على عاقلة ~~من~~
 السبي خطأ ورجعوا على العبد بعد عتقه وقيل لا على السبي ~~الأخر~~
 وإن كان مأمورا بالعبد بعد أمثله دفع السيد القاتل أو فداءه في الخطاء ~~من~~
 الأمر في الحال ويرجع بعد العتق بالأقل من الفداء وقبلة العبد لأن ~~من~~
 الزيادة لا مضطر وكذا الحكم في العمد إن كان العبد القاتل صغيرا ~~من~~
 فإن كبيرا اقتصر منه بعد حفر بيرا فاعتقه مولاه ثم وقع فيها ~~من~~
 فذلك فلا شيء ^{عليه} لأن جنابة العبد لا توجب عليه شيئا ويجب على ~~من~~
 واحدة ولو الواثق الفاضل بلغه فإن قتل عبدا رجلين حرين لكل ~~من~~
 فعفى أحد وليي كل منهما دفع السيد نصفه إلا الآخرين الذين لم يعفو ~~من~~
 بدية كاملة لأنه بذلك العفو سقط القود وانقلب مالا وهو دينان ~~من~~
 سقط دية العاقين وبقي دية نصيب الساكتين أو يدفع نصفه ~~من~~
 العبد أحد هاهما أو الآخر خطأ وعفى أحد وليي العمد فدى بدية لولي الخطاء ~~من~~
 لأحد وليي العمد الذي لم يعف أو دفع اليها وقسم اثلاثا فاعول أعنده ~~من~~
 منازعة عندها فإن قتل عبدها قريبتها وعفى أحد هاهما ~~من~~
 الذي عفا نصف نصيبه للآخر أو يقدية ببيع الدية وقبل محمد

وارجع المولى بذلك النصف على الغائب

أحرأ لا يعبر عن نفسه والمراد بنفسه

منه بد فحاة ارجح لم يضمن

وعاقلة الغائب استحسانا

لنقله لموضع يغلب فيه الجحى

كأنه قتلا سببا مدابة وغيرها

نمقدا ولم يمكنه التخرز

صبره فتحكم صغير ككبير

ناصب حتى يحجب به اويلعلم

بينهما فانه بحبس

تفعل المختار ذلك

من ديتة وان

ايات الرصانة

نظر كن حمل

كان على

كف وفامه

عن عاقلة

ان فاكلة

لا ادع

بالحال

الأولى بغير قضاء اتبع السيد بحجته من القيمة ورجع بها على الأول لأنه قبضه بغير
 حق لأن المولى لا يجب عليه الأئمة واحدة أو اتبع ولى الجناية الأول وقال لا شيء
 على المولى وإن اعتق المولى المدبر وقد جنى جنابات لم تلزمه أى المولى الأئمة واحدة
 علم بالجنابات قبل العتق والأول أن حق المولى لم يتعلق بالعبد فلم يكن مفقودا بالاعتاق
 وأم الولد كالمدر فيما أقر المدبر وأم الولد بجناية توجب المال لم يجز إقراره لأنه
 إقرار على المولى بخلاف ما إذا أقر بالقتل عمدا فإنه يعصم إقراره على نفسه فيقتله
 ولو جنى المدبر خطأ فأتى لم تسقط قيمته عن مولاة ولو قتل المدبر مولاة خطأ سعى
 في قيمته ولو عمدا قتل الوارث أو استسعاها قيمته ثم قتله در فصل في غضب
 الفتن وغيره قطع يد عبده فغضبه رجل وسرى فأتى منه ضمن الغاصب قيمته
 أقطع وإن قطع يده وهو يد غاصب فأتى منه بري الغاصب لصبر ورثته مثلها
 فيصير مستردا غضب عبد مجبور مثله فأتى يده ضمن لأن المجبور مواخذ
 بأفعاله لا بأقواله إلا بعد عتقه مدبر جنى عند غاصبه فرد ثم عيّد سيداخرى
 ضمن السيد قيمته لهما نصفين ورجع المولى بنصف قيمته على الغاصب ودفعه
 أى دفع المولى بنصف قيمته إلى ولى الجناية الأول لأن حقه لم يجب إلا والمراجع
 فأي ثم رجع المولى به على الغاصب لأنه أخذ بسبب كان عند الغاصب وبكلمته
 بأن جنى عند مولاة ثم عند غاصبه لا يرجع المولى على الغاصب به ثانيا لأن الجناية
 الأولى كانت في يد مالكه والفتن في الفصلين كالمدر غير أن المولى يدفع العبد
 نفسه هنا ونحوه أى المدبر القيمة كما مر مدبر جنى عند غاصبه فرد فغضب
 ثانيا فجنى عنده كان على سيده قيمة لهما ورجع بقيمته على
 الغاصب لكونها عنده ودفع المولى نصفها أى القيمة

١٠٤
 الماخودة ثانيا إلى ولي الجناية الأول ورجع المولى بذلك النصف على الغائب
 وام الولد في كلها كالدبر غصب رجل مبيعا حر الأبعد عن نفسه والمراد بنفسه
 الذهاب به بلا اذن وليه فأت هذا الحر في بدء فجأة ارجى لم يضمن
 وان مات بصاعته او نشجبه ذرية على عاقلة الغائب استحسانا
 لتسببه بنقله لمكان الصواعق والحيات حتى لو نقله لموضع يغلب فيه الحي
 والامراض ضمن فنجب فيه الدية على العاقلة لكونه قتلا سببا مداية وغيرها
 قلت بفي لو نقل الحر الكبير هذه الاساكن تعديا ان مقيدا ولم يمكنه التحرر
 عنه ضمن وان لم يمنع من حفظ نفسه لالا لانه بتقصيره فتحكم صغير ككبير
 مقيد عناية ولو غصب مبيعا غائب عن يده جسد الغائب حتى يجبه او يعلم
 موته خاينة كما لو خدع امرأة رجل حتى وقعت الفرقة بينهما فانه يجبس
 حتى يرد لها او تموت خلاصة امرختا تا ليختن مبيعا ففعل الختان ذلك
 فقطع حشفته ومات العبي من ذلك فعلى عاقلة الختان نصف دية وان
 لم يمت فعلى عاقلة كلها وقد تقدمت في باب ضمان الاجير وفي معايات الوصاية
 نظم ومن الذي ان مات مجنيه فاعليه اذاما بالمرت يشتر كن حمل
 مبيعا على دابة وقاله مسكما الى فسقط العبي ولم يكن منه نسب فأت كان على
 عاقلة عن حمله بية اي دية العبي كان العبي ممن يركب مثله ولا يركب ويقامه
 في الخاينة كعبي اودع عبدا فقتله اي قتل العبي العبد المودع ضمن عاقلة
 العبي يمينه فان اودع طعاما بلا اذن وليه وليس ما ذونا في التجارة فأكله
 لم يضمن لانه سلطه عليه وقال ابو يوسف والشافعي يضمن وكذا لو اودع
 عبدا بحجور امالا فاستهلكه ضمنه بعد عتقه وعند ابو يوسف والشافعي في الحال

وكذا الخلاف لو اعيروا واقرضا ولو كان باذن الوصيا ضمن بالاجماع كالأشهاد
 المبيى مال الغير بلا ودعة ضمنه للحال قلت وهذا كله لو المبيى عاقلا ولا
 فلا يضمن بالاجماع وتامة في العتية والشرى بلاية عن الشبلى ومسكين
 على خلاف ما في المتن والهداية والزيلي فيلحفظ باب القسامة هي لغة
 بمعنى القسم وهو اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعدد مخصوص على
 شخص مخصوص على وجه مخصوص سيجئ بيانه ميت حر ولو ذميا او مجنونا
 شربلاية به جرح او اثر ضرب او خنق او خروج دم من اذنه او عينه حي
 في محلة او وجد بدنه او اكثره من اي جانب كان او نصفه مع راسه والنفس
 وان ورد في اليد لكن لا كثر حكم الكل حتى لو وجد اقل من نصفه ولو مع رأسه
 لا لئلا يؤدي الى تكرار القسامة فينبيل واحد وهو غير مشروع ولم يعلم قاتله
 اذ لو علم كان هو الخصم وسقط القسامة وادعى عليه القتل على اهلها اى
 المحلة كلهم او ادعى على بعضهم حلف خمسة رجال منهم بخنا رهم الولي بالله
 ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا بان يحلف كل منهم بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا لا يحلف الولي وقال
 الشافعي ان كان ثمة لوث استخلف الاوليا وخسين يمين ان اهل المحلة قتلوه ثم يفتى بالدية على المدعى
 عليه ونفى مالك بالقود لو الدعوى بالعبد ثم قضى على اهلها بالدية لا مطلقا
 بل ان وقعت الدعوى بقتل عمد وان وقعت الدعوى بخطا فعلى اى فيفتى
 بالدية على عواقلهم كما فشرح المجمع معزيا للذخيرة والحانية وقتل ابن الملك
 عن المبسوط ان في ظاهر الرواية القسامة على اهل المحلة والدية على عواقلهم
 اى في ثلاث سنين وكذا قيمة الفنز تؤخذ في ثلاث سنين شربلاية وان
 لم يتم العدد كمر الحلف عليهم ليتم خسين يمين وان تم العدد واراد الولي تكواه

ثا ومن نكل منهم حبس حتى يجلف على الوجه المذكور هنا هذا دعوى القتل العمد
 اما في الخطاء فيقضى بالدية على عاقلتهم ولا يجسسون ابن كمال مغزياً للخائنة ولو
 اقر على نفسه اربعة ثل اقراره ولو على غيره فصدقه الولي سقط الخليف عن اهل
 المحلة ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية ذمت لا آثره
 لانه ليس بقتيل لان القتل عرفا هو قاتل الحيوة بسبب مباشرة الحجة وانه مات
 خنق انفه والفرامة تنبع فعل العبد او يسيل دم من فمه وانفه او دبره او ذكره
 لان الدم يخرج منها عادة بلا فعل احد بخلاف الاذن والعين او نصف منه
 اى ولا قسامة ولا نصف ميت شق طولاً او اقل منه اى من نصفه ولو معه الرأس للمار
 او على رقبته اى الميت حية ملتوية لان الظاهر انه مات بها بزازية ومات خلفه
 ككبر اى وجد سقط تام الخلق به اثر الضرب وجبت القسامة والدية وفي
 الظهيرة ما يخالفه فان ادعى الولي على واحد من غيرهم كان ابراء منه لاهل
 المحلة وسقطت القسامة عنهم وان ادعى الولي على معين منهم لا تسقط قبل
 تسقط قتل على دابة معها سائق او قائد او راكب فذنبه على عاقلته دون
 اهل المحلة لانه في بدء فصار كانه في داره ولو اجتمع فيها سائق وقائد وراكب
 فالدية عليهم جميعا وان لم تكن متكالمم علا بيدهم وقبل القسامة والدية
 على مالك الدابة كالدار وقيل لا يجب على السائق الا اذا كان يسوقها مخفياً
 وبه جزم في الجوهرة وان لم يكن معها احد فالدية والقسامة على اهل المحلة
 البني فيها القتل على الدابة وان مرت دابة عليها قتل بين فرتيين او بينتين
 فعلم اقر بها الماروي انه عليه الصلوة والسلام امر في قتل وجد بين فرتيين
 بان يذرع فوجد الا احدهما اترى بشبر فقضى عليهم بالقسامة ولو استويا

فعليهما وقد الدابة اقلية فستأخذ بشرط استماع الصوت منهم هكذا جارة الزبلي
 وعجاجة الدرر وغيرها منه وعجاجة البرجندى نقلا عن الكافي يسمعون صوته
 لانه يحمله الغوث فينسيبون الى التقصير في النصرة والابان كان في موضع
 لا يسمع منه الصوت لانهم نقرته فلا ينسيبون الى التقصير فلا يجعلون
 فائلين نقديرا وبراعى حال المكان الذي وجد فيه القيتل فان مملوكا نجيب
 الفسامة على الملاك والدية على عاقلتهم وكذا الموقوف على ارباب معلومين
 لان العبرة للملك والولاية كما افاده المصنف مستندا للولوية والبنزاية
 قلت وسيجيئ التفرع به في المتيّن تبع الدرر وغيرها وح فلا عبرة للقريب الا
 اذا وجد في مكان مباح لملك واحد ولا بدّ ان يجعل في الملك واليد والمراد بالولاية
 واليد المخصوص ولو لجماعة يحسون فلولعامة المسلمين فلا هامة ولا دية على
 احد بدائع لكن سيجي وجوبها في بيت المال فتاسل والمراد باليد ايضا اليد
 المحقة واما الاراضي التي لها مالك اخذها وال ظلمما فينبغي ان يكون القيتل
 فيها هدر لانه ليس على الغاصب دية فستأخذ عن الكرمان فيلحرق وان ساجا
 لكنه في ايدي المسلمين تجب الدية في بيت المال لما ذكرنا انه اذا كان بحال
 يسمع منه الصوت يجب عليه الغوث كذا في الولوية وفيها ولو وجد
 قيتل في ارض رجل المجانب قرية ليس صاحب الارض منها اي من اهل القرية
 فهو عليه علم رب الارض لا على اهلها اي القرية لان العبرة للملك والولاية
 انتهى قلت فهذا سرج لان القريب انما يعتبر اذا وجد في ارض مباحة لاهل مكة
 ولا موقوفة لان تدبيره لاربابه وسيجيئ مستافئته وان وجد في دار انسان
 فعليه الفسامة ولو عاقلته حضورا دخلوا الفسامة ايضا خلافا لا يرسف

ملتقى والدية على عاقلة ان ثبت انها له بالحجة كما سيحكي وكان له عاقلة والافليه
وهي اى الدية والقسامة على اهل الخطه الذين خط لهم الامام اول الفتح
ولو بقى منهم واحد وناسكان والمشتريين وقال ابو يوسف كلهم مشركون
فان باع كلهم فعلى المشتريين بالاجاع وان وجد في دار بين قوم لبعض الكثر
فى على عدد الرؤس كالشفعة وان بيعت ولم تقبض حتى وجد فيها فتبيل
فعلى عاقلة البايح وفي البيع بخيار على عاقلة ذى اليد خلا فالهما لا تعقل
عاقلة حتى يشهد الشهود لها اى الدار الذي فيها فتبيل لذى اليد ولو هو
القتيل كما سيحكي ولا يكفى مجرد البدخ حتى لو كان به لم تد عاقلته ولا نفسه درر
معللا بانه لا يمكن الايجاب على الورثة لكن فيه بحث لما تقر اى الدية
للمقتول حتى يقضى منها ديونه وان يبق للورثة شئ ثم الورثة بخلفونه
فيكون الايجاب على الورثة للبيت لا للورثة كذا قيل قلت وقد يقال لما كان هو
لنفسه لا يدرى فغيره بالاولى لقوة الشبهة فثامل وان وجد في القلک فالقسا^{مة}
والدية درر على من فيها من الركاب والملاحين اتفاقا لانه في ايديهم كالديانة وكلنا
العجلة حكمها كقتل وفي مسجد محلة وشارعها الخاص باهلها كما افاده ابن
الكمال مستندا للبدايع وقد حققه سلاخسر ووافره المصنف على اهلها وسوق
مملوك على الملاك وعند ابو يوسف على السكان ملتقى وفي غيره اى غير المملوك
والشارع الاعظم هو النافذ والسجين والجامع وكل مكان يكون الترف فيه
لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا جماعة بحصون لا قسامة ولا دية على احد
ابن كمال وانما الدية على بيت المال لان العزم بالغنم ثم انما تجب الدية فيما ذكر
على بيت المال اذ كان نائيا اى بعيدا عن المحلات والا يكن نائيا بل قريبا منها

فعلى اقرب المحلات اليه الدية والقسامة لانه محفوظ يحفظ اهل المحلة فتكون
 القسامة والدية على اهل المحلة وكذا في السوق النائي اذا كان من يسكنها
 في الليالي او كان لاحد فيها دار مملوكة تكون القسامة والدية عليه لانه بمن
 ميانة ذلك الموضع فيوصف بالتقصير فيجب عليه موجب التقصير كما في العناية
 مغزيا للنهابة قلت وبه افنى المرحوم ابو السعود مفتي الروم واعتمد المصون
 خلا عنه المتن لانه مصرح به في غالب الفتاوى والشروح فيلحفظ ويبدل
 وجد في بركة او وسط الغزاة اذا كان بمرية الماء لا محتسبا كما سيحى اولا
 لاحد وقيل اذا كان موضع انبعاث مائة في ديار الاسلام نجب الدية في بيت
 المال لانه في ايدي المسلمين ابن كمال وفي نهر صغير هو ما يستحق به الشفعة
 على اهله لا اختصاص به ولو كانت البرية مملوكة او ثقالا احد كامر وسيحى
 او كانت قريبة من القرية او الاخبية او الفسطاط بحيث يسمع منه الصوت
 نجب على الملاك او ذى اليد او على اهل القرية او اقرب الاخبية زيلعى ولو
 محتسبا بالشط او بالجزيرة او مربوطا او ملقى على الشط فعلى اقرب المواضع اليه
 من القرى والامصار زاد في الخانية والاراضي واقره المصنف اذا كان بصل
 صوت اهل الارض والقرى اليه والا لا كامر وان التقى قوم بالسيوف فاحلوا
 اى نفر قوا عن قتل فعلى اهل المحلة لان حفظها عليهم الا ان يدعى الوا على
 اولئك او على بعض معين منهم فلم يكن على اهل المحلة شئ ولا على اولئك
 حتى يبرهن لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق وبري اهل المحلة لان قوله
 حجة عليه ومستحلف على صبغة اسم المفعول قال قتله زيد حلف بالله ما
 قتل ولا عرف له قاتلا غير زيد ولا يقبل قوله في حق من برع ان قتله وبطل

شهادة بعض اهل المحلة بقتل غيرهم خلا فاليها او بقتل واحد منهم بعينه
 للثمة ومن جرح في حى فنقل منه ثبغ ذا قرأ ش حتى مات فالدية والقسامة
 على ذلك الحى خلا فالايد يوسف فلو معه جرح به رمق فحمله اخر لاهله فكث
 مدة فمات لم يضمن الحامل عند ايد يوسف وفي قياس قول ايد حنيفة يضمن
 وفي رجلين بلا ثالث وجد احدهما قتيلا ضمن الآخر لان الظاهر ان الانسان
 لا يقتل نفسه بيته عند ايد يوسف خلا فالمجد وفي قتل قرية لامرأة كثر
 الحلف عليها وندي عاقلتها وعند ايد يوسف القسامة على العاقلة ايضا
 قال المتأخرون والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه المسئلة كذا في
 الملحق وهو الأصح ذكره الزيلعي وان وجد قتيلا في دار نفسه فالدية على
 عاقلة ورثته عند ايد حنيفة وعندهما وزقولا يثنى فيه اى في القتل المذكور
 وبه يفتى كذا ذكره من لا خسر ونعا المار حجة صدر الشريعة وتبعهما المعاصرون
 وخالفهم ابن الكمال فقال لما ان الدار في يده حين وجد المجرح فيجعل كانه
 قتل نفسه فيكون هدر اوله ان القسامة انما تجب بظهور القتل وحال
 ظهوره الدار لورثته فدينه على عاقلتهم لا يقال العاقلة انما يتحملون ما يجب
 على الورثة تخفيفا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة لان الايجاب لبس للورثة
 بل للمقتول حتى يقضى منه ديونه وتنفذ وصاياه ثم تجلفه الوارث فيه وهو
 نظير العبي والمعتوه ان قتل اباة تجب الدية على عاقلة وتكون ميراثا له فثبت
 ولو وجد في ارض موقوفة او دار كذلك بمعنى موقوفة على ارباب معلومة
 فالقسامة والدية على اربابها لان تدبيره اليهم وان كانت الارض والدار
 موقوفة على المسجد فهو كما لو وجد فيه اى في المسجد يزيل ودرر وسراجية

وغيرها وقد قدمناه قلت والتقييد يكون الارباب الموقوف عليهم معلومين
 يخرج غير المعلومين كما لو كان وقفا على الفقهاء والمساكين فان الظاهر ان
 الدية تكون في بيت المال لانهم يكون من جملة ما اعد لمصالح المسلمين فاشبه
 الجامع قاله المصنف مجتأ ولو وجد في معسكة في فلاة غير مملوكة ففي الخيمة
 والنسقاط علم من يسكنها وفي خارجها اي الخيمة والنسقاط ان كانوا اي ساكنوا
 خارجها فبائثل فعلى قبيلة وجد القليل فيها ولو بين القبيلتين كان حكمه كحكم
 بين القريتين ولو نزلوا جملة مختلفين فعلى كل العسكر ولو كانوا واقفا نلوا
 عدوا فلا قسامة ولا دية لمنعه ولو كانت الارض التي فيها العسكر مملوكة
 فعلى الملاك بالاجماع لانهم سكان ولا يزا حون الملاك في القسامة والدية
 ورر لكن في الملتقى خلافا لابي يوسف فتنبه وفيها لو وجد في قرية الانبياء لم يكن
 على الانبياء قسامة وهي على عاقلتهم لانهم ليسوا من اهل البمين ولو كان
 فيهم مدرك فعليه لانه من اهل البمين ولو الجبة فزوع لو وجد في
 دار صبي او معتوه فعلى عاقلتهما ولو في دار ذي حلف خسين ويدي من
 ماله ولو نفا فلوا فعلى العاقلة ولو من رجل في محلة فاصابه سهم او حية
 ولم يدر من ابن ومات منه فعلى اهل المحلة القسامة والدية سراجية وفي
 الخانية وجد بهيمة او دابة مقتولة فلا شيء فيها وان وجد مكاتب او مدبر
 او ام ولد فقتيلا في محلة فالقسامة والقيمة على عواقلهم في ثلاث سنين
 ولو وجد العبد فقتيلا في دار مولاه فمدرا لا مدبونا فقيمه على مولاه
 لعزمائه حالة وان مكاتب فقيمه على مولاه موجلة ولو وجد المولى فقتيلا
 في دار ماذونه مدبونا ولا فعلى عاقلة المولى ولو وجد الحر فقتيلا في دار ابية

اوامه او المرأة في دار زوجها فالقسامة والدية على العاقله ولا يجرم من
 الميراث كتاب المعاقلة هي جمع معفلة بفتح فسكون فضم وهي الدية وتسمى
 عقلا لانها تعقل الدماء من ان تنسفك اى تمسك ومنه العقلا انه يمنع القبايح
 والعاقله اهل الديوان وهم العسكر وعند الشافعي اهل العشرة وهم العصبات
 لمن هو منهم فتجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل خرج ما انقلب ما لا يبلغ
 او بشبهة كقتل الاب ابنه عمدا فدبته في ماله كما مر في الجنايات فتؤخذ من
 عطاياهم او من اراضيهم والفرق بين العطية والرزق ان الرزق ما يفرض
 في بيت المال بقدر الحاجة والكفاية مشاهرة او مياومة والعطايا ما يفرض
 في كل سنة لا بقدر الحاجة بل بحسبه وعنايه في امر الدين في ثلاث سنين
 من وقت الفضا وكذا ما يجب في مال القاتل عدا بان قتل الاب ابنه
 يؤخذ في ثلاث سنين عندنا وعند الشافعي يجب حالا فان خربت العطايا في
 اكثر من ثلاث سنين او اقل تؤخذ منه لحصول المقصود وان لم يكن القاتل
 من اهل الديوان فعاقلته قبيلته واقاربيه وكل من يتنا مروهبة بنو البصائر
 وتقسم الدية عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم او درهم
 وثلاث ولم تزد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على اربعة على الاصح
 ثم السنين بمعنى العطيات فمستأذ فلينفذ فان لم تسع القبيلة لذلك ضم اليهم
 اقرب القبائل نسبيا على ترتيب العصبات والقاتل عندنا كاحدهم ولو القاتل
 امرأة او ميا او مجنون او فاسق او كافر على الصحيح زبلي وعائلة المعتق قبيلة سيده
 ويجعل عن مو الموالاة مولاة وقبيلة مولاة اعلم انه لا تفصل عاقله جناية
 عبد ولا محد وان سقط نوذه بشبهة او قتل ابنه عمدا كما مر ولا ما لزم بسلم

أو اعتراف ولا ما دون نصف عشر الدية لقوله عليه الصلوة والسلام لا تقتل العاقل
 عبدا ولا عبدا ولا ملحا ولا اعترافا ولا ما دون ارض الموضحة بل الجأزا إلا ان يصدقه
 في اقراره لو تقوم حجة وانما قبلت البنية هنا مع الاقرار مع انها لا تقبر معها لأنها ثبتت
 ما ليس بثابت باقرار المدعى عليه وهو الوجوب على العاقلة ولو تصادق القاتل
 وأولياء المقتول على ان فاضى بلد كذا فنفى بالدية على عاقلة بالبينه وكذبها
 العاقلة لا شئ عليها اى على العاقلة لان تضادهما ليس بحجة عليهم ولا عليه
 في ماله الا حصته لان تضادهما حجة في حقهما زيلعى وأعلم ان الخصم في ذلك هو
 المجازة لان الحق عليه ولو كان مبيا فالخصم ابوه خاينة فقلت يؤخذ من قوله الخصم
 هو المجازة لا العاقلة جواب حادثة الفتوى وهى ان مبيا فقاعين مبية فبات
 فاراد رليها تخليف العاقلة على نفى فعل الصبي والجواب انه لا تخليف لان ذلك
 فرع صحة الدعوى وهى غير متوجبة على العاقلة وبقي هنا شئ وهو ان العاقلة
 لو اقر وأبطل الجأزة هل يعم اقرارهم بالنسبة اليهم حتى ينفى عليهم بالدية ام لا
 فان قلنا نعم ينبغي ان يجري الحلف في حقهم لظهور فائدته قاله المع بمخا فيحرم
 وان جنى حر على نفس عبد خطأ نفى على عاقلة يعنى اذا قتله لان العاقلة
 لا تتحمل اطراف العبد وقال الشافعى لا تتحمل النفس ابضلا لا بدخل صبي وامرأة
 في العاقلة اذا لم يتناصروا يعنى لو القاتل غيرهم ولا يندخلون على الصحيح كما مر
 ولا يعقل كافر عن مسلم ولا بعكسه لعدم التناصر والكفار يتعاقلون فيما
 بينهم وان اختلفت مللهم لان الكفر كله مله واحدة يعنى ان تناسروا والا
 ففي ماله في ثلاث سنين كالمسلم كما بسطه في المجتبى واذا لم يكن للقاتل عاقلة
 كلفيط وحرية اسلم فالدية في بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى د ر ر

وبزازية وجعل الزيلعي رواية وجوبها في ماله رواية شاذة قلت وظاهر
 ما في المجتبى عن خوارزم من ان تناصرهم قد انعدم وبسبب المال قد انهدم
 برج وجوبها في ماله فيؤدي في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة كما نقله في
 المجتبى عن الناطقي قال وهذا حسن لا بد من حفظة واقره المصنف فيلحفظ فقد
 وقع في كثير من المواضع انها في ثلاث سنين فافهم وهذا اذا كان القاتل
 مسلما فلو ذميا ففي ماله اجماع بزازية ومن له وارث معروف مطلقا ولو
 بعيدا او محروما او كفرا لا يعقله بيت المال وهو الصحيح كما بسطه في الخاتمة
 ولا عاقلة للعجم وبه جزم في الدرر قاله المصنف لعدم تناصرهم وقيل عوائل
 لانهم يتناصرون كالا ساكفة والصيادين والصرافين والسراجين فاصل محلة
 القاتل وصنعتة عاقلة وكذلك طلبه العلم قلت وبه انتفى الحلوان وغيره خاتمة زاد
 في المجتبى والحاصل ان التناصر اصل في هذا الباب ومعنى التناصرة اذا انبأ به
 امر قاموا معه في كفايته ونماه فيه وفي تنوير البصائر معزيا للحاظفة والحق
 ان التناصر فيهم بالحق فهم عاقلة الخ فيلحفظ واقره القهستاني لكن حرر
 شيخنا الجائز ان التناصر مشتق لان لغلبة الحمد والبغض وتمنى كل واحد
 المكروه لصاحبه فنبه قلت وحيث لا قبيلة ولا تناصر فالدية في ماله او بيت المال
 والله اعلم كتاب الوصايا يعجم الوصية والايصاء يقال اوصى فلان اي
 جعله وصيا والاسم منه الوصاية وسيجي في باب مستقل واوصى فلان بمعنى
 ملكه بطريق الوصية فح هي عليك مضاف الى ما بعد الموت حينئذ كان اودينا قلت
 يعني بطريق التبرع ليخرج نحو الاثر بالدين فانه نافذ من كل المال كما سيبي
 ولا ينافيه وجوبها لحقه تعالى فتأمله وهي على ما في المجتبى اربعة اقسام

واجبة بالزكاة والكفارات وقضية الصيام والصلوة التي فرط فيها ومباحة
لغنى ومكرهة لاهل فسوق ولا مشحبة ولا نجب للوالدين والاقرين لانه
اية البقرة منسوخة باية النساء سبها ما هو سبب التبرعات وشرائطها
كون الموصى اهلا للتملك فلم يجر من صغير ومجنون ومكاتب الا اذا اضاف
لعتقه كما سيجي وعدم استغراقه بالدين لتقديمه على الوصية كما سيجي وكون
الموصى له حيا وقتها تخفيفا او تقديمه ليشتمل الحمل الموصى له فافهم فانه به
يسقط ايراد الشرع بل الى وكونه غير وارث وقت الموت ولا قاتل وهل يشترط
كونه معلوما قلت نعم كما ذكره ابن سلطان وغيره في الباب الاية وكون الموصى به
قابلا للتملك بعد موت الموصى يعقد من العقود ما لا او نفعا موجودا للحال
ام معدوما وان يكون بمقدار الثلث وركبها قوله او ميت بكذا الفلان وما
يجرى مجراه من الالفاظ المستعملة فيها وفي البدائع ركبنا الايجاب والقبول وقال
وفي الايجاب فقط قلت والمراد بالقبول ما يعم الصريح والدلالة بان بموت
الموصى له بعد موت الموصى بلا قبول كما سيجي وحكمها كون الموصى به ملكا جديدا
للموصى له كما في الهبة فيلزمه استبراء الجارية الموصى بها ونحو ذلك للاجنبي
عند عدم المانع وان لم يجر للوارث ذلك لا الزيادة عليه الا ان تخبر ورثته بعد
موته فلا تعتبر اجازتهم حال حيوته اصل بل بعد وفاته وهم كبار يعتبر كون
وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية على عكس اقرار المريض للوارث
وندبت باقل منه ولو عند غنى ورثته واستغنائهم بحسنهم كتركها اى كان ذنب
تركها بلا احدهما اى غناء واستغناء لانه حيلة وصدقة وتؤخر عن الدين
لتقديم حق العبد ومحت بالكل عند عدم ورثته ولو حكمنا كسنا من اهدم المزارع

ولم يترك قبضت ماله انفاقا وتكون وصية بالعنق فان خرج من الثلث فيها
والاسعى في بقية قيمته وان فضل من الثلثة بن قبوله او بدنا نيراود راسهم
مرسلة لا تنفع في الاصح كما لا تنفع بعين من اعيان ماله له وصحت لمكاتب نفسه او
لمدبره او لام ولده استخسا فالامكاتب وارثه وصحت للحمل وبه كقوله او بيت
بمحل جار بنى او ابني هذه لفلان ثم انما تنفع ان ولد الحمل اقل من سنة اشهر
لو زوج الحامل جيا ولوميتا وهي معتدة حين الوصية فلا قل من ستين
بدليل ثبوت نسبة اختيار وجوهرة ولا فرق بين الأدمى وغيره من الحيوانات
فلو اوصى لما في بطن دابة فلان ينفق عليه صح ومدة الحمل للادمى سنة
اشهر وللغنيل احد عشر سنة وللابل والخيل والحمار سنة وللبقرة تسعة اشهر
وللشاة خمسة اشهر وللشور شهران وللكلب اربعون وللطير احد وعشرون
يوما فمتاذا معزيا للاستغنى من وقتها اي وقت الوصية وعليه المنون
في النهاية من وقت موت الموصى وفي الحكاية ما يفيد انه من الاول ان كان له ومن
الثاني ان كان به زاد في الكثر ولا تنفع الهبة للحمل لعدم قبضه ولا ولاية لاحد عليه
لبقوض عنه زيلعي وغيره فلوصالح ابو الحمل عنه بما اوصى له لم يجز لانه لا ولاية للاب
على الجنين ولو اوجبته قلت وبه علم جواب حادثة الفتوى وهي انه ليس للموصى ولو مختارا
التصرف فيما وقف للحمل بل قالوا الحمل لا يلي ولا يولى عليه وصحت بالامانة الاحكام لما
نقرر ان كل ما صح افراده بالعقد صح استثنائه منه وما افلا من المسلم للذمي
وبالعكس لا حريه في داره قيد بداره لان الستام كالذمي كما افاده المنعلا خسرو
بجنا فلت وبه صرح الحدادي والزيلعي وغيرهما وسيجيئ متنا في وصايا الذمي
ولا وارثه وقائله مباشرة لا نسبيا كما امر الابا جازة ورثته لقوله عليه الصلوة

والسلام لا وصية لوارث الا ان يجبرها الورثة يعني عند وجود وارث اخر كما
 يفيد اخر الحديث وسنخففه وهم كبار عفا فلم تجز اجازة صغير ومجنون والاجازة
 المرفقة كابتداء وصية ولو اجاز البعض ورد البعض جاز على المجيز بقدر حصته
 او يكون القاتل جميعا او مجنونا فتجوز بلا اجازة لانها ليسا اهلا للعقوبة
 او لم يكن له وارث سواء كما في الخيانة اى سوى الموصى له القاتل او الوارث
 حتى لو اوصى لزوجته او هي له ولم يكن ثمة وارث اخر يصح الوصية ابن كمال
 زاد في المجية فلو اوصت لزوجها بالنصف كان له الكل قلت وانما قيدوا بالزحين
 لان غيرها لا يحتاج الى الوصية لانه يرث الكل بردا ورحم وقد قدمناه في
 الاقرار مغزيا للشرع بلالية وقد فتاوى النوازل اوصى لرجل بكل ماله ومات
 ولم يترك وارثا الا امرأته فان لم تجز فلها السدس والباقي للموصى له لان له
 الثلث بلا اجازة ففي الثلثان فلها ربعها وهو سدس الكل ولو كان مكانا زوج
 فان لم تجز فله الثلث والباقي للموصى له ولا من مبي غير مميز اصلا ولو له وجه
 الخير خلافا للشافعي وكذا لا يقع من مميز الا في تجهيزه وامردقة فتجوز استحسانا
 وعليه تحمل اجازة عمر رضى الله عنه لو وصية بائع يعنى المراهق وان وصليه مات
 بعد الادراك او اضافها اليه كان ادركت ثلثي فلان لم تجز لقصور ولايته فلا يملكه تجوزا
 او تعليفا كما في الطلاق بخلاف العبد كما افاده بقوله ولا من عبد ومكاتب وان ترك
 المكاتب وقاء وقيل عندها تنفع بصورة ترك الوفاء درر الا اذا اضافها كل منهما
 وبعبارة الدرر اضافها الى العتق فتصح لزوال المانع وهو حق المولى ولا من
 معتقل اللسان بالاشارة الا اذا امتدت عقلته حتى صار له اشارة معصورة فهو
 كاشرس وقد امتداد سنة وقيل ان امتدت لموته جاز اقراره بالاشارة والاشارة ^{عليه}

وكان كاخرس قالوا وعليه الفتوى درر وسبجي في مسائل شتى وانما يصح قبولها بعد
 موته لان آوان ثبوت حكمها بعد الموت فبطل قبولها وردها قبله وانما ملك بالقبول
 الا اذا مات موصيه ثم هو بلا قبول فتوى المال الموصى به لورثته بلا قبول استحقاقا
 لعدم من يلي عليه ليقبل عنه كما مر وله اى الموصى الرجوع عنها بقول مريح او فعل
 يقطع حق المالك من الموصوب بان يزيل اسمه واعظم منافعه كما عرف في الغصب او
 فعل يزيد في الموصى به ما يمنع تسليمه الابه كالتسويق الموصى به بيمين والبناء
 في الدار الموصى بها بخلاف تجصيعها وهدم بنائها لانه نقض في التابع ويقرب
 عطف على بقول مريح وعطف ابن كمال تبع للدربا وعلية فهو اصل ثالث في
 كون فعله بفيد رجوعه عنها كما يفيد من الدرر قد بر يزيل ملكه فانه رجوع
 عاد للملكه فانيا ام لا كالبيع والهبة وكذا اذا خلطه بغيره بحيث لا يمكن تميزه
 لا يكون راجعا بفصل ثوب او موصى به لانه تصرف في النفع واعلم ان التغير بعد موت
 الموصى لا يضر اصلا ولا يجوز ما درر وكثر ووقاية وفي الجمع به بقى ومثله في العينة
 ثم نقل عن العيون ان الفتوى على انه رجوع وفي السراجية وعليه الفتوى وفيه
 المهر وكذا لا يكون راجعا بقوله كل وصية او ميت بها غرام او ربوا واخرنا بخلاف
 قوله تركنا وبخلاف قوله كل وصية او ميتها فنى باطله والذى او ميت به لزيد
 فهو لعدم اول فلان وارثي فكل ذلك رجوع عن الاول وتكون لوارثه بالا جاز كما مر
 ولو كان فلان الاخر ميتا وقتها فالاولى من الوصيتين بحالها بطلان الثانية
 ولو جيا وقتها فبات قبل الموصى بطلت الاولى بالرجوع والثانية بالموت وتبطل
 عبة المريض ووصيته لمن تكلم بعد ما الى بعد الهبة والوصية لما انقرضت تعتبر
 لمجوز الوصية كون الموصى له وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية بخلاف

الأقرار لأنه يعتبر كون المقر له وارثا أو غير وارث يوم الأقرار فلو أقر لها فكما
 مات جاز وبطل أقراره ووصيه وحبته لابنه كافرا أو عبدا أو مكانا إن أسلم
 إذا تنق بعد ذلك لقيام البنوة وقت الأقرار فيورث شمة الأيتام وحبته مفقود
 ومفلوح وأشل ومسلول به علة السلة وهو فرج في الربة من كل ماله إن
 طالت مدته سنة ولم يخف موته أو لم تطل وخيف موته فن ثلثه لأنها أراض
 مرمنة لا قاتلة قبل مرض الموت إن لا يخرج لحوائج نفسه وعليه اعتمد في
 التجريد بزازية والمختار أنه ما كان الغالب منه الموت وإن لم يكن صاحب فراش
 فمستأنه عن حبة الذخيرة وإذا أجمع الوصايا قدم الغرض وإن أخره الوصي وإن
 نساوت قوة قدم ما قدم إذا ضاق الثلث عنها قال الزيلعي كفارة قتل وظهار
 وبين مقدمة على الفطر لوجوبها بالكتاب دون الفطرة والفطرة على الأضحية
 لوجوبها إجماعا دون الأضحية وفي القهستاني عن الظهيرية عن الإمام الطواويسي
 يبدأ بكفاره قتل ثم بين ثم طهارة ثم افطار ثم النذر ثم الأضحية وقدم العشر
 على الخراج وفي البرجندی مذهب أبي حنيفة إخراج حج النفل أفضل من الصدقة
 أوصى بحج أي حجة الإسلام حج عنه ركبوا فلم يبلغ نفقته من بلده فقال رجل
 أنا حج عنه بهذا المال ما شئنا لا يجزيه فمستأنه مغزيا للنسبة من بلده إن كفى نفقته
 ذلك ولا فن حيث تكفى وإن مات حاج فطريقه وأوصى بالحج حج عنه من بلده
 ركبوا فلا من حيث مات استحسننا هداية ومجنبي وملق فلت ومفاده إن قوله
 قياس وعليه المتون فكان القياس هنا هو المتمد فافهم إن بلغ نفقته ذلك والافن
 حيث تبلغ ومن لا وطن له فن حيث مات إجماعا أوصى ما يشتري بجمل ماله عبد
 فبعق عنه عن الموصى ولم تجز الورثة بطلت كذا إذا وصى بأن يشتري له عبد

جالف درهم وزاد الالف على الثلث وقال يشتري بكل الثلث في المستثنين بمح مريض
 اومى بوصايا ثم برز من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاياه بانة
 ان لم يقل است من مرضى هذا فدا وصيت بكذا كذا في الخانية اومى بوصية ثم من
 ان اهبق الجنون حتى بلغ ستة اشهر بطلت والا لا وكذا لو اومى ثم اخذ بالوسواس
 فصار معنوها حتى مات بطلت خانية اومى بان يعار بيه من فلان او بان يستعي
 المطاء شهر في الموسم وفي سبيل الله فهو باطل في قول ابي خيفة خانية كما لو اومى
 بهذا التين لدواب فلان فان الوصية باطله ولو قال يعلف بها دواب فلان
 جاز ولو اومى بان ينفق على فرس فلان كل شهر كذا جاز ويصل بيعها ولو اومى
 بسكنى داره لرجل ولا مال له سواها جاز وله سكنها ما دام حيا وليس للوارث
 بيع ثلثها وقال ابو يوسف له ذلك وله ان يقاسم الورثة ايضا ويفرز الثلث
 للوصية خانية ولو اومى بقطنه لرجل ويحبه لآخر او اومى بلحم شاة معينة لرجل
 ويجدها لآخر او اومى بجنطة في سنبها لرجل وبالثين لآخر جازت الوصية لهما
 وعلى الموصي لهما ان يدوس ويسلخ الشاة اومى بثلث ماله لبيت المقدس جاز ذلك
 وينفق في عمارة بيت المقدس وفي سراجة ونحوه قالوا وهذا يفيد جواز النفقة من
 وقف المسجد على تبادل وسراجة وان يشتري بذلك الزيت والنفط للقناديل
 في رمضان خانية وفي الحجبي اومى بثلث ماله للكعبة جاز ويعرف لفقراء الكعبة
 لا غير وكذا للمسجد والقدس وفي الوصية لفقراء الكوفة جاز لغيرهم وفي الخانية
 اومى بعبده يخدم المسجد ويؤذن فيه جاز ويكون كسبه لوارث الموصي ولو
 اومى بثلث ماله لعمال البر لا يعرف ثلثه لبناء السجن لان اصلاحه على السلطان
 اومى بان يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة ايام فالوصية باطله كما في

الخائنة عن البكر البلخي وفيها عن أبي جعفر من أوصى بالتخاذ الطعام بعد موته
 ويطعم الذين يحضرون التفرية جاز من الثلث ويجعل لمن طال مقامه أو مسافته
 لا لمن لم يطل ولو فضل طعام أن كثيرا يضمن ولا لا انتهى قلت وحمل المع الأول
 على طعام يجتمع له النائحات بقيد ثلاثة أيام فتكون وصية لمن قبلكم والثاني
 على ما كان لغير من قروع أوصى بأن يصلى عليه فلان أو يجعل بعد موته إلى بلد
 آخر أو يكفن في ثوب كذا أو يطبخ فيه أو يضرب على قبره قبة أو لمن يقف عند قبره
 بشئ معين ففى باطله سراجة وسنخفة أوصى بثلث ماله لله ففى باطله والثاني
 محمد يصرف لوجه البر قال أوصيت لفلان ألف وهو عشر مالى لم يكن له إلا
 ألف وفي أوصيت له بجميع ما في هذا الكيس وهو ألف فاذا فيه الفان ودناير
 وجواهر فكله له أن خرج من الثلث مجتبى قال لمد يونه إذا مت فانت برئ من ديني
 عليك صحت وصيته ولو قال إن مت لا يبرأ للمخاطرة يدخل المجنون في الوصية
 للمرضى وفي الوصية للعلماء يدخل المتكلمون في بلاد خوارزم دون بلادنا ولواد
 للعقلاء يصرف للعلماء الزاهدين لأنهم هم العقلاء في الحقيقة فتنبه واعلم
 أن الوصية في يد الموصي أو ورثته بمنزلة الوديعة سراج باب الوصية بثلاث
 ماله إذا أوصى بثلاث ماله لزيد ولاخر بثلاث ماله ولم يجز ثلثه لهما نصفين
 اتفاقا وإن أوصى بثلاث ماله لزيد ولاخر بسدس ماله فالثلث بينهما اتفاقا
 اتفاقا وإن أوصى لأحدهما بجميع ماله وللآخر بثلاث ماله ولم يجز الورثة ذلك
 ثلثه بينهما نصفان لأن الوصية بأكثر من الثلث إذا لم تجز تقع باطله فيجعل كانه
 أوصى لكل بالثلث فينصف وقال أرباعا لأن الباظر ما زاد على الثلث فاضرب الكل
 في الثلثين يحصل أربعة يجعل ثلث المال ولا يضرب الموصى له بأكثر من الثلث عند

ابي حنيفة المراد بالضرب المطلق بين الحساب فعنده سهام الوصية اثنا عشر
 نصف كل في الثلث يكن سدسا لكل سدس المال وعندهما اربعة كاندما
 الا في ثلاث مسائل وهي المحاباة والسعاية والدرهم المرسلة الى المطلقة غير القيدة
 بثلاث اونصف او نحوها ومن صور ذلك ان يوصى لرجل بالف درهم مثلاً يجابه
 في بيع بالف درهم او يوصى بعقيق عبد قيمته الف درهم وهي ثلثا ماله ولاخر
 بثلاث ماله ولم يجز فالثلث بينهما اثلاثا اجماعا وبمثل نصيب ابنه صحت له ابن
 اولا ونصيب ابنه لاوله ابن موجود وان لم يكن له ابن صحت عناية وجوهرة
 زادة في شرح التكملة وصار كما لو اوصى بنصيب ابن لو كان انتهى وفي المجتبى ولو
 اوصى بمثل نصيب ابن لو كان فله النصف انتهى ونقل المصنف عن السراج ما
 يخالفه فتنبه وله في الصورة الاولى ثلث ان اوصى مع ابين ونصف مع ابن
 واحد ان اجاز ومثلهم البنات والاصل انه متى اوصى بمثل نصيب بعض الورثة
 يزداد مثله على سهام الورثة مجتبى ويجزى او سهم من ماله فالبيان الا الورثة
 يقال لهم اعطوه ما شئتم ثم التسوية بين الجزؤ والسهم عرفنا واما اصل
 الرواية فيخلافه وان قال سدس ماله ثم قال ثلثه له واجاز واله ثلث
 اى حقه الثلث فقط وان اجازت الورقة لدخول السدس في الثلث مقدما
 كان او مؤخر اخذا بالتبغف وبهذا اندفع سوال صدر الشريعة واشكال ابن
 الكمال وفي سدس مالا مكراله سدس لان المعرفة قد اعيدت معرفة وبثلث
 دراهم او غنمه او ثيابه متفاوتة فلو متحدت كالدرهم او عبده ان ملك ثلثاه
 فله جميع ما بقى في الاولين اى الدراهم والغنم ان خرج من ثلث با في جميع
 اصناف ماله اى حلى وثلث الباقي في الاخرين اى الثياب والعبيد وان خرج

البالة من ثلث كل المال وكالأول كل متحد الجنس ككامل وموزون وثبات متحدة
وضابطه ما ينقسم جبراً والثاني كل مختلف الجنس وضابطه ما لا ينقسم جبراً أو بالقسمة
وله دين من جنس الألف وعين فإن خرج الألف من ثلث العين دفع اليه والألف
بمخرج ثلث العين يدفع له وكلما خرج شيء من الدين دفع اليه ثلثه حتى يستوفى حصته
وهو الألف وثلثه لزيد وعمر وهو أي عمرو وميت لزيد كله أي كل الثلث والأصل
أن الميت أو المردوم لا يستحق شيئاً فلا يترام غيره وصار كما لو وصى لزيد وجدار هذا إذا
خرج المزارع من الأصل أما إذا خرج المزارع بعد صحة الإيجاب بمخرج مجسته ولا يسم
للاخر كل الثلث لثبوت الشراكة كما لو قال ثلث مالي لفلان وفلان ابن عبد الله
أن مات وهو فقير فأتى الموصي وفلان ابن عبد الله غني كان لفلان نصف الثلث
وكذا لو مات أحدهما قبل الموصي وفروعه كثيرة وأصله المولى عليه أنه متى دخل
في الوصية ثم خرج لفقد شرطه لا يوجب الزيادة في حق الآخر متى لم يدخل في الوصية
لفقد الأهلية كان الكل للاخر ذكره الزيلعي وقبل العبرة لوقت موت الموصي وإليه
يشير كلام الدرر تبعاً للثاني حيث قال ولولد بكر فأتى ولداه قبل موت الموصي
الح كمن قول الزيلعي فيما مر أما إذا خرج المزارع بعد صحة الإيجاب الح صريح في اعتبار
حالة الإيجاب وقيل فيه روايتان ولو قال بين زيد وعمر وهو ميت لزيد نصفه
لأن كلمة بين توجب التخصيف حتى لو قال ثلثه بين زيد وسكت فله نصفه أيضاً
وثلثه وهو أي الموصي فقير وقت وميته له ثلث ماله عند موته سواء أكتسبه
بعد الوصية أو قبلها لما تقر بأن الوصية إيجاب الموت إذا لم يكن الموصي به عيناً
أو نوعاً معيناً أما إذا وصى بعين أو نوع من ماله كثلث غنمه فهلك قبل موته
بطلت لتعلقها بالعين فبطلت بفواتها وإن أكتسب غيرها ولو لم يكن له غنم عند الوصية

فاستيفادها اى الغنم ثم ماتت في الصحيح لان تعلقها بالنوع كتعلقها بالمال ولو
 قال له شاة من مالى ليس له غنم يعطى قيمة الشاة بخلاف قوله له شاة من غنى
 ولا غنم له بمعنى لا شاة له فانها تبطل وكذا لو لم ينفذ الماله ولا غنم له وقيل نعم وكذا
 المحكم في كل نوع من انواع المال كالنقود والثوب ونحوها زيلعى وبثلكه لامهات اولاده
 وهن ثلاث وللفقراء والمساكين لهن اى امهات الاولاد ستة اسهم من خمسة وسهم
 للفقراء وسهم للمساكين وعند محمد يقسم اسبا عا لان لفظ الفقراء والمساكين مجع
 واقله اثنان قلنا الى الجنسية تبطل الجمعية وبثلكه لزبد والمساكين لزبد نصفه
 ولهم نصفه وعند محمد اثلاثا كامر ولو اوصى بثلكه لزبد وللفقراء والمساكين قسم
 اثلاثا عند الامام وايضا فاعند ابى يوسف واخماسا عند محمد اختيار ولو اوصى
 للمساكين كان له مرفه المسكين واحد وقال محمد لاثنين على ما مر فلا يجوز صرف
 ما للمساكين لاقبل من اثنين عنده والخلاف فيما اذا لم يشر الى المساكين فلو اشار
 لجماعة وقال ثلث مالى لهذه المساكين لم يجز مرفه لواحد اتفاقا ولو اوصى لفقراء
 بلخ فاعطى غيرهم جاز عند ابى يوسف وعليه الفتوى خلاصة وشرى لاية وبجاية لجل
 وبجاية لآخر فقال لآخر اشركتك معها له ثلث كل مائة لنسأوى فيصيرها فامكنت المساواة
 فثلث تلك المائة ولو باربعائة مثالا له وبجائتين لآخر فقال لآخر اشركتك معها له نصف
 ما لكل منها لثلاثون نصيبها فنسأوى كلا منهما وبثلك ما له لرجل ثم قال لآخر اشركتك
 او ادخلتك معه فالثلث بينهما لما ذكرنا وان قال لورثته فلان على دين تصدقوه
 فانه يصدق وجوبا الا الثلث استحسننا بخلاف قوله كل من ادعى شيئا فاعطوه لانه
 خلاف الشرع الا ان يقول ان رأى الوصى ان يعطيه فيجوز من الثلث وبصير ومبة
 ولو قال ما ادعى فلان من مال فهو صادق فان سبق منه دعوى في شئى معلوم فهو له

والألا مجتبي فإن أوصى بوصا با مع ذلك أى مع قوله لورثته لأفان على دين فصدقوه عزل
 الثالث لأصحاب الوصايا والثلاثان للورثة وقبل محل من أصحاب الوصايا والورثة صدقوه فيما
 شئتم وما بقى من الثلث فلولصايا والدين وإن كان مقدما على الحقين إلا أنه يجوز وطريق
 تعبته ما ذكر فيواخذ الورثة بثلاثي ما اقروا به والموصى لهم بثلت ما اقروا به وما بقى
 فلمهم ويجلف كل على العلم لو ادعى الزيادة قلت بقى لو كانت الوصايا دون الثلث هل
 يعزل الثلث كله أم يقدر الوصا بال ما اره وبقي أيضا هل يلزمهم أن يصدقوه
 في أكثر من الثلث يراجع ابن الكمال به ولا مجتبي ووارثه أو قائله له نصف الوصية
 وبطل وصيته للوارث والقائل لأنها من أهل الوصية على ما مر ولذا نفع بإجازة
 الورثة بخلاف ما إذا اقرعين أو دين لوارثه ولا مجتبي حيث لا يبيع فحق المجتبي أيضا
 لأنه أقرار بعقد سابق بينهما فإذا التقى بعضه لبقى باقيه من ضرورة قيل هذا إذا تصادقا
 فإن انكرا أحدهما شركة الآخر مع إقراره في حصة المجتبي عندهم وعندها تبطل
 في المحل لما قلنا زيلعى ولو أوصى بثياب متفاوتة جيد ووسط وردي لثلاثة
 النفس لكل منهم بنوب قضاع منها ثوب ولم يدراى هو والوارث بقول لكل منهم
 هلك حقه بطلت الوصية لجحالة المستحق كوصيته لأحد هذين الرجلين إلا أن
 بسأحوا ويسلموا ما بقى منها فتعود صحيحة لزوال المانع وهو الجحود فتقسم
 لذى الجيد ثلثاه ولذى الردي ثلثاه ولذى الوسط ثلث كل واحد منهما لأن
 التسوية بقدر الأمان ولو أوصى أحد الشريكين ببيت معين من دار مشتركة قسم
 ودفع في حظه فهو للموصى له ولا يقع في حظه فله مثل ذراعة صرح صدر الشريعة
 وغيره بوجوب القسمة فلو قال قسم فان وقع الخ لكان أولا والأقرار ببيت معين من
 دار مشتركة مثلها أى مثل الوصية في الحكم المذكور وبالف عين أى معين بأن كانت

وبعده عند الموصى من مال آخر فجاز رب المال الوصية بعهود الموصى ودفعه اليه
مع وله المنع بعد الاجازة لان اجازته تبرع فله ان يمنع من التسليم واما بعد الدفع ^{يرجع}
له شرح تكمله بخلاف ماذا اوصى بالزيادة على الثلث او لقائله او لوارثه فاجازتها
الورثة حيث لا يكون لهم المنع بعد الاجازة بل يجبروا على التسليم ما تقرر ان المجازله
يملكه من قبل الموصى عندنا وعند الشافعي من قبل المجيز ولو افراده الابن بعد
القسمه بوصية ابيه بالثلث مع اقراره فثلث نصيبه لانصفه استحسانا لانه اقر
له بثلث شايع في كل الزكة وهي معها فيكون مفر بثلث ما معه وبثلث ما مع اخيه
بخلاف ما لو افراده ابدين على ابيهما حيث يلزمه كله لتقدم الدين على الميراث
وبامه فولدت بعد موت الموصى ولدا وكلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصى له
والأبخرجا اخذ الثلث منها ثم منه لان البيع لا يراحم الاصل وقالوا ياخذ منها على السوا
هذا اذا ولدت قبل القسمه وقبول الموصى له فلو بعدهما فهو للموصى له لانه نكح
ملكه وكذا لو بعد القبول قبل القسمه على ما ذكر القدر روى ولو قبل موت الموصى
فللورثة والكسب كالولد فيما ذكر باب العتق في المرض يعتبر حال العتق في تصرف
منجى هو الذي وجب حكمه في الحال فان كان في الصحة فن كل ماله والا فن ثلثه
والمراد بالتصرف الذي هو اذ شاء ويكون فيه معنى التبرع حتى ان الاقرار بالدين
في المرض ^{من} من كل المال والنكاح فيه ينفذ بقدر مهر المثل من كل المال والمصانف الا
موته وهو ما اوجب حكمه بعد موته كانت حرمته او هذا الزيد بعد موته من الثلث
وان كان في الصحة ومرض مع منه كالصحة والمقعد والمفلوج والمسلول اذا تطاول ولم يقعد
في الفراش كالصحيح مجتبي ثم مرض حد التطاول سنة والمرض المعتبر البيع لصلوته
قاعدا اعتاقه ومحاباته وهبة ووقفه وثمانه كل ذلك حكمه كحكم ربيعة فغيب

الثالث قد بناء الوقف ان وقف للرفيع المديون بحيث باطل فليحفظ وليحرر ويزاحم
 اصحاب الوصايا في الضرب ولم يسع العبد ان اجبر عنه لان المنع لحقهم فيسقط
 بالاجازة فان حارب فحرر وضاق الثلث عنهما في المحاباة احق وبعبارة بان حرر
 فخالي اسنوبيا وقال اعتقه اول فيهما ووصيته بان يعتق عنه بهذه المائة عبد
 لانفذ الوصية بما في ان هلك درهم لان القرية تتفاوت بتفاوت قيمة
 العبد بخلاف الحج وقالها سواء وتبطل الوصية بعنق عبده بان اوصى بان
 يعتق الورثة عبده بعد موته ان جنى بعد موته قد دفع بالجناية كما لو بيع بعد
 موته بالدين وان فدى الورثة العبد لا تبطل وكان الفداء في اموالهم بالقرانهم
 ولو اوصى بثلاثة اثنى ثلث ماله ليكره وترك عبدا فافر كل من الوارث وبكران
 الميت اعتق هذا العبد فادعى بكر عنه في العجة لينفذ من كل المال وادعى
 الوارث عنه في المرفق لينفذ من الثلث ويقدم على بكر فالقول للوارث مع
 البمين لانه ينكر استحقاقه ولا شيء لزيد كذا نسخ المتن والشرح قلت صوابه
 ليكرلانه المذكور او لا غاية الامر ان القوم مثلوا بزيد فغير المع او لا ونسبه
 ثانيا والله تعالى اعلم الا ان يفضل من ثلثه شيء من قيمة العبد او يقوم حجة
 على دعواه فان الموصى له خصم لانه يثبت حقه وكذا العبد ولو ادعى رجل دينا
 على الميت وادعى العبد عتقا في العجة ولا مال له غيره ثم قد قيل للوارث سعي
 في قيمته وتدفع الى الغريم وقال يعتق ولا يسعي في شيء وعلى هذا الخلاف لو ترك
 ابنا والى درهم فادعاهما رجل دينا واخر ودية ومصدفهما الابن قال الف بينهما
 نصفان عنده وقالوا الودبة اقوى فلت وعكس في الهداية فقال عنده الودبة
 اقوى وعندها سواء والامع ما ذكرنا كما في الكافي ونماه في الشر بلاية فليحفظ باب

الوصية للأقارب وغيرهم جاره من لعقبه وقال من يسكن في محله وبجمعهم
 مسجد المحلة وهو استخسان وقال الشافعي الجار للأربعين دار من كل جانب ومصر
 كل ذي رحم محرم من عرسه كإبائهما وأعمامهما وأخوالها وأخواتها وغيرهم بشرط
 موته وهي منكوحته أو معتذته من رجبي فلو من بآئن لا يستحقها وإن وثرت
 منه قال الحلواني هذا في عرفهم وأما في عرفنا فنخص بابويها عناية وغيرها
 وأثره الفهستان قلت لكن جزم في البرهان وغيره بالأول وأقره في الشرنبلالية
 ثم نقل عن العيني أن قول الهداية وغيرها أنه عليه الصلوة والسلام لما
 تزوج صفيّة وهم صوابه جوهرية بنت الحارث قلت فيلحظ هذه الفائدة وتختص
 زوج كل ذي كذا في النسخ قلت الموافق لعامة الكتب ذات رحم محرم منه كان زواج
 بناته وعمانه وكذلك كل ذي رحم من أزواجهن قبل هذا في عرفهم وفي عرفنا الصر
 أبو المرأة وأما والختن زوج المحرم فقط زيلعي وغيره زاد الفهستان في وينبغي
 في ديارنا أن يختص الصرباء الزوجة والختن بزواج البنت لأنه المشهور وأهله
 زوجته وقال الكل من في عياله ونفقته غير عايلكه وقولهما استخسان شريح
 تكمله قال ابن الكمال وهو مؤيد بالنص قال ثعلب فنجينا وأهله إلا امرأته انتهى
 قلت وجوابه في المطولات وأهله أهل بيته وفيه التي ينسب إليها بدخلفه
 كل من ينسب إليه من قبل أبائه إلا أقصى أب له في الإسلام سوا الأب الأقصى لأنه
 مضاف إليه فستان عن الكرمات الأقرب والأبعد والذكر والأنثى والمسلم والمخالف
 والصغير والكبير فيه سواء ويدخل فيه الغني والفقير إن كانوا لا يجمعون كما في
 الاختيار ويدخل فيه أبوه وجدته وأبنته وزوجته كما في شرح التكملة يعني إذا
 كانوا أبرقونه ولا تدخل فيه أولاد البنات وأولاد الأخوات ولا أحد من قرابة أمه

لان الولد انما ينسب لابيه لالامه وجنسه اهليت ابيه لان الانسان يتجنس
 بابيه لابامه وكذا اهل بيته واهل نسبه كاله وجنسه فحكمه حكمه ولو اوصت
 المرأة لجنسها او لاهل بيتها لا يدخل ولدها اى ولد المرأة لانه ينسب الى ابيه لا
 اليها الا ان يكون ابوه اى الولد من قوم ابيها فح يدخل لانه من جنسها درر وكاف
 وغيرهما تلك مفاده ان الشرف من الام فقط غير معتبر كانه او اخر فتاوى ابن نجيم
 وبه اتفق شيخنا الرملى نعم له مزية في الجملة وان اوصى لا قاربه اولدى قرابته
 كذا النسخ قلت صوابه لذوى اولارحامه والا نسابه ففى للاقرب فالاقرب من
 كل ذى رحم محرم منه ولا يدخل الوالدان قيل من قال للوالد قريبا فهو عاق و
 الولد ولو ممنوعين بكفر او رفق كما يفيد عموم قوله والوارث واما الجد وولد
 الولد فيدخل في ظاهر الرواية وقيل لا واختاره في الاختيار ويكون للابنتين فضاء
 بنى اقل الجمع في الوصية اثنتان كانه الميراث فان كان له للموصى عمان وخالان ففى
 لعمه كالارث وقال ارباعا ولوله عم وخالان كان له النصف ولهما النصف وقال
 اثلاثا ولو عم واحد لا غير فله نصفها ويرد النصف الاخر الى الورثة لعدم من يستحقه
 ولو عم وعممة استويا لاستواء قرابتهما ولو اقدم المحرم بطلت خلا فالهما ولولد فلان
 ففى الذكر والانثى سواء لان اسم الولد يعم الكل حتى الحمل ولا يدخل ولد ابن مع ولد
 ملب فلوله بنات لصلبه وبنو ابن ففى للبنات عملا بالحقفة فلو ائذرت مرف
 للحجاز نحرزا عن التعطيل ولا يدخل اولاد البنات وعن محمد يدخلون اختيارا ولو
 فلان للذكر مثل حظ الانثيين لانه اعتبر الوراثة وشرط صحتها اى الوصية هنا اى
 في الوصية لورثة فلان وما في معناها كعقب فلان موت الموصى لورثته اولعقبه
 قبل موت الموصى لان الورثة والعقب انما يكون بعد الموت فم ان كان معهم موصى له

اخر قسم بينهم وبينه على عدد الرؤس ثم ما اصاب الورثة بقسم بينهم للذكر والاثنين
 كما من فلول مات الموصى قبل موته اى الموصى لورثته او عقبه بطلت الوصية لورثته
 او عقبه ثم ان كان معهم موصى له اخر كقوله اوصيت لفلان ولورثته او عقبه كانت
 الوصية كلها لفلان الموصى له ذك ورثته وعقبه لان الاسم لابننا ولهم الا بعد
 الموت ونماه في السراج وبه عقبه ولده من الذكور والاناث فان ماتوا فولد
 ولده كذلك ولا يدخل فيهم ولد الاناث لانهم عقب ابائهم لاله وفي اتيام بنيه
 اى بنى فلان والبنين اسم لمن مات ابوه قبل الحلم قال عليه الصلوة والسلام
 لا ينم بعد البلوغ وعما نهم وزمنائهم واراملهم الارمل الذي لا يتدر على شئ رجلا
 كان او امرأة ويؤيده قوله دخل في الوصية فقبرهم وغنيمهم وذكرهم وانماهم
 وقسم سوية ان احصوا بغير كتاب وحساب فانه يحكون فليكن لهم والا ففانهم
 يعطى الموصى من مائة منهم شرح تكمله لتعذر التعليل ح فبراد به القرية وفي
 بنى فلان يختص بذكورهم ولو اغنياء الا اذا كان فلان عبارة عن اسم قبيلة او
 اسم فخذ فبنينا ولان الاناث لان المراد ح مجرد الانتساب كما في بنى ادم لهذا يدخل
 فيه ايضا مولى العتاقة ومولا الموالاة وحلفاءهم يعنى وهم يحصون والا فالوصية
 باطللة والاصل ان الوصية متى وقعت باسم يبنى عن الحاجة كما يتام بنى فلان
 نعم وان لم يحصوا على ما رلوقوع الله تعالى وهو معلوم وان كان لا يبنى عن الحاجة
 فان احصوا صحت وتجعل تليكا والا بطلت ونماه في الاختيار اوصى من له معقون
 ومعقون لمواليه بطلت لان اللفظ مشترك ولا عموم له عندنا ولا قرينة تدل على احدا
 ولا فرق في ذلك عند عامة اصحابنا بين النفي والانبات واختار شمس الائمة وصا
 الهداية انه يعم اذا وقع في حين النفي وح فقوله لو حلف لا ينكح مولا فلان يعم

الأعلى والأسفل لا لوقوعه في النقي بل لان الحامل على البمين بغضه وهو غير
 مختلف عناية واقره المصنف الا اذا عينه اى الاعلى والأسفل قبل موته فتح
لزال المانع ويدخل فيه اى في المولى من اعتقه في صحته ومرضه لا يدخل فيه
مدبروه وامهات الاله وعن ابي يوسف يدخلون اوصى بذلك ماله الا الفقهاء
 دخل فيها من يدق النظر في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها
 كذا في القضية قال حتى قيل من حفظ الوفاء من المسائل لم يدخل تحت الوصية
 اوصى بان بطين قبره او يضرب عليه قبة ففى باطله كما في الخائفة وغيرها
 وقدمناه عن السراجية وغيرها لكن قدمنا عنها في الكراهية انه لا يكره تطيين
 القبور في المختار فينبغي ان يكون القول بطلان الوصية بالتطيين مبني على
 القول بالكراهية لانها وصية بالمكروه قاله المصنف فلت وكذا ينبغي ان
 يكون القول بطلان الوصية لمن يقرأ عند قبره بناء على القول بكراهية
 القراءة على القبور وعدم جواز الاجارة على الطاعات اما على المفتى به من جوازها
 فينبغي جوازها مطلقا وعمامة في حواشي الاشياء من الوقف وحرر في تنوير البصائر
 انه ينبغي المكان الذي عينه الواقف لقراءة القرآن او للتدريس فلولم يباشر فيه
 لا يستحق المشروط له لما في شرح المنظومة يجب اتباع شرط الواقف وبالمباشرة
 في غير المكان الذي عينه الواقف ليقوت غرضه من احباء تلك البقعة قال وتحقيقه
في الدرر السنية في مسألة استخفاف الجامكية انتهى باب الوصية بالخزنة والسكنى
والثمة صحت الوصية بخدمة عبده وسكنى داره مدة معلومة وابدأ ويكون
مجبوسا على ملك الميت في حق المنفعة كما في الوقف كما بسط في الدرر وبغلة ما فان
خرجت الرقبة من الثلث سلمت اليه اى الى الموصي له لها اى لاجل الوصية والا يخرج

من الثلث لنقسم الدار اثلاً ثانياً في مسألة الوصية بالسكنى اما في الوصية بالقلعة فلا نقسم على الظاهر كما في وثما بالعبء فيخدمهم اثلاً ثانياً هذا اذا لم يكن له مال غير العبد والدار والا فخدمة العبد وقسمة الدار بقدر ثلث جميع المال كما افاده صدر الشريعة وليس للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثها على الظاهر لثبوت حقها في سكنى كل ما يظهر مال اخر او بخراب ما في يده فحق بزاجهم في بائنها والبيع بناءً فيه فمنعوا عنه وعن ابي يوسف لهم ذلك وليس للموصى له بالخدمة او السكنى ان يؤجر العبد او الدار لان المنفعة ليست بمال على اصلنا فاذا ملكها بعوض كل من ملكها اكثر مما ملكه معنى وهو لا يجوز ولا للموصى له بالقلعة استخدام اى العبد او سكنها اى الدار في الامح ومثله الدار الموقوفة عليه وعليه الفتوى شرح الوهبانية لان حقهم في المنفعة لا العين وقد علمت الفرق بينهما ولا يخرج المسمى له العبد الموصى بخدمته من الكوفة مثلاً الا اذا كان ذلك مكانه واهله في موضع اخر ان خرج من الثلث والا فلا يخرج من الاباذن الورثة لبقاء حقهم فيه وبموت اى الموصى له في حياة الموصى بطلت الوصية وبموت مائة العبد والدار الا الورثة اى ورثة الموصى بحكم الملك ولو ائلفه الورثة ضمنوا قيمته ليشتري بها عبد يقوم مقام الاول ولهذا يمنع المريض من التبرع باكثر من الثلث كما ذكره المعرف البرهمي ولو اوصى بهذا العبد لفلان وبخدمته لآخر وهو يخرج من الثلث مع وثامه في الدرر وفي الشربلالية ولقفته اذا لم يلق الخدمة على الموصى له بالرقبة الا ان يدرك الخدمة فيميركا الكبير فتقضى الكبير على من له الخدمة وان ابا الانفا وعليه رده الا من هو له كالمستعير مع المعير فان جنى فالفداء على من له الخدمة ولو ابي فذاه صاحب الرقبة او يدفعه وبطلت الوصية وبثمرة بستانه فمات والحال ان ثمة ثمرة له

هذه الثمرة فقط وان زاد ابداله هذه الثمرة وما يستقبل كما في الوصية بغلة بسناقه
 فان له هذه وما يحدث ضم ابداءا وان لم يكن فيه اى البستان والمثلة بحالها
 ثمرة حين الوصية فى كالوصية بالغلة في تناولها الثمرة المدومة ما عاثر الموصى
 له زيلعى وفي العناية السقى والخراج وما فيه اصلاح البستان على صاحب الغلة
 لانه هو الشفع به فصار كالنفقة في فضل الخدمة تنبيه الغلة كل ما يحصل من ربح
 الارض وكرائها واجرة الغلام ونحو ذلك كذا في جامع اللغة قلت وظاهره دخول
 ثمن الحور ونحوه في الغلة فليحرم ويصوف غنمه ولدها ولبنها له ما بقى
 في وقت موته سواء قال ابداءا او لا لان المعلوم منها لا يتحقق بشئ من العقود فكذا
 بالوصية بخلاف الثمرة بدليل صحة المساقاة اوصى بجعل داره مسجدا ولم يخرج
 من الثلث واجازوا بجعل مسجد الزوال المانع باجازتهم وان لم يجزوا بجعل
 ثلثا مسجدا رعاية لحاجب الوارث والوصية ويظهر مركبه في سبيل الله بطلت
 لان وقف المنقول باطل عنده فكذا الوصية وعندها يجوز ان درر قال المهر فيه
 نظرا لان الوصية تنفع حيث لا يصح الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة والوقف
 ونحو ذلك كما امر اوصى بشئ للمسجد لم يجر الوصية لانه لا يملك وجوزها محمد
 قال المهر ويقول محمد انى مولانا صاحب البحر الا ان يقول الموصى ينفق عليه
 فيجوز انفا قال اوصيت بثلاثي لفلان او فلان بطلت عند ابي خيفة لجمالة
 الموصى له وعند ابي يوسف لما ان يطلحا على اخذ الثلث وعند محمد فيخير الورثة
 فابها شأوا اعطوا فضل في وصايا الذمي وغيره ذمي جعل داره بيعة او
 كنيسة او بيت نار في محنة فمات في ميراث لانه كوقف لم يسجل واما عندها
 فلانه معينة وليس هو المسجد لانهم يسكنونه ويدفنون موتاهم حتى لو كان

المسجد كذلك بورث فلما قاله المصنف وغيره لانه لم يصريحوا بالصالحه تعالى
وان اوصى الذمي ان يبني داره ببيعة او كنيسة للمعينين فهو جائز من الثلث ويجعل
تخليكا وان اوصى بداره ان يبني كنيسة او بيعة في القرى ولو في المصر لم يجز اتفاقا
لقوم غير معينين صحت عنده لا عندهما لانه معصية وله انهم يتركون
وما يدبتون فتصح كوصية حربي مستامن لا وارث له هنا بكل ماله لمسلم اوصى
كذا في الوفاية ولا عبرة بمن ثمة لانهم اموات فحقنا ولو اوصى بنفسه مثلا
نقد ورد بانيه لو دنته لا ارثا بل لانه مستحق له في دارنا وكذا لو اوصى لستامن مثله
ولو اعتق عبده عند الموت او دبره نقد من الكل لما قلنا ولو اوصى له مسلم او
ذمي جاز على الاظهر زبلي وصاحب الهوي اذ كان لا يكفر فهو بمنزلة المسلم في
الوصية لانا امرنا ببناء الاحكام على ظاهر الاسلام وان كان يكفر فهو بمنزلة
المرد فتكون موقوفة عنده نافذة عندهما شرح المجمع والمرند في الوصية
كذبية في الامح لانها لا تقتل الوصية المطلقة كقوله هذا القدر من مالي او ثلث
مالي وصية لا تحل للغني لانها صدقة وهي على الغني حرام وان عمت كقوله باكل
منها الفقير والغني لان اكل الغني منها بيع بطريق التخليك والتخليك انما بيع
لمعين والغني لمعين ولا يحصى ولو خصت الوصية به اى بالغني كقوله هذا القدر
من مالي وصية لزيد وهو غني او بقوم اغنياء محصورين حلت لهم لصحة تليكم وكذا
الحكم في النوقف كاحرره من لا خسر وجامع الفصولين المتولى على الوقف
كما لو وصى قروص اوصى بثلث ماله للسلواة جاز للوصي صرفه للورثة لو محتاجين
يعنى لغير قرابة الولاد ممن يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف مطلق الوصية
للمساكين فانها تجوز لكل ورثته ولا حدهم يعنى لو محتاجين حاضرين بالغيب

راضين فلو فيهم صغيرا وغايب او ماض غير راض لم يجز اوصى بكفارة صلواته
 لرجل معين لم يجز لغيره به يفتى لنفسه الزمان اوصى لصلواته وثلاث ماله
 ديون على المعسرين فتركها الوصى لهم عن الزدية لم يجز ولا بد من القبض ثم
 التصديق عليهم ولو امر ان ينصدق بالثلث فأت فغصب غامب ثلثها سئلا
 واستهلكه فتركه صدقة عليه وهو معسر يجزى له حصول قبضه بعد الموت ^{في} تجلا
 الدين الكل من الشبهة وفي الجواهر اوصى لرجل بعقار ومات لم تمت الزكاة ^{له} الوصى
 في البلد وقد علم بالقسمة ولم يطلب ثم بعد سنين ادعى تسمع ولا يبطل بالتأخير
 ان لم يكن رد الوصية اوصى له بدار فباعها بعد موته قبل القبض مع لجواز التفرغ
 في الموصية فيه، لم ينفه وقفت مبيعة على ولدها رجعت عم الولد منوليا وللولد
 اب فالمتول او من الاب شري دارا ووصى بها لرجل فاخذها الشفيع من يد
 الموصى له يؤخذ الثمن ولو استحق الدار لا يرجع الموصى له على الورثة بنبي لا له
 ظهر انه اوصى بمال الغير انتهى باب الوصى وهو الموصى اليه اوصى المولى بالى
 جعله وصيا وقبل عنده مع فان رد عنده اى بعلمه يرثه والا لا يصح الرجوع اليه
 ثلاثا بصير مغرورا من جهته وبصح اخراجه عنها ولو غيبته عند اللطم خلافا
 للثالث بزازية فان سكك الموصى اليه فأت موصيه فله الرد والقبول ولن عقد
 الوصية يبيع شئ من التركة وان جعل به اى بكونه وصيا فان علم الوصى
 بالوصاية ليس بشرط في محبة تصرفه بخلاف الوكيل فان علمه بالوكالة بشرط
 فان سكك ثم رد بعد موته ثم قبل مع الا اذا انفذ فاض رده فلا يصح قبوله
 بعد ذلك ولو اوصى الامبى وعبد غيره وكافر وفاسق بدل اى بدلهم ^{في} القاتل
 بغيرهم اتماما للنظر ولفظ بدل يفيد محبة الوصية فلو تصرفوا قبل الاخراج جال

سراجية فلو بلغ الصبي وعق العبد واسلم الكافر والمرند ونادى الفاسق
 مجتئى وفيه فوض ولاية الوقف للصبي مع استحسانا لم يخرجهم القاضي عنها
 اى عن الوصايا والزوال الموجب للعزل الا ان يكون غير امين اختيارا والا
 عبده والحال لا ورثته صفار مع كايصائه اما مكانه او مكانه غيره ثم ان رد
 في الرق فكالعبد والا فلا لا يصح مطلقا درر ومن عجز عن القيام بها
 حقيقة لا يجرد اخباره منهم القاضي اليه غيره رعاية لحق الوصى والورثة
 ولو ظهر للقاضي عجزه اصلا استبدل غيره ولو عزله اى الوصى المختار القاضي
 مع اهليته لها نفذ عزله وان جار القاضي وانتم في الاشياء اختلفوا وصحة عزله
 والاكثر على الصحة كما في شرح الوهبانية لكن يجب الافتاء بعدم الصحة كما في الفصولين
 واما عزل الخاتين فواجب انتهى قلت وعبارة جامع الفصولين من الفصل
 السابع والعشرين الوصى من الميث لوعده لا كافيا لا ينبغي للقاضي ان يعزله
 فلو عزله قبل يعزل اقول الصحيح عندي انه لا يعزل لان الوصى اشفق
 بنفسه من القامى فكيف يعزله وينبغي ان يفتى به لفساد قضاء الزمان
 انتهى قال المم قال شيخنا فقد ترجع عدم صحة العزل للوصى فكيف بالوصى
 في الاوقاف وبطل فعل احد الوصيين كالمثولين فانما في الحكم كالوصيين اشياء
 ووقف القسنية ومفاده لو اجر احدها ارض الوقف لم تجز بلا راي الاخر وقد
 سارت واقعة الفتوى ولو وصلية كان ايضا وه لكل منهما على الانفراد قبل
 بفرد قال ابو الميث وهو الامح وبه نأخذ لكن الاول صحة في المبسوط وخبر في الدرر في القسنية
 انه الاقرب الى الصواب قلت وهذا اذا كانا وصيين او مثولين من جهة الميث والوقف او قاض
 واحدا اذا كانا من جهة قاضين من بلدتين فينفرد احدهما بالامر لان كلام القاضيين لا ينفرد

جاز تصرفه فكذا ما يئيه ولوارد كل من القاضيين عزل منصوب القاضى الآخر بان
 ان رأى فيه معلومة والا لا ونماه في وكالة تنوير البصائر معزيا للملتهنقات وغيرها
 فليحفظ ونحو وصايا السراج لو لم يعلم القاضى ان للميت وصيا فنصب له وصيا
 ثم حضر الوصى فاراد الدخول في الوصية فله ذلك وينصب القاضى الآخر لايخرج
 الاول الابشراء كفته ونجيزه والخصومة في حقوقه وشراء حاجة الطفل
 والانهاب له واعناق عبده عين ورد ودبعة وتقييد وصية معينين زاد
 في شرح الوهبانية عشرة اخرى منها رد مغضوب ومشتري شراء فاسدا وضمة
 كيل او وزه وطلب دين وقضاء دين بجنس حقة وبيع ما يخاف تلفه وجمع
 اموال ضابطة وقال ابو يوسف بنفرد كل بالتعرف في جميع الامور ولو نص على الانزاد
 او الاجتماع اتبع اتفاقا شرح وهبانية وان مات احدهما فان اوصى الى الحقة
 او الى اخر فله التعرف في الزكاة وحده ولا يحتاج الى نصب القاضى وصيا والا يوصى بهم
 القاضى اليه خبره زرر وفي الاشياء مات احدهما اقام القاضى الآخر مقامه
 او ضم اليه اخر ولا يبطل الوصية الا اذا اوصى لهما ان يتصدقا بثلثه حيث شاءا
 اعنى قلت ونماه في شرح الوهبانية وهل فيه خلاف الى يوسف قولان وعنه
 ان المشرف بنفرد دون الوصى كما حررته فيما علقته على المتن وبان الوصى سواء
 اوصى اليه في ماله او في مال موصيه وقاية وصى في التركيب خلافا للشافعي وتعم
 قسمته اى الوصى حال كونه فائبا عن ورثة كبار غيب او صغار مع الموصى له بالثلث
 ولا رجوع للورثة عليه اى الموصى له ان ضاع قسمهم معه اى الوصى له قسمته
 ح واما قسمته عن الموصى له الغائب او المجازى بلا اذنه معهم اى الورثة ولو
 شغرا ازيلعى فلا تنفع وح فيرجع الموصى له بثلث ما بقى من المال ان ضاع

قسطه لأنه كالشريك معه أي مع الوصي ولا يضمن الوصي لأنه أمين وصح قسمة القاض
 وأخذ قسط الوصي له أن غاب الوصي له فلا شيء له أن هلك في يد القاضى أو أمته
 وهذا في المكبل والموزون لأنه أفرأه في غيرهما لا يجوز لأنه مبادلة كالمبيع بيع
 مال الغير لا يجوز فكسر القسمة وإن فاسدهم الوصي في الوصبة ينجح حجج عن الميت
 بثلث ما بقى أن هلك المال في يده أو في يد من دفع إليه للنجح خلافا لهما وقد تغير
 في المناسك ولو أفرز الميت شيئا من ماله للنجح فضااع بعد موته لا ينجح عنه بثلث
 بأن لأنه عينه فإذا هلك بطلت وصح بيع الوصي عبدًا من الزكاة بغيبه
 الغرماء للغرماء لتعلق حكمهم بالمالية وضمن ومي باع ما أوصى ببيعه
 ونصدق عنه فاستحق العبد بعد هلاك ثمنه أي ضياعه عند لأنه العلق
 فالعدة عليه ورجع الوصي في الزكاة كلها وقال مهر في الثلث فلنا أنه مفرد
 فكان ديناه حتى لو هلكت الزكاة أو لم تف فلا رجوع وفي المتن أنه يرجع على
 من تصدق عليهم لأن غنمه لهم فغرمه عليهم كما يرجع في مال الطفل وصى
 باع ما أصابه أي الطفل من الزكاة وهلك ثمنه معه فاستحق المال المبيع
 والطفل يرجع على الورثة بحصته لأن تقاض القسمة باستحقاق ما أصابه
 وصح احتياله جال التيم لو خيرا بأن يكون الشاذ امله ولو مثله لم يجز منية
 وصح بيعه وشراؤه من أجنبي جائن غاين الناس لا بما لا يغاين وهو الفاحش
 لأن ولاية نظرية فلو باع به كان فاسدا حتى يملكه المشتري بالقبض فستانه
 هذا إذا تباع للصغير مع الأجنبي وإن باع الوصي أو اشترى مال التيم من
 نفسه فإن كان وصي القاضى لا يجوز ذلك مطلقا لأنه وكيله وإن كان وصي
 الأب جاز بشرط منفعة ظاهرة للصغير وهي قدر النصف زيادة أو نقضا وقلا

لا يجوز مطلقا وبيع الأب مال صغير من نفسه جائز بمثل القيمة وما يتغاب فيه
 وهو البسر والالا وهذا كله في المنقول اما العقار فسيجيح ولو زاد الوصي على
 كفن مثله في العدد ضمن الزيادة وفي القيمة وقع الشراء له وح ضمن مادفعه
 عن مال الميت ولو الجبة وفيها لو دفع المال الى اليتيم قبل ظهور رشده بعد
 الادراك فضاع ضمن لانه دفعه الامن ليس له ان يدفع اليه وجازيعه الى الوصي
 على الكبير الغائب في غير العقار الا لدين او خوف هلاك ذكره عزى زاد مغزيا
 للخيانة قلت وفي الزبلي والغستا في الاصح لانه نادر وجاز بيعه عقار صغير
 من اجنبي لامن نفسه بضعف قيمته او لتفقه الصغير او دين الميت او وصية
 من صلة لانفاذ لها الامنه او لكون غلاته لا تزيد على مؤنته او خوف خرابه
 او نقصانه او كونه في يد مغلب درد واشياء ملخصا قلت وهذا لو البائع
 ومسا لامن قبل ام واخ فانه لا يملك ان يبيع العقار مطلقا وشراء غير طعام
 وكسوة ولو البائع ابا فان محمودا عند الناس او مستورا الحال يجوز ان يمال
 ولا يجز الوصي في ماله اى اليتيم لنفسه فان فعل تصدق بالبرج وجاز
 لو انجر من مال اليتيم لليتيم وتماه في الدرر قلت في الاشياء لا يملك
 الوصي بيع شئ باقل من ثمن المثل الا في مسئلة الوصية ببيع عبده من فلان
 وفيها في الكلام في اجر المثل المتولى اجر مثل عمله فلو لم يعمل لا اجر له واما
 وصى الميت فلا اجر له على الصحيح وهذا اذا عين القاضى المتولى اجر فان لم يعين سعى
 فيه سنة فلا شئ له وعزاه للقبضة ثم ذكر ما يخالفه فاقهم وقدر في الوقت واما جى
 القاضى فان نصبه باجر مثله جاز انتهى وفي الغستا في مغزيا للذخيرة لو كانوا
 صفارا او كبارا باع حصاة الصفار كما هو وكذا المكبار على ما مر من التفصيل ونقل

من العارية ان في بيعه للعقار وفاء اختلاف المشايخ وجوز صاحب الهداية
 لان فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة وان غير الوصي التصرف لخوف متغلب
 وعليه الفتوى وتماه فيما علقته على الملتف ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولا يثبت
 من تركته انه لقان الا ان يكون المف وارثا فيصح في حصته ولو اقر الوصي بعين
 لآخر ثم ادعى انه للصغير لا تتبع درر ووصى اب الطفل احق بما له من حقه وان
 لم يكن وصيه فالجد كما تقرر في المجرور في النية ليس للمجديع العقار والعروض
 لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا بخلاف الوصي فان له ذلك والله اعلم فصل
 في شهادة الاوصياء وبطلت شهادة الوصيين لو ارث صغير بمال مطلقا الا كبر
 بمال الميت وصحت شهادتهما بغيره اى بمال الميت لا لقطاع ولا بينهما عنه فلا تهمه
 ح كشهادة رجلين لآخرين بدين الف على ميت وشهادة الآخرين للاولين بمثلها
 بخلاف شهادة كل فريق بوصية الف وقال ابو يوسف رحمه الله لا تقبل في
 الدين ايضا وقد تقدم في الشهادات او شهادة الاولين بعبد والآخرين بثلاث
 ماله او الدرهم المرسله لاثباتها الشركة فتبطل ويصح لو شهد رجلان لرجلين
 بالوصية بعين اخر كما عبد وشهد الشهود لهما للشاهدين بالوصية بعين
 اخر لانه لا شركة فلا تهمه زيلعي شهد الوصيان ان الميت اوصى المريد معهما
 لغت لاثباتها لانفسهما معنيان ورج فيضم القاضي لهما ثالثا وجوبا لا قرارها
 باخر فيمنع نقرهما بدونه كما تقرر الا ان يدعى زيد ذلك اى يدعي انه وصي
 معهما فيقبل شهادتهما استحسانا لانهما سقطا مؤنة التعيين عنه وكذا
 ابنا الميت اذا شهدا ان اباهما اوصى الى رجل لجرهما نفعا بنصب حافظ للتركة
 وهذا لو هو ينكر ولو يدعى قبل استحسانا بخلاف شهادتهما بان اباهما وكل

زيدا بقبض دونه بالكوفة حيث لا تقبل مطلقا ادعى زيد الوكالة ام لا لان
 القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الحي بطلبها ذلك بخلاف الوصية وشهادة الوي
 نصح على الميت لاله ولو بعد العزل وان لم يخاصم ملتقى ومضى انفذ الوصية من
 مال نفسه يرجع مطلقا وعليه الفتوى درر كوكبل ادى الثمن من مال الغا
 له ان يرجع وكذا لك الوصى اذا اشترى كسوة للصغير واشترى ما ينفع عليه
 من مال نفسه فانه يرجع اذا اشهد على ذلك في البرازية وانما شرط الاشهاد
 لان قول الوصى في حق الاتفاق يقبل لانه في حق الرجوع بلا اشهاد انتهى فليحفظ
 قلت لكن في الغنية والخلاصة والخانية له ان يرجع بالثمن وان لم يشهد بخلاف
 الابوين وسبغى ما يفيد فتنبه او قضى دين للميت الثابت شرعا او كفته او
 ادى خراج البتيم او عشرة من مال نفسه واشترى الوارث الكبير طعاما
 او كسوة للصغير او قضى الوارث الميت او قضى دينه من مال نفسه فانه يرجع
 ولا يكون متطوعا ولو قضى الوصى الميت من مال نفسه قبل قوله فيه قيل هو
 مسند رك بقوله او كفته ولو باع الوصى شيئا من مال البتيم ثم طلب منه
 ما اكثر مما باعه يرجع القاضي فيه الا اهل البصرة والامانة ان اخبره اثنان
 منهم انه باع بغيره وان قيمته ذلك لا يلفت القاضي الا من يزيد وان كان في الزيادة
 يتبرك في السوق باقل لا يقض بيع الوصى لذلك اى لاجل تلك الزيادة
 بل يرجع الا اهل البصرة فان اجتمع رجلان منهم على شيء يؤخذ بقولهما عند
 وكفى قول واحد في ذلك عندهما كما في التزكية وعلى هذا فيم الوقف اذا اجر
 مستغل الوقف ثم جاء اخر يزيد في الاجر المحل في الذرر معزبا للخانية فروع
 يقبل قول الوصى فيما يدعيه من الاتفاق بلا بينة الا في ثنتي عشرة سطة

على ما في الأشياء. أَدْعَى قَضَاءَ دِينِ الْمَيْتِ أَوْ دَعَى قَضَاءَ مَنْ مَالَهُ بَعْدَ بَيْعِ الزَّكَاةِ
 قَبْلَ بَيْعِ ثَمَنِهَا أَوْ أَنَّ الْيَتِيمَ اسْتَهْلَكَ مَالَ آخَرَ فَدَفَعَ ضَمَانَهُ أَوْ أَذِنَ لَهُ بِتِجَارَةِ نَفْسِهِ
 دِيُونَهُ فَقَضَاهَا عَنْهُ أَوْ أَدَّى خَرَاجَ أَرْضِهِ فِي وَقْتٍ لَا يَصِلُ لِلزَّرْعَةِ أَوْ جَعَلَ عَبْدَهُ
 الْإِنْقِ أَوْ قَدَا عَبْدَهُ الْجَانَّةَ أَوْ لَلَّاقًا عَلَى حُرْمَةٍ أَوْ عَلَى رِقَبَةٍ الذِّبْنِ مَا نَوَى
 أَوْ الْأَنْفَاقَ عَلَيْهِ مِمَّا فِي ذِمَّتِهِ وَكَذَا مَنْ مَالَ لِنَفْسِهِ هَالِ غَيْبَةٍ مَالَهُ وَارَادَ التَّجَرُّعَ
 أَوْ أَنَّهُ زَوْجُ الْيَتِيمِ امْرَأَةً وَدَفَعَ مَهْرَهَا مِنْ مَالِهِ وَهِيَ سَيِّئَةُ الْخُرُوجِ ثُمَّ دَعَى
 أَنَّهُ كَانَ مَضَارِبًا وَأَصْلُهَا كُلُّ شَيْءٍ كَانَ مُسَلِّطًا عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَصْدُقُ فِيهِ وَمَا لَا
 فَلَا يَنْصَبُ الْقَاضِي وَصِيًّا فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ مَبْسُوطَةٍ فِي الْأَشْيَاءِ مِنْهَا إِذَا كَانَ
 لَهُ دِينٌ أَوْ عَلَيْهِ أَوْ لَتَقْبِذَ وَصِيَّتَهُ وَزَادَتْ الزَّوَاهِرُ مَوْضِعَيْنِ آخَرَيْنِ اشْتَرَى الْآبُ مِنْ
 طِفْلِهِ شَيْئًا فَوَجَدَهُ مَعْيَبًا يَنْصَبُ الْقَاضِي وَصِيًّا لِيَرُدَّ عَلَيْهِ وَإِذَا اجْتَبَعَ الْبَيِّنَاتُ حَقَّ
 صَغِيرِ ابْنِهِ غَايِبَ غَيْبَةٍ مُنْقَطِعَةٍ يَنْصَبُ وَالْأَقْلَاءُ وَعِزَّاهَا لِمَجْمَعِ الْفَتَاوَى وَصِيَّ
 الْقَاضِي كَوْصِيِّ الْمَيْتِ إِلَّا فِي ثَمَانٍ لَيْسَ لَوْصِيِّ الْقَاضِي الشَّرْطُ لِنَفْسِهِ وَلَا أَنْ يَبِيعَ
 مِنْهُ لَا يَقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ وَلَا أَنْ يَقْبِضَ الْآبَاءُ مِنْ مَبْدَأٍ مِنَ الْقَاضِي وَلَا أَنْ يَجُزَّ
 الصَّغِيرُ لِعَمَلٍ مَا وَلَا أَنْ يَجْعَلَ وَصِيًّا عِنْدَ عَدَمِهِ وَلَوْ خَصَّمَهُ الْقَاضِي بِنَحْصٍ
 وَلَوْ نَهَى عَنْ بَعْضِ التَّصَرُّفَاتِ مَعَ نَهْيِهِ وَلَهُ عَزْلُهُ وَلَوْ عَدَلَ بِخِلَافِ وَصِيِّ الْمَيْتِ
 فِي ذَلِكَ كُلِّهِ وَفِي الْحِزَانَةِ وَصِيَّ الْقَاضِي كَوْصِيِّهِ لَوَ الْوَصِيَّةُ عَامَةً انْتَهَى بِهِ بِحُجْلِ
 التَّوْفِيقِ فِي الْفَتَاوَى الصَّغِيرَى بَرْعَةً فِي مَرْمَرِهِ إِنَّمَا يَنْفِذُ مِنَ الثَّلَاثِ عِنْدَ عَدَمِ
 الْإِجَازَةِ إِلَّا فِي ثَبَرَةٍ فِي الْمَنَافِعِ فَيَنْفِذُ مِنَ الْحُلِّ بِأَنْ أَجْرَ بِأَقْلٍ مِنْ أَجْرِ الْمَثَلِ
 لِأَنَّهَا لَا تَبْطُلُ بِمَوْتِهِ فَلَا أَضْرَارَ عَلَى الْوَرِثَةِ وَفِي حَيَاتِهِ لَا مَلَكَ لَهُمْ لَكِنْ فِي الْعِبَادَةِ
 إِنَّمَا مِنَ الثَّلَاثِ فَلَعَلَّهُ رَوَايَتَانِ بَاعَ مَالَ الْيَتِيمِ أَوْ بَيْعَتَهُ وَالْمَشْتَرِي مَغْلَسٌ يُؤْجَلُ

ثلاثة ايام فان نقد والا فسخ فلو انكر الشراء وقد فسخ برفع الوصي الامر للحاكم فيقول
ان كان بينكما بيع فقد فسخته قبل الوصاية ثم اراد عزل نفسه لم يجز الا عند الحاكم
دفع لليتيم ماله بعد بلوغه واشهد اليتيم على نفسه انه لم يبق له من تركته والد لا ^{قليل}
ولا كثير ثم ادعى شيئا في يد الوصي انه من تركته ابى وبرهن تسمع للوصي الاصل والركوب
بقدر الحاجة قال تعالى ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف وله ان ينفق في تعليم الفان
والادب ان تأمل لذلك والا فلينفق عليه بقدر ما يتعلم القراءة الواجبة في الصلوة
مجنى وفيه جعل الوصي مشرفا لم يتصرف بدونه وقيل المشرف ان يتصرف وفيه
للأب اعادة طفله انفاقا لأماله على الأكثر وفيه يملك الأب لا الجد عند عدم الوصي
ما يملكه الوصي يملك الأب قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصي ^{ملك}
الأب والجد بيع مال احد طفليه للاخر بخلاف الوصي ولو باع الأب او الجد مال الصغير
من اجنبي بمثل قيمته جاز اذا لم يكن فاسد الرأي ولو فاسده فان باع عقاره لم يجز
وفي المنقول روايتان ولو اشترى لطفله ثوبا او طعاما واشهد انه يرجع به عليه
يرجع به لوله مال والا لوجوبهما عليه ح وبمثله لو اشترى له دارا او عبدا
يرجع سواء كان له مال او لا وان لم يشهد لا يرجع كذا عن ابي يوسف رحمه الله
وهو حسن يجب حفظه ^{تتم} كتاب الخنثى لما ذكر من غلب وجوده ذكر نادر الوجود
وهو ذو فرج وذكر اوم من عرى عن الاشئين جميعا فان بال من الذكر فغلام وان
بال من الفرج فانثى وان بال منهما فالحكم للاسبق وان استويا فمشكل ولا تعتبر
الكثرة خلافا لها هذا قبل البلوغ فان بلغ وخرجت لحجة او وصلت الى امرأة
او احنم كما يحنم الرجل فرجل وان ظهر له ثدي او لبن او حاض او حمل او امكن
وطيه فامرأة وان لم تظهر له علامة اصلا او تعارضت العلامات فمشكل لعدم

المرجع وعن الحسن انه بعد اضلاعه فان ضلع الرجل يزيد على ضلع المرأة براء وذكر
 الزبلي وح فهو خذ في امره بما هو الاحوط في كل الاحكام قلت لكن قد منا انه لا يجب الفصل
 بالايلاج فيه وانه لا يتعلق التحريم بلبنه فتنه فيقف بين صف الرجال والنساء
 واذا بلغ حد الشهوة تنبأ له امة تختنه من ماله لتكون امته او مثله ويكره ان
 يختنه رجل وامرأة احتباطا ولا ضرورة لان الختان عندنا سنة وان لم يكن له مال
 فنبت المال ثم تنبأ او بزواج امرأة ختانة لختنه لانه ان ذكر اصح التلاح وان
 انثى فتنظر الجنس اخف ثم يطلقها وتعدان خلافا احتباطا ويكره له لبس
 الحرير والحلى ولا يخلو به غير محرم وان قبله رجل ثبت حرمة المصاهرة ولا يسافر
 بغير محرم لاحتمال انه امرأة وان قال انا رجل وامرأة لا عبرة به في الصحيح لانه
 دعوى بلا دليل وقيل يعتبر لانه لا يقف عليه غيره لكن في الملتقى بعد تقرر اشكاله
 لا يقبل وقيله يقبل قلت وبه يحصل التوفيق ويضعف ما نقله الفهستا عن
 شرح الفرائض للسيد وغيره الا ان يحمل على هذا فتنبه ولو مات قبل ظهور حاله
 لم يغسل ويتيمم بالصعيد لتعذر الغسل ولا يحضر حال كونه مراهما غسل ميت ذكر
 او انثى ونذوب تسجئة قبره ويوضع الرجل بقرب الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى
 عليهم رعاية لحق الترتيب وتام فروعه في احكامه من الاشياء بل غدى فيه تاليف
 مجلد منيف له في المبرات اقل النسيبين يعني اسوء الحالين به يفتى كما سخرقه
 وقال الشعبي نصف النسيبين فلو مات ابو وترك معه ابنا واحدا له سهمان وللختى
 سهم وعند ابى يوسف له ثلاثة من سبعة وعند محمد له خمسة من اثني عشر وعند يعقوب
 له سهم من ثلاثة لانه الاقل وهو متيقن به فيقتصر عليه لان المال لا يجب بالشك
 حتى لو كان الاقل على تقديره ذكرنا فربنا كزوج وام وشقيقة هي خنى فله السدس

على انه عصبة لانه القتل ولو قدر انني كان له النصف وعالت الاثمانية ولو كان محروما
على احد التقديرين فلا يثبت كزوج وام وولد بها وشقيق خفي فلا يثبت له لانه
عصبة ولو قدر انني كان له النصف وعالت التسعة ولو مات عن عم وولد اخيه
خفي قدر انني وكان المال للعم والله اعلم مساثل شي جمع شئت بمعنى منفقة
وهو من داب المصنفين لتدارك ما لا يذكر فيما كان يجوز ذكره فيه قلت وقد الحق
فالبها بما لها والله الحمد عرق مد من الخمر غايح نجس هذه مقدمة صغرى وتسليمها
كلام وقد وعدت بك به في اول نوافض الوضوء كل غايح نجس ينقض الوضوء هذه
مقدمة كبرى وهي مسلمة عندنا فتحت ان عرق مد من الخمر ينقض الوضوء لكنه
يحتاج لاثبات الصغرى وحاصله ما في الذخائر الاشرفية لان الشبهة مغزيا
للجنتي عرق الدجاجة الجلالية نجس قال وعليه فعرق مد من الخمر نجس
بل الى ان يقال وما اسمح من كان عرقه كعرق الحلب والخنزير قال ابن المفرج ينقض الوضوء
وهو روع غريب وتخرج ظاهره قال المصنف والمظهره عولنا عليه قلت قال شيخنا الرط
حفظه الله تعالى كيف يعول عليه وهو مع غرابته لا يثبت مداه رواية ولا داية اما
الاولى فظاهر اذ لم يرو عن احد من يعتمد عليه واما الثانية فلعدم تسليم المقدمة
الاولى ويشهد بطلانها مسئله الجدي اذا غذى بلبن الخنزير فقد عللوا
حل اكله بصيرورته مستهلكا لا يبق له اثر فكذلك نقول في عرق مد من الخمر
ويكفيها في ضعفه غرابته وخروجه عن الجادة فيجب طرحه عن الشرح من متن
وشرح خبز وجد فخلاله خرم فارة فان كان الخنزير صلبا رمى به داخل الخنزير ولا يفسد
خرق الفارة الدهن والماء والمخطة للضرورة الا اذا ظهر طعمه اولونه في الدهن
ونحوه لفساده وامكان الخمر زعنه ح خابية في السنن الرواتب لا يصلح الاستفح

تقدم في باب الوتر الدعوة المستجابة في الجمعة وقت العصر عندنا على قول عامة
 مشايخنا اشداء وقد مناهوا الجمعة عن الشائنا ركانية الخروج من الصلوة
 لا يتوقف على قوله عليكم وح فلو دخل رجل في صلواته بعد لا يصير اخلافا
 قدمناه في صفة الصلوة لف ثوب نجس رطب في ثوب طاهر ليس فطرت
 رطوبته على ثوب طاهر كذا النسخ وعبارة الكثر على الثوب الطاهر لكن لا يسيل
 لوعض لا نجس قدمناه في كتاب الصلوة كما لو نشأ الثوب المبلول على حبل نجس
 يابس او غسل رجله ومشي على ارض نجسة او نام على فراش نجس فغرق ولم يظهر
 اثره لا نجس خاينة نوى الركوة الا انه سماه فرضا جاز في الامح لان الغبرة للقلب
 لا للسان من له حظ في بيت المال كالعلماء ظف بها وهو وجه بيت المال فله اخذ
 ديانة قدمناه في باب المصرف افطر رمضان في يوم ولم يكفر حتى افطر في يوم اخر
 فعليه كفارة واحدة ولو في رمضانين على الصحيح وقد مناه في الصوم ولو نوى
 قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح ولو عن رمضانين كقضاء الصلوة صح ايضا
 وان لم ينو في الصلوة اول صلوة عليه او اخر صلوة عليه كذا في الكثر قال المص
 قال الزبلي والامح اشتراط التعيين في الصلوة وفي رمضانين الخ قلت وهكذا
 قدمته في باب قضاء الفوائت بعبالدردر وغيرهما ثم رأيت في البحر في باب
 اللعان مانسه رتبة التعيين لم يشترط باعتبار ان الواجب مختلف متعده بل
 باعتبار ان مراعات الترتيب واجبة عليه ولا يمكنه مراعاته الا بنية التعيين في
 لوسط الترتيب بكثرة الفوائت بكفبه نية الظاهر كذا في المحيط وهو تفصيل حسن
 في الصلوة ينبغي حفظه انتهى بلفظه ثم رأيت نقله عنه في الاشياء في بحث تعيين
 المنوي ثم قال وهذا مشكل وما ذكره اصحابنا كفاضي خان وغيره خلافة وهو العمد

كذا في التبيين انتهى بحروفيه فليتبينه لذلك رأس شاة متلطن بدم احرق الرأس
 وزال عنه الدم فانخذضته مرققة جاز استعمالها والحق كالغسل وقدمنا انه
 من المهورات سلطان جعل الخراج لرب الأرض جاز وان جعل له العشر لانه زكاة
 قلت وقد قدمه في الجهاد وقد منه في الزكاة ايضا عجز اصحاب الخراج عن زراعة
 الأرض واداء الخراج ودفع الامام الاراضي المغيرهم بالاجرة يعطوا الخراج من
 اجريها المستحقة جاز فان فصل شيء من اجرتها دفعه للملاك رعاية للحقين فان
 لم يجد الامام من يتاجرها باعمالها الفاد و اخذ الخراج الماسني من الثمن لو عليهم
 خراج ورد الغسل لا رباها زبلي قلت وقد مناه الجهاد ترجيح سقوطه بالنكاح
 فيجعل على المرجوح او على ان مراده اخذ خراج السنة الماضية فقط عنهم مذبوحة
 ومبينة فان كانت المذبوحة اكثر نخري واكل والا بان كانت المبينة اكثر واستوى لا يخبر
 لو في حالة الاختيار بان يجد ذكية والا نخري واكل مطلقا ومر في الخط والاباحة
 ابناء الاخرس وكتابه كالبيان باللسان بخلاف معتقل اللسان وقال الشافعي ما
 سواء في وصية ونكاح وطلاق وبيع وشراء وقود وغيرها من الاحكام اى ابناء الاخرس
 فيما ذكر معتبر ومثله معتقل اللسان ان علمت اشارته وامدت عقله الموت
 به بفتي قلت ومر في الوسايا وذكر هنا الاكل وابن الكمال والزبلي وغيرهم ثم
 معاد كلامهم انه لو اقر بالاشارة او طلق مثلا نوقف فان مات على عقله نفذ
 مستندا والا وعلبه فلو تزوج بالاشارة لا يحل له وطبها لعدم نفاذه لكنه
 اذا مات بحاله كان لها المهر من تركته قاله المعص لكن ذكر ابنه في الزواهر عند
 ذكر الاشياء الاحكام الاربعة ان قولهم والضابط للمقتصر والمستندان ماصح
 تعليقه بالشرط يقع مفتعرا وما لا يصح تعليقه يقع مستندا كما في البحر من باب

التعليل بخالف ذلك اذ مقتضاه وقوع الطلاق والعناق ونحوهما مما يجب تعليله
 بالشروط مفسر افتتبه لا تكون اشارته وكتابه كالبیان فحد لانها تدر بالشبهة
 كونها حق الله تعالى ولا شهادة ماضية وهل يصح اسلامه بالاشارة ظاهر كلامهم
 نعم ولم اره صريحا اشباه ابتلع الصائم بذان محبوبه بغيره ويكفر ولا يكن محبوبه
 لا بكفر ومرت الصوم قتل بعض الحجاج عذر في ترك الحج مرت الحج منعها زوجها
 من الدخول عليها وهو يسكن معها في بيتها فتشوز حكما كما حررناه في باب
 النفقة ولو كان المنع لينقلها الامنزله فليست ناشئة لوجوب السكنى عليه
 او كان يسكن في بيت الغيب فامتنعت منه لا تكون ناشئة لانها حقة اذ
 السكنى فيه حرام بخلاف ما لو كان فيه شبهة فالت لا اسكن مع امك
 واريد ميتا على حدة ليس لها ذلك وكذا مع ام ولد وكله مرت النفقة قال
 لعبد ياما لكى او قال لامته انا عبدك لا يعتق لانه ليس بصريح ولا كناية
 بخلاف قوله لعبد ياما مولاي لانه كناية على ما مرت محله العقار المتنازع
 فيه لا يخرج من يد ذى اليد ما لم يبرهن المدعى على وفق دعواه بخلاف النفق
 او يعلم به القاضى ولا يكفي تصديق المدعى عليه ان بقى في يده في الصحيح لاحتمال
 المواضع قلت قد منا غير مرة اخرها في باب جنابة المملوك ان المفتى به في
 زماننا انه لا يعمل القاضى فتأمل هذا اذا ادعاه ملكا مطلقا اما اذا
 ادعى الشراء من ذى اليد واقارره بانه في يده فانكر الشراء واقرب كونه في يده
 لم يحتج لبرهان على كونه في يده لان دعوى الفعل كما نصح على ذى اليد نصح على غيره
 ايضا كما بسطه في البرازية عقار لا ولاية القاضى ببيع فضاؤه فيه كنفق وهو
 الصحيح وتقدم في القضا ان المصير ليس بشرط فيه به يفتى ويكتب بالحكم لقاضي

تلك الناحية ليأمره بالتسليم وقبل لا يصح ومثى عليه في الكنز والملتقى ففى
 القاضى بيينة في حادثة ثم قال رجعت عن قضائى اوبدايلا فير ذلك او وقعت في
 تلبس الشهود وابطلت حكمى ونحو ذلك لا يعتبر قول القاضى في كل ذلك
 لتعلق حق الغيبة وهو المدعى والقضا ما من ان كان بعد دعوى صحبة وشهادة
 مستقيمة الا في ثلاث مرات في القضا لو بعلمه او بخلاف مذهبه او بظهوره
 اذا قال الشهود قضيت وانكر القاضى فالقول له به بغنى قال ابن القيس في
 الفواكه البدرية زاد في البرازية خلافا للمجد زاد في البحر ما لم ينفذه قاض
 فتح لا يكون القول قوله في انه لم يقض لوجود قضاء الثاني به قال المنصف وهو
 قيد حسن لم اتف عليه لغير صاحب البحر شرط نفاذ القضا في المجتهدات من
 حقوق العباد ان يصير الحكم في حادثة بان يتقدمه دعوى صحبة من خصم
 على خصم ما من نزاع شرعى فلو برهن بحق على اخر عند قاض فقضى به برهانه
 بدون منازعة ومخاصمة شرعية ونزاع بينهما لم ينفذ قضاؤه لفقد شرطه وقوى
 التداعى بمخاصمة شرعية وكان افتاء فيحكم بمذهبه لا غير كما تقدمناه في القضا
 وافاده بقوله فلورفع اليه اى الى الخيف قضا ما لا يكبله دعوى لم يثبت اليه وحمل
 الخيف بمقتضى مذهبه لعدم تقدم المخاصمة الشرعية التى هي شرط انعقاد
 القضا في حقوق العباد اذا ارتاب القاضى في حكم القاضى الاول له طلب شهود
 الاصل مر في القضا قيد بارتبابه في حكم الاول فافاد انه اذا لم يرتب فيه لا يقرض
 له قال في الفواكه البدرية فالواقضاء العدل لا ينفذ ويجعل على السداد
 بخلاف قضاء غير يعنى اذا تبين وجه فساد بطريقه فللثاذه نفقه اذا
 ترتب بيع المتعالي على بيع باطل او فاسد لا يتقدم مر في اول البيع عن الخلاصة

والبرازية والبحر خبا قوماً ثم سأل رجلاً عن شيء فاقربه وهم يرونه ويسمعون
 كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم عليه بذلك الاقرار وان سمعوا كلامه
 ولم يروه لا يجوز شهادتهم عليه لان النغمة تشبه النغمة تقع الشبهة الا اذا
 علموا انه ليس فيه غيره بان دخلوا البيت ثم خرجوا وجلسوا على بابيه ولا مسك
 له غيره ثم دخل رجل فسمعوا اقراره ولم يروه وقته باع عقارا او حيوانا او ثوبا
 وابنه او امرأته او غيرها من اقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلاً انه ملكه
 لا تسمع دعواه كذا اطلقه في الكنز والمكتنق وجعل سكوته كالا نضاح قطعاً للزور
 والجمل وكذا لو ضمن الدرك او ثقاضى الثمن وقالوا فمن زوجوه بلا جازان
 سكوته عن طلب الجواز عند الزفاف رضا فلا يملك طلب الجواز بعد سكوته
 كما مر في باب المهر بخلاف الاجنبى فان سكوته ولو جازا لا يكون رضا الا اذا سك
 الجار وقت البيع والتسليم ونصرف المشتري فيه زرعاً وبنام فح لا تسمع دعواه على ما
 عليه الفتوى قطعاً للاطماع الفاسدة وبخلاف ما اذا باع الفضول ملك رجل
 والمال ملك ساكت حيث لا يكون سكوته رضا عندنا خلافاً لابن ابي بلي بزازية اخر
 الفضل الخامس عشر وغيره باع ضبعة ثم ادعى انها وقف عليه او على مسجد كذا
 او كنت وقفها واراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك اتفاقاً للتناقض وان قام
 بينة تقبل على الامح لا تصح الدعوى بل لقبول البينة في الوقف بلا دعوى خلافاً
 لما صوبه الزيلعي وقد حققناه في الوقف وباب الاستحقاق هبت مهرها الزوج ما
 فانت وطالبت ورثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال بل في الهبة
 فالقول للورثة هذا ما اعتمد في الحانية نبحا الرواية الجامع الصغير بعد نقله لما
 في فتاوى النسفي ان القول للزوج فقال والاعتماد على تلك الرواية لانهم نضادقوا

على وجوب المهر واختلفوا في المستوفى قال قول منكره الخ قلت واقره في تنوير البصائر
واعتمده شيخنا على خلاف ما جزم به في الملتقى كالكثر من ان القول للزوج وان جزم به
فمراعاة كالتبليغي وابن سلطات بانه الاستحسان فنبيه قلت واستظهره ابن القيم
في اخر المرفعال وجه الظاهر ان الوتية لم يكن لهم حق بل لها وهم بدعونه لانفسهم
والزوج ينكر فالقول له وكلها بطلانها لا يملك عزلها لانه يمين من جهته وكلتك
بكذا على انه منى عزلتك فانت وكيل فطريقه ان يقول في عزله عزلتك ثم عزلتك
لان منى لعموم الاوقات اما كلها فلعوم الافعال فلو قال كلها عزلتك فانت وكيل
يقول في عزله رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنجزة الحاصلة من لفظ
كلها فحيز عزل فبطل الصلح شرط ان كان ديناً بدين بان صالح على دراهم من دائر او
شيء اخر في الذمة والا يكن ديناً بدين لا يشترط قبضه لان الصلح اذا وقع على عين بعين لا يفي
دينا في الذمة فجاز الاقرار عنه قال المدعي لا يمينه بل فبرهن ولو بعد حلف خصمه
جواهر الفناوى وكذا لو قال عند طلبه ليمينه اذا حلفت فانت بري من المال
الذي لي عليك وحلفت ثم برهن على الحق قبل وقضى له بالمال خائبة او قال الشاهد
لا شهادة بل فشهد لقبول لا مكان التوفيق بالنسبان ثم التذكر كقول ليس لعند
فلان شهادة ثم جاء به فشهد او قال لا حجة لي على فلان ثم اتى بها فانها تقبل لما قلنا
بخلاف ما اذا قال ليس لى وادعى حقاً لم تسمح للتناقض للامام الذي ولا الخليفة
ان يقطع من الاقطاع انساناً من طريق الجأده ان لم يضر بالمارة لان للامام ولاية
ذلك فكذلك انائب مآدره السلطان ولم يعين بيع ماله فلو عينه فمكره الا ان ياخذ
الغن طوعاً فباع ماله بسبب المصادرة مع بيعه لانه غير مكره كما مر في الاكره
كالاشئ اذا حبس بالدين فباع ماله لفنائه مع اجاعا خوفها زواجها وغيره

بالنزح حتى وهبت مهرها لم تمنع ان قد رعى الضرب لانها مكرمة عليه وان اكرهنا
 على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المآل لان هلاق المكره وانع ولا يلزم المآل بدلا
 قلنا ولو اخلت انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لم يصح قالوا وهي الحيلة فقلت
 اما انتم فقبوله فيعلم حيلتها الا ان يقال انه يتمكن المحال من مطالبة برفعه الممن
 اشتراط قبوله اتخذيرا في ملكه او بالوعة فتزمنها حائط جاره وطلب جاره بخوبله
 لم يجبر ومفاده انه نوم بالرقق دفعا للاذى وان سقط الحائط منه لم يضمن لعدم
 تعديبه اذ احضره في ملكه فكان نسبيا ومرت اذ اجارة انه لو سقى ارضه سبيا
 لا يجتمله فتعدي لجاره ضمن عمر دار زوجته بما له باذنها فالعمارة والتفتة
 دين عليها لصحة امرها ولو عمر لنفسه بلا اذنها فالعمارة له ويكون غامبا للعمارة
 فيؤمر بالتفريع بطلبها ذلك ولها بلا اذنها فالعمارة لها وهو متطوع في البناء فلا
 رجوع له ولو اختلف في الاذن وعدمه ولا يثبت فالقول لمكره بيمينه وفي ان
 العمارة لها اوله فالقول له لانه هو المملك كما افاده شيخنا ونقدم في الغيب
 قال هذه رضية ثم اعترف بالخطا وصدقته في خطائه فله ان ينزوحا
 اذا لم يثبت عليه بان قال افاد انه لا يثبت الا بالقول كقول هو حق او صدق
 او كما قلت او اشهد عليه بذلك شهودا او ما في معنى ذلك من الثبات اللفظي
 الدال على الثبات النفسي وهل يكون تكرار اقراره بذلك اثباتا خلافا بسوطي
 وحاصله ان التكرار لا يثبت به الاصرار ولو اخذ رجل عزيمة فتزعه انسان
 من يده لم يضمن لانه نسب وكذا اذا دل السارق على مال غيره او امسك هاربا
 من عدوه حتى قتله عدوه لما قلنا في يده مال انسان فقال له سلطان ادفع الي
 هذا المال ولا تدفعه الي اقطع يدك او اضربك خمسين فدفعه لم يضمن الدافع لانه

مكروه قال تركت دعوى على فلان وفوضت امرى الى الأخرى لا تسمع دعواه بعدها أى بعد

هذا القول ذكره في القنية الأجازة تلحق الأفعال على الصحيح فلو غضب عينا لأنتان

فأجاز المالك غضبه مع إجازته وح فبراً الغاصب عن الضمان ولو انتفع به فامره

يحفظه لا يبرأ عن الضمان ما لم يحفظه وقامه في العمدية وضع منجلا في الصحراء

البصيد به حمار وحش وسمى عليه وجاء في اليوم الثالث بعد انقاضي اذ لو وجد

مبتا من ساعته لم يحمل زيلعى ووجد الحمار محروما ميتا لم يוכל لان الشرط

ان يذبحه انسان او يجرجه ولا فهو كالنطحه كره تخريما وقيل تنزيها والاول ^{فيه}

من الشاة سبع الحيا والخضبة والغدة والثانة والمرارة والدم المنسوج والكبد ^{والا}

الوارد ذكر اهة ذلك وجعلها بعضهم في بيت فقال فقل ذكر والانشيان مثانة

كذلك دغ المرارة والغدة وقال غيره اذا ما زكيت شاة فكلها بسوى سبع ففمن

الوبال فماء ثم خاء ثم غين ودال ثم ميمان وذال للقاضى اقراض مال الغائب

والطفل واللفظة بشروط تقدمت في القضا بخلاف الأب والوصي والملتقط

الا اذا انشدها حتى شاع تصدقه فاقراضه اولى زيلعى قال ان كان الله يعذب

المشركين فامرأته طالق لا تطلق امرأته لان من المشركين من لا يعذب كذا في الحانية

وظاهر توجيهه ان المراد بهذا البعض من يعذب عليه الشرك في الجملة بان يكون

مشركا في عمره ثم يختم له بالحسنى او اطفال المشركين فانهم مشركون شرعا واذا

ثبت ان البعض لا يعذب وهي سالبة جزئية لم تصدق الموجبة الكلية القائمة

كل مشرك يعذب قال المصم وقد اورد هذا اللغز على غيره هذا الوجه ابن وهبان

فقال وهل قابل لا يدخل النار كافرا ولكنها بالمؤمنين تعمر قال ومعناه ان

الكفار لا يبرون النار يؤمنون بالله ورسوله ولا ينفعهم قال نعالا فلهيك ينفعهم

ايمانهم لما رأوا بأسنا ولعجز البت معنى آخر وهو ان عمارها خزنتم القائمون
 بامرها وهم مؤمنون ففي البيت سوالان قال ابن المشنة وحدثنا هذا مما ينكر
 ذكره والتلفظه ولا ينبغي ان يدون ويسطر ولا يقبل تأويل فائله انتهى قلت
 هذا مع وضوح وجه تكلم فيه فكيف الأول فلا تغفل رأيت شيخنا قد فنى
 بنقله على نفسه بالانكار وانه ما كان ينبغي له ان يدونه وبالله التوفيق
 حشفته ظاهرة بحيث لوراء انسان لثنه مخنونا ولا تقطع جلد ذكره لا بشيد
 الله ترك على حاله كشيخ اسلم وقال اهل الخبرة لا يلبق الختان ترك ايضا ولو
 خن ولم تقطع الجلد كلها ينظر فان قطع اكثر من النصف كان ختانا وان
 قطع النصف فماده لا يكون ختانا بعندينه لعدم الختان حقيقة وحكما
 والاصل ان الختان سنة كما في الخبر وهو من شعائر الاسلام وخصائمه فلو
 اجتمع اهل بلدة على تركه حاربهم الامام فلا يترك الا لعذر وعذر شيخ لا يطقه
 ظاهر ووقته غير معلوم وقيل سبع سنين كذا في المتن وقيل عشر وقيل اقصا
 اثنا عشر سنة وقيل العبرة لمطابقته وهو الاشبه وقال ابو حنيفة لا علم له
 بوقته ولم يرو عنه ما فيه شيء فلذا اختلف المشايخ في ختان المرأة ليس سنة
 بل مكرمة للرجال وقيل سنة وقد جمع السبوطي من ولد مخنونا من الانبياء فقال
 وفي الرسل مخنونا لعمر كخلفه ثمان وتسع طسبون اكارم وهم ذكريا شيت لورس
 يوسف وخنطلة عيسى وموسى وادم ونوح شعيب سام لوط وصالح سليمان
 يحيى هود ويونس خاتم ويجوز كالعنبر وربط فرجه وغيره من المداواة للصحة
 ويجوز فسد البهايم وكبها وكل علاج فيه منفعة لها وجاز قتل ما يضر منها الكلب
 عقور وهره تضر ويذبحها اي الهرة ذبحا ولا يضر بها لانه لا يفيد ولا يجرضا وفي

البسني بكره احراق جراد وقلة وغريب ولا بأس باحراق حلب فيها نمل والقاء
 القلة ليس بادب وجازت المسابقة بالفرس والابل والارجل والرمي ليرتاض
 للجهاد وحرم شرط المجمل من الجانبين الا اذا ادخلا محملا بشرطه كما مر في المحمل
 يحرم من احد الجانبين استخسانا ولا يجوز الاستباق في غير هذه الاربعة كما بلغ
 بالمجمل واما بلا جعل فيجوز في كل شيء وقامه في الزبلي ولا يصح على غير الانبياء ولا على
 غير الملائكة الا بطريق التبع وهل يجوز الزعم على النبي فولان زبلي قلت وفيه انفس
 انه بكره وجوزه السيوطي تعالى استغلا لا فليكن التوفيق وبالله التوفيق ويستحب
 التزمي للمصاحبة وكذا من اختلف في نبوته كدعيي الفرسين ولقدان وقبل يقال صل الله
 على الانبياء وعليه وسلم كما في شرح المقدمة للقرمان والزمم للتابعين ومن بعدهم
 من العلماء والعباد وسائر الاخبار وكذا يجوز عكسه وهو الزعم للمصاحبة
 والزمي للتابعين ومن بعدهم على الراجح ذكره الفرمان وقال الزبلي الاولى
 ان يدعو للمصاحبة بالزمي وللتابعين بالرحمة ولمن بعدهم بالمغفرة والعجاوز
 والاعطاء باسم النور والمهرجان لا يجوز اى الهدايا باسم هذين اليومين
 حرام وان قصد تعظيمه كما يعظمه المشركون بكفر قال ابو حفص الكبير لو ان رجلا
 عبد الله خمسين سنة ثم اهدى المشرك يوم النور بيعة يريد تعظيم يومه فقد
 كفر وجبت عليه انتهى ولو اهدى المسلم ولم يرد تعظيم اليوم بل جرى على عادة
 الناس لا يكفر ويبغى ان يفعله قبله او بعده نفيا للشبهة ولو شرب فيه ما لم يشربه
 قبله ان اراد تعظيمه كفر وان اراد الامل والشرب والتعظيم لا يكفر زبلي كابا
 بلبس القلائس في حرير وكرباس عليه ابريسم فوق اربع اصابع سراجيه ومع
 انه عليه السلوة والسلام لم يسها وندب لبس السواد وارسال فرب العامة بين

كنفه الى وسط ظهره وقيل لموضع الجلوس وقيل شبر ويكره اى للرجال كرامة
 لبس الكراهية لبس المعصفر والمزغفر لقول ابن عمر رضيهما عنهما رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من لبس المعصفر وقال واياكم والاخر فانها زي الشيطان وبسنبج النجس والباح
 الله الزينة بقوله قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده الآية وخرج صلعم
 وعليه رد أقيمته الفت دينا رزيلي وللشباب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل
 ولو قرشيا قال تعالى والذين اتوا العلم درجات فالرافع هو الله فن يفضله بفضله
 الله في جهنم وهم اولوا الامر على الامم وورثة الانبياء بلا خلاف اختضب لاجل
 التزين للنساء والجوارى جاز في الامم ويكره بالسواد وقيل لا ومرت الخطر كما
 يجوز ان ياكل منكبا في الامم لما روى انه عليه السلاوة والسلام اكل منكبا مع
 الفتاوى اخذته الزلزلة في بيت فخر الى الفضل لا يكره بل يستحب لفرار النبي صلى الله
 عليه وسلم عن الحائط المائل واذا اخرج من بلدة بها طاعون فان علم ان كل شيء
 بقدر الله تعالى فلا بأس بان يخرج ويدخل وان كان عنده انه لو خرج يمنا ولو دخل
 ابتلى به كره له ذلك فلا يدخل ولا يخرج ميانة لا اعتقاده وعليه حمل النهي في
 الحديث بمعجم الفتاوى فقيه في بلدة ليس فيها غيره افقه منه يريد ان يغزو وليس له
 ذلك بزازية وغيرها ففى المديون الدين الموجب قبل الحلول او مان فحل بموته
 فاخذ من تركته لا ياخذ من المراجعة التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام
 وهو جواب المتأخرين ثنية وبه اتفق المرحوم ابو السعود افندى مفتى الروم
 وعمله بالرفق للجانبين وقد قدمته قبل فصل القرض فرج ذاخر الكسز ينبغي لحافظ
 القرآن في كل اربعين يوما ان يختم كتاب الفرائض هي علم باصول من فقه
 وحساب تعرف حق كل من التركة والحقوق ههنا خمسة بالاستثناء لان الحق

اما الميت او عليه اولاد ولا اول النجيز والثاني اما ان يتعلق بالذمة وهو الدين
 المطلق اولاهو المتعلق بالعين والثالث اما اختياري وهو الوصية او اضطراري
 وهو الميراث وسمى فرائض لان الله تعالى اقمه بنفسه وادخله وضوح النهار
 بنمسه قلت ولذا سماه عليه الصلوة والسلام نصف العلم لثبوته بالنس
 لا غير واما غيره فبالنص نارة وبالقياس اخرى وقيل لتعلقه بالموت وغيره
 بالحياة او بالضرورة وغيره بالاختياري وهل ارثت الحي من الحي ام من الميت
 المعتمد الثاني شرح وهبانية يبدء من تركه الميت الخالية عن تعلق حق الغير
 بعينها كالرهن والعبد الجاني والمادون المديون والبيع المحبوس بالثمن والدار
 المستأجرة وانما قدمت على التكفين لتعلقها بالمال قبل ميرورته تركه تنجيزه
 بعدم التكفين من غير فقير ولا يندرك كفن السنة او قدر ما كان يلبسه في
 حياته ولو هلك كفته فلو قيل تفسخه كفن مرة بعد اخرى وكله من كل مال ثم
 تقدم ديونه التي بها مطالب من جهة العباد ويقدم دين الصحة على دين المرض
 ان جل نبيه والافسيان كما يسطه السبد واما دين الله فان اوصى به وجب
 تنفيذه من ثلث الباقي والا لا ثم تقدم وصيته ولو مطلقة على الصحيح خلافا لما
 اختاره في الاختيار من ثلث ما بقى بعد تنجيزه وديونه وانما قدمت في الآية اعتنا
 لكونها مظنة التفريط ثم رابعا بل خامسا يقسم الباقي بعد ذلك بين ورثته اى
 الذين ثبت ارثهم بالكتاب او السنة كقوله عليه الصلوة والسلام اطعموا
 الجادات السدى او الاجماع كجعل الجد كالأب وابن الابن كالابن ويستحق
 الارث ولو لمصحف به يفتى وقيل لا يورث وانما هو للفقاري من ولديه ميراثه
 باحد ثلاثة برحم ونكاح صحيح فلا توارث بفاسد ولا بالمل اجماعا واولا

والمستحقون للتركة عشرة اصناف مرتبة كما افاده بقوله فيبدأ بذوي الفروض اى
 السهام المقدرة وهم اثنا عشر عشرة من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة من النساء
 واثنان من السب وهما الزوجان ثم بالعصبات الال للجنس فيستوى فيه الواحد
 والجمع وجعه للازدواج النسبية لانها اقوى ثم بالمعتق ولو انى وهو العصة البيية
 ثم عصبة الذكور لانه ليس للنساء من الالاء الا ما اعتقن ثم الرد على ذوى الفروض
 النسبية بقدر حقوقهم ثم ذوى الارحام ثم بعدهم مولا المولاة كما مر في كتاب الالاء
 وله البيا في بعد فرض احد الزوجين ذكره السيد ثم المقر له ينسب على غيره لم يثبت
 فلو ثبت بان صدقة المقر عليه او اقرب مثل اقراره او شهيد رجل اخر ثبت نسبه
 حقيقة وزاحم الورثة وان رجع المقر وكذا لو صدقة المقر له قبل رجوعه وتعلمه
 في شروح السراجية سيما روح الشروح وقد خصته فيما علقه عليها ثم بعدهم
 الموصى له بما زاد على الثلث ولو بالكل وانما قدم عليه المقر له لانه نوع قرابه بخلاف
 الموصى له ثم بوضع في بيت المال لا ارثا بل في المسلمين وموانعه علمنا انها اربعة
 الرق ولونا فضا كمكاتب وكذا مبعض عند ابي حنيفة ومالك رحمهما الله وقالاهم
 فيرث ويحب وقال الشافعي لا يرث بل يورث وقال احمد يرث ويورث ويحب بقدر
 ما فيه من الحرية قلت وقد ذكر الشافعية مسئلة يورث فيها الرقيق مع رق كله
 صورها استثنا من جنى عليه فلمحق بدار الحرب فاسترق ومات رقيقا بسراية تلك
 الجناية فدينه لورثته ولم اره لا يمتننا فليحروا الفضل الموجب للقود او الكفارة وان
 سقطا بجرمة الابوة علمنا ما روى عند الشافعي لا يرث القاتل مطلقا ولو مات القاتل
 قبل المقتول ورثه المقتول اجماعا واختلاف الدين اسلاما وكفرا وقال احمد
 اذا اسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث اما المرتد فيورث عندنا خلافا للشافعي

قلت وذكر الشافعية مسألة يورث فيها الكافر مورثها كافر مات زوجته حاملاً
 ووقفنا ميراث الحمل فاسلمت ثم ولدت وورث الولد ولم اره مريحاً الاثمتنا والرابع
 اختلاف الدارين فيما بين الكفار عندنا خلافاً للشافعية كحريبي وذمي واحكاما
 كمتان وذمي وكحريبين من دارين مختلفين كترك وهندي لانقطاع العصبة فيما
 بينهم بخلاف المسلمين قلت بفي من الموانع جملة نارجح المدة كالغرة والحرة والهدمي
 والفتي كما سيجي ومنها جملة الوارث وذلك في خمس مسائل اكثر مبسولة في
 المجنبى منها ارضعت مبيعا مع ولدها ومات وجعل ولدها فلا توارث وكذا لو اشتبه
 ولد مسلم من ولد نصراني عند الطبر وكبراهما مسلمان ولا يرثان من ابويهما زاد
 في المنية الا ان يصطلحا فلهما ان ياخذ الميراث بينهما ثم بين ذوى الفروض مقدما
 للزوجة لانها اصل الولاد ازمنها تولد الاولاد فقال بفرض الزوجة فصاعد الثمن
 مع ولدا وولد ابن وان سفل والرابع لها عند عدمها فللزوجة حالتان الرابع بلا ولد
 والثمن مع الولد والرابع للزوج فاكثر كما لو ادعى رجلان فاكثر تكاح ميتة وحيها
 ولم تكن ذبيت واحد منها ولا دخل بها فانهم يقسمون ميراث زوج واحد
 لعدم الاولوية مع احدهما اي الولد او ولد الابن والنصف له عند عدمها فللزوجة حالتان
 النصف والرابع وللأب والمجد ثلاث احوال الفرض المطلق وهو السدس وذلك مع ولد
 او ولد ابن والتعصيب المطلق عند عدمها والفرض والتعصيب مع البنت او بنت
 الابن قلت وفي الاستنباه الجد كالأب الا ^{خفف} عشر مسألة حسن في الفرائض وباقها في
 غيرها وزاد ابن المصنف زواهره اخرى من الفصولين ضمن الأب مريمته فاي
 الرجوع يرجع لو شره والا لا ولو وليا غيره او وصيا رجع مطلقا انتهى فقوله
 او وليا غيره بعم الجد فيرجع كالموصى بخلاف الأب واللام فلا تارة احوال السدس مع

أحدهما أومع اثنين من الأخوة أو من الأخوات فصاعدا من أى جهة كانا ولو مختلفين
والثالث عند عدمهم وثالث الباق مع الأب واحد الزوجين والسدس للجدّة مطلقا
كام ام وام اب فصاعدا يشتركن فيه اذا كن فانيات أى صحبات كالذكور بنين
فان الفاسدة من ذوى الارحام كما سيجئ نخاذليات في الدرجة لان القربى تجب
البعدي مطلقا كما سيجئ والسدس لبنت الابن فالكثر مع البنت الواحدة تكملة
لثلاثين والسدس للاخت لاب فالكثر مع الاخت الواحدة لابوين تكملة لثلاثين
والسدس للواحد من ولد الام والثالث لاثنتين فصاعدا ذكورهم كانا ثم والثالث
للأم عند عدم من لها معه السدس كما مر ولها ثالث الباقي بعد فرض احد الزوجين
كما قدمنا وذلك في زوجة وابوين فلها ح الربع او زوج وابوين وام فلها ح
السدس وسمى ثلثا تلد بامع قوله وورثه ابواه فلا مه الثلث والثلاثان
لكل اثنين فصاعدا من فرضه النصف وهو خمسة البنت وبنت الابن والاخت
لابوين والاخت لاب والزوج الا الزوج لانه لا يتعدد فصل في العصبات العصبات
النسبية ثلاثة عصبه بنفسه وعصبه بعينه وعصبه مع غيره يتجاوز العصبه بنفسه
وهو كل ذكر فالانثى لا تكون عصبه بنفسها بل بغيرها او مع غيرها لم يدخل في نسبته
المه الميت انثى فان دخلت لم يكن عصبه كولد الام فانه ذو فرق وكاب الام وابن
البنت فانهما من ذوى الارحام ما اقيت الفرائض اى جنسها وعند الانفراد يجر جميع
المال بجهة واحدة فم العصبات بانفسهم اربعة اصناف جزؤ الميت تمامه ثم جزؤ
ابيه ثم جزؤ جد وبقدم الاقرب فالاقرب منهم بهذا الترتيب فيقدم جزء الميت لابن
ثم ابنه وان سفل ثم اصله الاب ويكون مع البنت فالكثر عصبه وذاهمهم كما مر ثم الجد
الصحيح وهو اب الاب وان علا واما اب الام ففاسد من ذوى الارحام ثم جزؤ ابيه

الأخ لابوين ثم لاب ثم ابنه لابوين ثم لاب وان سفل تاخير للاخوة عن الجد وان علا ثون
 ابر حنيفة وهو المختار للمتوى خلا فالهما والشافعي قبل وعليه الفتوى ثم جزء العم
 لابوين ثم لاب ثم ابنه لابوين ثم لاب وان سفل ثم هم الاب ثم ابنه ثم عم الجد ثم
 كذلك وان سفل فاسبابها اربعة بنوة ثم ابوة ثم اخوة ثم عمومة وبعد برحمهم
 بقرب الدرجة عند التفاوت بابوين واب كما م يرجحون بقوة القرابة فن كان
 لابوين من العصبات ولو انش كالشفيفة مع البنت يقدم على الأخ لاب مقدم على
 من كان لاب لقوله عليه الصلوة والسلام ان اعيان بنى الام يتوارثون دون
 بنى العلات والحاصل ان عند الاستواء في الدرجة يقدم ذوا القرابتين وعند التفاوت
 فيها يقدم الاعلى ثم شرع في العصة بغيره فقال ويعبر عصة بغيره البنات بالابن
 وبنات الابن بابن الابن وان سفلوا والاخوات لابوين اولاب باخيهن فمن اربع
 ذوات النصف والثلاثين يعبرن عصة باخوتهن ولو حكم كابن ابن ابن يعبر من مثله
 ارفوقه ثم شرع في العصة مع غيره فقال ومع غيره الاخوات مع البنات او بنات الابن
 لقول الغرضين اجعلوا الاخوات مع البنات عصة والمراد من الجمع هنا الجنس
 وعصة ولد الزنا وولد الملاعة مولد الام المراد بالمولا ما يعم المعنق والعصة
 ليعم ما لو كانت الام حرة الاصل كما بسطه العلامة فاسم لانه لا اب لهما وتعرفان
 في مسألة واحدة وهي ان ولد الزنا يرث من قوامه ميراث اخ لام وولد الملاعة
 يرث من قوامه ميراث الاخ لابوين ويختم العصبات بالعصة السببية اي المعنق
 ثم عصبته بنفسه على الترتيب المتقدم لقوله عليه الصلوة والسلام الاولاد لحي
 كلحية النسب واذا ترك المعنق اب مولا وابن مولا فلكل للابن وقال ابو يوسف
 للاب السدس او ترك جده اي جد مولا واخاه فهو للجد على الترتيب المتقدم

وقال بينهما كالميراث وليس هنا عصبية بغيره ولا مع غيره لقوله عليه الصلاة
والسلام ليس للنساء من الولاية الا ما اعتقن الحديث وهو وان كان فيه شذوذ
لكنه تأكيد بجلال كبار الصحابة فصار بمنزلة المشهور كما بسطه السيد واقره المصنف
ثم شرع في المحجب ولا يحرم سنة من الورثة بحال البتة الاب والام والابن و
البنات اي الابوان والولدان والزوجان وفريق يرتفون بحال ويجبون حجب
الحرمان بحال اخرى وهم غير هؤلاء السنة سواء كانوا عصباء او ذوى فروض
وهو مبني على اصلين احدهما انه يحجب الاقرب من سواهم الا بعد لما مر انه
يقدم الاقرب فالاقرب اتخذ في السبب ام لا والثاني من ادلى بشخص لا يرث معه
كابن الابن لا يرث مع الابن الاول والام فيرث مع عدم استغرائها للزكاة بحجة
واحدة والمحروم كابن كافر او قاتل لا يحجب عندنا اصلا ويجب المحجوب انفا فاما
الاب يحجب بالاب ويجب ام ام الام وكالاخوة والاخوات فانهم يحبون بالاب
حجب حرمان ويجبون الام من الثلث الى السدس حجب نقصان ويختص حجب
النقصان بخمسة بالام وبنات الابن والاخت لاب والزوجين ويسقط بنو الاعيان
وهم الاخوة والاخوات لاب وام بنات الابن وابنه وان سفل وبالاب انفا
ويالجذ عندنا بخيافة وقال ايضا سمهم على اصول زيد وبغنى بالاول وهو السقوط
كما هو مذهب ابي حنيفة واصول زيد ببسطة في المطولات وفي الوهبانية
دوما اسقطوا اولاد عين وعلة وقد اسقط النعمان وهو الحر وعليه الفتوى
كما في الملتقى والسراجية وان قال منصفها في شرها وعلى قولها الفتوى يسقط
بنو العلات وهم الاخوة والاخوات لاب بهم اي بيني الاعيان ايضا وبهؤلاء
اي بالابن وابنه وبالاب والجذ وكذا بالاختلابين اذا مارت عصبية كاعلمته

ويسقط بنو الأضياف وهم الأخوة والأخوات لأم بالولد وولد الابن وان سقطت
 والجدة بالأجماع لانهم من قبيل الكلاله كما بسطه السيد ونسقط الجدات مطلقا
 ابويات ام اميات بالأم والأبويات بالآب وكذا بالجدة لأم الآب وان علت
 فانها نزلت مع الجد لانها ليست من قبله بل هي زوجته فكان كالابوين وتجب القربة
 من أمومة كانت البعدي كك وارفة كانت القربة ام محبوبة كما قدمنا. واذا
 اجتمعنا وكانت احدهما ذات قرابة واحدة كما ام الآب كذا في نسخ المن والشرع والصواب
 الموافق لسراجة وغيرها كما ام الآب وقد قدم ان القربة تنجب البعدي مطلقا فأم
 والاخرى ذات قرابتين او اكثر كما ام الأم وهي ايضا ام اب الآب بهذه الصورة

اب

ام

ام

اب

ام

هذه ذات قرابة واحدة

ام

وتوضيحا ان امرأة زوج ابن

هذه ذات قرابتين

ابنها بنت بنتها فولدت بينهما ولد فهذه المرأة جدته لابويه قسم السدس محرمينها
 انفلانا باعتبار الجهات وهما ابو حنيفة وابو يوسف انصافا باعتبار الأبدان وبه قال
 مالك والشافعي وبه جزم في الكثر فقال وذات جنتين كذات جنة اذا استكمل
 البنات والأخوات لابوين فرضهن وهو الثلثان سقط بنات الابن وسقط الأخوات
 لآب ايضا لان يعصب ابن ابن في الصورة الاولى واخ في الثانية مواز اي مسا وانزل
 اي سافل فحبس يعصبه ويكون الباقي للذكر كاشبهين قاله المصنف في شرحه قلت
 وفي اطلاقه نظر ظاهر لتعريفهم بان ابن الاخ لا يعصب اخته كالم لا يعصب اخته
 وابن العم لا يعصب اخته وابن المعتق لا يعصب اخته بل المال للذكر دون الانثى

لأنها من زوى الأرحام قال في السراجية* وليس ابن الأخ بالمعصب من مثله أو فوقه
 في النسب بخلاف ابن الابن وإن سفل فإنه يعصب من مثله أو فوقه ممن لم تكن ذات
 سهم ويسقط من دونه فلو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض وثلاث
 بنات ابن ابن آخر كذلك وثلاث بنات ابن ابن ابن كذلك بهذه الصورة

بن ابن	ابن	ابن
بنت ابن	بنت ابن	ابن
بنت ابن	بنت ابن	بنت ابن
بنت ابن	بنت ابن	بنت ابن
		بنت ابن

فالعليان من الفريق الأول لا يواز بها أحد فلها النصف والوسطى من الفريق الأول
 تواز بها العليا من الفريق الثاني فيكون لهما السدس تكملة للثلاثين ولا شيء للسفلى
 إلا أن يكون مع واحدة منهن غلام فيعصبها ومن نجا ذرية من فوقها من لا تكون
 صلبة فرض وسقط السفليات وباخذ ابن عم كذا في نسخ المتن والشرح وبعبارة
 السد وغيره وباخذ أحد ابني عم هو أخ لام السدس بالفرض وكذا لو كان الآخر ^{جاء}
 فله النصف ونفثمان الباقية بينهما نصفين بالعصوبة حيث لا مانع من إرثه بهما
 فيرث بجني فرض ونصيب وأما بفرض ونصيب معا بجدة واحدة فليس إلا الأب
 وأبوه قلت وقد يجتمع جنانا فعيب كابن هو ابن ابن عمه ابن شريك ابن عمه فتلد ابنا
 وكابن هو معتق وقد يجتمع جنانا فرض وأما ينصرون في الجوس لشكهم المحارم
 ويتوارثون بها جميعا عندنا وعند الشافعي بأقوى المجتهدين ونماه في كتب الفرائض
 وقالة الإشارة إليه في الفريق ولو تركت زوجا وأما أوجدة وأخوة لأم وأخوة لابوين

أخذ الزوج النصف والام والجدة السدس وولد الام الثلث ولا شيء للاخوة لابوين
لأنهم عصبته ولم يبق لهم شيء وعند مالك والشافعي اشرك بين الصنفين الآخرين
كان الكل اولاد ام وكذلك يقرض مالك والشافعي للاخت لابوين اولاب النصف
ولجدة السدس مع زوج وام فتعول التسعة وعند أبي حنيفة واحمد تسقط الاخت
قلت وحاصله انه ليس عند الحنفية مسألة المشتركة اتفاقا ولا مسألة الاكدرية
على المعنى به كما مر باب العول وعند الرد كما سيأتي هو زيادة السهام اذا كثرت الفروض
على مخرج الفريضة ليدخل النقص على كل منهم بقدر فرضه كنقص ارباب الديون
بالمحاسة واول من حكم بالعول عمر رضي الله عنه ثم الخارج سبعة اربعة لانقول الاثنان
والثلاثة والاربعة والثمانية وثلاثة قد تعول بالاختلاط كما سيأتي في باب
الخارج خمسة تعول اربع عولات العشرة ونزاد شفعا فتعول لسبعة كنزج
وشقيقتين ولثمانية كنهم وام ولتسعة كنهم واخ لام ولعشرة كنهم واخ اخر لام
واثنا عشر تعول ثلثا السبعة عشر ونزاد شفعا فتعول لثلاثة عشر كنزجة
وشقيقتين وام ولخسة عشر كنهم واخ لام ولسبعة عشر كنهم واخ اخر لام واربعة
وعشرون تعول السبعة وعشرين فقط كما مرأة وبنتين وابوين ونسعى المنبرية
والرد عند كما مر وحي فان فضل عنها اي عن الفروض والحال انه لا عصبية ثم
يرد بذلك الفاضل عليهم بقدر سهامهم اجماعا لفساد بيت المال الاعلى الزوجين
فلا يرد عليهما وقال عثمان رضي الله عنه يرد عليهما ايضا وقاله غيره قلت وجزم
في الاختيار بان هذا هو من الراوى فراجعته قلت وفي الاشباه انه يرد عليهما
في زماننا لفساد بيت المال وقدمناه في اللاء ثم مسائل الرد اربعة اقسام
لان الرد وعليه اما منصف او اكثر وعلى كل اما ان يكون من لا يرد عليه ولا يكون

فالأول ان المخرجين المردود عليهم كبتين او اثنتين او جنتين فتمت المسئلة
من عدد رؤسهم ابتداءً قطعاً للتطويل والثالث ان كان المردود عليه جنسين
او ثلاثة لا اكثر بالاسقف فثمن عدد سهامهم ثمن اثنين لو سدس ثمان وثلاثة لو
ثلث وسدس واربعة لو نصف وسدس وخمسة كثلثين وسدس نقصيراً
للمسافة والثالث ان كان مع الأول اى الجنس الواحد من لا يرد عليه وهو الزوجان
اعطى من لا يرد عليه فرضه من اقل محاجة وقسم الباء على رؤس من لا يرد عليه كزوج
وثلاث بنات ففى من اربعة للزوج واحد ببق ثلاثة وهى تستقيم عليهن فلاحاً
الى القرب فان لم يستقيم فان وافق رؤسهم اى رؤس من يرد عليهم كزوج
وست بنات ضرب وقسماً وههنا اثنان فيخرج فرض من لا يرد عليه وههنا
اربعة تبلغ ثمانية فللزوج اثنان وللبنات ستة والا يوافق بل يابن ضرب كل
عدد رؤسهم فيه اى المخرج المذكور كزوج وخمس بنات فالمخرج هنا اربعة
للزوج واحد ببق ثلاثة ثمانية الخمسة فاضرب الاربعة في الخمسة تبلغ عشرين
كان للزوج واحد اضربه في المضروب يكن خمسة ففى له والباء ثلاثة اضربها
في المضروب تبلغ خمسة عشر فكل بنت ثلاثة والرابع لو كان مع الثاني اى
الجنسين فقط لا اكثر هنا بحكم الاسقف اذ لا يرد مع اربع طوائف اصلاً بالاستقاء
ولعل هذا تكتة اقتضاه فيما مر متناعاً على الجنسين والافراد بالثلاثة بعينه
لا كله فتأمل من لا يرد عليه فاقسم الباء من مخرج فرض من لا يرد عليه على
مسئلة من يرد عليه ان استقام كزوجة واربع جدات وست اخوات لام
فخرج من لا يرد عليه اربعة للزوجة واحد ببق ثلاثة اسهلم تستقيم علىهم الجدات
وسهى الاخوات لكنه منكسر على احاد كل فريق كما سيحى وان لم يستقيم ضرب

جميع مسئلة من برد عليه في مخرج من لا يرد عليه فالمبلغ الحاصل بهذا القرب يخرج
 فروض الفريقين كاربعة زوجات وتسع بنات وست جدات فيخرج من لا يرد عليه
 ثمانية للزوجات الثلث ^{على} سبعة لاستنظيم على مسئلة من برد عليه وهي هنا خمسة
 لان الفرضين ثلثان وسدس فاضرب الخمسة في الثمانية تبلغ اربعين فهي يخرج
 فروض الفريقين ثم اضرب سهام من لا يرد عليه وهو سهم للزوجات في خمسة
 مسئلة من برد عليه يكن خمسة فهو حق الزوجات من اربعين واضرب سهام
 كل فريق من برد عليه وهي اربع للبنات وسهم للجدات فيما بقى اى في السبعة
 الباقية من مخرج فرض من لا يرد عليه يكن للبنات ثمانية وعشرون وللجدات
 سبعة فاستقام فرض كل فريق لكنه منكسر على احاد كل فريق فصححه بالامول
 السبعة الآتية في باب الخارج تخرج من الف واربعائة واربعين وتسبع الاولى من
 ثمانية واربعين ولولا خشية الاطالة لا وسعت الكلام والله اعلم باب ثورث
 ذوى الارحام هو كل قريب ليس بذى سهم ولا عصبه فهو قسم ثالث ولا يرث
 مع ذى سهم ولا عصبه سوى الزوجين لعدم الرد عليهما فباخذ المنفرد جميع
 المال بالقرابة ويجب اقر بهم الابعد كترتيب العصبات فهم اربعة اصناف
 جزء الميت ثم اصله ثم جزء ابويه ثم جزء جدية او جدنية وح يقدم جزء الميت
 وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفلوا ثم اصله وهم الجد الفاسد
 والجدات الفاسدات وان علوا ثم جزء ابويه وهم اولاد الاخوات لابوين اولاد
 واولاد الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة لابوين اولاد وان نزلا وان تقدم
 الجد عليهم خلا فالهما ثم جزء جدية او جدنية وهم الاخوال والخالات والعمات
 والاعمham لام وبنات الاعمham واولاد هؤلاء ثم عمات الاباء والامهات واخوالهم

وخلاتهم واعمام الالباء لام واعمام الامهات كلهم والاد هو لاء وان بعدوا بالعلو والسفل
وبقدم الاقرب في كل صنف واذ الاستواء في درجة واتحد المجمة قدم ولد الوارث فلو اختلفت
فلقاربة الاب الثلثان ولقاربة الام الثلث وعند الاستواء فان اتفقت في الأصول في
الذكورة او الانوثة اعتبر ابدان الفروع اتفاقا واما اذا اختلفت الفروع والاصول كتبت
ابن بنت وابن بنت بنت اعتبر محمد في ذلك الأصول وقسم المال على اول بطن اختلفت
بالذكورة والانوثة وههنا البطن الثاني وهو ابن بنت وبنت بنت فمحمد اعتبر
صفة الأصول في البطن الثاني في مسئلتنا فقسم عليهم اثلاثا واعطى كل من
الفروع نصيب اصله فم يكون ثلثاه لبنت ابن البنت نصيب ابيها وثلثا لابن بنت
البنت لانه نصيب اصله وتمامه في السراجية وشروحا وهما اعتبر الفروع فقط
لكن قول محمد اشره الروايتين عن ابي حنيفة في جميع ذوى الارحام وعليه الفتوى
كذا في شرح السراجية لمصنفها وفي المتن يقول محمد يعني سئل عن من ترك بنت
شقيقة وابن وبنت شقيقة كيف تقسم فاجبت بانهم قد شرطوا اعد الفروع
في الأصول فم تصير الشقيقة كشقيقتين فيقسم المال بينهما نصفان ثم يقسم
نصف الشقيقة بين اولادها اثلاثا فصل في الغريبة والحرة وغيرهم ولا توارث
بين الغريبة والحرة الا اذا علم ترتيب المودة فيرث المتأخر فلو جعل بينه اعطى كل
بالغبين روقف المشكوك فيه حتى يبين او يسطحوا شرح مجمع قلت وافر الم
لكن نقل شيخنا عن فتوى السراج مغزيا لمحمد انه لو مات احدهما ولم يدر ايتهما هو
يجعل كأنهما ماتا معا لتحقيق التعارض بينهما وهو مخالف لما مر فندبر واذ الم يعلم
ترتيبهم يقسم مال كل منهم على رتبة الاحياء اذ لا توارث بالشك والخافير يرث
بالنكاح والسبب كالمسلم ولو اجتمع له قرابتان لو تفرقتا في شخصين حجب احدهما الآخر

فانه يرث بالمحجب وان لم يحجب احدهما الآخر يرث بالقرابتين عندنا كما قدمناه
ولا يرثون بانكحة مستحيلة عندهم اي يستحلونها كنزواج مجوسى امه لان
النكاح الفاسد لا يوجب التوارث بين المسلمين فلا يوجب بين المجوسى كذا في
الجمهورية قال وكل نكاح لو اسلما بقران عليه يتوارثان وما لا فلا انتهى وصححه
في الظهيرية ويرث ولد الزنا واللعان بحجة الام فقط لما قدمنا في العميات انه
لا اب لهما وقف للجل خط ابن واحد او بنت واحدة ايها كان اكثر وعليه الفتوى
لانه الغالب ويكفلوا احتياطاً كما لو ترك ابوين وبنتاً وزوجة حبلى فان
المسئلة من ابعة وعشرين ان فرض الحمل ذكر او نكاح لسبعة وعشرين او فرض
انثى لان البنيتين الثلثين قلت هذا على كون الحمل من البت والا فثلاثة كغيرة كما
لو تركت زوجاً واماً حبلى فللزواج النصف وللأم الثلث ^{للحمل} ان قدر ذكر السدس
لانه عصبة فيقدر انثى بفرض له النصف ونقول لثمانية كما لا يخفى قلت ولم ار
ما لو كان على احد التقديرين يرث وعلى الآخر لا حكم واخوين لام فان قدر ذكر
لم يبق للثني فينبغي ان يقدر انثى ونقول لثلاثة احتياطاً وفي الوهبانية وعاملة
ان مات باين فلم يرث وان ولدت بنتاً لها الثلث بقدر فصل في المناسحة مات
بعض الورثة قبل الفسمة للتركة صححت المسئلة الاولى واعطيت سهام كل وارث
ثم الثانية الا اذا انحدر كان مات عن عشرة بنين ثم مات احدهم عنهم فان
استقام نصيب البت الثانية على تركته فيها ونعت وان لم يستقيم فان كان بين سهامه
ومسئلته موافقة مرتب وفق التصحيح في كل التصحيح الاول والا يكن بينهما
موافقة بل مبانية مرتب كل الثانية في كل الاول بحصل مخرج المسئلتين فقرب
سهام ورقة البت الاول في المضروب اي في التصحيح الثاني وفيه وسهام وثمة

المبتدأ في ذلك ما في يد أو في وقته من التعصيص الأول وإن كان فيهم من يرب
من اثنين ضربت نصيبه من الأول في الثالث أو وقته ونصيبه من الثالث فيما في يد
انبت الثالث أو وقته ولومات ثالث قبل الضمة جعل المبلغ الثالث مقام الأول
وجعل الثالث مقام الثانية في العمل وهكذا لهما مات واحد نفيه مقام الثانية
والمبلغ الذي قبله مقام الأول إلا ما لا يتناهي وهذا علم العمل فلا تغفل باب
مخارج الفروض المذكورة في القرآن نوعان الأول النصف ومخرج كل كسر سمي
كالربع من أربعة إلا النصف فإنه من اثنين والربع من أربعة والنمن من ثمانية والثالث
الثك والثلاثان كلاهما من ثلاثة والسدس من ستة على التضعيف والتعريف فتقول
مثلا الثمن وضعفه وضعف ضعفه أو تقول النصف وضعفه وضعف نصفه قلت وأضرب
الكل ان تقول الربع والثك ونصف كل وضعفه فإذا جاء في المسئلة من هذه الفروض
أجاد فخرج كل فرض منفرد سمي إلا النصف كما مر وإذا جاء مثني أو ثلاث
وهما من نوع واحد لكل عدد يكون مخرج الجزؤ فذلك العدد أيضا يكون مخرجا
لضعفه وأضعافه كالسنة هي مخرج للسدس ولضعفه ولضعف ضعفه فإذا
اختلط النصف من النوع الأول بكل النوع الثالث أي الثلاثة الأخرى أو بعضها
فإذا كان في المسئلة نصف وثلاث وثلاثين وسدس كزوج وشقيقتين وأختين
لأم وأم فن سنة لتزكها من ضرب اثنين في ثلاثة أو اختلط الربع من النوع
الأول بكل الثالث أو بعضها فإذا كان في المسئلة زوجة ومن ذكر من اثنين عشر
لتزكها من ضرب الأربعة في ثلاثة لموافقة السنة بالنصف أو اختلط الثمن من
النوع الأول ببعض الثالث وأما بأكمله فغير متصور إلا على رأي ابن سعود وفي
الوصايا فيلحفظ فن أربعة وعشرين كزوجة وبنتين وأم لتزكها من ثلث المائة

في ثلاثة لما قدمنا من موافقة الستة بالنصف ولا يجتمع أكثر من أربع فروض في
مسئلة واحدة ولا يجتمع من اصحابها أكثر من جنس طوائف ولا ينكسر على أكثر من أربع
فرق وإذا انكسر سهام فريق عليهم ضربت عددهم في اصل المسئلة وعولها ان كانت
عائلة كما رآه واخوين للمرأة الأربع يقع لها ثلاثة لا تستقيم ولا توافق فاضرب
اثنين في أربعة فتخرج من ثمانية وان وافق سهامهم عددهم ضربت وفق عددهم
في اصل المسئلة وعولها كما رآه وست اخوة فلم ثلاثة توافقهم بالثلث فاضرب
اثنين في أربعة فتخرج من ثمانية ايضا فان انكسر سهام فريقين او أكثر وعددهم
متماثل ضربت احد الأعداد في اصل المسئلة وعولها كسلاحت بنات وثلاثة اعمام
فتكفي باحد المتماثلين فاضرب ثلاثة في اصل المسئلة تكن تسعة منها فصح وان
انكسر على ثلاث فرق او اربع فاطلب المشاركة الا بين السهام والأعداد ثم بين
الأعداد ثم افضل كما فعلت في الفريقين في المداخلة والمائلة والموافقة والمبانية
فاحصل يسمى جزء السهم فاضربه في اصل المسئلة اشارة اليه بقوله وان دخل
بعض الأعداد في بعض كاربع زوجات وثلاث جدات واثنى عشر عما ضربت أكثر
الأعداد لنداخلها في اصل المسئلة وهو اثنى عشر تكن مائة وأربعة واربعين منها
نصح وان وافق بعضها بعضا كاربع زوجات وخسة عشر جدة وثمان عشرة بنتا
وسنة اعمام ضربت وفق احدها أي احد الأعداد في جميع الآخر والخارج في وقف
الثالث ان واقف والا في جميعه ثم الرابع كذلك ثم المجتمع وهو جزء السهم وهو
في مسئلتنا مائة وثمانون في اصل المسئلة وهو ثمانية وأربعة وعشرون يحصل أربعة
الاف وثلثمائة وعشرون منها نصح وان تبانت اعداد رؤس من انكسر عليهم
سهامهم كما رأيت وعشر بنات وست جدات وسبعة اعمام ضربت احدها احد

الأعداد في جميع الثمانية والحاصل في جميع الثالث والحاصل في جميع الرابع يحصل جزء
 السهم وهو هنا مائتان وعشرة لتوافق رؤس البنات والجدات لسهامهم بالنصف
 فاضربها في أصل المسئلة وهو هنا أربعة وعشرون يحصل خمسة الألف وأربعون
 ومنها نستقيم وإذا أردت معرفة الثمائل والتداخل والتوافق والتباين بين
 العددين هذه مقدمة يحتاج إليها في تقسيم التركة فثمائل العددين كون أحدهما
 مساوياً للآخر ثلاثة وثلاثة وتداخل العددين المختلفين بأحد امرين على ما هنا أما
 بأن بعد أقلام الأكثر أي يفتيه أو يكون أكثر العددين مستقيماً على الأقل قسمة
 صحيحة بلا كسر كقسمة السبعة على ثلاثة وأثنين وتوافق العددين أن لا يداي
 لا يفتي أقلاماً الأكثر بعدهما عدد ثالث كالثمانية مع العشرين بعدهما أربعة فتتوافقاً
 بالربع وتباين العددين أن لا يعد العددين المختلفين معا عدد ثالث أصلاً كالسبعة
 مع العشرة وإذا أردت معرفة التوافق والتباين بين العددين المختلفين استط
 الأقل من الأكثر من الجانبين مراراً حتى إذا اتفقا في درجة واحدة فإن توافقاً في
 واحد تباين ولا وفق وإن توافقاً في اثنين في النصف أو ثلاثة في الثلث هكذا إلى
 العشرة ونسب الكسور المنطقة أو أحد عشر فيجزء من أحد عشر وهكذا ونسب الأهم
 وإذا أردت معرفة نصيب كل فريق كالبنات والجدات والأعمام وغيرهم من النصيب الذي
 استقام على الكل فاضرب ما كان له أي لكل فريق من أصل المسئلة فيما أي في
 جزء السهم الذي ضربته في أصل المسئلة يخرج نصيبه أي ذلك الفريق ثم إذا أردت
 معرفة نصيب كل واحد من أحاد ذلك الفريق ضربت سهام كل وارث في جزء
 السهم المفروب يخرج نصيبه والأوضح طريق النسبة وهو أن تنسب سهام كل فريق
 من أصل المسئلة إلى عدد رؤسهم وحدهم ثم يعطى بمثل ذلك النسبة من المفروب لكل

واحد من احاد ذلك الفريق واذا اردت قسمة الزكاة بين الورثة والغرماء بغير كل
 وحدة ولا مع التقدم الغرماء على قسمة الموارث كما في شرح السراجية لمحمد بن
 حبان بن الزكاة والصحيح مماثلة فظاهر او موافقة ضربت سهام كل وارث من
 التصحيح في جميع الزكاة كذا فسح المتن والشرح والموافق للسراجية وغيره ان في
 الزكاة وانما يضرب في جميع الزكاة عند المائنة وهذا المعرفة نصيب كل فرد يعمل
 كذلك في معرفة نصيب كل فريق منهم واما قضاء الديون فان وفيها وان لم
 ونقد الغرماء ينزل لمجموع الديون كالصحيح للمسئلة ويترك كل دين غريم
 كسهم وارث وتعمل كما مر ثم شرع في مسئلة الخارج فقال ومن صالح من
 الورثة والغرماء على شئ معلوم منها طرح اى طرح سهمه من التصحيح وجعل
 كانه استوفى نصيبه ثم قسم الباقي من التصحيح والديون على سهم من بقي منهم
 فتصح منه كزوج وام وعم فصالح الزوج على ما في ذمته من المهر وخارج من الورثة
 فاطرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقسم باقية الزكاة وهو ما عدا المهرين
 الام والعم اثلاثا بقدر سهامهما من التصحيح قبل الخارج وح يكون سهمان للام
 وسهم للعم ولا يجوز ان يجعل الزوج كان لم يكن لثلاثا ينقلب فرض الا م
 من تلك اصل المال الاثلاث الباقي لانه ح يكون للام سهم وللعلم سهمان وهو
 خلاف الاجماع قاله السيد وغيره قلت وهذا هو الصواب ولقد غلط في قسمة هذا
 المسئلة صاحب المختار وصاحب مجمع البحرين وغيرهما على ما عدى من النسخ فانها
 قسما الباقي للام سهم وللعلم سهمان وقد علمت انه خلاف الاجماع وقال العلامة قطب
 الدين محمد بن سلطان في شرحه للكنز وقوله فاجعله كان لم يكن فيه نظرم ذكر
 نحو ما تحرر فندبر قال مولفه العبد الفقير العاجز الخفير محمد علاء الدين بن

الشيخ على الجسكفي الحنفي العباسي الامام مجامع بني اميه ثم المفتي بدمشق المحمية قد
 فرغت من تاليفه واخر شهر محر الحرام سنة احدى وسبعين والاف هجرية على
 صاحبها افضل الصلوة وازكى النجبة وقد بالغت في تلخيصه وتخريجه وتفيحه
 وتبعت المصنف رحمه الله تعالى في تغييره لمواضع كثيرة من منته ونصيحته ونهت
 عليها غالبا وعلى مواضع سهواً وبالحكمة فالسلامة من هذا الخطر امر يعز
 على البشر فستر الله تعالى على من ستر وغفر لمن غفر وان نجد عيباً فسد الخلقة
 جل من لا يه عيب وعلاً كيف لا وقد بيضته وفي قلبي من نار البعاد عن البلاد
 والاولاد والاخوان والاحفاد ما بفتت الاكباد فرحم الله التفاز اني حيث
 اعتذر و اجاد حيث قال نظم ايقوما تجزوى ويوما بالعقيق وبالغديب يوما
 ويوما بالخليصا لكن لله المحمدا ولا و اخر اظهرا و باطنا فلقد من با بئداء
 تبينه بجاه صاحب الرسالة والقدر المنيف وبجته بجاه قبر صاحب هذا
 الملق الشريف فلعله علامة القبول منهم والشريف فيا شرف ان كنت ربي
 قبلته وان كان كل الناس ردوه عن حيد فقتلني مع ماتن واساند تخترنا
 جعاً مع المصطفى احمد واخواننا المنشدي لنا الخبرد ايماء والنداد اع لنا
 طالب الرشده هذا اخر ما علقه المصنف رحمه الله تعالى ورحم مشايخه وتلامذته
 واخذ عنهم واخذين عنهم بمهنة وكرمه اللهم صل وسلم وبارك على ائمة الانبياء
 وسيد الاصفياء ومعدن الاسرار وجمال الكونين وشرف الدارين سيدنا
 محمد واله وصحبه وسلم تسليماد ايماء امين امين امين





Princeton University Library



32101 076413978